

# الفتاوى الهندية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام  
وجماعة من علماء الهند الأعلام

الجزء الرابع

وبهامشه

فتاوى قاضيان و الفتاوى البرازية

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية
رقم التصنيف : 297.14
نظمت
رقم التسجيل : 18519

دار صادر  
بيروت

(بسم الله الرحمن الرحيم)

جدد المن دعا الى دار السلام  
بمحمد عليه افضل الصلاة  
والسلام ناهج نهج الحلال  
والحرام (وبعد) فهذا  
مختصر في بيان تفريعات  
الاحكام على وجه الايقان  
والاحكام بجمعه استاذنا  
العلامة قدوة العلماء العظام  
وزبدة الفضلاء الكرام  
الحائز فضلات السبق في  
مضمار العلوم الشرعية  
والاحكام والغائص على  
غور الفرائد من بحار شريعة  
سيد الانام حافظ الملة  
والدين محمد بن محمد الكردي  
عمراته بدوام أيامه رباع  
الاسلام وأضحك رياض  
الشرع بيكا اقلامه الى يوم  
القيام ذاكر فيه خلاصة  
نوازل الايام ومختارات  
الشايع الكرام على  
رأى نعمان بن ثابت الامام  
وأصحابه الغرا الكرام ليكون  
عونا لمن تصدى للافتاء  
باللسان والاقلام وسببا  
للخلاص يوم تزل فيه  
الاقدام والله أعلم

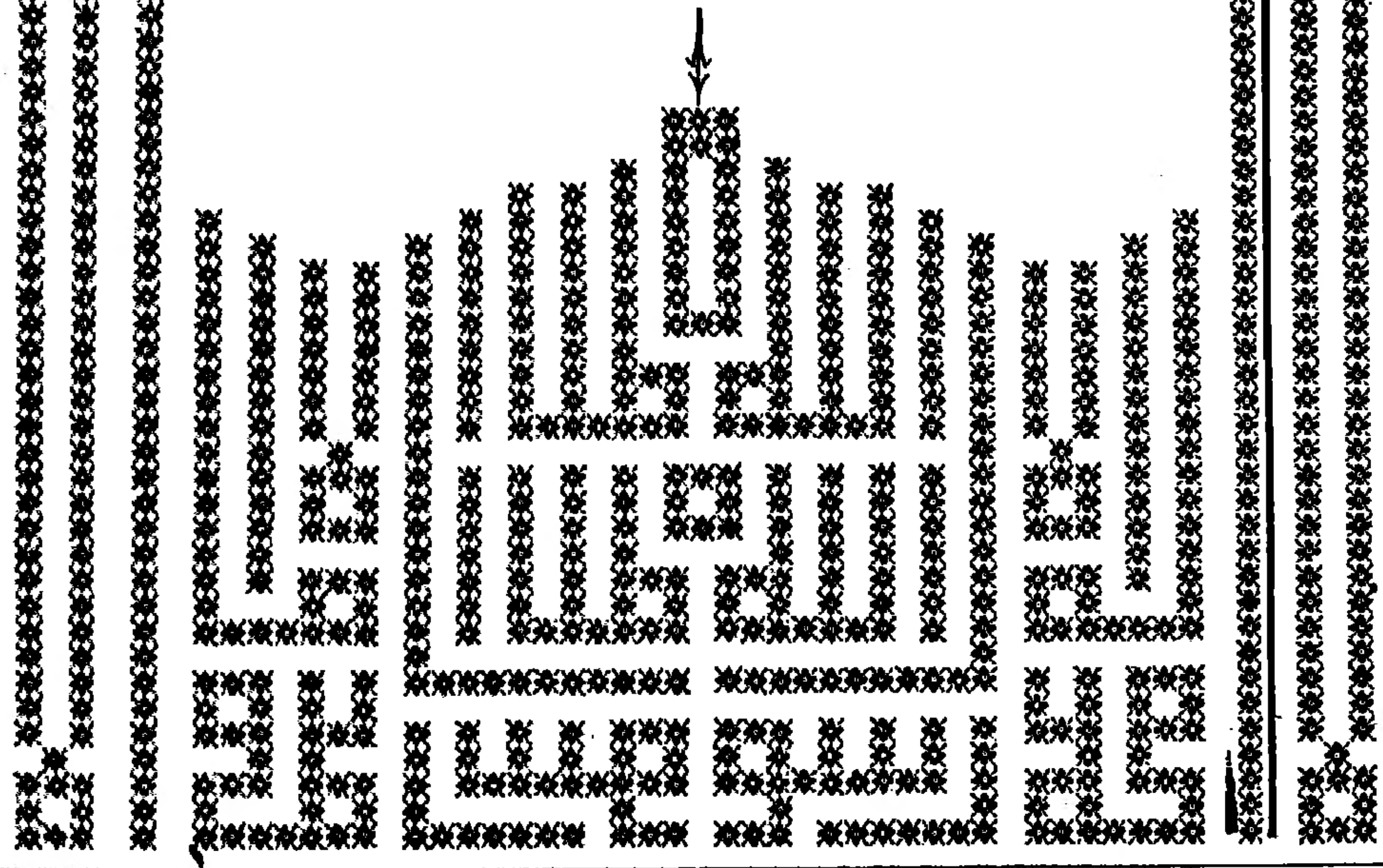
(كتاب الطهارة)

(تسعة فصول)

\*(الاول في الآلة)\*

(نوع في الجارى) وهو

ما يذهب بثبته لكن ان خف  
جره توجه الى المورد ولوالى  
التحدران لم يوال بين غرقين  
حتى يذهب المستعمل أولا



بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الدعوى وهو مشتق على أبواب)  
(الباب الاول)

في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه (أما تفسيرها  
شرعا وهو ركنها) فهي اضافة الشئ الى نفسه حالة المنازعة بأن يقول هذه العين لى هكذا في محيط  
السرخسى (وأما شروط صحتها) (١) فمنها عقل المدعى والمدعى عليه فلا تصح دعوى المجنون والصبي الذى  
لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة \* ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبينة الا على خصم  
حاضر الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجيبه القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب الذى بطرقه  
الخصم بما سمعه من الدعوى والشهادة ليقضى عليه هكذا في البدائع \* ومنها أن يكون المدعى به شيئا معلوما  
وأن يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا أو لا يلزم على المطلوب شئ فهو أن يدعى أنه وكيل  
هذا الخصم الحاضر في أمر من أموره وأنكر الأمر فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية \* ومنها  
محاسن القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي  
ومنها أن تكون بلسانه عينا اذا لم يكن به عذرا الا اذا رضى المدعى عليه بلسان غيره عندا بن حنيفة رحمه الله  
وعندهما ليس بشرط حتى لو وكل المدعى رجلا بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه  
عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع \* وان كان المدعى  
عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعى منها فتسمع ولو كان لسانه غير لسان القاضي  
بأخفى ترجأ كذا في فتاوى قاضيان \* ومنها عدم التناقض في الدعوى الا في النسب والحرية وهو أن  
لا يسبق منه ما يناقض دعواه كالأقرب بالمال له ثم ادعى الشراء منه قبله لابعده أو مطلقا كذا في البحر الرائق

(١) مطلب شروط صحة الدعوى

\* ومنها

والالا كالأوسد فوقه وتوضا بالباقي جازان لم يتكرر الاستعمال \* يكره البول فيه



ولا يفعله الا جاهل فان فعله هو اولى جيفة ان يظهر أثره منع والا لعدم الاستقرار (٣) بالجرى وفي مكان اخر لا يعرف القرار

الا بالمشاهدة جري على جيفة أو سطح نجس ان كان يلاقى أكثره النجس أو ساواه فنجس وان أقل فلا وكذا بطن النهر ان نجسا لكنه لو جرى في النهر ماء كثير لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان بطن النهر نجسا وكذا لو جرى ماء الثلج على الشارع النجس وصار بحال لا يرى أثره انا ان طاهر ونجس صبا فامتزج في الهواء أو على الارض أو صب على يده ماء عذبة فامتزج بالبول قبل وصوله الى اليد فهو طاهر للملاقاته حال الجري (نوع في البئر) خرج الواقع في البئر حيا أو آدميا مستحييا بالماء فلا نزح والا فالكل وعن الامام ان المستنقح لو محدثا فعشرون ولو جنبا فاربعون ولو حيوانا أصاب فم فاعتبر سوره ان نجسا أو مشكوكا فالكل كالكلب والخنزير والجمار وان مكروها استحب نزح عشرة أو عشرين ولو طاهرا فلا نزح الا في الفارة أو الهرة اذا فرت من هرة أو كلب فالكل للبول غالبا فاشبهه ذنب الفارة أو الهرة الواقعة فيه لشيوخ البله وإذا لم يمتلي من البول نصفه عند النزح يحكم بنزح الكل بدلو يضع عليه الصبيان وأهل الرستاق أيديهم لا ينجس للشك الدلو والشامو عروة الكوز والحب تطهر بطهارة البئر واليد وتخليل النهر جعل يثر بالهرة يثر ماء ان حفر من تحته وجوانبه ما يزول به أثر النجاسة المتشرب فيه فهو طاهر والا وينبغي أن

ومنها أن يكون المدعى يحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا بنى لا تسمع دعواه كذا في البدائع (وأما حكمها) (١) فاستحقاق الجواب على الخصم بنعم أو لا فان أقر ثبت المدعى به وان أنكر يقول القاضي للمدعى ألا بينة فان قال لا يقول لا بينة ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا أو نعم فالقاضي يجعله منكرا حتى لو أقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعها) (٢) فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة (فالصحيحة) ما تعلق بها أحكامها وهي اضرار الخصم والمطالبة بالجواب وجوب الجواب واليمين اذا أنكر والاثبات بالبينة ولزوم اضرار المدعى (والفائدة) ما تعلق بها الأحكام كذا في الكافي لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل يسمع منه (٣) وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشايخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على أن مدعى الدفع بطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي (وأما معرفة المدعى من المدعى عليه) (٤) فهي أن المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا أثر كها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا عام صحيح وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والرجوع بالفقه عند الحذاق من اصحابنا رحمه الله تعالى لان الاعتبار للعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال ردت الوديعة فالقول له مع اليمين وان كان مدعى الرد ضرورة لانه ينكر الضمان هكذا في الهداية

### (الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول فيما يتعلق بالدين) ان كان المدعى به ديناً ذكر أنه يطالب به هكذا في الكافي ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة هكذا في فتاوى قاضيخان فان كان مكيفاً فالتصحيح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه أنه حنطة أو شعير فان ذكر أنه حنطة يذ كر نوعها انما سقية أو برية خريفة أو برية وصفتها كندم سفيده أو كندم سرخه وانما اجيدة أو وسط أو رديئة وقد رها بالكيل فيقول كذا قفرا ويذ كر بقفيز كذا لان القفزان تشاوت في ذاتها كذا في الذخيرة ويذ كر سبب الوجوب كذا في المحيط فلو ادعى عشرة أقرض حنطة ديناً عليه ولم يذ كر ي سبب لا تسمع كذا في خزائن المفتين ويذ كر في السلم شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحته السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندی رحمه الله تعالى يفتي بصحتها وغيره من المشايخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بالاختلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عدا عامة المشايخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية ويذ كر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجته نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك يذ كر في دعوى القرض أنه أقرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايقاع في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز لا كدرى رجل ادعى على آخر كذا ما لا سبب ٣ حسابي كه ميان ايشان استذكره هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة وان كان وزناً فافعال تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قال ذهب أو فضة فان قال ذهب فان كان مضروبا يقول كذا وكذا ديناراً ويذ كر نوعه أنه بخاري الضرب أو نيسابوري الضرب أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط وفي دعوى الدنانير لا بد أن يقول ٤ ددي أو دهمي كذا في الخلاصة قالوا وينبغي أن يذ كر صفته أنه جيد أو وسط أو ردي كذا في المحيط وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت

مطلب بيان حكم الدعوى مطلب أنواع الدعوى مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه

(٢) حنطة بيضاء أو حنطة حمراء (٣) بسبب حساب بينهم (٤) أعطيت عشرة أو وضعت عشرة

البئر واليد وتخليل النهر جعل يثر بالهرة يثر ماء ان حفر من تحته وجوانبه ما يزول به أثر النجاسة المتشرب فيه فهو طاهر والا وينبغي أن

يكون بعد أحدهما من الآخر ستة أدرع وفي (٤) بعض الكتب عشرة أدرع حكاه من صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام وكذا

بين بئر الماء والمغتسل  
والتعويل على نفوذ الأثر  
\* لزوم نزح عشرين فنزح دلو  
وأعاده فيه ينزح الواجب  
أولا ولو في أخرى فعشرون  
وان الثاني فتسعة عشر  
وان الثالث فتسعة عشر  
لان الماء باخذ حكم المحل  
حال اللقاء في الاظهر \* نزح  
عشرين غار الباقي أو الكل  
قبل النزح ثم عاد طهر نزول الماء  
حتى لو جف طينه يصلح عليه  
\* نزح بعضا لزم نزح كله ولم  
ينزف ثم غزر الماء حتى كثر  
من الاول نزح قدر المتروك  
لا الزائد \* وفي الفارة الزائدة  
على الفرد الى الاربع عشرون  
والى السبع وخمسون وان  
زاد عليه فالكل كذا عن  
الامام الثاني وبازالة الدلو  
الاخير عن رأسه يطهر البئر  
قبل افراغ الدلو بالفضل عن  
وجه الماء قبل الاخراج  
خلافا لمحمد رحمه الله تعالى  
وقيل الفضل عن وجه الماء  
لا يظهر بالاجماع \* والسريقين  
يقسده وعن الثاني لا بأبلى  
بثنتين يلطخ به فيه كالبعرتين  
وكله لبول سنور ومن ماء  
مستعمل ينزح عشرون سوى  
المصوب عند محمد رحمه الله  
تعالى والكل عندهما \* ماتت  
فأرة في طشت وألقي فيه  
فبعشرون وان في دث فالقيا  
نزح الاكثر من ماء الحب  
والحب وقال الثاني مثل  
ماء الحب وثلاثون ولو في  
من جامد يعني لا ينضم  
بعضه بعضا قويا حوله والباقي طاهر

البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فينشأ لا بد من بيان أن نقد  
البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة \* ان كان في  
البلد نقد مختلف في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري  
البائع أى النقدين شاء الا أن في الدعوى يعين أحدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف  
على البعض كما كانت الغطرية والعدالية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا لا تصح الدعوى  
من غير بيانه كذا في المحيط \* وان كان أحدهما النقدين أروج ولا تخلف بل فالعقد جائز ويصرف الى  
الأروج ورأيت بخط الاستروشنى اذا كان في البلد نقد واحد أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في  
الفصول العمادية \* وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا  
في النهاية \* وان ذكر كذا ديناراً نيسابورياً منتقداً ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا  
حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح ولو ذكر الجيد ولم يذكر المنتقد فالدعوى صحيحة كذا في المحيط \*  
وعند ذكر النيسابورى أو البخارى لا حاجة الى ذكر الأحمر لان النيسابورى والبخارى لا يكون كل منهما إلا  
أحمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشايخ وفي فتاوى النسبى اذا ذكر أحمر خالصاً ولم يذكر الجيد كفاه  
ولا بد من ذكر أنه من ضرب أى \* وال عند بعض المشايخ وبعض مشايخنا لم يشترطوا ذلك وأنه أوسع والاول  
أحوط كذا في الذخيرة \* وان لم يكن الذهب مضر وباليد كرى في الدعوى كذا ديناراً وانما يذكر كذا مثقالاً فان  
كان خالصاً من الغش يذ كر ذلك وان كان فيه غش ذكر نحو ٢ درهمى أو الدههشتى أو ما أشبه ذلك كذا  
في الظهيرية \* وان كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما تضاف اليه وصفها انها جيدة أو  
وسط أو رديئة ويذكر قدرها أنه كذا درهماً وزن سبعة كذا في المحيط \* وان كان المدعى به دراهم مضروبة  
والغش فيها غالب ان كان يتعامل بهم اوزن يذ كر نوعها وصفها ومقدار وزنهم وان كان يتعامل بهم اعداد يذ كر  
عددتها كذا في الظهيرية \* وان كانت غير مضروبة بلا غش يذ كر أنها خالصة ونوعها كقولهم نقرة فربح أو  
الروض أو الطمغاجى وصفها انها جيدة أو رديئة وقيل اذا ذكر انهما طمغاجية مثلاً لا حاجة الى ذكر الجودة  
والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله انها نقرة يضا ما لم يذ كر نقرة طمغاجية أو كليجة كذا في الوجيز للكردرى \*  
ويذكر قدرها كذا درهماً كذا في المحيط \* لو ادعى الخنطة أو الشعر بالامناء فالختمار للفتوى أنه يسأل المدعى  
عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من أعيان ماله  
بخنطة في الذممة أو بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة \* وان ادعى مكابله حتى صحت الدعوى بلا  
خلاف وأقام البينة على اقرار المدعى عليه بالخنطة أو الشعر ولم يذ كر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق  
الجبر على البيان لاني حق الجبر على الاداء كذا في المحيط \* وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية  
\* اذا ادعى الدقيق بالفقر لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد أن يذ كر ٣ خشك أرد وشسته  
ويذكر مع ذلك ٤ بخته أو نايخته والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرية \* واذا ادعى على اخر مائة  
عدالية غصبا وهي منقطعة عن أيدي الناس يوم الدعوى ينبغي أن يدعى قيمته غير أن عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم الغصب وعند محمد رحمه  
الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في الذخيرة \* وفي دعوى  
الدين على الميت اذا ذكر أنه مات قبل أدامشى من هذا الدين وخلف من التركة في يده هؤلاء الورثة ما ينبغي بقضاء  
هذا الدين وزيادة ولم يذ كر أعيان الورثة تسمع فيما عليه الفتوى لكن لا يحكم بأداء الدين على الوارث ما لم تصل  
اليه التركة فان أنكر وصول التركة اليه وأراد اثباته لا يتمك من ذلك الا بذكر أعيان التركة على وجهه  
يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردرى في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى \* وفي الدين لو

٢ العشرة تسعة أو العشرة ثمانية ٣ دقيق مخول أو غيره مخول ٤ مخبوز أو غيره مخبوز

وان ما عاينته في غير الاكل كدبغ به واستصباح لكن بعد الدبغ به يغسل الجلد ثلاثا ادعى



والترتب عفو وباعه باعلام ولو بلا بيان خير المشتري لنقص في النفع وكذلك الحمار (٥) لو مذكاة ينتفع به في غير الاكل عظم

نحس وقع فيه وتعدرا خراج  
يجعل نزع النخل كفعل  
العظم والدوا المتخرق ان  
نزع به وبقي أكثر ما فيه  
اعتد به والا لا \* لزوم نزع كله  
وزاد قيل ينزع الكل وقيل قدر  
اللازم أو ان الوقوع (نوع  
في الحياض) الكبير عشر  
في عشر ولو مدورا فثمانية  
وأربعون بذراع الكرياس  
أقصر من المساحة بأصبع  
قائمة وكلاهما سبع قبضات  
والأصبع ذراع كل مكان  
وزمان يسرا على الناس  
وعمة ان لا ينحسر بالاعتراف  
وقيل أن لا تصل اليد إلى  
الأرض \* ولو وقعت فيها  
نحاسة مربية فسد مكان  
الوقوع اتفاقا وتوضا بما رواه  
ويروى في خمس وقيل  
أقل من عشر في عشر وغيرها  
كهى عند مشايخ عراق  
ومشايخ بلخ وعلماء بخارى  
جوزوا الوضوء ولو من موضع  
الوقوع \* السرخصى استثنى  
فيه لا يتوضأ قبل تحريكه  
والأمام الحلو في شرط التحريك  
عند سقوط غسل الوجه أيضا  
وعليه الهندواني والباقون  
جوزوا قبل التحريك  
كالجاري إذا نقص من عشر  
في عشر لا يتوضأ فيه بل  
يغتفر منه ويتوضأ في خارجه  
\* أعلاه ضيق لا يساويه  
واسفله عشر في عشر يتوضأ  
من أسفله إذا بلغ الماء إليه  
لا من أعلاه وجعل كان  
المانع وقع الآن ولو كان

ادعى المدعيون أنه بعث كذا من الدراهم إليه أو قضى فلان دينه بغير أمره صحت الدعوى ويحلف ولو ادعى  
عليه قرض ألف درهم وقال وصل إليك بيد فلان وهو مالى لا تسمع دعواه كافي العين كذا في الخلاصة \*  
وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا إذا كثر قبول المكفول له في مجلسها أمالو قال  
قبلها في مجلسه فلا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا تصح بلا بيان السبب قالوا  
وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع وحال  
نفذ تصرفاته له عليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة  
بموت الاتجار إذا كانت الاجرة دراهم أو عدلية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدلية راجعة من وقت العقد  
الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم  
ولم يزد على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي  
مره حتى يعطيني هكذا في النوازل \* وقال أبو نصر رحمه الله تعالى الصحيح أنه تسمع الدعوى كذا في  
الخلاصة \* إذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محدود ولم يحدده يجوز وهو الأصح وكذا  
في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر أنه استأجر المدعى لحفظ  
عين معين سماه وضمنه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه أداء الاجرة المشروطة ولم يحضر  
ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من إضرار  
المبيع مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائن المفتين \* رجل ادعى على غيره أن وصي  
بائع من أقشقى منك كذا في حال صغير بكذا وكذا وأنه قدم ما قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع الى فقد  
قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض عن مبيع الوصي يكون لوارثه أو لوصيه فان لم يكن له  
وصي أو وارث فالقاضي ينصب له وصيا قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع  
إذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي أن يقال ههنا حق القبض ينتقل الى الصبي  
بعد بلوغه وتصح الدعوى كذا في المحيط \*

(الفصل الثاني في ما يتعلق بدعوى العين المنقولة) \* ان كان العين الذي يدعيه المدعى قائما حاضرا في  
المجلس لا بد أن يشير إليه باليد فيقول هذا العين لي والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم بإشارته الاشارة الى  
العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيان \* ان كان المدعى به عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها اليه باليد  
بالدعوى كافي الشهادة والاستحلاف كذا في الكافي \* قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ومن  
المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان  
شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان مأذونا بالاستحلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع كذا  
في المحيط وفي دعوى احضار المدعى لا بد أن يقول لازم على هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكرا  
لا يبرهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الاحضار بل يأخذ المقر له كذا في الوجيز للكردي  
\* ادعى عينا في يد رجل فأراد احضاره مجلس القضاء فأنكر المدعى عليه أن يكون في يده فجاء المدعى  
بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسمع ويجبر المدعى عليه على  
احضاره كذا في خزائن المفتين \* ان وقعت الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه  
غصب منه ثوبا أو جارية ولا يدري انه قائم أو هالك ان بين الجلس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته  
مقبولة وان لم يبين القيمة أشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية \* وان كان المدعى به هالكا  
لا تصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحميته وقيمه لانه لا يصير معلوما لا بد كرهذه الاشياء وشرط  
انحصاف بيان القيمة وبهذه القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخصى في باب شرط  
الدعوى والخصومة من كتاب أدب القاضي \* قال الفقيه أبو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة  
والانوثة كذا في الكافي \* ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه جارا

دون عشر في عشر لكنه عريق وقع فيه مانع وان بسط حتى عد كثيرا لا يتوضأ منه ولو عشر في عشر ثم قل يتوضأ به لانيه لا اعتبارا وان الوقوع

التوضي من ثقب جدد الحوض ان كان الماء (٦) منفصلا عنه فوفه أو تحتها جاز وان اتصل بالجد قيسل ان كان الثقب واسعاً جاز

والالا وقيل يجوز كالمفصل اعتباراً بجملة الماء وان كان الماء في الثقب كالماء في الطشت ان اتسع الثقب والالا وان تجس موضع الثقب وذاب بالتدريج فتجس والالا وقال الحلواني طاهر ذاب بالتدريج أو بدفعة وكذا لو أتيت المشرع في الجاري يقع فيها نجاسة قيسل يعتبر جـ لـ الماء وقيل يعتبره فقط \* وألواح المشرعة اذا تجمد فيها الماء كثقب الحوض الذي وقع فيه المانع ان اتصل لا يتوضأ به وان انفصل يجوز ان قل الاتصال في المختار اتصال الزرع أو القصب بوجه الماء الكبير لا يمنع التوضي به وكذا اتصال الطحلب بوجه الماء ان تحرك بحركة الماء يجوز ان منع تحريك الماء لا يجوز \* أثنى ماء الحوض الكبير ان علم انه من نجس والالا \* حوض من عصر قدر الحوض الكبير من الماء حكمه حكم الماء وفي بعض الشروح خلافه لا يمنع من التوضي في الحوض ولا يلزم السؤال عن طهارته مالم يغلب على ظنه نجاسته وبمجرد الظن لا يمنع ولا يلزم السؤال لان الاصل الطهارة وكذا الكوز الموضوع في الارض اذا أدخل في الحب يشرب منه مالم يعلم النجاسة وكذا الضيف قدم اليه الطعام لا يلزمه السؤال قبل ان يعلم أو يغلب على ظنه الحرمة ولا يلزمه الامتناع أيضاً فان أخبر بجملة له الاعتماد لان قول الواحد فيه مقبول الدعوى

وذ كرشته وأقام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حجاراً فقال المدعى هذا الذي ادعيت به وزعم الشهود كذلك أيضاً فنظروا فاذا بعض شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الجار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا خلافاً في شهادتهم كذا في الفصول العمادية \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عن ادعى على رجل انه غصب منه غلاماً تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان به بض صفاته على خلاف ما ذكره المدعى فادعى انه له وأقام البينة قال رحمه الله تعالى ان قال المدعى هذا الغلام هو الذي ادعيت به لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يتحمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعدما حضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذ كرقية الكل جـ لـ ولم يذ كرقية كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين وهكذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستمالة أعياناً لا بد وأن بين قيمته في موضع الاستمالة وكذا لا بد وأن بين الاعيان فان منها ما يكون مثلياً ومنها ما يصح كون من ذوات القيم كذا في الفصول العمادية \* رجل بعث عامته الى رفاء سيد تلميذه ليصلحها فانكر الرفاء قبض العمامة والتأيد قدمات أو غاب فادعى صاحب العمامة أنها ملكي وصليت اليك سيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استلمتكم واودع القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة \* وان ادعى غنياً قائماً بشير ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في أوانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا أمناء طائفة أبيض ويز كرا الحودة والوسط وان بعد انقطاعه عن أيدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول له الحاكم ماذا تريد ان قال العنب لا يصح الى دعواه وان قال قيمته بأمره بذكر السبب لانه ان كان ثمن المبيع انفسخ المبيع بالانقطاع عن أيدي الناس كافي الدراهم والدنانير وان بسبب السلم أو الاستمالة أو القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر أوانه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز للكردي \* وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى ألف من من العنب العلائي والورختي الحلو والوسط لا بد وأن يقول من العلائي كذا ومن الورختي كذا كذا في المحيط \* ولو ادعى وقررتان أو سفر رجل يذ كرا الوزن ويذ كرا أنه حلو أو حامض صغير أو كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة \* فان بين أنه يدعيه بسبب أنه جعل ثمن المبيع تصح اذا بين أوصافه وموضعه وهكذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى على رجل مائة من من الكعك لا تصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبر اختلافاً في الاستقراض أيضاً كذلك وفي الاستمالة تجب القيمة وان بين أنه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي أن يذ كرا في الدعوى الكعك المتخذ من الدقيق الغسيل أو غير الغسيل وكذا ينبغي أن يذ كرا أنه أبيض الوجه أو مزعفر الوجه وكذا ينبغي أن يذ كرا أن على وجهه سمسم حتى تصح الدعوى كذا في الظهيرية \* ودعوى الجدد حال انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال اعدم وجوب رد مثله لانقطاعه فله أن يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى الدهن وأشباهه ان كانت الدعوى بسبب المبيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب الاستمالة أو بسبب القرض أو بسبب الثمنية لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين \* اذا ادعى ديباً جاعاً على انسان ولم يذ كرا وزنه فان كان الديب جاعاً حينئذ يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر أوصافه وان كان دينان كان مسلمافيه فقيه اختلاف المشايخ في أنه هل يشترط ذكر الوزن أم لا فقامتهم على أنه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وقعت الدعوى في خباء في ذمة مهران فارسيته (خرگاه) فأفتوا بالصحة اذ ليس فيه أكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمة كذا في المحيط \* وذ كرا الوتر ادعى زنديباً طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الزنديبجي فذرع فاذا هو أزيد أو أنقص بطلت الشهادة والدعوى كذا اذا خالف سن الدابة الدعوى والشهادة وكذا أيضاً ادعى حديد اوز كرا أنه عشرة أمناه فاذا هو عشرون أو ثمانية تقبل

لا يلزمه السؤال قبل ان يعلم أو يغلب على ظنه الحرمة ولا يلزمه الامتناع أيضاً فان أخبر بجملة له الاعتماد لان قول الواحد فيه مقبول الدعوى



\* وكرمه ان يخص لنفسه انا يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في (٧) المسجد مكانا \* النهر المتصل بالحوض

الحوض قدر ذراعين ونصف  
لا يكون تعالى لان الربيع  
يحكي حكاية الكل فلا  
يتوضأ منه وان اقل منه  
فتبضع وقيل ليس بتبضع وان  
قدر ذراع \* التوضي من  
كردية لا يجوز لانه يتكرر  
الاستعمال \* غدير كبير يروث  
فيه الدواب شتاء ثم يجتمع  
الماء فيه صيفا كله نجس الا  
اذا اجتمع الماء اولاً في موضع  
ظاهر حتى يبلغ عشرين  
ثم انحدر الى موضع الغدير  
\* الماء الكثير النجس دخل  
في الحوض الكبير لا ينجسه  
لانه حكم بالطهارة زمان  
الاتصال \* التوضي من  
الحوض افضل من التوضي  
بالجارى رغماً للمعتزلة بناء على  
مسئلة الجزء الذي لا يتجزأ  
\* ويجوز التوضي من منبع  
العين ومن موضع آخر لو  
اقل من أربع في اربع لا يجوز  
لانه يتم تكرار الاستعمال  
ولو خسا في خمس اختلفوا  
فذهب الاثمة على الجواز  
وعن الامام الثاني ان  
حوض الحمام كالماء الجارى  
وعن الامام نعم اذا كان  
الغرف متسداً ركا والماء  
يدخل من الانبوب ساوى  
الداخل الخارج أم لا حتى لو  
كانت على يد المغترف نجاسة  
والحالة هذه لا ينجس وكذلك  
البئر \* ولا بأس بدخوله  
للرجال والنساء لكنهن

الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردرى \* وفي دعوى القطن لا بد وأن يبين  
القطن الزقاني أو البيهقي أو الجاجري كذا في خزانة المفتين \* ولا يشترط أنه يحصل من كذا منامنه كذا  
منامن المالحوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردرى \* وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وجنسه  
وصفته وقيمه لا بد وأن يذكر ويبين ٢ (مردانه يازنانه خود يازرك) كذا في خزانة المفتين \* وفي دعوى خرق  
الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الفاسد من الثوب  
والدابة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى جواهر الابد من ذكر الوزن اذا كان غائباً وكان المدعى عليه منه كرا  
كون ذلك في يده كذا في السراجية \* وفي اللؤلؤ اذ كر دوره وضوؤه ووزنه كذا في خزانة المفتين \* وفي دعوى  
عدد من الابرة والمسلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجهله عن  
مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما من الاستهلاك لانهما قيمان  
ولا يجبان بالقرض اهدم جواز قرضهما كذا في الوجيز للكردرى \* ادعى كذا منامن الحناء لا بد وأن يذكر  
الجيد أو الوسط أو الردي ويذكر ٣ حنابرك أو سوده أو كوفته ولو ادعى قدراً من التوتياء ينبغى أن يذكر  
في دعواه ٤ كوفته أو نأ كوفته وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزانة المفتين \* ادعى طاحونة في يدي رجل  
وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا أنه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد  
قيل لا تصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ينبغى أن تكون لفظه الدعوى  
في دعوى الوديعة ان لي عنده كذا قيمته كذا فأمره لي يحضره لا قيم عليه اليه على انه ملكي ان كان منكراً  
وان كان مقراً فأمره بالتخلى حتى أرفع ولا يقول فأمره بالرد كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى  
الوديعة لا بد من ذكر موضع الايداع أنه في أي مصر سواء كان له محل وموئنة أم لم يكن وفي دعوى الغصب  
اذا لم يكن له محل وموئنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة \* ادعى عليه غصب خنطة وبين  
الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردرى \* وفي غصب غير المثل واستملاكه ينبغى أن  
يبين قيمة يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى التخارج لا بد من بيان أنواع  
التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها يعلم أن الصلح لم يقع على أزيد من حصته  
فان التركة لو أنفها بعض الورثة ثم صلح مع غيره المتلف على أزيد من قيمتها لا يصح عندهما كما في مسئلة  
الصلح بعد الغصب والاتلاف على أزيد من قيمته كذا في الوجيز للكردرى \* ولو ادعى على غيره أنه باع عينا  
مشتركا بيني وبينه واني قد أجرت البيع حين وصل الى خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الى  
لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى أن هذا كان قائماً في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج  
الثن وقت الاجازة وكذا لا بد من أن يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضي المدعى أن العين  
كان مشتركا بينكما شركة ملك أم شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال  
شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ~~واحد~~ يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته بأداء نصف  
الثن كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وأن يبين أنه مات  
مجهلاً لمال الشركة أم مات مجهلاً للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون  
بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزانة المفتين \* وفي  
دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلاً لا بد وأن يبين قيمته يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا  
مات المضارب مجهلاً لا بد وأن يبين أن مال المضاربة يوم مات مجهلاً نقداً وعرض كذا في الفصول العمادية  
\* ولو ادعى على آخر أنه قبض منه كذا خنطة أو مائة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها مائة وان كانت  
هالكه أو مستهلكة فرد مثلها ينبغى أن يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكه ينبغى أن

٢ من ملبوس الرجال أو النساء صغيراً وكبيراً ٣ حنابورق أو مسحوقة أو مدقوقة ٤ مدقوقة أو غير مدقوقة

يدخلن بازار وسياقي وروى انه عليه الصلاة والسلام دخل حمام بجمفة \* امتلا الحوض النجس ونرج منه الماء الى الشط قدر ذراعين

ظهر الا اذا خرج من النهر الذي دخل منه (٨) \* الحوض اذا كان ذا طول وعمق لا عرض وماؤه قد رماه الكبير فهو كثير يجعل النجاسة

فلا نجس وقيل لا ولو من  
بخارى الى سمرقند والمختار  
الاول توسعة والحيلة ان  
تخفر حفرة ويعد منه اليها  
نهر ويترس في النهر فيرتفع  
الخلاص وعلى هذا البئر  
تنجس الحوض ثم يدخل فيه  
ماء كثير وخرج منه أيضا  
قبل طهر الحوض وان قل  
الخارج وقيل لا حتى يخرج  
مثل ما فيه وقيل مثله أو  
ثلاثة أمثاله وقيل يطهر  
وان لم يخرج شيء قال يوسف  
الترجاني رحمه الله تعالى وبه  
يفتي \* حوض صغير يدخل  
الماء من جانب ويخرج من  
جانب آخر ان أربعا في أربع  
يجوز التوضي فيه لان زاد  
عليه لانه ان زاد يستقر فيه  
المستعمل وان أربعا لا يستقر  
فيه وفي الصغير ذكرا الجواز  
مطلقا لانه جار \* (نوع  
في الجباب والواني) \* حب  
أخذ منه مائع وجعل في  
قصعة ومن آخر كذلك ثم  
وجد فيها فأرة (١) فجري وان  
لم يقع على شيء وان غاب تحال  
النجاسة على القصعة وان لم  
يغب فعلى الحب الثاني  
وان كانا رجليين وكل يدهي  
أن دهنه طاهر فهما طاهران  
\* ولو كان في حب غسل وفي  
آخر خل أخذ من كل قصعة  
واطلع على فأرة فيها شق  
بطنها فوجد في بطنها تعلق  
به النجاسة وان لم يوجد يرمي  
الى الهرة فان لم تأكل تعلق  
النجاسة بالخل وان أكلت تعلق بالعسل والخل \* فرت الفأرة من هرة وفرت على الماء أفسدته لانها ترمي بالبول في هذه الحالة قال الامام تعالى

يقول هالكه بعد الجود وان كانت مستملكة ينبغي أن يقول من جهته كذا في الخلاصة \* اذا ادعى  
أنه قبض من بجهة السوم كذا زنديجيا طوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا فواجب عليه تسليم عينه ان  
كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لا تصح ما لم يقل قبض بجهة السوم ليشتري بكذا اذا  
رضي كذا في الفصول العادية \* لو ادعى الراهن تسليم الزهن على المرتهن هل تصح ذكرا الطحاوي أن مؤنة  
رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لا تصح وقيل مؤنة رد المرهون على المرتهن  
فعلى هذا ينبغي أن تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في خزائن المفتين \* رجل باع عينا  
من الاعيان وهو عبده بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له  
لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية \* ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد  
استرداده لا تصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي أن يذكر  
وقبض الثمن أيضا مكرها وبرهن على الكل أما لو ادعى المكره أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح  
الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفساد الذي اتصل به  
القبض أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى رشيد الدين  
رحمه الله تعالى في دعوى البائع الأكرام على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا بسبب السعاية  
لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العادية \* في المشتري رجل ادعى على آخر أنه  
أمر فلانا حتى أخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غسيرا السلطان لم يكن على  
الأمر شيء كذا في الخلاصة \* وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الأمر سلطانا لا تصح الدعوى على  
المأمور وان لم يكن سلطانا تصح الدعوى على المأمور ومجرد الأمر امام اكراه كذا في خزائن المفتين \* وفي  
دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن بين السعاية أمالوقال ٢ (فلان غمز كرد  
مرانازيان كردند مرانازمان) بجزءه لا تصح الدعوى وكذا لو ادعى أنه أخسر مر فلان بغير حق كذا في  
الخلاصة \* ادعى على انسان أنه أخسرني كذا بسبب ٣ أنك سعايت كرد مرانازمان سلطان بناحق  
وشهد الشهود كهان فلان سعايت كرد بأصحاب سلطان بناحق مرانازمان مدعي راوا أصحاب سلطان يستدند بنا  
حق أزين مدعي بسبب سعايت اين مدعي عليه اين مقدار مال موصوف فهذه الدعوى والشهادة صحيحتان  
وان لم يذكر قابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر أنه هل توجب المال عليه فانه يجوز  
أنه سعى الى أصحاب السلطان وقال لي عليه حق واجب فأمره بالدفع الى قبطيه بالاداء وأخذوا العمل  
منه وهذه السعاية لا تكون موجبة للضمان لانها باحق وكذلك اذا سعى وقال انه ينبغي لي امرأتي فأخذته  
السلطان وأخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو قاصد للعشبة  
في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة للضمان والموجب للضمان أن يأتى بكلام كذب يكون ذلك سببا  
لاخذ المال منه أو لا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد مالا وقد وجد المال  
فهذا موجب للضمان لان السلطان ظاهرا يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزائن المفتين \* ولو ادعى  
أنه ارتشى منه لا تصح أيضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والافلا كذا في الخلاصة

(الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار) ان كان المدعي به عقارا ذكر حدوده الاربعه وأسماء  
أصحابها ونسبهم الى الجسد كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا بد من ذكر الجسد عند أبي حنيفة رحمه الله

٢ غمزني فلان حتى أخسرني الظلمة ٣ بسبب أنه سعى لي الى أصحاب السلطان بغير حق وشهد الشهود بأن  
فلانا هذا سعى بهذا المدعي لأصحاب السلطان بغير حق وأخذ أصحاب السلطان من هذا المدعي بسبب سعاية  
هذا المدعي عليه مقدار من المال الموصوف بغير حق

(١) قوله تجري وان لم يقع على شيء وان غاب تحال الخ هكذا في الاصل الذي سندا ويرى اه



الهندواني بولها يعني في الثياب ادخولها تحت عليه لافي الماء لعدم الضرورة ومثله الهرة يعني لعابها في الماء للضرورة لافي العضو وعلم بهذا جهل العوام فانهم يكتنونهم من لمس العضو ثم يصلون قبل غسله وقيل بول الهرة لا يعني في الماء والثياب وفصل البعض بين الذكرو الانثى لان الذكور يرمي فيعني لا الانثى بول الخفاش كبول الجار والبقرة نجس الحب وعن الامام التسوية في بقاء الطهارة نجس السكب ما ترشح من ماء الحب فالترشح نجس لاماء الدن (نوع في المستعمل والمقيد والمطلق) (٩) ادخل الجنب أو الخائض فيه

يده لا غتراف أو رفع الكوز منه لا يفسده للضرورة بخلاف ادخاله للتبريد وكذا ادخال الاصبع وما دون الكف وان ادخل الكف للغسل فسد وان اخذ الماء بفيه لغسل شيء أو لم يوشى فسد عند الثاني خلافاً للمحمد والاول هو الصحيح وفي بعض الكتب يجوز غسل الثوب به لا التوضي لانه ماء مقيد ولو أخذ الجنب الماء بفيه ونفضه في ثوب لا ينجس والصحيح ان الامام مع محمد في طهارة المستعمل والفتوى عليه أنه دخل يده في البئر أو رجله في الاناء ففسده ادخل بعض جسده سوى اليد أو رأسه أو رجله فابتل بعضه فسد والمعروف عن الامام الثاني عدم الفساد ما لم يضر عضو واتاما والفساد هو الظاهر والمختار عدم الحكم بالاستعمال قبل ان يستقر ويسكن عن التحرك بقي على عضو له فامر به ذلك العضو عليها صحيح ولو به عضو آخر كاليمين على اليسرى أو على العكس لا بخلاف الجنابة لان كل البدن لدخوله تحت خطاب واحد كعضو واحد يخرج من

تعالى هو الصحيح كذا في السراج الوهاج هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الالب والجد اجاعا كذا في الوجيز لا كدرى \* ذكر الشيخ الامام الفقيه الحساكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقعت الدعوى في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولاً بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيار القول محمد رحمه الله تعالى فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال أبو زيد البغدادي يبدأ بالاصغر ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أحسن كذا في الفصول العمادية \* وذكر أنه في يد المدعي عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعي والمدعي عليه أنه في يده بل تثبت بالبينة أو علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي \* وذكر أنه يطالب به لان المطالبة حق فلا بد من طلبه ولانه يحتمل أن يكون مرهوناً في يده أو محبوباً بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب أن يقول في يده بغير سيق كذا في الهداية \* قال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود لزيق دار فلان ولا يذكر دار فلان وحسبنا كذا اللفظين على السواء أي ما ذكره هو حسن كذا في المحيط \* ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت واسكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعي عليه ليس هذا الحد وفي يدي أو قال ليس علي تسليم هذا الحد ودفعه لانه لا تتوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعي عليه هذا الحد وفي يدي غير أنك أخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ فحينئذ يسألف الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى داراً وذكر أن أحد حدودها دار زيد ثم ادعى ثانياً وذكر له هذا الحد دار عمرو ولا يقبل وان كان المدعي عليه يصدقه أنه غلط أولاً ادعى على آخر كرماً وبين حدوده ٣ (واحد جهارم بعضي بيوشة زرع وبن أحمد بن يوسف است ابسان بيوشة زرع وبن أحمد بن عمرو ونوشة اند وهم جعنين دعوى كردى كواهان باين كواهى دادند قاضى حكم كرداين حكم درحق اين رز كه در دست مدعى عليه است لا يصح) (بحون بعض حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعي أن يتصرف فيه هكذا في خزائن المنتمين \* ولو ذكر في الحد الرابع زيق الزقية أو الزقاق واليه المدخل أو الباب فذلك لا يكفي لان في الازقة كثرة الابدم أن ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا تنسب الى شيء يقول زقية بالمحلة أو بالقرية أو الناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العمادية \* وهكذا في الوجيز للسكر درى \* وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية عند أصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه وكيف يحكم بالحد الرابع هذه قال الخصاص رحمه الله تعالى في وقته جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول كذا في المحيط \* اذا كان الحد الرابع لزيق ملك رجلين لكل واحد منهما أرض على سدة أول زيق أرض فلان ومسجد فقال المدعي الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكر الجار الاخر أو المسجد تصح وقيل الصحيح أن لا تصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العمادية \* لو ادعى محدوداً

ترجمة  
٣ وبعضه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن يوسف من الحد الرابع فكتبوا أنه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن عمرو وادعى المدعي هكذا وشهدت الشهود بذلك وحكم القاضي فهذا الحكم في حق هذا الكرم الذي في يد المدعي عليه لا يصح حيث أنهم غلطوا في بعض الحدود

(٣ - فتاوى رابع) الحمام بلا كوث وابتل قدمه ان علم بوجود جنب فيه فن حكم بنجاسة الماء المستعمل حكم بنجاسة القدم وان لم يعلم بجنب فيه لا وخلاف الثلاثة في الجنب الداخل في البئر لئلا اذا كان مستحبياً بالماء أما لو كان بالاجار أو لم يستنج فينجس عند الكل \* وقع الخائض أو النفساء في قبل الانقطاع ولا نجاسة على بدن الا يفسد وان بعد الانقطاع فالكلام فيه كالكلام في الجنب لو حوب الغسل عليهما بعد الانقطاع لا قبله لعدم الشرط \* المحدث البالغ اذا غسل غيراً عضواً وضوئه أو اناء أو ثوباً طاهراً لا يفسد الماء \* ادخل صبي يده



في الاناء ان علم طهارة يد بان كان له رقيب يحفظه أو غسل يده فهو طاهر وان علم نجاسته فنجس وان شك فالمستحب ان يتوضأ بغيره لقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك المختار ان وضوء الصبي العاقل مستعمل وغير العاقل لا \* غسل البالغ يده من الطعام أو الطعام صار مستملا وان من الوسخ أو غسلت من الحجين لا لقائمة السنة في الاول دون الثاني \* غسالة الميت من الماء الثلاث اذا اجتمع واستقر في موضع نجس وعند محمد طاهر مطلقا \* وصلت شعرها ( ١٠ ) بشعر غيرها فغسلت الموصولة لا يصير مستملا بخلاف ذواتها النازلة \* انتضع من

غسالة الجنب بعد الاستقرار فهو عفو ولو سال لا لعدم الضرورة وكذا في حوض الحمام وعلى قول محمد السائل عفو أيضا الا ان يغلب على الماء فيسلب اسم الطهورية \* ويكره شرب الماء المستعمل والنجس وينتفع به في سقي الدواب وببل الطين ونحوه \* وماء الزردج والصابون والعصفرو السيل لورقيا يسيل على العضو يجوز التوضي به وكذا المغلي بالاشنان وان ثخن لا ويزال به الحقيق وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى خلافه وادعى الاجماع عليه \* وماء الملح لا يجوز الوضوء به لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صيفا ويذوب شتاء وكذا ماء النفط \* توضأ بالثلج ان تقاطر من العضو جاز والا لا كالأصاب يده بول فسخه بالماء طهران تقاطر

( الثاني في الغسل )

يجب عند منى له دفق وشهوة لدى الانفصال والظهور عند الشافي وعندهما يكفي الشهوة عند الانفصال فاذا انفصل بشهوة عن المحتم أو نظر الى المرأة أو عالج ذكره فأمنى وأمسكه حتى سكن ثم خرج بلا دفق وجب عندهما وكذا الوجامع واغتسل قبل بول ثم سال وأجمعه وان له لوسال بعد البول أو النوم لا يجب للقاضي ولم يجعل في الاجناس النوم والبول قاطعا وقال بعيد الصلاة والغسل عندهما خلافا للثاني \* بال وخرج منه منى لو ذكره منتشر اعليه الغسل وان كان منكسرا لا \* أفاق بعد الغشي أو السكر وجد على فراشه مذبا لا غسل عليه بخلاف النوم \* احتلم ولم يرب بال لا يغسل عليه اجماعا ولو منسيا أو مذبا لزم لان الغالب انه منى رقب بعض الزمان وعن هذا قالوا ان الاعى أو من به رمد اذا سال الدمع يتوضأ لوقت كل صلاة

وأحد حدوده أو جميعها متصل بملك المدعى هل يحتاج الى ذكر الفاصل قيل لا يحتاج وان كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى أرضا فكذلك الجواب وان كان بيتا أو منزلا أو دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والحداد فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات \* والشجرة لا تصلح فاصلا أما المسناة فتصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعى بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة \* والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح أنه يصلح كالخندق كذا في خزنة المفتين \* وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح أنه لا يشترط كذا في خزنة الفتاوى \* واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط أن يذ كر طريق القرية أو طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات \* وفي ظاهر المذهب أن السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية \* وهو الاصح كذا في خزنة الفتاوى \* والمقبرة لو ربورة تصلح حدا والافلا كذا في الوجيز للكردي \* ادعى عشر ديرات أرض وبين حدودا التسع دون الواحدة ان كانت تلك الأرض الواحدة في وسط هذه الاراضى فقد دخلت في الحد فيجوز أن يقضى بالجملة عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزنة المفتين \* وهكذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لزيق أرض الوقف لا بد وأن يبين المصروف ولو قال لزيق أرض المملوكة يبين اسم أمير المملوكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات \* واذا ذكر في الحد لزيق أرض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط \* واذا كتب لزيق ملك ورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ورأيت بخط الموثوق به اذا كتب لزيق دار من تركة فلان يصح ويصلح حدا وهو كذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزيق أرض ٢ ميان ديهي فذلك لا يكفي لما اذا جعل أحد حدوده أرض لا يدري مال كها لا يكفي ما لم يقل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة اذا ذكر أحد الحدود لزيق أرض المملوكة يصح وان لم يذ كر انها في يد من لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية \* وفي اشتراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشايخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زمانا في تحديد المستثنى أن حدودها الاربع لزيق أرض دخلت في هذه الدعوى أو في هذا السبع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فمذ كر في التحديد من رابقر به هذا المستثنى بحيث يقع به التميز كذا في خزنة المفتين \* وكان ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول اذا كانت المقبرة ثلاثا لا يحتاج الى ذكر حدودها وان لم تكن ثلاثا يحتاج كذا في الفصول العمادية \* قال الامام النسفي والشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية ان لا يذ كر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولها وعرضها وكان يردا للحاضر واليهجالات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا من غير بيان الحدود والسيد الامام أبو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الاشياء قال فنفتي بهذا تسهيا لا لادعوى المسلمين كذا في الخلاصة \* وما يكتبونه في زمانا وقد عرف المنة اقدان هذا ان جميع ما ورد عليه العقد أو حاط به علم فقد استرد له بعض مشايخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوما

ترج  
وسط قرية

ثم خرج بلا دفق وجب عندهما وكذا الوجامع واغتسل قبل بول ثم سال وأجمعه وان له لوسال بعد البول أو النوم لا يجب للقاضي ولم يجعل في الاجناس النوم والبول قاطعا وقال بعيد الصلاة والغسل عندهما خلافا للثاني \* بال وخرج منه منى لو ذكره منتشر اعليه الغسل وان كان منكسرا لا \* أفاق بعد الغشي أو السكر وجد على فراشه مذبا لا غسل عليه بخلاف النوم \* احتلم ولم يرب بال لا يغسل عليه اجماعا ولو منسيا أو مذبا لزم لان الغالب انه منى رقب بعض الزمان وعن هذا قالوا ان الاعى أو من به رمد اذا سال الدمع يتوضأ لوقت كل صلاة



لا احتمال كونه فيصاً وصديداً \* رأى بله ولم يتذكر احتمالاً ما لزم عندهما خلافاً له \* رأى في منامه مباشرة امرأته ولم ير بله ثم بعد ساعة خرج  
المدى لا يلزم \* احتملت ولم تر بله ان وجدت لذة الانزال لزم لنزول مائها الى رجها بخلاف الرجل لخروج مائه وقيل لا يلزمها كالرجل لتعلق  
الوجوب بالخروج الى موضع يلحقه حكم التطهير \* احتمل وأنزل لكن الماء يخرج عن رأس الذكر لا يلزم لما قلنا \* استيقظا فوجدا على  
فراشهما بله وكل ينكر ان يكون له ان أبص فله وان أصفر فلها وقيل ان طويلا ( ١١ ) فله وان عريضا فلها والاحتياط ان

يغتسلا \* قالت جامعة جنى  
يا تينى وأجد لذة الوقاع لا يلزم  
\* اقض البكر لا يلزم ما لم ينزل  
لان العذرة تمنع الانقاء  
\* جومت فيمادون النرج  
ودخل المني فرجها لا يلزم  
ما لم تحبل لان الحبل دليل  
انزالها \* اغتسلت ثم خرج  
منها المني ان منه لا يلزم  
\* المراهق والمراهقة لا يغسل  
عليهما لكن يمنعان من  
الصلاة بلا طهارة ثلاثا متتادا  
الصلاة بلا طهارة \* أسلم  
الكافر الجنب منع عمن  
القراءة والصلاة قبل الغسل  
\* حاضت الجنب أو جومت  
الحائض ان شئت اغتسلت  
وان شئت أخرت الى  
الانقطاع حينئذ يباح تأخير  
الاغتسال الى وقت الصلاة  
حتى يحل له ان ينام ويعود  
اليها قبله ويستحب التوضي  
ان أراد المعاودة لانه انشط  
كذا الحديث وغسلها  
كغسله ولها فرجان ظاهر  
وباطن ولا يلزم تطهير الباطن  
فلا تدخل اصبعها في قبلها  
\* ألقف اغتسل ولم يدخل الماء  
تحت الجلدة جاز لانه خلقة  
\* ولو نزل اليها البول نقض لانه  
على عرضة الخروج  
والخروج هو الغالب وجعل

للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال له  
القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاها وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال لأعرف أسأى أصحاب  
الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فتسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة \* ولو أنه قال لأعرف الحدود  
ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عنيته بقولي لأعرف الحدود لا أعرف أسماء أصحاب الحدود وقبل ذلك منه  
وتسمع دعواه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى محدودة وذكر حدودها وقال في نهر فيها أشجار وكانت  
المحدودة بتلك الحدود وانكناها خالية عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار الخيطان ولو  
كان المدعى قال في نهر فيها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها أشجار عظيمة لا يصور حدودها بعد الدعوى  
الا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات  
أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي أرض يذرف فيها عشر مكاييل فاذا  
هي أكثر من ذلك أو أقل الا أن الحدود وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل  
التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى محدودة في موضع كذا وبين الحدود ولم  
يكن أن الحدود ذكر أو أرض أو دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس  
الآئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندی أن  
المدعى اذا بين المصروا المحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان أن الحدود وما هو جهالة في  
المدعى وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى ولو سمع قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر  
المصروا القرية والمحلة ليس بالزعم ذكر رشيد الدين أنه لا بد أن يكتب بأي موضع اترفع الجهالة وذكر أيضا  
اذا كتب صلك الضبيعة لا بد أن يكتب بأي قرية هي وبأي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع  
فالجهالة فيه باقية (قلت) واختلافات أهل الشروط أنه ينزل من الأعم الى الاخص أو من الاخص الى  
الأعم اجماع على شرطية البيان كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وأن يبين  
مسيل ماء المطر أو ماء الوضوء كذا في خزائن المفتين \* وينبغي أن يبين موضع مسيل الماء أنه في مقدم البيت  
أو في مؤخره كذا في المحيط \* رجل ادعى مجرى ماء في أرض رجل أو طريقا في دار رجل ذكر في بعض  
الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل أنه  
تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات  
\* ادعى على آخر أنه شق في أرضه نهر أو ساق فيه الماء الى أرضه لا بد وأن يسمي الأرض التي شق فيها وأن  
يبين موضع النهر أنه من الجانب الايمن من هذه الأرض أو من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه  
ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان أقر المدعى عليه بذلك لزمه وان أنكر حلفه بالله ما أحدث في أرض هذا  
الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى أنه شق في أرضه بناء لا ينفق الى دعواه حتى يبين الأرض ويصف  
البناء طوله وعرضه وأنه من الخشب أو من المدر \* وكذا ادعى غرس الشجر في أرضه فهو على ما ذكرنا فان  
بين المدعى ذلك ان أقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر وان أنكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما  
غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر كذا في الفصول العمادية \* اذا  
ادعى على آخر ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال هذه الاسهم الثلاثة من العشرة الاسهم من الدار

بعض القول بالنقض قولاً بوجوب الغسل ولم يفرق ترك المضمضة في الغسل ثم شرب الماء على وجه السنة لا ينوب ولو على غير وجهها ينوب  
لانه مص في الاول وعقب في الثاني والاحوط ان لا يخرج ما لم يجع الماء ( الثالث في الوضوء والحديث ) من ينغس في الماء بخاري لومكث  
قد رما سبع فيه الوضوء والغسل لا يكون تاركاً لسنة \* ورطل للاستنجاء وآخر اغسل الرجل وآخر لبقيّة الاعضاء \* لا وضوء في قبله وملازمة  
بشموة أو غيرها أو من فرجها أو عضو آخر والمباشرة الفاحشة ان عيس بطنها بطنه وفرجها فرجها ما من القبل أو الدبر ولا يجب الوضوء

به عند محمد خلافاً لهما \* فاء بالجملة مختطاطة وام والطعام غالب بحيث لو انفر د بنفسه يباغ مل الفم نقض وان كان البلم يبلغ مل الفم فعلى  
الخلافاً وان استويا لا ينقض \* امتخط فخرج من انفه دم قدر عدسة لا ينقض وعن محمد ان قطر قطرة دم تنقض \* الخامة توجب الوضوء  
وغسل المحجم ان زاد الدم على قدر الدرهم ولو قدره أو أقل لا ولو مسحه بخرفة مبلولة ثلاثاً يكتفى \* نزول الرعاف الى قصبه الانف ناقض  
بخلاف نزول البول أو المني الى القلفة (١٣) وقد ذكرنا خلافاً وكذا اذا نزل الى فرجها الخارج وجباً ويكتفى في حال البقاء في

المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يذ كر أن جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد  
الشهود أن جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط وفي  
دعوى غصب نصف الدار شائعاً هل يشترط أن يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلاف المشايخ  
فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شائعاً لا يكون الا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب  
نصف الدار شائعاً يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد أحدهما مخفية فيكون غصباً بالنصف  
الدار شائعاً كذا في الفصول العمادية \* ادعى أنه له بسبب وقوعه في حصته لا بد وأن يذ كر أن القسمة كانت  
بالقضاء أو بالرضا كذا في الوجيز للكردي \* باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على  
البائع هل تصح الدعوى ينظر ان أراد أخذ الدار لا تصح وان أراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور  
أن الغصب في العقار هل يتحقق موجباً للضمن وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والاصح أن المالك يضمن بالبيع والتسليم كذا في الفصول العمادية  
في الفصل الثاني والثلاثين \* وان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط \* ادعى داراً  
من تركه والده أنه اشتراها من والده في مرضه وأنكر باقي الورثة ذلك فقد قبل لا تصح هذه الدعوى وقبل  
ينبغي أن تصح كذا في الذخيرة \* رجل باع عقاراً وابنه وامرأته أو بعض أقاربه حاضر يعلم به ووقع القبض  
بينهما وتصرف المشتري زماناً ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه ماله ولم يكن ملكاً للبائع  
وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند على أنه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوتة كالأفصاح  
بالاقرار أنه ملك البائع ومشايخ بخاري أفتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيد في واقعاته ان نظر  
المفتي في المدعى وأفتى بما هو الاحوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك ينسحب بقول مشايخ بخاري فان كان  
الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بأن بعته البائع اليه لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه  
ويصير محجراً للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط \* رجل ادعى داراً في يد رجل  
فقال اشترت من وصيك في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشترت من وكيلك  
أما لو قال اشترت من وكيلك منك فلا تصح كذا في الخلاصة \* رجل ادعى داراً في يد انسان وقال في دعواه هذه  
الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثي ولاختي فلانة ولا وارث له غيرنا وترك دواب وثياباً فقسمتنا  
الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبي بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يده هذا بغير حق  
فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول وأخذت أختي نصيباً من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى  
عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات أبي وتركها ميراثي ولاختي ثم ان أختي أقربت  
بجميعها الى فصدقته في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى أنه قال دعواه صحيحة  
والصحيح أنه لا تصح دعواه في الثلاث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث من كتاب الشهادات سئل  
الامام شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك أبي مات  
وتركه ميراثي ولفلان وسمى عدد الورثة الا أنه لم يبين حصته نفسه فهذه الدعوى صحيحة ولكن اذا زال الامر  
الى المطالبة بالتسليم لا بد وأن يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات أبي وترك هذا  
العين ميراثي ولجماعة سواي وحقي منه كذا وطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد

حق صاحب العذر السيلان  
مرة وقال الامام الصغار  
لا بد من مرتين أو ثلاث ومرة  
لا يكون ذاعذراً اذا قدر  
المستحاضة أو ذوالجرح  
أو المقتصد على منع دم بربط  
وعلى منع النشف بربط  
الخرفة لزم وكان كالأصحاء  
فان لم يقدر على منع النشف  
فهو ذوعذر بخلاف  
الحائض حيث لا تخرج  
بالربط عن كونها حائضاً لان  
الدور في تحقيق الاسم  
لا يلزمه ثمة وهنا يلزم ومتى  
تحقق انه ذوعذر وقد در  
على الربط لا يلزم ولو سال  
بعد الوضوء حتى نفذ  
من الربط يجوز أداء الصلاة  
به ولا يلزمه غسل ثوب  
أصابه دمه وان لم ينفذ فان  
نفذ لزم وقال محمد بن  
مقاتل يلزم في كل وقت  
مرة والفتوى على الاول  
ولو عاد الدم من منخر آخر  
أو من موضع آخر من  
الجرح أعاد الوضوء والعرق  
الدم من الذي يقال له رسته  
لا يفسد الوضوء \* القراد  
الكبير مص عضواً أو امتلاء  
دماً نقض والصغير لا لان  
الاول لوشق يسيل فصار  
كالعلقة أخذت بعض

جلد انسان \* (نوازل) \* شاكه شوكة أو ابرة فاخرجها وظهر دم ولم يسلم نقض وفي الجامع الصغير لم يحدرد الدم عن الورثة  
رأسه لكنه علا وصاراً كثر من رأس الجرح لا ينقض وهذا خلاف ما في النوازل والاول عن الامام الثاني والثاني عن محمد رحمه الله تعالى  
والنقض اقبس لان من ايلته عن منخره سيلان \* خرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار لان في الاخراج خروجاً \* تصعد  
الماء الى رأسه ومكث ثم خرج من انفه أو وانه أو دخل الماء بجرحه ولا دم ولا صديد فيه ثم خرج منه لا ينقض \* اذا زال الاشكال عن الخئي



فالخرج الآخر كالجراحة لا ينقض ما لم يسل \* كل ما وصل الى الداخل من الاسفل ثم عانق من انفسكا كه غن بلة وان لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده تعتبر البلة حتى لم يفسد الصوم ولا غسل عليه وهو واضح الزايتين \* وفي الاصبع أيضا حشاذ كره ودبره ولولا لخرجا فمن الثاني انه لا ينقض ان لم يظهر فان ابتل داخل الحشوا لا ينقض وان خارجه نقض \* خرجت القطننة وعلاها بلل لا يعيد ما صلى لاحتمال الحدوث \* ان ابتل الكرسف ينظر ان في الشقة فخرجت البلة من الحلقة وتوضأت وان في الحلقة لا (١٣) \* وضعت كرسفا في الداخل وعلقها

خيط في الخارج ان كان قويا يمكنه اخراج الكرسف ففني حكم الخارج والا لا \* حلق لحته أو رأسه أو شاربيه أو قلم أظافره بعد الوضوء لا يعيد ولا يجب امرار الماء أيضا (نوع في الشك) شك في خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه وذلك أول ما عرض غسل ذلك الموضع وان كان يعرض كثيرا لم يلتفت كما اذا عرض بعد الوضوء في غسل بعض أعضائه والشك في الحدث على وضوئه وفي الوضوء على حدثه ولا يتحرى وعن محمد رحمه الله تعالى تذكر

دخوله الخلاء لا الحدث بل شك فيه توضأ لأنه دليل الحدث غالبا \* وعلى هذا لو جلس للوضوء ومعه ماء ثم قام وشك انه قام قبل التوضي أو بعده لا يتوضأ لان أخذ الماء والخمس دليل الوضوء غالبا يعلم انه لم يغسل عضوا لكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل \* رأى البلة بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول أو ماء لا يلتفت اليه وينضج فرجه أو أزاره بالماء قطعاً للوسوسة واذا بعد عهده عن

الورثة كذا في الذخيرة اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من أبيه أو أمه ولم يذكر اسم المورث ونسبه (١) حكى عن شمس الاسلام الاوزجندی أنه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث \* لو ادعى عينا في يد انسان (٢) أنه له لما أن صاحب اليد أقربه له أو ادعى عليه دراهم وقال في دعواه على عليه ألف درهم لما أنه أقربهم له أو قال ابتداء ان هذا الرجل أقر أن هذا العين لي أو أقر أن لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشايخ كذا في خزائن المفتين نقلا عن الذخيرة \* ذكر الصدر الشامي في الباب الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي أن المدعي لو ادعى أنه أقر أن هذا الشيء لي فله بالتسليم الي \* ولم يدع أنه ملكي فعمامة العلماء على أنه يسمع وبأمره بالتسليم اليه كذا في الفصول العمادية \* أجمعوا على أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقربه صاحب اليد أو قال لي عليه كذا وهكذا أقربه المدعي عليه أنه تصح الدعوى وتسمع البينة على اقراره كذا في الذخيرة \* وفي هذه الصور تلون أنكر هل يختلف على اقراره الفتوى على أنه لا يختلف على الاقرار وانما يختلف على المال كذا في الفصول العمادية \* وكما لا تصح دعوى الممل بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح أيضا بسبب الاقرار كذا في خزائن المفتين \* ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة \* اختلفوا أنه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي أقر أنه لا حق له على المدعي عليه أو أقام بينة أن المدعي أقر أن هذا ملك هذا المدعي عليه هل تقبل عامتهم على أنه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العمادية

### (الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في الاستحلاف والذكول) الاستحلاف يحتاج الى معرفة اليمين ونفسه يرها وركنها وشرطها وحكمها (أما تفسيرها) فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة فهمنا أن يتقوى الخالف في انكاره بأن يدفع دعوى المدعي للعال (وأما ركنها) فذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر (وأما شرطها) فانكار المنكر (وأما حكمها) فانقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك اذا لم تكن له بينة قال الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا شك رجل في ما يدعي عليه فينبغي له أن يرضى خصمه ولا يجعل يمينه وبصلحه وان كان في شبهة ينظر ان كان أكبر رأيه أن دعواه حق فلا يسمعه أن يحلف وان كان أكبر رأيه أن دعواه باطلة يسمعه أن يحلف هكذا في محيط السرخسي (٣) الاستحلاف يجري في الدعوى الصحيحة دون فاسدها كذا في الفصول العمادية \* فان صححت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فان أقرأ أو أنكر فبرهن المدعي قضى عاياه والا حلف بطايبه كذا في كثر الدقائق \* اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء حلف ان كان صادقا وان شاء فدى عينه بالمال كذا في محيط السرخسي \* لو حلف بطايب المدعي عينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهو هذا ليس بتعليف لان التعليف حق القاضي كذا في القنية وهكذا في البحر الرائق (٤) قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستحلف القاضي الخصم قبل أن يسأل

(١) اذا ادعى دارا ميراثا من أبيه ولم يذكر اسم ونسبه لا تصح دعواه (٢) لا تصح الدعوى بسبب الاقرار (٣) مطلب الاستحلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة (٤) مطلب في الاشياء التي يحلف فيها الخصم من غير طلب المدعي

الوضوء أو علم انه بول لا تنفعه الحيلة (نوع) سكر ثم افاق ان كان لا يعرف الارض من السماء بطل وضوءه وعن الثاني انتقاضه بتعمد النوم في السجود وظاهر المذهب عدم الانتقاض بالنوم فيه \* وضع رأسه على ركبته ونام قيل يتقض وابن المبارك لا \* ألقى بطنه بفخذه بطل عند الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى \* نام قاعدا فسقط واتبه قبل وصول جنبه الارض أو عنده بلا فضل لا وعن الثاني النقض مطلقا وعن محمد رحمه الله تعالى ان اتبه قبل زوال المقعد من الارض لا ولو بعد الزوال بطل سقط أم لا وانتوى على اقول الاول وقيل المعتمد القول الاخير

ولو كان تارة يزول من الأرض وطورا لا يظهره لا يكون - قد نأقوله شمس الأئمة وان نام واضعا يده على الأرض وانتبه فمال يصل جنبه الى الأرض لا تطل \* نام المريض قاعدا مستندا الى رجل والصحيح الى جدار أو سارية بحيث لو ازيل لسقط فالطحاوي على انه ينقض وفي الظاهر لا اذا كان البناء مستقرا على الأرض \* نام على السرج أو المحمل راكبا لا اذا اضطجع \* أدلى رجله في التنوير ونام قاعدا على شطه بطل \* نام في سجدة تلاوة أو شكر وكانت على وجهه (١٤) السنة أو غيرها بان فرش ذراعيه وألقى بطنه بفخذه لا ينقض عندهما وعند حدوث النوم

في الصلاة ليس يحدث في الاحوال كلها الا ان يكون مضطجعا أو متعكفا والمريض اذا صلى مستلقيا فنام تفسد صلاته لفساد الوضوء \* القهقهة ناقض وهو ما يكون مسموعا لغيره بدت فواجده ام لا وقال الامام الحلو اني اذا بدت فواجده وشغله عن الذكر فحدث ولا ينقض طهارة الغسل ويبطال التيمم \* أنكر وضوء الصلاة كفر ولغيرها الا لانه ليس بعبادة مقصودة يخرج القبح من طرف الجراحة وبقية أطراف قشر القرحة موصولة بالجلد والماء في الوضوء لا يصل الى تحت القشر يجوز الوضوء \* جعل الشحيم في شقاق رجله وغسل ولم يصل الماء اليه ان اضره جاز والا لا وان خرزه جاز مطلقا \* ولو كان على جسده ونيم ذباب أو خرير غوث أو درن لم يصل الماء تحته يجوز ولو قرأ لا كسفية الاستنجاء بالماء أن يجلس أفرج ما يكون ويرخي نفسه ويستنجي بوسط الاصابع وكذلك هي ولوين خفين يطهران بطهارة موضع الاستنجاء كالدلو بطهارة البئر وكذا الوعل على لوح الماء

المدعى ذلك أحدهما الشفيخ اذا طلب من القاضي أن يقضى بالشبهة يحلفه بالله لقد طابت الشبهة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يستحلفه الثاني أبكر اذا بلغت فاختارت الفرقة وطلبت التفريق من القاضي يستحلفها بالله لقد اختارت الفرقة حين بلغت وان لم يطلب الزوج الثالث المشتري اذا أراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منه ذرايته الرابع المرأة اذا سألت من القاضي أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفه بالله ما أعطاك نفقة بك حين خرج ويجب أن تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية \* وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهبت ولا تصدقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف بدون طاب الخضم كذا في الخلاصة والوجه بذكر دري \* وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما سئمت وفيت دينك من المديون الميت ولا من أحد أدام اليك عنه ولا قبض لأن قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شياً آمنه ولا أحلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن كذا في الخلاصة (٢) \* لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعى الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبتته بالبينه فانه يحلف من غير طلب خصم أنه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق للبيع بالبينه المستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعى الا بق مع البينة بالله أنه باق على ملكك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق \* واذا قال المدعى لي عليه شهر ود حضور في المهر وطلب حلفه لم يحلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يقال لخصمه أعط كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام لثلاث غيب فيبطل حق المدعى ويجب أن يكون الكفيل ثقة معروف الدارين حتى تحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي \* وان قال لا أو قال شهودي غيب أو مرضي حلف المدعى عليه وقال مشايخنا اذا قال المدعى شهودي غيب أو مرضي انما يحلف المدعى عليه اذا بعث القاضي أمينا من أمنائه الى محلة الشهود الذين سماهم المدعى حتى يسأل عن الشهود فان أخبر أنهم غيب أو مرضي يحلفه أما بدون ذلك فلا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاق اذا كانت له بينة حاضرة في المصر كذا في المحيط \* واذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالمال المدعى على المدعى عليه بسبب النكول عندنا ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي \* ولا ترد اليمين على المدعى كذا في الهداية \* وينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول كذا في الكافي \* وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمباغة في ابلاء العذر فأما المذهب فهو أنه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والاول أولى كذا في الهداية \* ولو عرض عليه اليمين ثلاث مرات فأبى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال أنا أحلف لا يلتفت اليه ولو قال أنا أحلف قبل أن يقضى عليه يقبل ذلك منه ويشترط أن يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية \* ولو أن القاضي غرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولما

(٢) مطلب لا تحليف مع البرهان الا في مسائل

يطهر الاوخ بطهارته وما يصيب الثوب من ماء الثلاث فغليظة ومن الرابع فكالاستعمل على الخلاف \* وان تقدم عرض المياه الثلاث الى باطن الخف أو المنكب يطهر الظاهر بطهارة المقعر لا باطنه ومن لم يحدث منه تركه ولو على شط نهر لان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار \* ولو شلت يده مسح ذراعيه مع المرفقين على الأرض والوجه على الجدار ويصل (الرابع في المسح) لا يجوز المسح باصبع أو أصبعين وان بلغ الربع الا بالابهام والسبابة مفتوحتين لان بينهما ما قدر اصبع ولا بد من



ثلاثة اصابع وان وضع الثلاثة ولم يعد لا يجوز في الرأس والخلف خلافاً للمحدر رحمه الله تعالى وان مسح باصبع واحد وحسب كل ماء جاز ولو باصبع بجوانبها الاربع لا ولو بأصابع لا يجوز في الصحيح متقاطراً كان الماء أولاً \* مسح الرأس بيل اللحية لا يجوز وبيله تمغسل بان أخذ الماء لغسل ذراعيه فمسح بالباقي بعد الغسل أو بالباقية يجوز \* مسحت على الخماران نفدت البسلة المتقاطرة جاز ولو شدت الذوائب على رأسها ومسحت عليها لا يجوز وقيل يجوز ولكن ان ارسلت الذوائب اعادت المسح \* مسحت (١٥) على الخضب ان اختلطت البسلة بالخضب حتى خرجت عن كونها ماء مطلقاً يجوز \* المسح على شعر تحتة بعض الرأس يصح وان لم يكن تحتة رأس كالمسترسل لا يجوز وما فوق الاذن من الرأس والرقبة والجنبه لا \* والفتوى على ان مسح كثر الجيرة عند من فرضه يكفي \* ما نسخ العصابة

بها باخرى ان أعاد المسح حسن وان لم يعد جاز ثم ان اضر محل الجيرة وغسل ماتحتها مسح على الخرقه وان كان لا يضره الحل والمسح نزع ومسح على الجراحة وغسل ما حولها وان اضرها المسح لا الحل حل وغسل الحوائى ومسح على الخرقه الملاقيه للجراحة لان المسح ضرورى فيتعذر بقدرها \* تجاوزت المرأة عن موضع الجراحة يجوز المسح اذا استوعب العصابة ومنه المقتصد وعليه الفتوى وايصال الماء الى فرج بقيت من العصابة ولم تستر بها العصابة فرض \* على ذراعه جبار غمس في الماء للمسح يجوز وفسد الماء ولو على أصابعه أو كفه لا يفسد الماء وجاز كالأدخل رأسه للمسح \* ترك الجنب المضمة والاستنشاق وليس الخلف

عرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه اليمين **ثالثاً** فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه ويحسب كل ذلك عليه ولو أن المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى تسكن ثلاثة ويستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبيل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيان \* ثم ان النكول قد يكون حقيقياً كقوله لا أحلف وقد يكون حكماً بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم أنه لا آفة به من طرش أو خرس أو غير ذلك كذا في الكافي \* ولو سأل القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكلمه القاضي بشئ لم يجبه فالقاضي يأمر المدعى أن يأخذ منه كفيلاً حتى يسأل عن قصته وحاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر أنه لا آفة به وأعادته الى مجلس القاضي فادعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاثاً فاقضى عليه بالنكول ولو قال لا أقول ولا أنكر لا يحلفه ويجب عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جعل منكر كذا في محيط السرخسي \* وان علم القاضي ان بلسانه آفة بأن علم أنه أخرس يأمره أن يجيب بالإشارة ويحل بإشارته فان أشار بالقرار ثم اقرار وان أشار بالنكول كذا في اليمين فان أشار بالاجابة كان يميناً وان أشار بالاباء يكون نكولاً فيقضى عليه بالنكول كذا في الذخيرة \* وان ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها وانكرت المرأة ذلك أو ادعت المرأة النكاح وانكر الرجل أو ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة أنه كان راجعاً في العدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج أو ادعى الزوج بعد انقضاء العدة الا بلاء أنه كان فاء اليها في المدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج أو ادعى على مجهول أنه عبده أو ادعى المجهول عليه ذلك أو اختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة أو ولاء المولاة أو ادعى على رجل أن المدعى عليه ولده أو والده أو ادعت المرأة على مولاهما أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولداً وقدمات الولد وأنها أم ولده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستخلف المنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستخلف واذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية \* وكذلك لو كانت الدعوى في الرضا بالنكاح أو في الامر بالنكاح يستخلف عندهما كذا في خزائن المفتين \* وأما المولى اذا ادعى الاستيلاء فيثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل تصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة \* قال القاضي نضر الدين في الجامع الصغير والفتوى على قولهما وقيل ينبغى للقاضي أن ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعسلاً يحلفه وبأخذ بقوله \* ما فان كان مظلوماً لا يحلفه أخذاً بقوله كذا في الكافي \* قال في السبائح اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي ويحلف الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فترقت بينكما هكذا روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل لا يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج \* ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان لا يجري الاستخلاف في النكاح لو كانت دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فراه طالق لا تزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقرباً بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكره الاسلام على البرزوي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فانت طالق كذا في المحيط \* وان كانت الدعوى من الزوج وقال أنا أريد أن أتزوج أختها أو أربعماء وأنها فان القاضي لا يمكنه من

وأحدث نزع الخلف ولا يمسح وقبل الحدث تمضمض لا غير ولو تركهما والاستنجاء أيضاً المحدث لا يزرع ويمسح \* مسح بنية التعليم لا الطهارة صح وضع الكف أو بهض الاصابع معه ومدها جاز والاحسن المسح بكل اليد \* نسي المسح ومشى في الماء أو في الكلالا مبتل بالنظر فابتل مقدار ما يلزم مسحه من الخلف جاز وان ابتل بالطل فالأصح الجواز لانه ماء وقيل لا لانه نفس دابة في البحر \* استنق بعد تمام الوضوء ان على وجه السنة لا يمسح ولو لا على وجهها مسح ويجوز المسح على اليد التركيبية في الصحيح \* الخلف اذا كان صلباً لا بد منه الرجل حال المشي يجوز وان

بنت في حال غير المشي لانه المعبر ولو بدارؤس الانامل لا غير قال السرخسي لا يمسح في الاصح وقال الامام الحلواني يصح اذا كان اسفله مستورا ويستوي كون الخرق في باطنه وظاهره وعند العقب يرتفع القدم حتى يخرج العقب لسعة الخف ثم يعود الى مكانه فلا بأس به قال بكر اذا بقي من القدم قدر ثلاث أصابع يجوز المسح \* تمت مدته لكن خاف ذهاب الرجل من البرد مسح وان طال (الخامس في التيمم) خرج الامر ولم يعلم كم بينه وبين الماء ان علم (١٦) بغوات الوقت لو ذهب الى الماء تيمم \* ظن فناءه وتيمم ثم علم خلافه اعاد \* ضرب الحمية على يثر من درس

وتيمم وصلى ثم علم فالاحسن اعادتها \* منعه عن الوضوء بوعيد وصلى بالتيمم اعاد \* وليس عليه طلب الدلو من الرفيق وان وعدا ليعطاه يستحب له الانتظار لان خاف الفتوت وقال لا ينتظر وان خاف فتوت الوقت \* شرع بالتيمم ورأى عند واحد ماء كثيرا ان علم انه يعطيه قطع وان أشكل لا \* ولو وعد كافر اعطاه يمضي وبسأل بعد الفراغ ان يذل اعادوا الا لا \* الموضوع في الفلاة للشرب يجوز الوضوء به ولو للوضوء لا يجوز منه الشرب \* محدث على ثوبه دم مانع ومعه ماء يكفي لاحدهما صرفه الى الدم لعدم البدل له \* معه ماء زهزم يتوضأ به وان أراد الحيلة خاطه بما ورد غالب حتى يكون ماء مقيدا وما قيل به من اخر ثم يستودع ليس بشئ يمكنه الرجوع في الهبة فاشبه القدرة على الشراء ومقطوع المرفق يمسح فيه موضع القطع \* ومن اراده وضع يديه على الارض شديد التدخل التراب بين اصابعه ونفضه مرة ان قل التراب ومرتين ان كثر ويضربه ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين

ذلك لانه اقرب لهذه المرأة أنهم امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج اختها أو أربع سواها هكذا في البدائع \* وانما يستخلف في النسب بمجرد عندهما اذا كان يثبت باقراره كذا في الهداية \* اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرب بما يلزمه ولا يصح اقراره بمن سواهم ويصح اقرار المرأة بأربعة بالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل للنسب على الغير الا اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو يشهد بولادة الولد هكذا في غاية البيان \* هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء مالا اذا ادعى ما لا يدعوى هذه الاشياء كالمرأة تدعى على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت نصف المهر أو لم تدع الطلاق وادعت النفقة فيحلفه القاضي بخلاف كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا قال المدعي أنا أخو المدعي عليه لايه وان أباه مامات وترك مالا في يده هذا المدعي عليه أو ادعى حجرا بأن قال هذا الصغير الذي النقطة أخي ولي ولاية البحر عليه وأنكر ذواليد أو قال المدعي وهو من أنا أخو المدعي عليه فافرض لي عليه النفقة وأنكر المدعي عليه أن يكون هذا المدعي أخاه أو أراد الراهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك يستخلف المدعي عليه على ما يدعي من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال أو الحق لا النسب هكذا في الكافي \* أما الحد ودفعوا عنه لا يستخلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فأنكر فانه يستخلف فان أبي أن يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستخلف فيه أيضا بالاجماع لان اللعان في معنى الحد فاذا ادعت على زوجها أنه قد زنى أو رادت استحلافه فانه لا يستخلفه كذا في السراج الوهاج \* ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أن الحد ولا يستخلف فيها بالاجماع الا اذا ضمن حقا بأن علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد أنه قد زنى ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا كذا في التبيين \* ثم اذا حلف المولى هذا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعنق عبدك هكذا في فتاوى قاضيان \* ولأن رجلا ادعى على رجل أنه قال له يا منافق يا زنديق يا كافر أو ادعى أنه ضربه أو لطمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي أوجبت التعزير أو أراد تخليفه فالتقاضي يحلفه فان حلف لاشئ عليه وان نكل يقضى عليه بالتعزير ويكون التخليف فيه على الحاصل كذا في المحيط \* ومن ادعى قصاصا على غيره فحده استخلف بالاجماع كذا في الهداية \* فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج \* ثم ان نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الارش فيما كذا في الهداية

\* (الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستخلاف) \* من توجهت عليه اليمين فالتقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي \* ان أراد المدعي تخليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* ويغليظ بكرا أو صافه نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما للفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه وله أن يرد في التغليظ على هذا وله أن ينقص منه الا أنه يحتاط فلا يذكركم افظ الواو كيلا يتكرر عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغليظ فيقول قل بالله أو والله كذا في الكافي \* وبعضهم قالوا القاضي ينظر الى

ويمسح باليمين على اليسرى واليسرى على اليمنى ولو مسح بكل الكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات \* ويجب المدعي نزع الخاتم وتخليل الاصابع والنية وتجوزنية التطهير لانية رفع الحدث لان الطهارة الحاصلة به استباحة الصلاة ولا يشترط تعيين الجنابة والحدث وقيل لا بد وعن محمد رحمه الله تعالى لو نوى الجنب الوضوء مجاز \* وان وجد ماء يكفي لغسل أعضائه مرة بطل في المختار ولو نوى مطلق الصلاة أو المكتوبة أو التطوع صلى أي صلاة شاء ولو عند العدم لقراءة قرآن ظهر أو منه أو ليس أو لدخول المسجد أو نحوه أو لدغى أو لزيارة



قبر أولادان أو لا قامة لا يجوز أن يصلي به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز \* بجسده نجس مائع لم يجد المزيل مسحه بالتراب لأنه يقلل كفاي الاستنجاء وان لم يمسحه وصلى جازي وجود الماء \* ولورث الماء على الأرض وفيها ندوة يجوز التيمم وبكل ما هو من جنس الأرض يجوز التيمم مثبتا أو لا ولو جبر عليه غبار أو لا مغسول أو لا مدقوق أو لا وقال محمد رحمه الله تعالى الجبر لو مدقوقا وعليه غبار جاز ولا لا بالطين بل يلطخ به جسده ليحذف تيممه به ومع هذا لو تيمم به فعلى (١٧) هذا الخلاف والخلف أيضا على الخلاف إلا إذا جعل فيه شيء من الأدوية وكذا الغضارة إذا طلى وجهها بالصبيغ لا يجوز به التيمم وان لم يطل جاز كالارض التي نديت وعلى هذا فهر الخياط وهو جبريداس به النيبان لم يصبيغ يجوز عندهما بناء على عدم اشتراط الالتصاق وبالماء لا يجوز وبالجلي لا عند الامام الحلواني والعامة على الجواز

وفا قال عليه غبار ولا فعلى الخلاف والجواز أصح والتيمم بموضع تيممه به آخر يجوز لأنه لم يرفع مستعمل الاول \* الشرط في تحقه صانع منه خاص في وصول التراب الى محله بالنية وان عدما أو أحدهما لا \* ذر على المحل التراب فاصابه غباره أو أدخل المحل في مشار الغبار فوصل بتحريك المحل جاز لان وقف في المهبط فمشار الغبار على المحل بنفسه إلا ان يمسح بهذا الغبار المحل \* ويجوز التيمم في السفر لسجدة التلاوة لا في الحضر \* الضربة ليست من التيمم وقال السيد أبو شجاع منه حتى لو ضرب يده فأحدث قبيل الاستعمال يصح الاستعمال

المدعى عليه ان عرفه بالخير والصلاح أو رأى عليه سيما الخير ولم يتهمة اكتفى بذلك كراسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبعضهم قالوا ينظر الى المدعى به ان كان مالا عظيما غلظه عليه وان كان حقيرا يكتفى بذلك كراسم الله وسدده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكاة وبعضهم قدروا بنصاب السرقة وان أراد التغليظ على اليهودي يحلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى وان أراد التغليظ على النصراني يحلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى كذا في المحيط \* ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي أنزل هذا الانجيل أو هذه التوراة لأنه ثبت تحريف بعضهم فلا يؤمن أن تقع الاشارة الى المحرف فيكون التكليف به تغليظا بما ليس كلام الله عز وجل هكذا في البدائع \* ويحلف المجوسي بالله الذي خلق النار هكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في الاصل ومنه في الهداية وكذا الدقائق \* وليس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك في الظاهر إلا أنه روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا فهذا قال بعض مشايخنا لا ينبغي أن يذكر النار عند اليمين كذا في المبسوط \* وغيرهم من أهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والصنم كذا في محيط السرخسي \* ولا يحلفون في بيوت عباداتهم كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم برمان ولا مكان كذا في الكافي \* استخلاف الاخرس أن يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الاخرس برأسه أي نعم ولا يستحلفه بالله (١) ما لهذا عليك ألف ويشير الاخرس برأسه أي نعم كذا في محيط السرخسي \* وان كان المدعى أخرس وله اشارات معروفة ونصحه صحيح فالقاضي يحلفه بطلب الاخرس بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعى عليه مع كونه أخرس أصم والقاضي يعرفه أنه أصم فان القاضي يكتب له ويأمره أن يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة لجيب ويعامل معه كما يعامل مع الاخرس كذا في الذخيرة \* اذا ادعى ديناً ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل بالله مال هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكاً أو حقاً في عين حاضر مطلقاً ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين افلان بن فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والبعض احتياطاً كذا في المحيط \* وان ادعى عليه ديناً بسبب القرض أو بسبب الشراء أو ادعى ملكاً بسبب البيع أو الهبة أو ادعى غصباً أو عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف بالله ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما أودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما باعت منه هذا العين سواء عرض المدعى عليه أو لم يعرض الآن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ما له عليك ولا قبلك المال الذي يدعى ولا شيء منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يدي هذه الوديعة التي يدعى ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لان المدعى لو كان استهلك الوديعة أو ذل سارقاً عابها لا تكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيان \* ثم التكليف على الحاصل هو الاصل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان سبباً يرفع برفع وإذا كان في نفسه ترك النظر للمدعى حينئذ يحلف على السبب اجماعاً وذلك بان تدعى بمبتوتة نفقة والزوج عن لا يراها أو ادعى شفعة بالجوار والمشتري عن لا يراها بان كان شافعياً كذا في الكافي \* وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله

(١) قوله ولا يستحلفه بالله الخ لأنه اذا قال نعم يكون اقراراً لا يميناً كفاي الشرع بلاية اه

(٣ - فتاوى رابع) كالأخذ كفان ماء فأحدث فرق السيدان الواجب في الوضوء الحصول وفي التيمم التحصيل فكانت منه قلنا التحصيل شرط فلا ينافيه الحدث كالأحرم مجامع (السادس في ازالة الحقيقة) طرف من ثوب نجس ونسي وتحرق فغسل طرفاً صلى به في المختار ولو تبدل رأيه الى طرف آخر بعد أيام أعاد الاول \* اختصت بماء نجس فغسلها فادام الماء يخرج ماؤها لا يطهر وان خرج بلالون طهر لأنه أقصى ما في الوضوء واذا زال العين بمرة يطهر وقال الفقيه أبو جعفر يغسل بعده مرة أو مرتين \* غسل ثوباً في اجانة ثلاثاً يطهر

ان عصر في كل مرة وهو بانقطاع التقاطر بلا شرط صب والقياس شرطه وبه الثاني في العضو واستحسن في الثوب ومحمد بالاستحسان فيه الزد  
الافراد اياه كباطن القدم والانف \* عصره ثم قطره منه قطرة في ثوب ان عصر في الثالثة حتى انقطع التقاطر فان عصره آخر فاليد والبلد والثوب  
طاهر والا فالكل نجس \* خف بطائنه من كبراس دخل من خروقه ماء نجس فغسل الخف ودلكه وملا الخف وأراقه ولم يعصر الكبراس  
طهر كالنساء النجس \* جعل في الماء وترك ( ١٨ ) ليلة وجري عليه الماء طهر \* الخف الخراساني الذي وشى كله بالغزل نجس تحت ما يغسل

ثلاثا ويجفف في كل مرة  
وقيل يغسل ثلاثا حتى  
ينقطع التقاطر في كل مرة  
وهذا أصح والاول أحوط  
\* الا بحر اذا نجس ان عتيقا  
يغسل ثلاثا بدفعة وان  
جديد يغسل ثلاثا ويجفف  
في كل مرة \* اتزر الجنب  
وصب الماء على نفسه أو  
صب على الازار النجس طهر  
الازار وان لم يعصر الامام  
الحسين في بدنه أو ثوبه  
نجاسة فاكثرت صب الماء عليه  
طهر بلا ذلك وعصر اللبن  
الغير المفروش لا يطهر  
بالخفاف والمفروش يطهر  
لان المفروش في حكم الارض  
واذا رفع عن الفرش هل  
يعود نجسا فيه روايتان  
\* جعل الخمر في كوز جديد  
يجعل فيه الماء ثلاث مرات  
وليترك في كل ساعة يطهر  
وعند محمد لا يطهر أبدا  
\* نجس الحصر اليابس يغسل  
ويذلك حتى يلين ولورطبا  
يجري عليه الماء حتى يتوهم  
الزوال ولو جديدا يغسل  
ثلاثا ويجفف في كل مرة  
وعند محمد لا بلا ذلك واذا  
كان من القصب يطهر  
بغسله ثلاثا ولا يحتاج الى  
شيء آخر لعدم التداخل

تعالى أن المدعي اذا ادعى ما لا مطلقا يحلف على المال وان ادعى ما لا بسبب يحلف على المال بذلك السبب  
بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك الا أن يعرض المدعي عليه  
للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قديس استقرض ما لا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند  
الدعوى بأن رده أو أبرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه فيثبث بحلفه على الحاصل وبه أخذ بعض المشايخ  
وقال شمس الأئمة الحلواني ينظر الى جواب المدعي عليه ودعوى المدعي ان أنكر المدعي عليه الاستقرض  
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال  
المدعي عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف على الحاصل بالله ماله عليك  
ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله تعالى وهذا هو أحسن الاقوال عندى وعليه  
أكثر القضاة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان سبيلا لا يرتفع برفع فالتحليف على  
السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامة والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليه ما  
بالردة والحقا وعليه بنقض العهد والحق ولا يتكرر على المسلم كذا في الهداية \* المشتري اذا ادعى الشراء  
فان ذكر نقد الثمن يحلف المدعي عليه بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف  
بالله ما بعث كذا في الفصول العبادية \* وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى  
أو قال بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن أو بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك في هذه  
الدار قائم فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيعة اليه بهذا البيع  
الذي يدعي سواء عرض المدعي عليه للقاضي أم لم يعرض هكذا في شرح أدب القاني للعصاف \* وان لم  
يذكر المشتري نقدا لثمن يقال له أحضر الثمن فاذا أحضر الثمن يستحلفه القاضي بالله ما عليك قبض هذا  
الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا  
في الفصول العبادية \* واذا ادعى البائع البيع وأنكر المشتري ان ادعى أنه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف  
المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا تمنها وان ادعى أنه لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك  
ولا الثمن الذي سماء عليك كذا في محيط السرخسي \* ويستحلف في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال هكذا في الهداية  
\* اذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا  
النكاح الذي تدعي ولا الهاء عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هذا  
الرجل تستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيان \* ادعت على زوجها تطليقة  
رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي بائن  
منك الساعة بواحدة أو ثلاث على حسب الدعوى أو بالله ما طلقتم البائن أو الثلاث في هذا النكاح المدعي  
ولا يحلف ما طلقتم ثلاثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي \* وكذلك اذا لم تدع المرأة ذلك ولكنها شهدت عند  
القاضي شاهد واحد عدل أو جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حتى الشرع فكان على القاضي  
الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط \* ادعت انك أسألتها الطلاق فقال لها أمرتك بذلك فاختارت  
بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فأنكر الزوج الامر والاختيار لا يحلفه على الحاصل بلا خلاف

وكذا شرالك النعل وفي الفتاوى البردى اذا نجس ابتداء يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة ويعصر وعند محمد لا يطهر أبدا ويحلف  
وكذا النعل الجديد وحده التحفيف ذهاب الندوة ولا يشترط اليبس \* واذا أراد غسل الارض النجس صب الماء عليها وذلك ثم نشف بخرقه كل  
ذلك ثلاثا أو صب ماء كثيرا حتى يعرف زوال اللون والرائحة وترك حتى ينشف وان صلبة منه ذرة خفيفة من أسفلها يتصدرا الماء اليها وطاعها  
بعدوان صلبة مستوية فيقلب الاعلى أسفل \* فرش التراب على أرض نجس وصلى ان قليلا لا يمنع رائحة الوشم لا يجوز وان منع الرائحة



جاز فارة وقعت في دن نشاستج وماتت بعد تناهي أمر النشاستج يغسل ثلاثا ولو في أول مرة بان وقعت بعد يوم وتناهي وهي فيه لا يظهر أبدا كالحنطة تورمت في الماء النجس وان جعل الحنطة النجسة بذرا خسن وعلى قياس قول الثاني تغسل ثلاثا وتجفف كل مرة واللحم اذا نجس يغلى بالماء الطاهر ثلاثا \* ولو كان في بطن الحمل المشوي بعرة فاصابت البعرة بعض لحم الحمل في حال الشئ يغسل بالماء الطاهر ثلاثا وتجفف كل مرة وعن الثاني ان الدهن النجس يصب عليها الماء (١٩) فيطفو الدهن فيرفع ثلاث مرات

فيطهر وكذلك العسل والدبس يموت فيه فارة يطبخ الماء ثلاثا حتى يعود في كل مرة الى ما كان عليه في الاول لكن يخرج من حيزا لا يتفاح \* بعرة فارة وقعت في حنطة فطحنت به يائو كل الا اذا ظهر التغير \* يخرج من الخبز بعصر صلب صحيح يرحى البعرو يؤكل الخبز دبغ الجسد بالماء النجس يغسل بالطاهر والمتشرب عفو ويجوز بيعه بالبيان ولو بلا بيان خسر المشتري \* اصاب لعاب الكلب عنقودا طهر بالغسل ثلاثا وان بيس العنقود \* دعى رجله في دوس العنب والعصير يسيل ان لم يظهر الدم لا ينجس وان ظهر ينجس \* المني اذا انقذت الى الطاق الثاني من الثوب بفرك الاول ويغسل الثاني وقال الامام طهري الدين نفذ المني من الظهارة الى البطانة طهرتا بالفرك في الصحيح وقيل منيه الرقته لا يظهر بالفرك واذا تقدم مذى لا يطهر بالفرك ايضا \* وعن الثاني القى التراب على بول اصاب الخلف طهر بالمسح

و يحلف على السبب ويحتمل فيه له ويحلف بالله ما جعلت امر ما يداهم من ذآخر تزوج تزوجتها بعد سؤا لها الطلاق ولا علمت اني اختارت نفسي بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي \* وان اقرب بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف الزوج بالله ما علم اني اختارت نفسي في مجلس الامر الذي ادعت وان اقرب بالاختيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت امر امرأتك هذه بيدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول المبادية \* امرأة ادعت على زوجها انه آلى منها ومضت مدة الايلاء ووقعت الفرقة بيننا وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى أن المولى يوقف (١) بعد الاربعه الاشهر فيحلف اني اليست بيائن منه ولا يثبت فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قبلتها والله لا اقربك منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن اليمين ابا اني آمنه بتطليقة نظر الها وان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي \* فان اقرب الزوج بالا يلاء فادعى انه فاء اليها في المدة وانكرت هي التي في المدة فاقول قواها مع اليمين وتحلف على الحاصل عند محمد رحمه الله تعالى فتحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعى ولا تحلف بالله لم يفئ اليك قبل مضي الاربعه الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت ابا يوسف رحمه الله تعالى قال استحلف بالله انه لم يفئ اليك قبل مضي الاربعه الاشهر قال والا حوط على قوله ان يراد في اليمين فتحلف بالله انه لم يفئ اليك في الاربعه الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط \* لو اختلعت من زوجها بغيره او وجد الزوج فاقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على السبب كذا في خزائن المفتين \* امرأة ادعت على زوجها انه حلف بطلاقها ثلاثا ان لا يدخل هذه الدار او انه قد دخلها بعد اليمين ان اقرب اليمين والدخول جميعا فقد اقرب بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعته وان اقرب اليمين وانكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقرب بالدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا ان لا تدخل الدار قبل أن تدخلها كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك على هذا العتاق اذا ادعى العبد والامة على المولى انه حلف بعقده انه لا يدخل هذه الدار وأنه دخلها الا أن يعرض المولى أو الزوج في ذلك بشئ فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلاثا به هذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد أتى على ما يريد كذا في شرح أدب القاضي للخصافي \* لو ادعى اني ادعت عندك كذا فقال ادعت مع فلان آخر فلا ردك اليك يحلف المدعي عليه بالله ان رد السكك ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائن المفتين \* غصب جارية ونسيها فبرهن المالك على أنه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويرد على المالك وهذه الدعوى هي بيمينه مع قيام الجاهلية للضرورة وان لم تكن للمالك يمينه يحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهي كذا دره حاد ولا أقل من ذلك كذا في الوجيز للكردي \* وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار فائمة أو مزارعة في هذه الارض فائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي اتعاه بهذا الاجر الذي سمى كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى المدعي اجرة الدار

(١) قوله يوقف الخ هو مذهب الشافعي فانه يقول لا تقع الفرقة بمضي المدة ولكنه يتوقف الحكم بعد المدة على أن يفئ اليها أو يفارقها اه بحر اوى

لانه كالسجسجد والمستحسد الرطب على الخلف يطهر بالفرك في الصحيح \* سيف أو سكين اصابه بول فمسحه بالتراب لا يطهر وان دما بان ذبح به شاة ومسح على صوفها حتى زال الاثر طهر ولم يذكر قاضيخان خلافا في الطهارة وفي بعض الروايات لا يطهر \* قاء على ثدي أمه ومسه مرارا وشرب الخمر وردد البزاق في فيه بحيث لو كان الخمر على الثوب زال بهذا القدر من البزاق طهر والا لا \* شرب خراوانم فسال من فيه ان لم يظهر عين الخمر ولا راحته فهو طاهر عندهما \* ديدان اصابته نجاسة فادخل في النار قبل المسح أو الغسل طهر كالأحرق رأس شاة ملطخة بدم

واذا موه الحديدي بنما نجس لا يطهر عند محمد وعند الثاني عموه الماء الطاهر ثلاثا ولا يرد في كل مرة \* التنوير المسهر اذا مسحت بخرفسة نجسة مبتلة ان أكلت حرارة النار بله الماء قبل الصاق الخبز بالنور لا ينجس والافينجس \* اتخذ من الطين النجس كوزا أو قدرا أو طنج طهر \* الأجر المقروش حكمه حكم الأرض يطهر بالخفاف وان كان ينقل من مكان الى مكان آخر لا يطهر بالخفاف لكن اذا وصلت النجاسة الى جانبه تجوز الصلاة على الجانب الآخر (٣٠) \* والكلام المتصل بالأرض كالارض فان قطع لزم الغسل \* والجص كالارض لا اتصاله بها

وكذا الحصى بخلاف اللبن الموضوع عليها \* جف الأرض النجس أو فرك المني من الثوب أوحت النجس من الخف ثم أصاب الماء هؤلاء المختارانه لا ينجس \* خاية ممثلة بالعصير غلا واشتد وصار خرا وانتقص فتخلل لا خفاء ان ما يوازيها النخل طهر وكذا ما لا يوازيها عند العامة وذكر القاضي انه لا يطهر الا بالغسل \* وقعت كوز من خر في دن من خل طهر من ساعته اذا لم يظهر أثر الخرفيه \* ولو وقع كوز النخل في دن من خر لا يباح قبل مضي زمان يعلم انه صار خلا \* فأرة وقعت في خر ثم صار خلا ان أخرجت من ساعته أو قبل التخلل يباح الخل وان تفسخت فيها لا \* وقعت الفأرة في العصير وتخمثر فتخلل لا يطهر \* وقع البول في الخمر ثم تخلل لا يطهر \* ندف القطن الملوخ النجس ان كان مقدارا لا يذهب بالندف كالنصف ونحوه لا يطهر وان قليلا يذهب بالندف يطهر لاحتمال الذهاب بالندف كالكدس النجس بعضه

ويجوز المدعي عليه يستحلفه القاضي بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى انه اجر هامتك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه أو من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط \* لو ادعى الكفالة بمال أو بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفالة صحيحة معجزة أو معلقة بشرط متعارف وذكر أن الكفالة باذنه أو ذكر اجازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة أما بدون ذلك فلا يكون مدعيا كفالة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف واذا حلفه يحلفه بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة بعرض يحلفه بالله ماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الفصول العمادية \* لو أن رجلا ادعى على رجل أنه اشترى دارا بجنب داري واني شفيعها بداري وأراد استحلفه يحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي سماها وحدثها كذا وكذا ولا شيئا منها وان أقر المدعي عليه بالشراء والجوار الا أنه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لابل طلبت فالقول قول الشفيع مع اليمين واذا كان القول قول الشفيع مع اليمين اذا طلب المشتري من القاضي بين الشفيع فان القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها وأشهدت على ذلك بحضور أحد المتبايعين أو الدار هكذا كفي كتاب الاستحلاف \* ولكن هذا انما يستقيم اذا ادعى المشتري أنه بلغه الشراء وهو بين ملا من الناس أما اذا لم يكن عنده من يشهد له لم يطل شفعته بترك الشهاد لعمال فاذا أقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء أو خرجت الى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضور أحد المتعاقدين أو الدار وأشهدت على ذلك واذا ادعى الشفيع انه بلغه الخبر ليلا وانه طلب الشفعة وأشهد عليها حين أصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك الا في الوقت الذي تدعى وقد طلبت الشفعة وأشهدت على ذلك حين أصبحت كذا في المحيط \* والخيرة بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها نفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت أو قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع اليمين وان قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج الى اقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا اذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالتول قوله ولو قال علمت أمس وطلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله كذا في الفصول العمادية \* وان ادعى على رجل أنه كسر ابريقا له من الفضة وأضر ابريقا أو ادعى أنه صب الماء في طعامه وأفسده ان اقر المدعي عليه بذلك يخبر صاحب ابريق والطعام ان شاء أمسكه كذا ولا يفي له وان شاء دفع له ابريق والطعام وضمنه قيمة ابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعي عليه حلفه القاضي على قيمة ابريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعي عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأضر الثوب الى القاضي معه وأراد استحلفه فان القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لان من الخرق ما يوجب النقصان من غير خيار نحو أن يكون الخرق يسيرا ومن الخرق

يقسم بين رجلين أو يباع البعض أو يغسل شيء منه أو يؤكل بحكم بالطهارة لاحتمال وقوع النجس في كل طرف فلا ما يثبت يحكم على كل بالشك \* أحرق السرقة حتى صار رمادا أو صار الخنزير لم يطهر عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى حتى صرح كل ذلك الملح وجازت الصلاة على ذلك الرماد \* أصاب الثوب من اتفاس الكلب ان دخل الماء وبطل فاصابه منه فهو نجس وان من مطر لالان في الاول أصاب من جلده وهو نجس وفي الثاني لا وفيه دليل على انه نجس اليمين وذكر في البيوع والنباع ان لم يطهر بالذكاة ويجوز بيعه



قال في التجنيس وهو الصحيح وفي الجامع الصغير جلد يطهر بالدباغ عندنا وعند الثاني ان جلد الخنزير كذلك (السابع في نجس) طير الماء مات فيه لا يفسده عند الامام وفي غيره يفسد بالتفريق وعليه الفتوى الجراد والبعض أو البرغوث اذا مات في شيء لا يفسده والماء ما اذا استخرج منه مات من ساعته \* الدودة المتولدة من النجاسة طاهرة حتى اذا وقعت في الماء بعد غسلها لا ينجس وكذا دودة كل حيوان ويجوز الصلاة معها وكذا الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد (٣١) الثوب اذا خش ولا يفسد القدر

للضرورة أو الاثر فانه كان يرى في برمة عائشة رضي الله عنها صفرة دم العنق والدم الخارج من الكبد لونه من غيره فنجس وان منه فطاهر وكذا الدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان منه فطاهر والا فلا وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب قال القاضي الكبد والطحال طاهران قبل الغسل حتى لو طلى به وجهه الخف وصلى فيه جاز \* الكافر اذا وقع بعد الموت قبل الغسل في الماء نجسه والمسلم قبل الغسل والكافر بعده لا يصي الذي لم يستهل لا تجوز الصلاة مع جله غسل أم لا والذي استهل قبل الغسل كذلك وبعده طاهر \* جلد الانسان وقع في الماء القليل ان أقل من قدر ظفر لا يفسد وان مقدار ظفر أو أكثر أفسده والظفر لا يفسد لانه عصب \* صلى ومعه حيوان حتى يجوز التوضي بسوره كالفأرة يجوز وأساء وان كان سوره نجسا بكر وكلب لا يجوز وفي النصاب ان كان الجرو مسدودا فلم يجوز ومراة كل شيء كبوله \* الخارج من بدن الانسان على نوعين طاهر كالعرق

ما ثبت الخيار ان شاء أخذ الثوب ونقصه النقصان وان شأ ترك الثوب ونقصه قيمة الثوب كله نحو أن يكون الخرق فاحشافان كان يسيير حتى أوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيا ويقوم منخرقا فيضنه ذلك النقصان ويحلفه على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان نكل لزمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضر وان لم يكن حاضر الجاه المدعى فقال ان هذا خرق ثوب لي فان القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك \* حتى أحلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يبرأ وان كان الخرق فاحشايو جب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما ادعاه المدعى منسرا انظر المدعى وان كان فيه اضرار بالمدعى عليه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو أن رجلا ادعى انه هدم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضيان وهكذا ذكر الخصاف \* وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ينبغي للقاضي أن يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحاصل هو الصحيح كذا في المحيط \* وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة أو بقرة أو فقا عين عبده قد مات من غير ذلك أو دين دابة له أو جنى على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحضور فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحاصل ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعى عليه وليس في التحليف على الحاصل اضرار بالمدعى هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على سطحه ماء أو في داره ميزابا أو ادعى انه فتح في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى انه رمى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يـكون فيه فساد الأرض وصاحب الأرض يحتاج الى رفعه ونقله وصحح دعواه بأن بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض بذكر الحدود وموضعها فاذا صحت دعواه وأنكر المدعى عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعى فتقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوق أو قلعت له لأعيده وان صاحب الحائط ينعى عن ذلك لا تسمع دعواه مالم يجمع وتصح الدعوى بأن بين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه به ذلك ريبين غلط الخشبة وخذنها فاذا صحت الدعوى وأنكر المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله مال هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حتى واجب له فاذا نكل ألزمه القاضي حقه ولو ادعى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أو نذر ذلك بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الأرض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضيان \* وان ادعى مسيل ماء أو طر يقا في دار رجل يحلفه على الحاصل بالله ماله هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنه عمدا أو عبدا أو وليا له لتوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى انه قطع يده عمدا أو قطع يدا ابن له صغيرا أو ادعى شعبة أو جراحة يجب فيها القصاص وأنكر المدعى عليه كان له ان يستحلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده

والنخامة واللبن والدمع والريق ونجس وذلك كل ما يوجب خروجه الوضوء أو الغسل وما يخرج من أبدان سائر الحيوان فانه نجس غير أبوال ما كول اللحم والخلاف فيه معروف وكذا زرق ما لا يؤكل لحمه اختلف فيه قال محمد رحمه الله تعالى انه نجس وأما زرق ما يؤكل لحمه كالجمام والعصور فانه طاهر وخروجه لا يفسد وان مقدار ظفر وخثره الدجاج ولا وزن نجس وجميع الارواح نجس بلا خلاف بين علماءنا \* قيص الحية ان لم يكن معه جلدها طاهر وان كان بالجلد أكثر من قدر الدرهم فلا وان ذبحت لان جلدها لا يحتمل الدباغ وقيصها ما ينخلع عنها في موضع

سكاهها البضة الرطبة أو السخلة الرطبة وقعت في الماء نجس وإن يابس لا وعلى قول الإمام طاهر في الحالين كما قال في الانفعة الخارجية بعدم موت السخلة \* قول الهرة أو الفأرة إذا أصاب الثوب لا يفسده وقيل إن زاد على قدر الدرهم أفسد وهو الظاهر وخبر البط أن كان يعيش بين الناس ولا يطير فكالدجاج وإن كان يطير ولا يعيش بين الناس فكالجمامة لا مكان التحرز في الأول دون الثاني لأنه يذرق من الهواء ولولم يكن معه الأسور الحار فتوضأ وصلى (٣٣) ثم تيمم وأعاد تلك الصلاة يجوز ولا يلزم الكفر لعدم القطع بالحدث في كل ولا يجوز التيمم عند

وجود الماء المكروه لكنه يكره استعماله عند وجود الماء المطاق \* ماء فم النائم نجس عند الثاني طاهر عندهما بناء على مسئلة البالغ وعلى هذا يجوز الصلاة مع خرقعة المخاط وإن كثر عندهما \* احترقت العذرة في البيت أو كان الاصطبل حاراً أو كان بيت بالوعة وفي كل طابق أو كوزة علق فترشح منه البخار أو كان على جدار الحمام نجاسة فترشح وأصاب الثوب إن لم يظهر أثر النجاسة لا يفسد الثوب \* سطح عليه نجاسة أمطرت السماء عليه ووكف على الثوب إن كان السماء يطرح مالاً أصاب الثوب لا ينجس ولا ينجس \* وقع عند الناس إن الصابون نجس لأن وعاءه لا يغطي فيقع فيه الفأرة وبلغه الكلب وهذا باطل لأن الأصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمال وإن سلم فقد تغير بالكلية وصار شيئاً آخر فيفتي بقول محمد رحمه الله تعالى حتى إن الدهن النجس لو جعل صابوناً طهر (الثامن فيما يصيب الثوب) أن زاد على قدر الدرهم منع ولودرهماً لا وأسا - إن صلى

فلان ولادم وليه فلان ولا قبلات حق بسبب هـ هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخاف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هـ هذا عذو وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخاف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هـ هذه اليد ولا قبلات حق بسببها وكذلك في الشجاج أو الجراحات التي يجب فيها القصاص فإن حلف برئ وإن نكل في القتل يرضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى ينجس حتى يخاف أو يقر كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو ولياً له خطأ أو قطع يده خطأ أو شجعه خطأ أو ادعى عليه شيئاً يجب عايه فيه دية أو أرش استخافه بالله ما فلان عليك هـ هذا الحق الذي ادعى من هـ هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند الهين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والجنابة التي يجب بها الارش فإنه يستخلف بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشجعة بالله ما شجعت هذا هذه الشجعة وكل جنابة يجب بها الارش والدية عليه يستخلف على الحاصل كذا في شرح أدب القاضي للخصاف لأصدر الشهيد \* وإن كانت دعوى الجنابة على العبد فإن كانت في النفس وكانت عداً فالخصم في ذلك العبد فيستخلف العبد وإن كانت خطأ فالخصم هو المولى فكانت اليدين عليه ولكن يخلف على العلم وإن كانت فيمادون النفس فالخصم في ذلك المولى عداً كانت أو خطأ فيخلف المولى ولكن يخلف على العلم كذا في المحيط \* وإن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بأن ادعى عليه أنك سرقت هـ هذا العين مني أو غصبت يستخلف على البتات وإن وقعت الدعوى على فعل الغير من كل وجه يخلف على العلم حتى لو ادعى المدعى ديناً على ميت بحضوره وارثه بسبب الاستهلاك أو ادعى أن أباك سرق هذا العين مني أو غصبه مني يخلف الوارث على العلم وهذا مذهبنا كذا في الذخيرة \* قال الخوافي هذا الأصل مستقيم في المسائل كلها إلا في الردعيب فإنه إذا ادعى المشتري أن العبد أتق ونحو ذلك فأراد المشتري تخليف البائع فإنه يخلفه على البتات مع أنه فعل غيره وإنما كان كذلك لأن البائع ضمن تسليم المبيع سائماً عن العيوب فالتخليف يرجع إلى ما ضمنه بنفسه فيخلف على البتات ولأنه إنما يكون الخلف على فعل الغير على العلم إذا قال المنكر لا علم لي بذلك وأما إذا ادعى العلم فيخلف على البتات ألا يرى أن المودع إذا قال إن الوديعه قبضها صاحبها يخلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع إذا ادعى قبض الموكل الثمن فإنه يخلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين \* وإن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعي فعل غيره من وجه بأن قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني يخلف على البتات كذا في المحيط \* لو أن رجلاً قدم رجلاً إلى القاضي فقال إن أباه هذا توفي ولي عليه ألف درهم فإنه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات أبوه فإن قال نعم - له عن دعوى الرجل على أبيه فإن أقر له بالدين على أبيه يستوفي الدين من نصيبه وإن أنكر فأقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضى بالدين ويستوفي من التركة لأم نصيب هذا الوارث وإن لم تكن له بينة على ذلك وأراد استخلاف هذا الابن يستخلف على العلم وهو قول علماء ننا بأن يخلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان هذا على أبيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه فإن حلف انتهى الأمر وإن نكل يستوفي الدين من نصيبه فإن قال لم يصل إلى من ميراث أبي شيء إن صدقه المدعى فلا شيء له وإن كذبه يخلفه على البتات بالله ما وصل إليه من مال أبيه هذه الألف ولا شيء منها فإن نكل لزمه القضاء وإن حلف لا شيء عليه هذا إذا حلفه

به ولو أقل لا يكون مسيئاً والغسل أفضل والدرهم أكبر ما يكون من نقد البالد كذا اختار في أكثر الفتاوى وفيه نظر فإن البلدان على دراهمها مختلفة فمن بلد درهمه أصغر من الظفر والعق وما خوذ من مسئلة الاستبراء قال النخعي استعجوا ذكراً المقاعد في مجالسهم فسكنوا عنه بالدرهم وقال الفاروق رضي الله عنه إذا كانت النجاسة مقدار ظفري هذا لا تمنع فالذي يرضيه التعليل أن يقدر ما بالثقال أو بمقدار الكف وبعض النقال اختار الأول في الكثيف والثاني في الرقيق وهو الأشبه \* رمى عذرة في الماء فانتضج منه على ثوبه لا ينجس ما لم يظهر



أثر النجاسة وكذا لو انتضح عليه من بول الحمار بول انتضح مثل رؤس الأبر لا يضره ولو على الخف ومسح جازلوا يباسون مالا أن البهرة طاهرة والاعضاء عما فيه البلى أولى تسكبا قول من يرى \* سفت الريح السرقين الخاف أو التراب النجس على ثوب رطب أو وضع رجله على شيء نجس أن ظهر أثرها على الثوب أو الرجل نجس والا لا ولا يعتبر الندوة في الصحيح وقال الامام الحلواني مرت الريح على النجاسة وأصاب ثوبا مبلولا معلقا هنالك نجس \* استنجى بالماء وابتل السراويل بالماء والعرق ثم فشا فعمامة (٣٣) المشايخ على أنه لا ينجس وقال الامام

الحلواني ينجس \* ولو كان بالاجار ثم فشا وقعدا بطل السراويل ينجس في المختار لو زاد على أدنى المانع \* فراش أصابه مقي وجف ثم عسرق فيه وأصاب جسده ان لم يظهر أثر البلال في جسده لا ينجس وان ظهر فيه أثر البلال لكثرة العرق تنجس \* منى على الأرض أو على لبس نجس يابس لا يضر ولو كان رطبا أو الرجل يابس ان ظهرت الرطوبة في قدميه ينجس \* مشى في الطين أو أصابه لا يجب في الحكم غسله ولو صلى به جازم لم يتبين أثر النجاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يستل عنه في الموقف وأول منزل الآخرة لا غاية له ولهذا قلنا حل المصلي أولى من تركه في زمانه دخل من بطا وأصاب رجليه الأرواح جازت الصلاة معه ما لم يفحش \* بسط الثوب على مكان نجس فابتل أو لف الثوب الطاهر في الثوب النجس فابتل ان بظهور الندوة فلا عيب به وان لم يصير يتقاطر منه البلة النجسة ينجس والا لا \* في المختار جعل سرقين في طين وطين به السطح

على الدين أولا ثم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فأراد أن يحلفه على الدين فقال الابن ليس على يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا أراد أن يحلفه على الدين أولا فقال الابن لم يصل الى من ميراث أبي شيء وليس على يمين فان صدقه المدعى ومع هذا أراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه على الدين والوصول جميعا اختلف المشايخ فيه قال عامة منهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا اذا أقر وقال نعم أما اذا أنكر أن يكون أبوه مات وأراد الغريم استخلافه على ذلك فعمامة مشايخنا على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* رجل ادعى عينا في يدي رجل وأراد استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي عيراث وعلم القاضي ذلك أو لم يعلم وأقر المدعى بذلك أو لم يقر ولكن أقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم أن عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه بينة على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي أن يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم أنه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه من جهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرر أنه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم كذا في المحيط \* وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء أو بالهبة أو بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي أنه ملكا مطلقا يحلف على البتات أيضا كذا في الذخيرة \* رجل في يديه عبد جاء رجل وادعاه وأقام البينة أنه عبده والذي في يديه العبد يدعي أنه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد كذا في المحيط \* رجل اشترى من رجل جارية أو غيرها ثم ادعى رجل عليه أنه اشتراها من البائع قبل أن يشتريها منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل أن يشتريها منه كذا في محيط السرخسي \* فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينتقض البيع بينهما بآلة أو غيرها ولا يمكنه أن يقر بخلافه أن يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينكما شراء فاعلم الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى أنه قال تعلم النظر في أن يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي يدعي ثم ما ذكر انما يتأق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحاصل على كل حال على ما مر كذا في المحيط \* لو كان الرهن في يد المرتين فالقاضي في بلد آخر فطالبه المرتين بالدين أمر بدفع المال الى المرتين فان ادعى الراهن هلاك الرهن وأنكره المرتين حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانا وضعا الرهن على يدي عدل واختار في الهلاك حلف المرتين على العلم كذا في الفصول العمادية \* أودع دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما زلت عن اوقال المودع لابل هلكت قبل النزول فالقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال والحلف على العلم بالله ما تعلم انما

وجف ثم أتى عليه منديل رطب لا ينجس \* الماء والتراب اذا كان أحدهما طاهرا والاخر نجسا اختلطوا وجعلنا طينا اختار الفقيه أبو الوليث ان العبرة للنجس ترجحا للحرمة وقال محمد رحمه الله تعالى ابن سلام العبرة لما طاهر لانه صار شيئا آخر وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه \* وجد في الجذبة مرة ان كان الجذبة مع الجذبة نجس وان وقعت على الجذبة غسل الجذبة ثلاثا ويظهر مشي الكلب على الثلج ان رطبافه ونجس وان يابس فهو طاهر ولو مشى على الرذغة والطين فوضع رجله على أثر رجله نجس \* الكلب اذا أخذ بالفضة ثوب انسان لا يجب غسله لانه يأخذ

بسنة فلا تصل رطوبة فيه وان لا على وجه الغصب يجب لوصول رطوبة لعابه \* كاب بال على طين ان كان لا يرى أثره ولا يعلم لا ينحس لان من طبع الارض أكل الخباسة (التاسع في الحظر والاباحة) الذميمة اذا ارادت شرب الخمر لزوجها المسلم المنع كالمسألة اذا ارادت أكل النوم أو البصل أو كل ما يتن الفم فالزوج يملك المنع لان القبلة تحقه وذلك يحل به الويكراهه \* اذا اراد الخنب الا كل غسل يده وتضمض والحائض أيضا ان ارادت تغسل يدها وهل عليها ان (٣٤) تضمض اختلقوا \* ويحل للجنب شرب الماء قبل المضضة على وجه السنة وان لا على وجهها

لانه شارب للماء المستعمل وانه نجس \* والتمسح بالمنيديل بعد الوضوء والغسل لا بأس به \* ولا بأس بدخول الحمام للنساء بمنزلة ولو كان الحمام اهن خاصة \* غسل اليد بالخالة ان لم يبق فيها شيء من الدقيق لا بأس به لانه تين كوضع اليمين على الجرح اذا علم فيه الشفاء \* في ثوب غيره نجاسة مانعة ان علم أنه ان أخبره بها يغسله بخبره والا لان الامر بالمعرف لا يجب عند العلم بعدم الامتثال لعدم حصول المقصود قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يخبره على كل حال لان في وسعه هذا \* وقت لقلم اطافره يوم الجمعة ان تبرك بالمنقول ولم يجاوز الحد فسن وان جاوز يأخذه كالمطال وبعد القلم يدفنه ولا بأس باللقاء ويكره في المغتسل لانه يورث الداء

### \* (كتاب الصلاة) \*

ستة وعشرون فصلا (الاول في الاذان) اذا لم يعلم المؤذن أوقات الصلاة لا ينال ثواب الاذان \* لا يحل أخذ الاجرة على الامامة والتأدين بالشرط فان علموا احتياجهما وجمعوا في كل وقت شيئا فحسن ويحل لانه مواساة \* ليس

هلكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترك الرجلان على أن ما اشترى باليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة وخصاصه من التجارة وقتا أو لم يوقتافهذه الشركة جائزة فان قال أحدهما اشترى متاعا فهلاك وأراد أن يتبع شريكه بنصف الثمن وأنكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى يقول يجب أن يزاد على هذا التحليف بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك على شركتكما كذا في المحيط \* ثم في كل موضع وجبت اليمين فيه على البتات خلف على العلم لا تكون معتبرة حتى لا يقضى عليه بالنسكول ولا نسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم خلف على البتات تعتبر اليمين حتى سقطت اليمين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين

(الفصل الثالث فيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه ومن لا يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل) رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فأنكر الاب وطلب المدعى يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستخلف الاب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه يستخلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستخلف الاب عند الكل وتستخلف المرأة على دعواه عندهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى على رجل أنه زوج أمته منه يستخلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العمادية \* ادعى على آخر ما لا واثم البينة فقال المدعى عليه لا قساني حلف المدعى أنه محق أو حلفه أن شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد أن يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة \* ولو قال المدعى عليه ٣ (ان شاء دم مقر أمده است ييش ازبن كواهي كه اين محدود ملك من است) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو قال ٣ (ان شاهد اين محدود راد عوى كرده است بر من ييش ازبن كواهي) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا لو طالب المدعى من القاضي أن يحلف المدعى عليه ٤ (كه اين سو كند راست بخوردي) لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين \* لا عين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى ضيعة في يد رجل أنه له وقال ذواليدهي لا بنى الصغير فلان لا يستخلف المدعى عليه ولو استخلف فنكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا استهلك داري بأقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فعندهما لا يستخلف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستخلف لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالانصب وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل بأقراره لولده الصغير لا تسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي النسفي اذا أقر لصبي سقطت عنه اليمين سواء كان الصغير ابنا له أو غيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابن الكبير الغائب فلان فهذا وما لو أقر بذلك لا جنبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل تدفع الدار الى المدعى فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولده الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين

ترجمه

٣ هذا الشاهد جاء مقرا قبل هذه الشهادة بان هذه الحدود ملكي ٣ هذا الشاهد ادعى على به ذا المحدود قبل هذه الشهادة ٤ أنك حلفت هذا اليمين صادقا

على النساء أذان ولا إقامة وان صلين بجماعة لان الاعلام فيما فيه اعلان ولا يليق بهن فان فعلن فاساة \* ويكره للرجال أدام الصلاة يحلف بجماعة في مسجد بلا اعلامين لافي المفازة والكروم والبيوت فان أعلم بهما فحسن وان اقتصر على اعلام الشروع فحسن أيضا وان تركهما جاز بلائهم وأسأله لانه للاجتماع ولا اجتماع أكثر منهم والاقامة لاعلام الشروع فيها واهم اليها حاجة \* أصروا أهل مصر على تركه أمر وابه فان داموا عليه فواتوا بسلاح وعن الثاني انهم يؤدون فقط \* خافت بعض أهل المسجد الاذان وصلى بجماعة فالبقية أيضا للجماعة لان الاول



لم يكن على السنة ويكره أذان خمسة ويعاد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رفعت صوتها أو الجنب والمجنون والسكران ولا يعاد أذان ثلاثة المعتوه والقاعد والراكب في المصير \* أذان المسافر راكباً لا يكره ولو لا إلى جهة القبلة ويكره أقامته \* إذا لم يكن في المسجد المؤذن فالأفضل أن يصلي بأذان وأقامته وحده في مسجده وهذا أحب من أن يصلي في مسجد آخر بالجماعة \* ظن الأذان أقامة فخر فيه ثم علم قبل الفراغ يستأنف \* التخصع عند الأذان والأقامة بدعة محدثة \* دخل المسجد وهو يقيم يقعد ولا يقف (٣٥) قائماً إلى وقت الشروع \* أقامة غير المؤذن

بلا رضاه تكره والظاهر عدم التفصيل في نفي الكراهة \* ثواب الإقامة أريد من ثواب الأذان \* إذا بلغ إلى قوله قد قامت خير بين الاتمام في مكانه والمشي مقتدياً كان أو أماماً \* ينتظر الإقامة ليدرك الناس الجماعة يجوز ولو أخر بعد الاجتماع لا إذا كان ذاعداً شرير النقص مساويه والامام كذلك \* سماع الأذان فعليه الإجابة ولو ضيفاً والإجابة بالقول لا بالقدم ولو في المسجد لا جواب عليه \* سماع القارئ الأذان لا يترك القراءة وقيل لو في المسجد لا وإن في بيته ترك \* سماع من كل جانب كفاه إجابة واحدة والمتكلم في الفقه يجب \* سماع وهو عيشي فالأفضل أن يقف للإجابة ليكون في مكان واحد \* صلى السنة بعد الإقامة أو حضر الامام بعدها لا يعدها \* سلم على الامام أو المؤذن أو الخطيب رد في نفسه وعن محمد رحمه الله تعالى بعد الفراغ والامام الثاني على أنه لا يرد أصلاً وهو الصحيح (الثاني في مقدمتها وصفتها) الأدب مافعله الشارع عليه السلام مرة وتركة أخرى والسنة ما واطب عليه عليه الصلاة

يختلف فان نكل تدفع الدار إلى المدعي وإذا بلغ الصغير فادعها تدفع اليه هكذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى الشفعة بالخوارفة قال القاضي للمدعي عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابني هذا الطفل سيج اقراره فان قال الشفعة لا تقضي حلفه بالله ما أنا شفعيها فانه لا يحلفه وان أراد الشفعة أن يقيم البينة على الشراء كان الاب خصماً وسمع البينة عليه كذا في النصول العمادية \* لو ادعى عبد في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب أو دعيه ولم يقيم بينة على ما ادعى حتى صار خصماً للمدعي كان للمدعي أن يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى بما ادعاه المدعي فان جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ العبد من المدعي ثم يقال للمدعي أنت على خصومتك مع الاول فان أقام بينة أنه له أخذه منه وان لم تكن له بينة على ذلك استحلف الاول فان حلف برئ عن خصومة المدعي وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعي \* إذا أقامه الاول ونكل للمدعي بعد ذلك ولولم يقل شيئاً حتى استحلفه للمدعي ونكل وقضى به للمدعي ثم أقربه للغير لا يصح اقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئاً كذا في المحيط \* في يد جارية يقول أو دعنيها فلان الغائب وبرهن فقال المدعي باعها أو وهبها بعد الأيداع منك وأنكره المدعي عليه يحلف بالله ما باعها أو وهبها منك كذا في الوجيز للكردي \* الصبي إذا كان محجوراً ان لم يكن للمدعي بينة لا يكون له حق احضاره إلى باب القاضي لانه لا توجه عليه البين لانه لو نكل لا يقضى عليه بشكوله فان كانت له بينة وهو يدعي عليه الاستملاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الإشارة اليه لكن يحضر معه أبوه حتى إذا أُلزم الصبي شيئاً يؤمر الاب بالأداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي \* الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه تأخذ وكذا المكاتب والعبد والتاجر والعبد المحجور كالمأذون في أنه يحلف ثم ان كان المال واجباً بسبب الاستملاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين السكاح بلا اذن المولى والكفالة كذلك يحلف فان حلف برئ وان نكل أو أقربه بعد العتق هكذا في الوجيز للكردي \* اختلف مشايخنا في الدين المؤجل والاصح أنه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلاً ادعى أن فلان مات وأوصى إلى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص لي فانه لا يستحلف وكذلك إذا ادعى أنه وكيل فلان وكذا إذا ادعى الصانع على رجل أنه استصنع في كذا فانه لا يستحلف المستصنع هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* رجل استصنع رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا عين فيه لا حدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا ادعى على تركعة ميت ديناً وقدم الوصي إلى القاضي ولا بينة له فان كان الوصي وارثاً يحلف وان لم يكن وارثاً لا يحلف كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الفلاني الذي المال باسمه أقر أن المال لي وان اسمه عارية في الصك وأن الذي باسمه المال وكأني بقبض هذا المال بالخصومة فيه ان صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ويرجع على الآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان سجد الدعوى كلها افتتال المدعي للقاضي خلفه فان القاضي يكلف المدعي أقامة البينة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقبض ذلك المال والشرط أقامة البينة على أنه وكيل فلان ليثبت كونه خصماً فان أقام ثبت كونه خصماً فبعد ذلك ان أقام البينة على المال تقبل ويأخذ المدعي المال

(٤ - فتاوى رابع) والسلام والواجب ما شرع لا كمال الفرض والسنة لا كمال الواجب والأدب لا كمال السنة \* طأطأ رأسه في الركوع جازي الظاهر وعن الامام انه لو كان قريباً إلى ما قبله كالقيام في الركوع لا يجوز لانه لا يعد ركعاً وكذا في الرفع من السجدة ان فصل جبهته عن الأرض جازي الظاهر واختار شمس الأئمة انه ان عد أقرب إلى السجود لا يجوز \* ما يقع عليه السجدة ان كان لا يمنع حجم الأرض ويستقر تفسيره ان لا يتسفل بالتسفل وان بالغ كالنبت أو الحشيش أو القطن أو الحنطة أو الشعير أو شئ محشواً والطنفسة يجوز ان كان

يمنع وجود الحجم ولا يستقر كالدخن والجاورس والتلج الغير الملبد لا يجوز وان كان ملبدا يجوز والمجدة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز لانه كالسرير \* سجد على ظهر رجل في الزحام ان كان في مملاته جاز وان في غير مملاته اوليس في الصلاة لا يجوز وفي العتابي لا مطلقا وفي الظهيرة ان وجد فرجة لا يجوز ولو على فخذه نفسه لا لان الساجد ينبغي ان يكون غير المسجود ولو به مذكرا في المختار ولا يجوز على ركبته مطلقا لكنه لو نذر بكفيه (٣٦) الائمة وضع احدي قدميه فيها جاز كما في القيام على احدي رجليه والمراد بوضع القدم هنا

وضع الاصابع وان وضع اصبع واحد أو ظهر القدم بلا أصابع ان وضع مع ذلك احدي قدميه صح والا لا وينبغي ان يكون بين قدمي المصلي أربع أصابع ولا يشير عند قوله أشهد أن لا اله الا الله في المختار وكراه الامام خواهر زاده قول المصلي وارحم محمدا واطلق الحلواني والسرخسي بعدم الكراهة وصرفوه الى الامة كما يقال ارحم هذا الشيخ وقد جنى ولده لاهو ويترضى عند ذكر الصحابة ولا يقول رجعهم الله تعالى ويكون منتهى بصرفه في القيام الى موضع سجود وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى اربعة انفه وفي القعود الى حجره ولو تركه لا ياتم وهذا كله في المكتوبة وفي النفل الامر اسهل لان مناه على اليسر في الاركان فكيف في الآداب \* وكراه تغطية القدم فيها الا في التشاؤب واستحسن كثير من المشايخ الجمع بين الوضع والاخذ بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى وبأخذ الرسغ بالابهام والخنصر ويرسل الباقي على الذراع \* وضع القدمين في السجود فرض قال الرستغفني والاسبغاني

ويكون هذا قضاء على الغائب حتى لو جاء وانكر ذلك لم يكن له أن يأخذ ماله من المدعي عليه وان لم تكن له بينة على المال وأراد استخلافه فان القاضي يحلفه بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو ألف درهم ولا أقل منها وان لم تكن للمدعي بينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعي عليه يعلم أن فلانا الذي باسمه المال فاستخلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما علم أن فلان بن فلان الفلاني وكاه على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقربا بالوكالة منكر المال ولو أقام المدعي البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم تكن له بينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي أن يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقربا بالوكالة منكر المال ولو أقربا بالوكالة صرح بما أوفى ضمن النكول وانكر المال صار المدعي خصما في حق استخلافه على المال وأخذ المال منه ولم يصرف خصما في حق الخصومة حتى لو أراد المدعي اقامة البينة على المدعي عليه بالمال قبل أن يحلف على المال أو بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال أصحابنا رجعهم الله تعالى لو أن رجلا ادعى أن رجلا يقال له فلان ابن فلان الفلاني وكاه بطلب كل حق له على هذا الرجل وأن له عليه ألف درهم فأقر المدعي عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعي أنا أقيم البينة أن هذا المال عليه لم يكن خصما في ذلك وان أقرب شي أمره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر وأراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وانكر الوكالة فاقول قوله كذا ههنا وما إذا أقربا بالمال وجد الوكالة فان أقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا في تسليم المال اليه وان لم تكن له بينة وأراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل ثبتت الوكالة لكن في حق أخذ المال منه لا في حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف لا صدر الشهيد \* اذا وكل الرجل رجلا بطلب شفاعة فادعى المشتري على الوكيل أن موكله قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي أن يحلف الوكيل فالقاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى يستحلف وعند محمد رجعهم الله تعالى لا يستحلف كذا في المحيط \* في كل موضع لو أقر له فاذ أنكر يستحلف الا في ثلاث مسائل \* الاولى الوكيل بالشراء اذا وجد في المشقة يرى عيبا فأراد أن يرد بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف وان أقر الوكيل لزمه ذلك ويطلب حق الرد \* الثانية لو ادعى على الأمر رضاه لا يحلف وان أقر لزمه \* الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدينون أن الموكل أبرأه من الدين وطلب بين الوكيل لا يحلف على العلم وان أقر لزمه كذا في الخلاصة \* اذا ادعى مسلم على ذي خراج بينهما تضييع واذا أنكر يستحلف وان ادعى عليه استم لانه لا يحلف كذا في خزائن المفتين \* ادعى على آخر مالا وانكر المدعي عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر انك استمهلته من هذا المال وصرت مقربا بالمال والمدعي عليه ينكر المال والاستمهال يحلف على المال دون الاستمهال لان بالاستمهال يصير مقرا والاقرار حجة المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما للمدعي بينة والاصل في جنس هذه المسائل أن الانسان انما يستحلف على حق خصمه أو على سبب حقه وأنه قول أبي يوسف رجعهم الله تعالى ولا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة \* ادعى على رجل مالا بحكم الشركة وجد المدعي عليه ذلك ثم ان المدعي عليه قال كان في يدي من ماله كذا وكذا بحكم

ان أمكنه الوضع قبل القدمين يجوز وان لم يضع وان لم يمكنه الوضع لم يجز (نوع فيما يكره) كل عمل يفيد لا يكره في الصلاة فعله الشركة وكل ما لا يفيد يكره فعله فيها وصح انه عليه الصلاة والسلام مسح العرق من جبينه فيها وقام فيها ونفض ثوبه \* أعاد صلوات عمر قيل يكره وقيل لا للاحتياط لكن لا يصلي المعاد قبل طلوع الفجر وصلاة الفجر والعصر وقبل المغرب لاحتمال كونه نقلا ومسح التراب عن وجهه قبل الفراغ لا بأس به وعن الثاني الترك أحب والحاصل انه ان كان التراب يؤذيه لا يكره وان كان لا يؤذيه فتركه أولى \* صلى مشدودا للوسط



\* ولا يجيب فيها أحدا بويه  
الا اذا طلب منه الاعانة وكذا  
الاجنبي ان خاف سقوطه  
من حائط أو وقوعه في النار  
ولوفي الفرض وكذا لو قال له  
كافرا عرض على الاسلام  
أو سرق منه درهم أو فارت  
قد رها أو خاف على ولدها  
الفرض والنفل فيسه سواء  
\* بسط يده وسجد عليه يتي  
التراب عن وجهه يكره لانه  
قرار من التعبد ولو كان يتي  
توبه لا يكره وان اتى حر  
الارض أو بردها لا يكره لانه  
يؤدى الى تكميل السجود  
وفيه حكاية ذكرناها في مناقب  
الامام وذكر الصغار اذا  
سجد على كفه ان كان لوقاية  
الوجه يكره لانه ترفع وان  
لوقاية العمامة لا \* جعل في يده  
لؤلؤة وصل على ان منه عن  
القراءة لم تصح صلاته وان لم  
يمنعه تصح وكذا لو كان في يديه  
شيئ يمنعه عن الوضع المسنون  
يكره \* ويكره غمض عينيه في  
الصلاة لانه من صنع اليهود  
\* وقال الامام الخليلاني من  
أراد ان يصلي على القباء جعل  
كتفيه تحت رجليه وسجد  
على ذيله لان الذيل في مساقط  
الزبل وطهارة موضع القدمين  
في القيام شرط وفاقا وموضع

صلته ۳ ماویعة ۱ وصلته

السجدة مختلف لانها تتأدى بالانف وهي أقل من قدر الدرهم ولان السجود على الذيل أقرب الى التواضع لقربه من الارض \* رأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم وهو يهملها الى الأفضل ان يغسل ويستقبل الصلاة وان فاتته الجماعة اذا كان يجدها في أخرى ووجد الماء للغسل وأن كان في آخر الوقت ولا يجد الماء يعض \* والأفضل ان يستأذن من صاحب الدار للصلاة فيها \* ابتلى بين الصلاة في الطريق وأرض الغير لم من روعة أول كافر بالطريق والافعالارض \* الصلاة في الحمام ان لم يكن فيه تماثيل ومكانها طاهر لا تكره وكان اسمعيل الزاهدي يهمل فيه مع

الخدم \* نزل به ضيف وله ورد من النفل فان كان ينزل كثيرا فلو رد أفضل والا فلا اشتغال بالضيف أفضل \* لا بأس بتخفيف الصلاة اذا أتم الركوع والسجود فانه صلى الله عليه وسلم كان أخف الناس صلاة في تمام \* يدافعه الاخبثان ويشغله عن الصلاة يقطع \* شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خالط الرياء فالعبادة السابقة ولا ريب في الفرائض في حق سقوط الوجوب \* أمكنه النظر في العلم بها والصلاة في الليل فعل وان لم يتمكن من النظر في العلم ثم اراد ان كان له ذهن (٣٨) وفهم ويعرف الزيادة في نفسه فالنظر في العلم أفضل \* الصلاة لارضاء الخصوم لا تنفذ بل يصلي

لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعرف يؤخذ من حسناته يوم القيامة جاف في بعض الكتب انه يؤخذ لدائق ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة فلا فائدة في السنة وان كان عفا لا يؤاخذ به فالفائدة حينئذ (نوع في السنن) فاتته ركعتا الفجر ان مع الفرض تقضى قبل الزوال وبعده الى يومين ولا يقضى غيرها وحدها وتعال الفرض هل يقضى اختلاف فيه والظاهر عدم القضاء الا في سنة الفجر تبعاً ويا في بهما في أول الوقت يقرأ في الأولى قل يا أيها اوفي الثانية الاخلاص \* صلى بعد طلوع الفجر ركعتين على نية التطوع جازعته ما لان السنة تتأدى بنية النفل ولو نوى ركعتين نفلا على انه في الليل فاذا الفجر طالع قال ابن المبارك ينوب وعن الامام لا قال الامام الحلو اني صلى أربعة نفلا على انه الليل فوق شفعه الاخير بعد الفجر فعندهما وهو رواية عن الامام ينوب وبه يقضى فعلى هذا في الاول يقع ايضا أدرك الامام في الركوع ولم يعلم انه الاول من الفجر أو الثاني ترك السنة واقتدى \* صلى السنة ثم اشتغل بالبيع أو الاكل

يخلف أن قيمة الثوب مائة (١) كذا في المحيط \* البائع اذا أقر بقبض الثمن ثم قال لم أقبض وأراد استخلاف المشتري يصدق ويخلف استخفافا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يخلف قياسا \* وههنا خمس مسائل \* (احداها) هذه (الثانية) رجل أقر ببيع داره ثم قال أقررت بالبيع لكنني ما بايعت وطلب عينه (الثالثة) اذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض (الرابعة) اذا قال المديون أقررت بقبض الدين ولكنني ما قبضت (الخامسة) اذا قال الواهب أقررت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب عيّن الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى الاحتياط في الاخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ومشايخنا أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضو في باب اليقين \* رب الدين اذا أقر بقبض الدين من المديون وأشهد عليه ثم أنكره اقبض فأراد تخليف المديون فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاضى لا يخلفه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يخلفه هكذا في المحيط \* واذا أقر رجل أني وهبت هذا العين لفلان وقبضه مني ثم ادعى أنه لم يقبضه مني وانني قد أقررت بالقبض كاذبا وطلب عيّن الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اه رزاه في المزارعة أنه لا يخلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويخلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل موضع اذا ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أخرج صكبا بقرار رجل فقال المقر قد أقررت لك به هذا المال الا أنك رددت اقرارى يخلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكبا بقرار المورث بالمال فادعى الوارث أن المقر له رد اقراره وطلب عيّن المدعى كان له أن يخلفه كذا في خزانة المفتين فان مات المقر وادعى ورثته أنه كان أقر تلجئة يخلف المقر له بالله لقد أقر لي اقرارا صحيحا كذا أجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يخلف وارثه ذكر في بعض تعليقات بعض البخاريين أنه يخلف الوارث على العلم وسمعت عن والدي رحمه الله تعالى موثقة أيضا أنه لا يخلف وهو من المسائل التي يخلف فيها المورث ولا يخلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يخلف لا يخلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز لا كدردي \* واذا أقر رجل لانسان بمال ومات المقر له قال ورثته بعد موته ان أبانا قد أقر بمال كذا فلم يصح اقراره وأنت أيها المقر له تعلم بذلك وأرادوا تخليفه على ذلك لم يكن لهم أن يخلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ان أشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى أن ذلك البيع كان تلجئة وطلب عيّن المشتري ذكر في كتاب الاستخلاف أنه يخلف عندهم جميعا ويخلف بالله ما شرطت أن يكون البيع الذي جرى بينكما تلجئة كذا في الفصول العبادية في الفصل السادس عشر \* عبد في يد رجل ادعاه رجل فقال (١) قوله يخلف أن قيمة الثوب مائة أي فيأخذها من الغاصب فاذا أخذ ثم ظهر الثوب خيرا الغاصب بين أخذه أو رده وأخذ القيمة وحكي عن الحاكم أبي محمد العيني أنه كان يقول ما ذكر من تخليف الغاصب منه وأخذ المائة بقيمة من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فان أبي يقول له القاضي أن كان قيمة مائة فان قال لا يقول أن كان خمسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرين الى أن ينتهي الى ما لا تنقص عنه قيمته عرفا وعادة فيلزمه ذلك كذا في رد المحتار عن متفرقات التنازعات اهـ مصححه

يعيد السنة أو بأكل لقمة أو شرب شربة فلا قال الفقيه وهذا مشكل لاروايه فيه \* تاركها يعذر به عذرو بلا عذري مثل عن تركها ملكي يوم القيامة \* اجتمعوا على ترك السنة يقاتلون اذاروا وهاحقا وتركوها ما دام يروها حقا كفروا لانه استخفاف \* والافضل في السنة المتناصرة عن الفرض البيت ان كان يعلم انه يصليها في البيت والا فلا يجزأ أفضل وكذا سنة الجمعة والوتر في البيت آخر الليل أفضل ومن لا يعرف القنوت أو لا يحسن يقول يا رب ثلاثا وقيل ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقننا عذاب النار وقيل اللهم اغفر لي واختلف في انه هل يصلي فيه



على النبي عليه السلام أم لا هل يجوز أم لا وهل يحمله الإمام عن المقتدى أم لا لم يذكر في ظاهر الرواية وعن الثاني أن الإمام يجزئ ويختار المقتدى وقال الإمام الكرماني يخافه الإمام والمقتدى لأنه قد كره قيل أنه كالقراءة يحمله الإمام (الثالث في التراويح) قال الصدر الشهيد الجماعة فيه سنة كفاية حتى لو أقام البعض في مسجد بجماعة وباقي أهل المحلة منفردا في بيته لا يكون تاركاً للسنة لأنه يروى عن أفراد الصحابة الخلف وقال الإمام طهيري الدين يكون تاركاً للسنة لأنه سنة على الكل والكل مختارون (٣٩) وقد أطلق عليه السلام بكونه سنة بقوله وسنت لكم قيامه وإن صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين فإن الاداء بجماعة في المسجد له فضيلة ليس للاداء في البيت ذلك وكذا الحكم في المكتوبة قبل وقتها الليل كله فصيح قبل العشاء وبعد العشاء والوتر بعده ومشايخ بخاري على أن الوقت بين العشاء والوتر وأكثرا العلماء على أنه بعد العشاء إلى الفجر قبل الوتر وبعده وهو الأصح وعمرته فيما إذا فاتته ترويحاً ولو صلاها بفوته الوتر بجماعة عند من قال الليل كله وتر ثم يأتي بها وعند من قال بينهما يأتي بالترويح لفواتها لو قدم الوتر فاته ترويحاً لو صلاها بفوته متابعة الإمام فتابعة الإمام أولى فاته ترويحاً قيل يقضى مادام الليل باتياً وقيل إلى الليلة المستقبل حتى تأتي ترويحاً أخرى وقيل لا يقضى كسنة المغرب وهو الصحيح وينوي التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل فان نوى مطلق الصلاة أو نفلاً فالصحيح أنه لا يجوز لأنه سنة مخصوصة فإعراى وصفه الخاص للخروج عن العهدة وأكثر المتأخرين على أن السنن والتراويح

سنة بقوله وسنت لكم قيامه وإن صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين فإن الاداء بجماعة في المسجد له فضيلة ليس للاداء في البيت ذلك وكذا الحكم في المكتوبة قبل وقتها الليل كله فصيح قبل العشاء وبعد العشاء والوتر بعده ومشايخ بخاري على أن الوقت بين العشاء والوتر وأكثرا العلماء على أنه بعد العشاء إلى الفجر قبل الوتر وبعده وهو الأصح وعمرته فيما إذا فاتته ترويحاً ولو صلاها بفوته الوتر بجماعة عند من قال الليل كله وتر ثم يأتي بها وعند من قال بينهما يأتي بالترويح لفواتها لو قدم الوتر فاته ترويحاً لو صلاها بفوته متابعة الإمام فتابعة الإمام أولى فاته ترويحاً قيل يقضى مادام الليل باتياً وقيل إلى الليلة المستقبل حتى تأتي ترويحاً أخرى وقيل لا يقضى كسنة المغرب وهو الصحيح وينوي التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل فان نوى مطلق الصلاة أو نفلاً فالصحيح أنه لا يجوز لأنه سنة مخصوصة فإعراى وصفه الخاص للخروج عن العهدة وأكثر المتأخرين على أن السنن والتراويح

ملكى اشترى من فلان منذ سبعة أيام وقال ذواليد ملكى اشترى من فلان منذ عشرة أيام فقال المدعى البيوع الذي جرى بينكما كان تلجئة له أن يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضى وكذا في الوجيز لا كدرى في كتاب الاستخلاف \* قال محمد رحمه الله تعالى إذا كانت لرجل دار إلى جنب دار رجل فتصدق أحدهما على رجل بالخائط الذي يلي دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي من الدار من المتصدق فليس للجار فيها شفعة فإن طلب الجار الذي وراء الخائط عين البائع أو المشتري بالله ما باع الخائط ذرا ولا فراراً من الشفعة على وجه التلجئة وإبطال الشفعة حلفه القاضى على ذلك يريد بهذا والله أعلم أن الجار الذي وراء الخائط ادعى وقال إن صدقة الخائط كانت تلجئة وقد بعث الكل وخاصم المشتري سواء كانت الدار في يده أم لم تكن أو البائع إن كانت الدار في يده وطلب عين البائع أو المشتري كان له ذلك فإذا أنكره حلف عليه فان حلف لم تثبت تلجئة الخائط وانقطعت خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري وإن نكل ثبت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما أنه اشتراه منه وادعى الآخر أنه ارثه منه أو استأجره بالف درهم فأقر به المرتهن أو المستأجر أو لا فقال صاحب الشراء حلف لي بالله ما باعه منه فإنه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وإن نكل يثبت البيوع ويثبت الخيار للمشتري إن شاء - برأى أن يفتك الرهن وتبقى مدة الاجارة وإن شاء فسخ وإن أقر صاحب الشراء أو لا فقال المرتهن أو المستأجر حلف لي بالله ما رهنه أو أجزه منه لم يكن عليه في ذلك عيب وكذلك لو كانا مدعين الاجارة فأقر لاحدهما لم يحلف لآخر كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه داراً وعرض أو حيواناً فقدمه رجلان إلى القاضى وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذى اليد بكذا فأقر المدعى عليه لاحدهما بعينه أنه باعه منه وأنكر الآخر فقال الآخر للقاضى حلف المدعى عليه لي أنه لم يبعه منى فإنه لا يحلفه وكذا لو أنكر المدعى عليه دعواه ما خلفه الثاني لاحدهما فنكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه لي فإنه لا يحلفه \* رجل في يديه داراً وعرض فقدمه رجلان إلى القاضى وادعى كل واحد منهما - ما أن صاحب اليد وهبه له وسلمه إليه فأقر لاحدهما بعينه وطلب الآخر عينه لا يحلف وكذا لو حلف لاحدهما فنكل لا يحلف لآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بالف درهم وأنه قبضه فأقر به لاحدهما أو حلف لاحدهما فنكل لا يحلف لآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* لو أن رجلاً في يديه أمة أو عبداً وعرض جاءه رجلان وادعى كل واحد منهما - ما أنه له أو أنه له غصبه صاحب اليد منه أو أنه له أو دعه من هذا وقدماه إلى القاضى فسأله القاضى عن دعواهما فإن أقر به لاحدهما وبجده لآخر يؤمر بالتسليم إلى المقر له فإن أراد الآخر خرافة فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة لآخر مع المقر له لاحدهما في دعوى الملك المطلق فإن قال الآخر للقاضى إنما أقر به له - يدفع اليمن عن نفسه حلفه لي فالصواب أنه لا يحلفه له وكذلك في الوديعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رحمه الله تعالى وإن أقر لها أمر بالتسليم إليها ولا يضمن لو أحدهما شيئاً فإن أراد أحدهما أو كل واحد منهما أن يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى في الوديعة أيضاً ما إذا جحد لهما وطلب كل واحد منهما من القاضى أن يحلفه له فالقاضى لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد

يتأدى بطلق النية ولو كان يصلي الثالث فاقضى به واحد ينية الثاني أو الرابع يجوز في المختار ولو اقتدى بنية من يصلي المكتوبة أو الوتر أو التطوع الآخر لا في المختار وعلى هذا إذا بنى التراويح على العشاء أو سنته المتأخرة لا يجوز في المختار \* الأمانة في التراويح مرتين تكبره لأنه لم يشرع مكرراً ولو أم في الأول ثم صلى في الثاني مقتدياً أو اقتدى مرتين لا يكره وهو اقتداء المتطوع في السنن \* صلاها بجماعة ثم أرادوا عادتاً بالجماعة يكره بل يصلون فرادى لأن النفل بجماعة على التداعي يكره إلا بالنقص وفي الزائد لم يرد يقرأ فيها قدر ما يقرأ في المغرب

وقيل خمس آيات وقيل عشر أو اثنى عشر من سنة فلا يترك الكسل القوم وممن تان فضيلة والامام ان قرأ مقدار السنة لا يترك مسجده والاجاز له الترك واذا لم ينقل على القوم اتي بالادعية والتركها واكتفى بالشهد والمختار الايمان بالصلاة ايضا لانه فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى فيحتاج فيه وكراهة ادائها على سطح المسجد لا جيل الحرة فسد شفع منها قيل يعيد ما قرأ فيها يحصل الختم في صلاة جائرة وقيل لا لان المقصود القراءة ولا فساد فيها صلاها الامام قاعدا (٣٠) والقوم قائما اختلوا فيه على قول محمد والصحيح الجواز اجماعا بخلاف المكتوبة والمستحب

منهم او بعد هذا اختلف المشايخ قال بعضهم يحلف له ما بيننا واحدة بالله ما هذا العبد له حاله ولا هذا ولا هذا ولا يحلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة والرأي في ذلك للقاضي ان شاء بدأ بأحدهما من غير اقرار وان شاء أقرع بينهما انطبيبا القلوب ما ونفيا للتممة عن نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة فاسئلته على ثلاثة أوجه \* (الاول) حلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة وفي هذا الوجه يرى عن دعواه ما وهذا ظاهر (الثاني) اذا حلف لاحدهما ونكل عن الآخر فان حلف الاول يرى عن دعواه وان نكل عن الآخر فبني بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده حلف ونكل فان نكل للاول فالقاضي لا يقضي بنكوله للاول بل يحلف للاخر وينظر حاله مع الآخر فلو أنه قضى للذي نكاهه أو لامع أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل له ما حله بأن حلفه القاضي له ما بيننا واحدة كما هو قول بعض المشايخ أو نكل له ما على التعاقب بأن حلف القاضي لكل واحد منهم ما بيننا على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى المثلث المطلق يقضي بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعين بينهما وفي دعوى القيمة بينهما وفي دعوى الوديعة يقضي بالعين بينهما ولا يقضي بشيء من القيمة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقضي بالقيمة عند محمد رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد ورثه من أبيه فادعى انسان أن العبد عبده أو دعه أباه الميت وأنكر صاحب اليد فانه يستحلف صاحب اليد على دعواه على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وأمره بالتسليم الى المدعي فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمثل ما ادعاه الاول وأراد أن يحلفه ليس له ذلك قالوا هو هذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركه الاب سوى هذا العبد أما اذا كان في يده من تركه الاب شيء سوى هذا العبد فيستحلف للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كانت هذه الدعوى في الغصب لا يستحلف للثاني أيضا اذا لم يكن في يده شيء من التركة سوى العبد وان كان يستحلف هكذا في النصول العمادية في النصل السادس عشر لو ادعى رجلا ان نكاح امرأته وقد ماها الى القاضي فأقرت لاحدهما وأنكرت للاخر فقتال الاخر حلفها الى لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* وهل يستحلف الزوج المقر له ذكر نكاح الاسلام على البردوى في شرحه أن فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يستحلف وبعضهم قالوا يستحلف فان حلف لا يستحلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستحلف المرأة حينئذ فان نكلت قضى بالنكاح للثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط \* ولو أنكرت دعواه ما خلفها الاحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكحت فقطضى به الله لا يحلف للاخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى جارية وتباها ثم ردت على البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت على وهي حبلى ان اقر المشتري الزمة وضمن البائع نقصان العيب الاول وان أنكر ربه النساء فان قلن حبلى يحلف المشتري بالله ما حدث عند هذا الحبل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع أمسكها ولا شيء له على المشتري وان شاء ردم مع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة \* وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستحلف البائع قالوا ينبغي أن يحلف بالله لقد سلمتها بحكم هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فاصم البائع في العيب فلما حكم الحاكم بردها على البائع قال البائع انما حبلى وهذا الحبل حدث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف البائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط \* رجل

للقوم القيام وقيل القعود للواقعة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وأدائها قاعدا يجوز في المختار ولو بلا عذر لكن لا يستحب بخلاف سنة القجر فانه لا يجوز قاعدا \* صلى أربع أو قعد على الثانية فلا كثر على انه يجوز عن تسليمين ولو ستا وقع مد على رأس كل ركعتين فعن ثلاث وعندهما عن تسليمين ولو عشر أو قعد على كل ركعتين وعندهما عن تسليمين وعند الامام عن أربع وفي رواية الجامع عن ثلاث ولو صلى كلها بتسليم واحدة وقعد على رأس كل ركعتين قيل على الخلاف وعامة المتأخرين على انه يجوز عن الكل لكنه يكره بناء على ان الزيادة على الثمان بتسليمه ناقصة عنده وعلى الاربع ناقص عندهما وعلى الست في رواية الجامع عنده فلا يأتى الكامل قلنا نقصان لا يرجع الى الذات ولا الى السبب فصح الاداء وان أربعا ولم يقعد على الثانية لا يجوز عن تسليمه عند محمد واختلف على قولهما قيل يجوز عن تسليمين والصحيح جوازه عن تسليمه بناء على فساد التجرعة بترك القعدة في

آخر الشفع الاول في النفل فاندفع ما اذا قعد في أول الثانية وعلم من هذا انه لو صلى الكل بتسليم واحدة ولم يقعد توجهت الا في آخرها عند محمد لا يجوز عن تسليمه أصلا وعندهما عن تسليمه في الصحيح ولو سلم ساهيا على رأس ركعة ثم بنى عليها ركعتين ان تكلم أو عمل بعد السلام الاول ما ينافي قضى شفعوا ولا قال مشايخ سمرقند فسدد الكل وقال مشايخ بخاري قضى شفعوا لا غير \* امامة الصبي فيها مختلف فعن الامام محمد بن مقاتل الرازي التجوز به نأخذ (الرابع في المواقيت) عشرة أوقات يجوز فيها القضاء سوى الاوقات الثلاثة



وصلاة الجنازة وتجدد التلاوة لا النفل بسبب أو بلا سبب بعد طلوع الفجر لا ركعتاه حتى تطلع الشمس والثالث بعد صلاة العصر إلى أن يصلي المغرب والخامس بعد أذان الجمعة عند المنبر وأقامتها وعند خطبة الجمعة والعديد من الكسوف والخسوف وخطبة الاستسقاء واختلافوا في الوقت المباح عند الطلوع قيل مادام النظر مكننا إلى القرص لا يباح وان حار العين يباح وقبل لو قدر ربح أو ربحين لا بعده يباح وكان علامة خوارزم يقول يدل ذقنه على صدره وينظر فإن لم يرا القرص فقد تم الطلوع ويساح وبعبكسه (٣١) عند الغروب قال الامام الحلو في

لو أن جاهلا صلى الفجر في وقته والظهر والعصر في وقت الفجر على ظن الجواز يجوز الفجر لا غير وصلى في اليوم الثاني والثالث كذلك يجوز الفجر الثالث لا غير لان غير الفجر لم يؤد في الوقت بل أدى قبل الوقت وجواز الفجر الثالث لا الثاني لانه أدى عند كثرة الفوات فاندفع الفجر الثاني وبكره السمر بعد الوتر وبعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الفجر

(الخامس في الاستقبال)

السكبة اسم للعرصة للبناء حتى إذا حول البناء إلى مكان آخر لا يجوز إليها ويجوز على العرصة وكذا على سطحها \* مريض لا يقدر على التوجه إليها وليس له أحد يوجهه أو اختفى من عدو أو بقي على لوح ويخاف الفرق لو تحرك صلى إلى حيث قدس على التوجه ولو على الدابة لا يقدر على النزول لطين توجه واقفا على الدابة إليها وأوما \* صلى إلى غير القبلة عدا فوافقها قال أبو حنيفة البخاري رضي الله عنه كفر وكذا لو صلى في الثوب النجس أو بلا وضوء عدا والمختار عدم الكفر في غير

توجهت عليه اليمين فقال ان المدعى قد حلفني في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب عين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعى عليه على المال كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى المدعى عليه أنه أبرأني عن هذه الدعوى وقال للقاضي حلفه أنه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له أجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه الالف فانه يحلف ومن المشايخ من قال الصحيح أنه يحلف المدعى على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة الحلو في وعليه فضاة زماننا كذا في الفصول المادية \* رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم أن هذا اقرار من المدعى عليه بالمال فحلف المدعى على البراءة فحلف المدعى عليه بعد ذلك على المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى أأبينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة قال المتقدمون من أصحابنا رحمه الله تعالى دعوى البراءة عن الدعوى لا تكون اقرارا وهذا أصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهيري الدين رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف المدعى أولا على البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا توجهت اليمين على الورثة فيمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقي حتى يستحلف الكل واذا توجهت لهم اليمين على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلف الكل وصورة رجل ادعى على الميت حقا وتوجهت اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفي بيمين واحدة منهم فان كان في الورثة صغيرا وغائبا وقد ادعى على الميت حقا يحلف الباقي الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك الغائب حتى يقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا للميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية أن يستحلفوه كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى أحد شريكي العنان أو أحد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعى عليه لا يكون للشريك الآخر أن يحلفه كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل على أحد الشريكين حقا من شركتهما فله أن يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه أحدهم كان لبقية المدعين أن يحلفوه كذا في خزنة المفتين \* روى ابن سماعة عن محمد بن عيسى عن رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين ثم قال لا أدري أيتهما الأولى فانه يحلف لكل واحدة منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبته ولا لقاها حتى أن يبتدئ بأيتهما شاء وان شاء أقرع بينهما فان حلف أحدهما ثبت نكاح الأخرى وان نكل للأولى لزمته وبطل نكاح الأخرى اذا ادعت كل واحدة منهما أن نكاحها كان أولا كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب أرضا من ميراث أبيه وسلمها إلى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له أن الأرض أرضها فانهم قسموا الميراث بعد ما وهبت للأرض فوقع في قسمي وادعى الموهوب له أن الأرض أرضه فانهم كانوا قسموا الأرض قبل الهبة وقد وقعت الأرض في قسم الواهب وبطل الموهوب له عن إقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له أن يحلف سائر الورثة وأمر برد الأرض كذا في الذخيرة \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى

الوضوء وهو اختيار الامام السعدي لجواز تركهما في الجملة بخلاف الوضوء فانه إلى بدل فلا يكفر تركه كما قال الصدوق به ناخذ وبعض المحققين على أنه لا يكفر في الوضوء أيضا لان الكفر لا أجل الصلاة بلا وضوء وفقد الشرط يستلزم فقد المشروط فلم يحصل الصلاة فلا كفر اذن أوجب بأنه باعتبار الاستحفاف بترك مقطوع لا يسقط \* حوال المبتدئ وجهه عن جهة الامام لا يفسد وان حول صدره فسد ولا يمكنه الاصلاح وينبغي ان يكون هذا قولهما ما على قول الامام فلا بناء على ان الانحراف اذا كان بقصد الاصلاح لا على سبيل الرضا لا يخرج عن الصلاة

ما يخرج من المسجد فان تصرف على ظن التمام ثم علم خلافه بنى مادام في المسجد خـ لا فهمما (مسائل التحري) وقع تحريمه الى جهة  
 فاجبره مسافرا بجهة أخرى لا يترك تحريمه وان كانا من أهل ذلك المكان ترك لان المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر ويتبع النص فان كان سألتهما  
 فلم يجزها فتحري وصلى ثم أخبرا بخلافه يجزى ماصلى لانه أتى بالواجب أولا فالثاني علم جديد ولو أخبرا بأنه لم يصب القبلة فلا إعادة عليه  
 أما اذا كان في مسجد لا حراب له وفيه (٣٣) رجل من أهله لا يجوز له التحري لقوله تعالى فاسألو أهل الذكر الآية وان لم يكن

فيه من أهله أحد لكنه في  
 المصر والليـ مظلمة قال  
 الامام النسفي تحري لانه  
 ليس عليه قرع الابواب ولا  
 من الجدار وان كان منقشا  
 خوفا من الهوام فلو بان انه  
 أخطأ لا إعادة عليه \* وقع  
 تحرية الى جهة فصل الى  
 أخرى وأصاب لا يصح  
 عندهما وعن الامام انه يخشى  
 عليه الكفر وعن الثاني انه  
 يصح ان أصاب صلى الى  
 جهة بلا شك فيها ثم شك فيها  
 بعد ذلك فعلى الجواز ما لم  
 يعلم الفساد ثمنا فحب  
 الاعادة وان علم في الصلاة انه  
 أخطأ أو أصاب اختلفوا  
 قال الامام الفضلي يستأنف  
 ولو بقي مشككا في الصلاة  
 ولم يحكم بشئ حتى فرغ وبعد  
 الفراغ على انه أصاب أو لم  
 يظهر شئ جاز وان علم انه أخطأ  
 أعاد ولو شك ولم يتصرف صلى  
 فهو على الفساد ما لم يتبين  
 الصواب بعد الفراغ فان بان  
 انه أصاب وهو فيها يستأنف  
 ولا يجوز البناء لانه لما علم  
 قوى حاله ولا يجوز بناء القوى  
 على الضعيف كالموى قدر  
 على الركوع والسجود بعد  
 الفراغ وعن الثاني جواز  
 البناء كما لو علم بعد الفراغ وان

عليه ان حلف انك على أدبتك اليك خلف فأداه اليه هل له أن يستردها منه بعد ذلك ان دفعها اليه  
 على الشرط الذي شرطاً كان له أن يستردها منه كذا في خزنة المفتين \* رجل في يديه سلامة لا يعلم لاحد فيها  
 حقا جاء رجل وادعى فيه ادعى وسع الذي في يديه أن يحلفه ألينة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى  
 مع المدعى عليه تصالحا من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه بجحد حق المدعى فيه لا يسعه أن  
 يحلف ماله قبله حق حتى يعلم أن لاحقه في ذلك الشئ واذا أحال الرجل غريبا من غرمائه على رجل بالق  
 درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يرى أن الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل أن  
 يجحد المحتمل عليه وقبل أن يقاس حل للمحيل أن يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأى المحيل أن الحوالة  
 توجب براءة الاصيل وان قضى للمحتمل له بمطالبة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم أراد المحيل أن يحلف  
 على براءة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحيط \* رجل عليه دين لرجل وبه رهن بنى بالدين فانكر ربه الدين  
 الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* استقرض منه مائة ورهن عنده رهنا ويخاف الضمان ان أقرب بالدين أنكر المرتهن يقول  
 للقاضي سله أبهم هذه المائة التي تدعى رهن أم لا فان أقرب بالرهن أقره هو بالمال وان أنكر الرهن حلفه بأنه  
 لا دين عليك بالرهن به عنده فممكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز لا كدرى \* بالله ماله قبله شئ كذا  
 في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنه انسيته تخاف أنه لو أقرب بالالف وادعى  
 الاجل ربحا ينكر الاجل ويطالبه بالالف حالة فالحيلة له في ذلك أن يقول للقاضي سله أنها مجهولة أو موهبة  
 فان سألها فقال هي حالة وطلب بين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على هذا لالف التي  
 يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذا التي يدعى كان صادقا في عينه ولو كان عليه الف حالة وهو معسر  
 لا يسعه أن يحلف بالله ماله على هذه الف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس له على هذه الف وهو  
 معسرة مع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل في يديه دار يزعم أن طائفة منها له يعلم مقدارها ولم  
 يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معلوما بأن يدعى الثلث أو الربع فقال المدعى عليه للقاضي أنا أعلم للمدعى  
 فيها حقا ولا أدري مقدار حقه فأدفع اليه ما أحببت لا ينبغي للقاضي أن يتعرض لذلك بشئ ولكن يحلف  
 المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقرا أو باذلا بذلك القدر وأيا ما كان فهو حجة وان حلف  
 على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره أن له فيها حقا كذا في المحيط

### (الباب الرابع في التحالف)

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع  
 بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت  
 تزوجتني بألفين فأيهما أقام البينة قضى له وان أقام البينة فالبينة المنبئة للزيادة أولى ولو كان  
 الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر  
 مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فبينة البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع وان لم  
 يكن لكل واحد منهما بينة قبل للمشتري اما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسحنا البيع وقيل للبائع

بان الخطأ في الصلاة استأنف وان بقي مشككا ينتظر الفراغ ان بان الخطأ أعاد وان صوابا لا وان لم يظهر شئ أعاد أيضا صلى  
 يتحرر الى صوب واقتهدي به من لم يتصرف ان أصاب الامام جازت صلاتهما وان أخطأ الامام فصلاته جائزة لا المقتدى \* صلوا بصر بجماعة وعلموا  
 انهم استدبروا وانتظروا فراغ الامام فاذا فرغ استقبلوا الى القبلة لئلا يلزم تخلل الامام أو تقدم القوم وهذا تكلف فان الامام اذا ظن حدثا  
 وانصرف وقبل أن يخرج من المسجد علم خلافه ورجع الى مكانه يصح ولا يمنع التخلل ولا تقدم بعض القوم عليه من البناء كذا هنا وعلى



هذا اذا كانوا يصلون بجماعة في عمدة دارت الغنم يدورون الى القبلة مع الامام صلى الله عليه وسلم ركعة لا اليها ثم جاء رجل وعدله اليها واقتدى به ان كان يجدا لا على وقت الشروع من يسأله عنه لا تصح صلاته ما وان لم يجد صح صلاة الامام لا المقتدى وفي اختلاط المسالخ ان الغلبة للذكية تحرى وان للبيضة أو استويا لم يتحرى الا في حال الخصة وان اختلط ودله الميعة بالزيت لا يؤكل أصلا الا عند الضرورة \* اختلط الثياب الطاهرة بالنجاسة ان كان له ثوب طاهر لا يتحرى أصلا ولا يتحرى بكل حال ولو وقع تحريه على (٣٣) ثوب وصل به الظهر ثم تحول تحريه الى

آخر وصل به العصر لا يصح لان النجاسة لا تقبل التحول \* معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة صلى باحدهما الظهر والمغرب وبالثاني العصر والعشاء واطلع على نجاسة في أحدهما لا يعلم انه في الاول أو الثاني فالظهر والمغرب جائز لا العصر والعشاء وكذا في مسألة التحري على ما ذكرنا بخلاف ما اذا صلى الظهر بالتحري الى صوب ثم تحول رأيه الى آخر وصل اليه العصر حيث يصحان لما عرف \* أحد ثوبيه نجس وصل بالاول الظهر بلا تحري وبالثاني العصر كذلك ثم وقع تحريه على الاول قال الامام انه لم يصل شيئا وقال الامام الثاني يجوز الظهر \* اختلط الاواني الطاهرة بالنجاسة ان الغلبة للطاهر تحرى والا لا في حالة ان ضرورة الشرب لا للوضوء بل يتيمم ومع هذا لو وضأ بالماءين ومسح ان مسح موضعهما واحد بالماءين لا يجزئه لانه اختلط الماء الطاهر بالنجس وان مسح موضعين يجوز لان المسح بالطاهر يخرج عن العهدة ثم اذا مسح بالنجس موضعا

أما ان تسلم ما دعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فان لم يراضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ بيمين المشتري في الصحيح وهو المروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وهو قول محمد وزفر رجهما الله تعالى وهذا اذا كان يبيع عين بدين فان كان يبيع عين بعين أو ثمن بدين بدأ القاضي بيمين أي ما شاء كذا في الكافي \* وصفة اليمين أن يحلف البائع بالله ما باعه بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية \* فان حلفا فسح القاضي البيع بينهما ان طلبا أو طلب أحدهما وهو الصحيح وأيم ما نكل عن اليمين لزمته دعوى الآخر كذا في الكافي \* وان لم يكن اختلافهما في البديل مة صودا بل كان في ضمن شيء آخر فنحو أن يشتري الرجل من آخر سمنا في رزق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرزق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا رزقي وقال المشتري هو رزقي قال قول قول المشتري سمى لكل رطل ثمننا ولم يسمه كذا في التبيين \* ولا تحالف ان اختلاف في الاجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلفا في شرط الخيار ما في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلفا في قبض الثمن أو المبيع أو في الخط أو الأبراء أو مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح أبي المكارم للنقابة \* وان اختلفا في أصل البيع لم يتحالفان والقول لمنكر العقد كذا في الكافي \* اذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى أحدهما البيع والآخر الهبة أو في جنس الثمن بان ادعى أحدهما الدراهم والآخر الدنانير كرمحمد رجه الله تعالى في الجامع وقال لا يتحالفان قال مشايخنا المذكور في الجامع قولها ما فاما عند محمد رجه الله تعالى فيتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ان هلك المبيع ثم اختلفا في حلفه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى والقول قول المشتري وكذا اذا خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا اذا كان الثمن دينارا كان عينا يتحالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية \* رجل اشترى عشرين صنعة واحدة وقبضها فمات أحدهما واختلفا في الثمن قال أبو حنيفة رجه الله تعالى والقول قول المشتري مع اليمين الا أن يشاء البائع أن يأخذ الحلي ولا شيء له واختلف المشايخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم أراد به أن لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما أقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء أنه منصرف الى التحالف أو الى عين المشتري قال بعضهم بأنه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فينتد يتحالفان لانه حينئذ صار الحلي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* وفي الكفاية هو قول عامة المشايخ كذا في شرح أبي المكارم لمختصر الوفاية وقال بعضهم بأنه منصرف الى عين المشتري معناه القول قول المشتري مع عينه الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فينتد لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المذكور عين المشتري لا تترك التحالف والاستثناء ينصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير \* واذا اشترى عبدا فباع نصفه بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لم يتحالفوا والقول قول المشتري مع عينه وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك المشتري ان رضى بآثمه بقبول هذا النصف وعند محمد رجه الله تعالى يتحالفان في الكل واذا يتحالفان المشتري على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وأن أبي حنيفة

(٥ - فتاوى رابع) آخر نجس لكن ليس عنده ما يغسله ويغسله بجهله \* اختلط آوانيه باواني رفقائه وهم غيب أو رغيفه بارغفة أصحابه فقال بعضهم يترتب حضورهم ولا يتحرى وقيل تحرى وفي حال الضرورة يتحرى مطلقا \* ولا يخرج الى الغزاة بلا إذن أبويه وان كانا كافرين ومنعاه تحرى ان علم ان المنع لشفتهم ما عليه لم يخرج وان لتعصب عليه خرج وان شك لا يخرج وفي النفي العام يخرج مطلقا \* (السادس في ستر العورة) \* المستحب في الصلاة ثلاثة أبواب قيض واذا روعامة ولو في ثوب متوشح كما يفعله القصار في المدة قصيرة يجوز بلا

كراهة وان صلى في ازار يجوز مع الكراهة وان رقية لا يجوز وان صلى في قبض محلول الجيب ان وقع بصره او بصر غيره في الركوع على عورته لا يجوز وحقيقة الرؤية لا تشترط بل امكانها لا تكلف يكفي وعن الامامين انه ليست بعورة في حق نفسه فلا تفسد بوقوع بصره اذا لم تستر المرأة وجهها وكفها ووقدمها في الصلاة جاز لانها ليست بعورة \* اعتقت في خلال الصلاة فآخذت القناع بعمل قليل قبل اداء ركن لا تفسد ولو بالعمل الكثير او بعد اداء ركن فسد (٣٤) وكذا الرجل اذا كان يصلي في ثوب واحد فسقط ثوبه واخذ \* لم يجد العاري الا جلد الميتة الذي

لم يدبغ لا يستبرئه لنجاسته الاصلية بخلاف الثوب النجس لان نجاسته عارضة حتى جاز بيعه والجلد اصيل حتى لا يجوز بيعه قبل الدبغ فان الله تعالى ما خلق الثوب كذلك وخلق الجلد بالروطبات الا انه مادام حيا لا يعطى له حكم النجاسة \* (السابع في الثوب والمكان) \* اذا كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة ولو تحت احد قدميه اختلعا او الاصح المنع وفي موضع اليد والركبة لا يمنع وفي موضع السجود يمنع عندهما ورواية عن الامام وفي أخرى عنه لانه يتأدى بالارضية وان أعادها في المكان الطاهر جاز عند الثاني وكذا لو افتتح الصلاة على طاهر ثم وقع على نجس وتحول على مكان طاهر الا ان يتناول وان افتتح على نجس ثم تحول على طاهر لا يصح لبطان الشروع \* صلى على بساط احد طرفيه نجس ان لم تكن النجاسة في موضع القيام والسجود يجوز \* صغر البساط بان كان يتحرك احد طرفيه بحركة الطرف الاخر أو كبر بان لم يتحرك وفي بعض

الشركة رد قيمة هذا النصف أيضا كذا في الكافي \* ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقايلها ثم اختلفا في الثمن فانهم ما يتحالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا تحالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كذا في الهداية \* رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في كحلة ثم تقايلها ثم اختلفا في رأس المال فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السدلم كذا في شرح الجامع الصغير \* اشترى عبد من صفقة أو صفقتين أحدهما بألف حال والاخر بألف مؤجل الى سنة فرد أحدهما بالعيب فقال المشتري ثمن المردود حال وقال البائع مؤجل قال قول للبائع ولم يتحالفان وكذلك لو اشتراه ما بمائة في صفقة وقبضها ومات أحدهما ما في يده ورد الاخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتحالفان ولو كان ثمن أحدهما دراهم وثن الاخر دينار وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد أحدهما بالعيب فقال المشتري ثمنه دراهم فرد الدينارين وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتا ولا يتحالفان خلافا لمحمد رجه الله تعالى فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري تعدد الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي \* لو اختلفا في عينية الثمن ودينية فادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الاخر أنه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعث منك جارية بتي هذه بعبدك هذا والمشتري يدعى الكل دين او يقول اشتريت منك بألف درهم فان كانت الجارية قائمة تمام الف او تراذا وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد رجه الله تعالى يتحالفان ولو كان المدعى العين هو المشتري وهو يقول اشتريت جارية بك بغلامي هذا وقال البائع بعثت منك بالتي درهم أو بمائة دينار فان كانت الجارية قائمة تحالفوا تراذا وان كانت هالكة فسد ذلك تحالفوا تراذا القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع \* اشترى أمة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بألف وهذا الوصيف وقيمتها خمسمائة وقال البائع بعثت بالتيين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية أنه اشتراها بألف مع يمينه ويتحالفان في ثلثها وهو حصصة الوصيف ويحلف كل واحد منهما على جاتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالتيين ويحلف البائع بالله ما بعثتها بألف وهذا الوصيف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف وأخذ الوصيف وعند محمد رجه الله تعالى يتحالفان في الكل كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى البائع أنه باع الامة بألف وبهذا الوصيف وادعى المشتري أنه اشتراها بالتيين وهلكت الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالف في شيء من الامة وكذلك لو كان مكان الوصيف مكمل أو موزون بعينه كذا في الكافي \* وان ادعى البائع البيع بالتيين والمشتري بمائة دينار ووصيف فالقول للمشتري مع يمينه في حصصة مائة دينار اذا قسمت الجارية عليهما وعلى الوصيف ويتحالفان في حصصة الوصيف ويغرم قيمته مع المائة دينار ادعى المشتري بألف وبمائة دينار والبائع بالتيين فالقول للمشتري مع يمينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئا مكبلا أو موزونا أو معدودا بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معيناه ومبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* عبد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولى الخیار ان شئت أخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا بينة لهما تحالفا فان حلفا أخذه المشتري بكل ثمنه أو تركه وان برهننا فالبينة للمشتري

القنطرة اذا كان البساط احد طرفيه نجسا ووضع على الارض وصلى ان كبر يصح وان صغرا وعلى هذا الوصيف لا يلبس وان من غزل فلانة فلبس ثوبا في طرفه من غزلها ولو كان مبطننا فاصابت بطائته وصلى على ظهارته قائما على حذاء النجاسة جاز عند محمد خلافا للثاني قيل قول محمد في غير الخيط وغير المضرب فيكون بمنزلة ثوبين وقول الثاني في المضرب الخيط وهو بمنزلة ثوب واحد وكذا لو كان باطنه محشوا بنجس وظهارته وبطائته طاهرتان وكذا اذا أصابت وجه الثوب ولم ينفذ الى جانب آخر بل شق وصلى قائما على حذاء ذلك النجس يجوز



\* إذا أصابت نجاسة جاني الدرهم لا يجوز الصلاة معه في المختار وفي شرح الطحاوي أصاب ثوبه أقل من الدرهم ونفذ إلى جانب آخر وبالضم تبلغ حد المانع منع \* وفي النظم الدهن النجس أقل من درهم أصاب ثوبه وشرع في الصلاة واتسبط حتى بلغ المانع أن قبل التشهد بطلت وبعد ما قد قدرها فعل الخلاف المعروف في مسائل مكان خروج المصلي بصنعه ولولم ينسبط حتى فرغ من النجس صلى به أخرى فوجدها قد بلغت حد المانع فالعجز جائز لا غير لأن الحكم لا ينفصل عن السبب لا بدليل قوي وذلك في (٣٥) الفجر لا غير والشيخ ظهير الدين اختار

قول من اعتبر وقت الإصابة ولم يجعله مانعا \* بسط بساطا رقيقا على نجس وصلى أن كان هو يكشف ما تحته لا يجوز والايحوز \* ألقى ثوبا أولبدا على نجاسة يابسة وصلى أن سترها جازت وأن رطوبة أن كان يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين كالنهي جاز عند محمد والالا وقال الامام الخواص لا يصح الا أن يجعل الطرف على الطرف الاخر ويصير بمنزلة ثوبين \* قام فيها على نجس وفي رجليه خفاه أو جوباه لا يجوز الا أن يضعهما بعد النزاع تحت قدميه كالقراش وكذا الوستر النجاسة بكمه وصلى عليه لأنه تابع بخلاف الخلف بعد النزاع لزوال التبعية \* ثم الصرم أن كان على جانبه نجاسة وفرش وقام على جانبه الاخر يجوز كالصلاة على لبد جانبه الاخر نجس أو جلد شاة صوفها نجس ولو على خشبة طرفها الاخر نجس وغلط الخشبة مما يقبل القطع يجوز والالا \* بنى دكانا على الارض النجس وصلى عليه يجوز \* يجوز أن يحمل نعل في الصلاة أن خاف ضياعه وأن فيه نجاسة مانعة فرفعه أن رفع قدر ما يؤدي فيه ركن

وان اتفق أن قاطعه بانه أو مشتربه أو أجنبي وادعاء البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والبيعة لمشتريه كذا في الكافي \* لو قال البائع الجارية التي بعته مائة هذا الرجل وكفى بيدها وقال المقر له بعته مائة بمائة دينار وقبضتها ثم بعته لنفسك فالجارية للمشتري فإن كانت الجارية غيبه معروفه للمقر له يتخلفان ويبدأ بيمين المقر فان حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفه للمقر له فالصحيح أنه يحلف المقر دون المقر له وقد نص محمد رحمه الله تعالى عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها وأخذ الثمن أن شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديقه المقر له متى عاد إلى تصديقه يأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت أو معروفه كذا في محيط السرخسي \* ولو كاتبها أو اعنتها أو دبرها أو استولدها ثم تخالفها من المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفه لا يضمن في الوجه كذا وتبطل الكتابة بعجزها عن الاداء وتعتق بموت المقر له لو كانت أم ولد ولا تعتق بموت المقر له وبأيهم مامات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما ولو توقف الولاء لو كانت محررة بنفي كل واحد منهما ولو قال كانت وديعة وأمرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لأنه اعترف بالتعدي وهو تسليم الوديعة إلى الغير كذا في الكافي \* وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعتبر وعليه تحالفوا وتزاد فان وقع الاختلاف في الاجرة بدأ بيمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ بيمين المؤجر وأيم مانكل لزمته دعوى صاحبه وأيم ما أقام البيعة قبلت بينته ولو أقامها فبينة المؤجر أولى أن كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنافع فبينة المستأجر أولى وان كان فيهما قيات بيعة كل واحد فبيدة عليه من الفضل نحو أن يدعي هذا شهرين بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفوا كان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد الاستيفاء بعض المعة ودعوى عليه تحالفوا فسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية \* اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقول للعبد مخيمه وقالوا يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي \* وان أقام أحدهما بيعة تقبل بينته وان أقام البيعة كانت بيعة المولى أولى لأنه إذا أدى المولى قدر ما أقام البيعة عليه يعتق كذا في التبيين \* اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت تزوجني بألفين فأيهما أقام البيعة تقبل بينته فان أقام البيعة فالبيعة بينة المرأة اذا كان مهر مثلها أقل مما دعت به وان لم تكن لهما بيعة تحالفوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم بمهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج وان كان مهر المثل مثل ما دعت المرأة أو أكثر قضى بما دعت المرأة وان كان مهر مثلها أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف أولا ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية \* وأما في قول الرازي فلا تحلف الا في وجه واحد وهو ما إذا لم يكن مهر المثل شاهدا لاسددهما وفيما عداه فالقول قوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع عيينها اذا كان مثل ما دعت أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الاصح وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية \* ويبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة الآن قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون عينها كذا في الهداية

فسدت والالا والافضل أن يضع نعليه في الصلاة قدماه ليكون قلبه فارغاً منه وإذا قيل قدم قلبك أي نعلك في الصلاة وأطلق اسم القلب على النعل تقييماً وان كان النعل النجس في يده أو ان الشروع لا يصير شارعا \* صلى في ثوب على أنه نجس ثم بان بخلافه جاز وان صلى على أنها غير القبلة ثم بان خلافه لا يصح لأن الواجب أداء الصلاة شوب طاهر وقد وجد الواجب التوجه إلى ما هو قبلة عنده ولم يوجد شرب الخمر ونام وسأل على وسادته ان كان لا يرى عين الخمر ولا أثره فهو طاهر على رأي الشيخين \* صلى في كه حمية فلما فرغ رآها ميتة ان غلب على ظنه أنها

ماتت في الصلاة أعاد وان غلب على ظنه انها ماتت بعد الفراغ لا وكذلك اذا ظهرت البلية في رأس الذكر ان علم انه بعد الفراغ لا يعيد والاعاد  
 \* وضع صبي رضيع في حجر المصلي ان كان الحاضن غسل الصبي لا تقصد الصلاة وان كان لم يغسل ان مكث قدر ركن فسد خلافاً للمحدر حجه  
 الله تعالى وان كان الصبي عشي وجاء وجلس على نفسه المصلي لا يفسد وكذلك الحياضة أو الهرة جلست على كنف المصلي وعليها نجاسة  
 لا تقصد وان طال مكثها \* فتقجبة (٣٦) فوجد فيها ذرة ميتة ان لم يكن لها ثقب يعيد صلاة زمان اللبس وان طال وان كان لها ثقب

أعاد صلاة ثلاثة أيام ولياليها  
 وقال ليس عليه إعادة شيء  
 حتى يتحقق متى صارت فيها  
 \* وجسد ثوب ديباج طاهر  
 وثوبانجصاصلي في الديساج  
 \* (الثامن في النية)  
 النية عمل القلب لا اللسان  
 كما يدل عليه حديثها وهو  
 انبعث القلب على أمر  
 من الأمور حتى لو كان  
 في قلبه صلاة الفجر مثلاً  
 فجرى على لسانه الظهر فهو  
 في الفجر اذا كان في قلبه ذلك  
 عند التكبير وبعد ما صحت  
 العزيمة وصار شارعاً لودهل  
 بحيث لو سئل لا يمكنه الجواب  
 على البدئية في انه في أي شيء  
 هو لا تبطل صلاته ويكون  
 مؤدياً \* نية الكعبة لا تشترط  
 في قول أبي بكر بن حامد  
 وهو الصحيح وعن الامام أبي  
 بكر محمد بن الفضل انه شرط  
 في حق الثاني وينوي العرصة  
 ويجوز تقسيم النية على  
 الشروع والمقارنة أفضل  
 ولا يجوز بالتأخرة التأخير  
 وعند الكرخي يجوز  
 واختلفوا الى متى يجوز قيل  
 الى انتهاء الشاء وقيل الى  
 التعوذ وقيل الى الركوع  
 وقيل الى ان يرفع رأسه منه  
 \* وعن محمد بن قيس في منزله

(الباب الخامس فيمن يصلح خصمه الغيره ومن لا يصلح وفيمن تشترط حضرته ومن  
 لا تشترط السماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء)

تشرط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن وأما حضرة المزارع فهل هي  
 شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمستأجر يشترط حضوره وان لم يكن البذر منه ان ثبت  
 الزرع فكذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا في دعوى المالك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانما في  
 يد المزارع فلا تشترط حضرة المزارع لانه يدعى عليه العمل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق  
 واستحقها لا يقضى بالدار له الا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة \* المشتري شراء فاسد يصلح خصماً  
 للدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده لو اشترى شيئاً بشرط الخيار فادعاه آخر نشترط  
 حضرة البائع والمشتري عند أبي خنيفة رجه الله تعالى والمشتري بالبيع الباطل لا يكون خصماً للمستحق كذا  
 في الفعول العمادية في الفصل الثالث \* رجل في يديه جارية ادعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان  
 شريكى شركة عنان في ألف بيننا وأن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها الى ونصفها  
 لفلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك  
 وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب الآن فلانا الغائب أمرني أن أذهب بالجارية الى  
 بغداد وأبيعها قال الشيخ الامام الاجل ظاهر الدين ليس للدعي أن يمنعه من أن يذهب به الى بغداد قال  
 وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مباشرة ملكاً لشركة  
 عقد كان له أن يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيان \* رجل استأجر ثلاث  
 دواب ثم ان رب الدواب أجرداً به من غيره وأعار أخرى وذهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم  
 فان باع من عذر فبيعه جائز وان باع من غير عذر كان المستأجر أن يأخذها فاذا أخذها كان المشتري بالخيار  
 ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره أو أعارها  
 أو أجزاها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله أن يسترد من أيديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة وأراد  
 إقامة البينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله أن يقيم البينة ويأخذها وان كان الواهب غائباً فاذا أخذها  
 ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له أن يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله أن  
 يقيم البينة عليه وان كانت في يد المستعير والمستأجر فأراد أن يقيم البينة عليه ما والاجارة والاعارة من الثاني  
 ظاهرة أو لم تكن ظاهرة وأقام المستعير والمستأجر الثاني بينة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا  
 تقبل بينة المستأجر عليهم ما هكذا في الفصول العمادية \* استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر أن  
 اجارته كانت أسبق منه وبرهن أفقئ نحر الاسلام البردوي بأنه يقبل وهذا أقرب الى الصواب وقيل  
 لا ينتصب خصماً بالدعوى الفعل عليه بأن يقول كان سلمها الى وأنت قبضتها مني أما لو قال سلمها اليك  
 بالاجارة المتأخرة مني لا الى فلا يقبل وبه أفقئ الامام ظاهر الدين قال السرخسي رجه الله تعالى الصحيح عدم  
 الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصماً والمشتري \* والموهوب  
 له يصلحان خصماً لكل واحد واليه مال أبو بكر رجه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* اذا ادعى رجل

يريد المكتوبة بجماعة فلما حضر كبر ولم تحضره النية يجوز ومثله من الامامين وعن محمد بن سلمة لو كان عند الشروع بمال داراً  
 لو سئل أي صلاة تريد أجاب على البدئية فهي نية تامة وقال ابن سلمة لو كان عند التكبير على هذه الحالة يصير شارعاً وقيل وهو الاصح والاصح  
 انه لا يكون نية لان النية غير العلم فان العلم بالكفر ليس بكفر عرفت الشر لا الشر \* لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر \* من الخير يقع فيه  
 والمهرة يعلمون مذاهب المخالفين ودلائلها وعد ذلك كمالاً لانقصاناً ما في حال البقاء يكتفي بذلك القدر واليه يحمل كلام صاحب الهداية



ولكن كلام محمد بن سلمة والنصر في فتاوى الحنفية والشافعية ينفي هذا التأويل ثم في النقل والسنن كفاه مطلق النية عند العامة وقد مضى خلافه في التراويح وان كان فرضا وهو منفرد عين الضرر ولو نوى فرض الوقت جازا لا في الجمعة لان الفرض الاصل هو الظهر وفي غير الجمعة ان نوى الظهر لا يجوز لاحتمال ظهري اليوم ويوم آخر وبعد خروج الوقت لا يصح نية الظهر ولا نية فرض الوقت ولو نوى ظهري اليوم صح والامام كالمفرد والمقتدى اذا لم ينو الاقتداء ونوى صلاة الامام أو فرض الامام لا يجزئيه الا أن (٣٧) ينوى فرض الامام مقتديا به وقبل اذا

انتظر تحريم الامام وتحريم معه جاز لا لالة الحال على التزام الاقتداء قال الامام خواهر زاده اذا اراد تسليم الامر يقول شرعت في صلاة الامام تلاو الظهري واقتديت به \* شرع في المكتوبة ثم ظن انها نفل وأتم على انها نفل فالصلاة هي المكتوبة وكذا على العكس دل على ان المعبر هي العزيمة القائمة وقت الشروع وفيه اشارة الى انه لا يجب اداية وصف النية \* نوى الظهر فلما صلى ركعة نوى العشاء فهي ظهري لانه لم يوجد شي سوى النية وبها لا تبطل ما لم ينضم اليه شيء من الافعال وأصل ما ذكر في باب الزكاة انه لا بد من انضمام عمل الجارحة الى النية حتى يكون عملا في غير باب التروك حتى لم يصح مسافرا بمجرد النية \* شرع في صلاة الامام قبل الامام وهو عالم به يصير شارعا متى شرع الامام لانه قصد الشروع مع الامام لا في الحال ولو شرع في صلاته على ان الامام شارع فيها فاذا هو لم يشرع قيسل لا يصح يشارعا ولو نوى

دارا في يدي رجل أنهما في اجارتي آجرنيها فلان وادعى ذوالبيد أنهما في اجارتي آجرنيها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الا بترسيم دعواه كذا في المحيط \* ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذوالبيد اشترها منه وقبضها منه وأنا شفيعها أطلب الشفعة وذوالبيد يقول هي داري لم اشترها من أحد أو قال دارك بعثا من فلان ولم تسلمها وأنا أطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحضر البائع في النصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رحمه الله تعالى يجعل ذا اليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حاكما بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فحكم الله تعالى حكم الشفيع بالشفعة وجعله العهدة على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها بجاء الشفيع وأراد أن يأخذ الدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا تشتري حضرة الموكل ولو كان المشتري وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا اذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا تشتري حضرة الموكل للقضاء به للمستحق ويكتفي بحضرة الوكيل كذا في النصول العمادية \* آجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* لو اشترى دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مؤجلا فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العمادية \* باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعي الملك لنفسه وذوالبيد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذه من يذو اليد كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من آخر جارية بألف درهم ولم ينقد ثمنها وقبضها منه - يراذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه وأراد استردادهما من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري الثاني أن الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول أن يستردهما من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول أو قال لا أدري أحق ما قاله البائع الاول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط \* ادعى على رجل أنه فقاع عين عبده والعبد حتى لا تسمع الدعوى والبينة الا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد - ما تسمع - يقضي بأرض العين كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضي بالأرض للمدعى على الناقض ولا تشتري حضرة العبد ولو أن المدعى عليه أقر أنه فقاع عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضي بأرض العبد كذا في المحيط \* ولو أقام البينة أنه فقاع عين برذون له تقبل واراة البرذون للقاضي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضرا يجب اراة القاضي أنه فقاع عينه أم لا فان جاء الرجل بالبرذون منقو العين وقال البرذون له لم يقض له بالأرض الا بيينة يقمها على الملك وأن المدعى عليه فقاع عينه وهو يومئذ يأخذ أرض العين فان أقام صاحب البرذون بيينة أنه له وأن القاضي فقاع عينه وهو يملكه وأقام المدعى الاول البينة على أنه له وأن ذا اليد فقاع عينه تكون بيئته أولى كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى جرحا في دابة أو خرقة في ثوب لا يشترط احضار الدابة

الصلاة ولم ينو انما الله تعالى يكون شارعا في النفل اذا لم يذكر لفظ الفرض أو ما يدل عليه كصلاة الظهر \* فاتته الظهر ودخل العصر فنوى وكبر وصلى أربعين نويها لا يكون شارعا في أحدهما وفي المنتقى ان اتسع الوقت يكون شارعا في الظهر لانه متعين لوجوب الترتيب ولو كان عليه رمضان فائتان نواهما كل عن أولاهما \* ولو نوى قضاء رمضان والكفارة كان عن رمضان ولو نوى تطوعا وكفارة فكفارة ولو صدق ينوى كفارة اليمين والظاهر به عن أيهما شاء ومن لا يعرف الفريضة الا انه يؤتيه في وقت أو علم ان فيه افرضة وسنة ولم يعرف الفريضة

لا تجوز صلاته وعليه القضاء فان نوى الفريضة في الكل جاز وان لم يعرف ان البعض فريضة والبعض سنة فاصلى مع الامام جازان نوى صلاة الامام وان كان عييز بين القرض والسنة الا انه لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جاز ولو أم من يعلم القرض من النفل ونوى القرض في الكل جاز فان لم يعرف القرض ونوى الفريضة في الكل لا تجوز صلاة القوم \* كل صلاة قبلها سنة لا يجوز الاقتداء فيها بالان القرض قد آذاه الامام والذي صلاها (٣٨) بجماعة نفل فلا يجوز اقتداء ما اقتضى به وكل صلاة ليس قبلها سنة يجوز الاقتداء فيها

\*(التاسع في التكبير)\*  
بكل صفة لا تطلق الا على الله تعالى كالرحمن والخالق والرازق يكون شاعرا وان أطلق على غير الله تعالى أيضا ولم يوجد في القرآن مثله أو شبه كلام الناس كالرحيم والحكيم والكريم لا \* ولو قال عالم الغيب والشهادة أو عالم السر والخصيات أو القادر على كل شيء أو الرحيم بعباده يصح لزوال الاشتراك ولو قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح شروعه كقوله العالم بالعدوم والموجود أو العالم باحوال الخلق لانه يشبه كلام الناس وعند الثاني لا يصح الا بربعة ألفاظ ويجب ان يكون البداة بلفظ الله حتى لو قال أكبر الله لا يصح عنده ولو قال بالكاف أكبر يصح ولم يذكر الكراهة فلو قال الله أكبر بالمد لا يصح وتكلموا في كفره ولو قال اكبر يكون شاعرا \* وقع اكبر المقتدى قبل الامام لا يكون دخلا وكذا لو أدرك في الركوع ووقع أكبره في الركوع لا يصح لان الشرط وقوع التخريم في محض القيام واجمعوا أنه لو فرغ المقتدى من لفظ الله قبل امامه لا يصح ولو مد الامام وحذف المقتدى وفرغ قبل امامه دخل في صلاة نفسه عند الامام الثاني خلافا للمحدرجه قضى الله تعالى بناء على ان الوجوب زائد على الوجود عندهما خلافا للمحدر \* أدرك الامام ركعا فكبور ركع معه ان كان الى الركوع اقرب لا يكون شاعرا لانه ليس بقيام وان الى القيام اقرب صح وكذا لو نوى بالتكبير تكبيرة الركوع ان كان كبر قائما جاز لان القرض أقوى والمحل له ترجيح ولغى نية تكبير الركوع وللشافعي رحمه الله تعالى هنا أربعة أقوال \* (العاشر في الترتيب) \* صلى العبد إذا كرا لا يظهر فالعصر فاسد الا

والشوب لسماع هذه البيضة كذا في خزنة المفتين \* رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم وترك وارثا واحدا فأقام رجل البيضة أن الميت أوصى له بثلث ماله وبجد الوارث ذلك فالقاضي يسمع ينتسبه على الوارث ويقضى بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له ثم جاء رجل آخر وأقام بيضة أن الميت أوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث وأحضر الموصى له الى القاضي فالقاضي يجعل الموصى له خصما ويستمع بينته عليه ويأمره أن يدفع نصف ما في يده الى المدعى الثاني فان لم يكن عنده لاول شيء بان هلك ما في يده أو استملكه وهو معدم فاحضر الثاني الوارث وأراد أن يأخذ منه بعض ما في يده فجد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البيضة على الوارث وكان للموصى له الثاني أن يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما أخذ فاذا أخذ ذلك اقتسماه على خمسة أسهم سهم للموصى له الثاني وأربعة أسهم للوارث فان الخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء ولو كان الموصى له الاول هو الغائب وأحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضى على الوارث ويكون القضاء على الوارث قضاء على الموصى له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول ولم يدفع اليه شيئا حتى خاصه الثاني والوارث غائب فان خاصه الى ذلك القاضي بعينه جعه له خصما وان خاصه الى قاض آخر لم يجعله خصما ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر ولم يدفع القاضي الى الموصى له الاول شيئا فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خاصه الثاني الى قاض آخر هذا كله اذا أقر الموصى له الاول بأن المال الذي في يده يحكم الوصية من الميت أو كان ذلك معلوما للقاضي أما اذا لم يكن شيء من ذلك والاو يقول هذا مالي ورثته من أبي والميت ما أوصى لي بشيء وما أخذت من ماله شيئا فانه يكون خصما للموصى له الثاني فان قال هذا المال وديعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعى الثاني الوصية من جهته أو قال غصبت منه فلا خصومة بيننا وان قال هو وديعة عندي من جهة رجل آخر غير الموصى أو قال غصبت منه فهو خصم الا أن يقيم بيضة على ما قال كذا في المحيط \* رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا وأقام رجل بيضة أن له على الميت ألف درهم دين فاقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألف درهم وغاب الوارث فحضر غريم آخر ليث وادعى عليه ألف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصما للغريم الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصما له ثم اذا قضى القاضي على الوارث وقدمتوى ما أخذ الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول فأخذ منه نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقى لهما ولو لم يكن الاول غريبا وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فأقام رجل البيضة أن له على الميت دين فاقضى له ليس بخصم له كذا في الذخيرة \* رجل أقام بيضة على وارث ميت أنه أوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم أقام آخر البيضة على الموصى له أن الميت أوصى له بها فان ذكر وارثا جوعا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكروا جوعا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاء على الوارث غاب أو حضر حتى ان الموصى له الاول لو أبطل حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصبا الوارث خصما للموصى له الاخر خاصه الى القاضي الاول أو الى غيره فان كان القاضي قضى للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاصه الثاني الوارث فان خاصه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصما وان خاصه الى قاض آخر جعله خصما ثم القاضي اذا سمع بيضة الثاني على الوارث في هذا الفصل

قبل امامه لا يصح ولو مد الامام وحذف المقتدى وفرغ قبل امامه دخل في صلاة نفسه عند الامام الثاني خلافا للمحدرجه قضى الله تعالى بناء على ان الوجوب زائد على الوجود عندهما خلافا للمحدر \* أدرك الامام ركعا فكبور ركع معه ان كان الى الركوع اقرب لا يكون شاعرا لانه ليس بقيام وان الى القيام اقرب صح وكذا لو نوى بالتكبير تكبيرة الركوع ان كان كبر قائما جاز لان القرض أقوى والمحل له ترجيح ولغى نية تكبير الركوع وللشافعي رحمه الله تعالى هنا أربعة أقوال \* (العاشر في الترتيب) \* صلى العبد إذا كرا لا يظهر فالعصر فاسد الا



أن يكون في آخر الوقت وآخر الوقت في حق التأخير وقت تغير الشمس وفي حق الترتيب وقت الغروب ترك العصر والظهر من يومين مختلفين ولا يدرى الأولى ولم يقع تحريمه على شيء بدأ بينهما شأفاً فإن بدأ الظهر وصلاه ثم العصر قال الامام الأعظم يغيد الظهر واستدل الامام أبو بكر محمد بن الفضل بهما فبين تذكراً صلاة ثم أراد قضاء ما بعدهم يلزمه الترتيب ولا تصح الوقتية قبل قضائها الا اذا كانت الفأنة أكثر من خمس ووجهه أنه أوجب الترتيب بين الظهر والعصر من يومين وعسى (٣٩) أن تكون الصلاة بينهما أكثر من ست

وفي اليومين المتجاوزين لو كان الظهر أولاً لا يكون معه الى العصر من اليوم الثاني ست لكن لعدم كثرة الفأنة لزم الترتيب كذا هنا وعامة المشايخ على سقوط الترتيب وهذا أوسع وما قاله أبو بكر محمد بن الفضل أحوط وعلى هذا يلزم رعاية الترتيب بين الفأنتين ان لم يكن بينهما أكثر من خمس فان قضى فائنة ثم فائنة كان بينهما ست فوائت جازوا الا عند الامام أبي بكر محمد بن الفضل خلافا للعامة بيانه ترك صلاة شهر ثم قضى ثلاثين فجر وثلاثين ظهر وثلاثين عصر الخ الفجر الاول جائز والثاني لا والثالث الخ جائز وأما الظهر فالثاني فاسد لا غير وأما العصر فالثاني والثالث فاسد والباقي جائز وأما المغرب فالثاني الى السادس فاسد لان الفوائت الى السادس خمس وبعد هاتين فيجوز وعلى قول المشايخ الكل جائز اختار الامام الفضلي عود الترتيب فيها بعد السقوط واختار الامام السرخسي عكسه وهو الاصح وعليه الفتوى مسافر صلى المغرب

قضى للثاني بنصف الجارية سواء شهد به أو شهد عليه على الرجوع عن الأولى أم لم يشهدوا على الرجوع فاذا حضر الاول فان أعاد الثاني بينة على الرجوع أخذ الكل والا أخذ نصفها وان أقام الاول بينة أن الميت أوصى له بثلاث ماله ودفعه للقاضي اليه ثم أقام الثاني بينة على الاول أن الميت رجع عن الوصية الأولى وأوصى بثلاث ماله للثاني فالقاضي يأخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الأولى ولو كان الاول موصى له بعد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضي ثم أقام آخر البينة على الموصى له أن الميت أوصى له بمائة من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون خصمه ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصم الثاني كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم فرض أو غصب أو ودعة وهي قائمة بعينه في يد الغاصب والمودع فأقام رجل البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذه الألف التي قبل هذا الرجل وهو مقرب بالمال لكنه يقول لا يدرى أمات فسلان أم لم يمت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارثاً أو وصياً فان قال الذي في يديه المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصم المدعي وقضى له بثلاث مافي يد المدعي عليه الآن يقيم المدعي بينة أن الميت ترك ألفي درهم غير هذه الألف وأن الوارث قبض ذلك فيئذ يقضي القاضي للموصى له بكل هذه الألف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم أقبض من مال الميت شيئاً لم يلتفت الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعي ديناً على الميت لم يكن الذي قبله المال خصماً سواء كان صاحب اليد مقرباً بالمال أو جاحداً فان أقام هذا المدعي بينة أن فسلان مات ولم يدع وارثاً ولا وصياً يقبل القاضي بينته ولم ينصب عن الميت وصياً يأمر المدعي أن يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وأمر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرباً بذلك هكذا في الذخيرة \* ولو أن الموصى له أقام البينة أن فسلان مات ولم يدع وارثاً وأوصى له بالألف التي قبل فلان ودعة أو غصباً وقال الشهود لا نعلم له وارثاً والذي قبله المال مقرباً بالمال الذي قبله فالقاضي يقضي بالمال للموصى له كذا في المحيط \* والخصم في اثبات الوصاية وارث الميت أو موصى له أو غريم له للميت عليه دين أو غريم له على الميت دين كذا في الفصول العبادية \* رجل مات وله ابنان أحدهما غائب فادعى الحاضر أن له على أبيه ألف درهم ديناً ولا مال للميت غير ألف درهم على رجل فاني أقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا أسمع بينته على أبيه بدينه ولا أقضي له من الألف التي قضيت على الاجنبي بشيء فأوقف الألف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط \* ادعى داراً في يد رجل أن فلاناً الغائب اشتراها منك لأجل وبجد ذواليد البيع تقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضراً بكر الشراء وهو ذابجته من ادعى داراً في يدي رجل وقال اشتريتم من فلان وكان فلان اشتراها منك (وذكر) في دعوى المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال ذواليد قد كنت بعتهم من فلان الذي تزعم أنك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذي اليد وكذلك لو قال كنت بعتهم من فلان الذي تزعم أنك اشتريتهم منه وهو في يدي حتى يدفع الثمن أو قال أو دعنيها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العبادية \* رجل جاء بصك باسم غيره على رجل أتى ذلك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك فداقربه فلان لي ولي البينة على ذلك فان

ركعتين شمر أعاد ثلاثين مغرباً لا غير وقالوا أو ربحا سواء أيضاً وقال الامام ظهير الدين يقضي ست صلوات من كل عشر وروى الحسن عن الامام ان الجاهل كالناسي في حق سقوط الترتيب وبه أخذ كثير من المشايخ صلى الوقتية ذكراً للفائنة يظن ضيق الوقت ثم بان سعيته فسدت الوقتية لانه لا عبرة بالظن بين خطوه \* افتتح العصر في حال الضيق فلما صلى ركعة وجبت الشمس القياس القطع لزال العذر وصلى الفأنة ثم العصر وفي الاستحسان يتم العصر لان القطع يؤدي الى كون الكل قضاء والمضي يقتضي أن يكون الكل أداءاً مقدم على القضاء فيتم العصر

الفائتة ثم المغرب ولو افتتح العصر في أول الوقت وأطال القراءة حتى غربت الشمس وهو ذلك والظهور لم يصرح العصر لان الاعتبار الوقت  
الشروع افتتح العصر في أول الوقت ذا كر الظهور ثم اجرت قطع العصر واستأنفه عليه أربع فوائت ضاق الوقت عن بعضها الا كلها فالاصح  
جواز الوقفية ولا يلزم تقديم بعض الفوائت \* ترك صلاة ثم صلى خساذا كراهي القضي المتروكة وأعاد الخس ولو صلى سادسة قبل قضاء المتروكة  
وأعاد الخس جازت السادسة اتفاقا ويقضى (٤٠) المتروكة وأما الخس فتدلى بعد من أيضا وقال الامام لا وكذا لو ترك خسا ثم صلى

بعدها صلاة ذا كر الهن فانه  
يصلى الخس ويعيد السادسة  
اجمعا فان لم يقض الخس  
ولم يعد السادسة وصلّى السابعة  
ذا كر اجازت السابعة بلا  
خسلاف ويعيد السادسة  
عندهما وعن الامام لا يعيد  
السادسة بعد خروج وقتها  
ويعيدها قبل خروج وقتها  
لان بعد الخروج صارت  
الفوائت ستاوية يبطل لزوم  
الترتيب بخلاف ما قبل  
الخروج \* (الحادي عشر  
في القراءة) \* اقتصر على  
قراءة قاف في الاولى ونون في  
الثانية اختلف على قوله ولو  
قرأ فيهما آية الكرسي قيل  
لا يجوز لانه ما قرأ آية في  
ركعة والعمامة على انه يجوز  
لزيادته على ثلاث آيات فصار  
\* تكرار الفاتحة في النفل  
لا يكره لاثرو في الخافضة  
اذا سمع رجل أو رجلا  
لا يكره والجهل أن يسمع  
الكل \* ترك الفاتحة في  
الاخيرتين عليه السهو وعن  
الامام لا يترك القراءة فيهما  
وهو الاصح واطالة الثانية  
على الاولى بثلاث يكره  
لإبعادونها \* الانتقال من آية  
سورة الى آية سورة أخرى  
أو الى آية من هذه السورة

أنكر المدعي عليه أن يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعي عليه ويقضى له  
بالمال وان أقرب المال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا مدعي الغائب الذي الصك باسمه حتى يحضر  
كذا في خزائنه المقتنين \* عن ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى في رجل أمر رجلا أن يشتري له عشرة  
دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعي الدنانير فالمشتري خصم له ولا  
أقبل بينة المشتري أن فلانا أمره واشترى هذه الدنانير له وان أقر مدعي الدنانير بذلك لم أجعل بينهما  
خصومة كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل أنه باع هذا العبد بالف درهم بأمر مولاه فلان وهو بضاعة  
في يديه فقال المدعي عليه بعتي بغير أمر صاحبه فاني أجهل خصم ما وأقضى عليه بدفع العبد الى المشتري كذا  
في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أنه كان له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك أنا مملوك لفلان الغائب  
فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعي وان لم يقيم على ذلك بينة قبلت بينة المدعي  
عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل فان أقام بينة قبلت بينته ويقضى له  
بالعبد على المقضى له الاول كذا في المحيط \* لو أن رجلا ادعى عبدا في يدي عبدا أو ادعى ديناً عليه أو ادعى  
شراشي منه فهو خصمه الا أن يقر المدعي أنه محجور عليه فلا أجعل بينهما خصومة كذا في الذخيرة \* وفي  
المتنقي دار في يد رجل ادعى رجل أن دار فلان وأن فلانا ذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي  
عليه منذ شهر ودفعها الي وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فأعرتها الياء وأقام البينة على ذلك ورب  
الدار غائب وأقام الذي في يديه الدار البينة أن الدار داره اشتراها من من الغائب الذي يدعي المدعي أنه رهنها  
أو قال اشتريتها منه منذ عشرة أيام قال مدعي الرهن بسخة اوليس المدعي الشراء أن ينقض البيع اذا كان  
البائع غائبا وكذا لو ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتين والمستاجر رجل يدعي ملك الدار  
ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر وقبل شراء ذي اليد دفعه وخصمه يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني  
ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون أمانة عنده ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد ثم ودعا المدعي أن البائع قبض  
منه الثمن كذا في فتاوى قاضيخان \* قال هشام سألت محمد بن جهم الله تعالى عن رجل قال اشتريت من رجل  
جارية ونقدته الثمن وقبضت الجارية واستحققتها من انسان بينة وقضى القاضي بها المستحق فأحضرت  
الذي باعها فقال البائع لي البينة على أن الذي استحقها منك باعنيها أو أقر بها لي فالتقاضي يخبر المشتري ان  
شاهدي الخصومة بنفسه وان شاهدها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري أنفأ أمرى وبلي البائع  
الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عبداً بعيته وأقام البينة فزكو أو لم  
يزكو حتى أقر ذواليد أنه حر أو باعه من غيره أو وهبه لايهص العتق في حق المدعي أما التصرفات في حق  
المقر فصحيحة حتى لو لم تظهر عدالة الشهود يعمل اقراره وكذلك لو أقام شاهداً واحداً ثم تصرف المدعي عليه  
هذه التصرفات لم تجز في حق المدعي كافي الشاهدين ولو لم يباشر المدعي عليه هذه التصرفات ولا كنهه أقر  
بالعبد المدعي به للمدعي بعدما أقام المدعي البينة فالتقاضي هل يقضى عليه بالاقرار أو بالبينة ذكر في الاقضية  
أنه يقضى بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضى بالبينة كذا في الخلاصة \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه  
له وأنكر المدعي عليه فقبل أن يقيم المدعي البينة على دعواه باع المدعي عليه العين من رجل وأشهد عليه

بينهما آيات يكره وكذا لو جمع بين سورتين أو سور بينهما سورة في ركعة أو في ركعتين أو في الثانية سورة فلما  
قروها أو فعل ذلك في ركعة فكله مكره وهذا اذا وقع بقصد أو ما بلا قصد بان قرأ في الاولى قل أعوذ برب الناس يكره في الثانية لان التكرار  
أهون من القراءة منكوسا وكل هذا في النوافل لا يكره \* قرأ الفاتحة فيها بنية التناء ينوب عن الفرض لانها في محلها بخلاف الجنب بقروها  
على قصد التناء حيث يصح قصده \* قرأ سورة فسبق الى لسانه أخرى فقرأ منها حرفاً أو آية يكره تركه المبتدأ بل بينهما قصد الركوع أو كبره ثم



أراد أن يزيد في القراءة فلهذا ذلك ما لم يركع \* أراد القراءة أو الصلاة النفل أو الفرض وخاف دخول الزمان لا يترك \* لا بأس بقراءة القرآن مطبوعا لكنه يفتقر رجليه \* تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فتعلم الباقي أولى من صلاة الليل وتعلم الفقه أولى من تعلم الباقي وجميع الفقه لا بد منه \* يكتب النكح ويحجبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكنه سماع القرآن فلا يتم على القارئ وكذا في كل موضع الناس مشغولون بالعمل ولا يمكنهم الاستماع ولا يتم على من يعمل وهذا على قول من قال استماع القرآن واجب خارج الصلاة (٤١) وكذا لو قرأ على السطح والناس نيام المرأة تقرأ عند الغزل والخائك عند

النسيج والمشي يقرأ عند المشي ان لم يشغل به العمل والمشي والقلب حاضر يجوز \* قراءة الفاتحة لاجل المهمات عقيب المكتوبة بدعة وفي الحمام لو جهر بآيكره وفي نفسه لافي المختار وكذا لو كانت عورته مكشوفة أو امرأته أو كان هناك أحد مكشوف العورة \* ويمنع الجنب عن قراءة ما دون الآية في الصحيح اذا قصد بقراءة القرآن أما اذا قصد الثناء أو افتتاح أمر فلا في الصحيح \* واختلف في تعليم الجنب والحائض القرآن والأصح انه يعلم كلمة كلمة ما دون الآية لا على قصد قراءة القرآن \* ويكره للمحدث مس كتب الحديث والنكح عندهما والأصح انه لا يكره عند الامام ولم يذكر الخلاف في الجامع الصغير لكنه قال كتب الفقهاء كالمصنف الا انه لا يكره مسه بالكم \* ولا يكره للمحدث قراءة القرآن عن ظهر القلب وكرهه المحدثين الى المصنف وان لم يكن بجذائه لا يكره وكذا لو كان معلما في الوقت لا يكره \* وضع المقلد على الكتاب لاجل السكابة وبدونها يكره ويكره وضع قرطاس عليه

فلما أقام المدعي البيينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين أقام ذلك المشتري البيينة على المقضى له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه أو وهبه له جاز ونعود العين اليه وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم الا أنه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضى عليه الاول وانما ادعى ما كان مطلقا وأما اذا ادعى الشراء منه فلا تسع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* في الاقضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فأقر له المدعي عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة \* رجل أقر بدار في يديه أنها فلان سمى رجلا غائبا غيبة منقطعة وأنه أمر فلانا أن يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي وقدمات فالجملولة بيده يكون خصم الكل من ادعاه الا أن يقيم البيينة على أن الغائب فلان ابن فلان وقد أثبتوا معرفته دفعها الى الميت الذي دفعها الى هذا الذي هي في يديه وغاب فإذا أقام على ذلك بيينة فلا خصومة بينه وبين المدعي قال ولا تجعل وصيا لافيها خاصة في قول محمد رحمه الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى أن له على فلان ألف درهم وأنه مات قبل أن يؤديه اليه وأن له في يديك من ماله ألف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي أن يحلف المدعي عليه فالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط \* اذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فالخصم في قدر الربح المضارب ولا تشتط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى ما تقول في رجل وثب على طريق من طرق المسلمين نأذف في فيه أو زرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء أهل الطريق ونادوه فأقام الذي في يديه بيينة أنهم في يدي من قبل فلان وكلاه به ودفعه اليه قال ان كان طريقا مما يشك ولا يعلم أنه طريق الا بيينة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشك فهو خصم كذا في الذخيرة \* ابراهيم في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى رجل أعتق عبدا ومات الرجل فجاء رجل وادعى أنه ابن الرجل الميت الذي أعتق وليس للميت وصي هل يكون هذا المعتقد خصما قال ان كان أعتقه في حالة المرض يكون خصما وان كان أعتقه في حالة الصحة لا يكون خصما كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر عبدا ولم يتقاض حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم وقال لا بيينة لي واستحلها محالها كم خلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يؤخذ بالثمن فاذا أداه سلم العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا أن يجيز البيع ويرضى بالثمن كذا في الذخيرة \* رجل في يديه دار وهو مقر بانها فلان مات وتركها ميراثا وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى أنه اشترى من الغيب حقوقهم وسأل أن يترك ذلك في يده الى أن يحضر والم تركه في يده فان أحضر بيينة على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا أنفذ البيع ولا أقضى على الغائب ولكن أترك في يده وأستوثق كقبلا حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة منه كذا في المحيط \* رجل وكل رجلين بخصومة رجل فأقام المدعي على أحدهما شاهدا واحدا وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز وكذا لو أقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا وكذا لو أقام على الحي شاهدا وعلى الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه دار قال صاحب الدار لرجل هذه الدار لك ووثبها من

(٦ - فتاوى رابع) اسم الله تعالى تحت الطنفسة والجلوس عليها وقيل لا يكره كالأول وضعه في بيت وجلس على سطحه ولو وضع المصنف في الخرج وركب عليه في السفر لا بأس به كوضع المصنف تحت رأسه للحفظ ولغيره يكره \* دخل الخلاع وفي جيبه درهم عليه اسم الله تعالى أو آية من القرآن لا بأس به ولو على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفص باطن الكف \* دعا وهو ساهى القلب ان كان الدعاء على الرقة فهو أفضل وان لم يكن في وسعه الا ذلك فالدعاء أفضل من تركه وينبغي ان يدعو بما يحضره ولا يستحضر ولا يستظهر فانه يذهب رقة القلب الا في

الصلاة لأنه ربما يجري على لسانه ما يفسد الجزء الملاقى \* الاشتغال بالسنة أولى من الاشتغال بالدعاء \* واعظ يدعوك كل أسبوع بدعاء مسنون  
 جهر التعليم اقوم ويخافته القوم إذا تعلم القوم خانت هو أيضا وان جهر فهو بدعة \* يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة في رمضان وغيره  
 (الثاني عشر في زلة القاري) قرأ بالنعبدانا أعطيناك الكوثر بالوصل لا تفسد \* انطلا ما ان يكون بقراءة حرف مكان حرف أو زيادته  
 أو نقصانه أو تقديم مؤخر أو تأخير مقدم (٤٣) أو كلمة مكان كلمة أو زادها أو نقصها أو قدمها أو أخرها أو آية مكان آية أو زاد آية أو نقص

أخيك فلان وقال المقر له لابل هذملر جل آخر ورثها من أخيه قضى به المقر لا آخر إذا كان كلام المقر له  
 موصولا فان غاب المقر له الاول وجاء المقر له الآخر الى الذي الدار في يديه وأقام البيعة عليه باقراره للغائب  
 وباقرار الغائب له لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو اشترى شيئا ببيعة أو دم أو خرا أو خنزير وقبض المشتري ثم  
 استحقه انسان بالبيعة ففي الشراء بالبيعة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البيعة عليه كذا في النصول  
 العمادية \* وفي الشراء بالخمر والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البيعة عليه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه  
 الله تعالى في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بيدنارين وقبض الابريق ونقد دينار واحد ثم تفرقا  
 قبل أن ينقد الدينار الا آخر حتى فسد العقد في نصف الابريق لا يتعدى الفساد الى النصف الا آخر فان  
 حضر رجل بعد ما تباع الابريق وادعى أن نصف الابريق له كان المشتري خصما له فلو حضر البائع بعد  
 ما أقام المستحق البيعة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الابريق ورد  
 البائع على المشتري نصف حصته ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وان صار  
 البائع شريكا له في الابريق وكذا لو اشترى من رجل عبدا بصفة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه  
 بمائة دينار الى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل وأقام البيعة ان له نصف العبد كذا  
 في الذخيرة \* ولو باع النصف وأودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف لم يكن المشتري خصما \* ولو باعه  
 رجل النصف وأودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع  
 المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا اشترى من رجل نصف عبدا ثم  
 اشترى منه نصفه الآخر أحدهما صحيح والآخر فاسد أو كانا صحيحين أو كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى  
 عليه نصف العبد وأقام البيعة فالمشتري خصم له ويقضى الثاني عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع  
 الثاني ولو كان البيع الاول صحيحا والبيع الثاني ببيعة أو دم أو خمر لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع  
 لان المشتري بدم أو مائة أو خمر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط \* اذا ادعى على امرأة أنها أمته وهي تحت  
 زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا تشتط حضرة الزوج كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أنه  
 قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة أو ادعى أنه زوج أمته فلانة منه وله عليه المهر والعبد  
 والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا أعطيك الارش والمهر مخافة أن يحضر العبد والامة  
 فينكران الملك لك فيضمناني فالقاضي يلزمه الارش والمهر باقراره وكذلك الجواب فيما اذا كان المهر عرضا  
 من العروض وان كان للعبد ودية ألف درهم عنده هذا الرجل أو غصبه منه أو كان من قرض أو بيع فأقر  
 الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عبده هذا الرجل وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو  
 قال الذي في يديه المال ان هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده ودفعه اليه وصدقه بذلك المقر له  
 وكذلك ان أقر أن فلانا من عبده ببيع أمة له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على  
 دفع الثمن ان المولى هذا كذا اذا كان المال قائما في يد المقر فان كان مستهلكا للمقر له أن يأخذ بذلك فان قدم  
 الغائب وأنكر أن يكون عبدا فلان أو أن يكون غصب من فلان شيئا كان القول قوله فله أن يضمن المقر  
 مثل المال الذي أقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له ففيم اذا أخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم  
 الغائب وأنكر أن يكون مملوكا للمقر له يرجع وفيما عدا لا يرجع هكذا في المحيط \* ولو قال المقر في جميع هذه

آية أو قدم آية أو أخر آية \* ان  
 قرأ حرفا مكان حرف آخر ولم  
 يغير المعنى وهو في القرآن  
 كسب من مكان مسلمون لا تفسد  
 عند الكل اما اذا لم يتغير  
 المعنى لكنه ليس في القرآن  
 كالحى القيام عندهما  
 لا تفسد وعند الثاني تفسد  
 بناء على مسئلة ابدال التكبير  
 باجل فبراعى اللفظ وعندهما  
 المعنى والشافعي رحمه الله  
 تعالى وان لم يجوز ابدال لكنه  
 لا يقول بالفساد وان كلاما  
 لانه ليس بعد فاشبهه الكلام  
 ناسيا أو خطأ الا في الفاتحة  
 عنده لازم قراءتها كلها  
 باعرابها وان تغير المعنى وليس  
 مثله في القرآن فسد عند  
 الكل ولا عبرة لقرب المخرج  
 وانما العبرة لاتفاق المعنى  
 عندهما ولو جرد المثل عنده  
 والاصل انه ان أمكن الفصل  
 بين الحرفين بلا كلفة  
 كالصاد مع الطاء بان قرأ  
 الطالحات مكان الصالحات  
 فسد عند الكل وان لم يمكن  
 الابمشقة كالطاء مع الضاد  
 والصاد مع السين والطاء مع  
 التاء اختلفوا اقالا كثر على  
 انه لا يفسد لعدم البلوى  
 وعن أبي منصور العراقي كل  
 كلمة فيها عين أو حاء أو واء  
 أو طاء أو تاء وفيها سين أو صاد

فقرأ السين مكان الصاد أو بعكسه جازوز كرا العتاني وان لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السين والصاد ونغير المعنى فهو الصمد المسائل  
 بالسين أو المغطوب بالطاء أو الضال بالذال أو بالطاء قيل لا تفسد لعدم البلوى فان العوام لا يعرفون مخارج الحروف وكثير من المشايخ  
 كالامام الصفار ومحمد بن سلمة أفتوا به وأطلق البعض بالفساد ان تغير المعنى وقال القاضي أبو الحسين والشافعي أبو عاصم ان تفسد فساد وان  
 جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا يفسد وهو عدل الا قويل وهو المختار \* (فروع) \* على قول من قال بالفساد قرأ البيهقيهم الكفار



بالضاد أو الزاء فسد الضالين بالذال أو الزاء لا المغضوب بالطاء أو الزاء أو الذال فسد العاديات ضجبا بالذال فسد الاعن وعذ بالذال أو الضاد فسد وبالطاء لا مولا بغير ظكم بالضاد لا فطا غلظ القلب بالضاد فيم ما فسد ناضرة بالطاء ناظرة بالضاد لا ذلت بالضاد تفسد وبالطاء لا فظلمت أعناقهم بالضاد والذال لا في تضليل بالطاء أو الذال تفسد الثان بالضاد تفسد اليك نسعي ونحند بالذال أو الضاد فسد وبالطاء لا أزكى لكم وأطهر بالطاء لا تفسد وبالضاد والزاء تفسد ولا اله غيرك بالخاء خيرا اختلفوا (٤٣) فن فرض فيمن الحج بالذال أو الطاء

فسد وذروا ظاهر الاثم بالضاد أو الطاء فسد وكذا محاذرا نصر من الله بالسسين وبشر المؤمنين بالصاد الصمد بالين خاصا وهو خير بالصاد وعسير بالصاد لا انقصام لها بالسين أو باللام لا وأصروا بالسين مستطيرا بالصاد واعلمكم تصطاون بالسين هشيم فان عصولك بالسين صدوركم أو ليسأل الصادقين عن صدقهم أو يصيرون بالسين حاسدا إذا حسد بالصاد فيهما سايعات بالصاد لا في الكل في الجحيم ربأ أو نسيا حوتهم ما بالصاد إلى الصخرة أو انفصل الآيات بالسين قولاً سيدا بالصاد فالمغيرات صجبا بالسين وتواصوا بالصبر بالسسين فعموا وصموا أو صدور الناس أو متربص قتر بصوا أو ينقصان بالسين يفسد في الكل وكذا ثمانية أيام حسوما بالصاد صراط طاعها فطرة الله التي فطر فاطر يقنطون يقنط حاله الحطب فطاف عليهم طائف أو يبطش بالتاء وكانت من القاتنين ومن يقنت رحلة الشتاء بالطاء تفسد في هذه المواضع ما ينطق عن الهوى بالتاء كصاحب الحوت بالطاء مطلع الفجر بالتاء أو مستظورا

المسائل ما أدري الغائب أهو عبدك أم لا لم تقبل بينة المولى أن الغائب عبده ولا يقضى له على المقر بشئ حتى يحضر العبد ولا يستجاف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستجاف في الجناية والمهر بالله ماله قبلك ما يدعى من الجناية والمهر ولا يستجاف من المال في شئ إلا أن يدعى المدعى أن العبد أخذ أذنه فاقرضه هذا وأنه أخذ أناسه فاعتصبه هذا منه فاستم له كما قال المدعى عليه قد أقرضني فلان أو قد غصبته من فلان ألتا فاستم له كته وما أدري أهو عبدك أم ليس فانه يستجاف ماله قبلك هذا الذي يدعى فان قال رجل لا آخر هذه الاف التي في يدي لك لاني غصبته من عبدك لان مال عبدك لك أو لان عبدك أو دعنيها وقال المولى الاف لي ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها إلا أن يقيم المقر بينة على الغصب والوديعة فان لم تكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر العبد فأنكر أن يكون عبدا للمقر له ولم تكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد ألفان كان أقرب بالغصب وان كان أقرب بالوديعة لم يضمن شئاً في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الاف أو دعنيها عبدك أو غصبته منه وهو لك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما يعلم أن فلانا أو دعنيها أو أنه غصبها من فلان فان قدم الغائب وأنكر أن يكون عبدا لفلان فانه يأخذ الاف من المولى ويقال للمولى أقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر هذه الاف لعبدك فلان في يدي غصباً أو وديعة وقال المولى لان عبدي وهذه الاف لي لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل إلا أن يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهرأمة أو جناية على عبده أو وديعة لعبد في يديه أو غصباً أو غير ذلك فادعى أن العبد قد مات وصدقه المدعى عليه قضى بدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبد دين لم يلتفت الى ذلك وكذلك ان لم يقر المدعى عليه بشئ من ذلك وأقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب ما يكون الزجل فيه خصم من عبده \* رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبني عبدك هذا المال فأودعه اياه وقال صاحب اليد صدقت لكنني لا أرتد عليك لاني أخاف أن يجحد العبد أن يكون عبدي لم يلتفت الى قوله ويجبر على دفع المال اليه فاذا دفعه اليه ثم حضر الغائب فأنكر أن يكون عبدا للمقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي أخذه المقر له ان وجدته قائما إلا أن يقيم المقر له للبحال بينة ان المال ماله وان كان المقر له استم لك ذلك المال الذي أخذه فأراد الغائب أن يضمن المقر الذي كان المال في يديه كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال أو دعنيها عبدي فلان ولا أدري أهو لك أم لا فأقام المدعى بينة أن المال ماله فاقضى بقوله وقبل منسه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وأنكر أن يكون عبدا للمقر أخذ ماله ويقال للمدعى أعدي بينتك والافلاح لا وان قال المقر وهو الذي في يديه المال هذا المال لك أو دعنيها لك فلان وفلان ليس بعبد فاقام المدعى بينة أن فلانا عبدك لم تكن بينهما خصومة ولم تقبل بينة كذا في المحيط \* رجل وهب لعبد رجل شياً ثم أراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد ما دون ما يرضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مما لم يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب لا بل أنت مأذون فالقول قول الواهب مع عبده وان أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المفتين \* وان قال المولى أو دعني هذه الجارية عبدي فلان ولا أدري

أو الشيطان أو لوطا بالتاء لا سوط عذاب بالتاء أو الصاد أو الطاء أو الضاد لا وقيل بالضاد والطاء تفسد فاطلع الى اله موسى بطر أو رثاء الناس الاما اضطررت بالتاء أو الدال أو أساطير الأولين بالتاء لا أظلم وأطعن بالتاء لا تفسد والضاد والقاف تفسد أم موسى فارغا يترغ بينهم ومن يرغ بالعين فيهما لا تفسد ظن ان ان يحجور باللام قال الامام الصغار لا تفسد وفرش مرفوعة بالقاف اختلفوا فعزوا بالراء اختلفوا أخبارها بالخاء اختلفوا ألم يجعلك يتما بالراء لا تفسد قل هو الله أحسد بالتاء تفسد اذا دعى الله وحده بالغين لا تحسبها جامدة بالخاء كنيها مهيلة

بالنون لا وقال قرينه أو سمع الله من خذله أو نبلى السراير باللام فسد ان هي الاوحى يوحى وكذا كل مذكور مؤشراً أو عكس أو المخاطبة مغاية أو عكس وفعال لما يريد بالتاء لا ما سبقكم بالعين لا فضلتا بعض النبيين على بعض ولو لا فضل الله عليكم بالصاد لا تنزل الملائكة والريح مكان الروح أو فارسنا عليهم روحاً مكان ريحاً أو الذى مكان التى لا الساعة موعدهم بالغين تفسد فاما اليتيم فلا تنكهر وأما السائل فلا تنكهر لا تفسد الوسطى مكانه (٤٤) الاسطى أو الزلفى مكانه الالنى أو الصراط بالضاد أو الذال أو الزاء أو السين لا وهذا كله

إذا قرأ خطأ ولو قرأ الله مكان الحاء للجزء عدا كقراءة الترك الهمة لله الرحمن الرحيم أو سبحانه الله العظيم بالضاد أو الدال أو سمع الله لمن هممه أو غير المغضوب بالذال أو أعوذ بالذال مكان الذال أو الصمد بالسين ان كان يجهد في تحكيمة ولا يقدر على ذلك فصلاته جائزة وان كان ترك جهده ففاسدة بل يترك ما فيه حرف لا قيمة وكان الخراسانيون يفتنون بالحوار عند تعذرا لاقامة لكن لا يقتدى به وبه ابراهيم بن يوسف وابن مطيع وابن الزهر ومن علماء خوارزم من اختار عدم الفساد بالخطا في القراءة أخذوا بذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى فقال له الباقر بن مذهب في غير الفاتحة فقال أخذت من مذهبه الاطلاق وتركت القيد لما تقر في كلام محمد رحمه الله تعالى ان المجتهد يتبع الدليل لا القائل حتى يصح القضاء بصحة النكاح بعبارة النساء على الغائب ولو قرأ وصالحته مكان وصاحبه لا قرأ باسم الله بالسين أو بالتاء وهو الشخ

أو هم اله أم لا فأقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم فإذا قضى القاضى بالخيارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في يدها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأنكر أن يكون عبداً قال القول قوله وكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضا وان قال المولى قد علمت أنك وهبته للذى أودعني الا أنه ليس بعبدى وأقام المدعى بينة على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطالب عين المودع بالله أن الغائب ليس بعبد له استعمله القاضى فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو أقام المدعى بينة على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعى بينة على أن الغائب عبده هذا الرجل وأنه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصمه وان أقام المدعى بينة على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان أقام بينة على اقرار الذى في يده الجارية أنه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره أن الغائب عبده فاقضى لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذى في يده خصما كذا في المحيط \* رجل في يده عبد يقر بالرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بألف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبدا فلان فباعني منك بألف درهم ووكنتى بقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته الا أن مولاه أن ينع من الخصومة وان لم ينع فالحكم كالتجارتة وله أن يقبض الثمن ويرأ منه المولى ولو قال أنا عبده فلان قد وكنى بخصوميته في نفسى وأقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيان

### (الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به)

رجل ادعى على رجل حقا أو مالا أو أقام البينة فقال المدعى عليه لي يخرج من دعواه أمهله القاضى الى المجلس الثانى ولا يقضى عليه وكلامه هذا لا يكون اقرارا منه للمدعى قال مولانا رضى الله عنه وينبغي للقاضى أن يسأله عن الدفع ان كان صحيحا أمهله القاضى وان كان فاسدا لا يعمله ولا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى رجل عبدا في يد رجل أنه له فقال ذواليد هو افلان الغائب وديعة عندي أو عارية أو جارة أو رهن أو غصب وأقام على ذلك بينة أو أقام ذواليد بينة أن المدعى أقر أنه لفلان اندفعت خصومة المدعى عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذواليد صالحا تدفع عنه الخصومة اذا أقام البينة وان كان معروفا بالخيل لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة رجوع اليه حين ابتلى بالقضاء وعرف أحوال الناس فقال المختار من الناس قد يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفع سرا الى من يريد أن يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يشت ملكه فيقيم ذواليد بينة على أن فلانا أودعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي \* وان لم يقيم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان ما تدفع به دعوى المدعى \* فلو

أو مكان اللام الباء أو الراء ولا يطاوعه لسانه غيره ان كان لا يتبدل الكلام لكنه أمكنه ان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف فعل في قضى غير الفاتحة ولا يدع الفاتحة وان كان فيه تبدل الكلام فسد ولو قرأ خارج الصلاة كذلك فلا أجر له دلان من يقرأ القرآن بالالحان لا يستحق الاجر لانه ليس بقارئ قال الله تعالى قرأنا عرييا غريزي عوج وان أمكنه ان يتخذ آيات خالية عن تلك الحروف فعل والاسكت وان وجد آيات خالية عن لثغته ومع ذلك قرأ ما فيها لثغته لا يجوز وعلى قياس ما ذكرنا في المسئلة الاولى ان بدل حرفا بحرف ولم يقدر لا يفسد وبه





بكسر الذا ل وبرى من المشركين ورسوله بكسر اللام واياك نعبد بكسر الكاف والمصور بفتح الواو ولونصب الرامع الواو ونصب الواو  
ووقف على الراء لا تفسد والاول قراءة حاطب بن ابي بلتعة والثاني يحتمل الاول فلا تفسد وفي النوازل لا تفسد في الكل وبه يقتضى وكذا في  
واذا بتلى ابراهيم ربه وكذا هنالك يلو بالياء لانه قراءة ولو قرأ سجا طويلا بالخاء أو جعل من ايف مكان مسد أو زراطلا وكذا قراءة ولوما في  
مصحف ابي او ابن مسعود رضى الله عنهما (٤٦) ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولا هو ذكروا لا تسبج فسد وان كان معناه فيه لا تفسد

على قياس قولهما والصحيح  
انه لا يجزى عن القراءة في  
الصلاة ما الفساد فلا لان  
القراءة الشاذة لا توجب فساد  
الصلاة وتأويل قول القائل  
بالفساد الفساد عند الاقتصار  
عليه داخل الصلاة عما بلغ  
البناء بالتواتر ذكر كلمة مكان  
أخرى ان قرب المعنى نحو  
الحكيم مكان العليم أو الفاجر  
مكان الاثيم لا الى الجبال كيف  
سطحت مكان نصبت لا تفسد  
على قياس قول الثاني وكذا  
مكان رفعت وعلى قولهما  
تفسد وان لم يكن من القران  
لكن يقرب معناه لا يفسد  
عندهما ما خلا فانه وان لم  
يقرب معناه ولم يكن فيه فسد  
عند الكل وان كان فيه  
ولكن لا يقرب معناه نحو انا  
كنا غافلين كان فاعلم ان  
الشیطان على العرش مما  
لوا عتقه كفر العامة على  
انه يفسد وهو الصحيح عند  
الثاني أيضا وافق محمد بن  
مقاتل على انه لا يفسد وفي  
النوازل ألسنت بر بكم قالوا  
نعم فسد أفرايتم ما تخلقون  
مكان تمنون فسد في الاظهر  
نق انك أنت العزيز الحكيم  
مكان الكريم لا لانه يراد به  
الحكيم في زعمك وعليه

بينهما كذا في خزانة المتنين \* شهد الشهود على اقرار المدعى انها كانت في يد فلان ولا ندري أدفعها الى فلان  
أم لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب البسد انها فلان ولم يشهدوا أن فلانا أودعها اليه فالقاضي  
لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عنه ولو أقام المدعى بينة على سبيل دفع بينة صاحب البسد أن  
صاحب البسد ادعاه لنفسه لم تقبل من صاحب البسد بينة على الابداع أصلا كذا في المحيط \* ولو قالوا هذه  
الدار فلان الغائب أسكنه فيها وأشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب يومئذ أو قالوا كانت في يد الساكن  
أو قالوا لا ندري في يده من كانت الدار يومئذ لكن نعلم أن اليوم في يد الساكن أو لم يذكروا أن الدار في يده من  
كانت يومئذ تقبل وتدفع كذا في الوجيز لا كدرى \* وان قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا تدفع الخصومة  
كما لو شهدوا أنه أسكنهم فلان إلا أنه سلمها اليه رجل آخر كذا في محيط السرخسي \* ولو برهن المدعى أن الدار  
يومئذ شهد بها كانت في يد غير الساكن والمسكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك  
الوجه أيضا لا تقبل عندهما ما خلا فالثاني كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو قال المدعى عليه نصف الدار لي  
ونصفها وديعة فلان وأقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو  
ادعى ذواليد وديعة ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعى نفقة قضاؤه ولو أراد أن يقيم بعد ذلك بينة على  
الابداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم يقيم ذواليد بينة على ما ادعى من الابداع حتى صار  
خصما أو أقام المدعى شاهدا واحدا أو شاهدين ولكنه لم يقض القاضي بهائم وجد ذواليد بينة على الابداع  
تقبل بينته لانه ظهر أنه ليس بخصمه قبل أن يتجه القضاء كذا في جامع الاسبيجاني رحمه الله تعالى كذا في  
النصول العمادية \* رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال ذواليد ان فلانا أودعها فقال المدعى قد كان فلان  
أودعها لكنه وهبها منك بعد ذلك أو باعها فالقاضي يستحلف المدعى عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان  
نكل عن اليمين جعل خصمه له فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو أقام المدعى بينة أن فلانا باعها من الذي  
في يده تقبل ويجعل المدعى عليه خصما ولو ادعى المدعى عليه الوديعة ولم يقيم بينة وطلب المدعى بينة أن ذلك  
الرجل أودعها اليه يحلفه القاضي بالله لقد أودعها اليه ويحلف على البتة لا على العلم وان كان على فعل  
الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البتة كذا في النصول العمادية \* رجل في يده وديعة لرجل  
جاء وادعى أنه وكيل المودع بقبضها وأقام على ذلك بينة وأقام الذي في يده الوديعة بينة أن المودع قد أخرج  
هذا من الوكالة قبلت بينته وكذا اذا أقام بينة أن شهودا لو وكيل عبدا كذا في المحيط \* ادعى على آخر دارا  
فقال ذواليد ان وديعة من فلان في يدي وأقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب  
وسلمها ذواليد اليه وأعاد المدعى الدعوى في الدار فأجاب أنهم اودعها في يدي من فلان وأقام البينة عليه قال  
تدفع عنه الخصومة أيضا كذا في البدء كذا في محيط السرخسي \* رجل ادعى دارا في يدي رجل وأقر ذو  
اليد أنها كانت للمدعى ثم قال بعد ذلك ان فلان أودعها وقال على القلب بأن بدأ بالابداع ثم ثنى بالاقرار  
ان أقام البينة على الابداع اندفعت عنه الخصومة وان لم تكن له بينة أن بدأ بالاقرار للمدعى وثنى بالابداع  
يؤمر بالتسليم الى المدعى فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعى لان حقه كان أسبق لكن  
يقال للقر له أقم البينة أن الدار كلها لك وان بدأ بالابداع وثنى بالاقرار يؤمر بتسليم الدار الى المدعى لانه ثبت  
حق المدعى وحق الغائب موهوم لانه صدق المدعى وعسى يكذب الغائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت

الفتوى ولو قرأ حل لكم صيد البر وقرأ ما بعده وحرم عليكم صيد البحر لا تفسد ولو قرأ مكان شفعاء شركاء فسد \* قدم كلمة على حق  
كلمة أو آخر كلمة عن كلمة ان لم يغير لا يفسد نحو لهم فيها شهيقي وزفير وانبتنا فيها غنبا وحبا أو كلمتين نحو يوم تبيض وجوه وتسود وجوه أن  
العين بالعين والنفس بالنفس والعبد بالعبد والحر بالحر لا تفسد وان غير نحو انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه مخافوهم ولا تخافون تفسد  
\* زاد كلمة ولم يغير نحو ان الذين آمنوا وحسنوا أعمالهم ان الله كان بعبادهم خيرا بصيرا لا تفسد وان لم يغير لكنه ليس في القرآن نحو



أولئك هم شر البرية لا أمان  
غير المعنى بعدم الوقف نحو  
ان البراري بحيم يفسد عند  
العامّة وهو الصحيح \* اذا  
وقف في غير موضعه أو وصل  
في غير موضعه أو ابتدأ من غير  
موضع الابتدأ ان كان لا يغير  
المعنى تغييراً فاحشاً لا يفسد  
نحو الوقف على الشرط قبل  
الجزء أو الابتدأ بالجزء نحو ان  
الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
ووقف ثم ابتدأ أولئك هم  
خير البرية وكذا بين الصفة  
والموصوف وغيره وان غير  
المعنى نحو شهد الله انه لا اله  
ثم ابتدأ بالاهو عند عامة  
المشايخ لا يفسد لان العوام  
كالا يميزون بين وجوه الاعراب  
كذلك بين الفصل والوصل  
ولو وقف على وقالت اليهود  
ثم ابتدأ بما بعده لا تفسد  
صلاته بالاجماع \* ولو نسب  
الى غير ما نسب اليه ان لم  
يكن المنسوب اليه في القرآن  
نحو ومريم ابنة عمران  
تفسد بلا خلاف ولو في  
القرآن نحو ومريم ابنة لقمان  
وموسى ابن عيسى لا تفسد  
عند محمد رحمه الله تعالى  
وعليه عامة المشايخ ولو قرأ  
عيسى بن لقمان يفسد  
وموسى بن لقمان لا لان  
عيسى لا اب له وموسى له

أب الإلانة أخطأ في الاسم ولو قرأ عيسى بن سارة تفسداً لأنه ليس في القرآن \* ولو قرأ في الصلاة بالالحان أن غير المعنى فسد ولا إلا وإن كان في حروف المد واللين لا تفسد إلا إذا خش وفي غير الصلاة اختلفوا والصحيح أنه يكره \* (الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد) \* سلم أو رد فيها فسد وإذا رد تأسى به ولا يعلم كونه فيها أو ساءها أعني سبق إلى إساءته فاصداً الذي كره فسد المصلي إذا قال في آخر الفاتحة آمين بالتشديد لا تفسد عند الثاني لوجود مثله في القرآن وعليه الفتوى \* سلم على رأس الثانية في العشاء على أنه ترويحاً أو في الظاهر على أنها جمعة استأنف

لأنه على قصد الرفض وأما الوسلم على أنه أتم الأربع لا لأنه على قضاء الاتمام \* رأى على ثوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم واء تقاد  
المقتدى أنه مائع له والامام على خلافه أعاد لانه مؤاخذ بزعمه ولو كان الامام يمتدانه مانع والمقتدى لا لكن الامام لا يعلم به الا بعيد المقتدى  
\* رجلان يصليان مقتدياً أحدهما بالآخر فقطرة من الدم وكل يزعم أنه من صاحبه أعاد المقتدى صلاته لنفساده على كل حال ولو ذهب  
وتوضأ واقتدى به صح ولو ذهب الامام (٤٨) قبله وتوضأ وجاء جازت صلاة المقتدى أيضاً \* أرضعت ولدها وأرضعت وهي كارهة فنزل

للمدعى عليه ولا يكون دفع الدعوى المدعى كذا في المحيط \* لو أن رجلاً أدى داراً في يد رجل أخاه وأقام  
البينة فأقام الذي في يديه الدار أن هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعى ووكان في يده كذا في المنتقى  
أنه تقبل بينة ذي اليد ويجعل وكيلاً وأدفع عنه الخصومة وألزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان  
\* رجل في يديه دار اشتراها وطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري اشتريتها فلان وأقام بينة وان فلان واوكله  
بشراؤها من ذمته قال لا أقبل بينته كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصمه بالغيره  
\* وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكها أو قام المدعى عليه بينة أنه كان عنده ودیعة أو رهناً أو مضاربة  
أو شركة لا تقبل بينة المدعى عليه ثم إذا قضى بالقيمة للمدعى وأخذ القيمة من المدعى عليه فإذا حضر الغائب  
وصدق المدعى عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على  
الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد  
الغائب في اقراره أنه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له ما لم يقم البينة على ما ادعاه من  
الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة وإذا أبق العبد فادعاه على الذي أبق من يده وأقام المدعى عليه  
بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فإذا أعاد العبد من الأبق ففي فصل الوديعة والرهن  
والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك  
الذي كان في يده لان الضمان لا يتصر عليه كذا في خزائن المفتين \* ولو كان العبد قائماً وذهب عنه وأخذ  
أرشم أو أقام البينة أن فلاناً أودعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في الكافي \* ولو كانت جارية  
فولدت ثم ماتت وأقام المدعى البينة أنهما جارية ولدت في ملكه وأقام ذواليد البينة على الوديعة قبل الولادة  
فانه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشئ حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي  
\* ادعى عبد في يد رجل فقال المدعى عليه هذا العبد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعى سلم العبد  
الي وأحضر فلان حتى أقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحیی بفلان فمات العبد في يد المدعى ثم  
جاء فلان وأقام بينة أنه عبده كان أودعه صاحب اليد وأقام المدعى بينة أنه عبده قال بينة بينة فلان ولو كان  
العبد حياً يؤمر المدعى بدفع العبد الى فلان المقر له ويقال للمدعى أقم البينة عليه كذا في المحيط \* أمة في يد  
رجل قتلها عبد فدفع بها وأقام رجل البينة أن الامة كانت له وأقام ذواليد البينة على الوديعة قبل للمدعى  
ان طلبت العبد فلا خصومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي \* وإذا قضى الناس بقيمة  
الجارية على ذي اليد وأخذها المدعى من ذي اليد ثم حضر الغائب وأقر بالوديعة أخذ العبد من يد ذي اليد  
ويرجع ذواليد على الغائب بما ضمن للمدعى من قيمة الجارية ولو أن الجارية لم يقتلها العبد ولكن قطع  
يدها ودفع العبد باليد لم تكن بينهم خصومة حتى يحضر الغائب لافي الجارية ولا في العبد كذا في المحيط  
\* وان ادعى الفعل على ذي اليد بان قال غصبته مني أو أجزمتها مني أو وهبتها وأدعى ذواليد أنها وديعة أو  
عارية ونحوه من جهة فلان وأقام البينة على ذلك لا تندفع عنه الخصومة فان حضر المقر له وأقام البينة على  
ذلك قبلت بينته كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو أن صاحب اليد لم يقم البينة على ما ادعى كذا في المحيط  
\* رجل ادعى داراً في يد رجل أنماله اغتصبها منه الذي في يديه وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعة في  
يدي لا تندفع عنه الخصومة فان أقام المدعى البينة على ما ادعاه ثم أقام المدعى عليه البينة أنماله ملك والده

الابن فسد وان مص ثلاثاً  
فسد وان لم يكن ينزل اللبن  
لابصة أو مصتين ان لم ينزل  
\* ابتلع دماً خرج من بين  
أسنانه لا تفسدان لم يبلغ ملء  
الفم \* أكل بعض لقمة وبقى  
البعض بين أسنانه فشرع  
فيها أو ابتلع الباقي لا تفسد  
ما لم يبلغ ملء الفم وقد ر  
الخصلة لا تفسد بخلاف  
الصوم \* ابتلع شيئاً من الخلوة  
ودخل فيها فوجد خلوة في  
فيه وابتلعها لا تفسد ولو  
ادخل السكر في فيه ولم يصبه  
والخلوة وصلت الى جوفه  
فسد \* رفع رأسه الى السماء  
فيها فوق في حلقه برد أو ثلج  
أو مطر فسد صومه وصلاته  
لوصول شئ من الخارج الى  
جوفه \* جامعها زوجها بين  
الفخذين فيها فسدت صلاتها  
وان لم ينزل وكذا اذا قبلها  
بشهوة أو بغير شهوة أو لمساها  
بشهوة لانه في معنى الجماع  
بخلاف ما اذا غلبت امرأة  
المصلى ولم يشتمها \* ولو نظر  
الى فرج مطلقة فيها حتى  
صار مراً اجعاً أو نظر حتى  
ثبتت حرمة المصاهرة لا تفسد  
الصلاة في المختار \* صلى في  
قيص محلول الجيب ورأى  
عورة نفسه لا تفسد كما لو نظر  
انسان من تحت ثوب المصلى

ورأى عورته \* نظرها الى مكتوب وفهم ما فيه ان مستغفها فسد عنه \* دمج درجه الله تعالى والا لا وعند الثاني تفسد مطلقاً اشتراها  
وهو المأخوذ \* كتب فيها على اليد والهوا غير مستبين لا ولو على الارض مستبينان كان مقدار ثلاث كلمات فسد والا لا في يده دهن فسخ  
رأسه ولحيته لا تفسد وان أخذ القارورة وادخن نفسه \* سلم على المصلى فركه مشيراً بيده أو اصبعه أو رأسه لا تفسد لقوله تعالى فنادته  
الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب وفي شرح المؤذني الكبير لا تفسد لان الدرهم هذا الطريق معه وديعته ما اذا أجاب التسليم فيها بهذه



الاطراف حتى لم يعد متكاملاً لان الإشارة من الناطق لا تعتبر حتى اذا سئل كم صليت فأومأ بأصبعه لا تفسد وان تقشعرة أو شعرتين وان ثلاثاً ثلاث مرات فسد كالموحد بدنه ثلاثاً ثلاث مرات في ركن ورفع يده في كل مرة وان لم يرفع الامرة فهو واحد وكذا لو قتل القملة مراراً متواتراً فسد أماً لو بين كل قتله فرجة فلا وقال الامام رحمه الله دفنها فيها أحب من قتلها وقال محمد رحمه الله تعالى قتلها وقال الثاني كلاهما مكروه قتل الحية بضربة أو ضربات لو خشى ايذاءها لا تفسد ولا يكره (٤٩) في الاظهر ومع الامن فيها يكره وان مشى

المقتدى قدام امامه لقتلها لا تفسد صلاته \* ضرب الدابة في كل ركعة مرة لا ولو ضربها ثلاثاً في ركعة فسد \* ولو ارتدى أو حل شيئاً بيده أو صدياً أو ثوباً على عاتقه أو تروح بكه أو عروحة بيده أو اتعق كور عمامته فستوها مرة أو مرتين أو أغلق الباب أو حل السر أو حل أو حل زر القميص أو رفع العمامة أو وضعها على الارض أو رفعها ووضعها على الرأس أو نزع القميص أو السر أو حل أو نزع أو خلع نعليه أو أمسك الدابة أو خلع اللجام أو لبس قلنسوة أو بضة أو نزعها أو وان تعم أو تخمرت المرأة أو فتح غلق الباب أو شد السر أو حل أو زر القميص أو لبسه أو الخفين أو ألبس دابة أو أخرجها أو نزع السرج فسد قيل ما يد فقه وقيل وما بهما فكثير وقيل ان رآه الناظر وقطع انه ليس فيها فكثير وان شك انه فيها أو لا فقليل وقيل يفوض الى رأى المبتلى به ان عده كثير أو قليل والافقليل والاول اختيار أبي بكر محمد بن الفضل والثاني اختيار العامة والثالث أشبه بقاعدة الامام

اشترى من المدعي قالوا لا تقبل بينة المدعي عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال المدعي سرقته منى أو سرق منى لا تدفع الخصومة وان أقام ذوا اليد البينة على الوديعة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وأقام البينة على المالك تقبل كذا في الكافي \* وفيما اذا قال سرق منى القياس أن تدفع الخصومة عن صاحب اليد اذا أقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا تدفع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو ادعى عينا وقال غصب أو أخذ منى فأقام ذوا اليد بينة على أنه وصل اليه من جهة الغائب تدفع عنه بالاجماع كذا في الفصول العبادية \* عبد في يدي رجل أقام العبد بينة أنه عبد الذي في يديه وأنه أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أنه عبد فلان أو دعه اياه فالقاضي يقضي بعق العبد ولا تدفع الخصومة عن ذي اليد بما أقام من البينة كذا في الذخيرة \* فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لنفاذ القضاء عليه ما كذا في الكافي \* وهكذا في محيط السرخسي والمحيط \* وفي الذخيرة في فصل دعوى العتق عبد ادعى على رجل أنه كان مملوكاً وأنه أعتقه فقال المولى حين أعتقه لم يكن ملكي لما أنه بعته من فلان ثم اشترى منه منه وأقام البينة على يده قبل الاعتاق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له أعتقتك قبل أن اشتريتك وقال العبد لا بل أعتقتني بعدما اشتريتني فالقول قول العبد كذا في المحيط \* وان ادعى على ذي اليد فعلا لم تثبت أحكامه بان ادعى الشراء منه بألف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يديه البينة أنه لفلان الغائب أو دعه اياه أو غصبته منه لا تدفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى أنه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه البينة أنه لفلان الغائب أو دعه اياه أو غصبته منه لا تدفع عنه الخصومة وهو الصحيح \* كذا في فتاوى قاضي خان في فصل دعوى الدور والاراضي \* عبد في يدي رجل ادعاه وقال اشترى منه من ذي اليد وأقام ذوا اليد البينة أن فلاناً أو دعه اياه لا تدفع الخصومة عنه فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر الغائب وصديق ذوا اليد سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضي بالعبد للمدعي الشراء ولا يكلفه إعادة البينة على المقر له وان أقام رب العبد البينة أنه عبيده وأنه أودعه أو لم يقبل أو دعه قبلات وبطلت بينة المدعي فلو أقام رب العبد البينة أنه عبيده ثم أعاد مدعى العبد البينة على رب العبد أن العبد كان لذي اليد وأنه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان أعاد البينة بعد ما قضى رب العبد لا تقبل بينته وان كان قبيل أن يقضى تقبل كذا في الخلاصة ولو كان مدعى الشراء أقام شاهداً واحداً على الشراء من ذي اليد فاقتر صاحب اليد أن العبد لفلان الغائب أو دعه اياه فقبل أن يقيم شاهداً آخر حضر فلان وصديق صاحب اليد فيما أقر وأمر بتسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدعي أقام شاهداً آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف إعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المقضى عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط \* مدعى الشراء اذا لم يقيم البينة على ذي اليد حتى أقر ذوا اليد أنه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم أقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له كذا في الخلاصة \* اذا ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه سرقه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وأقام الذي في يديه بينة أنه وديعة عنده من فلان الغائب لا تدفع الخصومة عن ذي اليد ويقضى بالثوب للمدعي وهذا استحسان كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه غصبه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك أو دعه اياه فلا

(٧ - فتاوى رابع) رحمه الله تعالى \* حول المصلي وجهه أو تقدم على امامه بلا عذر أو تأخر عن موضع قيامه في الصلاة أو استدبرت المرأة مصلاها في بيتها فسد قال القاضي أبو علي النسفي يمتنع من الصلاة في حق الرجل فلا تفسد قبل خروجه من البيت \* وقف على عين امامه فحذبه ثالث الى نفسه بعدما كبر أو قبله لا تفسد \* أم رجل أو اقتدى به آخر فخشى وتقدم حتى جاوز موضع سجوده ان كان قد مر ما بين الصف الاول والامام لا تفسد \* مشى في صلاته قدر صف لا وقدر صفين بدفعة فسد وان مقدار صف ووقف ثم كذلك لا سوق الدابة بعد

الرجلين يفسدونه رجل لا صلى قائما على عقبه أو على أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجلين عن الأرض يجزيه رفع اليدين في المختار لا يفسد الصلاة لأن مفسدها لم يعرف قرب فيها ورفع اليدين في الوتر والعبد ينسب سنة \* قرع الباب فسبح لاعلام انه في الصلاة أو عطس رجل فشمته المصلي قائلا الحمد لله رب العالمين أو فتح على امامه وقد قرأ مقدار ما يجوز به الصلاة أو تنحى لرد امامه الى الصواب من الخطأ أو لاعلام غيره انه في الصلاة أو خشونة (٥٠) في حلقه لم تفسد وان تنحى بلا عذر يكره \* (نوع) \* صلى أربعة أركان وترك القعدة الاولى

الصحيح انه لا يفسد عند محمد رحمه الله تعالى ولو ثلاثا وترك الاولى فسدت في الاصح بخلاف لان الحكم بالصحة كان لوقوعها الاولى بانضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم انها الاخيرة ففسدت بتركها بخلاف القراءة لان الاحتياط في اجبارها ولو ستا أو ثمانية بقعدة الاصح انه تفسد على القياس والاستحسان ولو قام في النفل الى الثالثة بلا قعدة يعود قبل السجود عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لهما والاربع قبل الظهر على هذا الخلاف والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد وعند الامام رضى الله تعالى عنه فيه قياس واستحسان وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ \* زاد فيها ركوعا أو سجودا لا تفسد ولو عمدا وقال ابن مقاتل الرازي ان زادهما عمدا فسد وعن أبي نصير بزيادة الركوع لا وبزيادة السجود تفسد لان الركوع لا يؤتى به منفردا والسجود يؤتى به وهذاوافق قوله مالكون سجود الشكر قربة لا قول الامام رضى الله تعالى عنه

خصومة بينهما وان لم يقيم صاحب اليد بينة على الابداع كذا في المحيط \* لو ادعى شراءه من فلان وقال ذواليد أو دعيه فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الآن يقيم المدعي البينة أن فلانا وكاه بقبضه فان طلب المدعي عينه على ما ادعاه من الابداع حلف على البينات ولو قال ذواليد ادعني وكنيل لا يصدق الا بينة كذا في الكافي \* ولو شهدوا أن عمر أو دعيها اياه وقالوا لا ندري من دفعها الى عمرو وقال ذواليد دفعها عبد الله لا خصومة بينهما ولا بين على ذى اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو ولكن لا ندري من دفعها الى ذى اليد وقال ذواليد دفعها الى عمرو ولا تندفع عنه الخصومة فان قال ذواليد حلف المدعي ما دفعها الى عمرو يحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذاليد لقد ادعاه اياه عمرو ويحلف على البينات كذا في الخلاصة \* ولو أن العبد أقام البينة أن فلانا أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أن فلانا ذلك أو دعيه تقبل وتبطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قسار أو يحال استحسانا أو يؤخذ من العبد كنفيل بن شبة استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان أعاد البينة عتق والافهوعبد كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو أقام ذواليد البينة أن فلانا آخر أو دعيها اياه كذا في الخلاصة \* لو ادعى العبد أنه حر الاصل فالقول للعبد فان أقام ذواليد البينة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والابداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكنيل كذا في الكافي \* عبد في يد رجل ادعى رجل أنه قتل وليا له خطأ وأقام ذواليد البينة أن العبد فلان أو دعيه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة \* اذا اتى رجل على آخر أنى اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يصحده البيع فأقام المدعي البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت على هذا العبد بالبيع وأقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسعت بينته عليه كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر أنه باعه جارية فقال لم أبيعها منك قط فأقام المشتري البينة على الشراء فوجد بها أصبعه ازائدة وأراد ردّها وأقام البائع البينة أنه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه المسئلة في آخر أدب التانسي وقل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد \* امام الدين في كتاب القضاء \* ادعى على آخر محدودا في يده وقال هذا ملكي باع أبي منك حال ما بلغت وقال ذواليد باعه مني هل صفرك فالقول قول المدعي كذا في الفصول العمادية \* اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك شهودا وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان أبي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صفري وانهم املكي وأقام على ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استأجرك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا لا يصلح دفعا لدعوى المدعي ودعوى المدعي صحيحة وان ثبت التناقض الا أن هذا تناقض في ما طريق نفسه طريق الخطاء كذا في الذخيرة \* ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعي عليه اني اشتريت من فلان ذلك أيضا وأقام بينة وتاريخ الخارج أسبق فقال المدعي عليه ان دعواك باطلة لان في التاريخ الذي اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شراي لانه كان بعد ما فاك الرهن وأقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا

لان السجود عنده كالركوع \* ولو أتى بركعة نائما فيها فسد لزيادة ركعة غير معتدة \* نام في ركوعه أو سجوده جاز ولا يعيد \* ولو سجد نائما يعيدها ولو وقع قدر التشهد نائما تعيدها \* مؤدى الفرض زاد ركعة قاعدا بلا عذر فسد ولو زاد بالاجباء بلا عذر لا لان الاول له وجود في النفل مع القدرة والثاني لا وجود له حال الا \* كان أصلا \* العود الى الصلابة يرفض التشهد حتى لو لم يأت بالقعدة بعد العود فسدت صلواته والعود الى سجود السهم ولا يرفعها الى سجدة التلاوة فيه روايتان والمختار الرفض كالصلابة حتى لو سلم وعليه تلاوته وتفرق القوم وتذكره في



مقامه عاداليم اوقعه فان ترك القعدة فسدت صلاته وصلاة من تابعه لامن لم يتابعه \* يشتهر عليه افعال الضلالة كثيرا الوسوسة فاعتمد فيها على آخر ركع ركوعه ويتشهد ويتشهد ويجوز ركع ناسبا للقنوت ولم يتابعه القوم فرجع وقت ركع وتابعه القوم في الركوع الثاني فسدلانه اقتداء مفترض بمن قبل في الركوع الثاني \* تذكر كراهة ترك القنوت لم يعد الى القيام وان عاد وقت لا يركع ثانية وان ركع والقوم تابعوه في الاول والثاني لا تفسد \* انتهى الى الامام وهو ساجدان لم يرفع رأسه شاركه فيها وفي الثانية وان (٥١) رفع لا يتابعه بعده ويتابعه في السجدة الثانية ما لم يرفع الامام ولو أتى بالركوع مع هذا وشاركه في السجدة تين لم تفسد

في النصول العبادية \* ولو كان المدعي ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه بكذا عندى وقبضته وأقام البينة وأقام المدعي عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه ونقدته الثمن كان ذلك دفع الدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيان في باب اليمين \* في مجموع النوازل رجل ادعى على آخر أنه اشترى منى جارية وصفها كذا بكذا درهمين وقبضها واستهلكها ووجب عليه أدائه هذا الثمن الى وقد أقرب بذلك وشهد الشهود على المدعي عليه بذلك بعد انكاره فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان الجارية قائمة وهي في بلدة كذا في يدى فلان وأقام شهودا شهدوا أنها حية قائمة في بلدة كذا هل يصير ذلك دفعاً لدعوى المدعي قال لا كذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدى رجل شرا من رجل آخر بشرائطه فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه قد كنا أقمنا البيع الذى جرى بينه وبين كذا لو كان المدعي من الأبناء ادعى الدار على صاحب البيت كالمطلقة وقال المدعي عليه في دفع دعواه انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه قد كنا أقمنا البيع الذى جرى بينه وبين المدعي عليه كان هذا دفعاً صحيحاً وكذلك اذا قال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه انك قد أقررت انك ما اشتريتها منى كان هذا دفعاً صحيحاً كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه قال المدعي عليه اشتريتها من المدعي ولي بينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في الاستحسان ترك في يد المدعي عليه ويؤخذ منه كقيل ويؤجل ثلاثة أيام فان أقام المدعي البينة على ما ادعى والا قضى عليه \* هكذا في فتاوى قاضيان \* ادعى دارا في يدى رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انك أقررت قبل هذا انك بيعت هذه الدار منى وأراد أن يحلف المدعي له ذلك ولو أقام البينة على اقرار المدعي بذلك قبلت بيته وان دفعت دعوى المدعي كذا في الذخيرة \* ادعى دارا أنهما ملكى لاني اشتريت من فلان فقال ذواليد لابل ملكى لاني اشتريتها من فلان ذلك أيضا فقال المدعي جرى الفسخ بينهما كذا في البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك وأقام البينة تسمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ صحة البيع \* اذا ادعى عينا في يدى رجل انى اشتريتها من فلان منذ سبعة أيام وقال ذواليد لابل هو ملكى اشتريتها من ذلك الذى تدعى الشراء منه منذ عشرة أيام وأقام البينة يكون لاسبقة ما تاريخها ولو أن من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تلحقه والاخر ينكر كان له أن يحلفه كذا في النصول العبادية \* برهن على أن هذا الرث له عن أبيه فبرهن المطلوب على اقرار أبيه حال حياته انه لاحق له فيه أو برهن على اقرار المدعى حال حياة أبيه أو بعد مماته انه لم يكن لأبيه بطل دعوى المدعى وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعى قبل دعواه أنه ليس له أو ما كان له أو كان أقر أنه لاحق له فيه أو أنه ليس له حق فيه وهما من يدعيه بطلت بينة المدعى وان لم يكن من يدعيه هناك لا تبطل كذا في الوجيز للكردرى \* ادعى دارا ميراثا عن أبيه فقال المدعي عليه ان أباك باعه من فلان حال حياته وصحته بكذا والى اشتريت من فلان وأقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا في النصول العبادية \* ادعى عليه دارا في يد دارثا أو هبة فبرهن المدعى عليه على أنه اشترىها منه وبرهن المدعى على أقالته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردرى \* دارا في يدى رجل جاء رجل وادعى أن أباه مات وترك هذه الدار ميراثا له وأقام بينة شهدها أن أباه مات وهذه الدار في يديه وأخذ هذا الرجل هذه الدار من

الصلاته \* وفي النوازل أدركه في السجدة الثانية فرجع وسجد سجدتين فسدت لانه زاد ركعة بسجدة \* واقتداؤها بالرجل يصح في الجمعة والعبدان وان لم ينو امامتها وفي الخساسة لا يشترط نية امامتها اجماعا \* صلى مع الامام فوقف في صف النساء للزجة ومكث حتى فرغ الامام فلما وجد مسلكا تنحى وصلى صلاته جازان لم يؤد ركعة مع النساء \* (الرابع عشر في الحديث فيها) \* الرجل اذا سبقه الحدث فيها بنى والمرأة هل تنبى قال ابن رستم لا وقال المشايخ تنبى كهو \* اذا وصلت البلة من خاها الى شعرها للصح جاز اما ان كشفت للمسح رأسها فلا تنبى وكذا اذا استنجدت هو أو هي وجب أم لا لا تنبى لان ابداء العورة فعل وقال القاضى أبو على النسفى اذا انكشفت العورة فيه ولم يجد بدامنه لم يفسد وان وجد ففسد بان تمكن من الاستنجاء تحت القميص \* وان أصاب بدنه من الرعاف أقل من قدر المانع ومن دم آخر كذلك ويبلغ

الكل لو جمع المانع ان غسل الرعاف بنى وان غسل الاخر لا عند الثاني وهذا لو كان له ثوب واحد أما اذا كان له ثوبان نزع أحدهما وصلى في الآخر الطاهر وان أدى ركعتين قبل الغسل أو النزع ففسد \* ولو قرأ القرآن ذاهبا أو جائيا الاصح الفساد فيه ما ولو مكث ساعة بعد سبق الحدث ولم يرجع ففسد \* امام سبعة الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا ففسد وان رفع بلا تكبير لا يفسد فيستخاف لان في الاول وجدا لا يقال مع الحدث \* تنحى في صلاته فخرج ريح من قوته يجوز البناء لانه بمنزلة سبق الحدث وقيل لا تفسد صلاته \* أحدث وقصد الى الخوض وفي منزله

ماء والمزلة أقرب من الخوض ان كان مقدار صفين لا تفسد وان أكثر منه فسد وان كان عاده التوضي من الخوض ونسي الماء الذي في يده وذهب الى الخوض يني ولو وجد في الخوض موضعاً للتوضي فتجاوز الى موضع آخر ان بعد ركضيق المكان الاول يني والا لا ولو كان الماء بعيداً وبقره بئر ماء ترك البئر لان الترح يمنع البناء وهو المختار وقيل نزح ان عدم غيره وعن القدوري والكرخي انه يمنع البناء وقيل روى بشير بن الوليد عن الثاني انه يمنع البناء (٥٣) ولم يثبت ذاعنه \* دخل المشرعة وردا بسبب لستر عورته لا تفسد وان لغيره لا تفسدان يد

وان سدين فسد وان حل آنية فارغة ليس اليها حاجة يدين فسد ويبدلان اليها حاجة لا مطلقاً \* وان توضأ ونسي شيئاً ثم رجع واخذه لم يني وان نسي غسل بعض الاعضاء فرجع له وغسل يني \* صلى فرضاً واحداً وتوضأ خيراً ان شاء عاد الى المكان الاول ولا يكون مشياً بلا حاجة وان شاء أتم في منزله ولو مقتدياً انصرف الى منزله الاول ويستغل أولاً بقضاء ما سبق ويقوم بمقدار قيام الامام ولو زاد أو نقص لا يضره وان صلى في مكانه ولم يعد ان كان الامام فرغ جازوا والا الا في موضع يجوز منه الاقتداء احدث فيها ما يصرف للوضوء وانقضت مدة المسح فسدت صلاته ذكره الناطقي في العميون \* (نوع) \* من لا يصلح للامامة أولاً لا يصلح للاختلاف وطريقه ان ياخذ بشو به ويجره الى المحراب وتارك الركون يضع على ركبتيه يده ويسجد للصلاة على الجهة اصبعه وان سجدتين فاصبعين وان ثلاثاً فثلاثاً وان قراءة فعل الفم وتلاوة فعلى الانف وقيل يشير لركعة باصبع ولزيادة بقدرها واسجد للصلاة ان واحدة اصبع واحد على الجهة وللزيادة قدرها وتلاوة الاصبع على الجهة

تركت بعد وفاته أو أخذها من أبيه هذا المدعي في حال حياته وأقام ذوا اليد البينة أن الوارث أو أباه أقر أن الدار ليست له فالقاضي يقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنها كانت لآبائه مات وتركهام ميراثاً له وقال ذوا اليد ادعى أبوك ولا أدري أمات أبوك أم لم يمت ذكرك في المنتقى أنه لا تندفع عنه الخصومة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتركهام ميراثاً لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وأنا وارثها وأقام البينة تسمع فلان المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صبح الدفع كذا في الخلاصة \* ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان أبانا قد حرمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواها هم ان الزوج أقر في مرض الموت أني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط \* امرأة ادعت على ولده رجل ميت أنها كانت امرأة أبيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن فأقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن أقام البينة أن أباه كان طلقها ثلاثاً وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح أنها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم تكن زوجة له قط ثم أقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى على غيره أنه كان لآبائي عليك كذا وكذا من المال وأنه قدم قبلاً استيفاء شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثاً لآبائي وأنه لا وارث له غيري فقال المدعي عليه الدين الذي تدعيه قد كان لآبائك على بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد أدت جميع ذلك الى أبائك في حال حياته وقد صدقه مدعي الدين أن الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا أنه أنكر ادعاء فلان ذلك اليه فأقام المدعي عليه بينة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعي عليه في هذه الصورة أخرجني أبوك عن الكفالة في حياته أو قال أخرجني عن الكفالة بعد موت أبائك فأقام بينة على ما ادعى تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* ادعى على غيره أنه كان لآبائي عليك كذا وكذا مات أبي قبل أن يقبض شيئاً من ذلك وصار جميع ذلك ميراثاً لي من جهة أبي لآبائي لا وارث لآبائي غيري فقال المدعي عليه في دفع دعواه ان أبائك قد أحال فلاناً بعمام كان له على وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحتال له وصدقه المحتال له في ذلك كله لا تندفع الخصومة عن المدعي ما لم يقم البينة على الحوالة فإذا أقام البينة على الحوالة تندفع دعوى المدعي عنه وخصومته كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر كذا ديناراً مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث عن آبيه فقال المدعي عليه في الدفع انه أقر بان أباه استوفى مني هذا المال وقراره بعدم موت آبيه وأقام البينة فشهد بالشهود أنه أقر ان أباه استوفى ولم يذكروا أنه أقر به الموت تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى في تركه امرأة ميراثاً وقال كانت امرأة لي يوم موتها فبرهن الورثة أن الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأة لي لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال أن يكون رجلاً ياويه لا تنقطع الزوجية في تركه كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة \* امرأة ادعت المهر المسمى على زوجها وقال الزوج في الدفع انها أقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة \* ادعى رجل داراً في يد امرأة أبيه أنها تركت آبيه وقالت المرأة هذه الدار تركت آبيك الا أن القاضي باءها مني بمهرى وأنت صغير كان ذلك دفعاً لدعوى المدعي وهو الابن لو ثبت ذلك بالبينة كذا في المحيط \* رجل مات وترك مالا وبناتاً فأقام رجل البينة أنه كان عبده فاعتقه وأن ولده له وأقامت البينة أنه كان سر

واللسان والسلام بتحويل الوجه عينا وشمالاً \* وان لم يعلم كم صلى امامه صلى أربعاً وقعد في كل ركعة احتياطاً احدث فاقتدي به رجل قبل خروجه من المسجد صبح واليه أشار محمد رحمه الله تعالى فان سبقه الحدث فتأخر وقدم من جاء ساعته فقدم ركبة بنسبة صلاة الامام جاز وصار كأنه قدم المسبوق \* استخلف من خارج المسجد والصفوف متصلة فسدت صلاة القوم عند الامامين وفي صلاة الامام روايتان

الاصل



والاصح التساد \* استخلف في المسجد واستخلف الخليفة غيره فالقاضي ان كان الاول في المسجد ولم يأخذ الخليفة الاول مكانه جاز ويجعل كان الاول استخلفه والا لا يجوز \* الامام قدم رجلا والقوم آخر فالخليفة من قدمه الامام لولايته \* وفي الفتاوى ان نوب الامامة جازت صلاة الذين اقتدوا بخليفة الامام وفسدت صلاة المقتدين بالثاني وان تقدم أحدهما ينظر ان خليفة الامام فكما قلنا وان خليفة القوم فاقموا به ثم نوى خليفة الاول فاقتمدى به البعض فصلاة الاولين جائزة والاخرين فاسدة فان توطأ الاول (٥٣) جاء رجل دخل في صلاة فان لم يرجع حتى أحدث الثاني ففسدت صلاة الامام ولو أحدث

وخرج من المسجد قبل ان يرجع الاول ففسدت صلاة الاول وبني الثاني على صلاته ولو سبق الثاني لأحدث بعد ما جاء الاول انتقلت الامامة اليه وصحت صلاتهما ولو لم يحدث حتى جاء رجل واقتدى بالثاني قبل مجيئ الاول ثم أحدث وخرج من المسجد صار الثالث اماما حتى لو أحدث وخرج قبل أن يجيئ واحد من الاولين ففسدت صلاتهما وصلاة الثالث تامة \* ولو أحدث الثالث بعد مجيئ أحدهما تعين الجاني للامامة ولا تفسد صلاة واحد منهما وان أحدث الامام والمقتدى وخرج من المسجد فصلاة الامام تامة ويبنى وتفسد صلاة المقتدى \* أحدث واستخلف من آخر الصفوف ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما وان نوى بعد ما خرج الامام من المسجد أو خرج الاول من المسجد قبل ان يصل الثاني الى مكانه ففسدت لكونه الامام عن الامام لكن مادام في المسجد فكانه على مكانه فلا خلاف

الاصل ذكر في ولاء الاصل ان البيئة بينة البنت كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل مات وترك ابنتين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي يد أحدهما القيمين دارين عزم أنهما دارا للصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الاخر أن الدار التي في يديك نصفها ملك الصغير الذي أنا قيمه بسبب أن هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين مات وتركهما ميراثا للصغيرين فادفع الى نصفها لا يحفظه لأجل الصغير الذي أنا قيمه فأقام القيم المدعى عليه بينة أن والد الصغيرين قد كان أقرب في حال حياته أن كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته تندفع عنه دعوى القيم المدعى فان أقام القيم المدعى بينة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لأجل الصغير الذي في ولايتك اثنان عن أبيه والا نأخذ المدعى كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة أخرى اندفعت دعوى القيم المدعى عليه لكان التناقض كذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن ادعى ميراث ميت لعصوية بنو العمة وأقام البيئة على النسب بذكر الاسامي الى الجد فأقام منكر هذا النسب والميراث بينة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبتته المدعى بل تندفع بهذا دعوى المدعى وبينته قال ان وقع القضاء بينة المدعى فالقضاء ماض ولا تبطل بينة المدعى به هذا ولا تندفع دعواه وان لم يقع القضاء بينة المدعى فالقاضي لا يقضي بأحد البيتين لكان التعارض كذا في المحيط \* ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر أنه ابن عم الميت لآبائه وذكر الاسامي الى الجد الا على فأقام المدعى عليه بينة أن أباه المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخو فلان لآبائه لا تبطل بينة المدعى عليه الا اذا أقام المدعى عليه البيئة أن قاضيا قضى بثبات نسب أمه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على آخر دارا بالارث من أبيه فاصطالحا على مال مقدّر ثم ادعى المدعى عليه أن بائعي اشترى تلك من أبيك لا تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده أبي أمه وقال أنا محمد واسم أمي حرة وأبوه محمد بن الحر بن سادع فأقام المدعى عليه بينة أن المدعى كان زعم قبل هذا أنه ابن عائشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى يفتي في جنس هذه بأنه لا تندفع دعوى المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض الشايخ في زمانه وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وهو الصواب عندنا كذا في الفصول العمادية والمحيط والذخيرة \* وعلى هذا اذا ادعى رجل أنه كان لابي علي بن القاسم بن محمد عليك كذا وكذا من المال وأنه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال المدعى عليه أنه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم أن ولد القاسم محمد وولد القاسم أحمد لا يكون هذا دفع دعوى المدعى على ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشايخ زمانه فلا تقبل بينة المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط \* ادعى على أخيه شركة في دار في يده بحق الميراث عن أبيه وأنكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعى عليه أنه كان اشترى هذه الدار من أبيه وأدعى أن أباه قد أقر له بها فدعواه صحيحة وبينته مسموعة وان قال لم يكن لابي قط أو قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه الشراء من أبيه كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن أبيه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشترى هذه الدار في حال صغر له باطلاق القاضي فهو هذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع كان لتجارة الصغير أو قضاء دين الميت كذا في المحيط \* ادعى دارا فقال المدعى عليه اشترى هذه الدار من وصيكي في حال صغر لك بكذا ولم يسم الوصي أو قال ان فلانا

\* (الخامس عشر في الامامة والاقتداء) استوفى في السن فأصبحهم وجهها وأنسبهم أولى اذا كانا في الصلاح والفقهاء سواء وان أحدهما أقر أو تقدم أهل المسجد آخر أساؤا ولا ثم وكذا في القضاء والوالي من يصلح لها \* اذا لم يؤتم في محله وأم في محله أخرى في رمضان خرج من محله قبل وقت العشاء لا ولو بعده كره كن أراد السفر بعد دخول وقت الجمعة \* أقام المؤذن فقدم من في المسجد رجلا ومن في خارجه آخر فن سبق بالشروع لا كراهة في حقهم \* اختار بعض القوم رجلا وبعض آخر فالعبرة لاكثر \* أم قوم ما وهم له كارهون ان كان لفساد فيه أو لانهم

أحق بالامامة كره ودخل تحت الوعيد وان كان أحق لا يكره \* ثم ادعى التجسس فيها لا يقبل لان الصلاة دليل الاسلام ويجبر على الاسلام لاقراره بالارتداد ويضرب اليها وصلاة القوم تامة \* ولو قال كنت محدثا في المدة أو كنت على ثوبي قدزرت ما جئت لا يقبل وان غيره أو احتمل انه قال تورعا أعادوا صلاتهم \* (نوع) \* اقتداء المتوضى بالمتميم على الخلاف لكن في الجنازة يجوز انفاها \* شرعا في نفل وافسدها واقتدى أحدهما بالآخر (٥٤) في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز ولهذا كره

الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وإليه القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بمذا الامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكاف لتزام ما لم يكن في الصدر الاول هذا التكاف لا قامة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداعي فلو ترك أمثال هذه الصلاة تارك لم يعلم الناس أنه ليس من الشعار فحسن والدليل عليه ما قال الأئمة ان صوم الاربعين يكره مع ان صوم مطلق الاربعين مذكور في القرآن وأما دعاء الاستفتاح فلو لا ما فيه من اطلاقه على الله تعالى باصرتاح بانفاج يا من علا فاستعلى والشهادة على شعيب وأرميا بالنبوة لكان دعاء مباحا لكن الكلام فيه كالكلام في التوقيت بالدعاء خارج الصلاة انه يذهب رقة القلب نعم ان تبرئ بالمقول المقبول فحسن وبعض هذه اللطائف من الامام المحبوبي امامة المفتضد للصحاء ان آمن خروج الدم يجوز وامامة الاحدب للقائم قال الامام الفقيه أبو الليث لا يجوز أما

باع من هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغر لم يستم الثاني هل تسمع وهل يكون دفعه فيه اختلاف المشايخ ولو سمى الوصى والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المدعي في دعوى الميراث لا وارث له غيري فقال المدعي عليه في دفع دعواه انك أخا أو اختا وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوزجندی رحمه الله تعالى أن المدعي لو أقرب بذلك طلل الدعوى والشهادة جميعا وأما لو أراد المدعي عليه اثباته بالبينة لا تسمع بينته وفي كتاب الجنائيات أنه تسمع كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دار امير ثمان عن أبيه وأقام بينة وأقام المدعي عليه بينة أن أباهذا أقر حال حياته أنها ملكي يسمع هذا الدفع فلو أقام المدعي بينة أنك أقررت أن هذه الدار ملك أبي وحقة يقبل هذا الدفع أيضا وقد تعارض الدفعان فتقبل بينة الارث بلا عارض فلو أن المدعي عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعي لم يذكر التاريخ في اقرار المدعي عليه تقبل بينة المدعي كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى محدودا في يدي رجل ميرا ثمان عن أبيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان مورثك فلانا قد أقر في حال حياته أن هذا المحدود ملكي فقد قبل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعي عليه الدفع على أخيه وقال ان المدعي عليه أقر بعد موت أبينا أن هذا المحدود تركه أنا بينا في دفع المدعي عليه ولو كان المدعي عليه من الابتداء لم يتدع اقرار المورث بكون المحدود ملكا له انما ادعى اقرار وارث المدعي بكون المحدود ملكا للمدعي عليه فالجواب فيه على الخلاف أيضا على قول بعض المشايخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب أن تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك أقررت بكون المحدود ملكي وأنا صدقتك يصح الدفع وان لم يقل وأنا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى أن المدعي عليه قد أقر بعد موت أبينا أن هذا المحدود تركه أنا بينا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط \* ادعت امرأة أنها ابنة هذا الميت وأن اها في تركته كذا وكذا فتسال ورثة الميت أنت مبطله في هذه الدعوى لما أنك قد أقرت بعد وفاة هذا الميت وقلت (١) (بندة ابن مرده بودم وى مرا آزاد کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ضيعة في يد رجل أنك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم وأقام على ذلك بينة وأراد استرداد الضيعة فقال المدعي عليه كان الامر كما قلت الا أن بعد ما زال الاكراه بعث هذا البيع مني بكذا عن طوع ورضا وأقام على ذلك بينة فالقاضي يقضى بينة المدعي عليه وتدفع دعوى المدعي حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا أقر المدعي عليه بالبيع منه وأقام المدعي عليه البينة أنه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة \* وبه كان يفتي الامام ظهير الدين المرغيناني خلافا في البيع طائفة حتى لو أقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقصر ارجعها كان الدفع صحيحا كذا في المحيط \* اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه انك أخذت الثمن مني طائفا أو ادعى الاكراه على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه انك أخذت عوض هبتك مني طائفا هذا دفع

ترجمة  
(١) أنا كنت جارية هذا الميت فأعتقني

في حق نفسه ان باغت حدوده الركوع ينخفض للركوع قليلا ليحصل الفرق بين القيام والركوع \* وفي كل مقام لا يصح الاقتداء \* اذا شرع هل يكون شرعا في صلاة نفسه عند ما تم خلافا للمجدد رحمه الله تعالى \* أهل الاهواء اذا لم يقبل بحيث لم يحكم بكفره يصح الاقتداء به ان حكم بكفره كالمشبه والجسم لكنه يكره ولا يقتدى خالف من ينكر الشفاعة أو الكرام الكاشين أو عذاب القبر ومنكر الرؤية لانه كافر الا اذا قال لا يرى لعظمته وجلاله وفي النصاب اذا أنكر عذاب القبر أو قال بتخليد الفاسق فهو مبتدع يصلي خلفه ويخط الامام



شمس الأئمة الكردي يمنع من الصلاة خائف المتكلم والمتأطر صاحب الأهواء وكذا روى عن الإمام الثاني أيضا وتأويله ان لا يكون غرضه اظهار الحق وقد ذكرنا في مناقب الإمام بوجوهه \* ويكره الاقتداء بمن عرف بأكل الربا \* أم الفاسق يوم الجمعة ولم يمكن منعه قال بعضهم يقتدى به ولا تترك الجمعة بامامته وفيه أثر ابن عمر رضي الله عنهما وفي غيرها انه ان يتحول الى مسجد آخر والمصلى خلف مبتدع أو فاسق ينال ثواب الجماعة لكن لا كن مصلى خلف تقي \* الاقتداء بقوله السلام قبل قوله عليكم لا يصح (٥٥) \* (نوع في المانع) \* بينه وبين

الإمام حائط صبح الاقتداء ان كان صغيرا ذليلا وان كان كبيرا وله باب أو ثقب كبير يمكن الوصول الى الإمام ولا يخفى حال الإمام بسماع أو رؤية صحيح عند الكل فلو كان الثقب صغيرا لا يمكن الوصول اليه ولكنه لا يخفى حال الإمام اختلوا في الصحة وعول على اشتباه حال الإمام وعدمه في مثل هذا المقام \* ولو اقتضى به من شطح المسجد ان كان للسطح باب ولا يخفى حاله جاز في قول الكل وان كان لا يخفى عليه حاله لكن ليس له ذلك الباب صح على اختيار الحلواني وعلى هذا الوفاق في المذنبه وكذا لو قام على الجدار الذي بين داره والمسجد ولا يخفى حال امامه وان قام على سطح داره ولا يخفى حال الإمام لا يصح لكثرة الخلل واختلاف الامكنة من كل وجهه بخلاف البيت فانه لم يتخلل الا الحائط وباتصال الصفوف صار مقام واحد \* والنهر اذا كان بين الإمام والمقتضى ان كبيرا تجزى به السفن والزورق يمنع الاقتداء وان صغيرا لا يجزى به الزورق

صحيح هكذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حرة السعدي رحمه الله تعالى عن رجل أثبت على رجل بالبينة أنه أقبله بكذا طائعا وأقام المدعى عليه في دفع ذلك بيته أن اقراره ذلك كان باكرامه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعى قال نعم وبينة الاكرام أولى بالقبول كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا أقرف قال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار صبح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة \* لو ادعى الاقرار طائعا فأقام المدعى عليه البينة أنه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ عن اكرامه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وأرخا على التفاوت فالبينة للمدعى كذا في التتارخانة ناقلا عن الناصري \* رجل ادعى على آخر ألف درهم بسبب الكفالة عن فلان بأمره أو بغير أمره فقام الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا الدفع أمالوا ادعى الكفيل أن الاصيل ادعى هذا المال أو أبراء المدعى صبح كذا في الخلاصة \* كفل عن آخر بألف يدعيها ثم أقام الكفيل البينة أن الالف التي ادعاه على المكفول عنه ممن خسر لم يقبل ذلك من الكفيل وان أقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يجب ذلك لا تقبل بيته ولو أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل أدى المال وأراد أن يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قسارا أو ممن خسر أو مائة أو ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بيته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عنه القاضى أن المال كان ممن خسر أو ما أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين أنا أجبى بالدفع فقال له القاضى الدفع يـكون بالبراء أو بالابقاء فأبهم ما تدعى قال كليهما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الإمام فبحم الدين النسفي أنه قال لا يكون تناقضا اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق أن يقول أوفيت بعضه وأبرأتني عن بعضه أو يقول أوفيت الكل فبحمدني فتشفت اليه فأبرأتني أو يقول كان أبرأتني ثم جحد البراءة فوفيت وقيل لا يكون تناقضا ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة \* اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها وأقامت على ذلك بيته وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد أقررت أن النكاح كان بغير تسمية وأن الواجب مهر المثل والآن تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد أن سكار أصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط أو ليس لك على شيء قط فأقام المدعى البينة على المال فادعى المدعى عليه البراءة تسع فلو أقام البينة ثبت ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا عرفك قط وباقي المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القدوري عن أصحابنا أنه يسمع كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره ديناً فأنكر المدعى عليه ذلك فأقام المدعى بيته على أنك استهملتني هذا المال منذ عشرة أيام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه في دفع دعواه أنك أبرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوما وأقام على ذلك بيته فهذا لا يكون دفعا كذا في المحيط \* ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (٢) (مراجزه دينار در خواستني نیست) لا يسمع

ترجمة  
(٢) ليس لي غير ثلاثة دنانير

لا \* قام الإمام على الطريق واصطفوا خلفه عليه ان لم يكن بين الإمام وبينهم قدر عمر العجالة جازت والا لا وكذا بين كل صفين الى آخر الصفوف \* والمانع من الاقتداء في الغلاة فاصل يسع فيه صفان والفاصل في مصلى العيد وان كثر لا يمنع واختلاف في المتخذ للصلاة الجنازة وفي النوازل جعله كالصعيد والمسجد وان كبر الفاصل فيه لا يمنع الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان يحتوى على أربعة آلاف اسطوانة كذا ذكره الشيخ مظهر الدين العباسي في تاريخ خوارزم وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والحفرة والبيضاء

\*(نوع)\* صلى خلف امام وهو يظن انه خليفة فاقتمدى به فاذا هو غيره يجوز وان نوى حين كبر للاقتداء بالخليفة لا لان في الاول اقتدى بالامام مطلقا وفي الثاني اقتدى بالخليفة ولو قال اقتدى بهذا الشاب فاذا هو شيخ أو على العكس لا يجوز وقيل يجوز لان العبرة في الاشارة بالمشار اليه لا بالصفة \*ولو قال ان كان في العشاء اقتدى به فيها وان كان في التراويح اقتدى به فيها فاذا هو في التراويح صحيح \*ظن انه في الظهور وقال نويت الاقتداء به في صلاته فاذا هو في (٥٦) العصر صار شارعا في العصر صلى مع الامام ركعة ثم نوى الانفراد في الباقي أو نوى ان يؤم امامه

هذا الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وأنكر المدعى قبض ذلك منه فأقام المدعى عليه البينة أنه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفع ما لم يشهدوا أنه دفع اليه أو قضى هذا الخمسين الذي يدعى كذا في جواهر الفتاوى \* اذا قال المدعى عليه ان ما ادعى على مال القمار أو عن الخمر يسمع ولو أقام البينة تقبل كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره كذا كذا دينارا أو دراهم فادعى المدعى عليه الا يقام وجاء بشهودهم ادوا أن المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا درهما من الدراهم ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل القسائي هذه الشهادة وهل تندفع بها دعوى المدعى عن بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى أنه يقبل وتندفع بها دعوى المدعى وهو الاشبه والا فرب الى الصواب هكذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند وطوب بالبينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا وأقام البينة على ذلك تقبل بئسنته كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل مالا وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انه أبرأني عن هذه الدعوى وأقام على ذلك بينة فادعى ثانيا ان المدعى عليه قد كان أقرا بالمال بعد ابرأني اياه هل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعى عليه أبرأني عن هذه الدعوى وقبلت الابراء أو قال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الابراء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية \* برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فدفعته يصح الدفع كذا في الوجيز لا كدرري \* ادعى على آخر خمسين دينارا فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد أقر أنه دفع اليه العدالي بكل دينار خمسين ولكن أخذت الخط بالدينار يصح الدفع وكذلك لو قال انك أبرأني عن الدعوى كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط \* ادعى دينارا في تركة فقال الوارث لم يخلف تركة فبرهن المدعى ان عينا من الاعيان التي في يده من التركة فبرهن أن أباه باعه من رجل غائب يندفع وان لم يذ كر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز لا كدرري \* رجل ادعى دينارا في تركة ميت وأقام البينة ثم ان وارثا آخر غير الذي أقيم عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح على عشر من فسطاطه يبدل الصالح ألقى بالدفع فقال أنا أقيم البينة أن مورثي أو فاليه هذا المال ودعوا الباطل فلم يقع صحیحان كان مدعى الا يقام غير المصالح يسمع الدفع أمالو أراد هذا المصالح أن يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* رجل أحضر وصي الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهما وكان الميت أقر له بخمسين درهما في حال حياته دينارا زما فأقام وصي الميت بينة أن المدعى قد أقر أن له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بينة الوصي ويكون ذلك دفع البينة المدعى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على غيره أن أباه أصى لي بثلاث ماله وأنكر المدعى عليه الوصية فأقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان أبي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته أو قال ان أبي قال في حياته رجعت عن كل وصية وأوصيت بها قبل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو أقام البينة على أن الاب جحد الوصية في حياته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع أن يجوز الوصية لا يكون رجوعا قيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط \* ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله وأقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالقاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة أقاموا

في الباقي وأتم على ما نوى الا انه كان يركع بعد ركوع الامام ويسجد بعد سجوده قال الامام رضي الله عنه صلاتهم مائة ولا يشبه هذا ان يأتى ببعض المقتدين \* رجلان يصليان في موضع ونوى كل منهما ان يؤم صاحبه فصليا كذلك جاز ولو نوى كل الاقتداء بصاحبه لا \* (نوع فيما يكره وما لا يكره) \* الاقتداء في الوتر خارج رمضان يكره والقدرى على انه لا يكره واصله التطوع بالجماعة على سبيل التداعى \* تكرار الجماعة يكره الا اذا كان المسجد على قارعة الطريق وعن الامام رضى الله عنه اذا كانوا ثلاثة لا ولوا أكثر يكره وعن الثاني اذا لم يكن على الهيئة الاولى لا يكره والا فيكره وهو الصحيح وبالعذول عن المحراب تختلف الهيئة فيما روى عن الثاني \* فاتته جماعة صلى باهله في بيته ولومع صبي يعقل نال فضلها ولو لم يكن له أهل صلى وحده باذان واقامة وحكمه حكم المنفرد في التسميع والتحميد \* ولو صلى في بيت رجل يؤم باذن من له السكنى

\* سمع حس انسان فاراد تطويل قراءة أو ركوع قال أبو حنيفة البخاري أخشى أمرا عظيما وقال أبو مطيع لا بأس ان يزيد في الركوع ليدرك الركعة ويؤجر وقيل ان عرف الجاني كره والا لا وهو تاويل المروى اتفاقا وقال الشعبي قدر تسبيحة أو تسبيحتين ولا خلاف انه اذا نقل على القوم لا يشغل وهذا اذا اراد به حق القوم فان اراد به التقرب اليه تعالى لا يكره وفاقا وفي كل فرض بعده نقل فالافضل أن يسرع القيام الى النفل بمنة أو يسره أو يقرأ ويرجع الى بيته مقتديا كان أو اماما أو مصليا وحده وان مكث في مكانه يدعو



و ينتقل جاز والاول أولى تكثير الشهود وقيل يتأخر الامام ويتقدم المقتدى ليخالف حالة النذل الفرض ويستحب للامام في صلاة  
لا تفل بعدهما ان ينصرف بوجهه الى القوم الى غير القبلة وهو ما يجزأه يسار المصلي اذ لم يكن بجذائه مسبوق فان كان انحراف لاهي وجه المصلي  
والصيف للرجال والشتاء سواء في الصحيح \* واذا كان الامام والقوم في المسجد الاحب قيام الكل عند قول المؤذن حتى على الفلاح عند الكل  
وان اقام الامام في المسجد لا يقومون قبل فراغه من الإقامة وان خارج المسجد (٥٧) فكلما جاوز صفافا قاموا في الاصح وان

دخل من القدام قاموا كما  
رأوا الامام والاصح انه  
يسرع اذا فرغ المؤذن من  
قد قامت الصلاة \* صلى  
خلف الصفوف منفردا  
مختارا بلا ضرورة كره وينبغي  
ان يجذب واحدا من الصف  
في المسجد أو الصحراء ثم يكبر  
ولو كبر خلف الصف ثم لحق  
به كره قال الفقيه أبو جعفر  
هـ اذا كان في الصف  
فرجة والافلا كراهة  
\* (نوع) \* عن الثاني  
صلى المغرب ثم دخل فيه  
ثاني مع الامام أتم أربعاً \* ولو  
ترك الامام القراءة في الثالثة  
قرأ المقتدى وان لم يقرأ جاز  
أيضا التبعية الامام \* شرع في  
الاربع قبل الظهر وأقيمت  
كان الامام النسبي يفتي  
أولا بالانتماء فلما وجد عن  
الامام رضي الله تعالى عنه  
رواية انه يقطع على رأس  
الركعتين أفتى به \* رفع رأسه  
من الركوع أو السجود  
قبل الامام عاد لنزول المخالفة  
بالموافقة \* وكره أداء السنة  
مختلطا حال اشتغال القوم  
بالنريضة لانه مخالف  
للجماعة عيانا \* رفع الامام  
رأسه قبل ان يسبح المقتدى  
في الركوع والسجود تابع

البينة على المدعى بطريق الدفع أنه قد كان أقرب قبل الحكم أن على الميت ديناً مستغراً فالتزكته كان هذا دفعا  
صحيحا ويطلب حكم القسائي ووجهه كذا في الذخيرة \* زجل أوصى لابن ابنه بثلاث مالا وأحدهما صغير  
والآخر كبير وأبوهما حي ثم مات الموصي فادعى أبو الصغير على وارث الموصي لاجل ابنه الصغير الوصية من  
جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وأنكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه ما أن  
هذا الكبير قد أقرب بعد موت الميت أن الميت ما أوصى لي بشئ وكذلك أبو الصغير أقرب أن الميت ما أوصى لابنه  
الصغير بشئ هل يكون هذا دفعا قبل هذا ليس يدفع أصلا وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحيط \* اذا  
ادعى النتاج في دابة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في هذه الدعوى لما انك أقرت أنك  
اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر أنه استأجر  
من فلان محمداً اجازة طويلة وقبضه وبين حدوده وأجره من المدعى عليه مقاطعة به \* القبض وذ كر  
الشرائط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر المقاطع في الدفع أنا اشتريت هذا المحمود من الآخر ونقد  
البيع بمضى المدعى وسط الاجر لا يصح هذا الدفع بغيبة الآخر وهو المختار كذا في الخلاصة \* وفي دعوى  
الكرم لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجز نفسه مني ايجل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى  
أنه ليس ملكه وكذا لو أقام بينة أن المدعى استأجر مني هذه الدار وأخذ هذه الارض مزارعة وأقام بينة  
أنه قال لي (٢) (ابن خنانه رابع اجارته تابكريم) أو أنه قال (٣) (ابن زر رابع برز كرى ده) يكون دفعا  
ويكون اقرارا أنه لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العادبة \* ذكر ابن سماعة رجل ادعى على رجل أنه  
أخذ من ماله وهو كذا وكذا ووصفه بأمر يعرف فأقام المدعى عليه بينة أن المدعى قد أقر أن هذا المال  
المسمى المفسر أخذ منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بابا بل لدعوى المدعى ولا كذاب لبينته ولو أن  
المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلانا وكل هذا المدعى عليه أخذ منه هذا المال فهذا باطل  
لدعوى المدعى وكذاب لبينته قالوا والمراد من مسئلة الوكيل أن لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذاسا لظان  
أما اذا كان ذاسا لظان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر  
لاحتمية الوكالة كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعى  
عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمالو أقام البينة أنها ضربت بعد الضرب  
فيصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والآخر على الموت بالضرب فبينة الصحة أولى كذا في الخلاصة  
\* ادعى على آخر أنه لكرز أي ومات من لكرزه وأقام على ذلك بينة وأقام الضارب بينة أن أباه قد صبح من  
لكرزه وبرئ من ضربه فقد قيل هـ هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل يجب أن يكون الجواب فيه على  
التفصيل ان كان المدعى ادعى أنه لكرزه لكرزه ومات من تلك اللكرزة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى  
المدعى وان كان ادعى أنه لكرزه ومات من اللكرزة فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه بالضمان  
كذا في المحيط \* ادعى على آخر أنه كسر سنه العلياق قال المدعى عليه في الدفع انه لم تكن له السن العليا لا يسمع  
هذا الدفع كذا في الخلاصة \* واذا ادعى على رجل عينا في يده ملكا مطلقا أقام البينة فثبت المدعى عليه

(٢) أجرت هذه الدار لاستئجارها (٣) اعطى هذا الكرم مزارعة

(٨ - فتاوى رابع) الامام في الصحيح \* ولو قام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أتم وان لم يتم جاز وفي فتاوى الاصل يتم وان خاف  
فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد لم يعرف قربة ولو سلم قبل فراغ المقتدى من الادعية سلم مع الامام لا عند محمد رحمه الله تعالى \* يخرج  
بسلام الامام فوجهه بسلام نفسه أولى \* سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد ان علم انه مكث قاعدا قد امكن قراءة التشهد صححت  
مسئلته لان الشرض ان يقعد قدره حتى لو تركه التحيات أو لم يقرأ شيئا أو قعد قدره يجوز ويكون تاركه الواجب \* المقتدى اذا فرغ قبل امامه

من التشهد وسلم جازحتي لواعترض الفساد بطل صلاة الامام فقط \* خمسة أشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى أيضا وتابع الفتوى اذا خاف فوت الركوع وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسجود وأربعة أشياء اذا تمرد الامام لا يتابع المقتدى زاد في صلاته سجدة عمدا أو زاد على أقاويل الصحابة في تكبيرات العيد لأن سمعه من المنادي لجواز الخطأ عليه حتى قالوا بقرن المقتدى فيه الشروع بكل تكبير في العيد اذا سمع من المنادي (٥٨) أو كبر في الجنازة خمسة وكذا اذا قام الى الخامسة ساجدا وتسعة أشياء اذا تركه الامام

في دفع دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت أيها المدعى اشتريت هذا العين متى ثم ألقنا البيع واليوم هذا العين ملكي فأقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لأن المدعى ادعى الملك المطلق وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط \* رجل أحضر مملوكا وادعى أنه له وأنه قد رده عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المتن أن العبد اذا جاء ببينة على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقسر له بعد ذلك لاسبيل له على العبد إلا أن يقيم البينة أن العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضى له الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه أنه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت أعطيته عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاجر الجيد البخاري الضرب فهو هذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز أن الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا أخذ عوضه دينارا فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدل المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بأن اشترى بمقدار معين من الدهن فاذا أعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بهينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع أيضا كذا في المحيط \* رجل جعل أمرا أهله يدها على أنه ان لم تصل اليها النفقة في وقت كذا فأمرها بدها في تطليقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها وقالت في الدفع أنه أقر أنه لم تصل اليها اسمع أمالو قالت أنه أقر أنه لم يدفع لاسمع كذا في الخلاصة \* في فتاوى النسب في رحمه الله تعالى مثل عن ادعى على آخر أني رهنت منك كذا عين اسماء ووصفه بكذا وطلب منه احضار الرهن ليقتضي ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتمان بجفاء المدعى بشاهدين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهدا أن المدعى عليه اشترى هذا العين من هذا المدعى بكذا ونقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعى ويقضى ببينة صاحب اليد ان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكدم من الرهن كذا في المحيط \* رجل أخذ دابة رجل فهاككت في يده بجفاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي أخذ الدابة من يده أنه أخذها بتي بغير حق وهلك في يده وأقام الاخذ ببينة أني أخذتها بحق لما أن الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يد الاخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا وأقام الاخذ ببينة أنه أخذها لانه ملكها فبانت بينته كذا في الذخيرة \* امرأة ادعت على زوجها أنها محرمة عليه بالطلاق الثلاث وأقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواه اني أقرت أني اعتدت بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزوجة أخرى ودخل بها وزوجها الثاني ثم طلقها وانهت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعه والعجيب أن دعوى الدفع على هذا الوجه هي حجة كذا في المحيط \* لو ادعى نكاح امرأة وأقام البينة فأقامت هي بينة على وجه الدفع أنه خالعهما فهذا دفع ان لم يوقنا أو وقت أخذه مادون الآخرون وقتا وتاريخ الخلع أسبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بحرمتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو النكاح فهو هذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي أنها منكوحه فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية \* لو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلفت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعت النكاح

أني به المقتدى ترك رفع اليدين في التحريم أو الثناء ان كان الامام في النافحة وان كان في السورة لا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا للثاني أو ترك تكبير الركوع أو السجود أو التسبيح فيهما أو التسبيح أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات التشريق \* أني بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة لان الاولى بطلت وصارت الثانية قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة وقت صلاته وان ركع وسجد بعده جازت صلاته وان ركع معه وسجد قبله فركعتين لان السجود الذي تقدم على الامام لم يعتد به فكانت الركعة الاولى منعقدة والثانية عنها قضاء والرابعة عن الثالثة كذلك ولو ركع قبل الامام وسجد معه قضى أربع ركعات بلا قراءة والخامس خلافة زفر رحمه الله تعالى \* سبق في أول ركن ولحق به في آخره الامام أدركه في القيام وركع معه لكنه فاتته سجدة ثان حتى قام الامام الى الثانية وركع ركع

معه وسجد أربع سجديات سجدة ثان للاولى وسجد الركعة الثانية كلها \* رفع رأسه من الاولى قبل الامام وأطال الامام وأذكر السجدة الاولى فظن المقتدى أنه في السجدة الثانية فسجد والامام في الاولى ان نوى الاولى أو سجدة الامام أو متابعه الامام جاز وان نوى الثانية والامام في الاولى فرفع الامام رأسه وانحط الى الثانية فقبل ان يضع الامام جبهته للثانية رفع المقتدى رأسه من الثانية على المقتدى إعادة تلك السجدة فان لم يعد بطلت صلاته لانه يشارك الامام في الثانية \* (نوع في المسبوق) \* لا يصح الاقتداء به ويصلح خليفة لانه مؤتم



بالقصد عقد افلا يصلح اماما والدليل على انه كالمقتدى لزوم السهو وعايه بسهو وامامه وان لم يحضروا وقت السهو الا اذا تابع امامه في سهو السهو  
فيسقط عنه به ليكنه في حق الاذكار كالله فرد فيأتي بهم والخليفة قائم مقام الاول وفسدت صلاة المقتدى بالسبوق لا من صار اماما قرا المقتدى  
أم لا وان نسي بكم سبق فقلد مسبوقا آخر صحيح لانه لا اقتداء \* أحدث الامام واستخلف من اقتدى به في هذه الحالة ولا يدرى هو ولا القوم  
انه كم كان صلى ان كان الاول أحدث في القيام صلى الخليفة ركعة وقعد وتشهد ثم أتم صلاة نفسه (٥٩) والقوم لا يتابعونه فيه بل يصبرون  
الى فراغ الخليفة من صلاته

وأكثر الزوج النكاح أصلا فقامت بينة وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك أنه خالعه أهل تنفذ  
دعوى المرأة أجاب رحمه الله تعالى لا تنفذ لان الزوج مناقض كذا في الفصول العبادية \* القاضي اذا  
فرض النفقة على الزوج قال الزوج انما على حرام وقت الفرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على  
المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة \* رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحققه انسان بالملك المطلق بالبينة  
كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل أن يقضى القاضي له بالثمن على بائعه أقام البائع البينة  
أنه لا يسمع دعوى البائع وان أقام البائع بينة على أنه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري أو أقام  
البائع البينة على النتائج ينظر ان أقام البينة على المستحق قبلت بينته ويطل قضاء القاضي للمستحق  
وان أقام البائع بذلك بينة على المشتري ان أقامها به مدما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه  
البينة وان أقامها به مدما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في  
فتاوى قاضيهان \* اذا أقر في غير مجلس القاضي أن هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند  
القاضي ملكا مطلقا فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه أنه أقر مرة أن هذا العين ملكه بسبب الشراء  
من فلان فهذا دفع صحيح لو أثبت ذلك عند القاضي بالبينة تنفذ دعوى المدعى كذا في المحيط \* رجل  
ادعى عينا في يدى انسان عند القاضي ملكا بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه  
اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعى ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي أو قاض آخر ملكا  
مطلقا فقال المشتري في دفع دعواه أنه مبطّل في هذه الدعوى لما أنه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء  
والآن يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدى انسان ملكا مطلقا وادعى  
المدعى عليه في دفع دعواه أنه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى أنا ادعيه الآن  
بذلك السبب أيضا وترك دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول  
العبادية \* في دعوى الشفعة لو أقام المشتري البينة أن الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع  
ولو أقام البينة أنه أقر أنها القلان يسمع منه كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا أن له وأن مورث المدعى  
عليه كان أحدث يده عليه باعير حتى ثم مات وتركها في يد وارثه هذا وأقام البينة على ما ادعاه فأقام المدعى  
عليه البينة أن مورثه فلانا كان اشتراه من المدعى بكذا يباعا بائعا وتقبض ثمن مات مورث فورثته امنه فادعى  
المدعى لدفع دعوى المدعى عليه أن مورث المدعى عليه كان أقر أن البيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا  
كان بيع وفاء اذ رد على الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير  
الدين رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيهان \* الاستيهاب والاستيلاء يكونان  
اقرارا بالملك للبائع على الاسع وفي الزيادات لا يكونان اقرارا وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين وفي زيادات  
القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجاسع والاقدام على الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء  
اقرارا بأنه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العبادية \* ادعى عينا في يد انسان أنه ملكه وقد  
أقر صاحب اليد بذلك في أقام المدعى عليه البينة أنه استوهب هذا العين منى يكون ذلك دفع المدعى  
المدعى كذا في المحيط \* ذكر في الجامع اذا أقام المتهم ودعيه البينة أن المدعى شاومه بالمدعى به قبل دعواه  
قبلت بينته وبطلت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم أن لا ملك له فيما شاومه

سجدة التلاوة في السجدة بعد عود الإمام اليه ان تحت أفعال صلاته وجاء أو ان القيام وفي الصلابة الفساد بترك المتابعة في السجدة  
وارتفاض القعدة أمر زائد فلا تجوز المتابعة فيه وان قيد المسبوق ركعة بسجدة ثم عاد الإمام إلى السجدة أي سجدة كانت سهواً وتلاوة لا يلزم  
المسبوق العود لتمام انفراده وارتفاض كل صلاة بالافساد والارتداد لا يبطّل صلاة المسبوق فكذا ارتفاض بعضها صلى المسافر بهم ركعة  
ثم جاء مسافراً ثم واقعته في الأول فقدم هذا وذهب للوضوء ونوى الإقامة ونواها الخليفة أيضاً ثم جاء لأول يقتدي به فإذا ععد في

الاولى قدم مسافرا مدر كايسلم مع القوم ويقوم الثاني ويصلي ثلاث ركعات ويصلي الاول ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الخليفة لانه كالمقتدى ولا بنية الاول ههنا لانه بعد زوال الولاية \* اذا بدأ المسبوق بقضاء ما سبق يكره وقيل يفسد لانه عمل بالنسوخ والاول اقوى لسقوط الترتيب والصحيح ان المسبوق يترسل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام \* المسبوق أدركه في صلاة الخفيفة أتى بالثناء وان في الجهرية في الاولين قبل يأتي به لانه (٦٠) لو لم يأت به بقوته أصلا ولو اشتغل بالثناء فاته الاستماع في البعض وقيل لا يأتي به لانه سنة

والاستماع فرض وهو الاصح وهذا دليل على انه لا يأتي بالتحية حال ما يقرأ القرآن في المسجد اذا سمع لانه لا تحية في حق من دخل بنية الفرض فلم تكن التحية سنة والاستماع فرض فلا يترك الفرض لما ليس بسنة وقيل يأتي بالثناء في حال سكبات الامام بين القراءة وذكر الفقيه أبو جعفر انه اذا كان في الفاتحة في الجهرية ينئي بالاتفاق وان في السورة فالثاني على انه يأتي به وعند محمد لا \* المسبوق يقضي أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة فلا يترك القراءة في احدها مفسد ولو أدرك ركعة من ذوات الاربع صلى ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم صلى أخرى بفاتحة وسورة ولا يشهد ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدها مفسد ولو كان الامام يقضي قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الاخير فأدركه فيه واقتدى به يأتي بالقراءة فيما يقضي حتى لو تركها فيما يقضي فسد لانها التحقت بمحلها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق منفرديا يقضي خيرا تغير بنية الاقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهو ولكنه مقتدى في التحريم حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أوها أو فاته الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائما للزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خاف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهو \* المسبوق يقوم الى الثناء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كاي ما قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد ما قد قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسح زوال مدته

كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ادعى المدعي التوفيق وقال كان ملكي لـ منه قبض مني ولم يدفع الى فاستشيره منه لا يسمع هذا من المدعي كذا في خزنة المفتين \* فلو أن المدعي بعد بينة المدعي عليه على هذا الوجه أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعي به اقبلت هـ هذه البينة ويطلب الدفع الاول لأن في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد أنهم ملك للمدعي والتناقض يبطل بتصديق الخصم هـ اذا أدرخ كل واحد منهم ما لا قراره تاريخا فان لم يؤرخا كذلك يندفع اقرار كل واحد منهم ما باقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بأن لا ملك له فكذلك يصح هـ هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بأن لا ملك له ولم يوجد أحد يدعي الملك لنفسه يكون اقرار بالملك للمدعي هـ كذا في فتاوى قاضي خان \* والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه اقرارا بأنه لا ملك للمدعي نظير الاستشراء من المدعي حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي استشرى هذا العين من فلان يكون دفعا كذا في الفصول العبادية \* استعار من رجل ثوبا ثم أقام البينة أنه لانه الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي أنه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهـ هذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقرار بالملك له وانما تكون اقرارا بأن لا ملك له استعير كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ادعى بخلاف في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشرى ثرا هذا النخل مني فهذا ليس بدفع كذا في الذخيرة \* وفي دعوى العقار اذا أنكر المدعي عليه مرة أو مرتين ثم قال ان الارض التي في يدي ليست على هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزنة المفتين \* ادعى محدودا في يدي رجل وبين حدوده فقال المدعي عليه ٢ (ان محدودا مدعي دعوى يمكنه بين حدود ملك منست وحق منست) فأعاد المدعي دعواه ثانيا في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال المدعي عليه ٣ (در حدود خطا كرده واین محدود که در دست منست باین حدود نیست که دعوی کرده) فأعاد المدعي دعواه ثالثا في مجلس آخر فقال المدعي عليه ٤ (آن محدود که تو دعوی میکنی بفلان فروخته بودی بیش از آنکه دعوی میکردی ومن ازان فلان خریدم) هل يكون هذا دفع المدعي فقبل لا ريبه نقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* استعار من آخر دابة وهلكت الدابة تحت المستعير أو أنكر رب الدابة الاعارة وصالحه المستعير على مال جاز فان أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها انقضت فتثبت بينته ويبطل الصلح وان أراد استخلاف المبيع على ذلك فله ذلك وكذا كرت في المشتري مسائل تدل على عدم القبول \* ومن جله ذلك رجل ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن أبيه ثم اصطلمها على شيء ثم ان المدعي عليه أقام بينة انه كان اشتري هذه الدار من أبي هذا المدعي حال حياته أو أقام بينة انه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من أبي هذا المدعي لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* في المشتري اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه أتى به بذلك بينة يشهدون على

٢ هذا المحدود الذي يدعيه المدعي به هذه الحدود ملكي وحق ٣ أخطأ في الحدود وهذه الحدود التي في يدي ليس محدودا بتلك الحدود التي ادعاه ٤ ذلك المحدود الذي تدعيه كنت أنت بعته لفلان قبل أن تدعي وأنا اشتريته من ذلك الرجل

حتى لو تركها فيما يقضي فسد لانها التحقت بمحلها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق منفرديا يقضي خيرا تغير بنية الاقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهو ولكنه مقتدى في التحريم حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أوها أو فاته الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائما للزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خاف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهو \* المسبوق يقوم الى الثناء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كاي ما قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد ما قد قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسح زوال مدته



أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في المسجد أو في الفجر طالع الشمس أو خاف أن يسببه الحداثه أن لا ينتظر فراغ الإمام ولا سجوده للسهم وإذا كان على الإمام أما إذا كان لا تنفس الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا إذا خاف المسبوق أن يمر الناس بين يديه لولا نظر سلام الإمام \* قام إلى قضاء ما سبق قبل فراغ إمامه من التشهد إن قعد قدر التشهد ثم قام جازوا إن قام قبل أن يقعد مقدار لا يجوز وفي التوازل إن قام قبله لكنه قرأ بعد فراغه (٦١) من التشهد قدر ما تجوز به الصلاة جاز

والأفلا وهذا إذا كان مسبوقاً  
بركعة أو ركعتين ولو بثلاث  
ركعات لا يعتد بقيام المسبوق  
قبل فراغ الإمام من التشهد  
حتى إذا وجد جزء قليل من  
قيامه بعد فراغه من التشهد  
جازوا إن لم يقرأ أو الأفلا \* فرغ  
المسبوق وتابع الإمام في  
التشهد حتى إذا وجد في  
السلام قيل قسدت وقيل لا  
لأنه وإن كان مفسداً لكنه  
وجد بعد تمام الصلاة وأنه  
لا يصير كالحديث العمد والقهقهة  
في هذه الحالة وبه يفتي

(السادس عشر في السهو)  
شك في القيام في الفجر إنهما  
الاولى أم الثانية رفضه وقعد  
قدر التشهد ثم صلى ركعتين  
بثناحة وسورة ثم أتم وسجد  
للسهو وإن شك في سجده  
انها عن الأولى أم الثانية  
عنى فيها وإن في السجدة  
الثانية لان تمامها لازم على  
كل حال فإذا رفع رأسه من  
السجدة الثانية قعد ثم قام  
وصلى ركعة وأتم سجدة  
السهو وإن شك في سجده  
أنه صلى الفجر ركعتين أو  
ثلاثاً إن كان في السجدة  
الثانية فسدت صلاته وإن  
في السجدة الأولى يمكن  
إصلاحها عند محمد رحمه  
الله تعالى لان تمام الماهية

أقرار المدعى بأنه لا حق له في ذلك الثوب إن شهدوا على إقراره بذلك قبل الصلح فالشهادته باطلة والصلح جائز  
ولو أقام المدعى عليه البيعة على إقراره بعد الصلح بأنه لم يكن له في الثوب حق أبطلت الصلح فإن كان القاضى  
قد علم بأن الرجل قد كان أقر عنده أن الثوب ليس له قبل الصلح أبطل الصلح وعلم القاضى ههنا بمنزلة الإقرار  
بعد الصلح إذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد أقر عند القاضي بأن هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه عن  
أبيه ثم جاء بعد ذلك فادعى أنه ورثه عن أبيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يبطل القاضى الصلح  
بذلك الإقرار كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على ألف  
درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الألف فدفعتم أئمس اليك فقال المدعى لي عليك ألف درهم وما  
قبضت منك شيئاً فصالحه عن دعواه على خمسمائة درهم ثم إن المدعى عليه أقام البيعة بعد ذلك فشهدوا  
أنهم رأوا المدعى عليه دفع إلى المدعى أئمس ألف درهم لا ياتفت إلى شهادتهم لأن صلحه كان افتداء عن اليمين  
ولو كان المدعى عليه قال للمدعى حين كان ادعى صدقت لك على ألف درهم إلا أنى قضيتكها أئمس فقال المدعى  
ما قضيتنى فدفع اليه ألفاً فصالحه عن الألف على خمسمائة ثم إن المدعى عليه أقام البيعة فشهد الشهود  
أنه دفع إليه أئمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعى بما أخذ منه ثانياً لأن في هذه  
الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كانت اليمين على المدعى ولم يكن الصلح من المدعى افتداء عن اليمين كذا  
في فتاوى قاضيان \* الوكيل بقبض المال إذا أثبت الوكالة بالبيعة وقضى القاضى بوكالته ثم إن المطلوب  
ادعى أن الطالب قد مات قبل دعواه وأيس له حق القبض فهو هذا دفع صحيح إن أقام البيعة تندفع به دعوى  
المدعى كذا في الأصول المادية \* رجل ادعى على رجل أن فلان بن فلان كذا وكذا وأنه صبي وجهل  
القاضى فلان بن فلان وصلى بهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضى ثم إن فلان بن فلان وكانى  
بقبض مال الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضى بوكالة المدعى بشرائطه وقبض المدعى المال  
ثم إن هذا المدعى عليه بعد ذلك بوما دعى على هذا الوكيل أن هذا الصبي فلان بن فلان قد أدرك ووكانى  
بقبض ماله منك أيها الوكيل من الوصى فقال الوكيل عن الوصى بعثت المال إلى الوصى هل يصدق فتدقيل  
لا يصدق كذا في المحيط \* حانوت استحق من يد رجل بالبيعة ورجع المستحق عليه على بائعه بثمنه بالبيعة فأقام  
بائعه بيعة بحضرة المستحق أن قرأ أن هذا الحانوت كان ملك أبي مات وتركه ميراثاً  
لا وارث له غيره وأن أبي قال في حياته وصحته إن جميع هذا الحانوت ملكى بسبب صحيح وأنه في يده بحكم  
الاجارة لا ملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الأثر ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا وأن قضاء  
القاضى للمستحق وقع باطلاً فهذا دفع صحيح ولو أن البائع لم يقل هذا وإنما قال إن المستحق قد كان قال قبل  
دعوى الحانوت الحانوت التى في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعى الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا  
دفع لدعوى المدعى كذا في الأخيرة \* بائع العبد إذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري أنك مبطل في هذه  
الدعوى لأنك بعثت الحرفانك خلقت وقلت إن اشتريت عبداً فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد بيعتك وعتق  
عليك وبعته منى فهذا دفع صحيح لو أثبت بالبيعة وكذلك لو قال خلقت وقلت كل عبداً اشتريته فهو حر ثم  
اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى عتق عليك ثم بعته منى وكذلك لو قال أعتقت هذا العبد قبل أن تبيعه  
منى فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الأخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الأخير في

بالرفع عند ملأ علم في مسألة من أحدث في السجدة الأولى من الخامسة التي قام إليها ساجداً قبل القعدة فترفع السجدة بالرفق ارتفاعها  
بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهم وشك في النجرات الثانية أو الثالثة تحرى فإن لم يقع على شيء إن كان قائماً وقعد صلى ركعة أخرى ثم قعد  
وسجد وإن كان قاعداً تحرى فإن وقع تحريه على أنها الثانية يضى على صلاته وإن وقع على أنها الثالثة تحرى في القعدات إن وقع على عدم  
القعدة في آخر الثانية فسدت وكذا إن لم يقع تحريه على شيء وكذا لو شك في ذوات الأربع أنها الرابعة أو الخامسة ولو شك أنها ثالثة أو خامسة

فعلى ما ذكرنا في الفجر ولو شك في الوتر وهو قائم انه في الثانية أو الثالثة أتم تلك الركعة وثبت فيها ثم قعد وقام وصلى ركعة أخرى وفنت فيها أيضا  
 \* في المختار المسبوق بركتين في الوتر في رمضان يقنت مع الإمام فإذا قام إلى القضاء لا يقنت ثانياً وكذا لو أدركه في ركوع الثالثة لأنه صار  
 مدركالقنوت ولا عبرة للشك بعد الصلاة وكذا في القعدة قبل السلام كن شك بعد الوضوء في غسل بعض الأعضاء \* أخبر المنفرد أو الإمام  
 بعد السلام عدل انه صلى ثلاثاً ان كان (٦٣) عنده انه أتم فتمام وان شك في الخبر انه صادق أو لا عن محمد رحمه الله تعالى انه يقعد احتياطاً

وان كان الخبر عدلين أعاد وان  
 ليس بعدل لا يلتفت إلى قوله  
 ولو اختلف الإمام والقوم  
 فزعم الإمام التمام والقوم  
 ضده ان كان الإمام على يقين  
 انه أتم لا يعيد بقولهم ولا يعيد  
 وان كان بعض القوم مع  
 الإمام لا يلتفت إلى من خالف  
 الإمام وان كان معه واحد  
 فان أخذ الإمام بقول المخالف  
 وأعادوا قعدى به أولئك  
 القوم يجوز لان المخالف ان  
 صدق فهو اقتداء مفترض  
 بمقتضى وان صدق الإمام  
 فاقتهاء متطوع بمثله \* قطع  
 واحد بالثلاث وقطع آخر  
 بالتمام وشك الإمام والقوم  
 ليس على الإمام والقوم شيء  
 وعلى من قطع بالنقصان  
 الاعادة ولو قطع الإمام بعد  
 التمام لا القوم أعاد الإمام  
 ولا اعادة على الذي قطع  
 بالتمام ولو قطع واحد من  
 القوم بالنقصان وشك الإمام  
 وباقي القوم ان كان في الوقت  
 أعادوا احتياطاً والا لا وان  
 قطع عدلان بالنقصان  
 وأخبراه به أعاد حتماً وإذا  
 شك الإمام انه في الرابعة أو  
 الثالثة وبنى على الأقل  
 وخلقه مسبوق لا يتابعه في  
 الركعة الأخيرة لاحتمال  
 الاشتغال بالنافلة قبل اكمال

موضع آخر عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى  
 لا يستر المشتري الثمن من البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط

### (الباب السابع فيما يكون جواباً من المدعى عليه وما لا يكون)

رجل ادعى ضيعة في يدي رجل أنهما ملكه فقال المدعى عليه ٢ (تأمل كنم ونكاه كنم) فهذا ليس  
 بجواب ويجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط \* وإذا قال ٣ (به بينم) أو قال (مرا علم نيست)  
 أو قال لا أدري أهو ملكي أم لا أو قال ٤ (اين مدعى بحق من است وترادوى حق نيست) فالكل ليس  
 بجواب كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أدري أهو ملكي أم لا أو قال ٥ (اين محدود)  
 الجواب فان لم يجب يجعله منكراً ويسمع البينة عليه كذا في المحيط \* وإذا قال المدعى عليه ٥ (اين محدود  
 مرا بتوس بر دى نيست) أو قال (بتو تسليم كردنى نيست) فعنده ضمهم \* هذا جواب وهو الاصح كذا  
 في الذخيرة \* ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا ٦ (دو تيرازيه تيرازين ضاياع ملك ماست ودر دست ماست  
 ويك تير ملك فلان غائب است ودر دست ما مانت است) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما  
 عن السهم الآخر ما لم يفيها بينة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط \* وفي دعوى العقار اذا قال هذا  
 المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب وإذا قال هو ملكي وفي يده هذا المدعى عليه  
 فقال المدعى عليه للمدعى ٧ (اين محدود ملك تو نيست) فهذا على وجهين أما ان قال ٨ (در دست منست  
 وملك تو نيست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست منست) فقد قيل انه جواب وهو الانشبه كذا في الذخيرة  
 \* ادعى دار في يدي رجل أنهما داره غصبها ذواليد منه فقال ذواليد ٩ (جملگی اين خانه در دست منست  
 بسبب شرعى و مرا باين مدعى سپردنى نيست) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك  
 كذا في المحيط \* ادعى منزلاً في يد رجل فقال المدعى عليه ١٠ (عرصه ملك منست) لا يكون جواباً ما لم يقل  
 ١١ (اين عرصه منست) وكذا اذا قال الشهود العرصة ملكك لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصة ملكك كذا في  
 الوجيز لا كدرى \* رجل ادعى دار في يدي رجل فقال المدعى عليه انما دارى ثم قال انما وقف فهذا جواب  
 تام تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام  
 كذا في المحيط \* وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه ١٢ (مرا بتو جيزى دادنى نيست) فعنده ضمهم  
 هو جواب وهو الانشبه \* ولو قال في دعوى الدين ١٣ (مرا علم نيست مرا خبر نيست) فهذا ليس بجواب  
 هكذا في الذخيرة \* وإذا قال في دعوى الدين بسبب البيع أو ما أشبه ذلك ١٤ (مرا اين مبلغ بدين سبب  
 دادنى نيست) فهذا ليس بجواب قيل هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خصماً في أصل

٢ تأمل وأنظر ٣ أرى أو قال ليس لي علم ٤ هذا مدعى بحق وليس له فيه حق ٥ محدودى هذا ليس  
 محولاً اليك أو قال ليس مسلماتك ٦ سهمان من ثلاثة أسهم من هذه الضيعة لنا وهى في يدنا وسهم فلان  
 الغائب وهو في يدنا أمانة ٧ هذا المحدود ليس بملكك ٨ في يدي وليس ملكك ٩ في يدي ١٠ كل هذه  
 الدار في يدي بسبب شرعى وليست أسلمها له هذا المدعى ١١ العرصة ملكي ١٢ هذه عرصتى ١٣ ليس لي  
 شيء أعطيه لك ١٤ ليس لي علم ليس لي خبر

الفريضة وانه يوجب فساد الصلاة بل ينتظر قائماً أو قاعدا حتى يفرغ الإمام فإذا فرغ أتم وان تابعه فيها فسدت لما قلنا الدين  
 \* (نوع منه) \* تذكر انه ترك ركناً أو ليما فسدت صلاته لانه قراءة فيصطلح انه ترك في ثلاث ركعات وقراء في ركعة وان فعلها بحمل على  
 أنه ترك ركوعاً فيسجد سجدة ثم يقوم ويصلى ركعة بسجدة تين ويسجد للسجود صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم أية  
 صلاة أعاد الفجر والوتر لانها ما يفسدان بترك القراءة في ركعة وان تذكر انه ترك في ركعتين فالفجر والمغرب والوتر لان الكل يفسد بترك القراءة



في ركعتين وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع كلها \* صلى العصر فتذكر ترك سجدة ولم يعلم انها منه أو من الظهر المتقدم يضي في العصر ثم يسجد سجدة واحدة ثم يعيد الظهر ثم العصر فان لم يعد فلا شيء عليه وهذا اذا لم يقع تحريمه على شيء \* صلى ركعة نية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم في الثالثة انه في التطوع ثم في الرابعة انه في الظهر فهو في الظهر \* صلى ركعتين ثم شك انه مقيم أو مسافر فسلم على ركعتين ثم علم انه مقيم فسد لانه سلام عهد \* شك انه كبر للتحريمة أم لا ثم قطع بخلافه مضى (٦٣) وان أدى ركعا \* وذكر القاضي شك انه تكبيرة

الاقتراح أو القنوت لا يصير شاعرا كذا قيل \* شك انه كبر للاقتراح لا \* احسب أو اصاب النجاسة ثوبه أو بدنه أو مسح رأسه أم لا ان كان أول مرة استأنف وان كان يقع مرارا جازله المضى ولا يلزمه وضوء ولا غسل (نوع آخر) سها في سجود السهو ويعمل بالتحري ولا يلزم عليه سجدة السهو ولو سها مرارا

لا يلزمه الا واحدة \* سها في صلاته انما الظهر أو العصر أو غير ذلك ان تفكر قد رما يؤدى فيه ركن كالركوع لزم وان قليلا فان شك في صلاة صلاها قبلها أو تفكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لا يلزم وان طال فكره \* سجد قبل السلام لا يعاد بعده \* الامام يراه قبل السلام والمؤتم بعدة قيل يتابع الامام لبقاء حرمة الصلاة فيتذكر رأيه تحقير المتابعة وقيل لا يتابع وان تابع لا يعيد \* المسافر أتم المقيم فاذا أتم الامام صلاته وعليه سهو يتابعه المقيم فيه لا في السلام فان سلم وهو ذا كر لماعليه من الاعمال فسد والا وكذا المسبوق فاذا قام الى الاتمام وسها فيه أيضا سجد في آخرها \* قام المسبوق الى القضاء وعاد

الدين كذا في المحيط \* ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فأجاب المضارب وقال (مرادين دعوى كهوى ميكنديوي وبعوكلان وي) يعني بقية الورثة (بحيزي دادني نيست) فهذا جواب كاف وليس للقاضي أن يجبره على بيان ذلك فان أقام بينة أن مورثه دفع اليه مال المضاربة كذا وأنه قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل أمين كالودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملتقط \* ادعى نكاح امرأة فقالت ٣ (من زن اين مدعي نيم) فان أشارت اليه بخواب والافلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردي \* ادعى عشرة دنانير مجله لابنته فقال الزوج (أنجه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا للدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقدار لكن للقاضي أن يقول للزوج أقم البينة على ما أديت فاذا أقام البينة لا بد وأن يبين قدر المؤدى أتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فقال (أنجه بوده است دادم) فكذلك الجواب أيضا كذا في الفصول المادية

### (الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع)

مضى ثبت عند الحاكم تعارض القوانين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي \* التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فن أقربين غيره فكلاهما لا يمكن أن يدعيه لنفسه لا يمكن أن يدعيه لغيره بوصاية أو وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرارا بالملك له أما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه ما لا يجبهه الوكالة من رجل أو وصاية منه فسمع كذا في خزنة المفتين \* ادعى عينا في يدي انسان أنه له ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكاه بالخصومة فيه وأقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا ولو ادعى أولا أنه لفلان وكاه بالخصومة فيه ثم ادعى أنه له وأقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بينته الا أن يوفق فيقول كان لفلان وكاه بالخصومة ثم اشتريته منه بعد ذلك وأقام على ذلك بينة فينته تقبل بينته كذا في الظهيرية \* ادعى أنه لفلان وكاه بالخصومة ثم ادعى أنه لفلان آخر وكاه بالخصومة لا تقبل الا اذا وافق وقال كان لفلان الاول وكان وكاهي ثم باعه من الثاني ووكاهي الثاني أيضا والتدارك ممكن بأن غاب عن المجلس وجاء بعده مدعي برهن على ذلك على ما نص عليه الحصري في الجامع كذا في الوجيز للكردي \* والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية \* الوكيل بالخصومة لو أقر على موكله في غير مجلس القضاء أنه قبض دينه وأنه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه دينه لموكله لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فأشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كثيرا لا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركه والدي وأقام البينة قبلت بينته ولو أقر الوصي أنه استوفى جميع ما كان لليت على الناس ثم ادعى على رجل ديناً لليت تسمع دعواه كما لو أقر به الوارث ثم ادعى ديناً لليت كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا العبد لفلان ثم أقام البينة أنه اشترى منه بألف ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشترىته منه أمس موصولا فأقام بينة قبلت استحسانا وان قال مفصولا بان قال هو لفلان وسكت ثم

٢ ليس لي أن أعطيك هذا المبلغ بهذا السبب ٣ لأعطيه هو ولا موكله (يعني بقية الورثة) شيئا بتلك الدعوى التي يدعيها ٤ أنا لست امرأة هذا المدعى ه الذي كان على أدبته

امامه الى سجود السهو وان كان لم يقيد بها بسجدة يتابع الامام وان لم يتابع ومضى على قضائه يأتي بسهم وامامه في آخرها وان سها المسبوق أيضا وسجد كفاه عنهما وان كان تابع الامام في سهوه ثم سها أيضا في قضائه سجد أيضا فان رجع الى متابعة الامام قبل ان يقيد بسجدة أو نقص قيامه وقراءته لا يعتد لانه عاد الى شيء أو انه قبله وان قيد بها بسجدة لا يعود وان عاد فسدت صلاته وان تذكر سجدة تلاوة وعاد عاد المسبوق ما لم يقيد فان لم يعد الى المتابعة وقيد بالسجدة فسدت صلاة المسبوق وان عاد الامام الى سجدة تلاوة بعد ما قعد المسبوق بسجدة ان



تابعه فسد بلا خلاف وان لم يتابعه لا على رواية النوادر كسجدة التلاوة وفسد على رواية كتاب الصلاة لما قال بالصليبة وان عاد الى الصليبة عاد معه ان لم يقيد بها بالسجدة وان لم يعد فسد وان عاد اليها بعد ما قيد بالسجدة فسدت صلاة المسبوق فسدت صلاة المسبوق عاد اولاً (نوع في القراءة والاذكار) شك في التخييم فكبر وأعاد القراءة ثم علم انه كان كبر جاز وكذا الوشك في الركوع أو غيره وأعاد ثم علم انه كان فعل تجاوز صلاته وهذا السهم وكذا اذا طال فكره حتى شغله عن ركوع أو سجود (٦٤) \* جهري في السرية أو عكس لزوم قل أو كثر في الصحيح \* سماع عن الفاتحة في الاولى أو الثانية

قال اشترية منه أمس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر أن هذا العبد لفلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم أقام البيعة على الشراء من فلان ولم يوفت الشهود وقتا قبلت بيته وكذا لو أقر أن هذا العبد لفلان لاحق في فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى أنه اشتراه منه وأقام البيعة ان وقت الشهود وأنه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو أقر أن هذا العبد كان لفلان لاحق في فيه ثم أقام الشهود وأنه اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا بعد الاقرار جاز ولا فلا كذا في الفصول العبادية \* في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى ثوب في يدي رجل أقر أنه لفلان ثم قال بعد ما مكث بعه منه بمائة دينار وقال فلان هولي من غير البيع قبلت بيته ولم يكن اقراره كذا بالبيعة ولو كان المقروص كلامه فقال هذا الفلان بعه منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يده دار فآقر رجل آخر أن هذه الدار ان هي في يده أنا به تها منه بألف درهم موصولا باقراره وانكر صاحب البدار الشراء وقال الدار لي فأقام المقر البيعة على أن الدار داره تقبل بيته وان قال ذلك مفصلاً لا تقبل بيته على أن الدار له كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البيعة أنه له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا الفلان لاحق في فيه أو قال كان لفلان لاحق في فيه ثم أقام بيعة بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ايس هولي ثم قال هولي ذكر في الاصل أنه لم يكن له ولو أقام البيعة لم تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لأعلمي حقا أو لأعلمي حجة ثم ادعى حقا أو حجة قبل منه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال ذواليد ليس هذا لي أو ايس ملكي أو لاحق لي أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع \* حينما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذواليد هولي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لدى اليد منازع عيدي ذلك \* من ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقراراً منه بالمالك للنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقراراً بالمالك للنازع لكن التماسي يسأل ذواليد أهو ملك المدعي فان أقر به أقر به بالتسليم اليه وان أنكر يأمر المدعي بأقامة البيعة عليه ولو أقر عاذ كرنا غير ذي اليد كرشخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بهذا لالتناقض وانما يمنع ذواليد على ما هو اقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى داراً في يد رجل وأقام المدعي عليه بيعة على اقرار المدعي أن الدار ليست ملكاً لي أو ما كانت لي اندفعت بيعة المدعي كذا في الفصول العبادية \* لو قال الزوج ايس هذا الولد مني ونساء فتلاعنا على نفى الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني بصدق كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع أقر الوارث بأن العين هذه لم تكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن انها كانت لمورثه أخذها منه بعد موته أو حال حياته ردت الى الوارث ان أمينا حتى يقدم المودع والاجعلت في يدي عدل هذا اذا أقر به المالموم أما اذا قال ايس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه أنه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذا لم يحضر له طالب كذا في الوجيز ناسكر دري \* ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال مالي بالرى حق في دار وأرض ثم ادعى وأقام البيعة في دار في يدي انسان بالرى انما له قال تقبل وان قال ليس لي بالرى في رستاق كذا في يدي فلان داراً وأرض ولا حق ولا دعوى ثم أقام البيعة أنه في يديه في ذلك الرستاق

وقرأ كل السورة أو حرفاً منها ثم تذكر في القيام أو في الركوع عاد الى الفاتحة وقرأها ثم يقرأ السورة ويسجد للسهم وقضى صلاة الليل بالنهار واتم جهراً وان خافت ساهياً لم \* أم في النفل نهاراً أو جهراً سهاً أو أم في التطوع ليلاً وخفت سهاً أو لم وان عمدا فقد أساء \* ترك أكثر الفاتحة سهاً أو لم وان ترك الأقل لا \* تذكر ترك السورة في الاولى أو الثانية في الركوع أو بعد الرفع منه قبل السجدة عاد وقرأ السورة وركع ولزمه ولو قنت ففيه روايتان ولزمه السهم عاد أم لا قنت أم لا ولو تذكر بعد ما رفع رأسه انه لم يقنت لا يعود لان القنوت بعد الركوع بدعة فلا يقنت أصلاً \* قنت في الثالثة وركع فلما رفع تذكر انه ترك فيها القراءة أعاد القراءة والقنوت والركوع وفي غريب الرواية قرأ ساهياً في الركوع أو السجود أو القيام التشهد لا يلزم وان قرأ في القيام قبل الشروع في القراءة عمداً أو سهاً لا يلزم وان قرأ في القعدة قبل الفراغ من التشهد سهاً أو لم وان بعده لا وفي الفتاوى قرأ سهاً أو في القعدة أو في الركوع أو السجود أو التشهد

في الركوع أو السجود لزم \* أراد ان يقرأ سورة فخطأ أو قرأ غيرها لا يلزم وكذا اذا قرأ المقدم على الذي قرأ قبلها خطأ وقبل يجب حقا لان رعاية ترتيب الامام من موجبات الصلاة \* زاد في القعدة الاولى ان عمداً يكره وان ناسياً قيل يلزم اذا قال وعلى آل محمد والمختار انه اذا قال اللهم صل على محمد لزم لانه أدى سنة وكيدة فيلزم تأخير الركن \* تكرار التشهد في الاولى يلزم لاني الثاني لانه مقام الدعاء وفي شرح الطحاوي لافيهما \* قعد في الثانية قد در الفرض ونسى القراءة ثم تذكر وقرأها فاعاد في رواية يلزم وعن الثاني في رواية لا \* نسي قراءة التشهد وسلم



سأهيا بقرأ ويسجد فلا يشتغل بالقراءة فلما قرأ البعض سلم فسدت صلاته عند الثاني لان بالعود الى القراءة ارتفعت القعدة وعند محمد لا لعدم ارتفاع الكل بل بقدر ما قرأ أو لعدم الارتفاع أصلاً \* (نوع في الافعال) \* فقد فيما يقيم أو عكس لزوم أتم القيام أو قرب منه واللا يلزم والاعتماد على انه لو خض في الاولى والثانية على ركبتيه وقام لزوم وان رفع الالية والركبة مستقرة لا وفي الاجناس لزوم فيه أيضاً \* قام مصلي الظهر الى الخامسة ثم وابدأ ما قد رالفرض وكان عليه تلاوته عند محمد رحمه الله تعالى (٦٥) يسجد وعند الثاني وهو الاصح

لا تقرب على بقائه التحريم وعدمه \* آخر الصلابة أو التلاوية عن موضعها الزم وما ذكره في التحفة ان يترك سجدة التلاوة لا يلزم محمول لا على السهو أو سهو منه \* سلم في الفجر وعليه سهو فسجد وقعد وسلم ثم تسلم ثم تذكرو ان عليه صلابة من الاولى فسدت صلاته لانها صارت ديناً فلا تنوب سجدة السهو عنها بلانية وان كانت من الركعة الثانية لا تفسد لانها لم تصدقها فثبت احدي سجدة السهو عنها وعن الثاني عدم الفساد في الوجهين للنيابة ولو كان مكان السهو تلاوية والمسئلة على حالها فسدت في الحالين وأطلق في المنتقى على انه لا تنوب سجدة السهو والتلاوة عن الصلابة لان المصروف الى جهة معدوم الا اذا ظهر عدم لزومها ولا يتصور القضاء في الركوع ويتصور في السجود لانه لا يعتبر سجدة بل ركوع وكذا لا تعتبر ركعة بلا سجدتين \* (مسائل السجدة) \* سلم المسافر الساهي في الظهر ثم نوى الإقامة قبل سجوده للسهو فعند محمد رحمه الله تعالى يتم صلاة الإقامة

حقاً في داراً وأرض لم تقبل إلا أن يقيم البينة أنه أخذ بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولا بيت ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى أن له قبله حقا بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال لا حق لي في هذه الدار ولا خصوصية ولا طلبية ثم جاء يزعم أنه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط \* ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الورثة عن أبيه فأنكر المدعي عليه وقال لم يكن لابي فيما حق ثم ادعى عليه أنه كان اشتراها من أبيه أو ادعى أن أباه كان أقر له بها فدعواه صحيحة وبينته مسموعة لانه يمكنه أن يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريته ما منه فان كان قال لم يكن لابي قط لا تسمع دعواه الشراء من أبيه لان فيه تناقض وتسمع دعوى اقراراً به لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على آخر أن له في يده كذا وكذا من مال الشركة فأنكر المدعي عليه الشركة ثم ان المدعي عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعي فان كان أنكر الشركة أصلاً بان قال لم يكن بيننا شركة أصلاً وما دفعته اليه شيئاً من المال لا تسمع دعوى دفع المال لان كان التناقض وان أنكر الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط \* اذا ادعى عليه غيره أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعي عليه هو ليس بأخي ثم مات المدعي فخلف المدعي عليه بطلب الميراث وقال هو أخي لا يقبل ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة أو دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى \* لو ادعى أنه له اشتراها من أبي ذي اليد فقال ذواليد ما كان لابي فيها حق فلما أقام المدعي البينة على انه اشتراها من الميت وهو يملكها أقام ذواليد البينة انه كان اشتراها من أبيه قبلت بينته ولو قال ذواليد هذه الدار ما كانت لابي قط أو لم يكن لابي فيها حق قط فلما أقام المدعي البينة على ما ادعاه أقام ذواليد البينة انه كان اشتراها من أبيه في صحته لا تقبل بينته وان أقام البينة أن أباه أقر في صحته أنه إلى قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك على شيء قط ثم أقام المدعي البينة وأقام المدعي عليه البينة أنه قد قضى تقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بينته على القضاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن أخبرني شهودي هؤلاء انه ادعى على محققهم قال اشهدوا أنني قد أبرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المدعي عليه أو لم يكن له على شيء قط ولا عرفه فلما أقام المدعي البينة على المال أقام هو البينة على القضاء لا تقبل بينته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى رجل على رجل أنه باع منه هذه الحارية بالف درهم وقال ذواليد لم أبيعها منه قط فلما أقام المدعي البينة على الشراء وقضى له بذلك وجدها أصعباً زائدة وأراد أن يردّها على المقتضى عليه فقال المقتضى عليه انه بريء الى من كل عيب لم لا تقبل بينته كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه تقبل بينته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط أو قال مات زوجتي فمات فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندنا لان الخلع طلاق والطلاق

(٩ - فتاوى رابع) ثم يسجد للسهو ولانه لم يخرج من الصلاة بالسلام وعندهم اخرج منها ولا يعود الى سجود السهو ولا يمكنه العود الى سجوده الا بعد تمام الصلاة لا بعد العود الى السجود بخلاف الدور بيان انه لا يمكنه العود الى سجوده ان سجوده ما يكون جائزاً فالباطن بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر له قبل التمام فقلنا بانه تمت صلاته ونخرج منه سادفعا للدور \* صلى الفجر ثم تذكرو قبل السلام أو بعده انه ترك منها سجدة يسجد هاتر كهان الاولى والثانية ثم تشهد ويسجد للسهو وان علم أو غلب على ظنه انها من



الركعة الاولى أو تجزى ولم يقع على شئ نوى القضاء \* تذكر أنه ترك سجدة من العلم أنهما من الركعتين أو الأخيرة بسجدة واحدة تشهد ويسجد  
للسهو وان علم أنهما من الأولى صلى ركعة وان لم يعلم كيف ترك سجدة سجدة من نوى القضاء ثم تشهد ولا يصلي ركعة لاحتمال كونهما من  
الأولى \* ولو ترك ثلاث سجديات بسجدة واحدة ويصلي ركعة ويتشهد ولا ينوي القضاء في السجدة وقال الهندواني هذا اذا نوى التحاق السجدة  
بالركعة الاولى أما اذا لم ينو ذلك (٦٦) يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة وقال بكر يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة مطلقا ولو أربع

يسجدات يسجد سجدة من ويضم  
الى الركوع الاول في رواية والى  
الثاني في رواية ويصلي ركعة  
أخرى \* ترك سجدة من ذوات  
الاربع ولا يعلم موضعها أو  
علم يسجد واحدة ويعيد  
التشهد لاحتمال كونها من  
الأخيرة وان سجدة من وعلم  
أنهما من الركعتين أو الأخيرة  
فسجدتين ويتشهد ويسجد  
للسهو وان علم أنهما من ركعة  
قبل هذه الركعة الأخيرة يصلي  
ركعة ويتشهد ويسجد للسهو  
وان لم يعلم فسجدتين ويقعد  
ويصلي ركعة وان ثلاثا لا يعلم  
موضعهن يسجد ثلاثا ويقعد  
ويصلي ركعة ولو يعلم فسجدتين  
ويقعد ويصلي ركعة ولو أربع  
لا يعلم فاربعة سجديات ويتشهد  
ويصلي ركعتين ويقعد عقب  
كل ركعة لاحتمال أنه ترك  
سجدة من ركعتين  
وسجدة من ركعة فيتم  
صلاته بركعة ولو خسا بسجدة  
ثلاثا تشهد ولا يصلي ثم يصلي  
ركعتين ويتشهد عقب كل  
ركعة ولو ستا يسجد سجدة من  
ويصلي ثلاث ركعات ويقعد  
في الثانية والثالثة ولو سجد  
سجدة واحدة ويصلي  
ثلاث ركعات ولو ثمانا  
فسجدتين ويصلي ثلاث

ترجمة  
٣ ليس لي في هذه الدار شي

ركعات وأما المغرب ففي السجدة الواحدة يسجد سجدة وفي السجدة من يسجد هما ويصلي ركعة وفي الثلاث ثلاثا وفي الاربع هذا  
فاربعة ركعتين وفي الخمس فسجدة وركعتين وفي الست فسجدتين وركعتين \* ولو صلى النحر ثلاثا بلا سجدة أخيرة ثم تذكر أنه ترك منها سجدة من  
في قول لا يفسد ويحمل على تركهما من الثانية جلا على الجواز والاصح الفساد لانها متي هي من وجهه وفسدت من وجهه فالاحتياط في  
الفساد وكذا لو ترك ثلاث سجديات لاحتمال تركهما من كل ركعة ففسد ويحمل أنه ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية فيصير ولو أربع





أيضا وإن سجد في الركعة  
الثانية لا بد من سجدة على  
حدة \* كبر للآخرة فظن من  
الرجبة الركوع ثم كبر للنهوض  
منها فظنوا أنه من الركوع  
فركعوا ورفعوا أن لم يزيدوا  
على هذا القدر لا تبطل صلاتهم  
\* سمعها من غيره وسجد معه في  
صلاته أن قصد آتاءه فسدت  
\* والمستحب في غير الصلاة أن  
يسجد مع التالي ويرفع رأسه  
معه \* خر ليؤدب السجود  
وركع وتذكر في ركوعه أنه  
كان يؤدي السجدة فسجد  
ورفع رأسه وقام جاز \* صلى  
النفل قرأها وسجد ثم فسدت  
صلاته أو المرأة قرأتها في الصلاة  
ولم تسجد حتى حاضت أو قرأ  
المسلم ثم ارتد العياذ بالله تعالى  
ثم أسلم سقطت \* قرأ المصلي  
ايتهاعلى الدابة عشر أو آخر  
كذلك على كل واحد واحد  
لتسلاوته وعشر لسماعه  
في رواية النوادر لان جمع  
الاماكن باعتبار الصلاة  
والتلاوة اثر الصلاة لا السماع  
وفي ظاهرواية يكفيه سجدة  
واحدة \* سمعها من آخر ومن  
آخر أيضا وقرأها كفت سجدة  
واحدة في الأصح لاتحاد  
الآلة والمكان

اختلاف المكان أو الالة ولو  
يتكرر واختلاف المكان يكرر

ترجة  
 كنت استوفيت هذا القدر ٣ ثم يلزمني أن أعطيك هذا العشرة الدراهم ولكن لي عليك ألف درهم حالة  
 هذا المبلغ المال الذي تدعيه وصلته لك ٥ كنت حوّلته علي فلان ووصله

اختلاف المكان أو الآية ولو كرر اسمه عليه الصلاة والسلام أو سمع مكررا قال المتقدمون تداخل كالسجدة وقال المتأخرون حاملا  
يتكرر واختلاف المكان يكون حقيقة وحكما كجلس النكاح إذا تبدل إلى مجلس الأكل فالحاصل أنه متى كان في أمر فانه قطع ذلك الأمر  
وشرع في آخر تبدل المجلس إذا كان الثاني أمرا كثيرا أما لو فصل كان كل لقمتين أو شرب شربتين أو خطوتين أو كلمتين أو كان لا تكافئ أو  
بعكسه أو انتقل من زاوية البيت الصغير إلى زاوية أخرى فلا وإذا كان البيت كبيرا كدار السلطان أو كان قائما ثم قعد أو بعكسه كفت سجدة



لان نام مضطجعا ثم قام وكر حيث يتكرر ولو كان في زاوية الجامع ثم اتقل الى زاوية أخرى لا يتكرر فالخاصل ان الانتقال من موضع يصح الاقتداء منه على ما ذكرنا بقروءه لا يجعل المكان مختلفا فلا يتكرر الوجوب وان حكم بالاختلاف تكرر وروى في غير الظاهر أن الركوع ينوب عنها خارج الصلاة أيضا (الثامن عشر في النذر في الشروع) \* نظر الى الامام وهو يصلي الظهر فقال لله على أن أصلي بهذه الصلاة تطوعا وعلم انه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر جازولا يلزمه بالنذر شي لأنه لا عبرة (٦٩) للتسمية عند الإشارة \* افتتح الظهر مع

الامام ينوي التطوع ثم علم انه لم يصل الظهر فقطع الاول وكبر للظهر صح ولا شيء عليه وكذا الوضوء معه ينوي المكتوبة ثم تكلم ثم كبر ينوي النافلة ثم افسدها لا شيء عليه الا الفرض (التاسع عشر في القوائت) كان يرى التميم الى الرسغ كما هو مذهب مالك والياتار بركة ثم اتحل الحق لا بعيد ماصلي ولو فعه بالجله ثم نهلم اعاد الوضوء ماصلي بالتيم لان تبدل الاجتهاد يعمل في الاتي لافي الماضي لدليل النسخ \* شفيعي تركه صلوات ثم صار حنفيا لزمه الترتيب ولوان الحنفى صار شافعيًا قال مفتي الجن والانس الثبات على مذهب الامام خير \* احتلم بعد ما أدى العشاء وانتبه بعد طلوع الفجر المختار انه يعيد العشاء وهي واقعة محمد رحمه الله تعالى سئل عنها الامام رضى الله عنه فاهرمه بالاعادة \* يعيد الصلاة المؤداة احتياطا اختلف فيه لكن لا يعيدها في الاوقات المكروهة لانه نقل \* ولا تقضى القوائت في المسجد وانما يقضيها في بيته لان التأخير معصية فلا

حالة لا قولدت في يده فساوم بالولد به اقامة البيعة قبل القضاء بالامة وكذلك اذا قال الشاهدان ان الولد للمدعي عليه أو قال لا ندرى ان الولد وكذلك اذا لم تكن بيعة للمدعي ولكن المدعي عليه أقر ان الام له دون ولدها كذا في الذخيرة \* لو برهن على مساومة وكيله في مجاس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على أنه موكله غـ يرجأ نزلا لقرار برهن المدعي عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو اشترى جارية متنتقة فلما جئت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جاريتي ولم أعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا بينته وان اشترى منه متاعا في جراب مدرج أو ثوبا في منديل ملفف فلما أخرجه ونشره قال هذا متاعى ولم أعرفه تقبل دعواه وبينته قال محمد رحمه الله تعالى كل ما تمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتنتقة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم يعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل أو جارية قاعدة عليها كسائه غطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه وبينته كذا في محيط السرخسي \* العبد المأذون اذا اشترى عبدا وقبضه ثم أقر ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان أعتقه قبل أن يبيعه منه فاشتراه وهو حر وأنكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصح المأذون فيما أقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقرب ذلك وانما أقر ان البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه منى وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصح صدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان أقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو أقام المأذون البيعة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد رحمه الله تعالى بين ثلاثة فصول اقرار البائع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البيعة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه وأجاب في السك أن المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذه الجواب ظاهر في فصل الاقرار به شكل في فصل اقامة البيعة وفي تحليف البائع وكان ينبغي أن لا تسمع البيعة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الزيادات والجامع في الحروز كرا أن المشتري لو أقام البيعة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل أن يبيعه منه أنه لا تسمع دعواه ولو أراد أن يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فن مشايخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البيعة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البيعة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط \* رجل قدم ببلدة واستأجر دارا وقيل له هذه دارا بك مات وتركها ميراثا لك فقال ما كنت أعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لمكان التناقض كذا في الذخيرة \* دار في يد رجل قال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنها له تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه ولو قال أسكني هذه أو أعرني هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن تزويج المرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو

يظهرها ترك صلاة ولا يدري قضى صلاة يوم وإيلة وان شك أنه هل صلى الفرض ان في الوقت يعيد وان شك بعده لالان الغالب من حال المسلم الاداء \* مات وعليه صلوات يطعم لكل صلاة حتى الوتر نصف صاع وان لم يكن له مال يستقرض نصف صاع ويعطيه المسكين ثم يصدق به المسكين على الوارث ثم الوارث الى المسكين ثم وثم حتى يتم لكل صلاة نصف صاع كذا ذكرنا \* (العشرون في الصلاة على الدابة) \* قال في الكبرى معنى قول المشايخ صلى على الدابة وسيرجه نجس جازان تسكون النجاسة عرق الحمار أو اعباه لانه مشكوك ولودم لا يجوز ان زاد

على أقل المانع وظاهر المذهب عدم الفصل بين الفرض والنذر والنقل الا لزم بالشروع على الارض والتطوع والوتر وصحبة التلاوة وصلاته الحنازة لا تجوز على الدابة ويجوز النقل خارج البلدة والفرض أيضا بان كان في سفر فامطرت السماء وابتل الارض ومن لم يجد مكانا يابسا وقف عليها مستقبلا اليها او ما أن أمكنه إيقاف الدابة والا لا يلزم الاستقبال وهذا اذا كان وجهه بعيد في الطين وان كانت مبتلة وصل على الطين ان ظاهر هذا اذا كانت الدابة (٧٠) تسير بنفسها أما اذا سيرها لا يصح الفرض ولا التطوع لانه عمل كثير وكذا لو خاف من عدو أو

سمع أو أص أو مرض أو كانت جوحا نزل لا يمكنه الركوب أو شحاحاله كذلك الابعين ولا يعمد اذا قدر كريض أو ما ثم زال المرض وان صلى عابها لمطر ان لم يقدر على الايقاف صلى عليها موميا ولو سائرة وان قصد على الايقاف لم يجز الايمان عليها وكما تسقط الاركان بالعدو يسقط الانحراف الى القبلة أيضا وكيفية الايمان يشير الى جهة ويجعل السجود أخفض من الركوع سائرة كانت أو واقفة وكذا المختفي عن العدو ولو تحرك يتف عليه العدو أو ما الى أي وجه قدر قاعدا أو قائما كيف قدر ولا يصلي عليها بجماعة بل فرادى فان صلاوا بجماعة فصلاة الامام تجوز لا القوم وعن محمد جواز صلاة الكل اذا كان البعض يجنب البعض \* (الحادي والعشرون في المريض) قولهم اذا عجز عن القيام لم يريدوا به انه مقعد بل أريد به خوف زيادة المرض أو بطل البرء وان قدر على البعض بان قدر على التحريم قائما أو على بعض القراءة لزمه ذلك قال الامام الحلواني وهو الصحيح حتى لو ترك ذلك المقدور خفت أن لا يجوز ولو قدر على القيام متكئا أو على الاعتماد على العصا أو خادمه أو على القعود متمكنا الاستويا \* ادعت

بملكها كذا في المحيط \* في المنتقى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى شاه - دان شهدا على رجل - ل أنه طلق امرأته ثلاثا ونفذ القاضي شهادتهم ما ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولى على ذلك بينة والمرأة تجحد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا أنها امرأته وشهدا أنه طلق هذه ثلاثا وكذلك هـ ذاني العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المانع على وكذلك اذا قال الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع أو كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد الحاك شهادتهم ما ثم ادعى عليه لا نفسه جافليس له ما في ذلك دعوى فان لم يشهدا عليه عند الحاكم لكن شهدا على المبايعه وختم على الشراء من غير اقربا بكلام فان هذين لا تقبل له ما دعوى وفيه أيضا عن محمد رحمه الله تعالى عن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انها امرأته وقال أنا لم أعرفها ولم أكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهد على اقرار المرأة انها امرأته ولم يشهد انها امرأته واجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم أقام الشاهد بينة أنه تزوجها منذ سنة وان لم أعرفها قبلت بينته ويطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصارت مسئلة الطلاق مختلفة بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يد رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث صحت دعواه ولو ادعى أولا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا تصح دعواه كذا في المحيط وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية \* لو ادعى النجاج أولا في دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي ينبغي أن لا تصح دعواه الثانية بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق أولا ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر نصف دار من ثم ادعى بعد ذلك بجميع الدار لا تسمع وعلى القلب تسمع كذا في الخلاصة \* والصواب أنها تسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى النصف فحينئذ لا تسمع دعواه جميعا كذا في المحيط \* ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظاهر أن الدار المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قبل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء أولا ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض أولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكا مطلقا هل تسمع قبل ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ كما اذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشايخ هكذا في الفصول العمادية \* دار في يد رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجلس رجل وادعى عند غير القاضي انها داره تصدق بها على الذي باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يده الدار الى القاضي بعد شهر أو سنة وادعى انها داره اشتراها من الذي زعم ذواليد انه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادته شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في الاقضية \* واذ لم يذكر تاريخ تقبل شهادته الشهود وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأبالي قال في الصدقة قبضت أو لم أقبض قال محمد رحمه الله تعالى لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعى الميراث تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزائن المفتين

لوترك ذلك المقدور خفت أن لا يجوز ولو قدر على القيام متكئا أو على الاعتماد على العصا أو خادمه أو على القعود متمكنا الاستويا \* ادعت أو على الاستناد الى الجدار أو انسان أو وسادة لزمه الاتكاء قائما في الفصل الاول والاستناد قاعدا في الفصل الثاني ولا يجوز القعود في الاول والاضطجاع في الثاني واذ عجز عن الايمان بالرأس فاختار ما قاله الامام السرخسي انه تسقط الصلاة عنه \* يكره ان يرفع الموى الى وجهه عودا أو شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفض رأسه أصلا لا يجوز وان خفض رأسه وانخفض للسجود أزيد من الركوع جاز من



الايام في الاصح وقيل جازعن الاصل وقيل لا يجوز وان كانت الوسادة على الارض جازعن السجود \* قالوا اذا سجد على لبنة أو آجرتين يجوز ولوعلى لبنتين لان الارتفاع كثير \* ان صلى في منزلة قدر على القيام وان خرج الى الجماعة لا يصلي في بيته في الاصح وقال الامام الاوزجندى يخرج ولكن يتحرم قائما ثم يقعد ثم يقوم اذا جازال ركوع ويركع من القيام \* كل من لا يقدر على أداء ركن الا يجزئ بسقط عنه ذلك الركن واذا سجد سال وان قام وركع وأومأ لا يوحى \* ومتى اعترته علنان تجزى احدهما في النفل (٧١) لا الاخرى \* صلى المكتوبة بالتى تجزى في النافلة كمن ابتلى بان

يصلى بسلا قراءة أو طهارة وبين الایام يوحى لجواز الاداء على الدابة موميا وعدم الجواز بسلا قراءة وطهارة أصلا \* مريض تحت ثوب نجس يصلى عليه ان كان لا يقدر على ازالته بان يتنجس من ساعته ما يبسط تحته أو يزيد مرضه بازائه من تحته جاز والا \* اذا عجز المريض عن الایام بالرأس أيضا وثورها فاذا صح فان زاد المانع على يوم وليله تسقط عنه الفرض في الاصح كما في الانعماء لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب لما عرف في مسئلة الاقطع \* (١) الثاني والعشرون في السفر \* يعتبر مجاوزة العمران عن الجانب الذي خرج لامن جانب آخر ولو كان في هذا الجانب محلة متصلة في القديم بالمصر وانفصلت الآن يعتبر مجاوزتها أيضا لان بقاءها ليس بشرط حتى جازعنى الجمعة ولا يعتبر مجاوزة الفناء الا اذا كان بينه وبين المصر أقل من غلوة وليس بينهما مزرعة أو كانت القرى متصلة برض المصر يعتبر حينئذ مجاوزة الفناء لا القرى وان

\* ادعت المرأة مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثانية ولو ادعت المسمى أولا ثم ادعت مهر المثل لا تسمع دعواها الثانية كذا في المحيط \* امرأة تطالب زوجها بغيرها فقال الزوج مرة أو فيتها ومرة قال أدبت الى أبيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الاستروشنية \* واقعة الفتوى ٢ (مردى زنى را كه خدمت او ميكرد بشوهرى داد بعد از آن دعوى ميكند كه آن زن در نكاح من بود است ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي أن لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الاستروشنى كذا في الفصول العمادية \* امرأة باعت كرمها فدعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثه من أبيه وصدقة أمه البائعة وزعت أنها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع أنها وصية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك أنها لم تكن وصية له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها أنها استهلكته بالببيع والتسليم ولا تسمع بينة الغلام الا باذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا كانت الدار فى يدى رجل جاء رجل وادعى أنها داره ورثها من أبيه منذ سنة وأقام البينة أنه اشترى من الذى في يديه منذ سنتين والمدعى يدعى ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى بالدار للمدعى فان وفق المدعى فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذى اليد كاشم هذا الشهود ثم بهت من أبي ثم ورثها من أبي منذ سنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضى بالدار له وكذلك اذا ادعى هبة أو صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين وأقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق على وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجحدنى الصدقة فاشتريتها وبين أن الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا للملكة كذا في الخلاصة ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد شهوده انه اشتراه منه منذ شهر لا يقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب وجحدنى الصدقة فاشتريته منه منذ شهر فاذا وفق وأثبت بالبينة قبلت بيته كذا في فتاوى قاضى خان في باب من يكذب الشاهد \* واذا ادعى دارا في يدى رجل أنه وهبها له وأنه لم يتصدق به عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشاهديه فلا تقبل وكذلك لو ادعى انهم اميراء لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشراء ولم أرها قط فجاء بشاهدين على الشراء منذ سنة فهو باطل فان ادعاهما هبة ولم يتصل لم يتصدق بهما على قط ثم جاء بعد ذلك بشهود ودعى الصدقة وقال لما جحدنى الهبة سألته أن يتصدق بهما على ففعل أجزت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال بجحدنى الميراث فاشتريتها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء أولا ثم جاء بشاهدين يشهدان أنه ورثه من أبيه كذا في المبسوط \* لو ادعى أنها له ورثها من أبيه ثم ادعى هو مع آخر أنها ما ورثها من الميت وأقاما البينة على ذلك قبل كذا في الخلاصة \* صبي له عقارات مورثة ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل أن وصيه باعه مكرها وسلم مكرها فأراد استرداده من يدى المشتري ثم ادعى مرة أخرى ذلك العقارا أن وصيه باعه بغير فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان البائع ادعى أنه كان فضوليا في هذا البيع وأراد استرداده من يدى المشتري

ترجمة

٢ رجل زوج خادمة له ثم ادعى أنها كانت تحت نكاحه وأنه لم يطلقها

كان أحد الطريقين الى المقصد مدة السفر لا الاثر فسلكت الابعد بلادا قصر عندنا \* جاوز عمران مصره ثم بداه ورجع الى المصران كان مولدهم وتزوج به فقدا قام لنقصه قبل الاستحكام وكذا لو أحدث وانصرف الى المصر لا وضوء ثم علم بالماء في رحله أتم حتى يسير من وطنه ولا يصير مسافرا بالنية كالا يصير المسافر مقيما بالنية ولو كان بعد ما تم السفر علة لا يتم مجرد العزم ما لم يدخل وطنه فاذا دخله أتم \* صلى الظهر أربعين مرة من وقتة الى السفر صلى عصر اليوم ركعتين ثم عاد الى المصر وعلم انه صلاهما بلا وضوء اعاد الظهر ركعتين والعصر أربعين

التعدداً آخر الوقت وقد كان في الظهر مسافراً وفي العصر مقيماً \* مسافر حبسه غريمه في مصر والغريم اماموسراً ومعهسرو يعتقل القضاة  
أو أن لا يقضى أبداً ولم يعتقد ولم ينو أن لا يقضى في الوجه الأول يصلي صلاة المسافرين لأنه لم يعزم على الإقامة ولم يحل للطالب حبسه وفي  
الوجه الثاني وهو ما ناعتقد أن لا يقضى أبداً ثم لأنه نوى الإقامة أبداً وفي الثالث قصر لعدم العزم والوجه الثاني رواية في الخارج الذي  
يدخل دمشق أو بغيره ما دعهما الله (٧٣) تعالى في أول رمضان ولا ينوي الإقامة لكن يعلم أنه لا يخرج الامع القافلة في نصف

شوال أنه يتم دلالة الحال  
على الإقامة واسان الحال  
أنطق \* الدائن والمدين مسافر  
فلما سارا ثلاثاً نجس المدينون  
ان كان ملياً فاليسه النية  
لا مكان خروجهم من الحبس  
بقضاء الدين وان كان معسراً  
ففي الدائن لعدم مكانه  
\* صبي ونصراني خرجا إلى  
مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في  
بعض الطريق واسلم الكافر  
قصر الكافر لا اعتبار قصده  
لا الصبي في المختار والامام  
الفضلي على انها يتمان  
الصلاة \* المسافر الامام نوى  
الإقامة ليتمكن من اتمام  
الصلاة لا يتم لان حاله مبطل  
اعزيمته \* خرج الامير مع  
الجيش لطلب العدو ولا يقصر  
وان طال سيره وكذا اذا خرج  
لقصده صردون مدة سفر ثم  
منه الى آخر ذلك لعدم نية  
السفر وكذا الامام والخليفة  
والامير والكاشف ليفحص  
الرعية وقصد كل الرجوع  
متى حصل مقصوده ولم  
يقصدوا مسيرة سفر قصر  
أتموا وفي الرجوع لو من له  
مدة سفر قصر \* (نوع  
آخر) \* عبد بين مائتي  
أحدهما الإقامة لا الآخر  
ان كان بينهما ما مهايأة يتم

وانكر المشتري ذلك أو ادعى المشتري أن البائع كان فضولاً في هذا البيع وأراد استرداد الثمن لا تصح دعواه  
وان أراد أن يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع لا تسع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة وأراد أن  
يحلف صاحبها على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط \* ادعى عليه أنه له ثم  
ادعى أنها وقف عليه تسمع ولو ادعى أو لا الوقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي \* رجل  
باع ضيعة ثم أقام البينة أنه كان وقفاً عليه وعلى أولاده قال لا تسمع للتناقض وان أراد تحليف المدعي عليه  
ليس له ذلك وان أقام البينة تقبل بينته وقد قيل القول بعدم القبول أصوب وأحوط ~~هـ~~ كذا في محيط  
السرخسي \* وفي الاجناس مشتري الارض اذا قرأ ان الارض المشتراة مقبرة أو مسجد أو نفذا القاضي  
افراجه بحضرة من يخاصه ثم أقام المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط  
\* ولو ادعى المشتري على بائعه أن الارض التي بعث منى وقف على مسجد كذا تقبل وينتقض البيع عند  
الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ وقيل لا يقبل والاول أصح  
كذا في الفصول العبادية \* ولو ادعى مالا بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك ديناً عليه تسمع وعلى العكس  
لا تسمع لان مال الشركة قد يصير ديناً بالحدود والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية \* رجل  
ادعى على آخر أنه كان افلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثاً قال المدعي عليه  
أنا أوفيته هذا المال المدعي وذهب ليأتى بالبينة فلم يأت ثم ان المدعي أعاد دعواه ثانياً في مجلس آخر فقال  
المدعي عليه لا علم لي بورائه ثم سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى \* رجل  
ادعى على امرأة أنه تزوجها وأنكرت ثم مات الرجل بغات تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في  
الفصل التاسع في دعوى الميراث \* ولو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر الرجل ثم مات فطلب الرجل  
ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر كذا في  
فتاوى قاضيه خان \* ولو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً وأنكر الزوج ذلك ثم مات الزوج  
فطلبت ميراثها منه قال لم أورثها منه وكذلك ان كانت أ كذبت نفسها وزعمت أنه لم يطلقها قبل موته كذا  
في المحيط \* رجل في يديه مملوك ادعاه رجل أنه مملوكه والذي في يديه يجحد وادعاه لنفسه فخاضه القاضي  
ما هو هذا المدعي فأبى أن يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل  
الخصومة وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون أباً أو الميراث كذا بالشهود والشراء ولو أقام  
بينته على أنه لى ولد في ملكي ثم أقام بينة أنى اشتريته من فلان آخر سوى المدعي لا تقبل منه البينة هكذا  
في الذخيرة \* في نوادر عيسى بن أبان ثلاثة نفر أقاموا بينة على رجل بمال لهم قبله من ميراثهم عن أبيهم  
وقضى القاضي به لهم ثم ان أحدهم قال بعد ذلك مالى في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق  
وانما هذا الاخوى قال لا يبطل بهذا القول عن المتقضى عليه شيء الا أن يقول ما كان لي أصلاً في هذا المال  
شيء وما هو الا اخوى فحينئذ يبطل حقه عن المقضى عليه ولو قال قبل أن يقضى القاضي له بالمال مالى في  
هذا المال حق وما هو الا اخوى يسئل عن ذلك رأى وجهه صار له ما دونك وانما ادعيتهم من ميراث أبيكم  
فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منسه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين  
بالثلثين وترك نصيب المقر ولو كان الذين أقاموا البينة هم الذين تولوا ما ملتهم ولم يدعوا المال عليه من

العبد في نوبة المقيم ونوبة مسافر وان لم يكن بينهما مهايأة بعد على رأس الركعتين ثم يصلي ركعتين فيكون اربعة الميراث  
لأنه مقيم ومسافر فيصلي صلاتهما \* خرج مع مولا ولا يعلم بحاله سأله وعمل بخبر مولا فأن لم يخبر ان خرج من موضع الإقامة أتم وان خرج  
من موضع السفر قصر عملاً بدلالة الحال والاصل وان نوى المولى الإقامة ولم يعلم به العبد وقصر انما علم أو سال مولا ولم يخبره وقصر مدة  
ثم أخبرها أعاد ما قصر هذا اذا علم من قول المولى وفعله أنه نوى الإقامة وعلم به أصحابه لا العبد أما اذا نوى بقلبه ذلك ولم يتكلم ولم يعلم بها



الامام واستخلف المقيم لاتصير  
 صلاة المسافرين ارباعاً  
 وبعض جوزوا له ترك السنن  
 والامام الفضلي ابي جواز  
 تركها كما منع جواز القصر  
 لان السنن لتكمل الفرائض  
 والنقص في السفر ربما  
 يكون أكثر والشرع ورد  
 بالقصر في الفرائض لا غير  
 والمختار انه لا يأتي بها في حال  
 الخوف ويأتي في حال القرار  
 والامن وقد صح في كتب  
 الاحاديث الصحاح عن  
 جماعة من الصحابة ترك  
 السنن في السفر وقالوا لو  
 صلينا السنة لا مكنتنا الفريضة  
 \* (الثالث والعشرون في  
 الجمعة) \* خطب محمد ثاؤ  
 جنباً ثم توضأ أو اغتسل  
 وصلى جازوا وذهب الى منزله  
 أو كل أو جامع واغتسل  
 بعد الخطبة أعادها \* صبي  
 خطب باذن الامام وصلى  
 بالناس بالغ جاز ونص في  
 كتب أصحابنا ان اتحاد  
 الامام والخطيب أفضل  
 ولكنه ليس بشرط وهو  
 الاصح عند الشافعي وفي وجه  
 عنه وقول عنا وعن مالك  
 انه شرط لان المتوارث اتحاد  
 الخطيب والامام في القرون  
 الاولى قلنا هو شرط كمال  
 المهارة لاتمامها الا يرى

(الباب التاسع في دعوى الرجائين \* وفيه أربعة فصول)

\* (الفصل الاول في دعوى الملك المطلق في الاعيان) \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل أو عقارا آخر أو منقولا أو قاما البيعة قضى بيعة الخارج عند علمائنا الثلاثة هذا اذا لم يذكر تاريخها فما اذا ذكر تاريخها فان كان تاريخها على السواء فكذلك الجواب أنه يقضى للخارج منهما وان أخرج تاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا آخر يقضى لاسبقهما تاريخا واذا أخرج أحدهما ولم يؤثرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للخارج هكذا في المحيط \* دار في يدي رجل ادعى رجل أنه داره ملكها منذ سنة وأقام صاحب اليد بيعة أنه اشترها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى به المدعى الخارج كذا في الظهيرية \* اذا ادعى الخارج أنه عبده كاتبه على ألف درهم وأقام على ذلك بيعة وأقام ذو اليد بيعة أنه عبده كاتبه على ألف درهم قال جعلته مكاتبين ما يؤدى اليهما جميعا كذا في الذخيرة \* لو ادعى أحدهما أنه دبره وهو يملكه وأقام على ذلك بيعة وادعى الآخر أنه كاتبه وهو يملكه كانت بيعة التدبير أولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ملكا ما اطاقا وكان في يدي ثالث ولم يؤثرخا وأرخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفين هكذا في الخلاصة \* وان أرخا واحدا سبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ومحمد رحمه الله تعالى الاول يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما وأطاق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما ما هو الصحيح واختلاف الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواتم زاده ان الصحيح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ومحمد رحمه الله تعالى الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* دار أو منقول في يدي رجلين وأقام كل واحد منهما ما يئنه على ما ادعى ان لم يؤثرخا وأرخا تاريخها على السواء يقضى بينهما نصفين وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى اول لا يقضى لاسبقهما تاريخا وان أرخ أحدهما ولم يؤثرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى به بينهما وكذلك عندنا على القول الذي لا يعتبر التاريخ وعلى القول الذي يعتبر التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولغير المؤرخ عند محمد رحمه الله تعالى لان غير المؤرخ أسبقهما تاريخا هكذا في المحيط \* عبد في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه عبده غصبه ذو اليد منه أو قال استأجره ذو اليد منه أو استعاره منه أو ارتنه منه وأقام ذو اليد بيعة أنه ملكه أعتقه أو دبره أو كانت أمة أقام ذو اليد بيعة أنه استولدها كانت بيعة الخارج أول وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى التنازع \* رجل في يديه دار وأقام رجل أبغى عليه البيعة أن اداره وأقام رجل آخر البيعة أن اداره غصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الابداع كذا في المحيط \* ادعى بكر بيتا وفي يدي سعد وزيد وبرهن أنه له وكل واحد منهما

(١٠ - فتاوى رابع) ان الامير كان هو الخطيب في تلك القرون الاول \* خطب وحده لا يجوز ولو حضرها واحد أو اثنان وصلى بالثلاثة جاز \* خطب بحضور النساء فقط لا يجوز ولو كانوا رجالا نياما أو صمما أو بماليك أو عبيدا جاز والاذن بالجمعة اذن بالخطبة وكذا العكس حتى لو قال جمع ولا تخطب لايمل النهي والخطبة بحضور الامام لا تكون اذا نام لم يأمر بها \* أحدث بعد الخطبة فامر من لم يشهد بها بالجمعة لا يصح وفي الخلاصة ولو أمر المأمور من شهدها لا يصح أيضا لان التعدية فرع القائمة وكما لو أمر كاذرا أو صديقا فامر ارجلا اهلا لم يصح وفي الخلاصة

يصح الثاني وان لم يصح الاول \* ولو شرع في الجمعة واحدة فاستخاف من لم يشهد هاصح لان الخليفة قائم مقام الاول حتى صح استخلاف  
 المسبوق ولم تنقلب صلاة المؤتم المسافر اربعا بخلاف المسافر المقيم \* امر الخليفة ذميا او صيبا باقامة الجمعة بلا علم بحالهما فامر الال  
 بالاقامة لا يصح ولو اسلم او بلغ هذا ولى أو أم الغريم ولو أحدث وقدم نسيب أو أمهم الجمعة لا يصح وان اسلم بعد الاستخلاف وان استأنف  
 الخطبة والصلاة هو بعد الاسلام صح (٧٤) \* (نوع ما يحرم في الصلاة) \* يحرم في الخطبة كالاكل والشرب حال الخطبة ولا يحل

للخطيب ان يتكلم فيها الا  
 بالامر بالمعروف ولا يحل  
 لاسماع الكلام أصلا وان أمرا  
 بالمعروف وان بعد من الامام  
 اختلوا فعن الثاني واختار  
 محمد بن سلمة السكوت ونصير  
 ابن يحيى اختار قراءة القرآن  
 وأما دراسة الفقه والنظر  
 فيه فذكره البعض وقيل  
 لا بأس به وعن الثاني انه  
 كان يصح الكتف في وقت  
 الخطبة بالقلم \* واختار الدنو  
 من الامام أولى وان سمع  
 مدح الظلمة ثم خرج الامام  
 يقطع الصلاة وان صلى ركعة  
 ثم خرج أضاف اليها أخرى  
 ويسلم ذكره في النوادر وان  
 كان نوى أربعا وقد قيد  
 الثالثة بسجدة أضاف اليها  
 أخرى وان لم يقيد الثالثة  
 بسجدة قيل يتم ويخفف في  
 القراءة وقيل يعود الى التعدد  
 وان كان في عين الامام أو  
 يساره قريبا منه ينحرف اليه  
 مستمعا لسماع الخطبة  
 \* تذكر الامام في الجمعة انه  
 ترك النجس يقضى النجس  
 ويعيد الخطبة فان لم يعد  
 أجره \* وتجاوز الجمعة في فناء  
 المصر وهو الموضع المعد  
 لمصالح المصر المتصل به وفدر  
 بعضهم الفناء بالغارة وقيل  
 بفرسخين حتى قيل ان جواز

برهن أنه له نصفه ابكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب أو الوية على سعد فبرهنه لزيد وما بقى لبكر  
 (والاصل) أن الخراج حين اذا تنازع في عين وادعى أحدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضى  
 بينة مدعى الغصب ولا يقضى بينة المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه  
 وادعى زيد ملكا بالثقة فنصفه ابكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا بطلا  
 فبرهنه لزيد وما بقى لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى بكر فزيد النصف الذي في يده سعد  
 وابكر النصف الذي في يد زيد ولو ادعى الغصب على بكر وسعد على سعد فزيد النصف الذي في يد سعد وما في يد  
 زيد بين بكر وسعد كذا في الكافي \* ولو أقام سعد بينة أنه ادعى غصبه من زيد وأقام زيد بينة أنه ادعى  
 غصبه من سعد وأقام بكر البينة أنه ادعى غصبه من سعد وسعد فزيد فلبكر نصف الدار والنصف الآخر بين  
 سعد وزيد نصفين هكذا في المحيط

(الفصل الثاني في دعوى المالك في الاعيان بسبب الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك) دار في يدي  
 رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما ما يدعى أنه ادعاه ورثه من أبيه فلان وأقام على ذلك بينة فان لم يؤرخا  
 أو أرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى آخره على ما ذكر في المنتقى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخره على ما في الاصل وهو قول  
 محمد رحمه الله تعالى أولا على ما رواه ابن سماعة عنه يقضى لاسبقة ما تاريخا كذا في الذخيرة \* وكذا ان  
 أرخا ملك المورثين يقضى لاسبقة ما تاريخا بالاجماع كذا في الخلاصة \* وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ  
 الآخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي \* ولو كان في يد أحدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ  
 ذي اليد أسبق فهو أولى عنه أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى به  
 للخارج وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في أيديهم ما فهو بينهما نصفين  
 بالاجماع الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كذا في الخلاصة \* ان ادعى الشراء كل واحد منهما من  
 رجل آخر وأنه اشتراه من فلان وهو يملكها أو أقام آخر بينة أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان  
 القاضي يقضى بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* سواء أرخا على الشراء أو لم يؤرخا كذا في المحيط \* وان وقتا  
 فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما نصفين كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحد فهو بينهما نصفين كذا في  
 الكافي \* ويخير كل واحد منهما فان رضى أحدهما أو أبي الآخر بعد ما خبرهما القاضي وقضى لكل واحد  
 منهما بالنصف فليس للذي رضى به الا النصف كذا في المحيط \* وان أرخا أو أحدهما سبق تاريخا يقضى  
 لاسبقة ما تاريخا اتفاقا وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج اتفاقا وان كانت العين في أيديهما  
 فهي بينهما الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما سبق فحينئذ يقضى لاسبقة ما تاريخا وان كانت في يد أحدهما  
 فهي لذى اليد سواء أرخ أم لم يؤرخ الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما سبق فيقضيه بالخارج كذا في الكافي  
 \* رجل في يديه دار وعبد أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه اشترى منه الدار بالعبد الذي في يديه  
 وصاحب اليد ينكر دعواه فان القاضي يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما ما اولها بالخيار فان  
 اختارا العقد أخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا الفسخ أخذ العبد بينهما والعبد بينهما ما اولها

الجمعة ببنى بناء على الفناء لا على البناء ومضى على فرسخين من مكة وقيل بفرسخ وقيل بمنتهى الصوت \* من كان مقيما في عمران أراد  
 المصر وأطرافه وليس بينه وبين المصر مزارع أو فرجة يجب عليه الجمعة وان كان بينه مزارع لا وان سمع النداء والخيار ما قاله محمد ومالك  
 ان الجمعة على من بقدر فرسخ من المصر لانه لا يدبر معرفة للعوام \* قروي دخل المصر يوم الجمعة ونوى ان يمكث فيه ذلك اليوم لم الجمعة وان  
 نوى الخروج من يومه ان نوى قبل دخول وقتها الا وان بعد دخول وقتها يلزم وقال الفقيه اذا نوى الخروج من يومه لا يلزمه مطلقا عدم الالتزام



\* المسافر دخل مصر يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوما \* المصري اذا سافر يوم الجمعة ان خرج من العمران قبل آخر وقت الظهر لا بأس به لانها تجب في آخر الوقت دل ان المسافر يوم الجمعة قبل الزوال لا تكفه كالاتكفه في رمضان فانه صح انه عليه السلام سافر ليلتين خلتا من رمضان \* يجوز للعبد المقلدا إقامة الجمعة في ولايته لا الانسجة بتزويجه بتقليد القضاء \* لا يملك القاضي إقامة الجمعة ويجوز ذلك للشرطي وهذا في عرفهم \* المتغلب الذي سرت سيرة الاهراء ويحكم في رعيته بحكم (٧٥) الولاية يجوز له إقامة الجمعة \* مات

والى مصر ولم يبلغ الخليفة موته وصلى بالناس خليفة الميت أو قاضيه المأذون قصدا أو صاحب شرطته صح \* ولو اجتمعوا على أهل البلدة على تقديم رجل لا يصح الا اذا لم يكن الميت خليفة ولا قاض ولا شرطي فحينئذ يصح للضرورة ولومات الخليفة وله ولاية على بلادهم إقامة الجمعة \* أمر النصراني ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ أو استقضى الكافر ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ لم يملك إقامة الجمعة ولا الحكم بلا تجديد تقليد بعد الاسلام والبلوغ \* نهى الامام أهل بلدة عن التجمع نفذ حكمه اذا كان بناء على سند شرعي كما اذا مصر مكانا بناء على دليل شرعي أما اذا كان بلا سبب شرعي يعتمد عليه كتعصب أو عداوة فلا اثر له فيجتمعون على رجل يجمع بهم \* مصر الامام موضعا ثم نهق الناس عنه وخوى ثم اجتمعوا ثانيا لا بد من الاذن الجديد \* عزل الامير الذي هو امام في الجمعة فله ان يجمع الى ان يبلغه العزل أو يأتي الامير الجديد وان صلى الشرطي بعد بلوغ العزل الى الامير يصح لانه على عمله ما لم يعزل قصدا

أراد أحدهما أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كانت الدار في أيدي المتعينين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كانت في يد أحد المدعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد لاخر كذا في المحيط \* ولو لم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال المدعي عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيعة الخصم الاخر فأنار جمع عليك بالدار لا يثبت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيعة صاحب اليد على بيعة الاخر فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كما لو استحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا فاما اذا ادعى الشراء مؤرخا أو قاما البيعة على ذلك وتاريخ أحدهما أسبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يد المدعي عليه أم في أيديهما أم في يد أحدهما أم كان ويقضى بالعبد لاخر كذا في المحيط \* وان أرخ أحدهما دون الاخر والدار في يد المدعي عليه يقضى للآخر بالدار والعبد لاخر وان كان لاحما تاريخ ولاخر قبض معاين أو مشهود به فهو أولى كذا في الكافي \* وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان لاحدهما قبض مشهود به ولاخر قبض معاين فالذي له قبض معاين أولى كذا في المحيط \* ولو كانت الدار في أيديهما فأرخ أحدهما وأطاق الاخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي \* وان شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر ان كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وان كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ فهو أولى بحكم القبض المعاين وان كانت الدار في يد المشتريين أو قاما البيعة على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الاخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا ويخيران أيضا قال محمد رحمه الله تعالى وتاريخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك اذا كانت الدار في يد صاحب الوقت الاخر قضى بها لصاحب الوقت السابق وان أرخ أحدهما في القبض دون الاخر والدار في يدي البائع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله اذا كان العبد في يد المدعي عليه فاما اذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعي عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما ويخيران فان أفضا العقد فالدار بينهما وان اختار فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعي عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط \* عبيد في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه باعه من الذي في يديه بألف درهم ورطل من خرو وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه باعه من الذي في يديه بألف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يديه يتكرد عواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذي في يديه به عا فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط \* وهذا اذا أقام البيعة على اقرار الذي في يديه بذلك وان أقام كل واحد منهما البيعة على البيعة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستمدا كافهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا

\* قدم الامير الجديد والاول في الجمعة يتم كالوجع عليه وعزل وهو في الصلاة لا يعمل الجهر والعزل فيها \* فرغ الاول من الخطبة فقدم الثاني بعدها وصلى لا يجوز له دم حضور الخطبة ولو قرأ الثاني الاول وصلى خافه صح ولو عزل الاول بطل حكم الخطبة فان لم يحضر الثاني وصلى الاول مع علمه بقدم الثاني جاز ما لم يعلم بعزل نفسه صريحا أو دلالة بان يوجد ما يستدل به على انه عزله بخلاف الثاني مجاز الحكم \* احدث الامام فتقدم رجل بلا تقديم الامام ان بعد الشروع في الصلاة يجوز وان قبله لا الا ان يكون قاضيا أو شرطيا وفي بعض المواضع لا يصح وان بعد الشروع

الاذا قدمه من يلى الاذن باقامة الجمعة ولو قدم القوم رجلا قبل ان يخرج الامام من المسجد جازت على المكاتب ومعتق البعض اذا كان يسعى والعبد الذى حضر مع مولاه لامسالة الدابة الجمعة لاعلى المأذون والذى يؤدى الضريبة وللمستأجر منع الاجير عن الجمعة فى قول الامام أبى حفص الكبير وقال الدقاق ان كان الجامع بعيدا حط من الاجرة قدره وان كان قريبا لا لكنه لا يقدر على المنع ولا باس بالر كوب لها والعبيدين والمشي افضل (٧٦) ويرجع من طريق آخر تكثير الشهود وقيل من الاول دفعه لانتظاره ولانه مشى عليه

مازورا فلا يكون من العدل ان لا يشرفه مغفورا \* والمطر الشديد يذرى التخاف عن الجمعة \* ويستحب للرئيس والمسافر وأهل السجن تأخير الظهور الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخره يكره فى الصحيح وبعد الفراغ يصلون باذان واقامة الا انهم اذا كانوا فى مقام لا يجوز اقامة الجمعة فيه كالرستاق صلوا الظهر بجماعة كفى سائر الايام \* وأهل المصر اذا فاتهم الجمعة صلوا فرادى كالسافرين \* (نوع) \* اقتدى بالامام ناويا صلاته على ظن انه فى الجمعة فاذا هو فى الظهر صرح ظهره مع الامام وان نوى الجمعة معه والمسئلة بحالها لم يصح لاختلاف الفرضين اسما وحكما ومعنى وشرطا ولو قال اقتديت به فى الجمعة والظهر لا يصح عن واحد منهما وفى كتاب رزين الاصح انه يصير شارعا فى الجمعة ولو نوى فرض الوقت يوم الجمعة لصلاة الجمعة لا يصح الا اذا كان عنده ان فرض الوقت الجمعة وعندنا الفرض الاصلى الظهر غير انه مأمور باسقاطه باداء الجمعة كالغاصب رد القيمة واجب اصيل الا انه مأمور باسقاط القيمة عن

شئ لهما غير ذلك كذا فى فتاوى قاضيان \* عبد فى يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذى فى يده بمائة على أن المشتري بالخيار يدفعه الى أيهما شاء وعليه ثمنه لا بد كذا فى الظهيرية \* عبد فى يدى نفسه فالذى فى يده العبد بالخيار يدفعه الى أيهما شاء وعليه ثمنه لا بد كذا فى الظهيرية \* عبد فى يدى رجل أقام رجلان كل واحد منهما بيعة أنه عبده باعه اياه على أنه بالخيار فيه ثلاثة أيام فان أمضيا البيع أو أمضى أحدهما ورضى به الآخر لم المشتري ولكل واحد منهما ألف درهم وان أمضى أحدهما البيع ونقض الآخر فلا يجوز نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يمضيا البيع أخذ العبد نصفين ولا شئ على المشتري وان لم يقيما البيعة ومصدقهما ذو اليد ولا يهلم أيهما أول ان أمضيا البيع أخذ كل واحد منهما ألف درهم وان لم يمضيا البيع ومضت المدة أخذ العبد بينهما نصفين وغرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان أمضاه أحدهما ولم يمضه الآخر أخذ الجيز الالف كلها وأخذ الآخر الالف من حيث اليد رخصى \* فى نوادر هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن غلام فى يدى رجل ادعى رجل أنه اشتراه من صاحب اليد بألف درهم منذ سنة وأقام رجل آخر بيعة أنه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة أشهر وصاحب اليد يقول بعتهم من صاحب المائة فنقضى القاضى بالغلام لصاحب الالف فسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا وورده على المقضى عليه بقضاه وجاء صاحب المائة فقال أنا أخذ الغلام لاني أقررت بيعه منى وصاحب اليد يادى ويقول القاضى فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الالف فسخا للبيعة ويكون لصاحب المائة أن يأخذ الغلام باقرار البائع أنه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع أصاحب المائة خذ الغلام وأبى هو فالبائع أنه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضى بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضى قد فسخت البيعة بيننا لم يكن فسخا الا أن يقول البائع أجبتك الى ذلك أو يفسخ القاضى العقد بينهما كذا فى المحيط \* اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقى الملك بسبب من جهة واحدة وأرخا وتاريخهما على السواء ولم يؤرخا أو أرخ أحدهما فذو اليد أول وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق كان أسبقهما تاريخا أولى هكذا فى النخبة \* اذا كانت الدار فى يد رجل وادعى أنه اشترى هذه الدار من زيد وأقام على ذلك بيعة وذو اليد أقام البيعة أنه اشتراها من زيد والمدعى هو الاول أى تاريخ الخارج أول فانه يقضى به بالخارج فانما قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الاثن عند القاضى باقرار البائع أو بيمينته القاضى فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد أن يجلس الدار حتى يستوفى مانقده للبائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الاثن باقرار البائع أو بالعاينة فان القاضى لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفى الاثن منه وان ثبت نقد أحدهما عند القاضى أما باقرار البائع أو بالعاينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى اليد شئ وان ثبت نقد ذى اليد بالاقرار أو بالعاينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضى لا يسلم الدار اليه حتى يستوفى الاثن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضى لا يعطى ذا اليد شيئا مما قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضرا لم يكن له أن يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضى أن يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شئ أمسكه على البائع وان بقى من دين ذى اليد شئ اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذى اليد باقرار البائع عند القاضى أو بالعاينة وأما اذا أراد ذو اليد أن يقيم

ذمته برد العين لما تقرر ان الواجب الاصلى ما يلزمه قضاؤه والظهر هو الذى يقضى \* المختار ان السائل اذا كان لا يمر بين يدي المصلى البيعة ولا يخطى رقاب الناس ولا يسأل الناس الحافا ويسأل الامر لا بد منه لا باس بالسؤال والاعطاء \* ولو صلى فى الجامع والمساكين يمرون بين يديه فلا ثم على المار لا على المصلى \* ولا يحل الاعطاء لسؤال المسجد اذ لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام أبو نصر العياضى أرجو أن يغفر الله تعالى لمن يخرجهم من المسجد وقال بعض العلماء يتصدق أربعين فلسا كفارة لفلس اعطاهم فيه وعن الامام خلف بن أبوب



لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من يتصدق على هؤلاء في الجامع وقال ابن المبارك يعجبني ان لا يعطى لهؤلاء لانهم عظموا ما حقره الله تعالى وهو الدنيا ولا يتخطى الرقاب للدنو من الامام ان كان يؤذى بان يطأ ثوبا أو جسدا وان كان لا يؤذى يتخطى ودنا من الامام وقال الفقيه أبو جعفر اذا كان في حال الخطبة لا يتخطى وان لم يؤذ \* جالس على الغداء يوم الجمعة ونودي ان خاف فوثقوا بالغداء وفي سائر الصلوات لا الا ان يخاف فيه فوت الوقت \* (الرابع والعشرون في العيدين) \* صلاة العيد واجبة في (٧٧) المختار ويجهز في الطريق في عيد الاضحى بلا

خلاف وكما بلغ الجبانة قطع ولا يكبر عقيب الترت والعيدين ويكبر عقيب الجمعة والسنة الخروج الى الجبانة وان وسعهم الجامع ويستخلف من يصلي في المصر بالضعفاء والمرضى وفيه ان اقامته في موضعين في مصر يجوز بخلاف الجمعة لانها جامعة للجماعات والتفرق ينافيه واذا أذن المولى لعبده في الجمعة والعيدين ليس له أن يتخاف في قول وقيل له ذلك وان علم العبدان المولى لا يأذن له لو استأذن لا يستأذن وان علم انه يأذن له ولا يكبره المولى ان شهد استأذن وشهد وكذا المرأة اذا صامت فلا بلا اذن الزوج \* الا فضل تأخير الفطر وتجهيل الاضحى حتى قال المشايخ يستحب في عيد الفطر أن يؤخر الخروج قليلا فلوزالت الشمس قبل ان يصلوا العيد سقط الا اذا تركوا تعذر في الغدوا لا سقط وفي الاضحى الى ما بعد الغداء ايضا ولو بلا عذر فعلى الروايتين في الاضحى لا في الفطر لكنة لو بعدد لا يلحقهم الاساءة وبدونه تلحقهم الاساءة \* وعلى رأى ابن عباس رضى الله عنهما يكبر في كل ركعة

البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذي اليد ببيعة او صدقة أو بيع ولم ينقد الثمن فأقام هذا بينة أنه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وأدفعها اليه وأخذت منه الثمن للبائع ولا أعطى ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* وان ادعى ان تلقى الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة \* اذا ادعى صاحب اليد تلقى الملك من جهة واحدة ولم يؤثر خا أو أرخا وتاريخهما على السواء أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى ان تلقى الملك من جهة اثنين فكذا على التفصيل هكذا في الذخيرة \* الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وأرخا في تاريخ أحدهما جهالة بأن ادعى المدعى أنه اشتراها من زيد منذ سنة وأقام البينة وأقام ذو اليد البينة أنه اشتراها من عمرو منذ سنة أو أكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعى وكذا اذا شهد شهود المدعى عليه أنه اشتراها من فلان منذ سنة أو سنتين وشكروا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية \* دار في يد رجل ادعى خارج أنه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد أنه اشتراها من الخارج وأقاما البينة ولا تاريخ معهما تهازت البينتان سواء شهدوا بالقبض أم لم يشهدوا وتركت الدار في يد ذي اليد بغير قضاء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن تقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالنقص مذهب محمد رحمه الله تعالى لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي \* فان وقتت البينتان في العقار ولم تثبتا قبضا ووقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى وان أثبتا قبضا قضى لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا في الهداية \* دار في يد رجل أقام رجل البينة أنهما داره باعها من ذي اليد ألف درهم وأقام ذو اليد بينة أنهما داره باعها من هذا المدعى ألف درهم فعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى تهازت البينتان كذا في المحيط \* دار في يد زيد برهن عمرو على أنه باعها من بكر بألف وبرهن بكر على أنه باعها من عمرو بمائة دينار ووجد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمن كذا في الكافي \* دار في يد رجل يسمى محمدا أقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بألف وأقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر بألف وأقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكروا القبض والتاريخ فبينة محمدا مقبولة ويقضى بالشراء من بكر وبينة بكر والمرأة باطلتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى ولو كانت في يد بكر والمسئلة بها فالحجاب عندهما كمالو كانت في يد محمدا ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشئ عندهما وتركت الدار في يد هذا هكذا في محيط السرخسي \* واذا شهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد محمدا وباقي المسئلة بها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى يقضى بشراء محمدا وتهازت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وأما اذا كانت في يد المرأة فعلى قواها ما قبل بينة بكر ومحمد ولا قبل بينة المرأة هكذا في المحيط \* حر في يده عبد أقام مكاتب البينة أنه عبده باعه من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة كرار حنطة وأقام الحر البينة أنه اشتراه من المكاتب بمسدا الوصف ولم يذكروا القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى يقضى به للحر وبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشراء الحر عندهما وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وان

خسا وبوالى بين القراءة والتكبير وفي رواية أربع في الثانية وعمل الاثمة في الامصار في العيد الاولى على الاولى وفي الثانية على الثانية تحذف على الامة لا تستغاثهم بالقراين حتى يعلموهم بانضوية تجهيل التخصية فاسقطوا من خاصة العيد تكبيرا وانما ثروا قول الخبر طاعة لامرئيه الخلفاء بائع جدهم \* وان اجتمع العيد والعيد فكسوف قدم العيد لان العيد واجب كما قدم على صلاة الجنازة لانه واجب علينا والجنائز كفاية ولا يسعد الاجتماع لان سيره بتقدير العزيز العليم ولا يقال لا يقع الا في اخر الشهر لاننا نقول ممنوع نهلا فبعد خرج في

الصحيح انه انكسفت يوم مات ابنه عليه الصلاة والسلام وهو ابراهيم قال الواقدي والزبير بن بكار كان موته في العاشر من شهر ربيع الاول  
وحكايات شهداء على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كوامل في الواقع فبومان من رمضان يكونان من شعبان في الحقيقة فيقع اخر  
رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العبد في الثامن والعشرين \* (الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد) \* كل من  
قتل بالسعي في الارض بالفساد كالبغاي (٧٨) وقطاع الطريق والمسكر والخنا وغيره لا يغسل ولا يصلى عليه وفي عيون

الرواية عن محمد رحمه الله  
ان من قتل مظلوما لا يغسل  
ويصلى عليه وظالما  
لا يغسل ولا يصلى عليه  
والقَتُول بالعصية  
كالكلاباذي والدروازكي  
بخاري واليماني والقيسي  
بالشام يغسل ولا يصلى  
عليه ولا يصلى على قاتل  
نفسه عند الثاني وبه اخذ  
السعدي والاصح انه يغسل  
ويصلى عليه كما هو رأي  
الامامين وبه أفق الامام  
الجلواني \* والسقط الذي لم  
يتم خلقة يغسل في المختار  
ولا يصلى عليه \* والبيض في  
الكفن أحسن وان مات  
بلا مال فالكفن صلى من  
عليه نفقته الا الزوج عند  
محمد وعند الثاني عليه كفنها  
وان كانت موسرة وعليه  
الفتوى كلها حال الحياة  
وان لم يكن له مال ولا من  
تجب عليه نفقته فعلى  
الناس وسألوه من الناس  
لانه لا يقدر على السؤال  
بنفسه بخلاف الحي اذا لم  
يجد ثوبا يصلى فيه لا يجب  
على الناس ان يسألوا لانه  
قادر بنفسه فان فضل عن  
الكفن شي صرف الى كفن  
آخر ان لم يعرف صاحبه

كان في يد المرأة لا يقضى بشي عندها هكذا في محيط السرخسي \* اذا شهدوا بالاعتقاد والقبض والعبد في  
يد الحرقان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينة الحر  
والمكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بحاله فالحجاب فيه عندهما كالحجاب في  
الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بحاله فالحجاب فيه عندهما كالحجاب في  
وبينة المرأة على المكاتب وبينه الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط \* ولو كان الحر يدعي البيع من  
المكاتب بمائة دينار والمسئلة بحاله او هو في يد الحر ولم يذكر والقبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك  
عند محمد رحمه الله تعالى ولو كان في يد المكاتب فمكذبات عندهما وان كان في يد المرأة يقضى ببيع الحر من  
المكاتب ولو ذكر والقبض والمبيع في يد الحر يقضى ببيعه من المكاتب وبسلم اليه عندهما ولو كان في يد  
المكاتب فمكذبات عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتم اترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى  
للحر على المكاتب بالثمن عندهما هكذا في محيط السرخسي \* رجلان ادعيا سكاك امرأة واقاما البينة  
لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا وان أرخا وتاريخ  
أحدهما أسبق فهو أولى وان كان تاريخهما سواء ولا حدهما أيدهي له وان أرخ أحدهما دون الآخر  
فصاحب التاريخ أولى وان كان لاحدهما تاريخ ولا تدري يد صاحب اليد أولى فان اقرت لاحدهما  
ولا تدري تاريخ فهي للذي اقرت له وهذا كله في حال حياة المرأة أما بعد موتها فان كان تاريخ أحدهما  
أسبق يقضى له وان كان تاريخهما سواء ولم يؤرخا يقضى بالسكاك بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر  
ويرثان ميراث زوج واحد فان جاءت بولدين ثبت النسب بينهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل  
وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة \* الخارج مع ذي اليد اذا أقام البينة على السكاك  
مطلقة من غير تاريخ يقضى بينة صاحب اليد ولو كان القاضى يقضى للخارج بينة ثم أقام صاحب اليد  
بينة هل يقضى بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى وعلى قول من يسمع بينة ذي اليد  
لأقام الخارج بعد ذلك بينة على أنه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية  
\* ادعى نكاح امرأة وهي في يد آخر فاقترت المرأة للدي ثم أقام البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا  
رحمهم الله تعالى يقضى للخارج بحكمه الاقرار وقال بعضهم يقضى اصحاب اليد كذا في الفصول الاستروشنية  
\* لو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما فاقترت لاحدهما فهي للقر له فان أقام الآخر بعد ذلك  
بينة على النكاح فصاحب البينة أولى ولو أقام البينة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتنا فالاول أولى وان لم  
نوقتنا فالذي زكيت بينته أولى وان لم تزل بينتهما أو زكيتا فمذهب بعض المشايخ رحمه الله تعالى يقضى للذي  
أقرت له بالنكاح سابقا وهو الاقيس وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه أشار في أدب القاضى في باب  
الشهادة على النكاح كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما واقاما  
البينة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فلم تقر لاحدهما حتى تهازت البينتان ثم أقام أحدهما البينة  
على اقراره بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو اقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما أقام البينة عيانا ولو ادعيا  
نكاح امرأة وهي تجحد وليست في يد أحدهما فاقام أحدهما البينة على النكاح وأقام الآخر البينة على  
النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا تبرج بينة من يدعى اقراره بالنكاح كذا في الفصول الاستروشنية

بعينه وان لم يجد ميتا آخر تصدق به \* نبش الميت وهو طرى كفن ثابسا من جميع المال فان كان قسم ماله فعلى الورثة لا انحرما \* ولو  
\* كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل أو اقترس الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه \* ثوب الجنائز تحرق وصار يحال  
لا ينتفع به يباع ويشتري بثمنه ما هو أدون منه وليس للمتولي ان يتصدق به \* مات في السفر فاخذ صاحبه ماله وصرفه الى تجهيزه بلا اذن حاكم  
جازا استحسانا مروى عن محمد رحمه الله \* (نوع) \* المختار ان الامام الاعظم أولى والافسطان المصرو والافامام المصرو والقاضى والافامام



الحق وامام الحق أحق بالصلاة من سائر الأولياء عندهما وعند الثاني وهو رواية الحسن عن الامام الولي أحق ثم الأولياء على ترتيب العصابات وابن العم أحق بالصلاة على المرأة من الزوج إذا لم يكن لها منه ابن ولو كان له أخوان لابوين فالأكبر أولى وإن أراد ألا كبير تقدم غيره للأصغر المنع والأخ لابوين أولى من الأخ لأب وأُمّ سواء من كان لابوين أصغر أو أكبر ولو أراد أن يقدم آخر ليس لمن لأب المنع \* إذا كان للأب عبد الميت أب أو أخ ومولى فالمولى أولى وعليه الفتوى \* أوصى بان يصلى عليه فلان (٧٩) فاختار ان الوصية باطله لان الايمان

المؤدى الى القطعية بها يحصل فاشبه الوصية للوارث قال الصدر وعليه الفتوى وفي النوادر انه اجازة ويؤمر فلان بان يصلى عليه لان للرضا تأثير فيه حتى قدم امام الحق فلما ذلك قبل تعلق الحق أو جواز الرضا بالدلالة الفعلية لا يولد الايمان بخلاف الصريح \* حضرت الجنادة بعد المغرب بدى بالمغرب ثم بالجنادة ثم بسنة المغرب وقيل يقدم سنة المغرب أيضا وفي الصغرى يكره صلاة الجنادة في مسجد الجماعة بكل حال وفي كراهية الجامع الصغرى اختلاف فيما اذا كان بعض القوم خارج المسجد وفي فتاوى النسق صلاة الجنادة في مسجد الجمعة على ثلاثة أوجه اذا كان الكل في المسجد يكره بالاتفاق وان كانت الجنادة وصف خارج الجامع والباقي فيه لا يكره بالاتفاق وان كانت الجنادة وحدها في الخارج فختلف والحال اني على اختيار الكراهة ومن حضر بعد التكبير الرابع ولو قبل السلام فقد فاتته الصلاة وفي الفتاوى انه يكره

\* ولو أقام البيعة فأتى أحدهما فأقرت المرأة بنكاح الميت صح إقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو أقام البيعة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل بها أو لافه وأولى وإن لم تفرق بينهما ما وكان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو نفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تجب عدها فأقام البيعة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر وأقام البيعة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن توقت شهود الثاني سابقا وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهرا لا تقبل بيعة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية \* ولو شهد شهود أحدهما في النكاح أنه دخل بها كان هو أولى وإن كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البيعة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحدهما البيعة على إقراره أنه تزوجها بالف درهم وأقامت الأخرى البيعة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بهما فعدلت البيعتان فإن القاضي يفرق بينهما ويقضى لكل واحدة منهما بالمال الذي شهدا الشهود على إقراره استحضانا وإن أقامت أحدهما البيعة على إقراره بالدخول بهما بالنكاح ولم تقم الأخرى البيعة على إقراره بالدخول بهما ولا كنهما أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فإن القاضي يقضى للدخول بهما بالصحة نكاحها بالمهر الذي شهدا الشهود به لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البيعة على إقراره بالدخول بهما ولا على الدخول أصلا فرق بينه وبينهما ويقضى بنصف المالكين لهما بينهما المدعىة الدراهم بربع الدراهم والمدعىة الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية \* وهو الصحيح لان قولها تزوجت زيدا إقرارها بالنكاح فصيح الإقرار منها فهي تريد بقولها بعد ما تزوجت عمرا ابطال إقرارها الأول ولا تلك هكذا في محيط السرخسي \* لو أن امرأة أقام عليها رجلان كل واحد منهما بيعة أنها أقرت أنها امرأته اختلعت منه بألف درهم ولم يوقتافعاها أن تؤدي إلى كل واحد منهما ماله وان وقتالزمها مال الوقت الأول ويظل عنها مال الوقت الآخر إلا أن يكون بينهما ما وقت تنقضي في مثله العدة وتزوج فيلزمها المالان جميعا وان لم يدخل بها أحدهما لم يلزم المالان جميعا وقتا ولم يوقتا كذا في المحيط \* في دعوى فتاوى نجم النسفي رحمه الله تعالى ادعى على امرأة أنها امرأته وخسلا وهي تدعى أنها كانت امرأته لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعي الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الأول ومالاقه تكلف المرأة بأقامة البيعة على الطلاق فان تجوزت عن إقامة البيعة حلف الزوج الأول على الطلاق وفرق بينهما وبين الزوج الثاني كذا في الفصول العمادية \* رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلي فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجت وقالت ما طلقني الأول لا يفرق بينهما فإن حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما ما وهي الأول وان أقرا الأول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان العالاق واقعا عليها وتعد من الأول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وان أنكرت ما أقربه الأول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الزوج كان لك زوج قبلي وطاقتك وانقضت عدتك وأنكرت الطلاق فجاء رجل وادعى أنه ذلك الزوج وأنكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط

للافتاح ثم يكره ثلاثا بلا دعاء قبل رفع الجنادة ساعة فاذا رفع قطع الصلاة فان رفعت على الأيدي ولم توضع على الكتف كبر في الظاهر وعن محمد لا انا كان أقرب الى الكتف وان أقرب الى الأرض كبر ويجوز ان يكون المذكور في الفتاوى قول الامام الثاني وهو الظاهر \* وإذا اجتمعت الجنات فصلت صلاة واحدة على الكل جاز ثم ان شاء جعلها صفا وان شاء جعلها واحدا واحدا ولو رجلا ونساء قدم الرجال وجعل النساء مما يلي القبلة ولو عسدا قدمه على النساء وان كانا ناسرين فأفضلهما مما يلي الامام \* كبر على جنازة ثم أتى بأخرى مستقبل للثانية بعد اتمام

الاولى فان كبرينوى الاولى أو نواهما أولم ينوشيا كانت للاولى الا اذا كبرينوى الثانية لا غير فيثبذ بسير خارجا عن الاولى \* مات في غير بلد ففصل عليه غير أهله ثم جلد أهله الى منزله ان كانت الصلاة الاولى باذن الوالى أو القاضى لا يعاد وان كان الامام على غير طهارة بعد ولو كان الامام على طهارة لا يقوم لا يعاد لان الجماعة ليست بشرط فيها \* لا يقوم بالدعاء بعد صلاة الجنائز لانه دعامة لان أكثرها دعاء \* خير صفوف الرجال فيها آخرها وفي سائر الصلوات (٨٠) أولها لان القيام في الآخر أقرب الى التواضع فيكون أدعى الى الاجابة \* كره قطع الحشيش

والحطب من المقبرة الا اذا كان يابس ولا يستحب قطع الرطب الا لحاجة \* ويستحب أن يكون القبر مستمرا متفعا قدر شبر من الارض ويرش عليه الماء \* مات في بيته فقالت الورثة لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لان غسله فيه من حوائجه \* ولا بأس بدفن اثنين أو ثلاثة أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة \* (نوع آخر) \* ذهب الى المصلى قبل الجنائزة ينتظرها ان لم يكن له حاجة بكره والا لا \* واذا أتى بالجنائزة فالصحيح انهم لا يقعدون قبل الوضع واذا وضعت الجنائزة عن الاعناق جلسوا ويكره القيام لها \* ماتت ولا محرم لها فأهل الصلاح من جيرانها يتولون دفنها ولا يدخل في قبرها أحد وفي الروضة ينزل في قبرها المحرم نسباً أو وضاعاً أو صاهرة وان للزوج والا فالمشايخ والافينزل الشبان الصالحاء \* ولا يخرج النساء والاصح انه يجوز للزوج ان يراها وان كان معها نائحة أو ضائحة زجرت فان لم تزجر فلا بأس بالمشي معها ولا يترك السنة

السرخسى في كتاب النكاح \* رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انه امرأتى فقال المدعى عليه كانت امرأتى لكن طلقتهامنه ذسنتين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكر المدعى الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى ولو قال بلى طلقتهالكن تزوجتها بعد ذلك ٢ (ومدعى عليه بازخواستين ويرامنكر است) تترك في يد المدعى عليه ولو ان المدعى أنكر الطلاق وأقام المدعى عليه بينة أنه طلقها منذ سنتين وأنى تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول الاستروشنية \* امرأة في دار رجل يدعى أنها امرأته وخارج يدعيها وهى تصدقه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول من هو في داره كذا في الفصول العمادية \* برهن على أنها منكوحته وفي يده اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتى والمرأة تصدق ذا اليد يحكم بالنكاح للخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ بينته أولى كذا في الوجيز للكردرى \* رجل قال لامرأة زوجنيك أبول وأنت صغيرة وقالت بل زوجنيك وأنا كبيرة فلم أرض كان القول قولها والبيئة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيخان وهكذا في المحيط \* البالغة اذا أقامت البيئة على رد النكاح بعد البلوغ والزوج أقام البيئة أنها كانت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاستروشنية \* اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح فساد فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة وأقاما البيئة تقبل بينة من يدعى الفساد متى قبلنا بينته على الفساد سقطت ثقة العدة ونسب الولد ثابت كيفما كان كذا في الفصول العمادية \* رجل وامرأتى أيديهما حاداران أقامت المرأة البيئة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البيئة أن الدار له والمرأة تزوجها على ألف درهم ودفع اليها ولم يقم البيئة أنه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدا لها ولو أقام الرجل البيئة أنه حر الا حصل والمسئلة بحالها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل وامرأة اختلنا في متاع النساء فأقامت المرأة بيئة أن المتاع متاعها وان الرجل بيئة أن المتاع له وأن المرأة امرأته تزوجها على ألف ونقدتها فان الرجل يقضى به عبدا للمرأة ويقضى بالمتاع أنها فانت شهدتهم ود الرجل أنه حر الاصل قضى بأنهم امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكره على قياس مسئلة الدار ينبغي أن يقضى بالمتاع لها ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما الا آخر متاع النساء كان أو متاع الرجال أو متاعهما واذا كان المتاع في يد أحدهما خاصة دون الآخر فالبيئة بينة المدعى هكذا في الذخيرة \* وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البيئة ان الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البيئة أن الدار لها وان الرجل عبدها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفين وان كانت في يد أحدهما تترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق قال رضى الله عنه وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى ببيئة الخارج لان بيئة صاحب في الملك المطلق لا تعارض بيئة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على امرأة أنها امرأته وأقام رجل آخر بيئة أنها أمته وأقامت المرأة البيئة عايمها منهم ما عبادان لها فالقياس أن تقبل

ترجمة

٢ والمدعى عليه زواجه ثانيا

لما افتتن بهما من البدعة \* ويكره رفع الصوت بالذكر خلف الجنائزة ويذكر في نفسه وقد جاء سبحانه من قهر عباده بالموت والفناء بيته وتقر بالبقا سبحانه الحى الذى لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلاذن أهله \* دفن بغير كف أو قبل غسل أهيل عليه التراب أولا لا يتنبش لان الكفن والغسل مأمور والنش منهى والنهى راجع على الامر \* ولو دفن بثوب أو درهم أو في أرض مغمورة وأخذت الارض بشفعة يخرج لانه حق العبد \* السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت ايا ما نقله الى مكان آخر



لا يستل ما لم يدفن \* وهو لكل ذي روح حتى الصبي والله تعالى يلهمه \* مات ولدها في غير بلد ها وهي لا تصبر فارادت ان تنبش لا يجوز ويترك  
هناك \* ويدفن المقتول حيث قتل ولا ينقل بعد الدفن أصلا \* ولو قبل الدفن فلا بأس بقدر ميل أو ميلين \* وهذا نص على المنع من النقل الى  
بلد آخر \* وفي الفتاوى ان النقل قبل الدفن لا يكره \* والحاصل انه لا يخرج بعد الدفن طالبت المدة أو قصرت الا بعد ذرو العذر ما ذكرنا من  
كونه مغصوب بالخ \* ولا يدفن في البيت وان كان صبييا \* وجد طريقا في المقبرة (٨١) وهو يظن أنه محدث لا يتطرق وان

بينه المرأة عليهما وان لم يقيم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضى بالنكول كذا في جواهر الفتاوى  
\* اذا تزوج عبد الرحمن حرة ثم ادعى أن المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد أذن له يفرق بينهما  
ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها او لها النفقة مادامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه  
نصف المهر وكذلك اذا قال لأدري أذن لي أو لم يأذن كذا في الفصول العبادية  
(ومما يتصل بذلك مسائل) رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة  
على رجل آخر أنه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينه بينة الرجل كذا في الذخيرة \* رجل أقام البينة على امرأة  
أنه تزوجها وأقامت عليه أختها بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل  
بينه المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم توقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى  
الرجل ويبطال نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على امرأة نكاحا  
وقد أقام البينة وأقامت هي بينة أن أختها امرأة المدعي وهو ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجتي فان القاضي  
يقضي بنكاح الشاهدة للمدعي ولا يقضى بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو أقامت  
الشاهدة البينة على اقرار المدعي بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضى بنكاح الشاهدة كذا في  
الفصول العبادية \* لو ادعى نكاح امرأة وأقام البينة فادعت المرأة أنه تزوج بأمرها أو بانتهاف هذا وما لو ادعت  
المرأة نكاح الأخت سواء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة بينة أنه تزوج بأمرها ودخل بها  
أو قبلها أو معها بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضى بنكاح  
الغائبة هكذا في الفصول الاستروشنية \* رجل له ابنتان صغيرى وكبرى وأقام رجل بينة على هذا الرجل أنه  
زوج ابنته الكبرى منه وأقام الاب بينة أنه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينه بينة الزوج كذا في  
الحيط \* لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل أس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الا آخر من ذنبة فهي للذي  
أقرت بنكاحه أس ولو شهد الشهود على اقرارها لها جميعا وهي تجحد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
أسأل الشهود بأيهم بدأت وأقضى به ولو قالت تزوجت جميعا هذا أس وهذا من ذنبة كانت امرأة  
صاحب الأس كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى نكاح امرأة فأنكرت وأقرت بالنكاح لرجل حاضر  
وصدقها المقر له فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان أقام البينة وثبت يحتاج المقر له الى اقامة البينة على  
هذا المدعي بحضرة هذه المرأة واذا أقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقر له أولى بالبينة  
والاقرار كذا في الفصول العبادية \* روى ابن سماعة عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى لو أقام الرجل بينة على امرأة أنه  
تزوجها على ألف درهم وأقامت المرأة بينة أنه تزوجها على مائة دينار وأقام أبوها وهو عبد الزوج بينة أنه  
تزوجها على رقبته وأقامت أمها وهي أمة الزوج بينة أنه تزوجها على رقبته فالبينه بينة الاب والام والنكاح  
جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة بها للقاضي بأن الاب  
صدقاها ويعتق من مالها ويطل القضاء الاول ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها على أبيها وصدقه الاب في  
ذلك فقضى القاضي به ثم أقامت البينة أنه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بينها ويقضى لها بمائة دينار  
وعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو أقام الاب البينة أنه تزوجها على رقبته والمرأة تدعى مهرها مائة  
دينار والزوج يدعى ألف درهم حكم بينة الاب واعتق من مال ابنته ثم لو أقامت أم المرأة البينة أنه تزوجها

(١١ - فتاوى رابع) في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيه \* غرس الاشجار في المسجد ان كان لا يستقر فيه الاسطوانة ونحوه لئلا يضر  
يجوز والا لانه تشبيه بالبيعة \* في جواره مسجدان فالأقدم أولى وان تساوى الاقرب وان تساوى او قوم أحدهما أكثر لوعلى اذهب الى  
الذي جماعته أقل لتكثير الجماعة بسببه وغير الفقيه بخير والافضل ان يختار من امامه أصح وأفقها فالصلاة مع الافضل أفضل \* مسجد  
حيه وان قل جمعه أولى من الجامع وان كثر جمعه \* فاتته الجماعة في حيه ان أقامها في مسجد آخر فحسن وان صلى وحده في حيه فحسن وان

و يحمل الخلل الى الخمر لا الخمر  
الى الخلل و يقود اياه الكافر  
من البيعة الى المنزل لا بالعكس  
و يحمل الزبل الى الارض  
بنية تطهير موطن اقدم أهل  
الايان \* تعلق به حشيش  
المسجد لا يلزمه الازالة ان لم  
يتعمد وكل ما كان معمولا  
غلب عليه الصنعة كالكيزان  
المتخذة من تراب الحرم يجوز  
اخرجه تبركا و يجعله ويعظمه  
ولا يمسح رجلاه من الطين  
باسطوانة المسجد أو حائطه  
ولا بترايه المنبسط وله أن  
يمسح بخشبة موضوعة فيه  
و بتراي مجموع فيه و بقطعة  
حصير أو بردى خلق ملقاة  
فيه والاولى ان لا يمسح بالحصير  
والبردى الخلق في المسجد \*  
ويكره التوضي في المسجد الا  
اذا كان فيه بيت معه له لكن  
لا يصلي فيه \* والحياطة فيه  
باجرة تكره الا اذا جالس لحفظ  
المسجد عن الصبيان و خاط  
وكذا الكاتب \* مع علم الصبيان  
باجر لو جلس فيه اضرورة  
الخمر لا بأس به وكذا التعليم  
ان باجر كره الا اضرورة وان  
حسبة لا \* جمع ما لا نفقة  
المسجد من الناس و صرفه في  
حاجة نفسه ثم انفق مثلها  
لا يسهه ذلك فان عرف صاحبه  
بعينه رده عليه أو جدد الاذن

ترجة  
۲ انما زوج وزوجة

(۲) ای مایاخذہ الاعوان من المال ظلم



الفقر وهذا كله واضح على قول الامام الاعظم رضي الله عنه وكذلك ما يأخذ من الاموال ظلمًا ويخطئه بما له وبما لم يظلمه آخره يصير ملكًا له وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حرامًا محضًا نعم لا يباح الانتفاع به قبل أداء البدل في الصحيح من المذهب والله أعلم بالصواب \* (كتاب الزكاة) \* وفيه ثلاثة فصول \* (الاول في المقدمة) \* ولا زكاة في الخيل عندهما والفتوى على قولهما وكان الامام محمد بن الفضل رحمه الله يفتي بقول الامام السرخسي رحمه الله ويوجب في مائتي درهم بخاري خمسة دراهم (٨٣) اعتبارا بدرهم كل واحد منهم من اعتبار الدراهم الشرعي وبحقيقة في فوائد الهدايا تشيخنا صاحب التحقيق \* شك في انه هل أداها أم لم يؤدها لان كل العروقها فاشبه ما اذا شك في الوقت انه هل أدى الصلاة أم لا بخلاف ما بعد الوقت لان الاصل فراغ الذمة وهو منتف ما بقي الوقت في حق وجوب الاداء ولا يرد نفس الوجوب لانه جبري والكلام في غيره وفي الدين المجهود للدائن أخذ الصدقة وفي المؤجل الى حلول الاجل كابن السبيل يأخذ في وقت الوصول الى ماله والمختار في الدين على المفاس المقرانه كابن السبيل وان كان موسرا مقرالا يحل الاخذ أصلا وان كان جاحدا ولا يئنه له لا يحل ما لم يرفع الى القاضي ويحلفه ولو كان يقر في السر وينكر عند الناس لا تجب الزكاة \* له

سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وتترك في أيديهما ان كانت في أيديهما هكذا في المحيط \* وان كانت في يدهما قضى بهما صاحب اليد وان خالف سن الدابة التار يخين بطلت البيعتان وتترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين \* قال عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المحيط \* والاصح أنهم لا يطلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يدهما ما يقضى به الذي اليد كذا في التبيين \* سواء أقام صاحب اليد البيعة على دعواه قبل القضاء بهما للخارج أو بعده كذا في المحيط \* ولو أقام الخارج البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملكه بائه وأقام ذواليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه قضى به الذي اليد وكذلك لو أقام الخارج البيعة على نتاج بائه وأقام ذواليد البيعة على النتاج في ملكه فبيعتة ذي اليد أولى وكذلك لو أقام البيعة على وارثه أو وصيه أنه هبة مقبوضة من رجل وأنه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط \* شاة في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه اشاته ولدت في ملكه وأقام صاحب اليد البيعة أنه اشاته فملكها من جهة فلان وأنهم ولدت في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضى بهما صاحب اليد كذا في الذخيرة \* ذكر في الاصل أن القاضي ينقض القضاء على الثاني ويقضى به الاول وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج أحق أيهما كان وكذا لو كانت الدعوى بين خارجين فبيعتة النتاج أحق ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم أقام ثالث البيعة على النتاج يقضى له الآن يعيد ذواليد البيعة على النتاج كذا في الكافي \* فان لم يقدر ذواليد على إعادة البيعة وقضى القاضي بالعبد للثالث ثم أحضر ذواليد بيعة أن العبد عبده ولدي ملكه قضى به له وان لم يعد ذواليد بيعة ولكن أحضر رابع وأقام بيعة أنه عبده ولدي ملكه فان القاضي يقول للثالث أعدي بيعة على أنه عبده ذلك ولد في ملكك بمحض من الرابع فان أحضرها كان هو أحق بالعبد من الرابع فان حضر المدعي الاول وأقام البيعة أنه عبده ولدي ملكه لم تقبل بيعة له لأنه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بيعة على أحدهم بذلك وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* رجل في يده عبداً أقام رجل بيعة أنه عبده ولدي ملكه وأقام رجل آخر بيعة بمنزل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث وأقام بيعة بمنزل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المقضى لهما البيعة أنه عبدهما ولدي ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي أعاد بيعة له ولم تقبل فيسه بيعة الثالث ويقضى للثالث على المقضى له الآخر الذي لم يعد البيعة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيسه مع الثالث الذي أعاد بيعة فان وجد المقضى عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بيعة أن العبد ملكه ولدي ملكه وأقامها عند القاضي قضى القاضي بالعبد له لأنه لو أقام يومئذ بيعة على ذلك كان هو أولى فكذا اذا أقام بيعة بعد ذلك كذا في الذخيرة \* لو ادعى ذواليد والخارج الملك المطلق وبرهنوا وقضى على ذي اليد بالملك ثم ان ذواليد المقضى عليه لو أقام البيعة على النتاج تقبل وينقض به القضاء الاول كذا في الكافي \* عبدي في يدي رجل أقام البيعة أنه عبده أعنته وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه عبده ولدي ملكه فان الولادة أولى كذا في فتاوى قاضيان \* الخارج وذواليد اذا أقاما البيعة على نتاج العبد والخارج يدعي الاعتاق أيضا فهو أولى وكذلك لو ادعياه وهو في يده ثالث وأحدهما يدعي الاعتاق أيضا لان بيعة النتاج مع العتق أكثر اثباتا لانهم أثبتت أوليته على وجهه لا يستحق عليه أصلا وبيعتة ذي

لا تجب عليها الزكاة ولا على مولاهما لعدم الملك ولا على الزوج لعدم اليد يعني كان لها منعه من التصرف فيه فصار كالضماني \* أو دعي مالا ونسي المودع ثم علمه بالتدكر ان كان من الاجانب لا يجب عليه زكاة ما مضى وان كان من المعارف تجب عليه زكاة ما مضى والاجارة الطويلة المعهودة مع شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة \* زكاة المجهولة على الجبر لملكه بالقبض وعندنا لا نفساخ لا يلزمه رد عين المقبوض بل يرد مثله وكأنه دين حادث بعد الحل \* وعلى المستاجر زكاة المؤجلة في السنين التي الاجرة بيده لانه دين في العرف فلا يزول الواجب فيه قبل القضاء وذكروا

لا تجب عليها الزكاة ولا على مولاهما لعدم الملك ولا على الزوج لعدم اليد يعني كان لها منعه من التصرف فيه فصار كالضماني \* أو دعي مالا ونسي المودع ثم علمه بالتدكر ان كان من الاجانب لا يجب عليه زكاة ما مضى وان كان من المعارف تجب عليه زكاة ما مضى والاجارة الطويلة المعهودة مع شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة \* زكاة المجهولة على الجبر لملكه بالقبض وعندنا لا نفساخ لا يلزمه رد عين المقبوض بل يرد مثله وكأنه دين حادث بعد الحل \* وعلى المستاجر زكاة المؤجلة في السنين التي الاجرة بيده لانه دين في العرف فلا يزول الواجب فيه قبل القضاء وذكروا

السيد أبو شجاع رحمه الله أنه لا يجب على المستاجر والاحتياط أن يزكي كل واحد وعلى هذا بيع الوفاء يجب على البائع لأنه ملكه بالقبض وعلى المشتري لأنه يملكه مالا على البائع وليس في هذا إيجاب زكاة على شخصين في مال واحد لعدم تعيين التقدين في العقود والفسوخ \* والمهر المثلج أن كان الزوج لا يريد الاداء لا يمنع وجوب الزكاة على الزوج \* والحاصل أن كل دين له مطالب من العباد يمنع سواء كان لله تعالى كالزكاة والعشر والخراج (٨٤) أو للعباد كالثلث والجرة ونفقة المحارم ومال المطالب له كالنذر والكفارة والحج لا يمنع

\* مات وعليه دين أن كان من قصده الاداء لا يؤاخذ به يوم القيامة لأنه لم يتحقق المطل \* (نوع آخر) \* له كتب علم تسلي نصابا ويحتاج إليه للدرس والحفظ أو مكررا صنف واحد أحدهما محتاج إلى التصحيح منه لا يجب الزكاة وصدقة الفطر والأضحية ونفقة المحارم وحل أخذ الصدقة له أن كان حديثا أو فقها أو أدبا وإن زاد على الحاجة منع أخذ الزكاة \* ولو كان له نسختان من صلاة أو نكاح لمصنفين لا يمنع أخذ الزكاة مطلقا وإن لمصنف واحد فقد ذكرنا هذا هو المختار \* المكاري اشترى ابلا أو جوالقا بالقبول أو جره ويبيعه في آخر الأمر لا زكاة عليه لأنه عوامل وآلة الاستعمال في الحال بخلاف ما إذا اشترى صابونا لا يغسل في البيت كالبقال يشتره للبيع أو الصباغ اشترى آلات الصبغ كالقراط والشت لصبغ ثياب الناس حيث يزكيه مع ماله لأنه تجارة حتى ملك حبس العين لاخذ الجرة \* اشترى دواب للبيع واشترى معه جلاجل و براقع للبيع مع الدواب وجب الزكاة في الكل وإن لم يقصد البيع معه لازكاة فيه \* وكذا العطار يشترى قوارير \* اشترى منها متاعا بما تتي درهم وحال الحول وهو كذلك ثم انتقص بعد الحول أن زكى ما تتي عند الامام رحمه الله وعندهما زكى ما بقي \* اشترى خادما لتجارة فأجره خرج عن التجارة وكذا الدار يؤاجر وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى للخدمة ومن عزمه أنه إذا وجد ربحا بابعه لازكاة عليه \* (الثاني في المصروف) \* لا يدفع إلى فقيرة زوجهما موبى فرض لها النفقة أو لا عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا إلى صغير والمغنى وإن كان

اليد أن ثبت الملك على وجه يتصور استحقا ذلك عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى الخارج التدبير مع النتاج وادعى صاحب اليد النتاج لا غير في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية أبي سليمان أنه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى لذي اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط \* ولو ادعى الخارج التدبير والاستيلاء مع النتاج أيضا وادعى اليد مع النتاج عتقا بانه هو وأولى ولو ادعى ذوال اليد التدبير والاستيلاء مع النتاج والخارج ادعى عتقا بانه هو وأولى كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى ذوال اليد النتاج وادعى الخارج أنه ملكه غصبه منه ذوال اليد كانت بينة الخارج أولى وكذا إذا ادعى ذوال اليد النتاج وادعى الخارج أنه ملكه أجره أو ودعه منه أو أعاره منه كانت بينة الخارج أولى كذا في المحيط \* أمة في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضى بلمة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هو في يديه وأقام ذوال اليد بينة أنها أمته ولدت في ملكه فان شهد شهود المدعى أنه قضى بها بشهادة شهود شهوده وأعطاه أنه اشتراها من ذى اليد أو وهبها ذوال اليد منه أو تصدق بها ذوال اليد عليه أو شهدوا أنه قضى بها لهذا المدعى ولم يبينوا سبب القضاء يعنى القاضى ذلك القضاء أيضا ويدفعها إلى المدعى وإن شهدوا أنه قضى بها بشهادة شهود شهوده وأعطاه أنها له أو أنهم اتجبت عنده فالقاضى يعنى ذلك القضاء أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهه ما لله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينقضه وإن شهدوا أن قاضى بلمة كذا أقر عندنا أنه قضى للمدعى بهذه الجارية بشهادة شهود شهوده وأعطاه أنها له أو أنهم اتجبت عنده ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى أن القاضى الثاني ينقض ذلك بالإجماع هكذا في الذخيرة \* إذا كانت الجارية في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضى بلمة كذا قضى له بها على ذى اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء وأقام رجل آخر بينة على النتاج فصاحب القضاء أولى وإن أقام الأول بينة أن قاضى بلمة كذا قضى له بها بشهادة شهود شهوده وأعطاه أنها له وأقام الآخر بينة على النتاج فصاحب القضاء أولى عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى صاحب النتاج أولى كذا في المحيط \* إذا أقام الخارج بينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام ذوال اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعى لأنهما ادعيا في الأمة ملكا مطلقا في قضى به للمدعى ثم يستحق العبد تبع كذا في النصول العمادية \* أقام المدعى البينة على الشاة التي هي في يد المدعى عليه أنها شاته وأنه بحر هذا الصوف في ملكه منها وأقام ذوال اليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعى كذا في الذخيرة \* لو أن عبدا في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد كذا في فتاوى قاضيان \* ويكون ابن أمته وعبده ولا يكون ابن أمة لا آخر وعبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعا كذا في المحيط \* عبدي في يد رجل أقام رجل بينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبدين بين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبدین والامتنين جميعا كذا في فتاوى قاضيان \* عبدي في يد رجل أقام رجل بينة أنه عبده ولد في ملكه ولم يسموا أمة وأقام رجل بينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه فانه يقضى بالعبد للذي أمته في يده فان أقام صاحب اليد بينة على أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه غير أمة أخرى قضى به لذي اليد كذا في المحيط \* في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الاصل أن بينهما قبل ويقضى لكل واحد

و براقع للبيع مع الدواب وجب الزكاة في الكل وإن لم يقصد البيع معه لازكاة فيه \* وكذا العطار يشترى قوارير \* اشترى منها متاعا بما تتي درهم وحال الحول وهو كذلك ثم انتقص بعد الحول أن زكى ما تتي عند الامام رحمه الله وعندهما زكى ما بقي \* اشترى خادما لتجارة فأجره خرج عن التجارة وكذا الدار يؤاجر وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى للخدمة ومن عزمه أنه إذا وجد ربحا بابعه لازكاة عليه \* (الثاني في المصروف) \* لا يدفع إلى فقيرة زوجهما موبى فرض لها النفقة أو لا عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا إلى صغير والمغنى وإن كان



الابن كبير اجاز وكذا الى ابنة غنى عند الامام الثاني وهو قواهما \* ولودفع الى فقير له ابنه وسرجا وقال الثاني ان كان في عيال الغنى لا يجوز  
والايجوز \* قضى عليه بنفقة ذى رحمه المحرم فكساه وأطعمه ينوى الزكاة صح عند الثاني \* لايجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل وجزء  
الصيد وعشر الارض وغلة الوقف الى بنى هاشم ولا الى غنى \* وان كان له قوت شهر يساوى نصابايجوز صرفه اليه \* وان كانا أكثر من شهر لا  
\* وقيل يجوز وان كان له طعام سنة لان مستحق الصرف كالعديم وكان سيدنا عليه (٨٥) الصلاة والسلام اختار الفقر مع القدرة

على غنى الدنيا وكان يعطى  
لازواجه قوت سنة وان كان  
له كسوة الشتاء يساوى  
نصابا ولا يحتاج اليه في  
الصيف يجوز له أخذ الزكاة  
وكذا لو كان له حوانيت ودور  
غلته عشرة آلاف أو يزيد  
لكن لا يكتفى لخرجه لقوته  
وقوت عياله يجوز صرف  
الزكاة اليه عند محمد رحمه الله  
\* ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف  
ولا يحصل منه ما يكتفى له  
واعماله اختلف فيه قال ابن  
مقاتل يجوز صرف الزكاة  
اليه \* ولو كان في داره بستان  
يساوى نصابا ان لم يكن في  
البستان من مرافق الدار  
كالطبخ وغيره لايجوز له أخذ  
الزكاة \* وهو كالتناع والجواهر  
في الدار \* والفقير عند  
الامام من ليس له نصاب وله  
ما يكفيه \* دفع الزكاة الى  
مجنون أو صغير لا يعقل  
فدفعه الى أبيه أو وصيه  
لايجوز \* ولو قبض وهو  
مراهق أو كان يعقل القبض  
بان كان لا يرعى به ولا يتخذ  
جازه \* دفع قوم زكاة أموالهم  
الى رجل يقبضه لفقير  
واحد فاجتمع عنده أكثر  
من مائتي درهم فكل من دفع  
قبل البلوغ الى المائتين جاز  
لاكل من دفع بعده الا اذا

منه ما بالشاة التي في يد صاحبه والفتوى على هذا كذا في المضمرة \* وانما تقبل البيستان اذا كانت أسنان  
الشاة مشككة ويحتمل أن يكون كل واحدة منهما أما لاخرى يمر آى العين وأما اذا كانت احدهما لا تصلح  
أما لاخرى فلا تقبل ولو أقام بينة على أن الشاة التي في يديه شاته ولدت في ملكه وان شاة صاحبه ولدت لها شاة  
عنده وأقام الاخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسى \* كل سبب  
لا يتكرر وفي معنى النتاج وذلك كالنسيج في الثياب التي لا تنسج الا مرة كنسيج الثياب القطنية وغزل  
القطن وحلب اللبن واتخاذ الحسب واللبد والمرعى وجزء الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى  
النتاج في قضى به للخارج بمنزلة المالك المطلق وهو مثل الحز والبنا والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان  
أشكل يرجع الى أهل الخبرة كذا في الكافي \* اذا ادعى ثوب في يدي رجل أنه ملكه نسجه هو أو ادعى فصل  
سيف في يدي رجل أنه سيفه من ربه وأقام عليه بينة وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا  
أن هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الا مرة واحدة قضى بينة صاحب اليد وان كان يعلم قطعا  
أن هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد أخرى فانه يقضى بينة الخارج وان أشكل على القاضي  
ذلك سأل أهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبني الحكم على قواهم والواحد منهم يكتفى والاثنان أحوط  
وان اختلف أهل العلم لم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففقه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في  
المحيط \* وكذا اذا اختلف أهل الصناعة كذا في الوجيز للكردي \* لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل  
واحدة منهما تدعى انها غزلت له فانه يقضى به للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضخان \* ولو كان مكانه  
غزل صوف فالخارجة أولى كذا في الظهيرية \* ولو تنازعا في ثوب هو في يدها أحدهما أقام أحدهما البينة أنه  
نسجه نصفه وأقام الذي في يديه أنه نسجه نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصفان فلكل واحد  
منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف ذلك فلكل الخارج كذا في فتاوى قاضخان \* اذا ادعى صوف في يدي  
رجل أنه صوفه جزء من غنمه وأقام على ذلك بينة فأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى به لصاحب  
اليده كذا في الدخيرة \* اذا ادعى سمنا أو زيتا أو دهن سمسم في يدي رجل أنه له عصره وسلا وأقام على ذلك  
بينة وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط  
\* اذا تنازعا في جبن فأقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بينة أنه جبنه صنعه في ملكه فهو لذى اليد وكذا  
اذا أقام كل واحد منهما البينة أن اللبن حلب في يده وفي ملكه قضى لذى اليد كذا في الكافي \* ولو أقام كل  
واحد منهما بينة ان اللبن الذي صنع منه هذا اللبن كان له يقضى بالخارج ولو أقام كل واحد منهما البينة أن  
اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه هذا اللبن فانه يقضى باللبن لذى اليد ولو أقام كل واحد منهما بينة  
أن الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا اللبن ملكه قضى به للذي ادعى ولو أقام كل واحد منهما بينة أن  
الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا اللبن ولدت من شاته قضى باللبن لذى اليد كذا في المحيط \* ولو  
قال المدعى هذا اللبن لي صنعت من لبن شاتي هذه وأقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة  
للخارج كذا في فتاوى قاضخان \* لو ادعى حليما أنه له صاغة في ملكه لم يكن هذا ادعى النتاج وكذا لو ادعى  
حنطة أنها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية \* اذا كانت الدار في يدي رجل أقام رجل آخر بينة أنها دار جده  
مخطها وساق الميراث حتى انتهى اليه وأقام صاحب اليد بينة بمثل ذلك فانه يقضى بالدار للذي ادعى كذا في المحيط

كان الفقير مدبونا وان كان ذلك الرجل تجمع له الزكاة بلا ان يجوز ان زاد على النصاب لان الأخذ وكيل عن الدافع في الدفع اليه فيكون  
الغنى مقارنا للاداء ومعاقبا فيجوز مع الكراهة كن اعطى فقيرا أكثر من النصاب والكراهة لقربه من الغنى بخلاف الاول لان الغنى سابق  
على بعض الاعطيات فيحصل الاداء الى الغنى \* ولو كان الفقير مدبونا ومعيلا فدفع اليه ما يقضى دينه ويصيب لكل واحد من عياله أقل  
من النصاب ويبقى له أيضا أقل من النصاب جاز \* السلطان الجائر اذا أخذ صدقات الاموال الظاهرة ويجوز وسقط في الصحيح ولا يؤمر بالاداء

فإنما فان صادراً وأخذ الجبايات ونوى ان يكون عن الزكاة أو نوى ان يكون المكس زكاة فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة \* كذا قال الامام  
 السرخسي رحمه الله \* ولو نوى الزكاة فيما يدفعه الى صبيان اقراره عيديات أولن يهدي اليه الباكورة أو يشتره بقدوم صديقه أو يخبر بسره  
 أو الى سحر خوان أو المعلم أو الخليفة التي في المكتب ولم يستاجر به يجوز \* (نوع آخر) \* رجلان دفع كل منهما زكاة ماله الى واحد ليتصدق  
 به عن زكاته الى فقير فخلط قبل الدفع (٨٦) أو المتولى في يده أو قاف مختلفه خلط غلات به ضمها به ض أو البيع أو السهم أو خلط الاثمان

بعضها ببعض أو الطحمان  
 خلط حنطة الناس ولم تجز  
 العادة في تلك الناحية بالخلط  
 أو باي مرد خلط ما يجمع من  
 الناس وقد ذكرناه يجب  
 الضمان على الكل \* الوكيل  
 بإداء الزكاة إذا صرفه الى ولده  
 الكبير أو الصغير أو امرأته  
 وهم محالون على جاز ولا يسكن  
 لنفسه شيئاً \* أعطى له دراهم  
 ليتصدق بها تطوعاً ثم نوى  
 قبل التصديق ان يكون عن  
 زكاة ماله ولم يقل شيئاً ثم  
 يتصدق بالمأمور به وقع عن  
 الزكاة \* أمره ان يؤدي زكاة  
 ماله من مال نفسه أو قال  
 هب لفلان شيئاً أو قال  
 عوض الواهب لي عن هبته  
 من مالك أو أنه تقى على عيالي  
 أو في بناء دارى من مالك  
 ولا خاطة بينهما ولا شرط  
 الرجوع قال الامام السرخسي  
 يرجع على الأمر وقال بكر  
 لا مال يشترط الرجوع \* وفي  
 الجبايات والمؤن المالية  
 إذا أمر غيره بالأداء قال  
 السرخسي يرجع بلا شرط  
 الرجوع \* ولو صادره السلطان  
 فقال لرجل خلصنى أو الأسير  
 في يد كافر قال لغيره خلصنى  
 قدفع الأمر من ماله وخلصه  
 قيل لا يرجع فيه بلا شرط

\* إذا كانت الارض والتخيل في يد رجل فأقام آخر البيعة أنها أرضه ونخله وأنه غرس هذا التخيل فيها وأقام  
 ذواليد البيعة على مثل ذلك يقضى بها للدعى وكذا الكرم والشجر كذا في الكافي \* ولو كان في الارض زرع  
 وأقام كل واحد من صاحب اليد والمدة بينة أن الارض له والزرع له زرعه قضى بالارض والزرع للخارج  
 هكذا في المحيط \* وكذلك إذا اختلفا في البناء وأدعى كل واحد أنه بنى على أرضه كذا في محيط السرخسي  
 \* إذا كان قباء محشوف في يد رجل فأقام رجل البيعة أنه له قطعة وحشاه وخطاه في ملكه وأقام ذواليد  
 البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى به للدعى كذا في المبسوط \* وكذلك الجبة المحشوة والفرو وكل ما يقطع من  
 الثياب والبسط والاعطاش والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر أو الزعفران أو الورس إذا أقام الخارج  
 وذواليد كل واحد منهما البيعة أنه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية \* جادل في يده أقام آخر البيعة أنه جلد  
 سلخه في ملكه وأقام ذواليد البيعة على مثله فهو لذى اليد كذا في محيط السرخسي \* إذا كانت الشاة  
 المسلوخة في يد رجل ادعاه رجل آخر أنه له ذبيحة أو سلخها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة  
 على ذلك قضى بها للخارج كذا في المحيط \* ولو أقام كل واحد منهما البيعة أن الشاة شاته تجبت عنده في ملكه  
 ذبيحة أو سلخها وأن له جلد هاو أو أسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة في يده كذا في المبسوط \* ولو اختصم  
 ذواليد وخارج في لحم مشوى أو في سمكة مشوية كل واحد منهما بما يدعى أنه شواه في ملكه فإنه يقضى به  
 للدعى وكذا في المصحف كل واحد منهما أقام البيعة أنه مصحفه كتبه في ملكه فإنه يقضى به للدعى لأن الكتابة  
 مما يتكرر ويكتب ثم يحصى ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن كان كوز صفر أو طستاً أو آنية من حديد  
 أو صفر أو نحاس أو شبهه أو رصاص أو مصراعين من ساج أو الأقداح أو تابوتاً أو سريراً أو حجلة أو قبة أو  
 خفاً أو قلانس يقضى بها للخارج ان كان يعادوان كان لا يعادى يقضى لذى اليد كذا في الخلاصة \* إذا ادعى  
 لبناً في يد رجل أنه له ضربه في ملكه وأقام عليه البيعة وأقام صاحب اليد البيعة على مثل ذلك قضى  
 للخارج وإن كان مقام اللبن آجراً أو حصاً أو نورة يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط \* شاة مسلوخة في يد رجل  
 وجلدها وسقطها في يد آخر فأقام الذى الشاة في يده بينة أن الشاة والسقط والجلد كله له وأقام الذى في يده  
 السقط والجلد على مثله يقضى لى كل واحد بما في يده كذا في محيط السرخسي \* ان كان في يد رجل حمام  
 أو دجاجة مما يفرخ أقام رجل بينة أنه له فرخ في ملكه وأقام صاحب اليد البيعة على مثل ذلك قضى  
 لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* ولو أقام المدعى البيعة أن البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له  
 لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلهما صاحبها كذا في المبسوط \* باضت  
 الدجاجة المغصوبة بيضتين خضنت الدجاجة أحدهما وخرج فرخ وحض الغاصب الاخرى تحت  
 دجاجة أخرى فالدجاجة وفرخها الذى حضنته للمغصوب منه والفرخ الذى حضن الغاصب له كذا في محيط  
 السرخسي \* الصوف وورق الشجرة وثمر الشجر بمنزلة النتاج وغصن الشجر والحنطة ليس بمنزلة النتاج  
 حتى لو أقام المدعى البيعة أن هذا الصوف صوف شاته وهذا الثمرة وهذا الورق من شجره وهذا الغصن من  
 نخله وهذا الحنطة من حنطته بذرها في أرضه وأقام صاحب اليد البيعة على مثل هذا ففي الغصن والحنطة  
 يقضى للدعى وفي الصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط \* لو ادعى ثوباً في يد رجل أنه له  
 نسجه فأقام البيعة والشهود شهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فإنه لا يقضى به للدعى وكذا الوشم ودابة

وقيل يرجع في الاسير لافي المصادرة والسرخسي يرجع فيه ما كالمدين بأمر غيره بقضاء دينه فجعل المطالبة الحسية أنها  
 كالمطالبة الشرعية وهي في الدين \* إذا أمر غيره بأخذ مال انسان فالضمان على الآخذ لأن الأمر لم يصح فلا يجب الضمان على الأمر  
 \* له ابل عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر ويسمى بها في الباقي لا يجب فيه الزكاة لأنه معد للعمل \* ولو نوى في المال الحديث الذي وجب  
 صدقته ان يقع عن الزكاة وقع عنهما \* ولو بلغ المال الحديث نصاً لا يجب فيه الزكاة لأن الكل واجب التصديق \* والعبرة لتبعية الدافع لالعلم



المدفوع اليه حتى لو قال لم تحرم وهبت لك هذا الشيء أو أقرضتك وينوي به الزكاة وقع عن الزكاة وعدم وقوع الدمغاء والذي أخذه مصادرة عن الزكاة مع نية الدافع على اختيار المحقق شمس الأئمة بناء على عدم ولاية الظالم الأخذ من الأموال الباطنة أو نظر إلى الفقر أو لان اعتباره يؤدي إلى سد باب الزكاة لأن أحد الأبحاث في هذا الزمان عن عروض ظلم مالي أو حقوق تبعة ديواني عليه فلا يعتبر عن الزكاة لصاع حق الفقراء أو بناء على ما ذكره في الغياث \* قال أبو نصر الصفار جاهد عن الثاني ومحمدان من دفع زكاته (٨٧) إلى فقير يريد أن يهاهية وينوي الزكاة وأخذه

الفقير على أنه هبة لا يجوز به عن الزكاة ويلزم الاعادة ويشترط علم المدفوع اليه بكونه زكاة وهذا يخالف ما تقدم ولأنه صرح بالوقوع عن غير الزكاة فيما إذا قال أقرضتك أو وهبتك \* (نوع آخر) \* وهب الدين من المدون بعد الحول ينوي الزكاة أن كان المدون غنيا لا يجوز ويضمن الزكاة استحسانا وإن كان فقيرا فوهبه من مديونه الفقير نية زكاة عين أو دين على آخر لا يقع عن الزكاة وإن كان مقرا \* ولو وهب خمسة دراهم ينوي عن زكاة نصاب هودين للمدون لا يسقط عنه زكاة ذلك النصاب وهل يسقط زكاة هذه الخمسة وهو عن درهم في الاستحسان وهو رواية عن محمد يسقط قدر ما وهب وفي المائة يسقط قدر زكاتها وإن وهب خمسة والمائة به الهاء لم ينو أو وهب مائة وخمسة وتسعين وبقى خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة عند الإمام الثاني \* وإن وهب مائة وستة وتسعين وبقى أربعة سقط زكاة درهم ويؤدي أربعة \* وإن وهب منه الكل ولم ينوشيا أو نوى الزكاة أو التطوع سقط زكاة

أنها تجب عنده أو في أمة أنها ولدت عنده ولم يشهدوا أنهم اله لا يقضي به المدعي وكذا لو شهدوا أنهم ابنة أمته وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فلان لا يقضي به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شهدوا أنه غزل هذا من قطن فلان وهو يملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب إلا أن يقول المالك أنا امرته بالغزل والنسج فيأخذ عينه كذا في محيط السرخسي \* إذا شهدوا أن هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط \* ولو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا الثمر من نخيل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من كرم كان في أرض فلان لا يقضي به لفلان ولو أقر الذي في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا أن هذا العبد ولدته أمة فلان كان العبد صاحب الأمانة ولو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضي به صاحب الزرع وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شهدوا أن فلانا طعن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو يملكها قضى عليه بحنطة مثلها وإن قال رب الحنطة أنا امرته أخذ الدقيق كذا في المبسوط \* ثوب مصبوغ بالعصفر في يدي رجل شهدا شهودا أن هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب أنه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط \* أمة في يدي رجل وابنتها في يدي رجل آخر ادعى رجل أن أمة وأقام البيينة فتقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي أن يأخذ بنتها وإن استحق الجارية مملوكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له أن يأخذ البنت مع الجارية ولو أقام رجل البيينة على نخل في يدي رجل وعمر هذا النخل في يدي غيره فتقضى له بالنخل فإنه يأخذ الثمر أيضا ولا يشبهه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال هشام سألت محمدا رجلا الله تعالى عن أرض من روعة حنطة أقام آخر بينة أن الأرض له وقالت البيينة لا ندرى لمن الزرع قال إذا لم يعلم الزرع فالزرع يتبع الأرض قالت فإن أقام الذي في يده الأرض بينة أنه هو الذي زرع أي يجعل له الزرع قال نعم قلت فإن كان الزرع محصونا أو كدسا أو الشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الأرض كذا في المحيط \* إن أقام الخارج البيينة على المالك المطلق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب اليد أولى كذا في الهداية \* إذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض والآخر الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء فالشراء أولى وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فالمتأرخ أيهما كان أولى ولو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وإن كانت العين في يد أحدهما فهو أولى إلا أن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فيثبت يقضى للخارج وإن كانت في أيديهما فهو بينهما إلا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيثبت يقضى لآخرهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء إذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما الشراء من زيد بألف وادعى آخر أن فلانا آخر وهب له وقبضها منه والعين في يد ثالث قضى بينهما كذا إذا ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهم أربابا ولو كانت العين في يد أحدهما يقضى للخارج إلا في أسبق التاريخ فهي للأسبق وإن كانت في أيديهما يقضى بينهما إلا في أسبق التاريخ فهي له وهذا إذا كان المدعي به مما لا يقسم كالعبد والدابة أما فيما يقسم كالدار فإنه يقضى للمدعي الشراء كذا في محيط السرخسي \* والصحيح أن المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة \* ودعوى الهبة والصدقة

الكل \* وإن دفع المزكي المال إلى فقير ولم ينو ثم نوى أن كان قائما في يد الفقير صح وإن تلف لا \* قال كذا تصدقت في هذه السنة فهو عن الزكاة ثم جعل يصدق ولا يحضره النية إن كان أفرز رجلا له من المال في ضرة وقال في وقت الأفرز ذلك وقع الكل عن الصدقة والا لا لاقتران النية بعزل الواجب في الأول \* أن الزكاة حتى مات تصدق سرا من الورثة فإن لم يكن له مال وأكثر رأيه أن استقرض أنه يقدر على الاداء استقرض وأدى فإن مات قبل القدرة على القضاء يرجح أن يقضى من كنوز الآخرة وإن غلب ظنه على عدم قدرته على قضاء القرض لا يستقرض لأن

خصومة العباد أشد \* ولو كان المريض ما تادى لهم وعليهم من الزكاة مثلها لا يصرفه إلى الزكاة فان صرف فللورثة استرداد ثلثها واذ لم يؤد الزكاة لا يحل للفقير أخذها بلا إذن فان أخذها ان يسترد هلك أو استهلك \* (نوع آخر) المصدق اذا أخذ عماله قبل الوجوب أو القاضي استوفى رزقه قبل المدة جاز والافضل عدم التججيل لاحتمال ان لا يعيش إلى المدة \* استعمل الهاتمي على الصدقة لا ينبغي له ان يأخذ العمالة منها وان أخذها من غير الصدقة (٨٨) لا بأس به وقد ذكرنا ان الصدقة الواجبة محرمة عليهم \* وكذا غلة الوقف وروى

عن الامام الثاني ان غلة الوقف يجوز أخذها كصدقة النفل والصدقة متى أطلقت يراد بها الواجبة \* وجواز أخذها غلة الوقف لهم بجواز أخذها للاغنيا للوقف عليهم وروى الامام الجامع عن الامام الاعظم رجها ما اللهانه يجوز دفع الزكاة إلى الهاتمي لسقوط العوض كالنفل ويجوز النفل للغني أيضا \* ومن لا يحل له أخذ الصدقة فالافضل له ان لا يأخذ جائزة السلطان اذا كان من بيت المال ولومن مورثه يجوز الاخذ وان من غصب قبل الخلط وانقطاع حق المالك لا يحل وان بعد الخلط وهو دراهم أو دنانير جاز عند الامام وقوله أرفق بالناس لان مالا لا يخلو عن مقصوب لكنه قبل أداء البديل خبيث واجب التصديق فلا يأخذها لامن يجوز له أخذ الصدقة والاخذ والاعطاء أولى اذا كان لا يشوبه العجب وقال عصام ابن يوسف التبرك أولى وكان العلامة بخوارزم لا يأكل من طعامهم ويأخذ جوائزهم فقليل له فيه فقال تقديم الطعام يكون اباحة والمباح له يتلقاه على ملك البيع فيكون آكل طعام الظالم والجائز تملك فيتصرف في ملك نفسه كما علم في الفرق بين الاطعام

مع القبض فيهما مستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختاف فيما يحتمل القسمة والأصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيعتان ولم يكن مع واحد منهما ما قبض وأما اذا وقتت فمما يجب الوقت الاقدم أولى وان لم يوقتا ومع أحدهما ما قبض كان هو أولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين \* وان وقتت بيعة أحدهما فمما يجب الوقت أولى كذا في المحيط \* رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى أحدهما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارتمته من زيد وقبضه وأقاما البيعة ولم يؤرخا أو أرخا على السواء فالشراء أولى فان أرخ أحدهما مادون الآخر فالمرخ أولى أيهما كان وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى إلا أن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فينشذ يقضى للخارج كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى أحدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا من صاحب اليد وأقاما البيعة ولم يكن مع أحدهما ما تاريخ ولا قبض كان الرهن أولى وهذا استحسن كذا في التبيين \* وهذا اذا كانت دعواهما من واحد أما اذا كانت من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج \* فان ترجح أحدهما بالتاريخ أو سبقية اليد يقضى له به كذا في الفصول العمادية \* وهذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض وأما اذا كانت بشرط العوض فهي أولى هكذا في السراج الوهاج والهداية \* اذا ادعى أحدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين وهذا اذا لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وأما اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالأسبق أولى هكذا في غاية البيان \* ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للراة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج وللشترى نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع وعند محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين \* واذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط ثم شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبيعة مدعى القرض كذا في محيط السرخصي \* (مسائل متفرقة) في المشتق دار في يدي رجل أقام رجل بيعة أنه أكره من حقه من دعواه في هذه الدار اليد صاحبة منها على مائة درهم وأقام الذي في يديه الدار بيعة أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبيعة الصلح أولى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى أمة في يدي رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم وأنه اعتقها وأقام على ذلك بيعة وأقام آخر بيعة أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم ولم يذكر الاعتاق فصاحب العتق أولى ولم يذكر ما اذا كان مدعى الشراء قبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط \* رجل له عبد أقام العبد بيعة أن المولى اعتقه أو دبره وأقام رجل آخر بيعة أن المولى باع العبد منه بألف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبيعة العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبيعة المشتري أولى واذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة \* لو ادعت أمة انها ولدت من مولاها وأقامت على ذلك بيعة وأقام رجل آخر بيعة أنه اشتراها من مولاها فبيعة الامة أولى سواء كانت في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقتت بيعة المشتري وقتا قبل الحبل بثلاث سنين كانت بيعة المشتري أولى كذا في المحيط \* أمة في يد رجل أقام البيعة أنه دبرها وهو يملكها وأقام آخر البيعة انها ولدت منه وهو يملكها وأقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يده كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا أقام عبد البيعة أن فلانا اعتقه وفلان ينكر أو يقر وأقام آخر البيعة أنه عبده قضيت به للذي أقام البيعة أنه عبده

كلا طعام الظالم والجائز تملك فيتصرف في ملك نفسه كما علم في الفرق بين الاطعام وكذلك والا كساء في مسئلة الكفارة \* قسم لحوم الاضاحي بنية الزكاة يجوز ويأثم لان القرية تأدت بالاراقة \* وقال في المحيط لا يحسب عن الزكاة في ظاهرها رواية لان النخبة اتلاف المالية أو تقيص المالية وعلى كل حال يمنع من الوقوع عنها كما أن الدين لا يقع عن زكاة العين \* قال الامام الحلواني اذا كان عنده وديعة فبات المودع بلا وارث له أن يصرف الوديعة إلى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه لبيت المال لضاع لانهم



لا يصرفون مصارقه فاذا كان من أهله صرفه الى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف \* دفع الزكاة الى المدينون أولى من الدفع الى الفقير \* لا يجوز دفع الزكاة الى الكرامية لانهم مشبهة في ذات الله تعالى وغيرهم من المشبهة في الصفات أقل حالا من الكرامية لانهم مشبهة في الصفات واختار انه لا يجوز الصرف اليهم أيضا لان مفوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمفوت المعرفة من جهة الذات وأهل الورع تحرزوا من أموال المبتدعة حتى يروى أن امرأة سألت من الامام أحمد بن (٨٩) حنبل الزاهد رحمه الله وقالت اننا نغزل

على السطح في الليالي فيمر بنا شموع آل طاهر ونغزل فيه الطاقة أو الطاقة هل يطيب لنسائنا ذلك الغزل فقال الامام من أنت فقالت أنا أخت بشر الحافي فقال ما هذا الورع الصافي الا فيكم \* دفع الزكاة الى أخته وهي تحت زوج ان كان مهرها المجل أقل من النصاب أو أكثر لكن الزوج معسر له أن يدفع اليها الزكاة وان كان موسرا والمجل قدر النصاب لا يجوز عندهما وبه يفتي للاحتياط وعند الامام رضى الله عنه يجوز مطلقا وكذا في لزوم الاضحية \* (الثالث في العشر والخراج والحزبة) \* اشترى أرض خراج وبني عليها دارا فخرج الخراج على المشتري لانه المعطل \* خراج المستأجر على المؤجر والمستأجر على المعبور والمغصوب اذا لم يكن للمالك بينة عادلة والغاصب جاحد ولم تنقص الأرض بالزراعة على الغاصب وان كان الغاصب سقرا أو له بينة عادلة فالخراج على رب الأرض وان نقصت الزراعة فعلى المالك قل النقصان أو أكثر عند الامام وعند محمد رحمه الله تعالى على رب

وكذلك لو شهدوا أنه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا أنه كان في يده أمس لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط \* وان شهد شهود العبد أن فلانا اعتقه وهو يملكه وشهد شهود الآخر أنه عبده قضى بينة العتق كذا في المحيط \* ولو أن المولى أقام بينة على أنه عبده اعتقه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده قضى بينة العتق وكذلك لو أقام العبد بينة أن فلانا بده وهو يملكه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده قضى بينة التبدير كما لو أقام المولى بنفسه بينة أنه عبده بده وأقام الآخر بينة أنه عبده يقضى بينة المولى كذا في الذخيرة \* ولو أقام العبد بينة أن فلانا كاتبه وهو يملكه وأقام الآخر بينة أنه عبده يقضى للذي أقام البينة أنه عبده ولو أقام الذي في يديه بينة أنه مملكه كاتبه وأقام الآخر بينة أنه عبده يقضى للذي أقام البينة أنه عبده وهكذا في المحيط \* عبدي في يدي رجل أقام رجل البينة أنه له أعتقه وأقام آخر البينة أنه حر الاصل وأندواله وعاقده فصاحب الموالاة أولى كذا في الذخيرة \* عبدي في يدي رجل أقام الذي في يديه البينة أنه اعتقه وهو يملكه وأقام آخر البينة أنه اعتقه وهو يملكه فان صدق العبد أحدهما فبينته أولى وان كذب جميعا يقضى بولائه بينهم ما نصفين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه اعتقه على ألف درهم وهو يملكه لم يلففت الى تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولائه بينهما ولكل واحد منهما ما عاياه ألف درهم وان ذكرت إحدى البينتين ما لا ولم تذكر الاخرى فالبينة بينة الذي يدعى المال وولائه ولا بأبلى صدقه العبد أو كذبه كذا في الذخيرة \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه عبدا دعى ابن له وأقام بينة أن أباه تصدق به عليه وهو صغير في عياله وأقام العبد بينة أن الأب قد أعتقه قال أقبل بينة العتق ولو شهدوا أنه تصدق به أو وهبه لابنه الكبير الفقير هذا وقبضه أباه وشهد شهود العبد أنه اعتقه ولم يوقتوا أجزت الصدقة وأبطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل أنه اعتق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان يهذي حين دخل عليه الشهود ولم يقر الوارث بالاعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود أنه كان صحيح العقل ولو أقر الوارث بالعتق إلا أنه ادعى أنه كان يهذي فالقول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث البينة أنه يهذي كذا في المحيط \* رجل اعتق أمة وأهملها ولد فقالت أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقل المولى لا بل أعتقتك بعد الولادة والولد عبد \* ذكر في العيون أن الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد في أيديهم ما فكذلك يكون القول قولها وان أقام البينة فبينتها أولى وكذلك في الكتابة وأما في التبدير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وان أقام البينة فبينتها أولى وكذلك في الكتابة ولو أعتق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولدت بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولدت قبل العتق فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه الى الام وكذا في الكتابة وفي المدبرة وأم الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيخان \* غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذو اليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذي اليد لانه كالمتاع وان كان يعبر عن نفسه أو بالغاف القول للغلام وان برهنه على الرق والحرية فبينته الغلام أولى كذا في الوجيز للكردي \* قدم ببلدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعوا انهم أرقاؤه وادعوا انهم أحرار فالقول قولهم مالم يقرؤا بالملك بكلام أو يبيع أو تقوم له بينة عليهم قال وان كانوا من الهند أو السند أو الترك أو الروم هكذا ذكرنا رواؤنا وبه اذا جاءهم غير مقهورين أما اذا كانوا

(١٣ - فتاوى رابع) الأرض ان كان النقصان مثل الخراج أو أكثر وان كان أقل من الخراج فعلى الغاصب وفي المنتقى عن الثاني ان الخراج على الغاصب ان زرعه مطلقا وعن محمد انه على المالك قدر ما أخذ من النقصان وان كان الغاصب جاحدا ولا بينة له ولم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد \* اشترى أرض خراج ولم يبق مدة التمكّن من الزراعة فالخراج على البائع وان اخذها السلطان من المشتري لم يرجع على البائع بخلاف ما اذا أخذ من الاكاره الأرض في يده ولم يقدّر على الامتناع يرجع على المالك لانه مضطرا فاشبهه بمعير الرهن وفي ظاهر

الخراج لا ينبغي له ان يقبل  
الا اذا كان مصرفا كالمقاتلة  
ومن يعود نفعه الى المسلمين  
لان مصرفه الجماعة فلا  
يجوز تخصيص البعض \*  
وفي التمر تاشي ترك السلطان  
له الخراج ان مصرفا طاب له  
ولا يتصدق به ولا يتصدق به  
او يجهز غازيا لاي سمع غيره في  
قول محمد خلافا للثاني وكذا  
عن أبي حفص الكبير وشداد  
لان له حكم النبي عوفيه للتقير  
حق في تصدق به وكذا العامل  
اذا ترك الخراج على المزارع  
بدون علم السلطان يحل له لو  
مصرفا \* اذا تصدق بالخراج  
بعد طاب السلطان لا يخرج  
عن العهدة اما قبل الطلب  
لو تصدق به فذكر في بعض  
الفتاوى انه يخرج عن العهدة  
وهو سهو ظاهر فان مانح  
الفرض من السوائم لو دفع  
بنفسه الى الفقير غارم عند نابل  
عليه ان يؤديه الى من كان  
يؤديه لانه اقيمت على الامام  
\* اذا أدركت الغلة فلا سلطان  
ان يحبسهم بالاستيفاء الخراج  
\* وهلاك الخراج بعد  
الحصاد لا يسقطه وقبل  
الحصاد انما يسقطه اذا كان  
بآفة لا تدفع كالغرق والحرق  
وأكل الحراد والحتر والبرد

أما إذا أكلته الدابة فلا لأنه يمكن  
فقيرين ودرهمين فقير ودرهم  
من صنيع الأكلية أن المزارع  
فيكيف لإشراكه في الخسران

أما إذا أكلته الدابة فلا لأنه يمكن الحفظ عن الدابة غالباً لا عن غيره هذا إذا هلك الكل أما إذا بقي البعض ان مقدار كانت  
قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يتمكن فيها من زراعة ما والمحود  
من صنيع الا كاسرة ان المزارع اذا اصطلم زرعه آفة في عهدهم كانوا ايضا ممنون له البذر والنفقة من الخزانة وبقولون المزارع شريك في الربح  
فكيف لا يشاركه في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق اولى ومسائل لزوم الخراج بالتمسك به لا يعلم ولا يفق به سلاطين العهد حتى



لا يطرأ إلى الظلم ولا يقولوا حق السلطان اكدم من حق الله تعالى كما قال الخراج طاعتنا أو جب من طاعة الله تعالى لأنه قال فاتقوا الله ما استطعتم وقال وأولى الأمر منكم مطلقا وجراة الخراج أعظم من هذا الخراج نوعان مقاسمة وهو بعض الخراج كالسدس والسبع وموظف وهو الراتب الذي ضربه السلطان على كل جريب ما أقسطه الامام الفاروق رضي الله عنه والجريب ستون ذراعا يدراع الملك وهو أطول من ذراع العهد بقبضة من قبضات الرجل الوسط \* والبستان ما يحوطه حائط فيه نخيل (٩١) متفرقة يمكن الزراعة وسط الاشجار وان كانت الاشجار ملتفة

لا يمكن الزراعة في وسطها فهي كرم وليس في الاشجار التي على المناسنة شيء \* المن اذا سقط على الشوك الاخضر قيل يجب العشر وقيل لا وفي ثمار اشجار الجبال غير المملوكة المباحة يجب العشر والمستخرج من الجبال ان كان ينطبع كالخمرين والصفير والتحاس وفيه الخمس وان لا ينطبع كالياقوت والزبرجد والفيروزج والزنج لا وفي الاسرار والطحاوي يجب العشر والخراج في أرض الوقف والصبي والمجنون لعدم اشتراط المال وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجب عليهم العشر لأنه قربة كالزكاة ويجب الخراج لأنه مؤنة فاشبهه صدقة الفطر \* والشجرة المثمرة ان كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الاراضي لان المساكن مع ما يتبعها عفا لاراضي \* مال بيت المال على أربعة أنواع \* الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية \* والثاني

كانت الدار في يد رجلين أحدهما يدعي النصف وآخر يدعي الجميع فان لم تكن له بيعة فانه لا عين على مدعي الجميع ويحلف مدعي النصف فان حلف ترك الدار في أيديهم ما نصفين وان نكل يقضى له وان أقام جميعا البيعة يقضى بجميع الدار مدعي الجميع نصفها بالبيعة ونصفها بالقرار كذا في شرح الطحاوي \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمد بن عمار رضي الله تعالى عنه يقول في دار في يدي أخوين ادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر انهما ميراث بينهما من أبيهما قال للذي ادعى كلها ثلاثة أرباع الدار النصف الذي في يديه ونصف ما في يدي أخيه وللاخر ربعها فان أقام البيعة على ما ادعى صار النصف الذي في يده مدعي الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفين ويصير النصف الذي في يده مدعي الميراث لا آخر فيكون مدعي الكل ثلاثة أرباع الدار ومدعي الميراث ربعها فان جاء انسان آخر وأقام البيعة انما ادارها فاستحقها ثم وهبها لمدعي الجميع فلا شيء لأخيه فيها وان وهبها لمدعي الميراث أخذ أخوه نصفها كذا في المحيط \* ولو شتم مدعي الميراث أن الدار بينه وبين مدعي الجميع نصفين اشترىها من فلان بينهما نصفين وشتم مدعي الآخر على الجميع فالدار بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي في باب الرجل يقيم البيعة على شيء في أيديهما \* دار في يدي رجل ادعى رجل جميعها وآخر ثلثها وآخر نصفها وأقاموا البيعة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب الجميع سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلاثة ولصاحب النصف سمان على طريق المنازعة وعنده ما تقسم الدار بينهم ما على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصف ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا بيعة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهم أثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكل فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكل أخذ سدسهم من صاحب الجميع وسدسهم من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكل فله ما في يده وأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعي الجميع ومدعي الثلثين ونكل مدعي النصف يقسم ما في يده على المنازعة أرباعا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما يقسم أثلاثا لثلاث مدعي الجميع وثلثه لمدعي الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعي الكل ومدعي النصف ونكل مدعي الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية أسهم منهم مدعي النصف وسبعة مدعي الكل عند وعنده ما يقسم أخماسا خمسة لمدعي النصف وأربعة أخماسه لمدعي الكل ولو حلف مدعي النصف ومدعي الثلثين ونكل مدعي الجميع فما في يده يقسم على أربعة أسهم منهم مدعي النصف وسهمان لمدعي الثلثين ويبقى مدعي الكل سهمين بلا منازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بيعة (١) أو نكلوا فاما اذا أقاموا جميع البيعة أو نكلوا جميعا فلصاحب النصف الثلثين ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من أربعة وعشرين وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما يقسم على مائة وثمانين سهمها لصاحب النصف سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسة ونون ولصاحب الجميع المائة وثلاثة أسهم هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الدار في يد ثلاثة فادعى أحدهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس وبمحمد (١) قوله اذا لم تكن لهم بيعة أو نكلوا كذا في النسخ والصواب ونكل البعض يدل على ذلك السابق واللاحق تأمل اه بحرأوى

ما أخذ من بني تغلب وتجار أهل الذمة فعمله الرباطات واليسور والقطاير والائمة والقضاة القائمون بالحق \* والثالث خمس الغنائم والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الآية \* والرابع ما أخذ من تركة لا وارث لها فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى واللقيط وأدوية المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب \* والعشر على المستعير ان مسلما وان كافرا فعلى رب الارض عند الامام وعنده ما هو كالاجارة وفي الزراعة ان البذر من رب الارض فعلى رب الارض العشر عندهم وان من العامل فعلى رب الارض

عند الامام وفي الغصب ان نقصتم الزراعة فعلى المالك والافعل الغاصب في زرعه وفي بيع الوفا بعد التقاير ان لم تنقص الزراعة قاله على المشتري وان نقص فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن والمرتمن لا يملك الزراعة فاشبهه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخارج قل أو كثير كافي الاجارة \* باع الارض وسلمه الى المشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيه من الزراعة فالخراج على المشتري والافعل البائع \* واختلاف في ان يتمكن من زراعة (٩٣) الحنطة والشعير بشرط آدم من زراعة المدخن أيضا يكفي قال الامام الصغار لا يعتبر بالتمكن

من المدخن والصحيح انه يكفي ان يبلغ المدخن الحاصل مقدار ضعف الخراج فالفتوى على انه ان بقي تسعون يوما من وقت الزراعة فعلى المشتري والافعل البائع لانه ليس هذا اذا باع فارعة ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال الفقيه أبو الليث ان باع أرضا بزرع انعه دحيه وبلغ ولم يبق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع كما اذا باع أرضا بزرع محصود ولو باع من آخر والمشتري من آخر واخر حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد وتفسير أراضى المملكة بطريقتين اما ان يكون اراضى لا مالك لها فيعطيها الامام لرجل يقوم عليها كالمالك ويعطى الخراج والثاني ان المالك اذا عجز عن أداء الخراج يعطى الامام لرجل و يقوم مقام المالك في اعطاء الخراج والزراعة ولا يملك هو البيع لان الامام ماله ملكه وانما أقامه مقام المالك في أمر خاص لكن يأخذ الخراج من نصيب الدهقانية وكذلك الامام يؤجرها ويأخذ الخراج من الاجرة ولو باع واعطى الثمن للمالك وأخذ الخراج من المشتري جاز قبل جواز البيع قولهم او قيل قول الكل \* كل أرض فتحت عنوة \* (النصل لا يترك فيه بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار واعترض على الامام الحلواني والامام السرخسي بان بخاري وسمرقند فتحتا عنوة فكيف ترك البيع فقالا أهلهم كانوا مجوسا واليهود والنصارى كانوا مهوورين تحت أيديهم بالامان والقهر لا يريد على القهور فلذا تركت البيع وأما بيت النار للمجوس لا يترك البتة لان القهور ورد عليهم فعلى هذا يترك البيع بخوارزم لانهم افتحت صلحا \* ولا يحصل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج

بعضهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يدهم السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف أخذ من يد كل واحد من صاحبيه نصف سدس الدار كذا في المبسوط \* دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى أحدهما ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصيبين ولا بينة له - حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يدهم على الجميع يترك في يديه ويقضى له نصف المنزل الذي في يدهم على النصف ويترك نصف المنزل الذي في يدهم على النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان أقاما البينة في هذه الصورة قبلت بينة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط \* لو كان في يد أحدهما بيت وفي يد الآخر بيوت والساحة في أيديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما بينة وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان أقاما البينة يقضى بما في يدهما الا أن خروجهما في يد الاخر لهذا والساحة بينهما نصفين كذا في شرح الطحاوى \* دار سفلهما في يد أحدهما وعلوهما في يد الآخر وطريق العلوي للساحة فادعى كل واحد أن الدار له فالدار لصاحب السفلى لانه لو وطريقه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان العلوي في يد أحدهما والسفلى في يد الآخر والساحة في أيديهما ولم تكن لهما بينة وحلفا وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفلى في يد صاحب السفلى والعلوي في يد صاحب العلوي والساحة لصاحب السفلى وصاحب العلوي حق المهر في رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفين وان أقاما البينة يقضى بالسفلى لصاحب العلوي وبالعلوي لصاحب السفلى والساحة للذي قضى له بالسفلى كذا في شرح الطحاوى \* رجل أقام بينة على دار في يدي رجل آخر له وأقام الاخر البينة أن له ولصاحب اليد اشتريهاها من فلان وقبضها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بين المدعين أثلاثا للمدعى الجميع وثلثا للمدعى النصف لنفسه ولو ادعى أحدهما أنها كلها وادعى الآخر صاحب اليد أن أباه مات وتركها بينه وبين أخيه صاحب اليد وأقاما البينة على ما ادعى يقضى للاجنبي بثلاثة أرباعها وللادعوى المدعى ربعها كذا في محيط السرخسي \* فان أراد ذو اليد ان يدخل مع أخيه في الربع الذي صار له وقال له قد أقررت أن النصف الذي أصاب أبانا من هذه الدار بيني وبينك نصفين فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الذي في يده الدار أقر أنه ورثها من أبيه بعدما أنكر الوراثة وبعد ما أقام البينة فالحجوب فيسته كالحجوب فيما اذا لم يقر بالوراثة سواء يقضى بثلاثة أرباع الدار للاجنبي وربعها للاخي ذي اليد وان كان اقر ذي اليد بالوراثة قبل أقامتهما البينة ثم أقام البينة يقضى بكل الدار للاجنبي كذا في الذخيرة \* ولو كان ذو اليد من الابتداء ادعى أن هذه الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان وأخوه غائب فأقام الاجنبى البينة على أنها داره ورثها عن أبيه وقضى القاضي بالدار للاجنبي بينة ثم حضر أخو ذي اليد وأقام البينة أن الدار كانت لأبيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه ذي اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقر ذي اليد أن الدار ميراث بينه وبين أخيه الغائب فلان بعدما أقام الاجنبى عليه البينة أن داره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للاجنبي بكل الدار ثم حضر أخو ذي اليد فأقام البينة على أن الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه قبل القاضي بينته هكذا في المحيط

المشتري جاز قبل جواز البيع قولهم او قيل قول الكل \* كل أرض فتحت عنوة \* (النصل لا يترك فيه بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار واعترض على الامام الحلواني والامام السرخسي بان بخاري وسمرقند فتحتا عنوة فكيف ترك البيع فقالا أهلهم كانوا مجوسا واليهود والنصارى كانوا مهوورين تحت أيديهم بالامان والقهر لا يريد على القهور فلذا تركت البيع وأما بيت النار للمجوس لا يترك البتة لان القهور ورد عليهم فعلى هذا يترك البيع بخوارزم لانهم افتحت صلحا \* ولا يحصل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج



وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازما على أداء العشر وان كل قبله ضمن عشرة وفي العتابي عن الامام الثاني انه لا يضمن لكن  
يعتد ما اكل من النصاب وفي رواية انه يترك له ما يكفيه له واعماله وان اكل فوق الكفاية ضمن قال بعض المتأخرين من قسم هذا المؤن  
وان يعبر حق على السواء يكون ما جاور الانهم جوار المؤن واجبا لا زما لا يدعونه فلا يضاف الى القسم الا التسوية ومن قام به على القسط  
يؤجروه أفقي بعض أئمة خوارزم وسيأتي ان شاء الله تعالى نسي السلطان (٩٣) العشر وتركه عند المزارع يصرفه

المزارع الى الفقراء وان  
تركه عليه بالكلية يجوز  
غنيا كان المتروك عليه أو فقيرا  
غير انه لو كان فقيرا لا يضمن  
السلطان لانه لو صرفه اليه  
بعد الاخذ يجوز فكذا لو  
تركه عليه ألا ترى ان  
السلطان لو أخذ من انسان  
زكاه ماله وافقه المزكي  
قبل صرف الزكاة الى  
المصرف للسلطان ان يرد  
عليه زكاه لما قلنا واذا  
كان المتروك عليه غنيا ضمن  
السلطان العشر للفقراء من  
بيت مال الخراج ابيت مال  
الصدقة لان سبيل العشر  
صرفه الى الفقراء لا الى  
الاغنياء بخلاف الخراج \*  
ومن غرس في أرض الخراج  
كرما عليه خراج الارض حتى  
يثر الكرم \* ولو صرف عشر  
نفسه الى من لا يقبل له  
شهادته لا يجوز فيما بينه وبين  
ربه \* وتفسير طاعة الارض  
ان لا يزاد على نصف الخراج  
وروى داود بن رشيد  
الخوارزمي عن محمد بن يترك  
له واعماله قدر ما يكفيه الى

(الفصل الرابع في تنازع الايدي) \* اذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما انهما في يده فان  
عرف القاضى كون الدار في يد أحدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد أحدهما وعرف أنها  
ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدعى عليه فان أقام البينة على اليد قضى بالدار له ما وجب له  
الدار في أيديهما ولو وجدها في يدي ثالث ينزعها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وان  
قامت لأحدهما ما بينة قضى باليد له وان لم تكن لهما بينة ولا لأحدهما يتلف كل واحد منهما ما على صاحبه  
فان حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه ويوقف القاضى الدار الى أن تظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في  
يد واحد منهما ما وان نكل أحدهما عن اليمين وحلف الآخر لم يجعلها للقاضى في يد الحالف ولكنه يمنع  
الناكل من أن يتعرض للدار وان وجد القاضى الدار في يد الثالث لا ينزعها من يد الثالث هكذا في المحيط  
\* اذا تنازع رجلان بعين وأقاما البينة على اليد حتى جعلتاها في أيديهما ولو أقام أحدهما ما بينة أن العين  
ملكه قضى له بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يده على حاله هكذا في بعض المواضع اذا  
أقاما البينة على اليد ثم أقام أحدهما ما بينة أن العين له قضى بكامله كذا في الذخيرة والمحيط \* ذكر محمد رجه  
الله تعالى في السير لو أن مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستامن وفي يدهما بغل عليه مال وكل واحد منهما  
يقول هو مالى وفي يدي فقامت لأحدهما بينة من المسلمين فان القاضى يقضى بالمال لمن أقام البينة كذا في  
فتاوى قاضين \* في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يده وأقام البينة على  
ذلك ثم ان أحدهما قال أنا أقيم البينة على ما هو أجد ومن هذا أنا أقيم البينة على أن أبي مات وترك هذه العين  
ميراثا لي ولا وارث له غيري وأقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خصمه وقوله في الكتاب  
أنا أقيم البينة على ما هو أجد ومن هذا اعراض عن بينته التي أقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بينته  
على الملك كذا في المحيط \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رجه الله تعالى عن رجلين  
اختصما في دار أحدهما يدعي أنها ملكه وفي يده والاخر أنها في يده وأنه أحق بهما من غيرهما انهما كانت اجارة  
في يده من جهة فلان وقدمات فلان وهي محبوسة في يدي بعمال الاجارة قال تجعل الدار في أيديهما وبعض  
مشايخ زمانه رجه الله تعالى أفني بان الدار تجعل في يده مدعى الاجارة كذا في الظهيرية \* في كتاب الاقضية  
اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يده فأقام أحدهما ما بينة انهم رأوا دوابه وعلمانه  
يدخلونها ويخرجون منها فالقاضى لا يقضى باليد الذي شهد الشهود بما وصفناه حتى يقولوا كانوا اسكانا  
فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بأنهم في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رجه الله  
تعالى في أجرة أو عيشة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعي انها له وفي يده وشهد الشهود لأحد الفريقين انها  
في يده أو لآخر يقين انها في أيديهما فان لم يسألهم القاضى عن تفسير ذلك ولم يزيدوا على ما ذكرناه فهو  
مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو وثق وأحسن ثم بين ما تعرف به اليد على الغيضة والاجرة فقال في  
الغيضة اذا كان يقطع الأشجار ويبيعها أو ينفع بها منقعة تقرب منها وقال في الاجرة اذا كان يقطع  
القصب ويأخذها للصرف الى حاجة نفسه أو للبيع أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية \* اذا اختصم رجلان  
في عبد وكل واحد منهما يقول هو عبده وهو في أيديهما فان كان العبد صغيرا ليعبر عن نفسه بالقاضى  
لا يقضى لواحد منهما ما بالملك ما لم يقيم البينة لكن يجعله في أيديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويهتد

ادراك الزرع الثاني مع البذر للزراعة (كتاب الصوم) وفيه سبعة فصول (الاول في الشهادة على الهلال) \* ويقبل فيه خبر مستور  
الحال في الصحيح وفي المغنى وتقبل فيه شهادة الواحد بالسما عله أم لا وذكر البعض انه انما تقبل اذا لم يكن بالسما عله اذا كان جاء من خارج  
البلدة وفي البلدة لو أخبر بالرؤية من مكان مرتفع واختاره الامام ظهير الدين وفي ظاهر المذهب لا تقبل واختار الفضل ان الشاهد  
الواحد اذا فسر وقال انقشع الغيم وأبصرت الهلال يقبل أما بلا تفسير فلا يقبل والطحاوى لم يشترط العدالة قال شمس الأئمة الحلواني

أراد به المستور وظاهر المذهب اشتراط العدة حتى اذا رأى الواحد عدل الهلال يلزمه ان يشهد بها في ليلته حرا كان أو عبدا ذكر أو أنثى حتى الجارية المخدرة تخرج وتشهد بغير إذن مولاهما والفاسق اذا رآه وحده يشهد به لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يردّه وتقبل فيه شهادة الواحد على الواحد لان العدد في الاصل لا يشترط فكذا في فرعه وكذا تقبل شهادة العبد على العبد وشهادة المحدث بعد التوبة ولا يشترط فيه الدعوى ولفظ (٩٤) الشهادة كما لا يشترط في سائر الاخبارات \* ولو أبصره الفاسق فافطر

بعد رده شهادته وأمره بالفطر لا كفارة عليه ويقضى وان أفطر قبل ان يشهد قضى وكفر في قول والصحيح عدم لزوم الكفارة ولو قبل شهادته وأمر بالصوم فافطروا أو واحد من أهل البلد عددا كثر عند عامة المشايخ وقال النقيصه أبو جعفر لا يلزم الكفارة \* وان لم يكن بالسما علة لا بد من جماعة يقع العلم بخبرهم وقدره الامام الثاني بخمسين رجلا كافي القسامة ومحمد بن تواتر الخبر من كل جانب وعنه انه يقوّل الى رأى الامام وعن خلف خمسة ببيع قليل البقالى الف بخارى قليل وفي شوال لو بالسما علة لا يقبل الا رجلان أو رجل وامرأتان ويشترط لفظة الشهادة والحسرية ولا يشترط الدعوى \* والاضحى في ظاهر المذهب كالفطر وعن الامام في النواذر كالصوم \* رأى هلال الصوم في الرستاق وليس ثمة حاكم فان كان ثقة صام الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر به عدلان لا بأس بالفطر وان كان بالسما علة وصاموا

ما يقول أو صغيرا يبرعن نفسه فقال أنا حر فالقول قوله ولا يقضى القاضي له ما يشي لا بالملك ولا باليد مالم يقيم البينة على ذلك ولو قال أنا عبد أحد مالم يصدق وهو عبد هما كذا في المحيط ولو قال أنا عبد فلان لغير ذي اليد وهو يبرعن نفسه فقال الذى في يده انه عبدى فهو عبد للذى في يده كذا في الكافي \* واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يبرعن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدى فالقول قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال أنا حر الاصل لا يصدق الا بجملة لا يريد ابطال ملك جري القضاء به وكذلك اذا قال أنا لقيط فهذا كقوله أنا حر فان أقام ذواليد بينة أنه عبده وأقام العبد بينة أنه حر الاصل في بينة العبد أولى كذا في الذخيرة \* سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى عن ضياع في يدي رجل أثبت رجل آخر يده عليه بطريق التغلب فأقام الذى كانت الضياع في يده بينة على التغلب أن الضياع ملكه وأنه أخذها من يده بطريق التغلب قال قبالت بينة وقضى بالضياع له وانتزعت من يد المتغلب وسلمت اليه ولولم تكن له بينة وأراد تخليف المتغلب بالله ما كانت هذه الضياع في يده هذا المدعى وما أخذت منه بطريق التغلب قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقرار انها كانت في يده وأراد أن يحلفه على ذلك قال له ذلك كذا في المحيط \* وفي فوائد شمس الاسلام ولو أقام البينة أن هذا المحدث في يده منذ عشر سنين وأنه أحدث اليد عليه يقضى له باليد وأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو أقام البينة بعد ذلك أنه ملكه تقبل ولو أقام البينة أن هذا المحدث كان في يده منذ عشر سنين أو لم يقل عشر سنين لا يستحق به ذاشيا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأجروا وانهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان في يده أمس يأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أخذه من المدعى كذا في الخلاصة \* وفي واقعات الناطقي اذا أقام البينة على عبد في يدي رجل أنه كان عبده وأنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذى هو في يده وأقام ذواليد البينة أنه عبده منذ عشر من سنة فهو لمن في يده كذا في المحيط \* وفي العميون تنازع في شئ فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده الساعة أقروا القاضي في يد مدعى الساعة لان يد الآخر منقضية واليد المنقضية لا عبرة بها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما بينة أنه في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده منذ جمعة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط \* رجل في يده أرض لغيره أجرها فقال رب الارض أجزتها بأمرى والاجر لى وقال الآخر غصبتك فأجزتها فالاجر لى كان القول رب الارض ولو كان الآخر لى في الارض ثم أجزها فقال رب الارض أمرتك أن تبني فيها لى ثم توافرها وقال ذواليد غصبتك فبنيت ثم أجزتها فانه يقسم الاجر على الارض وهى مبنية وعلى الارض وهى غير مبنية فما أصاب البناء يكون للاجر وما أصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتك فبنيت مبنية كان القول قوله وان أقام البينة كانت بينة الغاصب أولى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لغيره غصبت منك ألفا وربحت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لا بل أمرتك به فالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت ألفا والعشرة آلاف فالقول للمقر له ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطته بغير أمرى ولو قال المقر له بل غصبتنى القميص أو قال بل أمرتك بخياطته فالقول للمقر له كذا في المحيط \* بعث القصار أربع قطع من السكر باس الى صاحبها يريد تأييده فجاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك أربعاً وقال التلميذ دفعت ولم تعد على يقال لصاحب

ثلاثين برؤية الواحد لا يفطرون وان بشهادة اثنين أفطروا في الاصح وان لم ير هلال الفطر وقال الامام السعدي الثوب لا يفطرون في الثاني أيضا وفي شرح القدوري شهد برؤية هلال الصوم وقضى به والسما متغية فلما صاموا ثلاثين لم ير شوال صاموا الحادى والثلاثين عندهم اوقافهم وقال محمد رحمه أفطروا قال الحادى في هذا اذا كان السماء مصحبة ولم ير شوال اما اذا كانت متغية افطروا بلا خلاف وقعت في بخارى سنة احدى وسبعين ان الناس صاموا يوم الاربعاء فجاء ثمان أو ثلاثة يوم الاربعاء التاسع والعشرين وأخبروا عنهم رأوا ليلة الثلاثاء



وهذا الاربعاء في الثلاثين اتفقت الاجوبة ان السماء لوعلة عيد يوم الخميس والا لا \* صاموا ثمانية وعشرين بل رؤية ثم رأوا هلال  
 الفطر ان كانوا عدة شعبان ثلاثين وقد كانوا رأوا هلال شعبان قضاوا يوموا وان صاموا تسعا وعشرين لا قضاء عليهم أصلا فان كانوا أئمة  
 شعبان من غير رؤية هلاله أيضا قضاوا يومين \* صام أهل مصر ثلاثين بالرؤية ومصر آخر تسعا وعشرين بالرؤية قضاوا يومها في ظاهر الرواية  
 وبه أفتى الفقيه أبو الليث والامام الخوافي وقال برؤية أهل المغرب يلزم الصوم (٩٥) على أهل المشرق وفي المغربى قال

الامام الخوافي والصحيح من  
 مذهب أصحابنا رحمه الله  
 ان الخبر اذا استفاض في بلدة  
 أخرى وتحقق يلزمهم حكم  
 تلك البلدة وفي التجنيس  
 اشبهه فشهدا ان قاضي  
 بلد كذا قاضى بنبوته  
 بالشهود لا يظهر ذلك في حق  
 مصر آخر يظهر في حق  
 قراء وفي الحاوى أهل بلدة  
 رأوا الهلال في ليلة الثلاثاء  
 وأخرى في ليلة الاربعاء فلكل  
 مارا وقال ابن عباس رضى  
 الله عنه فيه لهم ما لهم ولنا ما لنا  
 وفي التجريد اعتبار اختلاف  
 المطالع والشافعى رحمه الله  
 لا يعتبره في مسافة القصر  
 والامام النسفى فصل وقال  
 ان اخبروا بان القاضى قضى  
 في بلدة كذا به والسماء معصية  
 ولم يرفى هذه البلدة لا ثبت  
 وان شهدوا بانهم رأوا هلاله  
 في بلدة كذا في ليلة غداتها  
 الحادى والثلاثون ولم يرفى  
 الهلال فيها ولا عمله في  
 السماء تركوا التراجع  
 وعيدوا في غدها ولو شهدوا  
 على ان قاضى بلد كذا قضى  
 برؤية الهلال في ليلة كذا  
 ولم يرفى أهل هذه البلدة قضى  
 القاضى بشهادتهم \* شهدوا

الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الحلف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف  
 برئ والقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق  
 القصار برئ ولزم الحلف على الرسول ويجب عليه أجر القصار اذا حلف على ذلك أو صدقه صاحب الثوب  
 كذا في الوجيز للكردرى \* حائط لرجل وله أشجار على ضفة نهر قنبتت من عروقها في الجانب الآخر من  
 النهر أشجار لرجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الأشجار  
 وادعى الآخر وقال انهما من عروق أشجارى ان علم انهما من عروق أشجاره فهى لصاحب الأشجار وان لم  
 يعرف ذلك ولا يعرف لها غرس فهذه أشجار لاهلها فلا يستحقها أحدهما كذا في الخلاصة \* ولو ثبت  
 زرع في أرض انسان بلا انبات أحد فلصاحب الأرض بخلاف الصيد يدخل في أرض انسان حيث يكون  
 للآخر كذا في الوجيز للكردرى \* اذا ادعى على آخر عرصه كذا بالميراث وقضى القاضى للمدعى بالعرصة  
 بينة اقامها ثم اختلف المقتضى له بالعرصة والمقتضى عليه بالعرصة في الأشجار والسكنى ولا بينة لواحد منهما  
 فقبل القول قول المدعى عليه بالعرصة وقبل القول قول المقتضى له بالعرصة كذا في المحيط \* وفي الجامع  
 الصغير نهر لرجل الى جنبه مسنة وأرض لرجل خلاف المسنة بلزقها وليست المسنة في يدهما بان لم  
 يكن لأحدهما عليها غرس ولا طين ملق لصاحب النهر وادعى صاحب الأرض المسنة وادعاها صاحب النهر  
 أيضا فهى لصاحب الأرض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تكون لصاحب النهر حريم الملقى طينه وغير  
 ذلك كالشئ ونحوه وثمة تظهر في موضعين (أحدهما) أنه اذا كان على المسنة أشجار لا يدري من غرسها  
 فعنده الأشجار لرب الأرض وعنده مال رب النهر (وثانيهما) أن ولاية الغرس على المسنة لرب الأرض  
 عنده وعنده مال رب النهر والقاء الطين قيل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك ما لم يضر وهو الصحيح وان  
 أراد ان يمر عليها صاحب النهر فقبل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر قال الفقيه أبو  
 جعفر رحمه الله تعالى آخذ بقوله في الغرس وبقوله ما في القاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات  
 \* السيل لوجاه بالتراب والطين ووضع في أرض رجل أو نهره فهو لصاحب الأرض والنهر كذا في الخلاصة  
 \* والجمع في الطاحونة من دقاق الطين لصاحب الطاحونة والاصح أنه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم  
 في كل ما لا يكون من أجزاء الأرض كالرماد والسرقيين أهل سكة يرمون بالرماد والسرقيين في ملك رجل  
 واجتمع فيه سباطة فهى لمن سبقت يده اليها وكذا من بنى من بطن أو اصطبل لا يتجمع فيه الدواب واجتمع فيه من  
 السرقيين فهو لمن آخذ قبل العبرة لأعداد المسكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام الثاني في المنشور في الولائم اذا  
 صب في حجره فأخذها أخذان كان هيا ذبله وحجره لذلك يسترده من الآخر والا لا اذا سبق احرازه تناول  
 الآخر اذا كان جمع المبسوط في ذبله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاحراز ويؤيده ما ذكر في الفتاوى آجر داره  
 فأناخ المستأجر بجاله وتعرفه فالمستجمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المواجه أراد ان يجمع فيه الروث  
 والبعرة فيئذ يكون له كذا في الوجيز للكردرى \* رجل مات وترك بنتا وأخا أو أمتعة فقالت البنت الامتعة  
 كلها وقد كان اشتراها الابن من مالى بأمرى والاخ يقول الامتعة كلها لليت فالقول قول الاخ كذا  
 في الذخيرة \* لو تنازعا في دابة أو قبض واحد همارا كهما أو لابسها والاخر متعلق بلجامها أو بكها فالراكب  
 واللابس أولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي \* واذا كان أحدهما راكبا في السرج والاخر ديفه

ان هذا اليوم يوم الثلاثين وقد صام الناس تسعا وعشرين يوما وزعموا انهم رأوا الهلال يوم قبل صومهم ان كانوا جاؤا من بعيد فيقبل  
 ويعيدوا وان كانوا في المصر لا لانهم تركوا الحسبة الواحد اذا رأى هلال الفطر فرد القاضى شهادته أو الحاكم اذا رآه بنفسه ماذا يفعل قال  
 ابن سبلة لا ينوب بل يمسك يومه وقيل ان أبى كل سرا وقيل الحاكم له ان يفطر جهر او عن الامام انه لا يفطر وان أفطر قضى ولا كفارة  
 عليه بخلاف و ليس للحاكم ان يخرج الى العيد برؤية وحده لكنه لو رأى هلال رمضان يصوم وحده ولا يأمر به الناس والوالى اذا

أخبر به صدقه صام ان صدقه ولا يفطر وان أفطر لا كفارة عليه رآه قبل الزوال فهو لا يستقبل لا يصوم ولا يفطر في المختار فان أفطر لا كفارة عليه لانه بتأويل وعن الثاني أنه ان قبل الزوال فليله الماضية وعن الامام ان مجراه ان امام الشمس ويتلو الشمس فللماضية وان خلف الشمس فلا تية وقال ابن زياد لو غاب بعد الشفق فللماضية وان قبل الشفق فلا تية \* شهر رمضان جاء يوم الخميس لا يضحى أيضا في يوم الخميس ما لم يتحقق انه يوم النحر وما نقل (٩٦) عن علي رضي الله عنه ان يوم أول الصوم يوم النحر ليس بتشريع كل بل اخبار عن

اتفاق في هذه السنة وكذا ما هو الرابع من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتفق \* اسلم الحربى في دار الحرب وأخبره واحد عدل بالصوم أو رجلان لزم والشرط أحد شطرى الشهادة اما العدد أو العدالة عند الامام وعندهما يكتفى بقول الواحد \* استنبه على الاسير المسلم ثمة رمضان فتصرى وصام ان وافق أو تأخر جاز وان تقدم لا \* أصبح مغطى را فى أول يوم من رمضان والناس صائمون ان صاموا الا تمام شعبان ثلاثين أول رؤية أحسنوا وأساء هو ويجب القضاء لا الكفارة وان صاموا جزا فأساؤا وأحسن هو ولو صام وأفطر الناس ان لرؤية أو اكمال أحسن وأساؤا وان جزا فأساؤا وأحسنوا وأساء هو \* (الثانى فى النية) \* قالوا وهى معرفته بقلبه ان يصوم ولا عبرة بالمتقدمة على الغروب والاعتبار للمتأخرة عن الغروب لليوم الذى يصوم فى عذته ولو نوى فى الليل صوم اليوم ثم عزم فيه ان لا يصوم اليوم ثم أصبح من الغد وصام اليوم لا يجزئ به

قال راكب أولى بخلاف ما اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما كذا في الهداية \* لو كان أحدهما يقود الدابة والآخر يسوقها قضى بالدابة للقائد وإذا كان أحدهما مسكاً بالجام الدابة والآخر متعاقباً بذنبها قال مشايخنا ينبغى أن يقضى للذى هو ممسك بالجام كذا في المحيط (٤) \* اذا تنازعا في بعير وعليه حمل لأحدهما فصاحب الحمل أولى كذا في الهداية \* دابة تنازع فيها رجلان لأحدهما عليها حمل وللآخر كوز معلق أو مخلاة معلقة فصاحب الحمل أولى كذا في الكافي \* رجل يقدو قطاراً من الابل وعلى بعير منها رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما الابعرة كلها قال ان كانت على الابعرة حولة للراكب فالابل كلها للراكب والقائد أجبروا ان كانت الابعرة عراً فللراكب البعير الذى هو عليه والباقي للقائد كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد بن حمزة عن محمد بن ابي عبد الله تعالى في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهم القطار كله فذلك واحد البعير الذى هو راكبه وما بين البعير الاول والاوسط للاول وما بين الاوسط والاخيرين الاول والاوسط نصفين وليس للآخر الاماركة فان قامت لهم بينة فما ركبته كل واحد منهم بين الاخيرين نصفين والذي بين الاول والاوسط بين الاوسط والاخير نصفين والذي بين الاوسط والاخير نصفه لا آخر ونصفه بين الاول والاوسط نصفين كذا في محيط السرخسى \* اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفين كذا في الهداية \* في القدرى لو أن خياطاً يخيط ثوباً في دار رجل وتنازعاني الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط \* لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب أنا خطته وقال الخياط لابل أنا خطته ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة وان كان في يدا المالك فالقول له وان كان في أيديهما فالقول للخياط مع عبثه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسى \* استأجر ابييع البراء وخياطاً الثوب فادعى الاجير أن الثوب الذى في يده والمستأجر أنه ان كان في حانوت المستأجر فهو له بحافه وان كان في المحلة أو في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان أو عبداً أم أدوناً أو مكاتباً كذا في الوجيز للكردري \* ذكر في الماذنون الكبير لو أجزعه من قصار أو خبراً أو نحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق فأختلف فيه وهو المستأجر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسى \* رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فرآه قوم فشهدوا ان رأينا هذا يخرج من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار للمتاع لي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الجمال عن يعرف بيبيع مثل هذا المتاع بان كان برازا أو صاحب خرفة وللعمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقعات الحسامية \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي أخذته من منزلي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء مما خلا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان الداخل رجلاً يعرف بصناعة

(٤) قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ المطبوعة \* رجل يقود بقرًا وغنماً أو بطاً ورجل آخر يسوقها فادعى السائق والقائد ذلك كله فذلك كله للسائق ولا شيء من القائدا إلا أن يقودها بشاة معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسى كذا بهامش النسخة المجموع منها اهـ

لا يتقاضى العزيمة بالرجوع \* ونية الفطرى التمار لا تفطر عندنا خلافا للشافعى رحمه الله ولو قال نويت ان أصوم شئ  
عندنا ان شاء الله يجوز النية استحسانا لانه في مثل هذا يذكر اطلب التوفيق كذا عن الامام الخوانى والقياس ان لا يصير صائما ابطلا لانه بالنسبة  
كالنصرفات القولية فعلى هذا من جعل الايمان مجرد التصديق لا يطل بالحق الاستثناء فيصح الحاقه الاستثناء ولا يكفر من استثنى وعند  
العامه الاقرار بضرار كن أو شرط لكنه لا يكفر بالاستثناء لان التأويل الفاسد منع التكفير كالصحيح \* ظن ان عليه صوما فشرع فيه ثم علم



عدمه ومضى عليه قبل الزوال ثم أفطر قضي لان المضي عليه شروع في النفل والنفل بعد الشروع بضم بالقطع ويجوز نية الريض والمسافر بعد طلوع الفجر كالمقيم \* نوى عن قضاء رمضان والتطوع كان عن القضاء عند الامام الثاني لانه حق الله تعالى وعند محمد عن التطوع لانه حق العبد اولاً لانهم اترافوا بقبي مطلق النية ولوعن القضاء والكفارة فعن قضاء رمضان \* وجب عليه قضاء يومين من رمضان أو من رمضانين فالأفضل أن يعين ويقول نويت قضاء اليوم الأول أو يوم رمضان الأول وان لم يعين جاز في المختار كما (٩٧) في الصلوات \* ولو أفطر عدا في يوم منه

وصام احدا وستين يوما عن القضاء والكفارة بلا تعين جاز ويجوز تقديم الكفارة على القضاء \* ارتدوا العباد بالله تعالى في أول اليوم من رمضان ثم أسلم ونوى قبل الزوال يجوز ولو أفطر لا كفارة عليه ويجب القضاء والمتطوع لو كذلك يكون صائما ولو أفطر عليه القضاء عند الامام الثاني وعند زفر رجه الله تعالى لا يكون صائما ولا يقضى ان أفطر \* أفطر في رمضان سنة ثمانمائة وصام شهرا ينوى قضاء ذلك لكنه ظن انه سنة احدى وثمانمائة يجزيه كذا عن الامام ولو صام شهرا ونوى قضاء رمضان سنة احدى وثمانمائة لا يجزيه لاتصال النية في الثاني برب رمضان غير الذي أفطر فيه بخلاف الاول \* نوى بعد الفجر عن القضاء لا يصح عن القضاء ويصح عن التطوع ولو أفطر عليه القضاء اذا علم أن صومه لم يصح عن القضاء بنية النهار ولو لم يعلم لانه كالمظنون \* نوى من يومين من رمضان أو ظهاريين فعن أحدهما في قولهما ولوعن قضاء رمضان وكفارة يعين بعدما أصبح كان

شي من الاشياء بان كان حلالا يحمل الزيت قد دخل وعلى رقبته زق زيت أو كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط \* روى هشام عن محمد رجه الله تعالى قالوا لو أن كذا في منزل رجلاين وعلى عنق الكناس قطيفة أو نحوها فادعى كل واحد منهما ما أنهما فيه لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي \* حلال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار أن الكارة له وقال الجمل لابل ملكي فالقول قول الجمل اذا كان الجمل يحمل البزوال كارة مما تحمل كذا في الواقع الحسامية \* لو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والاخر معلق به أو كانا جالسين عليه فهو بينهما على طريق القضاء كذا في العناية \* دار فيها رجلان فاعدان وكل واحد منهما لنفسه (٢) فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط \* ان ادعى رجل السفينة وهو راكبها والاخر مسك بسكانها (٣) وآخر يجذف فيها والاخر عدها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يجذف فيها ولا شيء لمن عدها كذا في محيط السرخسي \* عبدا وسرق عنقه ديرة تساوي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا ادعى مالك العبد أن الديرة له ومالك المنزل أنها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي \* رجلان في السفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما ما السفينة وما فيها أو أحدهما معروف يبيع الدقيق والاخر ملاح معروف فالدقيق للذي هو معروف ببيعته والسفينة للملاح عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان انفقا على أنه على أصل الاباحة فهو للصائد سواء اصطاده من الهواء أو على الشجر وان اخذته من داره أو شجرة فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي \* اذا باع مستأجر الحانوت سكني الحانوت من رجل وقبضها المشتري بفناء صاحب الحانوت واستحق السكني من يد المشتري فان كانت السكني متصلة ببناء الحانوت وهي ايسر من آلات صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الحانوت مع يمينه واذا حلف رجوع المشتري على المستأجر بثمن السكني وان كانت من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا سبيل لصاحب الحانوت على السكني كذا في المحيط

### (الباب العاشر في دعوى الحائط)

اذا كان حائط بين دارين يدعيه صاحبه ما ان كان متصلا بينهما اتصال تربع أو اتصال ملازقة فهو بينهما لاستوائهما في اليد الثابتة على الحائط وان كان اتصال أحدهما اتصال تربع واتصال الاخر اتصال ملازقة فصاحب التربع أولى لان له مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا بينهما اتصال تربع أو ملازقة ولا يسر للاخر اتصال فصاحب الاتصال أولى وان كان لاحدهما اتصال وللاخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تربع فالحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة وللاخر عليه جذوع فصاحب الجذوع أولى وصورة اتصال التربع

(٢) قوله فانه لا يقضى بينهما بل تجعل في أيديهما بلا قضاء لعدم المنازع لهما واستوائهما في الدعوى كما ذكره بعض شراح الهداية

(٣) قوله بسكانها قال في التاج جع ساكن وهو ايضا ذنب السفينة وهو المراد هنا اه بحر اوى

(١٣ - فتاوى رابع) تطوعا ولا يجزيه عن أحدهما فان أفطر فيه قضى يوما قيل أراد به ما كان عليه من قضاء رمضان ويرده سوق العبارة والصواب لزوم قضاء التطوع الذي صار شارعا فيه فيصير اشكالا في مسئلة المظنون وتأويله ما ذكرنا ان علم انه لم يصبر صائما عما نوى ولو لم يعلم وأفطر لا قضاء عليه كالمظنون وقد ذكرناه \* (الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة) \* لا يفسده الاكتمال وان وجد طعمه \* الا فطار في الاحليل مختلف وفي قبل المرأة قيل على الخلاف والصحيح الفساد بخلاف \* دخل السهم من جانب

مداخله اللبن بعضه في بعض ان كان الحائط من مدرا أو آجر وهو أن يكون أنصاف لبن كل واحد من الحائطين  
متداخلا في الحائط الآخر وان كان الحائط من خشب فهو أن يكون رأس ساجة أحدهما من بكاعلي ساجة  
الآخر فاما اذا انقب الحائط وأدخل لا يكون تريعا وعن أبي الحسن السرخسي اتصال التريعا أن يكون  
الحائط المتنازع فيه طرفاه موصولين بالحائطين والحائطان موصولين بجائط الدار وأما اذا كان الاتصال  
من جانب فصاحب الجذوع أولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيح قالوا  
العصم روية الطحاوي كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه شيء من  
الجذوع وغيرهما فانه يقضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في أيديهما قضاء ترك وان لم يعرف كونه في أيديهما  
وادعى كل واحد منهما أنا ملكه وفي يديه يجعل في أيديهما كذا في المحيط \* وان كان لأحدهما عليه حراي  
أو بواري ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان لهما عليه حراي أو بواري يقضى  
بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب المحيطان \* وان كان لأحدهما عليه جذع واحد ولا آخر عليه حراي  
أو بواري ولا شيء للآخر فهو لصالح الجذع كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان لأحدهما عليه جذوع  
ولا آخر حراي يقضى به لصالح الجذوع ولكن لا يؤثر بنزع الحراي كذا في محيط السرخسي \* وان  
كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه سترة أو حائط فالحائط المتنازع فيه هو الأسفل لصالح  
الجذوع والسترة لصالح السترة ولا يؤثر صاحب السترة برفع السترة الا أن يثبت مدعى الحائط استحقاق  
الحائط بالبينة فينثني يؤثر صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تنازعا في الحائط والسترة  
جميعا فهو لصالح الجذوع كذا في محيط السرخسي \* وان كان لأحدهما عليه سترة ولا آخر حراي  
فالحائط لصالح السترة كذا في المحيط \* وان كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع فيه أزج من لبن أو  
آجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان لأحدهما على الحائط عشر خشبات ولا آخر ثلاث  
خشبات فصاعد إلى العشرة فالحائط بينهما ما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو العصم كذا في المحيط \* ولو  
كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة ولا آخر عليه ثلاثة أجزاع أو أكثر ذكر في النوازل أن  
الحائط يكون لصالح الثلاثة وأما دون الثلاثة فموضع جذوعه قال هذا استحسن وهو قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون  
الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لا ثم رجعا إلى الاستحسان وذكره  
الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل اذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات ولا آخر عليه  
خشبة واحدة فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وإنما استحسن هذا في  
الخشبة والخشبتين وهو كذا ذكر في أصل كذا في كتاب الاقرار أن الحائط كله لصالح العشر  
الخشبات الاموضع الخشبة فانه لصالح الاثني عشر وهو برفع الخشبة قال ثمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى  
لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يهمل ما يضي به فن أصحابنا من قال يقضى بالملك بينهما على  
أحد عشر من عشرة أسهم لصالح العشر الخشبات وسهم لصالح الخشبة الواحدة فحكم ما بين  
خشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط بقسمان أرضه وأكثرهم على أنه يقضى به  
صاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة

القضاء والكفارة وبشرب الدم لا تجب الكفارة في الظاهر وفي بعض الروايات تجب ابتلع براق غيره أو نفسه من يده الواحدة  
فسد ولا يلزم الكفارة لأن الناس يعافونه بعد الخروج من الفم وقال الامام الحلو اني اذا ابتلع براق حبيبه فسد وكفر لانه لا يعاف \* ولو خرج  
من فيه الى ذنقه ولم ينقطع عن داخل فيه وابتلعه لا يفطره \* أدخل الابريسم المصبوغ في فيه حتى صار الريق مصبوغا وابتلع هذا الريق  
ذاكر الصومه فسد \* أخذ سمه من خارج وابتلعها اختلقوا في لزوم الكفارة واختار الوجوب \* ولو مضغ حبة حبة لا يجب وان مضغ



حبة غنبل ربه القضاء والكفارة وان ابتلعها كلها ان لم يكن ثفروها أو كان عليه القضاء والكفارة وقال أبو سهل الشري ان كان معه الثفروق لا كفارة عليه وهو الصحيح لانه لا يؤكل عادة \* أكل الحمايين أسنانه ان كثيرا يفسد ولو أدخل ذلك القدر في فيه وابتلع منه ما عليه القضاء والكفارة وان أخرجه وأخذه في يده ثم ابتلعه فسد صومه واختلف في الكفارة والصحيح عدمه وكذا اذا أخذ لقمة من الخبز وهو يابس فلم يضع علم انه صائم ان ابتلع قبل الاخراج كفروا وان أخرج ثم ابتلع (٩٩) لا كفارة والفصل في مسئلة اللحم بين

الواحدة عند أكثرهم قال محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان الحائط طويلا وكل واحد من مائة فرد يعض الحائط بالاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد منهم ما يمازى ساحة من الحائط ولا ينظر الى عدد الجذوع وبه كان يقضى القاضي عبد الله الصميري وأما ما بين مائة من القضاء في قضى به بينهم ما كذا في محيط السرخسي \* قال الامام الاسيحي رحمه الله تعالى في شرح الطحاوي ان كان وجه الحائط الى أحد هــ ما ظهره الى آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالحائط بينهم ما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقال لا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هذا اذا جعل وجه البناء حين بنى وأما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتطين فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية \* خص بين دارين (١) قطعه الى احدى الدارين وكل واحد من صاحبي الدارين يدعى النقص قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالنقص بينهم ما نصفين وقال صاحباه يقضى به لمن اليه القمط كذا في فتاوى قاضيخان \* لو تنازع في باب يغلق على حائط بين دارين والغلق الى أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالغلق والباب بينهم ما وقال لا يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان الباب غلقا من الحائنين جميعا يقضى بالباب بينهم ما بالاجماع كذا في غاية البيان شرح الهداية \* اذا كان الحائط بين رجلين فأقام رجل البيعة على أحدهما أنه أقر أن الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط \* جذوع شاخصة الى دار رجل ليس له أن يجعل عليها كنيفا الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا أمكنه البناء عليها وان لم يمكن البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا أو جذعا واحدا ينظر ان كان قطعها يضر ببقية الجذوع ويضعفها لا يملك القطع وان لم يضر به ابطا البسه بالقطع ولو أراد صاحب الدار أن يعاقب على أطراف هذه الجذوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدار بين اثنين لهما عليه حولة غير أن حولة أحدهما أثقل فالعمارة بينهم ما نصفين ولو كان لهما حولة واحدة وليس للأخر عليه حولة والجدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى للأخر أن يضع عليه بمثل حولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك ألا ترى أن أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا أنه قديم أو حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان \* وان لم يكن لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشبا له ذلك وايس للأخر أن ينعمه ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية \* لو كانت لهما حولة واحدة وليس للأخر عليه جذوع فأراد أن يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما مقرران بان الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن لشريكك من الجمل كذا في الخلاصة \* جدار بين رجلين لا حولة لهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن الى اليسر أو من اليسر الى الايمن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجذوع فلا بأس به وان أراد أن يجهله أرفع عما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* حائط بينهم ما وكانت لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعها بجذوع صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو أراد أحدهما أن ينزع جذوعه من الحائط له ذلك ان لم يكر في نزع ضرر بالحائط كذا في الفصول العمادية

(١) قوله قطعه الخ أي شدة والتماط بال كسر حبل يشد به الاخصاص كما في القاموس اهـ

تجب الكفارة في المختار وفي الملتقط انما لا تجب وفي ورق الشجر ان كان يؤكل عادة كفر وفي ورق السكر تجب الكفارة في الابتداء لا بعد الكبر وفي اللوزة الرطبة والبطيخة الصغيرة كفر وان ابتلع الجوزة الرطبة لا وان مضغها فكذلك الهليلج وروى عن الامام الثاني في مضغ الجوزة واللوزة اليابسة الكفارة ان وصل المصوغ الى الجوف وعن بعض المشايخ أنه ان وصل القشر الى حلقه أو لالا كفارة عليه وان وصل اللب أو لا كفر \* أكل خبز يابس أو قمر يابس كفر وان أكل كسرة فت لا وفي ابتلاع البيضة بقشرها أو الرمانة بالقشر لا كفارة

وفي الاجناس أو جبهافي الرمانة والفسق الرطب كالجوز وفي اليابس ان مضغه وفيه اب كفروا ان ابتلعه لا وفي التفاحة ان ابتلعها ومضغها عليه الكفارة لان كلاهما كوك وفي الخلل والمزى وماء الزعفران أو ماء الباقي أو ماء البطيخ أو القندأ والقندأ وماء الزرجون والمطر والنبل والبرد اذا تم عليه الكفارة والاصل فيه وصول المغذى أو الدواء الى جوفه من مسلكه المعتاد في النهار على صوم تام قطعاً \* اذا أمسك في فيه شيئاً لا يؤكل فوصل الى جوفه أو دخل الماء (١٠٠) فيه عند الاغتسال لا يفسد الا ان يصيب فيه متعمداً وكذا اذا بقي بعد المضغ ماء فابتلعه بالبراق لم يفطر لتعذر الاحتراز

\* رأى هلال الفطر وقت العصر فظن انقضاء مدته وأفطر قال في المحيط اختلافوا في لزوم الكفارة والاكثر على الوجوب \* اذا لزم الكفارة على السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تعة لا حديثي باعتراف الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتي بصوم شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل الزجر \* (نوع آخر) \* تسحر على يقين ان الفجر غير طالع أو أفطر على يقين ان الشمس غربت ثم ظهر بخلافه قضى ولا كفارة عليه وان شك في طلوع الفجر فالمستحب أن يدع الاكل ولو اكل قضى واختلف في الكفارة \* تسحروا كبراً به ان الفجر طالع قال مشايخنا عليه قضاء ذلك اليوم ولو أفطروا كبراً به ان الشمس لم تغرب قضى وكفر لان الاصل دوام الثابت وقد انضم اليه كبراً رأى فاندفع المسئلة الاولى وفي التجريد اكل أو كبراً به طلوع الفجر في الصحيح لا قضاء

\* اذا كانت جذوع أحدهما من تفعة وجذوع الآخر متسقة فأراد أن ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قيل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتي بأن له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهن لم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهن فله ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أو نذر الشريك ذلك أو لم يضر كذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو القاسم حائط بين رجلين انهم جاب من جانب منه فظهر رأيه ذو طاقين متلازقين فيريد أحدهما أن يرفع جداره ويرفعه أن الجدار الباقي يكفيه للسستر فيما بينهما ويرفع الآخر أن الجدار اذا بقي ذا طاق واحد يهيئ وينهدم فان سبق منهما أن الحائط بينهما ما قبل أن يتبين أنهما حائطان فكل الحائطين بينهما وليس لأحدهما أن يحدث في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان أقر أن كل حائط لصاحبه فلكل واحد منهما أن يحدث فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* جدار بين اثنين وهي وأراد أحدهما أن يصلحه وأبى الآخر ينبغي أن يقول له ارفع جدارك بعدد لاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فله أن يرفع الجدار فان سقطت جواره لا يضمن كذا في الخلاصة \* وعن الشيخ الامام أبي القاسم جدار بين رجلين لأحدهما عليه حولة وليس للآخر شيء فمال الجدار الى الذي لا حولة له فأشهد على صاحب الحولة فلم يرفع معه ما كان الرفع بعدد الاشهاد حتى انهدم وأفسد شيئاً قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفاً وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما أفسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو القاسم حائط بين رجلين لأحدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف بيته فهدم الحائط من أسفله ورفع أعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعاً حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أبي صاحب السقف أن يبني بعد ذلك لا يجبر أن ينفق فيما جاوز ذلك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* رجل له بيت وحائط هذا البيت يشه وبين جاره فأراد صاحب البيت أن يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشباً على هذا الحائط قال أبو القاسم ان بني في حدة نفسه من غير أن يكون معتمداً على الحائط المشـترك لم يكن للجار منعه كذا في فتاوى قاضيخان في باب الحيطان \* رجل له ساباط أحد طرفي جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعا في حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطك بغسر حق فارفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هذا الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ الثقي أن القاضي يأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يفتي وان تنازعا في الحائط يقضى بالحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا لان الحائط متصل بملك صاحب الدار وبالاتصال تثبت اليد ولكن هذا اذا كان الاتصال اتصال تبيع أما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب الساباط أولى هكذا في المحيط \* في كتاب الحيطان \* جدار بين دازين انهدم ولا أحدهما بنات ونسوة وأراد صاحب العيال أن يبنيه وأبى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في زماننا لا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما سترة قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبني في نصيبه سترة لا يجبر الا بى على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بى بالبناء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان الحائط بين رجلين فانهدم فأراد أحدهما قسمة الحائط وأبى الآخر أو أراد أحدهما أن يبني ابتداء بدون طلب

القسمة

عليه لما قلنا وان كبراً به عدم الغروب أو كل قضى \* شهدا أنها غابت وأخران بانها لم تغرب وأفطر ثم بان عدم الغروب قضى ولا كفارة بالاتفاق للشبهة بمعارضة الحجتين وترجيح بيته الاثبات ظاهراً \* شهدا على طلوع الفجر وأخران على عدم الطلوع فأكل ثم بان الطلوع قضى وكفروا قالان البيئات للاثبات لا للنفي حتى قبل شهادة المثبت لا للنفي \* ولو واحد على طلوعه وأخران على عدمه لا كفارة عليه \* دخلوا عليه وهو يتسحر فقالوا انه طالع فصدمهم فقال اذن أنا مفطر لا صائم ودام على الاكل ثم بان انه ما كان طالعاً في أول



الاكل وطالعا وقت الاكل الثاني قال الحاكم لا كنفارة عليه لعدم نية الصوم وان كان الخبز واخذ عليه الكفارة \* لان خبر الواحد عدلا  
أولا في مثل هذا يقبل \* قال الجارية انه انظري طامعه فخرجت وقالت لم يطلع فاجامعها ثم بان انه طالع في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل عليها  
وهو الصحيح \* أفطر في يوم نوبة الحجي قبل أخذه يتوهم أنه يأخذه ويضعف فصانه الله تعالى في ذلك اليوم أو أفطرت على ظن أنه يوم عاديها فلم  
تخص قال القاضي يلزمهما الكنفارة والاصح عدم اللزوم فيهما \* من أكل في رمضان (١٠١) بشهره عينا متمدا يؤمر بقتله لان

صنعه دليل الاستحلال \*  
أفطرت الجارية أو الزوجة  
الضعف أصاب في عمل المولى  
أو الزوج من الخبز والطبخ  
وغسل الثياب ان خافت  
على نفسها ولم تفرط عليها  
القضاء لا الكفارة وكذا  
الخدم أو الرقيق الذي ذهب  
لسكر النهر أو لسكره أو  
لصلاح الرض وعليه  
موكل السلطان واشتد الحر  
وخاف على نفسه الهلاك  
لا كفارة عليهم \* أصبح فيه  
ناو بالفطر أو غيرنا ولا صوم  
ثم أكل غدا لا كفارة عليه  
عند الامام وقال الثاني ان  
أفطر قبل النية فكذلك  
وان أفطر بعدها كفروا قال  
محمد رحمه الله ان أفطر قبل  
الزوال كفروا شارفي الهداية  
الى أن الثاني مع محمد لا مكان  
الصوم وان بعده لا \* سمع أهل  
القرية أصوات الطبل يوم  
الثلاثين فظنوه يوم عيد  
وأفطروا ثم بان انه لشئ آخر  
لا كفارة عليهم \* والاصل  
عندنا أن من صار في آخر  
النهار على صفة كالرض  
والسفر وغير ذلك لو كان في  
أوله على تلك الصفة يباح له  
الفطر ويسقط عنه الكفارة  
\* (نوع) \* أكل ناسيا

القسمه وأبي القسمه فان لم يكن عليه حولة أصلا وطلب أحدهما قسمه عرصة الحائط وأبي الآخر ذكر  
في بعض المواضع مطلقا أنه لا يجبر به أخذ بعض المشايخ وبعض مشايخنا قالوا ان كان القاضي لا يرى  
القسمه الا بالاقراع لا يقسم وأما اذا كان يرى القسمه بدون الاقراع فانه يقسمه بينهما اذا كانت العرصة  
عريضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكن أن يبنى فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي داره  
تتيمم للنفقة عليه - ما وقال بعضهم اذا كانت العرصة عريضة فالقاضي يجبر الأبي على القسمه على كل حال  
واليه أشار الخصاص وعليه الفتوى وأما اذا أراد أحدهما أن يبنى ابتداء بدون طلب القسمه وأبي الآخر  
فان كانت عرصة الحائط عريضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكنه أن يبنى فيه حائط لنفسه  
لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشايخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر  
محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الأئمة وهو الاشبه ولولم يكن شئ من ذلك لكن بنى أحدهما  
الحائط بغير إذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشئ اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل  
حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل عن أصحابنا وقال  
بعضهم ان كانت عرصة الحائط عريضة على ما بيننا لا يرجع وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على  
الحائط حولة فاذا كانت له ما عليه جذوع فطلب أحدهما قسمه عرصة الحائط فالجواب فيه أنه لا يقسم  
عرصة الحائط الا عن تراض منهما - ما وان كانت العرصة عريضة على التفسير الذي قلنا واذا أراد أحدهما  
البناء وأبي الآخر ذلك ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى  
واذا بنى أحدهما بغير إذن صاحبه فبعض مشايخنا رجحهم الله تعالى قالوا ان كانت عرصة الحائط عريضة  
على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا هكذا ذكر الخصاص في نفقته وبعض  
مشايخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه أشار في كتاب الاقضية وهكذا روى ابن سماعة رحمه الله تعالى في نوادره  
وهو الاصح هكذا في المحيط \* وان كان بناءه باذنه ليس له أن يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في  
فتاوى قاضيان \* واذا كان لأحدهما عليه حولة فطلب هو القسمه وأبي الآخر يجبر الأبي اذا كانت  
العرصة عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا أراد من له الحولة البناء وأبي الآخر  
فالصحيح أنه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حولة فالصحيح أنه يرجع وان بناء الآخر عرصة الحائط عريضة  
على التفسير الذي قلنا صار متبرعا ثم في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له أوله ما عليه حولة  
كان للباني أن يمنع صاحبه عن الانتفاع الى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان  
قال صاحبه أنا لا أنتفع بالبنى هل يرجع الباني عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال  
القاضي الامام أبو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب المحيط والشيخ الامام المعروف بخوارزاده في شرح  
كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل وهو اختيار  
الصدر الشهيد عفى ثم اذا رجع بما اذير جمع ذكر الفاضل الاسيحي في شرح مختصر الطحاوى في كتاب  
الصلح في مسئلة العلو والسفل أن صاحب العلو يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنيا لا بما أنفق  
وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلى في الحائط المشترك أنه يرجع  
بنصف ما أنفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفلى واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا

فظن الفطر ثم تعد الاكل لا كفارة عليه وان بلغه الخبر في الصحيح \* ذرعه القى أو اعتسل بالماء ذكر الصومه أو ناسيا فظن نفوذ الماء الى  
الجوف أو الدماغ من أصول الشعر أو فطر متمدا قضى وكفر بكل حال وفي رواية ان كان جاهلا كذلك عند الامام في الظاهر وعن محمد  
لواستفتى فافتاه فقيهه بالفطر لا كنفارة عليه وهو الصحيح لان على العاصي تقليد المفتي \* احتجم فظن الفطر أو كحل أو أدهن فظن الفطر  
وأكل عمدا ان حله لم يسمع الحديث ولم يفت بالفطر فافطر كفروا وكذا الوسم الحديث وعرف تأويله وان لم يعرف تأويله كفر خلافا لامام

الثاني لان الحديث لا يكون أدنى من كلام المفتي قلنا ليس للعالم أن يعمل بالحديث لعدم علمه بالنسوخ والمؤول أولان وظيفة الاستدلال تخص العالم بخلاف كلام المفتي فإنه لو أفتاه بالفساد فتمجد الفطر بناء عليه لا يكثر \* ولو اغتاب فظن فطره وتمدلا كل ان بلغه الخبر ولم يعرف تأويله كفر أيضا عند عامة العلماء \* ولو استاك فظن الفطر وتمدلا كل \* فرب كل حال \* ولو جامع بجمعة أو ميتة فظن الفطر بلا أنزال وتمدلا لا كل كفران عالما لان (١٠٣) جاهلا وكذا لو أدخل أصبعه في دبره أو ابتلع سلكا أو طرفها في يده ولم يغيبها ثم تمدد

الا كل كفران عالما وان جاهلا \* ولو نظر الى محاسن المرأة فأكل على ظن انه فطره عمدا كفر مطلقا وقيل ان عالما نم وان جاهلا لا \* (نوع آخر) \* جامعها متمددا عليها الكفارة وان مكروهة عليها القضاء وان مكروهة ابتداء ثم طاعت فكذلك لان الطوع بعد الفساد لا يلزم الكفارة ولو أنه مكروه قال الامام أولا كفر ثم رجع وقال لا يكره وعليه الفتوى \* عملت المرأة ان عمل الرجال ان أثرتا فقصتا واغتسلتا والا \* جامعها قبل الفجر فخشي الطلوع فنزع ثم أنزل بعد الطلوع لا يفسده كالا احتلام \* بدأ بالجماع ناسيا أو قبل الفجر فلما تذكر أو طلع نزع لم يفسد وان دام على الفعل حتى أنزل قيل يجب القضاء لا غير هذا اذا لم يحرك نفسه فان حرك نفسه بعد التذكر أو طلوع الفجر قضى وكفر كابتداء الايلاج وكذا لو قال لها ان جامعتك فانت طالق بعد الايلاج ان نزع في الحال لم يقطع وان دام وحرك طاعت وصار محرما بالحركة الثانية وان لم ينزع

فقالوا ان بنى بأمر القاضي رجع بما أنفق وان بنى بغير أمر القاضي رجع بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء أو يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي الامام أبو عبد الله الدامغانى وقيل يوم البناء وبه كان يفتي الصدر الشهيد حسام الدين هـ الذي ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدماه فكذلك الجواب في الوجوه كلها وان هدمه أحدهما أجبر على البناء هكذا في المحيط \* في صلح النوازل جدارين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم أحدهما غائب فبناه الآخر ان بناء بنقض الحائط الاول فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل وان بناء باني أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى الفضلي اذا أراد أحدهما نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزل المضمون له شيء كالأول قال ضمنت لك ما يهلك من مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* جدار بين رجلين انهدم وأحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فأراد أن يبنى الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر ان أراد الذي قدم أن يبنى على طرف موضع الحائط مما يابيه جاز وان جعل ساحة أس الحائط الى جانب نفسه ايس له ذلك وان أراد ان يبنى الحائط كما كان أو أرق منه ويترك الفضل من الجدارين سواء له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان في باب الحيطان \* جدار بين كريمين لرجلين انهدم فاستعدى أحدهما الى السلطان لما أبى صاحبه أن يبنى فأمر السلطان بناء برضا المستعدي أن يبنى الجدار على أن يأخذ الآخر منه ما يجيء فبني كان له أن يأخذ الآخر من صاحبي الكريمين كذا في الفصول العمادية \* وفي الاقضية حائط مشترك بين اثنين أراد أحدهما نقض الحائط وأبى الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه يجبر فان هدمه وأراد أحدهما أن يبنى وأبى الآخر ان كان أس الحائط عريضا يملكه أن يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل وعلمه الفتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق في العماره ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق ان كان أس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة \* لو هدم جدارا بينهما ثم بناء أحدهما بنفقته والا آخر لا يعطيه النفقة ويقول أنا لأضع على الجدار حوله فله أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير البالي الحولة كذا في الفتاوى الصغرى \* ان خاف وقوع الحائط وهدم أحدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحا فهو هدم أحدهما باذن الشريك لا شك أنه يجبر الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء كما لو هدماه وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فإنه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغصة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا أن يختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه فيمنع ذلك ليرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك مما بقي من بنائه كذا في الخلاصة \* جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولات فوهى الجدار فرفعه أحدهما وبنائه بال نفسه ومنع الآخر عن وضع الحولات على ما كان عليه في القديم

قال \* ولو استنى بالكف فأمنى عليه الكفارة ولا يحل أصلا قضاء الشهوة ولو قصد تسكين الشهوة يربى أن لا يأثم قال \* أدخل أصبعه في دبره لا يفسد صومه ولا غسل عليه ولو أدخل الخشبة ان طرفها خارجا لا يفسد ولا يفسد كذا لو ابتاع خيطا وطرفه خارج وان ابتلع الكل فسد \* بالغ في الاستنجاء حتى بالغ موضع الحقنة فطره ولا كفارة وهذا قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيم \* جهات القطن في قبلها ان بلغ الى الفرج الداخل فسد لانه تم الدخول بالكلية وان كان طرفها في الفرج الخارج لا كافي المحيط \* اذا تعدد الافطار



قبل التكفير يكفيه كفارة واحدة وان في رمضان فلا بكل كفارة وقال محمد رحمه الله يكفيه كفارة واحدة قال في الاسرار وعليه الاعتماد وان  
بعد التكفير يلزمه أخرى \* أفطروا عتق ثم أفطروا عتق ثم استحققت الرقبة الثانية أعتق مكانها أخرى لبطان اعتاقه ولو استحققت الاولى  
لا الثانية فالثانية تتوب عن الاولى أيضا وكذا الثالثة عن الاولين والرابعة عن الثلاثة المتقدمة \* (الرابع في النذر) \* لله على صوم  
هذه السنة أفطروا الايام المنهية وكفران نوى عينا ولو صام هذه الايام لا قضاء عليه (١٠٣) ولو صام سنة بالاهله قضى خمسة

وثلاثين يوما ولو سنة  
متابعة فهو كهذه السنة  
ولو صوم هذه السنة فن  
حين حلف الى أن قضى هذه  
السنة ولا يلزم قضاء الماضي  
وكذا لو نذر صوم الشهر صام  
البقية ولو صوم شهر عليه  
شهر كامل ولو صوم شوال  
وذي القعدة وذي الحجة  
وشوال تسعة وعشرون قضى  
الايام المنهية فقط ولو صوم  
ثلاثة أشهر وعين هؤلاء  
وشوال نقص يوما قضى  
سنة أيام ولو قال لله على صوم  
يوم قدوم فلان شكر الله  
تعالى فقدم في رمضان وقد  
كان نوى اليمين كفر لعدم  
البر ولو قدم فيه قبل النية  
فنوى الشكر بر في عينته  
ووقع عن رمضان أيضا ولا  
قضاء عليه لانه أتى بالقدر  
الممكن ولو قال على مثل صوم  
رمضان ان أراد به التتابع  
تابع وان لانه له التفريق  
ويحمل على التقدير ولو نذر  
صوم يوم قدوم فلان فقدم  
بعد الزوال لا يلزمه شيء عند  
محمد رحمه الله تعالى ولا رواية  
فيه عن غيره ولو قدم بعد  
الاكل قبل الزوال أو بعد  
ما حاضرت قضى عند الثاني  
خلاف محمد رحمه الله \* نذرت

قال الفقيه أبو بكر الاسكافي ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما أصاب كل واحد منهما  
موضع يمكنه أن يبني عليه حائطا يحتمل حوله على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعا في البناء ليس  
له أن يمنع صاحبه من وضع الجولات على هذا الجدار وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله  
أن يمنع شريكه عن وضع الجولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما أنفق في البناء قال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن النضر البجلي رحمه الله تعالى يرجع عليه بنصف ما أنفق ان بناه بأمر القاضي وبنصف  
قيمة البناء ان بناه بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضي خان في شروط النوازل قال أبو بكر رحمه الله تعالى  
في جدار بين رجلين بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى قدر ذراع أو ذراعين فأنهم فقال صاحب  
الأعلى لصاحب الأسفل ابن أبي حديتي ثم بنى جميعا ليس له ذلك بل بينهما جميعا من أسفله الى أعلاه قال  
الفقيه أبو الليث ان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار ما يمكن أن يتخذ بيتا  
فاصل بينهما على صاحب الأسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر لانه بمنزلة الحائطين من سنبل وعاء أو  
وقيل بينهما السكك وهو قول أبي القاسم ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركان كذا في  
الفصول العمادية \* صاحب السفلى لو أراد أن يهدم سفله ليس له ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو  
باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان \* علو رجل وسفل لا خير ليس لصاحب السفلى  
أن يتدو تداولا أن ينقب كوة بغير رضا صاحب العلو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصنع فيه ما لا يضر  
بالعلو كذا في الكافي في باب متفرقات كتاب أدب القاضي \* علو رجل وسفل لا خير قال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى ليس لصاحب العلو أن يبني في العلو بناء أو يتدو تدال البرضا صاحب السفلى والمختار للفتوى أنه ان  
أضر بالسفل يمنع وعند الاشتباه والاشكال لا يمنع كذا في فتاوى قاضي خان في باب الحيطان \* انهدم السفلى  
والعلو لا يجبر صاحب السفلى على البناء ولصاحب العلو بناء السفلى وينع صاحبه من السكنى حتى يعطيه  
قيمه فاذا أدى اليه قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما أنفق في السفلى واستحسن  
بعض المتأخرين وقالوا ان بنى بأمر القاضي رجع بما أنفق وان بنى بغير أمره رجع بقيمة البناء وعليه  
الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا كان لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله  
حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن أداء القيمة لا يجبر عليه (١) كذا  
في المحيط \* وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم أجنبي السفلى لا يجبر  
على البناء بل يضمن قيمته \* صاحب العلو والسفل اذا اختصما في الجذوع السفلى أو الخردى والبوارى  
والطين والأزج فهو لأصاحب السفلى ولصاحب العلو الوطء والقرار على ذلك فان تنازعا في السقف وفي  
الحائط الذي فوق السقف اختلف المشايخ فيه قيل يكون لأصاحب السفلى وقيل لا يحكم بالحائط لأصاحب  
السفل وبه يفتي ولو كان في السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق فاختصما في روشن كان لأصاحب  
السفل ولصاحب العلو عليه طريق ومرور كذا في محيط السرخسي \* ثلاثة نفر رجل سفلى وللاخر عليه علو  
وللاخر على العلو فأنهم دم الكل فقتل كل واحد منهم لصاحبه السفلى لك والعلو فان كان لواحد منهم  
(١) قوله لا يجبر عليه قال الرملي محله اذا بنى ذوالعلو الاذن القاضي فلو باذنه يجبر على أدائه حتى ويحبس  
فيه كما يشبه في تنقيح الحامدية اهـ بجراوى

الحيض قضت عند الثاني خلافا لفر رحمه الله تعالى \* أراد أن يقول على صوم يوم فجرى لفظ سنة عليه صوم سنة لان الجذر والهزل فيه سواء \*  
نذر بصوم الا بدفعه لا اشتغاله بالمعيشة أفطروا طم كل يوم نصف صاع بر وأن لم يقدر استغفر الله تعالى ولو عين شهر ولم يقدر عليه لشدة  
الحر انتظر زمان الشتاء ويقضى يوما بيوم \* عاق الصوم بشرط لا يجوز الصوم قبله وان أضاف صح قبله خلافا لمحمد رحمه الله في المضاف \* لله على  
صوم يوم حيض أو بعد ما أكل لا يصح كالنذر بصوم الليل \* نذرت صوم سنة بعينها قضت أيام الحيض لان السنة لا تتأخر عنه \* أوجب على

نفسه صوم شهر ومات قبل استكمال شهر لزمه صوم الشهر حتى يلزمه الايصاء لكل يوم نصف صاع سواء كان بعينه أو لا ولا يصح ذكر الخلاف  
الافيه ومن ذكر خلاف محمد في قضاء رمضان كالطحاوي فقد وهم \* مريض قال الله على صوم شهر ومات قبل أن يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوما  
لزمه قضاء الكل وقد ذكرناه \* الله على صوم جمعة ان أراد أيام الجمعة عليه سبعة أيام وان أراد يوم الجمعة لزمه ذلك فقط وان لزمه سبعة أيام  
لغلبة الاستعمال فيها \* مريض رضيع (١٠٤) لا يقدر على شرب الدواء وزعم الطبيب ان أمه تشرب ذلك لها الفطر والظفر

المستأجرة كالاتم في اباحة  
الفطر والام انما تلك الفطر  
اذا خافت على الولد ولم يكن  
للولد أب أما اذا كان له أب  
لا تفطر بخلاف الظئر المستأجرة  
حيث تفطر اذا خافت على  
الولد \* استنشق فوصل الماء  
الى فيه ولم يصل الى دماغه لم  
يفطر والتسنان كما لا يفسد  
الفرض لا يفسد النقل  
أيضا لعدم اضافة الاكل الى  
الاكل لكون العذر من قبل  
من له الحق \* (الخامس  
في الحظر والاباحة) \*  
صوم السنة بعد النظر  
متابعة أفضل أم تفرقة من  
كره التتابع قال متفرقة أفضل  
وان فرقها في شوال كان  
أبعد عن الخلاف والتشبه  
بمن زاد في مدة الصوم ومنهم  
من فرقها في السنة وقال المراد  
يشوال غير رمضان وفيه بعد  
\* الاكل قبل الاضيى هل  
يكراه فيه روايتان والمختار  
عدم السكر اهية ويستحب  
الامسالك وفي عاشوراء يستحب  
أن يصوم يوما قبله ويوما بعده  
ليخالف أهل الكتاب ومن  
صام شعبان ووصله رمضان  
فهو حسن وصوم الوصال  
اذا أفطر الايام المنهية لا بأس  
به وصوم الصمت مكروه  
في شريعتنا \* ولا بأس بصوم

بينه يقضى بينته وان كان لاثنين منهم بينة يقضى بينهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما نصفين وان  
لم تكن لواحد منهم بينة أصلا يخلف كل واحد منهم لصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال صاحب  
كتاب الحيطان يخلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفل الذي يجب لهذا بناء  
علوه عايه وقال غيره من أصحابنا رحمه الله تعالى يخلف بالله الذي لا اله الا هو وان هذه الارض ليست بملك لك  
ولا يجب عليك بناؤها قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبهذا يفتى والصحيح عندي ما ذكره الامام  
العتابي أنه يخلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ماله قبلك حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلفوا  
يقال لكل واحد منهم ان شئت أن تبني السفل فابن وتبني عليه ما دعيت عليه من العلو وتجمع صاحبك من  
الاستفاعة به الى أن يدفع لك ما أنفقت وان شئت فدفع هكذا في الفصول العمادية

### \* (الباب الحادى عشر في دعوى الطريق والمسيل) \*

ولو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في داره فالقول قول صاحب الدار ولو ادعى البينة انه كان  
يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة \* ولو شهد الشهود أن له طريقا في هذه الدار جازت  
شهادتهم وان لم يحدثوا الطريق قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أنهم لم تقبل  
مالم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار أو في مؤخرها ويزيد كطول الطريق وعرضها قال وهو الصحيح  
وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وان لم يحدثوا الطريق يجوز على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عايه  
بالطريق وذكر شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنها تقبل وان لم يذكروا موضع الطريق ومقدارها لان  
الجهة التي انما تمنع قبول الشهادة اذا تعدد القضاة بهم او ههنا لا يمتد زمان عرض الباب الا عظم بحسب حكم  
بعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيخان في باب المين \* والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا  
في المحيط \* ولو شهدوا ان أباه مات وترك هذه الطريق ميراثا لجازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا  
كان له باب مفتوح من داره على حائط في رفاقا أنكر أهل الرفاق أن يكون له حق المرور في رفاقهم فلهم  
منعه الا أن تقوم بينة على ان له طريقا بآبائهم كذا في المحيط \* اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل  
واختلفا في حق اجراء الماء واساتته فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واساتته الا بينة  
هكذا في محيط السرخسي \* وليس لصاحب الدار أيضا أن يقطع الميزاب كذا في المحيط \* وحكي الفقيه  
أبو الايث رحمه الله تعالى أنهم استحسنوا أن الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم  
ان التصويب قديم وليس يحدث أن يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قبل القول  
إصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقبيل لا يستحق فان أقام البينة على ان له حق المسيل وبينوا انه لماء  
المطر من هذا الميزاب فهو الماء المطر وليس له أن يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان بينوا انه لماء الاغتسال  
والوضوء فهو كذلك وليس له أن يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم بينوا الماء المطر أو  
غيره صح والقول لرب الدار مع عينه انه لماء المطر أو لماء الوضوء والغسالة وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه  
الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو لم تكن للمدعى بينة أصلا استخفاف  
صاحب الدار ويقضى فيه بالنكول كذا في الحاوي \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن

يوم الجمعة عند الامام ومحمد رضى الله عنهما ويكره صوم النوروز والمهرجان لانه فيه تعظيم أيام نهيتا عن تعظيمها وان وافق يوما  
كان يصومه لا بأس به ويستحب صوم أيام البيض ومن الناس من كره مخافة الحاقه بالواجب \* ويستحب صوم ثلاثة أيام من آخر الشهر وقال  
الامام الاوزجندی يكره صوم جهله الذي يصومه الجهلة وانه صوم النصارى \* (فوق آخر) \* ان لم يفطر يزاد وجع العين أو تشد الحصى  
أفطر وانما يعرف باجتهاده أو باخبار طبيب مسلم فان برأوا الضعف باق أو خاف المرض لا ولو ضعف بحال ان صام يزاد الضعف ان أخبره



به حكيم له ان يفطر \* اذا خاف على نفسه أو خافت الحامل على نفسها أو ولد هائكة صان العقل أو الهلاك أفطرت \* الغازي اذا كان بازاء العذو ويعلم قطعاً انه يقتل في رمضان وخاف الضعف على نفسه حال القتال حل له الفطر مسافراً كان أو مقماً وكذلك لو كان له نوبة الحصى فافطر قبل ان تأخذه الحصى لا بأس لو ظهر به الحصى بعد الافطار \* لدغته الحية فافطر لشرب الدواء والدواء ينقعه لا بأس به \* ولو صام لا يتمكن من الصلاة الا فاعدا ولو افطر يتمكن من القيام صلى فاعدا وصام جمعاً بين العبادتين \* أصبح متطوعاً (١٠٥) ودخل على صديقه فطلبه الفطر افطر

وان صام عن قضاء رمضان كره الفطر وكذا لو حلف بطلاق امرأته ان لم يفطر ان نفلاً افطر وان قضاءه لا والاعتقاد على انه يفطر فيها ولا يحث ويباح الفطر بعذر الضيافة وادخال السرور قال عليه الصلاة والسلام اجب خالك واقض يوم ما مكانه فلهذا قالوا يباح الفطر لاجل المرأة أي لا يمنع صوم النفل صحة الخلوة وقيل لا يباح للضيافة قال عليه الصلاة والسلام اخوف ما خاف عليكم الرياء والشهوة الخفية قيل يا رسول الله ما هي قال يصح أحدكم صائماً يفطر على طعام يشتهي \* وفي النظم الافضل ان يفطروا لا يقول أنا صائم لئلا يقف على سره أحد \* يكره ادخال الماء في الفم بالضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس لان المقصود التطهير فكان كالمضمضة \* ويكره ان يأخذ الماء بفيه ثم يجه أو يصب على رأسه أو يبل ثوباً ويتلف به كذا روى عن الامام لانه يشبه الضجر عن العبادة عن الثاني انه لا بأس به كالاستغلال \* ذاق بلسانها ان كان الزوج سي الخلق لا بأس به

رجل ادعى على رجل أن يجري مائه في بستانه ولم يكن الماء جارياً يوم اختصم فشهد شاهدان انه كان جارياً الى بستان هذا أمس قال كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يجيز هذه الشهادة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجيزها ما لم يشهدوا له بالملك أو الحق وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه فذلك جائز في قوالهم جميعاً كذا في المحيط \* لو ادعى رجل قبل آخرنا وفا (١) موضوعاً على نهره هذا أمس جاء السيل وقلعه أمس وروى به قال محمد رحمه الله تعالى اذا شهدوا بذلك أمرنا باعادة الناق كما كان فان أراد أن يجري الماء فمنعه صاحب النهر ويجوز أن يكون له فيها حق اجراء الماء قال له أن يمنعه حتى يقيم البيعة ان يجري مائه فيها قيل لمحمد رحمه الله تعالى فامنعته اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء اجراء الماء فيه وذلك جائز كذا في الظهيرية \* نهر في أرض رجل يسيل فيه الماء فاختلغا في ذلك فالقول قول صاحب الماء الا أن يقيم صاحب الأرض بيعة أن النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جارياً وقت الخصومة الا أنه علم أنه كان يجري الى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الا أن يقيم صاحب الأرض بيعة أن النهر ملكه واذا لم يكن الماء جارياً الى أرض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم يجريه الى أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بيعة أن النهر ملكه كذا في المحيط \* وفي المنتقى قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قري لا يحصون حبسه قوم من أعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي أيدينا وقال الذين هم في أسفل النهر هولنا كله ولاحق لكم فينه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك يجري على حاله كما كان يجري وشربهم جميعاً منه كما كان وليس للاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعاً عن الاسفلين يوم يختصمون له كن علم أنه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أو أقام اهل الاسفل بيعة أن النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أمر اهل الاعلى بأزالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة \* دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهر أراد صاحب الدار أن يدخل الماء في داره ويجريه الى بستانه فللجيران أن يمنعه وله أن يمنع الجيران من مثل ذلك ومن أجرى قبل ذلك وأقر أنه أحدثه فلهم منعه وان كان ذلك قديماً لم يمنع كذا في خزائنة المفتين \* دار بين ورثة أقر بعضهم أن لفلان فيها طرية أو مسيل ماء لم يكن له أن يمر أو يسيل حتى يتفقوا ولكن تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق أو المسيل المقرب به في نصيب المقر فلا لاسالة والاستطراق وان وقع في نصيب الساكت يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيل في حصة المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق أو المسيل فيكون بينهما على ذلك لانه أقر له بحق المرور وتسيل الماء لبرقبة الطريق حتى لو أقر برقبة الطريق خفية تضرب المقر له بقدر ذرعان الطريق والمقر بقدر ذرعان نصيبه سوى ذرعان الطريق ويجب أن يكون هذا على قولهم ما وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فيجب أن يضرب المقر له بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف الطريق والمسيل كذا في محيط السرخسي \* واذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة فأراد صاحب القناة أن يجعه له ميزاباً فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار ولو كان ميزاباً فأراد أن يجعه له قناة فان كان في ذلك ضرر

(١) قوله ناو فامعرب والجمع ناوقات وهو الخشب المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض على النهر أو الجدول كما في كتب اللغة اه بصراوي

(١٤ - فتاوى رابع) \* ويستحب تعجيل الافطار الا في يوم غيم ولا ينظر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن \* (السادس في الاعتكاف) \* ولا يجب الا بالندروالندرا لا يكون الا باللسان ولو نذر بقلبه لا يلزم بخلاف النية لان النذر عمل اللسان والنية عمل القلب والنية المشروعة انبعثت القلب على شأن ان يكون لله تعالى فلو أصبح مفطراً ونذرا اعتكاف هذا اليوم لا يصح وكذا لو أصبح صائماً نذراً اعتكافه وقال الامام الثاني ان نذر قبل الزوال لم لا بعده \* ويصح في كل مسجد له اذان واقامة في الصحيح ويصح في الجامع





على العبد وقال خلف بن أيوب يجوز بعد دخول رمضان لا قبله وذكره الفضلي أيضا وإن كان للصغير مال أداه عنه أبوه لأنه مؤنة الرأس فاشبهه مؤنة الأرض والصحيح أنه لا يحط من الفطرة بنقصان قيمة العبد \* (كتاب الحج) \* الصدقة أفضل من الحج التطوع كذا روى عن الإمام رحمه الله لكنه لما حج وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل ومراعاة أنه لو حج نفلا وأنفق ألفا لم يصدق بهذه الألف على المحايج فهو أفضل لا أن يكون صدقة فلاس أفضل من انفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في (١٠٧) الحج لما كانت عائدة إلى المال والبدن جميعا

فضل في المختار على الصدقة وقد أفتى الوبري بخوارزم وابن شجاع بخراسان وأبو بكر الرازي ببغداد بسقوط الحج في زماننا عن الرجال وقال الصغار لأشك في سقوطه عن النساء إنما الشك في السقوط عن الرجال لما يؤخذ من الأموال العظام من القافلة في الطريق فعلم أنه لا يتوصل إلا بالرشوة والطاعة متى صارت سببا للعصية سقطت والامام السكراني وبعض فقهاء نالم يرضوا به والمختار عدم السقوط لأن البادية والطريق ما خلت عن أفة ومانع مما وأنى يوجد رضا الله تعالى وزيارة الاماكن الشريفة بلا مخاطرة \* والبحر عذر عند الجمهور بكل حال وقيل إن الغالب الهلاك العذر وإن السلامة لا \* وقتل بعض المحتاج عذرا لم يظهر الامن عن وقوع مثله والامن شرط لوجوبه وقيل شرط الاداء واختلف إن الامن هل يرتفع باخذ الجبايات في الطريق وقد ذكرناه \* أراد الخروج إلى الحج وكرهه أحد أبويه أن استغنيا عن

المدعى عليه بالضممان ويتكرر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهدا الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر وبوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خزائنة المفتين \* قال هشام في نوادره قلت لمجدد رحمه الله تعالى في رجل لي عليه ألف درهم وللرجل على امرأة ألف درهم فتخاصمنا فيه فأقامت المرأة شاهدين وأنا غائب أنى أقررت أن الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملك لهذه المرأة لاشئ لي فيها وإنما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقر بأن لي عليه ألف درهم أو منكر فأقامت المرأة بينة أن لي عليه ألف درهم وأنا أقررت أنها ملك لها وإن اسمي في ذلك عارية قال محمد رحمه الله تعالى هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط \* أثبات الدين على الميت بمحضرة الوارث أو الوصي يجوز وإن لم يكن في أيديهما شئ من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين \* رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صحيح إقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى هذا إذا قضى القاضي على هذا الوارث بإقراره أو ما يجزئ إقراره فلا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى الفضلي إذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذبه البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين كذا في المحيط \* لو ادعى على الميت ديناً بمحضرة أحد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى أحد الورثة ديناً على إنسان للميت وأقام بينة ثبت الدين في حق الكل ويدفع إلى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع إلى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال أبو وضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقرراً لا يؤخذ نصيب الغائبين من يده أجماعاً كذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل إن كان منكراً وإن كان مقرراً يترك في يده وإذا حضر الغائب لا يحتاج إلى إعادة البينة على الأصح كذا في خزائنة المفتين \* وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل أن له على فلان ألف درهم وإن فلاناً أمر هذا أن يدفع إليه هذه الألف الودیعة التي عنده له وبجدا المودع الأمر بذلك فأقام المدعى بينة على الألف الودیعة والأخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط \* لو أن رجلاً مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابناً فقال الابن هذه الألف وديعة كانت عند أبي لنلان وجاء فلان يدعى ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا لا فالان أو كذبوه وقالوا لا فالان لم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فإن القاضي يقضى للغرماء بالألف عن الميت ولا يجزم للمدعى الودیعة لكن في الوجه الأول وهو ما إذا صدقه غرماء الميت إذا قضى به القاضي لهم يرجع المودع ويأخذها منهم بإقرارهم أنه له هذا إذا أقر وكذا إذا جحد وقال الألف لا لي ولم يقربه ولم يجحد وقال لا أدري لمن هي فهذا الأول سواء فإذا أراد مدعى الودیعة استتلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما إذا جحد فلا يمين عليه وإذا عرفت الجواب في الودیعة فكذلك الجواب في المضاربة والبضاعة وأما رية والإجارة والرهن إذا كان في يد الميت عين وأقر وأبشئ من هذا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف في الفصل الثالث والسبعين \* إذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فلقاثنى أن ينصب عن هذا الصغير كي لا يدعى عليه فإذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت غير أن الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر إذا لم يقدر على نصيب الكبار فإذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية

خدمته لا يكره الخروج وإن احتاج واحداً منهما كره \* وفي السير الكبار إذا لم يخف عليه الضعف لا بأس ولا لب أن يمنع ابنه عن الخروج إذا كان الابن صبيح الوجه حتى يلتقى وإن كان الطريق مخوفاً أن يمنع وإن انتهى \* الحج راكباً أفضل لأنه إذا مشى ساء خلقه وجادل الرفقاء ولذا كره الامام الجمع بين المشي والصوم في الحج \* سرق نفقة بعد الإحرام ان قدر على المشي لا يكون محصراً ويمشي ويسأل الناس وإن لم يدرعه ومحصر لأنه عاجز وكذا إذا قدر في الحال وعلم أنه يضيع في نال الحال ولا يقدر على الذهاب ولا الرجوع فهو

محصر \* والمأمور بالحج ان استأجر خادما والحال ان مثله من يخدم يكون مأذونا وبأخذ من مال الميت والافعليه \* قال مجتهد عن الميت وانكره الورثة فالقول له لانه انكره حق الرجوع عليه بالنفقة فلو كان عليه دين فقال له حج عن الميت بما عليه من الدين فزعم انه حج عنه لا يصدق بلائنه لانه ادعى الخروج عن عهد الامانة والورثة ينكرون قال انا حج لا يلزمه ولو قال ان دخلت الدار فانا حج فدخل لزمه \* اضطر الى أكل

(١٠٨)

\* ولو كان الوارث الحاضر كبرافا فقرر الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البينة عليه مع اقراره لايكون حقه في جميع التركة فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على السكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المدعي أن يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو أقام على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى دين على الميت وأقر كل الورثة فأراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيرهم لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر دينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا أقر جميع الورثة بالوصية فأقام البينة تقبل أيضا كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقام بينة بالدين على الغائب لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصي الميت فأقر المدعي عليه بالوصاية كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حضر الوكيل وادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبلك وبقبض العين التي له في يده وديعة وصدقه المدعي عليه بجميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي وأوصى الى بقبض الدين الذي له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين فانه يؤمر بتسليم العين والدين اليه جميعا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* لو أقام البينة على مديون مديونه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه أما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي وأقر رجل عند القاضي أن للميت عليه ديناً قدره كذا يأمره بالدفع الى رب الدين وفي العميون لو قضى هذا الذي عليه للميت ألف درهم الا ان على الميت والميت وصي بغير أمره قال محمد رحمه الله تعالى ان كان قال حين قضى هذا الف الف التي انفلان الميت على من الف الف التي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن قضاء الف الف عن الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة \* اذا كانت الورثة صغاراً وكباراً فأقر البكر بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء بالدين وأقام بينته على ذلك لاشك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيان \* برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقاراً لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء بين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بخلافه واذا أنكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول يشارك الثاني الاول لاقراره بالشركة كذا في الوجيز لا كدردي \* لو أن رجلاً توفي بدين فقام الى القاضي وقالوا ان فلان توفي ولنا عليه أموال وقد ترك أموالاً وعدا ورثته على ماله وهم يفرقونه ويسألون القاضي أن يأمر يجعل التركة موقوفة حتى يأتيوا عندهم فانه لا يجوز للقاضي أن يتعرض للورثة بما في أيديهم فان قالوا لنا شاهد وحضور نقيمها في حاضر المجلس أو في المجلس الثاني والوارث من يخاف عليه الاتلاف والاسراف أو شهد أن فلان مات وله غرماء أو عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصلاحي أو مال قلبه الى أنهم

كان مذنباً فالصيد أولى وفاقاً ولو صيدا ومال غير فالصيد أولى ولو صيدا ولحم انسان فالصيد أولى وعن محمد الصيد أولى من الخنزير وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعن ابن سماعة الغصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوي وخبره الكرخي \* أدخل الصيد في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرم أو حلال فالبيع باطل \* دخول البيت حسن لانه عليه الصلاة والسلام دخله قال الله تعالى ومن دخله كان آمناً \* والافضل للحاج البداءة بمكة ثم بالروضة وان قدم زيارة الروضة جاز \* والحج أفضل ثم الصدقة ثم العتق \* ويكره الخروج الى الغزو والحج للمديون بلا اذن الغرماء

\* (كتاب النكاح) \*  
تسعة عشر فصلاً

\* (الاول في الآلة) \*  
كل لفظ يفيد ملك الرقبة انعقده كقوله بعث وتزوجت وانكحت وملكك ووهبت وتصدقك وجئتك خاطباً

وجعلت نفسي لك لأباعت وأودعت وأبعت وأحلت ورهنت وأقرضت والصحيح عدم الانعقاد بلفظ الاجارة صادقون والوصية \* قال كوفي امرأتى بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على ان تكوني امرأتى فقبلت أو صرت لي امرأة أو صرت لزوجي فقبلت كان نكاحاً \* وبكل لفظ لا ينعقده النكاح يحصل الشبهة حتى يجب الاقل من المسمى ومهر المثل بالدخول \* قال لها تزوجت نفسي منك فقالت قبلت أو قال لها جعلت نفسي زوجك فقالت قبلت انعقد \* ولو قال خويشتن بنى دادم فقالت قبلت لا ذكره الفضلي



\* قال لامرأة راجعتك فقات قبلة انعقد \* قال اطلقتك المبانة بازوردم ترابهم مسمى بصح النكاح \* قال لا خروبت منك انتي لتخدمك فقبل لا يكون نكاحا \* قال زوج بنتك مني بالف فقال ادفعها واذهب بها حيث شئت لا \* قال لها زوجي نفسك مني فقات بالسمع والطاعة صح \* قال لها امر اباشيدي فقات باشيدم لا الا اذا قال باشيدي بزني وقيل ينعقد بحكم الظاهر وهو العرف \* ولو قال خويشتن بمن دادى فقات دادم وقال الزوج بذرفتم اختلفوا وعن الامام صاحب المنظومة انه لا بد فيه من (١٠٩) زيادة بزني حتى يكون صحيحا بالاتفاق

لانه بدون الزيادة مختلف وقيل ينعقد بدون الزيادة للتعريف \* خطب بنت رجل لابنه فقال ابوها زوجتها قبلك من فلان فكذبه ابوالابن فقال ان لم اكن زوجتها من فلان فقد زوجتها من ابنك وقبل ابو الابن ثم علم كذبه انعقد لان التعليق بالموجود تحقيق \* قالت زوجت نفسي منك فقال الرجل بخذ واندى كار بذرفتم صح \* وان لم يقل ذلك لكنه قال شاباش لاعلى وجه الطرز صح \* اتزوجك بكذا فقات فعلت ثم وان لم يقل الزوج قبلة \* قيل لها هل زوجت نفسك من فلان فقات لا ثم قالت في اثناء الكلام من ويراخوا شتم وقال الزوج قبلة ثم لقنت المرأة بالعربية زوجت نفسي من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلة والشهود يعلمون أولا يعلمون صح النكاح قال في النصاب وعليه الفتوى وكذا الطلاق وقال الامام شمس الاسلام الا وزجندى لانه كالطوطى وسياق وعليه التعويل \* قالمازن وشويم ولم يجز

صادقون والوارث من يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس بان يقفه أياما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* اذا كان الدين بين ثلاثة مشترك على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المديون على الدفع كذا في الفصول الامدادية في الفصل الرابع \* لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان أبى فلانا مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عن ذلك فان أقر بجميع ما ادعى صح اقراره وأمر بتسليم الدين والعين فأما اذا أنكر فان أقام المدعى بينة قبلت بينته وأمر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدعى بينة وأراد أن يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخصاف أنه روى عن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف هكذا في المحيط \* رب الدين اذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة ان أبانا باع هذا العبد حال حياته وأخذ الثمن وأقاموا البينة فيبينة رب الدين أولى كذا في خزانه المفتين \* التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فجاء غريم آخر وأراد اثبات دينه بالبينة فانما تقبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب أنه هل يصح اقراره هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفي دين هذا الغريم من نصيب الوارث المقر ينبغي أن يصح ولكن لا يحلف لهذه الثانية ما هو موهوم كذا في المحيط \* ذكر في فتاوى رشيد الدين أن التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم أثبت الدين على واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى ما يخصه من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره ليقضى الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضا الغرماء كذا في الفصول العمادية \* لو كانت التركة ثلاثة آلاف والدين ألف وقد قسمت بين ثلاثة بنين يأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث الا لف لو ظفر بهم جله عند القاضي أما اذا ظفر بأحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في خزانه المفتين \* وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا الاخذ بالورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا في الخلاصة \* ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً وأثبتته والتركة في يد أجنبي فللمدعى عليه أن يطلب التركة من الأجنبي كذا في القنية \* رجل مات في بلدة وماله وتركته في يد أجنبي حيث توفي وورثته في بلدة أخرى فادعى قوم حقوقاً وأموالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه البلدة جعل له القاضي وصياً فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عندهم من أمورهم الى قاضي بلد فيه الورثة ليقضى لهم ثم يكتب ذلك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية \* ان لم يكن الميت أوصى الى رجل وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي أن يجعل لهم وصياً يقوم بأمرهم فان أثبت الغرماء حقوقهم يحضر من هذا الوصي وسألو القاضي أن يأمره بدفعه اليهم من مال الميت فينبغي للقاضي أن يستحلف كل واحد منهم قبل أن يدفع اليهم شيئا بالله ما قبضت شيئا من هذا المال الذي ثبت لك من فلان ولا من أحد أدام اليك عنه ولا قبض ذلك قابض بأمره ولا أبرأته منه ولا من شيء منه ولا أحال بذلك ولا بشيئ منه فلان الميت ولا رثته بذلك ولا بشيئ منه رهنا من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فاذا حلف أمر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشيئ ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل

النكاح بينهما لا ينعقد في المختار \* وكذا لو قال ابن زن منست وقالت ابن شوي منست في الصحيح لا يكون ملكا له لان الاقرار ليس من أسباب الملك حتى لم يصح بناء الدعوى عليه \* ولو قالت خويشتن بزني بفلان دادم بكذا وقال الزوج بذرفتم ام ولم يتقدم النكاح اختار بكر رحمه الله انه ينعقد \* ولو أنكر النكاح فشهد أو قال ما يشا رازن وشوي دانسته ايم أو قال جنان هي باشتمد كه زن وشوي يقبل لانه يصلح سبباً لاطلاق الشهادة على النكاح اذا لم يذكر المهر وقال اغسد الشهود جعلنا ذلك نكاحا

صح لانا انشاء اما اذا قالوا ابرناهم او رضينا به لا يصح \* قال له دختر خود فلانة راجن ده فقال دادم وهي صغيرة انه قد دون لم يقل قبلت لانه  
توكيل \* ولو قال بمن دادى لا الا اذا قال دادم وقال الزوج بذرفت الا اذا اراد بدادى التحقيق \* وقال شمس الائمة كلاهما سواء وينفقهما  
\* وقوله محي دهي ليس بشئ \* بعث جماعة للخطبة فقالوا دختر خود فلانة راجم دادى فقال نعم فقالوا قبلنا لانه قد لانهم لم يضيفوا النكاح  
الى الخاطب \* ومثله خطب لانه ( ١١٠ ) وقال ابو الهادي الابن زوجت بنتي بكذا فقال ابو الابن قبلت صح للاب وان

جری مقدمات النكاح  
للابن في المختار ومثله  
الوكيل \* قال الابن زوجت  
بنتي فلانة من ابن فلان  
وقال ابو الابن قبلت لابني  
ولم يسم الابن ان له ابنان  
لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر  
اسم الابن ابو البنت وقال  
ابو الابن قبلت صح وان لم  
يقبل لابني لان الجواب  
يتضمن اعادة ما في السؤال \*  
وكذا لو قال زوجت بنتي  
وله بنتان لا يصح \* ولو قال  
زوجت بنتي عائشة منك  
واسمها فاطمة لا ينعقد الا  
اذا اشار اليها \* ولو كان له بنتان  
الكبرى عائشة والصغرى  
فاطمة فاراد تزويج الكبرى  
عائشة وقال زوجت فاطمة  
ينعقد على الصغرى \* ولو  
قال زوجت بنتي الكبرى  
فاطمة لا ينعقد على  
احدهما \* ولو كان لها في  
الصغرى اسم وفي الكبرى اسم  
آخر تزوج بالاسم الذي في  
الكبرى لان المعرفة تحصل به  
لومشهورا والامام ظهير  
الدين قال الاصح الجمع بين  
الاسمين \* قال لها بين يدي  
الشهود وهي ايم يا عربي  
فقلت ليسك ان عقد النكاح  
\* قالت زوجت نفسي منك

ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم مالا وحقوقا فان القاضي يجعل له وصيا ثم يدعوهم  
بيناتهم على ما يدعون بمحض من هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعي على الوجه الذي مر كذا في شرح  
أدب القاضي للخصاف \* برهن على أن له كذا على الميت يخلف على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم يدع  
الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان أبي الورثة التحليف كذا في الوجيز للكردي \* لو أن رجلا من لهما على  
رجل ألف درهم وهما شريكان فيه والمديون يجهد الدين فحضر أحدهما وأقام البيعة على دينهما  
والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي للحاضر بخمس مائة  
واذا حضر الغائب كاف باعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خمسة مائة عن الغائب في وجه من الوجوه الا أن تكون  
الألف ميراثا بينهم عامن شخص واحد وان حضر الغائب ولم يقدر على اعادة البيعة دخل مع شريكه في  
الخمس مائة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجلين مالا في صل وأقام البيعة  
وأحدهما حاضر والاخر غائب والحاضر يجعده يقضي على الحاضر نصف المال على المختار الا أن يكون  
كفيل عن الغائب بأمره فانه يقضي عليه بجميع المال كذا في خزائن المفتين \* رجل يدعي دينه على رجل  
وكل المدعي عليه رجلين فأقام المدعي شاهدا على أحدهما وكيان وشاهدا على الوكيل الاخر اجاز ولو أقام  
شاهدا على الموكل وشاهدا على الوكيل أو أقام على المدعي عليه شاهدا وعلى وصيه أو وارثه شاهدا أو كان  
للميت وصيان فأقام المدعي على أحدهما شاهدا وعلى الاخر شاهدا اجاز كذا في فتاوى قاضيخان \* الوصي  
اذا ادعى دينه في التركة فالقاضي ينصب وصيا آخر يدعي عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وترك  
ابن وادعى أحدهما أن لا ييمه على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الاخر أنه كان من قرض  
وأقام كل واحد منهما ما للبيعة على ما ادعى فانه يقضي لكل واحد منهما بخمس مائة ليس لاحدهما أن يشارك  
صاحبه فيما قبض كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى  
\* في كتاب الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى فممن هلك وترك مالا في يد رجل من دراهم أو دنانير أو عقارا أو  
رقيقا أو غير ذلك فادعى رجل أن ذلك الدين له أو دعه الميت أو غصب منه الميت وصدقه الذي في يديه المال  
بذلك وبأنه لا يعلم الميت وترك وارثا صغيرا أو ترك وارثا غائبا فان القاضي لا يدفع الى المدعي شيئا بأقرار الذي  
في يديه ويجعل في بيت المال بعد النجوم والانتظار كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى بعض المقتسمين من  
الورثة دينه على الميت وأقام بيعة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف ما لو ادعى  
عينان أعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى

### ( الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة )

رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبيل القاضي على رجل أنه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب  
بأثبات حقوقه ودبونه على الناس وللغائب على هذا عشرة دراهم قرض مره حتى يسلم الى فلم يجب المدعي  
عليه لكن وكيل آخر من وكلاء باب القاضي بمحضرة المدعي عليه أجاب وقال ان موكلتي يقول ليس على  
هذه عشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فأقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي  
فقضى القاضي بثبوت وكالة والمدعي عليه ساكت لم يجب أصلا وتوكل الوكيل من المدعي عليه ليس

بشأن

على ألف فقال قبلت بالعين جاز النكاح وبعده ان قال قبلت الا فحين قبل التفريق وجبا والا لا تزوجتك على

ألف فقالت زوجت نفسي بخمس مائة دينار دعي ويكون طامنها \* ولو قالت زوجت نفسي منك على ألف فقال قبلت النكاح لا المهر بطل  
النكاح \* قال لها خويشتن بن فلان دادى فقالت دادا وقالت للزوج بذرفت فقال بذرفت ينعقد النكاح والبيع وان لم يقل بالمهر لان الجواب  
قد يدكر بالمهر وبدونه \* قال لاجنيسة تو زن من شدي فقالت شدم لا ينعقد النكاح لانها ما أخبرت عن فعاه والنكاح لا ينعقد بدونه



\* طلب منها زنا فقالت وهبت نفسي منك وقبل لا يصحكون نكاحا بخلاف الهبة ابتداء على وجه النكاح \* جاهر رجل وقال زوجني بنتك  
أو جئت بك خاطبا أو جئت بك تزوجني بنتك فقال زوجتك فالنكاح واقع لازم وليس للخاطب أن لا يقبل \* قال للطريقة من تن بتو دادم كه  
تو جنان مني فقالت ذلك فقال الرجل بذرفت لا ينبغي إذا قالت ذلك على وجه الحكاية \* رجل له بنتان من زوجة وغير من زوجة وقال عند  
الشهود زوجت بنتي منك وام يسم اسم البنت وقال المخاطب قبلت صح (111) وانصرف إلى الفارغة \* اجاب صاحب

الهداية في امرأة زوجت  
نفسها بألف من رجل عند  
الشهود فلم يقل الزوج شيئا  
لكن أعطاها المهر في المجلس  
انه يكون قبولا ولا أنكره  
صاحب المحيط وقال لا مالم  
يقبل بلسانه قبلت بخلاف  
البيع لانه ينبغي بالتماطي  
والنكاح لخطره لاحق وتوقف  
على الشهود وبخلاف اجازة  
نكاح الفضولي بالفعل لوجود  
القولعة \* قال لها بحضرة  
الشهود خويشتن بهزار  
نقره عن زني دادي فقالت  
بالسمع والطاعة صح \* وفي  
المحيط دختر خويشتن  
رايسر من ارزاني داشتي  
فقال داشتم لان هذا اللفظ  
لا ينبي عن التملك وذكر  
القاضي في الدعوى  
بخلافه \* (نوع آخر) \*  
قالت له أنا امرأتك فقال  
لها أنت طالق يكون اقرارا  
بالنكاح وتطلق لاقتضاء  
الطلاق النكاح وضعها \*  
ولو قال لهما أنت لي زوجة  
وأنت طالق لا يكون اقرارا  
لقيام القرينة المتقدمة على  
انهما أرادا بالطلاق حقيقة  
زوجت بنت الصغيرة  
بحضرة الأب فقال لم فعلت  
ذلك أو ليس المصلحة لا يكون

بشأن هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قيل لا وبه كان يفتي الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة  
فلتحفظ كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل وأحضره مجلس الحكم فادعى  
المدينون الابرار والايفاء وقال الوكيل عزلي الموكل ان كان التوكيل بالتسليم لا تسمع هذه الدعوى  
لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير التسليم من جهته تسمع ولكن انما يثبت اذا أقام البينة على العزل  
أما بدون البينة فلا ولولم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وأثر هذا أنه لو صالح مع  
الخصم ثم قال لست بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا تسمع كذا في الخلاصة \* وكاه بقبض  
دينه أو وديعته وصدقه المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفائدته تطهر فيما إذا حكم  
بوكالته على الحاضر بالبينة ثم أحضر خصما آخر لا يحتاج إلى إعادة البينة على المحضر الثاني وكذا لو برهن  
بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج إلى إعادة البينة  
وكذا لو برهن شاهد مدعى على هذا الغريم وفرد على غريم له آخر أو وارث له آخر كذا في الوجيز لا كدرى  
\* رجل حضر مجلس القضاء ووكيل رجل بقبض كل حق له بخاري والخصومة وليس معهما أحد للموكل  
قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل  
رجلا يدعى للموكل عليه حقا تسمع خصومته ولا يكلف إقامة البينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف  
الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل أنا أقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليقضي بوكالتي  
هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل قديم رجلا إلى القاضي وقال  
ان فلان بن فلان علي هذا ألف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه وأقام البينة على  
ذلك جله قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى لا أقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان أقام  
البينة على الوكالة والدين جله يقضي بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام  
البينة على الكل يقضي بالكل ولا يحتاج إلى إعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رحمه الله تعالى  
أخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا أقام البينة على الدين  
والوصاية جله والوارث اذا أقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيان \* رجل  
أقام البينة على رجل أن فلان بن فلان وكاه وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه في حقه الغريم  
الدين والوكالة أو بجد الوكالة خاصة فأقام الوكيل البينة على الوكيل والدين جله هل يقضي بوكالتهما  
وبالدين عند محمد رحمه الله تعالى تقبل ويقضي وعندهما لا تقبل واذا أثبت لم يكن له أن يقبض حتى يحضر  
الغائب ويمثله لو أقام هذا الوكيل البينة أن صاحب المال وكاه وفلانا الغائب بالخصومة مع فلان أو  
بقبض الدين وأجاز ما صنع كل واحد منهم ما فانه يقضي بوكالة الحاضر دون الغائب والوصي لو أقام البينة  
أن فلانا وصي اليه والي فلان الغائب عنده ما يقضي بوصايته وبوصاية الغائب وعنده أبي يوسف رحمه  
الله تعالى يقضي بوصايته وحده كذا في الخلاصة \* لو أقام الوكيل بينة على الوكالة فقبل أن يركي الشهود  
أقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضي به اناز كيت بينة الوكالة وتثبت الوكالة سابقا عليه ويصير  
وكيلا في حق جميع أهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي أو الوارث أقام بينة على الوصاية  
والورثة وقبل أن يركي أقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم يركي بينة الوكالة أو الوصاية بطلت بينة

ردا حتى لو باغت وذهبت إلى بيت الزوج جاز النكاح \* زوج ابنه البالغ بلا رضاه فقيل لا ين تسكن فقال في بيت الصهر يكون اجازة لانه  
لا مصاهرة بالنكاح \* زوجه امرأة فبلغه فقال نعم ما صنعت أو بارك الله تعالى لنا فيه أو أحسنت أو أصبت فهو اجازة في المختار وكذا لو قال  
نالك ليست الا اذا علم انه قال على وجه الاستمراء \* ولو قال أنت أعلم به لا يكون اذنا وكذا لو قال بالفارسية نوبه داني ولو قال غيرها احب إلى  
لا يكون اذنا \* زوج البالغة وليها من فلان فقالت لا أريد فلانا فهو رد وكذا لو قالت لا أريد الزوج في المختار وفي المحيط اختارانه لا يكون ردا

\* المناكحة بين أهل السنة والاعتزال لا تصح \* وقال الامام الفضل رحمه الله وكذلك من قال أنا مؤمن ان شاء الله \* وقال الامام السفيكردرى لا ينبغي للحنفى ان يزوج بنته من شافعى المذهب ولكن يزوج منهم \* وسمعت عن بعض أئمة خوارجهم انه يزوج من المعتزلى ولا يزوج منهم كما يزوج من الكفاى ولا يزوج منهم ولعله أخذ هذا التفصيل عن كلام أبى حفص السفيكردرى \* اذا قام أحد الزوجين من المجلس قبل قبول الآخر بطل النكاح كالبيع (١١٣) \* (الثانى والثالث فى محل النكاح وما يثبت به حرمة المصاهرة) \* منكوحة

الاب ومنكوحة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيها وكذا منكوحة ابن الابن وابن البنت وكذا الحكم فى جانب الرضاع \* نظر الى فرج أم امرأته أو لمساها أو قبلها حرمت عليه زوجه لكن المراد النظر الى موضع الجماع ولا يتحقق ذلك فيما اذا كانت قائمة \* واختلف فيه فقيل النظر الى الفرج المدور هو المحرم وقيل الى موضع الحرة والاصح الى موضع الشق عن شهوة وذكر السر خسى وبكر أنه يشترط فيه انتشار الآلة أو ان يزداد انتشار الو منتشر او عليه الفتوى \* نظر الى فرج بنته بلا شهوة وتنى ان يكون له جارية مثلها وصارت له شهوة ان كانت الشهوة على البنت ثبت حرمة المصاهرة وان وقعت على التى تمناها لا \* النظر الى الدبر لا يثبت حرمة المصاهرة \* المرأة اذا قعدت على رأس ماء فنظر الى فرجها فى الماء يثبت حرمة المصاهرة والصحيح خلافه لان الرؤية لا تتحقق فى الماء وتثبت بالنظر عن شهوة اذا لم يتصل به الانزال اما اذا أنزل فلا فى الصحيح

الحق كذا فى التتارخانية ناقلا عن العتابة \* ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال انى قد فسخت الاجارة ولزمك المال وأقام على ذلك بينة والا جرت غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآخر وان تصب الكفيل خصما عنه واذا أدى الكفيل ربح على الآخر ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع عليه فان حضر الآخر قبل أن يأخذ المدعى من الكفيل شيئا أو فكرا الفسخ لم يلتهى الى انكاره وكان الفسخ ماضيا كذا فى المحيط \* برهن أن له على الغائب ألفا وهذا كفيل عنه ان ادعى كفالة مبهمة بان قال للكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولى عليه ألف وذ كرهه وده مشل ذلك ونصوا على قبولها قضى به على الحاضر والغائب وله مطالبة أيهما شاء ولا يحتاج الى إعادة البينة بعد حضور الاصل وان فسر الكفالة وقال كفلت بالغائب على الغائب ان قال كانت بأمره وبرهن حكمه بهما عليه كما مر وان لم يذكرا الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من إعادة البينة كذا فى الوجيز للكردرى \* ادعى على آخر أنه كفله أنه مات فلان مجهلا لوديعتى وهى كذا فضمنه على وقدمات فلان مجهلا لوديعتى وأقام البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قيل تسمع وفى دعوى الكفالة لا بد وأن يقول وأنا أخرجت كفالاته مجلس الكفالة وبه كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى وقد قيل لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا فى المحيط \* لو أقام على الحاضر بينة أن له عليه وعلى فلان الغائب ألف درهم وأن الحاضر كفيل عن الغائب بأمره يقضى عليه ما بالالف ولو ادعى أن الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضى الا بنصيب الحاضر ولو أقام بينة على أن كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفالة وثبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والاصل أن الكفالة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن الغائب بأمره وأما بغير أمره فلا كذا فى التتارخانية ناقلا عن العتابة \* باع منهم مائة غنما بالف وكفل كل منهما عن الآخر بأمره فأتى أحدهما وبرهن عليه يحكم بالف عليه نصفها أصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف منه شيئا حتى لقي المشتري الآخر له المطالبة منه بإعادة البينة كذا فى الوجيز للكردرى \* رجل ادعى على آخر أنه كفله وهو فلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وأقام البينة فانه يقضى له على الحاضر بالف ويأخذ به أيهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى إعادة البينة كذا فى الخلاصة \* برهن على أنه كفيل له عن فلان بالف وحكم به فأبرأ الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الدعوى والحكم وأراد إعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا فى الوجيز للكردرى \* امرأة ادعت على رجل أنه كفل لها بدينار من صداقها الذى لها على زوجها فلان معلقة بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي متى غاب عن شهرها وقد غاب شهرها فطلعت بنفسى فى مجلسى فأقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضور الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا فى الخلاصة \* اشترى عبدا بألف درهم وقبض العبد باذن البائع وطالب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت أحتله على فلان وفلان الغائب وأقام على ذلك بينة قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفى مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا فى المحيط

واذا قال كان النظر لاعتن شهوة فالقول قوله \* والوطء الحلال والحرام سواء فى اثبات الحرمة حتى لو وطئ أم امرأته أو بنتها \* (الباب حرمت عليه امرأته \* والمراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو مس بشهوة تثبت المصاهرة بخلاف عقده أما الصبية التى لا تتجمع مثلها فلا \* وفى بعض الجوامع ابن أربع سنين جامع امرأة لا يثبت به حرمة المصاهرة \* انفذ كره بفرقة وجامعها أو مس امرأة عليها درعان منع وصول الحرارة لا يثبت وان انتشرت الآلة وان لم يمنع وصول الحرارة يثبت \* واذا مس شعرها المسترسل لا ولو الى التى على الرأس يثبت



وكذا لو من ظفرها بشهوة أو مس انفها أو عظمها بشهوة ثبت \* نظرت إلى فرجه بشهوة أو مسته ومكثت ثابتة وعن الثاني لا \* أرضعت صبية فكبرت فجاءها زوج المراجعة حرمت عليه المراجعة سواء أنزل منه اللبن أو من غيره لأنها موطوءة أبيها رضاعا \* قصد ضم امرأته إلى فراشه فوقعت يده على البنات المشتبهة على ظن أنها أزواجهن بشهوة حرمت الأم عليه وعن هذا قال المشايخ رحمهم الله الأفضل أن يكون مبيت البنات المشتبهة في بيت آخر لئلا يقع أمر بالغلط وخاصة من الذي ينبيه من النوم فتحصل الفرقة (١١٣) وتبطل الالفية \* ولو اختلفا

فأقول للزوج في أنه كان لاعتن شهوة لأن الشهوة عارضة \* ولو أخذ ثديها وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لأن الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما إذا ركبت على ظهره وعبر المأخوذ يصدق في أنه لاعتن شهوة \* قام إليها منتشرا وعانقها وقبلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق ولو لم ينتشر لكنه قبها ذكرا في المنتقى أنه يصدق \* وفي النوازل لو على الفم لا يوجب ألقى البعض وذكر القاضي أنه يصدق في جميع المواضع حتى أرى أنه في امرأة أخذت ذكر الختن في الخصومة وقالت كان بالشهوة يصدقها \* وفي أمالي الإمام الثاني عنه إن المرأة إذا قبلت ابن الزوج وزعمت أنه كان بالشهوة وكذبها الزوج لا يفرق وإن سددتها فرقا لا قراره على نفسه ورجع الزوج على الابن إن تعدد الفساد \* وإن وطئها الابن وفرق ولزم على الأب نصف المهر لا يرجع لوجوب الحد عليه لأنه لا يجتمع الحد مع المهر وثبت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى لا تلك

(الباب الرابع عشر في دعوى النسب) (وفيه خمسة عشر فصلا)

(الفصل الأول في مراتب النسب وأحكامها ويان أنواع الدعوى) \* ولشبهت النسب مراتب ثلاث (أحداها) بالنكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه أنه يثبت من غير دعوى ولا ينتفى بمجرد النفي وإنما ينتفى باللعان في النكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية \* وله أن ينفيه ما لم يقر بنسبه صريحا أو يظهر منه ما يكون اعترافا من قبول تهمة أو شرعا متاع الولادة أو تطاول المدة مع العلم بالولادة أو يقع الاستغناء عن نفيه أو يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال متى وجد كما إذا جنى هذا الولد جناية وقضى القاضي على عاقلة الأب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لأنه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال والمرجع في معرفة تطاول المدة العرف والعادة فإذا مضى من المدة ما ينفي فيها الولد عادة ولم ينف فليس له أن ينفيه بعد ذلك وهذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه رواية أخرى أنه يفوض ذلك إلى رأي القاضي وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنهم ما قدر المدة الطويلة بالأربعين فبعد الأربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط \* إذا نفي الرجل ولدا أمر أنه بعد ما مات أو كان جيا فالت قبل اللعان فهو آمن لا يستطيع أن ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاءته امرأته بولد فتفاه ولم يلاعنها حتى قذفها أجنبي بالولد فثبت النسب ولا تلاعن بينهما كذا في المحيط \* (المرتبة الثانية) أم الولد والحكم فيها أن نسب ولدها يثبت بدون الدعوى إذا كانت بحال يحل للمولى وطؤها أما إذا كانت بحال لا يحل للمولى فيها وطؤها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوى ألا يرى أنه لو كانت المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوى والمولى أن ينفيه إذا لم تتطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال كذا في المحيط \* أمة لرجل ولدت فلم ينفيها حتى مات الولد فهو لازم له لا يستطيع أن ينفيه وتأويل هذه المسئلة في أم الولد وكذلك أن جنى جنابة فقضى القاضي به على عاقلته لم يستطيع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه حكم فيه بقصاص أو أرش كذا في المبسوط \* ولم يذكر في أم الولد ما إذا قبل التهمة ولا شك أن يكون أقرارا فقد ذكر في الفتاوى أنه لو هني المولى بولد الأمة فسكت يكون أقرارا بقبول التهمة إذا زوج الرجل أم ولده من رجل ومات عنها زوجها وأطلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد لستة أشهر من هذا انقضت فهو ابن المولى وله أن ينفيه ما لم يوجد منه أحد الأسباب التي ذكرنا كذا في المحيط \* وإن كان حرما على نفسه أو حلف أن لا يقربها يلزمه ولدها ما لم ينفيها كذا في محيط السرخسي \* ذكر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أم ولد قبلت ابن سيدها فأعتقها مولاهما ثم جاءت بولد لم يلزمه إلا أن يجي به لاقل من ستة أشهر من حرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي \* لو كانت أم ولد للمسلم محبوسة أو مرتدة لم يلزمه ولدها إلا أن يدعيه أو جاءت به لاقل من ستة أشهر بعد الردة كذا في المبسوط \* ولو حرمت بالحيض أو بالنفاس أو بالأحرام أو بالصوم فإن نسب ولدها يثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وإن ادعى المولى لم تثبت نسبته منه وكذلك لو كان النكاح فاسدا ودخل بها كذا في الحاوي \* (أم الولد) الجارية التي استولدها الرجل بملك الأمين أو استولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر أو استولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر \* وإذا أسقطت أمة الرجل سقط استئان خلقه

(١٥ - فتاوى رابع) المرأة تزوج بزوج آخر إلا بعد المنيعة وإن مضى عليها سنون والوطء فيه لا يكون زنا شبه عليه أولا \* وفي النكاح الفاسد يجوز لها التزوج بزوج آخر قبل التفريق وكذا لا يثبت به جرمة المصاهرة ويحل له التزوج بأمها أو بنتها قبل التفريق ذكره الإمام البزدوى \* قيل له ما فعلت بأم امرأتك قال جامعته يثبت حرمة المصاهرة بهذا الإقرار ولا يصدق في أنه كذب في قوله ذلك \* ويفتق بالحرمة مطاقا فيما إذا سئل أنه قبل أم امرأته بلا قيد بالشبهة لكنه إذا ادعى عدم الشهوة صدق في رواية على ما ذكرنا لأن الأصل فيه عدم الشهوة

ولا يطلق في المس بل يذكرفيه القيد بشهوة والمعانقة كالقبلة \* قال في نكاح الجامع برهنتان المدعى تزوج أمها وجامعها أو قبلها أولسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة قيد المس والنظر بالشهوة لا القبلة لأن قبلة المرأة تكون بالشهوة غالباً وفي العيون جعل في المباشرة الشهوة أصلاً وفي القبلة والنظر عدمها أصلاً فقال اشترى جارية بالخيار فقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال كان لا عن شهوة ورام الرد فقال قوله ولو كانت مباشرة وقال كانت لا عن (١١٤) شهوة لا يصدق والامام ظهير الدين على أن القبلة ان على النهم والحد والذق لا يصدق في انه

لا عن شهوة وفي غيره يصدق وفي النوازل لا يصدق في القم ويصدق في غيره \* اركبها على الدابة وانزلها وبينهما ثوب تخين لا تثبت الحرمة \* وحد الشهوة ان يشتمى ان يواقعها ويعمل قلبه اليها أما تحرك الآلة أو الانتشار ليس بشرط في الصحيح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس أما على نفسه ما بشهوة اختار الامام البرزوي انه يقبل واختار الامام الفضلي عدم القبول \* والخيار في حد المشتهاة ان تكون بنت تسع قال صاحب المحيط ولا يفتى في بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ الشاهد وقال انها عبله صخمة فينثني يفتى بالحرمة \* والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة للمس بخلاف الصحيح حيث يثبت بمجرد العقد \* لا طأماً امرأته أو بنت امرأته لا تحرم الام والبنت ذكره الامام السرخسي وذكر شمس الاسلام انه يفتى بالحرمة احتياطاً أخذ بقول بعض المشايخ \* (الرابع في الرضاع) \* أرضعت صبية

أو بعض خاقه تصير أم ولد له وان لم يستبين شيء من خلقه لا تصير أم ولد له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر الرجل أن جاريته هذه قد أسقطت منه فهذا اقرار بأن أم ولد له كذا في المحيط \* ولو أقر أن أمته قد ولدت منه أو أسقطت منه سقطت أمستين الخلق ثم ولدت بعد ذلك لستة أشهر وهو غائب أو مريض فانه يثبت النسب منه مالم ينفقه فان نفاه ينتفى بمجرد نفيه عنه كذا في المبسوط \* أمه بين شريكين جاءت بولد فادعى أحدهما النسب منهم ما فولدت آخر لا يلزمها الا بالدعوة وان ادعاه أحدهما يلزمه ويضمن عندهما حصه شريكه من الام والولد وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا كذا في محيط السرخسي \* (المرتبة الثالثة) الامه والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المولى ويستوى في ذلك أن يدعى المولى نسب ولدها بعد الولادة أو يدعى نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن أمي هذه مني أو قال هذا الولد الذي في بطن هذه مني \* في الاصل رجل له أمة حامل قال ان كان حملها غلاماً فهو مني وان كان جارية فهو من فلان أو قال فليس مني فولدت غلاماً أو جارية لا قل من ستة أشهر يثبت نسبها منه كذا في المحيط \* رجل عالج جاريته فيمادون الفرج فانزل فاخذت الجارية مائة في شيء فاستدخلته في فرجها فعلقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده ونصير الجارية أم ولد له كذا في فتاوى قاضيخان \* الامه اذا جاءت بولد فنهى المولى فسكت لا يكون قبولاً كذا في الذخيرة \* ولو قبل المولى التمنية كان اعترافاً كذا في المحيط \* لو أحسن المولى أمته ووطئها فبانت بولديستحب له أن يدعيه لان الظاهر أنه منه ولكن لا يثبت النسب مالم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم أنه منه يجب عليه أن يدعي ولا ينكر ولا يفتي وان لم يحصنها فله أن ينكر كذا في المحيط \* روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية ولم يوطئها يبتا ولم يحصنها قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يفتي ولدها ويبيعهها فأما في قولي فأحب أن يعتق ولدها ويتمتع بها فاذا ماتت أعتقها كذا في المحيط \* أمه ولدت فادعت أن مولاه قد أقر به وبمحمد المولى وشهد عليه شاهد أنه أقرب بذلك وشهد آخر أنه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهما كذا في المبسوط \* وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى أنها ولدت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط \* ولو كان المولى ذمياً والامه مسلمة فشهد ذمياً عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعى والامه جاهدة لم تجز شهادة الذميين عليه أو تأويل هذه المسئلة أنهما يتجهان للملكية للرلى فانها اذا كانت تقر بذلك ينفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لكذيم أو لو كانا مسلمين وشهدا على الدعوة أو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابن المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاهداً لذلك كذا في المبسوط \* (الدعوة الثلاثة أنواع) \* دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك أو مادعوة الاستيلاء فدعي نسب ولد له على علوقه يعلم أنه كان في ملكه ونصح في الملك وغير المالك وتسند الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محمل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معتقاً بوطء الجارية مستنداً الى وقت العلوق وأمومية الولد تبسب لثبوت النسب في الولد وأما دعوة التحرير فبأن يدعي نسب ولد لم يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معتقاً بالوطء ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع أمكنه اثبات العتق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حاملاً ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير وأما دعوة شبهة الملك فبأن يدعي ولد جارية بأنه كذا في محيط السرخسي \* وشرط محضتها أن يكون للاب

وأخرى أيضاً ان كان اللبن من زوجين فهما اختان لام ولو ذكران فاختان لام وان كان لرجل واحد فاختان لاب تأويل وأم ولو تحت رجل امرأتان أرضعت كل منهما ماصية فهما اختان لاب رضاعاً \* زنى بامرأة فولدت وأرضعت بهذا اللبن صبية يحرم على الزاني ان يتزوجها وكذا لو حبلت من آخر وأرضعت ولداً اللبن الزاني حرم على الزاني نكاحها لان الاولى بنته رضاعاً والزانية بنت موطوءة كالبنت من النسب للزنية \* وفي نكاح الحسن بن زياد رحمه الله ولدت من الزوج وجف لبنها ثم ددرت وأرضعت ولداً لهذا الولد ان



يشكح ابنة هذا الرجل من غير المرضعة وليس هذا بلين الفحل لانقطاع النسبة عن الاول \* ولتزوج امرأته ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللين وارضعت ولدا لا يكون المزوج ابالاول وليس هذا أيضا بلين الفحل \* السعوط والوجور محرم لا الاقطار في الاذن والاحليل والخالقة وكذا الحقة في ظاهر الرواية \* ادخلت حيلة نديها في قم الصبي ولم تعلم انه ارتضع أم لا تثبت الحرمة لان الاصل استمرار العدم \* ولا تثبت بشهادة الواحدة سواء كانت أجنبية أو أم أحد الزوجين فان وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد (١١٥) أو بعده ووسعها المقام معه حتى يشهد عدلان أو رجل وامرأتان

عدول \* أرضعتا بعض أهل القرية ثم تزوجها رجل من تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم والتزده أولى \* صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يخبر به واحد فان أخبر به واحد عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان أخبر بعد النكاح فلا حوط ان يفارقها لان الشك وقع في الاول في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع اسهل من الرفع \* قد قبل ذلك ان حقوا كذبا \* أقرآن هذه أمه وأخته رضاعا ثم ادعى الخطأ أو الوهم أو النسيان وصدقته المرأة فيسهل ان يتزوج بها وان ثبت على الاول فرق بينهما ولا مهران لم يدخل بهما استحسنانا وكذا لو قال كله بعد النكاح ثم ادعى الغلط \* ولو اقرت بما ذكرنا وانكر الزوج ثم اكدت المرأة نفسها وتزوجها هذا الرجل لتزوجها قبل الاكذاب ثم اكدت نفسها جاز النكاح وفيه دليل على انها اذا ادعت الطلقات

تأويل ملك في جارية ابنه من وقت العلق الى وقت الدعوة وولاية التملك أيضا من وقت العلق الى وقت الدعوة وأن تكون الجارية محل النقل من ملك الى ملك كذا في المحيط \* ثم اذا اجتمعت الدعوات فدعوة الاستيلاء أولى من دعوة التحرير وان سبقتها دعوة التحرير فهي أولى ودعوة التحرير أولى من دعوة شبهة الملك ودعوة صاحب النكاح أولى من الكل فاسدا كان النكاح أو صحيحا كذا في محيط السرخسي \* (الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري) \* باع أمة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد اقل من ستة أشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد أو شهد شاهدان على اقرار البائع به يثبت نسبه منه فتصير الجارية أم ولده وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعاها المشتري صحته دعوته ويثبت النسب منه وصارت الجارية أم ولده وكانت دعوة المشتري دعوة تحرير حتى كان للمشتري ولده على الولد كذا في المحيط \* ولو ادعاه معافدة دعوة البائع أولى وان ادعاه على التعاقب فالسابق منهما أولى أيهما كان هكذا في محيط السرخسي \* وان جاءت بالولد لستة أشهر فصاعدا ما بينهما وبين سنتين من وقت البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته لا بتصديق المشتري وان ادعاها المشتري وحده صحته دعوته ويجب أن تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حرا لا عمل ولا يكون للمشتري ولده كذا في المحيط \* وان ادعاه معافدة دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من سنتين لا تصح دعوة البائع لا بتصديق المشتري فان صدقه المشتري يثبت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا تصير الجارية أم ولده ويبقى الولد ملكا للمشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعاها المشتري وحده صحته دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط \* وان ادعاه معافدة دعوة المشتري وهذا كذا اذا علمت مدة الولادة وأما اذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلاف في المدة لا تصح دعوة البائع لا بتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعاه معافدة دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صحته دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذميا أو مكاتباً والمشتري حرا أو مسلمانا وادعاها البائع قبل الولادة يكون موقوفا لينفصل حيا فينفذ ولو لم يكن أصل الحبل عند البائع بان كان اشتراها حبلية ثم باع لا تصح دعوته والقول للبائع أن الحبل عنده كذا في محيط السرخسي \* لو حبلت أمة في ملك رجل فباعها فولدت في يدها المشتري لاقل من ستة أشهر من نذاعها فادعى البائع الولد وقد أعتق المشتري الام فهو وابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا تصير أم ولده ولو كان المشتري أعتق الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وفيما اذا أعتق الام يرد عليه حصته من الثمن عنده ما وعنه يرد كل الثمن في الصحيح وذلك في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق هكذا في الكافي \* ولو دبرها أو استولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصته الولد من الثمن ولا يرد حصته الام بخلاف فان دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي \* ولومات الام ثم ادعى البائع نسب الولد صحته دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المشتري باع الام أو وهبها أو رهنها أو أجزاها أو كاتباها أبطلت جميع ذلك وردت على البائع كذا في المبسوط ولومات الولد في يدها المشتري أو قتل وأخذ قيمته فادعاها البائع فدعوته باطلة وكذلك لو كان المشتري أخرج الولد عن ملكه فاعته الذي صار له أو دبره أو مات عنه ولو باع المشتري أورهنه أو أجزه أو كاتبه نقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاوي \* ولو

الثلاث وانكر الزوج حصل لها ان تزوج نفسها من الذي اقرت انهما مطلقته ثلاثا \* أرضعت ولدين مسلمين وكافرا ولا يدرى المسلم من الكافر فهما مسلمان ولا يرثان من أبيهما \* والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا أرضع في دار الحرب وأسلموا وخرجوا الى دارنا تثبت أحكام الرضاع فيما بينهم \* أرضعت صبيا يحرم عليه من تقدم من أولادها ومن تأخر لانهم اخوته من الرضاع والاصل الكلى في الرضاع ان كل امرأة انتسبت اليك وانتسبت اليها بالرضاع أو انتسبت الى شخص واحد بدلا واسطة أو واحد كبا واسطة والاخر بواسطة فهي حرام

وان اتسبته الى واحد واسطة لا يحرم في الرضاع ولو يتزوج بام ابنه التي أرضعته وكذا ابنته هي أخت ابنه بخلاف النسب لانها ربيته وكذا بام من أرضعت ولده بخلاف النسب لانها أم المنكوحه وكذا أم أخته من الرضاع بخلاف النسب لانهم أموطوأة الاب \* (الخامس في الكفاءة) \* العجى العالم كف للعربى الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع وكذا العالم النقي للفقير الجاهل وكذا العالم الذى ليس بقرشى كف للجاهل القرشى (١١٦) والعلى \* زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصلا لا يشرب مسكرا فاذا هو مدمن فقالت

بعد الكبر لا أرضى بالنكاح  
ان لم يكن أبوها يشرب  
المسكر ولا عرف به وغلبة  
أهل بيته صالحون فالنكاح  
باطل بالاتفاق والمختلف  
بين الامام وتلويه فيما اذا علم  
الاب عدم الكفاءة ومع ذلك  
زوجها منه ويشهد  
التعليل وهو قولهم انه انما  
ترك الكفاءة لصحة نفوتها  
ومن علم منه المجانة أو عدم  
العلم بحاله لا يتأتى فيه هذه  
العلة ولذلك قالوا اذا زوج  
السكران بنته ونقص عن  
مهر المثل أو زوج السكران  
ابنه وزاد على مهر المثل لا يصح  
اجماعا لان السكران لا يتأتى  
منه ما ذكرناه هشام سألت  
محمدا عن خطير زوج ابنته  
من عبده قال ان كبيرة  
ورضيت به جاز وان صغيرة  
لاقات الامام الثانى اجاز  
فلم يقبله منى \* مجهول  
النسب لا يكون كفا لمعروف  
النسب \* زوجت نفسها من  
رجل لم يعرف انه حر أو عبد  
فاذا هو عبد مأذون بالنكاح  
قيده لانه لولا الاذن يصح  
فسخ النكاح لعدم اللزوم  
والصحة ليس لها الفسخ  
ولا وليا يطلبه ولا ينفسخ  
بلافسخ القاضى ويكون

قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعونه لكن الارش يبقى سالما للمشتري فتد  
الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصه اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في المتوسط  
\* ولو فقت عينا فدفعه المشتري وأخذ قيمته صحت الدعوة ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة  
ولا ارش على الجاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى \* اذا حبست الامة عند  
رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد  
بعد ذلك أو قطعت يده عمدا أو خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عايناه في الجناية على الاررار وان كانت الجناية  
على الام كان على الجاني ما في الجناية على أمهات الاولاد ولو جنى الولد كانت جنيته بجناية الحر وجناية أمه  
بجناية أم الولد وان لم يكن القاضى قضى بذلك وان كانت الجناية منه ما قبل الدعوة فهي على البائع دون  
المشتري وهو مختار ان كان عالمها كذا في الحاوى \* اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولد الاقل من  
سبعة أشهر وكبر ابنها وولده ابن عند المشتري ثم مات الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثانى لاتصح دعوته وولد  
الملاعة اذا كبر وولده ولد ثم مات الولد المنقوبى وبقي ابنه فادعاه الملاعن صحت دعوته هكذا في المحيط \* الامة  
المستتره اذا جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا الولد  
حين ولدوا أنكرها البائع ان كان المشتري يدعى ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعى ذلك فان  
كان الولد اثني فكذا الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكرا فكذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان ينبغي أن لا تقبل هذه  
الشهادة لاقى حق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنه بدون الدعوى غير مقبولة ولا فى حق الجارية لان  
حق الجارية فى هذا الباب تباع والى هذا مال بعض مشايخنا وبعضهم قالوا لا بل هذه الشهادة مقبولة عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا لانها وان قامت على عتق العبد الا أنهم تضمنت حرمة الفرح حتى لو كانت الام  
ميتة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده وقال بعضهم لا بل هذه  
الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الام ميتة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود  
ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز أن يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الامة  
الحاوى هكذا فى الذخيرة \* اذا حبست الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل أن تلد وقال المشتري ليس  
لها حبل وأراها انسا فقلن هي حبل فالى لا أجيز دعوته فى ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري  
فى الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق فى الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة أشهر فهو ابنه  
وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يصدق عليه كذا فى الحاوى \* فان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت  
البيع فقال المشتري أصل الحبل لم يكن فى ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لا بل أصل الحبل  
كان فى ملكي فالقول قول البائع فان أقام جميعا البينة فالبينة بينة البائع ولا شك فى هذا على قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى واختلف المشايخ على قول محمد رحمه الله تعالى منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال  
على قوله البينة بينة المشتري وأصل هذا فيما اذا اختلفا فى تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية فى يد المشتري بعد  
البيع بيوم وادعاه البائع قال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل أن يعتما منى منذ شهر وقال البائع  
لا بل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان أقام جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف رحمه الله

فرقة بغير طلاق حتى انه لو لم يدخل به الا يلزم شئ \* والذى يلى المرافعة المحارم وغيرها فى الصحيح \* وان زوجها الاولاه تعالى  
ولم يعلموا بكونه عبدا ثم علموا الاخير لاحد \* ولو اخبر الزوج بحريته وظاهر عبد الله لم اختيار وفيه دليل على انها لو زوجت نفسها بلا اشتراط  
الكفاءة ولم تعلم انه كف \* أم لا ثم بان انه ليس بكف \* ليس لها الفسخ والاولاه باطل حتى الاولاه بالسكوت وان  
طالب ولو زوجها الاولاه برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا الاخير لاحد \* ما اذا أخبر بالكفاءة أو شرطوا ذلك ثم علم عدم الكفاءة لهم



الخيار \* زوجت نفسها من صبي لا يملك الصداق وأبوه غني وقبل النكاح جازلان الزوج كف \* زوجت نفسها من غير كف هل لها ان تمنع نفسها حتى يرضى الاولياء أفى النكاح أبو الليث بان لها ذلك وهو خلاف ظاهر الرواية وأفى كثير من المشايخ بانها لا تمنع وخصوصاً المولى في المهر أو النفقة أو قبضه دليل الاجازة \* زوجها المولى من غير كف ثم فارقه ثم زوجت نفسها منه بلاولى له حق طلب الفسخ ولو كان الطلاق رجعي فراجعها ليس للمولى الاعتراض \* الكفاءة بين الذميين لا تعتبر (١١٧) الا اذا كانت بنت ملك خدعها حائل أو

كأس فيفرق لتسكن الفتنة \* اذا كانت أمها حرة الاصل ووالدها معتق فالعتيق لا يكون كفأ لها \* وعن الامام الثاني ان من أسلم على يد انسان لا يكون كفأ لمولى العتاقة وروى ابن سماعة انه كف والقروى كف للمولى \* واذا كان النكاح بلاولى فطلقها ثلاثاً ثم تزوجها بلا تحيل وقضى بصحته أخذ بقول محمد رحمه الله أولاً والشافعي رحمه الله والقاضي شافعي وأحنفي جاز قال الامام صاحب المنظومة كان استاذي شيخ الاسلام لا يرى ذلك للحنفي لان محمداً قال بكرهه هذا النكاح ولكن ينعته بالكتاب الى الشافعي فان أخذ الكتاب أو المكتوب اليه شيئاً لا ينفذ القضاء وان لم يأخذ نفذ اذا كان التقليد بلا رخصة وبه لا يظهر أن الوطء في النكاح الاول كان حراماً أو في الاولاد دخيلاً لان القضاء اللاحق كدليل النسخ يعمل في القائم والآتى لافى المنقضى وقال الامام ظهير الدين وكثير من المشايخ لا يجوز الرجوع الى الشافعي في امثاله الا في اليمن المضافة لان كثيراً من

تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري كذا في المحيط \* اذا باع أمته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منك منذ شهر والولد مني وقال المشتري بعثها مني لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك قال قول للمشتري بالاتفاق فان أقام البينة فالبينة للمشتري أيضاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة للبائع كذا في الكافي رجل اشترى جارية فظهر به احبل بعد أيام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وأمر غلامه بأن يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاستقطت الجارية سقطت أمستبين الخلق بعد هذا القول لاقول من أربعة أشهر وهو مائة وعشرون يوماً كان الولد منه وعليه رده وكانت الجارية أم ولد له وترد كذا في الواقعات الحسامية \* اذا ولدت الجارية المبيعة بنتاً لاقول من ستة أشهر من وقت البيع ثم ولدت البنت ابناً فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه تصح دعوته واذا صححت دعوته في حق البنت صححت في حق ابنها حتى يبطل حق المشتري كذا في المحيط \* وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط \* ولو ولدت بنتاً عند البائع ثم البنت ابناً ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعتق ولو باع البنت واعتقها المشتري ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه كذا في محيط السير خسي \* اذا حبلى الامة فولدت في يدهم ولاها ثم باعها فزوجهما المشتري من عبده فولدت له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه ابن العبد بحصته من الثمن ولو لم يستولدها المشتري الام كانا جميعاً مردودين عليه ويعتبر في الانقسام قيمتها وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويقتضون بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط \* لو باعها وهي حبلى فولدت عند المشتري بعد البيع يوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري مع الولدين فهما ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلته أم ولد فان ادعى البائع بعد ذلك الولد الاول ثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحداً منهما شيئاً حتى ادعى البائع الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاوي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجاهل رجل له جارية فباعها من رجل فولدت في يدها المشتري ولد فادعى الولد أبو البائع وكذبه المشتري وصدقه البائع أو كذبه فدعوته باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه المشتري وكذبه البائع صححت دعوته ولكن لا يبرأ المشتري عن الثمن بتصديقه أو بالبائع في دعوته ولا يضمن أبو البائع شيئاً من قيمة الجارية وليس للمشتري على أبي البائع شيء من قيمة الجارية ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعاً صارت الجارية أم ولد له ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط \* أمة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى أحدهما فادعى أبو البائع الولدين وكذبه البائع والمشتري صححت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبداً بحاله كذا في محيط السير خسي \* فان كان باع الجارية مع أحد الولدين ثم أن أباً البائع ادعى نسب الولدين جميعاً وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد رحمه الله تعالى دعوة الاب باطلة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصح الجارية أم ولد له ونصح دعوته في حق الولدين نسباً ولا تصح دعوته في حق الولدين حرة فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبداً للمشتري والولد

الصحابه رضوان الله عليهم أجمعين معه فيه ولو فعل نفذ وكذا في العجز قبل الدخول عن المهر المجل أو النفقة اذا كان الزوج حاضراً يصح حكم الشافعي بالنراق وكذا الحنفى اذا رأى ذلك وأدى اليه اجتهاده وان قضى بخالفه رأى فعل الروايتين وان أمر الحنفى شافعيًا بذلك ان ما دونها بالاستخلاف صح والاوان كان الزوج غائباً وبرهن على العجز الصحيح انه لا يصح القضاء لانه حراف لان عجز الغائب لا يعلم لان المراد من العجز الا عجز الوصل مطلقاً \* مثل شيخ الاسلام عن أبي الصغيرة زوجها من صغير وقبل عنه أبوه بشهادة الفسقة وكبروا بينهما

غسقة منقطة للقاضي ان يبعث الى شافعي حتى يقضي بطلان هذا النكاح بهذا السبب والقاضي الحنفى ان يفعله بنفسه أيضا اخذ بهذا المذهب وان كان على خلاف مذهبه بناء على ان قضاء القاضي بخلاف مذهبه نافذ عند الامام \* وروى عن الامام الثاني انه صلى يوم الجمعة معتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارة مبيتة في الحمام فقال اذن نأخذ بقول اخواننا من أهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا \* رسل أيضا عن بكر بالغة ( ١١٨ ) شافعية زوجت نفسها من حنفى أو شافعي بلارضيا الاب هل يصح هذا النكاح اجاب عنه

نعم وان كانا يعتقدان عدم الصحة لانما يجيب بذهبنا لا بذهب | الخصم لا اعتقادنا انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لانما يجيب الابعاد الامام مسندا الى الامام لان الافتاء بما هو خطأ عنده لا يجوز \* ولو زوجت نفسها بلا اذن الولي من غير كف يفتى في زماننا برواية الحسن عن الامام ورحمه الله انه لا يجوز النكاح لان كل قاض لا يمدل ولا كل شاهد يعدل ولا كل واقع يدفع ويرفع فمكان الاحتياط في ابطال النكاح حتى لو طاقها زوجها اثلاثا فتروجت غير كف رد دخل به الزوج الثاني لا تحل للاول لانه ليس بنكاح صحيح في المختار واختار صاحب الاسرار قول محمد هنا لما قلنا وذكر برهان الائمة ان الفتوى في جواز النكاح بكر كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم رضى الله عنه لقوة دليل الامام قال الله تعالى فلا تعتصموا بهن ينكحن أزواجهن \* ( السادس في الشهود ) \* يصح بحضرة ورانيه منها \* والاصل ان من صلح فيه

الباقى يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير أم ولده بلا خلاف وعليه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف وأما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى هو حر بغير قيمة ولو أن البائع صدقه والده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من أبي البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينبغي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح أنه قول الكل ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام أبو خازم والقاضي الامام أبو الهيثم يقولان على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن البائع قيمة الجارية أم ولده المدعى وهو الاب ويضمن الاب للبائع وهو ابنه قيمتها قسمة قال أكثر مشايخنا لا يضمن أحدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط \* اذا ولدت الامة المبيعة ولدين في بطن واحد اقل من ستة أشهر فادعى البائع أحدهما صححت دعوته ويثبت نسبهما منه ويطلق ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذا ان كان جاءت بأحدهما اقل من ستة أشهر وبالأخر لاكثر ولو ادعاهما المشتري أو لأم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري ولو جنى على أحدهما وأخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والكسب للمشتري ولو قتل واحدا وأخذ المشتري قيمته كانت قيمة المنتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو أعتق المشتري أحدهما ثم قتل وترك ميراثا وأخذ المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع تصح ويأخذ الدية والميراث من المشتري ويطلق الولاء كذا في محيط السرخسي \* واذا ولدت الامة عند رجل ولدين في بطن واحد فباع أحدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتراه أنه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الجارية أم ولده كذا في المحيط \* باع أحد التوأمين وادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ولو كان أعتقه مشترى به بطل عتقه هذا اذا كان أصل العتق في ملكه وان لم يكن أصل العتق في ملك البائع والمسئلة بحالها يثبت نسب الولدين من البائع أيضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يطلق عتق المشتري في الذي عنده ولا يطلق بيبعه كذا في السكاكي \* رجل اشترى عبدين توأمين ولدا في ملك غيره فباع أحدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسبهما منه والذي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط \* رجل له جارية حبلى عنده فولدت ابنا فكبر عنده فزوجه أمة له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبهما وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لا تسمع دعواه كذا في التارخية ناقلا عن الخزانة \* اذا اشترى الرجل أمة وولدها واشترى غيرها وهي حامل ثم باعها ثم اشترى غيرها من ذلك الرجل أو من غيره وادعى ولدها فدعونه جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم يدعيه ولا يفسخ شيء من البيوع والعقود التي جرت فيه وفي أمه ولو كان أصل الحمل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في الحاوى \* اشترى عبدا واشترى أبوه وأخاه واما ن فادعى أحدهما من في يده يثبت نسبهما منه وعتق الذي في يده الاخر بالقراءة كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى جارية على أنه بالخيار فيها اثلاثا فولدت عنده في الثالث ولدا فادعاه المشتري صححت دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبائع على خياره فان أجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو جدد

ولما بنفسه صلح شهادته كالأعمى والاخرس الذي يسمع والفاسق والممدود في القذف والمغفل لا العبد والكافر والصبي الدعوة والجنون والمكاتب \* ولو بلغ الصبي وعتق العبد وشهدا جاز لان العبرة بوقت الاداء \* تزوجها بالعربي وهما يمانية لان لا الشهود وقال في المحيط الاصح انه ينعقد \* وعن محمد تزوجها بحضرة هندية لم يفهما ولم يمكنهما ان يعبر لم يحرفه هذا نص على انه لا يجوز في الاول أيضا وسماع كل واحد من العقدين كلام الآخر شرط ولا يشترط سماع الشاهدين كلامهما حتى انعقد بحضرة الاصمين وعامة المشايخ شرطوا سماع



الشاهدين كلامهما أيضا وفي الفتاوى تزوج بشهادة رجلين فسمع أحدهما ولم يسمع الآخر فاعاد الكلام فسمع الآخر لا يجوز  
وهذا دليل على ان سماعهما كلامهما شرط وفي المتن لا يجوز اذا كان العقدان في مجلسين لوجود شاهد فرد على كل عقد ولو في مجلس  
جاء عند محمد وعن الامام الثاني لا يجوز حتى يسمعهما \* تزوجها بحضرة السكارى وهم لا يعرفون أمر النكاح غير أنهم يذكرون اذا صحوا  
ينعقد \* تزوجها بشهادة الله تعالى جل جلاله ورسوله عليه الصلاة والسلام (١١٩) لا ينعقد ويخاف عليه الكفر لانه لوهم

انه عليه الصلاة والسلام يعلم الغيب وعنده من نتائج الغيب الآية وما أعلم الله تعالى الخيار عباده بالوحي أو الالهام الحق لم يبق بعد الاعلام غيبا فخرج عن الحصر بن المستفادين من تقديم المسند والحصر بالا (نوع) \* وكانه بان يتزوجها فقال عند الشهود تزوجت فلانة ولم يعرفها الشهود لا يصح ما لم يذكروا اسمها واسم أبيها وجدها وان عرفوها صح بلاذ كرا لاسماء وكذا اذا كان الشهود يعرفون اسمها فذكر الاسم كاف اذا علموا انه أرادها بالذكر وكذا لو كانت حاضرة متقبلة فاشارة اليها كفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم لان الحاضر يعرف بالاشارة وفي حيل الخصاص اذا كره الرجل أن يسميها عند الشهود يقول خطبت امرأة الى نفسها على كذا من الصداق فرضيت وجعلت أمرها الى في التزويج فاشهدوا أني تزوجت هذه التي جعلت أمرها الى على كذا صح اذا كان كفا \* وفي البقالي لم ينسبها الزوج ولم يعرفها الشهود وسعه بينه وبينه \*

الدعوة بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط \* واذا أخذ الرجل أمتين من رجل على أنه بالخيار يأخذ أيتهما شاء بألف درهم ويرد الأخرى فولدتا عنده وأقرأنهما منه إلا أنه لم يعين التي وعنه أو لا فإقراره صحيح ولذا أحدهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار المشتري فيؤمّر بالبيان مادام حيا فان مات قبل البيان فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان أبانا وطى هذه الجارية أولا فانه يثبت نسب ولده هذه من الميت ويرث معهم وتصير هي أم ولد للميت وتعتق بموته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع ويؤدون ذلك من تركه الميت ويردون الامة الأخرى على البائع مع عقرها فتكون أمة البائع كما لو حصل هذا البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان أبانا وطى هذه أولا وقال بعض الورثة لا بل وطى هذه الأخرى أولا كانت التي قال لها بعض الورثة أولا هي التي وطئها الميت أولا متعينة للاستيلاء وترد الأخرى وان اتفقت الورثة أنهم لا يدرون التي وطئها الميت أولا فانه لا يثبت نسب أحد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وكل واحد من الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجاريتين ونصف الثمن من التركة فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين أيضا فهذا على وجهين \* الاول أن تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي أمة كيفما جاءه تبا بالولدين لاقل من ستة أشهر من وقت البيع أو ستة أشهر وان ادعى ما جاءه أمة ان جاءه تبا بالولدين ستة أشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاءه تبا بالولد لاقل من ستة أشهر فدعوة البائع أولى في الولدين كذا في المحيط \* باع أم ولد والمشتري يعلم أنها أم ولد للبائع فجاءت بولد فادعاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نفاه يثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة أمة وكذلك لو يعلم المشتري بأنها أم ولد البائع الا أن الولد يكون حرا اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كذا في المحيط

السرخصي

\* الفصل الثالث في دعوة الرجل ولجارية ابنه \* ولدت أمة رجل فادعى أبوه الولد ولم يكن أصل الجبل عنده ابنه وكذبه الابن لم تجز دعوته الا أن يصدق المولى فتصح دعواه ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه أجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبر ابنه أو ولد أم ولد المني من جهة الابن أو ولد مكاتبه الذي ولدته في الكتابة أو قبله الا تصح دعواه الا بتصدق الابن كذا في محيط السرخصي \* اذا اشترى الابن أمة حاملا وباعها قبل أن تلد ثم ولدت وادعاه أبو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط \* جارية لرجل حبلى في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشتراها البائع فوضعت حملها في يده لاقل من ستة أشهر فادعاه أبو البائع الاول وكذبه ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطلة ولو صدقه الابن كانت الجارية أم ولد له بالقيمة ويثبت نسب الولد ويكون حرا بغير قيمة ولو أن المشتري لم يبيعها من البائع ولكنه ردها بقضاء القاضي أو بغير قضاء القاضي أو بخيارا بشرط أو بخيارا للرؤية أو كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فردّها على البائع يحكم بفساد البيع ثم ان أبابائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط \* اذا كانت لرجل أمة وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه أبوه جازت دعوته كذا في الحساوي \* واذا قال الاب وقعت على جارية ابني وأنا أعلم أنها على حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كما لو لم يعلم كذا في المحيط \* اذا ادعى ولد جارية ابنه

قال زوجت أختي وله أخت أو اختان ان سماها جاز ولو غائبة وان حاضرة متقبلة ولم يعرفها الشهود جاز في المختار \* والاحتياط ان يكشف وجهها أو يذكرا بأبائها وجدها ليكون متفقا عليه فيقع الامن من أن يرفع الى قاض يرى مذهب نصير بن يحيى انه لا يجوز ويطلبه \* قال الشهدوا اني تزوجت هذه المرأة التي في البيت فقالت قبلت وسمعوا صوتهم اولم يروا شخصها ان كانت في البيت وحدها جاز وان معها غيرها لا \* واذا جاز النكاح ووقع النزاع ببرهن الزوج ان التي اعترف بالنكاح كانت هي \* وكذا لو وكات واحد فسمعوا صوتهم اولم يروا شخصها جاز \* (السابع)

في النكاح بغير ولي) \* المختار فيه قول الامام الثاني اخر انه ان كان كناصح والا لا ولولي حق الاعتراض وقال الامام يجوز بغيره بولي  
بكر كانت أو ثيبا وقال محمد لا يجوز مطلقا رواه أبو سلمان فلو طلقها ثلاثا كانت متاركة ولا يقع الطلاق عند محمد رحمه الله لان الطلاق  
يتعقب النكاح الصحيح وكذا الايلاء والظهار ولو أجاز الولي لينة قد عد عندنا لكن يكره أن يتزوجها قبل التزوج بزوج آخر كراهة تنزيه  
حق لو تزوج لا يفرق وعلى قواهم الا يحل (١٣٠) \* زوجت نفسها من رجل وقصرت عن مهر مثلها لاولياء حق الاعتراض عند الامامين

وضمن قيمتها لابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها وعقرها وقيمة ولدها من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما  
أخذ منه من قيمة الجارية كذا في الذخيرة \* ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعاه الاب أو ادعياه معا فالابن أولى  
هكذا في السراج الوهاج \* وان ادعى ولد جارية ابنه والابن حر مسلم والاب عبد أو مكاتب أو كافر لم تصح  
دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صحت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من أهل الذمة وهاتمتا مختلفتة  
جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط \* اذا حبست جارية الرجل في ملكه وولدت ولدا فادعاه الجد والوالد  
حقيقة واعتبارا بان كان الولد حرا مسلما فدعوة الجد باطلة فان كان الولد نصرانيا أو الجدة والحفد مسلمين أو  
كان الاب عبدا أو مكاتباً والجد والحفد حريين صحت دعوة الجد ولو كان الاب حرا مسلما والجد والحفد مسلمين  
فدعوة الجد موقوفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أسلم الاب بطلت دعوته وان مات أو قتل على رده  
صحت دعوته وان كانوا جميعا أحراراً ومسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها لاقبل من ستة أشهر  
منذ مات الاب فادعاه الجد لم تصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانيا والجد والحفد مسلمين ثم أسلم الاب  
والجارية حامل فوضعت حملها لاقبل من ستة أشهر كانت دعوة الجد باطلة وكذلك لو كان الولد مكاتباً فادى  
بدل الكتابة فعتق قبل دعوة الجد أو كان عبداً فاعتق قبل دعوة الجد كانت دعوة الجد باطلة كذا في المحيط  
\* لو كان الاب معتوها من حين العلق الى حين الدعوة فدعوة الجد مقبولة فان أفاق المعتوه ثم ادعى الجد  
فدعوته باطلة كذا في الحاوي \* وان لم يدع الجد الولد حتى أفاق الاب وانما ادعاه الاب بعدما أفاق في  
الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط

(الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة) \* اذا كانت الامتة بين رجلين في ملكهما وولدت  
فادعاهما أحدهما ثبت النسب وصارت الجارية أم ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسرا كان أو معسرا  
ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئا كذا في الحاوي \* فان قال المدعى لصاحبه ان هذه الجارية  
قد ولدت منك ولدا وادعيتك قبل أن تلد مني وصارت أم ولد لك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبت الجارية  
فانهم لا يصدقون على الجارية وعلى ولدها حتى لا يبطل ما ثبت له من المملوك من جهة المدعى ولا يبطل  
الضمنان من المدعى ولكن يضمن المقر نصف قيمتها أم ولد ومن مشايخنا من قال هذا قولهما ما على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن المقر للمقر له شيئا وقيل لا بل هو قولهم جميعا والاول أشبه وأقرب الى  
الصواب فان اكتسب الجارية كسبا أو قتلت هي أو ولد لها فذلك كله للمقر ولو قال هذا المدعى للشريك  
كنت أعتقتها أنت قبل هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامتة تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا  
في نصف عقرها \* جارية بين اثنين قال أحدهما هذه أم ولدي وأم ولدك أو قال أم ولدنا فان صدقه صاحبه  
في ذلك صارت الجارية أم ولد لهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كالوادعياء معا وان كذبه صاحبه في  
ذلك ضمن المقر لشريكه نصف قيمتها موسرا كان أو معسرا وضمن أيضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف  
الجارية أم ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت أم ولد بينهما ويرد  
ما أخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها أم ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد فخدم المقر  
يوما وتوقف يوما فان مات أحدهما ففي فصل التصديق عتقت أيهما مات ولا سعاية عليه اللحى في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليها السعاية وفي فصل التكذيب كذلك تعتق أيهما مات ولا سعاية عليه

\* ولو تزوجها إلى غير الاب  
والجد من غير كف لم يذكر  
والقياس على مسئلة التقصير  
في المهر يقتضي ان لا يجوز  
هذا النكاح بلا خلاف \*  
القاضي اذا زوج الغيرة  
من نفسه فهو نكاح بلا ولي  
لان القاضي رعية في حق  
نفسه \* وكذا اذا زوج من  
ابنه لا يجوز لانه بمنزلة الحكم  
وحكم القاضي لابنه باطل  
بخلاف سائر الاولياء  
حيث يجب وزلا بن العم ان  
يزوج بنت عمه من نفسه أو  
ابله \* (الثامن في نكاح  
الصغار) \* قبض الاب  
مهرها وهي بالفسة أولا  
وجهازها به أو قبض مكان  
المهر عينا ليس لها ان لا تجوز  
لان ولاية قبض المهر الى  
الآباء وكذا التصرف فيه \*  
ولو اجتمع وليان متساويان  
في الدرجة ملك كل  
النكاح لعدم تجزى الولاية  
بخلاف الجارية المشتركة  
لان الملك يتجزى فلا يملك  
أحدهما التزوج \* كل عقد  
له مجيز حال العقد يتوقف  
وما لا فلا \* أعتق الصغير  
على مال أو وهب وقبضه  
الوهاب له أو زوج عبده ثم  
كبر فجاز لا يصح لانه لا مجيز له

أو ان التصرف \* ولو زوج أمته فجاز له مخرجها \* ولو زوج القاضي مغيرة لاولي لها ان في منشوره صح  
والالا وان عتقها ويس في منشوره ثم أذن له فيه فجاز لا يجوز قال الصدر الصحيح انه يجوز أصلا في الجامع \* أمر عبده ان يتزوج وقد كان  
تزوج قبله فجاز النكاح جازا استحسانا ولو عتق يجوز بلا اجازة \* وليها أو بها ثم الجد وان علا ثم الاخ لا يوين ثم لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب  
ثم العم لا يوين ثم العم لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب وان لم يكن عصبة فولي العتاقة ثم ذووالارحام الرجل والمرأة سواء وكذا أولادهم فيه



الاقرب الام ثم البنت ثم  
 بنت الابن ثم بنت ابن الابن  
 ثم الاخت لاب وأم ثم لاب  
 ثم لام ثم أولادهن ثم العمت  
 ثم الاخوال ثم الخالات ثم  
 بنات الاعمام والجد الفاسد  
 أولى من الاخت عند الامام  
 ويبقى بما ذكر في الشافعي ان  
 الام مقدمة على الاخت ولا  
 ولاية للقاضي الا اذا كان  
 قريبا وليا وهذا الاختلاف  
 بناء على اختلاف فهم في تزويجها  
 نفسها وقد ذكرناه \* والولي  
 من كان أهلا لليراث وهو  
 عاقل بالغ \* زوج بنته الصغيرة  
 من ابن كبير له رجل بلا اذن  
 الابن وقبل عنه أبوه ثم مات  
 الابن قبل الاجازة بطل  
 النكاح ولو كانت  
 كبيرة أيضا والمسئلة بحالها  
 فزوجها الاب بلا اذنها  
 لا ينعقد ولو غاب الاقرب  
 تنتقل الولاية الى الابعد  
 وأجمعوا ان الاقرب اذا عضل  
 تنتقل الولاية الى الابعد  
 وفي الفتاوى زوج الصغير  
 الاب من غائب وقبل رجل  
 عنه فمات الاب وأجاز  
 الغائب النكاح صح \* غيب  
 الاب والجد اذا زوج الصغير  
 من رجل يعقد مرتين مر  
 بالسمية ومره بدونها لا

المنكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا فالهما كذا في المحيط  
 \* ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه معافوها بينهم جميعاً ثابت نسبة منهم والجارية  
 أم ولد لهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من اثنين وقال  
 محمد رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من ثلاثة كذا في البدائع \* وإذا كانت الانصاء مختلفة فالحكم في  
 حق الولد لا يختلف أما الاستيلاء فثبت في حق كل واحد بحصته كذا في المساوي \* دعوة الولد اذا تعذر  
 اعتبارها دعوة الاستيلاء تعتبر دعوة التحرير قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات جارية بين رجلين ولدت  
 لستة أشهر فصاعداً من ذلك لستة أشهر فصاعداً من ذلك ولدت الولد الاول فقال  
 أحد المولدين الاصغر ابني والا كبر ابني شريكي فان صدقه شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر  
 وتصير الجارية أم ولد مدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسراً كان أو معسراً  
 وضمن نصف عقرها أيضاً ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير  
 مدعى الاكبر معتقاً للاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكه ان كان موسراً  
 وان كان معسراً سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية أم ولد مدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف  
 العقير مدعى الاصغر هذا اذا صدق شريكه فاما اذا كذبه فالجواب في حق مدعى الاصغر ما ذكرنا ولا يثبت  
 نسب الاكبر من واحد منهما ولو لم يكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد أحدهما على  
 صاحبه بالعتق وصاحبه منكر هذا الذي ذكرنا كله اذا قال أحد المولدين الاصغر ابني والا كبر ابني شريكي  
 فاما اذا قال الاكبر ابني شريكي والا صغري ابني فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك  
 المصدق وصارت الجارية أم ولده وضمن مدعى الاصغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسراً كان أو معسراً  
 ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً وفي الاستحسان يثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر ويضمن مدعى الاصغر  
 قيمة الاصغر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى أنه يضمن نصف العقير واذا كذبه شريكه يثبت  
 نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وصارت الجارية أم ولده وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها  
 ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط \* رجلان اشتريا جارية فولدت  
 لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والاخر الام فالدعوة دعوة صاحب الولد والجارية أم ولده والولد حر  
 ويضمن نصف العقير لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لقل من ستة أشهر والمسئلة بجحاليها  
 صحت دعوة كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريكه ولا تسمى له الامة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما يضمن نصف قيمتها ان موسراً وتسمى فيه ان كان معسراً ولا يضمن نصف العقير ولا يضمن مدعى  
 الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية بتنا ستة أشهر من وقت الشراء ثم البنت  
 ولدا فادعى أحدهما الولد الاول والاخر الثاني معا والجدة حية أو ميتة صحت دعوة كل واحد فصارت الجددة  
 أم ولداً الاول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغرى للكبرى نصف  
 عقرها وهو الاصغر ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجددة ونصف عقرها ولا يضمن شيئاً من قيمة الكبرى  
 فان كانت الجددة قتلت قبل الدعوة فأخذ قيمتها بينهما نصفين ثم ادعى الم يضمن من قيمة الجددة شيئاً ويضمن  
 مدعى الكبرى لا لاخر عقير الجددة بالاقرار بالوطء ولا يضمن من قيمة الام شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

كر المهر في العقد الثاني لان عند  
الطلاق كل امرأة يتزوجها  
منهم ما عدا كان الخط والزينة عن  
جلده كافر فاسلم فادركت الصغيرة

واجازت النكاح لا يصح \* صبي تزوج بالغة وغاب وتزوجت المرأة بآخر وحضر الصبي وقد بلغ وأجاز ان تزوجت قبل بلوغه جاز وان بعد بلوغه واجازته ان كان النكاح الاول بهر المثل أو بما يتغابن فيه لا يجوز النكاح الثاني وان بما لا يتغابن فيه ان للصغير أب أو جد جاز النكاح الاول لان له مجيزا فيتوقف والام يتوقف فيجوز النكاح الثاني \* أراد الدخول بالصغيرة ان بنت خمس لا يدخل وان تسع لا يدخل وقيل ان هي ضخمة يدخل بها وان مهزولة لا أو أكثر المشايخ (١٣٣) على ان لا عبرة للسنة بل للطفافة وكذا اختان الصبي \* (مسائل المجنون) \* ولاية

وعنده ما نصف قيمة الام ان كان موسرا ومدعى الصغرى لان ضمان عليه والولد الاكبر للذي ادعاه ولا تصير أم ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا لقل من ستة أشهر والمسئلة بحالها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغرى وأمه أم ولده ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت أم ولده ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت أم ولده ان كانت حية ولا نصير أم ولده ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي \* رجلان اشترى باجارية فولدت في ملكهما ولدا لقل من ستة أشهر فادعى الولد أحدهما صحت دعوته وكانت الجارية أم ولده ويضمن لشريكه نصف قيمته يوم ادعى الولد وسرا كان أو معسرا ولا يضمن لشريكه شيئا من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعتقه أحدهما كذا في المحيط \* اذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولدين فادعى كل واحد أحد الولدين فان جاءت بهما في بطن واحد فادعى أحدهما الاكبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما ما يثبت النسب من جميعهما فاما اذا سبق أحدهما بالدعوة فيثبت نسب الولدين منسبه وعقدها وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولد في بطنين مختلفين فادعى أحدهما الاكبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما ما يثبت نسب الاكبر من مدعى الاكبر وعقدها وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الاصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعى الاكبر هذا اذا خرج الكلام منهما معا ولو ادعى الاكبر أو لا يثبت نسب الاكبر وعقدها وصارت الجارية أم ولده ويغرم لادخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر فبعد ذلك لو ادعى الاخر الاصغر فقد ادعى ولدا أم ولد الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه يثبت النسب وتكون كام الولدان كذبه لا يثبت النسب ولو أن أحدهما ادعى الاصغر ولاعتق الاصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية لادخر مع نصف العقر والاكبر يرقى بينهما واذا ادعى الاخر الاكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه أحدهما اعتق نصيبه ويثبت نسبه منه والاخر بالجارية ان شاء اعتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين السعاية والعق عنه سدأني حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كان موسرا فله الضمان وان كان معسرا فله السعاية لا غير كذا في شرح الطحاوي \* رجل مات وترك ابنتين وجارية فظهرهما احبل فادعى أحدهما أن الحبل من أبيه وادعى الاخر أن الحبل منسبه وكانت الدعوة منهما معا فالجواب من الذي ادعاه لنفسه ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمته ونصف عقرها لشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الحبل للاب بدأ بالاقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط \* ولا يضمن المدعى لاخته شيئا من الام ولا من الولد كذا في المحيط \* وتجوز دعوة الاخر ويثبت نسب الولد منسبه ولا يضمن من قيمة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك أخوه كذا في المبسوط \* أمة بين رجلين ملك أحدهما نصيبه منذ شهر والاخر منذ ستة أشهر فجاءت بولد فادعاه فهو لا قدمهما مملوكا ويضمن نصف قيمته ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن يضمن وينبغي أن يضمن للبائع لا لصاحبه وعلى البائع أن يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الاخر قال مشايخنا ينبغي أن يضمن جميع العقر لصاحبه لانه ظهر أنه اقربوطه أم ولد لصاحبه كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا علم المالك الاول من المالك الاخر فاما اذا لم يعلم فيثبت نسب الولد منهما

الاب عليه ثابته اذا بلغ مجنونا أو معتوها أو بلغ عاقلان ثم بجن أو عتبه قال الفقيه أبو الليث عنده الثاني لا تعود خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وقال الميداني عند الثلاثة تعود خلافا لفر بن تعود الى السلطان والاب اذا جن أو عتبه لا يثبت للابن الولاية في ماله وفي حق التزويج تثبت لكنه للابن عندهما ولا يسه عند محمد رحمه الله وكذا الاختلاف في الجدمع الابن والجدة أولى من الاخ عنده وعندهما سواء \* اجتمع الجدمع الفاسد والاخت فعد الامام الولاية للجد \* وشمول المجنون أكثر السنة اطباق عند الامام الثاني وفي رواية عنه ان أكثر من يوم ولاية فاطمباق وقال محمد سنة كاملة وقدره في رواية بتسعة أشهر وقدره الامام في رواية بشهر وبه يفتي ولم يقدره بشي في أخرى \* وان يجن ويفيق يتفقد تصرفه حال الافاقة فلا يثبت عليه ولاية أحد لوجنونه يوما أو يومين والمعتوه من كان قليلا الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون \* الاب والوصي يملكان

تزويج أمة اليتيم لانه كسب وازاحة مؤنة عنه لا عبده ويملك تزويج أمته من عبده في القياس وهو رواية بشر عن الامام الثاني وتصير وفي الاستحسان لا وهو قول محمد \* والوصي لا يملك انكاح الصغير والصغيرة وان أوصى اليه به وعن الامام انه يملك ان أوصى اليه \* تزويج الولي الولاية ثم ادعى انه كان فضوليا لا يصدق واذا كان الصبي يعقل فقبل النكاح واجازة الولي يصح \* ومن يعول الصغير والصغيرة لا يملك الانكاح اذا زوجت الام الصغيرة ليس لها ولي جاز عند الامام لكن الاحتياط ان لا يدخل بها الزوج حتى تبلغ فبغير النكاح للخلاف في صحة هذا



النكاح \* غاب الولي أو عضل أو كان الأب والجدة فاستأفلا ناضي أن يزوجهما من كف \* زوج الأب بعد حال حضور الأقرب وتوقف على إجازة الأقرب وغاب الأقرب لا يجوز النكاح إلا بإجازة بعد تحول الولاية إليه إذا كان الأقرب لا يدري أين هو فزوجها الأب بعد ثم علم أن الأقرب كان في المصر يجوز لأنه إذا لم يعلم أين هو لا ينتظر الكف فيكون كالغيب المنقطعة \* (نوع آخر) \* إذا أعطى الأب أرض المهر امرأة ابنه ولم تقبض المرأة حتى مات الأب لا تملك القبض وإن كان ضمن المهر والمسئلة بحالها مملكت (١٣٣) القبض بعد الموت لأن الهبة لا تقبض إلا قبض وفيما إذا ضمن بقى فلا

قبض ويطلب بالموت \* تبرع الأب للمهر الابن ورد الابن النكاح عاد المهر إلى الأب كافي سائر الدون \* إذا تبرع أحد بقضاء الدين ثم علم أنه لا دين عاد إلى المتبرع وضمن الأب مهرًا على ابنه لا يصح بلا قبول المرأة وإن أدى في الصبا لا يرجع بلا شرط الرجوع بخلاف الوصي والأجنبي إذا ضمن بأمر الأب يرجع على الأب وإن ضمن الأب في الهبة وأدى في المرض يرجع خلافاً للإمام الثاني فإن مات الأب قبل الأداء خبرت إن شاءت أخذت من الابن وإن شاءت من التركة ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عندنا \* وإذا قال الأب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم الأب الصداق بلا ضمان وإن أشهد الأب عند الأداء أنه يؤدي يرجع على الابن رجوعاً وإن لم يشهد عند الضمان وإن كبر الابن ثم أدى يرجع إن أشهد والابن لا يوفي البيع اشتري للصغير أو الصغيرة سوى الطعام والكسوة وأعطى الثمن من مال نفسه يرجع بلا شرط

وتصير الجارية أم ولد لها ولا عقر على واحد منهم ما لصاحبه ويضمنان نصف العقر للبائع وإلى هذا مال شيخ الإسلام وبعض مشايخنا قالوا لا عقر على واحد منهم ما أصلا وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي والأول أشبهه بأصول أصحابنا هكذا في المحيط \* أمة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وأبوالصغير يثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين جاءت بولد فادعاه أحدهما في مرض موته صحت دعونه ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية أم ولد وتعتق من جميع المال إذا مات وهذا إذا كان الولد ظاهراً أما إذا لم يكن ظاهراً فاعتق من الثلث كذا في المحيط \* لو كانت جارية بين رجل وأبيه فولدت فادعاه معاجلة ابن الأب استحق سائناً وضمنته نصف قيمة الأم ونصف عقرها وضمنت الابن نصف العقر أيضاً فيه كون قصاصاً وكذا الجدة أبوالأب إذا كان الأب ميتاً وأما الأخ والم والأجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي \* ولو كان بين الجد والجدة جارية فادعاه جميعاً والأب قائم ثبت النسب من جميعاً كذا في شرح الطحاوي \* ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى في رجل وطئ جارية مشتركة بين ابنه وبين أجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الأم للابن وعليه لآخر نصف قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جارية بين رجل وابنه وجاءت بولد ادعوا جميعاً فالجد أولى وعليه مهر تام للجد إذا صدقهما بالجد أنهما وطئاهما فإن لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحلل هذه الجارية للجد وإن كذبها في الوطء فليس بهذا كالأب إذا ادعى أنه وطئ جارية أبية وكذبها الأب فأنه لا تحرم عليه كذا في الحاوي \* الأئمة إذا كانت بين مكاتب وحرف فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى ثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة الجارية ونصف عقرها الشريكة وإذا كانت بين حرة وعبد تاجر فولدت ولدت فادعى العبد نسب هذا الولد حتى ثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئاً كذا في المحيط \* وإذا كانت بين حرة ومكاتب فالحر أولى كذا في الحاوي \* جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعاه فهو ابن المسلم عندنا فإن كان الذي قد أسلم ثم جاءت الأم بولد فادعاه فهو ابنهم ما يترتب ما ويرثه سواء كان العلوق بالجارية قبل إسلام الذي أو بعده وإذا كانت الأم بين مسلمين فارتد أحدهما ثم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المسلم منهم ما علق قبل ارتداد الآخر أو بعده وإذا صار المسلم أولى بالولد صار الجارية أم ولد له وضمن للترتد مثل قيمتها وقيمة قصاصان في العقر كذا في المحيط \* ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم ادعاه فهو ابن المرتد وهي أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الذي له نصف العقر وإن سبق أحد الشريكين بالدعوة في هذه الفصول كلها فهو أولى كذا في الحاوي \* أمة بين مسلم ومتردد فادعاه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت بين مجوسي وكوفي في الاستحسان يثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي \* أمة بين مسلم وذمي ومكاتب ومذبر وعبد فادعوا فالحر المسلم أولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشريك كذا في محيط السرخسي \* إذا كانت الأم بين مجوسي وحرة بين مكاتب مسلم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المجوسي كذا في المحيط \* أمة لذمي باع نصفه من مسلم ثم ولدت لاقل من ستة أشهر فادعاه فهو ابن الذي ويطلب البيع كذا في المبسوط \* إذا كانت الأم بين رجلين فعقلت ثم باع أحدهما نصفه من صاحبه ثم وضعت لاقل من ستة أشهر فادعاه المشتري ثبت نسبه منه ويطلب البيع ويسترد الثمن ويغرم حصة البائع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي \* ولو ادعاه فهو ابنه ما هكذا في المحيط

الرجوع وإن كان للاصبي دين على أبيه فادى المهر ولم يشهد ثم زعم أنه أدى من الدين صدق الأب إن كان صغيراً وإن كان كبيراً لا يكون متبرعاً لأنه لا يملك الاداء بغير أمره \* ذهبت الصغيرة إلى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلن هو أحق باسمها كها قبل التزوج المتع من الزوج حتى تأخذ كل مهر \* غير الأب والجدة إذا سلم الصغيرة قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون مؤجلاً عرفاً والأب إذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما إذا سلم البيع قبل قبض الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالك لمطالبة صداق

الصغيرة وان لم يكن للزوج الانتفاع به الا انه يجب بالخلوة والنفقة لا يجب قبل ان تصير محلا للاستمتاع \* ادعى الدخول وعدم مكنه من منع نفسه آمنه بعده انقبض الصداق وادعت منعه من الوطء فالقول قولها او الخلوة ليست كالدخل هنا وفي حق الرجعة بخلاف تأكد المهر والعدة \* ولو ادعى الاب انهم ابكروا ولم يسلمها الى الزوج وطالب المهر ليس لها اليه وزعم الزوج الدخول وعدم مكنه المنع لاخذ المهر وطلب من القاضي ان يحلفه لعدم علمه بوطئه ذكر (١٣٤) الخ صاف انه لا يحلف وقال الصدر يحتمل ان يحلف وقيل الاصل في هذه المسئلة ان قبل

نهي البنت البالغة للاب طلب صداقها وقال في المنتقى لا يملك الطلب الا بولاها غير انه ان دفع اليه برئ \* أقر الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا \* طالب الختن بتسليم الصداق لا يشترط احضار المرأة بخلاف البيع حيث يشترط احضار المبيع الا اذا خاف الزوج انه لا يسلمها اليه بعد تسليم المهر فانه يؤمر ان يجعها مهية لتسليم ثم يسلم المهر وقال الامام الثاني يستوثق بكفيل \* ولا يملك أبو البالغة قبض غير المسمى من المهر الا في بلد جرى التعارف بذلك بان كانوا يأخذون عوض الصداق ضياعا أو متاعا لانه شراء لا قبض للمهر وان كانت صغيرة أخذ للمهر ماشاء مطلقا والوصى لا يملك قبض المهر الا اذا كانت صغيرة وليس لغير الاب والجد قبض مهرها صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا كان الولي هو الوصى فيملك كسائر الديون \* قبض الولي مهرها ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكرا لانه يلى القبض لا الرد وان كانت ثيبا يصدق لانه

(الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين) \* صغير لا يتكلم في يد رجل يدعيه أنه ابنه يثبت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه وان ادعاء آخر أنه ابنه يثبت نسبه صدقه وذو اليد أو كذبه استحسانا لا قسما ولو ادعاء ذو اليد ورجل آخر فذو اليد أولى ولو سبق أحدهما بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو أن حرامسما في يديه غلام يدعي أنه ابنه جاء مسلم حراً وذى أو عبد أو أقيم بينه أنه ابنه ولا بينة لصاحب اليد قضى بنسبه من المدعى ذكر شيخ الاسلام ويكون الولد حراً في ذلك كله وذكر شمس الأئمة الحلواني ويكون الصبي حراً الا في العبد خاصة وهو الاشبه كذا في المحيط \* الخارج وذو اليد أقام البينة على البينة وذو اليد أولى كذا في محيط السرخسي \* وان أقام كل واحد من الخارج وذو اليد البينة أنه ابنه من امرأته هذه قضى بنسبه من ذى اليد ومن امرأته وان بحدت هي ذلك وكذلك لو بحد الاب وادعت الامه كذا في المبسوط \* اذا كان الصبي في يد رجل أقام رجل البينة أنه ابنه ولد من أمته هذه منذ أكثر من ستة أشهر وأقام الذى في يديه بينة أنه ابنه من أمته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبينة بينة الذى في يديه كذا في المحيط \* زوجان رقيقان في أيديهما صبي يقيمان البينة أنه ابنهما وأقام حردى أو مسلم أنه ابنه من امرأته الحرة هذه يقضى للحرة كذا في محيط السرخسي \* لو كان الصبي في يد رجل فأقام رجل البينة أنه ابنه ولم ينسبه الى أمه فانه يقضى به للمدعى وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط \* صبي في يدي ذى أو مسلم بينة من المسلمين أو أهل الذمة أنه ابنه ولد على فراشه وأقام ذى من أهل الذمة البينة على مثل هذا يقضى للمسلم وان كان شهود الذى مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى أمة لها ابنان والامة مع أحد ولديها في يد رجل والخارج فادعى كل واحد منهم ما أن الامة له وأن الابنين ابناه ولد من هذه الامة قضى بالامة وبالولدين جميعا الذى في يديه الامة سواء ولد في بطن واحد أو في بطنين مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد الذى في يديه لا غشيان ولدتهم في بطن واحد فهذا الاول سواء وان ولدتهم في بطنين فان لم يعلم الاكبر من الاصغر قضى بالامة للذى في يديه ويقضى لكل واحد منهما بالولد الذى في يديه وأما اذا علم الاكبر من الاصغر والاكبر في يدي الذى الامة في يديه فانه يقضى له بالامة والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذى ليست الامة في يديه فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذى في يديه وأما الامة فقد ذكر في الكتاب ان يقضى به للخارج الذى الاكبر في يديه هكذا في المحيط \* غلام وأمة في يد رجل فأقام آخر البينة أن هذه الامة أمته ولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام ذو اليد البينة أنها أمته ولدت هذا الغلام على فراشه فبينه ذى اليد أولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا أو كبير امه صدى قال ذى اليد فان كان كبيرا يدعى أنه ابن الآخر فاني أقضى بالغلام والامة للمدعى كذا في المبسوط في باب الولادة والشهادة عليها \* قال محمد رحمه الله تعالى حرة لها ابن وهو حافي يدي رجل وأقام رجل آخر بينة أنه تزوجها أو أنهم أولدت منه هذا الولد على فراشه وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد الذى اليه سواء ادعى الغلام أنه ابن ذى اليد أو ابن الخارج ولو كان الذى همافي يديه من أهل الذمة وشهوده مسلمون والذى يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من أهل الذمة قضيت بالمرأة والولد للذى همافي يديه وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعى سواء كانت شهود ذى اليد مسلمين أو كانوا

أمين ادعى رد الامة \* أدركت وطابت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب واقر الاب به لا يصح اقراره عليها وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب الا اذا كان قال عند الاخذ ابرأتك من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب \* جعل بعض مهرها مؤجلا والباقي مَجْلا وذهب البعض كما هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمن من مالى لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال ان أنكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فاناضا من صح لانه مضاف الى سبب الوجوب \* (نوع في خيار البلوغ) \* الشقة التي تحتاج الى



القضاء خمسة الفرقة بالحب والامانة وبان اسلمت المرأة فمرض عليه الاسلام فأبى وفرق بينهما أو فرق بينهما باللعان فهي طلاق في الفصول الثلاثة وبخيار البلوغ والخامس بعدم الكفاءة فهما فسخ وان كان باختيار الزوج حتى لا يجب المهران كان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المهر كاملاً ولو زوج المتهمة أخوها ثم عقدت خيراً وفي الأب والجد والابن لا خيار وكذا إذا زوج الأب والجد الصغير أو الصغيرة ثم بلغا لا خيار لهما خلافاً لابي بكر الاصم فان عنده ثبت الخيار وان كان المزوج أباً قيساً على (١٣٥) الاجارة فانهم ما يملك كان فسخ الاجارة بعد

البلوغ لا النكاح عندنا والفرق ان الاجارة ليست من المصالح وضعوا وانما ملكها الأب مطلقاً والام أيضاً فسهما لأماله - ما لان بها يحصل التأدب وتعلم الاعمال ويملك ذلك مجاناً فبالاجرة أخرى فاذا لم تكن من المصالح وضعها أمكن الازالة بالبلوغ بخلاف النكاح فانه من مصالح العمر والقاضي اذا زوج - ما ثم بلغها لهما الخيار في الصحيح وبه يفتى لقصور الشفقة وكذا في الاخ والام لقصور الرأي في أحدهما والشفقة في الآخر \* وان أدركت بالحيض تختار عند رؤية الدم ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أفست وليس هذا بكذب محض بل من قبيل المعارض المسوغة لحياء الحق لان الفعل الممتد لا دامه - كم الابداء والضرورة داعية الى هذا الى غيره فلا يصح بعد الصبح مثله ويطلق الخيار بالرضا صريحاً ودلالة كطلب النفقة منه لا بأكل طعامه أو خدمته ولا بتكيتها نفسها منه ويطلق رضاه بدخولها وتسليم المهر اليها لا بالسكوت \* تزوج الصغير

من أهل الذمة كذا في المحيط \* ولو أقام البينة أنه تزوجها في وقت وأقام ذو اليد البينة على وقت ودونه فاني أقضى به للمدعي كذا في المبسوط \* ولو أقام ذو اليد بينة أنها امرأتة تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام آخر بينة أنها أمته وولدت هذا الغلام في ملكه على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبملك الامة للمدعي وكان الولد مع الامة مملوكين له الا أن الولد يعتق باقرار المدعي ونصير الجارية أم ولد له باقراره أيضاً قال الا أن يشهد شهود المدعي أنها غرة من نفسها بان زوجت نفسها على أنها حرة فحينئذ يكون الولد حراً بالقيمة كذا في المحيط \* لو أن رجلاً في يديه أمة لها ولد فاقام آخر البينة أنها أمة أبيه وولدت هذا الغلام على فراش أبيه وأبوه ميت وشهدا خرون أنها أمة للذي هو في يديه وولدت هذا الولد في ملكه وعلى فراشه وأنه ابنه قضيت بالولد للذي ليست في يديه وجعلت الامة حرة وولأها لليت ولا أقضى للذي هو في يديه بشئ من ذلك كذا في الحاوي \* لو كان الصبي في يد رجل فأقامت امرأتة البينة أنها ابنه قضيت بالنسب منها وان كان ذو اليد يدعيه لم يقض له به ولو لم تقم المرأة الا امرأتة واحدة شهدت انها ولدت له فان كان ذو اليد يدعي أنها ابنه أو عبده لم يقض للمرأة بشئ وان كان الذي في يديه لا يدعي فاني أقضى به للمرأة بشهادة امرأتة واحدة وهذا استحسان كذا في المبسوط \* صبي في يدي امرأتة ادعت امرأتة أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك امرأتة وأقامت المرأة التي في يديها امرأتة أنها ابنها يقضى التي في يديها ولو شهدا كل واحدة من - ما رجلان قضى لذات اليد ولو شهدت لصاحبة اليد امرأتة واحدة وشهد للخارجة رجلان يقضى للخارجة كذا في المحيط \* صبي في يد رجل لا يدعيه فأقامت امرأتة البينة أنها ابنها وولدت له وأقام رجلان بينة أنه ابنه ولد على فراشه ولم يسهوا أمه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رجلان خارجان أقام كل واحد البينة أنه ابنه ولد على فراشه من امرأتة - هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال لا يجعل ابن الرجلين لا غبير كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى صبي في يدي رجل جائر رجلان وادعى كل واحد منهما أنه ابنه وأقاما على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقت احدى البنتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقاً لاحد الوقتين مخالفاً للوقت الآخر يقضى الذي كان وقته موافقاً لسن الصبي وان كان مخالفاً لاحد الوقتين بيقين مشكلاً للوقت الاخر يقضى للشك وان كان مشكلاً للوقتين نحو أن شهدا أحدهما فريقين أنه ابن تسع سنين وشهدا الفريق الآخر أنه ابن عشر سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكر شمس الأئمة الخواري في شرحه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر في عامة الروايات أنه يقضى بينهما - ما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط \* لقيط ادعاه رجلان أقام أحدهما البينة أنه ابنه وأقام الاخر البينة أنها ابنته فاذا هو خنثى فان كان يبول من مبال الرجل فهو ولد للذي الابن وان كان يبول من مبال الجارية فهو ولد للذي البنت فان بال منهما فالحكم للاسبق فان بال منهما معا ولم يسبق أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا علم لي بذلك فيمضى بينهما ولا يقضى باكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكك بالاتفاق كذا في شرح المنظومة \* لو ادعى عبد مسلم أنه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعى ذمي أنه ابنه ولد على فراشه من امرأتة - هذه قضى للحر الذي كذا في المبسوط \* صبي في يدي رجل يدعي نسبه خارجان أحدهما

أو الصغيرة بغير إذن الولي ثم بلغا لم يجز نكاحهما حتى يميزا بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا وعقبا جاز بلا اجازتهم \* (التاسع في نكاح البكر) \* ان فلاناً وفلاناً وفلاناً خطبك أو بنى فلاناً أو جيرانى وهم يعرفون ويحسون فسكتت فتزوجها صريح وان كانوا لا يحسون لا وبعض المتأخرين شرطوا في الاستئثار ذكر الصداق والصحيح خلافه لانه لا يشترط في النكاح فكذا فيه \* استأمرها فقالت لا أرضى أو لا أریده فتزوجت وسكتت صريح النكاح وان قالت كنت قلت لا أریده لا يصح وان بلغها خبر النكاح فقالت لا أرضى ثم قالت رضيت لا يصح

لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة وعن هذا قال المشايخ المستحسن تبديد النكاح عند الزفاف لان البكر عسى تظهر الرد عند السماع ثم لا يفيد رضاها والسكوت رضا في مسائل \* سكوت البكر عند النكاح وعند قبض الاب والجد مهرها ويرأ الزوج عن المهر \* ولده ولده فانه أو ان الولادة أو بعد يوم أو يومين صح وان سكنت حتى مضى أيام ثم أتى لا يصح وكذا اذا ولدت جاريته التي هي أم ولده وسكنت صح وكذا لو سكنت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعده (١٣٦) وكذا لو سكنت عند التهنئة وكذا سكوت الشفيع رضا بخلاف ما اذا حلف لا يسلم الشفعة فسكنت حتى بطلت

لا يحنث وسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى يكون رضا فيما أتى بعده من العقود لافيه وكذا سكوت المالك القديم وقت شراء أحد الماسور وكذا لو سكنت البائع وقت قبض المشتري المشتراة رضا بقبضه قبل نقد الثمن وكذا سكوت مجهول النسب عند البيع اقرار منه بالرق وذا اذا قيل له قم مع مولاك فقام ساكنا يكون اقرارا بالرق حتى لا يسمع دعوى الحرية بعده منه بلاينة بخلاف ما اذا لم يسمه في الانقياد حيث يحتاج مدعى الرق عليه الى اثباته \* وكذا اذا قبض المشتري ثرا فاسدا بحضرة البائع وهو ساكت \* وكذا اذا تواضع في البيع أو الشراء على التلمذة ثم قال أحدهما بدلى أن أجعله يباعا صحيا فسكنت الآخر \* يباع شيا وزوجته أو بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لا يسمع واختار القاضى في فتاواه انه يسمع في الزوجة لافي غيرها واختار أئمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف الاجنبى فان سكوته وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زواجا وبنا حيث يسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طماعا الفاسدة للرجل

مسلم والاخر ذى وأقام كل واحد منهما بينة من المسلمين أنها ابنة قننى بالنسب من المسلم ويرجى المسلم على الذى يحكم الاسلام كذا فى المحيط \* لو ادعى يهودى ونصرانى ومجوسى وأقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودى والنصرانى كذا فى المبسوط \* صحى في يدى رجل ادعاء حر مسلم أنه ابنة من هذه المرأة وادعاء عبد أو مكاتب أنه ابنة من هذه المرأة قضى للحر ولو ادعاء عبد أنه ابنة ولد على فراشه من هذه الامة وادعاء مكاتب أنه ابنة ولد من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا فى المحيط \* (الفصل السادس فى دعوة الزوجين والولدى أيديهم ما أو فى يد أحدهما) \* اذا كان الصبي فى يد الرجل وامرأته فادعى الرجل أنه ابنة من غيرها وادعت المرأة أنه ابنها من غيره فهو ابنها جميعا \* هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن النكاح ظاهرا بينهما يقضى بالنكاح بينهما كذا فى شرح الطحاوى \* ولو كان الولد فى يد الزوج فقال الزوج هذا ابنى من امرأة أخرى وقالت المرأة هذا ابنى منك فالقول قول الزوج ولو كان الولد فى يد المرأة فقالت المرأة هذا ابنى من زوج آخر كان لى قبلك وقال الزوج هذا ابنى منك فالقول قول الزوج أيضا كذا فى الذخيرة \* ولو ادعى الزوج أولا أنه ابنة من غيرها وهو فى يديه ثبت النسب منه من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أولا أنه ابنها من غيره وهو فى يديها فادعى الرجل أنها ابنة من غيره بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهرا لا يقبل قوله ما فهو ابنها وان لم يكن بينهما نكاح ظاهرا فالحق قوله لا يقبلها \* ثبتت نسبته من ائمه ما صدقه فالحق ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يبر عن نفسه أما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هنالك رقة ظاهر فالحق قول الغلام أيهما صدقه ثبتت نسبته منه بتصدقه كذا فى السراج الوهاج \* ادعت على زوجها ان هذا ولدى منك والولد فى يدها وشهدت امرأة على الولادة وكذبها الزوج قال محمد بن رحمته الله تعالى اذا زعمها الزمة كذا فى الوجيز لا كدرى \* امرأة لها زوج ادعت صبيا أنه ابنها منه وأنكر الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج احتاجت الى حجة تامة عند أى حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن معتدة ولا منكوبة يثبت النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابنها وان لم تشهد امرأة على الولادة هكذا فى شرح الجامع الصغير للصدر الشهدى بحسام الدين رحمه الله تعالى \* لو كان الزوج يدعى الولد وكذبت المرأة وبرهن بامرأة على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا فى الوجيز لا كدرى \* صحى في يد رجل وامرأة ادعت المرأة أنه ابنها من الرجل وادعى الرجل أنه ابنة من غيرها فهو ابن الرجل دون المرأة فان جاءت المرأة بامرأة تشهد لها على الولادة كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي فى يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمسئلة بحالها فقامت المرأة بامرأة تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا فى محيط السرخسى \* اذا صادق الرجل والمرأة الحرة على ولدى أحدهما ما أنه ابنها فهو ابنها والمرأة امرأته الرجل فان كانت المرأة لا تعرف أنها حرة وقالت أنا أم ولدك وهذا ابنى منك وقال الرجل لا وانت امرأتى فهو ابنها ولكنكم أقربت له بالرق وهو كذبى فى ذلك فلم يثبت الرق وهو قد ادعى عليها النكاح وهى قد كذبت فلا يكون بينهما نكاح وكذلك لو ادعت أنها زوجته وقال الرجل هى أم ولدى فهذا الولد سواء كذا فى المبسوط \* ولو قال الرجل للمرأة هذا ابنى منك من نكاح جائز وقالت المرأة هذا ابنى منك من نكاح فاسد فهو ابنها وكذا لو قالت المرأة

بالحرة وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زواجا وبنا حيث يسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طماعا الفاسدة للرجل \* وبخلاف ما اذا باع الفضولى ملكا رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوته رضا عندنا خلافا لابن أبي ليلى \* وكذا لو حلف على ان لا يسكن فلانا داره ولا يتركه فيه فرأى فلانا فيه وسكنت ولم يأمره بالخروج حنث ولو قال له اخرج فلم يخرج لا يحنث \* وكذا لو رأى المشتري العبد المشتري يبيع ويشترى وانما يتركه فسكنت لزوم البيع وبطل خياره \* ولو سكنت البائع حين يكون ان خياره لا يطل خياره \* وكذا لو قال له بيع



عبدى فلم يقبل ولم يرد فسكت ثم باع كان وكيلاً \* وكذا لو شق انسان زقه فسال سمنه وراه المالك وسكت لا يضمن الشاق \* وقف على رجل بعينه فسكت الموقوف عليه يصح الوقف ولورد ذكر الانصارى انه لا يطل وذ كره لال انه يطل دل هذا على ان الوقف على رجل بعينه يجوز وكذا نص عليه في الفتاوى \* تصدق على رجل فسكت تمت الصدقة بلا قبوله بخلاف الهبة \* قبض الهبة أو الصدقة بحضور المالك وهو ساكت تمام \* وهب منه ما عليه من الدين وسكت برئ ولورد اردت وكذا اذا اقربدين (١٣٧) فسكت المقر له تم الاقرار وارتد بارد

\* وكله بشئ فسدت كان وكيلاً وبرده ترتد الوكالة وكذا الامر باليد يصح اذا سكت المقوض اليه ويرتد بارد \* قيل له هذا الشيء معيب فسمعه وسكت ثم اشتراه ان كان المخبر عدلاً لا يرد وان فاسقاً يرد عند الامام وعندهما لا يرد مطلقاً \* الوكيل بالشراء قال لو كله اشترى هذه الحمارية لنفسى فسكت كان رضا \* وأحد الشرى يكن لو قال هكذا فسكت الاخر لا يكون رضا \* مات زوج البكر قبل الدخول بها بعد الخلوة أو فارق بينهما وبين زوجها بالعنة تزوج كالابكار وضحكها مطلقاً لا يكون رضا في الصحيح بل ان ضحكت كالسنة تزوجة لا يكون رضا والتبسم رضا مطلقاً والبكاء لو بلا صياح رضا وبه لا أخذت بفهما فلما تركت قالت لا أرضى وأخذها السعال أو العطاس فلما ذهب قالت ذلك صحيح الرد \* وان كان المستأمر أجنبياً ذكر شمس الأئمة الخلقى انه رضا والكرخى لا وعليه عامة المشايخ الا اذا كان رسول الولى \* وقبولها الهدية بعد التزوج لا يكون رضا \* وكذا أكل طعامه والخدمة

للرجل هذا بنى منك من نكاح جائز وقال الرجل هذا بنى منك من نكاح فاسد فهو ابنهما ويكون القول قول من يدعى الجواز كذا في المحيط \* فان قال الزوج من فاسد يستل لي خبر عن وجه النساد ويفرق بينهما ويكون تفريقاً بالطلاق في حق المهر والنفقة حتى يلزمه المهر والنفقة وان كان المدعى للفساد المرأة لا يفرق كذا في محيط السرخسى

\* (الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح) \* رجل في يده أمة له منها ولد فأقام البينة أن هذه الامة لريدها زوجهاء منه ثم ولدت منه هذا الابن وأقام زيد البينة أن الامة التي في يده زوجهاء منه ولدت له هذا الابن الاخر يقضى لكل واحد بالابن الذي في يده وتوقف الامة في يدى اليد لا بطوؤها أحدهما وأيم مامات عتقت بموته كذا في محيط السرخسى \* جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل أن ذا اليد زوجهاء منه ولدت وأدعى ذواليد أن هذه الجارية في يد المدعى زوجهاء منى والولد منى يثبت نسب به منهما وعتق ويتوقف حكم الجارية لا بطوؤها أحدهما فإذا مات أحدهما عتقت الجارية كذا في التتارخانية ناقلاً عن الخزانة \* ان كانت الامة في يدى رجل وفي يده ولدها وأدعى رجل أنه تزوجهاء غيره اذن مولاهما فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يده مولاهما بعد ما تزوجهاء بسة أشهر وأقام البينة على ذلك وأقام المولى البينة أنه ابنه ولد على فراشه من أمته هذه فاني أقضى بالولد للزوج وأثبت نسبته منه واعتقه باقرار المولى وأجعل الامة بمنزلة أم الولد اذا مات المولى عتقت كذا في الحساوى \* أمة في يد رجل ولدت فادعى ولدها وقال لرجل آخر هي أمتك زوجهاء منى الاخر ولا يعرف أن أصلها كان لآخر فالولد حر ثابت النسب من ذى اليد وأمه أم ولده لكن يضمن قيمته للمقر له ولو عرف أن أصلها كان للمقر له يثبت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا فقال هذا يعتكها وقال الاخر ان الولد ولد زوجتى ضمن أبو الولد قيمتها ولا يضمن العتق وكذلك لو قال أبو الولد يعتقني هذه الجارية وقال الاخر لا بل زوجتك فلهذا الاول سواء وان كان يعرف أن الاصل لهذا فانه يأخذ الام وولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصله واخذة وهي أن يقر بأنه باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليم ولا يغرم أبو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العتق وكانت بمنزلة أم الولد موقوفة كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى الرجل أمة في يد رجل أنه تزوجهاء وأنهما ولدت منه هذا الولد وقال المولى يعتكها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصير الجارية أم ولده وتكون موقوفة لا تتخدم واحداً منهما ولا يحل للزوج غشيانها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن الثمن وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى أنه زوجهاء منه وباقي المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقيقين للمولى ولا يحل للمستولد وطوؤها ويحل للمولى وطوؤها كذا في المحيط

\* (الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه) \* اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزانى لم يثبت نسب به منه وأما المرأة فيثبت نسب به منها وكذلك لو ادعى رجل عبداً صبياً في يد رجل أنه ابنته من الزنا لم يثبت نسب به منه كذب المولى أو صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه فان ملك أمه لم تصر أم ولد كذا في البدائع \* وكذلك اذا قال المدعى هذا بنى من فجور أو قال فجرت بها فولدت هذا الولد أو قال هذا ابنى من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابن المدعى أو لخاله أو لرجل ذى رحم محرم من المدعى لا يثبت

ان كانت تتخدمه قبل ذلك والافهى رضا \* ولو خلاها برضاها فالظاهر انه اجازة \* (العاشرة في نكاح العبد والامة) \* لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه \* الاب والجد والولى والقاضى والوصى والمكانب والشرىك المفاوض يملكون تزويج الامة لا العبد \* والعبد المأذون والصبى المأذون والشرىك شركة عنان لا يملكون تزويج الامة عند الامام ومحمد رحمه الله \* والعبد والمذبر والمكاتب ومعتق البعض والامة والمذبرة لا يملكون تزويج أنفسهم بلاذن المولى \* ولو أذن وارث المكاتب المكاتب في النكاح صح \* ولا يملك المولى اجبار المكاتب

والمكاتبه وان صغيرة على النكاح \* ولو زوج المولى المكاتبه الصغيرة توقف على اجازته لانهم الملحقة بالبالغة فيما بنى على المكاتبه وان عتقت قبل ان ترد النكاح فالنكاح موقوف على اجازة المولى لا اجازته او هذا من أطف المسائل حيث توقف قبل الاعتاق على اجازته او بعد العتق على اجازة المولى وقد قبل العتق باجازه المولى وبعد الحرية نكح باجازه المولى لا باجازه لانها صغيرة والمولى هو المعتق فلو تزوجوا بلا اذن ثم طلقوا فهو متاركة لا طلاق حتى (١٣٨) لو كان ثلاثا يجوز له النكاح بلا نكاح زوج آخر لعدم سبق النكاح ولكنه يكره عندهما

خلا فاللثاني \* زوج أمته من عبده يسقط المهر لا النفقة \* أعتقت الصغيرة لا خيار لها ما لم تبلغ ولو أعتق الصغير المزوج لا خيار له أصلا لا خيار العتق ولا خيار البلوغ \* زوج أمته من عبده على ان أمرها يسده ان ابتدأ المولى فقال زوجها منك على ان أمرها بيدى أطلقها كلما أريد وقبل العبد صح وصار الامر بيده وان ابتدأ العبد وقال زوجي أمتك على ان أمرها بيدك تطلقها كلما تريد فزوجها لم يصير الامر بيده لان التفويض هنا قبل النكاح وفي الاول بعده \* وعلى هذا لو تزوج امرأة على انها طالق أو أمرها بيدها تطلق كلما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الامر بيدها \* ولو بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على اني طالق أو على ان أمرى بيدى أطلق كلما أريد قبل الزوج وقع الطلاق وصح التفويض \* ومطلقة الثلاث تقول بالناني لينقطع طمع المحلل \* ولو قال الزوج تزوجتك على انك طالق بعد التزوج أو على ان أمرى بيدك بعد التزوج وقبلت يصح التفويض ويقع

نسبه من المدعى اذا قال هو من زنا ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعى فانه يثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنا كذا في المحيط \* ولو قال المدعى هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ما كنه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسدا وشرا فاسدا وأدعى شبهة أو قال أحملها الى المولى وكذبه لم يثبت النسب مادام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعى يثبت النسب وعتق عليه وان ملك الام تصير أم ولد له كذا في الحساوي \* رجل أقر أنه زني بأمرأة حرة وأن هذا الولد ابنه من الزنا وصدقه المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت القابلة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط \* وان أقر الرجل بالزنا بأمرأة حرة أو أمة وأن هذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جازا أو فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا قامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة \* ولو ادعى صبياني يدي امرأة فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحساوي \* وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي أنه من الزنا ولو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ملكه يثبت النسب وان ملك أمه صارت أم ولد له ولا حد عليه وعليه العقر وعليه العدة كذا في محيط السرخسي \* اذا أقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك اذا أقام شاهدين غير أنهم لم يزكيا أو كانا محمدين في قذف أو أعميين فاني لا أثبت النسب وأوجب المهر والعدة هكذا في المحيط \* واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولدا فقال الزوج زنيتهما وولدت هذا الولد منه وصدقه المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة \* اذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الرجل زني بفلان وهذا الولد منه وصدقه المرأة وأقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط

الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمته \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا زوج الرجل أمته من عبده خجاءت بولدانته أشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجز دعوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الجارية أم ولد له واذا قال في مسألتنا هذه هذا ولدي من هذه الجارية من الزنا لا تصير الجارية أم ولد له هذا اذا جاءت بالولد لستة أشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح هكذا في المحيط \* لو كان زوج أمته من عبد غيره باذن مولاه أو من حر خجاءت بولد لستة أشهر فصاعدا فدعاه المولى وصدقه الزوج أو وكذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره أنه ابنه ولم يثبت النسب وتكون أمه بمنزلة أم ولد له كذا في المبسوط \* وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج لاشك أنه لا يحكم بفساد النكاح وأما اذا صدقه فقال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج أقر أن الولد من المولى قبلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا زوج الرجل أمته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح

الطلاق \* أمة تزوجت بلا اذن المولى فباعها فاجاز المشتري النكاح ان كان دخل بهم الزوج صح والا لان الملك البات ولا قل طرأ على الموقوف فابطله حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطؤها يجوز مطلقا وكذلك في العبد \* وكذا أم الولد تزوجت بلا اذن المولى فاعتقها المولى أو مات ان دخل بهم الزوج قبل العتق جازوا الا \* أذن لعبده ان يتزوج بدينار فتزوج بدينارين لا يصح النكاح \* طلب من مولاه ان يتزوج بعتقه فابى وطلب منه الاذن في النكاح فاذن له فتزوج بها جاز \* ومهر مثل الامه على قدر الرغبة فيها وقدره الامام الاوراعي بثلت



قيمتها \* (الحادى عشرى الوكاله فيه) \* قال لامرأة أريد أن أزوجه من فلان فقالت أنت أعلم لا يكون أذن وقولها ذلك اليك توكيل \* زوجها الولي بلا أمر فرددت ثم قال لها في مجلس آخر ان اخواتنا يخطبونك فقالت أنا راضية بما تفعل انصرف الرضا الى غير الاول لان المفسوخ لا يجاز \* الوكيل بالنكاح وان كانت قالت له زوجنى من شئت لا يملك التزويج من نفسه ولو قال للوصى ضع ثلث مالى حيث شئت له أن يضع في نفسه لان الاول تزويج من وجه وتزوج من وجه فلا (١٣٩) يتناول الامر المطلق والوضع في نفسه

وضع من كل وجه \* كل لسان المريض فقال له رجل أكون وكلا عنك في تزويج بنتك فقال مرتين أرى وفي الخلاصة ذكره مرة فزوج الوكيل بنته لا يصح لانه يحتمل التوكيل في الحال وفي الزمان الثاني ويحتمل التزويج والتأميل فلا يكون وكلا بالشك \* وكله ليخطب له بنت فلان فجاء اليه فقال هب ابتك منى فقال الاب وهبت فادعى الوكيل النكاح لموكله ان كان الكلام من الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لانكاح بينهما أصلا وان على وجه العقد ينقد للوكيل لا للموكل وان كان الوكيل قال بعد ذلك قبلت فلان أمالوقال هب لفلان فقال وهبت فمالم يقل الوكيل قبلت لا يصح لان الوكيل لا يلى التوكيل واذا قال قبلت انعقد للموكل وان لم يقل لفلان لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فعلى هذا اذا قال وليا أو وكيلها زوجت فلانة من فلان فقال وكيله أو وليه قبلت يقع للموكل والموكل وان لم يصف اليهما

ولا قبل من ستة أشهر مندبا عنها المولى فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا يتقاضى البيع والولدان الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير الجارية أم ولده كذا في المحيط \* اذا تزوجت أمة رجل بغير اذنه ثم ولدت لستة أشهر فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك أم ولد الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد لستة أشهر فادعاه أو نفيها أو ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال هكذا في الحاوى \* أقام مولى الأمة بنفسه على ولده ولده من أمته على فراشه وادعى آخر أنه تزوجها بغير اذن مولاهما فولدت على فراشه هذا الولد الذي في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق أمه اذا مات المولى كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له أمة لها أولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال المولى في صحته أحدهم ولأبى فادام المولى حيا يجبر على البيان فان مات قبل البيان أجمعوا على أن النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت وأجمعوا على أن أم الاولاد تعتق ولم يعتق من الاولاد (١) اختلقوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق الأصغر كله ويعتق من الاوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الأكبر ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكروا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الكتاب وحكى أن الفقيه أباهما العياضى كان يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ما تيقنت بعنقه عتق كله كما قال محمد رحمه الله تعالى ومالم أتيقن بعنقه فأن قولى فيه مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى هذا يعتق الأصغر كله على قوله ويعتق من الاوسط والاكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط \* اذا ولدت أمة ولدا من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر وولده ولدا من أمة للمولى ثم ادعى المولى أحدهما فقال أحدهما ابن ابني يعني الميت وابنه فانه يعتق الاسفل كله على اختلاف الاصليين وتسمى أمه في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسمى في نصف قيمتها كذا في الميسر \* أمة في يد رجل ولدت بنتا وولدت ابنتها بنتا فقال المولى في صحته أحدى هؤلاء الثلاث ولدى ومات قبل أن يبين فانه تعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها وأما العليا فيعتق نصفها وسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط \* أمة ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الأكبر وأحد التوأمين فقال في صحته أحدهما ولدى ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الأكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها وتسمى في الباقي ويعتق الابن الأصغر كله وتعتق أمه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما فتعتقان جميعا ولو نظر الى الأكبر والأصغر فقال أحدهما ابني عتق من الأكبر نصفه ومن الأصغر نصفه وتعتق أمهم ويعتق نصف البنين وتسمى عيان في نصف قيمتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق نصف الأكبر ويسعى في نصفه ويعتق الأصغر كله ويعتق نصف البنين كذا في محيط السرخسى \* رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد وقد ولدتهم في بطون مختلفة فأقامت الأمة شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الأكبر ولده من هذه فهو ابنه والاوسط والأصغر عنزلة أمهم فان قال الشهود نشهد أنه أقر بهذا الولد الأكبر أنه ولد قبل أن تلده هذين فهما ابناه أيضا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاءت بولده بعد اقرار المولى

(١) قوله ولم يعتق من الاولاد الخ هكذا عبارة الاصل المأخوذة منه اه

(١٧ - فتاوى رابع) لان الجواب يقتضى اعادة ما في السؤال فأحكم هذا الفصل فانه يقع كثيرا وكلت رجلان يتزوجان بكفى قوله تزوجت فلانة لان الواحد يتولى طرفي النكاح \* وكذا ان يزوجه من قبيلة فلان فزوجها من قبيلة أخرى لا يصح أمره أن يزوجه سودا فزوج به بيضا أو على العكس لا يصح ولو عيها فزوج به بصيرة يصح ولو أمة فزوج به حرة لا ولو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد جاز \* أمره ان يزوجه امرأته فزوج به صغيرة جاز وعندهما لا اذا كان لا يجامع مثلها كالرقيق وفيه إجماع وقيل الجواز في الصغيرة قول الكل \* ولو امرأة

جعل طلاقها يدها جاز ووقع الطلاق وقيل فيه خلافهما ولو معتدة فدخل بها الاقل من المسمى ومهر المثل ولا ضمان على الوكيل ولو امرأتين لا يلزمه واحدة \* ولو عين امرأة فزوجهما مع أخرى لم تمت المعينة ولو امرأتين في عقد واحدة فزوجه واحدة جازا اذا كان قال لا تزوجني في عقد الا امرأتين فزوجه واحدة لا يجوز \* وكله بنكاح فاسد ففسخ \* لا يلزمه بخلاف البيع \* (نوع آخر) \* وقبض المهر الا للوكيل بخلاف البيع \* الوكيل (١٣٠) بالتزويج ضمن المهر وأدى يرجع ان بالامر والا لا وفي المنتقى يرجع وان بلا امر

بلا كبر لستة أشهر فصاعد الزمه الولد وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب \* اذا كان للرجل منكوبة حرة وأمة جاءت كل واحدة منهما بما بغلام ثم ماتت المنكوبة والامة فقال الرجل أحدهما ابني ولا أعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما منه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* وكذلك رجل له عبدان فقال أحدهما ابني أو قال هذا ابني أو هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق أحدهما بغير عينة فيشيع العتق فيهما عند فوت البين السابق بالموت كذا في المبسوط \* أمة ولدت أولاد في بطون مختلفة فشهد ثلاثة على اقرار المولى شهد أحدهم أنهم احين ولدت الاكبر أقر المولى أنه ابنه وشهد الثاني أنها احين ولدت الثاني أقر المولى أنه ابنه وشهد الثالث أنه أقر بالثالث والمولى يجمع جميع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الاكبر عبده يباع والثاني حكمه حكم ولد أم الولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الا أن ينفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

(الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان) \* اذا كانت الامة في يدي رجل ولدت غلاما فأقر مولى الامة ان هذا الغلام من زوج حراً أو عبداً وزوجهما اياه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذبه بل سكت لا تصح دعوته أصلاً وكذلك اذا كان المقر له غائباً أو ميتاً حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح دعوة المولى وأما اذا كذبه المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته كذا في الذخيرة \* ولولم يقر المولى بشي من ذلك لكن أجنى قال هذا الولد ابن المولى فأنكره المولى ثم اشتراه الاجنبي أو وارثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* اذا ادعت امرأة على رجل أنه تزوجهما وأن هذا الصبي الذي في يديهما ابنتها منه والزواج يجمع ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان أحد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولو شهدت امرأة على صبي أنه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة أن الصبي ابنها وأقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى أنه ابنها وأقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي امرأة والمرأة تشكره وأقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ثم ان أحد الشاهدين ادعى أن هذا الصبي ابنه وأن هذه المرأة أمه وأنه وأقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهما وان ادعت المرأة أنه ابنها من هذا الرجل وأنه تزوجهما وأقامت على ذلك شاهدين سمعت بينهما كذا في المحيط \* ولو ادعى الرجلان صبياً في يدي امرأة كل واحد منهما يقول هو ابني منها بنكاح وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخر أنه تزوجهما وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان الصبي لم يقبل شهادتهما وكذا الصبي في يدي امرأة شهد رجلان أنه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخر أنه ابن رجل آخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط \* اذا أقر أنه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وأم الولد كذا في الحاوي \* اذا كانت لرجل جارية حامل فأقر أن جملها من زوج قدماء ثم ادعى أنه منه فولدت لاقل من ستة أشهر فانه يعتق

ببخلاف الوكيل بالخلع فانه يرجع بلا امر بالضمن لان الخلع من الاجنبي نافذ ففائدة التوكيل الرجوع لعدم توقف النفاذ على الوكالة والنكاح بلا توكيل لا ينفذ فاذن أفاد التوكيل النفاذ فلا يفيد الرجوع بلا امر \* وكله بالتزويج بالف فزوج بألفين ولم يعلم به حتى دخل ان رد النكاح زوج الاقل من المسمى ومهر المثل وان اجز يجب المسمى في العقد \* وكذا بالتزويج بالف فزوجها فقامت معه مدة ثم قال الزوج المهر دينار وصدقه الوكيل ان أقر الزوج ان المرأة لم تكله بدينار فلها الخيار فان ردت فلها مهر مثلها بالغام بالغ وليس لها نفقة العدة لانفساخ النكاح من الاصل وان أنكر الزوج فالقول قولها هذا اذا ذكر المهر وان لم يذكر فزوجها بكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس أو باقل من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عندهم خلافهما لكن للاولياء حق الاعتراض في جانب المرأة دفعاً لاعتراضهم \* الوكيل بالنكاح زوج

امرأة بالغة بلا دنس ولم يباغها الخبر حتى نقض الوكيل النكاح جازاً للنقض وهو على وكالته وكذا لو لم ينقضه الوكيل لكن ولا الزوج تزوج اختها انتقض \* والفضولي لا يملك النقض وفي البيع يملك النقض وفي قول الامام الثاني آخر ان النكاح كالبيع \* وكل امرأة أن تزوجه امرأة فزوجه نفسها الا يصح وكذا لو امر رجلان يزوجهما امرأة فزوجهما امرأة يلى الوكيل امرها بولاية لا يصح كبتة وبنت أخيه أو أخته الصغيرة كتزويج المرأة الموكلة نفسها من الموكل \* وزوجه عيماً أو مطلقاً عسة اليدين أو الرجلين جاز عندهم خلافهما



ولو زوجه عوراء أو مقطوعة إحدى اليدين أو إحدى الرجلين جازا جناحا \* وكله ان يزوجهامنه غدا بعد الظهر فزوجه قبل الظهر أو بعد الغد لا يجوز ولو وكله بالتزويج على ان يأخذ خطا فزوج ولم يأخذ خط المهر صح \* وكله بان يزوجه فلا نه منه بالف فتزوجها الوكيل لنفسه بالف جاز بخلاف الوكيل بشرا معين \* (الثاني عشر في المهر) \* وفيه خمسة أجناس (الاول في الاختلاف) اتخذ زوجه ثيابا ولبستها حتى تخرق ثم قال كان من المهر وقالت من النفقة أعني كسوتها الواجبة عليه (١٣١) قال قولها قبل فالفريق منه وبين ما اذا كان الثوب قائما حيث

يكون القول ثمة له قلنا الفرق ان في القائم اتفاقا على أصل التملك واختلافا في صفته والقول قول المملك لانه أعرف بجهة التملك بخلاف الها لك يدعي سقوط المهر والمرأة تذكر ذلك قبل لم لا يجعل هذا اختلافا في جهة التملك أيضا كالقائم قلنا بالهتلا لا يخرج عن المملوكية والاختلاف في أصل الملك أو في جهته ولا ملك محال باطل فيكون اختلافا في ضمان الهالك وبدله فالقول لمن ينكر البطل والضمنان قيسل انكار الضمان بعد مباشرة سببه باطل قلنا أين سبب الضمان قيسل التصرف في مال الغير قلنا اتلاف مال الغير سبب مطلقا ثم بغير رضاه الثاني مسلم لا الاول وقد وجد رضا ولان الاتلاف سبب ممن ليس له على المتلف مال أم مطلقا الاول مسلم لا الثاني بل هو من صاحب الخلف سبب للمقاصة فهي مباشرة سبب المقاصة منكورة لزوم الضمان فصار كمن اتلف مال غيره وعليه دين \* بعث اليها متاعا وبعثت المرأة أيضا ثم

ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حامل متى فولدت ولدا الاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط \* ولو أقر أنه زوج أمته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قوله لستة أشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط \* اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى أحدهما أنه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بخلاف ولوا دعاه الاول فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته بخلاف لهما وعق الولد بصادقهما على حريته وتكون الجارية أم ولد موقوفة أيهما مات عتقت كذا في الذخيرة \* (الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك) \* اذا أراد رجل أن يثبت نسبه من أبيه وأبوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الا على خصم وهو وارث الميت أو غريم للميت عليه حق أو رجل له على الميت حق أو موصى له فان أحضر رجلا وادعى عليه حقا لا يبيح والمادعي عليه لذلك الحق مقرر به أو جاحده فله أن يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضرة ذلك الرجل هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على آخر أنه أخوه لا يبيح وأمه ان ادعى بسببها الميراث أو النفقة تسمع الدعوى ويقضى بأنه أخوه وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو أقر المدعي عليه أنه أخوه لا تصح وكذا لو ادعى أنه ابن ابنه والابن غائب أو ميت وكذا لو ادعى أنه جده أو أبوه والاب غائب أو ميت فان ادعى بسببها مالا من النفقة وغيرها فيثبت بخصمها عن الغائب كذا في خزائنة المفتين \* ادعى على رجل أنه عمه أو ادعى على امرأة أنها أخته أو عمته ولم يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا في السراجية \* لو ادعى على رجل أنه أبوه أو ادعى على رجل أنه ابنه أو ادعى على امرأة أنها زوجته أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها أو ادعى العبد على عربي أنه أعتقه وهو مولاه أو ادعى العربي أن هذا كان عبدا له وأنه أعتقه أو ادعى ولا المولاة والذى ادعى قبله ينكر فقام المدعي البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء مالا أو لم يدع كذا في الخلاصة \* لو ادعت امرأة أن هذا الرجل ابنها أو كان هو المدعي أنها أمه فقام المدعي من ماله البينة على دعواه فان القاضي يقبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب هنا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع استحسان هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* لو أن صبياني يدريان لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يديه أنه التقطه وأقامت المرأة الحرة الأصل بينة أنه أخوها لابيها وأمه جعلته أختا وقضيت ببيتها ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يديه يدعي أنه عبده وباقي المسئلة بما لها قضيت بأنه أخوها وقضيت بعته \* اذا ادعت على رجل أنه ابن ابنها فهداها ولو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة ومالا فلا \* رجل مات وترك مولاى ثلاثة أعتقه وترك دارا فقام مواله البينة أنهم أعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم أثلاثا ثم مات واحد من الموالى فقام رجل البينة أنه أخوه لاسه وأمه لا وارث له غيره يعني أنه أخ للميت الثاني وقضى القاضي له نصيبه ودفعه اليه غير مقسوم فباع الأخ ذلك من رجل وسلمه إلى المشتري ثم ان المشتري أودع ما اشتري من رجل وغاب المشتري فباع رجل وأقام بينة بحضرة أخي الميت الآخر أنه ابن الميت الآخر وارث له لا وارث له غيره وصدقه في ذلك الشريك في الدار قال القاضي يقضى بنسب الابن وهل يقضى للابن بالثلث الذي قضى به للاخ من تركه الميت الآخر ان كان

اقتربا بعد الزفاف وادعى الزوج انه عارية وأراد الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا يسترد كل ما أعطى لان المرأة زعمت ان الاعطاء كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة فلا يثبت العوض ولو لم تبعت المرأة لكن بعث أبوها بعد ما بعث الزوج ثم قال كان من المهر فالقول له مع المهر فان حلف والمتاع قائم ردت المتاع ورجع ما بقى من المهر وان هالك ما ثلثا يرجع بالمثل وان قيمته لا يرجع لانها صارت مستوفية بالهبة لا قدره من المهر والذي بعثه أبوها ان هالك ما يرجع بشئ وان قائما ان بعثه من مال نفسه يرجع لانه هبة غير ذى الرحم المحرم وان من مال البنت

البالغة برضاها لا لانه هبة احد الزوجين لاخر \* ادعى الزوج بعده موتها أن هبة المهر كانت في صحتها وادعى الورثة أنها كانت في المرض فالقول له لانه ينكر لزوم المهر \* (نوع آخر) \* لها منع نفسها حتى يوفىها كل المهر ولا يمنعها من السفر وزيارة الاهل والذي عليه عرف بلادنا ان المجهل اذا ذكر في العقد ملكت طلبه وان لم يذكر نظر الى المسمى والى المرأة ان مثاها ومثل هذا المسمى كم يكون منه المجهل وكم يكون منه المؤجل لمثاها فيقضى بالعرف (١٣٣) ويؤمر بطلب ذلك القدر ولو شرط في العقد تعجيل الكل جاز ويجهل الكل ولو أجل الكل

ذكر الامام صاحب المنظومة في فتاواه انه لا يصح وتاويله ان يذكر التأجيل الى وقت الموت أو الطلاق للجهالة والصحيح انه يصح لانه الثابت عرفا بلا ذكر فذكر الثابت لا يطل وكذا الواجل باجل مجهول لما ذكرنا والمعهود في سمرقند مطابقة نصف المهر وجوابنا قد ذكرناه ولو الى أجل لا يتمكن المرأة من منع نفسها لاستيفائه لا قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو استوفت العاجل لا تمنع نفسها الاجل المؤجل وكذا لو أجلته بعد العقد الى مدة معلومة وفي بعض الفتاوى ان شرط في العقد الدخول قبل مضي الاجل له ذلك وان لم يشترط فكذلك عند محمد وعند الثاني لا بخلاف البيع وبه كان يفتى الصدر الشهيد وبالأول كان يفتى الامام ظهير الدين وعند مشايخ ديارنا له البناء بها بعد أداء المجهل وان لم يوف المؤجل وذكر صدر الاسلام ان في الرجعي لا يجهل المؤجل لانه اما بالموت أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذكر القاضي انه يتجهل ولا يعود الاجل الا بالرجعة في الصحيح

القاضي الذي وقع عنه مدعى الابن هو القاضى الذى قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذى وقع عنه خصومة الابن غير القاضي الذى قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضى للابن وتأويل هذه المسئلة ان القاضي الثانى عرف كون المودع مودعا بالمعينة بأن كان ايداع المشتري منه بمعينة القاضي الثانى أو بيينة أقامها المودع أما اذا لم يعرف القاضي الثانى كون مودعا فالقاضي يقضى للابن بنصيب الاخ ثم اذا لم يقض القاضي للابن بنصيب الاخ لا يدخل الابن في نصيب الشريك المصروفين فان حضر المشتري بعد ذلك أخذ القاضي الثانى نصيب الميت من المشتري ودفعه الى الابن هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قالوا وتأويل هذا اذا أعاد الابن البيينة على المشتري أو يقر المشتري أنه اشترى هذاه من أخى الميت وأن الاخ كان ورثه من الميت أما بدون ذلك فلا يقضى له القاضي بنصيب الميت هكذا في المحيط \* في المنتقى رجل زمن ادعى على رجل أنه أبوه لم يفرض له النفقة على ذلك الرجل فأقام الزمن بيينة على ذلك وأقام المدعى عليه بيينة على رجل آخر أنه أبو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن أيضا ينكر فالبيينة بيينة الزمن وبثبت نسبه من الذى أقام عليه البيينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يملكه الى بيينة الآخر كذا في الذخيرة \* وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل أنى ابنك وصدقه المدعى عليه ثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان أقام بيينة أنه ابنه ثبت النسب منه والافلان أقام المدعى عليه بيينة أن هذا المدعى ابن فلان آخر بطل بيينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فاذ كرفى بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط \* رجل أقام البيينة ان هذا ابني من فلانة الميتة ولى في ميراثها حق وأقام الابن البيينة أنه ابن رجل آخر من امرأته والآخر ينكر يحكم بيينة مدعى الميراث ويثبت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسى \* لو أن رجلا احتاج ادعى على غلام مؤسرا أنه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه وأقام على ذلك بيينة والغلام يجحد ذلك وأقام الغلام بيينة أنه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبيينة بيينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بيينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة \* غلامان توأمان مات أحدهما عن مال والآخر زمن محتاج فجاء رجل وادعى أنه أبوهما ليأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر أنه أبوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معاكم بنسب الغلامين من الابوين بلاتر جميع كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو أقامت على رجل أنه عهاتر بد النفقة وأقام العم على آخر ان هذا أخوه ابرئ العم من النفقة ويفرض على الاخ ان شامت كذا في التتارخانية ناقلا عن العناية \* غلام احتلم أقام البيينة على رجل وامرأة أنه ابنهما وأقام رجل آخر وامرأة البيينة أن الغلام ابنهما فبيينة الغلام أولى ويثبت نسبه من الذين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا وأقام بيينة مسلمة على نصراني ونصرانية أنه ابنهما وأقام مسلم ومسلمة بيينة على ذلك فبيينة الغلام أولى وتترجح على بيينة مدعى الاسلام ولو كانت بيينة الغلام نصرانية فبيينة المسلم أولى ويجهل الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسى \* هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل أو كانوا كافرين في الاصل الا أنهم ما أسلموا والغلام صغير لكن لا يقتل (١) ان أبى الاسلام هكذا في المحيط \* اذا ادعى الغلام أنه ابن فلان ولد على فراشه من أمته فلانة

(١) قوله لكن لا يقتل استدراك على قوله يجهل الغلام على الاسلام وعبرة المحيط بعد قوله والغلام صغير لان الصغير يصير مسلما باسلام الابوين فاذا بلغ كافرا يجبر على الاسلام لكن لا يقتل ان أبى الاسلام اه  
لان الاجل زال فلا يعود الا بالتأجيل ولم يوجد ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المجهل وذلك فان زعم الزوج انها تحمل الرجال وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن \* (نوع آخر) \* قال لمطلقة لا تزوج حتى تهينى ماله على من مهرك ففعلت على أن يتزوج بها فأبى فالمر عليه تزوج أم لا \* أبرئني من المهر على ان أهب لك كذا فوهبت وأبى ان يهب المودع ادعا المهر \* قال لها عند الشهود وجرناك الله تعالى خيرا وهبت المهر فقالت أرى بخشيتهم مرتين فقال الشهود له أنشهد على



هبة لك فقالت ميرتين اري كواها بشيد فهذا يحتمل الرد والاجابة والشه وذي يعرفون ذلك ان قالت على وجه التقرير رجعت على الاجابة والاعلى الرد \* احوالت انسانا على الزوج بمهرها ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح وهو الحيلة اذا ارادت ان تهب ولا يسقط \* ولو وهبت مهرها من أبيها ووكلته بالقبض صح \* (نوع آخر) \* مهر المثل يعتبر بقوم الاب وهي الاخوات من قبل الاب والعمات وان لم يكن أخت وعمه فبنت الاخت لاب وأم وبنت العم وان لم يكن منهن أحد يعتبر حال الزوج بامرأة أجنبية (١٣٣) مثلها مالا وجمالا وبكارة وثيابة في تلك

البلدة وبعض قال لا يعتبر الجمال في الحسبية فان لم يكن مثلها في قيساتها يعتبر في قبيلة أخرى مثلها ويشترط ان يكون الخبر بمهر المثل رجلان أو رجل واحد وان يشترط لفظة الشهادة فان لم يوجد على ذلك شه ودعول فالقول بالزوج مع يمينه في نفي الزيادة على ما تدعى المرأة من مهر المثل \* تزوجها على ألف وطلاق فلانة وقع في الحال وان على ألف وعلى ان يطلق فلانة لا ما لم يطلق فان لم يطلق فلها تمام مهر مثلها \* (نوع آخر) \* تزوجها بمهر سر او بشئ علانية باكثر ان تواضعا وتعاقدا في العلانية باكثر فالعلانية الآن يكون أشهد عليها أو على الولي ان المهر مهر السر والعلانية سمعة وعن الفقيه أبي الليث جدد العقد يجب كلا المهرين وذكر القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا حال قيام العقد \* تزوجها بالف ثم جدد بالفين ذكر بكريجه الله ان على قولها لا يلزم الثاني وعلى قول الامام الثاني يلزم وذكر عصام انه يلزم ألفان

وذلك الرجل يقول هو عبدى من أمى تزوجتها عبدى فلانا والعبدى يدعى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد أنه ابن العبد وأقام البينة وادعى المولى أنه ابنه جعلته ابن العبد واعتقته كذا في الحاوى \* ولو أقام العبد البينة أنه ابنه من هذه الامة وهي زوجته وأقام المولى البينة أنه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا أنه يعتق باقرار المولى وتصدر الجارية بمنزلة أم الولد كذا في المبسوط \* واذا كان العبد ميتا أو كان حيا الا أنه لا يدعى نسب الغلام ولا يدعى النسكاح ومولى الامة أيضا ميت وانما يدعيه ورثة الميت ويقيمون البينة على ذلك يقضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا في المحيط \* ولو أن رجلا مات وترك مالا فأقام الغلام بينة أنه ابن الميت من أمته فلانة ولدته في ملكه وأقر بذلك وأقام رجل البينة ان الغلام عبده وأممه أمته تزوجها من عبده فلانا ولدت هذا الغلام على فراشه والعبدى يدعى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالأم ان كانت حية للمدعى كذا في المبسوط \* وان كان العبد ميتا أو كان حيا الا أنه انكر النسكاح فان نسب الغلام يثبت من الميت الذي أقام الغلام البينة أنه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتصير أم ولده ويحكم بعتقه بموته كذا في المحيط \*

\* (الفصل الثاني عشر في نسب ولدا المطلقة والمعتقة عن الوفاة) \* اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعيا فجاءت بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقتر بانقضاء العدة فتقضى أحدهما حين ولدته ثم ولدت الثاني فهما ابنا ولا حد عليه ولا لعان وان جاءت به مالا أكثر من سنتين فنفاها ما يجزى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان ثنى الاول منهما ثم أقر بالثاني فهما ابنا وعليه الحد وان جاءت بأحد الولدين لاقل من سنتين وبالاخر لا أكثر من سنتين فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى هذا والفصل الاول سواء واذا كان الطلاق بائنا أو ثلاثا فان جاءت به مالا لقل من سنتين فعليه الحد بالنق وهو ابنا وان جاءت به مالا أكثر من سنتين لم يثبت نسبها منه وان نفاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جاءت بأحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لا أكثر من سنتين بيوم فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى هذا والفصل الاول سواء هكذا في المبسوط \* واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت النسكاح الثاني فنفاها فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت بالنسب من الاب وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا في المحيط \* معتقة تزوجت بأخر ودخل بها وفرق بينهما فجاءت بولد يتصور أن يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول أبي حنيفة رجعه الله تعالى وأما على قولها ما فيثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما بان جاءت بولدا أكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولا لقل من ستة أشهر منذ دخل بها الثاني وحكم أم الولد اذا جاءت بولد لسنتين أو أكثر حكم الحرة والكبيرة المعتقة عن الوفاة يثبت نسب ولدها الى سنتين والصغيرة المعتقة عن الوفاة اذا جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة أشهر يثبت النسب كذا في محيط السرخسى \* رجل تزوج أمة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولد لستة أشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان كان طلقها ننتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى قاضيهان \*

\* (الفصل الثالث عشر في نفي أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه) \* اذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولد

ولم يذكر خلافا وفي المحيط وهبت المهر له ثم قال اشهد وان لها على كذا مهراف المختار عند الفقيه ان اقرارها بمأزوع عليه المذكور اذا قبلت المرأة لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والاشبهه أن لا تصح ولا تجعل زيادة بلا قصد الزيادة وان جدد النسكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة بل النزاع لان الفرض ابقاء الاول ولان العقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه \* تزوجها على ألف فكسدت فعليه القيمة يوم كسدت في المختار وقال القاضي يوم الخصومة والكساد أن لا تزوج في كل البلدان ولوراج في بعض البلدان لا يكون كساد ولا يعتبر الرخص والغلاء فعفى

الكساد أن لا يؤخذ أصلاً على أنه من الدراهم وإن كانت كاسد وقت العقد لا يجب الا ذلك إذا سوت عشرة وان تزوجها على تبرعها غير مضر وبه عشرة وضروبه لا يصح ولا يقطع له في السرقة وبعد ما ينفاء المهر إذا أراد أن يخرجها إلى بلاد الغربة مدة السفر بلا إذن يمنع من ذلك لأن الغريب يؤذى ويتضرر فساد الزمان ما أذل الغريب ما أشقاه كل يوم يمينه من يراه كذا اختار الفقيه رحمه الله وبه يفتى وقال القاضي رحمه الله قول الله تعالى أسكنوهن (١٣٤) من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل

قول الفقيه لا ناقد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتصاب واختار في الفصول قول القاضي فيفتى بما يقع عنده من المضارة وعدمها لأن المفتي انما يفتى بحسب ما يقع عنده من المصلحة وله أن يخرجها من القرية إلى المصرو بالعكس لأنه كالنقل من محلة إلى محلة \* أراد أن يبالغ في التحول إلى بلدة أخرى معها أن لم يوف الزوج المجهل لا يلي الزوج المنع \* أبي الزوج أن يكتب خط المهر لا يجبر \* ولو عقد بمائة درهم وكتب في الصك بمائة دينار فالواجب ما ذكر في العقد ~~كان~~ القاضي لا يصدق ويدين فيما بينه وبين ربه إلا إذا علم القاضي بما وقع عليه العقد \* تزوجها على ألفين ألفها وألف لا تمها فكملها \* تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلاً لامرأها على الصلاح بأن زالت بوثبة وان تزوجها بأزيد من مهر مناه على أنها بكر فاذا هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح للتأمل \* وان أعطاهازيادة على المجهل على أنها بكر فاذا هي ليست

استة أشهر منذ تزوج الزوجان حران مسلمان فادعى أحدهما أنه ابنه وكذبه الآخر فهو ابنه منهم ما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان لك من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو ولده هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حدة على الزوج كذا في المحيط \* ولو قال الزوج ولدت من زنا فان صدقت المرأة بذلك فهو ابنه وان أنكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ما يقطع النسب عنه باللعان كذا في المبسوط \* إذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد وأقر بالأول منهم ما ونفى الآخر فهم ابناؤه ويلاعن بينهما لقطع النكاح فان كان نفي الأول منهم ثم أقر بالثاني جلد الحدو كانا ابنيه وإذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولدين فنفاهما الزوج وقضى القاضي باللعان فبات أحد الولدين قبل اللعان فهم ابناؤه الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يمت واحد من الولدين ولكن مات الزوج أو المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا بالنسب منهما وكذلك لو التعنعا عند القاضي إلا أن القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد أمه حتى مات الزوج أو المرأة فالولدان ثابتا بالنسب منهما وإذا ولدت ولدا فنفاه الزوج ولا عن القاضي بينهما وفرق بينهما ما ولم يلزم الولد أمه حتى مات الزوج أو المرأة فنفاه ولا عن القاضي الولدين يلزمان الأب كذا في المحيط \* ولو كانت ولدت ولدين توأمين فعلم بأحدهما ونفاه ولا عن والزم القاضي الولد أمه وفرق بينهما ثم علم بالآخر فهم ابناؤه فان علم بالثاني قبل أن يفرق القاضي بينهما فنفاه أعاد اللعان وألزم الولدين الأم كذا في المبسوط \* وإذا كذب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق القاضي بينهما وألزم الولد أمه ان كان الولد حياً يثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة حية أو ميتة كذا في المحيط \* وان كان الولد قد مات وترك ميراثاً ثم ادعاه الأب لم يصدق عليه إلا أن يكون ترك ابن الملاعنة ولداً ذكراً أو أنثى فحينئذ يصدق الأب فاذا صح الاقرار ضرب الحد وأخذ الميراث ولو كانت المنقمة ابنة فماتت عن ابن ثم أكل كذب الملاعن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويرث كذا في المبسوط \* وإذا لاعن الرجل بجمارية والزمها الأم ثم أراد ابن الملاعن أن يتزوجها لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملاعن نفسه لو ادعى أنه لم يدخل بالأم وتزوج بالبنت يفرق بينهما كذا في المحيط \* إذا اعتق أم ولد ثم تزوجها فجاءت بولدة استة أشهر فصاعداً فان نفاه لا عن ولزم الولد أمه وان جاءت به لا قبل من ستة أشهر منذ تزوجها لا عن ولزم الولد أباه وتأويل هذه المسئلة إذا كان لا قبل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط \* إذا كانت منكوحه الرجل أمة جاءت بولد فان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت النكاح ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه إلا بتصدق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت به لستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه أو لم يدع وان نفاه لا يلاعن بينهما ولا ينتفي نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى أعتق الأمة ثم جاءت بولد ان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها ونفسها قبل الدعوة أو بعد الدعوة وان نفي الزوج الولد فان اختارت زوجها فنسب الولد ثابت منه ويلاعن لقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفي الولد ثم نفي الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاعن ويجب الحد على الزوج وان اختارت نفسها بعد النفي قبل إقامة اللعان فالولد ثابت بالنسب من الزوج ولا لعان ولا حد أيضاً هذا إذا جاءت بالولد لا قبل من ستة أشهر من وقت العتق فاما إذا جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت بالنسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه

ببكر قيل يرد الزائد وعلى قياس مختار مشايخ بخلافها إذا أعطاه المال الكثير بجهة المجهل على أن يجهز زوجها جهازاً عظيماً كلها ولم تأت به رجوع بما زاد على مجهل مثلها وكذا في أئمة خوارزم أيضاً وينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الآمام ظهير الدين أنه لا يرجع في ~~كلمة~~ الصورتين \* تزوجها على ألف ان لم يكن له امرأة وألفين ان كانت صح الاول لا الثاني وسمع عندهما ولو على ألف ان كانت قبيحة وألفين ان جيلة صحا وفا لان التعليق بالكائن تمييزاً فيما كانت وجب ذلك \* وطى جارية الاب مراراً وادعى النسبة فلكل



مهر ولو جارية الابن من ارا فمهر واحد \* ولو وطي الزوج جارية زوجته مرارا ان ادعى الشبهة كوطء الابن جارية الاب \* ولو مكاتبته مرارا فمهر واحد \* وأحد الشرى يكن اذا وطي المشتركة أفق برهان الأئمة أنه يجب لكل وطء مهر وذ كرفي المحيط يجب لكل وطء نصف المهر \* ووطي المعتدة عن ثلاث مرارا ادعى الشبهة ان أوقع جملة وظن انه لم يقع فالظن في مقامه فيلزمه مهر واحد وان ظن ان الثلاث واقع لكن الوطء حلال فالظن في غير موضعه فيلزمه لكل وطء مهر \* اشترى جارية ووطئها (١٣٥) مرارا ثم استحققت فمهر واحد وان

استحق نصفها فنصف المهر \* وذ كبر بكر صبي زنى بصبيته عليه المهر وان أقرب الزنا لا مهر عليه وان زنى هو بالغة مكروهة عليه المهر وان دعت الى نفسها المهر عليه وان دعت صبيته صبييا الى نفسها فوطئها عليه المهر \* وكذا لو دعت أمة صبييا والمراد بالمهر العقر قال الامام الاسيحي ابى العقران ينظر بكم تستأجر المرأة للزنان كان الزنا حلالا \* ولو زوجت نفسها بمثل مهر أمها جاز والزواج اذا علم قدر المهر له الخيار كما اذا اشترى بوزن هذا الحجر دهننا وعلم الوزن خير \* اشترى لها بعد البناء بهامتا عا ودفع اليها أيضا مالا حتى اشترت متاعا ثم قال كان المدفوع كله من المهر وقالت هدية فالقول له لانه المملاك الا فيما يؤكل به أفق الامام الحلواني واختار الفقهاء أبو الليث انه ان كان متاعا واجبا على الزوج كالخيار والدرع لا يكون من المهر وان غير واجب عليه فالقول له في المختار والمراد بالطعام المهيأ لا كل أما الدقيق والعسل فالقول فيه قول الزوج وعلى قياس

كاهوان نفاه فان اختارت زوجها فانما يتبلا عنان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان يقطع وان اختارت نفسها قبل ان تنق الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختارت نفسها بعد النقي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط \* ولو اشتراها الزوج فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه ويلزمه الولد وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا فنفاه ينتق بمجرد النقي ولا يلزمه الا أن يقر به هكذا في محيط السرخسي \* رجل تزنى أمة اشتراها من مولاه فافاعتها ثم جاءت بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعاء يثبت نسبه منه سواء كانت مدخولا به أم لم تكن وصارت الجارية أم ولده وأما اذا نفاه الزوج فان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء لا ينتق نسبه ولا لعان بينهما ويجب الحد الذق وان جاءت به لسته أشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا بها أم غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها الا يثبت النسب منه عندهم جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه أولم ينف ولم يدع بل سكتاختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نقي وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نقي وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاء الزوج يثبت نسبه منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عندهم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبه منه ادعاء أو سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا ينتق نسبه أيضا وان جاءت بالولد لسته أشهر فقط من هذا اشتراها الزوج فادعاء الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر ومن هذا اشتراها الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر من هذا اشتراها الزوج ان جاءت به لاقل من ستة أشهر من هذا بيع الزوج وادعاء يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وادعاء فان كانت المرأة غير مدخول بها الا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا به او باقى المسئلة بما لها كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رحمه الله تعالى هذا اذا ادعاء وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم جميعا فان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاء الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري عندهم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم جميعا هكذا في المحيط \* ولو كان المشتري الآخر قد اعتق الولد ثم ادعاء المشتري الاول فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا بعد الشراء الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر تصح دعوته ويظل البيع وينتقض العتق وكذلك لو اعتق المشتري الآخر الام مع الولد يظل البيع والعتق فيها هكذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن المشتري اعتق الولد لكن اعتق الام فان جاءت به لاقل من ستة أشهر من هذا اشتراها الزوج صححت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا من هذا اشتراها الزوج فان كان لاقل من ستة أشهر من هذا باعها الا يثبت النسب الا بالدعوة واذا ادعى صححت دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر من هذا باعها الزوج

ما اختاره الفقيه انه ان من جنس النفقة الواجبة عليه ليس له أن يجعله من المهر ولو بعث اليها درهم وقال انها عيدي اوسيم ~~س~~ كروا وثيابا لاعمدي ثم زعم انه من المهر لا يصدق وعلى هذا كل ما عرف وجه البعث فيه باقراره اذ زعم انه من المهر لا يصدق للتناقض ولان طريق الاصابة لا يجهل التعداد \* زوج ابنة امرأة وبعث اليها هدايا ومات الابن قبل الزفاف فالبعث ان هدايا لا يرجع وان قائمان من مال الابن وبعث برضا الابن لا يرجع لان الموت مانع وان من ماله يرجع \* واذا بعث الى امرأة ابنة ثيابا ثم ادعى أنه أمانة يصدق وكذا بعد

موتها بخطب بنت غيرة فقال ان نقدت المهر الى شهر زواجكها وجعل يهدي اليه هدايا فضت المدة ولم يتقدولم يزوجه له ان يسترد ما دفعه على وجه المهر قائما أو هالكا وبالقائم من الهدية يرجع لابلها لك والمستهلك منديا أو قيمه لانه هبة \* الاخ أي ان يزوجه الاخت الا ان يدفع اليه كذا فدفع له ان يأخذ منه قائما أو هالكا لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية أيضا في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه لا يزوجه الا بالهدية والا لا \* فرضت ( ١٣٦ ) النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوب من

الدين فادى شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المملوك وكان أعرف بجهة التملك \* أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها فأبى ان يتزوج به ان قال حين الانفاق أنفق بشرط أن يتزوج بي والا أرجع رجوع عليها به تزوج أولا وان لم يشترط لكن أنفق على هذا الطمع قال الامام ظهير الدين الاصم انه يرجع عليها زوجت نفسها منه أم لا لانه رشوة وقال غيره الاصم انه لا يرجع وقال في الفصول الاصم انه يرجع بشرط الرجوع أم لا اذا لم تزوج نفسها منه وان زوجت لاهذا اذا دفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها أما اذا أكل معها لا يرجع بشيء أصلا وفي الجامع في الفتاوى أعطى معتدة الغير نفقة له الاسترداد اذا لم يتزوجها ولا خفاء انه ان فرضا يستردوان هبة بعد الاستهلاك وهذه الصورة يحتملها فيكون القول للزوج انه قرض فان ادعت هبة يحلف الزوج على دعواه فان نكل لا شيء وان حلف وقال فويت به القرض رجوع فان زوجت نفسها

فانه لا تصح دعوته الا بتصديق المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الآخر وعند محمد رحمه الله تعالى تصح دعوته الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولا بها وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ اشتراها فسواء جاءت به لاقل من سنتين أولا اكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح دعوة الزوج الا بتصديق المشتري الا انه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه المشتري ينتقض البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينتقض البيع هكذا في المحيط \* رجل طلق امرأته تطليقة بانه هبة وهي أمة ثم اعتقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق فالنسب ثابت من الزوج لا ينتفى بنفسه ويضرب الحد ولولا المولى الام ولومات الاب فجاءت بالولد ما بينه وبين سنتين وقد اعتقت بعده يوم فالولد ثابت النسب والولاء لمولى الام كذا في المبسوط \* اذا كانت امرأة الرجل أمة فولدت منه ولدا فاشترها الزوج وقد اعتقها وتزوجها ثم ولدت ولدا آخر لستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها فنفاها عن القاضي بينهم ولزم الولد أمة فان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها آخر ولا اكثر من ستة أشهر وروى فاشترها لم يلاعن ويلزم الولد أباها ولو جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ اشتراها لا عن القاضي بينهم ولزم الولد أمة ويضرب الحد اذا كانت أم الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق قاعلى الولد كذا في المحيط \* ولولم يتزوجها لم يهرم الولد ما بينه وبين سنتين من وقت العتق فان نفا ضرب الحد كذا في المبسوط \*

( الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب ) اذا اشترى العبد المأذون أمة فوطئها فولدت فادعى ولدها ثبت نسبه منه ويملك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط \* ولوزوج المولى هذه الامة من عبده صح النكاح كالمزوجه أمة أخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها بغير إذن المولى يثبت نسب الولد منه اذا أقربه كذا في المبسوط \* المأذون اذا كان مديونا فاشترى أمة ووطئها فولدت له ولدا وادعى نسب الولد وكذبه مولاه صحته دعوته وينبت نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى أن المولى أحله له وكذبه المولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ولدا من أمة لمولاه لم تكن من تجارته فادعى أن مولاه أحله له أو تزوجها أياه فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه الا أنه اذا أعتق فليكن يثبت النسب منه في دعوى النكاح قياسا واستحسانا وفي دعوى الاحلال استحسانا فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب الا أن في دعوى النكاح يحتاج الى التصديق في النكاح خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شيئين في أنه أحلها وانما ولدت منه كذا في المبسوط \* ولو ادعى ولدا أمة لغير مولاه بنكاح فاسد أو جائز وصدقته مولاه ثبت نسبه منه كذا في الحاوى \* عباد ادعى لقيط أنه ابنه من زوجته هذه الامة وصدقته الامة وقال المولى هو عبيدى فهو عبده وابن مافى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو ابنها وهو حر وقول محمد رحمه الله تعالى أظهر كذا في محيط السرخسى \* في المنتقى في عباد ادعى لقيط أنه ابنه من امرأته هذه وهي أمة يثبت نسبه من العبد ويكون حرا ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات \* واذا ولدت أمة المكاتب ولدا فادعى المكاتب نسبه صحته دعوته ويستوى ان صدق المولى المكاتب في دعوته أو كذبه فيها ويصير هذا الولد مكاتبا ولا يبيع الابن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب \* لو ادعى المكاتب ولدا من امرأة حره بنكاح جائزا فاسد وصدقته المرأة كان ابنه هكذا في الحاوى \* ولو ادعى

واحتسبت من المهر صدق وفي فوائد بعض المشايخ دعا رجل الى حد يقاته وأعطاه نفقة ينفق على نفسه أو أطلق له في المكاتب الانفاق من ماله فانفق والعادة أنه ان الشار اذا طابت تقوم ويشترى الثمار هذا الرجل بقيمة ذلك اليوم ويرد كل ما أنفق عليه الى مالك الحديقة بلا شرط الرجوع أو ان الاتفاق قال انه مثل ما أنفق على معتدة الغير على طمع الزواج وفيه الاقوال كذا هنا \* تزوجها بدينار وقال للمكاتب اكتب بان المهر خمسون فكتب كذلك فالمهر خمسون ودخل ذلك الدينار فيه \* تزوجها بدينار ولم يذكر النيسابوري أو البخاري



يجب مهر المثل لاختلاف الدنانير قال القاضي رحمه الله وهذه جهالة النوع فلا يمنع صحة التسمية كالتزويج على خادم لا يقال به عرف إلى نقد البلد أو غالبه لان الرائج في بلادنا الدراهم لا الدنانير وهو مختلف ملكي هندي نيسابوري بخاري وهذا في عهدهم إذا أراد اسقاط صداق امرأته يقول لها امرأجمل كرى فإذا قالت بجمل كرى سقط \* الام زوجت الصغيرة وقبضت الصداق ثم أدركت ان لم تكن وصية لها اطلب الصداق من الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تلي قبض الصداق وكذا سائر الاولياء غير (١٣٧) الاب والجدود كرافاضى ظهير الدين

انه يرجع عليها ان كان قائما وان كانت وصية رجعت عليها على كل حال لاعلى الزوج \* طاب زوج الصغيرة من الولي تسليمها اليه للمؤانسة وهي لا تحتل الجماع ورضى الاب بالتسليم وأبت الام فالعقبرضا الاب لآباء الام لان الولاية له وان أي الاب لا يجبر \* وفي التجنيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الام انها سلمت اليه قصدها وتضررت به اضمتهما الى نفسها وتربها الى أن تحتل الجماع دفعا للضرر عن الصغيرة \* زوج الوكيل أو الاب البالغة أو الصغيرة ثم أبرأ عن كل المهر أو بعضه أو ضمن فكله باطل أما الضمان فلا نه لا يخفى او اما أن يكون للزوج بان قالت ان أخذت منك المهر فاني ضامن ولا خفاء في بطلانه كما لو قال للدين ان أدبت الدين الى الدائن فأنا ضامن لك الدين واما للمرأة بان قال لها أنا ضامن لمهرك الذي لزم على زوجك وسبب بطلانه عدم قبولها أو عدم من يقبل عنها في المجلس فيكون شرط العقد وهو لا يقبل التوقف في المذهب فان قبلت أو قبل

المكاتب ولد أمة رجل بنكاح أو بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرا إذا ادعاه فان عتق فملكه يوما ثبت نسبه منه هكذا في المبسوط \* إذا اشترى المكاتب أمة فولدت عنده ولد لاقبل من ستة أشهر فادعاه المكاتب صححت دعوته ولو كان مكان المكاتب عبدا ماذون لا تصح دعوته كذا في المحيط \* وإذا باع المكاتب أمة فولدت لاقبل من ستة أشهر فادعى الولد صححت دعوته ويرد اليه مع أمه كذا في المبسوط \* ولو ادعاه العبد وباقي المسئلة بجهاها لا تصح دعوته كذا في المحيط \* وان وطئ المكاتب أمة بانه وهو حر أو مكاتب بعقد على حدة لم يثبت إذا كذبه الابن كذا في المبسوط \* فان عتق المكاتب وملك هذا الابن يوما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولدا وادعاه المكاتب صححت دعوته وصارت الامة أم ولده ولا يضمن مهرها ولا قيمته لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا في المحيط \* ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبه منه صدقته أم لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقران جاءت بالولد لا أكثر من ستة أشهر من يوم كاتب وان جاءت به لاقبل من ستة أشهر فلا عقر عليه كذا في الحساوي \* وتخبر المكاتبه فان شأت مضت في الكتابة وان شأت فسخت كذا في المحيط \* وان كان لها زوج وصدق الزوج يعتق الولد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى ولد أمة مكاتبته لا تصح دعوته الا بتصديق المكاتبه وهذا جواب ظاهر الرواية فإذا صدقته المكاتبه ثبت النسب منه وكان الولد حرا بالقيمة ويغرم المولى قيمة الولد للمكاتبه ويغرم عقرها للمكاتبه أيضا وتعتبر قيمة الولد يوم ولادته فإذا جاءت الامة بالولد لستة أشهر منذ اشترتها المكاتبه فأما اذا جاءت الامة بالولد لاقبل من ستة أشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبه وإذا صدقته المكاتبه حتى ثبت النسب كان عبدا على حاله كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى لو اشترى المكاتب عبدا صغيرا فادعاه المولى لم تجز دعوته فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحساوي \* رجل اشترى عبدا وكاتبه ثم ان المكاتب كاتب أمة له ثم ولدت المكاتبه فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لا أكثر من ستة أشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقبل من ستة أشهر فلا عقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتب مع أمه فان أدت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها تبعها وان عجزت وردت في الرق أخذ المولى ابنه بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة بمن اليه التصديق وتعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبه ولو كذبه المكاتبه وصدقته المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتب مع أمه ان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حرا بالقيمة غير أنه ان ولدت لاقبل من ستة أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لستة أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذبه لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتب وان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صارا مملوكين للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقاه يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقبل من ستة أشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العساق في ملك المكاتب كان الولد حرا بالقيمة وقيمة الولد للمكاتب وتعتبر قيمته يوم الولادة وان جاءت به لستة أشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد مكاتب معها مادامت مكاتبه لم تجز بعد فان عجزت يأخذ المولى

(١٨ - فتاوى رابع) عنها في المجلس قابل صح الضمان والحيلة ان كانت بالغة في البراء والضمان ان يقول الوكيل أو الولي انها أذنت بالبراء أو الخط فان أنكرت الاذن وضمن لها الزوج بغير حق فاني ضامن ذلك فقبل الزوج صح وان كانت صغيرة فالحيلة في الخط حتى لا يتمكن من المطالبة بالاجاع ان يقول الولي وقت العقد زوجتك على ألف بشرط أن يكون للزوج منها خمسمائة يصح الخط حلا على الاستثناء كانه قال زوجت بألف الا خمسمائة وذكره حله أخرى أيضا وهي ان يشتري الاب بمقدار ما يريد بالخط عرضا من الزوج قيمته شئ حقير

فيصير مستوفيا ذلك القدر مات عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو اقرار الورثة بذلك صح وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار فلها ان تأخذ قدر مثلها من اتركه وان ادعت الورثة ابراء أو استيفاء فلا بد من البيعة لهم وعليها اليمين اذن وسياق ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق اليمين وقال الفقيه ان كان الزوج بنى بها يمنع قدر ما جرت العادة بالتجهيل والقول للورثة فيه لان النكاح وان (١٣٨) كان شاهدا على المهر لكن العرف شاهد على قبض بعضه فيعمل به ما لكان اذا

صرحت بعدم قبض شيء فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التقرر والبناء به غير محكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فرفع المحكم باعتضاد الانكار وفيه نظر نقف عليه وذكر في المغني تزوجها عند شاهدين على مقدار ومضت سنون وولدت أولاد ثم مات الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كله أو بعضه بالابراء أو الخط وبه أفتى برهان الأئمة ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو المحكم في سائر الدون وعليه الفتوى فن هذا يعلم المحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض محتمل وكذا الابراء فلا يعارض المحكمات \* امر آذلهما ثلاثة خطوط للمهر لا يمكن الامن طلب مهر واحد من زوج واحد لان السبب واحد فلا يعمد بمتعدد الاشهاد وقد ذكرنا ان الخلاف في مسئلة والمال ما لان اذا تعدد البيت فيما اذا كان الاقرار

الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبه المكاتب حتى لم يثبت النسب ولم تجهز المكاتب بعد ذلك وان كان أدى المكاتب بدل الكتابة وعتق فان كانت المكاتب جاءت بالولد لاقبل من ستة أشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حرا بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيرا لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى أنه ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حور رجوع في حق النسب الى قول الولد وان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ كوتبت لا يعتق الولد بل يكون مكاتباً مع أمه ولا يثبت نسبته من المولى أيضا فان عجزت المكاتب بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حرا بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تجهز ولا يمكن أدت بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا أنه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك فحينئذ يثبت نسبته من المولى بشهاده ولا يلزمه القيمة هكذا في المحيط \* واذا أدى المكاتب الاول وعتق ثم جاءت المكاتب بولد لاقبل من ستة أشهر من وقت العتق ولستة أشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا ولدت قبل عتق المكاتب وان ولدت لستة أشهر فصادق ان زعم المولى أنه ولد بوطء بعد العتق لم يثبت نسبته وان وجد التصديق فكان زانياً ما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتب ثبتت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعتق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الولد وان ادعى أنه ولد بوطء كان قبل العتق لم يصدق فان صدقها ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان أدت عتقت مع ولدها وان عجزت أخذ من المولى الولد حرا بالقيمة وان صدقته المكاتب وكذبه المكاتب الحر يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي ولدها مع ما كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحر ان وطء المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات عن وفاء فاديت كتابته ثم عجزت المكاتب فالولد حرا بالقيمة والام بموكة لورثة المكاتب كذا في شرح الزيارات للعتابي

\*(الفصل الخامس عشر في المتفرقات)\* اذا مات الرجل وترك امرأته وأموالاً وأقر الوارث أنمو اولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هنالك للقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العد في المقر ولا لفظ الشهادة فان كان للقر منازع يشترط العد باتفاق الروايات ولا تشترط العد باتفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط \* رجل مات عن أم ولدت له بنتين وبين سنتين فماتت الورثة لم يثبت النسب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهده شاهدان الا أن يكون المولى قد أقرب بأنما احبلى منه وحينئذ يثبت النسب بشهادة القابلة وان أقرب به الورثة فاقرارهم كاقرار الميت كذا في المبسوط \* رجل في يديه أمة فرطها وولدت منه ولدا فادعى ولدها ثم قال كانت هي أم ولد فلان فزوجنيها فولدت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك فان صدقته ما لامة في ذلك أو كذبتهم ما ولكن رجعت الى تصديقه ما قبل قضاء القاضي بكونها أم ولد للقر فهي أم ولد للقر له ويكون حكم ولدها حكمها فيه متقان اذا مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما أقرت لم يلغى ذلك الى تكذيبه ولولم تصدق الجارية المقر ولم تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبداً للمقر له فان كبر الولد وانكر أن يكون عبداً للمقر لم يلغى ذلك الى انكاره وان كذبته ما لامة وثبتت على ذلك فالقاضي يجعلها أم ولد للمقر

محجور عن السبب والصك ولو باحدا هو واحد اتفاقا \* ادعت المهر على الوارث وانكره يقول القاضي للوارث ان كان مهر ومثلها كذا أو أعلى من ذلك ان قال لا \* ذكر أدنى من الاول الى أن يبلغ قدر مهر المثل السرخسي تقدم العهد وتعذر على القاضي الوقوف على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والاقضى به عند الامام قال الشيخ الكرخي لا يتضح للامام في مسئلة اختلاف ورثة الزوجين طريقة الا ان يكون العهد تقدم لا اختلاف مهر المثل باختلاف الازمنة وفيه نظر لانه اذا تعذر اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهدا لا حذفيكون



القول لورثة الزوج اسكونهم مدعى عليهم كافي سائر الادعوى والاصح ان الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهرا ثم مات لم يقض بشئ ولكن  
الفتوى في المسئلة على قولهما ادعت انك تزوجتني بكذا انقرة فقال بل بكذا دينار يجب مهر المثل لانهم ما اتفقوا على النكاح واختلاف في  
المسمى واختلاف المشايخ انهم ما يتحالفان أولا ثم يجب مهر المثل أولا ثم يتحالفان كما تقرر في اختلاف الخريج بين الرازي  
والكرخي وقولهما تزوجتني بشئ بمنزلة دعوى عدم التسمية للجهالة يجب مهر المثل \* ادعت على الوارث ان المهر مائة

ثم ادعت الزيادة في حياته  
بمائة أخرى لا تصح الثانية  
لانها اقربت ان كل  
المهر مائة والزيادة تلحق  
بأصل العقد قطهر أن كل  
المهر لم يكن مائة فتناقصت  
وقيل تصح الدعوى الثانية  
لان ذكر الاول يحكم ورود  
العقد عليه والثاني يحكم  
الزيادة في الزمان الثاني قالوا  
وصحة الزيادة في المهر دليل  
لان صحة الزيادة في البيع  
ليس بطريق الانفساخ لان  
النكاح لا يقبل الانفساخ  
بل هو تغيير من وصف  
مشروع الى آخر مشروع  
من كونه عادلا راجحا خيرا  
فأشبهه زيادة شرط الخيار قبل  
الافتراق \* ادعت على الورثة  
مهر افانكروا النكاح  
والمهر فبرهنت عليهم ما يتبا  
وان على النكاح لا المهر  
ثبت النكاح فان برهن  
الورثة بعده على أنها أبرأت  
الزوج عن المهر لا يقبل  
للتناقض وكذا لو برهنوا بعد  
انكار النكاح على انها  
خالعت مع المورث لان دعوى  
الطاع بعد انكار أصل  
النكاح تناقض وقيل  
الصحيح انه يسمع كما اذا أنكر  
لزوج الالف عليه فبرهنت

وعلى المقر قيمتها أم ولد للمقر له قيل هذا على قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على  
المقر ولا عقرب للمقر له على المقر وان كذبت لم يقض القاضي بشئ حتى ماتت بوقف أمر الولد حتى يكبر فان  
كبر وصدق المقر فيما أقر كان عبدا للمقر له وأمه أم ولد للمقر له فان مضى على التكذيب جعله القاضي حرا  
من جهة المقر وأمه أم ولد للمقر له وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدق الام المقر وكذبه الغلام  
فالغلام حرا وجارية أم ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدقها الغلام في جميع ما وصفت لك كذا في  
المحيط \* رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأه وادعت أنه ابنها من الميت فصدقها الغلام وأقامت البينة على  
ذلك فان القاضي يقضى بنسبها ويقضى بالزوجية وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي \* المرأتان  
اذا ادعتا نسب ولدوا قامت كل واحدة منهما برجلين أو رجلا وامرأتين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما  
الله تعالى لا يثبت نسب به من واحدة منهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت نسب به من واحدة منهما واذا  
أقامت كل واحدة منهما امرأه واحدة ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقضى لواحدة منهما بهذه الحجة عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى بالولد بينهما ولو لم تكن لواحدة منهما حاجة  
لا يقضى بنسب الولد منهما ما اختلف قال في مجموع النوازل ولو كان أحدهما الولد ذكر أو أنثى  
ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن بينهما فيجعل الابن لائق لبنها أثقل هكذا في المحيط \* اذا  
ولدت أمة الرجل فادعاه أخوه أنه ابنه من نكاح شبهة وأنكرها المولى لم يصدق على ذلك وكذلك المم والخال  
وسائر القربان فان ملكه بيمان وقادعا من جهة نكاح صحيح أو فاسد أو من جهة ملك يثبت نسب به منه  
وكذلك لو ادعى أنه ابنه ولم يذكر أنه تزوجها ولو ملك أمه أو دونه صارت أم ولده وان ملك الولد أبو المدي  
وهو يخدمه قال ابنه لم يثبت نسب به من الابن ولا يعتق كذا في المبسوط \* اذا ولدت جارية الرجل ولدا  
وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح دعوته الا بتصديق من الاب وكذا لو ادعى الابن أنه تزوجها لا يصدق  
الا بتصديق الاب فان أقام الابن بينة على النكاح يبرأ الاب أو يغير رضاه فان نسب الولد يثبت منه  
ويعتق كذا في المحيط \* اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى أنه ابنه صح ولده عنده أو لا ولو كان كبيرا ينظران جحد  
يبطل اقراره والافه وجائز كذا في التتارخانية \* رجل أعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقها  
قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط \* عبدة صغرى بين رجلاين أعتقه أحدهما ثم ادعاه الآخر أنه ابنه  
صحت دعوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون مولى له ما ان كانت دعوة المدي دعوة تحرير بأن لم  
يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة استيلاء بان كان العلق في ملكه فلا يعتق نص في الولاء ولا ولد للمدي  
فأما على قولهما فإعتق العبد كما على المعتق والآخر ادعى نسب حرمه غير ليس له نسب معروف فتصح  
دعوته استحقاقا هذا اذا ادعى الآخر نسب به فاما اذا ادعاه المعتق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لا تصح دعوته الا بتصديق الآخر وعنده ما تصح دعوته استحقاقا واذا كان الولد كبيرا يعبر عن نفسه  
فان أقرب ذلك ثبت نسب به من المدي وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة الآخر وهذا قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما لا تصح دعوة أحدهما الا بتصديقه كذا في الذخيرة \* لو كان ولدان  
توأمان فاعتق أحدهما فادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ويبطل العتق كذا في التتارخانية \* ابن  
سماعة في نوادره رجل أعتق جارية وتزوجها وجاءت بولد لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها فادعاه

على ذلك فبرهن هو وعلى الابرا والقضاء يقبل ولو صدقت المرأة الورثة فيهما وأنكرها القدر فبرهنت عليه وبرهنوا على أنها أبرأت حال الحياة  
أو بعده يقبل \* زوج الاب البكر وقبض دست يمين ثم ردا لاب المقبوض الى الزوج حال صغرها أو كبرها ففي الحالين لها حق الخصومة في  
قدر الدست بيمان مع الاب والى تمام مهر مثلها مع الزوج وان دفع الزوج الدست بيمان اليه بعد الوطء ثم ردا لاب الى الزوج فحق الخصومة  
لها على الزوج في كل المهر لان المدفع كان في حال ليس له ولاية القبض فصح الدفع \* ادعت ان الميت كان نكحها في محرم وبرهن الورثة على

انه كان مات في شوال قبل المحرم لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء ولو كان مكانه قتل تقبل دعوى النقرة بلا بيان الصفة في المهر مقبول فلو تزوجها بمائة نقرة بلا بيان الصفة يصح وينصرف الى الوسط كالنكاح على وصيف ينصرف الى الوسط وبعد الطلاق قبل الدخول تأخذ خسين نقرة وسطا وقيل ينظر الى مهر مثلها ان مائة جيدة فهي وان مائة رديئة فهي وان تزوجها على خسين نقرة ومهر مثلها مائة يجب خسون نقرة جيدة وان كان مهر (١٤٠) مثلها خسين نقرة جيدة وتزوجها على مائة مطلقا يجب مائة جيدة لان الزيادة على

المهر المثل جائز والزيادة  
تكون من جنس الميز  
عليه والتسمية اذا جهلت  
قدرا أو وصفا يراد الى مهر  
المثل لانه الواجب الاصل  
\* ادعت عشرة دنانير مجلبة  
فقال الزوج آيخ بر من دانت  
دادها أم وأدعي ثمن المبيع  
فأجاب به لا يكون جوابا  
لدعواه لكن القاضي يكافه  
أن يبرهن على الاداء فاذا  
برهن لا بد أن يذكر قدر  
المؤدى لتصح الشهادة \* ادعى  
المهر على الختن فقال صالحت  
معي على كذا ولم يقيم البينة  
عليه ثم ادعى الختن ان  
البنت حال الحياة أبرأته أو  
صالحته على مال لا تقبل بينته  
لانه أقرب وجوب المال على  
نفسه ولو قال له صالحت  
عن الدعوى لا يكون اقرارا  
ويقبل البرهان على ابرائها  
وصلحها لان التوفيق ممكن  
لانه يقول كانت أبرأتني في  
حياتها الا أنك لما ادعت  
ثانبا صالحتني عن دعواي  
وهذا معنى قول المشايخ  
دعوى الصلح عن المال اقرار  
وعن دعوى المال لا \* ادعى  
الزوج عليها هبة الصداق  
فشهد أحد شهوده بالابراء  
والآخر بالهبة يقبل

الزوج والسيد قال أي ما صدقته فهو ابنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا أو وطئا بشبهة لزمه ذلك  
وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط \* نبي الى امرأته زوجها فاعتدت ونكحت  
ولو دلت فناء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال أبو يوسف  
رجه الله تعالى ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة أقل من ستة أشهر فالولد للاول فان كان أكثر  
من ستة أشهر فهو من الثاني وقال محمد رجه الله تعالى ان كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني الى وقت  
الولادة أقل من سنتين فالولد من الاول وان كان أكثر من سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي \* قال أبو  
الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رجه الله تعالى أصح وبه تأخذ كذا في الفصول العبادية \*  
وروى أبو عصمة سمع ابن معاذ عن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رجه الله تعالى عن أبي  
حنيفة رجه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول وقال الاولاد الثاني كذا في المحيط \* رجل غاب عن امرأته  
وهي بكر ابنة عشرين سنين مثلا فتزوجت وجاءت بأولاد قال أبو حنيفة رجه الله تعالى الاولاد للزوج الاول  
حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء وتجاوز شهادتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة  
رجه الله تعالى ان الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الواقعات الحسامية \*  
وأجهوا على أن المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة \* ولو سببت المرأة فتزوجها رجل من أهل الحرب وولدت  
أولاد فهو على هذا الخلاف كذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا دعت المرأة طلاقا واعتدت فتزوجت  
وبعد زوجها الاول كذا في محيط السرخسي \* وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين النسي عن تزوج امرأة  
صغيرة بتزويج أبيها ثم مات الأب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فحضر الغائب  
وادعاهما فأنكرت ولم تكن له بينة فلم يقض له بهم او قضى بهم للثاني فولدت منه بنتا للزوج الاول ابن من  
امرأة أخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في رجم  
أبيه أن أم البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته وأما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه  
فينبغي أن يجوز لان اقرار الابن لم ينفذ على غيره كذا في الفصول العبادية \* اذا تزوج الرجل امرأة رجل  
وولدت ولدا فادعى أحدهما أن النكاح كان منه من شهر وادعى الآخر أنه كان منذ سنة فالقول قول من  
يدعي النكاح منذ سنة ويحكم بإثبات النسب منهما فان تصادقا على أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب  
وان قامت البينة بعد ما تصادقا أنه تزوجها منذ شهر على أنه تزوجها منذ سنة قبلت بينته هكذا في الذخيرة  
\* رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من إحدى هاتين الجاريةين ثم مات قال محمد رجه الله تعالى يعتق  
الغلام من جميع المال وتسمى كل جارية في نصف قيمتها ويعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط \* رجل  
أقربان هذا الصبي ابنه من أمته هذه ثم مات فأقام اخوته البينة أن أباهم زوج أمته من هذا العبد قبل  
ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينتهم كذا في محيط  
السرخسي \* واذا كان الغلام والامة يدعيان ذلك تقبل بينتهما لانهم ما بينة يثبتان الحق لانفسهم ما  
وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية أم ولده فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في  
صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في مرضه يعتق من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل  
البينة أيضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط \* ولو ادعت

لاتفاقهما في الشهادة اذ هبة الدين ايضا اسقاط وقيل لا لان الهبة تمليك والابراء اسقاط فاختار الحكم حتى  
لو أبرأ الكفيل لا يرجع على المديون ولو وهب له يرجع عليه \* ادعت المسمى فقالت الورثة نعلم به لكن لاعلم لنا بالقدر حبسوا حتى يبينوا  
لقيامهم مقام الزوج \* أبرأت زوجها عن المهر ثم قالت أبرأته لكنه تزوجني بكذا ثانيا ان برهنت على النكاح الثاني بكذا قبلت وثبتت  
المرأة عن المهر الاول \* طالبت زوجها بالمهر فقال مرة أوفيت وقال مرة أدبت الى أبيك لا يكون تناقضا لان الاداء الى الأب أداء اليها



لان قبضه مفوض اليه \* (نوع) \* اعلم في كرمي هذه السنة أزواجك بنى أو عمل ابتداء من غير أمره الا انه علم ان يعمل طمعاً في التزويج أو قال اعلم حتى اصنع لك معروفاً وكذا وكذا ثم لم يعمل اختلفوا والاشبه وجوب مهر المثل أو أجره \* بعث اليها أشياء وعوضت ثم أراد الاسترداد منها لانها كانت عارية فالقول للزوج لانكاره التملك ولها أيضاً ان تسترد لانها عوضت عن الهبة ولا هبة فلا عوض قال الفقيه أبو بكر الاسكاف هذا اذا صرح بالتعريض أما اذا نوت كان ذلك هبة (١٤١) منها ولا عبرة للنية كافي كل العقود

الساينة مثل بيعت ونكحت واشترت فلو أن المرأة استهلك ما بعث اليها الزوج ضمنته لانها لم تصدق في أنه عارية يترتب عليه حكم العارية وهو الضمان وكذا لو استهلك الزوج ما بعثت

\* (مسائل الخلوة) \* الخلوة

توجب كمال المهر والعدة والنسب والنفقة وان في عدتها أيضاً وحرمه تنكاح أختها وأربع سواها والامة ما بقيت العدة ومراعاة وقت الطلاق في حقها الا احصان والحلل للزوج الاول وفي تحريم البنت بها اختلفوا وان خلاها وهو محرم أو صاتم عن رمضان ثم طلقها له ان يتزوج بنتها خلافاً للامام الثاني ولا تصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الصغيرة التي لا تجامع مثلاً \* صغير يقدر على الايلاج ولكن ليس له شهوة زفت اليه امرأته وهي صغيرة تجامع مثلاً وخلاها لا يجب كمال المهر كالريض اذا لم يشته قال الامام القدوري الصحيح ان صوم النفل والنذر والفضاء لا يمنع والثالث يمنع الا اذا كان لا يشعر بصغير جداً أو المغنى عليه أدخلها في

الام النكاح أو ادعاء الغلام قبلت بينة التزويج لانها تكون للأبائات فان النسب من حق الغلام فاذا أثبتته بالبينة من العبد كان مثبتاً حق نفسه فيثبت النكاح بينها وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط \* ولو كان العبد غائباً حال ما أقامت الورثة البينة توقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط \* اذا ولدت امرأة الرجل ولداً وادعت أنه ابنها منه والزوج يجحد ذلك فشهد على الزوج ابنه أو أخوه أنه أقر أنه ابنه قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* ولو شهد على اقرار الزوج بذلك أبو المرأة أو جدها لا تقبل شهادته ادعت المرأة أو جدها وكذا لو شهد بذلك أبو الزوج أو جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج أو جده كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

### \* (الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق) \*

اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع وأراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وأن يفسر الاستحقاق وبين سببه ثم اذا بين سبب الاستحقاق وصح ذلك وأنكر البائع البيع منه وأقام المشتري البينة على البيع قبلت بينته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشايخ وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بل اذا ذكر شتيته وصفاته وذكر مقدار الثمن كفاه ثم اذا قبلت بينة المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي وأراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن أو وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشيء وكذلك بنية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في النصول العمادية \* واذا استحق المبيع من يد المشتري وهو لم يؤد الثمن أو أدى بعضه يجبر على أداء الثمن في الفصل الاول وعلى أداء الباقي في الفصل الثاني بل وازان القاضي عسى أن لا يقضى ببينة المستحق أو يجبر المستحق المبيع كذا في المحيط \* المشتري اذا أراد الرجوع على البائع فوعده بدفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة \* اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شيء قليل كان للبائع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر داراً بدينار وبقابضاً ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء أخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد بالخيار وان تفرقت الصنعة عليه وتعييب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق نصف العبد دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك فمن أحصا بناناً من قال كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ الربيع بالربع وان شاء ترك وبعض أحصا بناناً قالوا كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختروا أحدهما شيئاً حتى أجاز المستحق نصف العبد وسلم ذلك النصف الى مشتري العبد بهيمة أو صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط في باب الاستحقاق \* اشترى من آخر عبداً وباعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانياً ثم استحق من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى وهذا الجواب انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها أما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول وشرائه ثانياً

بته وفيه عشر جوارله تصح الخلوة ولو جاريته هكذا في الصحيح وان أمرته الاخرى فهي والجارية سواء ويجعل الوطء بحضرة الضرة كذا أفتى محمد رحمه الله ثم رجع وقال لا يجعل وطء المرأة بين يدي أحد ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطح ليلاً بلاخص ولومعهم ما يجنون مطبق أو معنى عليه ان في النهار لا يصح وان في الليل صح وكذلك الاعوى في الاصح وان معهما ثماناً صحت في الليل والنهار والكلب العقور يمنع وان لم يكن عقوراً قيل ان للمرأة منع وان للزوج لا وان خلاها في المسجد أو الحمام ليلاً صح وان لم يداو ولا جملها من الرستاق الى المصران

في الحارة لا وان في غيرها صحت وفي الروضة ان في الصحراء ليس بقرينها أحد اذ لم يأمنوا المرور ولا وان أمنا صحت ولو في مسافة أو جبل في خيمة لا وفي بيت غير مسقف خلوة وكذا الكرم والسطح ان عاميه حجاب وعلى الجبل والنقطة ان كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت يكون خلوة ومعنى كونه خلوة وجوب كمال المهر والعدة وقولنا لا يكون خلوة أي لا يجب ان يكون خلوة ان كان السترة وقاية لا يرى أو كان قصيرا بحيث لو كان قام لا يكون خلوة وفي بستان (١٤٣) لا باب له لا وان له باب مغلق خلوة \* وخلوة المجهوب صحيحة عنده ولو منع شرعا لا حسا

على حالهما فلا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في الفصول العديدة \* اشترى من آخر دارا وقبضها واستحققت من يده فقال المستحق للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع مني فأخذ ثم أراد المستحق ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب ان لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها ان بقضاء القاضى بالملك للمستحق تنفسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له ان يسترد ذلك ولو ان المشتري يرجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن مني فأخذ ثم أراد المستحق ان يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ومنه رجل للمشتري ما أدركه من دركه في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه ثم استحق مستحق من يدا المشتري الاخر بالبيعة وقضى القاضى بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري الاخر وعلى الباعة أجمع حتى لو أقام المشتري الاخر أو واحد من الباعة بيعة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بيئته وكان لكل واحد من المشتريين أن يرجع على بائعه بالثمن من غير أن يحتاج الى إعادة البيعة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذ ارجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخر ولا يكون للمشتري الاول أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول أن يرضى بالدرن ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البيعة على الرجوع اذا اراد الرجوع على بائعه ينتظر ان لم يعلم القاضى بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند قاض آخر يحتاج وان علم القاضى بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضى لا يحتاج ولو أن العبد لم يستحق ولكن أقام العبد البيعة على المشتري الاخر على حرية الاصل وقضى القاضى به ارجع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل أن يرجع على مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل أن يرجع عليه ولولم يقم العبد البيعة على حرية الاصل ولكن أقام بيعة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة اعتقه وأقام رجل بيعة أن العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضى بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وكذلك اذا لم يعرف التاريخ وكذلك لو أقام العبد البيعة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة دبره أو أقام رجل بيعة على ذات أو كانت جارية أقامت بيعة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها أو أقام رجل بيعة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها ولم يعرف التاريخ أصلا وقضى القاضى بذلك فهذا وما لو أقامت البيعة على حرية الاصل أو على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل أن يرجع عليه وان أقامت البيعة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان أقام العبد أو الجارية بيعة على المشتري الاخر أنه عبد فلان أو جارية فلان اعتقه واستولدها بعد شراء المشتري الاخر أو أقام رجل بيعة على ذلك وقضى القاضى بذلك كان هذا والقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها بيعة

كالصائم والحائض والمحرم تجب العدة وخلوة الصبي المراهق توجب كمال المهر وفي الحمل ان قدر على الوطء خلوة \* ادخلتها أمها وخرجت ووردت الباب ولم يغلقه والبيت في خان يسكنها ناس كثيرة والبيت طوابق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخان ينظرون ان كانوا مترصدين وهما الايمان لا يصح \* الزوجان اجتمعا في بيت في دار وبابه مفتوح لكنه لا يدخل أحد بلاذن صحت \* دخلت على الزوج وهو لا يعرفها فكثرت ثم خرجت لا يكون خلوة ولو عرفها ولم تعرفه خلوة \* دخلت عليه وهو نائم صحت علم أولم يعلم \* اذا خلوت به فاهي طالق تخلاهما وقع الطلاق لوجود الشرط ولزم نصف المهر ولا يلزم العدة لانه لا يتمكن من الوطء في تلك الساعة \* الخلوة ليس اياها حكم الوطء في المراجعة فلا يصير مراحما بهما ولا في الميراث حتى لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لا ترث واختار انه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقيل لا يقع قال في فتاوى سمرقند قال لها بعد ما تزانيك

طلاق ودو طلاق وسه طلاق وقع الثلاث والطلاق الواقع في هذه الحالة بائن \* خلا بامرأة ثم قال لزوجه انت علي يرجع كظهر أم تلك المرأة لا يصير مطهر او في الظهري لا يثبت حرمة المصاهرة بالخلوة عند محمد رحمه الله خلا فالامام الثاني ولا تمام مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا بيكر ثم طلقها تزوج كالابكار ولا يرد كمال المهر لانه متعاق بتسليم النفس لا بالقبض ولا يقدر عليه بأبلغ من هذا فكل بالضرورة ولا ضرورة هنا فاعتبرت الحقيقة ولهذا لم تسقط الخلوة مطالبة حق الوطء \* البكر أو النيب زوجها واهلها ابرضاها هل



يكون اجازة لاروايه فيه قال محمد وعندي انه اجازة وكذا الخلوة في النكاح الموقوف اجازة لان الخلوة بالاجنبية حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجازة \* القرن والرتق يمنعان صحة الخلوة قيل انه قولهما ما كالجلب والصحيح انه قولهم لانه عجز عن عليه التسليم فيمنع والجلب من له الحق فلا يمنع عنده \* الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسدة لا توجب العدة ولا كمال المهر وكذا الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح لانها اقيمت مقام الدخول للمكينة ولا يمكن هنا المنع الشرع والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح ان كان (١٤٣) المانع شرعيا كالصوم والحيض والاحرام

توجب العدة وان حسييا كالمرض المدنف أو صغيرهما وصغير أحدهما لا \* والخلوة بالرقة توجب العدة وكال المهر لانه يتمكن من الوطء بالفتق وكذلك خلوة الجيوب والعين لانهما يتكئان بالحق \* (الثالث عشر في نكاح فاسد) \* غاب عن زوجته البكر سنين فتزوجت وجاءت بالاولاد أو سبيت امرأة فتزوجها حربي وأتت بالاولاد أو ادعت الطلاق واعتدت وتزوجت بآخر وولدت أو نعي اليها زوجها فاعتدت وتزوجت بآخر فولدت فالولد عند الامام الاول نفاه الاول أو ادعاه أو ادعاه الثاني أم نفاه لاقل من ستة أشهر أو سنتين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل شهادتهم له ولولده منه ولد بالزنا لا يجوز شهادته له ومذهبهم ما مذكور في الشروح وروى عبد الكريم الجرجاني ان الاول والثاني وبه قال ابن أبي ليلى وبه أفتى الصدر لان الشبوت من الاول قبيح وقال الامام ظهير الدين الفتوى على انه لا اول لان الولد لا فراش بالنص ولو كان الاول حاضرا والمسئلة بجهاها فالولد

يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة \* لو أقر المشتري للمستحق أو استحقق بشكل وقضى به للمستحق ثم أراد أن يرجع على بائعه ايسر له ذلك ولو أقام البيينة على اقرار البائع أنه للمستحق رجع عليه ولو لم تكن له بيينة فأراد أن يحلفه ما أقربه للمستحق يحلف كذا في الخلاصة \* فان نكل رد الثمن كذا في الوجيز للكردي \* فان قال المشتري بعدما أقر أو نكل أنا أقيم البيينة على أن الجارية ملك للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بيئته ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن ادعت انها حرة الاصل فأقر المشتري بذلك أو أبي اليمين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع الثمن على البائع فان حضر البائع وأدكر ما قاله المشتري فقال المشتري أنا أقيم البيينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بيئته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جارية وأنه اعتقها أو دبرها أو استولدها أو أقر المشتري بذلك أو نكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان أقام المشتري بيئته على البائع بذلك لا يرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بيئته بعق مطلق أو بعق بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن وأما اذا شهدت بعق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بيئته كذا في الذخيرة \* قال محمد في الزيادات أمة في يد عبد الله فقال ابراهيم لمجد يا محمد الأمة التي في يد عبد الله كانت أمي بهتة منك بالف درهم وسلمتها اليك ولم تنقد الثمن الآن عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كاه وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريتي فالقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لابراهيم على محمد هكذا في المحيط \* فلو استحقها رجل من عبد الله بيئته على التناج أو مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشئ وان أقام محمد البيينة على المستحق انها أمة اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها قاضي له بها وان أعاد المستحق بيئته التناج على محمد قضي له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن أقامت الجارية البيينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو أقامت الجارية البيينة على عبد الله انها كانت أمة اعتقها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالثمن على ابراهيم وهذا اذا أقامت البيينة على الاعتاق والتدبير والاستيلاء من غير تاريخ فأما اذا أرخت بان أقامت البيينة على أن عبد الله يملكها منذ سنة واعتقها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كان منذ سنة أو أقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان تاريخ العقد الذي جرى بين محمد وابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو أن الجارية أقامت البيينة على عبد الله أنه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا أدت بدل الكتابة وعتقت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط \* وان أقر عبد الله أنه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها ونقده الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادقا عليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادقا عليه بعدما استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان أقر عبد الله بالشرع من محمد ومحمد كان غائبا أو حاضرا فلم يصدقه ولم يكذب به حتى استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد أنا أقيم البيينة على ابراهيم أن عبد الله اشتراها مني يريد به الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بيئته وكذلك لو أقام محمد بيئته أنه صدقه عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بيئته

لاول بالاتفاق \* تزوج امرأة فاسقة مستبين الخلق لاربعة أشهر جاز النكاح ولو الا يوما \* مطلقة زوجت نفسها ثم ادعت عدم انقضاء العدة من الاول ان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت وان شهرين أو أكثر لا وصح النكاح عنده وعندهما ولو بعد أربعين يوما الا يوما لا يصدق وصح النكاح \* جاءت بولد لستة أشهر من وقت النكاح الفاسد ثبت النسب عند الثاني وعند محمد الاعتبار من وقت الوطء لان النكاح ايسر بداع الى الوطء وعليه الفتوى وفي النكاح الفاسد ثبت النسب بلا دغوة وفي الذخيرة تزوجها فاسدا وخلوها

وجاءت بولد وأنكر الدخول عن الامام زوايتان في رواية ثبت النسب والمهر والعدة وفي رواية لا وهو قول زفر وان لم يخل بهم الم يلزمه الولد  
 \* جامعها فيه في الدبر لا مهر ولا حد ولا عدة وكذا لا يجب بالخلافة والنظر والمس عن شهوة شيء والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو  
 تزوجها فاسدا ومسا أمها بشهوة ثم تركها له أن يتزوج الام وفي مبسوط أبي اليسر الفاسد منه لا يثبت حرمة المصاهرة اذا لم يكن فيه نظر  
 أو مس وله ان يتزوج بامها أو بنتها قبل (١٤٤) التفريق وكذا لها التزوج بآخر قبل التفريق \* والمتاركة في الفاسد بعد الدخول

لا يكون الا بالقول كخليت  
 سبيلك أو تركتك ومجرد  
 انكار النكاح لا يكون  
 متاركة أمالوا أنكر وقال أيضا  
 اذهبي وتزوجي كان متاركة  
 والطلاق فيه متاركة لكن  
 لا ينتقض به عدد الطلاق  
 وبعد محجيء أحدهما الى  
 الآخر بعد الدخول لا تحصل  
 المتاركة لانها لا تحصل الا  
 بالقول وقال صاحب المحيط  
 وقبل الدخول أيضا لا يتحقق  
 الا بالقول والصحيح ان علمها  
 بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط  
 في الطلاق ولكل فسخه  
 بغير محضر صاحبه وبعده لا  
 الا بمحضر صاحبه كالبيع  
 وقيل لكل فسخة قبل الدخول  
 وبعده مطلقا \* جعل أمرها  
 بيدها في النكاح الفاسد ان  
 ضربها بالاجر فطلقت نفسها  
 بحكم التفويض ان قيل  
 يكون متاركة كالطلاق وهو  
 الظاهر فله وجه وان قيل لا  
 فله وجه أيضا لان المتاركة  
 فسخ وتعليق الفسخ بالشرط  
 لا يصح \* ولو قال لها طلقي  
 نفسك فطلقت نفسها يكون  
 متاركة لانه لا تعليق فيه وفي  
 الاول تعليق الفسخ بالضرب  
 \* زوجها فاسدا وولدت منه  
 ان قبل التفريق لا تنقض به

ورجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو نصادق محمد وعبد الله على أن محمد وهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه  
 أو على أن محمد اتصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه ففي الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على  
 ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الذخيرة \* رجل اشترى أمة بالف درهم ونقد الثمن ولم  
 يقبضها حتى أقام رجل البيعة أمته والمشتري والبائع حاضران فقضى القاضي للمستحق ثم ادعى البائع  
 أو المشتري أن البائع كان اشتراها من هذا المستحق قبل أن يبيعهما من المشتري وأقام البيعة قبل بيئته  
 ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع ليسلم المبيع الى والافانقض البيع بيننا فالقاضي  
 ينفذ البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بيعة أنه كان  
 اشترى الامه من المستحق ففسخ البيع على حاله لانه اذا فسخ ظاهره وباطنه فان أراد أحدهما أن يحجز البيع  
 ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامه من البائع ثم استحققت من يد المشتري وأخذت من يده ورجع  
 المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بيعة على الشراء من المستحق فأقامها على المستحق وقضى بالامه  
 للبائع فأراد البائع أن يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ليس  
 له ذلك ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم أقام البائع البيعة أما اذا أقام  
 البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل أن يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو  
 قضى القاضي على البائع بالثمن ثم أقام البائع البيعة فعلى ما مر من الخلاف فلو أراد المشتري أخذ الجارية  
 وامتنع البائع لا يجبر ولو أراد البائع أن يلزمه ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طالب منه الثمن  
 فأعطاه أو قبل الفسخ ثم أقام البائع بيعة على الشراء من المستحق وقضى بالجارية له ليس لأحدهما أن  
 يلزم صاحبه الجارية ولو لم يقيم البائع البيعة على الشراء من المستحق لكن أقام البيعة على انما نتجت عنده  
 فهذا ومالوا أقام البيعة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة \* اشترى جارية فولدت أو شجرة فأثمرت  
 والثمار عليها واستحقها رجل بالبيعة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد  
 والثمرة مقصودا يختلف فيه قيل القضاء له بالأصل قضاء بالنزع وقال الصمد ر لا بد من القضاء بالفرع أيضا  
 كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وان كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة  
 ويرجع على البائع ولو مات الولد لاشي على المشتري وان قتل أحد منهن عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان  
 مات وترك مالا كثيرا فكله للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العترة ولو كانت الجارية أو وهب لها  
 أخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من  
 آخر كرمًا واشترى الارض والخيول جميعا وقبضهم ما ثم استحققت العرصة وحدها كان للمشتري أن يرد  
 الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة \* اشترى فرس مع السرج واستحقها فارجع بكل  
 الثمن وان استحق بالسرج رجع بالحصة وكذا الوضاع السرج فاعلموا أراد المشتري رد السرج وان يرجع  
 بكل الثمن وأبى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرة فثبت  
 الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت  
 تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر لك وان شئت فردد حتى يقلع الشجر ويضمن لك نقصان أرضك  
 فان أمره بقلع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع

العدة وان بعده تنقض به \* نكاح الحرام فاسد باطل قيل باطل وسقوط الحدبشبة الاشتباه وقيل فاسد وسقوط الحدبشبة بقيمة  
 العقد \* الدخول في نكاح بلا شهود وجب العدة لانه مختلف في صحته فان ما انكاره الله شرط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه  
 فالدخول فيه وجب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد \* فرق القاضي بينهما في النكاح الفاسد ان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة  
 وان دخل فالقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فمهر المثل بالغ وتجب العدة ولا تنفقه في النكاح الفاسد ولا في عدته وان



صالح عن النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز \* فرق بحكم فساد النكاح بعد الدخول ثم تزوجها صحيحاً في عدته ثم طلقها قبل الدخول فلها المهر كلاً وعليها عدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر الثاني واتمام العدة الأولى وكذا الخلاف في النكاحين الصحيحين والحاصل أن الدخول في الأول دخول في الثاني إذا حصل في العدة سواء كان الأول صحيحاً أو لا بشرط أن يكون الثاني صحيحاً واجمعوا أن الثاني لو فاسداً وفرق قبل الدخول في الثاني لا يجزى المهر الثاني التصرفات الفاسدة عشر النكاح (١٤٥) والبيع والاجارة والرهن والصلح

الفاسد والقرض وهو قرض الحيوان والهبة وانها مضمونة بالقيمة يوم القبض والمضاربة والمال أمانة في يد المضارب والكتابة الواجب فيها الاكثر من المسمى ومن القيمة والمزارعة والخارج فيها لصاحب البذر \* (الرابع عشر في دعواه

والاختلاف بين الزوجين) \* ادعى نكاحها وبرهن وبرهنت أختها أيضاً عليه انه تزوجها القول والبينة للرجل فان كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وعن الامام ان بينة الرجل أولى وقت أم لا وتبطل دعوى المرأة وان قال شهوده تزوج احدهما ولا تعرف المتقدم بعينه والزواج بقول السابقة هذه ان صدقته المرأة فهي امرأته وان جحدت لانكاح بينهما وبينها ادعى نكاحها وادعت انه تزوج أختها الغائبة قبلها والا نهى في نكاحه وهو منكر فالقياس وهو قول الامام يقضى بنكاح الحاضرة ولا يلتفت الى بينة المرأة وعندهما يوقف الامر الى حضور الغائبة فان انكرت دعوى

بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مفلوفاً ويسلك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كما قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان لم تستحق الارض حتى أثمر الشجر بلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضراً كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر قائمة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري على قطع الثمر ببلغ الثمر أو لم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيخان \* أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن الى المختار له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قيل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المختار له قال لا وفي الجامع قيل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء رجع على الامر وإذا اشترى شيئاً من الوكيل فاستحق من يد المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الائمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة \* اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري حماراً معيناً ثمن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العبادية \* رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاز رجل وادعاهما وأقر المشتري أنها المدعى وصدق البائع المشتري في أن هذا المدعى وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري انما كانت هي للمدعى لانك وهبتم له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة \* وان استحق من يده بشهادة شاهدين وقد عدلتهما المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فان عدلار جميع المشهود عليه على بائعه بالثمن وان لم يعدلار فانه يقضى على المشهود عليه لهديه اياهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العبادية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بأمر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مديراً أو كانت جارية فوجدها أم ولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع بما نقده وان شاء رجع على المشتري فان أخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان أخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان أراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولو لم تكن كفالة وكان أمر بقضاء الثمن وباقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع

(١٩ - فتاوى رابع) الحاضرة فيقضى بينة الزوج وان صدقت وبرهنت قضى بنكاحها وبطلت بينة الزوج وان اقامت الحاضرة بينة على اقرار الزوج بنكاح أختها الغائبة أو بنكاح أمها أو بنتها أو ووطئها أو لمسه أو وقبيلها بشهوة أو بالنظر الى فرجها بشهوة أو على اقرار الزوج بذلك فرق بينه وبين الحاضرة ولا يشترى نكاح الغائبة وان لم يذكّر الدخول أو ما في معناه فلا فرق بين دعوى نكاح الاخت وغيرها وفي المسئلة دأيل على أن الشهادة على القبلة والمس جائرة وهو اختيار الاسلام واختار الفضلي انه لا يجوز \* ادعى على امرأة نكاحاً

فأنكرت وحلفت لا يحل لأزواج اختها وأربع سواها ولو كانت ادعت فأنكر الزوج وحلف لا يحل لها التزوج بأخر وهذا قال المشايخ في هذه الصورة يحلف الزوج بالله ما هي زوجة لي وإن هي زوجتي فطالق قالوا وإنما حلفناه بالطلاق بل هو أن يكون كاذباً في الحلف في النكاح فلم يحلف بالطلاق وبجوده ليس بطلاق تبقى معلقة لا مطلقة ولا ذات بعول ولا تنكح من التزوج بأخر وإن عزمتم المرأة على ترك الخصومة بخلاف البيع إذا عزم البائع (١٤٦) بعد تحاييف المشتري على عدم الشراء على ترك الخصومة حيث علك البيع وإن

ما وصفنا ولو لم يكن شيء مما ذكرنا من الأسباب في فصل الكفالة ولا يمكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد أو لم يرجع فإن حضر الكفيل في فصل موت العبد أو كان الكفيل حاضراً لم يكن للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن ولو لم يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الأسباب فإن كان الانفساخ بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرديء بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء أو الرديء بخيار الرؤية أو بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري أمر غيره أن ينقد الثمن عنه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري فإن المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الأحوال كلها وإن كانت الكفالة بغير أمر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وإن انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرديء بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الأقالة لا يكون للكفيل أن يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولو لم تكن كذلك ولكن نقدر رجل الثمن عن المشتري بغير أمره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة إذا كانت بغير أمر المشتري ولو كانت الكفالة بأمر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين ديناراً كان للكفيل أن يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فإن استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوى في هذا أن يكون الاستحقاق في المجلس أو بعد الاقتراق عن المجلس وكذلك لو أن البائع باع الكفيل الدرهم التي كفل به عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع وأراد محمداً رحمه الله تعالى هذه التسوية بين البيع والصلح التسوية بينهما بعد الاقتراق عن المجلس فأما إذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصلح ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل عن البائع بالدرهم خمسين ديناراً وقبضها منه البائع فإن للمشتري أن يرجع على البائع بألف ولا سبيل للكفيل على البائع وكذلك لو كان الكفيل صالح البائع على خمسين ديناراً وفي الصلح البائع الخياران شاء رد خمسين ديناراً وإن شاء رد ألف درهم وفي البيع رد ألف درهم من غير خيار ثم في الصلح ان اختار البائع رد الدرهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وإن اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري أمر رجلاً أن يقضي عنه الثمن من غير كفالة فباع المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على خمسين ديناراً ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير أمره ثم ان الكفيل صالح مع البائع على خمسين ديناراً بالثمن أو باع منه خمسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل القبض أو استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويختار البائع في الصلح بين إعطاء الدرهم وبين إعطاء الدنانير وفي البيع لا يختار ولو لم تكن كفالة ولا أمر بقضاء الدين ولكن جاء متبرع وباع دنانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري أو صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال وأما الصلح فإن كان بشرط أن يكون الثمن الذي على المشتري للتبرع يكون باطلاً وإن كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزاً وإن أطلق الصلح اطلاقاً لم يصحح بالبراء ولا بالتامليك يجوز

لم يملكه البائع قبل التحليف لأن البيع ينفسخ بالحدود والنكاح لا \* بترك زوجها ولها ما قالت بعد سنة إنني قلت لا أرضى بالنكاح حين بلغني النكاح فالقول لها وذكر الخصاص قالت وقت بلوغ النكاح إنني رددت وقال سكنت القول له وإن برهن الزوج أو الولي على الرضا وهي على الرد فينتها أولى ولو كانت صغيرة وبرهن الوصي على إجازة الزوج يقبل وإن لم يكن له ولاية التزوج لأنه يثبت لنفسه حق قبض المهر ولو دخل بها الزوج وهي بالغة ثم برهنت على الرد الصحيح أنه لا يقبل وإن ذكر الإمام الفضلي القبول لأن الدلالة المعهولة لا تبطل وكذا لو كان عندهما قوم حال سماع النكاح وهي بالغة ولم يسمعوا ردها النكاح لأن السكوت ضم الشفتين وهو أمر وجودي وإذا ردت النكاح على أنها بالغة وقال الولي أو الزوج ردها باطل لأنها صغيرة إن بنت تسع القول لها وإن أقام بينة فيبينة المرأة على أنها بالغة أولى وكذا لو باع

ماله فتال أن بالغ ولا يصح البيع وادعى الولي أو الوصي صغره فالقول قول الولد وقيل القول قول الأب والمشتري فإن في البيع وفي النكاح القول قول الزوج والاول أصح \* تزوج امرأة كان لها زوج طاقها فقال الزوج الثاني تزوجتك في عدة الاول وقالت كنت أسقطت سقطاً مستبين الخلق بعد الطلاق فالقول للزوج ويفرق ولا مهر لها وإن بدأت المرأة وقالت كنت أسقطت وأسقطت عدتي وقال الزوج كنت في العدة فرق بإقراره ولها كل المهر إن بعد الدخول والنصف إن قبله وفي الجامع إذا قالت كان النكاح بلا شهود أو في



العدة أو حال رقي أو أنا أختك رضا أو إنك الرزج فالقول قوله ويقضى بالنكاح وفي المحيط قالت تزوجتني وأنا صغيرة وقال كنت بالغة  
القول قولها الاختلاف ما في وجوده قل وإن أقاما في بينهما أولى لانها أقدم \* قضى بالنكاح بشهود زور يسع لها المقام معه وإن تدعي بجامعها  
وحل لها ميراثه وإن كانت صادقة وقال محمد إذا زوجت عن هذا القول قبل موت الزوج فيحل الميراث والألا وعامة المشايخ على أنه يشترط  
عند القضاء حضور الشهود ولو كانت ادعت الزوج في عدتها من غيره وإنكر الزوج (١٤٧) وقضى له بها إن علمت كذب الزوج  
لا يسعها المقام ولا أن تدعي بجامعها \* وعن شيخ الإسلام

ادعي نكاحها فقلت كنت  
زوجتك طاعتني وانقضت  
عدتي وتزوجت بهذا  
الرجل وصدقها الثاني ولا  
برهان للادول فاختلعت  
بشيء من الاول فحل للثاني  
بلا تجديد العقد ولا تجب  
العدة لعدم صحة الخلع لعدم  
ثبوت النكاح والاقدم  
على الخلع وإن دل على  
اقرارها بالنكاح للادول لكن  
بعد الاقرار الصريح للثاني  
فلا يطل الصريح السابق  
بالاقرار اللاحق لانه لا يكون  
أقوى من الصريح \* تزوجت  
نفسها عند الشهود وماتوا  
فأنكرت النكاح وتزوجت  
بآخر فلا يس للادول الخاصة  
معه لان التحليف للنكول  
والنكول اقرار ولا أثر  
لاقرارها بعد الزوج بآخر  
ولكن تخصم الثاني فإن  
نكل يخصمها فإن نكلت  
قضى بالنكاح للادول وأيمها  
حلف انقطع الدعوى وهذا  
على رأي الامامين وبه أفتي  
الفقيه أبو الليث والصادر  
\* ادعي ان وليها تزوجها منه  
فأنكرت فبأشهادين

فإن استحق العبد كان على البائع رد الدنانير على المصالح وإن مات العبد كان للبائع الخياران شاء رد الدنانير  
على الكفيل وإن شاء رد عليه الدراهم \* كذا في المحيط \* ولو كفل بجيد ونقد نهرجة رجع بالبائع على  
المشتري وإن استحق اتبع البائع أو المشتري بالنهرجة وإن كفل نهرجة ونقد جبار رجع بالنهرجة ولو  
استحق اتبع البائع بالجيد أو المشتري بالنهرجة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في السكافي \* ولو لم  
يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل أدى أنقص مما التزم فلا سبيل للكفيل  
على البائع ولكن يرجع على المشتري بألف درهم نهرجة ولو كان الكفيل أدى أجور مما التزم ثم مات العبد  
في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ويرجع  
المشتري على البائع بمثل الدراهم التي أعطى الكفيل البائع وهو الجبار ولو كان المشتري أمراً رجلاً أن ينقد  
عنه الثمن من غير كفاله فنقد المأمور أفضل مما أمر به لم يرجع على الأمر إلا بمثل ما أمر به وإن نقده أردأ  
مما أمر به يرجع بمثل المؤدى فإن استحق العبد بخير المأمور بين اتباع البائع وبين اتباع المشتري فإن رجع  
على البائع رجع بمثل المقبوض وإن رجع على المشتري يرجع بالمؤدى إن كان المؤدى أردأ مما أمر به وإن  
كان أجور رجع بما أمر به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما أخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولكنه  
مات قبل القبض فلا سبيل للمأمور على البائع ولكن يرجع على المشتري بما أدت إن كان المؤدى أردأ مما  
أمر به وإن كان أجور يرجع بما أمر به كذا في المحيط \* من ضمن الثمن للمشتري عند الشراء معلقاً بظهور  
الاستحقاق جاز لكن إذا أخذ المستحق من يد المشتري بالقضاء فأنما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن  
على البائع وإنما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بأن يرجع عليه ويقضى به القاضي وفسخ العقد  
ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري إن شاء أخذ من الكفيل وإن شاء أخذ من البائع فإن أخذ  
من الكفيل وكانت الكفالة بغير الأمر لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه  
يرجع هو على بائعه كذا في الفصول العمدية \* إن دفع المدعي إلى المدعي عليه شيئاً وأخذ الدار ثم استحق  
المدعي فأنه لا يرجع الدافع بما دفع كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح \* لو صالحه من الدنانير على  
دراهم وقبضها ثم استحققت بعد ذلك الفرق رجع بالدنانير كذا في الفصول العمدية \* وإن صالح من مائة على  
نصفها فاستحق البدل رجع بمثل ولا يرجع بجميع الدين الأول كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح  
\* لو صالح من الدراهم على كرخطة جاز فإن استحق الكراو وجد به عيباً فرده يرجع إلى أصل حقه وهو  
ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العمدية والله أعلم

#### باب السادس عشر في دعوى الغرور \*

إذا اشترى الرجل أمة شراء فاسداً أو جازراً أو ملكها بنية أو صدقة أو وصية فولدت له أولاداً ثم استحقها  
رجل فأنه يقضى للمستحق بالجارية وأولادها إذا ثبت غرور المستولدة ولا بد لذلك من البينة على الشراء  
أو الهبة أو ما أشبه ذلك فإذا أقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولدة فيقضى القاضي للمستحق بالجارية  
وبقيمة الولد وبعقرها أيضاً ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بآثاناً كان أو واهباً عندنا وهل يرجع بقيمة  
الولد في فصل الشراير جمع وفي فصل الهبة ونظائرهما لا يرجع كذا في المحيط \* وتعتبر قيمته يوم الخصومة

شهداً أحدهما إن تزوجت نفسها منه والآخر على أن وليها تزوجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعي بعد هذا الشهادة والدعوى أنها  
زوجت نفسها منه وشهد بذلك تقبل ولا يكون تناقضاً لان الزوج مما يتكرر فيمكنه التوفيق بأن يكون الولي زوجها ثم تزوجت نفسها منه  
\* زوج بنته البالغة ولم يعلم رضاها ومات الزوج وادعت ان أباهما كان تزوجها منه بامرهما وأنكرت الورثة أذنهما فالقول قولها وإن قالت  
تزوجني أبي بأمري ثم لما بلغني الخبر رضيت وإنكرت الورثة الإجازة فالقول قولهم والفرق أنهم ما اتفقوا في الثانية على أن العقد لم يتم وادعت

التام وانكروا وفي الفصل الاول اختلاف في وقوع العقد على التام والاحل في التصرفات التام وكانت متمسكة بالاصل فالقول قولها  
 \* وذكرا الصداق الشهيد زوج ابنه البالغ امرأته ومات الابن فقال الاب كان العقد بغير اذن الابن وقالت المرأة مات بعد الاجازة القول قولها  
 والبينة بينة الاب وعلى قياس المسئلة الاولى يجب أن يكون القول للاب لانهم ما اتفقا على عدم الزوم وادعت الزوم وانكروا الاب  
 وفيه كلام ومعناه اذا برهن الاب على (١٤٨) انه رد العقد للمرأة على الاجازة فان الاصل في التصرفات الزوم كذا كروا الزوم

انما يكون أن لو كانت باذن  
 من يقع له العقد فالظاهر ان  
 الاب لا يباشر بلاذن ابنه  
 البالغ ألا يرى انه لو باع ثم  
 ادعى انه كان فضوليا لا يسمع  
 لانه خلاف الاصل الا اذا  
 صرحا على عدم الامر  
 الاصل في كافي الثانية من  
 المسئلة الاولى وهما لم يوجد  
 التصريح \* قال الامام الثاني  
 امرأة زعمت عند القاضي  
 ان أختها زوجها منه وبني  
 بها وهي صغيرة ~~كراهة~~  
 والآن قد بلغت وأرادت  
 الفراق منه وقال الزوج  
 حين نبت بها ودخلت بها  
 كانت كبيرة فالقول له متمسكة  
 بالاصل وهو لزوم التصرف  
 \* وعنه أيضا زوجها أخوها  
 وهو وليها فقال الزوج علمت  
 وما رضيت وقالت رضيت  
 لا تكون هذه المقالة فرقة  
 وهي امرأته والقول لها ولو  
 قال الزوج لم تعلمي بالنكاح  
 وقالت علمت وأجرت فالقول  
 لها ولومات الزوج قبل  
 هذه المقالة فتالت الورثة  
 وهم كبر علمت وما رضيت  
 وقالت رضيت فالقول لها  
 وان قالت ورثة الزوج لم  
 تعلمي فلا حتى تقيم البينة

ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المـ متولاه من قيمته شيئا كذا في الذخيرة \* والغرور أن يشتري  
 رجل أمة أو يتملكها بسبب من أسباب الملك كالهبة والوصية والصدقة فيسـ متولاهها ثم يظهر بالبينة أنها  
 مملوكة الغير فالولد في هذه المسائل حرب القيمة كذا في الكافي \* أمة أتت ربها فأخبرته أنها حرة فترجها على  
 ذلك فولدت ولدا ثم أقام مولاهما البينة أنها أمة وتضمن به له فانه يقضي بالولد أيضا لمولى الجارية إلا أن يقيم  
 الزوج بينة أنه تزوجها على أنها حرة فان أقام البينة على هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فكان  
 الولد حرا لا سبيل عليه وعلى أبيه قيمته دينيا في ماله حالا وقت القضاء به كذا في المبسوط \* ومن قتل من الاولاد  
 خطأ فقهضى للاب بدية وقيمة ما فاته يقضى عليه به بقيته يوم القتل واذا كان لم يقبض شيئا من دية الولد  
 لا يقضى عليه بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد كذا في المحيط \* وان  
 كان للولد ولي محرز دية وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء مثل القيمة أو دونها قضيت على الاب بمثل ذلك  
 في ماله ولا أقضى به في الدية ولا في تركة الابن كذا في الحاوي \* ولو قتل له الاب يغرم قيمته كذا في الهداية  
 \* وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق اسوة لغرمائه ولا يكون ولده لمولى الجارية وان عتق رقيقا  
 في حق مولى الجارية لانه انما اعتبر رقيقا في حق المستحق لا يمكن ايجاب الضمان على المستولد وهو حر  
 في حق ما سواه من الاحكام وعن هذا قلنا ان المستحق ان يضمن المستولد قيمة الولد وان كان المستحق ذارحم  
 محرم من الولد ولا يجعل حراما من جهة المستحق بالقرابة حتى لا يضمن المستولد كذا في المحيط \* وان لم تكن  
 للاب بينة أنه تزوجها على أنها حرة فطلب عين المستحق على علمه حلته على علمه على ذلك كذا في المبسوط  
 \* اذا أخبر رجل غيره عن امرأة أنها حرة وتزوجها ذلك الغير على أنها حرة فولدت له ولدا ثم استحقها رجل  
 وجعل القاضى الولد حرا بالقيمة ان زوجها المخبر على أنها حرة فالمستولد يرجع عليها بقيمة الولد على المخبر وان لم  
 يكن المخبر تزوجها منه ولكن المرأة تزوجت نفسها على أنها حرة فالمستولد يرجع عليها بقيمة الولد بعد العتق  
 كذا في الذخيرة \* اذا غرت الامه من نفسها رجلا أخبرته أنها أمة لهذا الرجل فاشتراها منه فاستولدها ثم  
 استحق رجعا أبو الولد بالثمن وقيمة الولد على البائع دون الامه كذا في المبسوط \* اذا اشترى جارية وقبضها  
 وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحقته الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وقيمة  
 الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى  
 قاضيان \* اذا اشترى الرجلان جارية ثم ان أحدهما وهب نصيبه من شريكه فولدت له أولادا واستحقها  
 رجل وأخذها وقيمة الاولاد يرجع للمستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع على الواهب  
 بشئ ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشئ من قيمة الاولاد كذا في الذخيرة \* ولو كانت  
 أمة بين رجلين فجاءت بولد فادعاهما أحدهما وغرم نصف قيمتها ونصف عقرها لشریکه ثم استحقها رجل  
 قضى بها بقيمة الولد والعقر للمستحق ثم يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما  
 أعطاه من نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه بشئ من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه  
 بنصف الثمن كذا في المبسوط \* رجلان اشترى أمة من وصي يقيم فاستولدها أحدهما ثم استحقته الجارية  
 كان الولد حرا بالقيمة ويرجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة الباقي من الولد على  
 شريكه وان صار مشترا بنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في مال اليقيم وكذلك الجواب فيما

اذا

بسكوتهما بعد العلم في حياته ان بكر او رضاها ان ثيبا ولو قالت كذبت امرأت أخى بذلك صدقت وان ماتت

وطالب الزوج الميراث والاخ المزوج وهو الوارث وقال الاخ لم تكن امرأتى ولم تعلم أيضا حتى ماتت وادعى الزوج رضاها وأمرها بذلك  
 فعلى الزوج البينة \* ادعت عليه نكاحا فقال الزوج لا نكاح بيني وبينك فبرهنت على النكاح وبرهن على ابرائهما من المهر أو الاختلاع  
 تقبل وان كان قال لم يكن بيننا وبينك نكاح قط أو مات زوجتك قط ثم برهن على الاختلاع لا تقبل كافي مسئلة البيع \* ادعى الشراعه



فانكر فبرهن عليه به وقضى بالشراء فوجد به عيبا وأراد رده فادعى البراءة ان كان قال لم يكن بيننا بيع لا يقبل دعوى البراءة لانه يقتضى وجود البيع وكذا الخلع طلاق عندنا والطلاق يقتضى سابقة النكاح فعندى دعوى الخلع متناقضا \* برهنت على انها منكوحته في الحال وبرهن على خلعهامنه فيينة الخلع أولى ويقضى بالاختلاع كما اذا شهدا ان عليه له ألفا في الحال وشهدا على ان صاحب الألف أبرأه يقضى بيينة البراءة لان شهود النكاح والدين بنوا الامر على السبب السابق (١٤٩) وتعرضوا للحال بناء على الاستصحاب

فانه مطلق لهم الشهادة لان الاصل في الثابت الدوام الى قيام المزيل فيينة الخلع والدين أبطل ذلك الدوام \* أراد تزوج امرأه فشهدا عنده أو عند الخاتم انها ذات زوج ومع ذلك تزوجها لا يفرق بينهما لعدم الخصم \* وكذا اذا شهدت جماعة انها امرأه الغائب لا يفرق ولا يحال بينهما \* وذكر صاحب المنظومة ادعى عليها انها منكوحته وبرهن وقالت أنا امرأة فلان الغائب يقضى بيينة الحاضر لان يكون مشهورا انها امرأة فلان الغائب وذكر القاعدى لا يجوز ان يكون لها زوجان ظاهران \* (نوع آخر) \* جهزها وسلم الى الزوج فماتت البنت فادعى الاب انها عارية والزوج انها تركتها فالتول للزوج مع اليمين على العلم وعلى الاب البينة والبينة الصحيحة ان يشهد عند التسليم اليها انما سلمت اليها هذه الاشياء عارية أو يكتب نسخة ويشهد على اقرارها ان ما في هذه النسخة ملك والدى عارية

اذا كان البائع أبلا صغير فهو الوصى في حكم الرجوع في مال الصغير على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكيل أو مستبعضا كان له الرجوع بمثل حقه من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضاربا ولم يكن في الجارية فضل ربح رجع بجميع ما لزمه من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان في الجارية فضل فائبر جمع على رب المال من قيمة الولد بتدريس المثل وحصة من الربح كذا في المحيط \* ولدت أمة من رجل ثم استحققت فقال الواطى اشترى بتمان فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق يكون ولده عبدا بعد ما يحاقف المستحق أنه لا يعلم أنه اشتراها من فلان ولو أقر المستحق وانكر البائع فالولد حر وعلى الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو أقر به المستحق دونهم ماعنى الولد باقراره بلا قيمة كذا في محيط السرخسى \* اذا تزوج المكاتب أو العبد امرأه خرة باذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى به المستحق فالولد رقيق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وكذلك اذا صار المكاتب مغرورا بالشراء كذا في المبسوط \* اذا اشترى أم ولد رجل أو مدبرة أو مكاتبة من أجنبي ووقع عليها خفات بولد فان على المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولمولى أم الولد وعليه قيمة الولد والعقر للمكاتبة كذا في المحيط \* مكاتبة تزوجت نفسها من رجل على أنهما حر فظهر أنها مكاتبة فان المستولد يضمن للمكاتبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الذخيرة \* مكاتب أو عبد ما دون باع أمة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع أبو الولد بقيمة الولد على بانه كذا في المبسوط \* الوارث ير جمع على بائع المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها والموصى له بالجارية لا ير جمع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا ير دعيه بالعيب اذا استولدها ثم استحققت كذا في الخلاصة \* اذا أقر المرء بضر في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان ودعيه عنده فوطئ الوارث الامة بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحققتها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية وبالولد كذا في الذخيرة \* رجل ورث أمة من أبيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حر ابا القيمة ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الوصى مات رجل وترك ابنا وجارية وعليه دين محيط فوطئها ابنة فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الابن قيمة ولدها وعقرها للأغرماء كذا في محيط السرخسى \* ولوجا رجل وأقام بينة أنها له قضى بالجارية وبالعقر وبقيمة الولد كذا في المحيط \* ولو كان الدين غير محيط يضمن قيمتها وعقرها ويقضى منه الدين وما بقي ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها أو أكثر فان كان أقل من قيمتها يضمن بقدر الدين ويغرم العقر كذا في محيط السرخسى \* رجل اشترى جارية مغصوبة وهو يعلم أن البائع غاصب أو تزوج امرأة أخبرته أنها حرة وهو يعلم أنها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقا كذا في المبسوط \* ولو اشترىها وهو يعلم أنها لغيرة فقد قال البائع ان صاحبها وكفى ببيعها أو مات وأوصى الى فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر المال وأنها كذابة قال له أن يأخذها وقيمة الولد ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد كذا في الذخيرة \* ولو وكل رجلا أن يشتري له جارية فاشترىها ونقد الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل ثم استحققت أخذها المستحق وأخذ قيمة الولد وعقر الجارية من المستولد لا من الوكيل ويرجع المستولد وهو الموكل بالثمن وقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذى يلى الخصومة في ذلك مع البائع فان أنكر البائع البيع من المستولد وقال لم يشتر هذا منى وأقام المستولد بينة أن فلانا اشترى هذه الجارية من هذا الرجل

عندى لكنه يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز أنه اشترى لها بعض هذه الاشياء في صغرها فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين ربه فالاحتياط ان يشترى به ثمن منها ثم يبريه وهذا فيما اذا كانت بالغة وقال الامام السعدي القول للاب لانه المملك وتبه أفتى البعض وقال القاضي الامام ان كان من الاشراف لا يقبل دعوى العارية وان كان من لا يجوز مثله البنت تقبل \* ماتت فأتخذت الام مائتا فبعث الزوج بقرة للذي في المائتم فذهبوا ثم طلب الزوج قيمتها فالت الام كانت هدية ان ذكر الزوج القيمة وأمرهم أن يذبحوا ويطعموا

رجع بالقيمة وان لم يذكر القيمة أو اختلفا في ذكر القيمة لا يرجع ويكون القول لأم الماسة وقال القاضي ينبغي ان يكون القول للزوج لان أمها تدعى الاستهلاك بالاذن بلا عوض وهو ينكر فيكون القول له كمن دفع اليه ألفا وقد بعدها عنه كان قرضا وقال القابض هبة فالقول للدافع **§** والمختار في مسألة الجهازان العرف ان كان مسدرا ان الاب يدفع الجهاز لأمه كالاعارية كما في ديارنا فالقول للزوج وان كان مسدرا كقول الاب واختار في (١٥٠) النوازل ان التجهيز في الصغير أو في الكبير في صحته عملياً فيستترط فيه

بأمرى ونقد الثمن من ماله صار المشتري مغروراً من جهة البائع وصح ان الرجوع على البائع بالثمن وقيمة الولد والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك وان شهد به الماسد المستولد على الشراء ولم يشهدوا على أن المستولد أمر المشتري بذلك وانما هم مدوا أن المشتري أقر أنه اشتراها الفلان بأمره فان شهد الشهود أن المشتري أقر قبل الشراء وفي حالة الشراء أنه يشتريه الفلان به المستولد مغروراً من جهة البائع وكان له الرجوع بقيمة الولد على البائع وان شهد الشهود أن المشتري أقر بعد الشراء أنه اشتراها الفلان لا يكون للمستولد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة الولد هكذا في المحيط **§** رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به اجارية تساوى ألفي درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بالقيمة ثم يرجع المضارب على البائع بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه أيضاً بربع قيمة الولد ويكون له ذلك خاصة ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الأم فضل أخذ المستحق الولد مع الأم ولم يثبت نسبه من المضارب وان كان رب المال هو الذي استولدها فان لم يكن فيها فضل كان الولد حراً وعليه قيمة المستحق ويرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد والذي يلي خصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة وقيمة الولد رب المال وان كانت الجارية تساوى ألفين فالرجوع على البائع بثلاثة أرباع قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون على المضاربة كذا في المبسوط **§** رجل أمر رجلاً بشراء اجارية فاشترى له جارية ثم ان الأمر وهما فولدت له ولداً ثم استحققت فأخذت الجارية وعقرها وقيمة ولدها فان الواطئ لا يرجع على البائع بشئ لانه مشتري للغير كذا في محيط السرخسي **§** رجل اشترى أمة واعتقها وزوجها من رجل ولم يخبر الزوج انهم أمة ولا انها أمة الا أن الزوج علم بشراء الزوج واعتاقه اياها ثم وطئها الزوج فولدت ولداً ثم استحققت فملى الزوج للمستحق عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على الزوج بقيمة الولد كذا في الذخيرة **§** اشترى جارية واستولدها ثم اعتقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استحققت وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد يرجع للمستولد على البائع بقيمة الولد الاول دون الثاني ثم المستولدي من عقر واحد كذا في محيط السرخسي **§** اذا ادعى على رجل ما لا فصالحه منه على جارية بعينها وقبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها يأخذها وعقرها وقيمة ولدها وقت الخصومة فان كان الولد قد مات قبل أن يقضى عليه بقيته فلا يقضى عليه بقيمة الولد ثم يتظر ان كان الصلح عن اقرار يرجع بمادعي وبما ضمن من قيمة الولد وان كان الصلح عن انكار أو سكوت يرجع على دعواه لا غير فان أقام البينة على دعواه أو حلفه فنسكل رجوع بمادعي وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في الفصول كلها ولو لم يكن للمدعي مال ولا سكن ادعى قصاصاً في نفس أو في ماله فمادعاه فاصالحه معه على جارية فاستولدها ثم استحققت الجارية فان كان الصلح عن اقرار فلا يطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعي عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر وان كان الصلح عن انكار أو سكوت ثم أقام البينة على دعواه أو حلفه ونسكل فكذا يرجع بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد فان حلفه وحلف لا يرجع بشئ كذا في شرح الطحاوي **§** ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية أخرى عن سكوت أو انكار واستولدها كل واحد منهما جاريته فاستحققت التي في يد المدعي فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا أقام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وقيمة الولد أيضاً وان استحققت التي استولدها المدعي عليه فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية

التسليم ولو جهزت ولدها التي في بطنها فولدت ومات الولد قال بعضهم هم يكون ميراثاً قال الفقيه وعندى ان الثياب للام مالم تقرر الام أن الثياب لها ألا يرى ان الولد وان كان ابن عشرين نين ييسطه كل ليلة فراش ومحفة ولا يكون ذلك ملكاً كذا هنا كان الثياب ملكاً لها فلا يتحول الى الولد بلا قرارها أو هبة منها للولد بخلاف ثياب البدن فانه مضاف الىه صار الولد مستعمله وصار في يده فيستبدل بهاء على الملك وأما النوم عليه فكما لحوس عليه فلا يثبت به اليد ألا يرى ان رجلاً لو أقر وقال كان فلان ينام على هذا البساط أو يقعد عليه لا يكون اقراراً بأنه ملكه بخلاف الاقرار باليد أو الملك فبمجرد وضع الصبي على الثياب لا يكون اقراراً بانه **§** تزوجها وأعطاه ثلاثاً آلاف دينار بدست يمين وهي بنت موسر ولم يعط لها الاب جهازاً أفق الامام جمال الدين وصاحب المحيط بانه يمكن من مطالبة

الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة وان لم يجهز له طلب الدست يمين قال وهذا اختيار الأئمة **§** عز وجل قال الاخرى أزواج بنتي منك بجهاز عظيم وأردت مع الدست يمين كذا ديناراً فأخذت يميناً وأعطاه بلاجهازلارواية فيه الا أن صدر الاسلام وبرهان الأئمة ومشايخ بخاري اجابوا بانه ان لم يجهزها تسترد ما زاد على دست يمين مثلها وقد راجع الجهاز بالدست يمين صدر الاسلام وعاد الدين النصفي لكل دينار من الدست يمين ثلاثة دنانير أو أربعة دنانير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه الدست يمين وقال الامام



المرغبات في الصحيح انه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لان المات في النكاح غير مقصود وكان بعض أئمة خوارجهم يعترض ويقول الدست بيمان هو المهر المحجل لما ذكره في الكافي وغيره فاذا كان كذلك فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت - بس تقسم الاستيفاء فكيف يملك الزوج طلب الجهاز اذن لان الشئ لا يقابل به عوضان وقد قبل به نفس الزوجة فحصل العوض فلا يملك طلب عوض آخر كما في المهر المؤجل \* اجاب عنه الفقيه رحمه الله ناقلا عن الاستاذ ان الدست بيمان اذا أدرج في العقد فهو (١٥١) المحجل الذي ذكرته وان لم يدرج في العقد ولم يقد عليه يكون

حيث ذكر كالهبة بشرط العوض وذلك ما قلناه فان الفرض لو كان كونه صداقا لذكره في العقد وحيث لم يذكر دل ان القصد العوض المذكور واهذا قلنا اذا لم يذكر في العقد الدست بيمان وزفت اليه بلا جهاز وسكت

الزوج أياما لا يتمكن من دعوى الجهاز بعده لانه لما كان محتملا وسكت زمانا صلح للاختيار دل ان الغرض لم يكن الجهاز \* (الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح) \* قولها طلقني أو اخلعني بالف أو قالت طلقني أمس أو اخلعني أمس بالف اقرار بالنكاح وكذا الوقت اخلعني بالف أو قالت طلقني فقال أمرك بذلك أو اختاري فإقرار ولو قال والله لا أقربك لا يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال أنا منك مول لان الايلاء يختص بالنكاح قال الله تعالى للذين يؤولون من نسائهم \* ولو قال أنت على حرام أو أنت بائن أو أمرك بذلك اختاري اعتدي لا يكون اقرارا الا اذا خرج جوابا لانه اذا لم تكن زوجته

الانحرى على المدعي ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي \* ولو اوصط لها على أن يدفع المدعي الى المدعي عليه جارية أخرى وياخذ المدعي من المدعي عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهم ما للجارية التي أخذها ثم استحدثت احدي الجاريتين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي أخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها المستحق كذا في الذخيرة \* ولد المغرور وولد المغتري يستويان في اثبات النسب من المستولد والجارية بالقيمة وانما يفتقران في رجوع المستولد بالقيمة على مملوك الجارية ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المغتري لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* وأهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور وكذا في المحيط

### (الباب السابع عشر في المنفقات)

اذا قال في دعوى البينة هذا ابني ولم يقل ولد عن فراشي فهذه الدعوة صحيحة واذا أقام البينة سمعت بينته وقضى بينوته كذا في المحيط \* رجل ادعى شيئا في بدعيه وقال هو ملكي وقال ان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعي في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعي عليه يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان \* الدعوى في عتق الامة وفي الطلاقات الثلاث وفي الطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء والمسئاة معروفة قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته لان حكمه حرمة الفرج بعد انقضاء العدة وأنه حق الله تعالى أيضا كذا في المحيط \* ان ادعى مالين وقدين أحدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى \* ادعى على آخر ملكية جار في يده فقال المدعي هذا الجار ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه الى فانه لا تسلم منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة \* قال خلف بن أيوب سألت شادا عن مات وترك مائتي درهم فقام رجل بالبينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بها ثم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وأنكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعي فأقر المدعي الذي قضى له بالمائة لهذا المدعي الذي أنكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي أخذها المقضى له تكون بينهم حاضنين قال خلف وبه أخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه جري بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على أرض كذا فاني ادعيت عليك وأقام البينة على الصلح الصحيح وأقام المدعي عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل مات وترك ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء لا مال له غيرهم وترك أبنالا وارث له سواء فقام رجل ببينة أن الميت أوصى له بعبد هـ الذي يقال له سالم وأنكر الوارث ذلك وقال انما أوصى لهذا الرجل الآخر بعبد هـ الذي يقال له بزيغ وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضى لصاحب البينة بسالم ولا يقضى للقار له من بزيغ بشئ ولو اشترى الوارث سالم بزيغ جازا الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لم يكن في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بزيغ للمقر له بزيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بزيغ الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته ألف درهم لا مال له غيره فأقر

فهو حرام عليه بائن منقطة عنه وأمرها به في اختيار الزوج والاعتداد يجوز ان يكون من الاول أو اعتد ادنم الله تعالى عليه وغير ذلك وقوله طلقك أمس اقرار قال لحره هذا ابني منك فقالت نعم أو قالته امرأة لرجل فقال نعم فهذا اقرار بالنكاح ولو خاطب الامة لا \* قالت له أنا امرأتك فقال أنت طالق فأقرار بالنكاح وقوله أو قالها للقاضي فرق بيننا لا يكون اقرارا \* أختان فاطمة وخديجة فقال رجل تزوجت فاطمة بعد خديجة قال الامام الثاني رحمه الله فاطمة امرأته لانه تكلم بها أولا وقال محمد خديجة امرأته لانه وصل بين كلاميه فأجعل

خديجة امرأة وأفرق بينه وبين فاطمة وكذا لو قالت تزوجت بابي موسى بعد أبي حفص فادعيا أنها امرأة أبي موسى عند  
 الامام الثاني رحمه الله ولا تصدق عليه وقال محمد تصدق عليه وتكون لأبي حفص وإذا سأله القاضي من تزوجك فقالت تزوجت بأبي موسى  
 بعد ما تزوجت بابي حفص فهي امرأة أبي حفص إذا كان جوابا لسؤال استحسانا وكذا في البيع لو قال بعث منك بعد ما بعته من فلان  
 \* (السادس عشر في الشروط والخيار فيه) \* (١٥٣) خيار الاجازة يثبت فيه كفاي سائر المقود لا خيار الرؤية والشرط ولا يبطل به

النكاح وخيار العيب لا يثبت فيه عندنا وعند الشافعي رحمه الله يثبت في العيوب الخمس الجنون والجذام والبرص المستحكم والقرن والرتق فان لم يدخل بها فلا مهر وان دخل بها بلا علم فهو المثل وكذا لا يثبت للمرأة عندهما خلافا لمحمد رحمه الله وتفصيل مذهب الشافعي فيه أن مثبت الخيار بما يشترك فيه الزوجان ثلاثة الجنون المتقطع والمطبق والبرص ولا يلحق به البهق فلا خيار فيه والجذام كله يحمر به الوجه ثم العضو ثم يسود ثم يقطع ويكون في كل عضو الا انه أغاب في الوجه \* وإذا تنازع في قرحة أو في ساض انه جذام أو برص فالقول للذكر الا أن يبرهن الاخر عدلين من الاطباء وما يختص به الحب والعنة وانه مثبت للخيار بالاجماع اذا لم يبق ما يمكن الجماع به وما يختص بها القسرن والرتق والممكن في حق كل واحد من الزوجين خمسة فاذا كان بها الفال والشافعي وأحمد على ان له فسخ النكاح وفيما سواه من العيوب وجهان في وجه لا خيار وهو الظاهر وفي وجهه كل ما يفرق بغير

الوارث أن الميت أوصى بهذا العبد فلان وإن أجزت وصيته بعد موته وأقام رجل بينة أن له على الميت ألف درهم وبجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضي الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد أو رجع العبد اليه بهبة أو وصية أو ميراث فأراد المقر له أن يأخذ من الوارث باقراره له بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر أن الشهود على الدين كانوا عبيدا فاقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصي له ولو أن الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها فلا مقر له أن يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر ألف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن أوصى الميت للمقر بتلك الالف بعينها كان على الوارث أن يردها على المقر له وان كان أوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر ألف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها أو ألفا أخرى ان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها أمر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب ألفا أخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن أعطاه الغريم بدينه فقيل هذا العبد يبيع لك بدئك أو قال جعلته لك بدئك فخذ الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه أو وهبه الغريم له أو تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الغريم ولكن جعله صله الغريم من ماله بان قال هذا العبد صلح لك من ماله وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يوما من الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصي له المقر له هكذا في المحيط \* مات وترك ثلاثة عبيد قيمتهم سواء فأقر الوارث لرجل بعبد بعينه وصية وصدقه المقر له وقامت بينة أنه أوصى بهذا العبد الاخر لا تخرو بجمدة الوارث فاعتق المقر له عبده فان اعتقه قبل القضاء بالبينة نذعتقه فان قضى ببينة الاخر غرم المعتق قيمة ما اعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به أمر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ اعتاقه هكذا في محيط السرخسي \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل مات وترك ابنتين ودارين فادعى رجل احدي الدارين أنه غصبها أبوهما وحلفهما على ذلك فحلف أحدهما ونكل الاخر عن اليمين قال أقضى للمدعي بنصف الدار حصه الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعي حصه الناكل عن اليمين من الدار الاخرى فيأخذ من ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاهما ولو لم يدع المدعي غصبها وادعى أن الدار له لم يكن له على الناكل ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط \* عن الامام رحمه الله تعالى أن الدار اذا كانت في يد ورثة وأحد هم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقي الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وأنكر لا يلتفت الى انكاره كذا في الوجيز للكردي \* اذا باع الرجل رجلا جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري أين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه أن يبيع الجارية ويوفي ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة فان أقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فللمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب أن يقال بأنه في الدار لا تعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي أن يبيع الجارية وان أقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وأقر بذلك فاما اذا

البرص ويكسر شهوة التوقان بوجهه ويجري هذان الوجهان في العذوبة وهي التي تخرب عند الجماع وكذا في البخر أنكر الذي لا يقبل العلاج قلت ولم أجدها الرجل اذا كان عذوبا عند الجماع على قول محمد هل يكون لها الخيار وقد كانت المسئلة واقعة بخوارزم فاجاب بعضهم بانها لا ترد ولو شرط لاحدهما السلامة من عيب كالعمى أو الشلل أو الجبال أو البكارة فوجد بخلافه ليس له الخيار \* تزوجتك بنتي ان رضيت فقبل جازا النكاح والشرط باطل وكذا لو قال بعث عبيدي ان رضيت فلان الاجنبي قال الحاكم تأويله ذاتين



وقت الرضا حمل على معنى شرط الخيار فلان \* تزوجتك على ان لك المشيئة الى الليل جاز النكاح وبطل الشرط كالخيار \* تزوجها على ان اناه بالخيار صح النكاح والشرط باطل \* ولو قالت زهجت نفسي منك ان رضى ابي لا يصح لانه علقه بالخيار بخلاف الاول \* تزوجتك على ان امرتك بيديك الى شهر بعد ما تزوجك جازوا امرها به شهر اربعة اشهر فان اختارت زوجها في يوم من الشهر لم يطل خيارها في باقي الشهر وعن الامام الثاني انه يطل الامر \* تزوجها على ان ياتي بعبدها الا بقا لها مهر المثل (١٥٣) \* تزوج امه على ان يكون كل وليده

حرا صح الشرط لانه مقيد لانه لولا لرق الاولاد والاولاد احرار \* تزوجتك على ان تعطيني عبدك هذا فاجابته جاز النكاح بمهر المثل ولا شيء له من العبد \* تزوج امرأة ان شاءت وشاء فلان فابطل فلان المشيئة في المجلس جاز كالخيار اذا سقط في المجلس بت البيع وهذا اذا بدأت المرأة فان بدأ الزوج وقال تزوجتك ان شئت فقبلت بلا شرط صح النكاح ولا حاجة الى اسقاط المشيئة \* قال لها تزوجتك بالف ان رضى فلان اليوم وفسلان حاضر فرضى جاز وان كان غائبا لم يجز بخلاف ما اذا قال تزوجتك وفسلان الرضا حيث ينقضي لان هذا قول قد وجب وشرط الخيار غيره والاول مخاطرة (السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة) \* انكتاب كالخطاب حتى لو كتب اليها الى تزوجتك فقرأ عليه عند الشهود فقبلت صح لكن يفترقان من وجه وهو ان القبول في الخطاب اذا لم يتصل بالايجاب في مجلسه بطل الايجاب ولو لم يقرأ عليه الكتاب في ذلك المجلس وزوجت منه

انكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري ثانيا كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكي رهنها ابي منك فانكر فشهدوا ان هذه الدار ملكك وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما انكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* ادعى عليه دارا انها ملكي رهنها من والد فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركهها في يدك فعليك ان تقبض الدين متى وتسلم الدار الى فانكر وشهدا الشهود على وفق دعواه ولكن زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنية \* اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما أخذ صاحب اليد مني واذا ادعى انه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكي ولو اقام البينة على ان صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقضي له بالملك كذا في المحيط \* رجل في يده دار اشتراها رجل من غير ذي اليد بعبد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار وأخذها منه بهبة أو صدقة أو شراء أو ودية أو غصب أو ما أشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب أو بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الى يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلكت في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهي ان الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجازو اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له ان يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فأبقت جاز صاحب اليد وضمن المشتري قيمته ارجع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبنا والعبد سالم المشتري الجارية لاسبيل لبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة في فصل دعوى البيع والشراء \* رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يد غير البائع وصاحب اليد يدعى انه له فخاصم المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشيء وطالب المشتري من القاضي ان يفسخ العقد بينهما ما أجابه الى ذلك فان فسخ العقد بينهما ما وأمر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الى يد المشتري يومان من الدهر بسبب من الاسباب فالفسخ ماض حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الى البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكره هنا أنه لا يؤمر كذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* أرض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وأنه متولى هذا الوقف وذكر الشرائط وأثبت بالبينة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه بسمع كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* سئل نجيم الدين النسفي عن رجل ادعى أرضا في يد رجل انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملكك وحقه بسمع كذا وأناستوليتها فطالب القاضي من المدعى عليه بينة على ما قال فلم تمكنه اقامة البينة على ما قال فأمر القاضي المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى اتسكون في يده الى ان يقيم البينة على ما قال قال كل ذلك خطأ ليس ينبغي للقاضي ان يطلب البينة من المدعى عليه على مقالته ولا أن يأمر المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى وانما يأمر المدعى باقامة البينة على دعواه الملك على المدعى عليه وبينته على ذلك على المدعى عليه

(٣٠ - فتاوى رابع) نفسها في مجلس آخر عند الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب جاز وان سمعوا كلامها في الكتاب لا يصح لان الشرط سماع الشهود كلام المتعاقدين وسماع الكتاب سماع كلامه \* قالت اشهدوا ان فلانا كتب الى خطبتي فزوجت نفسي منه صح ولو اتى الزوج بالكتاب محتوما وقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح عندهما خلافا للثاني وفائدة فيما اذا انكر الزوج الكتاب فشهدوا عليه أنه كتابه لا يصح ما لم يذكر وما في الكتاب ولا يقضى بهذه الشهادة عندهما \* كتب اليها اني تزوجتك ينبغي ان يشهد شاهدين على

كاتبه فيقرأ عليها ما في الكتاب ويختتم ويكتب العنوان ويشهدهما على الختم والعنوان أيضا ثم انهما يدعوا بالشهود وتقرأ عليهم وتزوج نفسها من الكاتب فيجوزها فاذا ولولم يشهد على ما في الكتاب وأشهد على ختمه وعنوانه مع عند الثاني خلافا فيهما وفي الرسول العبد والحرو والصغير والكبير والفاستق والعدل سواء لانه تبليغ عبارة المرسل قال محمد كتب الى رجل يعني عبدك بالنف فقال بعثت جاز قال شيخ الاسلام وفيه بهذه العبارة فكيف من الغائب فلا بد من زيادة لفظ وهو ان يكتب قد اشترت عبدك (١٥٤)

نظر لانه لا ينعقد من الحاضر فبمعنى فاذا قال بعثت ثم وذكر شمس الأئمة انه من الحاضر استيام ومن الغائب في العادة تحقيق فيكون احد شطري البيع فتم بقوله بعث \* (الثامن عشر في الحظر والاباحه وفيه اجناس في القسم) \* المريضة والصحة فيه سواء والتسوية في الوطء غير لازم في الظاهر تزوجها على ان يقيم عندها كثيرا وجمعت له جمعا على ان يزيد في قسمها فالشرط والجعل فاطل ولها الرجوع في مالها \* له امرأة واحدة وهو يكون مشتغلا طول النهار بالديار والليل بالقيام يؤمر ان يبيت عندها ويراعى حقها أحيانا وقال الحسن لها ليله من أربع ليل \* وفي المنتقى تزوجها وله امهات أولاد وسراى فقال اكون عندهن وآتيها اذا بدالى ليس له ذلك ويقال له كن عندها في كل اربع يوما وليه والباقي لك \* اقام عند احدى زوجتيه شهرا ليس للثانية ان تطالبه بمثل لان القسم لا يكون دينيا \* (نوع آخر) \* وجدته عنينان علمت بالغنة حال النكاح لا تملك

مقبولة لانه متول في زعمه والمتولى خصم لمن يدعى المالك لنفسه في الوقف كذا في المحيط \* في المنتقى رجل في يديه دار ادعاه رجل انما داره اشترها من الذي في يديه بألف درهم وادعى الذي في يديه انما داره اشترها من المدعى بألف درهم ولا بينة لهما فان الدار التي في يديه فان انكر تلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك شهود وكل واحد منهما يدعى الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار التي تكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة \* قال هشام سألت محمد ارجعه الله تعالى عن رجل في يديه دار ادعاه رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فأقر صاحب اليد انه اشترى هذه الدار من هذا المدعى وادعى أن له بينة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعى بحكم هذا الاقرار قال أما في القياس فنعم لكن ادعى الدار في يد المدعى عليه استحضارا وأخذ منه كفيلا وأوجه الى ثلاثة أيام فان أحضر بينة والا قضيت عليه كذا في المحيط \* في المنتقى رجل ادعى على رجل أنى قد بعثت هذا الطيلسان الذي عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وأنا كنت أودعتك فردتها على يميني كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في اليمين بالمدعى عليه كذا في الذخيرة \* في كتاب الرقيات أن ابن سماعة كتب الى محمد بن الحسن في رجل ادعى عبدا في يدي رجل وأقام البينة أن هذا العبد كان لفلان بن فلان سمى رجلا غائبا وأن فلانا أقر أنه هذا المدعى والذي في يديه العبد ينكر دعواه ويدعى رقبة العبد والمدعى يقول صدق الشهود وقد أقر فلان لي بالعبد ولكني ما كنت من جهة أخرى بهبة أو صدقة أو شرا منه قال محمد رجه الله تعالى لا يستحق بهذا شيئا حتى يقيم البينة على هبة وقبض أو شراء بشئ معلوم فاذا أقام البينة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعى صدق الشهود ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شراء ولو كان المقر حاضر أو العبد في يده فقال المدعى قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد أقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئا حتى يقر له بهبة وقبض أو ما أشبه ذلك كذا في المحيط \* رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعثت هذا العبد بألف درهم ونقدت لك الثمن فانكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبد زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد باعهم زيدا وأقر البائع أن اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويخالف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولد لنفسه فهو الى شيء يعرف به من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا في استحسن اذا نسبوه الى معروف أن أجيزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة \* ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا وقالوا لم نذكره وسمى انما ولكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل أنهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط \* في نوادر بشرع عن أبي يوسف رجه الله تعالى ادعى على رجل أنه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها أو اشترها منه بألف درهم وقبضها أو وهبها منه على عوض ألف وقبضها أو انكر صاحب اليد ذلك فأقام المدعى بينة أن صاحب اليد أقر بهذه الدار لهذا المدعى قال أقبل ذلك وأجعلها للمدعى وبذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن أو العوض الذي أقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة \* واذا قال المدعى عليه هذه الضيعة ليست في يدي وأراد المدعى أن يحلها

المطالبة ولا يعتبر التأجيل الا عند من يملك القضاء وابتداء التأجيل من وقت الخصومة ويؤجل سنة شمسية لانها أزيد من القمرية بأحد عشر يوما وان مرض فيها فالفتوى على انه يؤجل قدر مرضه وعن محمد انه ان أكثر من نصف شهر يجعل له بدل والا لا والقاضي الامام على انه يحتسب على الزوج رمضان وايام العادة وان حج الرجل يحتسب أيضا لان حجت أو هربت منه فان خيرها القاضي لا يطل خيارها بالسكوت ويطل باختيار الزوج أو بقيامها عن المجلس وكذا اذا أقامها اعوان القاضي أو قام الحاكم عن المجلس قبل



اختيارها شيئا واداء اختارت الفرقة أمر القاذي الزوج بالطلاق فان أبي فرق والفرقة بائنة **(نوع آخر)** مباثرة النكاح في المساجد مستحب والنكاح بين العيدين جائز وكره بعضهم الزفاف واختار انه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقة فترضى الله عنهم في شوال وبني بهافيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العيدين ان صح انه عليه الصلاة والسلام كان يرجع من العيد في أقصر أيام الشتاء الى الجمعة فعرض عليه الانكاح فقال حتى لا يفوته الروح في الوقت الا فضل الى **(١٥٥)** الجمعة له اربع نسوة والف جارية

أراد شراء جارية أخرى فلامه رجل يخاف عليه الكفر لقوله تعالى الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين **له امرأة أو جارية** فاراد ان يتزوج أخرى فقالت اقتل نفسي له ان ياخذ ولا يمتنع لانه مشروع قال الله تعالى لم تحرم ما حل الله لك فتبني مرضاة أزواجك والله غفور رحيم الفاصلة تدل على انه ترك الافضل وفي التسري على الزوجة مخالفة دين النصارى وكذا في التزويج بأمرأتين **له امرأتين** لا يتزوج بأخرى لقوله تعالى فان خفت أن لا تعدوا فواحدة لكن لو لم يفعل لئلا يدخل على ضعفاء القلب الغم ورق عليها فهو مأجور قال عليه الصلاة والسلام من رق لاثني رق الله تعالى له وترك ادخال الغم عليها يعدم الطاعة والامام اختار في هذا افضلية الاكتفاء بالواحدة الحرة **له امرأتين** جارية أو به يحل له وطؤها حتى يعلم وطء الاب وان كان الاب بواها يتا لا يحل لان الغالب اندوطها وليس للزوج ان يمنعها من

على البينة ذلك حتى يصير مقر باليد ثم اذا صار مقر باليد يحلفه القاذي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقر له بالملك واذا صار مقر بالملك أمره بترك التعرض كذا في المحيط **له امرأتين** وان ادعى أنها اشترى دارا من هذا الرجل أو قرية أو ضيعة ولم يحدد ذلك فأقر المدعي عليه بذلك واتفقا على حد وذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه باقراره وان أقر بالشراء واختارنا في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي أقر بها المدعي عليه أقل مما ادعى وليس للشري شهود تعرف حدودها فانها يتحالفان ويتراذان وكذلك لو شهد شهود على اقراره بما بالشراء ولم يسمي حدودا ان اتفقا على حد وذلك عليه ما وان اختارنا في الحدود وليس للشري شهود يعرفون الحدود وتحالفوا على ذلك وتناقضا البيوع واذا تحالفا فلا ينقض القاذي البيع بينهما حتى يسأل القاذي فان أبي المشتري أخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع الى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك فان القاضي ينظر في ذلك فبتأني فان كان للشري حجة تثبت بهادعواه والانقض البيع وكذلك لو حضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على اقرارهما جارية بذلك الشراء وفيه تسمية الحدود فان القاضي يلزم البائع ذلك ويأخذه بتسليمه الى المشتري فان اختارنا في الحدود وتحالفا وتناقضا البيع الا أن يأتي المشتري ببينة تشهد على الحدود التي يدعي فان أتى على ذلك ببينة ألزم القاذي البائع ما شهدت به الشهود وأخذه بتسليمه الى المشتري كذا في شرح أدب القاذي للخصاف **له امرأتين** ادعى دارا في يدي رجل أنهما داره اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وأسكر المدعي عليه دعواه فأقام المدعي بينة على دعواه فقال المدعي عليه الدار كانت لي الا أني كنت بعته قبل هذا من امرأتين بتاريخ ثلاثة أشهر وصدقت امرأته المدعي عليه ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي عليه قبل هذا بثلاثة أشهر وأقامت بينة على دعواه على المدعي وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعي فالقاضي لا يقبل بينهما ولو أقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينهما وقضى بالدار لها وان أقر الزوج لها بذلك كذا في المحيط **له امرأتين** وفي فتاوى أبي الليث رجل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى أنه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفها جميعا قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة **له امرأتين** زوج ابنة امرأة وهي لها منزل لا يباعه منها بيعا صحيحا ثم ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان أباهم باع هذا المنزل من فلان قبل أن يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك وانزلها وعلى فلان أن يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كذا في المحيط **له امرأتين** مدركة زوجها أبوها ومات الزوج فجاءت تدعى الميراث ان قالت كنت أمرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم أكن أمرت أبي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فأجرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى النكاح **له امرأتين** اذا أقام المدعي بينة على أن قاذي بلد كذا فلا نقضى له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعي عليه بينة أن ذلك القاذي قضى له بالبراءة عن هذه الألف فالقاضي يقضى بالبينة التي قامت على البراءة ولا يتبني بينة المدعي كذا في المحيط **له امرأتين** مع رجل في منزله يطؤها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقرت أن هذا الولد ولد لها منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحلة كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى النكاح **له امرأتين** ولو أن رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وتضى القاضي له بما ادعى بالبينة ولهذا

غزل قطنها أو غيرها بالاجر الا عند حاجته اليها ولا ينفي ولد الجارية اعتقادا على العزل لانه تعالى اذا أراد خاق نسمة خاق لكن ان كانت عفيفة محصنة لا يسهه النبي وان دنست ونجست وان غيرت سنة يسهه النبي وان هربت ايلة الى من يسهه النبي ان لم تكن عفيفة وان عفيفة لا ولو عذبة تشهده بدمه وموته انما ولده والا **(نوع آخر)** **له امرأتين** ابنتان تسكن مع اجدادهما الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تمكن من مطالبة بيت آخر وذكر في المآل صدى الاسلام اذا جمع بين امرأتين في دار وأسكن كلاني

بيت له غلق على حدة لكل منهما ان يطالبه بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقه الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاجاء فان المنافرة في الضرائر اوفر وان ابنت السكنى في بيت واحد مع جارية أو أم ولده قيل ليس لها ذلك وبه افتى برهان الائمة لان الامة بمنزلة متاع البيت وقيل تلك مطالبة بيت لها غلق على حدة \* المنكوح حرة أو الممتدة ابنت الخبز والطبخ ان بها علة أو من بنات الاشراف يأتى الزوج عن بطيخ لها وان كانت ممن تخدم (١٥٦) نفسها تجبر قال السرخسي لا تجبر لكن لا يعطى لها الا دام في الصحيح والمذكور في المنتقى انها لا تجبر على الخدمة في

جواب ظاهر الرواية والفتوى على ما ذكرنا \* ظهر الجبل بالمرضة وخيف انقطاع اللبن عن الولد والاب لا يقدر على الظئربياح الاسقاط مادام مضغة وفي الكراهية بياح من غير قيد \* والبكر اذا جامعها زوجها فمبادون الفرج وحملت تزال البقرة بالبيضة أو طرف الدرهم وان لا زوج لها \* اعترض الولد في بطنها وخيف هلاكها ولا يرجع خروجه الا بالقطع اربار بان ميتا يمتن بالقطع وان حيا لا يمتن بالقطع كما لا يحل القتل بالاكره على القتل \* وصلت شعرها بشعر غيرها يكره وفيه اللعن وبالول لا يكره \* ولو قطعت شعر نفسها عليها الاستغفار \* ويضربها اذا شتمت الزوج وعلى ترك الزينة اذا ارادها وترك الاجابة الى الفراش اذا دعاها والغسل والخروج من البيت وترك الصلاة في رواية وان كانت لا تصلح بياح طلقها ولا يلقى الله تعالى ومهرها عليه خير من ان يطامن لا تصلح \* ولا تمنع من زيارة الابوين وأولادها الذين من زوجها

المدعى أخوان كل واحد منهم ما يدعى به ذلك أن له نصف الدار ان قبض الاول ما دعى قضى بالدارين أخويه نصفين وان لم يقبض الاول ما دعى قضى بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما على رجل أن لا يبيعه عليه ألف درهم فقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه أن لا يبيعه عليه ألف درهم عن جارية باعها منه وأقام على ذلك بينة وتصادق على أنه ليس للاب عليه الا الألف يقضى لكل واحد منهم ما يجزمه ما إذا استوفى أحدهما خمسمائة لا يشاركه الآخر فيها كذا في الذخيرة \* المحبوس بالدين اذا قام بينة أنه معسر فأقام رب الدين بينة أنه موسر فالقاضي يقبل بينة رب الدين (١) وان لم يبينه وامقدار ملكه حتى يتخلده في السجن بينة رب الدين كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

(كتاب الاقرار) \* هذا الكتاب يشتمل على أبواب

(الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه) \*

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي \* وأما ركنه فقوله ائتمان على كذا أو ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشفه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بأن أقربدين أو بعين على أنه بالخيار ثلاثة أيام فان خيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كذا في محيط السرخسي \* وأما شرطه فالحقل والبلوغ بلا خلاف وأما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية \* حتى لو أقر العبد للمجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي \* ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كقراره بالمره بوطء امرأته وزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا أقر بجناية موجبة للال لا يلزمه بخلاف ما اذا أقر بالحدود والقصاص كذا في التبيين \* وكذا الرضا والطوع شرط حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية \* واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر (٢) لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق \* وشرط جوازه على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كالأقربعين في يده أو تسليم مثله كالأقربدين في الذمة فأما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان اقراره لا يجوز كالأقرب أنه باع من فلان شيئا واستأجر منه شيئا واشترى منه عبدا بشئ أو غصب منه كفامن تراب أو حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط \* وحكمه ظهور المقر به لا ثبوت ابتداء كذا في الكافي \* ولهذا قلنا ان الاقرار بالجرم للسلم يصح ولو كان قايلا لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق مع الاكره والانشاء يصح مع الاكره كذا في المحيط \* ولو أقر لغيره بمال والمقر له يعلم أنه كاذب في اقراره لا يحل له ديانة الا أن يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية \* وانما يعتبر الاقرار

(١) قوله وان لم يبينه وامقدار ملكه الخ قال في المحيط فيه اشكال لان تخلده في السجن لا يستحق الا باليسار واليسار لا يثبت الا بالملك وتعدر القضاء بالملك لجهالة قدره الخ اه بحرأوى (٢) قوله لا يقبل الرجوع كذا في جميع نسخ الهندية وعبارة الجرمة يقبل الرجوع وهي الصواب كما لا يخفى اه بحرأوى

الاول في كل جمعة وفي غيرها من المحرم في كل سنة وكذا لو اراد ابواها واولادها الحج إليها الايلي الزوج المنع وعن الامام اظهار الثاني ان كانوا الاولاد قادرين على الاتيان لا تذهب وان لم يقدروا اذن لها الزوج بالروح في كل شهرين \* ولو كان لها أب زمن وليس له من يقوم عليه الا هي والزوج يمنعه من التعماد تعصى زوجها وتقوم عليه مسلما كان أو ذميا \* والزوج ان يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعبادتهم وتزيتهم أو أحدهم او زياردة المحرم فان كانت قابلة أو عتيقالة أو لها على أحد حق أو عليها لا حد خرجت بلا اذن



وكذا الحج وفيما عدا من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا وان باذن وان اذن الزوج كانا عاصيين \* وفي أدب القاضي له ان يغلق عليها الباب من غير الابوين والذي اختاره في الذخيرة والسير الكبير وأدب القاضي ان الزوج ان يمنعها عن ابويها وأولادها وهم يزورونها في كل جمعة بحضور الزوج وله ان يمنعهم من الكينونة عندها وبه أخذ المشايخ وله المنع من الحمام ولا تخرج الى العلم بلاذنه وان كانت لها نازلة وسأل لاجلها الزوج لا تخرج والاخرجت وان أرادت تعلم مسائل العبادات والزوج (١٥٧) عالم بها علمها قال الله تعالى وأمر أهلك

بالصلاة وكان بأمر أهله بالصلاة وان كان لا يحفظ المسائل اذنها أحبا وان لم يأذن لشيء عليه ولا يسعها الخروج الا باذنه الا اذا وقعت لها نازلة في العبادة ولو أذن لها بالخروج الى مجلس الوعظ انخلى عن ابدع لباس به ولا ياذن بالخروج الى المجلس الذي يجتمع فيه الرجال والنساء وفيه من المنكرات كالنصديّة ورفع الاصوات المختلفة واللعب من المتكلم بالقاء السكم وضرب الرجل على المنبر والقيام عليه والصعود والنزول عنه وكله من المذكور مكره فلا يحضر ولا ياذن لها فان فعل يتوب لله تعالى \* وفي الفتاوى لها الخروج قبل قبض المهر في الحوائج وزيارة الاقارب وبعد قبض المهر لا الاذنه ولا تسافر مع عبدها ولو خصيا ولا مع ابنها المحموسي ولا باخيها رضا عا في زمانها ولا بأمرأة أخرى ولا بالغلام المحرم الذي لم يحتلم الا ان يكون مراهما بن ثلث عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تشبه تسافر بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج أمتها \* واذا كانا في لحاف لا يدخل الابن والاخ

اظهارا في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكيتهم للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد فيعتبر تقليد كما مبتدأ كالهبة حتى يبطل برد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لو رد الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل برد المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل حق نفسه خاصة أما اذا كان يبطل حق غيره فلا يعمل رده كما اذا أقر الرجل أني بعث هذا العبد بن فلان بكذا فرد المقر له اقرارا وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فتنازل البائع ما بعته لزم البائع البيع بما سمي لانه جحد البيع بعد استتمامه وجحد أحد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري قال ما اشتريت وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان أقام البينة على ذلك لان الفسخ تم بجحد هاتين في كل موضع يبطل الاقرار برد المقر له لو أعاد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان للمقر له أن يأخذه بإقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط

### (الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا وما لا يكون)

رجل قال لفلان على مائة درهم أو قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق أنه اوديعه الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال عندي فهذا اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معي أو في يدي أو يتي أو كيسي أو صندوق فهذا كله اقرار بالوديعة كذا في المبسوط ولو قال له عندي مائة درهم وديعة قرض أو بضاعة قرض أو مضاربة قرض أو قال وديعة دين أو دين وديعة (١) فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لفلان عندي ألف درهم عارية كان اقرارا بالقرض وكذلك كل ما كال ووزن لان اعادة ما لا يمكن الانتفاع الا بالافه تكون قرضا كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى النسفي اذا قال (مرا بافلان ده درهم دادني است) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو على أو في رقبتى أو ذمتى أو هو دين واجب أو حق لازم كذا في الظهيرية \* ولو قال له ألف درهم في مالي أو دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان متميزا فهو وديعة والا فشركة فان عين المقر ألفا في ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره قيل يكون رد او قيل لا يبطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار بالشركة بخلافه ان يكون مشتركا كما أقربا ثم اقتسمافيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف الآخر لم تثبت القسمة في الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر ألفا من ماله وانكر المقر له فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له من مالي ألف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه وليس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط \* واذا قال له من مالي ألف درهم لا حولي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط \* امرأة قالت لزوجها (هرچه مراحي بايست از تو يافتم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* لو قال هذا الثوب أو الدار عارية لفلان أو قال من فلان أو قال لملكه أو بملكه أو في ملكه أو من ملكه أو بمراته أو في ميراثه أو بحقه أو من قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* اذا قال في الثوب والدابة عارية عندي

(١) قوله فهي قرض ودين قال في البحر والاصل أن أحد اللفظين اذا كان للامانة والاخر للدين وجمع بينهما ترجية  
ترجع الدين اه بحرأوى ٣ يلزم في اعطاء عشرة دراهم لفلان ٣ حصلت كل شيء يجب لي منك

وكذا البنت وان كانا لا ينكشفان ولا يجامعان قال الامام الثاني لا يدخل على أمه ولا على بنته وأخته بلا اذن وكذا على ذي الرحم المحرم ولا العبد على سيده ولا يستأذن على امرأته لكن اذا دخل سلم \* له والدته شابة تخرج بالزينة الى الوليمة والماتم بلا اذنه ولها زوج لا يتمكن من منعها ما لم يثبت عندها انم اتخرج للفساد فان ثبت رفع الامر الى القاضي ليمنها \* (التاسع عشر في النفقات) \* اذا كان الزوج ذا طعام ومائدة يتمكن من الاكل كفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن يفرض لها اذا طلبت النفقة والكسوة ما يصلح للشتاء والصيف

لبقاء النفس بالأكول والملبوس وذايختلف بالآوقات والامكنة والزواج هو بلى الانفاق الا اذا ظهر مطلقه فينبذ بفرض القاضي النفقة  
 ويأمره ان يعطيها ما تنفق على نفسها انظر اليها فان أبي حبسه ولا تسقط وتؤثر بالاستدانة حتى ترجع عليه ان بان له مال واذا مات  
 الزوج بعد الامر بالاستدانة رجعت في ماله ومعنى الامر به الامر لها بالشراء بالنسيئة اترجع عليه بالثمن وتحيل البائع على الزوج بلارضاه  
 \* وان طلعت نفقة كل يوم كان لها ذلك (١٥٨) عند المساء ويفرض نفقة الخدم لكن لا تبلغ نفقة الخدمومة بل بقدر ما يرضى على الزوج

المعسر بقدر الكفاية وعن  
 الثاني انه يفرض نفقة خادمين  
 لداخل البيت وخارجه وفي  
 الاخرى ولوفاقية في الغنى  
 \* زفت مع جوارى كثيرة فنفقة  
 كل الخدم تفرض وان كان  
 الزوج معسرا لا تفرض نفقة  
 خادم وان كان لها خادم وقال  
 محمد رحمه الله يفرض ثم قيل  
 نفقة المملوك وقيل ايا كان حرة  
 أو أمة ولو الزوجة أمة لا تستحق  
 نفقة الخدم وانما هي لبنات  
 الاشراف والصحيح ان الزوج  
 لا يملك اخراج خادمها حتى  
 لو قال أنا أعطيتك خادمي ولا  
 اعطيتك نفقة الخدم وأبت  
 ليس له ذلك ويجبر على نفقة  
 الخدم أيضا وان قال أنا  
 أخدم عند الثاني لا يقبل  
 ويفرض نفقة خادم وبعض  
 مشايخنا قال يقبل \* أمرت  
 بان تنفق على مملوكها من  
 مهرها ثم قالت لا أجعل من  
 المهر لاني استخدمت الخدم  
 فمأ تنفق بالمعروف يحتسب  
 من المهر لانه أدى الواجب  
 لا الزائد وان كان من المحترفة  
 يفرض نفقة كل يوم لانه  
 لا يقدر على الزيادة وان من  
 التجار فشمروا من المزارعين  
 فسنه فينظر الى ما هو أيسر  
 عليه ويفرض الادام أعلاه

لحق فلان لا يكون اقرارا وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي لحق فلان لم يكن اقرارا بخلاف ما لو أقر  
 بالقرض لحق فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا  
 في المبسوط في الاقرار بالعارية \* ولو قال عارية عندي على يدي فلان أو قال فلان على ألف درهم - لمصلحة  
 أو شركة أو بشركة أو من شركة أو لاجرة أو بأجرة أو من أجرة أو من بضاعة أو ببضاعة فهو اقرار كذا في  
 محيط السرخسي \* وان قال لفلان على كرحنطة من سلم أو سلم أو بسلف أو من ثمن لزمه ذلك وعلى هذا لو  
 قال له على مائة درهم من ثمن يسع أو يسع أو قبل يسع أو من قبل اجارة أو لاجارة أو باجارة أو بكنالة  
 أو كفالة أو على كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* وفي فتاوى أبي الليث اذا قال (اين  
 جيز فلان راست) أو قال (تراست) يكون اقرارا ولو قال (اين جيز فلان را) أو قال (ترا) فهذه هبة ولو قال  
 ٢ (اين جيز آن فلان آست) فهذه اقرار كذا في الظهيرية \* رجل قال لابنه الصغير ٣ (اين مال ترا كردم  
 أو بنام تو كردم أو آن تو كردم) يكون عليك قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين ٤ (بنام تو كردم)  
 لا يكون عليك ولا اقرارا رجل قال داري هذه لولدي الا صاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد  
 كان باطلا فان قال هذه لدار لا صاغر من ولدي فهو اقرار وهي ائلاثة من أصغرهم وكذا لو قال ثلث داري  
 هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه لدار فلان يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال  
 اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد أقربها أو كذا اذا قال سأعطيكمها أو غدا أعطيتكمها أو سوف  
 أعطيكمها وكذلك اذا قال فاقعد فأتزنها فاقعد فاقضها فاقعد فاقضها أو لم يقل اقعدوا لكن قال اترنوها أو انتقدوها  
 أو خذوها بخلاف ما اذا قال اترن أو انتقد أو خذ فهذا لا يكون اقرارا كذا في المبسوط \* ولو قال لم يحل بعد  
 أو قال غدا أو قال ليست بمهياة أو ميسرة اليوم أو قال ما أكثر ما تنقضي بها فكها اقرارا كذا في محيط  
 السرخسي \* ولو قال ليست اليوم عندي أو قال أجلفي فيها كذا أو أخرها عني أو نفسي فيها أو تبرأتني بها  
 أو أبرأتني فيها أو قال والله لا أقضيكها أو لا ازنها لك اليوم أو لا تأخذها مني اليوم أو قال حتى يدخل علي  
 مالي أو حتى يقدم علي غلامي فهذه اقرارا كذا في المبسوط \* واذا قال اقضني السكر الذي لي عليك وقال  
 ذلك الف غير أرسل غدا من يملكه فهذا اقرار وكذلك اذا قال هذه المقالة في شيء ثم وزون فقال أرسل غدا من  
 يتزنه أو أرسل وكيلك أعطيه اياه أو قال أرسل من يقبضه أو قال من يأخذه مني فهذا كله اقرار كذا في المحيط  
 \* رجل ادعى على رجل ألفا فقال المدعي عليه قد أعطيتك دعوا لم يكن اقرارا وكذا لو قال المدعي عليه  
 أخر عني دعواك شهرا أو قال أخر الذي ادعيت لم يكن اقرارا ولو قال أخر عني دعواك حتى يقدم مالي  
 فأعطيتكها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالي فأعطيتك دعواك فليس باقرار كذا في فتاوى قاضيخان  
 \* وفي نوادره شام قال سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا تأخر أعطني ألف درهم فقال اترنوها  
 قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل أعطني ألفي كذا في المحيط \* ولو قال أعطني الالف التي عليك فقال اصبر أو قال  
 سوف تأخذها لم يكن اقرارا لانها - مذا قد يكون استمرازا واستخفافا به ولو قال ان تبرئها ان شاء الله فهو اقرار  
 والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرئة والتبرئة تقتضي تقديم الدين كذا في محيط السرخسي \* وفي

٢ هذا الشيء حق فلان ٣ جعلت هذا المال لك أو جعلته باسمك أو جعلته حقل ٤ جعلته باسمك

اللحم وأوسطه الزيت وأدنا الملبس وقيل الادام يفرض لخبر الشعيرو لا يفرض الفاكهة ولم يذكر الخلف والازار في كسوة المرأة التوازل  
 وذكرهم في كسوة الخدام وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وماتنام عليه وفي الفتاوى لا يجب عليه الملاة  
 والخلف وفي الشروح لا يجب عليه خفها لانها منية عن الخروج بخلاف خف خادمها وان كان له عليها دين لا تقع المقاصدة الا ان يرضى  
 الزوج بخلاف سائر الديون حيث تقع بلا تقاص \* الحطب والصابون والاشنان عليه وان فقيرة اما ان يتقلها الزوج أو يدعها ثقيل بنفسها



والطير المشوى وهى فقيرة  
تأكل فى أهلها خبز الشمر  
يطعمها خبز البر وباجة  
أو باجتين والقول للزوج فى  
العسرة والمدينة لها فى يساره  
وان لم تكن لها بيعة على  
يساره وطلبت من القاضى ان  
يسأل من جيرانه لايحب عليه  
السؤال وان سأل كان حسنا  
فان سأل فاخبره عدلان بيساره  
يثبت اليسار بخلاف سائر  
الديون حيث لا يثبت اليسار  
بالاخبار فان قالوا سمعنا بانه  
موسر أو بلغنا ذلك لا يقبله  
القاضى وأشار شيخ الاسلام  
ان القول له فى انه قادر  
وبعض المتأخرين قالوا ينظر  
الى الزى الا فى حق العلوية  
والفقهاء لان أكثرهم  
يلبسون أحسن الثياب  
ولكن ميوتهم خالية عن  
الطعام واللباس \* شككت  
عند القاضى انه يضر بها  
وطلبت الاسكان عند قوم  
صالحين ان علم به زجره والا  
فان كان الجديران صلحاء  
أقرها عنددهم والأمره  
بالاسكان عند الصلحاء  
\* والناشرة التى لا تستحق  
النفقة هى الخارجة عن منزله  
بلاذن بلاحق ولوفى بيته  
فلاست بناشرة لتمكنه من

ترجمة  
٢ خيط الكيس واقبض م امسك ٤ احلف عينا اني ماوصلت لك هذا المال ٥ احلف عينا ان هذا المال  
ماوصل لك ٦ يجب لي عليك هذا القدر ٧ يجب لي عليك هذا القدر أيضا

الوطء مغالبة \* ولو قالت انه يسكن في بيت مغصوب فلا أدخل عليه تستحق النفقة لانها على حق ألا يرى ان بعض علماءنا لم يقبلوا شهادة من يشتري في الدكان المغصوب عالما به \* ولو كان الزوج في بلدة أخرى قد رجع فبعث اليها الحولة والزاد حتى تنتقل اليه ولم تجد محرما ولم تذهب تستحق النفقة لانها على حق \* انها تطلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عليه الفتوى اذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت نفقتهما بحق \* ولان نفقة لصغيرة لا تصلح للجماع وان في بيت الزوج وان كانت تصلح للمؤانسة لا غير اختلفوا

فيه ولو ظن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالتمس لا يلزم والالتزام باطل \* وان كان الزوج مسعرا أو مريضا لا يطيق تلزم النفقة والاب لا يؤخذ بها بلا ضمان \* ولو كانت محرمة أو رتقاء أو قرناء يجب ان لا تمنع نفسها وان أصابتها العوارض بعد الزفاف أو قبله وعن الامام الثاني لا نفقة للرتقاء والمرضة التي لا يمكن وطؤها قبل نقلها الى بيته \* وان انتهت الى بيته بلا رضاه ردتا الى منزلها وان نقلها عالما بجحالتها الى منزله لم تمت النفقة \* وقال المشايخ مرضت (١٦٠) في منزله بحيث لا يمكنه الاستمتاع بها فلا نفقة وان أمكن الاستمتاع بوجوده لم يرد الصغيرة

التي لا تصلح للوأنسة \* ذهبت للحج مع زوجها وجبت نفقة الحضرية في قيمة طعام الحضر وان خرج به رجل كراهة بلا زوجها لا وان حبس الزوج وجبت \* ولا نفقة في النكاح الفاسد وفي النكاح بلا شهود يلزم \* فرض القاضي لها النفقة أو صالح معها ومضت مدة ولم يعط ومات سقطت لانها صالحة وبالطلاق تسقط بلا خلاف والبقالى ذكرفيه الخلاف بين الثاني ومحمد \* وان أمرها بالاستدانة ومات في السقوط روايتان والاصح عدم السقوط \* يعمل نفقة مائة وماتت لا تسترد كالهبة اذ مات الموهوب له ولو هلك في يدها لا تسترد اجماعا \* ولو اختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضي أو قدرها أو جنسها فالقول قول الزوج والبينة بينهما \* والمعتدة اذا لم تأخذ أو لم يعط الزوج لها النفقة المفروضة حتى مضت العدة قال الامام الحلواني المختار عدم السقوط \* المعتدة اذا لم تمت البيت زمانا وخرجت زمانا فهي فاشرة وان كان البيت لها الا

تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون اقرارا كافي قوله أيضا بالعربية ولو قال (مر ائتوني چندين محي يايد) فقال المخاطب (مر اباري ائتوني چندين محي يايد) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما ادعاه الاول عليه كذا في الذخيرية \* وفي العميون رجل قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى أهل سمرقند لو قال لا تخرم قتل فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا أو قتل عدوى فهو اقرار بالقتل وتلزمه الدية في ماله ان لم يقرب بالعدو ولو قال المقعدور كان لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك على لم يكن اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهم لا يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو ادعى على رجل ألف درهم فقال قد اخذت منها شيئا فقد اقتر بها وكذلك اذا قال كم وزنها أو متى أجلها أو ما نسر بها أو قد برئت اليك منها أو قد أدتيمها اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك على لم يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشي مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على بيانه واذا بينه يحلف الطالب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا \* كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* واذا ادعى على بعض الورثة دين على الميت فقال المدعى عليه (در دست من از تر كه چيزي نيست) فهذا لا يكون اقرارا بالتركة كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل أرضا في يدي رجل فقال المدعى عليه للمدعى (ترا جزا زين زميني ديكر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية \* رجل ادعى على آخر أنه قبض منه كذا درهم ما غير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الى أخيك بأمر لك فهو اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه (ازين جمله مرا پنج درهم دادني است) فهذا اقرار بالعشرة وكذا اذا قال (ازين جمله پنج درهم باقي است) ولو قال (پنج درهم باقي مانده است) لا يكون اقرارا بالعشرة كذا في الظهيرية \* في المشتق اذا قال لغيرك عليك ألف درهم فقال أما خمسة مائة منها فلا أو قال أما خمسة مائة منها فلا عرفها فقد أقرب نحوه سميائة ولو قال أما خمسة مائة فلا ولم يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط \* قال لي عليك ألف فقال الحق أو الصدق أو اليقين أو قال حقا أو صدقا أو يقينا أو قال الحق الحق أو الصدق الصدق أو اليقين اليقين أو حقا حقا أو صدقا صدقا أو يقينا يقينا أو قال البر الحق أو الحق البر الخ فهو اقرار ولو قال الحق حق أو الصدق صدق أو اليقين يقين وكذا لفظ البر مفردا بان قال البر أو برا وقال مكررا غير منضم الى الحق أو اليقين أو الصدق بان قال البر البرا وبرا لا يكون اقرارا وكذلك لفظ الصلاح مفردا أو مقرونا بالحق أو الصدق لا يكون اقرارا كذا في الكافي \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه مع مائة دينار قال الفقيه أبو بكر الاسكافي لا يكون اقرارا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان صدقه في الدنيا نير صرح اقراره بالمائة وان كذبه في الدنيا نير صرح اقراره بالدراهم كذا في الظهيرية \* ولو قال لغيره أقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من أحد سواك أو من أحد غيرك أو من أحد

ترجمة

٣ حينئذ يجب لي عليك هذا القدر ٣ ليس في يدي شيء من التركة لك أرض أخرى غير هذه يلزمني أن أعطيك من هذه الجلة خمسة دراهم ٦ باقي من هذه الجلة خمسة دراهم ٧ بقيت خمسة دراهم

اذا سألت منه ان يحولها الى منزله فابي والقول لها في انقضاء العدة فان برهن الزوج على اقرارها بالانقضاء برئ من النفقة قبلت \* ادعت حملا ينفق عليها الى سنتين وبعددها الا كل امرأة معتدة لا نفقة لها عند الطلاق لا تعود لها النفقة أبدا وكل امرأة معتدة لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت بحال لا تسحق النفقة تعود بزوال المانع نفقة \* أمة نواها منزلا ثم أخرجها الى بيته ثم عادت عادت النفقة وان لم يوتها حتى طلقها ثم نواها لا تعود النفقة \* ارتدت بعد الطلاق وعادت عن دار الحرب لا تعود لتبذل حالها وان طأعت ابنه بعد الطلاق



لا يبطل النفقة لانهم معصية فلا تبطل الحق والفرقة كانت حاصلة فلا تضاف اليها بالردة أحدثت تفويت الاحتباس له لانها تحبس  
 للاسلام \* ولو ناشرة عند الطلاق ثم عادت الى منزل الزوج لها النفقة وهذا يخالف الاصل المذكور وهو انه رواية في ناشرة سافر عنها زوجها ثم  
 عادت بعد سفر الزوج الى منزله الذي كان فيه انما يخرج عن ان تكون ناشرة والفرقة لو منه يجب النفقة ولو من الا اذا كان بحق \* خالعها  
 على ان لا سكنى اهلها ولا نفقة فلها السكنى لانه حق الشرع فلا يلي ابطاله وان (١٦١) على أن مؤنة السكنى عليها فعليها

\* غاب فتزوجت وجاء الاول  
 وفرق بينهما وبينه فلا نفقة على  
 الزوج الاول حتى تنقضي  
 عدة الثاني فلو طلقها الاول  
 في عدة الثاني لا يجب نفقة  
 العدة على الاول لانها  
 محبوسة للثاني ولا على  
 الثاني لكون النكاح فاسدا  
 \* تزوج المعتدة ودخل بها  
 الزوج لا يجب عليه النفقة  
 وفي الفتاوى يجب على الزوج  
 الاول اذا كان الزوج في  
 بيت الاول فاما اذا خرجت  
 منه فلا يجب على أحد  
 \* صالحته على أكثر من النفقة  
 والكسوة ان قدر ما يتغابن  
 به الناس يصح وان زائدا  
 فالزيادة من دودة وتزوم نفقة  
 المثل والقاضي اذا فرض  
 النفقة ثم رخص تسقط  
 الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا  
 لو فرض النفقة برخص  
 بالاقول من الدراهم فغللها  
 ان تطلب الزيادة وفي الاصل  
 صالحت على قدر لا يكفيها  
 لها ان ترجع ولو على الزيادة  
 له المنع وفي الافضية ان كان  
 الصلح قبل ان يصير ديناً بعضي  
 مدة أو قضاء أو رضا يصلح  
 تقديره كالمطعم وما شابهه  
 فهو تقدير لامعاوضة فتجوز

قبلك أو قال لا أستقرض من أحد بعد ذلك لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيان \* وفي الاصل اذا قال لغيره  
 أقرضتك مائة درهم فقال لا أعود لها أو لا أعود به ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا أعود حيث  
 لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت مني مائة درهم فقال لم أغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال  
 لم أغصبك سوى هذه المائة أو غير هذه المائة وكذلك لو قال لم أغصبك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أغصبك  
 مع هذه المائة شيئا أو قال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا أغصب أحدا بعدك أو لم  
 أغصب أحدا بعدك كذا في المحيط \* ولو قال مالك على المائة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة  
 درهم كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن اقرارا به كذا في فتاوى  
 قاضيان \* ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفي الأقل  
 مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا آخذ منك على مائة درهم  
 فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك على مائة درهم فلم يقله بشئ كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا قال لقسام  
 اقسم هذه الدار ثلثا فلان وثلثا فلان آخر لم يكن ذلك اقرارا للاثنتين بل ثلثي الدار حتى يقول  
 لفلان ثلثها وثلثان ثلثها كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على ألف درهم فيما أعلم أو في علمي أو فيما علمت  
 قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار صحيح وأجمعوا  
 على أنه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار  
 صحيح كذا في الذخيرة \* ولو قال له على ألف درهم فيما أظن أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو  
 فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* ولو قال له على ألف درهم في شهادة فلان  
 أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان أو بقوله  
 لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على ألف درهم في حسابي أو حساب فلان أو بحسابه أو  
 في كتابي أو في كتاب فلان أو بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صكك أو بصك فلان أو في صكي أو بصكي كان  
 اقرارا ولو قال لفلان على ألف درهم في كتاب أو بكتاب أو قال لفلان على ألف درهم في حساب أو من حساب  
 أو بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط \* ولو قال بسجل أو في سجل أو بكتاب أو في كتاب بيني وبينه أو من  
 حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على صك بألف درهم أو بكتاب أو  
 حساب بألف يلزمه المال وكذا لو قال له على ألف درهم من شركة بيني وبينه أو من تجارة بيني وبينه أو من  
 خلطة لزمته الا في كذا في خزانة المفتين \* ولو قال له على ألف درهم في قضاء فلان وهو قاض أو في قضاء  
 فلان الفقيه أو بفتياه أو في فتياه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن  
 فلان قاضيا فقال الطالب حاكمته اليه فقضى لي عليه لزمه المال وان تصادقا على أنه لم يحاكمه اليه لم يلزمه  
 شيء وان قال لفلان على ألف درهم في ذكرك لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* اذا أقر الزجل  
 فقال لفلان على ألف ان شاء الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في  
 المحيط \* ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة \* ولو كتب عليه ذكرك  
 لفلان على كذا أو أجله الى كذا أو من قام بذكرك هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى لا يلزمه ما في الصك في  
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا وعنده ما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك هذا

(٣١ - فتاوى رابع) الزيادة بعلاء السعر وعدم الكفاية والنقصان برخص السعروان كان لا يصلح للتقدير كالعبد والدابة يكون  
 معاوضة لا تقدير فلا يزداد ولا ينقص هذا قبل القضاء فان كان بعد القضاء أو الرضا لكان قبل مضي المدة ان كان الصلح بما يمكن ان يكون  
 تقدير ايان قضى بثلاثة دنائير كل شهر فرضيا قبل مضيه بثلاثة نحائير دقيق فالثاني تقدير لامعاوضة وان كان لا يصلح تقدير كالتراضي  
 على غير المطعوم من المسكيل والموزون بلا عينه فان لم يقبض في المجلس بطل لانه افتراق عن دين بدين وكذا بعد مضي المدة وان كان شيئا بعينه

كالعبد ونحوه لا يظل وكذا الوكيل القضا وان كان بعد مضي المدة وبعد القضاء والتراضي على دين آخر سوى ما يصلح تقدير الاول أو تفرقا  
بلا قبض فالصلح باطل \* فرض لها الكسوة فتخرفت قبل نصف عام ان لبست لباسا معتادا علم ان ذالم يكفها فيجدد لخطا القاضي في التقدير  
وان تخرق في الاستعمال لا يفرض أخرى وان سرق الكسوة والنفقة لا يقضى القاضي بأخرى بخلاف المحارم وان لم تلبس حتى مضى  
نصف عام يفرض أخرى بخلاف (١٦٣) المحارم وفي بعض الفتاوى ان بقي الثوب بعد المدة ان لعدم اللبس أو لبس ثياب آخر بحيث

العبد أمس ان شاء الله تعالى فالقرار باطل عند محمد رحمه الله تعالى والاستثناء صحيح كذا في المحيط وهو  
ظاهر الرواية هكذا في محيط السرخسي \* اذا قال لفلان على ألف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان  
شاء فلان وكذلك كل اقرار علق بالشروط نحو قوله ان دخلت الدار أو أمطرت السماء أو هبت الريح أو ان  
قضى الله تعالى أو أراه أو رضيه أو أحبه أو قدره أو يسره أو ان بشرت بكذا فهذا كله وما شا كاه مبطل  
للاقرار اذا كان موصولا كذا في التبيين \* ولو قال له على ألف درهم الا أن يبدولي أو الا أن أرى غير ذلك  
فالقرار باطل سواء بدله أو مات قبل أن يبدوله أو رأى غير ذلك ولو قال له على ألف درهم ان جل متاعى الى  
منزلى بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا يسمع هذه المقالة فهو جائز والمال واجب وكذلك لو قال لك على  
ألف درهم ان جئت هذا المتاع الى بيتي فهو واستحار كذا في المبسوط \* ولو قال أشهد وأن له على ألف  
درهم ان مت فهو عليه ان مات أو عاش وكذا لو قال على ألف درهم ان مت فهو عليه ان مات أو عاش  
وكذا لو قال على ألف درهم اذا جاء رأس الشهر أو اذا أفطر الناس أو الى الفطر أو الى الاضحى كذا في التبيين  
\* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اذا قدم فلان أو قال ان قدم فلان على ألف درهم فهذا  
باطل ولو قال لك على ألف درهم اذا قدم فلان فهذا جائز اذا كان الطالب يدعى أن له على القادم ألف درهم  
وأنه كفلى لى بما عليه اذا قدم كذا في المحيط \* رجل قال لفلان على ألف درهم ان حلف أو على أن يحلف  
أو اذا حلف أو متى حلف أو حين حلف أو مع عيینه أو فى عيینه أو بعد عيینه بخلاف فلان على ذلك وبمحمد المقر  
المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط \* رجل قال لغيره اتبع منى عبدى هذا أو قال اسستأجره منى أو قال  
أعرتك دارى هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا قوله ادفع الى غله عبدى هذا أو أعطى ثوب  
عبدى هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد له كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال افتح باب دارى هذه أو  
جصص دارى هذه أو قال اسرج دابتي هذه أو بلحم بغلى هذا أو اعطى سرج بغلى هذا أو بلحم بغلى هذا  
فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لافى جميع ذلك لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية \* ولو قال لى عليك ألف درهم  
فقال نعم يكون اقرارا وكذلك ثوب فى يده فقال وهب لى فلان فقال نعم أو قال صدق أو قال أجل أو قال ذلك  
بالفارسية فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قيل له هل لفلان عليك كذا فامرأه بنم لا يكون  
اقرارا كذا في التبيين \* ولو قال لغيره أخبر فلانا أو علمه أو قل له أو أشهد أو بشره أن له على ألف درهم كان  
اقرارا وكذا لو قال أخبر فلانا أن عليك ألف درهم أو علم فلانا أو أشهد له عليك بألف درهم أو أقول له فقال  
له نعم فهذا كله اقرار هكذا في المحيط \* لو قال لا تشهد لفلان على بألف شاهية لا يكون اقرارا وكذا  
لو قال ما لفلان على شئ فلا تخبره بأن له على ألفا أو قال لا تقل ان له على ألف درهم لا يكون اقرارا ولو قال  
ابتداء لا تخبر فلانا ان له على ألف درهم كان اقرارا وذكر الناطقى فى أجناسه عن الكرخى أنه قال لا تخبر  
كقوله لا تشهد لا يكون اقرارا فى الحالين جميعا والصحيح هو الفرق بينهما كذا في محيط السرخسي  
\* ولو قال اكتبوها لى طلقها اكتبوها طلاقا ياها فهذا اقرار بخلاف قوله لا تخبروها لى طلقها ولو قال  
اكتبوها طلاقا لم يكن طلاقا كذا في الذخيرة \* اذا قال الرجل جميع ما فى يدي من قليل أو كثير من عبد  
أو غيره لفلان فهذا اقرار صحيح فان حضر فلان لياخذ ما فى يده المقر فاختلفا فى عبد فى يده فقال فلان  
كان فى يدي يوم أقررت فهو لى وقال المقر لم يكن هذا فى يدي يوم أقررت وانما ملكته بعد ذلك فالقول قول

لو كانت تلبس هذا الثوب  
على الدوام لتخرق فها كسوة  
أخرى والا لا والنفقة على  
هذا ومدة كسوة الصبيان  
اربعة اشهر \* دفع اليها دراهم  
للكسوة له ان يجبرها على  
شراء الكسوة لان الزينة  
حقه وافق بعضهم بأنه ليس له  
ذلك لان الدراهم صارت حقا  
لها فتعمل بها ما شئت \* ادعى  
عليها نكاحا فأنكرت أو  
ادعت عليه فأنكر وبرهن  
فقضى به لان نفقة المسلف  
\* صالحت من نفقة العدة على  
دراهم معلومة ان بالشهور  
صح لانه معلوم وان بالخوض  
لا يصح لانه مجهول وبعض  
المتأخرين على الجواز فيما  
\* وفي الفتاوى أبرأت عن نفقتها  
ان قبل الفرض لا يصح  
وبعد الفرض يصح من  
نفقة شهر وان قالت أبرأتك  
عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن  
نفقة الشهر الاول كما اذا أجز  
داره سنة وأبرأ عن اجرة  
السنة لا يصح الا عن الشهر  
الاول ولو أبرأت عما مضى  
صح \* طلبت النفقة فى مال  
انغائب ان علم القاضي  
بالنكاح وله مال حاضر  
يفرض النفقة فيه ويأخذ

كفيل بعد ان يحلفها على عدم استيفاء النفقة منه وعدم وجود من يل النفقة منها كالشوز وغيره وان لم يكن له  
مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عندنا خلافا لفرقان عنده يفرض بطريق الاستدانة ولوله مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح  
فبرهنت على النكاح لا يقبل عند الامام وعند الثمانى يقبل ويفرض النفقة ولا يقضى بالنكاح فان حضر الزوج وانكر النكاح ولم تبرهن  
عليه يسترد النفقة واليوم القضا يفرضون النفقة أخذاء بذهب زفرو والامام الثمانى لحاجة الناس اليه واذا فرض لاحاجة الى اقامة البينة



انه لم يخلف له النفقة وعلى هـ ذالوقامت البينة على المودع والمديون الجاحدين فان كانوا مقرين به ما أمر القاضي بإدائه نفقتهم من ذلك المال اذا كانت الوديعة دراهم أو دنانير أو من جنس النفقة بخلاف دين آخر وان عروضا لا يأمر بالاجماع فان أنفق المودع بلا أمر القاضي ضمن ولا يبرأ عن الوديعة والدين ويرجع على من أنفق عليه وينفق عليهم من غلة الدار والعبد \* قالت انه يغيب عني وطلبت ككفيلة بالنفقة قال الامام ليس لها ذلك كافي الدين الموجب لوقال الثاني يكفل بشهر (١٦٣) وعليه الفتوى ولو علم انه يمكث أكثر

من ذلك يكفل عنده على ذلك القدر وعنه لو كفل بنفقتها ما عاشت أو ما بقي النكاح كل شهر بينهم ما صح عنده لكنه عند الامام يصح في شهر واحد لانه اضيف الى ما لا يعلم غايته فصار كاجارة الدار كل شهر وان ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم يجب بعد اقيام السبب فان طلقها بأنا أو رجعا يؤخذ منه نفقة كل شهر في العدة لان العدة من أحكام النكاح \* استندت قبل الفرض لا ترجع عليه وان اصطفاها على قدر ثم بعده أنفقت على نفسها من مالها أو استندت لها الرجوع وقد ذكرنا ان اعسار الزوج لا يثبت في حال الغيبة فالقضاء حال غيبته قضاء بالحزاف لا بذهب من يرى ذلك وكذا اذا كان له هناك عروضا أو عقار \* لا تجب على العبد نفقة ابنه الحر ولا على الاب الحر نفقة ابنه المملوك ونفقة ذوى الارحام تسقط اذا طالت المدة بعد القضاء لا اذا قصرت واكثر من شهر تسقط وما دون شهر لا \* للصغير مال غائب يؤمر الاب بالانفاق عليه من مال

المقر لا أن يقيم المنزله بينة أنه كان في يده يوم أقر فيه نفي قضى للمقر كذا في المحيط \* راجل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة \* ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتساميم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا أقر الاجير أن ما في يده من قليل أو كثير من تجارة أو متاع أو مال عين أو دين فهو لفلان وقال أنا أجيره فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير أني أستحسن الطعام والكسوة فأجعلها لاجير ولو أقر الاجير أن ما في يده من تجارة أو مال عين فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة فادعى أنه أصابه بعد اقراره فالقول فيه قوله مع يمينه واذا أقر الاجير أن ما في يده من تجارة أو مال لفلان وفي يده صكوكه ومال عين فهو كله لفلان ولو أقر أن ما في يده من عين طعام لفلان وفي يده خنطة وشعر وشم وقتر لم يكن من ذلك لفلان الا الخنطة ولولم يكن في يده من الخنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* أقرت لانيته في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والاولى وغير ذلك مما يقع عليه اسم المالك من صنوف الاموال كلها وله في الراساتق دواب وعلمان وهو ساكن في البلد قال بقع اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب بيعته الى الباقورة بالنهار ويرجع الى منزله ذلك بالليل يدخل تحت الاقرار وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائجهم ويأوون بالليل الى منزله يدخلون تحت الاقرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية \* راجل أقر في صحة بدنه وعقله أن جميع ما هو داخل في منزله لا امرأته غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن أن ذلك من تركته أبية فكل شيء علمت المرأة أنه صار لها بتلك الزوج اياها يبيع صحيح أو يهبه صحبة أو كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج به في الاقرار وما لم يكن لها مال لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بيننا وبين الله تعالى وهو تركته المتوفى وأما في المحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة \* اذا قال لامرأتي هذا البيت وما أغلق عليه بابيه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار بيع بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعثك البيت بمقوقه ولو اتفق مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر قائم بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو مما لا يكال ولا يوزن وقد تركه دراهم ودنانير فهي في سعة أن تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لأن ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة \* اذا أقر بجائز لرجل ثم قال عتيت البناء دون الارض لم يصدق ويقضى عليه بالحائط بأرضه وكذلك لو أقر بالاسطوانة المبنية بالجرف أو اذا كانت الاسطوانة من خشب فلم يقر له الخشبة دون الارض فان كان يستطيع رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان كانت لا تؤخذ الا بضرر رضه المقر قيمتها اللطال كذا في المبسوط \* ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحته من الارض كذا في الظهيرية \* اذا أقر بنخلة أو شجرة في بستانه أو أرضه دخلت الشجرة والنخلة بأصلها من الارض ولم يذ كر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض وأشار في موضع آخر الى أنه يدخل ما بازا مساقها

نفسه حتى يرجع في ماله اذا حضر فان أنفق بلا أمر القاضي لا يرجع في الحكم الا أن يكون اشهد وفيما بينه وبين الله تعالى ان كان نوى عند الانفاق ان يرجع وكذا الجدة بعد موت الاب أو كان الاب حيا لكنه معسر والجدة مؤثر يقضى على الجد بان ينفق عليه ويرجع في ماله كما ذكرنا أو يكون ديناً على والد الصغار الذكور اذا باغوا الى حد الكسب ولم يبلغوا الحنث يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يؤجرهم وينفق عليهم من اجرتهم وكسبهم واما النساء فليس لهن يؤجرهن في عمل أو خدمة \* نفقة الوالد على الابن الموسر واجبة قدر الاب على الكسب

أم لا يخلاف الابن المعسر إذا قدر على الكسب حيث لا يلزم نفقته على الابن الموسر كذا في الأصل وفيه في موضع آخر إذا كان الابن والاب معسرين لا يجب لأحدهما على الآخر نفقة وعن الثاني أنه إذا كان الابن زمنيًا يضمه إلى نفسه كيلا يضيع **قوله** والنقراء أنواع فقير لا مال له غير أنه قادر على الكسب فاختار أنه يدخل الاب والام في نفقته كعماله والثاني فقير لا مال له عاجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة غيره بخلاف الزوجة والثالث فقير كسوب بفضل شيء (١٦٤) من كسبه عن قوته فإنه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين والاجداد وغير هؤلاء إن

حتى لو قلعت الشجرة ونبتت في موضع قلعتها أخرى كانت للمقر له وهذا فصل اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع أما موضع ما يتشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قال لا يدخل فيه من الأرض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبقى تلك النخلة بدونها أو الزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الأرض إذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلظ النخلة وقت الاقرار كذا في المحيط \* إذا قال الثمرة التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقره بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الأرض لفلان كان له الزرع دون الأرض كذا في الذخيرة \* ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بأرضه وجميع ما فيه من الأشجار والزراحين والبناء ولو قال هذه الأرض لفلان ونحوها إلى أو قال هذه الأرض لفلان لا نخيلها فان الأرض مع الخيل لفلان وكذلك إذا قال هذه الخيل بأصولها لفلان ونحوها إلى فان الخيل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط \* رجل قال هذه الأرض لفلان وفيها زرع كانت الأرض لفلان بزراعتها ولو أقام المقر البينة أن الزرع له قبل القضاء أو بعده تقبل بينته ولو كان في الأرض شجرة نخيل فكذا لا لأنه لو أقام البينة أن الشجرة له لا تقبل بينته إلا أن يكون مقره بأن الأرض له وشجرها إلى فحينئذ لا يقضي بالشجر للمقر له كذا في الوقعات الحسامية \* عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه وكذلك إذا قال أرض هذه الدار لفلان يدخل البناء فيه \* ومن أقر لغيره بخاتم فله الحلقة والفص ومن أقر بسيف لزمه النصل والجفن والحائل ومن أقر بحبله لزم العيدان والكسوة كذا في الكافي \* دار في يده قال هذه الدار لفلان لا يتأمل ما أوجرأ شائعاً فإنه في فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي أو قال ولكن هذا لي فكلها لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا آخر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه الدار لفلان وبنائها إلى أو قال هذه الأرض لفلان ونحوها إلى أو النخل بأصولها لفلان والثمار التي كان الكل للمقر له ولا يصدق المقر إلا بحجة **قوله** كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال هذه الدار لفلان لا بناء هافانه لم يصدق على البناء وعلى هذا القول هذا البيت لفلان لا بغير أصولها فانهم إلى أو قال هذه الحبة لفلان الابن انتم هافانه إلى وهذا السيف لفلان الاحلية فانهم إلى وهذا الخاتم لفلان الافصه فانه إلى أو هذه الحلقة لفلان الافصه هافانه إلى كذا في المبسوط \* وإن قال بناؤها إلى والعروة لفلان فهو كما قال كذا في الكنز \* إذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها لفلان أو أرضها لفلان وبنائها إلى كان البناء والأرض للمقر له وإن قال أرضها لي وبنائها لفلان كانت الأرض والبناء للمقر له الأول وإن قال بناؤها لفلان وأرضها لفلان آخر كان كما قال هكذا في المحيط \* وفي المنتقى إذا قال لغيره هذا الخاتم لي وفصه لك وهذه المنطقة لي وحليته لك وهذا السيف لي وحليته لك وهذه الحبة لي وبطانتها لك وقال المقر له الكل لي فالقول ما أقر به المقر فبعد ذلك ينظر إن لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالزرع والدفع إلى المقر له وإن كان في النزاع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا كقوله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* إذا ولدت الحاربة في يدي رجل ثم قال الحاربة لفلان والولادة لي فهو كما قال وعلى هذا ولد سائر الحيوانات والثمار المجذوزة من الأشجار كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من ملك إنسان والاستثناء في الاقرار به ولو كان في يده صندوق فيه متاع

كان ذارحم غير محرم كبناء الم لا يجب نفقته عليه وإن كان ذارحم محرم كالم تحب ويشترط اليسار وهو المحترم للصدقة وبه يفتي وفي الاجناس شرط نصاب الزكاة قال الصمد وبه يفتي وفي نوادر ابن سماعة ان كان عنده قوت شهر وفصل عن نفقته ونفقة عياله يجبر والابن يجبر على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه وقال الامام الحلواني انما يجب نفقة زوجة الاب عليه اذا لم تكن أمه وكان الأب مريضاً ولو صححاً لا لأنه من فضول الخواص قال صاحب المحيط فعلى هذا لا فرق بينهما فان الابن اذا مرض يجب على الاب نفقة خادمه ويجبر عليه وذ كره شام في نوادره عن الثاني انه يفرض على الابن نفقة زوجة الاب احتاج الاب إلى الخدمة أم لا وإذا احتاط الذكور والانات فنفقة الابوين عليه سما على السوية في ظاهر الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وبه يفتي وعلى الاب نفقة الصغار ومن كان عاجزاً من الكبار والشرط العجز حتى لو كان

الابن لصغير قادر على الكسب لكن لا يمتد إلى يسلمه الاب في عمل وينفق عليه منه قال الامام الحلواني إذا كان الابن فقال من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبه العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون إليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بالخلافات الركيكة وهذا يانان الفلاسفة ولهم رشد ولا لا يجب وكل من تحلى بصفات الكمال يرغب الاجانب في الاتفاق عليه فكيف الا بامواغيا يعق الاب ويقدمه إلى القاضي ويطلب من لم يتصف بتلك الصفات \* ونفقة الاناث على



الاب اذا لم يزوجن ان لم يكن له مال وعلى رواية الخصاص يجب على الابوين اثلاثا \* ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج وفي العقار لا يجوز البيع الا اذا كان الابن صغيرا وكفى الاقضية ان الام ايضا تلك البيع كالأب وفي ظاهر الرواية لا بخلاف الاب \* قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين عليه فعلمه القاضي فاذا استدانته عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع عليه ومات لا تأخذه من تركته في الصحيح وان أنفقت عليه من مالها أو من المسئلة من (١٦٥) الناس لا ترجع على الاب وكذا في نفقة

المحارم نفقة ذوى الارحام بالقرض في رواية الجامع الصغير تصير ديننا بمضى المدة وفي أخرى لا \* ولو اختلفا في يسار الاب القول قول الابن والبينة بينة الاب وان أنفق على نفسه من مال الابن ثم خصمه الابن فقال أنهفقت وأنت موسر وقال الاب انما كنت معسرا انظر الى حال الاب ان كان معسرا في الحال فالقول له استحسانا في نفقة مثله وان موسرا فالقول قول الابن ولو أقاما بينة فالبينة للأب وان قال الاب الابن كسوب بقدر أن يكسب قدر ما يكفيه ويكفي لكن يدع العمل عما ينظر القاضي ويسأل أهل حرفته فان علم ان الامر كما قال الاب أجبر الابن على نفقة أبيه وأخذه بذلك \* لها ابن موسر من غيره والزوجان معسرا فالامام الثاني لا يفرض نفقة الام على الابن ومحمد يفرض ويكون ديننا على الزوج \* والاصل في نفقة الوالدين والمولودين اعتبار القرب والجسدية لا الارث وان استويا في القرب يجب على من له نوع رجحان وان لم يكن

فقال الصندوق لفلان والمتاع لي أو قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال هـ هذا الميسر فلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال أردت به الخرقه دون الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوسرة فلان فهي للقر له بما فيها من الثمر وكذلك اذا قال هذا الدن لفلان وهو دن فيه خل أو قال هـ هذا الجراب لفلان وفيه متاع هـ روى أو قال هذا الجراب لفلان وفيه دقيق أو قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال عنيت نفس الجراب أو نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على ما يصنع الناس ويما لمون به ولو نظر الى زق سمى وقال هـ هذا الرق لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تبين هـ هذه الحنطة لفلان فالتبني لفلان ولو قال حنطة هـ هذا السبيل لفلان فله الحنطة والسبيل ولو قال ظاهرة القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا القباء لفلان فهو ضامن للبطانة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للقر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط \* ولو قال هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو من زرع حصص من أرضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم فلان أو هذه الثمرة من ثفل فلان كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال هذا الصوف الذي في يدي من غنم فلان أو قال هـ هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان أو قال ذلك لسمي أو جبن فهو اقرار كذا في المحيط وهكذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك أولاد الحيوان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط \* ولو أقر أن فلانا زرع هـ هذه الارض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له أنه له وقال المقر كل ذلك لي وانما اسست عنيت بك ففعله لم أوفعه لمته بأجر فالقول للمقر كذا في الكافي \* ولو قال هذا الدقيق من طحين فلان لا يكون اقرارا كذا في المصلاصة \* ولو قال غصبتك كذا وكذا فهو اقرار بغصبتك ما اذا قال غصبت عبدا وجارية كان اقرارا بغصبتك وكذا لو قال كذا مع كذا فهو اقرار بغصبتك ما اذا قال غصبت عبدا بكذا فهو اقرار بغصبتك فربما يلجأ بها وعبدان بغيره فهو اقرار بغصبتك ما اذا قال كذا فكذا فهو اقرار بغصبتك عبدا وجارية وكذا لو قال كذا وعليه كذا فهو اقرار بغصبتك ما اذا قال غصبت دابة وعليها سرجهما وان قال كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة وكذلك لو قال كذا على كذا فهو اقرار بالغصب كذا على كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء الاول لزما فهو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما أشبه ذلك وكذلك تمر في قوصرة أو حنطة في جوالق وان كان الثاني مما لا يكون وعاء الاول فهو قوله غصبتك درهم ما في درهم لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما يكون الاول وسطه فهو اقرار بغصبتك ثوبا في عشرة أو ثوبا لم يلزمه الا ثوب واحد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه في قول محمد رحمه الله تعالى أحد عشر ثوبا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك كبريا في عشرة أو ثواب سرير عند محمد رحمه الله تعالى يلزمه الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة فيكون اقرارا بغصب البيت والطعام الآن الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا سرقا وان قال لم أحمل الطعام من موضعه لم يصدق في ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر بدابة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في الكنز \* اذا قال لفلان على عشرة في عشرة دراهم ان قال المقر عنيت بنى مع أو قال عنيت الواو فعليه عشرون درهما وان قال عنيت به على لزمه عشرة

لا أحدهما نوع رجحان فغلب قدر الارث بانه له والدوا بن موسر ان على الوالدانه أقرب ولوله بنت بنت وابن بنت وأخ لاب وأم فعلى ولد البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث للأخ لاب وأم ولوله والد ولد موسر ان فالنفقة على الولد لتأويل المالك في ماله فيظهر الرجحان وان استويا في القرب \* ولوله جد وابن ابن النفقة عليهما على قدر الارث والدليل على ان العبرة في نفقة الوالدين والمولودين القرب مسائل المعسر \* له ايتان موسر ان مسلم وذمى فالنفقة عليهما وان كان لا يجري بينهما الارث وكذا لو اسلم له ابن كافر وأخ مسلم فالنفقة على الابن وكذا

لله ابنة ومعتق فالنفقة على الابنة وان اس-توفى الارث لا ينفق على عبده وائس له كسب أو منعه عن الكسب يا كل من مال مولاه بلا اذنه بالمعروف والا لا والامة تأكل مطلقا \* وان أعتق عبدا من ماله سقط عنه نفقته وصار في بيت المال وفي البهائم يؤمر بالانفاق ديانة لا جبرا \* عبد بين رجلين غاب أحدهما فانفق الآخر على العبد فهو متطوع \* مات الاب عن أولاده صار وزوجه فنفقة كل في حصته يشترى القاضي له غارما يحتاج اليه وينصب وصيا (١٦٦) وان لم يكن في البلد قاض وأنتق السكار على الصغار كانوا تبرعين في الحكم وفيما بينه وبين

وان قال عنت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا وكذا اذا نوى حقيقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه عشرة كذا في المحيط \* ولو قال له على درهم في قفيز حنطة لزمه الدرهم والقفيز باطل ولو قال له على قفيز حنطة في درهم لزمه القفيز وبطل الدرهم وكذا لو قال له على فرق زيت في عشرة مخاتيم حنطة لزمه الزيت والحنطة باطل كذا في غاية البيان \* ولو قال عشرة دراهم في عشرة دنائير لزمه عشرة دراهم وبطل آخر كلامه الا أن يقول عنت المالكين فلزمه كذا في فتاوى قاضيان \* لو أقر أن عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم أسلمها اليه فيه فهذا بيان لكن فيه تغيير فلا يصح منه صولا الا أن يصدق الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا يعددوه ما فيه ثبت ما تصادق عليه وان جحد كان للمقر أن يحلفه فاذا حلف كان له أن يأخذ المقر بخمسة دراهم كما أقر به كذا في المبسوط \* ولو قال عنت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على درهم مع درهم أو مع درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال على درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد درهم أو بعد درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سمى أحدهم مادينا أو قفيز حنطة كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال درهم ودرهم أو قال درهم ثم درهم لزمه درهمان ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال افلان على درهم على درهم لزمه درهم واحد ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلاثة وكذلك على العكس كذا في الذخيرة \* ولو قال على درهم وعلى درهم لزمه درهمين كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على درهم بدرهم لزمه درهم كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال افلان على مع كل درهم درهم أو قال افلان على درهم مع كل درهم لزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال افلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه أحد عشر درهما ولو قال افلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رجحه الله تعالى يلزمه عشرة رجل قال افلان على درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيان \* الاقرار بالكتابة على وجه من أن يكتب على وجه لا يكون مستبينا بان يكتب على الهواء أو على الماء أو على الجمل لا يجب به شيء وان أشهد عليه ومعنى قوله أشهد أن يقول الجماعة أشهدوا على بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك أما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع أن يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة \* ومن أن يكتب على وجه يكون مستبينا وأنه على وجه منها كتاب الرسالة وهو أن يكتب على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك على ألف درهم من قبل كذا يكون اقرارا استحسانا ويجل لمن عاين كتابته أن يشهد عليه بذلك بشرط أن يعرف الشاهد ما كتب أشهد على ذلك أو لم يشهد هكذا في المحيط \* ولو كتب رسالة من فلان الى فلان أما بعد فانك كتبت الى اني نذمت لك من فلان ألف درهم لم أضمن لك ألفا انما نذمت لك خمسمائة وعنده رجلان شهدا كتابته ثم محا كتابته فشهدا بذلك عليه لزمه وان لم يقل له ما شهدا ولا اختما وكذلك الطلاق والعنف وكل حق يثبت مع الشبهات كذا في المبسوط \* ان كتب على وجه الرسالة في تراب أو خرقة ونحوهما لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال الا أن يقول أشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيان \* ولو

ربه تعالى لاضمان عليهم \* قال مشايخنا في رجلين في سفر أغشى على أحدهما فأنفق الآخر على المنعم عليه من مال المنعم عليه لا يضمن بدليل مسألة الاحرام وكذا لو مات فجهرزوه أعفى الرفقاء وكذا العبد المأذون اذا مات المولى فجهرزه وأنفق عليه وعلى نفسه في الطريق ومات \* لحمد رجحه الله واحد من تلامذته فباع كتبه وجهزه منه فقبل انه لم يوص بهي لم يجبه لك وصيا فقرأ الامام والله يعلم المفسد من المصلح اما في الحكم فيضمن فلوان الكبار أنفقوا على الصغار ثم لم يقرروا بذلك وأقروا ببقية انصباء الصغار يرجح ان لا يكون عليهم شيء في ذلك وعبارة بعض الكتب وسعهم ذلك \* ونظيره اذا عرف الوصى الدين على الميت وقضاه ولم يعلمه القاضي ولا الورثة لا يأنثم فيما فعل كرجل له ودية عند غيره وعلى المودع مثل تلك الوديعة دينها والمودع يعلم انه مات قبل القضاء يقضيه بالوديعة ولا يقر به وكذا لو كان لرجل عليه دين وله على آخر ومات يقضى منه مدونه دينه ولا يعلم الورثة وكذا لو مات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعة عند آخر ففي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها عليهم كتب

ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه للميت رجحت ان لا يؤخذ ديانة لانه ما قصد الا اصلاح \* أنكر الزوج كونه موسرا فجاءت برجلين وأخبرا القاضي ببساره قبل بخلاف سائر الديون حيث لا يثبت البسار بالاخبار وان أخبر واحد ببساره لا يثبت البسار وان عبدا \* عبد تزوج باذن المولى يجبر على النفقة ويبيع فيها الا انه لو بيع في المهر مرة وبقي بعض المهر لا يباع أخرى وفي النفقة يتكرر البيع



\* قالت المرأة لأسكن في بيت واحد مع أمك وأم ولدك ليس لهذا لأن الأمة بمنزلة متاع المنزل \* تزوجها وهي ساكنة في دار بآجرة فضمن  
الآجرة وأدائها لا يرجع عليها وإن كان الضمان بامرها لأن العادة أنه صلة وإذا شرط في الكفالة بالامر أن لا يرجع لا يرجع \* زوج الأمة طلقها  
وهو حر للمولى أن يطالب الزوج بالبنوثة والنفقة إلى أن تنقضي العدة أن رجعيًا وإن بائنا لا وليس له طلب النفقة مادامت معتدة في الصحيح  
\* الأب إذا طلب من ابنه النفقة وادعى الابن الفقر فالقاضي لا يجبر الابن على النفقة إلا أن (١٦٧) يعلم أنه يطبق ذلك فإن زعم الأب قدرته

على الكسب نظر إلى أنه هل

يفضل من قوته شيء فإن

فضل أجبره على النفقة من

الفاضل على المختار وإن لم

يكن فيه فضل فلا شيء في

الحكم لكنه في ظاهر الرواية

يؤمر في الديانة بالانفاق

عليه هذا إذا كان الابن

وحده لقوله عليه الصلاة

والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن

تعول فإن كان له زوجة

وأولاد يجبر القاضي الابن أن

يجعل والدهما واحدا من عياله

كما لا يضيع ولا يجبره على

أن يعطيه شيئا على حدة لأن

طعام الأربعة إذا فرق على

الخمس لا يتضرر به كل واحد

ضررا فاحشا ما إذا أخذ منه

شيء يلزم الضرر \* عجل لا يه

أو محارمه نفقة مدة ثم ادعوا

الضياع أن علم الصدق فرض

ثانيا لعدم الكفاية \* الأم

والأخ وسائر المحارم لا يمكن أن يكون

الاتفاق على الصغار من مالهم

إلا بامر الحاكم لأنه ليس لهم

ولاية التصرف في المال وإن

أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم

الولاية وعن الإمام محمد رحمه

الله أنه استحسن فيما لا يد

للصغير منه دفعا للفساد وفي

آخر كراهية الجامع ما يخالفه

وتأويله وهو الحاصل من

الفتاوى والمختار أنه إذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وإن لم يكن طعاما كان دراهم يملك أن كان في حجره والأولان كان يحتاج إلى  
سبعة لا يملك البيع والاتفاق إلا بعد أن يحمله الحاكم وصيا وإذا لم يكن الصغير ولا الأمة مال فاحر الحاكم الأم بالاستدانة على الصغير حتى  
ترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع \* أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكان على بيت المال \* ابن سماعة عن محمد  
في مملوك بينهما أجبرهما الحاكم على نفقته قال أحدهما ليس لي شيء أنفق عليه وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاكم حصته لا شيء ممن يتفق

كتب غير مرسل على القرطاس مستبيناً أن فلان عليه حتما كذا لا يجوز إلا إذا قال أشهد وأبما كتبت  
فيجوز لهم أن يشهدوا كذا في محيط السرخسي \* ومنها كتاب صك إذا كتب الرجل ذكراً حق على نفسه  
بشهادة قوم أو كتب وصية ثم قال أشهد وأبما هذا فلان على ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرؤه عليه فهذا جائز إذا  
كتب بين أيديهم بيده أو أملاه على إنسان وإن لم يحضروا كتابته ولا أملاه لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط  
\* وإن كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل أشهد وأبما ذكر في الكتاب أنه لا يكون إقراراً حتى  
لا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى إن كان  
المكتوب مصدراً مرسوماً نحو أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أقر فلان بن فلان على نفسه  
فلان بألف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه أن يشهد عليه بالمكتوب وإن لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولو أنه  
كتب الصك وقرأ على الشهود حل لهم أن يشهدوا بذلك المال وإن لم يقل أشهدوا كذا في فتاوى قاضيخان  
\* ولو أن غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب أشهد وأبما في كتابه كان إقراراً وإن لم  
يقبل أشهدوا لا يكون إقراراً كذا في خزائن المفتين \* رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم ثم قال اختموا عليه  
ولم يقل أشهدوا عليه لم يكن ذلك إقراراً ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود أنا شهد  
عليك بهذا فتقال اختموا عليه ولو قالوا اتختم هذا الصك فقال أشهدوا عليه كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا  
عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال للصك كذا كتب لفلان خط إقرار بألف درهم على يكون إقراراً  
ويحل للصك أن يشهد بالمال وكذا لو قال للصك كذا كتب له خط يبيع هذه الدار بكذا وكتب الصك الأول  
يكتب فهو إقرار بالبيع وكذا لو قال له كذا كتب لأمر أني طلقها ولو قال للصك كذا ثانياً كتب لها طلاقاً  
يكون إقراراً بتولية واحدة وهذا لا تنقض كذا في الخلاصة \* رجل قرأ على رجل صكاً بمال وقال له  
الآن أشهد عليك بهذا المال الذي في الصك فقال نعم كان ذلك إقراراً وحل له أن يشهد عليه كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صحائفهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط \* لو كتب  
في صحيفة حساب أن فلان على ألف درهم وشهد شاهدان حضر ذلك أو قرأه وعند الحاكم به لم يلزمه  
إلا أن يقول أشهد وأبما كذا في المبسوط \* ومن المتأخرين من قال إذا كان في (روزنامه) أن فلان على  
كذا وكذا فإنه بعد مرسوماً ولا يكون الاشهاد عليه شرطاً كذا في المحيط \* ولو قال وجدت في كتابي أن  
فلان على ألف درهم أو قال وجدت في ذكري أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي أن فلان على  
ألف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية \* وجماعة من أئمة بلخ قالوا في (يادكار) الباع أن ما يوجد  
فيه مكتوب بخط الباع فهو لازم عليه فعلى هذا إذا قال الباع وجدت في (يادكار) بخطي وكتبت في  
(يادكار) بيدي أن فلان على ألف درهم كان هذا إقراراً ملزماً باليه كذا في المبسوط والظهيرية \* خط  
الصراف والبيع والسمسار حجة وإن لم يكن معنوياً بالعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما  
بينهم يجب أن يكون حجة لمكان العرف كذا في الذخيرة \* ولو ادعى رجل ما لا فقال المدعى عليه كل ما يوجد  
في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمه لم يكن ذلك إقراراً كذا في خزائن المفتين

ترجمة

المذكورة

عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق عليه من بيت المال فان قال الشريك المذيق انفق على حصةه ايضا ويكون ذادينا على المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل هي على المولى تستوفي منه وان مات العبد وان زوج أمته من عبده فنفقتهما عليه بؤاهما أم لا \* تزوج عبداً ومديراً ومكاتباً امرأته بآذن المولى فولدت لا تلزم نفقة الاولاد عليهم سواء كانت الام حرة أو أمة أو مديرة أو أم ولد أو مكاتبه لان نفقة الولد (١٦٨) صلة ولا صلة على هؤلاء بخلاف نفقة الزوجة لانه عوض من وجهه والام لو مكاتبه فنفقة الاولاد عليها لدخولهم

### (الباب الثالث في تكرار الاقرار)

رجل اقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدان ثم اقر له بمائة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدان فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذا المسئلة على وجوه اما ان يضيف اقراره الى سبب والسبب واحد أو مختلف أو لا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على ألف درهم عن هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن عليه انفلان ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعاً وان كان السبب مختلفاً بان قال انفلان على ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال لفلان على ألف درهم عن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء اقر بذلك في موطن واحد أو موطنين وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكاً فان كان الصك واحداً كان المال واحداً عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يصدق صكاً ولكنه اقر مطلقاً فان كان اقراره الاول عند غير القاضي بحضرة شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا ان اقر أولاً عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة \* وكذا لو اقر أولاً عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم أعاده الى القاضي في مجلس آخر فأقر بألف وادعى الطالب مالين والمطلوب يدعي أنه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي أو كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان أشهد على كل اقرار شاهداً واحداً فالمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين وان أشهد على اقراره الاول شاهداً واحداً وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً واختلاف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أن عنده يكون المال واحداً أيضاً هكذا في فتاوى قاضيخان \* وان أشهد على اقراره الاول شاهدين وأشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال واحد سواء أشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين أو غيرهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان أشهد غيرهما يلزمه المالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي \* وان كان الاقرار في موطن واحد فان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً بكل حال وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أشهد على الاقرار الاول شاهدين ثم أشهد على الاقرار الثاني شاهداً واحداً أو أكثر فثبته قياساً واستحساناً فالتماس على قوله أن يكون المال مثني واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا في شرح أدب التاجي للصدر الشهيد حسام الدين \* وان جاء بشاهدين على اقراره بألف ثم جاء بشاهدين آخرين على اقراره بألف ولا يدرى أن ذلك كان في موطن أو في موطنين ونسي الشهود ذلك فها مالان الا أن يعلم أنه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار وكانت الألف بصك قد كتب عليه وكتب فيه ان لشيء عليه غسيرة او الوقت واحد أو لا وقت فيها فالمال كله لازم كذا في المحيط \* ان شهد شاهداً على ألف سود وشاهداً على ألف بيض فها مالان

ففي كتابها لا يرى أن كسب الاولاد وارثهم - لم لها فكاوا كالمالك لها وان مديرة أو أم ولد أو أمة فعلى مولاها لانهم ملكه ولو حرة فعلى الام ان كان لها مال والا فعلى من يرث منهم الاقرب فالاقرب وكذا حرة تزوج أمة أو مديرة أو أم ولد أو مكاتبه - فجوابه كالعبد وان كان المولى فقيراً والاب غني فالو من أمته لا يؤمر الاب بالانفاق لان البيع ممكن وان من مديرة أو أم ولد لا يمكن بيعه يؤمر الاب بالانفاق على الولد \* كاتب عبده وأمته وزوجهما فولدت فنفقة الاولاد على الام لما ذكرنا \* للاب مسكن ودابة يؤمر الاب بالانفاق عليه عندنا فان كان في مسكنه فضل بل بان كفاه طابق من البيت يؤمر ببيعته أو لا فاذا باعه وصرف ثمنه فبعده يؤمر الاب بالانفاق عليه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يستبدل بالاكس وينفق الفضل على نفسه ثم يؤمر الاب بالانفاق عليه \* ولا يجبر الابن المحترف على نفقة أبيه المحترف \* قال بعض العلماء من له ابنة بالغة لا تصلى

وهي أمة أوله أخت وأولادها وأخ وأولاده وهم لا يصلون له ان يعنهم النفقة والكسوة ويخرجهم من داره \* قال الزوج لها بعد فرض ولو النفقة استقرضى وأنفق على نفسه ففعلت لا ترجع على الزوج ما لم يشترط الزوج الرجوع \* قالت له اتخذوا لامي وقت جهازي من مهرى كان كما قالت \* أبت ان ترضع وهي منكوبة أو مبانة لا تجبر أخذ الولد ثدي غيرها أم لا وذكرك شمس الائمة السرخسي رحمه الله اذ لم يأخذ الولد ثدي غير الام تجبر الام على الارضاع وهو الصحيح لانهم اذا تيسر بالابن وهو المأثور عن الغنم لرحمة الله \* وعن محمد رحمه الله استأجر طائر لصبي



شهر اقلما انقضت المدة أبت رضاعه وهو لا يأخذ من غيرها تجبر على ابقائه الاجارة بالارضاع \* (مسائل الحضنة) \* احق الناس بالولد حال قيام النكاح وبعد الفرقة الام فان ماتت أو تزوجت باجنبي لا يعم الصغير أو الجدة بجدة الصغير فام الام ثم أم الاب والا فالاخت لاب وأم والا فالاخت لام والا فعنت الاخت للا بونين والا فبنت الاخت لام ولم تحتلف الرواية في هذا الترتيب واختلف في الخالة والاخت لاب ففى كتاب النكاح قدم الاخت وفي كتاب الطلاق الخالة فعلم من هذا ان الاخت لابونين أولى (١٦٩) من الخالة عند الكل واختلفوا في بنت

الاخت مع الخالة والصحيح تقدم الخالة والخالة لابونين ثم لاب ثم لام وبنات الاخوة أولى من العمات والترتيب في العمات كالترتيب في الخالات والنساء أحق بالحضنة مالم يستغن الولد فان استغنى فالاب بالغلام والام بالجارية حتى تحيض وعن محمد رحمه الله حتى تبلغ حد الشهوة وبعد ما استغنيا فالاقرب من العصبات أولى كافي الارث \* اختا فانزعم الاب انها تزوجت بآخر وانكرت فالقول لها وان أقرت بالتزوج وادعت الطلاق ان عنت الزوج لا يقبل قولها في الطلاق ولا يقبل وان قالت انه ابن ست وقال الزوج ابن سبع لا يحلف القاضي احدا لكن ينظر ان كان الولد استغنى دفع الى الاب والا فعند الام وله منها بنت خالها على امساكها وهي بنت احدى عشرة سنة والام تخرج من البيت وتركها وحدها فاختار ان الاب يأخذها من الفساد الزمان \* الام اذا كانت لها حق الحضنة وامتنعت عن امساك الولد ان كان له ذورحم محرم لا تجبر ولا تجبر كيلا

ولو أقر بألف درهم ومائة دينار في موطن ثم أقر في هذا الموطن في هذا المجلس بألف درهم ذكر في اختلاف زفرو يعقوب رحمه الله تعالى أنه يلزمه ألف درهم ومائة دينار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا أشهد رجل شاهدين على نفسه لرجل بألف درهم الى شهر وأشهد آخرين على نفسه بألف درهم الى شهرين فهو مالم لان لاختلاف الاجلين كذا في المحيط \* ولو أن رجلا أقر وقال قتل عبد الفلان وسمى أولم يسم أو قال ابن فلان أو أخاه وسماه أولم يسمه ثم أقر بمثل ذلك مرة أخرى فقال الطالب قتلتي عبد بن أو بنين أو أخوين فهذا اقرار يقتل عبد واحد وابن واحد وأخ واحد الا أن يكون الطالب سمي اسمين مختلفين فيثبته اثنان قال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السرخسي رحمه الله تعالى يجوز أن تكون هذه المسائل أيضا على الاختلاف ويجوز أن تكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين

### (الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار)

من أقر بحمل أو لجل وبين سبب صالح للاقرار والا اذا أقر بحمل أمة أو لجل شاة لرجل صح اقراره ولزمه واذا أقر لجل فلانة بألف درهم فهذا على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يبين سبب صالحا بان قال أوصى له فلان أو مات أبوه فورثه فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم أنه كان قائما وقت الاقرار لزمه بان وضعته لاقبل من ستة أشهر من ذمات المورث والموصى وان وضعته لاكثر من ستة أشهر لم يستحق شيئا الا أن تكون المرأة معتدة فحينئذ اذا ولدت لاقبل من سنتين حتى يحكم بثبوت النسب كان ذلك حكا بوجه في البطن حين مات المورث والموصى فان ولدته ميتة فالمال مردود على ورثة الموصى والمورث ولو ولدت ولدين حيين فالمال بينهما فان كان أحدهما حيا والاخر أقرضني في الوصية يقسم بينهما نصين وفي الميراث يقسم بينهما لذكر مثل حظ الانثيين (وثانيها) أن يبين سببا مستحيلا بان يقول أقرضني ألف درهم أو باع مني شيئا بألف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء (وثالثها) أن يبين الاقرار فانه لا يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح كذا في الكافي \* واذا أقر الرجل أصبي صغيرا لقيط أو غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال أقرضنيه الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يقرض فالمال لازم وعلى هذا لو قال أودعني هذا الصبي هذا العبد أو أعارني به أو أجرني به أو أقرضني ذلك المجنون فأقراره باطل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط \* وهل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب قال مشايخنا رحمه الله تعالى ويجب أن لا يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع لو أقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو أقر به للبائع كان مضمونا عليه فكذا اذا أقر أصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة \* ولو أقر أنه كذل لو هذا الصبي عن فلان بألف درهم والصبي لا يتكلم ولا يعقل فالكفالة باطلة الا أن يقبل عنه ولله الذي له ولاية التجارة على الصبي عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز ان لم يقبل عنه ولله وان خاطبه من ولي التصرف في النفس لافي المال كالاخ والعم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجازة فان أدرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل عنها صح رجوعه هكذا

(٢٣ - فتاوى رابع) يضيع الولد وكذا الحكم في الخالة وغيرها \* للولد عمة موسرة واب معسر أرادت العمة امساك الولد حجابا ولا تمنع الولد عن الام والام تاتي وتطالبه بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح أن يقال لا لام اما أن تسمى الولد حجابا وتدفى الى العمة \* حلفت وقالت ان أمسكت الولد هذا ليلة فكذا فادخله في المهد امرأة أخرى وارضته الخالة حننت لان الارضاع امساك \* خرجت من البيت وتركت الصبي في المهد فسقط المهد ومات لا تضمن لعدم التضييع \* بلغت مبلغ النساء ان بكر اضعهما لاب الى نفسه وان ثيبا لا لان لا يكون مأمونا على نفسها

والغلام اذا غفل واجتمع رأيه واستغنى عن الابليس له ضمه الى نفسه الا ان لا يكون مأمونا بان يخشى عليه ما كان مفسدا وليس عليه نفقة الا ان يتطوع والله أعلم \* (كتاب الطلاق) \* تسعة فصول \* (الاول في صريح الطلاق) \* مشتمل على ثمانية أجناس \* (الاول في المقدمة) \* الطلاق محظور بالاجماع في الحيض وفي الطهر الذي طلقه نوارسا لثلاث أو بالجمع بين طلقتين في طهر محظور عندنا خلافا للشافعي واحمد في رواية (١٧٠) والمحظور في رواية المائتين وهو مكروه وفي زيادات الزيارات انه لا يكره والطلاق حال الحيض

فمن لم يدخل بها يكره عند زفر رجه الله لا عندنا والمختلف بين اصحابنا تفريق الثلاث في حق الحامل \* طالق النائم فلما انتبه قال لها طلقتك في النوم لا يقع وكذا لو قال أجزت ذلك الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظته في النوم لا يقع وكذا الصبي وكذا لو طلق رجل امرأة الصبي فلما بلغ الصبي قال أوقعت الطلاق الذي أرفعه فلان يقع \* ولو قال أجزت ذلك لا يقع والفرق ان قوله أوقعت ذلك يجوز ان يكون اشارة الى الجنس وقوله الذي تلفظت اشارة الى الشخص الذي حكم بطلانه فاشبهه ما اذا قال لها أنت طالق ألفا ثم قال ثلاث عليك والباقي على ضرائهم لا يقع على غيرها لان الزائد على الثلاث غير عاقل وكذا اذا اخبر عن طلاق في النوم فقال داه كبر لا يقع \* طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قتله لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا يصح

في المحيط \* ولو أقر أنه كفل عن هذا اللقيط لفلان بمائة درهم واللقيط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* واذا أقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والعارية جائز وكذلك اقراره بالعصب وكذلك اقراره بعيب سبعة باعها جائز وكذلك اقراره بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته أو لم يكن من تجارته بأن ورث من أبيه ولا يجوز اقراره بالمهر والحنانية والكفالة كذا في الذخيرة \* اقرار الصبي المحجور عليه والمعنوه والمنعى عليه والنائم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي \* واقرار السكران جائز بالحقوق كاهل الاباح والحدود والصلوة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات تنفذ من السكران كما تنفذ من الصالح كذا في السكاكي \* واقرار الاخرس اذا كان يكتب ويعقل جائز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذا في الحاوي \* ولو أقر الحر اميدا تاجرا أو محجورا عليه بدين أو عين أو ادمه مولا أخذه من المقر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو أقر الحر اميدا بوديعة فأقر العبد أنها غيره فان كان مأذونا جازا اقراره وان محجورا عليه فأقره به الغير باطل كذا في المبسوط \* اذا أقر العبد المحجور بدم عمد وله وليان فعفا أحدهما لم يكن لآخر مال في عنقه ولو أقر بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذا في الحاوي \* واقرار العبد التاجر لاجنبي بدين أو وديعة أو غصب أو بيع أو اجارة جائز وان كان عليه دين يحيط بقيمته وما في يده وان أقر لمولا بدين عليه أو وديعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد التاجر لاجنبي بجناية ليس فيها قصاص واذا أقر بقتل عمد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا أقر على نفسه بسبب موجب للحد كالقذف والزنا وشرب الخمر كذا في المبسوط \* ولو أقر بسرقة يجب فيها القطع أو لا يجب فهو مصدق على ذلك كذا في الحاوي \* ولا يجوز اقراره بمرأة أو بكنانة بنفس ولا بعمل ولا بعتق عبده ولا بكتابة ولا بتدبير واذا أقر بشكاح امرأة جاز اقراره بغير ان المولى له أن يفرق بينهما كذا في المبسوط \* واقرار العبد التاجر بالطلاق جائز لان اقرار العبد المحجور بالطلاق جائز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فاقرار المأذون أولى كذا في المحيط \* ولو أقر العبد التاجر أنه اقترض امرأة باصبعه أمة كانت أو حرة لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويلزمه ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أقر بتزويجها ما وأنه قد اقترض ما لم يلزمه مهر لواحدة منهم ما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يعتق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الحرة كذلك الجواب فاما اذا كانت أمة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال وان كانت الأمة ثيبا لم يلزمه شيء حتى يعتق كذا في المبسوط \* ولو أقر باقتضاء الأمة المشتراة ثم استحققت يلزمه العتق فمؤاخذ للحال كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أنه وطئ صبية بعذرة فذهب عذرتها فأفضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا قال في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وكذلك لو أقر أنه وطئ أمة بشبهة فذهب عذرتها فأفضاها بغير إذن مولاها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء لافي الحال ولا بعقد العتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ أبي سليمان يصدق في المهر ويكون

قال في صباه ان شربت مسكرا فامرأته كذا فشرب في صباه لا يقع الطلاق ولو سجع صهره وقال حرم عليك بنتي بذلك العين دينا فقال نعم حرم على فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في انه واحد أو ثلاث وأفتى الامام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع والعاقلة من يستقيم كلامه وافعاله الانادر والمجنون ضده والمعنوه من يخطئ وكل من ما غاب النائم والمنعى عليه والصبي والمجنون والذي شرب الدواء مثل البغ والاقيون وتغير عقله وطاق أو اعتق أو تصرف في شخص بالعبارة لا يترتب عليه الحكم فلا يقع



طلاقه وروى عبد العزيز الترمذي عن الامام رحمه الله تعالى والثوري ان شارب البخ ان كان يعلم حين شربه انه ما هو فطلق يقع وان لم يعلم لا  
قال قاضيان وانما لا يقع على كل حال لانه شرب الدواء والتعليل ينادى بحره منه لانه اول من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل  
فسكر المختار في زمان الزوم الحد لان النفاق يجتمعون فيه وكذا المختار وقوع الطلاق لان الحد يمتثل لدرته والطلاق يحتاج فيه فلما وجب  
ما يمتثل لان يقع ما يحتاج اولى وقد طالب صدر الاسلام البردوي نافي الحد بالفرق بينه (١٧١) وبين السكر من المباح كالثلاث فحجز

ثم قال وجدت نصا عن  
محمد رحمه الله على لزوم الحد  
\* وطلاق الهازل والذي اراد  
أن يقول اسقني ماء فسبق  
على لسانه الطلاق واقع  
قال الامام لا يجوز الغلط في  
الطلاق وفي العتاق يدين  
والغلط ما ذكرنا من سبق  
اللسان وقال الامام الثاني  
لا يدين فيه ما وفي الاصل  
اذا قال طاعتك أمس كاذبا  
كان طالقا في القضاء \* حكى  
عين رجب بل فلما بلغ ذكر  
الطلاق خطريه باله ذكر  
امراته ان نوى عند ذكر  
الطلاق عدم الحكاية  
واسئلتها طلاق وكان  
الكلام بحيث يصلح للايقاع  
على امراته ابتداء يقع والا لا  
وان لم ينو فهو على الحكاية  
\* وسئل الامام الا وزجني  
فمين يذ كر مسائل الطلاق  
عند امراته ويقول أنت  
طالق ولا ينويه لا تطلق قال  
أمر المؤمنين عثمان رضي الله  
عنه لا يقع طلاق السكران  
وبه اخذ الشافعي والطحاوي  
والكرخي ومحمد بن سلام  
\* شرب النبيذ فلم يوافق  
فصدع رأسه حتى ذهب عقله  
وطلق لا يقع \* اكره على  
شرب الخمر أو شربه للضرورة

دينا عليه اليوم ولا يصـدق في الافضاء وفي نسخ أبي حنـصـر قال ان كان البول يستمسك لا يصدق في المهر  
فلا يكون ديناء له وما ذكر في نسخ أبي سميان أشبهه بالصواب هكذا في المبسوط \* واذا كان العبد  
بين رجلين أذن له أحداهما في التجارة فأقر العبد بدين لزمه في حصـة الاذن وجـبـع ما يجوز اقرارا بعد  
التاجر فيه فانه يجوز اقراره في حصـة الاذن لا وجـبـع مال هذا العبد من ماله فدينه أولى به واذا قضى  
الدين كان الباقي بين المولين نصفين الا ان يعلم أنه من غير تجارة من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فيكون نصفه  
للذي لم ياذر قبل قضاء الدين ولو أقره هذا العبد سربا يرفهه وبين المولين ولا يستحق أحداهما المال كله  
بالاذن كذا في المأوى \* واذا أقر المـكـاتب بدين عليه سار أو بعد من ثمن بيع أو قرض أو غصب فهو لازم له  
فان عجز لم يطل ذلك عنه واقرار المكاتب بالحد ودجائز وان أقره من نكاح لم يلزمه الا على قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى اذا أقر بالدخول فنه يلزمه وكذلك لو أقر أنه افتض امرأته باصبعه حرقة أو أمة أو صبـية فهذا  
يلزمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا بمنزلة الاقرار بالجناية  
واقرار المكاتب بالجناية صحيح في حال قيام الكتابة فان عجز قبل أن يؤدي بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وجاز في قول محمد رحمه الله تعالى واذا قضى عليه بارش جناية بخطابه بعد ما أقر به فادى بعضه ثم عجز بطل  
عنه ما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لازم بخلاف ما اذا  
عجز قبل أن يقضى به عليه كذا في المبسوط \* اذا جبر القاضى على حرث أو أقر المحجور عليه بدين أو غصب أو  
بيع أو عتق أو طلاق أو نسب أو ذف أو زنا فهو كالمسـوـم سواء جاز عليه والجبر على الحر باطل في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم يرجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال الجبر جائز  
وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال لا يجوز اقراره بدين ولا بيع وكل شيء يطل في الهزل فهو في الجبر باطل وكل  
شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الجبر جائز عليه كذا في المحيط

### الباب الخامس في الاقرار بالجهول وعلى الجهول وبالجهول وبالجهول

لو كان المقر له مجهولا لا يلزمه سواء تناحشت الجهالة بان قال على ألف درهم لواحد من الناس أو لم  
تتناحش بان قال على ألف لا أحد هذين هكذا ذكر شمس الأئمة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في  
مبسوطه والناطقي في واقعاتنا اذا تناحشت لا يجوز وان لم تناحش جاز وفي مثله يؤمر بالتذكير ولا  
يجبر على البيان لان المقر له اذا اتفقت على الاخذ من المقر واصطلمها بينهما أمكن دعواهما فيصح اقراره  
قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين \* لو قال لفلان على عشرة دراهم أو لفلان على درهم لم يلزمه  
شيء كذا في محيط السرخسي \* اذا أقر أنه غصب هذا العبد من هذا أو هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه  
كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما أن يصطلحا فيأخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستحلف  
لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولابد كراهته يستحلف لكل واحد منهما ما جله يميننا واحدة  
أو لكل واحد منهما على حدة وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما ما يميننا على حدة  
ويبدأ الثاني بيمين أيهما شاء وان شاء أقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما ما لا يخلو من ثلاثة أوجه  
أحدها أن يحلف لأحدهما وينسكل للآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذي نسكل له ولا يقضى  
للذي حلف له بشيء وان نسكل لهما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما نصفين سواء نسكل لهما جله بان حلفه

كاساعة لثمة وعطش فسكر وطلق لا يقع في الصحيح كما لا يلزم الحد وسائر تصرفاته \* (نوع آخر في الاضافة) \* قال لها كرتون  
منى سه طلاق بمسكذف الباء من افظ الطلاق وقال لم توبه اياها لا يقع الطلاق لعدم الاضافة اليها وكذا لو قال هرزني بزني كنم سه طلاق  
بلاضافة فتزوج امرأة لا يقع في الصحيح وفي النوازل اذا قال تو طلاق يقع \* طلبت منه الطلاق فقال سه طلاق توذاورفتي لا يقع  
ويكون تقوىضا اليها وان نوى يقع الثلاث ولو قال سه طلاق خودراورفتي يقع بلانية وعلى قياس قوله خذني بطلاقك ينبغي ان يقع

ولو طلبت الطلاق فضره او قال اينك طلاق لا \* ولو قال اينك طلاق يقع \* سئل شيخ الاسلام رحمه الله عن ضرب زوجته وقال دار طلاق قال لا يقع \* وسئل احمد القلانسي عن وكز امرأته فقال اينك يذك طلاق ثم ذكر ثانيا وقال اينك دو طلاق وكذا في الوكرة الثالثة قال تطلق ثلاثا قال شيخ الاسلام لا يقع لانه سمي الضرب طلاقا فيبطل والامام احمد يقول سمي الطلاق فبفتح \* فترت ولم يضره ما قاله طلاق ان قال اردت امرأتي يقع والا لا (١٧٣) وفي قوله ان طلاق شوي لا يقع لعدم الاضافة وقيل يقع بلانية وهو الاشبه لانه لا يمسك

طلاق الزوجة الا عن زوجها  
\* قالت لزوجه الوكان  
الطلاق بدي طلقت نفسي  
الف تطلقه فقال الزوج من  
نيزه زار آدم ولم يقل لا يقع  
لانه خرج جوابا بلا زيادة  
فلا بعد بادئا \* قال لها انت  
تفعلن كذا فقالت نعم قال  
ان كان كما قلت هز اطلاق  
قال شيخ الاسلام ان كان قال  
لوازم طلاق شده است  
ومثله ذكر البردوي ان  
الطلاق قد وقع ولا يكتب  
وقع لعدم ظهوره في الاسناد  
\* قال لها دورفته است و سه  
رفته است وقد كان طلقها  
طلقتين قبل ولا يثبته لا يقع  
الثالث \* قال لها طلاق  
تو بجادركوشه تو بستم قومي  
والبسي المحفة لا يقع وبعد  
مالبست يتأمل لانه يصح  
حكايه واخبارا فلا حاجة  
الى نقله ان شاء \* قال لها هزار  
طلاق بدانت در كردم قال  
الفتية أبو جعفر ان في حال  
مذاكرة الطلاق أو نوى  
الطلاق وقع الثلاث وان لم  
ينولا والقول له مع يمينه  
\* طلاق تو بجادركوشه  
تراست قومي والبسي المحفة  
لا يقع لافي الحال ولا بعد  
مالبست أو قال طلاق تو  
بجورستان بر نهاده است قد

القاضي لهما يميننا واحدة أو نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يميننا على حدة فأما اذا حلف  
لهما فقد برئ عن دعوى كل واحد منهما فان أراد أن يصطلمها فبأنها عيب منه فإنه يكون لهما ذلك في قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا  
وقال لا يجوز ما طلاقا بهما بد الحلف كذا في المحيط \* ولو قال افلان على ألف درهم وافلان على مائة دينار  
أو افلان فالألف للاول ولآخرين ان يصطلمها في المائة الدينار ولو قال افلان على مائة دينار وافلان على  
كتر حنطة أو افلان كرشه يرفد لنا نير الاول ثابتة ولا نوالا آخرين ولكن لكل واحد منهما أن يحلفه على  
ما يدعيه عليه كذا في المبسوط \* ولو قال افلان على مائة درهم وافلان أو افلان فللأول عليه نصف المائة  
والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه إلا أن يصطلمها عليه فيكون بينهما نصفين ولو قال  
لفلان على مائة درهم أو افلان ولفلان فالنصف لثالث والنصف الباقي بين الاولين على ما وصفنا كذا في  
الحاوي \* قال ان فلان على مائة درهم وافلان أو افلان فللأول الثلث وللرابع الثلث ويحلف للثاني  
والثالث الا أن يصطلمها كذا في محيط السرخسي \* وان قال فلان على مائة درهم والافلان في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى هذا مثل قوله فلان أو افلان وفي قول محمد رحمه الله تعالى الا ان لا شيء للثاني  
كذا في المبسوط \* لو كان المقر عليه مجهولا بان قال لك على أحدا ألف درهم لا يصح كذا في التبيين \* لو قال  
على عشرة أو على عبدي فلان واديس على عبده دين لزمه أحدهما وعليه أن يبين وان كان على العبد دين  
محيط بقيمة لم يلزمه فان قضى دينه بوما من دهر لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي \* كما يصح الاقرار  
بالمعوم يصح بالجهرول كذا في المحيط \* ان قال فلان على شيء لزمه أن يبين ماله قيمة فاذا بين غير ذلك يكون  
رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال فلان على حق كذا في الهداية \* اذا  
قال فلان على حق ثم قال انما عنيت به حق الاسلام ان قال ذلك منصوصا لا يصح وان قال موصولا يصح  
واذا قال فلان على عبدي فلان حق كان هذا اقرارا بالدين على عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد  
وأنكر المقر كان القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال فلان حق في عبدي كان اقرارا ببعض العبد له  
حتى لو قال المقر عنيت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة \* ولو قال فلان حق في عبدي هذا أو أمتي هذه  
فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيه ما يقر بطائفة  
من أيهما شاء وكذا اذا ادعى أحدهما كذا في محيط السرخسي \* اذا أقر أنه غصب من فلان شيئا ولم يبين  
فانه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والدينانير وما أشبههما فان صدقه  
المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم  
ما بين ويكون القول قول النكر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئا آخر بطل اقراره  
بالتكذيب وكان القول قول المقر فيما ادعى عليه كذا في المحيط \* واذا بين مال ليس بمال ان صدقه المقر له فيما  
بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته أو ولده الصغير أو لباث قال  
غصبت منه كفا من تراب أو حبة حنطة أو سمسم وان كذبه وادعى عليه غصب حال متقوم هل يصدق  
المقر فيما بين ان بين ما لا يقصد بالغصب لا يصدق بخلاف بين المشايخ وان بين ما يقصد بالغصب الا أنه  
ليس بمال متقوم اختلف فيه المشايخ عامة مشايخنا يقولون انه لا يصح بيانه ويكون مجبر على أن يبين شيئا

قيل يقع في المستثنين وهو الاشبه لانه يقتضي وجود الطلاق كذا اختار في الفتاوى وسيأتي المختار أنفا \* وفي بعض الفتاوى قال هو  
سه طلاق تو بكرانه جاذز تو بستم برو يقع الثلاث \* سئل صاحب المنظومة عن له امرأته حلال ومطابقة فقالت له امرأته بحانه زن سه طلاقه  
حي روى فقال المطابقة بالثلاث هي التي تقول انهم مطلقة ثلاثا \* له امرأته هندية فقال هندوستان رادادم طلاق ولم يجبر ما يدل على ارادة  
الطلاق لا يقع فقيل الاضمار لا يجري في الفارسية قال نعم فقال ارده سؤال يكن يعني ان أهل القرية رجال ونساء فاذا جع بين الال و غير



الاهل لا يقع \* قال لها اجهار طلاق در دامت كردم ان نوى او كان في هذا كره الطلاق يقع ولو قال طلاق تو بخورستان بر نهاده است اختلقوا والاصح انه يقع بالنية قال كذباً نوى من طلاق داده شويديان كان لها زوج قبله لا يقع \* نساء أهل الدنيا وأهل الرى طالق لا يقع على امرأته بلانية وكذا قوله جميع نساء الدنيا في الاصح وفي باب علامة السنين في فتاوى سمرقند تطلق ولا يصدق حكمها كرا جميع أم لا \* ولو قال نساء أهل هذه المحلة وهو من أهلها أو نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت (١٧٣) ان كان فيه وفي نساء أهل هذه القرية

اختلفوا قيل هو كالمحلة وقيل هو كالصبر \* ولو قال فلانة بنت فلان ثم قال أردت امرأة أخرى أجنبية بذلك الاسم والنسب لا يصدق ويقع على امرأته بخلاف ما اذا اقر لمسمى فادعى رجل انه هو وانكر يصدق بالخلف ويحلف بالله ماله عليك هذا المال ولا يحلف بالله ما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق وهو اسم امرأته ثم قال أردت به غير امرأتى لا يصدق في الصرف ويقع عليها ان كانت زوجة له وكذا لو نسبها الى أمها أو أخيها أو ولدها وهي كذلك \* قالت تزوجت علي واسم امرأته آمنه فقال كل امرأة له سوى ميمونة فكذلك لا يقع وكذا اذا حلفه ان لا يخرج من مصرفان خرج فامرأته عائشة كذا واسم امرأته فاطمة لا تطلق اذا خرج \* له امرأتان زينب وعمرة فقال لعمة أنت زينب فقالت نعم قال أنت طالق اذن لا تطلق وكذا لو قال لعمة أنت فعلت كذا وكذا فقال نعم قال اذا أنت حر ولم يفعل الغلام ذلك وكذا لو قال فاطمة الهمذانية كذا وهي فاطمة اسكنم اليست بهذا نية لا تطلق \* له امرأتان عمرة وزينب

هو مال متقوم وهو الاصح كذا في غاية البيان شرح الهداية \* واذا اقر ان فلان عنده وديعة ولم يبين ماهي فما اقر به من شيء فهو صدق فيه بعد ان يكون ما بين شيئاً يقصد به الايداع وان ادعى المقر له شيئاً آخر فعلى المقر المين وكذلك لو اقر بشوب وديعة وجاء به معيباً أو قرأنا حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك واذا انكر صاحبه ان يكون استودعه فالحرب فيه كذلك كذا في المبسوط \* ولو اقر انه غصب من فلان عبداً صح اقراره ويؤثر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا هو وعبد جيد او وسط أو ردي وصدقه المقر له في ذلك أخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى عليه عبداً آخر كان القول قول المقر مع المين فيب ادعى المقر له وبطل اقرار المقر فيما اقر بره المقر له \* اذا كان العبد قائماً وان كان مستمسكاً فالقول في مقدار القيمة قول المقر كذا في الذخيرة \* اذا اقر انه غصب شاة أو بعيراً أو ثوباً صح اقراره ويرجع في البان اليه كذا في المحيط \* ولو اقر انه غصب ذراً فالقول قوله انما هي هذه أو انما هي بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي هذا الرجل والذي في يديه الدار ينكر ذلك لم يضمن المقر شيئاً ولم يؤخذ بغير ذلك الدار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن المقر قيمة تلك الدار مع ينسبه كذا في الحاوي \* ولو قال غصبته هذه الامة أو هذا العبد فادعاهما جميعاً المنزلة فانه يقال لا غصب اقر بأيه ما شئت واحلف على الآخر فاذا اقر بأحدهما خرج به عن هذه ذلث الاقرار وقد صدقه المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعاً فأي أخذ المقر له ذلك الذي عينه وتبقى دعواه الآخر فيكون القول قول المنكر مع عينه وان ادعى المقر له أحدهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر ان المغموص هو الآخر وتبقى دعوى المقر له للآخر عليه وهو جاحد فالقول قوله مع عينه كذا في المبسوط \* لو قال علي قفيز خنطة فهو بقبز البلد وكذلك الاوقار والامناء ولو قال فلان علي مائة درهم فهو علي وزن بلدان كان سبعة فسمعة ولا يصدق على النقصان الا اذا وصل بان يقول مائة درهم مثاقيل أو مائة وزن خمسة فيكون علي ما قال فاذا كان اقراره بالكوفة فالمتعارف فيهم الدراهم وزن سبعة وان كان نقد البلد مختلفاً فان كان نقد فيها بعينه غالباً ينصرف الاقرار اليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف الى أقلها ولو قال له علي درهم صغير أو قال درهم أو دينير أو قفيز أو درهم كبير فكله على التام الا اذا بين موصلاً كذا في المحيط السرخسي \* ولو قال وهو ببغداد فلان علي درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذلك اذا قال وهو ببغداد فلان علي كرسنة موصلية فعليه خنطة موصلية لكن بكيل بغداد كذا في المحيط \* ولو قال علي دراهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له علي درهمات فعليه ثلاثة دراهم كذا في المبسوط \* ولو قال له علي دراهم كثيرة أو دينار كثيرة لزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما تاد دراهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي \* اذا قال علي ثياب كثيرة أو بقرا وصائف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وان قال غصبت ابلاً كثيرة أو بقرا كثيرة أو غنماً كثيرة ينصرف الى أقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعنده يرجع الى بيان المقر كذا في التبيين \* ولو قال فلان علي أكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقالاً ما تان ولو قال فلان علي شيء من الدراهم أو شيء من دراهم فعليه ثلاثة دراهم كذا في خزائن المفتين \* روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اذا قال له علي

فنادى يا زينب فاجابته عمرة فقال أنت طالق طلقت الجيبة فلو قال نويت زينب طلقته هذه بالاشارة وتلك بالاقراء \* قال التي في البيت طالق وانست في البيت وقت التكلم تطلق ولو قال هذه التي في هذا البيت ولم يكن فيه لا تطلق \* عاتنه اذا رأى صبية يقول لها مادرت سه طلاق فرأى ولده وقال له هذا المقال بلا علم طلقت لان الصريح لا يتوقف على الارادة والعلم \* (نوع في محله) \* المعتدة بعدة الطلاق يلحقها الطلاق لا المعتدة بعدة الوطء \* أسلم أحد الزوجين لا يقع على الاخرى طلاقه \* فرقت بخيار البلوغ أو العتاقة بعد الدخول لا يقع الطلاق

في عدته \* خلع امرأته ثم قال لها ادمت سه ان نوى الطلاق فهي ثلاث \* في الكليات لا تلحق المختلعة لوبائنا ما التي يقع بها الرجعية فتلحقها وكل فرقة توجب الحرمة مؤبدا لا يلحقها الطلاق والصريح يلحق البائن وعكسه والصريح يلحق البائن لا يلحق البائن الا اذا كان مع لقابان قال لها ان دخلت الدار فانت بائن ونوى الطلاق ثم ابانها واحدة ثم دخلت الدار في العدة يقع \* قال للبانة انت طالق بائن يقع أخرى ولو قال أنت بائن لانه (١٧٤) اخبار خلاف الاول \* ولو قال لها أنتك بتولية لا يقع \* قال لها في العدة ان أنت امرأتى فانت كذا ان لم يرد به الا يقع لا يقع \* كل امرأته طالق لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لا يقع على المعتدة من بائن \* ولو أشار الى المعتدة من بائن وقال هذه طالق تطلق قال للبانة أنتك بائنة يقع لانه لا يصلح اخبارا \* (نوع آخر في الفاظه) \* طلاقك واجب أو لازم أو فرض أو ثابت قبل يقع واحدة رجعية نوى أو لا والخيار عدم الوقوع لان الوجود لا يلزم المذكور والشبوت يكون في الزمة \* ولو قال طلاقك على لان الذي في الزمة لا يلزم وجوده في الخارج ولو قال عليك الطلاق يقع اذا نوى \* قالت له اقرأ على اعتدى أنت طالق فقرأ وهو لا يعلم ولم ينوط بقضاء لادبائه \* قال لها أنت طالق من فلان يقع بالنية الان يكون جوابا لسؤالها الطلاق فلا يتوقف على النية \* طلقها ثم قال لها نامطة لا يقع وفي المحيط لو قال لها نامطة وقال أردت النسم لا يصدق قضاء ويدين والفرق ان الاخبار في الاول ظاهر لسبق الطلاق لافي الثاني لعدم سبق وان قال أردت طلاق زوج كان لها قبلي ان لم يطابق الواقع فلا عبرة به وان كان ومات فكذلك وان طابق الواقع دين باتفاق الروايات ولا يصدق القاضي لانه قصد التحنيف وخلاف الظاهر \* ولو نوى الطلاق عن وثاق دين لا قضاء \* أنت طالق من وثاق أو من هذا القيد صدق ودين \* أنت طالق من هذا القيد ثلاثا يقع قضاء وديانة ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين أيضا وعن الامام انه يدين ولو قال أنت طالق من هذا العمل يقع قضاء لادبائه \* أنت مطلقة يقع الا اذا نوى \* قال لها قولي أنا طالق فقالت وقع وان لم يقل لا بخلاف ما لو قال لا آخر قل

دراهم مائة فاعليه ستة دراهم ولو قل دراهم أضعافا عشرة فاعليه ثمانية عشرة دراهم وكذا اذا عكس بأن قال لي دراهم مائة فاعليه أضعافا كذا في التبيين \* ولو قال له على عشرة دراهم وأضعافا مائة فاعليه ثمانية عشرة دراهم وكذا في محيط السرخسي \* ولو قل كذا دراهم فادعهم كذا في الكنز والهداية \* وكذا في اليتيمة والذخيرة وغيرهما يلزمه درهمان لان كذا كناية عن العدد وأقل العدا ثمان كذا في التبيين \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال كذا كذا دراهم الزمة أحد عشر ولو قال كذا وكذا دراهم الزمة أحد وعشرون دراهم \* وكذا الدنانير والكيل والموزون ولو قال كذا كذا مخموم من حنطة لزمه أحد عشر مخموم ولو قال على كذا كذا دراهم وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد أحد عشر ولو قال كذا كذا دينار او درهم الزمة من كل واحد نصف أحد عشر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو ثلث كذا بغير أو فاعليه أحد عشر وان ثلث بالواو فمائة وأحد وعشرون وان ربع فاعليه ألف كذا في الهداية \* ولو خمس بالواو ينبغي أن تراد عشرة آلاف ولو سددس تراد مائة ألف ولو سبع يراد ألف ألف وعلى هذا كلما زاد عليه معطوفا بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين \* وهذا كله اذا ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض بأن قال كذا درهم روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يلزمه مائة درهم كذا في محيط السرخسي \* ولو قال افلان على مال فالتقول قوله في القدر بقبول قوله في التاميل والكثير الا أنه لا يصدق في أقل من درهم ولو قال له على مال عظيم من الدراهم لم يصدق في أقل من مائتي درهم وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين وفي الابل بخمسة وعشرين وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب كذا في الكافي \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين \* وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنى لان التقدير يستعمل القليل والغنى لا يستعمل كذا في فتاوى قاضيان \* هذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العتائبة \* ولو قال أموال عظام فالتقدير بثلاثة نصب من فن سماه حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي \* ولو قال على مال نفيس أو خطير أو كريم قالوا يلزمه مائة وان ولو قال افلان على مال كثير ذكر الناطقي أنه يلزمه مائة درهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يقربا أكثر من ذلك وباقول من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من عشرة وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه مائة ان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ألف درهم فثلاثة آلاف ولو قال ألف درهم فثلاثة آلاف وكذا في النفلوس والدنانير كذا في المحيط \* وفي المنتقى لو قال لي مال لا قبل ولا كثير فعليه مائة درهم كذا في الخلاصة \* ولو قال على مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على زهاء ألف درهم أو جل ألف درهم أو عظيم ألف درهم أو قريب من ألف درهم فهذا كله اقرار بخمسة مائة وزيادة شئ وكذلك كذا في الغصب والوديعة وكذلك كذا في الكيل والوزن والنياب كذا في الذخيرة \* عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على غير ألف فعليه ألفان ولو قال غير اثنين فعليه أربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه أربعة كذا في الحاوي \* ولو قال حنطة كثيرة فعندهما على خمسة أوسق وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون البيان اليه بعد أن يبين أكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر في بعض

أردت طلاق زوج كان لها قبلي ان لم يطابق الواقع فلا عبرة به وان كان ومات فكذلك وان طابق الواقع دين باتفاق الروايات ولا يصدق القاضي لانه قصد التحنيف وخلاف الظاهر \* ولو نوى الطلاق عن وثاق دين لا قضاء \* أنت طالق من وثاق أو من هذا القيد صدق ودين \* أنت طالق من هذا القيد ثلاثا يقع قضاء وديانة ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين أيضا وعن الامام انه يدين ولو قال أنت طالق من هذا العمل يقع قضاء لادبائه \* أنت مطلقة يقع الا اذا نوى \* قال لها قولي أنا طالق فقالت وقع وان لم يقل لا بخلاف ما لو قال لا آخر قل



لا امرأتى انها طالق حيث تطلق قال الرجل أم لا أصله ما ذكر في الأصل قال لا آخر أخبارها بطلاقها أو بشرها أو أحل اليها طلاقها يقع  
 أخبار أم لا ولو قال لا آخر فلها أنت طالق لا تطلق ما لم ينل لأنه لو قيل ولو قال لا خبرها انها طالق حتى لا تخرج قبل انقضاء المدة فأقرار  
 بالطلاق \* قال لها أنت طالق ما لا يجوز عليك أو ما لا يقع عليك من الطلاق فهي واحدة لأن هذا الوصف ثابت في كل طلاق فلا ضرورة  
 إلى الزائد أراد بطلاقها فقالت لا تطلقني هب لي طلاق فقال وهبت يريد عدم الإيقاع (١٧٥) لا يقع قضاء وديانة \* ولو قال ابتداء فائلا

وهبت طلاقك يقع قضاء  
 لادبانه اذ لم ينو ولو قال في  
 المسئلة الثانية نوت كون  
 الطلاق في يدها لا يصدق  
 قضاء وعن الامام في قول  
 وهبت لك ثلاث تطبيقات  
 لا يقع لانه تعليق الايقاع فلا  
 يقع قبل ايقاعها وفي  
 الفتاوى وهبتك طلاقك  
 لم يرو عن المتقدمين فيه نص  
 والمتأخرون على انه لا يقع  
 وان قال تركت طلاقك  
 يريد اعدم الايقاع صدق  
 قضاء وان أراد به الايقاع  
 وقع ولو قال أعرضت عن  
 طلاقك لا يقع وان نوى  
 واختلفوا في برئت من طلاقك  
 اذا نوى وفي الشافى الأصح انه  
 يقع وفي الفتاوى الأصح  
 انه لا يقع وان لم ينو لا يقع  
 \* أقرضتك طلاقك لا يقع  
 لان القرض مردود فلا يقع  
 \* أعسرتك طلاقك صار في  
 يدها لا ينعليك الانتفاع وعن  
 الثاني انه يقع خلافا لمحمد  
 \* قيل له أطلعت امرأتك قال  
 نعم أو قال لها أنت طالق  
 يقع بخلاف التهجى بلفظ  
 السجدة حيث لا تجب  
 السجدة لان وجوبها متعلق  
 بالقراءة وانه ليس بقراءة حتى  
 لو تهجى في الصلاة قدر

الرويات الحنطية الكثيرة عشرة أقفزة وكذلك كل ما يكال ويوزن ولو قال على أقفزة حنطية يلزمه ثلاثة أقفزة  
 ولو قال أقفزة كثيرة فحشرة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ألف - لان على عشرة دراهم ونيف فالبيان في  
 النيف اليه فان قسمه بأقل من درهم جاز كذا في التبيين \* ولو قال على بضع وخمسون درهما فالبضع ثلاثة  
 فصاعدا وليس له ان ينقص من الثلاثة كذا في المحيط السرخسي \* ولو قال له على مائة ودرهم فعليه مائة  
 درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينار أو مائة ودينار حنطية فذ كر شيئا من المكيل أو الموزون كذا في  
 المبسوط \* ولو قال عشرة دراهم ودائق أو قيراط فهو من النضة كذا في التبيين \* ولو قال لفلان على عشرة  
 دنانير ودائق أو قال وقيراط فالدائق والقيراط من الذهب كذا في المحيط \* ولو قال له على ما تشاء من ذهب  
 وفضة أو كذا حنطية وشعر فعليه من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمي أجناسا ثلاثة فعليه من كل  
 واحد الثلث كذا في الحاوى \* ولو قال مائة وعبد أو قال مائة وشاة أو مائة وثوب أو مائة وثوبان فالقول في  
 بيان المائة قوله كذا في الذخيرة \* ولو قال مائة وثلاثة أثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط \* اذا قال  
 لفلان جز من داري فاليه البيان وله أن يقر بما شاء وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والقطعة وأما  
 السهم فهو عند أبي حنيفة رجه الله تعالى السدس وعندهما يؤمر بالبيان كذا في المحيط \* اذا أقر الرجل  
 بشاة في غنمه صح إقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان ساعده المقر على ذلك أخذها وان أبي ذلك لم يأخذها  
 الا باقامة البينة أو بنكول المدعى عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها أعطاه المقر له شاة من  
 غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل منه ويحجر على أن يعطيه شاة منها وان لم يعين واحد منها شاة منها  
 وقال لا ندري أو رجع المقر عن إقراره وجده فهو شر يكسبه حتى اذا كانت الغنم عشر أقله عشر كل شاة وان  
 ماتت شاة منها ذهبت من مالهم وان ولدت شاة منها كان لهم جميعا على ذلك الحساب واذا جحد المقر أصلا  
 وضيع الغنم فهو ضامن لنصيب المقر له حتى اذا ملكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات  
 المقر فورثته في ذلك بمنزلة الآثمة يستخلفون على العلم وأنواع الحيوان والرقيق والعروض في هذا مثل  
 الغنم كذا في المبسوط \* ولو قال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيه انقص وكبار فهي من الكار وزن  
 سبعة ولا يصدق أنهم من النقص وان كان فيها زيوف فقال هي منها صدق كذا في المحيط السرخسي \* ولو قال  
 له في طعامي هذا كرحنطية فاذا اطعمته لا يبلغ كرافه وله كله ولا يضمن الزيادة ويستخلف المقر ما استهلك  
 من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كرا أو فيا فهو له كله وان كان أزيد من الكرافه منه كركذا في المحيط \* له من  
 داري ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط له ما بينهما فقط كذا في الكنز \* ولو قال له على من درهم إلى عشرة  
 أو قال ما بين درهم إلى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه عشرة كذا في الكافي \* ولو قال له على  
 ما بين كرشه يرا إلى حنطية فعليه في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كرشه يرو كرحنطية الا قفزة حنطية وعند أبي  
 يوسف ومحمد رجه الله تعالى يلزمه الكران ولو قال على ما بين عشرة دراهم إلى عشرة دنانير فعند أبي  
 حنيفة رجه الله تعالى يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال  
 ما بين عشرة دنانير إلى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى  
 ووقع في بعض نسخ أبي حفص أن عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند أبي حنيفة رجه الله تعالى  
 ولكن الأصح هو الأول وقوله من كذا إلى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا إلى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط

القراءة فسدت الصلاة لانه كلام الناس ووقع الطلاق متعلق بدلالة الإيقاع وانما بالتسكيم المتعارف والكتابة كذلك اذا كان من رسوما  
 مستبينة قيل له انها زوجتك قال نعم فقيل انها طالق قال نعم وقع ولو قال ظننت انه أعاد الاول فقلت نعم لا يصدق لانه لو لم يسمعه ما جاب  
 \* وفي النوازل قال مؤذن المحلة صلاة كردم فقال له رجل زن طلاق كردى قال نعم لا تطلق اذا قال ظننت انه قال صلاة كردى ويجوز أن  
 يفرق بين المسئلتين أو يختلف الجواب ولا يكون هذا كفر لانه استهزاء بالمؤذن لا بالأذان \* قالت له أنا عليك معلقة بثلاث فقال أزيد أو

أزيد من مائة فهذا اقرار بالثلاث \* قالت له لا أكون معك فقال لا تكوني فقال طلاقك بيدك فطلقني فقال طلاق محث مرا كن ثلاث وقع الثلاث بخلاف قوله كن لأنه استتبع بال \* وفي المحيط قوله أطلق لا يكون في الحال إلا إذا غلب عليه \* قالت له ثلاث مرات طلقني فقال الزوج أيضا ثلاث مرات طلقني يقع الثلاث وقيل واحدة جملا على التأكيذ \* قالت له أنا مطلقه فقال الزوج هلا لا تطلق لان هلا للاستهجال بمعنى زود باش وللواقفة أيضا يقال هلا (١٧٦) باتوبروم فلا تطلق إلا بالنية لعدم التعيين وليس بمعنى آرى أى نعم لأنه يصلح ماضيا

ومستقبلا \* قالت له حلال الله عليكم حرام فقال نعم تطلق واحدة \* اذهبي الى بيت أمك فقالت طلقني حتى اذهب فقال من طلاق دمادم بغرسم لا تطلق لأنه عدة \* قالت له أنا طالق فقال نعم تطلق \* ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى \* قال ألسنت طلقتم امرأتك قال بلى طلقتم لأنه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا لأنه جواب الاستفهام بالنفي كأنه قال نعم ما طلقتم \* قال لها ما بقي لك سوى طلاق واحد فطلقها واحدا لا يمكن له التزوج بها واقاره حجة عليه \* ولو قال بقي لك طلاق واحد والمستلله بما هاله أنه يتزوج بها إلا أن التخصيص بالواحد لا يدل على نفي بقاء الآخر لان النص على العدد لا ينفي الزائد كما في اسماء الاجناس \* قال لها خذي طلاقك فقالت أخذت وقع ولا يحتاج الى التنية في الاصح وفي فتاوى صدر الاسلام والقاضي لا يحتاج الى قولها أخذت \* قال طلقك الله أو أعنتك الله يقع وفي المنتقى شاء الله طلاقك أو قضى الله طلاقك أو شئت طلاقك

بشرعن أبي يوسف رحمه الله إذا قال الرجل لفلان على ما بين شاة الى بقرة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فلهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى درهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه درهمان كذا في المحيط

### \* (الباب السادس في أقرار المريض وأفعاله) \*

المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزنة المفتين \* حدد مرض الموت تسكلموافيه واختار الفتوى أنه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أم لم يكن كذا في المصمات \* واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازه بقبية الورثة فان كان المقر له وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى أن مات المريض فالأقرار باطل وان كان المقر له وارثا وقت الاقرار وخارج من أن يكون وارثا بعد الاقرار وبقي كذلك حتى مات بأن أقرا لاختيه وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى أن مات المريض فالأقرار جائز كذا في المحيط \* ولو أقرا لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار نحو ان أقرا لاخت له وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو أقرا لمن لا يكون وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان أقرا لجنبه ثم تزوجها ثم مات صح اقراره كذا في فتاوى قاضخان \* وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من أن يكون وارثا ثم يصير وارثا وذلك نحو ان أقرا لمرأته ثم أبانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات أو كان والى رجلا فاقرا له بعد ما مرض ثم فسحوا لولا \* ثم عقدها ثانيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رحمه الله تعالى الاقرار جائز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقرار باطل قالوا ما قال محمد رحمه الله تعالى قياس وما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى استحسان كذا في المحيط \* ولو أن مريضا أقرا لابنه بدين وأبوه عبيد ثم أعتق ثم مات الابن وهو من ورثته فاقرا له بالدين جائز وان كان العبد تاجرا وعليه دين والمسئلة بحالها فالأقرار باطل ولو أقرا المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الابن مكاتب على حاله فاقرا له بالدين جائز وان عتق المكاتب قبل موت الابن لم يجز اقراره كذا في المبسوط \* اذا أقرا المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاعتق وفاء أو ترك وفاء بالدين دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك وفاء بهما فاقرا له باطل كذا في محيط السرخسي \* واذا أقرا المريض بوديعة لوارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط \* واذا أقرا لرجل في مرضه لا مرأته بدين ثم مات امرأته قبله ولها ابنان أحدهما منه والآخر من غيره فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا أقرا المريض لامرأة بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يحوزون ميراثها وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة \* واذا أقرا مريض لابنه بدين ثم مات الابن المقر له وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط \* ولو أقرا في مرض موته بدين من مهر لامرأته يصدق الى تمام مهرها وتخاص غرماء الحرة كذا في خزنة المفتين \* ولو أقرا لها بزيادة على مهرها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط \* رجل أقرا لامرأته بمهر ألف درهم في مرض موته وماتت ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة \* ولو أقرا لوارثه أو لجنبه ثم مات المقر له

لا يقع بلانية \* ولو قال هويت طلاقك أو أردت أو أحببت أو رضيت لا وان نوى وفي القياس الكل سواء \* طلبت الطلاق فقال نعم دائم مكان دادم ان لغة بلدة من البلدان لا يصدق في انه ينو الطلاق كالأجانب بالعربية وان لغة بلد الزوج فقط فكذلك بل أظهر وان لم يكن لغة بلدة لا يكون جوابا \* تراسه طلاق يقع الثلاث كقوله أعطيتك ثلاث تطليقات وكذا لو قال هرا طلاق ترا ولو قال من ترا طلاق دادم يقع إلا ان ينوى به التفويض ولو قال لهالك الطلاق يقع عند الامام ان نوى ولو عليك الطلاق يقع اذا نوى وكذا العتق ولو قال تو طلاق يقع



ولو قال تو طلاق باش اوسه طلاق شو يقع بلانية وبه ائقي الامام ظهير الدين وقيل لا تطلق بلانية \* ترا طلاق ده فقال دادمت يقع وكذا  
لو قال بعد الخلع هزارديكر دادم \* طلبت الطلاق فقال جورفتي طلاق دادهد شد وقال ما أردت الطلاق صدق \* طلبت فقال تو خود سرباي  
طلاق كرده ان نوي وقع \* اتمها برجل شم راه في بيته فغضب فقال زن غررا طلاق دادم قيل يقع اذا نوي وقيل يقع بلانية \* كان خدام الزوج  
يسعون في تفريق زوجته فقال بخندان كريدت كه طلاق كريدنش اوسه طلاق كريدش (١٧٧) يقع \* قال طلقت امرأة أو امرأة

طالق وقال لم أنوز وحتي  
صدق \* ان اشتريت أمة  
أو تزوجت عليك فانت طالق  
واحدة فقال لا أَرْضِي  
بواحدة فقال أنت طالق  
ثلاثا ان لم تَرْضِي بواحدة  
لا يقع الثلاث لان مثل هذا  
الكلام يذكركه للابتداء  
غظا بها ويذكر التعليق  
لتفسير الاول فلا يقع شيء  
في الحال \* قالت له ان كان  
في يدي ما في يدك استنقذت  
نفسى فقال الزوج الذي في  
يدي في يدك فقالت المرأة  
طلقت نفسى ثلاثا فقال  
الزوج قولي مرة أخرى فقات  
طلقت نفسى ثلاثا وقال  
الزوج لم أنوا الطلاق لا يصدق  
وقوله لها قولي مرة أخرى  
تصدق لها \* قال لها تلاق  
وتلاغ وتلاغ وتلاك وتلاك  
يقع وان قصد ان لا يقع ولا  
يصدق قضاء ويدين ديانة  
وان اشهد على انه تساوومه  
الطلاق وهو تلفظ به - ذه  
الفاظ دفعها المقالها الاقصدا  
الى الايقاع لا يقع عليه استقرار  
الفتوى وكان الامام الخوائي  
في ابتداء يفرق بين العالم  
والجاهل ثم رجع الى ما قلنا  
\* وضع يده على رأسها أو  
عضوها وقال هذا العضو

ثم مات المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول  
وهو جائز في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر المريض بعبد في يديه أنه لاجنبي فقال  
الاجنبي بل هو لفلان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول اقرار  
المريض باطل وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالاحتياط  
كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان \* من عريض يومين ويصح ثلاثة أو يمرض يوما ويصح يومين  
فاقر لابنه بدين فان فعل ذلك في مرض صحيح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض الرزفة الفراش واتصل بموته  
لم يجز كذا في خزائنة المفتين \* أقر لوارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار  
في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي أنه كان في مرضه فان أقام جميعا  
البينة فبينة المقر له أولى وان لم تكن للمقر له بينة وأراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى  
قاضيان \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اقرار المريض لقائه قالوا هذا اذا أئتمنته الجراحة وصار  
بحال لا يجي \* ولا يذهب وأما اذا لم تخنه الجراحة وكان بحال يجي \* ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر  
خوف الهلاك على سبيل الغلبة لصيرورته في حكم المريض يقول هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف  
منها الهلاك على سبيل الغلبة أما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريقتي الغلبة صح اقراره كذا  
في المحيط \* ولا يجوز اقرار المريض لعبد ووارثه ولا لمكاتب ووارثه ولا لعبد قائله ولا لمكاتبه كذا في المبسوط \*  
وان أقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من الثالث كذا في  
الخواص \* اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة كذا في المحيط \* ودين  
الصحة مقدم على دين المرض النابت باقراره وهو أن يقضى من التركة أو لادين الصحة فان فضل شيء يصرف  
الى دين المرض واذا ثبت الدين بالبينة أو بمشاهدة القاضى فهو مساو كذا في المحيط السرخسى \* ودين  
الصحة مقدم على الوديعة التي يقر بها في المرض هكذا في خزائنة المفتين \* اشترى شيئا في مرضه أو استقرض أو  
استأجر وعان الشهود قبضه أو تزوج امرأة على ألف وهو هو بمنزلة ما فاتهم \* يحاصون غرماء الصحة وكذلك  
كل دين وجب على المريض بدلا عن مال ملكه أو استهلكه وعلم وجوبه بعير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو  
قضى دينه في المرض ان قضى دين القرض وعن المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر أو الاجرة  
بشاركون فيه كذا في محيط السرخسى \* وان لم تكن عليه ديون الصحة فاقرب في مرضه بالدين لرجلين فأنهما  
يتحصان ولا يبدأ بأحدهما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين لكما على ألف درهم أو وقع على  
التعاقد بان قال لأحدهما لك على خمسمائة ثم سكنت يوما أو أقل أو أكثر ثم قال للآخر لك على خمسمائة  
كذا في المحيط \* رجل أقر في صحته أنه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها  
وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذلك لو أقر في صحته أن اقفلان عنده ألف درهم وديعة ثم قال في مرض  
موته هي هذه الا ان بعينها أصدقته وأجعل صاحب الوديعة أولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة \* ولو  
أقر في المرض بدين ثم أقر بوديعة فهم مدينان ولا تقدم الوديعة ولو أقر بالوديعة أو لا ثم بالدين فالأقرار بالوديعة  
أولى والبضاعة والمضاربة حكمهما وحكم الوديعة سواء كذا في الخواص \* ولو أقر المريض بوديعة ألف درهم  
لرجل ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المرض كذا في خزائنة المفتين \* ولو مرض وفي يده

(٣٣ - فتاوى رابع) منك طالق لا يقع وذكر الامام الخوائي ان ذكر عضوا معبرا عن جميع البدن ونوى اقتصار الطلاق عليه لم  
يعد أن يصدق ولو ذكر اليد والرجل وأراد به كل البدن قلنا ان يقول يقع الطلاق وان كان جزءا لا يستمتع به كالحسن والريق لا يقع \* قالت له  
ألك امرأة غیری فقال كل امرأة له طالق لا تطلق المخاطبة بخلاف ما اذا قالت تزوجت علي فقال كل امرأة له طالق حيث تطلق المخاطبة  
خلاف الثاني لأنه انما علم لا اعتراض في الامر المباح فلا تقيده بالمحتمل وفي الثاني أخذ بهض المشايخ بقول الامام الثاني تقيدها بالغرض الباعث

والتي قيد بالغرض جائز نص عليه في مختصر التقويم وسياق في مسائل بيع الوفاء ومسائل بدل الاجارة ان شاء الله تعالى \* قالت له من بالونعي  
باشم فقال اكبرنه بانتي انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقلت من باشم يقع الثلاث وعلى هذا الولام الزوج أبوه لامرأته فقال الزوج  
اكرتر اخوش نیست بس دادمست سه طلاق فقال الاب مر اخوش است ولم يقل بس يكون تعليقا بخلاف قوله لها اكرمر اخواهي ترا  
طلاق فقالت مرخواهم لا يقع لانه علق (١٧٨) بالارادة وانه امر باطن فعلق بالاخبار في المجلس وان كان كاذبا وقوله بس دادمست تحقيق

\* قال أنابريء من نكاحك  
وقع الطلاق \* ظن وقوع  
الثلاث عليها باقتناء من ليس  
باهل فامر الكاتب بكتبه  
صك الطلاق فكتب ثم افتاه  
عالم بعدم وقوع الطلاق له ان  
يعود اليها في الديانة لكن  
القاضي لا يصدقه لقيام الصك  
ومثله في الاقرار بالمال لو قال  
كان الاقرار بناء على سبب  
ظننته سببا لوجوب \* بعثك  
طلاقا فقلت اشتريت يقع  
رجعي \* ولو قال بعثت نفسك  
منك فقلت اشتريت يقع  
البائن ولا يقع بيعت قبل  
قولها اشتريت أو قبلت  
وكذا لو قال فروختم لا يقع  
مالم يقل خريدم ويسقط المهر  
وان لم يذكرا البذل \* قال لها  
اربع طرق عليك مفتوحة  
لا يقع مالم يقل خذي أي  
طريق شئت وينوي به  
الطلاق وان انكرتية الطلاق  
فالقول له \* ولو قال لها راه  
كشادم اذ انوي يقع وان لم  
يقبل خذي أي طريق شئت  
لان الاول اخبار عن كون  
الطريق مفتوحة لا امر  
بالذهاب فلا يقع الا بخذي  
أي طريق شئت ليكون  
كقوله اذهبي وقوله كشادم  
يحتمل معني دستور دادم

ألف درهم وایس عليه دين في الصحة وأقرب دين ألف درهم ثم أقرب بأن ألف الذي في يده وديعة لفلان ثم أقرب  
بدين ألف درهم ثم مات قسمت الألف أثلاثا ولو قال صاحب الدين الاول لا - ق لي قبل الميت أو قد أبرأته  
من ديني كانت الألف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الاخر نصفين ولا يبطل حق الغريم الاخر بما قاله  
الغريم الاول كذا في المبسوط \* واذا أقرا المريض بدين ألف درهم ثم أقرب بضاربة ألف درهم لرجل آخر بعينها  
ثم أقرب بوديعة ألف درهم بغير عينها لرجل آخر ثم مات ولم يترك الا ألف درهم فان هذه الألف تقسم بينهم  
بالخصص كذا في المحيط \* واذا أقرا المريض أن على أبيه دين ألف لان في يده دار لابيه وعلى المريض دين  
معروف في الصحة فان دينه الذي في الصحة أولى فان فضله شيء كان في دين أبيه ولو كان أقرب بذلك في صحته  
بعد موت أبيه كان دين أبيه أحق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي \* رجل قال لفلان على أبي ألف  
درهم ووجد ذلك المقر عليه ثم مرض المقر ومات الجاحد والمقر وارثه وعلى المقر دين في الصحة ثم مات وترك  
ألفا ورثها عن الجاحد فان غرماء المقر في صحته أحق بهذه الألف من غرماء الجاحد كذا في المبسوط \*  
لو اشترى عبدا في صحته بعين فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض في مدة الخيار فأجاز أو سكت حتى  
مضت المدة ثم مات المريض كانت المحابة من الثلث كذا في خزانة المفتين \* رجل أقرب في مرضه بأرض في يده  
أنه اوقف ان أقرب بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كذا في المرض بعين بعهده أو أقرب أنه تصدقه على  
فلان وان أقرب بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل وان أقرب بوقف ولم يبين  
أنه منه أو من غيره فهو من الثلث مريض أقرب لوارثه ولا جنيبي يدين فاققراره باطل تصادق في الشركة أو  
تسكاد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اقراره لا جنيبي بغير در  
نصيبه جائز اذا تسكاد في الشركة أو أنكر الا جنيبي الشركة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كذب الوارث  
في الشركة وصدقه الاجنبي فيل يجب أن يكون على الخلاف والاصح أنه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط  
السرخسي \* فان صدقه ما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشركا وانما أقربت بالشركة كاذبا فينشد  
يصح الاقرار للاجنبي كذا في المحيط \* ولو أقرا المريض أن لفلان قبله حقا فصدق به بما قال ثم مات المريض  
فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى أكثر من  
ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا أخذ الثلث فان أقرا المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى  
أولى بما ترك كله كذا في الحاوي \* ولو لم يقر بدين وأوصى بثلاث ماله لرجل فالوصية المسماة أولى ويقال  
لورثة أقروا له في الثلثين بما شئتم ويقال للموصي له بالثلاث أقرب له في الثلث بما شئت فأى الفريقين أقرب شيء  
يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط \* مريض أقرب لوارثه بعبد فصدق له بل لفلان وصدقه  
فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو أقرا الوارث لوارث آخر سلم العبد  
للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت ميراثا للاول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط  
بماله يغرم كل القيمة ولا تسقط حصة أحد كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا له لبعض ورثته ولا مال  
له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أقرا أن المريض قد سلك أن يهبه مني  
أن العبد لهذا الوارث الاخر أو أقرا أنه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الاخر في  
ذلك فللثاني أن يأخذ العبد من الاول فلو أخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان

وكشادم ترايك نكاح برداشت فينوي كاذبي يحتمل أن يكون أمرا بالذهاب مع قيام النكاح ومع قطعه \* اذهبي فيبيعي كان  
النوب واراد باذهبي الطلاق لا يقع ويصح نية الثلاث في قوله دادمست طلاق أو ترا طلاق \* قال لها طلقتك أو أنت طالق واراد بالخبر عما  
مضى كذبا له في الديانة امسا كهوا وان لم يرد به الخبر عن الماضي وأراد بالكذب يقع قضاء وديانة وكذا لو قال اردت الهزل وكذا في العتاق  
\* (مسائل الايقاع بلا قصد وازافة) \* له بنات ذوات ازواج قال زوج احدها ان لا بين طلاق على بيتك وقع على امرأته لانه لا يملك



الا لا يقع على امرأته فانصرف اليها \* اذا قال لامرأته تراسه طلاق داه شدة لا يقع لانه ذكر ايقاع الغير لا يقع من نفسه \* تراسه ذكر الصدر انه لا يقع لانه لا يقع في الفارسية والمختار الوقوع اذا نوى وقد ذكرنا عن صاحب المنظومة جريان الاضمار في الفارسية ولفظه يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى تعين وفي موضع آخر قال الصدر يقع وقال أبو القاسم لا وقال غيره ان في المذاكرة والغضب يقع والا \* وفي النصاب قال لها بعد الخلع من ساعته هر سه اخاف وقوع الثلاث وان لم توجد الاضافة (١٧٩) لانه سبق ذكر الطلاق \* ابن زن كه

مراسم بسه لا يقع وقال أبو بكر العياضي ان نوى يقع وقال أبو بكر الورشني رحمه الله طلقت امرأته لانه وجدت الاضافة في أول الكلام \* لقنه الطلاق بالعربية وهو لا يعلم أو العتاق أو التدبير أو لقنها الزوج الأبراء عن المهر ونفقة العدة بالعربية وهي لا تعلم قال الفقيه أبو الليث لا يقع ديانة وقال مشايخ أوزجند لا يقع أصلا صيانة لاملالة الناس عن الإبطال بالنيليس وكما اذا باع أو اشتري بالعربي وهو لا يعلم وبه بعض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والعتاق والخلع والهبة باعتبار أن للرضا اثر في وجود البيع لا الطلاق والهبة تمامها بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذا لو لقنت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقولها والمختار ما ذكرنا وكذا لو اقن المديون الدائن الأبراء عن الدين بلسان لا يعرفه الدائن لا يبرأ فيما عليه الفتوى نص عليه في هبة التوازل \* أراد شيئا بغيري على لسانه النذر أو الطلاق أو العتاق في النذر يلزم المنذور بلا خلاف

كان قائما يؤخذ من الثاني ويصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين محيط بماله فان لغرماء أن يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاءوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاءوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات أنه يرجع وقالوا وهذا الخيار لبقية الورثة انما يجيء اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب وأما اذا وجد منهم التصديق فيكون لهم تضمين الثاني وأما اذا وجد منهم التكذيب فيكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذب المقر له العبد عدى ولا أعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم أقربه للثاني وكذلك لو أن الاول لم يقبض العبد من المريض حتى أقر أن المريض قد كان أقربه للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني أخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فمغرماء خيارا تضمين ان شاءوا ضمنوا الاول وان شاءوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق أخذ العبد ان كان قائما وخيارا تضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط \* اذا أقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا لاسمه هو مال بأن أقرض أو باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرص في ذمة الغريم أو وجب بدلا لعماله يس بمال كالمهر وبدل الخلع وأشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا لاسمه هو مال والغريم أجني صح اقراره بالاستيفاء اذا كان الوجوب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة أو لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة \* وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالينة أو بالمعينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة لا يقول المريض وقول من دأين معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعثتك هذا العبد في صحتي بكذا وانت قبضت العبد وأنا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقولها ما فان كان العبد قائما في يد المشتري أو في يد البائع وقت الاقرار أو كان هالكا وقت الاقرار الا أنه عرف قيامه وحياته في أول المرض أو كان هالكا وقت الاقرار ولا يدرى أنه هالكا في حالة المرض أو في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذب في ذلك غرماء الصحة وان علم أن العبد هالكا في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه وأقر بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض أو في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تسكن واذا وجب الدين بدلا لعماله يس بمال والغريم أجني فأقر بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة أو في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تسكن واذا وجب الدين بدلا لعماله يس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض أو في حالة الصحة هكذا في المحيط \* واذا أقر المريض المديون أنه قبض من وارثه وديعة كانت له عنده أو عارية أو مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو أقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد أو باسترداد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو أقر يقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى

والطلاق والعتاق كذلك عند محمد وعن الامام يقع الطلاق لا العتاق وعن الامام الثاني يقع العتاق لا الطلاق لان العتاق لا يحتمل الاوجهها واحدا والطلاق يكون عن النكاح وعن الوثاق فلا بد من قصد طلاق النكاح وسئل الامام أسد بن عمرو عن حلف واراد أن يقول الخبز جري على لسانه اللحم أو اراد أن ينسب طالق بغيري على لسانه مرة يقع على التي سمي في القضاء وفي الديانة لا يقع على واحدة أما على الذي سمي فلعدم الارادة ما على الذي اراد فله دم اللفظ جمع الاسماء فاما اراد أن يطعمهم فامر الزوجة بالطبخ فلم تفعل فقال زن كه دوست و دشمن مرا نه بنود

ارضى طلاق تطلق لانه وصفها بهذه الصفة \* قال طالق قيل له: ان اردت قال امرأتى طلقت \* أنابرى من طلائك لا يقع ولو قول أنابرى من ثلاث تطلقا تلك فالظاهر ان لا يقع شيء وان نوى \* قالت من ارتو بيزارم فقال الزوج من بيزارم وقال لم انو لا يقع ولو قال أنابرى من نكاحك يقع وان قال أبرأتك عن الزوجية ان قال في حال المذاكرة والغضب يقع بلانية \* واذا زوج امرأته من رجل لا يقع بخلاف ما لو قال لها اذهبي وتزوجي فانها تطلق بالنية \* قالت (١٨٠) طلقني فقال لست لي بأمرأة تطلق لانه جواب \* ولو قيل له هل لك امرأة فقال لا قيل

لا يقع بالاتفاق وقيل انه على الخلاف أيضا \* قيل له لم لا تطلق هذه القبيحة فقال نكاحنا كنكاح النصارى لا يكفر ولا يحرم لان معناه ان نكاح النصارى لا طلاق فيه فكذا في نكاحنا \* قالت من برئوسه طلاقم فقال هذا أو قاهم عنان لا يقع ولو قال هجنتاني يا هجنتان است يكون طلاقا \* (نوع آخر) \* طلقها ثم قال طلقتك أو قال طلاق دادم ترا يقع أخرى ولو قال طلاق دادم أم أركنت طلقك لا يقع أخرى لانه اخبار \* نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين قيل يقع واحدة باعتبار الرأس لانه في الاعلى وبعض اعتبرهما لان الفرج في الاسفل نوى الزوج الثلاث أم لا وان ذكره بلا حرف عطف ان نوى ثلاثا فثلاث وان واحدة فواحدة \* طلقني ثلاثا فقال انت طالق يقع واحدة وان قال طلقتك يقع الثلاث \* ولو قالت زدني فقال فعلت طلقت أيضا \* وعن محمد قيل له اطلقت امرأتك ثلاثا قال نعم يقع واحدة في الاستحسان وعن الامام الثاني عن قال

في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين ألف درهم في صحته فلما مرض رجل الدين أقر بالالف في يديه أنها ودیعة عنده لغريمه أو لمكاتبه وهي مثل الف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض فيجحدون ما أقرب به المريض فالمرضى مصدق فيما أقر ويكون الف الودیعة قصاصا بالدين ويعتق المكاتب ولو أقر بألف درهم ودیعة هي أجود من الف الواجب للمريض صحح الاقراران قال المقر له أنا أسترد الجياد وأعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو أقر بألف زبوف في يده أنه أودیعة عنده له والدين جياد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء ويؤاخذ الغريم والمكاتب بما عليهم ما وكذلك لو أقر بمائة دينار في يديه أنه أودیعة عنده لمكاتبه أو لغريمه أو أقر بجارية في يديه ثم ماتت وذلك في يديه قائم بعينه أو لا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض أخذت هذه الدراهم الف النهرجة من غريمي أو قال من مكاتبتي قضاء لتي أو قال أخذت هذه الدنانير قضاء لتي أو هذه الجارية شراء بحق ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال أموالنا باطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرماء المريض يقسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله وان صدق الغريم أو المكاتب المريض فيما أقر في الجارية والدنانير ينظران كانت قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب أو الغريم أو أكثر صحح الاقراران كانت القيمة أقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض ألف درهم ففي الجارية يقال للغريم أو المكاتب ان المريض حالي بقدر خمسمائة والحياة لا تصح من المريض المديون فان شئت فأمض البیع وأتم حقه بخمسمائة وان شئت فانتقض البیع وخذ الجارية وأدما عليك وفي الدراهم النهرجة لا يختار المكاتب أو الغريم بين أن يأخذ النهرجة ويرد الجياد وبين أن يترك الزبوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النهرجة ويرد الجياد ولم يذكر في الكتاب ما اذا كانت قيمة الدنانير أقل من الدين هل يختار المكاتب ذكر الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى أنه يختار وهو الاصح فان اختار المكاتب أو الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه هكذا في المحيط \* ان أقر العبد بالتاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا أقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاققراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته دراهم فاققراره باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك أيضا وان كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر رجل للمريض أنه قتل عبده أو قطع يده ثم أقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا في مرض المولى ثم صالحه المولى على مال وأقر بقبض بدل الصلح جاز كذا في الحاوى \* اذا أقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل أن يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها وبوهر الزوج برد المهر فيكون بين الغرماء بالخصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم أقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج أنا أضرب مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة \* فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجح فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها اطلاقا بنا أو رجعا فمضت وأقرت بالاستيفاء ثم ماتت فان ماتت بعد انقضاء العدة فاققرارها بالاستيفاء منه صحيح وان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح

رجل اطلقت امرأتك ثنتين قال هذه ثالثه لزمه الثلاث وان لم يذ كر الطلاق في مقدمتها والمسئلة بحالها فقول هذه اقرارها ثالثة لا يوجب شيئا اذا لم ينو \* قال لها دست بازداشتم سيك طلاق فقالت باز كوى تاهردان بشنوند فقال دست بازداشتم وكررد ثلاثا ينظران قال ثانيا وثلثا دست بازداشتم دلام لا شك انه اخبار فيكون واحدة ولو قال دست بازداشتم أو دست بازداشتم يقع الثلاث وان عني بالثانية والثالثة الاخبار مذكورة في الاصل \* قال للدخولة أنت طالق ثلاث مرات أو طالق وطالق أو قال قد طلقك قد طلقك أو أنت



طالق قد طلقته وقال أردت التكرار صدق ديانه \* قال أنت طالق فسأله انسان ماذا قلت فقال قلت هي طالق أو طلقت فواحدة لان النقل بالمعنى جائز \* قال أنت طالق ثم قال للناس زن بزوجي بائنا وان عني الابتداء فبائن آخر \* أنت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتين في الاشبهه ولو قال لا كثيراً ولا قليلاً فواحدة ولو قال لها ترابسه يار طلاق أو غلبه الطلاق فثنتان بلائية \* ولو قال كل الطلاق فواحدة وأكثر (١٨١) الطلاق فثلاث \* أنت طالق نصف

تطبيقه وثلاث تطبيقه وربيع تطبيقه فثلاث لو مدخولة ولو نصف تطبيقه وثلاثها ونصف فواحدة ولو نصف تطبيقه وثلاثها وربيع اثنتان \* أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثان لا تقطاع النفس فثلاث والافلا يقع الا واحدة \* أنت طالق فتبيل له بعد ما سكت كم قال ثلاث وقع قال الصدر يحتمل أن يكون هذا على قول الامام فان موقع الواحدة لو وقع ثلاثاً بعد زمان صح \* وكذا لو قال دامت يث طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسه طلاق يقع الثلاث \* ولو قال لها ترايك طلاق وسكت ثم قال ودو يقع الثلاث \* ولو قال دو بلا ووان نوى العطف فثلاث والافواحدة \* قال لها أنت طالق واحدة فقالت هزار فقال هزار ان نوى شيئاً فعلي ما نوى والافلاشي \* قال لها ترايك طلاقا كرجيزي من بكسي يدهي ودو وسه يقع الثلاث عند وجود الشرط وقال القراء يقع واحدة \* أنت طالق عشرة ان دخلت الدار يقع الثلاث اذا وجد الشرط \* ولو قال أنت طالق اذا دخلت الدار عشرة لا تطلق

اقرارها متى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر في هذا الوجه يستوفي أصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا في المحيط \* ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فأقر باستيفائه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصداقاً كذا في المبسوط \* مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبداً في مرضه فبات العبد في يديه أو أبقى وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فأقر المريض باستيفائها من الغاصب لا يصدق الابينة ولو كان الغصب في حال صحة المغصوب منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم أبقى أو مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم أقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتاً أو لم يعد من الاياق كان مصداقاً بقرينة دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الاياق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقضاء بالضمنان جميعاً في حال الصحة واقرار المغصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط \* مريض باع عبداً قيمته ألف بالدين لا مال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فأقر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويخير المشتري في دفع الثمن مرة أخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رحمه الله تعالى المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخير المشتري بين أن يدفع ألفاً أخرى أو ينقض البيع ويبيع العبد للغرماء ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكره شايخنا رحمه الله تعالى قوله مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التخرير شرح الجامع الكبير \* رجل باع عبده في صحته من رجل وقبضه المشتري فمرض البائع وعليه ديون الصحة وأقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيباً ورده بقضاء القاضي فليس للمشتري أن يشارك غرماء الميت في سائر أموال الميت ولكن له حبس العبد الى أن يستوفي الثمن فيباع العبد ويكون المشتري أحق بالثمن من غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء الميت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غرماء الميت ديونهم من سائر أموال الميت فان بقي شيء من حقوقهم أخذوا المشتري ولو أن المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حياته أو الى وصيه بعد موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط \* اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريماً من غرمائه فقال الوارث قد دفعتها اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقة المريض أو كذبه ولا يصدق في ابطال حق الغريم وان كان وكاهه بقبض دين له على أجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب برى \* واذا وكاهه ببيع متاع له ولادين عليه فيبيع بقبضته بشهادة الشهود ثم قال في حياته أو بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه أو ضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكاً ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حياً أو ميتاً وان كان المتاع قائماً والذي اشتراه معروفاً مبرأً لذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق أيضاً اذا كان المورث حياً وان كان على المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتاً حين أقر الوارث بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط \* رجل له على رجل ألف درهم دين واحد ورثته كفيلاً به أو كان الدين على الوارث ورجل أجنبي كفيلاً به بأمر الوارث أو بغير أمره فرض رب الدين وأقر باستيفاء الدين من أحدهما بطل اقراره فأما اذا أبرأ الأجنبي من غير قبض فان كان أصيلاً لا يصح

واحدة حتى تدخل الدار عشرة \* أنت طالق وأمسك انسان فله ولم يقل شيئاً أو مات قبل ان يقول ثلاثاً يقع واحدة لانه لا وقوع الا باللفظ \* ترايك طلاق واين أولين وآخرين است فواحدة \* أنت طالق كل يوم فواحدة عند الثلاثة وان نوى الثلاث فثلاث ولو في كل يوم فثلاث \* أنت طالق رأس كل شهر فثلاث \* أنت طالق في رأس كل شهر أو في كل شهر فواحدة \* أنت طالق مع كل تطبيقه فثلاث في ساعة الخاف \* قال لها قبل الدخول اكرتوزن مني ترايك طلاق ودو طلاق دست بازداشتم فثلاث ولو لم يقل دست بازداشتم فواحدة \* وكذا لو قال فلانة

را برني كنتم اذن بيك طلاق ودو طلاق وسه طلاق فتزوجها فواحدة \* ولو قال بيكي ودو وسه طلاق يقع الثلاث اذا تزوج \* وقوله ترايك  
ترايك طلاق بلا عطف بمنزلة قوله أنت طالق أنت طالق \* قال لها انك سه طلاق يايت كشاده كردم ان عني وصل الاخير بالاول وقع الثلاث  
وان لم يرد الوصل فواحدة لان قوله انك سه طلاق ليس بايقاع وقوله يايت كشاده كردم ايقاع واحد رجعي \* جري بينهم ما خلع فاسد فستل  
وقيل له فارقت امرأتك قال نعم فقد أقر (١٨٣) بالحرمة \* خالع معها فستل عنه فقال هي المرة الثالثة فهذا اقرار بطلان الخلع ووقوع

وان كان كفيلا يصح من الثلث فان كان لليت مال يخرج ذل من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل على الكفيل  
والدين على الوارث على حاله وان لم يكن لليت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة الخيار في ثلثي الاف ان شاؤا  
أخذوه من الاصيل وان شاؤا أخذوه من الكفيل والثلث الباقي يؤخذ من الاصيل لا غير ولو أبرأ الوارث  
لا يصح كفيلا كان ولو أقر أنه قبض من أجنبي تطوع به عن الوارث أو تحوّل له أجنبي منه أو وكل رجلا  
ببيع عبده فباعه من ابن الآمر ثم مرض الآمر فأقر قبض الثمن من ابنه أو أقر الوكيل بقبضه ودفعه  
إلى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الموكل والآمر صحيح فهو صدق وان جحد الآمر فان كان  
المشتري وارثا لهما وهما مريضان لا يصدق الوكيل وان كان الوارث الوكيل دون الآمر فان أقر أنه قبض  
ودفعه إلى الآمر أو هلك في يده يصدق فان أقر قبضه فقط لا يصدق ولو أن الكفيل أحال المريض بالدين  
على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثمنات ان كانت الحوالة مطابقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشرط برائة  
الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث لا يصح أيضا وان كان الكفيل أجنبيا يصح من الثلث  
فكان للورثة الخيار ان شاؤا أجازوا الحوالة وان شاؤا نقضوا فان أجازوا ان شاؤا أخذوا الدين من المحتمل  
عليه وان شاؤا أخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجزوا فان كان لليت مال يخرج ذل من الثلث فكذلك  
وان لم يكن لليت مال غير الاف فهو صحيح في ثلثه وللورثة الخيار ان شاؤا أخذوا المحتمل عليه بالثلث  
والكفيل بالثلثين وان شاؤا أخذوا كل الدين من الوارث ولو أن المريض لم يقرب بالاستيفاء ولم يبرأ الكفيل  
ولم يحل ولكن أقر بألف درهم أو مائة دينار أو جارية في يدها أو دية أو غصب للكفيل والذي أقر به قائم  
بغيره ولا يدري ما فعل فأقراره باطل فان لم تعلم بعينها حتى مات مجهلا يجب الضمان عليه فيصير قصاصا  
بالدين وان كان قائما كان للكفيل أن يأخذ ذلك ويبيعها فيتموصل إلى قضاء الدين الذي يحصل بالبرائة  
للوارث من غير حاجة إلى قضاء الدين بعين من أعيان ماله وكذا ان أقر بهذا كله للاصيل كذا في التحرير  
شرح الجاهع الكبير \* رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من  
الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه أقر  
بالالف في يده أو مائة دينار أو جارية أو دية أو غصب بدل الكتابة ثم مات فانه يجوز  
أقراره بقدر الثلث كذا في المحيط \* رجل أودع أباه ألف درهم بعناية الشهود في مرض موت الأب أو صحته  
فلما حضره الموت أقر أنه استلمها كما أقام ان يقر أنه استلمها الوديعة وثبت على ذلك حتى مات فحينئذ صارت  
الوديعة ديناً لابن في ماله ولا يكون هذا اقراراً للمريض لوارثه وأما أن يجحد الوديعة أو يقر أنه استلمها ثم  
قال ضاعت الوديعة مني أو ردتها إلى صاحبها فينفذ إلى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف وأما  
أن يقول ضاعت الوديعة مني أو ردتها فإلّا يطالب باليمين أثر بالاستمالة أو نكل عن اليمين فينفذ بطل  
عنه الضمان ولا يؤخذ من تركه هكذا في التحرير شرح الجاهع الكبير للعصري \* قال محمد رحمه الله تعالى  
رجل له ثلاثة بنين وفي يده دار فحضره الموت فقال اشترى هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الأجنبي بألف  
درهم وقبضتم منهم ما لم أرفع اليه ما شيأ من الثمن وصدقه على ما أقر من الشركة ثم مات ولدار شفع والابن  
الأخران ينكران جميع ذلك فهذا اقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدار بين البنين أثلاثا لكل ابن  
الثلث فان حضر الشفع أخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن المقر له

الثلاث وليس له عليها سبيل  
\* (نوع آخر) \* قال لها  
حين طلبت الطلاق أبرأني  
عن كل حق لك علي حتى  
أطلقك فقالت أبرأتك عن  
كل حق للنساء على الرجال  
فطلقها في فورده وهي مدخولة  
يقع البائن \* قالت طلقني  
علي ان أهب مهرى من  
ولدي ففعل فأبنت الهبة وقع  
رجعي ولا شيء عليها \* قال  
لها ان طلقك أطلقة واحدة  
فهى بائة أو ثلاث فطلقها  
واحدة فهى رجعية لان  
الوصف لا يسبق الموصوف  
\* اذا جعل الرجعي بائناً في  
العدة صح خلافاً لمحمد رحمه الله  
والعدة من يوم ايقاع الرجعي  
ولو جعلا ثلاثاً فكذلك  
وعندهما لا يصير ثلاثاً قال  
لها ان دخلت الدار فكذا ثم  
قبل دخولها الدار قال جعلته  
بائناً أو ثلاثاً لا يصح لعدم  
وقوع الطلاق عليها \* قال  
لها بيك طلاق دست  
بازداشتمت رجعي ولو قال  
بيك طلاق دست بازداشتم  
بائن وفي فتاوى الفضلي  
عكسه فجعل في الاول  
داشتمت بائناً وفي الثاني داشتم  
رجعياً ومافى الكتاب وهو  
من النقلة \* أمر بك بيدك

لتطابق نفسك أو لكي تطابق أو حتى تطلق فطلقت نفسها فهو بائن \* ولو قال أمر بك يدست توأم يدست بيك طلاق فرجعي كما لو قال وبين  
أمر بك بيدك في تطليقة \* وفي شرح الطحاوي قال لها بيك طلاق دست بازداشتم ترا فهو بائن ولو قال بيك طلاق ترا دست بازداشتم فرجعي  
\* نكحها على طلاق ذمرتها وقع الرجعي على ضررتها وعن الامام الثاني طلقها أو احدا ثم قال جعلتها بائناً رأس الشهر ان لم يراجعها فهو بائن  
رأس الشهر وان راجعها قبله لا ولو قال جعلتها رأس الشهر ثلاثاً عند رأس الشهر ولا يشبهه جعل الواحد ثلاثاً



جعل الواحد بائنا وعنه أيضا انه لا يكون ثلاثا ويكون واحدا بائنا \* أنت طالق واحدة يكون ثلاثا أو تعد ثلاثا أو تعدس ثلاثا أو يتم ثلاثا ثلاثا \* طلقها ثم قال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة أو قال ألزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فثلاث في الاول وثلاثان في الثاني \* طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت ثلاث التطليقة بائنا لا يكون بائنا لان الرجعة أقوى من انقضاء العدة \* (نوع آخر) \* هرزنى كه ودر بر دتاسه سال فكذا ان لم ينوشيا أو نوى كل امرأة تزوجها يقع على (١٨٣) كل امرأة تزوجها لا على التي عنده وان نوى الحالية وما تدخل في نكاحه يتناولهما وان نوى الحالية لا المستفادة فالظاهر يتناولهما \* هرزنى كه ورا باشد فكالاول وهو أظهر في تناول المستفادة وكذا بود باشد ورا باشد كيد بود والفتوى على ان بود لا تجعل فاصلا حتى لو ألحق به الاستثناء صح وانصرف الى الاول كما في قوله أنت حر وعتيق ان شاء الله تعالى \* قال لها أنت طالق ان لم اجامعك في حيضك فادعى بعد حيضها وطهرها انه جامعها في الحيض وأنكرت فالقول قوله وحاصله ان التعويل على صريح الشرط وكذا في الابله لو قال في المدة جامعتها يصدق وبعد مضيتها لا وان كان الشرط مصرح بان قال ان لم اقربك أربعة أشهر فانت طالق فلما انقضت الاربعة قال كنت قريبا في المدة فالقول له فاذا اختلفا في وجود الشرط فالقول للزوج الا في شرط يعلم من جهتها \* (نوع آخر في التوكيل وكايتيه) \* قال لا خير لانها لا عن طلاق امرأتى لا يكون وكيله بخلاف ما لو قال لعبد له لا عن

وبين الاجنبي نصفين فان كان الابن المقر له ورث مالا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار وتكون الجلة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما تمام الخمسة فان كذب الاجنبي في الشراكة بان قال الاجنبي بعث نصف الدار منسبه بخمسة مائة فاما النصف الاخر فلا أدري لمن كان ولم تكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن أباه فيما أقر من الشركة فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هذا والاقرار سواء وبأخذ الشفيع ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين الاجنبي نصفين وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يأخذ الشفيع ثلثي كل الدار ولو كذب الابن أباه وصدق الغريب فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى اقرار المريض باطل أيضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن أما على قول محمد رحمه الله تعالى فالأقرار في حق الاجنبي صحيح فيقضى ببيع الاجنبي نصف الدار من المريض فيأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الاخر يقسم بين البنين أثلاثا لكل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط \* لو أقر مريض بمائة درهم لامرأة طلقها بسواها وسوى مهرها وقد استوفت مهرها ماتت بعد العدة وترك أخا وضرته وأربعين درهما لها كاه وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم عن الاربعين كذا في الكافي \* ولو كان الزوج ترك مكان أربعين درهما ثم باقيته أربعين درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة فلغير المطلقة ثمن هذا الثوب وأما المطلقة فلا تستحق عين الثوب فيباع عن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا ان ترضى ان تأخذ ثمن الثوب بمحقةها وان مات الزوج بعد انقضاء العدة ببيع الثوب وبصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط \* رجل حضره الموت وله أخ لاب وأم وامرأة نسأله ان يطلقها أثلاثا ففعل ثم أقرها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها وأوصى لرجل بثلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة أخذت جميع الستين بدينها وان مات قبل انقضاء عدتها فله الموصى له الثلث عشرون درهما وان كان الدين مقدما على الوصية ثم للزوجة ربع ما بقي وهو عشرة بقرى للاخ ثلاثون ولو ترك مكان الستين ثوبا يساوي ستين درهما وقد مات قبل انقضاء عدتها فله الموصى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقي للمرأة الا ان ترضى ان تأخذ بمحقةها وما بقي للاخ ولو مات بعد انقضاء عدتها ببيع الثوب للمرأة الا ان تأخذ بمحقةها ولا شيء للموصى له ولو كان أقر مع ذلك الاجنبي بدين والمسئلة بمحقةها فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة تخاصص الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقي شيء أخذ الموصى له ثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها بدينين الاجنبي فان فضل شيء أخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي ومما أقرها به وما بقي فهو للاخ كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للعصيري \* كاتب عبده على ألف فأقر لولده ألف ولاجنبي بالف في مرضه وفي يده ألف فقضاه من الكتابة ثم مات ولا مال له غيره مات حرا ويكون ثلثاه ذال الف لولاه وثلثه للاجنبي ولو قضاه المولى من الدين أو لم يقض ومات عنه فالاجنبي أحق به لان المكاتب عبد لانا مات ولم يترك وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالعجز ولا يجب للمولى على عبد دين فبطل كذا في محيط السرخسي \* ولو ترك المكاتب ابنا ولدا في مكاتبته فالاجنبي أحق بهذا الف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتبه والدين ولو كان المكاتب قد قضاه المولى من الدين المقرب به قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولدا في مكاتبته كان الاجنبي أحق بالالف أيضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا أدى الابن المكاتبه والدين الذي على الاب

التجارة حيث يصير ما دونها \* قالت له كاركتم رواداشتي قال دأشتم فقالت طلقت نفسي لا يقع والقول له وكذا لو قال لا خير لي اليك حاجة فاقضها خاف على القضاء فقال ذاك طلاقها له ان لا يصدقه \* قالت له من وكيل تو هشتم فقال نعم فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج تو بر من حرام اكشقي مارا جدا بايد بود ان نوى بالتوكيل الطلاق لا العدد فواحدة رجعية وان نوى المفارقة لا العدد فبائنة وعند الامام الثاني لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة طلق ثلاثا \* قال لها أتريدن ان أخاصك من زوجك فقالت نعم فخلعها منه بمهرها ونفقة عدتها فقالت

لا أرضى بهذا الصنع ولم أرد هذا النوع من الخلاص فالقول لها \* قال لغيره طلق امرأتك فقال الغير لحكم اليك فقال ان كان الحكم والامر الى طائفتهم لا تطلق \* وكله بالطلاق فطلقها في حال السكر ان كان التوكيل على طلاق بحال لا يقع أو كان التوكيل في حال الصحو والابقاع في حال السكر لا يقع وان كان في حال السكر وقع واذا كان بلا مال يقع مطلقا لان الرأي لا يدينه لتقدير البديل \* طلقها بين يدي أخي أو بحضوره الشهود فطلقها بالاحضورهما وقع (١٨٤) وذكر الحضور مشورة \* وقعت الخصامة بينهما فقالا للرجل امرنا ببدك تصليح بيننا

فان جرى ذكر الطلاق له ان يطلقها والا لا \* أولياء المرأة طلبة وامنه الطلاق فقال لا بيهاما اذا تريد مني افعل ما تريد وخرج الزوج فطلقها أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول في ذلك قوله \* انطلق الى فلان حتى يطلقك صار فلان وكيلا وان لم يعلم وفي الزيادات لا يصير وكيلا قبل العلم واذا صار وكيلا فاذا نكحها عن الانطلاق لا يصير معزولا قبل العلم بالنهي \* قال لغيره خواهي كه زنت را طلاق دهم فقال خواهم فقال دادمش ان قال دادمش طلاق يقع واحدة رجعية وان قال دادمش سه طلاق لا يقع أصلا قياسا على ما لو كان بتولية فطلقها ثلاثا لا يقع شيء عند الامام \* وكلها بطلاقها لا يملك عزلها \* قال لها اذا جاءك كتابي هذا فانت كذا فوصل الكتاب الى أبيها فزقه ولم يدفعه اليها ان كان هو المتصرف في كل أمورها فوصله الى أبيها في بلدها كوصولها اليها وان دفع اليها ممزقا ان كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق والا \* الكتابة من الصحيح والاخرس

لا ينقض القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط \* رجل كاتب عبد الله على ألف درهم في صحته وأقرضه رجل أجنبي ألفا في صحته ثم مرض المكاتب فأقرضه المولى ألفا بعينة الشهود فسرق منه وفي يده ألف درهم فقضاء المولى من القرض ثم مات فامولى أحق به وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* مكاتب له على مولا دين في حالة الصحة فأقرضه مرضه أنه قد استوفى ماله على مولا وعليه دين في حالة الصحة فأقرضه مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط \* مكاتب مريض أقرضه رجل أجنبي ألفا ثم مات وترك ألفا عليه الكتابة فلا جني أولى من الكتابة كذا في المحيط لسرخسي \* ولو أقرضه المولى بألف قرض وأقرضه رجل أجنبي بمثل ذلك أو بدأ بالأجنبي ثم مات وترك ألفي درهم بين يدي الأجنبي ثم أخذ المولى الألف الآخر من الكتابة وعمق المكاتب في آخر جزء من أجزاء حياته وبطل الألف الذي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على ألفي درهم أخذ المولى من الألف الذي أقرضه له به ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصبه وان كان المولى وارثا بطل الاقرار له والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له وان لم يكن فهو للمولى بالعصبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة دينار فأقرضه مائة دينار فمات المولى ثم أقرضه رجل أجنبي ألف درهم ثم مات وترك ألف درهم والمائة الدينار التي أقرضه المولى فانه يبدأ بين الأجنبي فيصرف الألف اليه والدينار تباع فيقضى من ذلك أو لا بدل الكتابة فان فضل شيء كان الفضل للمولى بحكم الاقرار الا أن يكون المولى من ورثة المكاتب فحينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط \* ولو كاتب عبده على ألف درهم وأقرضه المولى ألفا في صحته ثم مات المكاتب وترك ألفا وأولاد أحرار من امرأته فحقه بقضى للمولى بالألف من الكتابة ويقضى بعقده ويلحق ولاء الأولاد به فان قال المولى أجهل الألف من القرض أو من القرض والمساكنة لم يلتفت الى ذلك وان ترك أكثر من الألف أخذ المولى ألفا من بدل الكتابة وبأخذ الفضل عن الدين الذي أقرضه فان فضل من دينه شيء يصرف الى أولاده الا احرار كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* كاتب على ألف وله ابنان حران وأقرضه مائة مائة ألف للمولى بدين ألف ومات عن ألفين أخذهما المولى وان ترك أقل من الألفين بين يدي ابن كذا في محيط السرخسي \* اذا أقرض المريض في مرضه الذي مات فيه بألف درهم بعينه أنه لقطة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقته الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون به وان كذبه الورثة فان علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا ألف ميراثا بين الورثة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصح اقرار المريض أصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط \* وان مات وترك ثلاثة بنين وله على أحدهم ألف درهم فأقرضه مرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم وأخ وكذبه الثالث برئ الابن الغريم من ثلثيه ثلثه وثلث المصدق وغرم ثلث المنكر وان ترك الميت ألفا آخر واقسموا بينهم أثلاثا الثلث للكذب وبقي ثلثان للمصدق والغريم فمأخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه وبقي ثلث آخر فيقسم بينهم نصفين ولو أقرضه مرضه أنه باع عبده بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض عنه وأنفق في حاجته وسلم العبد اليه ثم أودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له وأخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصح في ثلثيه وخير فان أمضى أخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من

على ثلاثة أو وجه على وجه الرسالة مصدره معنونا وثبت ذلك باقراره أو بالبينة فكان خطابات وان قال لم أنوبه الطلاق التركة يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين \* ولو كتب على شيء يستين عليه امرأته أو عبده كذا ان نوى صحيح والا لا ولو كتب على الهواة والماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فمالم يصل لا تطلق وان ندم ومجاس الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواد وبعث الكتاب اليها فهي طالق اذا وصل ومحوه الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع



اذابقي مايسمى كتابة أو رسالة فإن لم يبق هـذا القدر لا يقع وان محال الخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ماوصل ليس بكتاب \* ولو  
 بحد الزوج الكتاب وأقامت البينة عليه انه كتبه بيده فرق بينهما في القضاء \* أسكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته  
 فكتب فلانة بنت فلان طالق لا يقع لان الكتاب كالخطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا وأوسع من هذا ما ذكره ان المظالم اذا شهد عند  
 استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يخلف كاذبا يصدق في الحرية والطلاق جميعا وهذا صحيح (١٨٥) بيان وجه القول الصحيح رواية عن

السلف \* قال شمس الأئمة  
 قال لعبد هو حر أو قال لها  
 أنت طالق وعني به الاخبار  
 كذبا لا يقع \* كتب اليها  
 حوائجها أولا ثم كتب في  
 آخره اذا أتاك كذا هذا  
 فانت طالق يقع اذا جاءها  
 الكتاب ولو كتب في وسطه  
 الطلاق وكتب قبله وبه  
 الحوائج ثم محال الطلاق وترك  
 ما قبله وقع لان المحو كالرجوع  
 وبقاء العنوان بقاء الكتاب  
 فان محام قبله أو أكثره وترك

ذكر الطلاق لا يقع لانه لم  
 يبق كتابا \* كتب كتاب الطلاق  
 ثم نسخه الى كتاب آخر وأمر  
 غيره بكتابه ثانيا ولم يعمل عليه  
 فأتاها الكتاب طلقت ثنتين  
 قضاهما واحدة في البداية  
 \* كتب غير الزوج كتاب  
 الطلاق وقرأه على الزوج  
 فأخذه وختم عليه أو قال  
 لرجل ابعت هذا الكتاب  
 اليها فهذا بمنزلة كتابته بنفسه  
 \* ولو كتب انت طالق ان شاء  
 الله موصول لا يقع وان كان  
 غير موصول وقع  
 \* (مسائل المجازاة) \*  
 قالت له أي قرطبان فقال  
 الزوج اكرم من قرطبان فانت  
 كذا اختلف فيه نصير بن يحيى  
 ومحمد بن سلام قال اح انه على

التركة وان فسخ صار العبد بينهم أثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن  
 مال آخر ان كان للميت مال آخر وعندهما لا ينقض البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن كذا في الكافي \* وان كان  
 في البيع محاباة بان كانت قيمة العبد ألفين وقد أقر المرء بض أنه باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا بألف درهم  
 وباقي المسئلة بحالها فعلى قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى هذا والاول سواء فاما على قولهما فالمحابة  
 وصية ولا وصية للوارث الا باجازة باقي الورثة واذالم توجد الاجازة من المكذب لا يسلم لابن المشتري العبد  
 المشتري بالثمن الذي تصادق على الشراء به فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء أمضى فان اختار  
 الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب رد الوصية في حقه فيغرم المشتري ثلث الالفين للمكذب  
 نصف ذلك حصه من المحابة ونصف ذلك حصه من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الالف  
 في نصيبه ونصيب المصدق من الالف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميرا ثنيين البنين الثلاثة  
 أثلاثا ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري أنا أنقض البيع  
 في حصه المكذب خاصة كان له ذلك واذ فسخ البيع في نصيب المكذب يرجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب  
 الابن المصدق كذا في المحيط

### (الباب السابع في اقرار الوارث بعدم موت المورث)

رجل مات وترك ألف درهم وابنا فقال الابن في كلام موصول لهذا علي أبي ألف درهم ولهذا ألف درهم  
 فالألف بينهم ما نصين ولو أقر للاول وسكت ثم أقر للثاني فالاول أحق بالالف فاذا دفع الالف الى الاول  
 بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسة مائة للثاني ولو قال في كلام موصول هـذا الالف  
 وديعة لهذا وهذا الآخر علي أبي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالالف ولو قال لفلان علي  
 أبي ألف درهم وهذا الالف وديعة لفلان تصادف هـ كذا في المبسوط \* لو قال له رجل هـذا الالف الذي  
 تركه الميت وديعة لي وقال الآخر علي أبي ألف درهم دين فقال الوارث صدقتما قال أبو حنيفة رجه  
 الله تعالى يصح الاقرار ان جميعا ويكون الالف بينهما نصفين وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى بان  
 الالف كله لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط \* لو قال لفلان علي أبي ألف درهم ودفعه  
 اليه بقضاء ثم أقر بألف آخر علي أبيه لا يضمن له شيئا من ذلك عند محمد رجه الله تعالى ولو دفع ألفا بغير  
 قضاء يضمن للثاني خمسة مائة ولو قال لفلان علي أبي ألف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني  
 شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثله كذا في محيط السرخسي \* اذا مات وترك ابنين وألفين فأخذ كل واحد  
 منهما ألفا ثم ادعى رجل على أبيهما ألف درهم وادعى أيضا آخر ألف درهم فأقر جميعا للاحدهما وأقر  
 أحدهما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي انفق عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسة مائة ويأخذ  
 الآخر من الذي أقر له ما بقي في يده وهو خمسة مائة ولو لم يقبض منهما شيئا حتى غاب الذي أقر له جميعا والذي  
 أقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي علي الميت ألف درهم وقد أقر به هـذا الوارث لي فصداقه الابن  
 وأخبر القاضى بما أقر به لغيره فان القاضى يقضى عليه بالالف كله فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه  
 بالالف الذي في يده كله ولا يرجع واحد من الاخوين على أخيه بشيء وكذلك لو كان الذي أقر له جميعا  
 قد قدم الذي أقر له وحده قضى له عليه بالالف الذي في يده فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه بالالف

(٣٤ - فتاوى رابع) المجازاة فيقع وقال الآخر انه على الشرط وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى المجازاة يقع وان نوى التعليق لا وقال  
 آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى وكذا لو قال اكرس ثيابي زر ريزي دامت سه طلاق يقع ان لم ينو التعليق  
 \* قالت أي دوزخي فقال اكر بن دوزخيم تو طلاق ونوى التعليق لا يقع لان المسلم لا يكون جهنميا لانه جنتي لقوله تعالى وجنة عرضها  
 كعرض السماء والارض أعدت للذين آمنوا بالله ورسلا كتبني بنفس الايمان وفيه حكاية الرشيد مع امرأته ولما انقررت في عقيدة أهل السنة

ان المسلم وان ذا كبيرة لا يخلد في النار وعاقبته الجنة يصدق ان المؤمن ليس بجهنمي \* قال لها ان احببتني فانت طالق وان شئتني فانت طالق  
فلعنتمه طلاقاً وقال ابن سلة يقع طلاقان وقولها يا جاريأ بالله يا جاهل ليس بشتم لكنه جناية له أن يضربها والعن شتم ولولوى التعليق فيما  
ذكرنا من المسائل فلا بد من تحقيقه فالقرطبان من يكون عالماً راضياً بفجورها وقيل هو العالم الراضى بفجور محارمه وقيل من يبعث اليها  
التلميذ أو يخليها مع الغلام البالغ وعن (١٨٦) الامام ان المسلم لا يكون سفلة وعليه الفتوى وقيل يكون وهو الحجام والحائك

و جاء في تفسير قوله تعالى  
واتبعك الارذلون انه الحائك  
قال خلف بن أيوب هو الذي  
يرفع الزلة من الدعوة في  
موضع لم يعتادوها وفي بلاد  
تركستان والدشت وفرغانة  
لا لباس به والمرواة لا غاية  
لها والحرص لانها يله قال  
عليه الصلاة والسلام شر  
الطعام طعام الوليمة يدعى  
اليه الاغنياء ويزاد عنه  
الفقراء فلو كانت زلة العالم زلة  
العالم واكتفى الفقير الحاضر  
بالرائحة والرؤية من بعيد  
لا يبعد أن يكون الحائك من  
السفلة وعن الامام رحمه  
الله انه من لا يبالي ما قال وما  
قيل له من الذم والشتم وعن  
محمد الذي يلعب بالحمام  
ويقامر وقيل هو الطفيلي  
وقيل هو الذي يختلف الى  
باب القاضى وقيل هو الذي  
يطعم اهله خبز الشعير ولحم  
البقر في موضع لم يعتادوا مع  
الامكان والكرخ الذي  
يستنزاه ويخحك عنه وهو  
ضعيف في رأيه وقيل الذي  
له امرأة عقيمة أراد أن  
يتزوج عليها أخرى وابكة  
ريش الذي لحيته طويلة  
جاوزت الحسد حتى صارت  
عاراله قال القائل

الذى في يديه ولا يرجع واحدا من الاخوين على صاحبه بشئ \* وكذلك لو كان الميراث دنانير أو شيأ مما  
يكال أو يوزن والدين مثله كذا في الحاوى \* رجل مات وترك عبدین قيمة كل واحد منهما ألف درهم وترك  
ابن فاقتهما وأخذ كل واحد منهما عبدا ثم أقرا جميعاً أن أباهما أعتق أحدا العبدین بعينه وهو الذى في يد  
الا صغر منهما في صحته وأقرا الا كبر أن أباه أعتق العبد الذى في يده في صحته وجميع ذلك منهما ما عافهما حران  
ونحن الا كبر للا صغر نصف قيمة العبد الذى في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدین بأن أقرا باحدهما  
بعينه أنه وديعة فلان وأقرا الاخر بما في يده أنه وديعة فلان فهذا الاقرار بالعنق سواء ولو كانت التركة  
ألفي درهم فاقتهما وأخذ كل واحد منهما ألفاً ثم أقرا أحدهما رجلين بدين خسمائة على أبيه وقضى  
القاضى به عليه ثم أقرا جميعاً أن على أبيهما رجل آخر ألف درهم دين فانه يقضى به عليهما ثلاثاً ولو كان  
الاول أقرب بالف ودفعه بقضاء قاض ثم أقرا جميعاً بالالف الثاني قضى بالالف كله مما في يدهما واحد والمقر الاول  
لا يصير ضامناً شيئاً ولو كانا أقرا أو لرجل بدين مائة درهم ثم أقرا أحدهما لا خربدين مائة درهم فالمائة الاولى  
عليه ما نصفين فان أخذ المئتين فله عليه مائة من أحدهما يرجع على أخيه بنصفها ولو بدأ أحدهما فأقر لرجل  
بمائة درهم ثم أقرا بعد ذلك لاخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم مما في يده والمائة التي هي حق  
المئتين عليه في مالهما على تسعة عشر سهماً فان أخذ المائة من أحدهما يرجع على صاحبه بحصته منها  
وكذلك لو كان الاقرار منهما جميعاً بمائة التي أقربها أحدهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الاخرى  
عليهما على تسعة عشر سهماً كذا في المبسوط \* ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها فادعى أخبني  
على أبيهم بثلاثة آلاف درهم فصدقه الا كبر فيهما والاوسط في الالفين والا صغر في الالف يأخذ منهما ألفاً ثلاثاً  
والأفان الاوسط والا كبر نصفين ومن الا كبر ما بقي في يده عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله  
تعالى يأخذ من الا كبر ألفه ومن الاوسط ألفه ومن الا صغر ثلث ألفه هذا اذا القيم جميعاً وأما اذا القيم  
متفرقين فان لقي الا صغر وحده أو لا يأخذ منه الا لقي الاوسط بعده يأخذ منه الالف التي في يده  
وكذلك لو لقي الا كبر بعده يأخذ منه ما في يده كله ولم يذكر في الكتاب أن الاوسط والا صغر هل يرجعان على  
المقر له بشئ قالوا يجب أن يرجع الا صغر بثلاثي الالف على المقر له باتفاقهما فاما الاوسط فلا يرجع بشئ عند  
محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع عليه بسدس الالف هذا اذا لقي الا صغر أو لافان  
لقي الا كبر أو لا يأخذ ألفه ومن الاوسط بعده يأخذ ألفه ومن الا صغر ثلث ما في يده اذا كان مقرابان أخويه  
أقرا له بالزيادة على الالف فان جحد الا صغر اقرارهما له بالزيادة لم يأخذ منه شيئاً الا كبر لا يرجع على الا صغر  
بشئ وكذلك الاوسط عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بزيادة سدس الالف  
ويرجع الا صغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط أو لا يأخذ ألفه فان لقي الا صغر بعده فكذلك  
أراد به اذا جحد الا صغر اقرارهما فان لقي الا كبر بعده يأخذ ألفه كذا في محيط السرخسى \* رجل مات  
وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك ألف درهم على رجل فقال الغريم قد قبض الميت مني خسمائة حال  
حياته وصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الاخر فان للكذب أن يأخذ من الغريم الخسمائة الباقية  
وليس للصدق أن يأخذ من الغريم شيئاً ولو ادعى الغريم أن الميت قد قبض منه جميع الالف فصدقه أحد  
الابنين في ذلك وكذبه الابن الاخر فله كذب أن يأخذ من الغريم خسمائة وليس للصدق أن يرجع على

هالوقه يحملها مائتي \* مقلوب هارون بن الاثن الهالوقه الحية الطويلة والمناثق الاحمق ومقلوب هارون نوره  
ورعنا ريش من فيه نوع حلاقة مع البله وبى حيت من لا يمنع امرأته عن كشف الوجه من غير المحرم وباخوان مر د قال الامام الاوزجندى  
المسلم لا يكون كذلك وتكلموا في الكوسج والاصح ان لحيته خفيفة فهو كوسج وفي عرفنا الكوسج من لحيته على الذقن لا الخدين أو على  
الذقن والخدين لانها متفرقة غير متصلة وان كان شعور الخدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج واليامن هو الذى



لا يهتدي الى الخير ولا يميل الى الرشيد \* قالت لا طاقة لي بالكون معك جائعة فقال ان كنت معي جائعة يوما في منزلي فكذا ان لم تكن جائعة من غير صوم لا يقع ان قصد الله علي \* قالت انك تغيب عني وتخافني بلا نفقة فغضب الزوج فقال انه ليس بكلام عظيم لتغضب فقال ان لم يكن عظيم فكذا ونوى التعليق ان كان رفيع القدر حتى كانت الشكاية اهانة له لا يقع وان كان دون ذلك يقع \* قال لها ان اغضبتك فانت كذا فضر بصبيا لها ان كان في موضع يحتاج الى التأديب لا يقع والايقع \* قال لها ان لم (١٨٧) أقل لك عند اخيك كل قبض في الدنيا فانت كذا يقول لها عند

أخيه ثلاثة أنواع من القبيح فيبر ثم يقول انه كان للبر لسان الواقع ومثله ما يحكي انه فقد للرشيد درة فاتهم بها خطيئة وقال ان لم تصدقني فكذا فعرض على الامام الثاني فقال اذا سألت الخليفة

عن الدرة بانك أخذتها فقول له أنا أخذت فاذا طالبك بها فقول ما كنت أخذت انما صدقتك لتبر \* قال لها ان لم تكوني اهون على من التراب فانت كذا ان اهانها اهانة فاحشة حتى تقول الناس انها اهون من التراب عنده لا يقع \* ان لم أشبعك من الجماع فانت كذا يجامعها ولا يشارقها حتى تنزل هي \* قالت ان لم يكن فرجي أحسن فرجك فكذا وقال أيضا كذلك ان كانا قائمين وقت الحلق برت المرأة وحنث الزوج لان فرجها أحسن حال القيام وفرجه حال القعود وان كانا قاعدين بر وحنث وان كان الرجل قائما وهي قاعدة أو كان الرجل قاعدا وهي قائمة قال الفقيه أبو جعفر لا علم لنا به وينبغي ان يحنثا لان شرط البر في كل ان يكون فرجه

الغريم بشي وللغريم أن يحلف المكذب بالله ما تعلم أن أبالك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد وأخذ من الغريم خمسمائة وترك الميت ألف درهم أخرى سوى هذه واقتسم الابن تلك الالف بينهما فللغريم أن يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط \* اذا مات وترك ابنا وألف درهم فأدعى رجل على الميت ألف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء أو بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر على الميت ديناً ألف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وأنكر الثاني دين الغريم الاول لم ياتفت الى انكاره ويقسمه ان الالف نصفين وكذلك لو أقر الغريم الثاني لغريم ثالث فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي

### (الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له)

رجل قال لا أخدت منك ألفاً وديعة وألفاً غصبا فضاغت الوديعة وهذه الالف غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم المقر ألفاً أخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر أودعتني ألفاً وغصبت منك ألفاً فهلك الوديعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول قول المقر يأخذ المقر الالف ولا يضمن شيأ كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لا أخدت منك ألف درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال لا بل أخذتها غصباً ضمن المقر له لانه أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله مع عينه ووجب الضمان على المقر بأقراره الا أن يسكن الخصم عن اليمين وان قال أعطيتني ألف درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال بل أخذته غصباً لم يضمن المقر لانه ما أقر بسبب الضمان بل أقر بالأعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر الا أنه يدعى عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الا أن يسكن المقر عن اليمين حينئذ يلزمه المال كذا في الكافي \* ولو استأجر دابتين أحدهما الى الحيرة والآخر الى القادسية وهي أبعد من الحيرة فحمل عليهما الى القادسية فنفتت أحدهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها الى الحيرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لا بل نفقت التي استأجرتها الى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للخصيري \* لو قال أقرضتك ألف درهم ثم أخذتها منك يجب على المقر دفعه اليه كذا في التبيين \* وإذا أقر الرجل أنه اقتضى من رجل ألف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان أخذت مني هذا المال ولم يكن لك على شيء ورده على فانه يجبر على أن يرد المال بعد أن يحلف أنه ما كان له على شيء وكذلك لو أقر أنه قبض من فلان ألف درهم كانت وديعة له عنده أو هبة وهبها له فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه أن يرد كذا في المبسوط \* ولو قال قبضت منك ألف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك أو قال وهبته لفلان فأمرني بقبضها فقبضتها له ودفعتها اليه فالقرضان هكذا في المحيط \* ولو قال أسكنت بيتي فلاناً هذا ثم أخرجته منه ودفعته الى وادعي الساكن البيت أنه له فالقول قول صاحب البيت استحسننا وعلى الساكن البينة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي أعرتها فلاناً ثم قبضتها منه أو هذا الثوب لي أعرتة فلاناً ثم قبضته منه وإذا أقر الرجل أن فلاناً الخياط خاط قبضه هذا بنصف درهم

أحسن من الآخر ولم يوجد \* ان لم يكن رأسي أثقل من رأسي فكذا طريقه اذا ناما ساهما فاهما كان أسرع اجابة قال آخر أثقل \* ان لم يكن ذكرى أشد من الحديد فانت كذا لا تطابق لانه لا ينفك كذا لا تطابق لانه لا يوقف عليه \* أو سمعكافر جاطا لقي يقع على الاعمق وقال الامام المارغني ان يقع على ارجلهم ما \* ان لم أطأ كذا فلهذا محمول على المبالغة في الجماع \* قال في غضب **ك** من لله اي وى زكنم فكذا يحمل على الاساءة في المتعارف \* قال لا خراي غرز بنذرهم حلف انه ما شيم اباه حنث لانه شتم

الاب لانه يستلزم الشبهة ديوت حتى كان الكفر جائزا على ازواج الانبياء لا هذا \* (الثاني في الكليات وفيه اجناس \* الاول) \* انت على حرام في غير حال مذاكرة الطلاق ان نوى طلاقا فبائن وان نوى ثلاثا فثلاث وثنتين لا يصح الا في الامة وان ظهرا فظهار وان نوى المين أو لم ينوشا فممين وان نوى الكذب فكذلك في ظاهر الرواية وكذا حرمته على أولم يقل على أو أنت محرمة على أو حرام على أو لم يقل على أو أنا عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسي (١٨٨) عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لا نفسه واحتى لوقال حرمت نفسي ولم يقل

عليك ونوى الطلاق لا يقع وكذا في البيونة بخلاف نفسها هذا عند المتقدمين والاسكاف وأبو بكر بن سعيد على انه طلاق بلانية \* وفي المحيط قالت له انت على حرام أو أنا عليك حرام فممين وان لم ينوشا في جانبه حتى لو مكنت الزوج لزمته الكفارة \* وفي الفتاوى قال لها انت على حرام والحرام عنده طلاق وقع وان لم ينو ذكرا الامام ظهير الدين لا نقول لا تشترط النية لكن يجعل ناويا عرفا وكذا في قوله هرجه بدست راست كيرم أو بدست كرفته أم بر من حرام لا يصدق انه لم ينو وقوله هرجه بدست كيرم ففي النوازل لا يقع وان نوى وفي قوله هرجه بدست كرفته لا يقع لان العرف في كيرم لافي كرفته \* ولو قال هرجه بدست كيرم ولم يقل راست وجب فبمنزلة بدست راست كيرم \* ولو قال كل رجل عليه حرام أو هرجه مرا حلالا لم يبر من حرام است قال في الصغرى لا بد من النية وفي المحيط نوى أولامين فينصرف الى الطعام والشراب لا المرأة الابانية ومشايخ بلخ على انه تدخل امرأته بلانية وعن محمد اذا نوى المرأة لا يخرج الطعام والشراب فيحسب أي ذلك تناول ومرا دانه حنث وانقضى حكمه لا يلزمه

وقبض منه القيص وقال الخياط هو قيصي أعرتك فالقول فيه كالقول في الاولى وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في المبسوط \* وان لم يقل في مسألة الخياط وغيرها وقبضته منه لا يرد اتفاقا كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الثوب معروفا أنه للقرأ والدابة أو الدار فتال أعرتة فلا نا وقبضته منه كان القول قوله كذا في المبسوط \* ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم أخذته لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي \* قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الى فلان فادعياه فهو للمقرله أو لا ولا يضمن للثاني شيئا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ماض من كذا في محيط السرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليه فلان وهو لا آخر \* رجل قال لا آخر أخذت منك هذا الثوب عارية وقال لا آخر أخذت مني بيعة فالقول قول الاخذ وهذا اذا لم يلبسه أما اذا لبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة \* ولو قال لا آخر أخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال لا آخر أخذت مني قرضا فالقول قول المقر كذا في خزانة المفتين \* ولو قال أقرضتني ألف درهم وقال لا آخر غصبتني فالقرض من لها غير أنهما ان كانت قائمة بعينها فالمقرله أن ياخذها كذا في الحاوي \* اذا قال الرجل لغيره أعرتني هذه الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما أعرتك ولكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعتم الى عارية أو أعطيتهم عارية فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان قال أخذتم عارية منكم وبجدا لا آخر فهو ضامن كذا في المحيط \* رجل قال لا آخر قد غصبتك ألف درهم وربحت فيه عشرة آلاف درهم وقال المقرله قد أمرتك به فالقول قول المغصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كلها القول قول الغاصب كذا في الخلاصة \* قال لغيره هذه الالف وديعة لك عندي وقال المقرله ليست بوديعة ولي عليك ألف من قرض أو غن بيع ثم بجدا المقر الدين والوديعة وأراد المقرله أن ياخذ الوديعة قضاء عن الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة أو لا بطل بالرد ولو قال المقرله ليست بوديعة وليكني أقرضتكها بعينها وبجدا المقر القرض كان للمقرله أن ياخذ الالف بعينها الا أن يصدق المقر في القرض حينئذ لا يكون للمقرله أن ياخذ الالف بعينها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أقر بالف قرض أو غصب وادعي ثمننا أو قال ثمن عبد أو ادعي ثمن أمة لزمه كذا في الكافي \* اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه قط ألف درهم من ثمن متاع لكن لي عليه ألف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وسكت ثم ادعي الالف أنه قرض لا يصدق كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ثمن متاع باعنه الا أنني لم أقبضه فانه لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل صدقه المقرله في الجهة أم كذبه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بانه يصدق اذا وصل صدقه المقرله في الجهة أم كذبه فاذا فصل ان كذبه المقرله في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من قرض فانه لا يصدق المقر في قوله لم أقبض وبلمز المسأل عندهما أو أما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم أقبض مفصلا عن اقراره كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أو لا بانه لا يصدق كمالو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق وصل أم فصل وبه قال محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقرله فيما أقر لزمه ألف درهم وان قال المقرله هذا العبد عبيدي وانما بعته عبيدا غيره وأخذ العبد منه

اليمين به حتى لا يحسب بعد ذلك ويستوى تناول القليل والكثير بخلاف ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام والواحد مما يستوفيه لا يحسب مالم يستوفيه وكذا لا يدخل اللباس بلانية واذا دخل لا يخرج الطعام والشراب \* ولو نوى الطلاق على نسائه في عيته بنعم الله تعالى فهو طلاق وعين \* ولو قال حلال ايزد بروي حرام أو حلال الله عليه حرام لا حاجة الى النية وعليه الفتوى وهو الصحيح لان العرف في حلال ايزد قائم وفي كل



موضع انعدام لفظ ايردا وخداى لا ينصرف الى الطلاق بلانية واذا وقع يقع البائن (فان قلت) اذا وقع الطلاق بلانية ينبغي ان يكون كالصريح فيكون الواقع رجعيًا (قلت) المتعارف به ايتساع البائن لا الرجعي بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو به ايله كردم لانه صار صريحًا في العرف على ما صرح به نعيم الزاهدنا وارزقي في شرح التدويرى الا يرى أنه فارق الصريح في مسئلة تعدد الطلاق على المتعددة منهم وان نوى ثلاثا وثلاثين وان قال لم أنولم يصدق في موضع صار متعارفا وقوله انت هي في الحرام (١٨٩) بمنزلة أنت على حرام وقوله حلال المسلمين على حرام بمنزلة قوله

هر چه بدست راست كير بروى حرام قال القاضي لا يصدق على ترك النية في الكل الا في قوله هر چه حلال کرده است خداى بروى حرام وفي المواضع التي يقع الطلاق باللفظ الحرام ان لم يكن له امر أو ان حنث لزمه الكفارة والنسيء على انه لا يلزم وان كان له أكثر من زوجة واحدة قال في الفتاوى يقع على كل تطليقة واحدة بخلاف الصريح فانه لا يقع الا واحدة فيما اذا قال امرأتك طالق وله أكثر من واحدة واجاب شيخ الاسلام الاوزجندى انه لا يقع الا على واحدة واليه البيان وهو الاشبه وسيأتى لهذا مزيد تفصيل قال حلال الله عليه حرام اكر اين زن را با تو بمانم فسهي ولم يستطع أخذها منه ان مضى من وقت الخلف يوم ولم يتحقق أخذها وقع الطلاق لان مادون اليوم ساعات لا يمكن ضبطها فعمل اليوم كالساعة فان زمان البرمستنى من المين عندنا خلافا لرفر \* قال لا خير هر چه بدست راست كير

لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبدك وانما بعثتك عبدًا غير ذوقبضته ولى عليك ألف درهم ثم غنه فأنه يلزمه ألف درهم كذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذى هو فى يد المقر له فان أقر الطالب سلمه له وأخذ به المال وان قال العبد عبدك لم أبعه انما بعثتك غير ذوقبضته فأنه لا يلزمه كذا في المبسوط \* وان قال العبد عبدى ما بعثتك فكمه ان لا يلزم المقر شيء كذا في الهداية \* ولو قال العبد عبدى ما بعثته منك انما بعثتك غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهو قوله ما كذا في المبسوط وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا انحلت باطل المال كذا في الهداية والكافي \* وان كان العبد فى يد ثالث ان صدقه المقر له وأمكنه تسليمه لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة \* ولو قال ابنت من شيا بألف درهم الا أنى لم أقبضه فالتقول قوله بالاجماع كذا في الكافي \* لو أقر أنه باع عبده هذا من فلان وادعى أنه لم يقبضه الثمن وجب له ذلك وكان القول قوله اذا أنكر المقر له كذا في التبيين \* رجل قال لفلان على ألف درهم من ثمن خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذبه المدعى في السبب وصل ذلك أم فصل فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قال على ألف درهم من القمار كذا فى فتاوى قاضى خان \* وان صدقه الطالب فى ذلك فانه لا يلزمه شيء فى قوله جميعا كذا فى الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم حرام أو ربا فهو لا يلزمه ولو قال لفلان على ألف درهم زورا وباطل ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كذا فى التبيين \* ولو قال له على ألف من ثمن متاع أو قال اقترضتني ألف درهم ثم قال هي زيوف أو نهر رجعة أو ستوفة أو رصاص أو قال الا انهم زيوف أو قال انهم لان على ألف درهم زيوف من ثمن متاع وقال المقر له جيا دلمه الجيا دلمه أبى حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل وقالان وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان على ألف درهم زيوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف أيضا كذا فى الكافي \* واذا أقر بالمال غصبا أو ودعة وقال هي نهر رجعة أو زيوف صدق وصل أم فصل ولو قال فى الغصب والودعة الا انهم استوفة أو رصاص فان قال موصولا صدق وان قال مفصلا لم يصدق كذا فى المبسوط \* وان قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع أو قال اقترضتني فلان ألف درهم أو قال اودعني أو قال غصبت ألف درهم ثم قال الا انهم ينفق كذا صدق وان وصل والا فلا ولو كان الفصل اضرورة انقطاع النفس فهو وصل كذا فى الكافي \* وبه يقتضى كذا فى الذخيرة \* رجل قال قد قبضت من فلان ألفا ثم قال هي زيوف يقبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيوف لا يصدق كذا فى الظهيرية \* وفي الضاربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي زيوف لا يصدقون كذا فى المحيط \* وكذلك كذا فى الودعة كذا فى الظهيرية \* أقر يقبض خمسمائة على الشركة وقال هي زيوف صدق وصل أم فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلوب بالجيا دلمه فان قال مفصلا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفه اجماعا ولو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا فى محيط السرخسي \* وفي دعوى الزينة اذا كان قال قبضت حقى فللشريك أن يأخذ منه نصف الجيا دلمه كذا فى المحيط \* ولو قال له على كرحنطة من ثمن بيع أو قرض ثم قال هو ردى فالتقول قوله فى ذلك وصل أم فصل وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو أقر بكر حنطة غصب أو دعة ثم قال هو ردى فالتقول قوله وكذلك لو أتى بطعام قد أصابه الماء وعفن فقال هذا الذى غصبت أو اودعته فالتقول قوله فى ذلك وكذلك

عليك حرام ان كنت فعلت هذا الامر فقال هزار بارو كان قد فعل يقع واحدة وان كان قال هزار ولم يقل بارو وقع الثلاث \* أنت على حرام ألف مرة يقع واحدة \* قالت له حلال الله عليك حرام فقال نعم طلقت هذه المرأة وفى كل موضع يشترط النية بنظر المفتى الى سؤال السائل ان قال قلت كذا هل يقع بقول نعم ان نويت وان قال كم يقع يقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية لان كم عبارة عن عدد الواقع وذلك يقتضى وجود أصل الواقع وهذا حسن \* حلال الله عليه حرام أو ما أخذت نفسى بيمينى عليه حرام ان كنت فعلت كذا وكان فعل يقع

واحدة نوى أولا مدخولة أم لا \* ان فاعت كذا حلال الله عليه حرام ثم قال كذلك الامر آخر وجد الاول ووقع البائن ثم وجد الآخر يقع الثاني أيضا كالوكان الثاني معلقا لا الاول \* قال ان فعلت كذا هرجه بدست كبري بروى حرام فقبل له هرزني كه بزني كني قال نعم ففعل ذلك الامر ثم تزوج يقع ولو زاد الوأ وقال وهرزني كه بزني كني لا تطلق لان الاول منجز والثاني معلق فلا يصح العطف عليه وكذا ان عني الوصل وفيه تغليظ عليه لانه عطف على الباطل (١٩٠) لان الاول منجز ولا امرأه وذ كر الامام الاوزجندی انها تطلق اذا تزوجت كي

لا ياغو كلامه كما في قوله كل امرأه في فهي طالق ان فعلت كذا ولا امرأه ونوى امرأه فتزوجها يقع عليها كالأول قال كل امرأة تكون لي ذكرا في مجموع النوازل ولو قال لا امرأه ان تزوجت كذا حلال الله عليه حرام وتزوجها يقع \* ما أخذت بيمينى فهو على حرام ولم يكن له امرأه فهو بين الا اذا أود التعليق فحينئذ يكون بمنزلة قوله ان تزوجت فأخذت بيمينى فهو عليه حرام \* أنت على كذا فلان فليس بشئ ذكره في المحيط \* وان قال أنت على كذا لمار والخنزير أو ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام واذا لم ينو هل يكون عينا فقد اختلفوا فيه \* ولو قال حلال واحد على حرام وقال عنيت لحمل الابل تطلق امرأته \* قال لها بامن جناني كه باهمه شهر يقع الطلاق بالنية \* خلع امرأته ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك تو بر من حرامى بدان خلع تحرم عليه \* وفي فتاوى سمرقند هذه المرأة حرام على وان لم تكن حراما فهو كافر اقرار بالايلاء اذ لم ينو الطلاق وفيه دليل ان الاقرار

لو قال استودعني عبدا ثم جاء به بعد مبيع فقال هو هذا قال قول قوله في ذلك كذا في المبسوط \* ولو قال فلان عليه عشرة أفلس من قرض أو عن مبيع ثم قال هي من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وأما في المبيع ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يصدق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة أفلس ثم قال هي من الفلوس الكاسدة كان مصداقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوى \* اذا أقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى أنها زبوف ان كان أقر بقبض الجياد أو أقر بقبض حقه أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدراهم أو بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زبوف وان كان أقر بقبض الدراهم فقوله مقبول في دعوى الزيادة استحسانا كذا في الظهيرية \* ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذب في التأجيل لزمه الدين حالا ويستخلف المقر له على الاجل كذا في الكافي \* ولو قال فلان على عشرة مئائيل فضة ثم قال هي سوداء أو قال فلان على ألف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم أو قال من نقد بلد كذا ان قال على من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل أم فصل ولو قال من قرض أو عن مبيع ان كان ماسمى نقدا البالد فانه يكون مصداقا عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقدا البالد ان فصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكر أنه يصدق ولم يحكم فيه خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال أسلمت الى عشرة دراهم في كرخنة وقل لم أقبضها وقال رب الله لم لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويستحسانا لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال فلان عندي وديعة ألف درهم أو على ألف درهم قرضا ثم قال لم أقبضه ضمنه كذا في الخلاصة \* ولو قال أعطيتني ألفا أو أقرضتني ألفا أو أسلفتني ألفا ثم قال لم أقبض ان كان ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك مفصولا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني ألفا أو قال دفعت الي ألفا أو قال لم أقبضه لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال أقرضتني ألف درهم ولم تدفعها الي وقال ذلك مفصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه موصولا فالقول له وكذلك اذا قال أعطيتني أو أسلفتني لكن لم تدفع الي ووصل كلامه ولو قال دفعت الي ألفا أو نقدتني ألفا فلم أقبضه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رحمه الله تعالى القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك ألفا وأخذت منك ألفا لكن لم تدعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن كذا في المحيط \* رجل قال فلان على مائة درهم عددا ثم قال بعد ذلك هي وزن خمسة أوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان بين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط \* ثم اذا ذكر ذلك مفصولا وكان وزن دراهم بالدهم سبعة حتى لم يصح بيانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان وزنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خسون يخرج عن العهدة كذا في المحيط \* وان كان في البلد يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم يتعص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى وزنا دون المتعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان

بالحرمة بلانية ينصرف الى الايلاء لانه أدنى الحرمات واختار الامام ظهير الدين في قوله هرجه حلال است مراب من كان حرام أو حلال بر من حرام من غير لفظ ايردا أو خدای انه لا يشترط النية في زمانا لعلبة العرف فيه أيضا ومشايخنا أفتوا في أنت على حرام أو الحلال عليه حرام أو حلال الله عليه حرام أو حلال المسلمين عليه حرام ان الكل بائن بلانية واذا حلف به هذه الالفاظ على فعل في المستقبل ففعل وليس له امرأه عليه الكفارة وان له امرأه وقت الحلف وما نبت قبل الشرط أو بانث لا الى عدة ثم يابشر الشرط الصحيح انا



لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلفه صار حلفاً بالله تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقاً \* خالعها ثم قال حلال الله عليه حرام ان شرب الى سنة وشرب لا يقع لعدم الملك والاضافة اليه \* قال ان شربت المسكر الى عشرة أيام فشرى في اليوم العاشر تطلق كما لو حلف لا يكلم عشرة أيام فكلم في العاشر حنث \* ولو حلف لا يشرب المسكر الى الجمعة فشرى في يوم الجمعة لا تطلق لان يوم الجمعة غاية له فلا يدخل \* تطلق الحرة واحدة ثم قال لها اذنت على حرام ينوي الثنتين لا يصح ونية الثلاث تصح ويقع (١٩١) طلقتان أخريان \* له امرأته مطلقة

وانقضت عدتها خالف وقال

اكره برأيا بنحوهم او اورا

بني كنم حلال الله عليه

حرام فتزوجها لا تطلق وانما

تطلق التي كانت له عند

اليمين كما لو قال امرأتى طالتي

لا يقع على المعتدة ولا على

التي تزوجها \* وذكر برهان

الدين خالعها ثم قال لها اكر

بالتوشى كنم حلال الله

بروي حرام ثم تزوجها لا تطلق

\* قالت له ترا اندرين خانه

بحيزي حلال نيست فقال

الزوج مباح كوى ثم قال

لها اندرين خانه چه مي كنى

ان لم ينو بالاول الايقاع لا يقع

ولا يدل كلامه الثاني

على الايقاع \* قال لها ان

تزوجتك فحلال الله عليه

حرام فتزوجها تطلق قال

بعضهم والصحيح خلافه

لان تقدير كلامه اكر فلانة

را بنحوهم زن از من بطلاق

وفيه يقع على القائمة لا على

المتزوجة الحادثة لانها معرفة

في موضع الشرط فلا تدخل

تحت الجزء النكرة لتضاد

بينهما ولولم تكن في نكاحه

وقت وجود الشرط امرأة

لا يقع على فلانة ايضا لان

تقدير كلامه اكر فلانة

را بنحوهم زن از من بطلاق

ولو قال كذلك له امرأة ثم تزوج فلانة طلقت القائمة لا فلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام وليس له امرأه وقت الحلف يكون يميننا

لتعذر الصرف الى الطلاق وتحريم الحلال يمين فانه اذا قال حرام است بانوسخن كفتن يكون يميننا به أفتي الامام الاوزجندى وقال الفقيه

أبو جعفر اذا تزوج امرأة يقع عليها لان تقدير كلامه كل امرأة تزوجها فاكذوا قال صاحب المنظومة اذا لم تكن له امرأه وقت الحلف بطل

الكلام ولا يكون حلفاً ايضاً واذا لم تكن له امرأه ونوى تعليق الطلاق بالتزوج به هذا الكلام يصح كذا اختاره شمس الاسلام الاوزجندى

كان في البلد نقود مختلفة فان كان الغالب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالباً على البعض ينصرف اقراره على أقل ذلك ولو قال بالكوفة له على مائة درهم يبيض عدداً ثم قال هي تنقص دانقالم يصدق ولو قال له على مائة درهم اسبهدي عدداً ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم وزن سبعة من الاسبهدي كذا في المبسوط

### \* (الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان) \*

لو أقر أنه أخذ ثوباً من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وأنكر المقر فالقول للمقر ولو كان مستأجراً أو مستعيراً كان القول قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي أو هي لفلان آخر فانه يقضى بالمائة لصاحب البيت ويغرم المقر مثله الذي أقر أنه له وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان أو كيس فلان ألف درهم أو من سقف فلان ثوباً أو من قربة فلان كرحنطة أو من نخيل فلان كرمراً أو من زرع فلان كرحنطة كل ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال قبضت من أرض فلان عدداً من زطى وقال انما امررت فيها ما رأيت فزلتها ومعى أحمال من زطى فانه يقضى بالزطى لصاحب الأرض الآن يقيم البيعة أنه كان ما را فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة كذا في المحيط \* واذا أقر أنه أخذ سرجا كان على دابة فلان أو لحاماً أو حبلاً وادعى ذلك رب الدابة قضى له به وكذلك لو قال أخذت حنطة كانت على دابته أو طعاماً كان في جوالق فلان قضى له بذلك وكذلك لو أقر أنه أخذ بطانة بجبته أو ستر بابيه ولو أقر أنه أخذ ثياباً من حمام فلان فلا ضمان عليه وكذلك المسجد الجامع والخان والأرض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو أقر أنه أخذ ثوباً من طريق فلان أو فناء فلان فلا شيء عليه ولو أقر أنه أخذ من أجير فلان فانه لا يجردون الاستاذ ولو أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان ثم أخذه لم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ادعاه رب البيت ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو قال أخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكناً أو كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان أقام البيعة أن الدار كانت في يده باجارة برى عن الضمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقر أنه احتقر أرض فلان واستخرج منها ألف درهم فادعاه صاحب الأرض وقال المستخرج هي لي فالقول قول صاحب الأرض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل أنه أتى أرض فلان واحتقر فيها أو استخرج منها ألف درهم وزن سبعة وادعاهما رب الأرض وبجدا المشهود وعليه الفعل أو أقر بالفعل وادعاهما لنفسه فهي لرب الأرض وكذلك لو شهد أنه أخذ كذا من داره أو منزله أو خانوته أو دهنه من قارورة أو سم من زقه فهو ضامن لذلك كله ولو أقر أنه ركب دابة فلان فأخذها فلان فهو ضامن لها حتى يردّها أو تأويله عندي اذا أقر بالركوب والنقل كذا في المحيط

### (الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع)

\* اذا أقر رجل أن لفلان على ألف درهم على اني بالخيار ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر فان المال يلزمه والخيار باطل صدقه الطالب في الخيار أو كذبه هذا اذا شرط المقر الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للمقر لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل قالوا وينبغي أن لا يثبت له الخيار كذا في المحيط \* رجل أقر لرجل

ولو قال كذلك له امرأة ثم تزوج فلانة طلقت القائمة لا فلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام وليس له امرأه وقت الحلف يكون يميننا لتعذر الصرف الى الطلاق وتحريم الحلال يمين فانه اذا قال حرام است بانوسخن كفتن يكون يميننا به أفتي الامام الاوزجندى وقال الفقيه أبو جعفر اذا تزوج امرأة يقع عليها لان تقدير كلامه كل امرأة تزوجها فاكذوا قال صاحب المنظومة اذا لم تكن له امرأه وقت الحلف بطل الكلام ولا يكون حلفاً ايضاً واذا لم تكن له امرأه ونوى تعليق الطلاق بالتزوج به هذا الكلام يصح كذا اختاره شمس الاسلام الاوزجندى

ولو قال هر چه بدست راست كيرم بر من حرام ولم تكن له امرأة فبين وان أراد به التعليق في امرأة يتزوجها يصح لان قوله كيرم استقبالية  
 كذا عن صاحب المنظومة \* وفي قوله حلال الله عليه حرام وله امرأتان ان لم تكن له نية طلاقا وان نوى احداهما دين لافي القضاء وقتوى  
 الامام الاوزجندى على انه يقع على واحدة واليه البيان وقد ذكرناه وفي قوله هر چه بدست راست كيرم بروى حرام كرفلان كاربكم  
 ففعل وله أربع طلقت كل تطليقة لان (١٩٣) هر فارسية كلمة كل وبالعرف جعل هذا حلفا على الطلاق فتقديره هر زنى كه ويرا هست

كذا ان فعل كذا بخلاف  
 سلال بروى حرام ان فعل  
 كذا وله أربع حيث لا يقع  
 الاعلى واحدة واليه البيان  
 لانه بمنزلة قوله امرأته طالق  
 \* وفي الظهيرة حلف بهذه  
 الاثناظ انه لم يفعل كذا وكان  
 فعله وله امرأة أو أكثر بن  
 وان ليست له امرأة فلا شيء  
 عليه لانه جل على الطلاق  
 فلا يراد به شيء آخر وان جل  
 على العين فهو غموس \* وفي  
 فوائد شيخ الاسلام قال حلال  
 الله عليه حرام ان فعل كذا  
 وفعله وحلف بطلاق امرأته  
 ان فعل كذا وفعله وله  
 امرأتان أراد أن يصرف  
 هذين الطلاقين في واحدة  
 منهم مما أشار في الزادات الى  
 انه يملك ذلك \* وفي الدينارى  
 اكر زن بخواهم طلاق  
 فتزوج امرأة وقع عليها ثم  
 تزوج أخرى لا يقع لبطان  
 اليمين بالحنث بخلاف كل  
 امرأة أتزوج بها حيث لا ينحل  
 برة بل اذا تزوج أخرى وقع  
 \* وفي الذخيرة له امرأتان  
 فمال هر چه بدست راست  
 كيرم بروى حرام اكر فلان  
 كركم ثم حلف وقال حلال  
 بروى حرام اكر فلان كركم  
 ذكر الفعل الذى ذكره أولا

بين من قرض أو غصب أو ودعة أو عارية قائمة أو مستهلكة على انه بالخيار فيه ثلاثة أيام فالقرار جائز  
 والخيار باطل صدقه صاحبه أو كذبه وان أقرب دين من ثمن بيع على انه بالخيار ثلاثة أيام فان هنالك يثبت  
 الخيار اذا صدقه وان كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا فى المبسوط \* وان كان الخيار من جانب المقر له فالمقر  
 له اذا لم يصدق المقر فى الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر فى الخيار فأراد هو أن يقيم بينة على الخيار لم  
 يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل فى الأصل فالواو يجب أن لا تسمع بينته كذا فى المحيط \* واذا أقرب الدين  
 من كذالة على اشتراط الخيار مدة معلومة طوبى له أو قصيرة وصدقه المقر له فهو كما قال والخيار له الى آخر  
 المدة وان كذبه المقر له فى الخيار لزمه المال ولم يصدق على شرط الخيار كذا فى غاية البيان شرح الهداية  
 استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بخلاف واستثناء الكثير من القليل صحيح  
 فى ظاهر الرواية واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفى الاستحسان وهو  
 قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة فى الوجوب فى  
 الذمة فى عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما ما يجب فى عقود التجارات فى الذمة حالا ومؤجلا يصح  
 الاستثناء حتى لو قال لفلان على ألف درهم الدينار أو قال الا كرخنطة أو الا عشرة أفلس كان الاستثناء  
 جائزا ويطرح قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما موافقة فى الوجوب فى الذمة فى عقود  
 التجارات بأن كان المستثنى منه يجب فى الذمة فى عقود التجارات حالا ومؤجلا والمستثنى لا يجب فى الذمة  
 فى عقود التجارات أصلا أو كان يجب مؤجلا حالا لا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان على ألف درهم  
 الا ثوبا أو قال الاحيوانا أو ما أشبه ذلك لا يصح الاستثناء كذا فى المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم  
 ولفلان على مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء من الاخير كذا فى المبسوط \* وفى المستثنى قال أبو يوسف رحمه  
 الله تعالى اذا أقرب شئ بعينه واستثنى غيره من صنعه أو من غير صنعه فالاستثناء باطل كذا فى المحيط \* وان  
 أقرب ما ليس باستثنى شئيا ولم يبين أن المستثنى من أى المالكين فان كان المقر له فى المالكين واحدا كما اذا قال  
 لفلان على ألف درهم ومائة دينار الا درهم ما فى الاستحسان يصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان  
 المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فالاستثناء يصرف الى المال الثانى وان لم يكن  
 المستثنى من جنس المال الثانى كما اذا قال لفلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الا درهم ما وهذا  
 كما قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى هكذا فى الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان  
 مائة دينار الا درهم ما من الألف كان كما قال كذا فى الحاوى \* ولو قال لفلان على ألف درهم الا مائة أو خمسين  
 ذكر فى رواية أبى سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا وهو الا سبع هكذا فى الذخيرة \* ولو قال لفلان على  
 ألف درهم ومائة دينار الا مائة درهم وعشرة دنانير فاعلم عليه تسعمائة درهم وتسعون دينارا كذا فى المحيط \*  
 الحسن بن زياد فى كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك على ألف درهم الا خمسمائة وخمسمائة قال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى عليه جميع الألف ولو قال لك على خمسمائة وخمسمائة الا خمسمائة فالاستثناء جائز وعليه  
 خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعا كذا فى الذخيرة \* وفى نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى فى  
 رجل قال لغيره لك على ألف درهم وضع المائة درهم بنهر رجة ان فى قياس قول أبى يوسف رحمه الله تعالى  
 ينظر كم يستوى النهر رجة بالدينار فان كان يستوى كل مائة منها أربعة دنانير ينظر كم يستوى الأربعة الدنانير

ثم خلع احداهما وتزوج بها ثم خلعها أخرى وتزوج بها ثانيا ثم فعل ذلك الفعل انحلت اليمينان ووقع على المختلعة باليمين بالوضوح  
 الاول طلاق لانه فى معنى كلمة كل وكان وقع عليه بالخلع طلاقا فان فصار ثلاثا وبقيت اليمين الثانية وهى قوله الحلال عليه حرام لقيام المحل  
 عندنا لان الخلع طلاق بالخلع وقد زالت من اجهة المختلعة بالخلع فيقع عليها طلاقا فان بالاولى طلاق ومن الثانية الدائر بينهما طلاق آخر \* فى  
 الذخيرة ان فعل كذا خلال الله عليه حرام ثم حلف كذا على فعل آخر حنث فى الاول ووقع الطلاق على امرأته ثم حنث فى اليمين الثانى



وهي في العدة قبل لا يقع الثاني والاشبه الوقوع لالتحاق البائن بالبائن اذا كان معلقا \* في الفتاوى قال حلال الله عليه حرام وما اخذت  
بمبنى فهو عليه حرام ان كنت فعلت كذا وقد كان فعل طلق ثمانية نوى أم لا دخل بها أم لا بخلاف ما اذا علقه بفعل في المستقبل \* وعن  
شيخ الاسلام فيمن حلف قاتلا زانجا كه آفتاب بر آید تا آنجا كه آفتاب فرو رود و هر چه آفتاب بروی تابد و خدای حلال کرده است بروی  
حرام كه چنین كار کرده است و كان فعله انه لا تطلق امراته الا اذا كان نوى \* وعن حلقه (١٩٣) صهره انه ان لم يذهب باهره انه اليه الى

ثلاثة أشهر فحلال الله عليه  
حرام وبانت منه امراته  
في المدة بطلاق بائن وانقضت  
عدتها ولم يذهب بها اليه  
لا تطلق بخلاف قوله لا اكلم  
زوجة فلان هذه حيث  
يحنت اذا تكلم بعد زوال  
الزوجية عندهما \* قال  
حلال الله عليه حرام كر  
جامه نه در انيدهام وانج  
در انيدهام دوخته ام و در انيده  
بوده است و دوخته لا يحنت  
و يصير آخر كلامه قيد الاول  
\* في الذخيرة قال لها اذا كنون  
تا يك سال كردنو كردم هر چه  
حلال كه بخواهيم عليه  
حرام ثم صاحبها ان صاحبها  
قبل مضى مدة أربعة أشهر  
حرمت عليه بحكم الشرط كما  
لوقال كل امرأة عليه حرام  
ان صاحبها الى سنة وان بعد  
مضى مدة أربعة أشهر من  
وقت الحلف حرمت عليه  
بحكم الايلاء أصله ان  
قربتك فكل امرأة يتزوجها  
طالق ايلاء عندهما خلافا  
للإمام الثاني \* اكر فلان  
كار كنم هزار حلال عليه  
حرام يقع واحدة عند  
وجود الشرط لا فرق بين  
المنجز والمعلق \* قالت انا  
عليك حرام فقال لا ادري

بالوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعة وعشرون وضحا وقال محمد بن حمره ما الله تعالى فاما في قول  
فيلزمه الا الف الوضع كلها ولو قال له على ألف درهم غلة المائة وضخ فعليه تسعة غلة في قولهم جميعا  
كذا في المحيط \* لوقال لفلان على ألف درهم المائة درهم وعشرة دنانير الا قيراطا فالمستثنى مائة وعشرة  
دنانير غير قيراط فيطرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال له على ألف درهم وما تدينار  
الا ألف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان على كرخطة وكرخشعير الا كرخطة وقخيرشعير فاستثناء  
قخيرشعير جائز واستثناء كرخطة باطل في قول أبي يوسف ومحمد بن حمره ما الله تعالى وفي قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يلزمه الكران ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان ما تدينار الا ألف درهم كان الاستثناء  
جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان على عشرة دنانير الا درهم فما هذا عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى على وجهين ان كان المنادي به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم  
يصح الاستثناء هكذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم استغفر الله المائة درهم فالاستثناء  
باطل كذا في الحاوي \* وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تليلا أو تكبيرا أو تسبيحا كذا في  
المبسوط \* لوقال لفلان على مائة درهم فاشهدوا لي بذلك الا عشرة دراهم فالاستثناء باطل ولو قال لفلان  
على ألف درهم الا عشرة دراهم قضيت اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الف كلها ولو قال الا عشرة دراهم  
وقد قضيت اياه فعليه الف الا عشرة ولو قال على ألف درهم الا درهم ما قضيت اياه كان الاستثناء صحيحا كذا  
في المحيط \* ولو قال له على درهم غير داني من عن بقل قد قضيت اياه ففي رواية أبي حفص عليه درهم الا دانا  
وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان على درهم غير داني بالنصب يلزمه خمسة دنانير ولو قال  
غير داني بالرفع يلزمه درهم ولو قال له على عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية ولو قال غير درهمين بالرفع  
يلزمه عشرة كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على عشرة الا درهمين يلزمه ثمانية دراهم ولو قال الا درهمان  
يلزمه عشرة دراهم كذا في خزائن المفتين \* ولو قال على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخسون وكذلك لو قال  
الاشياء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على عشرة دراهم الا بعضا فهو غير له قوله الاشياء كذا في  
الظهيرية \* لوقال ما في هذا الكيس من الدراهم فهي لفلان الا ألف درهم فانها الى ان كان فيه ألف درهم  
وزيادة فالزيادة للمقر له والالف للمقر له الزيادة أو كثرت وان كان فيه ألف درهم لا غير أو كان فيه أقل من  
الالف فالدرهم كلها للمقر له كذا في خزائن المفتين \* في المتن لوقال لفلان على دينار المائة درهم فالاستثناء  
باطل ولو قال له على درهم الارطال زيت أو قربة ماء أبخرته فيعطى هذا درهم الا قيمة رطل زيت أو قربة ماء كذا  
في محيط السرخسي \* ولو قال له على عشرة أرطال زيت الارطال سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له  
على عشرة أرطال سمن الا درهم أو على كرخطة الا خمسة أرطال من زيت كذا في المحيط \* رجل قال لفلان  
على عشرة دراهم جياذا الا خمسة زيوفا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه عشرة جياذ ويرجع المقر على المقر له  
بخمسة زيوفا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي ثياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب على المقر خمسة  
جياذ ويصير المستثنى عن العشرة خمسة جياذ فلا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة  
ستوقة يلزمه عشرة جياذ يطرح منها قيمة خمسة ستوقة في قولهم ولو قال لفلان على عشرة الا خمسة ستوقة  
كان عليه خمسة ستوقة وما يبقى بعد الاستثناء يكون من الستوقة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له على

(٣٥ - فتاوى رابع) احلال ام حرام لا يقع شيء \* قال بين يدي أصحابه من كان امراته عليه حراما يفعل هذا الامر ففعله واحد منهم  
قال في المحيط هذا اقرار منه بحرمتها عليه في الحكم وقيل لا يكون اقرارا بالحرمة \* قال لا تحرام زنا فقال بلى فهذا اقرار منه بالحرمة  
وقال شيخ الاسلام برهان الدين ان كان له مبانة ومنكوحة فالى المبانة والا الى المنكوحة وقيل ان كان يدعى بين أصحابه بهذا الاسم لا يكون اقرارا  
والا اقرارا \* اتهمها في كلمة فقال حلال بر من حرام كه اين سخن گفته فقالت في كفته ام ان كانت قالت لا يقع وان كانت لم تقل يقع فتقدير

الكلام كانه قال اكرهه كفته وتطلاق بشرط البر وجود التكلم بشرط الحنث عدم التكلم \* قيل له انك فعلت كذا فقال حلال بروى حرام  
اكرهه ام وقد فعله طلق لانه تعليق بشرط كائن \* قال له فلان كركره فقالت نسكره ام فقال اكرهه وتطلاق وقع لاقرار الزوج أولا  
وان حلفت على انهم تفعل \* قالت له انا عليك حرام فقال توجه حلال چه حرام قبل لا يقع لانه اظهار الكراهة \* قال له احلال عليه حرام  
كه تراد رد شككم ليست فقالت هست قال (١٩٤) في المحيط القول قولها يقع كافي الحيض وخالفه غيره وقال القول قوله ولا يقع \* قال

ثلاث مرات حلال الله عليه  
حرام ان فعل كذا ووجد  
الشرط وقع الثلاث \* قال  
لغيره حلال يا توبسه طلاق  
كه فلان كانه كرهه فقال  
نعم وكان فعل وقع \* وفي  
الظهيرية قال لها مرتين أنت  
على حرام ونوى بالاول  
الطلاق وبالثاني المين فعلى  
مانوى \* قال لامرأته أنتما  
على حرام ونوى الثلاث في  
احداهما والواحدة في  
الاخرى صحت نيته عند  
الامام وعليه الفتوى ولو قال  
نويت الطلاق في احداهما  
والمين في الاخرى عند الثاني  
يقع الطلاق عليهما وعندهما  
كما نوى \* قال لثلاث أنتن  
عليه حرام ونوى الثلاث في  
الواحدة والمين في الثانية  
والكذب في الثالثة طلقن  
ثلاثا وقيل هذا على قول  
الثاني وعلى قولهما ينبغي  
ان يكون على مانوى \* القاضى  
هر چه حلال كرده خداست  
بروى حرام يصدق على ترك  
النية لعدم التعارف ويكون  
يميناً \* قال له اده سالت كه  
يامنى ويلك روز حلال نبوده  
يحتاج الى النية بخلاف قوله  
انت على حرام ونظائره حيث  
لا يحتاج اليه المعروف \* في يده

عشرة دراهم الا غير خمسة الا غير أربعة الا غير ثلاثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه أربعة دراهم ولو قال له على  
عشرة دراهم الا غير أربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال له على عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير  
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية \* فان استثنى بعد الاستثناء فلا استثناء الاول نفي والثاني ايجاب  
مثل قوله فلان على عشرة الا تسعة الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلاثة الا درهمين ثمانية  
ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلاثة الا درهمين ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا درهمين ثمانية  
وهو ثلاثة يبقى درهمان ثم تستثنى ما عايله ما هو خمسة يبقى ثلاثة ثم تستثنى الثلاثة ما عايله ما هو سبعة  
يبقى أربعة ثم تستثنى الاربعة ما عايله ما هو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ  
ما اقربه بيمينك والاستثناء الاول يسارك والاستثناء الثاني بيمينك وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما جتمع  
في يسارك أسقطه مما في يمينك فباقي فهو المقربه وقال بعضهم سم اذا أتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني  
مسـ تغرق صح الاول وبطل الثاني كما اذا قال له على عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول  
مستغرقا دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا أربعة ففيه ثلاثة أو وجه آخر يداهم يلزمه عشرة ويطلق  
الاستثناء الاول لاستغراقه ويطلق الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه أربعة ويصح الاستثناء أن يجيعا لان  
الكلام انما يتم بانخره قالوا وهذا اقبس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى اول  
الكلام وهذا ضعيف وهذا كله اذا لم يكن في الاستثناء من عطف ما اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلاثة  
أو عشرة الا خمسة وثلاثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الا درهمان فان كان العددان جميعا  
لوجهما استغراقا بان قال الاربعة وثلاثة قال بعضهم سم يلزمه عشرة لان الواو وجههما فيقتضى الاستغراق  
فكانه قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم سم يلزمه ثلاثة لان الواو صحيح استثناءه فان قال له على درهم ودرهم  
ودرهم الادرهـ ما ودرهما ودرهما يلزمه ثلاثة وكذا اذا قال ثلاثة الا درهمين ودرهما ودرهما وكذا اذا قال  
ثلاثة الا درهمين ودرهمين يلزمه ثلاثة أيضا ولو قال عشرة الا خمسة أو ستة يلزمه أربعة ولو قال له على درهم  
درهم درهم يلزمه درهم واحد وكذا لو كرهه ألف مرة بغير الواو كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لفلان على غير  
درهم يلزمه درهمان كانه قال درهم وغيره مثله ولو قال لفلان على غير ألف درهم يلزمه ألفان اذا قال ارجل  
هذه الدار لفلان الا نصيبا منها فانها لفلان فان وصل كلامه بان قال لفلان تسعة أعشارها مثلا ولهذا  
عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فليست أجزاؤه بقوله بعد ذلك فيها ويقال للمقر له بالدار أقر صاحب النصيب  
بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط \* ولو قال هذا العبد الذي في يدي وديعة لفلان الا نصفه فانه لفلان كان كما  
قال وكذلك لو قال هذان العبدان لفلان الا هذا فانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان  
المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله ولا يصدق وكانا جميعا لفلان ولو قال هذا العبد لفلان الا أنه لفلان  
عندي وديعة كان للاول ويغرم للثاني قيمته ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الا نصف الاول فانه  
لفلان والا نصف الاخر فانه لفلان كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة  
والدراهم والعرض كذا في المبسوط \* اذا قال لفلان على ألف لابل خمسمائة فعليه ألف ولو قال له على درهم  
أبيض لابل أسود فعليه أفضلهما وكذلك الجيد والردى والاصل أن كلمة لابل اذا دخلت بين مقدارين فان  
كان المقر له اثنين لزمه المالان جميعا اتحاد الجنس أو اختلاف وان كان المقر له واحدا ان كان الجنس مختلفا

دراهم فقال هذه الدراهم حرام على فاشترى بها شيئا حنث وان وهبها أو تصدق لم يحنث لانه لا يراد به تحريم كل التصرفات بل لزمه  
يراد به ما يختص به من التصرفات غالباً وهو الشراء \* وقيل له زن توبسه طلاق كه فلان بخانه توبست فقال بخانه من ليست لا يحنث لعدم  
الحلف منه وان كان في بيته \* قال هذا التحريم حرام على وشربه اقبل عليه الكفارة اذا شربه الا ان التحريم المضاف اليه لا يكون الا باليمين كافي  
تحريم المباح وقيل لانه اخبر صادقاً والفتوى على انه يتوى ان نوى الاخبار لا يلزمه شيء وان نوى اليمين عليه الكفارة وان لم ينو شيئا لا يلزمه



على قياس قول الامام لان  
 كلا اللفظين بمعنى واحد  
 \* قال اكرتابك سال اندرين  
 شهر باشم هرزنى كه مرابود  
 فكذاومكث طلقت التى فى  
 نكاحه \* ( نوع آخر فى  
 قوله داده كير ) \* قالت له  
 مر اطلاق ده فقال داده كير  
 اوكرده كير او قال داده باد  
 اوكرده بادان نوى يقع الرجعى  
 والا ولو قال داده است  
 او كرده است يقع  
 نوى أولا ويصدق على ترك  
 النية فى الاول قضاء ولو قال  
 داده انكار او كرده انكار  
 لا يقع وان نوى لانه فى العرف  
 لتزيل العدم منزلة الوجود  
 \* ولو قال لها بعد ما طلعت  
 الطلاق داده كير وبرولا  
 يقع أخرى الا اذا نوى اثنتين  
 ولو قالت لا اكتبى بالواحدة  
 فقال دو كير ان نوى به اثنتين  
 من الطلاق وقع الثلاث ولو  
 قال كفته كير حين طلعت  
 الطلاق لا يقع وان نوى

(١) قوله بل من حوارى بضم الحاء، وشداوا وفتح الراء الدقيق الايض وهو باب الدقيق كما في كتب اللغة  
(٢) قوله خشكار كذا في النسخة المجموع منها والذي في القاموس الخشار بالضيم الردي من كل شيء  
ومالاب له من الشعيرة بحر اوى

الصغرى قالت له مرا مد ارا ودست باز دار و طلقنى فقال داشته كبر او داشته كبرم او ياز كبر يقع بالنية لكن فى طلاقى رجعى وفى غيره بواثن  
\* قالت له من بر تو طلاقم فقال همچنان كبر اختلاف فيه واختار الوقوع ولو قال همچنان ولم يقل كبر لا بلا خلاف \* قالت مرا ايه كن فقال ايه  
كرده كبر يقع بالنية \* تزوجها فقيل له جرا كردى فقال كرده نا كرده كبر يقع اذ انوى والفتوى على انه لا يقع وان نوى لانه انكار النكاح  
\* قالت طلاقى فقال اكر آرزوى نوايست چنين كبر ولم يقل شيئا وقامت لا تطلق \* قالت له من بيكسو و تو بيكسو فقال همچنين كبر لا تطلق  
\* قال لها ما خلقت بطلاقك و ام كرخورده ام خورده كبر او قال آن تو ترا و آن من مرا لا يقع وان نوى \* قال لها خو بشتن بزنى بمن  
دادى فقال داداه كبر ان نوت و هناك شهود صح و كذا فى العتق وكل ما يستوى فيه الجلد والهزل بخلاف البيع والاجارة والاقرار فانه لو  
قال بيع هذا الثوب فقال فروخته كبر او قال اقرلى فقال اقرار كرده كبر لا يكون بيعا و اقرار بخلاف ما اذا قال لاخر كافر شدى فقال  
كافر شده كبر حيث يكفر لانه استخفاف \* قالت له لم بحث الى تانى لست بزوجة لك فقال لى كبر لا تطلق لان غاية الامر انه انكار  
النكاح \* قال لها چنك باز داشتم از تو و نوى قال ابو جعفر يقع بالنية وهو الاصح وغيره يقع واحدة رجعية و ذكر ظهير الدين بن اسحق

انه يقع فيه وفي يله كردم به شتم و ياي كشادم بلانية وفي النسب في يله كردم رها كردم اوترا هاشتم اودست بازداشتيم لا يقع بلانية لكن رها كردم اوترا هاشتم اودست بازداشتيم ييك طلاق يقع الرجعي ولا يصح نية التنتين في الكليات \* (نوع آخر في انكار النكاح) \* قال لها توهر جيري نباشي اولم يكن بيننا نكاح اولم أتزوجك لا يقع وان نوى ولو قال لا نكاح بيني وبينك يقع ان نوى وفي استلى بامرأة لا يقع (١٩٦) وان نوى عندهما وعند الامام يقع بالنية \* قال توزن من في لا يقع وان نوى في

المختار \* وفي المحيط لو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى الطلاق لا يقع ولو قال لست لي بامرأة ولم يوجهها لا يقع عند الامام ولو قال على حجة ان كان لي امرأة قال السرخسي لا يقع بالاجماع ولو قال لست بامرأتى أو فسخت النكاح تطلق اذا نوى ولو قال مالي امرأة لا يقع بالنية أيضا ولو قال والله لست لي بامرأة لا تقع ان نوى قال القاضي رأيت بخط والدي ان في الحلف وبدونه وبالمخاطبة والمغاينة سواء وفي الفتاوى في المغاينة لا يقع وان نوى اجماعا والخلاف في المخاطبة \* قالت لست لي بزوجة فقال هو صدقت فهذا مالو قال لست لي بامرأة سواء \* وفي الفتاوى قال لها لست بامرأتى ان دخلت الدار في قياس قول الامام ومحمد يقع اذا دخلت الدار \* في مجموع النوازل قالت له آخر زن توم فقال معه توم ومه زن تو او قال توهر ابيك انك لا حاجة فيك لا يقع وان نوى \* قال لا آخر ان كنت تضربني لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها فخذها ونوى الطلاق يقع واحدة بالنية ولو قال تركت وي كفتم

هذا العبد فالقول قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط \* ولو قال غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرخطة لابل فلانا لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي الاول ومثلها للثاني كذا في التبيين \* ولو قال غصبت فلانا ألف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرخطة لابل فلانا فانه يغرم للاربع ما أقرب له للثالث كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا له على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما أسودا لابل أبيض أو على العكس فقال المديون قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم أبيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دراهم فقال رب الدين اقتضيت منك دينار لابل درهمين وقال المديون لابل اقتضيت درهما ودينارا لزمه اقتضاءهما كذا في المحيط \* ولو كان عليه مائة درهم في صدك ومائة في صدك آخر فقال اقتضيت منك عشرة من هذا الصدك لابل من هذا الصدك فهي عشرة واحدة يجب عليها من أيهما شاء الذي قضاه كذا في المبسوط \* ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم أخرى وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صدك على حدة أو كانا في صدك واحد فقال رب الدين قبضت من هذا عشرة لابل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفل عن رجل واحد لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لابل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط \* ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت الي منها مائة درهم بيدك ثم قال لابل أرسلت الي بها مائة درهم فانه غلامك فانه مائة واحدة لا يلزمه أكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت منك مائة لابل من كفيلك لزمه لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان أراد أن يستحلف كل واحد منهما لم يكن عليه ما عين كذا في الحاوي \* قال قبضت منك مائة فقال المطلوب وعشرة أرسلت بها اليك وثوب ببيعك بشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقيل لو كان قال المطلوب عشرة بغير واولا يلزمه الا المائة أجمع الواو فيلزمه المعطوف مع المائة وقيل لا يلزمه الا المائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له على ألف درهم فقاصصت به لم يصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر القصاص (١) فقال قد قاصصتك بالدين الذي كان لك على ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل قاصصتك بألف كانت لك على لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل قاصصتك به من دين كان لك على صدق كذا في المحيط

(الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل الي يده من رجل لا آخر واقرار ماله على آخر لغيره)

اذا قال دفع الي هذه فلان وهي افلان آخر فان اقر الدافع أنهما ملوكه للثاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الي أيهما شاء وان كذبه الثاني في الامر لا يدفع الي الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئا أو ما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه فهي للدافع ولا يضمن للثاني فاذا ردها الي الدافع برئ مالكا أو غير

(٢) قوله ذكر القصاص الاول أن يقول التقاص في القاموس تقاص القوم قاص كل واحد منهم صاحبه في حساب وغيره اه بحرأوى

وزن رها كردم لا يقع بهما الا واحدة \* ولو قال أنا برئ منك لا يقع وان نوى ولو قال أبرأتك عن الزوجية يقع بلانية \* قال لها مالك از تو بيزادشدم لا يقع بلانية \* قالت بيزادشوا زن اودست بازدارم فقال بيزادشدم بشرط النية وبمقالها في هذا لا يصير الحال حال مذاكرة الطلاق \* قيل له بازاشتي كردي فقال من تركت وي كفتم وزن رها كردم فقوله رها كردم يحتمل معنيين تفسير الاول فلا يقع باللفظين الا واحدة ويحتمل اخبارا على حدة ومع هذا لا يقع اخرى لان قوله من تركت وي كفتم باثر وفي قوله رها كردم اختلاف المشايخ فوقع الشك في كونه



رجعيا فلا يكون رجعيا بالشك \* (نوع آخر) \* قال له اترابيكي او تراسه او ترايكي وسه قال الصغار لا يقع شيء وقال المصدر يقع بالنية وبه يفتي وقال القاضي ان كان حال المذاكرة والغضب يقع والا لا يقع بلانية كما في العربي أنت واحدة \* ولو قال ابن زن كه مر است سه الدوسي لا يقع والعياض يقع بالنية \* أنت بثلاث قال النضلي يقع بالنية \* طلبت منه الطلاق فقال دادام يكي ودوسه يقع الثلاث بلانية واكوتوبكار اي ودوسه لا يقع بلانية \* طلبت منه خالف بالطلاق خالف اكر فلان كر كرده ام توسه لا تطلق (١٩٧) \* أنت مني ثلاثا ان نوى طلقت وان قال لم أو لا يصديق

ان كان حال المذاكرة قال له اترابيكي او تراسه او ترايكي وسه قال الصغار لا يقع شيء وقال المصدر يقع بالنية وبه يفتي وقال القاضي ان كان حال المذاكرة والغضب يقع والا لا يقع بلانية كما في العربي أنت واحدة \* ولو قال ابن زن كه مر است سه الدوسي لا يقع والعياض يقع بالنية \* طلبت منه الطلاق فقال دادام يكي ودوسه يقع الثلاث بلانية واكوتوبكار اي ودوسه لا يقع بلانية \* طلبت منه خالف بالطلاق خالف اكر فلان كر كرده ام توسه لا تطلق (١٩٧) \* أنت مني ثلاثا ان نوى طلقت وان قال لم أو لا يصديق

مالك كذا في محيط السرخسي \* رجل في يده ألف درهم قال هذا ألف فلان وهو كان دفعه الى فلان فان أقر الدافع أن الألف لفلان وهو كان مأمورا من جهة بالدفع الى المقر فان الألف يكون للأول وان أنكر الدافع ذلك كله وادعى الألف لنفسه دفع الى الأول دون الثاني وهل يضمن الثاني ان دفع بغير قضاء يضمن بعد أن يحلف الثاني بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الأول خالف وأما اذا نكل فلا يضمن للثاني شيئا وأما اذا دفع بقضاء فعلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في المحيط \* رجل في يده أمة فقال هي لفلان استودعنيها ثم قال بل لفلان أو دعنيها وهي له قضى بها للأول كذا في محيط السرخسي \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده ألف درهم ثم قال هذا ألف فلان هذا أو دعني فلان آخر فقال المقر له هو لي غصبته مني قال فاني أدفعه الى المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وأنكر أن يكون للمقر له ضمن المقر ألفا آخر للمودع ولا يرجع على المقر بشيء كذا في المحيط \* ولو قال هذا ألف فلان أقرضني فلان آخر وادعاه كلاهما فهو للأول والمقرض عليه ألف درهم كذا في الخلاصة \* اذا كان في يده عبد فقال هو لفلان باعني فلان آخر فادعى كل واحد منهما ما أمأقربه فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا حلف أنه لم يأذن لآخر في بيعه ويقضى بالثمن للبائع عليه كذا في المبسوط \* في المنتقى عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يده مال قال دفعه الى فلان مضاربة بالنصف وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت أبطلت فيما كنت أقررت به فلان من هذا المال ليس له منه شيء إنما هو لفلان آخر دفعه الى مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت أن أدفعته اليك فاشتره وبع فاشترى به وربح عليه ثم حضر الأول فالأول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر له الأول نصفين ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني مالا مثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة اذا قال هذا ألف وديعة فلان وفلان غائب ثم قال أبطلت فيما أقررت به وديعة فلان آخر فهلك المال عنده فهو ضمان للثاني ولا يضمن للأول كذا في المحيط \* ولو قال هذا ألف فلان أرسله الى مع فلان وديعة وادعاه فهو للأول الآن يقول ليس لي وللدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل غائبا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه الدابة لفلان أرسلها الى مع فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يردها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعاه الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الأول بغير قضاء وان دفعها بقضاء لا يضمن وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا أقر أن هذا العبد الذي في يده لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الأول ولا يقضى للغصب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع الى الأول بقضاء أو بغير قضاء كذا في المحيط \* ولو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى أبو الصبي أنه ابنه وادعى المغصوب منه أنه عبده قضى به للاب وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان أرسل به الى مع فلان كان الابن للأول اذا ادعاه دون الرسول هكذا في المبسوط \* خياط في يده ثوب أقر أن الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي أقر له أو لمرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصائغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال هذا الثوب سلمه الى فلان ليقطع قيصا وهو لفلان وادعاه فهو للذي سلمه وليس للثاني كذا في الحاوي \* ولو قال استعرت هذا

آخرين بدان كشم شاید كه سخن اول راندانسته باشی قیل يقع ثنتان بقوله برخيزو بقوله الصريح \* قال له ادا دمت بیک طلاق وشوی خویش کیر و روزی خویش طلب کن فاذا لم ينوب الثاني طلاقا في الاول رجعيا وان نوى صار هو ايضا بائنا ووقع عليها بائنا \* (نوع آخر) \* في المتفرقة قال له اترابك بازداشتم أو به شتم اوله كردم ترا او پای كشاده كردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقك عرفا يقع الرجعي بلانية وفي النسب في قال لا يقع بلانية وكذا في بازداشتم رها كردم يقع البائن بالنية وفي دست بازداشتي يقع الرجعي واختار الفقيه أبو جعفر أنه يقع البائن في جنتك بازداشتم في الاصح وغيره انه يقع الرجعي وقال ظهير الدين فيه وفي يله كردم پای كشادم جنتك بازداشتم يقع البائن بالنية

الاقية به شتم ترا رزني فانه رجعي لا يحتاج الى النية وفي المحيط به شتم ولم يقل ارزني ان كان الحال حال مذاكرة الطلاق يقع واحدة رجعية بلانية وان نوى باثنا أو ثلاثا وقع من وعن محمد بن مقاتل الرازي ان به شتم حكمه حكم الصريح لا تعمل نية البائن أو الثلاث فيه وان قال له لم ارد به الطلاق ونحن أعلم بالمعتن من غيرنا وعن الامام ان به شتم لا يكون طلاقا بالنية لانه عبارة عن التخلية وفيه بشرط النية الا انه يفارقها بوجهين اذا نوى الطلاق لا بينونة (١٩٨) ولا عدد فهو رجعي والثاني اذا قال به شتم في حال الغضب أو المذاكرة لا يقع بلانية بخلاف

خليت فانه يقع لو في المذاكرة ويعمل فيه دلالة الحال ولا يعمل في به شتم لانه أضعف من لفظ التخلية وقوله بازداشتم تفسير خليت سييلك فيقع فيه البائن واختاره الامام الفضلي وان قال لم أنوبه الطلاق يصدق وعليه الفتوى \* قالت وهبت حتى منك جنك ازم من بردار فقال جنك بازداشتم لو قال ثلاثا يقع الثلاث وقال الفقيه أبو الليث وعندي يقع واحدة \* وفي الايضاح عن الامام وهبتك لا بيك أو لامك أو لاهلك أو لادزوج يقع بالنية قبلها أم لا وكذا وهبت نفسك منك ولو قال لا خيك أو لا خنتك أو ما أشبهه لا يقع \* وفي الاجتناس تحصى عفي أو الحلق برفقتك يقع اذا نوى \* وعن الامام في قوله لا حاجة لي فيك أو لأحبك أو لأشتمك أو لأرغبه لي فيك لا يقع وان نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله لا حاجة لي فيك بالنية وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنية \* ولو قال فسخت النكاح ونوى فعن الامام يقع وان نوى ثلاثا فثلاث وعن محمد يقع بالنية \* قال لم يبق بيني وبينك عمل ففي البرهان لا يقع وان نوى وفي

الثوب من فلان فبعث الى مع فلان فهو للعير لو قال فلان أتى به هذا الثوب عارية من فلان وادعياء فهو للرسول كذا في محيط السرخسي \* في الاصل اذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين في صدك باسمه فافر الطالب أن ما في هذا الصدك لفلان فهو جائز ويكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقرود كفي الا قضية المنسوبة الى أهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الدين بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا أقر المقر له أن المقر باشر بسبب الدين باذنه وتوكيل منه \* وأما اذا أنكر أن يكون اذنه في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط \* واذا أقر أن الدين الذي له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم في صدك وعشرة دفاتر في صدك فقال المقر انما عنت الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن للمقر له أن يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد أقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فافر أن نصفه لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يجبر منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر وقال أدتته بغير أمرى وقال المقر له أدتته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى أنه أدتته باذنه فهو ضامن له بعد أن يحلف المقر له ما أذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم أو بيع أو غصب شيء من الكيل والوزن كذا في الحاوي \* ولو أقر أن الوديعة التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له أن يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها اليه وان دفعها للمستودع الى المقر له برئ وان كانت له عنده ودائع فقال عنت بعضهم لم يصدق فان قال فلان ما استودعني المقر شيئا وقال المقر له استودعها ليا به بغير أمرى فالمقر ضامن لها بعد أن يحلف المقر له ما أمره بذلك وان أقر بالامر وقال المستودع قد ردتها الى المقر أو قال دفعتها الى المقر له أو قال ضاعت فالقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصوصته في ذلك واستحلافه المقر اذا كان أو دعه باذن المقر له كذا في المبسوط \*

### \* (الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته وثبوت حكمه) \*

رجل أقر أنه كان أقر وهو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل أقرت به لي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال أقرت له به في حالة نومي وكذلك لو قال أقرت به قبل أن أخلق ولو قال أقرت له وأنا ذا هب العقل من برسام أو لم فان كان يعرف أنه كان أصابه لم يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك أصابه كان ضامنا للمال كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجتك وأنا صبي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت بالغ فالقول قول الزوج واذا قال الزوج لا امرأته تزوجتك وأنا مجوسى وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت مسلم فالقول قول المرأة كذا في المحيط \* واذا أقرت المرأة أنها تزوجت هذا الرجل وهي أمة وقد كانت أمة فاعتقت وقال الزوج تزوجتها بعد العتق أو قبله فهو سواء والنكاح جائز في قولهم ولو كانت مجوسية فاسلمت ثم أقرت أنها تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول قوله ولو قالت تزوجتك وأنا صبي أو في المنام أو قالت تزوجتك وأنا مغلوقة على عقلي وقد عرف ذلك منها فالقول قولها كذا في الحاوي \* وأقر أحدهما أن النكاح كان في عدة الغير أو في نكاح الغير أو بغير شهود أو تزوجها وتحتة أربع نسوة أو أختها

الفضلي خلافة \* ولو قال أربعة طرق عليكم مفتوحة لا يقع وان نوى ما لم يقل خذي اي طريق شئت وفي المنتقى عن محمد اذهبي الف في مرة ينوي به طلاقا فثلاث وعن ابن سلمة أن أبري من طلاقك رجعي مع النية ولو قال من نكاحك فبائن وعنه تجوزي عني ونوى فبائن وقيل في قوله برئت اليك من طلاقك يقع ولو لم يقل اليك فحق ينوي وقيل لا يقع فيهما وهو الصحيح وذكر بكر لا نصر في قوله برئت من طلاقك قال الاسكاف لا يقع وقال الهندواني وابن سلام يقع وهو الاصح وفي قوله تركت لك طلاقك يقع بالنية وكذا في قوله خليت لك طلاقك وفي قوله





• معهما ثم سئل عنها فقال بجائز ما ندم أو عفو كردم أو بخداى بخشيدم أو خداى كردم فى هذا يقع بلائيه وفى البواقي يشترط  
 \* قالت جون منت غنى يا مزارها كن أو عفو كن أو باى كشاده كن او از ادم كن فقال الزوج كردم يا بخشيدم يا عفو كردم يا مادم يا از ادب  
 كردم يقع بلائيه وقوله رها كرد بمنزلة رها كردم \* (نوع آخر) \* طلقها واحدة أو ثنتين ثم قيل له لم لا تتزوجها فقال وى نشايد مرا همه  
 عمر او هرگز تفرجت با آخر ثم جاءت (٣٠٠) الى الاول له ان يتزوجها \* قال لها تو مرا نشاي تا قيامت أو همه عمر لا يقع

بلائيه لاحتمال عدم الصلوح بسوء الخلق \* ولو قال تراشوى حلال حى بايد صارت مطلقة بالثلاث \* ولو قال لها تو حيله خویش كن لا يكون اقرارا بالثلاث ولو قال حيله زنا كن اقرار بالثلاث اذا نوى ولو قال ميان ماراه نيست ان نوى الثلاث فتلا ثلاث والا فلا شئ \* ولو قال اين ساعت ميان ماراه نيست ليس بشئ بلائيه قال ميان ما ديوار آهنين حى بايد لا يقع وهذا سوء خلقها \* قالت له طلقنى فقال لست لى بامرأة فهذا جواب يقع الطلاق بلائيه \* قيل له هل لك امرأة قال لا ذكر بعض المشايخ انه لا يقع فى قولهم جميعا وذكر الكرخى انه على الخلاف اذا قال الزوج فى جميع هذه الحالات لم أنوال طلاق يصدق ديانة \* أنت طالق كالشئ ان أراد فى البرودة فبائن وان أراد فى البياض فرجى \* قال لها أنت طالق ثم قال للناس اين زن بر من حرام است ان عني به الاول أو لائيه فقد جعل الرجعى بائنا وان عني به الابتداء فآخربائن \* طلبت منه الطلاق فقال لم يبق بينى وبينك عمل لم تطلق الا ان

وقال الخصم بل بعد العتق فلا شئ عليه كذا فى محيط السرخسى \* واذا أقر أحد المتفاوضين أن على صاحبه ديناً قبل الشركة لفلان وأبكر صاحبه وادعى الطالب أن هذا الدين كان فى الشركة لزمهما جميعاً ولو أقر أن ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب فى الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان تصادقا أن الدين كان قبل الشركة لم يؤخذوا أحدهما بما يدين صاحبه واذا مات أحدهما أو تفرقا ثم أقر أحدهما بدين عليه ما فى الشركة لزمه خاصة كذا فى الحاوى \* ولو أقر مسلم لذى بخرم أو خنزير فى يده جاز اقراره وكذلك لو أقر الذى لم يسلم بعينه وان أقر له بخرم أو خنزير مسلم لم يلزمه شئ وان أقر به الذى يعنى بخرم أو خنزير مسلم لم يلزمه قيمته واذا أسلم الذى فآقر ذى أنه استهلك خنزيراً بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن لقيمته فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رجحما الله تعالى وفى قول محمد رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وكذلك لو أن ذمياً أقر بخرم استهلكها فقال استهلكتها وأنا حربي أو قال استهلكتها وأنت حربي وقد علم كونه حرياً من قبل فهو على الخلاف الذى بيناه هكذا فى المبسوط

\* (الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفى الاقرار فيما يكون مشتركاً بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره) \*

لو أن رجلاً فى يديه عبد فقال لفلان فى هذا العبد شركة فله النصف فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر فى بيان مقدار ما أقر به واتفقا أنه لو قال فلان شريكى فى هذا العبد أو هذا العبد مشترك بينى وبين فلان أو هو لى وله كان بينهما نصفين وان وصل الكلام فقال هو شريكى فيه بالعشر فالقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لى ولفلان لى الثلثان ولفلان الثلث واذا أقر أن فلاناً وفلاناً معه شريك فى هذا فهو بينهم أثلاثا فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البيان فيه الى المقر كذا فى المبسوط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فى رجل قال لفلان الرجل فى هذا العبد ألف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبدى على أن ذلك دين فى رقبته الا أن يكون فيه كلام يدل على أنه شريك فى رقبته بألف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه ألف درهم ولو قال لفلان فى هذا الثوب ألف درهم ولم يكن هنالك ما يدل على الشركة فى الرقبة فهذا ليس بشركة انما هى على أن له فيه ألف درهم مضروبة ولو قال له فى هذا البرذون ألف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا فى المحيط \* أقر أحد الشريكين فى الدار بيت بعينه لا خرم يصح الاقرار للحال وتقسيم فان وقع فى نصيبه يسلمه وان وقع البيت فى نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر حقه ما يضرب المقر له بجميع ذراعان البيت والمقر بنصف باقى الدار سوى البيت وكذلك لو أقر بطريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف باقى الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة أذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة أذرع والمقر بخمسة وأربعين ذراعاً فيكون بينهما على أحد عشر مائة مائة للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بخمسة أذرع والمقر بخمسة وأربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا لأوصى أحد الشريكين فى الدار بيت بعينه لا خرم مات كذا فى محيط السرخسى \* واذا كان حمام بين رجلين فأقر أحدهما أن البيت الاوسط منه

ينوى به النكاح وينوى به ايقاع الطلاق خيئتة يقع \* ولو قال لم يبق بينى وبينك شئ ونوى لا يقع \* قالت طلقنى فقال هر چه اندر خانه طلاق است ترا دادم لا يقع شئ الاصل ان كل كلمة فى الفارسية تستعمل فى الطلاق ولا تستعمل فى غيره فهو صريح وكل ما يستعمل فيه وفى غيره فهو كناية كالعربى \* طلقنى فقال داده كبر يشترط النية لوقوع الطلاق ويكون رجعيًا ولا منافاة بين اشتراط النية ووقوع الرجعى كما فى اعتدلى ويقع البائن فى قوله هر چه بدست راست كبرم يشترط النية \* طلقنى ثلاثاً فقال كفته كبر لا يقع وان نوى \* قالت مرادى كبر خدای كن



بأمر الجندى فخش فقال كرم يا خشيديم أن نوى يقع والالا \* قال ان دخلت الدار صرت مطلقة فدخلت وقال كنت اردت التهديد لا يصدق  
 \* قال لا تخرطق امرأتك فقال ويرادوسه طلاق هست يقع الثلاث كما في لها الطلاق \* قال ان وطئت امتي فانت كذا فادعت الزوجة  
 وطأها وانكر المولى فالقول قوله وان علمت بذلك لا تدعي بحامها ولا تقيم معه وان قال المولى اكر كرم خوش آوردم فقد اقر بوقع الطلاق  
 \* قال الزوج فعلمت كذا ثم حلف انه ان كان فعل ذلك فامرأته كذا طلقت لسبق (٣٠١) الاقرار منه بذلك \* قال ان شربت مسكرا

بغير اذنك فامرأتك بيدك  
 وشرب ثم اختلقا في الاذن  
 فالقول له واليئنة لها \* جعل  
 أمرها سدها ان ضربها بلا  
 جناية فخرجت الى الماتم بلا  
 أمره ثم ضربها بعد سنة  
 وادعي انه ضربها تلك الجناية  
 فالقول له لانه اعرف بجبهة  
 الايقاع \* قال لها ان لم ادفع  
 اليك الدينار الذي على الى  
 شهر فانت كذا فابرأته  
 قبيل الشهر بطل اليمين  
 \* (الثالث في الخلع وفيه  
 ستة انواع) \* (الاول في  
 المقدمة) الخلع والطلاق  
 بمال يمين من جانبه حتى لو قال  
 خالعتك ورجع قبل قبولها  
 لا يصح ولا يبطل بالقيام قبل  
 قبولها والاصل فيه ان من له  
 الرجوع في خطابه قولا  
 يبطل خطابه بقيامه عن  
 المجلس ومن لا رجوع له عن  
 خطابه لا يبطل بقيامه والخلع  
 من جانبها يبطل بقيامه  
 أيضا حتى لو قالت سرخريدم  
 فقام ثم قال فروختم لا يصح  
 (فان قيل) لما كان عينا  
 لزم ان لا يبطل بقيامها وكذا  
 ينبغي ان يصح قبولها في  
 مجلس آخر (قلنا) هذا جواب  
 الخطاب وهو انما يطلب في  
 المجلس ولانه من جانبه

لرجل لم يجز ذلك والمقر له أن يضم المقر نصف قيمة البيت ولو أقر له نصف الحمام أو ثلثه كان أقراره جائزا  
 كذا في المبسوط \* ولو ان سينا بين رجلين حليته فضة أقرأ أحدهما أن حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه  
 وضم المقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو أقر بجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف  
 قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو أقر باجر من حائط بينهما أو بعود من قبة أو بلوح من باب كذا في الحاوي  
 \* وان كان عدل زطى بين رجلين فأقرأ أحدهما بشوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك للمقر له كذا في  
 المبسوط \* وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوي \* دار بين رجلين فقال أحدهما عشر جميع الدار من  
 نصيبى لفلان فهو جائز فاعانا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد أقر لفلان من نصيبه بعشر جميع الدار  
 وذلك سهم مما في يد المقر فيكون المقر له سهم والمقر أربعة أسهم مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له  
 والباقي بيننا وبجد شريكه فنصيبه يتقسم بينه وبين المقر له على خمسة له ثلاثة والمقر له سهمان كذا في محيط  
 السرخسى \* ولو كانت دار بين رجلين فأقرأ أحدهما ببيت بعينه لرجل وانكر شريكه وأقر شريكه ببيت  
 آخر وانكر صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين وأيم ما وقع البيت الذي أقر به في نصيبه سلمه الى المقر له  
 وان لم يقع في نصيبه قسم ما أصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في  
 المبسوط \* دار بين رجلين فأقرأ أحدهما انها بينهما وبين فلان أثلاثا وأقرأ الآخر انها بينهما وبين هذا المقر  
 له وبين آخر ارباعا فانا نسمى الذي أقر له متفقا عليه والذي أقر له أحدهما محجودا والذي أقر له ما مقرا  
 وشريكه مكذبا فنقول على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يأتي المتفق عليه الى المقر فيأخذ منه ربع ما في  
 يده ويضمه الى ما في يده المكذب فيقسمه ثلثه نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المحجود نصفين وأما على  
 قول محمد رحمه الله تعالى فالمتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو أن طريقا لقوم عليها باب من صوب أقرأ واحد منهم بطريق فيسه  
 لرجل لم يجز أقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يعرفه حتى يقتسموها فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر  
 جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذلك الطريق فيما أصابه كذا في  
 الحاوي \* نهر بين ثلاثة أقرأ أحدهم بعشر النهر لا آخر فلهذا على وجهين ان أقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا  
 أثلاثا فالثلث الذي في يده بينه وبين المقر له على أربعة للمقر له واحد وان كان يدعي لنفسه ثلث جميع النهر  
 فما في يده بينهم ما على ثلاثة عشر ثلاثة للمقر له وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسى \* وكذلك لو كانت عين  
 أو ركي بين ثلاثة نفر كذا في المبسوط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان في أيديهما  
 دار ثم دكل واحد منهما على صاحبه أنه أقر لهذا المدعى بنصف الدار وكل واحد منهما ما ينكر قال لاحق  
 للمدعى فيما في يده واحد منهما ولو شمد كل واحد منهما أو آخر معه على صاحبه أنه أقر لهذا المدعى بنصف الدار  
 فان المدعى يأخذ نصف الدار منهما كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل أن هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان  
 ثم قال بعد ذلك هو يني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو يني وبين فلان آخر فاصموا الى القاضي فانه  
 يقضى للاول بنصفه وللثاني ربعه وللثالث بثلثه ويبقى في يد المقر الثمن وكذلك لو أقر به مدعى ميت هو  
 وارثه كذا في الحاوي \* كيس في يد رجلين فيه ألف درهم فأقرأ أحدهما لاجنبي بنصفه فان قال نصفه لك  
 وسكت وانكر الاخر فالله مقر له ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه يني وبين شريكى فكذلك وان

(٣٦ - فتاوى رابع) تعليق عليك فاقضى جوابا في المجلس كانه قال ان قبلت ولو غابته فبلغها الخبر جازيا القبول في مجلس \* ولو قال اذا  
 جاء عند فقد خالته ما على ألف أو اذا قدم فلان يصح واليا القبول بعد مجي الغد والقدوم في المجلس ولا يصح الخيار من جانبه ويراعى المعاوضة  
 من جانبها حتى لو بدأت ثم رجعت قبل قبوله صح ويبطل كلامها بقيام أيهما كان ولا يصح كلامها عند غيبة الزوج اذا لم يقبل عنه قابل لانه  
 شرط العقد وكلام العبد والمرأة لا يقبل الاضافة والتعليق ويصح شرط الخيار لها عند مخالفتها ولو قضى حاكم بكونه فسحا قيل يتقد

وقيل لا وفي لفظ البيهقي والنسائي لا قيل لا وذ كرى بعضهم خلافه في كل لفظ لم يذ كرى فيه لفظ الطلاق وهذا طلاق بائن بلا خلاف وقيل بخلافه وكل موضع استعمل فيه لفظ كناية ولم يذ كرى فيه بدل يصدق في انه لم ينو الطلاق وان ذ كرى فيه بدل لا يصدق **والخلع على أنواع** \* (الاول) \* خالعهما بعد الدخول على مهرها ان غير مقبوض سقط الكل وان مقبوضا رجع عليها بكل المهر عند أصحابنا \* قالت بالفارسية خويشتن (٢٠٣) خريدم بكابين وعدت والمجمل مقبوض قال قاضي خان لا يرجع ويراد به النفقة

وان قبل الدخول ان كان مقبوضا وهو الفرج جمع به استحسانا وان لم يكن الكل مقبوضا سقط الكل ولا يرجع استحسانا \* (الثاني) خالعهما على بعض المهر مثلا على عشرة وهو الفرج ان بعد الدخول والمهر مقبوض رجع بمائة وسلم لها الباقي في قول وان لم يكن مقبوضا سقط كل المهر عنده العشر بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وعندهما لا يسقط الا العشر وان قبل الدخول ان قبضت كل مهرها يرجع عليها بمائة استحسانا وفي القياس يرجع بمائة بدل الخلع وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وان قبل الدخول والقبض سقط كل المهر عنده العشر بالشرط والباقي بالخلع \* (الثالث) خالعهما ولم يذ كر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر يرد مناساق اليها من المهر لان المال مذكور يذ كر الخلع عرفا وفي رواية عنه وهو قولها لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ من نفقة العدة ومائة السكنى في قولهم الا اذا شرط ذلك

قال هذا الكيس بيني وبينك نصفين فما في يده بينهما نصفين هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال أحدهما لثالث له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثه ولى ثلثاه وصدق الاول أخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم الى ما في يده الاول وقاسمه نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى يأخذ خمس ما في يده ويضم الى ما في يده الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل أخذ المقر له من كل واحد ما أقر به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف خمس ما في يده هكذا في الكافي \* ولو أقر أحدهما أن لفلان الثلث ولى الثاني وقال الآخر له الثلثان ولى الثلث وزعم فلان أن الكيس له أخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده وهذا اذا كذب المقر له فان صدقهما معا أخذ من المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده فيضمه الى ما في يده الاخر فيقسمه ثلثه كذا في محيط السرخسي \* كيس في أيدي ثلاثة أقر أحدهم لشريكه بثلاثة أرباعه وله الربع والاخر أقر للمقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعى الكل أخذ من كل واحد ما أقر وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بثلاثة أرباع خمس ما في يده ومن الآخر ثلاثة أخماس ما في يده كذا في الكافي \* ولو أقر أحدهم أن لفلان الاجنبي ثلثه ولى ثلثاه وقال الآخر بل له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثاه ولى ثلثه وقال الاجنبي بل لي كله أخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبع ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أسباع ما في يده وثلثي سبعه كذا في محيط السرخسي \* كيس في يد رجل فيه ألف درهم أقر أنه بينه وبين فلان نصفين ودفع النصف اليه ثم أقر أن الكيس بينه وبين رجل آخر نصفين فهذا على وجهين اما أن دفع النصف الى الاول بقضاء القاضي أو بغير قضاء القاضي ففي الوجه الاول يدفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده وهذا كله قول علماءنا الثلاثة رحمه الله تعالى ولو لم يقر للثاني بالنصف ولكن أقر له بالثلث وقال الكيس بيني وبينك وبين الاول أثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده وان كان الدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقر لاخر أنه شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث وكذبه الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال وثلث سدسه وان كان دفع الى الاولين بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث يدفع اليه نصف ما بقي من يده وهو الثمن ولو دفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم أقر للثالث يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث وصدقه الاول بالثالث وكذبه الثاني والثالث صدقه الاول وكذبه الثاني والثاني وكذبه الثالث بالاول وكذبه الثالث بالثاني وكذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف ما في يده فيضمه الى ما في يده الاول فيقسمه ثلثه كذا في محيط السرخسي \* كيس في يده ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ منه ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء أيضا ثم أقر للثالث والمسئلة بحالها ذكر في الكتاب أن الثالث يأخذ من المقر من جميع المال وهو ثلاثة أرباع ما في يده فيضمه الى ما في يده الاول فيقسمه ثلثه كذا في محيط السرخسي \* كيس في يده ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

في الخلع ونفقة الولد ومؤنة الارضاع لا تقع البراءة عنهم ما بلا شرط في الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت في الخلع جاز وان لم يوقت لا أبو ولا تقع البراءة عنهم ولو اجتمعت عليه النفقة المفروضة ثم خالعهما تسقط النفقة المجتمعة \* قالت خويشتن خريدم بهو حتى كه مرابر تراست لا يبرأ عن نفقة العدة لانه ليس بآبائهم ثم طلقها بآبائهم ثم تزوجها بآبائهم اختلعت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني لا الاول وكذا اذا قالت خويشتن خريدم انو بكابين ويهم حقها لا يبرأ عن الاول وهل يبرأ عن دين آخر سوى المهر اختلافوا على قوله



والصحيح انه لا يبرأ \* (الرابع) \* خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول ان مقبوضا لا يرجع عليهما الا بتبدل الخلع في قواهم وان كان المهر  
غير مقبوض يرجع عليهما بتبدل الخلع ويسقط عنه كل المهر عنده خلافا لهما وان قبل الدخول يرجع عليهما بتبدل الخلع لا بشئ من المهر بسبب  
الطلاق عند الامام وعلم به ما ذكرنا من جواب الاستحسان فيما اذا خالعهما وهي مدخول بهما والمهر مقبوض قول الثاني ومحمد رحمه الله  
\* ولو خلع الاجنبي بماله نفسه صح الخلع ولم يستطع المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاجنبي (٣٠٣) في اسقاط حقها والمهر حقها والمباراة كخلع  
عند الامام ومحمد والطلاق على

مال فيه روايتان عن الامام  
وعندهما هي كخلع  
(نوع آخر في القاطنة) \*  
قال لها خويشتن مي خري  
بمهرك ونفقة عددك فقالت  
خريدم ولم يقل الزوج فروختم  
لا يصح الخلع بالاتفاق ولو  
قال خويشتن خريدي  
بمهرك فقالت خريدم ولم  
يقبل فروختم لا يصح الخلع  
وبه أخذ الفقيه أبو الليث  
وقد مر جواب شمس الأئمة  
في النكاح \* قال لها خويشتن  
ازمن بخير فقالت خريدم ولم  
يقبل الزوج فروختم ان  
ذكر بدلا معلوما بان قال  
بكابين ونفقة عدة أو بمال  
آخر معلوم صح وان لم يذكر  
البدل أو ذكر بدلا مجهولا  
لا يصح وهي امرأته كذا  
اختار الفقيه أبو الليث  
والصدر وبه يفتي واختار  
الاستاذ وقوع الطلاق وكذا  
لو قال بالعريسة اشترى  
نفسك مني فقالت اشتريت  
لا يقع مالم يقل بعث بخلاف  
اخذه نفسك مني فقالت  
خلعت ولم يقل الزوج قبلت  
حيث يصح الخلع لان  
اخذه امرأته بالطلاق بلفظ  
الخلع والزوج يملكه بتبدل  
أو بغيره أما قوله خويشتن

أبو بكر الجصاص عن أبي سعيد البرقي رحمه الله تعالى أنه قال هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على  
قياس قول محمد رحمه الله تعالى فيأخذ منه عشر جميع المال وهو ثلاثة أخماس ما في يده ويضمه إلى ما في يده  
الأول في قسمته نصفين وإذا دفع المقر النصف إلى الأول بغير قضاء ثم أقر للثاني والثالث معا وصدقه الأول  
في الثالث وكذبه في الثاني أخذ الثالث ربع ما في يده المقر فيضم إلى ما في يده الأول فيقسمه نصفين وهذا قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ الثالث خمس ما في يده ويأخذ الثاني من المقر وهو  
الذي لم يصدقه الأول ربع جميع المال كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* إذا قال لفلان  
على وعلى فلان ألف درهم فجعله الآخر لم المقر نصفه وكذلك لو أقر بماله في عارية أو قرض أو مضاربة  
أو قتل خطأ أو جراحة عمدا أو خطأ وان سمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمي عبدا محجورا عليه أو صبيبا  
أو حريبا أو ميتا أو رجلا لا يعرف فعلى المقر حصته على عددهم كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان علينا ألف  
درهم ولم يسم معه أحدا ثم قال عنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب أن المال كله عليه فالمال كله عليه  
وكذلك لو قال لفلان علينا وأشار إلى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا ألف  
درهم أو قال علينا كلنا وأشار بيده إلى نفسه وإلى قوم معه لزمه حصته من الألف يقسم الألف عليهم على  
عدد رؤسهم ولو قال لفلان على رجل منا ألف درهم لم يلزمه شئ وكذلك لو قال على رجلين منا كذا في المحيط  
\* ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال أنتم يا فلان لكم على ألف درهم ولو قال  
يا فلان لكم على ألف درهم كان لفلان منه النصف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أقرضنا فلان ألف  
درهم أو استودعنا أو أعازنا أو غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على أنه أراد به غيره معه ولو قال غصبت  
ومع فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومع فلان جالس كذا في المحيط \* لو أقر أنه  
قطع يد فلان هو وفلان عمدا أو بجحد فلان ذلك وادعى الطالب أنه المقر وحده لم يلزمه شئ في القياس ولكن  
ندع القياس ونجعل عليه نصف أرش اليد كذا في الحاوي \* لو مات رجل وترك أخوين وأقرأ أحدهما بأخ  
وأسكر الآخر فان المقر يعطى الأخ المقر له نصف ما في يده في قول علماءنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب  
الدعوى \* ولو قال ما عندي ارث من أبي لي ولهذا هو وأخي فأنكر المقر له بنوة المقر وقال أنا ابن الميت أو قال  
لرجل ماتت أختك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثا بيني وبينك فقال هو كله لي لاني است برزوجه  
في المسئلة الأولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الأخ كل المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى نصف المال كذا في الكافي \* المرأة إذا أقرت أنها ورثت من  
الزوج ثم أقرت باخ للزوج فقال الأخ أنا أخ وأنت لست بامرأته فالمال كله الأخ في قول محمد وزفر رحمه الله  
الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة الربع والباقي للأخ كذا في الفتاوى الصغرى \* كتب ابن  
سماعة إلى محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لرجلين لكما على ألف درهم من ثمن عبد بعتهما به جميعا فصدقه  
أحدهما وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم قرضا أقرضتكها لا شركة لأحدهما في قول محمد رحمه الله  
تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فيمنع أن لا يقبض واحد منهما ما شئ إلا  
شاركه الآخر أو ما في قولنا فاقبضه أحدهما لا يشارك الآخر فيه إذا كذبه أن يكون شريكا فيه \* رجل  
قال لرجلين غصبت من أبيك ألف درهم ولا وارث له غيرك فصدقه أحدهما في ذلك وقال الآخر لي عليك

بخر واشترى أمر بالمعاوضة وعن محمد بن الفضل اشترى نفسك بمنزلة اخلي يتم بلا ذكر بدل وقبول اعني بعث وعن بعض مشايخنا  
رحمهم الله انه يتم بقوله خويشتن خريدي لان تقديره خويشتن خريدي كمن فروختم وعن الفقيه أبي جعفر انه ان نوى التحقيق يتم وان  
نوى الشتم لا يتم مالم يقل الزوج فروختم \* قال لها خويشتن بخير قالت خريدم به زاردرم صارت مبتدأة وان نوى السوم لا يتم فلا يصح مالم  
يقبل بعث \* قال لها خلعتك فقالت قبلت لا يسقط شئ من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا يدخل لقبولها حتى اذا نوى الزوج

الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق لا يقع ويصدق ديانته وقضاء \* قال لها بك في المثلث لا يقع الطلاق وكذا بالفارسية بخلاف قوله خالعتك فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة ان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا ولا تسقط نفقة العدة ولو قال خالعتك على مال كذا وهو معلوم لا يقع ما لم تقبل المرأة ولو قال الزوج خالعتك ونوى وقوع بائن لانه من الكتابات وان قبلت وقال لم أعني به الطلاق لا يصح صدق قضاء ويدين \* قال بازن خلع كرم أو خير يد فروخت كرم وانكرت وقوع الطلاق باقراره اذا لم يسبق خلع فان سبق خلع فاسد فقال بناء عليه يظن ان الخلع صحيح قال بعضهم لا يقع وقال صاحب المنظومة يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع وقال بان خلع لا يقع (٣٠٤) عند الكل أو قال خدای كرم بان خلع لا يقع شيء \* (نوع آخر) \* خالعه على

ما في يدها من المال أو على ما في يدها من المتاع فله ما في يدها ويتهام من المال والارثت مهرها وان قالت على ما في يدي أو في بيتي من شيء ولا شيء فلا شيء له كما اذا خلع على شيء لا قيمة له ولو بها عليه من المهر يظن ان عليه بقية المهر وعلم انه لم يبق شيء من المهر ردت المهر وان قبضت والابري الزوج وان علم انها وهبت المهر صرح الخلع ولا يرد شيئا كما لو خالع على ما في البيت من المتاع وعلم انه لا متاع فيه وكذا لو باعها تطليقة بمهرها علما انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترطت وقوع الطلاق الرجعي مجانا ولا ترد على الزوج شيئا \* قال خوشتن خريدي ازمن فقالت خريدم وقال الزوج فروختم يقع البائن ولا ترد ما قبضت من المهر في المختار وان لم يقبض برئ الزوج بمحكم الخلع \* وفي الفتاوى قال سرخر يدم وقال الزوج فروختم تسقط بقية المهر الذي على الزوج

خمسائة درهم قرضا أقرضتسكها ولم تغصب من أبي شيأ قال محمد رحمه الله تعالى لا يأخذ واحد منهم ما شيأ الا شاركة أخوه فيه كذا في المحيط

### \* (الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابراء وما لا يكون وفي الابراء صريحا) \*

اذا أقر الراجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وما ليس بمال كال كفالة بالنفس والقصاص وحد القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والاجرة أو وجب بدلا عما ليس بمال كال مهر وأرش الجنابة وما هو عين مضمونة كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الأمانة ولو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الأمانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط \* قال هو برى من مالي عليه يتناول الدين واذا قال من مالي عنده يتناول ما أصله أمانة ولا يتناول ما أصله غصب أو مضمون واذا قال برى من مالي قبله برى من الضمان والأمانة فان ادعى الطالب بعد ذلك عليه حقا لم تقبل ينسب عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة أو يوقتوا وقتا بعد هاهنا كذا في محيط السرخسي \* وان لم يؤثر بل أبهم الدعوى أبهم ما فالقياس أن تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل ينسب كذا في المحيط \* ولو قال لادين لي على أحد ثم ادعى على رجل دينا صح وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال كل من لي عليه دين فهو برى منه لا يبرأ غرماؤه من دينه الا أن يقصد أحداهما فيقول هذا برى مما لي عليه أو قبيلة فلان وهم يحصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أن فلانا قد برى من حقه قبله ثم قال انما برى من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو برى من الذي قبله أو من مالي قبله أو من ديني عليه أو من حق عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجنابة التي فيها قود وأرش لان ذلك من حقه كذا في المبسوط \* ولو قال الطالب قد برئت من ديني على فلان أو هو في حل مما لي عليه كانت هذه براءة للطالب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه من مالي فهو برى من ذلك فان كان حاضرا فقال لا أقبل الهبة أو غائبا فبإعانة فقال لا أقبل فالمال عليه وان مات قبل أن يرد فهو برى كذا في الحاوي \* واذا أقر الطالب أن فلانا قد برى لي مما لي عليه فهذا القرار بالقبض كذا في المبسوط \* ولو أقر أنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الأمانات لا عن الدين كذا في المحيط \* وان أقر أنه لا حدة قبل فلان فله أن يدعي سرقة فيها قطع وان قال لا أرش لي قبل فلان فليس له أن يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بديته ولو قال لا جراحة لي قبل فلان يتناول جراحة الخطأ والعيب جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر أنه لا قصاص له قبل فلان فله أن يدعي الخطأ والحد ولو أقر أنه لا جراحة له قبل فلان فله أن يدعي العمد كان فيه قصاص أو لم يكن كذا في المبسوط \* وان أقر أنه لا دم له قبل فلان فليس له أن يدعي دم عمدا ولا خطأ وله أن يدعي مادون

الدم

ونفقة العدة لانه الخلع في العرف ولا يسترد المهر الذي أعطاه الا في عرفنا لا يكون ما أعطى من

المهر من بدل الخلع \* قالت خوشتن خريدم فقالت خريدم فبم الخلع اذا نوى الا يرى انه لو قال أبيعك للمحال صح لان في الحال وفي الذخيرة انه لا يتم الخلع في شيء خري وفي الفتاوى اشترت نفسها منك بما أعطيت واشترت نفسها بنفسها وأرادت الايجاب لا العدة فقال أعطيت صح ويقع \* وفي المحيط قالت خري والمسئلة بمحالها يصح ولا ينوي لانه لايجاب وضعها ولو قالت خرم لا يصح ولا ينوي لانه للعدة وفي العربية لفظهما واحد وكذا صاحب المنظومة خري للاستفهام لا للايجاب فينوي حينئذ لان الاستفهام قديم للتحقيق ولو قالت خري حتى كره ابر توست خوشتن خريدم لا يصح ما لم يقبل به حتى كره الا اذا جرت العادة به وبه يقى



\* قالت خويشتن خريدم وقال الزوج فروخته أم فهو كقوله فروخته \* قال لها كل امرأة تزوجه فقصدت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأة فاقبول اليها بعد التزوج في المجلس كما اذا تخالفا \* قال لها خالعتك على ألف درهم او بارأتك او طلقتك بالف فاقبول اليها في مجلسها \* أمها بشره رأس شاة فاشترت فتقال سر خريدي فزعمت المشتراة وقالت خريدم وقال فروخته لا يصح الخلع لكن ان نؤى الطلاق يقع فينؤى حينئذ لان الاستفهام قديز كالتحقيق \* واذا قلتم الخلع بالعربي وهي لاتعلم (٣٠٥) فقالت ذكرنا ان الفتوى على انه لا يقع كذا

اختاره في الصغرى \* قيل لها

خويشتن خريدي من زوجك

بكذا وقيل للزوج فروخته

فقال لا ثم قال فروخته لا يصح

وكذا لو قال الزوج لها خويشتن

بخير بكابين وعدت فقالت

بكابين خريدم وبعدت بي ولم يقل

الزوج بعده شيئا لا يقع شيء

\* اختلعت وهو يفسخ

الكراس فقالت الزوج

خلعتك ان لم تطل الحياكة

صح وقيل صح وان طال اذا

كان كلامهما متصلا اذا

تخلل كلام اخر \* اختلعا وهما

يمشيان ان كان كلام كل منهما

متصلا بالاخر صح وان لم

يكن متصلا بالاخر لا يصح ولا

يقع الطلاق ايضا \* ولو اختلعا

وزعمت تمام الخلع وادعى

القيام ثم القبول القول له لانه

انكار الخلع \* قالت لزوجهها

خويشتن خريدم بعستت

وكابين فقال الزوج فروخته

كبر تصح الخلع اذا اراد

التحقيق \* قالت له ارمي سر

شده خويشتن خريدم فقال

الزوج فروخته ثم صح اما اذا

قالت اكرس يرشده خويشتن

خريدم فتقال الزوج فروخته ان

ذكر على وجه المجازاة بان جرى

بينهما كلام بوجوب ذلك

كان الخلع صحيحا وان اراد

التعليق لا يصح ما لم يقل

الدم كذا في الحواشي \* ولو قرأه لاحق له قيل فلان ثم ادعى قبله حد قذف او سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا  
الا ان يشهدوا انه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط \* ولو قال له انه بريء من قذفه اياي ثم طلب بعده فله  
ذلك ولو قال هو بريء من السرقة التي ادعيت قبله لان ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي \* واذا  
قال الرجل لاحق لي على فلان فيما أعلم ثم أقام البينة أن له عليه حتما مسمى قبلت بينته وليست هذه البراءة  
بشيء وكذلك لو قال في علمي أو في يقيني أو في ظني أو في رأيي أو فيما أرى أو فيما أظن أو فيما أحسب أو في  
حسابي أو في كتابي ولو قال قد علمت أنه لاحق لي على فلان أو استيقنت لم أقبل منه بينته كذا في الحواشي  
\* ولو قال است من فلان في شيء ثم أقام البينة على ما له قبل هذه القول قبلت بينته وهذه القول باطل  
وكذلك لو قال برئت من فلان أو قال بريء فلان مني لم يكن هذه البراءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا  
في المبسوط \* ولو قال لست من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنا  
بريء من هذه الدار ثم ادعاهما وأقام البينة لم تقبل بينته الا أن يدعى حتما حاداً ببراءة فتقبل بينته عليه  
كذا في المحيط \* ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة درهم  
أو بمائة درهم وقبضتها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين فان أنكر ذوا ليد  
ذلك وقال هي لي وقد أخذت مني مائة درهم فصح بالحلف على ذلك ويسترد المائة اذا حلف ويكون المقر على  
خصومته كذا في المبسوط \* ولو قال أنا بريء من هذا العبد ثم ادعاه وأقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال  
خرجت من هذا العبد أو قال خرج هذا العبد من ملكي أو قال عن يدي ثم ادعاه وأقام البينة لم تقبل كذا  
في المحيط \* ولو قال هذا العبد لقتال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو أقام البينة عليه لم تقبل  
بينته كذا في المبسوط \* قال لفلان على ألف فقال فلان مالي عليك شيء يرد اقراره فان أعاد الاقرار فقال  
المقر له أجل يلزمه كذا في محيط السرخسي \* ولو قرأ هذه الجارية لفلان غصبتها اياه فقال فلان ليست  
هذه لي بطل اقراره فان أعاد الاقرار فدعاه المقر له فدعت اليه كذا في المبسوط \* ذكر بشر بن الوليد عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لرجل ابرأتك مما لي عليك فقتل الرجل مجيبا له ان لك على ألف درهم  
فقال الاول صدقت يلزمه الا ان قيسا ويراثته استحسنانا كذا في محيط السرخسي \* رجل جاء بشاهدين  
على رجل بألف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن ألف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة  
كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال بقضي بالبراءة وان كان تاريخ ذلك المال بعد تاريخ البراءة  
يقضي بالمال وان لم يكن أحدهم حام مؤرخا يعمل بالبراءة وكذلك لو كان تاريخه ماسوا وان كان ذلك المال  
مؤرخا والبراءة غير مؤرخة أو على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل على رجل صك كان كل صك بألف  
وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن ألف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له  
المطلوب كان لك على ألف درهم وقد أخذتني ألفا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك ألفان ولم أقبض  
منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن ألف وخمسمائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الاثنين كذا في فتاوى  
قاضيان

﴿ومما يتصل بذلك﴾ قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع دار في يدي رجل أقروا وقال هذه الدار لفلان  
لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنكم الفلان يريد به رجلا ثالثا وصدقة الثالث في ذلك

الزوج أرى سر شدام \* قالت بعث منك مهري بتطليقة فقال اشتريت يقع البائن \* قال لها بعث منك تطليقة فقالت اشتريت يقع الرجعي  
مجانا وبه أجاب الفقيه أبو بكر الاسكاف رحمه الله وقال بعضهم يقع البائن وترد المهر وان لم تقبض برئ وبه قال صاحب المحيط وقال الصغار اذا لم  
يذكر المال يقع الرجعي كما قال الفقيه رحمه الله \* قال لها بان طلاقك كذا ترايش منست مر افروختي فقالت فروخته فقال خريدم طلاقك ثلاثا  
وقال القاضي يقع الثلاث اذا نوى الزوج والمرأة ذلك كما اذا قال لها بعمالك عندي من الوديعة دخل كل وديعة لها عنده \* قال بعث منك

تطبيقه ثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال لها ثانيا وثالثا الزوج يقول أردت التكرار لم يصدق ويقع الثلاث ويلزمه ثلاثة آلاف درهم لأنه لا يجب المال في الثاني والثالث وهو صريح فيخلق البائن \* قال لها بعد الخلع دامت سه قال الامام النسفي ان نوى الثلاث طلقت ثلاثا لان المضمرة في هذا اللفظ صريح الطلاق ولو قال قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال قد خلعتك بمالك على من المهر ثلاث مرات وقالت قبلت أو رضيت طلقت (٣٠٦) ثلاثا لأنه لم يقع بالقبول لها \* قال ثلاث مرات قد بارأتك ولم يسم شيئا فقالت رضيت أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء

قالت خلعت نفسي منك بالف ثلاث مرات فقال رضيت أو أجزت وقع الثلاث بثلاثة آلاف كذا في المنتقى \* قال لها خويشتن ازمين بخبري كذا وكرر ثلاثا فقالت خريدم يقع الثلاث بالاموال الثلاثة \* ولو قالت خويشتن خريدم بالف وكرر ثلاثا فقال فروختم يقع الثلاث بالاموال الثلاثة وعن الامام الثاني انه فرق بين الايجابين فقال من جانبه كلا الايجابين باق ومن جانبها لا حتى لو قال طلقتك على المالكين يتوقف على قبولها وفي الخزانة في قولها خويشتن خريدم ثلاثا فقال الزوج فسروختم يقع واحدة وبطل الاول بالثانية والثانية بالثالثة بخلاف طرفه لأنه لا يحتمل التقص لكونه عينا \* قال لها من خويشتن اذ توخر يدم بعدت وكابين فقالت فروختم ونوى الطلاق قال أكثر أهل العلم انه لا يصح وبه يفتي وقال في النوازل يصح \* قيل لها اشتريت نفسك بتطبيقه بكل حق يكون للنساء على الرجال من المهر فقالت اشتريت وقيل له بعث فقال بعث صح وان لم يقلوا لها اشتريت نفسك من الزوج وبه يفتي \* قال الزوج فروخت ولم يقل فروختم صح \* تزوجها أو

فان القاضي يقضي بالدار للثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنهما الثقلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط وأما اذا قال ذلك موصولا فلا هكذا في المحيط \* رجل أقر له انسان بالدين فأقر المقر له أن الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو أدى الى الثاني برئ كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال الالف التي لي على فلان هي لفلان وايسر لي فقبل فلان ما هي لي على فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي على فلان شيء برئ منه كذا في محيط السرخسي \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه ألف درهم قال لرجل هذا الالف ورثته عن أخيك وقال المقر له هو هذا الرجل الآخر ورثته عن أخيه قال يدفع الالف الى المقر له الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط

### (الباب الخامس عشر في الاقرار بالتبئة)

اذا أقر الرجل أن لفلان عليه ألف درهم تبئة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يقر بأنه تبئة فالمال لازم على المقر الا أن يصدق المقر له بذلك فيثبت له يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا أن لفلان على ألف درهم زورا وباطلا وكذا فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا آخذته بألف وعلى هذا لو أقر أنه باع داره من فلان بألف درهم تبئة لزم المقر البيع اذا كذبه في قوله تبئة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل أيضا لان مطلق التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما أقر به اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط \* اذا قال الرجل لاخر لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بألف درهم فقال لاخر نعم لاحق لك على ثم أشهد له بألف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه ولو قال أشهد لي عليك بألف على أنه باطل أو على أنك برى ففعل لم يكن عليه منه شيء كذا في المحيط \* واذا قال الرجل للمرأة اني أريد أن أشهد أن أتزوجك بألف درهم تزويجا باطلا وتبئة وقالت المرأة نعم افعل على هذا الوجه وحضر الشهود هذه المقالة ثم أشهد أنه قد تزوجها بألف درهم ورضيت بذلك فالتسكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المال وأما الكتابة على هذا الوجه فباطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي \* ولو قال لامرأة اني أمهر لك ألف درهم في السر وأظهر في العلانية ألفين وأشهد على ذلك فالمرء لها ألف درهم ولو تواضعا على أن المهر في السر ألف درهم وانما يظهر أن العقد بمائة دينار سمعة ففعل ذلك فلهامهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما أعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع بالالفين وهكذا رواه المعلى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن محمد رحمه الله تعالى في املائه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع صحيح بألف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط

### (الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق)

رجل أقر أنه تزوج فلانة بألف درهم في صحة أو مرض ثم جحد وصدقته في حياته أو بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا أن يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو أقرت المرأة في صحة

بعث صح وان لم يقلوا لها اشتريت نفسك من الزوج وبه يفتي \* قال الزوج فروخت ولم يقل فروختم صح \* تزوجها أو وقال عند رجل امرأتى لا تشترى به درهم فقال الرجل اشتريت بها بمائة درهم هل بعثت مني فقال الزوج نعم لا تحرم عليه \* قالت سران نو كابين خريدم فهذا بمنزلة ما لو قالت بكابين خريدم \* قالت خويشتن خريدم بعدت فهو بمنزلة قولها بنفقة عدة ولو خلعهما بكل حق لها عليه لها نفقة عدة \* اختلعت على ان لا سكنى لها لا يصح ولو على ان مؤنة السكنى عليه يصح \* ولو اختلعت على ان لا نفقة لها أو اختلعت وبراءته عن



النقطة صمخ المخلع والمباراة لا يوجب البراءة عن دين الخو غير دين النكاح في الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف فيه وكذا لفظ خريد وفروخت قال مشايخ ماوراء النهر يوجب البراءة عن كل حقوق النكاح عندهم والصحيح انه لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره طلقها على ألف قبل الدخول ولها عليه ثلاثة آلاف بسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسمائة ونقصا بألف ولا ترجع عليه بخمسمائة عند النجبي (٣٠٧) وترجع عند غيره وعليه

الفتوى بناء على ان صريح الطلاق بقدر من المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام أم لا فالنجبي يوجبها وغيره لا وعن محمد أمهم ما اذا تخالعا ولم يذكرا المال انه باطل لانه لا يكون بلا مال وان قال لها اخلي نفسك مني بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صمخ بغير شيء لانه صريح في عدم المال ووقع البائن ولو قال اخلي نفسك مني أو قال اخلي بمال فقالت اختلعت بألف لا يتم ما لم يقل الزوج فعلت أو خلعت أو قال اشترى طلاقك بألف أو اخلي بألف فقالت اختلعت بألف ثم بلا قول منه وقال الامام السعدي اذا تخالعا ولم يذكرا بدلا ترد عليه ما اخذت من المهر وعن محمد اخلي نفسك فقالت خلعت بكذا لا يجوز حتى يقول الزوج أجزت ذكرت قليلا من المال أو كثيرا ولو قال اخلي بألف فقالت خالعت نفسي صمخ وتم ولو قال اخلي نفسك فقالت خالعت نفسي منك وأجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها

أو مرض بانها تزوجت فلا نأبكذائهم بحدته فان صدقها الزوج في حياتها يثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث للزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رجما الله تعالى يثبت النكاح كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجت فلانة وقلت ان شاء الله فهذا ليس باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلقتك وقلت ان شاء الله أو اعتقتك وقلت ان شاء الله ولو قال لها ألم أتزوجك أمس أو أليس تزوجتك أمس أو أمتزوجتك أمس فقالت بلى فهذا اقرار منه بالنكاح بناء على ان كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الاثبات فصار كأنه قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط \* ولو قال ليس قد طلقتك أمس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها تزوجتك أمس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لالزمه النكاح ولو قال لها ألم أطلقك أمس أو ما طلقتك أمس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقتك أمس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخلي بألف درهم وكذلك لو قالت طلقني أمس بألف درهم أو قالت خالعتني أمس بألف درهم أو انت مني مظاهر أو مول كذا في المبسوط \* ولو قال لها أنا منك مول أو مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال أنت على كظهر أمي لم يكن اقرارا كذا في المساوي \* ولو قال الرجل اخلي مني بمال كان هذا اقرارا منه أنه تزوجها كذا في المبسوط \* لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري أو قال لها أمر بك يديك في الطلاق أو لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح وانما قال هذا الكلام ابتداء وقال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح وانما لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح كذا في المحيط \* ولو قال الرجل لامرأته انت طالق بالنكاح وانما لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح وكذا لو قال انت على حرام أو بائن أو بنة فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا اقربك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال انت على حرام أو بائن أو بنة الآن يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لامرأة حرة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابنتا فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة أمة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح كذا في المحيط \* اذا أقرأ أنه طلقها منذ ثلاثة أشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ أربعة أشهر وقع الطلاق عليها الا أنهم ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع الطلاق عليهم وان كذبته في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط \* لو أقرأ بعد الدخول أنه كان طلقها قبل أن يدخل بها وقد سمي لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط \* امرأة أقرت أن فلانا وطئها بنكاح أو ملك وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل أو أباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يقول طلقتك واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو قررت أنها أرضعت صبيا ثم كبر فتزوجها أو تزوج ابنتها لم يفرق بينهما وينبغي له أن لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا لم ينتقض به النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى أن هذه أخته لبيه وأمه وثبت على ذلك ثم تزوجها ففرقت بينهما أو ألزمتها نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* لو أقرأ أنه كان طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره وقالت هي ما طلقتنى أو تزوجت غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل

اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بمال الا أن ينوي بغير مال \* ولو قال لغيره اخلي نفسك ليس له ان يخلعها بلا مال وعن محمد اذا خلعها يكون طلاقا بلا مال وفي الايضاح مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق \* وقد كثر شيخ الاسلام قال لها اخلي ولم يذكرا فلا فقالت اختلعت يقع طلاق بائن ولا يكون خلعا كأنه قال لها طلقني على نفسك باننا فقلت وقلت وقد مر أنه يكون خلعا وترد ما ساق اليها من المهر وان كان عليه مهر برئ بخلاف ما اذا قال لا خرا خلعت امرأتى فخلعها بلا بدل لم يقع ولا يجعل كأنه قال له طلق امرأتى

بأنه لان الخلع طلاق بعوض عرفا لأنه في حق المرأة اذا لم تذكر البديل تعذر جله على التوكيل بالخلع جعل مجازا عن قوله طلق نفسك اما في حق الاجنبي يصح جعله توكيلا ببدل شاه الوكيل لان العدة لا يتم به بل به وبالمراة فلا يؤدي الى التضاد فعلى قياس هذا الوكيل بالطلاق ينبغي ان لا يملك الخلع وبه قال البعض وان كان قبل الدخول لانه فوض اليه التخيير فلا يملك التعليق وقيل يملك لانه خلاف الى خرفان الرضا بل بديل رضا بديل \* قال اختلعي ولم (٣٠٨) يذكر المال أصلا وقالت اختلعت يقع باننا اذا نوى ولا يبرأ عن المهر كطلق نفسك باننا

وفي الفتاوى يسقط \* ولو فارسية أو عربية خويشتن بخراويهي نفسك من نفسك وبه يفتي \* قال الخلع امرأتى ولم يذكر البديل صح التوكيل كالبيع بخلاف الامر بالشراء وان ذكر ما لا غير مقرر فقال اختلعي على مال فقالت اختلعت لا يقع لان التوكيل لم يصح لانه اذا ذكر المال كان خالعا والخلع لا يصح بلا ذكر بدل والبديل مجهول فلا يصح والرواية صحيحة والدليل منظور فيه لان الخلع امرأتى صحيح بلا ذكر المال أصلا وفي رواية عن محمد يصح وبه أخذ بعض المشايخ وان ذكر ما لا مقدرا فقالت اختلعت في رواية كتاب الطلاق لا يصح ما لم يقل الزوج خلعت وفي رواية كتاب الوكالة يصح ويبرأ الزوج عن المهر وبه يفتي \* قالت اختلعت فقال الزوج طلقت وقع البائن ولا يبرأ الزوج عن المهر \* قال لها اختلعت نفسك متى بهرك ونفقة عدتلك فقالت اختلعت لا يصح ما لم يقل قبلت الا اذا اراد به التحقيق لا السوم \* قال خويشتن بخراويهي وكابن فقالت خريدم فقال الزوج

الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط \* لو ان المجعولة أقرت أنها ابنة أبي زوجها وصدقها أبو الزوج وكذبها الزوج فالتقاضى يشرى بينهما ولو ان أختين معروفتين أنهما أختان وهما نوا مان تزوج رجل احدهما فأقرت الاخرى أنها ابنة أبي زوجها وأختها وصدقها المقر له بذلك وكذبتها أختها وزوج أختها فالتقاضى يشرى بين أختها وبين الزوج كذا في المحيط \* رجل له أمة أقر أنه وطئها فاشراها أبوه أو ابنه لم يحل له أن يقربها وكذلك لو أقر بذلك بعد ما وطئها الاب أو الابن يصدق ان كان مأمونا عليه استحسانا ولو أقر أنه وطئها في ملكه ثم أعتقها فترجها لانه لا يصدق الاب ويجوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا أقرت المرأة أنها أمة فلان ولا يعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها وتصير أمة لا تتر له يصنع بها ما يصنع بأمته وظاهره يدل على أن المقر له وان علم أنها كاذبة في اقرارها أنها تصير أمة له يسترقها ويستخدمها ويستقرشها ومشايعتها قالوا الاصح أن يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم أنها صادقة فيما تقول اما اذا علم أنها كاذبة فلا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا أقر بالرق لانسان وصدق المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي أو صبية يعقل ويتكلم ان أقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا أو أمة للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في المحيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم تعرف حرية بنوع دليل فاما اذا عرفت حرية بتدليل بأن عرف أن أبويه حرا الاصل أو ثبتت حرية بالشهرة فالتقاضى لا يصدق في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له وكذلك اذا كان القاضى قضى عليه بحكم من أحكام الاحرار بأن جنى أو جنى عليه وقضى القاضى بارش الاحرار فلا يصدق في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فاقرب بالرق لانسان لا يصح اقراره فان أقر المعتقد بذلك وصدقته أجزت اقراره هكذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة لا يعرف أحر أم أمة فالتنكاح جائز بناء على ظاهر حرية ولو ولدت أولادا ثم أقرت بالرق لرجل وصدقها المقر له وبجد الزوج صدق في حقها حتى صارت أمة له وماله له ولا يصدق في حق الزوج حتى لا يطل النكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقر له أن يمنعها من زوجها وله أن يمنع المقر له عن استئجارها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* فان أعطاها الزوج المهر قبل اقرارها بربى وبعد اقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله أو بعده لا قل من ستة أشهر فهو حر فان ولدت لا — ثرفعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو عبد بخلاف محمد رحمه الله تعالى وطلقتها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع فان كان طلقها قبل اقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان أعتقها المقر له فلا خيار لها وان كان الزوج آلى منها فأقرت بالرق قبل أن ينقضى شهران فابلاؤها شهران وان أقرت بعد انقضاء شهرين فابلاؤها أربعة أشهر كذا في محيط السرخسي \* وان جنى عليها فأرش الامة لا تتر له وان جنت خيرا للمقر له بين الدفع والفداء كذا في النكاحي \* لو طلقها الزوج طليقتين وهو لا يعلم باقرارها يملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بأن يطلقها ثنتين ثم أقرت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانت منه وان لم يعلم أو علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محيط السرخسي \* لو طلقها الزوج واحدة ففقت من عدتها حيضة ثم أقرت بالرق كانت عدتها حيضتين ولو أقرت بالرق بعد ما حاضت حيضتين كانت عدتها ثلاث حيض ولو ان الزوج آلى منها قضى شهر ثم آلى منها قضى شهر ثم أقرت بالرق فدة الابل الاول أربعة أشهر ومدة الابل الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار تطلق

من في فروختم صح لانه تم بقولها خريدم بعد قوله بخرو كذا لو قال الزوج بعد ذلك من يك طلاق دادم يتبع بالايلاء طلاقا بالخلع والتطليق \* اختلعت بمهرها ونفقة عدتها صح وان لم تجب النفقة بعد دهرى مجهولة لدخولها تبعا كبيع الشرب جاز تبعا للأرض وان كان مجهولا \* وفي شرح الطحاوى خالعا على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة بخلاف ما لو أبرأت الزوج عن النفقة في المستقبل حيث لا يصح وفي الظهيرية ان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو الاشبه \* (نوع آخر) \* قالت



خويشتن از تو خريدم بكذا فقال الروح فروختم ثم قال أردت غيرها لا يصدق \* قال أنت طالق بعد غد على ألف وغدا على ألف واليوم على ألف فقالت قبيلت فانها تطلق للحال واحدة بالف ويقع الثاني والثالث في وقتها بلا بدل لان البدل يقابل زوال النكاح وقد زال بالاول \* قال لها لست باهرا أتى الخلع جرى بيننا منذ ثمان سنين وقالت بل منذ سبع سنين ثبت الخلع باقرارهما وان لم يثبت التاريخ \* خلع امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعتته من انسان ولم ترد ذلك (٢٠٩) عليه رجع عليها بقيمة ذلك ان

عروضها والمثل في المكيلات والموزونات كانه استحق بدل الخلع فيرجع بالقيمة \* اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان البراءة تختص بحقوق النكاح \* قالت لاجني چون شوى من بنج دينار تودهد تو مرايك طلاق باي كشاده كن شوى بنج دينار باجني داد اجني باشوى زن خلع كرد على المهر ونفقة العدة سقط لان قولها للاجني باي من يك طلاق كشاده كن تو كيل له بالخلع مطلقا والخلع لا يكون بلا بدل وبذلك بقية المهر ونفقتها فكذا قالت اخلع مع زوجي على مهري ونفقة عدي وفيه دليل على انها اذا قبضت المهر المجمل انه لا يرجع عليها بالمجمل لان تلفظه بلفظ الخلع دليل على تو كيله باسقاط مالها عليه والمستوفى ليس كذلك وعليه الفتوى \* وقع الخلع ببذل على الزوج قال القاضي الامام في الاسرار يجوز الخلع ولا يجوز بذل المال وقال بعضهم يجوز والخيار الجواز وطريقه ان يحمل على الاستثناء من

بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال اذا مضى شهران فوالله لا أقربك فلما مضى شهران أقربت بالرق كانت مدة الايلاء الاول أربعة أشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانبت بتطبيقتين بحكم الايلاء من كذا في المحيط \* ولو قال لها اذا دخلت الدار أو اذا كلمت فلانا أو صليت الظهر أو اذا جاء رأس الشهر فانت طالق ثنتين ثم أقربت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غايظة يتضرر بقوله او كذلك لوجبه عمل امرها يدها في تطبيقتين أو يبدأ جني ثم أقربت بالرق لان التفويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* لوعلق طلاقها ثنتين بشعها فأقربت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعد ما أقربت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلا له منه بدلا ولا بدله منه مثل كلام الاب وصلاة الظهر وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* لو أن رجلا مجهول الاصل له أولاد وأمهات أولاد ومديرون ومكاتبون فافر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على أولاده وأمهاتهم ومديريه ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في المستقي عبد قال لرجل أنا ابن أمتك وهذه أمي أمة لك ولدت في ملكك ولكني حر ما ولدت الا حرا فالقول قوله ولا يكون عبدا له كذا في المحيط \* لو أن امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من فجور فأقربت أنها أمة لفلان وان ابنها عبده فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال أنا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان اهما ولد صغيرا أقرب بالرق لرجل على نفسه ما وان ابنها جاز وان قالوا نحن مملوكان لفلان وابناهما مملوك لفلان آخر وكذبهم ما مولا هما في الابن فالابن عبده معهما كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل أعتق عبدا له ثم أقر أنه عبده فلان وصدقه فلان يصير رقيقا اذا لم يحكم القاضي بعتقه بخلاف ما اذا أقر بعد ما قضى القاضي بعتقه لا يصح ولو قال لا آخر أنا عبدا لفلان فقال لا ثم قال بلى يكون عبدا له كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ذواليد لرجل هو عبدي يا فلان فقال لا ثم قال بلى هو عبدي وجاء بالبينة أنه لم تقبل بينته وكذلك لو أقر أن هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة أنه لم تقبل بينته كذا في المبسوط \* وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه هل يكون اقرارا بالرق له ينظر ان كان تصرفا يشترك فيه الحر والمملوك كالأجارة والنكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالخيانة فالسكوت عن الرد عنه يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق أما اذا باعه ولم يسلم وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال المتأخرون من أصحابنا لا يكون اقرارا بالرق كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا ادعى على أمة أنها أمة وادعت الامة أنه عبدها ولا يعرف أصلها ما وليس واحد منهم ما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهم ما صاحبه في دعواه معا فذلك باطل وان كان أقر أحداهما قبل الآخر فالذي أقر أخيرا مملوك للاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدق ولم يكذب لم يكن واحدا منهم ما مملوكا لا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* اذا قال أعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال أعتقني أمس وكذلك قوله هل أعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر واشترى المجهول عبدا وأعتقه ثم أقر بالرق لانسان وصدقته المقر له وبجد المعتق

(٢٧ - فتاوى رابع) المهر فان الخلع يوجب براءته عن المهر فكانه قال الا قدر من المهر فانه لا يسقط عني فان لم يكن عليه مهر يجعل كان ذلك القدر استغنى عن نفقة العدة فان زاد على نفقة العدة يجعل كانه زاد على مهره ذلك القدر قبل الخلع ثم خالع تصح الخلع بقدر الامكان \* قالت خويشتن خريدم فروش فقال فعلت يكون خلعاً ولولم تقل فروش لا يكون خلعاً \* قالت له خويشتن خريدم از تو بعتت وكاين فقال الزوج لرجل آخر قل بعت فقال بعت ثم الخلع لاخراج الزوج الكلام مخرج الو كالة أو رسالة لان الوكيل فيه رسول \* خريدم وفروختم

وقال الروح كان في ضميري بعث رأس الشاة أو قال قلت فروفتهم بالفاء قيل القول له مع اليمين الا اذا كان قبض بدل الخلع لانه دليل ارادة الخلع  
فحينئذ لا يقبل قوله وقيل لا يقبل وان لم يقبض لان كلامه خرج جوابا في قيد بالسؤال عن تملك النفس وعليه الفتوى وان شهد شاهدان  
انه قال فروفتهم بالفاء واخر ان قال فروفتهم بالخاء قضى بصحة الخلع وقيل اذا نوى منطقة أو خشبة في يده فان اشار الى تلك الخشبة أو  
المنطقة اشارة تفهم انه المراد يصدق انه (٣١٠) لم يرد الخلع وكذا ان شهد قبل مجلس الخلع على هذه المواضع ثم أشار في وقت

كلامه الى ذلك الشيء اشارة  
فهمها الشهود لان الخلع بمعنى  
النزع كأنها قالت نزع  
هذا عريدي \* قال لهاده  
دينار بده وخويشتن بخير  
فقلت خويشتن بخير ولم  
تدفع الدينار ولم يقل الزوج  
فروختم لا يقع لانه تعليق  
بالاداء ولم يوجد \* اختلعت  
بتطليقة بآنية على كل حق  
يجب للنساء على الرجال  
قبل الخلع وبعده ولم يذكر  
الصادق ونفقة العدة تثبت  
البراءة عنهما لان المهر ثابت  
قبل الخلع وبعده تثبت  
نفقتها \* خاله قبل الدخول  
وكان لم يسم مهرا تسقط المنة  
بلاذكر \* ارتدت والعياذ  
بالله ثم خالها لا يصح الخلع  
وتبقى له بعد الخلع ولاية الجبر  
على النكاح لان الخلع يكون  
عن النكاح \* اختلعت في  
النكاح الفاسد لا يسقط  
المهر لانه ليس بخلع \* طلقها  
بأنام خالها على مهرها  
لا يسقط المهر لانه لم يسم لها  
بالخلع شيء \* خلعه ثم تزوجها  
ثم قال انه احرام على بذلك  
الخلع تحرم عليه لانه اخبر  
عن حرمة بذلك الخلع ولا  
يكون ذلك الا بالطلاق  
ويجب عليه كل المسمى لانه

صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات  
المعتق وترك مالا فله المولى المعتق وهو المقر له ان لم تكن له عصبية فان كانت للميت عصبية فهو الابن أو الاخ  
أو الم فله أو الحق بالميراث من المقر له وان لم تكن للميت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير  
للمقر له باقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جنابة يسعى فيها ولا يعقلها أحد واختلف المشايخ في حرم الله  
تعالى انه يسعى في قيمته أو في دية المقتول قال بعضهم يسعى في قيمته وقال بعضهم يسعى في الدية قال الصدر  
الشهيد رحمه الله تعالى وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الحصص كذا في التحرير شرح الجامع  
الكبير \* وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي \* ولو أن المقر له بالرق أو عتق المقر  
ثم مات المعتق الاوّل فله للمقر له وكذا لو كان للمقر ابن حر لان الاب اذا كان حيا لا حق للابن في تركه معتقه فلو  
مات المقر أو لا وترك ابنا حر اثم مات المعتق الاوّل ولم يترك عصبية فيرثه لابن المقر لا للمقر له وكذا لو كانت له  
عصبية سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير

#### \* (الباب السابع عشر في اقرار بالنسب وأمية الولد والعتق والكتابة والتدبير) \*

يصح اقرار الرجل بالولد بشرط أن يكون المقر له بحال يولد مثله لمثله وأن لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره  
وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالوالد اذا كان المقر يولد لمثله وأن لا يكون المقر  
ثابت النسب من غيره وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالمرأة اذا صدقته وكانت  
خالية عن زوج وعدة وأن لا تكون تحت المقر أو تحت اربع سواها وبالمولى بأن أقران هذا العبد معتق  
أو أقران هذا المعتق اذا صدقه المقر له وأن لا يكون للمعتق في الصورة الاولى والمعتق في الصورة الثانية ولأه  
ثابت من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء من غيرهم ولا يصح اقراره من أشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن  
ذكرنا اعتبارا في الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيرهما حتى انه اذا أقر بالابن مثلا فالابن  
المقر له يرث مع سائر ورثة المقر وان جحد سائر الورثة نسبته ويرث أيضا من أبي المقر وهو جحد المقر له وان جحد  
الجحد نسبته وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق أما  
فما يلزمهم من الحقوق فاققراره صحيح معتبر حتى ان من أقر مثلاً باخ وله ورثة سواها يجحدون أخوته فبات  
المقر لا يرثه الا مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من أبي المقر اذا كان الاب يجحد نسبته وانما يستحق النفقة  
على المقر حال حياته واققرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوجة والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشايخنا رحمه  
الله تعالى ما ذكر ان اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج  
معروف فينبغي أن يصح اقرارها كذا في المحيط \* رجل ملك عبدا في صحته وأقر في مرضه أنه ابنه ومثله يولد  
لمثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن له مال غيره وكان عليه دين  
محيط بقيمته وكذلك اذا ملك معه أمه وقد ملكها في حالة الصحة لاسعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده  
أو مع أمه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه وأقر بنسبه يثبت نسبته أيضا وعتق عليه كذا في الذخيرة \*  
فان لم يكن للريض مال آخر يخرج العبد من ثلثه تجب عليه السعاية ثم في أي قدر يسعى ذكر أن على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى في ثلثي قيمته وعندهما يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث  
فان ذلك يطرح عنه وان كان للريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قولهما يرث العبد منه ويسعى في

لا يصدق عليه فاهيه وانما يصدق فيما عليه نية الطلاق في الخلع والمبارأة بشرط الصحة الا ان المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة قيمته  
الاستعمال ولان الغالب كون الخلع بعد مذاكرة الفراق فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لاحتاجة الى النية وان كان من الكتابات وان لم يكن كذلك  
فبقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكتابات على الاصل \* قال لها سرتو فروختم ولم يقل خريدم ان نوى الطلاق يقع بلا بدل والا لو قال سرتو  
فروختم بكذا من المال لا يقع بلا قبول كما لو قال لعبد بعث نفسك بكذا لا يعتق بلا قبول لانه معاوضة وان لم يذكر البديل عتق قبل أم لا



نوى أم لالان يبعه نفسه منه اعتاقه \* قالت عند غيبته من سر خريدم أى فلان ثوب ووشوى مرا خبر كن فقبل ان يخبر الزوج رجعت ولم يعلم الرسول ولا الزوج الرجوع حتى اخبر الزوج فقبوله باطل لصحة الرجوع بلا علمه لانها باشرت العقد بنفسها وما فوضته اليه وكان رسولاً فى الاخبار والرسول ان يرجع بلا علم الرسول لما قلنا ان الخلع معاوضة من جانبها ولو قالت لرجل اخلعنى من زوجى على الف أو قالت للزوج اخلعنى على الف ثم رجعت بلا علمه ثم خالعه المأمور كما امرت جاز عليها لانها وكالت غيرها (٣١١) والوكيل لا يصح عزله بلا علمه فلا يعمل العزل \* خالعهما

وقالت ان لم أو دال بدل الى اربعة ايام فالخلع باطل فخصت المدة ولم تؤد فهدا بمنزلة شرط الخلع فى الخلع وانها على الخلاف اذا كان من جانبها \* قال لها سر خريدى واكرته دادمت سه طلاق طلقت ان لم يخالعه لانه علق بشرط عدم الخلع وقد وجد \* قالت له سر الزنوسرته وبأى نه من سر خريدم فقال اكرتر ازمى خريدى نيت من فروختم تطلق ان اراد به الحجاز او ان اراد به التعليق لا الا اذا وجد الشرط بان كان لا يعطيه اللباس \* اختلعت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه لا يسلط بالشروط الفاسدة وكون الولد عند الام حق الولد لا الام فلا علك الام باطله \* اختلعت بعهرها ونفقة عتتها وعلى ان تترك الولد سنين بنفقتها فأمسكت الولد اياماً ثم وارت نفسها ببقية المدة للزوج ان يرجع عليها بقيمة نفقة الولد فى المدة التى لم تترك لانها امتنعت عن ايقاع بدل الخلع فوجب قيمته كمالواختلعت على عيسد ووارته \* اختلعت منه على

قيمتها لا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول أبى حنيفة رجسه الله تعالى يرث ولا يسمي فى شئ من قيمته وأما الجارية فانما تعتق بموته ولا سعاية عليها وان ملكها فى حالة المرض عندهم هكذا فى المحيط \* عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين اثنين اشترياه فقال أحدهما هو ابنى وابنىك أو قال ابنىك وابنى أو قال ابنتان ذكره موصولاً يثبت نسبه من المقر صدقه شريكه أو كذبه وان فصل بان قال ابنى وسكت ثم قال وابنىك نفذ على المقر ولو قال ابنىك وسكت ثم قال وابنى فان صدقه شريكه ثبت نسبه من الشريك وان كذبه شريكه لم يثبت نسبه من الشريك وهل يثبت من المقر عند أبى حنيفة رجسه الله تعالى لا يثبت وعندهما يثبت وان قال المقر له بعد مدة قال المقر فيما اذا فصل هو ابنى وابنىك أو قال ابنىك وابنى أو ابنتان يثبت نسبه منه لان هدا منه تصديق واقرار وان قال المقر له هو ابنىك دونى أو ابنىك وسكت ثم قال هو ابنى لم يثبت نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند أبى حنيفة رجسه الله تعالى كذا فى شرح الزيادات للعتابى \* وان كان كبيراً أو صغيراً يعبر عن نفسه فان كان مقر بالرق لهما فهو الذى لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر بالرق لهما يرجع فى ذلك الى قوله فان أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر وان أقر أنه ابن المقر له ان صدقه المقر له وان أنكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما \* ما كذا فى المحيط \* جارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما هو ابنى وابنىك أو ابنتان صدقه شريكه يثبت نسبه من المقر وصارت الجارية أم ولده تعالى النسب ويضمن نصف قيمتها للشريك موسراً كان أو موسراً ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر ونصف العقر قصاص وان كذبه شريكه فالجواب كذا لا أن هاهنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على شريكه نصف العقر كذا فى شرح الزيادات للعتابى \* رجلان اشتريا غلاماً من السوق وكان عبد الرجل ولد عنده فقال أحدهما لصاحبه هدا ابنى وابنىك أو قال هو ابنىك وابنى أو قال هو ابنتان جارية فقال صاحبه صدقت أو قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه فى الولد أصلاً وان كذبه كان حكم الولد حكم عبد بين اثنين أعتقه أحدهما وان قال الشريك هو ابنىك دونى فعلى قول أبى حنيفة رجسه الله تعالى لا يضمن المقر لشريكه شيئاً ولكن يسمى الغلام له فى قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسراً كذا فى المحيط \* رجلان اشتريا عبداً فادعاه أحدهما ثم شهد على صاحبه أنه كان أعتقه قبل أن يدعيه وصدقه صاحبه سقط الضمان عن المقر بتصديق صاحبه كذا فى شرح الزيادات للعتابى \* جارية بين رجلين ادعى أحدهما أنها أم ولده وقال شريكه كنت أعتقه قبل أن تقر به هذا وكذبه المقر فالجارية أم ولده للمقر وضمن المقر لشريكه نصف قيمتها كذا فى المحيط \* جارية بين رجلين ولدت فى ملكهما فادعى أحدهما الولد والاخر الام معاً وأقر أنه كان أعتقها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وأما أم ولده لان دعوة الولد دعوة الاستيلاء فتنسب الى أول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فتصير على وقت الدعوة فكان السابق أولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك أنه لا ضمان له حيث زعم أنها بنته أو معتقته ويضمن نصف عقرها لاقراره بالطوع ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لعلوقه حرام من الاصل كذا فى شرح الزيادات للعتابى \* استولدها ثم أقر أنها فلان زوجهامنه وصدقه فهي والغلام مملوك كان للمقر له ولا يلتفت الى تسكيب الغلام اذا بلغ وكذا اذا لم يقل شيئاً حتى ماتت فان كذبه الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقر له ولا يقضى بالعقروان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق

ابرائها من نفقتها ونفقة ولدها الرضيع صح \* طلق امرأتى بشرط ان لا تخرج من المنزل شيئاً فعلى الزوج يقول انك اخرجت شيئاً وهى تقول لم اخرج فاقول له كاختلاف يتبع فى الحديث \* قالت خويشتن خريدم يدان كه بجه را بدارم يك سال ورختا خانه ترا فقال فروختم اكر برين باشى فهذا فارسية كلمة على ويكتفى بالقبول فى المجلس ولو قال اكر برين شرطها بروى يشترط الاداء فى المجلس وامسك الولد تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد مضي المدة \* قالت لزوجها خريدم اريد من شوى كفت كه فروختم يدان شرطه كه تاده روزاين دمدمى دهمى

ومضى عشرة أيام ولم تعطه قال القاضي المروزي لا يصح الخلع وقال صاحب المنظومة يصح ويجب عليها تسليمه وهذا تعليق بالقبول لا بالأداء فقد نص في الكتاب أنه لو قال ان اعطيتني الفاقنت طالق لا تطلق بلا أداء ولو قال انت طالق على الف تطلق بالقبول والامام السيد صاحب الاحقاق اخذ بقول القاضي \* قالت سرخريدم فقال بدان شرط كه هر چه هست از اندك و بسيار سر من فرو ختم فاعطت بعض القماشات لالبعض قال آخج ازان (٢١٣) روى است تا همه نرساند خلع درست نه بود و على قياس ما قاله صاحب المنظومة ينبغي

ان يقع ويجبر على تسليم القماشات \* اختصه افقالت له انت تذهب من البلدة فطلقى وقالت من سرخريدم تو فروختى شوى كفت فرو ختم بشرط انك اكر دو ماه رانه ايم لا تطلق امراته فى الحال لانه علق الخلع و يشترط قبول الآخر بعد وجود الشرط والايجاب الموجود منها لم يبق بعد الشرط فاذا قالت المرأة بعد وجود الشرط خريدم وقع الطلاق والمراد من وجود الشرط انقضاء مدة الشهرين وعدم الاتيان \* قال لها تو طلاق بدان شرط ككه فلان چيز من دهى طلقت ان قبلت فى المجلس \* انت طالق ان اعطيتنى الفايقتصر على المجلس فان جاءت بالالف بعد الافتراق لا تطلق لانه طلب عليك الالف منها بازاء الطلاق وانه للحال ولم يوجد دليل على الطلب فيما وراء المجلس فاقصر بخلاف اذا اعطيتنى اومتى اعطيتنى فانه لا يقتصر حتى لو قالت له اشتريت نفسى منك بكذا فقال بعث اذا اعطيتنى او

و يكون الابن عبد المقر له ولو انكرت وماتت قبل الحكم بشئ لا بقضى بشئ حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدقته وكذبه الغلام او على عكسه عتق الغلام والام ام ولد المقر ويضمن قيمتها كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له عبد ولعبد ابن ولابن عبده ابنان ولدان فى بطنين وكلهم يولد مثلهم مثل المولى فقال المولى فى صحته اخدمهم ولدى يؤمر بالبيان مادام حيا فى ايمهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان مات قبل البيان فالعبد يسمى فى ثلاثة ارباع قيمته وابنه فى ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين فى ربع قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل له عبد ولعبد ابنان ولدان فى بطنين مختلفين ولكل ابن ابن فمهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى فى صحته اخدم هؤلاء ولدى ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الاول خمسة ويسعى فى اربعة ائتمائة وأما الاوسطان فيعتق من كل واحد منهم اربعة ويسعى فى ثلاثة ارباعه وأما الاصغران فيعتق من كل واحد منهم اربعة ويسعى فى ثلاثة ارباعه ويسعى فى ستة ارباع قيمته فعندهما وهو الاصح على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الاول سبعة ويسعى فى ستة ارباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سبعة ويسعى فى خمسة ارباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى فى اربعة ائتمائة ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة ائتمائة ويسعى فى ثلاثة ائتمائة قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير \* عبد بن رجلين قال اخدمهما صاحبه اعتقناه او قال اعتقته انا وانت او قال اعتقته انت وانا وصدقهما صاحبه فى ذلك كله عتق العبد عنهما ما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين اعتقه اخدمهما فيكون للشريك خياران ثلاثة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واما عندهما فيعتن الضمان ان كان المقر وسرا والسعاية ان كان معسرا وولا نصيب المقر له وولا نصيب شريكه موقوف فان عاد الى التصديق ردما اخدم من الضمان او السعاية ويثبت الولاة منه كذا فى المحيط \* اذا اقر الرجل ان اعتق عبده هذا أمس وهو كاذب عتق فى القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا فى المبسوط \* ولو قال اعتقتك أمس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال اعتقتك أمس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله اعتقتك قبل ان اشتريتك كذا فى الحاوى \* ولو قال اعتقتك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك فى يدك فى العتق أمس فلم تعتق نفسك وقال العبد بل اعتقت نفسي لم يعتق كذا فى محيط السرخسى \* لو قال اعتقتك على مال وقال العبد اعتقتى بغير مال فالقول قول العبد ولو قال اعتقتك على مال أمس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت او قال اعتقتى بغير شئ فالقول قول المولى كذا فى المبسوط \* اقر أنه اعتق عبده هذا لابل هذا عتقا كذا فى محيط السرخسى \* لو قال كاتبك ولم يسم مالا وقال العبد على خمسمائة فانه ينبغي فى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا فى الحاوى \* ولو قال كاتبك أمس على ألف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو اقر أنه كاتب عبده هذا على ألف درهم لابل هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا فى المبسوط \* ولو اقر أنه كاتب عبدا قبل ان يملكه أو أنه كاتبه أمس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو اقر أنه كاتبه أمس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استثنيت الخيار لنفسى وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع فى

فروختم چون برسد يقع متى دفع البذل فى المجلس أو غيره \* قالت اشتريت نفسى منك بكذا فقال بعث ككر بدل خلع عن برسدان دفعت البذل فى المجلس يصح والا فلا كقوله ان اعطيتنى وجعل الامام اذا هنا كنى لانه لو جعل بمعنى ان يبطل بالقيام ولو بمعنى متى لا فلا يبطل بالنسبة بخلاف ان كلمتى فانت طالق لانه شرط محض فكان يميننا محضا وفى الايمان لا يطلب وجود الشرط فى المجلس ولو شرط البذل من جانبه فيسه فقالت اشتريت نفسى منك بكذا ان اعطيتنى أو قالت خريدم چون اين جميع



مقدار من برسدان أعطاهما للبذل في المجلس صرح والالان الخلع من جانبها موضة فلا يتوقف على ما وراء المجلس \* أنت طالق على أن تعطيني نقداً أو على ألف يقع بالقبول في المجلس ولا يشترط الاعطاء ولولها عليه ألف تقاضا وان نص على الاعطاء والدينان الخلعان من جنس واحد يتقاسمان وفي أن أعطيتني وإذا أعطيتني لا يقع ما لم يعط ولا تقع المقاصة أيضا لأنه معلق بالأداء فلا يقع قبله والمقاصة ليست باعطاء وكلمة على وان للشرط لكنه على خلاف سائر أدواته فإنه يقتضى (٣١٣) تحقيق المشروط في الحال بشرط

ايحياها الجزاء بعده كقوله  
أزورك على أن تزورني  
فالزيارة منه موجودة في  
الحال ولهذا دخل على البيع  
بالخيار واقتضى تحقيق  
السبب وتأخر الحكم بخلاف  
قوله ان زرتني زرتك \* قال  
له بعد الخلع أنت طالق  
على ألف لا يقع الا بقبولها  
وان كان المال لا يلزمها  
وهذه مسألة الجامعة وهي  
رواية في واقعة الفتوى  
\* خالها مرتين ثم قالت في  
عدة الثاني بقي لي طلاق واحد  
اشترته منك بعشرة دنانير  
حتى تكمل الثلاث فقال  
الزوج بعث الطلاق الثالث  
منك بعشرة وقالت اشترته  
يقع الثالث ولا يجب المال  
لان اعطاء المال لتخصيل  
الخلاص المنجز وان حصل  
وأما اشتراط قبولها في أول  
المسئلة فلان قوله أنت  
طالق على ألف في المعنى  
تعلق طلاقها بالقبول فلا  
يقع بلا وجود الشرط \*  
تزوجها على ثلثمائة ووهبت  
له مائة قبل القبض ثم خالها  
على المهر المذكور في العقد

جميع هذه الوجوه كذا في الحاوي \* دبر جارية ثم أقرها كانت مدبرة لا خر غصبتا منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها ولا يمنع من استعمالها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها أجنبي فعليه القود للمقر ولوقتلها المقر له فعليه القود قياسا ولا قود عليه استحصانا كذا في محيط البصر خسي \* جارية بين رجلين قال أحدهما لصاحبه دبرتها أنا وأنت أو قال دبرتها أنت وأنا وقال دبرناها فان صدقه صاحبه في ذلك فهي مدبرة لها وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها أحدهما والحكم ثمة أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للشريك خياران خيبة ان شاء دبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء ضمن المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسعى الجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوف بتخدم المقر يوما وتوقف يوما فان عاد الشر يك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما ورده على المقر ما أخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات أحدهما ولا مال له سوى الجارية فان مات المقر وصدفته الجارية فيما قال سعت في ثلثي نصف قيمتها للورثة المقر وأما اذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وان مات المنكر فان صدقت الجارية المقر فيما أقر فأنه تسمى للمقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما أقر فأنه تسمى للمقر في نصف قيمتها وذلك في غير ذلك وأما اذا ماتا جميعا أحدهما قبل الآخر فان مات المقر وأولاه المنكر والجارية صدقت المقر فيما أقر فحكمكم المسئلة قبل موت المنكر أن يعتق ثلث النصف الذي هو حصصة المقر وتزنها السعاية في ثلثي ذلك النصف وان مات المنكر بعد ذلك وجبت عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر واذا وجبت السعاية في نصيب المنكر للمقر صار ذلك تركة للمقر واذا دت تركة المقر واذا ازدادت تركة المقر ازداد الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسمى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فكذلك الجواب تسمى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر وأولاه المقر والجارية صدقت المقر فيما أقر فاشيخنا رحمه الله تعالى ذكره أنه تسمى السعاية في كل قيمتها وان كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فقول ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة قبل موت المقر أنه تسمى السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكروا حكمها بعد موت المقر واشيخنا رحمه الله تعالى ذكره أنه تسمى السعاية في كل قيمتها لانه لم يمتها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما بيان مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فتصير كلها مدبرة باقرار المقر بعد ذلك ان صدق الشر يك المقر فهي مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشر يك موسرا كان أو معسرا ويكون نصفها مدبر للمقر والنصف الآخر موقوف الى أن يعود الشر يك الى تصديق المقر فان عاد صارت مدبرة بينهما وردها الشر يك ما أخذ من المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها للورثة المقر وليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر أو كذبت وبقي المسئلة بعد هذا على مذهبيهما على حسب ما بينا في حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط

### (الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالغيب في المبيع)

لو قال الرجل بعثتك عبدي هذا أمس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فاقوله له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع لي قد قبلت فاقوله له لان البيع يتكتم بفعله اجمعا كذا في محيط

يرجع عايبا \* قال له يا بك دينار بتو رسد سرخر يدي بعثت وكابن وأراد به التحقيق فقالت خريدم فهذا خلع تام منجز لان معناه خويشتن خريدي بعثت وكابن بك دينار بتو رسد خطاب الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فاليها القبول كان البذل مرسلا أو مطلقا أو مضافا الى المرأة أو الاجنبي اضافة ملك أو ضمان ومتى جرى بين الاجنبي والزوج وكان البذل مرسلا فالقبول اليها وان أضيف الى الاجنبي اضافة ملك أو ضمان فالى الاجنبي لا المرأة \* وكله بان يخالع معها بعد شهر فضت المدة ولم يخالع الوكيل لا يجب له الوكيل على الخلع وان طلبت المرأة

وبعض المدد لا ينزل الوكيل \* وطلعت منه بذلك المهر قيل يسقط المهر لان الخلع هنا كناية عن البراء  
وبعض المتأخرين على أنه لا يسقط لان الخلع لغو لعدم السكاح وعلى هذا اذا طلعت بها بائنا ثم اختلعت من زوجها وقد ذكرناه \* قالت  
اشترت نفسي بالمهر ونفقة العدة فقال من فروختم به طلاق فان قبلت يقع الثلاث والا فلا اذا نوت الشراء ثلاث تطليقات فيقع الخلع  
بثلاث ولو لم يقل هذا ولكن قال أنت (٣١٤) طالق ثلاثا ونوى الجواب وهي نوت الواحدة لا يصح الخلع ويقع الثلاث \* قالت

خويشتن خريدم فقال  
مستترتا دارهان فروختم  
أوقالت سرخريدم فقال  
مستترتا من فروختم نفي  
خرى قيل يكون خلعا  
بخلاف قوله فروختم نفي  
خرى لان قوله فروختم  
استقبال لا اخبار عن الحال  
\* قالت سرخريدم فوكزها  
وكزأوقال اينك فروختم  
لا يقع ولم يذكر فيه  
خلافا وقد مضى في الطلاق  
الخلاف \* (النوع الثالث  
فما يكون جوابا وما  
لا يكون) \* قالت اخلعني  
أو خويشتن خريدم فقال  
مجيبا لها أنت طالق صار  
بمنزلة خلعت فيقع البائن  
ويجعل كأنه قال أنت  
طالق بالخلع لانه خرج جوابا  
ولا يبرأ عن المهر والمختارانه  
اذا أراد الجواب يكون جوابا  
فيكون خلعا ويبرأ عن المهر  
ولو قال فروختم يكون جوابا  
بلائية وقال الامام طهر  
الدين أنت طالق ويبيك  
طلاق باي كشادم جواب  
بلائية في الصحيح ولو قال  
في الجواب دست كونه كردم  
أودست بازداشتم وكل لفظ  
لا يحتمل معنى الشتم ان نوى  
الزوج الايقاع يكون ايقاعا

السرخسي \* اذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو لم يسم وأقر  
أنه قبضه كان هذا أجوز ولو لم يسم ثما وقال لم أقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع عينه  
والبيينة على المشتري كذا في المبسوط \* أقر أنه باع دارا منه ولم يسمها ثم جده فالأقرار باطل وكذا ان سمي  
المبيع ولم يسم ثما فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان حدد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحد ودبعد أن  
تقوم البيينة على معرفة الحدود كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أنه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جده  
فهذا الأقرار باطل وكذلك ان أقر أنه باع عبده من فلان غير أن الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط \* لو  
أقر أنه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسمائة فجحد البائع أن يكون باعه بشئ  
حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالأقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالأقرار على هذا  
الوجه كذا في المحيط \* اذا أقر أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشئ ثم  
قال بلى قد ابتعته منك بألف درهم وقال البائع ما بعته لك فالقول قول المشتري وله أن يأخذه بالثمن ولو كان  
حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم  
تقبل منه بيينة على ذلك الا أن يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك حينئذ تصادقهما على الشراء  
بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط \* أقر أنه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلف  
كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أن هذا العبد الذي في يديه عبد فلان  
اشترى منه بألف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الاخر بخمسمائة درهم ونقدته  
الثمن فان أقام البيينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن لاخر هذا اذا أقام البيينة على  
البيعتين فقط دون نقد الثمن فاما اذا أقام البيينة على نقد الثمنين فلا شيء عليه لواحد منهما واذا لم يقم بيينة على  
ذلك فالعبد الاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة  
العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* ولو أقام البيينة على الاول ولم يقم على الاخر وصدقه  
الاخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعتان جميعا بالبيينة كذا في المحيط \* لو أقر أنه باعه منه  
بألف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول أبي حنيفة  
رجحه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري سواء رضى البائع باسترداد ما بقي أم لم يرض وعلى قول أبي يوسف  
رجحه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري مع عينه الا أن يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري  
بخصصة ما خرج من ملكه على قول المشتري حينئذ يجري التعالف وأما على قول محمد ورجحه الله تعالى  
في التعالفان ويتراد ان قيمة العبد الا أن يشاء البائع أن يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في  
المبسوط \* في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم أقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فأراد المشتري  
أن يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كان القول قوله كذا في محيط السرخسي  
\* قال محمد ورجحه الله تعالى رجل اشترى من رجل جارية ببيع فاسد او قبضها المشتري فحضر البائع يريد  
استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم أودعها عندي وأنكر البائع لم يقبل قوله وللبيع أن  
يأخذها فان أقام المشتري بيينة على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري أو صدقه البائع أو أقام  
البيينة على اقرار البائع أو حلفه المشتري فذلك ان دفع الخصومة عنه وبغرم قيمتها للبائع ولو لم يقم البيينة على

مبتدأ وقيل يكون جوابا اذا نوى ولو قال فروختم بيك طلاق رجعي يكون جوابا ويبلغ لفظ الرجعي  
كما لو قال أنت طالق بتطليقة بائة أم لك الرجعة يقع البائن ويبلغ لفظ أم لك الرجعة لان الرجوع لا يصح \* قالت خويشتن خريدم فقال  
طاعتك واحدة للسنة والمرأة مدخولة يقع رجعية على رواية الاصل لان البائن ليس بسق لزيادة الصفة وعلى رواية الزيادات يقع بالسنة  
سقى الحاجة الى الخلاص الناجز \* قالت اشترت نفسي منك بطلاق فقال فروختم لا يقع ما لم يقل خريدم \* قال لها خويشتن بخبري عدت



وكاين وكل حق يكون للمرأة على الزوج فقالت خريدم صح الخلع بدون قول الزوج بعث ولولم تذكر البذل فقالت خويشتن خريدم بعثت  
وكاين لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعث \* قال لها بعث منك مهرك بتطليقة فقال اشتريت يقع بائننا ولوقالت بعث منك بتطليقة مهري  
وقال بعث منك بتطليقة يقع الرجعي بجانا لان العوض لم يذكرفي كلامه ولا يصلح جوابا لكلامها ايضا \* قال لها بعث منك طلاقك بما على  
من المهر فقالت طلق نفسي يقع البائن بمهرها \* فقولها اشتريت ولا يشترط (٢١٥) التنية هنا عند الكل \* قال لها بعث

منك ثلاث تطليقات بمهرك  
ونفقة عدتك فقالت مجيبة  
له بعث ولم تقل اشتريت  
بائن عند الاسكاف وقال  
الفقيه أبو الليث لا يقع في  
الختار وقال صاحب المحيط  
قول أبي بكر الاسكاف  
أحب البنا \* قالت له اخلعني  
فقال فعلت أو أجزت يكون  
خلعا \* قال لها بعث منك  
تطليقة بمهرك ونفقة عدتك  
فقالت بجان خريدم صح  
الخلع وهذا للبالغة \* وعن  
الامام الثاني قالت أبرأك  
بما لي عليك على طلاق ففعل  
جازت البراءة وكان الطلاق  
بائنا وكذا لو جعل له ما لا على  
ذلك ولوقالت طلقني على أن  
أؤخر مالي عليك فطالها فان  
كان للتأخير غاية معلومة صح  
التأخير وان لم يكن له غاية  
معلومة لا يصح والطلاق  
رجعي على كل حال ولو طلقها  
على أن تبرئه من الالف التي  
كفل بها المرأة من فلان صح  
والطلاق بائن \* قالت اختلعت  
أو اشتريت منك نفسي فقال  
نبيك أمد لا يكون جوابا ولو  
قال فروختم بكاين ودهدم  
ديكر فقالت أمدتم الخلع  
\* قالت خويشتن خريدم ازو

ما ذكرنا واستردها البائع ثم حضر الغائب وأنكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان أقربما قال  
المشتري أخذ الجارية من البائع ويغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها فلان وقبضها ثم أودعها ثم  
أعتقها أو دبرها أو استولدها فجحد البائع ذلك فلا سبيل له عليها أو يأخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاء وتصير  
مدبرة موقوفة أو أم ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله أخذ  
الجارية وكانت مدبرة أو أم ولد له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وأنكر الاعتاق وغيره فهي أمة وله  
أن يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذب البائع كان له أن يأخذها وتكون في يده  
حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية  
البينة أنه قد كان باعها وان المشتري كاتبها فينشد يقضي بكاتبته وان صدقه في الهبة وكذب في الكتابة أخذها  
وكانت أمة له وان صدقه في ذلك كله أخذها من البائع وكانت كما قال المشتري ويغرم قيمتها فان كان البائع  
حين ردت عليه باعها أو دبرها أو أعتقها كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع أو الهبة وينفذ  
فيما اذا كذب في التحريم شرح الجامع الكبير \* الوكيل بالبيع اذا أقرب بالبيع صح اقراره في حق الموكل  
سواء كان الثمن قائما أو هالكا ولو أقر الموكل أن الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك والوكيل  
يجحد فالعبد لفلان بالف والمهدة على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط \* اذا دفع رجل الى رجل عبدا  
وأمره أن يبيعه ثم مات الامر فاقرا الوكيل أنه باعه بالف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق  
الوكيل وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط \* عبد لرجل أجنبي فاستهلك المشتري العبد فقال رب  
العبد للبائع أنا أمرت بك بالبيع في الثمن وقال الوكيل لم تأمرني ولي الثمن ولأن القيمة فالقول لرب العبد  
وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي \* ولولم يأمره بذلك ولكنه أجاز البيع فان كان العبد  
قائما بعينه جاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم أجاز البيع فالارش للمشتري وان لم يجز البيع  
فالارش لرب العبد كذا في المبسوط \* فان أقرب العبد أنه أجاز البيع بعد ما وقع بيوم وأنكر المشتري  
فالقول لرب العبد ولا عين عليه وان كان العبد مستهلكا فالقول للمشتري مع عينه كذا في محيط السرخسي \* رجل  
وكل رجلا ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعته من فلان بالف  
درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم أودعها وكذب الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة  
الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وأنكر سلمت الجارية للموكل فان ادعى ما أقربه الوكيل أخذ الجارية  
من الموكل ويأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لا ضمان عليه وان لم يقر  
الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن ويأخذ الجارية وكذلك الجارية المأسورة اذا اشتراها  
مسلم بالف وأخرجها الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان  
وقبضها مني ثم أودعها وغاب لم يقبل قوله ويقضي به المالك القديم ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى فان  
حضر المقر له وأنكر ذلك سلمت الجارية للمولى القديم بالثمن وان ادعى ما أقربه المشتري أخذ الجارية من  
المولى القديم وأخذ المولى منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا الوهب من رجل شيئا  
وسلمه اليه ثم أراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم أودعني يؤمر بالتسليم اليه فان  
كذب فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الواهب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى أنه أخوه وأنه عوضه

بمهرى ونفقة عدتي دادى فقال الزوج آرى وقعت الفرقة ولوقال آرى بيني لا وكذا لو قال بزرفتم لا يكون جوابا ولو قال نعم أو بلى  
فهو جواب في الختار لعدم الفرق بينهما في عرف العوام \* قالت خويشتن خريدم فقال روا كنون لا يقع لاحتمال أظهارا والنفرة وهذا  
مستقيم على قول من قال في خويشتن خريدى فقالت خريدم لا يتم الخلع وعلى قول من قال يتم لا يستقيم ولوقالت من خويشتن خريدم ازو  
فقال الزوج رو لا يكون خداما وان نوى الطلاق كان طلاقا \* قال اشتريت نفسي فقالت بحكم خويشتن فروختم صح \* وفي الاصل اختلعت

بجكه أو بجكه أو بجكم أجني صح وبطلت التسمية وترد المهر المقبوض \* قالت خويشتن از ثوسه بازه شتم فقال دستي ان أراد به الاجازة وقع الثلاث والا واحدة رجعية \* بعث منك أمر بالف درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال فكما أن الاعتياض عن الطلاق المنجز يصح كذلك عن المعلق يصح \* قالت له وهبتك مهري فعوض لي فقال عوضتك ثلاث تطايقات وقع \* (النوع الرابع في فاسده) \* اذا أشهد على أن الزوجة اذا (٢١٦) قالت خويشتن خريدم از تو يقول لها فرو ختم بالف ألفين وشهد شاهدان انه

أوغره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* لو أمر رجل رجلا بشراء عبد بعينه فاقرا الوكيل أنه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذلك البائع وبجده الأمر فالقول قول الوكيل ولو أمره بشراء عبد بغير عينه وسمى جنسه وصفته وثمنه فاقرا الوكيل أنه قد اشتري هذا العبد بالثمن الذي سماه له وبجده الأمر فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال ان كان دفع الأمر الثمن الى الوكيل فهو مصدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل ولو كان الأمر قد مات ثم أقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان الثمن في يده بعينه أو في يد البائع أو كان الأمر لم يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الأمر ويلزم البيع الوكيل وتحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البيع الميت كذا في الحاوي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترى لها قبضها أو لم يقبضها حتى قال اشترى بها بالف وخمسائة وصرت مخالفا للجارية لي وقال الأمر اشترى بها بالف والجارية ملكي وصديق البائع الأمر فالقول قول البائع والأمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الأمر ألف درهم الى البائع وياخذ الجارية فان أراد المشتري أن يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان أراد أن يحلف الأمر له ذلك فان حلف أخذ الجارية وأعطى البائع الثمن والعهد بينهما وبين البائع ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع ألف درهم وياخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه أخذ خمسمائة ولم يذكر في الكتاب أن البائع لو أراد أن يطالب الأمر بالف درهم هل له ذلك أم لا حكى الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام أبو الهيثم عن القضاة رحمه الله تعالى أنه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الأمر وقال عامة المشايخ ليس له ذلك وكذا لو قال المشتري اشترى بها بمائة دينار والمسئلة بمجالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو أن في الاولى اذا أخذ الأمر الجارية وأدى الالف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل ياخذ المشتري الجارية من الأمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان ياخذها بمائة من الالف وكان للأمر حق حسمها عن المشتري الى أن يؤدي اليه الالف وفي هذه المسئلة ياخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا أقر بالشراء أما اذا أنكر الشراء أصلا فقال الأمر اشترى بها بالف وصديقه البائع كان القول قول البائع والعهد على الأمر فلو قال البائع أنا استخلف المشتري بالله ما اشتري للأمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الأمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد أقر أنه لا حق له قبل الأمر حين أنكر الشراء ذكر في هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذكر في مسئلتى الخلاف بالكثرة والخلاف بتغيير الجنس من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال لا يستخلف ثمة ومنهم من قال هناك أيضا يستخلف اذا حلف الأمر بالله ما علم أنه اشترى بالف وخمسمائة أو بمائة دينار ولو كان البائع في هذا الوجه قبض الثمن ألفا ثم قال كان الثمن ألفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الأمر والمأمور فالأمر يذعي أنه اشترى لنفسه والأمر يذعي أنه اشترى له فكان القول قول المأمور مع عيینه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للأمر هذا اذا صدق الأمر وان صدق المأمور قد سمي الأمر الثمن أو لم يسم فاشترى فقال اشترى بالف وقال

قال بالف ألفين ان سمع القاضي منه انه قال بالخاء لا يلتفت الى مقال الشاهدين وان قال لم أفصح انه قال بالخاء أو الخاء يقبل ويطلب الخلع ولو شهد بعض أهل المجلس انه قال بالخاء يقبل ويصح الخلع ولو برهن على أنه باع رأس الشاة أو قال بالفين أو ألفا يقبل ولو برهن على أنه قال بالخاء في معارضة برهانه فالعامة على أن برهانه أولى وصاحب المحيط على أن بينته أولى ويصدق عند عدم البينة باليمين والقاضي في الفتاوى لم يجب عن هذه المسائل سدا لباب الخيل \* قالت خويشتن خريدم بيكي جابادی فقال من بيكي كرده فرو ختم ان كانت الجردقة مثل الجابادی أو أصغر منه يكون جوابا وان كانت لا يكون جوابا وان كانت الجرادق مختلفة بسئل الزوج أي جردقة أردت وبيني اليكم عليه ان كان مثل الجابادی أو دونه فجواب ولا لا \* قالت اشترت نفسي منك بكذا درهم وعشرة ثياب معينة فقال بعث علي أن تصل الى الثياب المعينة في عشرة أيام فمضت الأيام ولم تصل الثياب المعينة قيل لا يصح الخلع وقال مولانا صاحب المنظومة صحيح وتام \* قال لها اشترى نفسك مني بنفقة العدة والمهر فقالت اشتريت بالمهر لا يقع الخلع ما لم يقل الزوج بعث لاتهم ازادت على الجواب بالنقصان فكانت بادئة ولو قالت اشتريت بنفقة العدة والمهر ثم الخلع وان لم يقل الزوج بعث لانها وان زادت على الجواب لكنهما قصرت لانها أعادت كل ما في السؤال وهذا تمام الجواب أيضا \* خويشتن خريدم بعثت وكابين فقال أنت طالق وطلقتك تقع تطليقة بائنة في المختار لانه يصلح جوابا وفي النوازل يقع الرجعي والاول أصح ولا يسقط المهر عملا بالشهين

الامر



\* قالت خويش-تن خريدم بعدت وكابين فقال يك طلاق دادمت ان عني الابتداء صدق ويقع الرجعي وان عني الجواب فجواب وان لم يختر  
بيلاشي لا يكون جوابا لان جوابها فروختم لا طلاق دادمت الا اذا عناه واختار الفقيه أبو الوليث والصدرا نه جواب \* خالعهما على ارضاع  
ولده ولم يوقت صح وترضعه سنتين ولومات الولد بعد سنة فعليه اقامة رضاع سنة أخرى وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة تكون بريئة عن  
قيمه يصح ولا ير جع عليها اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره وان خالعهما (٢١٧) على رضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده

بعدا لفظام عشر سنين يصح  
والجهالة لا تمنع هنا كالأول  
استأجر ظئرا بطعامها  
وكسوتها يصح عند الامام  
لان العادة جرت بالتوسعة  
على الاطراف وهذا يصح عند  
الكل لانه لا تجري المناقشة  
ولو من التيمم في نفقة ولده فان  
مات الولد أو علم انه لم يكن في  
بطنها ولد فانها تترد القيمة  
وشرطها البراءة على تقدير  
هذه العوارض صحيح كذا كرنا  
\* قال حلال الله عليه كذا  
ان فعل كذا ففعل ثم قالت  
في هذه العدة خويش-تن خريدم  
فقال فروختم بسمه طلاق  
خريدم لا يقع الثلاث \* ذكر  
شيخ الاسلام شوي زن را  
كفت بيرون اي زن كفت  
من بيرون ادم مرد كفت  
من رها كردم خلع ان نوى  
الجواب قال الشيخ لا حاجة  
الي هذا القيد لانه اراد  
الجواب ظاهرا لان قولها  
بيرون ادم صار متعادافا  
انخلع وكذا رها كردم وان  
كانت فارسية خليت سيلاك  
لكنه صار غزلة الصريح  
لكثرة الاستعمال وفي قوله  
رها كردم لا تشترط النية  
ويقع البائن \* قالت وهي في  
بيت اشترت نفسي وقال

الا امر اشترت بخمس مائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع عينه كذا في التحرير شرح الجامع  
الكبير \* اذا أقر البائع أنه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى أن المشتري أبرأه منه فعليه البينة  
فان لم تكن له بينة استخلف المشتري ما أبرأه وما عرض على بيع من ذرآه ولا رضى به ولا خرج من ملكه فان  
حلف رده عليه وان ادعى المشتري أنه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله ويجحد البائع ذلك وأقر أنه  
باعه وبه عيب ولم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوي \* واذا أقر البائع أن المشتري عيبا يتوهم  
زواله بحيث لا يبقى له أثر بان أقر أنه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة  
وأراد أن يرده وقال هي تلك القرحة التي أقرت بها وقال البائع التي أقرت بها قد زالت وهذه قرحة أخرى  
حدثت في يدك فالقول قول البائع مع عينه وعلى المشتري البينة فالقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعا من  
العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غرره اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط \* فلا يكون للمشتري حق الرد  
الا بيينة يقيمها أن هذا العيب عين ذلك العيب أو يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال  
القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله أن يرد بالعيب على  
البائع كذا في المحيط \* أقر البائع أنه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق  
ولو قال زاد وكان صغيرا صدق ولو كان به خرق غيرة ذلك فقال البائع بعته وهذا به ولم يكن الاخر به فالقول  
قول البائع مع عينه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان البائع اثنين وأقرأ أحدهما بعيب وسماه وجمده الاخر  
كان للمشتري أن يرد على المقر دون الاخر فان كان البائع واحدا وله شريك مفاوض فجحد البائع العيب وأقر  
به شريكه كان للمشتري أن يرده كذا في المبسوط \* وله الخيار ان شاء رده على الشريك المقر بالعيب وان شاء رده  
على البائع كذا في المحيط \* وان كان الشريك شريك عتق لم يكن للمشتري أن يرده باقراره وكذلك المضارب  
اذا باع خادم من المضارب فاقرب المال فيه بهيب لم يكن للمشتري أن يرده على المضارب بذلك وكذلك لو كان  
رب المال هو الذي باع فاقرب المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع وأقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا  
الاخر من ذلك شيء ولو أقر الوكيل بالعيب وجحد الاخر كان للمشتري أن يرده على الوكيل ولكن في حقه  
دون الاخر الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرد على الاخر لا باقرار الوكيل ولكن يتقنا أن العيب  
كان موجودا عند الاخر وان كان العيب يحدث مثله فان أقام الوكيل البينة على أنه كان عند الاخر رده  
عليه وان لم تكن له بينة استخاف الاخر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي  
شريك العتق لو أقر البائع منهما بالعيب وجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا أقر  
بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط \* لو أن رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها  
المشتري الاخر بعيب ورد على المشتري الاول ان ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول أن يخاصم بانه  
في ذلك العيب وان ردها بقضاء قاض فهو هذا على وجه ثلاثة الاول اذا ردها باقراره بالعيب بأن أقر بهذا  
العيب ثم أتى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وان كان وجهين ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا قبل  
الاقرار بالعيب بأن لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعته او ما به هذا العيب كان له ان يخاصم بانه ويرد عليه اذا  
أقام البينة أن هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحود هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا  
العيب لا يكون له أن يخاصم بانه الوجه الثاني اذا رده عليه بشكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود

(٢٨ - فتاوى رابع) وهو في بيت آخر بعته وكل منهما يسمع كلام الاخر يصح الخلع \* قال لها سر فروختم بعدت وكابين تو خريدي فقالت  
خريدم ولم يسمع الزوج كلامها الا يصح الخلع \* قال سر خريدي بعدت وكابين فقالت برين كاغدياره خريدم فهذا الجواب آخر لا بد من القبول  
حتى لو قال بعده فروختم يقع الطلاق \* قالت اشترت نفسي منك بكذا فاقال الزوج بعدت بكلمات ان كانت الكلمات مما يتعلق بالخلع يصح  
ولا يتبدل الجاس وان طال وكذا اذا قال اختلعت على كذا كذا درهم فعدت الدرهم فلما تم العقد قال قبالت يصح خلعها بتولية فقال

رجل ديكرفقال دادم بفتح أخرى \* باع منها تطليقة بغيرها ونفقة عدتها واشترت ثم قال الزوج من ساعته هرسه وقع الثلاث لانصرافه الى الطلاق لسبق ذكره \* قال للدخول أنت طالق واحدة فلاموه فقال ديكرو لم يقل طلاق ولا لك لا يقع أخرى لانه جواب له وبناء عليه خالعها بغير خسران يلحق الزوج فاذا أبرأته عن مهرها يقع الطلاق والا لالان ارتفاع الخسران يكون سلامة المهر له وان قال انت طالق ان دخلت الدار بغير خسران أو انت طالق (٣١٨) ان دخلت الدار على اني برى من مهرك يشترط قبولها بعد وجود الشرط لان

التعليق انما يصير سببا عند وجود الشرط فكأنه صار قابلا عنده فيشترط القبول ثمة وكذا لو قال لغائبه ان دخلت الدار فامرأته طالق على ان لا مهر لها يشترط القبول عنه فيتحقق الشرط وكذا لو قال امرأتي بـ... ان دخلت الدار على اني تبرئني من المهر أو على اني برى من خسراني اذا وجد الشرط وعليها ابرأؤه عن المهر ثم اختارها لنفسها \* قال لها اكر فلان كركني ترا طلاق يا بيزري من ازكابين ففعلت ذلك الفعل ببرأ الزوج عن المهر اذا أبرأته وأما وقوع الطلاق ففيه تفصيل ان أبرأت عن المهر بعد فعلها ذلك الفعل وقع الطلاق واذا أبرأته قبل تحقيق ذلك الفعل ثم وجدت ذلك الفعل لا يقع الطلاق لان قوله يا بيزري بمعنى معي فيشترط القران وذلك بعد تحقق الفعل المخوف عليه يكون بخلاف ما اذا قال اكر فلان كركني ترا طلاق في زمان من فانها اذا أبرأته قبل ذلك الفعل أو بعد ما فعلت الفعل يقع الطلاق لانه لم يوجد لفظ يدل على القران فاذا

هذا العيب نصابا نكت حالة الدعوى ولم يقل شيئا تعرض عليه المين فابى فرد عليه بالبيينة كان له أن يخاصم بآثمه وان سبق منه الجحود لا يكون له أن يخاصم بآثمه الوجه الثالث اذا رد عليه بالبيينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصابا نكت حتى قامت عليه البيينة كان له أن يخاصم بآثمه وان سبق منه جحود هذا العيب نصابا نكت على وجهين ان أقام المشتري الآخر بيينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بآثمه وان أقام بيينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها البائع الاول كان له مخاصمة بآثمه هكذا ذكر في بعض الروايات قيل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قيل هو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصى بالنقبض \* اذا باع دارا ثم أقر أنه باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف منه أو كسرى في جذع أو في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع أرضا فيها نخيل فأقر بعيب ينقص الثمن في نخلة أو شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع بعيب ينقص الثمن لو أقر أنه باع أو قطع اليد فجاء به المشتري وهو أقطع اليدين لم يكن له أن يردده ولكنه يرجع بتقصان العيب في يد واحدة واذا كان للعبد اصبع زائدة فللمشتري أن يرددهم ان اقر به البائع أو أنكره الا أن يثبت البائع سببا مانعا من الرد ويستوى في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقررا بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال للجارية يا سارقة أو يا بقة أو يا زانية أو يا مجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فأراد أن يرد البائع فقال البائع حدث عندك فالتقول قوله فان أقام المشتري البيينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له أن يرددها وكذا لو أقام البيينة أنه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة أو هذه السارقة أو هذه المجنونة ففعلت كذا وكذا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا أنه قال هذه السارقة أو هذه الزانية أو هذه البقة أو هذه المجنونة ولم يقر بالفعل أو هذه سارقة أو هذه بقة أو هذه زانية أو هذه مجنونة فللمشتري أن يرد به هذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال لامرأته يا طالق أو لامتته يا حرة أو قال هذه الطائفة أو هذه الحرة ففعلت كذا يكون اقرارا وان كان مقررا بالفعل أو على وجه النداء كذا في محيط السرخسي

(الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك)

اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار أحد شريكي العنان لمن لا تقبل شهادته له بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع ويلزمه دون صاحبه واقرار أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلا لا في حوشره ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* واذا كان مع الرجل ألف درهم مضاربة فأقر فيه بدين ومحمد رب المال جاز اقراره فيه وكذلك ان أقر فيه بأجر أجيرا أو دابة أو حائوت فان كان قد دفعه الى رب المال فقال هذا من رأس مالك فأقبضه ثم أقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي \* اذا أقر الرجل فقال هذا ألف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هو مضاربة لفلان

وجد الأبراء عن المهر ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق \* اختلفوا في عدد الخلع الجارى بينهم ما فتال مرتين وقالت ثلاثا قال الآخر الاسبيجاني القول له وقال الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القائم في الحال بينهم ما بان ادعت الفساد بسبب الثلاث وادعى الخواز لوقوعه مرة أو مرتين فالقول له وان في العدة أو بعد انقضائها ادعى الخلع مرة أو مرتين وادعت الغليظة فالقول قوالها ولا يجوز النكاح \* قالت سرخر يدمنه فروختي فتال الزوج فروختي القول له في الطلاق وفي المهر أيضا لان الخلع معاوضة من جانبها فصارت كأنه قال بعت ولم تقبل



وقال قبلت فالقول للشترى وكذا لو قال سرتو فروختم وتوته خريدي وقالت خريدم فالقول له أيضا لا نكراه \* ادعت المهر ونفقة العدة لانه طلقها وادعى الخلع وليس لها بينة ففي حق المهر القول لها وفي النفقة قوله \* ادعى الخلع على مال والمرأة تنكر يقع الطلاق باقراره والدعوى في المال على حالها وان ادعت الخلع وانكر الزوج لا يقع الطلاق كيظما كان \* اذا طابت الخلع فالمسئلة على أربعة أوجه خالغنى على الف يتم بقبول الزوج ولا حاجة الى قبول المرأة في المختار خالغنى بمال أو على مال (٣١٩) ولم يذكروا قدره لا يتم في ظاهر الرواية بلا

قبولها واذا لم يجب البذل هل يقع الطلاق قبل يقع وبه يفتى وقيل لا وهو الاشبه بالدليل ولو قالت خالغنى بلا مال وقال خلعت أو خالغنى ولم تزد فقال خلعت يقع الطلاق \* قال خويشستن بخراويجي نفسك فقالت اشترت سقط المهر وبه يفتى \* قالت خويشستن بعدت وكابن خريدم از تو فقال بك طلاق رجعي دادم يقع رجعي لانه ابتداء بخلاف قوله من يك طلاق دادم لانه يصلح جوابا \* وفي التوازل قالت خويشستن خريدم وقال فروختم لا يقع ولو قال فسروختم يصح ويقع وذكر السعدي أنه لابد من الاضافة الى أحد الزوجين واختار أبو الليث رحمه الله أنه اذا جرى مقدمات الخلع لا حاجة الى الاضافة وقال صاحب المنظومة تنفق مشايخنا على انه يصح بلا اضافة الغلبة الاستعمال فصار كقوله هر چه بدست راست كرم فالطلاق اضافة عندهم في هذا معنى قوله هر چه بدست راست كرم حرام ولو حرام متساويان في انه يقع الطلاق على

الاخر بالنصف وادعاء كل واحد من الرجلين أنه له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب وربح فيه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى الاول ألف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني ألف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن لكل واحد منهم ألف درهم ولا ربح لواحد منهم ما بل يكون الربح للعامل ويتصدق به كذا في المحيط \* اذا أقر المضارب أن هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقه ثم قال بعد ذلك مفصولا لاحد من الثلثين والآخر الثالث لم يصدق وهو بينهما نصفين كذا في المبسوط \* عبد في يده فقال هو مضاربة لفلان مني بالنصف ثم باعه بالفين وقال كان رأس المال ألفا وقال رب العبد دفعت اليك العبد مضاربة فالمضاربة قاسمة ولك أجر المثل والثلث كله في القول لرب العبد كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر المضارب أن بمال في أيديهم ما أنه مضاربة لفلان وصداقه ما في ذلك ثم أقر رب المال لاحد من الثلث الربح ولا خراج بر به فالقول قوله كذا في المبسوط \* أقر بمضاربة لرجل ولم يسمها فالقول له فيما سمي ولو رثته ان مات كذا في محيط السرخسي \* لو أقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انما هو خمسة دراهم لم يصدق وهو ضامن لما أقر به من المال وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الى رب المال وكذبه رب المال فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحسب رأس ماله كذا في المبسوط \* أقر رب المال بعيب فيما باعه المضارب ليس للشترى رده على المضارب وان أقر البائع لزمهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الرجل فلان شريكي منداوضة فقال فلان نعم أو أجل أو قال صدق أو قال هو كما قال أو قال هو صادق فهذا كله سواء وهو ما شريكان في كل ماله بعين أو دين أو رقيق أو عقار أو غير ذلك مما في يد كل واحد منهما بينهما نصفين الا طعام مثل كل واحد منهما أو كسوته وكسوة أهله فان ذلك ان في يده استخسانا وكذلك أم ولد أحدهما أو مدبرته فاما اذا كان لاحد منهما مكتاب قد كاتبه قبل اقراره فسا عليه من بدل الكتابة يكون بينهما وكذا لو قال هو مفاوضي في الشركة وأنا مفاوضه في الشركة كذا في المبسوط \* اذا أقر أحد المتفاوضين بمادخل تحت المفازضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقه شريكه في ذلك أو كذبه والاقرار بطلاق الدين داخل تحت المفازضة فان أقر أحد المتفاوضين بدين في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفازضة وانه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المفازضة فالقول قول المقر مع عينه واذا أقر أحد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتهم لا يصح على شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان أقر بدين تولى مباشرة سببه بنفسه يؤاخذ بجميع ذلك ولا يرجع على شريكه بشي وان أقر بدين تولى مباشرة سببه يؤاخذ بنصف ما أقر به ولا يؤاخذ شريكه بشي وان أقر بدين تولى شريكه مباشرة سببه بنفسه (١) لا يلزمه شيء كذا في المحيط \* اقرار شريك العنان على شريكه في بيع أو شراء شيء قائم بعينه جائز له على شريكه حصته وان أقر بشيء من ممتلكات يكون ثمنه ديناً عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أحد المتفاوضين بكفالة في صحته أو مرضه يؤاخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بأمر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير أمره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو أقر الصحيح من المتفاوضين بكفالة في صحته بدين لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزائن المفتين \* اذا أقر أحد المتفاوضين أنه كفل عن صاحبه بهر

(١) قوله لا يلزمه شيء أي ولا يلزم صاحبه الجأخذ أيضا كما هو عبارة المحيط اه بخراوي

امراته فيكون الاطلاق في قوله حرام اضافة أي حرام عندهم أي عند الفقهاء \* (النوع الخامس في التوكيد) \* قال لاخر طلق امرأتى فطلقها المأمور بهر وانفقة عدها وخالعها عليهم ما قال الفقيه أبو جعفر يجوز مدخولة أو لانه لما رضى بالطلاق بموتة تلحقه لان يرضى بما لا يلزمه أولى وقال الفقيه أبو بكر الاسكافي لا يجوز مدخولة أو لا به اخذ الفقيه أبو الليث والامام ظهير الدين لانه يلزم منه زيادة وصف البينونة \* وكله بان يخالعه على قباء فاخذ القباء وخالعها ثم رأى انه لا بطن له أو ليس له كان لا يصح الخلع لانه لا يسمى قباء

وان لم يكن له أحد الكين يصح لقله النقصان \* انت طلاق ثلاثا على الف فقبلت الواحد بالف لا يقع شيء لعدم وجود الشرط ولو وكله بطلاق امراته ثلاثا على ألف فطلقة واحدة بالف وقع بخلاف الاول فان تصرف الزوج مع امراته يقتضي المطابقة بين الايجاب والقبول صورة أو معنى والوكالة مبناها على عدم المخالفة ان كان لوالى خير لا يمنع النفاذ \* زعم رجل انه وكيل عن زوجة المخاطب بالخلع على مهرها فخلع ثم أنكرت الوكالة ان ضمن الوكيل البذل ( ٢٣٠ ) ثم الخلع وان لم يضمن ان ادعى الزوج الوكالة عنها وقع الطلاق باقراره وان لم تدع ان كان قال

مدعى الوكالة أبرأتك عن مهرها على ان تطلقة لا يتبع الطلاق وان لم يقل كذلك وقع الطلاق وذكر الامام محمد رحمه الله ان توكل الصبي والمعتوه عن العاقل البالغ بالخلع صحيح \* ( وما يتصل به خلع الفصولي ) \* خاع ابنته الصغيرة على مال لم يجز أى لم يجب بدل الخلع على الصغيرة وفي وقوع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع أنه معلق بلزوم المال وقد عدم والاصح الوقوع لانه معلق بقبوله وقد وجد \* اختلفت الصغيرة مع زوجها البالغ على مال وقع الطلاق ولا يجب المال وان ضمن الاب البذل صحيح وتم كالاجنبي ولا يرجع في مالها ولو خالعها على مال وقبل الاب ولم يضمن المال لاروايه فيه عن محمد رحمه الله واختلافوا قيل لا يقع ما لم تقبل الصغيرة وقيل يقع بقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته كعبارتها وقيل يقع الطلاق ولا يجب المال على أحد \* والخلع على مهرها وبمال آخر سواء في الصحيح والاختلاف من الامة على مال بدون اذن المولى صحيح تؤخذ به بعد العتق وكذا المدبرة وام الولد وان ياذن المولى فالامة

أو نفقة زوجته أو جناية لزمه ولزم صاحبها أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط \* اذا كان الرجلان متفاوضين فأقر أحدهما بشركة رجل آخر معهما وأنكره الا خذ كرفي الكتاب أن اقراره جائز عليهم ما وافي أيديهما يصير مشتركا بينهما ما وبين الثالث شركة ملك ولا تثبت بينهما شركة مفادضة ولا شركة عنان ولو قال فلان شريكنا شركة عنان أو قال شركة مفادضة وكذبه صاحبها فان الثالث يصير شريكنا شركة عنان لا شريكنا شركة مفادضة كذا في المحيط \* اذا أقر الرجل لا خربا لشركة مفادضة وأنكره الا خذ ذلك فلا شيء لواحد منهما ما فمافي يدي صاحبه وان قال الا خربا شريكنا فمافي يدي غير مفادضة وليست شريكي فيما في يدي كان القول قوله بعد أن يحلف كذا في الحاوي \* ولو أقر الرجل بمشتركا دون أنه شريكه مفادضة أو أقر به لم يكتب كاتب فصدقه في ذلك لم تثبت المفادضة بينهما ولكن ما في أيديهما يكون بينهما منصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودیعة وعلى هذا لو أقر صبي تاجر بالمناوضة أو أقر الصبي التاجر لصبي تاجر فمافي أيديهما بينهما ولكن لا تثبت المناوضة بينهما كذا في المبسوط \* أقر صبي لا يتكلم بشركة المفادضة وصدقه أبوهم فمافي يدي الرجل بينهما منصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصرف ما في يدي الصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر الذي لمسلم بالمناوضة أو المسلم لذي يميني قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكونان متفاوضين ولكن ما في أيديهما يكون بينهما منصفين هكذا في المبسوط \* اذا قال فلان شريكى ولم يزد على هذا يرجع في البيان اليه وأى شيء بين كان مصداق فيه بعد أن يكون شيئا تثبت فيه الشركة كذا في المحيط \* قال أنت شريكى في التجارات فمافي أيديهما من متاع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي \* ان قال أنا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يدي كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فصار عرف وجود في يدي كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف أنه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما الا يرجع في بيان ذلك الى أحد وما عرف أنه ليس من مال التجارة فهو المسكن وما أشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يدي كل واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في أنه للتجارة أو ليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط \* قال هو شريكى فمافي هذا الحانوت ثم قال أدخلت العبد الزطى بعند الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن أصحابنا من وفق بين الرويتين فقال ان كان الحانوت معلقا يوم الاقرار الى يوم النسخ لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر فقال فلان شريكى فمافي هذا الحانوت فان جميع ما في الحانوت يصير مشتركا بينهما وان تنازعا في متاع فقال أدخلت هذا في الحانوت بعد الاقرار وقال المقر له لابل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية أبي سليمان القول قول المقر له ويكون بينهما ما ذكر في رواية أبي حنيفة القول قول المقر فيكون له خاصة واتخذت الروايات كلها فمافي اذا قال فلان شريكى فمافي يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده أنه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما أصابه بعد الاقرار وقال الا خربل كان موجودا في يدي وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط \* لو قال فلان شريكى في الطحن وفي يدي المقر رضى وابل

تباع فيه كسائر الديون الا ان يفديها المولى والمدبرة وام الولد تسعيان وتؤديان من كسبهما والمكاتب لا تؤخذ الا بعد العتق \* اذا ومتاع اختاعت الامة على مهرها بلا اذن مالكها لا يسقط المهر ويقع الطلاق واذا اراد ان يصح خلع الصغيرة على وجه يسقط المهر والمتعة عن زوجها يخالع اجنبى مع زوجها على مال قدر المهر والمتعة فيجب البذل على الاجنبى الزوج ثم يحيل الزوج بما عليه من الصداق والمتعة لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الاجنبى فبذلك الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل \* الكبيرة اذا خلعهما أبوها أو اجنبى باذنها جاز والمال عليها



وان لم تجز ترجع بالصداق على الزوج والزوج على الابن وان لم يضم فالخلع يقف على قبولها ان قبلت ثم الخلع في حق المال وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقيل لا يقع الطلاق ههنا الا باجازه قال لا خير اخلع امرأتك على هذا العبد أو على هذا الف أو على هذا الدار فخلعها فالقبول اليها لان البذل مرسل فيه فصار كأنه قال بع عبدك من فلان بكذا فالقبول الى فلان بعد البيع فإذا قبلت المرأة وجب عليها تسليم المصارف والاسلمت المثل ان مثليا والقيمة ان قيميا ولو أن (٢٣١) أجنبي قال للزوج اخلعها على عبدي هذا أو دارى هذا أو ألقى هذا

أودارى هذا أو ألقى هذا فخلعها عليه فالقبول اليه لا الى المرأة لان العاقد هو الأجنبي فنظيره صلح الأجنبي وتبرعه بقضاء دين الغير ولو قال الزوج للأجنبي اخلعها على عبدك هذا فقال الأجنبي خلعت تم بلا قبول المخاطب وإذا تم بقبول الأجنبي لزمه عين البذل فيما يتعين فان عجز عن تسليمه لزم تسليم المثل في المثل والافاقية كافي بقبول المرأة \* قالت له اخلعني على عبد فلان فخلعها صح الخلع ولا حاجة الى قبول فلان فان قدرت على تسليمه باجازه ما لم يسلّمه والا فالمثل فيما له مثل أو القيمة في القيمي وكذا لو قال الزوج لها خلعتك على عبد فلان فقبلت صح وحكم المسئلة

ما ذكرناه وان لم تقبل وقبل فلان لم يصح ولو أن الزوج خاطب بهذا فلانا والمرأة حاضرة فقال يا فلان خلعت على دابتك هذه فالقبول الى صاحب الدابة ولا حاجة الى قبولها وكذا اذا قال الأجنبي للزوج اخلع زوجتك على عبد فلان فالقبول الى فلان لا اليها الا يرى أن الأجنبي اذا قال اخلع امرأتك على ألف

على أن فلانا ضامن فقبل الزوج ذلك كان القبول الى الضامن لا الى المخاطب ولا الى المرأة ولو أنها قالت اخلعني على ألف على أن فلانا ضامن فخلعها صح الخلع فان ضمن فلان المال طالب الزوج أيهما شاء المرأة بحكم القبول وفلان بالضامن ولو لم يضمن فلان أخذت المرأة بالمال ولو أن رجلا قال له اخلعها على هذا العبد فخلعها فإذا العبد لا خير فالقبول اليها لا الى صاحب العبد والمخاطب الوكيل بالخلع \* خالع على ألف أو هذه الألف أو على ألف عليها يجب عليها في كل الصور ولو على ألفي هذه أو ألف من مالي على أني ضامن فعليه لا على المرأة ويرجع عليها قبل

ومتاع الطحانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه متاع فأقر أنه شريك لفلان في عمل كذا فلهما شريكان في العمل دون المتاع ولو قال هو شريكي في هذا الحانوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك الحانوت من عمل أو متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في أيديهما فقال أحدهما لفلان شريكي في عمل كذا فلهما المتاع فهو لى وقال الآخر بل المتاع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط \* قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطى وفي يده عدلان ثم قال اشتريت أحدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في شريط السرخسي \* ولو قال هو شريكي في كل زطى عندي للتجارة ثم قال اشتريت أحدهما من خاص مالي لغير التجارة فالقول قوله ولو أقر أنه ما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي لم يصدق كذا في المبسوط \* ولو قال هو شريكي في كل زطى قدم لي من الأهاز أو أمس ثم أقر أن عدلين قدما وقال أحدهما للبضاعة فكلهما على الشركة ولا يصح إقراره الا في نصيبه في دفع نصيبه الى المقر له بالبضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في شريط السرخسي \* واذا قال فلان شريكي في هذا الدين الذي على فلان فقال المقر له أنت أدنته بغير إذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكر الحق انه باعه المتاع فقال لم أبعه أنا ولكن بعناه بجهة أو كتب الصك باسمي فالقول قوله فان أراد المقر له أن يضمن الذي عليه الصك نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعى بغير إذني وقال الذي عليه الصك ما اشتريت منك شيئا وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما ما وحق المطالبة بثمان باسمه الصك كذا في المبسوط \* قال فلان شريكي في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات أحدهما من مال فقالت ورثته هذا مال استفادته من الشركة فالقول لهم وان أقر أو أنه كان في يده يوم أقر فهو من الشركة كذا في شريط السرخسي \* وان كان للبيت صك باسمه على رجل بمال تاريخه قبل الإقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الإقرار بالشركة فالقول قول الورثة أنه ليس من الشركة كذا في المبسوط

### (الباب العشرون في إقرار الوصى بالقبض)

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل اذا أقر وصى الميت أنه قد استوفى جميع ما لميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضه الوصى بتمامه فان كان الدين واجبا بادانة الميت وأقر الوصى أو لا بدائفا بجميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن إقراره ثم أقر الغريم بعد ذلك أن الدين الذي كان عليه ألف درهم وقد استوفى منه ألف درهم فالغريم يرى عن الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبعه بشئ والقول قول الوصى مع عينه أنه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصى حتى لا يضمن تسعة مائة للوراث بسبب الجحود فان قامت للميت يئنة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بان أقام الوراث البينة أنه غريم الميت كان الغريم بريأ عن جميع الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبع الغريم بتسعة مائة ويضمن الوصى تسعة مائة للورثة واذا أقر الغريم أو لا أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن إقراره يكون الغريم بريأ عن جميع الألف باقرار الوصى ويضمن الوصى تسعة مائة للورثة بالجحود هذا الذي ذكرناه ان قال الوصى وهو مائة مفصولا عن

على أن فلانا ضامن فقبل الزوج ذلك كان القبول الى الضامن لا الى المخاطب ولا الى المرأة ولو أنها قالت اخلعني على ألف على أن فلانا ضامن فخلعها صح الخلع فان ضمن فلان المال طالب الزوج أيهما شاء المرأة بحكم القبول وفلان بالضامن ولو لم يضمن فلان أخذت المرأة بالمال ولو أن رجلا قال له اخلعها على هذا العبد فخلعها فإذا العبد لا خير فالقبول اليها لا الى صاحب العبد والمخاطب الوكيل بالخلع \* خالع على ألف أو هذه الألف أو على ألف عليها يجب عليها في كل الصور ولو على ألفي هذه أو ألف من مالي على أني ضامن فعليه لا على المرأة ويرجع عليها قبل

الاداء وبعده بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوج على ألفه أو ألفه على أنه ضامن لها ما طالبة الوكيل والموكل فان أدى الوكيل يرجع والا لا  
لان البذل في الخلع على القابل بحكم الخلع لا بالضمان فكان فائدة الوكالة الرجوع بما أعطى اذ لو لم يعریت عن الفائدة لان الزوم على القابل  
سابق حصوله على الوكالة وله سدا ملة الرجوع عاها قبل الاداء لكونه حكم الوكالة ولو كان حكم الضمان لم يقب الاداء ووكيل النكاح  
لا يلزمه المهر الا بالضمان حتى لم يسبق (٢٢٢) مكنة الرجوع الاداء فاذا كان الضمان بلا أمر لا يرجع \* اختلعت في صحته او هو مريض جاز

الخلع بالمسمى قل أو أكثر ولا  
ميراث لها مائة في العدة أو  
بعدها وان اختلعت في  
مرضها بالمهر الذي عليه  
ان كان الزوج أجنبيا غير  
قريب لها وهي مدخولة  
وماتت بعد انقضاء العدة  
ينظر الى المسمى في بدل الخلع  
والى ثلث ماله فان كان  
المسمى من ثلث ماله أو  
أقل فله ثلث وان كان أكثر  
من الثلث فليس له الا الثلث  
الا ان يرضى باقى الورثة وان لم  
يكن لها مال آخر سوى المهر  
يعتبر الثلث من المهر وان  
ماتت قبل انقضاء العدة ينظر  
الى المسمى في بدل الخلع والى  
قدر ميراثه منها فان كان البذل  
من ثلث حصته أو أقل سلم له  
البذل وان كان البذل أكثر  
لا يسلم له الزيادة الا برضا باقى  
الورثة وان كانت غير مدخولة  
فالنصف عادا اليه بالطلاق  
قبل الدخول والنصف الاخر  
تبرع منها للاجنبي في المرض  
فان خرج من الثلث فذلك  
والا فله بقدر ما خرج منه فان  
لم يكن لها الا المهر سلم له ثلثه  
ورد ثلثاه الواحد لا يصلح في  
الخلع وكذا من الجانبين بأن  
وكانت رجلا بالخلع فوكله  
الزوج أيضا سواء كان البذل  
مسمى أولا وعن محمد أنه

اقراره \* اما اذا قاله موصولا بن قال استوفيت جميع ماليت على فلان وهو مائة وقال الغريم لا بل كان  
ألف درهم فالوصى يصدق في هذا البيان حتى كان الوصى أن يتبع الغريم بتسعة مائة والجواب فيما اذا أقر  
الغريم أولا بدين ألف درهم ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه وهو مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار  
الوصى بالاستيفاء أولا \* هذا اذا وجب الدين بادانة الميتم فاما اذا وجب الدين بادانة الوصى ان أقر الوصى  
بالاستيفاء أولا ثم قال منه ولا وهو مائة ثم أقر الغريم أن الدين كان ألفا ببرأ الغريم عن جميع ما عليه ولا  
يضمن الوصى شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البيينة على أن الدين كان ألف درهم يكون الغريم بريأ عن  
جميع الدين باقرار الوصى ويضمن الوصى للورثة تسعة مائة اما بخوده أولا برأه وان أقر الغريم أولا بالدين ثم  
قال الوصى استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة منه ولا عن اقراره يكون الغريم بريأ عن جميع ما عليه  
لاقرار الوصى ويضمن الوصى للورثة تسعة مائة وان قاله موصولا بن قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم  
قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضته فان الغريم يكون بريأ عن جميع ما عليه حتى لا يكون  
للوصى أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصى للورثة الا قدر ما أقر الوصى بالاستيفاء واذا أقر الغريم أولا بألف درهم  
ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فالغريم يكون بريأ عن جميع الا ان يضمن الوصى للورثة  
تسعة مائة هكذا في المحيط \* باع مالا للورثة فأشهد أنه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة  
وخمس مائة فالقول للوصى ولا يضمن الغريم وكذا الودى شبا ولو أقر الوصى أنه استوفى مائة وهو جميع الثمن  
وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فللوصى قبض الخمسين النازل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط  
السرخسى \* ولو أقر الودى أنه قد استوفى جميع ماليت على فلان وهو مائة درهم فقامت البيينة أنه كان له  
عليه مائة درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصى على ابطالها كذا في المبسوط \* اذا أقر  
الوصى أنه استوفى مائة فلان الميتم عند فلان وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك  
انما قبضت منه مائة فان أقر الوصى بالاستيفاء أولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلب كان ألف درهم  
وقد قبضه فان الوصى لا يضمن أكثر مما أقر قبضة ويكون المطلب بريأ عن الجميع كفى الدين وان أقام  
البيينة أنه كان عند المطلب ألف درهم فان الوصى ضامن لذلك ولا يضمن المطلب هذا اذا قاله مفصلا فاما  
اذا قاله موصولا ثم أقر المطلب بأن ما عنده كان ألف درهم فان القول قول الوصى بأنه قبض منه مائة ولا يتبع  
المطلب بشئ بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا أقر المطلب أولا أن الامانة عنده  
ألف درهم للميتم ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه وهو مائة فان قاله مفصلا صار ضامنا لا لكل وان قاله  
موصولا لا يلزمه الا ما أقر قبضه ولا يتبع المطلب بشئ بخلاف الدين هكذا في المحيط \* واذا أقر الوصى أنه  
قبض كل دين لفلان على الناس بخلاف الغريم اقلان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصى ما قبضت منك  
شيأ وما علمت أن لفلان عليك شيأ فالقول قول الوصى ويؤخذ الغريم بذلك ولو قامت البيينة على أصل هذا  
الدين لم يلزم الوصى منه شئ لانه لم يقرب قبض شئ من رجل بعينه وكذلك لو قال قبضت كل دين لفلان  
بالكوفة وكذلك الوكيل بالقبض كذا في الحاوى \* ولو أقر الوصى أنه استوفى مائة فلان الميتم على الناس  
من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت البيينة أن الميتم على رجل ألف درهم فقال الوصى ليس هذا فيما  
قبضت فانه يلزم الوصى كذا في المبسوط \* اذا أقر الوصى أنه استوفى مائة على فلان من دين الميتم وقال الغريم

يصح خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان ضمن الاب تم الخلع والصداق على الزوج وهو يرجع على الاب وان لم يضمن  
الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة وان قبلت الصغيرة هذا الخلع يقع الطلاق كما اذا كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب الخلع  
فالصحيح وقوع الطلاق لان لسانه كلسانها وان جرى الخلع بين زوج الصغيرة وأمه فان أضافت الام البذل الى مال نفسها أو ضمنتم تم الخلع  
كالاجنبي وان لم تضاف ولم تضمن لارواية فيه والصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الاب وان كان له ما قد أجنبيا ولم يضمن البذل ان كانت



الصغيرة تعقل العقد والزوج والصدوق انه ما هو يتوقف على اجازتها وقيل لا يتوقف ومذهب مالك رحمه الله أن الاب اذا علم أن الخلع خير لها بأن كان الزوج لا يحسن عشرتها فخلع على صديقها صحيح فان قضى به قاض نفذ قضاؤه \* خلع على ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولي \* الابوان اذا أرادا أن يفرقوا بين زوجين صغيرين فالوجه فيه اذا كانا رضيعين أو أحدهما رضيع أن ترضعهما امرأة أو ترضع أحدهما المرأة التي أرضعت الآخر فان لم يكن رضيعا فان بلغت حد الشهوة معها (٣٣٣) أبو الزوج أو ابنه بشهوة أو هو أم المرأة أو بنتها السكن هذا لا ينبغي

أن يفعل وأحسن ما قيل فيه أنه يرفع الامر الى قاض يرى التفريق بالعجز عن الانفاق ان لم يكن له مال أو بوجوه أخرى قد لوحنا عليه ولو حاكم رجلا لا يصح لانه لا ولاية له على تحكيم الغير عليهما \* وكلت الصغيرة بالخلع ففعل الوكيل في رواية يصح ويتم الخلع وله البديل وفي رواية لا اذا ضمن الوكيل البديل واذا لم يضمن الوكيل لا يقع الطلاق \* قال لها وهي صغيرة ان غبت

عنك فأمر بك بيدك فطلعت نفسك متى شئت بعد ان تبرئ ذمتي من المهر فوجد الشرط فطلعت نفسي بعد ما أبرأته لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالقائل لها عند وجود الشرط أنت طالق على كذا وحكمه ما ذكرناه \* وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي \* وكلت الصغيرة رجلا بالخلع ففعلها ان ضمن البديل للزوج يقع البائن اتفاقا

كان له على ألف درهم وقال الودي قد كان له عليك ألف درهم ولكنك أعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعتم الى بعد موته وقار الغريم بل دفعت السكك اليك يضمن الوصي ألف درهم ولكن تستخلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط \* ولو أقر الودي أنه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة أثواب وأقام الورثة البينة أنه كان في منزل فلان يوم مات ألف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في الحاوي \* ولو أقر أنه قبض ما في ضيعة فلان من طعام أو ما في نخلة هذا من ثمر أو أنه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث أكثر منه وأقام البينة أنه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الودي زيادة على ما أقر به قبضه حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في المبسوط \* ولو أقر الودي أن المكاتب على المكاتب ألف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت أناسها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة أن الوصي أقر أنه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزم الودي الالف كما بعد حلف الورثة أنهم لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسي \* اذا أقر الودي أنه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميت وهو مائة والمكاتب معروف يا عي ذلك ويقول قبضت مني ألف درهم وهي جميع مكاتبي فاقول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعمائة وان أقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا اعتق المكاتب فان قامت البينة أن أصل المكاتب ألف درهم وأن المكاتب أقر بذلك قبل أن يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن بجميع الالف كذا في المبسوط

### (الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو وصي له) \*

رجل في يديه مال لانيان غائب ومات الغائب فخار رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميت وارثا آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتلوم ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضا اليه في يقرى أنه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل أنه ابن الميت وادعت امرأة أنها زوجة الميت وقال الذي في يديه المال صدقتم ولا نعلم له وارثا غيركما وكذب كل واحد منهما صاحبه فالقاضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه على علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان للميت امرأة فادعى رجل أنه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو أقر الذي في يديه المال بزوج أو زوجة أو أخ لام أو عمة أو خالة أو كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة أنها ابنة الميت وادعى رجل أنه اعتق الميت وقال الذي في يديه المال صدقتم أو قال هذه ابنته وهذا مولد اعتقه أو بدأ بالمولى ثم بالابنة فهما سواء والمال بينهما نصفين وان كانا متكاذبين بينهما ومولى المولاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال أنا زوجة الميت وهذا المرأة زوجته أيضا وهذا الرجل مولى الميت قد كان أسلم الميت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة أنا زوجته دونك وقال مولى المولاة أنا وارثه دونكما فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى المولاة هكذا في المحيط \* وان أقر أن هذا ابنه وقال لا أدري له وارث آخر أم لا فان القاضي يتلوم وينتظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا أعرف له وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب \* قال محمد

وان لم يضمن في كتاب الوكالة اثنتان وفي النوادر لاثنتين \* خالعهما أبوها أو أجنبي على صديقها ان ضمن الخالع ثم وقع كتمان من كان العاقد وبعد البلوغ أخذت الزوج بنصفه لوقبل الدخول وبكله لو بعده وقال شمس الأئمة ترجع به على الاب لا على الزوج وان لم يضمن الاب لاشك ان الصديق لا يسقط وهل تقع البيئونة ان قبلت الصغيرة وهي أهمل للقبول وقع اتفاقا وان لم تقبل ان كان الخالع أجنبيا ولم يضمن لا يقع اتفاقا وتكلموا انه هل يتوقف على اجازتها اذا بلغت قبيل لا وان كان العاقد أبوا لم يضمن الزوج قال بكر رحمه الله اختلف

المشايع في الوقوع وقال الامام الحلواني فيه روايتان وفي حيل الاصل انه لا يقع مالم يضمن الاب الدرك له وفي كشف الغوامض ان الطلاق يقع بقبول الاب على قول محمد بن سلمة رحمه الله وان لم يضمن البذل أي الصداق ولا يجب البذل على الاب ولا عليها وعنده ان الخلع واقع بقبول الاب والبذل عليه وان لم يضمن وفي طلاق الاصل في خلع الاب على صداقها قبل الدخول بها ان الخلع جائز ولها نصف الصداق ويضمن الاب للزوج نصف الصداق (٣٣٤) (قالوا) كيف صح الخلع على صداقها قبل الدخول بها وهو ملكها ولا ولاية له في ابطال ملكها

وكيف يصح ضمان الصداق للزوج وهو عليه ولاي معنى يضمن الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج ذلك لها (أجابوا) عن ذلك بان الخلع لما أضيف الى مهرها وذلك ما كملها كان مضافا الى مالها والاضافة الى مال الغير بان خلع على عبد انسان تصح كاضافة الشراء الى مال غيره فلما صح اضافة الشراء فلا أن يصح الخلع وهو أقرب الى الجواز أولى لكن في باب الشراء يجب تسليم البذل على العاقد وفي الخلع لا يجب الا بضمنان كرجوع الحقوق الى من يقع له العقد غير أنه اذا ضمن رجوع اليه الحقوق بالضمنان فاذا خلع وضمن ضم وضمن البذل ووقع الطلاق بقبوله ووجب نصف المهر وسقط النصف وعلى الزوج أداء نصف اليها بادن الاب أولى الاب ويجب للزوج على الاب نصفه بضمنانه تسليم كل المهر الى الزوج وان كانت مدخولة فلها جميع المهر عليه والاب يضمن للزوج كله لانه ضمن تسليم الكل فلم يقدر فيضمن مثله وهذا من الوجوه في خلع الصغيرة (وحيلة أخرى) أن يحيل

رحمه الله تعالى اذا قال الذي في يديه المال رجل أنت أخوه لا يبيعه وأمه ولا أدري أه واثرت آخر يحجبك عن الميراث وقال المدعي أنا أخوه لا يبيعه وأمه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ ميراث حتى يعلم أنه لا وارث له غيره ولو قال الذي في يديه المال أنت أخوه لا يبيعه وأمه وله أخ آخر لا يبيعه وأمه وأنت وارثها جميعا لانعم له وارثا غيركما وقال المدعي أنا أخوه لا يبيعه وأمه ووارثه لا وارث له غيري فان القاضي يتأني في ذلك فان جاء وارث آخر والأدفع المال كله الى هذا المدعي كذا في المحيط \* لو جاء رجل وادعى أن الميت عبده وأن المال مال عبده فهو أحق به وجاء رجل وادعى أنه ابن الميت وأن الميت حر لم يملك قط وأنه وارثه والذي في يده المال يقول ان الميت عبده وكذب كل واحد منهم - ما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط \* لو ادعى أنه أخو الغائب وأنه مات وهو وارثه لا وارث له غيره أو ادعى أنه ابنه أو أبوه أو أمه أو مولاه أو عتقه أو كانت امرأته فادعت أنها عمة الميت أو خالته أو بنت أخته وقالت لا وارث له غيري وادعى آخر أن الميت أوصى له بجميع المال أو ثلث المال وصدقهما ذواليد وقال لا أدري الميت وارث غيركما أم لا لم يكن للمدعي الوصية شئ يحكم بهذا الاقرار ويدفع القاضي المال اليهم هكذا في الخلاصة في كتاب الدعوى \* والزوجان ومولى الموالاة أولى من الموصى له كذا في المحيط \* لو أقر الذي في يديه أن صاحب المال مات وأن لهذا الرجل عليه ألفا فأسأله القاضي أترك وارثا فان قال نعم يجعل بينهم ما خصومة وان قال لا تأني القاضي في ذلك فان لم يجز رارث جعل للميت وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والاجعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال وأقر الذي في يديه المال أن الميت أوصى لهذا بجميع هذا المال وأقر أيضا أنه أوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك الرجل ان الميت أوصى لي بجميع هذا المال وما أوصى لك بشئ فالمال بينهم ما ولو أن الرجل الذي في يديه المال قال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله وأقر أيضا ان هذا أخوه لا يبيعه وأمه ووارثه لا وارث له غيره وتكاذبا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلاثان للاخ ولو قال الذي في يديه المال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله وقال أيضا ان الميت أقر أن هذا ابنه أو أبوه أو مولاه مولى عتاقة أو مولى موالاة وان لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المقر له والمولى كذا في المحيط \* لو ادعى رجل أن له على صاحب المال ألف درهم وأنه مات وصدق الذي قبله المال لم يلتفت الى ذلك حتى يحضر وارث فان أقر الغريم والمدعي أنه لا وارث للميت تأني القاضي في ذلك ثم جعل للميت وصيا يقبض المال الذي قبله ثم يقال للمدعي أقم البينة على حقلك فان أقامها قضى له فان جاء صاحب المال حارداً القاضي القضاء في ذلك فان كان مستهزئاً وكان أصله ديناً فله نصف المال أن يضمن الذي كان المال قبله له وان كان أصله غصباً فان شاء ضمن القابض وان كان أصله وديعة فالضمنان على القابض في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الوديعة عندى بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذي في يديه من قبل أبيه أو وصى به اليه فلا ضمان عليه والضمنان على القابض فان لم يجز صاحب المال حيا وحضر وارثه وبمحمد الدين فالقضاء ماض كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* ولو كان الذي في يديه المال قال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدق المقر له بالدين والموصى له يدعى الوصاية وينكر الدين وقد أقر جميعا ان الميت لم يدع وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك زمانا ثم يقول لصاحب الدين أقم البينة على دينك فان لم تكن له بينة استخلف الموصى

الزوج بالصداق على الاب فيبتر الزوج منه وينتقل الى ذمه الاب والاب يملك قبول الحوالة اذا كان المحتال عليه أملاً من الحيل والغال له كون الاب أملاً من الزوج وكذا لو كان المحتال عليه مثل الحيل في الملاءة ذكره في الجامع وذكره كراعي في الوالحي انه لا يملك قبولها لو كان مثله في الملاءة ولو كان الخانع وليا غير الاب جعله القاضي وصيا حتى يملك قبولها (وذكر الحاكم حيلة أخرى) وهي ان يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عتقها ثم يطلقها الزوج بانها وهذا خاص بالاب لصحة إقراره بالقبض بخلاف سائر الاولياء ويبرأ الزوج في الظاهر لا قرار الاب لا في اقرار



غيره ويكتب اقرار الاب بقبض حقها وطلاق الزوج بانها \* خلع الاب ابنته الكبيرة على صداقها باذنها جاز والمال عليها ولو بلا اذنها ولم تجز  
 ايضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقع وبرئ من الصداق وان ضمن وقوع الطلاق واعتبر هذا الخلع معاوضة بين الزوج  
 والخالع وطلاقا قابلا بديل في حقها فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت نفذ عليها وبرئ الزوج وان لم يجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب  
 بحكم الضمان وتقدير هذا الخلع كان الخالع قال له اذا بلغها الخبر واجازت كان البديل عليها (٣٣٥) وان لم تجزه قابلا بديل على وما يجب على

الاب من الضمان انما يجب  
 بالعقد لا بحكم الكفالة ولو  
 كان مكانه اجنبي فكذلك  
 لانه ليس للاب ولاية الخلع  
 فكان كالاجنبي وكذا لو خالع  
 الاجنبي أو الاب عن النفقة  
 وهي صغيرة أو كبيرة ولم ياذن  
 ولا اجازت بعد الخلع جاز  
 الخلع ووقع الطلاق ويجب  
 على الزوج النفقة ثم يرجع  
 على الاب أو الاجنبي بالضمان  
 وان خلع الاب على صداقها  
 ولم يضمن وهي كبيرة توقف  
 على اجازتها فان اجازت جاز  
 ويرأ الزوج عن المهر وان لم  
 تجز وقع الطلاق لانه معلق  
 بالقبول وقد وجد \* تزوجها  
 على الفين ووهبت أم المرأة  
 له الفاضل وضمت له ودخل  
 الزوج ثم اختلعت على النبي  
 درهم وقبل الزوج ليس له ان  
 يرجع على الام بشئ (فان  
 قيل) لم يبق من المهر الا الف  
 فلم يجب على الزوج الف زائد  
 (قلنا) لعدم صحة هبة الام  
 فكان المهر على حاله وضمانها  
 ليس بالتزام ابتداء بل وعدت  
 انما لو طلعت الالفين فهي  
 تعطيه ألفا ولم يكن كذلك  
 بل اختلعت على النبي درهم  
 وهما عليه فصع ولم يجب على  
 أمها شئ \* ادعى الاستثناء

له على علمه ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف أعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو أن الذي في يديه  
 المال قال الميت أوصى لهذا بجميع المال ولا أدري أترك وارثا أم لا فقبال له الموصى له أعطى فانه على  
 كل حال ترك وارثا أو لم يترك فالتقاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط \* ولو أن الذي قبله المال قال للقاضي  
 هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا ثانيا القاضي في ذلك وأخذ كفيلا بنفسه فان حضر الوارث أو وصى  
 له والا أخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على  
 الغريم عوض الغريم من بيت المال وان كان غصبا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء  
 أخذ مثله من بيت المال وان أخذ من الغاصب رجوع في بيت المال وان كان ودعة فلا ضمان على المستودع  
 في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عندى بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه  
 المال وصيا في المال فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه  
 فلا ضمان على الذي كان المال قبله في شئ من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع  
 الكبير في كتاب الوصايا والله أعلم

### \* (الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية) \*

اذا أقر رجل بقتل رجل خطأ وقامت البينة به على آخر والولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شئ  
 على الآخر وعلى هذا اذا أقر أحدهما بالقتل عمداً وقامت البينة على آخر بمثل ذلك والولى ادعى القتل عمداً  
 كان له أن يقتل المقر وليس له أن يقتل الآخر ولو أن الولى في فصل الخطأ ادعى الكل على المقر وجبت الدية  
 بكما لها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلته كذا في المحيط \* ولو أقر  
 رجل أنه قتل فلاناً عمداً وحده وأقر الآخر بمثل ذلك وقال الولى قتلتماه جميعاً كان له أن يقتلهما كذا في  
 المبسوط \* لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل هذا الرجل وشهد آخر أن على رجل أنه قتل هذا الرجل  
 وقال الولى قتلتماه جميعاً لم يكن له أن يقتل واحداً منهما كذا في المحيط \* ولو قال لأحدهما أنت قتلتك كان  
 له أن يقتله ولو قال لهما صدقتما جميعاً في مقالتك لم يكن له أن يقتل واحداً منهما كذا في المبسوط \* لو أقر  
 بالجناية ثم بالملك لغيره في عبده معروف للمقر فان صدقه المقر له في الملك والجناية جميعاً يقال للمقر له ادفع العبد أو  
 أفده وان كذبه فيه ما لا يكون المقر مختاراً للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية صار المقر مختاراً للفداء  
 ولو أقر بالملك أو لا ثم بالجناية ان صدقه فيه ما فالتخصم هو المقر له وان كذبه فيه ما فالتخصم هو المقر وان صدقه  
 في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجهولاً لا يدري أنه للمقر أو لغيره فأقر بالجناية  
 أو لا ثم بالملك أو بالملك أو لا ثم بالجناية ولو قال كنت بعتك من فلان قبل الجناية وصدقه فلان بخير المشتري  
 بين الدفع والفداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنايات \* والله أعلم

### \* (الباب الثالث والعشرون في المتفرقات) \*

ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لورثة فلان على ألف درهم فهو بينهم على الميراث  
 ويدخل فيه الحمل ولو قال لولد فلان على ألف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط \*  
 رجل قال لامرأته اني تزوجتك وأنا صبي لم يفرق بينهما بل يستل هل أجاز والدك فان قال لا قيل له هل

(٣٩ - فتاوى رابع) في الخلع أو الشرط وكذبه فيه فالقول له فان شهد بالخلع أو طلاق أو طلاق بغير استثناء أو شرط لا يقبل  
 قوله وان قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول له ولا يفرق الا ان يظهر منه ما يكون دليلاً على صحة الخلع من قبض البديل ونحوه  
 وهذه من المسائل التي قبلت فيها الشهادة على النفي وسواء أتى ان شاء الله تعالى \* وفي الكافي طلاق أو خالع ثم ادعى الاستثناء ان ذكراً البديل  
 لا يلتفت اليه لان ذكره للخلاص والاستثناء يبطله وكلا يصدقهما القاضي لا يصدق المرأة أيضاً فيه وفي موضع آخر ادعى الاستثناء في الخلع

أو الطلاق وقال الشهود لم نسمع إلا كلمة الخلع أو الطلاق لا يلتفت إلى قول الزوج إلا بينة لأنه فسد الناس فلا يصدقون إلا بينة والفتوى على صحة دعوى المغير والمبطل إلا إذا ظهر ما ذكرنا من التزام البذل أو قبضه ونحوه \* ادعى الاستثناء وقال قبضت ما قبضت منك بحق لي عليك وقالت بل بدل الخلع فالقول له لأنه أنكر وجوب البذل عليها وأقر أن له عليها مالا واحدا مالاين والمرأة مقررة أن له عليها مالا آخر فيكون القول له بخلاف ما إذا لم يدع الاستثناء لأنه (٢٣٦) يدعى عايبا بدل الخلع وهي تنكر فالقول لها \* دفعت بدل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهة

أخرى أفتى الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى أن القول له وقيل لها لأنها المملوكة \* وعن ظهير الدين أنه إذا طلق وقال استئنيت لا يصدق ولو قالت قلت أنت طالق وادعاه يقبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصدق وهو المأخوذ وقدم \* وفي المنتقى لو قال طلقتمنا استئنيت لا يصدق في قول الامامين \* وفي الفتاوى خالعها أو طلقها ثم تكلم بالاستثناء في نفسه بحيث لم يسمها غيره لا يصدق بل يجب عليه أن يجهر بحيث يسمها رجلان ليسمها له عند الحاجة \* (النوع السادس في البذل) \* خالعها على مال ثم زادها في بدل الخلع فالزيادة باطلة وكذا الزيادة في بدل الصلح عن دم العمد \* خالعها على أن جعلت صداقها الولد أو لاجنبي جاز والمهر للزوج لا غيره \* أجل بدل الخلع إلى أجل معلوم جاز وتأخر وصح الرهن به والكفالة وصح تأجيله إلى الحصاد وإلى موت فلان لا \* ويصح الخلع ويجوز الخلع على مكيل أو مؤزون موصوف أو مشار إليه فيستحق المسمى ويجوز على ثوب مسمى هروى أو

أجرت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز إلا أن فان قال لا إلا أن يفرق بينهما كذا في الواقعات الحسامية \* في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا أقر رجل لفلان على ألف درهم من ميراث فلان فان أقر المرأة بما قال المقر أخذها ورثة فلان من المقر وان أنكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على أحد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الاقرار \* عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولاة حتى أقر أنه باعه من فلان وسلمه إليه ثم أودعه وكذبه ولى الجناية لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد إلى ولى الجناية أو الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له أن يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولى الجناية وان قال بعته وأنا أعلم بالجناية فلا سبيل لولى الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له أو صدقه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لهذا على مثل ما لهذا على ولم يكن أقر لا خربشي في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شي يدل على ما لا آخر عليه فانه يقر بكل واحد منهما بما شاء فان أقام الآخر بينة أن له عليه ألف درهم لم يستحق هذا ألفا وكان المقر أن يقر له بما شاء وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لهذا على ألف درهم مثل ما لهذا على دينار فلان أول عليه ألف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا على ألف درهم وسكت ثم قال ولهذا على مثل ما لهذا فان أكل واحد منهما ما عليه ألف درهم إذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط \* رجل أقر بعبد رجل أنه له فلان وبمحمد الذي في يده ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه يقضى للقر له ويطلق العتق وان أقر أنه لفلان ثم أقر أنه حر ثم اشتراه فهو للقر له وان بدأ فقال هو حر ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان أقر لرجل ثم أقر أنه لا حر ثم اشتراه فانه يقضى به للأول ولو أمره رجل بعد الاقرارين بشراؤه له ثم اشتراه كان الأمر أحق به كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لفلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال ضاعت قبل اقرارى لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي وديعة فضاقت فالقول قوله ولو قال له عندي ألف درهم وديعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحسننا وكذلك إذا قال وقد ضاعت أمس كذا في المحيط \* لو أقر أن لفلان عليه ثوبا هرويا فاجابه من ثوب هروى صدق فيه بعد أن يخلفه قيل هذا على قول محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فينبغي أن يصرف اقراره إلى الوسط والاصح أنه قولهم جميعا وكذلك لو قال له على ثوب ولم يسم جنسه فأى ثوب جاء به قبل منه اللبس والجديد فيه سواء ولا يترك حتى يعطى ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل بالتحاد السبب \* وإذا أقر الرجل أن لفلان عليه دارا أو أرضا أو نخلا أو بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين ان كانت في يده وان عجز عن ردها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى الآخر لا يضمن القيمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في المحيط في الفصل السادس في الاقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك \* وإذا أقر أن لفلان عليه عبد أو ادعى ذلك فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بأنه يلزمه عبد وسط أو قيمة عبد وسط وقال محمد رحمه الله تعالى بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف إذا قال ان لفلان على شاة أو بقرة أو بعيرا كذا في الذخيرة \* وإذا قال على عبد قرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع عينه كذا في المبسوط \* ولو أقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة أى الدواب فان جاء بدابة وقال هي هذه كان القول

مروى ولا يجوز على مطلق الثوب وترد ما قبضت من المهر والحاصل انه ان سمي ما ليس بمقتوم لا يجب شي وان سمي موجودا قوله معلوم ما يجب المسمى وان سمي مجهولا جهالة مستدركة كذلك وان خشت الجهالة وتمكن الخطر بان خلعها على ما يثمر نخلا العام أو على ما في البيت من المتاع ولم يكن فيه شي بطلت التسمية وردت ما قبضت من المهر لان المعلوم لا يصح عوضا فبقى مجرد تسمية المال وان سمى فيه ما هو من المال لا يتعلق وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بيتها أو يدها من المتاع أو على ما في نخلاها



لهالم يجوز وفي بعض النسخ  
 جاز والرواية الاولى تخالف  
 المتقدم والتوفيق انها اذا  
 خالعت على بدل يجوز ايجاب  
 البذل على الزوج أيضا  
 ويكون مقابلا ببدل الخلع  
 وكذا اذا لم يذ كر نفقة العدة  
 في الخلع ويكون تقدير النفقة  
 العدة أما اذا خالعت على  
 نفقة العدة ولم تذ كر  
 عوضا آخر ينبغي ان لا يجب  
 بدل الخلع على الزوج وقد  
 ذ كرنا فيه من الوجه  
 \* (نوع آخر) \* برهنت  
 بعد الخلع على انه كان طلقها  
 قبل الخلع باننا أو ثلاثا  
 يقبل وتسب ترديد الخلع  
 لان التناقض هنا عفو لان  
 الزوج يستبد بالطلاق فصار  
 كدعوى الحرية بعد الانقياد  
 أو الاقرار اذ بارق خلفاء حال  
 الملق وتفرد المولى بالتحرير  
 \* مطلقة الشنتين قالت له  
 طلقني ثلاثا على ألف فطلقها  
 واحدة عاها الالف لانه كل  
 يكلك \* قال لها بعث منك  
 تطليقة بجميع مهر لوجميع  
 ما في البيت الا القمص الذي  
 عليك وعليها مع القمص ثياب  
 وسوار وخلفال فكسوته  
 وحليها ما استثنى وما لم يستثن  
 لها \* اختلفت مع زوجها

علي رضاع الولد ثم صالحت مع الاب على شئ لا يصح \* وعن الامام الثاني رحمه الله قالت طلقني اربعا بالف فطلقة هائلا ثلاثا ثم رزما ألف ولو طلقها واحدة فثلاث الالف \* خالها على عبد معين فهلك العبد عندها قبل التسليم أو كان ميتا وقت الخلع عليها قيمته \* (الرابع في الامر باليد) \* وفيه خمسة انواع \* (الاول في المقدمة) \* جعل امر امرأته يدها ان نوى الطلاق أو كان الحال حال المذاكرة والغضب ونوى أو لم ينو فمافسخت أو كانت غائبة فعلمت في المجلس قبل أن يتبدل وان طال يوما أو أكثر فقالت اخترت نفسي يقع واحدة ان نوى واحدة

أو ثنتين وان ثلاثا وثلاثا وليس للزوج أن يرجع ولا أن ينسحب المفوض اليه عن الإيقاع \* جعل أمرها بيد أبيها فقال أبوها قبلت ليوقع وكذا  
لوجعل أمرها بيدها فقالت قبلت نفسي تقع واحدة ولا يصدق الزوج في القضاء ان لم يرد به الطلاق في حال المذاكرة والغضب وفي غيرهما  
إذا لم يرد الطلاق فليس بشيء ولو ادعت البينة أو الحالة وانكر فالقول قوله مع الحلف وتقبل بينته في إثبات الحالة لا النية لعدم الإطلاع  
عليهما إلا إذا برهنت على إقراره بالنية ودعواها (٢٣٨) على زوجها أنه جعل أمرها بيدها لا تقبل أمالوا وقعت الطلاق بحكم التقويض

ثم ادعت المهرس والطلاق  
يسمع وليس لها أن ترفع الأمر  
إلى القاضي حتى يجبر الزوج  
على أن يجعل أمرها بيدها  
\* ولو قال أمرك في كفك  
أو عينك أو شمالك وقال لم  
أعني الطلاق لا يصدق قضاء  
ولو في عينك وأمثلة يستل  
عن النية وقوله في فك  
ولسانك كقوله في يدك  
وأمرى بيدك كقوله أمرك  
بيدك \* قال للكتاب اكتب  
لها خطأ على أن متى سافرت  
بغير إذنك اطلق نفسك كلها  
شأت واحدة فقالت لا أريد  
الواحدة وطلبت الثلاث ولم  
يتفق على شيء وتفرقا صار  
الأمر في واحدة بيدها  
وكذا لو كان مكان الأمر  
باليد بين بالطلاق ثم ان  
الأمر لا يتحول ما ان يجعل  
بيدها أو بيد فلان مرسل  
أو معلق بالشرط أو مؤقتا  
فان كان مؤقتا كان الأمر  
بيدها أو بيد فلان مادام الوقت  
باقيا علمت هي أو فلان أو لم  
تعلم ويرزول بعض الوقت  
علم أو لم يعلم لان الأمر يحتمل  
التوقيت بخلاف الطلاق  
حتى لو قال أنت طالق إلى  
عشرة أيام يكون إلى معنى  
بعد لان تأجيل الوقوع غير

نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع  
الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد لا وارث أعنتني أبوك وقال رجل آخر لي على أهلك ألف درهم دين  
فقال الوارث صدقتما فعلى قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى الدين أولى وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية  
عائيه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له غلام ولا يخرج جارية فشهد كل واحد منهما على  
صاحبه أنه أعنتك بمالوكه وكذبه صاحبه ثم ان كل واحد منهما اشترى مملوكا صاحبه بماله أو كره جازا الشراء  
وعتق كل واحد منهما على من اشتراه قبض أو لم يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فان  
كانت قيمته على السواء وقعت المقاصة ولم يرجع أحدهما على صاحبه بشيء وان كانت قيمة أحدهما أكثر  
يرجع على صاحبه بالفضل وكذلك لو شهد كل واحد منهما على صاحبه قبل البيع أنه دبر بمالوكه يتعلق  
عتق كل واحد منهما بما عوت بآثمه لا بموت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه أن  
المملوك الذي في يده اقلان وهو رجل معروف وكذب كل منهما صاحبه ثم اشترى كل واحد منهما مملوكا  
صاحبه بماله أو كره فالبيع جائز ويرد كل واحد منهما ما اشتراه إلى المقر له وهذا اذا صدقه المقر له وأما اذا كذبه  
فلا يؤثر بالتسايم ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى ولا يرجع أحدهما على صاحبه بقيمة ما  
باعه ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه دبر بمالوكه وشهد الآخر عليه أن الذي في يده ملك فلان وفلان يدعيه  
وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تباعا فالمقر له يأخذ المقر به من مشتريه والذي أقر بالتدبير يصير ما اشتراه  
مدبرا موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء ولو شهد كل واحد منهما على  
صاحبه أنه كاتب بمالوكه ثم تباعا وارفعا إلى القاضي فان أنكر المملوك كان الكتابة بغير قوقين وحكم  
بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتابة فان القاضي يسأل الغلامين البينة على الكتابة فلو أقام كل واحد  
منهما البينة يقضى بكتابته ويقضى بالبيع وان لم تكن لهما بينة حلف كل واحد من البائعين للعبد الذي  
باعه بالله ما كاتبه فان حلفا جازا البيع وكان كل واحد منهما عبدا الذي اشتراه وان نكلا يقضى بكتابة كل  
واحد منهما ما ويقضى بالبيع ولو شهد أحدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا فالذي  
شهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبرا من ماله ويعتق بموت بآثمه بأقراره وولاءه موقوف والذي شهد بالكتابة  
فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة يحلف البائع اذا لم تكن له بينة ولا يرجع أحدهما على صاحبه  
بشيء وان نكل البائع يرد العبد على بآثمه ويقضى بالبيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الأقوار  
بالبيع في فساد أو غير فساد \* والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

(كتاب الصلح وهو مشتق على أحد وعشرين بابا)

(الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وأنواعه)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي كذا في النهاية \* وأما ركنه فلا يجب مطلقا  
والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية \* فاذا وقعت الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال  
المدعى عليه للمدعى (صلح كذا من مدعى بآمن بدرهم كذا بتوهميدهم) فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم

(٢) اصطلم معي عن هذا المدعى بالدراهم التي أعطيك

يمكن فاجل الإيقاع ولو نوى أن يقع في الحال يقع ولو قال أمرك بيدك إلى عشرة أيام صار الأمر في يدها ويرزول بعد مضي عشرة  
ولو نوى أن يكون الأمر بيدها بعد العشرة لا يصدق قضاء والقبول ليس بشرط ولكن لورد المفوض إليه يجب أن يرتد وان كان مطلقا فالأمر  
يصير بيدها في مجلس العلم وإيقاع الطلاق قبول منها ويرتد بالردود كذا في الفتاوى جعل أمرها بيدها أو بيد أجنبي فردت أو رده الأجنبي  
لا يرتد لانه تعالىك شيء لازم فيلزم كذا روى عن أصحابنا راجعهم الله والتوفيق انه يرتد بالرد عند التقويض وأما بعده فلا يرتد بالرد وقبل العلم



لو أوفى المفوض إليه الطلاق لا يقع كالوكيل لا يصير وكذا قبل العلم بها حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي لأنه خلافه كالوراثة وإن كان معقبا بشرط يصير الأمر بيدها إذا وجد الشرط وفي مجلس العلم يملك الانتفاع ويرتد بالرد وإن كان موقفا فالأمر في يده مادام الوقت باقيا \* أمر بك بذلك رأس الشهر قال الأمر بيدها الآية التي هي الهلال ومن الغد ولو قال في هذا الشهر فاختارت الزوج أو قالت لا أطلق خرج من يدها في جميع الشهر وعندهما وعند الإمام الثاني رحمه الله لا يبطل خيارها ولو قال في مجلس آخر ولو قال أمر أمي

بيد فلان شهرا فن يوم قاله والعتق والكفالة إلى شهر كالطلاق إليه وعن الثاني أنه كفيلا في الحال والفتوى على أنه كفيلا بعد شهر \* أنت حر من هذا العمل اليوم عتق ولا يصدق في التأقيت قضاء ويصدق ديانة \* تزوجها إلى يوم موته أو موتها صح ولو اشترى نسيئة إلى موته أو موت البائع لم يجز للجهالة والبيع إلى شهر تأجيل للثمن والوكالة تقبل التأقيت حتى لو تصرف بعد الوقت لا يصح وفي رواية يصير وكيفا بعد مضي المدة وفي رواية أنه يصير وكيفا مطلقا وفي الإجارة إلى شهر تعيين ما يلي العقد وقت بمضيه وكذا في المزارعة والشركة إلى شهر كالإجارة والصلح إلى شهر والقسمه إليه لا يصح والبراءة إلى شهر كالطلاق إذا قال أردت التأخير فيكون تأجيلا إليه والقرار إلى شهر إن صدقه المقر له ثبت الاجل وإن كذبه لزم المال حالا والقول له وأذن العبد لا يتوقت والتحكيم والقضاء يقبلان التوقيت \* نهى الوكيل عن البيع يوما يتوقت \* جعل أمرها بيد مجنون أو وصي فهو بيده

يقبل الطالب قببات وكذلك إذا وقعت الدعوى فيما لا يعين بالتعيين نحو الدرهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فأما إذا وقعت الدعوى في الدرهم أو الدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فعات ولا يحتاج إلى قبول المدعي عليه لأن هذا طلب إسقاط بعض الحق والإسقاط يتم بالمسقط كذا في الذخيرة \* الإيجاب والقبول هو أن يقول المدعي عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دعوى كذا على كذا أو يقول الآخر قببات أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع \* رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعي عليه (بر چندین فرض کردم) فقال (کرد) يكون صلحا إلى ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى \* (وأما حكمه) فوقع المالك في البذل وثبت المالك في المصالح عنده أن كان مما يحتمل التملك كالمال ووقع البراءة عنه للمدعي عليه أن كان لا يحتمل التملك كالقصاص وهذا إذا كان الصلح على الإقرار وفي الصلح على الإنكار ثبتت المالك في البذل للمدعي ووقع البراءة للمدعي عليه عن الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا أو لم يكن كذا في محيط السرخسي \* (وأما شرائطه فأشياء) منها أن يكون المصالح عاقلا فلا يصح صلح المجنون والوصي الذي لا يملك كذا في البدائع \* وصلح السكران جائز كذا في السراجية (ومنها) أن لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى أن من ادعى على صبي ديناً فصالح أبوا الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فإن كان للمدعي بينة وما أعطى من المال مثل الحق للمدعي أو زيادة يتغابن في مثاها فالصلح جائز وإن لم تكن له بينة فلا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز (ومنها) أن يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي (ومنها) أن لا يكون مرثداً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما مصلحه نافذة على أن تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة وصلح المرتد جائز بخلاف هكذا في البدائع \* وأما البلوغ والحرية فلا يشترط فصيح الصلح من الصبي المأذون أن نفع أو عرى عن الضرر ومن العبد المأذون إذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على خط بعض الحق إذا كانت له بينة ويملك التأجيل مطلقا وخط بعض الثمن للعيب ومن المكاتب هكذا في الغرر \* ومنها أن يكون المصالح عليه مالا معلوماً أن كان يحتاج إلى قبضه وإن كان لا يحتاج إلى قبضه فشرطه أن يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوماً أو مجهولاً هكذا في المحيط \* وإذا ادعى عين مال في يدي رجل كالأرض والعبد وغيرها وادعى كله أو بعضه والمدعي عليه مقربه أو جاحداً أو ساكتاً فإن كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجليد من نقد البلد فإن كان في البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها وإن لم يكن أبغضها أغلبية على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقداً منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حالة ومؤجله وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الاقتراض ليس بشرط وإن كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج إلى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى أن المدعي عليه لو أراد أن يحبسها ويعطي المدعي مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم إلى المدعي أو استحقت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها وإن اختلفا في قدرها ووصفها بعد الهلاك فانهم ما يتحالفان ويترادان الصلح وكذا إذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه على كيلي كالخنطة والشعر أو وزني كالحديد والصفرة كان معيناً وأضاف العقد إليه وهو حاضر أو غائب بعد أن كان ذلك في ملك المدعي عليه صح الصلح ويقع ذلك على ما سمي من الكيلي والوزني وإن أشار إليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعين من ذلك في العقد فإن ضرب

في مجلسه ولا يملك إخراجهما منه \* قال لها طلق نفسك لا تقتصر ولا يملك الرجوع ولا يقتصر ويملك الرجوع \* ونص في الصغرى أن قوله أمر أمي بذلك لا يجني كقوله لها وفي المحيط وهو الأصح وإن قبل فهو وكيل لأنه صرح بالأمر ولو وكل أمر أنه انطلق بنفسها كان تملكها حتى اقتصر \* كل شيء لو قال الزوج وقع به الطلاق إذا قالته المرأة حين صار الأمر بيدها طلق \* وفي المتن لو قال لها طلق نفسك قالت أنا حرام أو خذني أو بريئة أو قالت دست بازداشتم ولم تقل خو يشتمن لا تحرم وإن قالت أردت نفسي إن كان المجلس قائماً صدقت وصار

كقولهما اخترت في جواب التخيير وقيل ينبغي أن يقع كما في الخلع يقع بقوله فروختم بلاضافة اليها وان قالت افكندم تسئل ان قالت طلاق لا يقع ولو قالت طلاق افكندم أو امر افكندم يقع بلانية \* ولو قال لا جنبي طلاقها بيدك أو طلقها ان شئت كقوله أمرها بيدك يقتصر ولا يملك الرجوع \* قالت تركت مهري عليك على أن تجعل أمري بيدي ففعل ذلك فمهرها عليه ما لم تطأ ونفسها \* قال لها أمر نسائي بيدك أو قال لها طلق أي نسائي شئت لا تملك (٣٣٠) تطابق نفسها وفي المتنق لها أن تطلق نفسها وكذا من شئت من نسائه

بضلاف ما لو قال لها ان دخلت الدار ففساؤه طواق قد خات وقع الطلاق عليها وعلى غيرها \* جعل أمر كل امرأة يتزوجها سدا مراً أنه ثم زوج به فضولي امرأة وأجاز بالفعل فطلقة المرأة التي أمرها سدا لا يقع الطلاق وهي حيلة في الباب \* (النوع الثاني في الامر بالغيبة) \* قول لها ان غبت عنك ومكثت في غيبتى يوماً أو يومين فأمرك سدا فمكثت على أول الأمرين فيقع الطلاق لو مكث يوماً \* ان غاب عنها كذا فأمرها سدا فجاء في آخر المدة فتوارت حتى مضت المدة أفق البغض ببقاء الامر في يدها والامام فاضحان على انه ان علم بمكانها ولم يذهب اليها يقع وان لم يعلم بمكانها الا والاصح انه لا يقع قال في الخزانة وإذا كانت الغيبة منها لا يصير سدا واختلاف الاجوبة في المدخولة وفي غيرها لا يصير سدا وفي المدخولة لو كانت في المصر ولم تجئ الى منزله حتى تمت المدة يصير سدا \* جعل أمرها سدا متى غاب عنها من موضع يسكن فيه

الاجل في الحنطة اذا كانت بينهما كان ذلك باطلا وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في الباب الثاني وان كان موصوف في الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوفاً وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده أيضاً ولو بين الاجل جاز وثبت الاجل ولو لم يصح على ثياب فان كانت معينة جاز الصلح والشرط فيه الاشارة لا غير وان كانت غير معينة لا يجوز الصلح - حتى يأتي بجميع شرائط السلم ولو صلح من دعواه على حيوان أو على ما لا يجوز فيه السلم لم يلزمه السلم ولا يصح الصلح الا ان يكون معينة كذا في شرح الطحاوي (ومنها) أن يكون المال المصالح عليه متقوماً فلا يصح الصلح على الخمر والخنزير من المسلم وكذا اذا صلح على دن من خمر فاذا هو خمر (ومنها) أن يكون مالاً لا يصلح حتى اذا صلح على مال ثم استحق من يد المدعي لم يصح الصلح كذا في البدائع (ومنها) أن يكون المصالح عنه مباحاً لا يعتاض عنه مالا أو غيره مال فهو القصاص مجبولا كان أو ماعلاً كذا في الحية (ومنها) أن يكون المصالح عنه حق العبد لا حق الله سواء كان مالا عبداً أو ديناً أو حقاً ليس بمال عين ولا دين حتى لا يصح الصلح من حد الزنا والسرقة وشرب الخمر وان أخذ زانياً أو سارقاً من غيره أو شارب خمر فصالحه على مال أن لا يرافعه الى ولي الامر كذا في البدائع \* ولو أخذ سارقاً في دار بعد ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بالفظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عنه سدا يقطع القطع كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان لا يجوز الاعتراض عنه حتى الشفعة وحدها القذف والكفالة بالنفس لا يجوز الصلح عنه كذا في محيط السرخسي \* ان وقع الصلح في حد القذف قبل أن يرفع الى القاضي لا يجب بدل الصلح ويسقط الحد وان صالح فيه بعد الرفع الى القاضي لا يجب البدل ولا يسقط الحد كذا في السراج الوهاج \* ولو صلح شاهد يريد أن يشهد عليه على مال على أن لا يشهد عليه فهو باطل لان الصلح عن حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما أخذ ويجوز الصلح عن التعزير كذا في البدائع \* والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح والذي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر حد أو غلط في أحد الحدود كذا في الوجيز لا كدرى \* وأما أنواعه بحسب المدعي عليه فثلاثة كذا في النهاية \* صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعي عليه ولا ينكر و صلح منع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يبرئ في البياعات ان وقع عن ماله يبرئ فيه الشفعة اذا كان عفا راو ير بالعبء ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط وتفسده جهالة البدل دون جهالة المصالح عنه وتشتط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية \* ولو كانا قدين لهما حكم المصالح عنه حتى لو لم يقبض المصالح عليه في مجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب \* وان وقع عن مال بمنافع يعتبر بالاجارات فيشتط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت أحدهما في المدة كذا في الهداية \* حتى لو صلح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال أبداً وحتى يموت لا يجوز كذا في المحيط \* وان كان المدعي منفعة فان كانت المنفعتان من جنسين مختلفين كما اذا صلح من سكنى دار على خدمة عبدي يجوز بالاجماع وان كانتا من جنس واحد فلا يجوز عندنا كذا في البدائع \* والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعي عليه لا فائدة اليمن وقطع الخصومة وفي حق المدعي بمعنى المعاوضة كذا في الهداية \* وأما أنواعه بحسب المصالح عليه والمصالح عنه

من بخاري شهر اطلق نفسها متى شئت فغاب قبل البناء ان طاعت لا يقع لان الغيبة عن موضع يسكن فيه قبل البناءها فاربعة لا تحقق \* قال ان غبت عن كورة بخاري أو بلدته أو بالفارسية غائب شوم از شهر بخاري في يدها فخرج عن كورها وقرأها صار يدها ولو قال عن بخاري تناول من كرمية الى فربز لا يصير بالخروج الى قراها عند كذا المشايخ \* جعل أمرها سدا ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل اليها النفقة فبعت اليها خمسين ان لم يكن قدر نفقة قراها صار يدها ولو كانت النفقة مؤجلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر يدها



لارتفاع اليدين عندهما خلافاً للإمام الثاني فإن ادعى وصول النفقة إليها وادعت حصول الشرط قيل القول له لأنه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة إليها والاصح أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعي إيفاء حق وهي تنكر \* جعل أمرها بيدها أن لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلفا في الاعطاء وعدمه بعد الوقت فالقول له في حق عدم الطلاق ولها في حق عدم أخذ ذلك الشيء كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى أن لم آت إلى عشرين يوماً فأمرها بيدها فباعتبر من وقت التسليم فإذا اختلفا في (٣٣١) الاتيان وعدمه فالقول له لأنه ينكر كون الأمر بيدها. وذكر محمد

وجه الله ما يدل على أن القول لها فيمن قال إن مات فلان قبل أن يعطيك المائة التي لك عليه فأنا كفيل به فأت فلان فادعى عدم الاعطاء وكونه كفيلاً وادعى المطالب بالإيفاء أن القول للطالب لأنه ينكر الاستيفاء وهذا استحسان \* قال لها إن لم تصل إليك في شهر نفسي ونفقتي فأمر بك ببدل فوصلت إليها النفقة قبل مضي المدة ولم تصل النفس لا يصير بيدها لأن الشرط عدم وصولهما (٣) بخلاف قوله أن لم تصل إليك فيه نفسي أو نفقتي حيث يصير لأن الشرط وصولهما \* جعل أمرها بيدها أن شرب المسكر أو غاب عنها فوجداً أحد الشرطين فطلقت نفسها ثم وجد الشرط الآخر لا يمكن من الإيقاع مرة أخرى وما ذكرناه في قوله أن غبت عنك يوماً أو يومين أنه على أول الأمر يقتضي أن يكون الحكم في مثل هذه المسائل كذلك \* أن غبت عنك فأمر بك ببدل فأسره الظالم لا يصير بيدها وقال الشيخ رحمه الله أن أجبره على

فأربعة لأنه إما أن يقع عن معلوم على معلوم بأن يدعى المدعي حقاً معلوماً في دار في يدي رجل فصالحه المدعي عليه على مال معلوم وأنه جائز وما عن مجهول على مجهول وأنه على وجهين إن كان لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم بأن ادعى رجل حقاً في دار في يدي رجل ولم يسمه وادعى المدعي عليه حقاً في أرض في يدي المدعي ولم يسمه فاصطالحا على أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فإنه جائز وإن كان يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم بأن اصطالحا على أن يدفع أحدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على أن يترك الآخر دعواه أو على أن يسلم إليه بمادعاه فإنه لا يجوز وما عن مجهول على معلوم وأنه على وجهين أيضاً إن كان المصالح عنه بحيث يحتاج إلى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقاً في دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطالحا على أن يعطيه المدعي مالا معلوماً ليسلم المدعي عليه مالا مدعاه فإنه لا يجوز وإن كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج إلى تسليمه بأن اصطالحا في هذه الصورة على أن يعطى المدعي عليه مالا معلوماً للمدعي ليرك المدعي دعواه فهو جائز وما عن معلوم على مجهول فإنه على وجهين أيضاً إن كان يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم لا يجوز وإن كان لا يحتاج إلى التسليم والتسليم يجوز والاصح في ذلك أن الجهالة لا تفسد العقد لغيرها وهو المنازعة المانعة من التسليم والتسليم في كل موضع لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تفضي إلى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل موضع يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تفضي إلى مثل هذه المنازعة فتتمنع جواز الصلح هكذا في النهاية \* إذا وقع الصلح على دين فحكمه كحكم الثمن في البيع وإن وقع على عين فحكمه كحكم المبيع فما يصلح ثمن في البيع أو مبيعاً يصلح بدلاً في الصلح ومالا فلا كذا في المحيط والله أعلم

(الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره) \*

رجل له على آخر ألف درهم فصالحه عنها على خمسمائة يجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* وإذا كان له ألف سود فصالحه على خمسمائة يبيح لم يجز بخلاف ما إذا كان له يبيح فصالحه على ما دون ذلك من السود جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة أو إلى أجل جاز هكذا في المبسوط \* لو كان لرجل قبل رجل ألف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة ثمانية (١) ونقدتها بالاه في المجلس لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* لو كان عليه ألف درهم غلة فصالحه منها على ألف درهم ثمانية حالة فإن قبض قبض قبل أن يتفرقا جاز وإن تفرقا قبض قبض بطل وإن جعل لها أجلاً بطل كذا في المبسوط \* وإن وقع الصلح عن دراهم في الذمة على دنائير أو عكسه يشترط قبض البطل وإن وقع عن الدنانير في الذمة على دنائير أقل منها لا يشترط قبضه وإن وقع عن مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم إلى شهر جاز كذا في الوجيز للكردي \* إذا كان عليه ألف درهم سود حالة فصالحه على ألف درهم ثمانية إلى أجل فإنه لا يجوز وإذا كان عليه ألف درهم سود مؤجلاً فصالحه على ألف درهم ثمانية حالة جاز إذا نقد الثمانية في المجلس كذا في الذخيرة \* ولو كانت الجياد ألفاً (١) قوله ثمانية بالنون ثم الجيم معناها خالصة كما يستفاد من كتب اللغة وفي بعض شراح الهداية هي اسم الماهو أجود من السود اه بحرأوى

الذهب فذهب بنفسه صار بيدها لأن الاتيان مكرهاً أو ناسياً سواء في تحقق الخث \* وكما باطلاق نفسها الايمالك عزلها بمنزلة طلق نفسها \* وعن الثاني قال لا حدى نسائه أمر نسائي ببدل فقالت طلقت نسائي كلهن طلق أيضاً وكذا لو قال كلهن طوالق ان شئت فقالت شئت فعلها وعلى غيرها ولو قال أمر امرأته واحدة من نسائي في بديك ينوي الطلاق فطلقت نفسها أو غيرها صح وإن طلقت بهما التفويض

(٣) قوله بخلاف قوله أن لم تصل إليك فيه نفسي الخ هكذا في أكثر النسخ التي بأيدينا وحرره اه مصححه

واحدة فقال الزوج عنيت أخرى لا يصدق قضاءه وان قال ان طلقت امرأته من نسائي فهي طالق أو طلق امرأته من نسائي فطلقت نفسها الم  
يصح وفي قوله أمر بك بيدك في عمري يصير بيدها في يوم واحد كقوله الله على صوم في عمري \* قال لها قبل الدخول ان غبت عنك شهرا  
فأمر بك بيدك فوجد الشرط لا يصير بيدها لان الغيبة لا تحقق قبل البناء به الم عدم الحضور فان الغيبة قبل الحضور لا تمكن \* قال لا آخر  
قل لا أمرأتى أمر بك بيدك لا يصير بيدها (٣٣٣) ما لم يتل لها ذلك لانه امر بالتفويض \* ولو قال قل لها ان امرها بيدها صار قبل الاخبار

أراد السفر خلفه صهره  
فقال ان غبت عنها شهرا ولم  
تصل اليها عند رأس الشهر  
فهي طالق فقال الخنثى  
بالفارسية هست ووجد  
الشرط يقع لان الجواب  
يتضمن إعادة ما في السؤال  
\* قال للمدونة ان لم تقض حتى  
الى شهر فأمر امرأتك يكون  
بيدي فقال المدونة فليكن  
كذلك ووجد الشرط له ان  
يطلقها \* قال لها ان لم أرسل  
نقمتك في هذا الشهر أو ان لم  
أبعث فانت كذا فأرسل اليها  
بدرجل فضاعت من يد  
الرسول لا يقع لان البعث  
والارسال قد تحقق \* جعل  
أمرها في ثلاث فقالت طلقني  
بلسانك ثم قالت طلقت نفسي  
يقع وقولها لا يكون رد او فيه  
نظر لانه يتبدل به المجلس لانه  
كلام زائد \* وقوله لها اختاري  
بمنزلة أمر بك بيدك في جميع  
الاحكام الا في خصله وهي انه  
تصحنية الثلاث في الامر باليد  
وفي التخيير لا يصح الا الواحد  
\* جعل أمرها بيدها ثم  
أقامها عن المجلس أو جامعها  
ظوعا أو كرها خرج من يدها  
وانما يذكر في باب الامر باليد  
قوله تطلق نفسها متى شئت  
لاختلاف العلماء في الامر

حالة فصالحه على ألف نهرجة مؤجلة جازا لأن أصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى أجل  
لا يصح التأجيل كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان عليه ألف درهم نجية مؤجلة فصالحه على ألف سود  
حالة فانه لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو كانت له ألف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في  
الهداية \* لو كان لرجل على رجل ألف درهم قرضه فصالحه على خمسمائة درهم تبرسود الى أجل جاز وان  
صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى أجل لا يجوز فالصالح انه اذا صالح على أجود من حقه  
وأنقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على أقل من حقه قدرا وجودة أو على مثل حقه وجودة وأنقص  
قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك  
على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حالة أو الى  
أجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهما فضة بيضاء تبرأ حالاً أو الى أجل كذا في المبسوط \* قال  
شيخ الاسلام وتأويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة أو دونه أما اذا كان التبر أجود مما عليه لم يجوز  
كذا في الذخيرة \* لو كانت له عليه مائة درهم نجية وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهما سود حالة  
أو الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم  
وعشرة دراهم الى أجل لا يجوز ولو صالحه عليه ما ودفعها اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل أن  
يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم لا يعلم وزنه فاصالحه منها على ثوب  
أو عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها أجلا جاز ويجعل ابراء  
عن البعض وتأجيل الباقي كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له على آخر ألف درهم معلومة الوزن فقضاء  
دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو أعطاه على وجه الصلح يجوز ويحمل على أنه أقل كذا في الخلاصة \* رجل له  
عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يهبطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ادعى  
على آخر كذا دينا رافا فأنكره فصالحه على دنانير معلومة بعضها بمجل وبعضها مؤجل فانه يصح كذا في جواهر  
الفتاوى \* اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا أو غيره مؤجلا وتفرقا  
قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الذمة على كرحنطة بعينه أو تفرقا قبل ان يقبض  
السكر جاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل أن يتفرقا جاز وان  
تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة \* ولو صالحه من كرحنطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة  
ثم افترقا بقي الصلح في نصف السكر بحساب ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرشعير  
بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعير بغير عينه فان تقابضا قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا  
قبل أن يقبض فسد كذا في المبسوط \* اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرشعير  
بغير عينه الى أجل لم يجوز والحنطة عليه حالة ولو لم يضرب لذلك أجلا وكان الشعير قائما بعينه والحنطة بغير  
عينها كان جائزا وكذلك اذا كان الشعير بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى أجل  
ونصف كرشعير حال بغير عينه فان تفرقا ودفع اليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعير فالصلح فاسد (١) على حصة  
(١) قوله فالصلح فاسد على حصة الشعير ويكون عليه نصف كرحنطة حينئذ لانه لا يبطل الصلح عاد الامر  
الى ما كان عليه قبل الصلح وايراجع تمام عبارة المحيط مع التأمل فيها اه بحراوى

باليد والخيار فالبعض على أنه عليك عزلها كالوكالة والاصح انه لا يملك وعلى قول أولئك يقع مبهمة في العراذل المعلق بوقت فاذا الشعير  
علق بالمشيئة صار كاليمين فينقطع الاختلاف \* أمر بك بيدك كالمأشئت وفارسيته هر بار تختارنفسها كالمأشئت في مجلس أو مجلس لكن  
لا تملك في مجلس الا واحدة فاذا وقعت واحدة ثم أخرى في مجلس آخر في الغد وأخرى في آخر وقع الثلاث فاذا تزوجت بآخر وعادت الى الاول  
لا يبقى اليمين ولو شئت واحدة وعادت الى الاول بعد التزوج بآخر عادت بثلاث عند الامامين خلاف محمد بناء على الهدم فيمادون الثلاث



وعلمه \* أمرك بيدك إذا شئت أو متى شئت لها أن تختار بنفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ولا تملك أكثر من الواحدة لأنه لا يقتضي التكرار بل يقتضي تعميم الأوقات فلم يقتصر على مجلس كذا في أي وقت شئت وإن اختارته خرج الأمر من يدها وكذا في إذا ما شئت وفي كيف شئت يقتصر الوقت على المجلس وكذا في حيث شئت \* جعل أمرها بيدها لأن غاب عنها ثم رأت طاق نفسها كيف شئت وأين شئت وحيث شئت ووجد الشرط تعلق بنفسها في الساعة التي تم الشهر في المجلس الذي (٣٣٣) صار الأمر بيدها لعدم اقتضاء الالفاظ

التعميم وهنا ألفاظ هروقت  
وهركاه وهركاه وهركاه  
زمان وهمي وهميشه وهربار  
أجمعوا على تكرار الحث  
في هربار واختلافوا في تكرره  
بتكرار الفعل في غيره من  
الالفاظ المذكورة فالتحتم  
للافتوى على أنه لا يتكرر إلا  
في هربار \* قال لها أمر فلانة  
بيدك لتطابق ما متى شئت  
فهذه مشورة والأمر بيدها  
في ذلك المجلس \* أمرك بيدك  
فطابق نفسك غدا فقله طابق  
غدا مشورة لها أن تطلق في  
الحال \* قل لغيره إن غبت  
شهر فامرها بيدك حتى  
تخلعها بهرما وثيقة عدتها  
فوجد الشرط قال صاحب  
المنظومة هذا توكل مطاق  
لأنه وإن ذكر الأمر باليد  
لكنه فسر بهما هو توكل  
وهو الخلع والحكم للنفس  
وكذا لو قال عند السؤال  
ولكن كتب في الفتوى مع  
مشايخ بخاري رحمه الله  
وسهرقند أنه عليك يطل  
بالقيام عن المجلس وهو الصحيح  
لأنه صرح بالأمر باليد \* قال  
لها أمرك بيدك في تطليقة  
أو أمرك بيدك في ثلاث  
تطليقات فطلقت نفسها  
واحدة أو اثنين على الرجعة

الشعر كذا في المحيط \* إذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة أوقية حنطة فصالحه على أحد عشر درهما  
وفارقه قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية \* لو كان لرجلين على رجل كره  
حنطة قرض فصالحه أحداهما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع إلى شريكه أن شاء ربع السكر  
وإن شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط \* رجلان لهما ماعلى رجل ألف درهم إن لم يكن الدين واجبا بقدر  
أحدهما بان ورثا دينامو رجلا من رجل فصالحه أحداهما على مائة مائة على أن أخر عنه ما بقي من حصته  
وهو أربع مائة درهم إلى سنة فالمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير حصته وذلك أربع مائة باطل في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو قبض الشرع بك إلا خشي أن كان للآخر أن يشاركه في المقبوض وعلى  
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تأخير في حصته جائز وإن كان دينه ما واجبا بانه أحداهما بان كانا  
شريكين شركة عنان فإن أخر الذي ولي الأمانة دفع تأجيله في جميع الدين وإن أخر الذي لم يشاركه الأمانة  
لا يصح تأخير في حصته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يصح وإن كانا متفارضين فأجل  
أحدهما ديننا كان من المفاوضة صح تأجيله عند الكل أيهما أجل كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا كان  
الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب فشرى بكذا بالخيار أن شاء أخذ منه نصف الثوب إلا  
أن يضمن له شريكه ربع الدين وإن شاء اتبع غيره بنصف الدين ولو استوفى نصيبه أو نصف نصيبه من  
الدين لشريكه أن يشاركه في قبض ثم يرجع على الغير بما بقي كذا في الكافي \* ولو كان لرجلين على  
رجل ألف درهم فحبة فصالح أحدهما من نصيبه على خمسة مائة زبوف أو على خمسة مائة سود كانا شريكين  
أن يأخذ منه نصفها كذا في المبسوط \* ولو كان المالان لرجلين عاياه لأحدهما دراهم ولا آخر دينار  
فصالحاه على مائة درهم فهو جائز وتقسم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدينارين فأصاب الدينارين فهو  
صرف ويشترط القبض في المجلس وما أصاب الدراهم فهو واستيفاء البض واسقاط الباقي كذا في الحاوي  
\* ادعى رجل على رجلين ألف درهم دين فصالحاه على مائة دينار إلى أجل لا يجوز سواء وقع الصلح عن إقرار  
أو انكار وكذا لو صالحاه على طعام في الذمة إلى أجل أو إلى غير أجل فإنه لا يجوز كذا في المحيط \* إذا كان  
لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد لا طالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه  
عتق المطلب وإن مات في يد المطلب قبل أن يقبضه الطالب مات من مال المطلب ويرجع الطالب بالدين  
وكذلك كل شئ بعينه لا يطل افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط \* وإن صالحه عن ألف على عبد ثم  
تصادق أن لا شئ عليه فالمدفوع إليه بالخيار أن شاء أعطاه ألفا أو أمسك العبد كذا في المحيط  
السرخسي \* صالح من ألف على مائة على أن يبيع به ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى ديناً على  
رجل وأصلط له على دار على أن يسكنها الذي عاياه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعى لا يجوز وكذلك إذا ادعى  
ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على أن يخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط \* له على  
آخر مائة دينار يساوية فصالحه على مائة بخارية وتفرق قبل القبض فالصحيح أنه لا يشترط القبض ولا  
يطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلاف كذا في الذخيرة \* سئل شيخنا الدين النسي  
عن ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لأفضة فيها وصالحه على مائة درهم غطرية فنفقة فقبض  
القبض قال يطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما إذا وقعت الدعوى في الدراهم في الذمة فأما إذا وقعت في

(٣٠ - فتاوى رابع) \* أمرك بيدك لتطلي نفسك أو لكي تطلي أو حتى تطلي فبأن \* أمرك بيدك طلاق رجعي فرجعي \* أمرك  
بيدك في هذه السنة وأوقع الطلاق ثم تزوجها لا يكون الأمر بيدها في باقي السنة لأنه أمر واحد لا يتيقن بعد الاستيفاء مرة \* أمرك  
بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم كان لها بمجلسها \* أمرك بيدك رأس الشهر توقع على نفسها في الشهر مرة واحدة  
ولا يطل بتبدل المجلس لتقيده التوقيت \* وذكر شيخنا الإسلام رحمه الله قال لها أمرك بدست توئم بدمشش ما رافا لا أمر بيدها عند تمام ستة

(۳۳۴)

الدار فطمقت نفسى فدخات  
دخولها فى الدار فلا يملك اجازة  
الزوج كله وقع رجعى فى الاسلام  
قالت اخترت نفسى وقال الزوج

هذا الوصف ما مضى تأمل اه بحر اوى

الدار فطلقت نفسها فبلغ الزوج فأجاز كله أن عقد المين ولا يقع الطلاق لأن الزوج يملك المين فيملك الإجازة ولا يملك من دخولها في الدار فلا يملك إجازته فان دخلت بعد إجازة المين وقع الطلاق بخلاف ما إذا قالت جعلت أمري بيدي وطلقت نفسها فأجاز الزوج كله وقع رجعي في الحال وصار الأمر بيدها فإذا اختارت نفسها وقعت بآئنة أخرى لأن كل واحد من التصرفين له مجيز في الحال \* ولو قالت اخترت نفسي وقال الزوج أجزت لا يقع وإن نوى \* ولو قالت أبنت نفسي وأجاز الزوج يقع إذا نوى \* ولو قالت حرمت نفسي وأجاز يقع



بالأمانة \* قالوا لا نشهد أنه أمرنا أن نتول روجته اندجمل أمرك بيدك قبلناها فطاعت نفسها بذلك لم تقبل شهادتها ولو قالوا لا نشهد أنه قال لنا  
اجعلنا أمرها بيدها فجعلنا فطاعت نفسها بذلك لم يجوز شهادتها حالنا ما شهدنا على فعل نفسها ما \* قال لها بعث منك أمرك بالمال ان اختارت  
في المجلس دفع ولزمها المال \* قالت تركت مهري عليك على ان تجعل أمري بيدي ففعل فمهرها على حاله ما لم تطلق نفسها لانه جعل المهر  
عوضا عن الامر باليد وانه لا يصح \* قال لها امر ثلاث تطايعات بيدك ان أبرأتني من مهرك (٣٣٥) ان قامت عن المجلس خرج الامر من  
يدها وان أوقعت الطلاق في

المجلس ان قدمت الابرأه وقع  
وان لم تبرئه عن المهر لا يقع  
لان التوكيد كان بشرط  
الابرأه \* قال لها اكرزيرتوزن  
بخواهم فامر بك بيدك فس  
أمها ووقعت بينهما حرمة  
المصاهرة ثم تزوج امرأته لها  
أن تطلقها بحكم الامر لان  
القاضي لو قضى بجواز بقاء  
هذا النكاح أخذ بذهب  
من يرى عدم ثبوت حرمة  
المصاهرة بالناباام الزوجة أو  
بفتحها نفذ قضاؤه عند محمد

رجحه الله خلافا للثاني ولو كان  
شافعي المذهب لاشك انه ينيق  
\* جعل أمرها بيدها برأيه  
اكر كابين يخشى باي خود  
كشاده كني متى شئت وكانت  
وهبت مهرها له قبل ان يجعل  
الامر بيدها قال شيخ  
الاسلام نظام الدين وبعض  
أصحابنا رجحهم الله لها ان  
تطلق نفسها وبعضهم قالوا  
ليس لها ذلك \* جعل أمرها  
بيدها في طلاق ان فعل كذا  
متى شاءت ثم خلعها على مال  
ثم وجد الشرط وهي في العدة  
يملك الايقاع بحكم الامر  
وان كانت العدة قد مضت  
وتزوجها وجد الشرط ذكر  
في الزيادات ما يؤخذ منه

من الالف على خمسمائة على أن تعطيني اليوم ولم يقل فان لم تعطني اليوم فالالف عليك فان أعطاه خمسمائة  
اليوم برى من الخمسمائة الباقية بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عاذ بجميع الالف في قول أبي حنيفة  
ومحمد رجحهما الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو قال صاالحك من الالف على خمسمائة تدفعها الى غدا  
وأنت برى من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فالالف عليك على حاله فان نقدت خمسمائة بقي الابرأه ماضيا  
وان لم ينقد بطل الابرأه بالاجماع كذا في الكافي \* اذا قال أداتي خمسمائة على انك برى من الفضل ولم يوقت  
للاداء وقتا يصح الابرأه ولا يعود الدين كذا في الهداية \* ولو قال حطمت عنك خمسمائة ان نقدت الى  
خمسمائة لا يصح الحط في قولهم جميعا نقد أو لم ينقد وكذا لو قال لا غريم أو لك كفيلا اذا أدبت منها خمسمائة أو  
متى أدبت أو قال ان دفعت الى خمسمائة فأنت برى من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان أدى اليه  
خمسمائة ذكر افظ الصلح أو لم يذكر كذا في الظهيرية \* ان حط أحد الشريكين شيئا كان المصالح عاقدا جاز  
حطه حط الكل أو بعضه في قول أبي حنيفة ومحمد رجحهما الله تعالى ويضمن نصيب شريكه ان حط الكل  
وان لم يكن المصالح عاقدا جاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى  
قاضيخان والله أعلم

#### \* (الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والطلاق والنفقة والسكنى) \*

رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينه اجاز وان كان نسيئة لا يجوز وان صالحها على شيء من  
المكيل أو الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بعينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا انقد في  
المجلس جاز وان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها من الخادم على دراهم نسيئة جاز ولو صالحها على خادم  
بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة كان جائزا فان صالح على عرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول  
بها كانت المرأة بالخيار ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذي  
أخذت ولو اشترت العرض فأنهاته عليه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فأنهاترد عليه  
نصف ما قبضت وكذلك لو أعطاهما خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل به اردت عليه نصفها من غير خيار  
هكذا في المحيط \* اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب هروية الى أجل لم يجوز وان  
صالحها من البيت والخادم على دراهم أو دنانير الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط \* ولا يجوز بأكثر من قيمة  
البيت والخادم كذا في التتارخانية ناقلا عن العتبية \* اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك  
على طعام بعينه فهو جائز وان كان بعينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ذكر أنه لا يجوز أيضا فاذا  
تزوجها على كرخنة ثم صالحها من ذلك على كرشير بعينه فهو جائز وان كان الشعير بعينه ان كان  
الشعير مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان أو على إحدى  
الروايتين وان تفرقا قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأته أنه تزوجها وهي تكرر فصالحته على  
مائة درهم على أن يبرأ من تزويجها الذي ادعى جازا قبل ذلك فان أقام المدعى بينة بعد ذلك على النكاح  
لا تقبل بينته وكذلك لو قالت أعطيتك مائة درهم على المباراة كان جائزا وكذلك لو قالت أعطيتك مائة درهم  
على أنك برى من دعواك ولو قالت أعطيتك مائة درهم على ان لا نكح بي ويتركك كرشير الاسلام على

جوابه وهو أمر ربه لان يطلق زوجته على الف ثم أبانها ليس له ان يطلقها وكذا ان جدد النكاح ولو كانا بطلا فها على مال بعد الابانة  
فطلقها على مال وقبلت وقع الطلاق ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة ثم طلقها الوكيل على مال وقبلت وقع ولزم المال بخلاف ما اذا جدد  
النكاح بعد انقضاء العدة حيث لا يقع الطلاق وان قبلت \* جعل أمرها بيدها ان تزوج عليها أخرى أو ظهر ان في نكاحها حالا لا أخرى تطلق  
نفسها متى شاءت فابانها ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج المبانة ان كان النكاح والزوجة طاهرة وقت العقد لا يصير الامر بيدها \* قال لامرأة

اكر امر بدينست توتم يك ماره كرز من شوى از من جنيز قنز وجه اولم يجعل امرها يدها لا تطلق كقوله هذه المرأة التي أتزوجها قال لها ان لم اعطك دينارين الى شهر فامر بك بيدك فاستدانت وأحالت على زوجها ان ادى الزوج المال الى المختال قبل مضى المدة ليس لها ايقاع الطلاق وان لم يؤد ملكك الايقاع \* امر بك بيدك ان خرجت من البلدة الا بانك تخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذنا ولو استاذنها فاشارت لم يذ كركم ويذبحي أن لا يعتبر (٣٣٦) لان الاشارة من الناطق لا تعتبر \* حاف بالطلاق ان لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق احدهما طاق كمالو حاف لا يكلم فلانا ولا فلانا ولو قال لا أذوق طعاما ولا شرابا فذاق احدهما لا يحنث \* قال امرأتك طالق ان شرب المثلث وقامر ولعب بالجمام حكى عن الشيخ الفضلي رحمه الله ان كل واحد من هذه الاشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرطا واحدا ولو حاف على ان لا يشرب المثلث ولا يتقامر ولا يلعب بالجمام فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف \* وان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فامر بك بيدك فنشزت بان ذهبت الى بيت أبيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع لعدم وجوب النفقة فصارت اذا طلقها حتى تمت المدة \* أنت طالق ان فعلت كذا وكذا كذا لا تطلق مالم يوجد الكل \* وان كرر حرف الشرط ان أكثرت وان شربت ان قدم الجزاء فأي شيء وجد منها يقع الطلاق وترتفع اليمين وان أخر الطلاق لا يقع مالم توجد الامور على قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني اذا وجد واحد يقع الطلاق ويرفع اليمين \* جعل امرها يدها متى شامت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يمضي الشهر هذا

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح صحيح وعلى قواهم - ما لا يصح ولو قالت أعطيك مائة على ان تقول لم أتزوجك فهذا باطل بلا خلاف كذا في المحيط \* ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى لا يصح ولا زوج أن يرجع عليها - أعطاهما من البذل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطلقه أو تطلقه أو خافا كذا في خزائن المفتين \* اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فمال الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة لم ير ألف درهم فاصطلحا على ثلثة مائة من نصف المهر فوجئ الزوج لم أفرض لك المهر وانما سألت المنة فصالحها على ان يسلم لها المنة على ان أبرأتها من دعواها فوجئ الزوج ان قامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان ألفا لا تبطل بينهما ولو كان الزوج قد أعطاهما المهر - ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها بردها نصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثة مائة وقالت المرأة ما تبين فصالحها على ما تبين وخمس مائة فوجئ الزوج كذا في المحيط \* لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بغير ما فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها باثباتها فوجئ الزوج كذا لو قالت على ان تقر لي بهذا الطلاق الذي ادعت وهو صحيح بذلك فهو جائز وان قامت بينة على ذلك فشهدوا أنه طلقها ثلاثا أو واحدة بآنية رجعت عليه بالجل الذي أعطته كذا في المبسوط \* (مردى زن ديكر يرا دعوى كرد و صلح كردند) عن أن يخلع من الدعوى بمال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين \* في المشتق بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى امرأة ادعت على رجل أنها امرأتها وان لها عليه ألف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها ووجد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم يدفعها اليها على ان أبرأتها عن جميع هذه الدعوى لم يبرأ بها الزوج عن شيء ثم أقامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الاف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغير ولد ولم تدع مهرافصالحها على مائة لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان أبرأتها من دعوى النكاح وعلى ان يارأها الزوج من ذلك ولا يست هي مدعية قبل مهرها ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل أنه قد بارأها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادعت عليه نفقة ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان يبارأها الصلح جائز والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشيء ولا نكاح بينهما كذا في المحيط \* الصلح من النفقة ان كان على شيء يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنقد والطعام يعبر تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والداية يعتبر معاوضة وتصير ميراث زوجها عن النفقة بما أخذت من البذل كذا في محيط السرخسي \* اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان طلقها على ان ترضع ولده سنتين حتى تطفاه وعلى ان زادهما هو أو بآبئيه نفقة قبضت المرأة الثوب فاستمكته وأرضعت الصبي سنة ثم مات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زادت مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع يرجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة أرباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسئلة بمجالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة وبأجر مثلها في نصف

ترجمة  
(٢) رجل ادعى على امرأة رجل آخر واصلها

فارسها اليها يدرجل ولم يجد الرسول منزلها وأعطاهما بعد مضى الشهر أجاب القاضي الاستروشي رحمه الله بأنه ملك الايقاع السنة وفيه نظر لما امر ان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير يدها لان الشرط عدم الارسال وقد ارسلها اليها \* قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة ايام فامر بك بيدك في طلاق متى شئت فمضى الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الا يقاع وان لم يرد به الفور لا تملك الا يقاع حتى يموت أحدهما \* ان لم أبعث اليك النفقة من بحاري الى عشرة ايام فانت كذا فارس لم يرسل اليها قبل انقضاء العدة من كرمينية



طلقت لعدم حصول الشرط \* حلف لا يدخل كورة كذا أو سباق كذا فدخل في أرضه ما يحث وقيل بان كورة اسم العمران وكذا  
 البلدة واختلافه في بخارى والفتوى في زمانه اسم العمران وشام وخراسان اسم الولاية وكذا فرغانة وسغد وتر كستان \* ولو حلف لا يدخل  
 الري أو مدينة ري أو بلخ أو مدينة بلخ فهذا على العمران وذكر المال في سواد سرقة وغيره قندو كذا سواد سر و غير سر و سواد الري من الري  
 وهذا من حيث العرف وأما خوارزم فهو اسم الولاية كالروم وخراسان والعراق (٣٣٧) والهند والصين واسم مدينته الآن جرجانية  
 \* أمهرها بيد همتي شات

في طلاق أن خرج من بلدة  
 بخارى بلا إذنها فخرج إلى  
 كوله سراي ومكث فيها يومين  
 لا تطلق \* جعل أمهرها بيدها  
 أن قاهر فقاهر فطلقت  
 نفسها قاضي أنهما تطلق  
 نفسها في مجلس علمها وادعت  
 الإيقاع في مجلس العلم فالقول  
 لهما \* وذ كر الحاكم قال  
 جعلت أمهرك ببدك أمس  
 فلم تطلق نفسك وقالت اخترت  
 فالقول له \* قال لا تخفي  
 مجلس الشرب هرزني كه  
 خواسته أم برائي تو خواسته  
 وداشتن ورها كردن  
 در دست تو بوده است وقال  
 الآخران كان كذلك فطلقت  
 أمهراتك واحدة أو ثلاثا  
 لا يقع لان قوله در دست  
 تو بوده است اخبار عن كون  
 الأمر بيدها في الماضي فلا  
 يتحقق البقاء في الحال بل  
 الأمر المطلق فيقتصر على  
 الجلس وقد تبدل وبطل  
 بخلاف ما لو قال در دست  
 تو است لانه اقرار فصح التطبيق  
 \* جعل أمهرها بيد رجلين  
 فطلق أحدهما لا يقع بخلاف  
 ما لو قال لهما طلقا امرأتين  
 ثلاثا فطلق أحدهما واحدة  
 والاخرتين يقع الثلاث  
 \* رجل قال إذا مضى هذا

السنة التي أرضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط \* لو صالحت امرأتين زوجها  
 على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر وأخذته لاشهر الماضي ولو صالحت امرأة ثانية بعد ما صالحتها  
 على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر وعليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في  
 خزانة المفتين \* وان صالحت من الدراهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضي  
 لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال  
 الزوج لا أطبق ذلك فذلك لازم له إلا أن تبرئه المرأة أو القاضى أو يرضى السرخسي \* ففيه بدون ذلك  
 وان قالت المرأة لا يكفي هذا كان لها أن تخصمه حتى يزدها اذا كان موثرا ولو قدر القاضى نفقتها في كل  
 شهر بشئ وقضى به كان لها أن تخصمه اذا كان ذلك لا يكفيها أو طالب بتسام كفايتها وكذلك هذا الحكم في  
 نفقة الاقارب ولو أعطاهما كفيلة بنفقة كل شهر فلي الكفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت  
 أو مادامت امرأتها فهو كما قال وان مات الزوج وقضى له على الزوج نفقة من هذا الصلح فلي أبطلها كذا  
 في المبسوط \* ولو صالحت امرأتها من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سوى جنسه جاز مؤجلا وحالا بخلاف  
 ما لو صالحتها بعد الفرض أو بعد تراضيهما عن النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* ولو صالحتها عن  
 أجر رضاع الصبي بعد البينة كان جائزا ثم ليس لها أن تصالح بمائت درهم إلا على طعام بخير  
 عينه كذا في المبسوط \* رجل صالحت امرأتها المطاوعة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد عليها  
 حتى تنقضى عدتها وعتما بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالخيار لا يجوز لان الخيار غير معلوم قد  
 تحيض ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى قاضيان \* لو صالحت مع الزوج  
 من نفقتها مادامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* لو كانت امراته مكاتبه أو أمة قد  
 بواها المولى بتمافها على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالحت مولى  
 الأمة فلولم يكن بواها المولى بتمافها هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يقر بها  
 فصالح أباهما على نفقتها لم يجز وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالح أبوه على النفقة وضمن جاز وإذا صالحت  
 المكاتب امرأتها على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلحها في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور  
 والتاجر يصالح امرأتها على نفقتها كذا في المبسوط \* رجل صالحت امرأتها من نفقتها سنة على ثوب وقبضته  
 منه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة ان فرضت وان لم تفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط  
 السرخسي \* اذا كانت لرجل امرأتان أحدهما أمة قد بواها بتمافها فصالح المرأة على نفقة مسماة كل شهر  
 وصالح الأمة على نفقة أكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت أحدهما ذمية فصالحها على أكثر من نفقة المسماة  
 وإذا صالحت الفقير امرأتها على نفقة كثير في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط \* لو صالحت على نفقة  
 المحارم ثم ادعى الأعمار صدق وبطل الصلح كذا في التتارخانية ناعلا عن العتابة \* اذا صالحت الرجل بعض  
 محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على إعطائه ان أقروا أنه محتاج فان لم يعرف حاله وادعى أنه فقير فالقول  
 قوله ويطل عنه ما صالحت عليه إلا أن تقوم بينة أنه موثر فيقضى بالصالح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة  
 الزوجة من حيث ان اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ماضيا وان كان الولد محتاجا فان كان  
 صالح على أكثر من نفقتها بما يتغابن الناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة

الشهر فامر بها بيد فلان فمضى شهر آخر وعلم المقوص اليه بالتفويض فله مجلس العلم لان المعاق بالشرط كالمسئل عند وجود  
 الشرط فكانه قال عند مضي الشهر أمر بها بيد فلان وإذا كان كذلك يتوقف على علمها ان غائبة ويقتصر على مجلس العلم اذا لم يقل متى شئت  
 كذا هنا بخلاف ما لو قال أمر بها بيد فلان شهر حيث يصرف الى الذي يليه فاذا مضى من ذلك شهر ولم يعلم بالتفويض أو علم لا يبق اليقين  
 لان المفوض موقت فلا يبق بعد الوقت \* (النوع الثالث في الضرب) \* جعل أمهرها بيد هان ضربه بغير جنابة في طلاق فطلبت النفقة

أو الكسوة وألحمت لا يكون جنابة لان صاحب الحيوان المأذون له ان يقتل ولو شتمته أو ضربته أو أخذت لحيتته جنابة \* قال لها  
 أو يرى فقالت توى أو ما درت توست أو شتمت أجنبيًا جنابة \* قالت له يا حماراً أو بلبه أو خرايت مراك دهر أو اعنته جنابة \* قال لها اعنت برتوباد  
 فقالت له انت خود برتوباد \* قيل ليس بجناية لانهم ليسوا بشاة قال الله تعالى لا يجب الله باليه بالسوء من القول الا من ظلم والعامه على  
 انه جنابة الا انه لا قصاص فيه حتى (٣٣٨) لا يكون الثاني جانياً \* قال لها يا ليد فقالت له مثل ذلك فهو جنابة منها اذا صرحت به أما اذا

قالت توى خود اختل فوا قبل  
 لا يكون جنابة لانها ما صرحت  
 بالشتم وعلى هذا لو قال اى  
 ما درت سيمايه فقالت سيمايه  
 ما درت توست جنابة وان كانت  
 أمه في الحياة لان الشرط هو  
 الجنابة أى مطلق الجنابة  
 لا الجنابة عليه حتى لو ضربها  
 لشمته أجنبيًا لا يكون الامر  
 بيدها \* متى ضربت بك غير  
 جنابة فطابق نفسك متى  
 شئت وادعت الضرب فقال  
 ما ضربت بالقصد ثم ادعى في  
 مجلس آخر انه ضربها بجنابة  
 لا يسمع هذا الدفع لانه أقر  
 صريحاً بالضرب \* قالت  
 اى بدخوى ان كانت صادقة  
 لا يكون جنابة اى يميزه في  
 حق الشريف جنابة \* قوالها  
 خوشى كتم حين نهادهاعن  
 معصية جنابة وان لم تكن  
 في المعصية لا تكون جنابة  
 \* جعل أمرها بيدها ان  
 شتمها فقال لها لا تترقى حرك لا  
 أولاتاكلى العذرة أو كلى أو  
 أمرى رأسك بالجدار لا يصير  
 بيدها لانه ليس بشتم عرفاً  
 \* كشفت وجهها لغير محرم  
 قال القاضي لا يكون جنابة  
 لانها ليست بعورة وقال  
 الشيخ جنابة لانه لا يجوز  
 الكشف والنظر بلا ضرورة

والمعتبر فيه الكفاية كالتفدية لو صالح امرأتين من كسوتهما على دريهم ودى ولم يسم طوله وعرضه ورقعته  
 جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة ولو صالح رجل أخاه وهو صبي بالغ على دراهم مائة لتفدته وكسوته كل  
 ثم لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط \* ان صالحت المبانة زوجها عن سكاها على دراهم لا يجوز  
 كذا في فتاوى قاضيان \* اذا صالح امرأتين من نفقتهما وكسوتهما عشر سنين على وصيف وسط الى شهر أو لم  
 يجعل له أجلاً فهو جائز كذا في المبسوط

### \* (الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والجاراة والمضاربة والرهن) \*

ان صالح صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الايداع وقال الم - ستودع ما أودعنى شيئاً  
 صالحه على شيء ثم لم يجز الصلح في قوالهم - وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فأقر المستودع  
 بالوديعة أو سكت ولم يقل شيئاً وصاحب المال يدعى عليه الاستلام ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في  
 قوالهم - وان ادعى عليه الاستلام والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم صالحه على شيء فاختل فوا في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قوالهم وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول  
 وعاميه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* ثم ان عامة المشايخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك أو لا استلمت كتبها  
 وقال المودع بعد ذلك ضاعت أو رددت وبين ما اذا قال المودع أو لا ضاعت أو رددت وقال المالك بعد  
 ذلك استلمت كتبها كذا في المحيط \* وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح  
 انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل عين المودع واذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق  
 في ذلك ولا يـ كذب بل سكت ذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى الاول ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو ادعى صاحب المال الاستلام والمودع لم يصدق في  
 ذلك ولم يكذب فصالحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قوالهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت  
 قات قبل الصلح انهما قد هلكتا أو ردتا فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال صاحب  
 المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان \* ان أنكر المستعير  
 العارية أو أصلها ثم صالح صبي الصلح وان أقر بالعارية ولم يدع الرد أو الهلاك والمالك يدعى الاستلام لصح  
 الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعى الاستلام فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل  
 مال أصله أمانة هكذا في المحيط \* وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي ما تادروهم فصالحه منها على مائة درهم  
 بعد اقرار أو انكار لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة وان لم تقم بينة وكان المودع ينكر فالصلح جائز كذا في  
 الظهيرية \* ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو صالحه على عرض جاز الصلح  
 مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه وهو جاهد للوديعة فالصلح صحيح اذا تفرق بقبض الدنانير  
 سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما اذا كان المودع مقرراً بالوديعة فان  
 كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم  
 يجد المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة  
 \* امرأة استودعت رجلاً وديعة كانت عندها لغيرها ثم قبضتها منه ثم استودعتها آخر قبضتها منه أيضاً

\* ولو كملت الاجنبى أو كملت عادد مع الزوج أو شاعبت معه فسمع صوتها أجنبيًا جنابة \* خروجها من البيت بعد اثناء المجهل ففقدت  
 جنابة في الاصح وقيل جنابة مطلقاً \* جعل أمرها بيدها على أنه متى ضربها اطلق نفسها على وجه لا تكون بينة مخصوصة الا زواج فطلقت  
 نفسها به وجود الشرط يجب المهر لان طاب حق الثابت ليس بخصوصة \* ولو قال بغير خسران لا يجب المهر لان طلبه خسران وقدمت \* حلف  
 لا يضربها فاقتمدها فاصابها يحنث لان عدم القصد لا يعدم الفعل حتى وجبت الدية والكفارة على الخطي \* وفي الديتارى حلف لا يضربها



وكانت على جار فضر بها الحمار فاصابها الا يقع وهذا يخالف الاول ولزوم الدية بترك التثبت لخطر الدم \* حلف لا يضربها فامر غيره بصربها فضر بها قيل يحنت كما في العبد وقيل لا كما في الولد \* حلف لا يضربها فوجها او قرصها او مد شعرها او عضها او خنقها او ألمها حنت وان على المزاح لا وان أوجعها أو أدمى رأسها في الصحيح لانه ليس بضرب عرفها وبعض المشايخ قالوا ان عقد اليمين بالفارسية لا يحنت بهذا الفاعل لانه لا يعد ضربا في عرفهم وفي آيات الجامع في هذه الافعال يحنت في عرفهم لافي عرفنا (٣٣٩) وفي الظهيرية لو نفض ثوبه فاصاب

رأسها فادماها لا يحنت لانه ليس بضرب عرفها ولا يقصد باليمين وفي النوازل لورماها بجحارة أو نسيابة لا يحنت وكذلك لو دفعها دفعة ولم يوجعها لانه رعى لا ضرب \* جعل امرها بيدها ان يضربها بغير جنابة ثم قال لها اذنتك ان تذهبي في كل عشرة أيام الى بيت أبويك ومضى عشرة أيام أو أزيد ولم تذهب اليهما وزادها أبوها ثم ذهبت بلا اذنه فضر بهما صارا لمر يدها \* وان طلب رجل منها بزر البطيخ فاعطته بلا اذنه فضر بها فان كانت العادة مسامحة المرأة بذلك بلا مشورة الزوج يكون الامر بيدها وان كانت العادة بخلافه لا يصير بيدها \* جاء اليها بالحب بزياتيس بلا اذام فقالت نان تهي را يكون درنه أو دعاها الى أكل الخبز المجرد فغضبت فضر بها يكون الامر بيدها لان اقامة التعزير في الاول غير مفوض اليه ودعاؤها عليه جنابة واذارفعت صوتها في الستر حتى سمعها غير المحارم فانه يختلف باختلاف الأشخاص \* جاءت أم المرأة الى بيت الزوج فقال جاءت أمك الكلبة فقالت الكلبة

ففقدت متاعا منها فقلت ذهب بينكم ولا أدري من أضاعه وقال لا ندري ما كان في وعائك غير أنك دفعت النافل نفقته ورددناه عليك فصالحتم ما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع والصلح بينهما وبينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين اما ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على أي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع أو أقل واما ان كان قبل ان يضمها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه ان صلحت ببديل مثل قيمة المتاع أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز ورب ثاين ضمن المتاع حتى لو أقام صاحب المتاع بينة بعد ذلك على ما دعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صلحت ببديل هو أقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح والمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وان شاء ضمن المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة نفذ الصلح عليها كذا في الذخيرة \* اذا ادعى عينا في يدي انسان فقال ذوالبيد هذه ودبعة فلان أو دعني هذه السبعة بعد اقامة البينة أو قبلها ببيع الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في الفصول العمادية \* وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم أنكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جز فان أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انه انفق بطل الصلح وان أراد استخلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط \* ومن استعار دابة الى وقت ذهابت فتسال المستعير نفقت تحت وكذب رب الدابة وهو مقرر بالعارية فاقتدى المستعير بثمنه (١) فصالحه صلحا لم يجز وكذلك لو قال المستعير دفعتم اليك كذا في خزنة ألفتين \* ولو كان المضارب يحمي المضاربة ثم أقر بها أو أقر بها ثم يحميها ثم صالح من ذلك على مال جازوا اذا كان للمضارب دين على رجل اذانه من المضاربة فصالحه على ان أخره عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن ما حطه رب المال ولو كان الحط بعيب في بيع أو صلحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال ولو صالح على ان اخذ بالدين كنفلا على ان أبرأ الذي عليه الاصل أو احتمال به فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على رجل أنه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب والواهب يحمي ذلك فاصطلمها على ان يكون نصف العبد للذي ونصف العبد للذي عليه جاز هذا الصلح فان أقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والقبض لا تقبل بينته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك أحدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلمها ان يكون جميع العبد لأحدهما ويعطى صاحبه دراهم كان جائزا أيضا واذا ادعى الموهوب للهبة وأقر أنه لم يقبضه ويحمي الواهب فاصطلمها على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا لأحدهما دراهم ان شرط الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرط الدراهم على الموهوب له يجوز وان اصطلمها ان يكون العبد سائما لأحدهما ويدفع هو الى صاحبه كذا درهما ان شرط ان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرط الدراهم على الموهوب له كان جائزا كذا في المحيط \* امرأة وهبت أرضا لالاخوين أحدهما الاب وأم والآخر لاب ثم ماتت فورثها أخوها الابن أو أمها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطلمها بينهما على صلح ثم مات الآخر من الاب والام فأراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يرى أصل الهبة باطلا فانه يبدل في قول من يرى تلك الهبة باطلة ويجعلها يرا ثا في قول من يجيز الهبة يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت

(١) قوله ثمنه كذا في جميع النسخ ولعل الواجب بينه فلتراجع الخزانة اهـ بجزاوى

أمك وأختك فضر بهما لا يصير بيدها \* ولو قالت في هذه المسئلة أزواج النساء رجال وزوجى لا يضربهم الا يصير الامر بيدها وهذا الكلام جنابة منها \* (النوع الرابع فيما يصلح جوابا ولا يصلح) \* اخترت جواب لامر ليس له ولا اختارى لا لطلقى وطلقت جواب للنكح والامر لا يصلح تفسيره الا امر بان قال امر له ببذل فقالت امرى بيدي وكذا الاختيار لا اختيار وطلق نفسك يصلح تفسيره قوله امر له ببذل ولقوله اختارى \* جعل امرها بيدها فقالت في المجلس اخترت أو طلقت أو نحوها أو قال الزوج أنت على حرام أو بائن منى فواحدة قاتنة وان

نوى ثلاثا فلا يضح زوج عنه ولا يختار الامرة الا اذا قال كذا شئت فتكر المشيئة ولو قالت في الجواب ملكت امرى كان باطلا لا يقع شئ واخترت امرى كان جائزا وكذا في الوقوع \* لو قالت أنا اختار نفسي بخلاف ما لو قالت أنا أطلق نفسي وان قالت اخترت أن أطلق نفسي كان جائزا \* ولو قالت أمرافكندم أو افكندم وقالت ما نويت طلاقا صدقت \* قال لها ان دخلت الدار فامر بك بيدك قد دخلت الدار ثم طلقت نفسها ان أوقعت (٣٤٠) الطلاق قبل أن تزيل المسكن الذي سميت داخلة طلقت والا فلا \* (النوع الخامس

في بطلانه) \* قال لها اختارى أو قال لها امرى بك ثم أبانها بطلا ولورجعيها لان البائن لا يلحق البائن لان المرأة تملك نفسها بالبائن ولا تملك نفسها بالرجمي فلا يبطل بالرجمي ما خيرا الزوج أو جعل امرها بيدها وليس هذا كالتوكيل بالطلاق فان طلاق الموكل لا يرفع الوكالة حتى تنقضي العدة لان في الطلاق سعة وفي التفريق عند الثاني طلاق الموكل يرفعها أي تطلقة الوكيل \* وفي الكفاية امرى بك بيدك هذه السنة ثم طلقتها قبل الدخول ثم تزوجها في السنة لا خيار لها عند الثاني خلاف الامام وان تزوجها في العدة أو بعدها لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان معلقا بالشرط بان قال ان دخلت الدار فامر بك بيدك ثم أبانها واحدة أو ثنتين ثم تكهها في العدة أو بعدها وجد الشرط وكذا لو قال لها امرى بك بيدك اذا جاء عند فطلقتها وتزوجها ثم جاء الغد لها ان تطلق نفسها \* وفي الامالي اختارى اذا شئت أو امرى بك بيدك اذا شئت ثم أبانها ثم تزوجها فاختارت نفسها تطلق ثانيا عند الامام

وهبتها كلها الا لا دخل لاب غير أنه لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاصمه أخوه فيها فقال انهم لم تجز لك لانك لم تقبضها او قال الا خرص صدقت لم أقبضها ولكن لأرد لها حتى يقضى القاضي على بذلك فاصطلمها من اعلى صلح فهو باطل سواء اصطلمها على المناصفة أو على أقل من ذلك أو أكثر كذا في المبسوط \* لو ادعى أنه وهب له نصف هذه الدار مشاعا ولم يقبضه منه وبعده الواهب ثم اصطلمها على أن يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوي \* اذا كانت الدار في يد رجل فادعى أن فلانا تصدق بها عليه وأنه قبضها وقال فلان بل وهبتها لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصطلمها على مائة درهم على أن يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان أقر الذي في يديه أنه ما هبة بعد الصلح أو جرد ب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح فهو على ما ذكرنا وكذلك لو اصطلمها على أن تكون الدار بينهما بالسوية على أن رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشئوع كذا في المبسوط \* استأجر رجلا على حنطة بعينها فاصالحه على دراهم لم يجز لان الحنطة اذا كانت معينة فهي مبيعة وبيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من آخر دارا واختلف في المدة فقال الآخر أجرتك شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل أجرني ثلاثة أشهر بعشرة دراهم فاصطلمها على أن يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصطلمها على سكني ثلاثة أشهر على أن زاد الا أجر درهما كان هذا جائزا أيضا ولو اصطلمها على سكني هذه الثلاثة على أن زادها قفيزا بعينه أو بغير عينه بعد أن يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اصطلمها على سكني هذه الدار شهرين على أن زادها الا أجر سكني بيت آخر من دار أخرى هذين الشهرين كان جائزا أيضا والاصل في جنس هذه المسائل أن ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جانب الآخر أو من جانب المستأجر حتى لو اصطلمها على سكني الثلاثة الا أجر على أن زادها المستأجر ركوب دابة مجهولة أو اصطلمها على سكني شهرين على أن زادها الا أجر سكني بيت مجهول لا يجوز وان كانت سكني الزيادة معلومة فان كانت من جانب الآخر جازت سواء كانت الزيادة من جنس ما أجر أو من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصطلمها على سكني الا شهر الثلاثة بعشرة على أن أعطاه المستأجر أرضا بعينها جازا استحسنانا كذا في التتارخانية \* لو اصطلم الآخر والمستأجر على مدة من السكني على أن يعطيه هذا كفيلا به ورضي بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان اشترط على أن يزيد مع السكني ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا لو زاد خدمة عبده هذا شهر او لو زاد المستأجر سكني دار معروفة شهر لم يجز كذا في المبسوط \* لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة أجرا أكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعا أبعد من ذلك فاصطلمها على الموضع الذي عين رب الدابة بالاجر الذي ادعاه المستأجر فهو هذا الصلح جائز ولو جحد المستأجر الاجارة أصلا وادعاه رب الدابة فاصطلمها على أن يركبها المستأجر الى ذلك على أجر درهم فهو جائز ولو ادعى أنه استكرى هذه الدابة بكاف يحمل عليها ثقله الى بغداد بخمسة فجد ذلك رب الدابة فاصطلمها على أن يركبها هو بنفسه الى بغداد بسرجه فهو جائز كذا في التتارخانية \* اذا ادعى رجل عبدا في يدي رجل أنه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد العبد عبدى والمائة لي عليك فاصطلمها على أن يبرئه المرتبه من المائة التي ادعى عليه ويزيده خمسين و يترك المدعى العبد فلهذا الصلح جائز وان

لا عند الثاني وقوله ضعيف \* وفي بعض الفتاوى جعل امرها بيدها ثم أبانها أو خلعهها لا يبطل الامر لان المين لا يبطل بزوال الملك أقر \* جعل امر المرأة التي تزوجها عليها بيدها بان قال ان تزوجت عليك امرأة فامرها بيدها أو مادمت امرأتى أو قال لها انا أو أن مني يادر نسكاح مني فكل امرأة أتزوجها فامرها بيدها ناسيا أو خلعهها وتزوج أخرى في عتقها ثم تزوج بالاولى لا يصير الامر بيدها لان المراد ادخال المنازعة في القسم ولم يوجد وقت الادخال \* وان قال لها ان تزوجت امرأة فامرها بيدها ولم يقل عليك وتزوج أخرى صار الامر بيدها





يكون الامر بيدها فزوجها منه صار الامر بيدها بحكم تفويض الزوج \* له امرأتان جعل امر احدهما بيد الاخرى ثم طلق المفوض اليها  
 بآئنا أو رجعيًا أو خالعها ثم تزوجها يصير امرها بيد الاخرى كمن طلقها بآئنا ثم طلقها بآئنا على ما امر لانها تعلية  
 \* قال لصبي أو مجنون جعلت امر امرأتى بيدك صح واقتصر على المجلس لانه ان لم يصح باعتبار التعلية صح باعتبار التعليق اذ معناه تعلية  
 الطلاق بايقاعها فصار كتعليقه بدخول (٣٤٣) الدار لكنه لما كان في ضمن التعلية اقتصر حتى لو قال لها وهي صغيرة امر بك بيدك ينوي

الطلاق فطلقت نفسها يقع  
 كأنه علق طلاقها بايقاعها  
 \* قال للكاتب اكتب اني  
 اذا خرجت من المصر بلا  
 اذن فافهم طالق واحدة فلم  
 تتفق الكتابة وتحقيق الشرط  
 وقع وأصله ان الامر بكتابة  
 الاقرار اقرار كتب أم لا \* قال  
 لها اختارى اختك أو اخاك  
 أو أباك أو أمك يعني به الطلاق  
 فاختارت ما قال الزوج لا يقع  
 الا في الاب والام استحسانا  
 لانها بالطلاق ترد اليهما ولا  
 ترد الى غيره ما فلا يكون  
 طلاقا كذا في الاسبيحاني  
 \* (الرابع في المشيئة) \*  
 قال الغيرة طلقها ان شئت  
 لا يكون توكيلا ما لم تشأ اولها  
 المشيئة في محاسن علمها وبعد  
 المشيئة يصير وكيلا ولو طلقها  
 الآن يقع ولو قام الوكيل  
 عن مجلسه بطلت الوكالة  
 فلا يقع الطلاق بعده قال  
 الامام الحلواني رحمه الله  
 وهذا يحفظ فان الزوج يكتب  
 الى من يشق به انما اذا شئت  
 الطلاق فطاعها ولو كلاء  
 يؤخرون الا يقاع عن مجلس  
 المشيئة ولا يدرون انه لا يقع  
 \* قال لها أنت طالق ان شئت  
 وأنت لا تطلق به هذا ابدا  
 وكذا ان شئت ولم تشأ قدم

الله تعالى تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* أجمعوا على أنه  
 لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة أو قليل القيمة وأجمعوا على أنه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم  
 صالحه على أكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا أبق المصوب فصالحه  
 مولاه على دراهم مسمية حالة أو الى أجل جاز ولو صالحه على العبد الا أبق على مكيل أو موزون ان كان بعينه  
 أو بغير عينه ولكن قبضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكا  
 حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه في يد فصالحه على شيء ثمأذ كرنا بعينه أو بغير عينه حالا كان أو مؤجلا جاز  
 وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال أحدهما هي أبقه وقال الاخر هي حاضرة كان  
 القول قول الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان أو مؤجلا وان قال هي أبقه  
 جاز الصلح على الدراهم حالة كانت أو مؤجلة وعلى المكيل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا  
 في المحيط \* واذا غصب ثوب من رجل فاستمسكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على أقل  
 من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستمسك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح  
 الثاني على أقل من قيمته جاز ويكون براءة الاول ولا يتصدق الا بخرشي وان توى ما على الاخر لم يكن له  
 أن يرجع على الاول بشئ كذا في الحاوي \* ولو غصب كرخطة ثم صالحه على دراهم مسمية حالة أو مؤجلة  
 والكركم بعينه جاز الصلح وكذا لو صالحه على ذهب مسمى حالا أو مؤجلا وكذلك الصلح على سائر الزننيات  
 ولو صالحه على كيلي مؤجل لا يجوز سواء صالحه على خنطة أو غيرها وان كان الكركم مستهلكا فصالحه  
 على دراهم أو دنائير ان كان الى أجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان افرق قبل القبض بطل  
 الصلح وان صالحه على مكيل أو موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى أجل ان كان المصالح عليه سوى  
 الخنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الخنطة جاز وان صالحه على كرونصف كركم باطلا سواء كان الكركم  
 قائما أو مستهلكا كما كان الربا كذا في المحيط \* ولو غصب كرخطة وكركم فاستمسكهما ثم صالحه على كركم  
 الى أجل على ان ابرأه من الخنطة فهو جائز وكذلك اذا كان أحدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من  
 المستهلك كذا في المبسوط \* في المنتقى رجل غصب عروضا وخنطة وشعير فصالحه المغصوب منه على ألف  
 درهم الى سنة قال حصة الخنطة والشعير من الألف باطلا ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصة  
 العروضا وان كان قال الغاصب لم تكن الخنطة مستهلكة وقال المغصوب منه كانت مستهلكة فالقول  
 قول الغاصب كذا في المحيط \* ولو غصب مائة درهم وعشرة دنائير فاستمسكها ثم صالحه منهما على كرخطة  
 بعينه ثم استحق الكرا أو وجد به عيبا فرده رجع بالدراهم والدنائير وان صالحه على خمسين درهما حالة أو  
 مؤجلة فهو جائز وان استحق بعد ما قبضها أو وجدها زوفا أو ستوقه رجع بثمنها ولم ينتقض الصلح  
 وكذلك لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنائير فصالحه  
 على خمسين درهما حالة أو مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة وان كانت خيرا منها لم  
 يجز كذا في المبسوط \* اذا غصب كرخطة ثم صالحه على نصف كرخطة فان كان الكركم المغصوب مغيبا  
 فصالحه على نصف ذلك الكركم لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان جاحدا وان صالح على  
 نصف كراخر جاز الصلح مقرا كان أو جاحدا الا أنه لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكركم

الطلاق أو آخر ولو قال أنت طالق ان شئت وان أبيت طلقت في المشيئة والاباء لان آخره يعني أبيت لغولته قصانه وكذا ان شئت أو قائما  
 أبيت والخيرة اذا قامت المطلب الشهود ولا يخلو ما ان لا تتحول عن المجلس أو تتحول فعلى الاول لا يطل الخيار بالاتفاق وعلى الثاني اختلفوا  
 بناء على ان المبتطل الاعراض ام تبدل المجلس قيل كل منهما اذا وجد وقيل الاعراض وهو الاصح حتى لو قال خويشتن تريد فقام ومشى  
 خطوة أو خطوتين وقال فروختم صح البيع وهذا موافق للبعض مخافا للجامع الصغير فانه نص فيه اذا قام عن فعود بطل الخيار لانه اعراض



وكذا كل فعل يدل على أنه قطع عما قبله كما لو دعت بطعام لا كل أو أشتت غلبت بالنوم وإن أكلت أو شربت قبل الأوان مات قاعدة أولست شيء  
بإلقيام أو قالت ادعوا بي للشورى أو الشهود أو كانت في سفينة فسارت لا يبطل \* (الخامس في الاستثناء والشرط) \* إنما يصح لو اتصل  
ولو تنفس بين التصرف والاستثناء وو جسد من التنفس بدأ أولئكته وصله يصح الاستثناء كذا عن الإمام الثاني رحمه الله وفي الإجناس  
سكت سكتة قبل التنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء إلا أن يكون سكتة التنفس (٣٤٣) \* ويبطل بأربعة بالسكتة وبالزيادة على  
المستثنى منه كانت طالق

ثلاثاً إلا أرباعاً بالمساواة  
وباستثناء بعض الطلاق  
أنت طالق إلا نصفها \* قال  
إن حلفت فعبده حر ثم قال  
عليه المشي إلى الكعبة إن  
شاء الله لا يعتق لأن الاستثناء  
يبطله كمن حلف إن أقررت  
أن فلان على عشرة دراهم  
فعبده حر ثم قال لعلى عشرة  
الأدرهما وقوله ما شاء الله  
أولاً إن يشاء الله تعالى  
استثناء أيضاً \* كل امرأته  
طالق الأهنه وليس له  
سواها لا تطلق لأن المساواة  
في الوجود لا تمنع صحتها إن  
عم وضعها لأنه تصرف صناعي  
\* قال لها أنت طالق واحدة  
وثنتين وثلاثاً وأربعاً إن  
كلمت فلانا تعاق الكل يعني  
لا يقع في الحال شيء كافي قوله  
هرزني كه ورا بود وباشد  
وكقوله أنت حر وعتيق إن  
شاء الله خلاف أنت حر  
وحر إن شاء الله \* شهد أنك  
استثنيت متصلاً وهو لا يذكره  
إن كان يحال لا يدري ما يجري  
على أسانه غضب جازله  
الاعتماد عليهم أو لا \* قال  
لها أنت طالق بخري على لسانه  
ولا قصد الاستثناء لا يقع  
قال شهاب بن حكيم رحمه الله

قائم في يده حقيقة ويلزم الرد على المغصوب منه وإن كان الكرم المغصوب حاضراً إن كان الغاصب جاحداً  
للمغصوب فصالحه على نصف الكرم المغصوب أو على نصف كرا آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه  
و بين الله تعالى أن يرد النصف الباقي على المغصوب منه وإن كان مقرباً بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم  
المغصوب أو على نصف كرا آخر استحساناً ولو كان صالحه على ثوب ودفعه إليه جاز حاضراً كان الكرم المغصوب  
أو غائباً مقرباً كان الغاصب أو جاحداً والذي ذكرنا من الجواب في الحنطة فهو الجواب في سائر المكيلات  
وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعديدات المتقاربة وإن كان المغصوب شيئاً لا يحتمل القسمة بأن كان  
عبداً أو دابة أو أمة فصالح المغصوب منه الغاصب على نصفه إن كان مغيباً بالاشك أنه لا يجوز الصلح وإن كان  
حاضراً فإن كان الغاصب مقرباً بالغصب لا يجوز الصلح أيضاً وإن كان جاحداً ذكرنا أنه لا يجوز الصلح هكذا في  
الحميض \* رجل غصب من رجل ألفاً وأخذها وغيبه وصالحه المالك على خمسمائة فأعطاها الغاصب من ذلك  
الألف أو من غيره جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وإن كانت  
الأدراهم في يده الغاصب بحيث يراها المالك فإن كان الغاصب جاحداً فكذلك الجواب فإن وجد المغصوب  
منه بينه بعد ذلك فأقامها يقضى له بقيمة ماله فإن كان مقرباً بالغصب والأدراهم ظاهرة في يده يقدر المغصوب  
منه على أخذها منه فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الأول يجوز الصلح قضاء  
وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يرد ما على المغصوب منه كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا غصب الرجل عبداً  
أو ثوباً أو ما أشبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه أحدهما من نصيبه على دراهم أو دنانير وقبضها فهو جائز  
و يشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيار بين أن يعطيه ما قبض وبين أن يعطيه غيره وإذا وقع  
الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار إن شاء أعطاها نصف ما قبض وإن شاء  
أعطاها ربع الدين وإن كان العرض قائماً فصالح أحدهما الغاصب عن نصيبه فإن كان العرض في  
يده الغاصب ظاهراً بحيث يراها المالك والغاصب مقرباً بالغصب لا يكون للسالكات حق المشاركة مع المصالح في  
المقبوض وإن كان العرض غائباً لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فلا سالكات أن يشاركه  
المصالح في المقبوض وإن كان العرض قائماً في يده الغاصب يراها المالك إلا أن الغاصب جاحداً للغصب ذكر في  
الأصل أنه ليس للسالكات حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الأصل قول محمد رحمه الله  
تعالى فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السالكات حق المشاركة مع المصالح في  
المقبوض قال شيخ الإسلام ويجب أن يكون على هذا الخلاف ما إذا كان غائباً بحيث لا يعرف المالك مكانه  
إلا أن الغاصب يعرف مكانه كذا في الحميض \* رجل استهلك على رجل أماناً فوضه وقضى القاضي عليه بالقيمة  
فأفترق قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اصطلمها على القيمة من غير قضاء وأفترق قبل القبض  
وكذا لو استهلك تبرقة أو دراهم فصالحه على أقل منه إلى أجل جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
استهلك تبرقة أو دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلاً إلى أجل جاز كذا في خزائن المفتين \* وفي نوادر ابن  
سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب أماناً مصوغاً من فضة فوضه في بيته ثم لقيه المالك فصالحه  
منه على مثل وزنه من الفضة أو على ذهب ثم فارق قبل أن يعطيه لم يبطل الصلح وفيه أيضاً رجل غصب  
طوقاً قيمته مائة دينار ووضاع من الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمسين ديناراً فهو جائز وإن وجد

وهو الذي صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة خالفني في هذه المسئلة خلف بن أيوب الزاهد فرأيت الإمام الثاني في المنام فسألته  
فأجابني قولي فطالبت بالدليل فقال رأيت لو قال أنت طالق بخري على لسانه أو غير طالق يقع قلت لا قال هذا كذلك وكذا قال إن  
شاء الله ولا يدري عمله ولا معناه \* قال إن شاء الله فانت طالق لا يقع \* إن شاء الله أنت طالق أو أنت طالق لا تطلق عند الثاني وهو الأصح  
\* أنت طالق أو لا أو لا جالك أو لا حسبك لا يقع لأنه استثناء معني وكذا لو لا اختك \* قال والله لا كام فلانا استغفر الله إن شاء الله كان

استثناء ديانة لاقضاء \* أراد ان يحلف رجلا ويخاف ان يستثنى عقبيه سراياهم ان يقول عقيب خلفه متصلا سبحان الله أو كلا ما آخر لان  
اليمين حقه فلا يمنع عن ابطاله \* قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا خلافا لفرقائه  
ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء وكذا لو قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله انت طالق وقع واحدة في الحال \* انت طالق واحدة ان شاء الله وانت  
طالق ثنتين ان لم يشأ الله لا يقع شيء أما (٣٤٤) في الاول فلا استثناء وأما في الثاني فلا نالوا وقعناه علمنا ان الله تعالى شاءه ولان الوقوع

دليل المشيئة لان كل واقع  
بمشيئته تعالى وهو علق في  
الثاني بعدم مشيئته تعالى  
لا بمشيئته جل وعلا فيبطل  
الايقاع ضرورة \* وذكر في  
الكافي على رأي المعتزلة عماد  
الدين الاصولي المعتزلي انه  
اذا قال انت طالق ان شاء  
الله ان كان يسكها بغيره  
لا يقع الطلاق وان كان  
يسى معاشرتها يقع الطلاق  
عندنا يريد به المعتزلة لان  
الطلاق في الاول حرام  
والقبائح لا يتعاقبها مشيئته  
تعالى وفي الثاني واجب وبه  
يتعلق مشيئته تعالى وان  
لا يحسن ولا يضر فالطلاق  
مباح وهل يتعلق بالمباح  
مشيئته تعالى ففيه خلاف  
بين المعتزلة كذا هنا \* انت  
طالق اليوم واحدة ان شاء  
الله تعالى وان لم يشأ فثنتين  
فحضي اليوم ولم يطلها طلقت  
ثنتين لان وقوع ثنتين معلق  
بعدم مشيئة الله تعالى  
الواحدة في اليوم وبعضيه  
بلاطلاق العلم عدم مشيئته  
تعالى الواحدة في اليوم لان  
العلم يتعلق علمه بالماضي  
فروع الوجود فهو جسد شرط  
الحث \* انت طالق ان شئت  
أو أبيت أو ان شئت وان لم

الغاصب كان رب الطوق شريكه فيه نصفه ولو كان الغاصب صالح رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده  
لم يجز الصلح وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غيبه  
على أكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضي المغضوب منه أن يأخذ مثل وزن القلب فضة تبر  
وأبرأه عن العمل جائز كذا في المحيط \* رجل أخذ سارقا في دار غيره فأراد أن يدفعه الى صاحب السرقة بعد  
ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه أن يرد المال على  
السارق ولو كان هــ ذامن صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى  
صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو  
بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع والامام أو القاضي اذا صالح شارب الخمر على أن  
يأخذ منه مالاو يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع أو بعده كذا في  
فتاوى قاضيان \* اسكاف سرق من حانوته خفاف لا قوام صالح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق  
قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازه أربابها وان كان مسهبا كاجاز من غير اجازة أربابهم بعد أن يكون الصلح  
على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين \* رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى  
عليه قوم فصالحهم ثم أخرج وأنكر فقال انما صالحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي  
فالصلح جائز وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية \* دفع الى آخر بضاعة فقطع عليه  
الطريق فأخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع اللص ويقول انما صالحت عن مالي والمبضع يقول انما  
صالحت عن بضاعتي فان كان وقت القبض سمي الدافع أنه من جلة ما وجب عليه فهو عن الجميع على قدر  
أملأهم وان كان سمي شيئا فهو عن ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان أبهم ما ولم يقسرا فان كان اللص  
حاضرا فالقول قوله عن أي مال أدى اذ لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع  
والمستبضع أنه لم يسم عماد دفع فهو عن الجميع كذا في خزائن المفتين \* صلح المكره لا يجوز كذا في السراجية  
\* اذا كان المدعى رجلا فيأمره السلطان المدعى عليه على صلح أحدهما فصالحهما جميعا لم يجز صلحه مع من  
أكره على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط \* قوم دخلوا على رجل يتاليلأونهم اراوشهروا عليه  
سلاحا وهددوه حتى صالح رجلا عن دعواه على شيء أو أكرهوه على اقرار أو ابرأه ففعل قالوا في قياس قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح والاقرار والابراء لان عندنا لا يكون الامن السلطان  
وعندهما يتحقق الا كراهة من كل متغلب يقدر على تحقيق ما أوعده والفتوى على قولهما وان لم يشهروا  
عليه السلاح وضرروه فان كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز وان هددوه بنشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة  
السلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ايلأونهم ارا أو كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح  
والاقرار باطلين وان لم يشهروا عليه السلاح والزواج اذا هددوا امرأته لتصالح عن الصداق على شيء أو لتبرئه  
فهو بمنزلة الاجنبي وان هددوها بالطلاق أو بالتزويج عليهم أو بالتسري لم يكن ذلك اكرهاها كذا في فتاوى  
قاضيان \* والله أعلم

### (الباب السادس في صلح العمال)

اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا ليقصره فخرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم مسماة ليكون

تساقى لا ينفقدا لانه لا يتصور اجتماعهما وكذا لو قال ان شئت وان لم تساقى فانت طالق لان الاول غير تام  
لتوقفه على الثاني الذي فيه الجزء فيصير ان شرطوا احدا ولا يتصور اجتماعهما بخلاف ما اذا قدم الجزء حيث يصير كل منهما مشروطا على  
حده كانه قال ان شئت فانت طالق وان لم تساقى فانت طالق ولو قال ان تحمين الطلاق فانت طالق وان تبغضين الطلاق  
فانت طالق لم تطلق لحوار ان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان لا تشا وتشاء \* انت طالق ان شاء الله عين عند الثاني خلافا لما ذهبوا اليه حتى لو حلف



بالبطلان ان حاتف بطلاقها فقال أنت طالق ان شاء الله يحتمل عند الثاني في البيت الاول والفتوى على قول الثاني \* أنت طالق وان شاء الله  
أو فان شاء الله يقع الطلاق ولا يكون استثناء كذا من الثاني \* أنت طالق ثلاثا ما شاء الله قال في المتن يقع واحدة وينصرف الاستثناء على  
الاكثر وفي موضع آخر لا يقع شيء \* ان تكلمت بطلاقك فبعده حرثم قال أنت طالق ان شئت فقالت لا شاء لا يقع الطلاق ويعتق العبد قاله  
أسد بن عمرو وكذا لو قال ان تكلمت بقدفك ثم قال لها أنت زان وكذا لو قال ان (٣٤٥) تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم

عظيم قال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله هذا القول أحب  
الي لانه تكلم بما حلف عليه  
وقال الحسن رحمه الله له  
نيتة ولا يحتمل ان لم ينو قال  
الصدر قول الحسن هو المختار  
(نوع في الفاصل) \*  
أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان  
شاء الله أو ثلاثا واحدة ان  
شاء الله بطل الاستثناء عند  
الامام رحمه الله ولو قال واحدة  
وثلاثا ان شاء الله لا يبطل  
عند الكل \* ان دخلت هذه  
الدار ان دخلت هذه الدار  
فبعدي حروهما واحد  
فالقياس عدم الحنث حتى  
يدخل دخلتس فيها وفي  
الاستحسان يحتمل بدخول  
واحد ويجعل الثاني تكرارا  
واعادة ولقائل أن يقول لو  
جعل الثاني تكرارا لزم  
ثبوت الحرمة حالا على قول  
الامام ويصير الثاني فاصلا  
كفاي أنت حر حر ان شاء  
الله ويجب ان وحر الثاني  
تكرار معنى لا لفظا لان الثاني  
عطف على الاول ولا يعطف  
الشيء على نفسه والعبرة في  
هذا الباب للفظ فاذا انشئ  
التكرار لفظا كان الثاني  
حشا وافصلا فاصلا وفيما  
نحن فيه الثاني غير معطوف

الثوب للقصار أو ليأخذ رب الثوب ثوبه فالصلح جائز حاله كانت الدراهم أو مؤجلة وكذلك اذا صالحه على  
دنانير وان وقع الصلح على مكيل أو موزون فان كان المكيل أو الموزون بعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على  
أن يكون الثوب لرب الثوب أو للقصار وان كان المكيل أو الموزون في الذمة ان وقع الصلح على أن يكون  
الثوب للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على أن يكون  
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة \* ولو قال القصار قد دفعت اليك الثوب وبخدر رب الثوب ذلك  
فصالحه على صلح لم يجوز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب للقصار الا اجر وعلى قول محمد رحمه  
الله تعالى يجوز الصلح وكذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هكذا في المحيط \* ولو ادعى القصار أنه  
دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز وكذا لو أقر  
بقبض الثوب فادعى أنه أوفاه الاجر وانكر القصار فاصطلم على نصف الاجر جاز كذا في الخلاصة \* ادعى  
الاجر المشترك أن العين قد هلكت عنده ثم صالحه على دراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجر  
المشترك أمين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلكت العين كافي المودع وعند محمد ما ضامن فيصح الصلح كافي  
الغاصب والراعي ان كان أجيرا مشتركا فهو كالقصار وان كان أجيرا خاصا فهو أجير وحدوه هو أمين  
بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كذا في الذخيرة \* دفع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه  
بان أمره أن ينسجه له ثوبا سبعة في أربع فنقص ونسج خمسة في أربع أو زاد على ما شرط كان لصاحب الغزل  
الخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله على ما عرف في  
كتاب الاجارات فان صالحه على أن يترك الثوب على الحائك على أن يعطيه الحائك دراهم مسماة الى أجل  
ذكر في الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح قالوا ثاويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك وضمنه غزلا مثل  
غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى أجل لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه من ذلك على دراهم  
الى أجل كان ذلك ديناً بدين وهو حرام أما اذا اختار صاحب الغزل أخذ الثوب ثم صالح الحائك على أن  
يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى أجل كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان صالحه على أن  
يأخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحيط عنه بعضه جاز كذا في المبسوط \* اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه  
بقفيز عشرين درهما فصبغه بقفيزين حتى ثبت لرب الثوب الخيار بين أن يأخذ ثوبه وأعطاه درهما وما زاد  
القفيز الاخر فيه وبين أن يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمته أبيض فصالحه رب الثوب على أن يأخذ  
الثوب على قفيز حنطة بعينها جاز سواء صالحه عن الاجر وعما زاد القفيز الثاني في ثوبه أو صالحه عما زاد القفيز  
الثاني في ثوبه وان صالحه على قفيز حنطة الى أجل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف  
المشايخ فيه قال مشايخ العراق يجوز وقال مشايخ بلخ لا يجوز ولو صالحه على قفيز عشرين كان بعينه يجوز  
وان كان بغير عينه لا يجوز كذا في المحيط \* ولو صالح الصباغ على دراهم الى أجل جاز وكذلك لو صالحه على  
قيراط ذهب جاز اذا قبض الذهب في المجلس وان لم يقبض أو أجله فيه فان كانت قيمة ما زاد القفيز الاخر في  
الثوب قيراط ذهب أو أكثر يجوز هذا الصلح بطريق حظ الاجر والتأجيل فيما زاد القفيز فيه وان كانت قيمة  
ذلك دون قيراط ذهب لم يجوز الصلح هكذا في المبسوط والله أعلم

على الاول فامكن جعل الثاني تكرارا فكانا واحدا معنى فلا يفصل ونظيره قوله حر حر ان شاء الله وفيه لا يعتق ولا يكون فاصلا ولا رواية فيه  
عن الامام قلنا ان غنمه على قياس مسـ ثله هذا الكتاب والفرق يؤيد قول مشايخ سمرقند في قوله هرزني كه وراودو باشد ان هذا اليمين لا يعتق  
لانهم اير جعان الى معنى واحد والثاني ليس بتكرار لاختلاف اللفظ فلا يجعل شيئا واحدا أو أجعوا أنه لو قال هرزني كه بكندو بودو باشد  
يصير أحدا لالفاظ فاصلا ولو قال هرزني كه مرا هست و بودو باشد يعتق اليمين ولا يصير فاصلا \* (نوع آخر) أنت طالق غدا ان

دخلت الدار اغاذ كراغدو تعاق الطلاق بطلق الدخول في أي وقت دخل وقع ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق غدا تعلق طلاق الغد  
 فاذا دخلها في اليوم لا يقع وان دخلها في الغد يقع \* أنت طالق ثلاثا فلا تة الا واحدة يصح الاستثناء ولا يفصل النداء لانه قد يكون لتأ كيد  
 تعريف المحل وكذا أنت طالق ثلاثا سنة لا واحدة أو ثلاثا البتة الا واحدة يقع ثنتان وبأنة والبتة لا يفصل مع انه حشو حتى وقع ثنتان  
 رجعتان لا مكان الحمل على التأ كيد (٣٤٦) لاختلاف اللفظ وان لم يؤد معنى زائد على ما فهم بخلاف ثلاثا وثلاثا لا اتحاد اللفظ

**\* (الباب السابع في الصلح في البيع والسلم) \***

لو باع منه عبدا بألف درهم سود ثم صالحه على ألف أو مائة زيروف أو نهر جرة حالة أو الى أجل كان ذلك باطلا  
 وكذلك لو صالحه عنها على شيء مما يكال أو يوزن بغير عينه لم يجوز كذا في المبسوط \* لو اشترى رجل شيئا فادعى  
 ذلك الشيء أو شقه صامنه رجل فصالحه المشتري صح ولو أراد أن يرجع بذلك على بائعه لا يقدر كذا في الفصول  
 العمادية \* سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يتيه له إقامة البينة  
 فصالح بينهما عن دعوى الفساد على دناير هل يصح الصلح فقال لا قبل ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمع  
 البينة فقال نعم كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة \* إذا ادعى على رجل ألف درهم عن خادم باعه اياه يبعها  
 فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب أن قيمته كانت ألف درهم وادعى المطلوب  
 بأن قيمته أربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط \* ولو كان رب السلم واحد او صالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه  
 على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس  
 المال كذا في المبسوط \* لو كان عليه ألف درهم وكتر سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع \* قال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه  
 فإذا كان له رجل على رجل ثوب هر وسلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى  
 جاز الصلح فجاءه المسلم اليه بنصف ثوبه طوع لم يجبر على أخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى  
 يأتيه ثوب صحيح كذا في المحيط \* لو كان السلم الى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويناقضه  
 نصف السلم ويجعل له نصف السلم قبل الاجل جاز النقص في نقص رأس المال ولم يجوز التجهيل كذا في  
 المبسوط \* إذا سلم الى رجل في كرخنطة وجعل أجله الى شهر وأسلم الى ذلك الرجل أيضا في كرخنطه وجعل  
 أجله شهرين فبقي شهر من وقت العقد وحل أجل الخنطة فصالحه على أن يأخذ الخنطة ويؤيد في أجل  
 الشعر كان جائزا ولو صالحه على أن يؤخر الخنطة ويجعل الشعر لا يجوز كذا في المحيط \* ولو حل أجل السلم  
 فرد عليه من رأس المال شيئا على أن يؤخره شهر اجاز قبل يجوز الرد فاما شرط التأجيل فلا وجه روايته  
 الكتاب وهو الفرق بين هـ ذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه درهم الزيد في الاجل شهر  
 لا يجوز أن قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لانهم ما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام  
 السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما ما فيه من تقويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال  
 أيو حل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من السلم فيه يجوز اعتبارا  
 لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل أيو في أجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعض  
 رأس المال أيو في أجل كذا في محيط السرخسي \* ان كان السلم كرخنطة فصالحه على نصف كرخنطة  
 على أن أبرأه عما بقى فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرخنطة جيدة فصالحه على كرخنطة رديئة فهو جائز  
 ولو كان السلم كرخنطة رديئة فصالحه على نصف كرخنطة جيدة لا يجوز في قول أبي يوسف الا خرو هو قول  
 محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* إذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم على أن  
 يرد عليه مائتي درهم أو مائة درهم أو خمسين درهما كان باطلا وأما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من  
 رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة

كالمعنى فكان تكرارا  
 محضا ولانه صفة وهي تذكر  
 لتأكيد الموصوف حتى لم  
 يفصل في أنت طالق باثنان  
 دخلت الدار أنت طالق ثلاثا  
 الا واحدة غدا وان كملت  
 فلا تعلق ثنتان بجي الغد  
 وكلام فلان الاصل ان  
 المستثنى اذا وصف بما يليق  
 بالمستثنى يجعل صفة للمستثنى  
 ويطل بطلان المستثنى  
 وان كان يليق بالمستثنى منه  
 لا غير قبيل يجعل وصفه  
 حتى يثبت بثبوته له تصححا  
 بقدر الامكان وقيل يجعل  
 وصفه لكل حقيقة المجانسة  
 بين المستثنى والمستثنى منه  
 لانه الاصل ظاهرا وان ذكر  
 وصفا يليق بهما قيل يجعل  
 وصفه لكل حقيقة المجانسة  
 وقيل يجعل وصفا للمستثنى  
 منه لا غير لانه لو جعل للمستثنى  
 بطل هـ اذا ذكر وصفا  
 زائدا وان ذكر وصفا أصليا  
 لا يعتبر أصلا ويجعل ذكره  
 ولا ذكره سواء بيانه أنت  
 طالق ثنتين الا واحدة بآنة  
 أو الا واحدة بآنة طالق واحدة  
 رجعية لانه لا يصلح صفة  
 للمستثنى منه لا يقال طلقثان  
 بائن وصلح صفة للمستثنى فبطل  
 بطلانه ولو قال أنت طالق

ثنتين البتة الا واحدة يقع واحدة بآنة اصلاحية الوصف للمستثنى منه يقال تطليقتين البتة فجعل صفة له واستثنى واحدة منهما \* وان  
 يقع واحدة بآنة وكذا أنت طالق ثنتين الا واحدة البتة يقع واحدة بآنة لان البتة لا يصلح صفة للمستثنى لعدم وقوعه ويصلح صفة للمستثنى  
 منه فيجعل صفة لكل أو للمستثنى منه كأنه قال ثنتين البتة الا واحدة \* ولو قال أنت طالق ثلاثا البتة الا واحدة أو أنت طالق ثلاثا بآنة الا  
 واحدة يقع رجعتان لان كلامهما وصف أصلي للثلاث لا يوجدونهما فلا يفيد الا ما أفاد الثلاث فلا يعتبر فصا كأنه قال أنت طالق ثلاثا



الا واحدة \* قال انه المذخولة أنت طالق يا زانية ثلاثا قال الامام رحمه الله لاحد ولايمان لان الثلاث وقع عليها وهي زوجته ثم بانت بعده وانه كلام واحد لانه يتبع أوله وآخره والمرأة طالق ثلاثا وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد لان القذف فصل بين الطلاق والثلاث ألا يرى أنه لو لم يدخل بها حتى قال أنت طالق أنت طالق تقع واحدة وكذا قوله أنت طالق يا طالق ثلاثا وكذا قوله أنت طالق يا زانية ثلاثا لان قوله يا زانية فيه حكم أشد من قوله يا طالق وهو الحد وليس مثل قوله أنت طالق يا عورة ثلاثا لانه لا يقع به (٣٤٧) شيء بل هو نداء محض ألا يرى أنهم لو

ماتت بعد قوله أنت طالق قبل قوله يا عورة كان الطلاق لازما لان النداء ليس من الطلاق \* قال لها أنت طالق يا زانية ان دخلت الدار طلقت ولاحد ولا لعمان كقوله أنت طالق يا طالق ان دخلت الدار طلق بالاول والثاني باطل ولا يلزم الحد لانه وقع بدخول الدار \* قال أنت يا زانية طالق ان دخلت الدار عليه اللعان ولا يلزمه الطلاق بالدخول \* أنت طالق يا زانية ثلاثا وقوع الثلاث ولاحد ولا لعان في قول الامامين \* أنت طالق يا زانية ان دخلت الدار طلق الطلاق بالدخول ولا يصير يا زانية فاصلا لانه نداء \* أنت طالق ثلاثا يا زانية ان شاء الله تعالى يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق يا طالق ان شاء الله وكذا أنت طالق يا صبيبة ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كانه قال يا فلانة والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله يا طالق يا زانية فالاستثناء على الكل \* ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كملت فلانا فالطلاق الاول والثاني

\* وان قال صالحك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا تجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال كذا ذكر شيخ الاسلام وأشار شمس الائمة السرخسي الى أنه تبطل الاقالة في هذا الوجه أصلا هكذا في المحيط \* تقايل السلم ورأس المال عرض فهلك أو باعه قبل أن يقبضه ضمن المسلم اليه فبطل ولو وهبه من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا أسلم دراهم معدودة في كرخطة الى أجل ثم اصطالحا بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كرخطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه أن يرد ثبات رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيئا وعليه كرتام كذا في شرح المنظومة \* أسلم ثوبا في كرخطة ثم ان المسلم اليه بعد ما قبض الثوب أسلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية أو عيب بقضاء أو افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالر جوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطالحا على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل أن يقضى القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشايخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ والتبليك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطالحا على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل أن يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان عاد بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحا على أخذ العين بأى سبب عاد اليه الثوب الا أنه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول ويأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التبليك والفسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطالحا على أخذ العين ففيه اختلاف المشايخ هكذا في المحيط \* ولا يجوز صلح أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويتوقف على اجازة شريكه فان رد بطل أصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان أجاز فلهذا عليهم ما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بنصيبه الا اذا تولى عليه فيرجع على شريكه كذا في الاختيار شرح المختار \* هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخطأه ونقد كل واحد منهما على حدة اختلافا فيه فقال بعضهم يجوز عندهما أيضا وقال بعضهم هذه الصورة أيضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين وهكذا في الكافي \* اذا كان للتفاوضين سلم على رجل فصالحه أحدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكا \* ان كان كذا في المبسوط \* قال اذا كان لرجل على رجل كرخطة سلم وبه كقبيل

معلق بالشرط الاول والثالث والثاني فلو دخلت يقع ثنتان وان كملت تقع واحدة الا أن يجعل الاول شرط الانعقاد في حق الكل والثاني شرط الانحلال والاصل فيه أنه اذا ذكر الطلاقات الثلاث أعقبت الشرط الاول متصلا بحرف العطف يتعلق الكل بالشرط لانه قضية العطف اذا اقتصر على الشرط الاول فاذا أعقبه بالشرط الثاني لم يتعلق الثالث به يلزم بطلان الثاني فلهذه الضرورة قطع الثالث عن الاول فلا ضرورة في الاول والثاني فأنصلا بالشرط الاول \* أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يتعلق الطلاق بالدخول والاستثناء فاصل واتفق أئمة

بخاري ان يودو ياشدين صحبة ثم قيل لان يوقيقغ على التي فحتمه وباشد على التي يتزوجها والامام محمد بن الفضل على انه يقع على التي يتزوجها في المستقبل وباشد تأكيد \* ان ضربتك فكل ماله يودو ياشد كذا فطاعها ثم تزوجها بعد اعدة وضربها لا تطلق لانها معرفة بالطلاق والشرط منه كروا المعرفة لا تدخل تحت النكرة للتضاد \* حلف على عين وقال الا ان ييدولى أو الا أن يكون خيرا لي من ذلك فهذا استثناء فلو قال الا أن لا أستطيع فهذا على ثلاثة أوجه اما أن (٣٤٨) يريد عدم الاستطاعة بسبب القضاء والقدر بان كان في قضاء الله تعالى خلاف ما حلف عليه أو عدم الاستطاعة

بعارض يحدث من مرض وغيره من البلاء فيحمله على الحنث أو ويجزئه عن اتيان المحلوف عليه أو لم يكن له نية ففي الاول لا يحنث لانه كما صرح بالاستثناء كأنه قال الا أن يكون في قضاء الله تعالى ان أكله فلما أكله علم ان في قضائه كلامه وفي الثاني ان كلفه قبل عروض عارض حنث لا بعد عروض عارض يحمله على الكلام والحكم في الثالث كالحكم في الثاني \* قال ترا طلاقا كرى شيان نشوم لا يقع ندم أم لا \* كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة يصح \* (السادس في دعواه) \* ادعى الاستثناء أو الشرط فالقول له ولو شهدوا أنه طلق أو خالف بالاستثناء أو شهدوا بأنه لم يستثن يقبل وهذه مما تقبل فيه البيهقي على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقب التسليم بالموجب وان قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزوج يدعى الاستثناء القول له بلواز أنه قال ولم يسمعه والشرط سماعه لاسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير

فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الصلح يكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان أجاز جاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان أبطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير أمر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبي اذا صالح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط \* ولو صالح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا أنه دون السلم في الجوده جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجيد كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب عن السلم على ثوب أو على شيء من الوزني لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم اليه على شيء آخر سوى السلم كان جائزا ثم الكفيل بالسلم اذا صالح مع المطلوب على غير جنس السلم برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام الى الطالب برئ جميعا وان رجع الطالب على المطلوب وأخذ منه الطعام كان له أن يرجع على الكفيل وكان للكفيل الخيار ان شاء أو فاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما أخذ هكذا في المحيط \* ولو صالح الكفيل رب السلم على ان يزيده درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا صالح الكفيل على ان زاد المسلم اليه محتوم - منطة في السلم لم يجز كذا في المحيط \* ولو زاده رب السلم درهم ما على ان زاده الكفيل محتوم - منطة لم يجز ذلك كذا في المبسوط \* اذا جاء الكفيل بانقص مما كفل في المكيالات والذريعات الى رب السلم فقال خذ هذا وأرد عليك درهم ما لا يجوز من المسلم اليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكذا من الكفيل وان أتى بأجود مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لافي الذريعات ولا في المكيالات وان كان هذا في الذريعات يجوز من المسلم اليه كذا في المحيط \* ولو أوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط \* ولو كان الكفيل صالح الطالب على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط ويعطيه أجرة الحمل الى موضع الشرط لم يجز ويرد الطالب الطعام والاجر حتى يوفيه الطعام في موضع الشرط ولو كان المشروط ابقاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياه بالكوفة على أن يعطيه الطالب بذلك كذا كذا درهم ما لم يجز وان كان الكفيل أوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط \* ولو أمر رجل رجلا فأسلم له في كرخطة ثم صالح الذي ولي السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للآخر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك اذا أبرأه بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صالح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة ما أبرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط \* واذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكرخطة سلم فصالحه من ذلك على عشرين دينار فان كان رأس مال السلم دراهم بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعا سواء تفرقا قبل نقدا لاناير أم بعده وان كان رأس مال السلم دنانير ان كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرط في الصلح بان يكون ازاء السلم خمسة دنانير ونقد عشرين دينار او نقد خمسة المائة كان الصلح جائزا في الكل وأما اذا لم يجعل خمسة دنانير بازاء السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد رحمهما الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه كان الفقيه أبو جعفر الهندي ان يقول بانه لا يجوز والفقيه أبو بكر البلخي أستاذ الفقيه أبي جعفر يقول بانه يجوز ويجعل

\* وفي الصغير اذا ذكر البذل في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء وذ كر الاوز جندى رحمه الله انما يصح دعوى الاستثناء ما يخص ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبيينة لا يقبل وان ظهر منه ما يدل على صحة الخلع كقبض البذل ونحوه لا يصح دعوى الاستثناء وقد مر \* قال لعبدك أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله أو لا امرأته تزوجتك أمس وقلت ان شاء الله وأنكرت فالقول له كذا في فتاوى الاصل \* وذكر النسقي ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها لا يصح - الزوج بلا بيينة وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له



\*(نوع في اللفاظ التي يقع بها الثلاث أو الواحدة أو البائن أو الرجعي وما يصح من تصرف فيه بعد الإيقاع)\* \* طلقك آخر ثلاث تطليقات فثلاث لأنه الثالث ولا يتحقق إذا لا بتقديم مثليه عليه \* ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطليقات فواحدة لأنه في الأول أخبر عن إيقاع الثلاث فيقع وفي الثاني وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الإيقاع وهي لا توصف بذلك فبقي أنت طالق وبه يقع الواحدة \* أنت طالق تمام ثلاث أو نالت ثلاثة فثلاث \* أنت طالق ما بين واحدة وثلاث فواحدة بخلاف إلى ثلاث (٣٤٩) ولو قال غير ثنتين فثلاث بقول القائل رأيت غير رجل أي أكثر من رجل ولو قال غير واحد فثنتين \* أنت طالق كل يوم فواحدة \* قال هرير ربه آفتاب برأيد حلال بروي حرام لا يتعد بتعدد طلوع الشمس كالأقوال كل دار أدخلها فعلى حجة إذا قرن به ما يدل على العموم كقوله فعلى بها حجة فيتعد بتعدد الدخولات \* (نوع في عطف الخاص على العام) \* الخطاب الخاص لا يمنع الدخول في الخطاب العام \* أنت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلقته المخاطبة في الحال فان دخلت الدار ولو في العدة طلق أخرى \* أنت وفلانة طالق ان دخلت الدار وفلانة لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل فلانة الدار \* كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة في الحال ولو دخلت الدار في العدة يقع أخرى \* كلما دخلت امرأة من نسائي الدار فهي طالق وأنت لا امرأة أخرى لزمها الطلاق ساعة ما سكنت وان دخلت الدار يقع أخرى لوفى العدة \* كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة طلقت

ما يخص السلم من الصلح أقالة للسلم استحسانا بمقدار رأس المال هكذا في المحيط \* وإذا أسلم الذميان إلى ذمي في خمر ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله فان صلح من رأس ماله على طعام بعينه أو إلى أجل لم يجز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له أن يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمر إلى نصراني في حنطة وقبض الخمر ثم أسلم أحدهما لم ينتقض السلم ولو صلح المسلم منها على رأس ماله لم يجز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خمر وقبض الخمر واستهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعليه قيمة الخمر كذا في المبسوط \* والله أعلم

### \*(الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب)\*

إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها إلى عبد وشرط الخيار للمدعي أو لنقصه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوى أن يكون المدعي عليه قرا أو منسكرا كذا في المحيط \* وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد على أن زاده المدعي عشرة دنانير إلى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت الدنانير على الطالب إلى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط \* إذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن لقيمته ودنانيره على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط \* لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلاثة فضت الثلاثة ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلاثة لم يصدق إلا بيعة فان أقام بيعة على الفسخ وأقام الآخر البيعة أنه قد أمضى الصلح في الثلاثة أخذت بيعة الفسخ وان اختلفا في الثلاثة فالقول قول الذي له الخيار أنه قد فسخ والبيعة بيعة الآخر كذا في المبسوط \* إذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحهما المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ما بينهما أحدهما رضى بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له الفسخ وعنده ماله ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحاه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما ففسخ في حق الآخر لا شك ان على قولهما يجوز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للطالبين فأجاز أحدهما الصلح ولم يجز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصص المجزؤ لا يجوز في حصصه الآخر كذا في المحيط \* وفي الصلح عن النكاح إذا اشترط المدعي عليه الخيار ثم فسخ العقد بجواره فالمدعي يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعي عليه إقرارا منه كذا في المبسوط \* صالحه على شيء لم يره فله الخيار إذا رآه كذا في السراجية \* إذا ادعى رجل ثوب لرجل فباعه المدعي عليه منها على عدل زطى مقبوض لم يره ثم ان المدعي صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى فقبضه الآخر ولم يره فلا آخر أن يرد على الثاني ولم يكن للناسي أن يرد على الأول سواء قبله الثاني بقضاء أو بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني أن يرد على الأول

(٣٣ - فتاوى رابع) فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج \* أنت طالق وفلانة تزوجت لا تطلق امرأة حتى يتزوج فلانة \* أي امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة امرأة فتزوج امرأة طلقت هي وعمرة فان تزوج أخرى طلقت هي لا عمرة ولا يتكرر الحنف في عمرة وكذا كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة \* ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق أو أنت طالق ولا يقع على امرأته قبل الدخول فإذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج \* ولو قال ما استفتدت من امرأة أو ما ملكت فهي طالق وأنت أو كل امرأة أتزوجها

فهى طالق وأنت طالق لا تطلق حتى ينزج أخرى إلا ان يعنى القائمة فى الحال \* كل امرأة أتزوجها فهى وسائى طواق وقع على نسائه \* ولو قال لعبدته أنت حرم من دخل الدار من عبيدى عتق المخاطب للحال فإنه عتق عتقه بالدخول لا يدين قضاء \* وعن الثانى قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الأخرى لم تطلقا حتى تدخل الأولى الدار ولو قال وأنت طالق مكان قوله وهذه فالثانية تطلق فى القضاء لان قوله وأنت طالق اضرب عن المخاطبة (٢٥٠) الأولى \* قال كل امرأة أتزوجها مادمت حيا لا تدخل المخاطبة ولو قال مادامت

فلانة حية ان اشار اليها وقال فلانة هذه حية لا تدخل فلانة أما اذا لم تكن مشارا اليها تطلق لان التعريف بالاسم تعريف من وجهه دون وجهه فمن وجهه يخرج عن كل امرأة ومن وجهه لا فلا يخرج بالشك \* قال لا امرأة كل امرأة أتزوجها باسمك فهى طالق فطلقةا ثم تزوج هذه المرأة لا تطلق وان نواها عند المين \* (نوع فيه على سبيل الجواب) \* قالت له لك امرأة غيرة أو غيرها قالت له لك امرأة غيرة فقال كل امرأة طالق لا تطلق هذه بخلاف قواها انك تريد التزوج على فقال ان تزوجت امرأة فأبأنها ثم تزوجها أو قالت انك تزوجت على فقال كل امرأة طالق تطلق المخاطبة الا فى رواية عن الثانى \* قال لا خزن توارثتسه طلاق كه اين كانه كارهه فقال به زار طلاق يكون جوابا فان لم يكن فعل ذلك لا يقع \* قالت له طلقنى ثلاثا فقال أنت طالق قال نصير بن يحيى رحمه الله وقع الثلاث وقال الثلثى واحدة وقال ابن شاذان ان القول له ان قال نويت جوابها فثلاث

كذافى المحيط \* خيار العيب يثبت فى الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبد وأراد المصالح أن يرد به بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم فى المبيع أنه اذا رده بالقضاء كان فسخا للصلح وكان للذى رده عليه أن يرد على بائعه ولورده عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يرد على بائعه الا فى الفصول العمادية \* وفى حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والفاحش ويرجع فى الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذافى المبسوط \* لو وجد عيبا وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة أو لاجل النقصان فى يد المدعى فإنه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه فى المدعى وان كان عن انكار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه فى دعواه فان أقام البينة أو حلفه فنكل استحق حصة العيب منه بخلاف فلاحى له عليه كذافى السراج الوهاج \* وان ادعى رجل دارا فى يدى رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح أما اذا أجاز له وسلم العبد للمدعى ف يرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعادى نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعادى على جميع الدعوى وهذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عيبا أو ما اذا كان ديناً كالدراهم والدنانير والكيل والوزن بغير أعيانهم ما أو ثياب موصوفة مؤجلة فلا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثله كذافى خزنة المفتين \* رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وتقا بضامه وجد به عيبا فأنكر البائع كون العيب عنده أو أقر فصالحه على دراهم حاله أو مؤجلة جاز فان صالحه على دنانير بشرط التقابض كذافى الخلاصة \* وان صالحه من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وان صالحه على خنطة بعينه أجاز وان تفرقا قبل القبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلا فإنه لا يجوز وان كان حالا ان كان قبض الخنطة قبل ان يتفرقا جاز وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطيع أن يرد أو مات عند المشتري أو أعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والاصل فى جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب يجوز ومتى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان فى الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفى الوجه الثانى وقع الصلح عما هو ليس بحق المشتري ولو أعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على دراهم فإنه لا يجوز كذافى المحيط \* ولو مات العبد فى يد المشتري الثانى ثم علم الثانى بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صالحه لا يجوز صلحه وعندهما له أن يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلحه كذافى الفصول العمادية \* لو أن رجلا اشترى ثوبا فقتطعه قيصا وخطه ثم باعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على دراهم كان جائزا وكذا اذا صبه بصبغ أجز ثم باعه أو لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه

وان واحدة فواحدة وان قال الزوج فعلت فهى ثلاث على كل حال \* وعن محمد رحمه الله قالت طلقنى ثلاثا فقال أنت طالق فهى واحدة رجعية وان عني الجواب أستحسن أن اجمعها ثلاثا \* قالت طلقنى فقال طلقنى ان نوى الواحدة فواحدة وان ثلاثا فثلاث \* قالت طلقنى طلقنى فقال طلقنى وقع الثلاث وكذا قولها خيرنى ثلاث مرات بواو أو بدونه \* ولو قالت طلقنى ثلاثا فقال أنتك فهذا جواب وهى ثلاث ان تزوجت فمادت بالكوفة فهى كذا فخرج من الكوفة ثم اداها وتزوج لا تطلق لانها المين بالمفارقة وان



فارق بنفسه ووطئها بها كذلك لا يحنت إلا أن ينرى دوام وطئها بها \* حلف لا يتزوج قروية فن كان خارج الر بض فهو قروى فلو خرجت  
مصرية إلى قرية صيفاً فولدت ثمة بنتاً فالام مصرية والبنت قروية في قول الامام رحمه الله \* كل امرأة يتزوجها في قرية كذا فكذا فخرجها  
منها ثم تزوجها لا يقع لعدم النكاح فيها وكذا لو نكحها في قرية أخرى لا يقع لان شرط الحنث التزوج فيها ولو قال كل امرأة تزوجها من  
قرية كذا فتزوج امرأة منها حنث حيث كان التزوج \* كل امرأة تكون له بخارى (٢٥١) فكذا فتزوجها في بخارى طلق وان

تزوجها في غيرها ثم نقلها  
إليها فالصحيح عدم الوقوع  
لانه يراد به في العرف التزوج  
فيها \* ان تزوجت من بنات  
فلان لا يدخل فيه من يتولد  
بعد اليمين \* لا تزوج امرأة  
من الكوفة يدخل من  
يحدث بعد اليمين \* حلف  
لا يتزوج من نساء الكوفة  
فتزوج من ولدت فيها ونشأت  
وتوطئت بالبصرة حنث عند  
الامام رحمه الله لا اعتبار بالولادة  
\* ولو حلف لا يتزوج من أهل  
بيت فلان فتزوج بنت البنت  
لا يحنت لانها لا تسمى أولاد  
فلان \* قالت ثلاث مرات  
مر اطلاق كن فقال كردم  
كردم كردم \* وقع الثلاث \* قالت  
طلقتى فقال طلاقى كن  
ثلاث مرات طلقت ثلاثاً  
\* (نوع في التعميم وغيره) \*  
من قال أنت طالق لودخلت  
الدار فهو واخباره دخل الدار  
وقد أكد باليمين فان لم يكن  
دخل طلقت وبالفارسية  
زن ازوى بطلاق كه جنين  
كارى كرده است فان كان  
فعل يبرو لا يحنت وان قال  
أنت طالق لا دخلت الدار  
فهو كقوله أنت طالق ان  
كنت دخلت أنت طالق  
دخلت الدار يقع الساعة

ثم صالحه من العيب لم يصح والسواد يجزئ القاطع المفرد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجزئ القاطع  
مع الخياطة كذا في المحيط \* لو صالحه من العيب على ركوب دابة في حوائجهم شهر اجاز قالوا تاويله اذا شرط  
ركوبه في المصر أما اذا شرط ركوبه خارج المصر أو اطلق فلا يجوز كذا في الذخيرة \* لو اشترى شيئاً من امرأة  
فظهر به عيب فصالحته من ذلك على ان تزوجته كان النكاح جائزاً وكان هذا اقراراً منها بالعيب فان كان  
يباع أرض العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان أقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج  
الوهاج \* اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على ان أبرأه من كل عيب ثم حدث به عيب لم  
يكن للمشتري أن يردّها به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يردّها كذا  
في الخاوى \* لو صالح على ضرب من العيوب فقال أصالحك من الشجاج أو القروح أو الشمط فهو جائز  
وهو برى من ذلك الصنف خاصة فان ظهر عيب غيره كان أن يخاصم فيه ولو لم يظهر للمشتري عيب ولكن  
البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه إليه فالصالح جائز كذا في السراج الوهاج  
لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مائة كان جائزاً وهذا اللفظ عبارة عن عيوب  
اصطلح عليها أهل الكوفة في الدواب في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ابن أبي ليلى كان يقول لا يجوز  
الأبراء دون تسمية العيب فنظر الخناسون (١) وجعلوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة  
وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع  
الدواب تحريراً عن قول ابن أبي ليلى فانه كان قاضياً كذا في الظهيرية \* طعن المشتري بعيب في عين دابة  
اشترها فصالح من عينه على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى أمة  
بخمسين ديناراً وتقاها فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلح لها على أن يقبلها البائع ويرد عليه تسعة وأربعين  
ديناراً فان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيباً يعلم أنه لا يحدث مثله  
في يد المشتري وان قال لم يكن عندي أو لم يقروا ينكروا يحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي وهذا  
عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى جاز في الوجهين كذا في الخلاصة \* ولو كان البائع أخذه من المشتري  
ثوباً وقبل منه السلعة على أن يرد عليه الثمن كله كان الرد جائزاً وهل يطيب للبائع الثوب الذي أخذه من  
المشتري ان كان البائع مقرراً بالعيب فالثوب لا يطيب للبائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحداً للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث  
مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط \* ولو اشترى دابة وتقاها ثم طعن فيها بعيب ومحمد  
البائع ثم صالحه على أن قبل الدابة وثوباً معها على أن يرد عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع  
بخصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحققت الدابة كان للمشتري أن يأخذ الثوب من البائع لان الصلح  
والبيع كانا باطلين كذا في الخاوى \* اذا وجد بالمبيع عيباً وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيباً  
آخر له أن يردّه مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العبادية \* اذا اشترى أمة فوجد بها منكوعة فأراد  
أن يردّها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقاً تاماً كان على المشتري رد الدراهم  
(١) قوله فنظر الخناسون جمع نخاس بالخاء المعجمة وهو دلال الدواب ماخوذة من الخسر وهو الطعن وفي  
نسخة الطبع الهندي بالخاء المهملة موافقة لما في عامة نسخ العالم الكيرية وهو تحريف اه بحرأوى

\* وكذا أنت طالق وان دخلت الدار ولو قال أنت طالق لودخلت الدار اطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار  
بمنزلة قوله عبده حران دخلت الدار لا ضربك فهذا رجل حلف بعقوبته ليعقوبه ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه ان يطلقها فان  
مات أو ماتت فقد فأت الشرط في آخر الحياة \* قال لها ان شئت فانت طالق غداً فالمشيئة اليها للعمال بخلاف أنت طالق غداً ان شئت فان المشيئة  
اليها في الغد وقال الامام الثاني رحمه الله المشيئة اليها في الغد في الفصلين وقال زفر رحمه الله المشيئة اليها في الحال \* قال لها اختارى غداً ان

لشئت اختارى غدا ان شئت امرك بيدك غدا ان شئت غدا انت طالق اذا شئت ان شئت أو ان شئت اذا شئت فهما سواء  
 به ان تطلق متى شئت وعند الثاني ان آخر ان كذلك وان قدمه فالمشيئة في الحال فان شئت في الحال لا تطلق نفسك باعد ذلك اذا شئت وان  
 قامت قبل ان تقول شيئا بطل \* وذ كرشمس الائمة اذا قال ان شئت فانت طالق اذا شئت فهما مشيئتان الاول في المجلس والثاني مطلقة لکنها  
 معلقة بالموقة فان قالت في المجلس شئت (٢٥٢) ان اكون طالق اذا شئت فقد وجد الشرط ونجز المطلق كأنه قال أنت طالق اذا شئت

فاذا شئت بعدهذا طلقت  
 وان لم تقل شيئا وقامت عن  
 المجلس تطل المشيئة وسواء  
 قال ان شئت الساعة فانت  
 طالق اذا شئت أو لم يتكلم  
 بالساعة ونواها وعن الثاني  
 طلق نفسك متى ما شئت  
 واحدة بائنة ثم قال طلق  
 نفسك واحد رجعية متى  
 ما شئت فقالت بعد أيام يقع  
 رجعية ويجعل كلامها  
 جوابا لاخير \* وعن محمد أنت  
 طالق واحدة اذا شئت أنت  
 طالق ثنتين ان شئت فقالت  
 شئت واحدة وقد شئت  
 ثنتين ان وصلت يقع الثلاث  
 \* أنت طالق ان شئت وان لم  
 تشأ فان شئت في المجلس  
 طلقت بالمشيئة وان قامت  
 بلا مشيئة طلقت لانها تشأ  
 وكذا أنت طالق ان شئت أو  
 لم تشأ وهذا كله اذا لم  
 تكن له نية فان نوى وقوع  
 الطلاق في كل ذلك يقع  
 الطلاق والعناق والظهار  
 متى علق بشرط متكرر  
 يتكرر واليمين لا وان علق  
 يتكرر حتى لو قال كلما  
 دخلت الدار فوالله لأكلم  
 زيدا فدخل الدار مرارا  
 لا يتكرر اليمين لانه انشاء  
 عقد والانشاء لا يتكرر بلا

كذا في الذخيرة \* واذا اشترى من آخر ثوبا فاقطعه قيصا ولا يحطه ثم وجد به عيبا أقر البائع أنه كان عنده  
 فصالحه البائع على أن قبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل  
 ما احتبس عند البائع بمقابلته ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط \* رجل اشترى أمة بألف وبقابضا  
 وطعن المشتري بعيب فاصطالحا على أن يحط كل واحد منهما عشرة دراهم ويأخذها رجل أجنبي رضي  
 بذلك وأخذ بمأواه المحطوط فالبيع عن الأجنبي جائز وحط المشتري أيضا جائز وحط البائع لا يجوز  
 والأجنبي ان شاء أخذ الجارية بتسعة مائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة \* اذا اشترى أمة بألف درهم  
 وتقابضا ثم باعها من آخر بألف درهم وتقابضا ثم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطالحوا على أن ردها للمشتري  
 الآخر على البائع الاول بألف وخمسمائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا  
 في المبسوط \* لو أن رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب وبجد البائع  
 فدخل رجل فيما بينهما على أن يأخذ الثوب بمائة وعلى أن يحط البائع الاول عن البائع الثاني درهما من  
 الثمن فان هذا جائز ويكفي كون الثوب للمشتري بمائة مائة فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على  
 المشتري الاول وهل للمشتري الاول أن يرده على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على  
 بائعه وان قبله بقضاء كان له أن يخصم بائعه هكذا في المحيط \* لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا  
 فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجابه متخرفا فقبل المشتري ما أدى أن كان ذلك عند البائع أم عند القصار  
 فاصطالحوا على أن يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهم ما ويرد عليه القصار درهم ما ويأخذ منه  
 القصار أجره فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على أن يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطالحوا أو أراد الخصومة  
 في ذلك قيل للمشتري ادع على أيهما شئت فان ادعى على البائع برى القصار باقرار المشتري أن العيب كان في  
 الثوب قبل أن يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برى البائع باقراره أن العيب حدث عند القصار  
 وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعصفر فاصطالحوا على أن يأخذ الثوب أجنبي بتسعة دراهم على أن يحط  
 البائع عن المشتري الاول درهما أيضا فهو جائز كذا في المبسوط \* لو أن رجلا أمر رجلا فابتاع له أمة  
 وتقابضا فطعن الآخر في عيب فصالح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح  
 باطلا في القياس ولكن استحسن فأجيزه كذا في الحاوي \* ان أمره ببيع عبده فطعن المشتري بعيب  
 فصالحه الآخر على أن يقبل السلعة على أن يحط عنه من الثمن شيئا أو على أن أخر عنه الثمن وأبرأ البائع فهو  
 جائز وكذلك لو اتفق الآخر بالبيع والآخر بالشراء فاصطالحا من العيب على أن قبل منه المتاع على أن يحط  
 عنه من الثمن طائفة وأخر عنه ما بقي الى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا اشترى الرجل عبدا  
 بثلث مسمى فتقابضا ثم طعن بعيب وزعم أن البائع قد دلسه فصالحه البائع على أن يحط عنه من الثمن طائفة  
 على أن أبرأه عن كل عيب وأقام رجل آخر يئنه أنه كان أمره أن يشتري هذا العبد له وقال لا أرضى بصلحه  
 فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الآخر كذا في المحيط \* لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم وجدها عوراء  
 وأقر البائع أنه دلسها فاصالحه على أن يردها وولدها وزيادة ثوب على أن يرد عليه الآخر الثمن فهو جائز  
 وكذلك هذا في نقض بناء الدار وزيادة بناءها كذا في المبسوط \* ادعى عيبا في جارية اشتراها وأنكر البائع  
 فاصطالحا على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها عيب أو كان ولكنه قد

تكرر صيغته ألا يرى أنه لا يبعد دوان سمي التردد لان الكفار لا تلزم بلاهتك حرمة اسم الله تعالى \* قال كلما  
 طائفتك فانت طالق ثم طائفتها يقع ثمانين مالا فمالو قال كلما وقع عيبك طالق فانت طالق ثم طائفتها حيث يقع الثلاث لان الطلاق معاق  
 بالوقوع وقد تكرر الوقوع في تكرار الطلاق الا أن الطلاق لا يزيد على الثلاث وفي الاولى الطلاق معاق بالايقاع ولم يوجد الا يقاع  
 بعد الحلف الا امره فيقع واحد بجمركم الا يقاع والاخر بجمركم التاميق \* قال اذا طلقك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يطلقها



حتى ماتت وقع ثنتين لانه وقع اليأس من التطليقة فوقع باليمين الثانية ووقع أخرى باليمين الاولى ولو قال اذالم أطلقك فانت طالق واذا طلقك فانت طالق ولم يطلقها حتى مات يقع واحدة لان شرط وقوع الطلاق باليمين الثاني طلاق يقع بايقاع بعد اليمين الثاني ولم يوجد \* قال لها ان شئت وان لم تشائي فانت كذا فهو ذاعلى وجوه ان قدم المشيئة أو أخر أو وسط الطلاق وكل على وجهين أعاد كلمة الشرط أو لا وذكروا حرف العطف فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع في الوجوه الثلاثة اتعاق (٢٥٣) الطلاق بالمشيئة وعدمها وان لا يتصور

وان أعاد كلمة الشرط ان قدم المشيئة لا يقع أبدا كما لو قال ان أكنت وان شربت فكذا لا يصح اليمين وان قدم الطلاق أو وسط فقالت في المجلس شئت طلقك لتعلق الطلاق بأحدهما وان قامت قبل أن تقول شيئا طلقك أيضا وهذا اذا لم ينوشيا فان نوى الوقوع لا التعليق وقع قدم الطلاق أو وسط أو أخر لانه كالتأويل أنت طالق شئت أو لم تشائي \* (نوع في تعليقه بالملك) \* ان تزوجت فلانة فهي طالق \* ان أمرت ان يزوجنيها فهي طالق فامر انسانا فزوجهامنه وقع طلقك وان نوى واحدة فواحدة \* ان تزوجت فلانة أو أمرت من يزوجنيها فهي طالق فامر انسانا فزوجهامنه وتزوجها بعد ذلك بنفسه لم تطلق لان اليمين انحلت بالامر وان قال ان تزوجت فلانة فهي طالق وان أمرت من يزوجنيها فهي طالق فزوجهامنه بامره طلقك طاعتين لانه اذ انعه قد هنا عينا أحدهما على الامر والآخر على الزوج وان قال ان تزوجت فلانة وان أمرت من يزوجنيها فهي

زال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العديدة \* المشتري اذا طعن به بغير عين الدابة فصالحه على ان يحط عنه درهم ما شتم ذهب البياض بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى حبيل المبيع اذا بان بعد الصلح عدم الحبيل رد البديل وكذا اذا ادعى على انسان مالا او صالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر رد البديل كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عنده فأراد أن يرد بها بالعيب يكون من انقطاعه لم يصالح مع البائع بشئ ثم حاضت هل له أن يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التارخانية ناقلا عن اليتيم \* لو اشترى كرسنة بكر كرسنة وتقايا ثم وجد أحدهما باطلا عيبا فصالحه الآخر على دراهم أو على قدر كرسنة أو وقدر شعير لم يجز فاما اذا اختلف النوعان بان اشترى كرسنة بكر شعير فهذا الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح على الدراهم الى أجل فان كان صاحب الكرسنة هو الذي طعن بعيب والشعير قائم بعينه فهو جائز وان كان مستملا كالم يجز كذا في المبسوط \* اشترى رجلان شيئا فوجد أحدهما عيبا فصالح أحدهما في حصة به جاز وليس للآخر أن يخاصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الآخر على خصومته لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأ أحدهما عن حصة بطل حصة الآخر خلا فالهما كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد أحدهما عيبا فصالح على أن يرد به بالعيب على أن يزيد في ثمن الآخر درهم فالرد جائز وزيادة الدرهم باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* لو اشترى جارية بأف درهم وتقايا فوجدها عوراء وأقر البائع بذلك فصالحه منه على عيبه وقبضه فوجد به عيبا فصالحه منه على عشرة دراهم جاز فان استحققت الجارية رجوع بمحض ثمن الثمن وهو النصف ولو قامت البينة أنها حررة رد العبد وأخذ الألف هكذا في المبسوط \* اذا باع المكاتب جارية وطعن المشتري فيها بعيب فصالح على ان يحط عنه شيئا من الثمن فانه يجوز استحسانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله أو أقل فانه يجوز عندهم جميعا أما اذا كان أكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغابن الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عندهما كذا في المحيط \* والله أعلم

### \* (الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية) \*

اذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب أن عبده فأنكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف عن هذه الدعوى فالصلح جائز فان أقام المدعى البينة بعد ذلك أنه عبده لم تقبل بينته في إثبات الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبدون البينة لا يستحق الولاء ولو أخذ المدعى منه كفيلا بالمال صححت الكفالة كذا في المحيط \* ولو قال لجارية أنت أمي وقالت لا بل أنا حرة وصالحهما من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان أقامت البينة أنها كانت أمته أعتقها عام أول أو أنها حرة الأصل من الموالى أو من العرب حرة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو أقامت البينة أنها كانت أمة لفلان فاعتقها عام أول لم أقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط \* وان كان مكان الأمة عبدا فقام العبد بعد الصلح بينة على حرة الأصل أو على أن المدعى أعتقه وهو يدعيه عام أول ان كان الصلح مع العبد عن انكار قبلت

طالق فزوجهامنه بامره طلقك لان اليمين واحدة والشرط شيان فلا يفعل اليمين بالامر وكذا لو تزوجها بلا امر لا تطلق لانه بعض الشرط فان أمر بعد رجلا فقال زوجني فلانة وهي امراته على حالها طلقك لانه كمل الشرط ان تزوجت فلانة أو أمرت انسانا ان يزوجهامني فهي طالق فامر انسانا فزوجهامنه لم تطلق لانه حث بالامر وعن الثاني ان تزوجت فلانة أو خطبتا فكذا فزوجهامنه لم تطلق لانه حث بالخطبة دل هذا على انعقاد اليمين حتى وصف بالحنث فيكون رداعلى من زعم ان اليمين لا ينعقد لان الشرط أحدهما وأحدهما صالح بعينه

والاخر لا ومع ذلك انص على الحنث فلو تزوج قبل الامر في المسئلة الاولى وقبل الخطبة في الثانية لتصور فأنها تطلق \* قال لأجنبية او مبانة اكرت راجحواهم خو يشترط اطلاق فتزوج بها لا يقع لان التزوج تسبقه الارادة فحنث بالارادة فلا يحنث بالتزوج بعده \* قال اكر فلانة رابن كني ويرا طلاق صح التعليق \* ولو قال اكر فلانة رابن بن دهنأ أو قال بن دهنأ ويراطلاق لا يصح التعليق ولا يقع الطلاق اذا تزوجها هو المختار ولو قال اكر فلانة (٢٥٤) رابن بن دهنأ لا يصح التعليق \* قال لمنكوحته ان تزوجتك أو تزوجني كني

ياتر انكاح كني انصرف الى التزوج وانما ينصرف الى الوطء اذا قال لمنكوحته ان نكحتك ولو قال لمعتدته عن رجعي اكرت رابن كني ينصرف الى النكاح لانه الحقيقة الا أنه يحتمل الرجعة أيضا فان نواها ينصرف اليها وذكر النسبي أن نكاح كني ينصرف الى الوطء كالعربي والصحيح الاول \* قال لأجنبية ان طلقتك فعبدي حريص ويصير كأنه قال ان تزوجتك وطلقتك ولو قال لها ان طلقتك فانت طالق ثلاثا لا يصح ولو قال لمنكوحته نكاحا فاسدا ان طلقتك فعبدي حريصين على الطلاق باللسان \* حلف ليطاقت فلانة اليوم ثلاثا وهي أجنبية عنه أو مطلقة ثلاثا فالبر فيه أن يطلقها باللسان وان لم يقع كالأطلاق في النكاح الفاسد \* حلف ليتزوج فلانة اليوم ولها زوج بر بالنكاح الفاسد \* فضولي زوج رجلا امرأة ثم حلف الزوج أن لا يتزوج امرأة فاجاز ذلك النكاح لا يحنث لان الاجازة ليست به قد هذا اذا زوجه قبل المين ولو بعده وأجاز بالقول حنث

بينه العبد ورجع بالماء على المولى عندهم جميعا وان مع اقرار العبد بالرق للمدعي ثم أقام البينة على ما قلنا وأراد أن يرجع على المولى بما أخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان البينة على عتق العبد تقبل من غير دعوى عنده ما قال المناقضة في الدعوى لا تمنع قبول البينة كافي الامة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا تقبل لانه مناقض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط \* ولو أقام المدعي عليه البينة أنه كان عبدا فلان وأعتقه العام الاول والمسئلة بجهاها لم تقبل كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى العبد أن مولاه أعتقه فصالحه مولاه على مائة يدفعها للعبد على أن يبرئه من هذه الدعوى فالصالح باطل ومتى أقام العبد البينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط \* وأم الولد والمدبران ادعيا العتق على مولاهما وصالحهما المولى على مال يعطيه اياهما ليكفاه عن الدعوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعيا أمومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيه اياهما ليكفاه عن الدعوى هكذا في المحيط \* لو ادعى العبد عن مولاه اعتقا فصالحه فصدقه فصالح العبد على ما تقي درهم على ان أمضى العتق فهو جائز فان وجد العبد بينة أنه أعتقه قبل ذلك رجع على مولاه بما أعطاه كذا في المبسوط \* اذا ادعى المكاتب على مولاه أنه أعتقه وكان ذلك قبل أن يؤدي شيئا فصالحه مولاه على ان يحط عنه النصف من المكاتبه وادعى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط \* ثم ان أقام البينة أنه كان أعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في المبسوط والله أعلم

#### \* (الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به) \*

اذا ادعى دارا في يد رجل فاصطالحه على بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعي عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقي الدار ففيها اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار كشيخ الاسلام في شرحه أنه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تسمع وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين وانتقد الروايات على أن المدعي عليه لو أقر بالدار للمدعي أنه يؤمر بتسليم باقي الدار اليه كذا في المحيط \* رجل ادعى حق في دار في يد رجل ولم يسمع وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار أو من داره أخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم أقام المدعي بينة أن جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تقبل ويقضى له بجميع الدار ولو أن المدعي لم يقيم البينة لكن المدعي عليه أقر أن الدار للمدعي صح اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعي كذا في الظهيرية \* لو ادعى أذرعاً مسمومة من دار رجل فصالحه المدعي عليه على دراهم مسمومة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعي عليه من دار في يد رجل مقرب ذلك ان كان المدعي يعلم نصيب المدعي عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دار والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع أو البائع والمشتري لا يعلم ان لا يجوز البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك الصلح وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع كذا في فتاوى

لانه كالتوكيل في الابتداء والاجازة بالفعل كسوق المهر اليها لا الوطء والتبطل لانه حرام قبل نفوذ العقد ولو بعث اليها هدية قاضيخان أو عطية لم يكن اجازة لعدم اختصاصه بالنكاح بخلاف سوق المهر \* وكل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق وكل امرأة تزوجها سواء بعث اليها شيئا من المهر ولا يدفع المهور اليها لا رواية فيه وقيل يكون اجازة ولو دفع وقال انه مهر لك فاجازة قولاً والتبطل اجازة ويكره واخبره الاجازة وبعث النقة لانها ليست من الخصائص \* ولو زوجه فضولي ثم تزوج بنفسه وقد حلف على أن لا يتزوجها لا يحنث



كأول حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل ثم دخل وفيه اختلاف المشايخ \* وتطابق الفضولي والاجازة قولاً ولا فعلاً كالنكاح ونكاح الفضولي والتزوج فعلاً أولى من فسخ الميثاق في زماننا وينبغي أن يجزى إلى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه إلى نكاح الفضولي فيزوجه العالم امرأة ويجزى بالنكاح فلا يثبت وكذا إذا قال للجماعة لي حاجة إلى نكاح الفضولي فزوجه واحد منهم أما إذا قال لرجل اعتد لي عقد فضولي يكون نو كلاً \* قال كل امرأة أتزوجها أو يزوجه غيرها لا جلي فهي طالق فالحيلة أن (٢٥٥) يزوجه الفضولي ثم يتزوجها بنفسه فلا

يقع الثلاث لا تحلل الميثاق كقولنا ان خطبت فلانة أو تزوجتها فخطبها ثم تزوجها ولو زاد أو يزوجه غيرها لا جلي وأجيزه لا وجه إذا لجوازه وعن صاحب الهداية في نكاح الفضولي في قوله هرزني كه در نكاح من در ايد ولا يمكن في قوله كل امرأة تحلل لي \* (السابع في الرجعة) \* تزوج المطلقة الرجعي صار مراجعاً في المختار \* طلقها ثم قال ان راجعها فهي طالق ثلاثاً فنكحها بعد انقضاء عدتها لا يقع ولو كان الطلاق بائناً يقع لان الرجعة هنا راجعاً إليها النكاح \* وقوله لمطلقته الرجعية أنت عندي كما كنت أو أنت امرأتى لا يكون مراجعاً بلانية وبها يكون مراجعاً \* قال لها اي رقتك باز آوردمت ان عني الرجعة صار مراجعاً ولا يجب المهر بالرجعة الا بالوطء \* راجعها وقال زدت في مهرى لا يصح ولو قال راجعتك بانف وقالت قبلت صح \* وإذا أسقطت تمام الخلق أو ناقص الخلق بطل حق الرجعة لانقضاء العدة ولو قالت ولدت لا يقبل بلا

قاضيان \* اذا ادعى داراً في يد رجل وأنكر المدعي عليه فصالحه المدعي على دراهم ثم أقر المدعي عليه فأراد المدعي أن ينقض صلحه وقال انما صالحتك لأجل انكارك ليس له أن ينقض الصلح كذا في المحيط \* لو ادعى في دار رجل - قافصالحه من ذلك على مسيل ما أو على أن يضع على حائط منها كذا كذا جذا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتاً معلوماً سنة أو أكثر اختلف فيه المشايخ قال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح وقال الفقيه أبو جعفر - والله تعالى لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في أرض رجل حقاً فصالحه على شرب نهر ثم رآه لا يجوز ولو صالحه على عشر نهر بأرضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا صالح على طريق في الدار المدعى أن أراد بالطريق رقبة الطريق لا شك أنه يجوز الصلح وان أراد به المرفي - روايتان قياساً على بيع المرفان في بيع الممر روايتان على الرواية التي جازته ينصرف إلى مقدار ممر ورجل واحد كذا في المحيط \* لو ادعى في بيت رجل حقاً فصالحه المدعي عليه - من ذلك على أن يبيت على سطحه سنة ذكراً في الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ - إذا كان السطح محجراً فان لم يكن محجراً لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية \* لو كان بيت في يد رجل فادعى رجل فيه دعوى فاصطالحها على أن يكون البيت لأحدهما وسطحه للأخر لم يجز إذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاصطالحها على أن يكون لأحدهما والآخر أسفل جاز كذا في الحاوي \* ادعى داراً فصالحه المدعي عليه على خدمة عبده سنة جاز له أن يخرج بالعبداً إلى أهله قال الشيخ الامام الاحل شمس الأئمة الحاوي لم يرد بقوله يخرج بالعبداً إلى أهله أن يسافر به إنما أراد به أن يخرج إلى أهله في القرى وأمنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة هاهنا أن يسافر بالعبداً واصحاب الخدمة أن يوافقوا هذا العبد للخدمة كذا في المحيط \* لو ادعى رجل حقاً في دار في يد رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار بدأ قال - متى يموت لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى رجل داراً في يد رجل فصالحه المدعي عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعي صالح مع المدعي عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مائة يجوز كذا في المحيط \* ادعى داراً في يد رجل واصطالحها على أن يسكنها صاحب اليد سنة ثم يدفعها إلى المدعي يجوز كذلك اذا اصطالحها على أن يسكنها المدعي سنة ثم يدفعها إلى صاحب اليد جاز وإذا ادعى على رجل ديناً واصطالحها على دار على أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعي لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو ادعى أرضاً في يد رجل انما له فاصطالحها على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين على أن تكون رقبة الأرض للمدعي جازاً لك كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى رجل حقاً في دار فصالحه الذي في يده على عبداً إلى أجل أو إلى شيء من الحيوان إلى أجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار وبعد هذا ان قال المدعي عليه وقت الصلح صالحتك عن حقك أو عن نصيبك كان هذا اقراراً منه فإذا فسد الصلح يقال له بين ما أقررت للمدعي وان كان قال صالحتك عن دعوى لا يكون اقراراً كذا في المحيط \* لو اشترى داراً فالتخذها مسجداً ثم ادعى رجل فيه دعوى فاصطالحها الذي جعله مسجداً أو الذين المسجديين أظهرهم جاز الصلح كذا في خزائن المفتين \* اذا كانت دار في أيدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل منها وساحتها على حالها واختصموا فيها فاكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم أثلاثاً فإذا اصة الحقوق قبل أن

سنة فان طلعت بينهما بالله لقد أسقطت به هذه الصفة حلفت اتفاقاً قال محمد رحمه الله لو قبلته المرأة بشهوة ان صدقها الزوج فهو رجعة وان أنكر لا وكذا إذا مات الزوج وصدقته المرأة وكذا لو قبلته وهو نائم أو ميتة أو اختلاسته ذكراً شمس الأئمة على قول صار مراجعاً ولا تقبل البينة على الشهوة لانه غائب \* طلقها وهو مقيم ثم جن ان راجع بالفعل صح لا بالقول والنظر إلى فرجه بشهوة في القياس كالقبلة وفي الأصل جعل هذا قولها ما وعند الثاني نظرنا إلى فرجه وتقبيلها لا يثبت الرجعة ونظره وتقبيله أو أسسه بشهوة أباه رجعة إجماعاً والنظر إلى دبرها





بحوزا النكاح ولا يشترط القضاء وفيما ياتي العدة بالحيض وفي التجريد اعتدت الصغيرة بالاشهر ثم رأت الدم انتقلت عدتها الى الحيض رجعا  
كان أو بآنا \* ولو خاضت حيضة ثم آتت استقبلت العدة بالشهور \* وإذا حبلى في العدة فعدتها بوضع الحمل \* وفي المتوفى عنها زوجها  
لو حبلى بعد وفاته تعتد بالشهور \* قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونسي ما قال ثم تزوجها ثم طلقها بآنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل  
الدخول يجب مهر كامل وعدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر وتتمام العدة الاولى وعليها (٣٥٧) بقية العدة ولو كان الاول صحيحا والثاني

فاسدا لا يلزمه المهر ولا العدة  
بالاجاع ولو الاول فاسدا  
والثاني صحيحا فهو كالوجاز  
\* طلقها ثلاثا أو وطئها في العدة  
مع العلم بالحرمة لا تستأنف  
العدة وتنقض العدة  
بثلاث حيض ويرجى ان اذا  
علم بالحرمة ووجد شرائط  
الاحصان \* ولو كان منكرا  
طلاقها لا تنقض العدة  
ولو ادعى الشبهة تستقبل  
وجعل في النوازل البائن  
كالثلاث والصدور لم يجعل  
الطلاق على مال والخلع  
كالثلاث \* وفي الفتاوى  
طلاقها ثلاثا قبل اعتدت  
حيضتين أو كرهها على الجاع  
ان أنكر طلاقها تستأنف  
العدة وان أقرب بالطلاق  
لا تستأنف وليس لها طلب  
النفقة في العدة المستأنفة  
ولا يقع الطلاق في هذه العدة  
ولا يحرم نكاح الاخت \* وذكر  
صدر الاسلام خالعها بمال  
أو بغيره ثم وطئها في العدة  
عالم بالحرمة تستأنف العدة  
اكل وطأة وتدخل العدة  
الى أن تنقض الاولى وبعده  
تكون الثانية والثالثة عدة  
الوطء لا الطلاق حتى لا يقع  
فيها طلاق آخر ولا تجب فيها  
نفقة \* تزوج منكوحه  
الغير وهو لا يعلم انها منكوحه

الدرهم كان الصلح في الكل جائزا اذا عمل الدرهم كله في مجلس الصلح أو ما يخص الكروان تفرقا قبل  
قبض الدرهم كلها بطل الصلح في حصة الكروان لم يوجد في الكبرج مع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين  
مكان الايفاء أو لم يبين حصة الكرم من الدرهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد الصلح في الكل  
عمل الدرهم أو لم يجعل وعندهما ان عمل رأس المال جازا لم يفسد الصلح وان لم يجعل الدرهم ففسد الصلح  
بحصة الكروان لا غير وان لم يضرب الاجل في الكرفانه تفسد حصة الكرم من الدرهم عندهم جميعا وهل  
تفسد حصة العقد فيما يخص الدار فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكرم موصوفا وعلى  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان الكرم من عند المدعي عليه والدرهم من عند المدعي ان كان  
الكبرج بعينه جازا الصلح في الكل وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان  
الكرم من عند المدعي والدرهم من عند المدعي عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على أن يترك المدعي دعواه  
فاما اذا وقع الصلح على أن يأخذ المدعي الدار من المدعي عليه والمسئلة بها فان كان الكروان الدرهم من  
عند المدعي أو كان الكرم من عند المدعي عليه والدرهم من عند المدعي فالجواب في الوجه كله في هذا  
الفصل كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرفا ما اذا كان  
مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكرم قدر السلم جازا الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكرم الى  
الدرهم والخال الى ما يخص الدار احتيا لا لجواز العقد اذا صالحه المدعي عليه من الدار على حيوان بعينه  
على أن يزيد المدعي كرحنطة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب أن يجوز وان لم يكن الكرم  
بعينه بعد أن يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدرهم والدنانير من الاعيان يصير غنا  
والشراء بثمن ليس عنه جاز بعد أن يكون موصوفا حالا كان أو مؤجلا هكذا في المحيط \* واذا صالح  
من دعواه في دار على كرحنطة وسط ثم صالحه من ذلك الكرم على كرسعير بغير بعينه جاز كذا في المبسوط  
في باب الخيارات في الصلح \* اذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم واقترقا قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض  
الصلح كذا في المحيط \* واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعاين الشهود ولا عرفوا الحدود أو صالحه من  
دعواه في دار بغير عينها ثم خاصه في دار وزعم أنه باعها التي صالحه عنها وقال المدعي عليه هي تلك فحالفا  
وإذا السليح وعاد في الدعوى كذا في المبسوط \* رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع أو ادعى في داره  
طريقا أو مسيل ماء فجدد المدعي عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من الجهول على معلوم  
كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له باب أو كوة فخاصه جاره فصالحه على درهم معلومة يدفعها الى الجار ليرك  
الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة درهم معلومة ليسد  
الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية \* رجل اشترى من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر  
ثم ان المشتري الثاني أخذ الضيعة وأراد الاول أن يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم واترك الضيعة  
في يدي ففعل فهذا صلح جائز وتصير الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له أن يسترد ما أعطاه على هذا  
الشرط كذا في خزائن المفتين \* لو أن رجلا ادعى زرعاً في أرض رجل فصالحه صاحب الأرض من ذلك على  
درهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت أرض رجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فجدداه فصالح أحدهما  
على أن أعطاه مائة درهم على أن يسلم نصف الزرع للمدعي فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان

(٣٣ - فتاوى رابع) الغير ودخل بها تجب العدة وان كان يعلم لا تجب العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها وبه يقتضى \* أقر أنه طلق امرأته  
منذ خمسين سنة ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته في وقت الاسناد على ما ذكره محمد والختار  
الوقوع من وقت الاقرار لكن لا تجب النفقة والسكنى كذا اختاره المتأخرون ولا يحصل له الزوج باختر أو ربع سواها زجره عن كتم  
طلاقها وعلى الزوج المهر ثانيا بالدخول لاقراره وتصديقها اياه \* ولو كان غائبا فطلق أو مات في وقت الطلاق والموت وان لم يعلم \* جعل أمرها

بئذها ان ضربهم فانكر الضرب و برهنت وقضى بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق في شوال وقضى بالبينة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء ومن النكاح الفاسد في الموت والطلاق ثلاث حيض ولا تعتد في بيت الزوج \* والعدة ان تنقض بان بعدة واحدة حتى لو طلقها اثلاثا السنة وقع بالحيض أو الاشهر بقى من عدتها حيضة أو شهر \* وللعدة ان تقتشط بالاسنان المفتوحة لا بالطرف الا بخر كما تدهن (٢٥٨) رأسه بالدفع الاذى للزينة \* واذا ألزمتها الزوج ان تعتد في منزل

القاضي ليس له ذلك بـل تعتد في منزلها قبل الفرقة \* واذا مات الزوج في منزل بأجر فعليه أجر المثل في مالها زمان العدة \* وان طلقها فأجر المثل على الزوج \* وان خافت سقوط المنزل تحول \* طلق الامة ثنتين ثم اشتراها لا تحل له قبل التزوج بزواج آخر \* وهل يباح الدخول على معتدته لا اطلاع فيه روايتان \* واعتبار الشهر وفيها بالاهل اجماعا والطلاق في الاجارة والقدرى ذكر الخلاف في العدة أيضا \* مريض قال كنت طليقة لك في صحتي وانقضت العدة وصدقت له ان تزوج في الحال ولا ميراث لها \* ادعى طلاقها في وقت ماض وأخبرها بانه قضاء العدة وكذبته يجعل في حقها كانه طلقها في الحال وكانت باقية في حق النفقة والسكنى زائلة في حق حل أربع سواها أو أخذها \* خرج من الولد نصف البدن من قبل الرجلين لا يحتسب الرجلان عن البدن ومن قبل الرأس سوى الرأس انقضت العدة والبدن من المنكبي الى الاليتين

غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضا صاحبه وهذا بخلاف ما لو صلح على أن يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد فجاء انسان وادعى فأعطاه المدعى دراهم على أن يسلم له نصف الزرع من غير أرض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط \* لو أن خيرا بين قوم فاصطلحو على كرية أو تحصينه بمسنة أو قنطرة عليه على أن تكون النفقة عليهم بمحضهم فهذا جائز كذا في المبسوط \* رجل له ظلة أو كنف شارع في الطريق الا عظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة اترك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح أو غيره من عرض الناس أن يخافه في رفعها سواها كانت الظلة قديمة أو حديثة أو لا يعرف حالها فان خاصمه الامام فصالحه على أن يعطى صاحب الظلة مالا معلوما على أن يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في أن يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعمامة كذا في الظهيرية \* وان كان الخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فأعطاه الخاصم دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صلح صاحب الظلة على أن يعطى دراهم الى الخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي \* وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم مسماة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن الخاصم من أهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور أما اذا كان المصالح من أهل تلك السكة ان أضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركائه فان أجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لاشك أن الصلح يبطل في حصته شركائه حتى كان لصاحب الظلة أن يرجع على الخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته اختلاف المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه وأما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع البديل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على الخاصم بجميع البديل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح وأما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على أن يأخذ صاحب الظلة من الخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة وكذلك اذا كانت حديثة أو لا يدري حالها كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان لاسان نخلة في ملكه فخرج سعفها الى دار جاره فأراد الجار قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على أن يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزا وان أعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان باطلا هكذا في المحيط \* رجل ادعى نخلة في أرض بأصلها وبجدا المدعى عليه ثم صالحه على أن ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدود مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية \* ادعى في أجرة في يدي رجل حق فصالحه منها على أن يسلم صيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجرة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بأن كان أخذه وأرسله في الاجرة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير

اصطياد \* طلقها رجعا ومات في العدة فعدت اعدة الوفاة لا غير وبطل الحيض \* وعدة الوفاة لا تجب بالنكاح الفاسد والدخول في النكاح بلاشهود يوجب العدة لانه مختلف في صحته \* وكل نكاح هذا صفة فالدخول فيه يوجب العدة والخلو في الفاسد يوجب العدة \* والاصل ان المانع من الوطء في حال الخلو ان كان شرعا تجب العدة وان كان حقيقيا كالمرض لا \* اختلاف مشايخنا في الصغيرة اذا طلقت في وجوب العدة عليها فاكثرهم لا يطلقون لفظ الوجوب لعدم الخطاب بل يقولون عدت بايداشتن \* في تسع مسائل الدخول في النكاح



الاول دخول في الثاني على الاختلاف \* تزوجت من غير كف فرفع الولي الامر الى الخاتم وفرق بينهما وألزم المهر والعدة ثم تزوجها في هذه  
العدة بلاولي وفتق قبل الدخول بها الزم المهر كاملا وعدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر وتمام العدة الاولى \* الثاني تزوجها نكاحا  
صححا ودخل بها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها بلا دخول \* الثالث تزوج صغيرة ودخل بها فبلغت واختارت نفسها ثم طلقها قبل  
الدخول \* الرابع تزوجها ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى وفتق (٢٥٩) ثم أسلمت وتزوجها في العدة ثم ارتدت  
والعياذ بالله قبل الدخول \*

الخامس تزوجها ودخل بها  
ثم طلقها ثم تزوجها في العدة ثم  
ارتدت والعياذ بالله قبل  
الدخول \* السادس تزوج  
أمة ودخل بها ثم أعتقت  
واختارت نفسها ثم تزوجها  
في العدة \* السابع تزوج  
أمة وطلقها ثم تزوجها في  
العدة وأعتقت قبل الدخول  
واختارت نفسها \* الثامن  
تزوج صغيرة ودخل بها ثم  
طلقها ثم تزوجها في العدة  
وبلغت قبل الدخول بها  
واختارت نفسها \* التاسع  
نكحها فأسدا ودخل بها  
وفرقت ثم تزوجها في العدة  
نكاحا صححا وطلقها قبل  
الدخول \* (نوع في حد  
المريض) \* الذي يكون فارا  
هو ان يكون صاحب فراش  
أضناه المريض أما الذي يتردد  
في حوائجه لا يكون فارا  
وان كان يشكي ويحجم وقال  
الكرخي رحمه الله انما يكون  
فارا اذا كان مضى لا يقوم  
الابشدة وهو بحال يقدر على  
الصلاة قاعدا وقد ذكرنا ان  
الجنون من لا يستقيم كلامه  
وأفعاله والعقل ضده والمعنوه  
من يخلط من غير أن يغلب  
أحدهما الآخر وقيل الجنون

اصطيد بجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاصطيد لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات  
الصلح \* رجل اشترى دار الهاشفي فصالح الشفيح على أن يعطى الشفيح دراهم مائة يسلم الشفيح  
الشفعة بطلت شفيعته ولا يجب المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
صالح المشتري مع الشفيح على أن أعطاه الدار وزاده الشفيح على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في  
المبسوط \* وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان  
وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تأكد حق الشفيح بطلب الموائبة وطلب الاشهاد فانه يصير أخذ النصف  
بالشفعة حتى لا يتجدد فيها أخذ الشفعة مرة أخرى ويصير يسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا  
الشفيح شرى بكافي المبيع أو في الطريق كان للجار أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفيح بالشفعة  
وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيح فانه يصير أخذ النصف بشراعي مبتدأ ويتجدد فيها  
أخذ الشفعة كذا في المحيط \* لو صالح المشتري الشفيح على أن يسلم الشفعة على بيت من الدار بحصته من  
الثلث فالصلح باطل وحق الشفعة باق وهذا اذا كان الصلح بعد تأكد حقه بالطلب فأما قبل الطلب بطلت  
الشفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يسلم له دار أخرى  
بدراهم مائة على أن يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا في المبسوط \* اشترى دارا فاصم رجل في  
شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف الدار بنصف الثمن على أن يبرأ من الدعوى جاز ولو  
صالحه على نصف دار أخرى على هذا الوجه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اشترى أرضا فسلم الشفيح  
الشفعة ثم ان الشفيح بجد التسليم فصالحه المشتري على ان أعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون  
بهما مبتدأ وكذا لو مات الشفيح بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيح على نصف الدار بنصف الثمن  
جاز ويكون بهما مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيح على أن يعطوا له نصف الدار بنصف  
الثلث جاز ويكون أخذ الشفعة لا بعام مبتدأ كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اختصم في الشفعة شريك  
وجار فاصطالحا على أن يأخذاها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا في الحاوي والله أعلم

\*(الباب الحادي عشر في الصلح في المين)\*

ادعى على آخر ما لا فائدة له فاصطالحا على أن يحلف المدعى عليه وهو بري من المال فخلف المدعى عليه فالصلح  
باطل والمدعى على دعواه ان أقام اليينة أخذه بيمينه وان لم يجد يينة وأراد أن يستحلفه ان لم يكن الاستحلاف  
الاول عند القاضي يستحلفه القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في  
الفصول العمادية \* ان اصطالحا على أنه ان حلف فهو بري عن الخصومة الى أن يجد اليينة فخلف هل يبرأ  
عن الخصومة الى أن يجد اليينة اختلاف المشايخ منهم من قال لا يبرأ عن الخصومة وهو الاصح حتى كان له  
استحلافه مرة أخرى عند القاضي كذا في الذخيرة \* ان اصطالحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه ان  
حلف فالمدعى عليه ضامن له فخلف المدعى على ذلك فأبى المدعى عليه أن يضمن له شيئا أو يعطيه لم يلزمه شيء  
والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على أن يحلف الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان  
اصطالحا على أن يحلف الطالب اليوم على ما يدعى فانه مضى ولم يحلف فلا حق له فضي اليوم قبل أن يحلف

من يفعل هذه الافعال بلا قصد والعاقلة من يفعل فعل المجانين أحيانا عن غير قصد والمعنوه فاعل أفعال المجانين أحيانا عن قصد والمراد  
بالقصد ان العاقل يفعل له على فان الصلاح والمعنوه من يفعله مع ظهور وجه الفساد وفي النوازل المعنوه من كان قليل الفهم مختلط الكلام  
فاسد التمييز لا يضر ولا يشتم كالمجنون \* رجل عرف بالجنون وادعت زوجته انه طلقها ثلاثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال  
إصابته الجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له وفي السير الكبير ان لم يعلم ان ذلك أصابه فالقول لها وان علم فله وان شهدوا انهم رأوه مجنونا

مرة فالقول له وكذا القول طلقت وأنا نائم فالقول له وفي المنتقى انه لا يقبل \* ولو ادعى امرأته في يد غيره وقال طلقت أو أنا مجنون فالقول له ان علم جنونه \* المعتوه اذا كان يفتق أحياناً في حال افاقته هو كالعقل سواء كان لا فاقته وقت معلوم أو لا \* ظن أن النكاح الذي بينه وبين امرأته فاسد فقال لا نكاح بيننا أو قال تركت النكاح الذي بيننا ثم ظهر صحته لا يقع الطلاق ويعتبر في كونها صاحبة فراش المجز عن المصالح الداخلة وفي حق المجز عن المصالح الخارجة \* والمرأة في حالة الطلاق كالمرضى والمراد به وجع يقترن بانفصال

الولد لان المعتبر في مرض الموت ما يتصل به الموت والمرضى الذي يتعقبه السكون في حكم الصحة كمرضى يتعقبه البرء \* وقال نفع الاسلام رحمه الله الفتوى على أن المجز اذا رأت الدم الخالص يكون حيضاً وان غير خالص ان كان قليلاً لا يكون حيضاً والقليل أن لا يتجاوز طائفة واحدة وان كان كثيراً ان كان حكمها باليسر لا يكون حيضاً متصلاً أو منفصلاً وان كان لم يحكم فالمتصل حيض لا المنفصل والمتصل أن لا يتقطع وقت صلاة كاملاً والمنفصل أن يتقطع وقت صلاة كاملاً \* وعن مالك رحمه الله فيمن طلقها زوجها ومضى عليها نصف عام ولم ترد ما يحكم باياها حتى قضى عدتها تعتد بثلاثة أشهر وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه فعلى هذا في ممتدة الطهر قبل بلوغها إلى الياس فاعتدت بثلاثة أشهر بعد مضي نصف سنة وبه قضى القاضي جاز لأنه مجتهد فيه ويحفظ هذا لكثرة وقوعه \* طلقت الصغيرة بعد الدخول اعتدت بثلاثة أشهر وتجب لها

فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اصرط لها على أن يحلف المطالب وان لم يحلف المطالب فهو ضامن للمال أو قال فالمل عليه أو فقد أقرب المال كذا في الميسوط \* اذا ادعى رجل على رجل مالا أو ماسواً فأنكروا لم يكن عليه بينة فطلب بينة فأوجب القاضي ذلك عليه \* فصالحه على دراهم مسماة على أن لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك برى من اليمين وكذلك لو قال صالحتك من اليمين التي وجبت لك على أو قال اقتديت منك عيني بكذا فرضي الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى عينة بكذا أو باعها منه المدعى لم يجز كذا في السراج الوهاج \* ولو اصرط لها على أن يحلف الطالب أو المطالب ونصف المال على المدعى عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أو المطالب اليوم على أنه ان لم يحلف الطالب اليوم فالمل عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أن ما يأخذه حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي \* اذا اصرط لها على أن يحلف الطالب بعتق أو طلاق أو ببيع أو بأيمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمل على فانه لا يلزم المطالب بذلك شيء ولا يلزم الطالب الطلاق والعتاق إلا أن تقوم للمطالب بينة أنه أوفاه هذا المال أو أبرأه عنه فحينئذ يعتق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت حنث المدعى بالبينة العادلة وكذلك ان اصرط لها على أن يحلف المطالب به على أنه يرى من هذه الدعوى اذا حلف خلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عتاق إلا أن يقيم المدعى البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعتاق لان حنث المطالب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحيط والله أعلم

#### \* (الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات) \*

يجوز الصلح عن جناية العمد والخطأ في النفس وما دونها إلا أنه لو صلح في العمد على أكثر من الدية جاز كذا في الاختصار شرح المختار ويكون المال حالاً على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي \* وفي الخطأ لو صلح على أكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختصار شرح المختار \* وهذا اذا صلح على أحد مقادير الدية أما اذا صلح على غير ذلك جازت الزيادة إلا أنه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقاً عن دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعد يرفصالح القاتل الولي من مائة بعير على أكثر من مائة بقرة وهي عنده ودفع ذلك اليه جاز وان صلح بشيء من الابل على شيء من المسكبل أو الموزون سوى الدراهم والدنانير إلى أجل لم يجز لانه عارض ديناً بدين وان صلح من الابل على مثل قيمة الابل أو أكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وبما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى القاضي عليه بالدراهم أو الدنانير فصالح القاتل على طعام أو شعير أو ابل أو بقر مما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل أن يفارقه لانه يسع ما ليس عنده الانسان وهو لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابل أو بقر فصالح من ذلك على شيء من الطعام أو غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل أن يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام أو الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج \* ولو صلح غير الجاني على أكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صلح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على ألفي دينار وقبض في المجلس جاز ولو صلح قبل أن يقضى بشيء على مائتي ابل بغير أعيانها فالواجب مائة منها والخيار إلى الطالب فان كان في الابل نقصان من الاسنان الواجبة في الدية كان للطالب أن يرد الصلح كذا في الحاوي \* رجل قتل رجلاً عمداً وقتل آخر خطأ ثم صلح أو لياؤهما على أكثر من ديتين فالصلح جائز ولو صاحب

النفقة قال الامام الفضلي ان لم تكن مراعاة فكذلك وان كانت مراعاة فلا تنقض بالاشهر لاحتمال كونها ذات حبل الخطأ فينتق عليه الى ان يعلم فراغ رحها \* أخبرت بموت بعلمها وقدمت مدة العدة فقد انقضت وان شككت في وقت موته اعتدت من وقت اليقين \* (التاسع في الخطر والاباحة) \* وفيه أربعة أنواع \* (الاول في سبب الحرمة) \* سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثاً ولا تقدر على منعه الا بقتله ان علمت أنه يقربها بقتله بالدواء ولا تقتل نفسها وذكر الأثر جندى رحمه الله أنه ارفع الامر إلى القاضي فان لم تكن لها بينة



نكاحه فان ساء فلا ثم عليه وان قتله لانتى عاها والباثن كالثلاث \* شهدا أن زوجها طلقها ثلاثا ان كان غائباً باسأغ لها أن تزوج بآخر  
وان كان حاضراً لان الزوج اذا أنكر احتج الى القضاء بالفرقة ولا يجوز الا قضاءهم بالا بحضرة الزوج وفي النوازل حرمت عليه بثلاث  
ويمسكها يباح لها أن تزوج بآخر من غير علم الزوج ولا يطلقها وقال الامام صاحب النظم رحمه الله ان كانت موثوقة ما يطلق لها \* شهد  
قوم انه طلقها في السكران صدقهم بثبت الطلاق وان كذبهم شهدوا عند القاضي (٣٦١) فيحكم بذلك \* شك أنه طلق واحدة أو أكثر فهي

واحدة الى أن يستيقن  
بالاكثر أو يكون أكثر ظنه  
على خلافه وان قال الزوج  
عزمت على انه ثلاث يتركها  
وان أخبره عدول حضر واذلك  
المجلس بانها واحدة صدقهم  
وأخذ بقولهم ان كانوا عدولا  
وعن الامام الثاني حلف  
بطلاق امرأته ولا يدري  
أثلاث أم أقل يتحرى فان  
استويا عمل بأشد ذلك عليه  
\* وعن محمد رحمه الله ادعت  
عليه أنه طلقها ثلاثا وهو  
يجحد دفعت الزوج بخواتم  
تطلب الميراث ان كانت  
صدقة قبل الموت ورثته ولم  
تطلق وان لم ترجع الى  
تصديقه حتى مات لم ترث  
\* طلقها اثنتين فقال رجل  
طلقها ثلاثا قال نعم ثم  
تزوجها ان كانت سمعت  
جوابه للسائل لا يحل لها أن  
ترجع اليه ولا يحل امساكها  
\* سمع رجل من امرأته أنها  
مطلقة الثلاث والزوج يقول  
لا بل مطلقة اثنتين لا يسمع  
لمن سمع منها الى أن يحضر  
نكاحها ويعنعها ما استطاع  
\* أراد أن يتزوج امرأة فشهد  
عنده أو عند القاضي ان لها  
زوجا فزوجها لا يفرق  
\* (نوع آخر في المحلل) \*

الخطا الدية وما بقي فاصحاب العمد ولو صالح أولياؤهما على ديتين أو أقل منهما كان بينهما نصفين كذا في محيط  
السرخسي \* وبذل الصلح في دم العمد جاري المهر فكل جهالة تحمات في المهر تحمل ههنا وما يمنع صحة  
التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القودو ويجب بدل النفس وهو الدية نحو أن يصالح  
على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح الا أنهم ما يفترقان من وجهه وهو أنه اذا تزوجها على خمر يجب مهر  
المثل ولو صالح عن دم العمد على خمر لا يجب شيء كذا في الكافي \* وفي الخطا تجب الدية كذا في الاختيار شرح  
المختار \* ولو صالح عن قطع اليد عدا على خمر أو خنزير لا تجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة  
يده على القاطع بشئ ولو كان القاطع خطأ وباقي المسئلة على حالها فلا مقطوعة يده أن يرجع على القاطع  
بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا وما لو وقع على خمر أو خنزير سواء كذا في المحيط \* ولو صالح به فعفو عن دم على  
عفو عن دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار \* جرح رجلا عمدا فصالحه منه لا يجزى ما ان  
برأ أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجبة أو من القطع أو من اليد أو من الجناية  
لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث بقي له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل  
الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب التوبة عليه خلافا لهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث  
منها فالصلح جائز ان مات منها أو اذا برئ منها ذكره هنا أن الصلح جائز وكفى الوكالة لو ان رجلا شج رجلا  
موضحة فوكل انسانا ليصالح عن الشجبة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ  
يجب تسعة أشهر أو عشرة اشهر ونصف عشره ويسلم للشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلافنا  
لاختلاف الوضع فان الوضع ثمة أنه صالح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فمكن قسمة  
البذل على القائم والحادث جميعا وههنا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد  
لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتعذر قسمة البذل على القائم والحادث فصار البذل كله بازاء  
القائم وأما اذا صالحه عن الجناية يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا برأ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط  
السرخسي \* اذا كاتب الجناية عمدا فصالح الجراح على بدل يسير وهو مريض مرض الموت  
وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن  
البذل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا لقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل أولا  
والعاقلة تحمل عنه كذا في المحيط \* اذا صالح المريض من دم عمده على ألف درهم حاله ثم أخرها بعد الصلح  
سنة جاز التأخير من الثلاث كذا في المبسوط \* اذا قطع الرجل اصبع رجل عمدا أو خطأ فصالحه منها على مال  
ثم شلت أخرى يجنيها فعلى القاطع أرشها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه عندهما كذا  
في الحساوي \* رجل قتل عمدا وله ابنان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لآخره  
فيما ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه أن يشركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن  
يعطيه ربع الارش هكذا في المبسوط \* اذا صالحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط  
ولو صالحه على عبد بعينه فوجد العبد جراحا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي  
القتيل فقال القاتل صالحتك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول  
قول القاتل مع عينه هكذا في المحيط \* صالح عن دم عمده على عبد من فظهور أن أحدهما خرافا لعبد كل الحق

تزوجها الثاني فاسدا لا تحل الاول ولا تحل المطلقة الثلاث الاول بنكاح ولا يملك عين حتى يدخل الثاني بنكاح صحيح \* تزوج صغيرة لا توثق  
لغيرها فطلقها زوجها ثلاثا فتزوجها الثاني ووطئها لا تحل الاول بهذا الوطء وان كان بوطئ مثلها فوطئها الثاني حل ولو قضى القاضي بلا  
دخول الثاني الاول أخذ بقول من يراه لا ينفذ القضاء لانه قول مهجور ومخالف للاجماع قال الصدر من أفتى بالحل قبل الدخول فعليه  
لعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين وقد صح ان سعيدا رجعا عن هذا القول \* واذا تزوجت غير كف لا تحل الاول والاولى أن يكون حرا

بالغا فان ما لكارحه الله يشترط الانزال \* وان تزوجت من عبد بلا اذن سيده فوطئها ثم اذن السيد فوطئها قبل الدخول بعد اذن السيد  
لا تحل للاول بلا دخول بعد الاجازة \* مطلقة المسلم اذا كانت كنية فتزوجت بكنابي ودخل بها حلت للاول \* وان لم يشترط التحليل في النكاح  
حل للاول ولا يكره ولا تعتبر النية ولو شرط ما فعل في الخلاف وقيل المحل مأجور وتأويل اللعن اذا شرط الا تبر \* ولو طلقها ثلاثا فتزوجت بآخر  
فطلقها ثلاثا فتزوجت بآخر فطلقها ثلاثا (٣٦٣) فبالثالث تحل للاولين \* اخبرت ان الثاني جامعها وانكر الجماع حلت للاول

ولو على القلب لا \* ادعت  
وطء الثاني وقال الاول بعد  
نكاحها ما كان الثاني  
وطئك يفرق بينهما ويجب  
على الاول نصف المهر \* وفي  
الفتاوى ادعى الاول الدخول  
بعد النكاح وانكرت ان  
كانت عالة بشرائط التحليل  
لا تصدق والجاهلة تصدق  
\* قالت بعد ما تزوجها الاول  
ما كنت تزوجت بآخر  
والزوج الاول يدعى التزويج  
والدخول لا تصدق المرأة  
\* ولو قال الثاني هذا النكاح  
كان فاسدا لاني كنت قد  
تزوجت أمها قبلها ان  
صدقة المرأة لا تحل للاول  
وان كذبتة تحل \* منكوحة  
رجل قالت لا خير طلقني  
زوجي وانقضت عدتي جاز  
تصديقها اذا وقع في الظن  
صدقها عدلة أم لا ولو قالت  
نكاح الاول فاسد ليس له  
أن يصدقها وان كانت عادلة  
\* المطلقة ثلاثا اذا قالت  
تزوجت وانقضت عدتي ان  
كانت عدلة أو غلب على ظنه  
صدقها ساغ تصديقها وان  
قالت حلت لك أو حلاله  
كردم لا تحل بلا استفسار  
\* تزوجت بمحبوب لا تحل  
للاول ما لم تحبل لعدم الدخول

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وعنه محمد  
رحمه الله تعالى له العبد وتمام ارشه من الدراهم كذا في الكافي \* لو صالحه من دم عمد على سكنى دار أو خدمة  
عبد سنة جاز وان كان صالحه عليه أبدا أو على مافي بطن أمته أو على غلة نخلة سنين معلومة أبدا لم يجز كذا في  
النهاية \* لو صالحه من دم العمد على مافي بطون غنمه أو على مافي ضروعها أو على ما تخمل نخيله عشر سنين لم  
يجب الدية على القاتل كذا في المحيط \* لو صالحه على مافي نخله من ثمره جاز كذا في المبسوط \* لو صالح ولي  
القتل القاتل على ان عناءه عن هذا الدم على أن يعفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا  
الصالح في الحقيقة عفو بغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشئ  
وان لم يعف فهو على وجهين ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العافي أبيه أو ابنه أو من  
أشبههم رجع العافي على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على أجنبي لا يكون للعافي أن  
يرجع على القاتل بشئ كذا في المحيط \* في المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في رجل قطع  
يمين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع يساره القاطع فقطعه فهذا عفو عن الاول ولا شيء على قاطع  
اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختصه ما قبل أن يقطع يساره وقدم صالحه على ذلك فليس له أن يقطع  
يساره ولكن رجع بديه يمينه وان صالحه على أن يقطع يدا القاطع ورجله أو على أن يقتل عبدا القاطع ان  
قطع يده ورجله رجع عليه بديه رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاسة من بابديه وبتراوان الفضل  
ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر أو على أن يقتل عبدا فلان ففعل بغير مدية يد الحر الاخر وقيمة عبده  
ويرجع المقطوعة يده على القاطع بديه يده كذا في محيط السير خسي \* ولو صالحه على أن يقطع رجله فهذا  
عفو مجانا ولو كان القاتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط \* ولو صالح من قطع اليد عدا على أن يقطع  
رجله فان الصالح باطل ولا يرجع عليه بشئ وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب  
وذكر في بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالارش ولو كان القاطع خطا يرجع بديه اليد على الروايات كلها  
وكذلك لو صالحه من دم العمد على كذا كذا من قال ذهب وفضة فهو جائز وعليه من كل واحد منهما النصف  
هكذا في المحيط \* لو كان قاتل عدو صالح عنه رجل على ألف درهم ولم يضمن له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل  
هو الذي أمره بذلك كان البديل على القاتل ولو صالحه عنه على عبده ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق  
العبد لم يرجع عليه بشئ ولكن يرجع على القاتل بقيته ان كان أمره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح  
عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجع عليه بقيته كذا في المبسوط \* لو صالح الفضولي عن دم العمد على ألف  
درهم وضمن له فاستحققت الألف رجع ولي القاتل بعلمها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصالح وادى لا  
يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل أمره بالصالح ولم يأمره بالضمن فضمن وأدى كان له أن يرجع بما ضمن  
على القاتل هكذا في المحيط \* قتل العبد والحر رجلا عمدا أو أمرا مولى العبد والحر رجلا لا أن يصالح عنهما  
فصالح عنهما بالالف يكون عليهم مانصين وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القاتل خطأ كذا في محيط  
السير خسي \* اذا قتل العبد رجلا عمدا أو وليا فصالح مولا أحد من مائه من الدم على العبد القاتل  
فالصالح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نهفه الى شريكك أو افده بنصف الدية على أن يسلم لك العبد ولو  
صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الاخر حق ولو صالحه على نصف العبد القاتل جاز وما را العبد

حقيقة وحكم وتحل ان حبلت لوجود الدخول حكم حتى ثبت النسب \* تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان  
بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر من شهرين أو شهرين صح الثاني \* والاقدام  
على النكاح اقرار ببعض العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجتمعان فدل الاقدام على المضي بخلاف المطلقة ثلاثا اذا  
تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدا مهاديلا على اصابة الثاني ونكاحه \* قالت المطلقة ثلاثا



تزوجت غيرك وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم تكن تزوجت فان لم تكن أفرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت أفرت به لم تصدق وقوله عليه السلام من الله المحال والمحال له محمول على المحلل بالانفراد كقوله أحلت لك ابنتي أو أختي أو ما أشبه ذلك لان الاحلال فيه يضاف اليه خاصة وهنا الى الشرع لا الى الزوج الثاني بانفراده \* خافت ظهور امرها في التحليل به لمن يثق به ممن عبد في شري مرافقا فيزوجها منه بشاهدين ثم يهب الفلام لها فيبطل النكاح ثم يبعث الغلام (٣٦٣) الى بلد آخر فلا يظهر امرها قال الامام الحلي في رحمه الله وفيه نظرا لانه تزويج من غير كف وفيه خلاف وكذا من مرافق وفيه أيضا خلاف فلهذا يرفع الى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالصحة فيفسخه فلا يحصل المرام وان خافت أن لا يطلقها المحلل تقول له حتى يقول ان تزوجتك وجامعتك فانك طالق \* علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط ويخاف أنه لو عرضت عليه أنكره أو استغثت المرأة فأقتوا بوقوع الثلاث وتخاف أنه لو علم أنكر الخلف لها أن تزوج بآخر وتحلل نفسها سرامنه اذا غاب في سفر فاذا رجع التمس منه تجديد النكاح لشك خالج قلبها بالانكار الزوج الطلاق \* زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها ويطلقها لتحل الاول قال الامام رحمه الله النكاح والشرط جائز ان حتى اذا أتى الثاني طلاقها أجب به القاضي على ذلك وحلت الاول قال بعض المشايخ رحمه الله اذا لم تكن آلة الصغر مشتهة في حق المرأة لتحل الاول \* أفرت أن زوجها خالعهما وأنكر الزوج ثم فارقهامضت عدتها حل الاول تصديقهما وتزوجها لانها أخبرت عن امرينها وبين ربهما هو الحل الاول ولاحق للثاني فيه فوجود انكاره وعدمه سواء وكذا ان أخبر به ثقة وانكارها الدخول بعد اقرارها به وتزوجها بالاول لا يسمع للتناقض \* (النوع الثالث فيمن حلف لا يطلق) \* حلف بأيمان أن لا يطلق فالجيلة فيه أن يتزوج رضية وبأمر أخت امرأته أو أمها فترضه ما فترحم المرأة ان لكونه جامعا بين الخالة وبنت الاخت أو يكون جامعا بين الاختين ولا يحنث أما الفرقة باللعان أو الابلأ أو التفريق بالعنة أو الخلع طلاق \* (النوع الرابع) \* قالت لرجل انه أبي رضاعا وأصرت عليه يجوز أن يتزوج بها اذا كان الزوج ينكره

بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر ما لا واسحق به نصفا شائعا من العبد في النصفين جميعا فيدفعان نصفه الى المولى الآخر أو يفديانه بنصف الدية ولو صالحه على دراهم أو على شيء من المكيل أو الموزون حالا أو مؤجلا فهو جائز ولا حق للآخر في ذلك ولا كنه يتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه أو يفديه بنصف الدية والامة والمديرة وأم الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط \* اذا قتل العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبدا رجلا عمدا فصالحه عنه جاز كذا في السكندر \* اذا قتل العبد رجلا خطأ فصالح المولى به من أولياء الدم من ذلك على أقل من الدية أو على عروض أو على شيء من الحيوان بهينه فهو جائز وليس شركائه أن يشاركوه في ذلك المال كذا في المبسوط \* عبد قطع يده رجل عمدا فدفعه المولى بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه المقطوعة يده ثم مات من القطع فالعبد صلح بالجنابة وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاولياء اقبلوه أو أعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدرا الشهد في باب جنابة العبد \* اذا قتلت الامة رجلا خطأ وله ولاءان ثم ولدت الامة ابنا فصالح المولى أحد الوليين على أن يدفع اليه ابن الامة بحقه من الدية فهو جائز ولا حق للآخر على المولى خمسة آلاف درهم صالحه ولو على أن يدفع اليه ثلث الامة بحقه من الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة أو يفديه بنصف الدية فلم يجعل اختياره في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض قال اختياره الدفع في أصيب أحدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في ان هذا وتلك الرواية أصح وتأويل ما ذكره هنا أن أحدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فمن حجة المولى أن يقول لا تخراهما اخترت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضى بذلك فلا يلزمي بذلك تسليم جميع حقتك اليك من الامة ولكن في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح أحدهما على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع في نصيب الآخر كذا في المبسوط \* ان قتل المدبر قتيلا عمدا فصالح عنه مولاة بألف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا خطأ ذكر أن على مولاة قيمة أخرى وان كان الاول خطأ فصالح مولاة عنه بألف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلا آخر فان المولى لا يضمن قيمة أخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط \* اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمتها ستمائة وقبض المائة ولم يرثه عن المائة الاخرى فانهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثا على قدر حقهما فان أبرأه عن المائة الاخرى بعد القسمة لا تتغير تلك القسمة وان صالح على مائة وأبرأه عما بقى قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما الخمس والخمس المولى والعين وأربعة أخماسها المولى والدم وان قبض المائة ثم أبرأه عن المائة الاخرى قبل القسمة ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم يرجع فقال لصاحب العين خمس المقبوض وهو قول محمد رحمه الله تعالى هكذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليه ما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما ما أنا صاحب الدم ولا بينة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفين فان قال مولى المدبر لاحدهما أنت ولي القتل وقال الآخر أنت صاحب العين فالقول قوله مع عيمته كذا في المحيط \* اذا أقر المدبر بقتل عمدا فقراره جائز كقرار القن فان صالح مولاة عنه أحد وولي الدم على ثوب فهو جائز ولا تخرف نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له بينة أو أقر المولى بذلك وان لم يقيم بينة لم يكن له شيء كذا في المبسوط \* اذا جرح

وكذا إذا أقربه ثم كذبه فيه لا يصدق على قولها إلا أن الحرمة ليست إليها حتى لو اقترت بعد النكاح بذلك لا يلتفت إليه وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتي \* ولو قال الرجل إنها أمي أو أختي رضاعا ثم قال أخطأت أو نسيت وكذبته المرأة أو صدقته يجوز له أن يتزوجها \* ولو قال قولي حق ثم أراد أن يتزوجها ليس له ذلك ويفرق \* ولو قال ذلك بعد النكاح ثم قال أو هممت لا يفسد النكاح استحسانا \* ولو قال ما قلت حق أو شهدوا (٣٦٤) به فرق ولو وجد ذلك لم ينفعه بخوده وإنما يقبل فيما إذا قال أختي ثم قال أو هممت ولا يفرق

إذا لم يقل أنه حق أما إذا قال أنه حق ثم أو هممت يفرق ولا يقبل منه أنه وهم وكذا إذا قال لغريم معرفة النسب ذلك ثم ادعى أنه وهم يصدق وهذا كله استحسان وفي العتق نأخذ بالقياس ونحكم بالعتق في قوله لعبد هذا ابنى أو لامته هذه بنتى ولا ينفعه الرجوع \* ولو قال لزوجه هذه بنتى من النسب ولها نسب معروف ومثلها يولد له لم يفرق وإن أصر على ذلك لأنه مكذب شرعا وكذا لو قال هي أمي وله أم معروفة وإن لم يكن لها نسب معروف وثبت على ذلك ويولد مثلها له يفرق فإن أقر أنها بنته يثبت النسب وإن كان لا يولد مثلها له لم يثبت \* قالت طلقني ثلاثا ثم أردت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه أو كذبت نفسها ونص في الرضاع على أنه إذا قالت هذا ابنى رضاعا وأصرت عليه جازله أن يتزوجها إلا أن الحرمة ليست إليه أو قد ذكرناه قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه \* طلقها بأبنا فقال له آخر أشقتي نفي كفي فقال مراعتي شيدا شتي كردن لا يكون اقرارا بالثلاث لأنه محتمل \* حاف ونسي أنه

الرجل امرأته جراحة فصالحته على أن اختلعت منه بتلك الجراحة كانت عمدا وقد اختلعت على الجراحة لا غير فإن برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشما بديل الخلع ويكون الطلاق بائنا سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بصريح اللفظ وهذا كله إذا برأت من الجراحة وبقي لها أثر وأما إذا برأت ولم يبق لها أثر فيقع الطلاق مجانا حتى لا يجب عليها رد المهر إلى الزوج وإن هممت في الخلع الجراحة هذا إذا برأت فأما إذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا بطلت التسمية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يجب الدية في مال الزوج ثم ينظر إن وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وإن وقع بلفظ الصريح يكون رجعيا فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإن الخلع يقع مجانا حتى لا يجب على الزوج الدية ويكون عفوا ثم ينظر إلى الطلاق إن وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وإن وقع بالصريح يكون رجعيا كما في رواية أبي سليمان أنه يكون رجعيا وكذا في رواية أبي حفص أنه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا إذا خالعهما على الجراحة لا غير فأما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة لا غير عندهما هذا الذي ذكرنا إذا كانت الجراحة عمدا وإن كانت الجراحة خطأ أن خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأ من ذلك وبقي لها أثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وإن برأت ولم يبق لها أثر وقع الطلاق مجانا ولا يلزمها رد المهر وإن ماتت من ذلك فالجواب فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالجواب فيما إذا برأت من الجراحة ولم يبق لها أثر فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ إذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق بائنا ووقع بلفظ الخلع أو بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال إن اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشايخ وإن اختلعت والغالب من تلك الجراحة الموت فإن خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فخازت وإن كان لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها فبقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي إلى ورثتها ويعتبر من جميع المال إن اختلعت قبل أن تصير صاحبة فراش عند بعض المشايخ أو لم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ وكل جواب عرفته فيما إذا خالعهما على الجراحة فهو بالجواب فيما إذا خالعهما على الضربة أو الشجعة أو على القطع أو على اليد وإن خالعهما على الجنابة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها وإذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحها على أن طلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط \* إذا جرح الرجل امرأة رجل خطأ فصالحها زوجها على أن طلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من الثلث والطلاق بائن وإن كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل من امرأته فصالحها من الجنابة على أن طلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وإن أسودت السن أو سقطت أو سقطت من ذلك سن أخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط \* إذا قتل المكاتب رجلا عمدا فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فإن عتق بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وإن عتق قبل أداء بدل الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساعته وإن عجز بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وإن عجز قبل الاداء فإنه لا يطالب

بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعتاق فله باطل \* حاف بالطلاق وقال لا أدري أ كنت مدركا أم لا حنث \* (كتاب الأيمان) \* حتى مسائله ثلاثة أقسام الأقوال والأفعال وما لا يكون قول ولا فعلا \* (وجملته خمسة وعشرون فصلا) \* (الاول في المقدمة) \* وفيه كفارة اليمين ركنه ذكوا اسم الله تعالى مقرونا بالخبر وحكمه وجوب البر وحلفه الكفارة والذي نرجو أن لا يؤاخذ الله تعالى به أن يختلف على أمر ماض أو حال على ظن أنه محق فيه كن يقول والله هذا الطير غراب فإذا هو حمام \* وذكر ابن الوليد في فتاواه أن لم يكن هذا فلان فعله حجة وكان لا يشك أنه



هو وان لم يكن لزمه والغول لا يؤاخذ به صاحبه الا في العتاق والطلاق والنذر \* واليمين على نية الحالف لو مظلوما وعلى نية المستحلف لو ظالما وهذا في الماضي كالأكره على بيع عين خلف بالله انه دفع الى فلان يريد بانه ليقع عند المسكره انه ملك غيره فلا يجبره وفي المستقبل على نية الحالف وفي الفتاوى لو بالطلاق أو العتاق أو ما شاكاه فعلى نية الحالف ظالما أو مظلوما اذ المينوا الحالف خلاف الظاهر فان كان الحالف مظلوما فالنية له وان كان ظالما يريد بيمينه ابطال حق الغير فلا مستحلف وهو قولهما \* (نوع آخر في الكفارة) \* (٣٦٥)

عبد يحتاج اليه يجب اعتاقه كافي الظهار وحده اليسار ان يكون له فضل عن كفاف يكفيه وان كان في ملكه عين المنصوص عليه كالعبد أو الكسوة أو الطعام لم يجز له الصيام قال الثاني رحمه الله لو كان له دراهم قدر ما يشتري به ذلك لا يجوز له الصيام وفي الكسوة قدر ما يجوز به الصلاة والخلف والقلنسوة يجوز عن ثمن الطعام الا الكسوة وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا لا وقال بعض المشايخ ان كان يصلح لاي وسطا الناس يجوز قال شمس الأئمة رحمه الله وهذا شبه بالصواب ولو أنه عمامة تلف بدنه يجوز ولم يذكر محمد السراويل والصحيح انه لا يجوز للرجل والمرأة قاله الامام الثاني وقال محمد رحمه

حتى يعتق وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد أو تفديه وان وقع الصلح على دراهم أو طعام بعينه أو بغير عينه واقترا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح عينا بان كان عبدا أو ثوبا بعينه هكذا في المحيط \* فان كان الذي صالح به عليه عبدا وكفل به ككفيل فبات العبد قبل أن يدفع كان لولي الدم أن يضمن الكفيل قيمته فان شاع رجوع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله أن يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط \* لو ان مكاتب قتل رجلا عمد افقامت عليه نية بذلك فصالح من دمه على مال الى أجل كان جائزا كذا في المحيط \* لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره أو بالبينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق وللصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قتل المكاتب رجلا عمدا وله وليان فصالح أحدهما على مائة درهم وأداها اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء المولى الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى المولى وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يجز ولكنه عتق ثم جاء المولى الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوليين عن الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب أن يسعى في نصف قيمته لا أن يخرق فان صالحه الاخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وتفرقا قبل أن يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه أكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم أو دنائير أكثر من نصف قيمته لم يجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على أكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام أو ثياب جاز ورجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو أعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو عافيه وان كان لقيمة فضل بطل الفضل كذا في المبسوط والله أعلم

\*( الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء ) \*

الامام الثاني وقال محمد رحمه الله ان أعطى المرأة لا يجوز وان أعطى الرجل يجوز وان اعتق مريض ابرجى ويخاف يجوز وان كان لا يبرجى لا يجوز لانه ميت حكاه \* أدى عن ست صلوات اثني عشر منا الى مسكين واحد جاز ولو أحد عشر الى مسكين ومنا الى آخر قيل يجوز كما في صدقة الفطر وقبل لا يجوز الا عشرة

اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فنارعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على دراهم أو دنائير حالة أو الى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط \* له عطاء في الديوان مات عن اثنين فاصطلمها على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما ويأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء كذا في الوجيز للكردي \* اذا ماتت المرأة فتنازع رجلان في عطاءها وادعى كل منهما أنها أمه أو أخته فاصطلمها على أن كتب العطاء لأحدهما باسم الآخر على ذلك جعل العطاء للصاحب الاسم ويرجع فيما أعطى صاحبه وكذلك لو اصطلمها على أن يكتب العطاء باسم أحدهما على أن ما خرج منه فهو بينهما نصفين فهو باطل وهو صاحب الاسم ولو كان للمرأة ابن فاكتتب أخوها على عطاءها فخاصمه ابنها فصالح الآخر على دراهم مسمومة أو عرض بعينه على أن يسلم العطاء لآخر لم يجز ما أخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والرزق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه أجنبيا ليس بينه

(٣٦ - فتاوى رابع) أمنا خمس صلوات ولا يجوز عن السادسة وكذا لو أدى اثني عشر منا الى أربعة وعشرين مسكينا قيل يجوز به أخذ الاسكاف وقيل لا وبه أخذ القيمة أبو الليث رحمه الله وكفارة اليمين تشارك كفارة الصلاة من جهة أنه لو فرق على مسكين لا يجوز كما لو دفع تسعة أمنا لفقر ومنا لا تجزى عن أربع ولو أعطى منورين فقرا ثم اشترى وأعطى فقرا آخر الى أن تم العشرة يجوز ويجعل الأمنا بنعد السبب كعشرين منا وان أعطى ثوبا خلقا ان امكن الاتقاع به أكثر من ثلاثة اشهر جاز وهو أكثر من نصف مدة الجديد \* أطعم خمسة وكسا مثله

أجره من الطعام ان كان الطعام أرخص وعلى القلب لا وهذا في طعام الاباحة أما اذا ملك يقام مقام الكسوة ويجوز جاز في الطعام الاباحة والتدليك ولو أدى الى مسكين من من حنطة ونصف صاع من شعير جاز وان حاضرت في خلال صوم كفارة اليمين استأنفت بخلاف كفارة الصوم اذا أدى الى عشرة مساكين كل مسكين ألف من عن كفارات أيمان لا يجوز عند الامامين الا عن كفارة واحدة ويعطى كل صلاة منوين ولو أدى جله الى فقير واحد جاز بخلاف (٣٦٦) كفارة اليمين فعلم ان كفارة اليمين تغاير فدية الصلاة في حق عدم جواز صرف الكل الى فقير واحد حيث جاز فيها بخلاف كفارة اليمين ويشترط فيه العدد لا في فدية الصلاة وتساويها في حق عدم جواز أداء أقل من نصف صاع الى مسكين حيث لا يعتد به فيها بخلاف صدقة التطوع وبه يفتى \* اذا غداهم في يوم وعشاها في يوم آخر عن الامام الثاني فيه روايتان في رواية شرط وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط ولو غداهم وأعطاهم للعشاء منا لا يجوز ورواية المعلى يجوز ولو أعطى مسكينا واحدا عشرة ايام كل يوم طعام مسكين قيل لا يجوز لعدم العدد والاصح الجواز ويتعدد حكما بتعدد الحاجة \* وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين ليقسمها فاستلبوه يجوز به عن مسكين واحد لانه لا يخلو أن يكون واحد منهم أخذ أقل من نصف صاع \* (الثاني فيما يكون عينا) \* وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في لفظه) \* وهو باسماء الله تعالى تعارفوا أم لا في الظاهر من المذهب ومن أصحابنا من قال كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كل من فهو عين ولو أطلق على غيره

وبين المرأة قرابة وانما ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاءها ولدها على أن يكون بينهم على المواريث فهو مستقيم فان قال بقترعون عليها فأقيم مخرج اسمه أثبت عليه فاذا أخذوا من الذي قرع في ذلك جعلوا لجعل مردود فان أصاب رجل از يادة في عطائه فالحق عليه ولده على الديوان على أن ما خرج منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين أخيه نصفين فالعطاء لصاحب الاسم المذهب في الديوان والشرط باطل ولو بعث رجل رجلا بديلا مكانه في الاسم فجعل له جعلنا نخرج البديل في ذلك فأصابوا غنائم فالسهم يكون للبديل ويرد على المتخلف ما أخذ من الجعل وكذلك لو كان استأجره أشهر اربعة مائة بدرهم مائة يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير) \*

انما يصح صلح الفضولي اذا كان حرا بالغ فلا يصح صلح العبد المأذون والصلح كذا في البدائع \* رجل ادعى على رجل حقا فاصحح رجل أجنبى فان ادعى دينافا نكر المدعى عليه فصالح الاجنبى فان قال الاجنبى للمدعى صالح فلانا عن دعوائى على ألف درهم فقال المدعى صالحت توقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان أجاز جازو يلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبى من البين وان قال صالحتك من دعوائى على فلان على ألف درهم اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحنى من دعوائى على فلان على ألف درهم ولو قال صالحنى على ألف درهم أو قال صالح فلانا على ألف من مالى أو قال على ألف على أنى ضامن ففى هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذى ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكرا وصالح الفضولى بغير أمره فان صالح بأمره وهو منكرفان قال المأمور للمدعى صالح فلانا من دعوائى على ألف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعى صالحتك على ألف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلناه كذا في فتاوى قاضى خان \* وان قال صالحنى ينفذ الصلح على المدعى عليه الا أن البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على ألف من مالى هكذا في المحيط \* وان قال صالح فلانا على ألف درهم على أنى ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبذل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كما اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقربا بالدين وصالح الاجنبى بغير أمره فان قال الاجنبى صالح فلانا على ألف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشايخ على الوجه الذى ذكرنا وان قال صالحنى على ألف درهم ينفذ الصلح على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على ألف من مالى فهو بمنزلة قوله صالحنى ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على أنى ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقربا بالدين والاجنبى غير مأمور بالصلح فان كان مأمورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحنى ينفذ الصلح على المدعى عليه أيضا ويطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الآخر وكذا لو قال صالح فلانا على ألف من مالى أو قال على ألف على أنى ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبى بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى

كالرحيم والعليم يكون عينا بالارادة والا والاول هو الاصح \* قال والله اين كارا كركتم يكون عينا الطالب الغالب عين لا يرجع ووجه الله عين الا اذا قصده بالخارجة \* وأما الصفات ان كان متعارفا فعين كالحلق بالقدرة والكبرياء بالله لا يكون عينا الا اذا نوى باله لا يكون عينا لانه لم يذ كر اسم الله تعالى الا اذا أمر بها بالكسر وقصد اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين وكذا بدون حرف القسم والله ان عني عينا عين من المشايخ من قال هذا اذا جاز أما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا اعرابه ومنهم من أجراه على

كالرحيم والعليم يكون عينا بالارادة والا والاول هو الاصح \* قال والله اين كارا كركتم يكون عينا الطالب الغالب عين لا يرجع ووجه الله عين الا اذا قصده بالخارجة \* وأما الصفات ان كان متعارفا فعين كالحلق بالقدرة والكبرياء بالله لا يكون عينا الا اذا نوى باله لا يكون عينا لانه لم يذ كر اسم الله تعالى الا اذا أمر بها بالكسر وقصد اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين وكذا بدون حرف القسم والله ان عني عينا عين من المشايخ من قال هذا اذا جاز أما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا اعرابه ومنهم من أجراه على



الاطلاق وحق الله لا يكون عينا في الصحيح وحرمة الله كحق الله ولو قل حقا لا يكون عينا وقيل يكون والصحيح انه اذا اراد اسم الله تعالى فهو عين والحق لا فعل كذا عين \* قال خدای را بدرستم ان لا افعل كذا عين ولو قال خدای را و بیغامبر را بدرستم لا يكون عينا \* لا اله الا الله لا افعل كذا اوسبحان الله لا يكون عينا الا ان ينويه وكذا بسم الله وعن محمدانه عين في تأمل عند الفتوى \* سو كندی خورزم که این کینم یا کینیم فهو تفسیر \* احاط وکذا سو کند بخوری او خورم ولو قال خورم لا يكون عينا (۳۶۷) و ذکر ابن الولید فی فتاوا و سو کند

لا يرجع هو على الآخر قبل الاداء كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال صالحك قيل يلزمه العقد كما في قوله  
صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العبادية \* هذا اذا كان المدعي به ديناً وان كان  
عينا فان كان المدعي عليه منكر ا فصالح الاجنبي بأمر المدعي أو بغير أمره فالجواب فيه كالجواب في الدين  
اذا صالح عليه بأمره أو بغير أمره أما اذا كان المدعي عليه مقراً فان صالح بغير أمره فان قال صالح فلانا  
يتوقف على اجازة المدعي عليه ولا يتفقد على الاجنبي وان قال صالحك فيه باختلاف المشايخ على نحو  
ما سبق وان قال صالحني أو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو على ألفي هذه فانه يتفقد عليه وتصير العين له  
ولو قال صالح فلانا على ألف على أني ضامن يتوقف أن اجاز صار كفيلاً كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان  
الصالح بأمره ففي قوله صالح فلانا تفقد على المدعي عليه ونرج المصالح عن الوسط وفي قوله صالحك يختلف  
المشايخ وفي قوله صالحني أو صالح فلانا على ألف من مالي يتفقد على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل  
وان قال صالح فلانا على أني ضامن يتفقد الصلح على المدعي والله ويصير كأن العقد جرى بين المدعي وبين  
المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العبادية \* ان كان المصالح صالح  
المدعي على دراهم ثم قال لا أوديها ان كان أضاف العقد الى نفسه أو الى ماله أو ضمن بدل الصلح يجبر عليه  
وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير أمر  
المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زوفاً والصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيباً فرده لم  
يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في الحميط \* ان صالحه على عبد بعينه فاستحق أو وجد حراً  
أو مذبذباً أو مكاتباً عادي في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مسمومة أو ضمن ماله ودفعها اليه  
فاستحققت أو وجد منها زوفاً أو مستوفة فله أن يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كالمو كان  
هذا الصلح مع المدعي عليه كذا في المبسوط \* ولو استحق المدعي به فله المصالح أن يرجع ببدل الصلح سواء  
كان فضولياً أو مدعي عليه كذا في الحاوي \* اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على أن  
تكون العين المدعي به للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء أضاف  
الفضولي الصلح الى ماله أو لم يصف وسواء ضمن ذلك أو لم ضمن واذا اجاز ذلك فلم يصح أن يطالب المدعي  
بتسليم المدعي به فان أمكنه التسليم بأن أقام بينة أو أقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح  
أن يفسخ الصلح ويرجع ببدل الصلح عليه فان أراد المدعي أن يخاصم مع المدعي عليه ويقيم البينة على أن  
المدعي به ملك المصالح المشتري منه أو أراد أن يحلفه لينكح والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان  
أقر المدعي عليه أنه لا مدعي يأخذه من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحداً  
صحت خصومته وان أقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة \* وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي  
على أن يكون المدعي به للمدعي عليه على أن يبرئه المدعي عن العين المدعي بها وأضاف الفضولي الصلح الى ماله  
أو ضمن بدل الصلح جاز وكان المدعي به للمدعي عليه سواء كان المدعي عليه جاحداً أو مقراً كذا في الحميط \* لو  
صالح الاجنبي المدعي عليه على أن يسلم الدار الى المدعي بكذا جاز وكذا على أن تكون الدار شراءه ولو كان  
مأموراً بالصلح فضمن وأدى فالصحيح أنه يرجع كذا في التتارخانية فاقلا عن العناية \* ادعى على رجل كره  
حنطة قرصاً فجحده وصالحه فضولي ان اشتراه منه بعشرة دراهم وتقدمها اليه كان الصلح باطلاً ولو لم يشتره

کذا و فعل لا یجب علیه شی الا اذا نوى ان ما اداء من المفروضات لم یکن حقا کانه قال ان فعل کذا فهو کافر \* هرا میدی که بخدای داشت  
نوبدم ان فعل کذا فذعل حثث لانه عین \* والرحن لا فعل کذا ان ارادیه السورة لا یكون عینا وان ارادیه صفة الله فمیں \* بالله العظیم  
بزرگتر ازین نام نیست او بزرگتر ازین سو کند نیست او بزرگتر ازین نام است که لا افعل کذا فمیں \* و بزرگتر ازین نام نیست بفاصل فان  
ما قصدت الخلف بل قصدت انه اعظم الايمان لا یصدق لوصله مع الفعل به \* و بحقه صلی الله علیه وسلم لا یكون عینا لکن حقه عظیم \* بحقر

شهد الله وآمن الرسول ولا اله الا الله لا يكون بيننا الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد فعل قال العامة على انه يكفر \* هو يهودي ان فعل كذا عين فان اعتقد انه عين فمين لا غير وان اعتقد انه كفر يكون كفرا وكذا في هويري من الله تعالى \* دعي الى الصلح فقال صلحتم راسجده كنم وبادي آشتي نكنم يكفر لانه مطابق غير معاق \* ان فعل كذا فاشهدوا عليه بالنصرانية عين \* اكر اين زن را بنحو اهم ويراغ وجه وودتر ساخواند و تزوجها لاشي عليه \* هو شر من الجوس أو شريك اليهود ان فعل كذا فمين \* كل شر فعل الجوس عليه ان فعل كذا لا يكون بيننا \* ولو قال هر چه مسلمانى کرده است بكافران داد (٣٦٨) ان فعل كذا لا يكون بيننا \* ان فعلت كذا فلا اله الا الله في السماء فهو يهودي ولا يكفر

\* (نوع منه) \* أخذه الوالى وقال بالله فقال مثله ثم قال لتأتين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لا يحتمل لانه بالحكمة والسكوت صار قاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه ومثله لا يطلق فيما اذا قالت له اترك اللعب بالشطرنج فقال نعم فقالت أنا منك طالق ان لعبت به فقال ان كنت ألعب به فقالت أى شئ هذا فقال الزوج همان كه تو مى كوفتى ثم لعب لا يقع \* مر على رجل فاراد ان يقوم فقال والله لا أقم فقام لا يلزم المارثي لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى \* قال فعلت كذا أمس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتم فقال نعم فهو حالف وكذا في النفي \* ان قلت فلانا فعبداك حرف قال الاخر الا باذنك ان كلمه بدون اذنه حتمت \* (نوع آخر) \* الله ليفعلن كذا أو مع الواف فقال الاخر نعم ان أراد المبتدئ الحلف والجيب أيضا فما حاله ان نعم يقتضى اعادة ما في السؤال وان قصد المبتدئ الاستحلاف والجيب

لكن صالح منه على عشرة دراهم \* ودفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط \* الوكيل بالخصومة اذا صالح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المتفرقات \* اذا وكل الرجل وكيل بالصلح فيما ادعى في هذه الدار أو في هذه فأيا ما صالح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح في دينه على فلان أو على فلان ولو قال قد وكلته بالخصومة فيما ادعيت في هذه الدار أو الصلح فيه اصح التوكيل حتى اذا صالح قبل أن يخاصم جاز وان خاصم فيه اثم أراد أن يصالح لم يجز صلحه وكذلك لو قال وكذلك يبيع عبدي هذا أو بالصلح من دعوى قبل فلان فأيا ما صنع فهو جائز وليس له أن يتحدث في الثاني شيئا بعد الاول كذا في المبسوط \* وكله بالصلح عن الدعوى في دار فصالح الوكيل من في يديه الدار على مائة ولم يصفه الى موكله ولم يسمه جازا مستحسنا كذا في محيط السرخسي

### (الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصى في الميراث والوصية)

اذا كانت التركة بين ورثة فاخر جوا أحدهم منهم اجمال أعطوه اياه والتركة عقارا أو عروض صح قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة ذهبا فأعطوه فضة أو كانت فضة فأعطوه ذهبا فهو كذلك لانه يبيع الجنس بخلاف الجنس فلا يشترط التساوى ويعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة جازا كما يكتفى بذلك القبض وان كان مقرعا غير مانع انصبيه فلا بد من تجديد القبض وهو أن يرجع الى موضع فيه العين ويضئ وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي \* ولو ترك دراهم وعروض وصالح على دراهم فان كان ما أخذ من الدراهم أكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي بازاء العروض ويشترط قبض البديلين في المجلس اذا كانت الورثة مقررين بالتركة غير مانعين انصبيه وان صار نصيبه مضمونا على الورثة بأن كانوا جاحدين لتركة أو مقررين الا أنهم كانوا مانعين نصيبه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وان كان ما أخذ من نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان أقل من نصيبه قال الحاكم أبو الفضل انما يبطل الصلح على مثل نصيبه من الدراهم وعلى أقل منه حالة التصديق أما حالة المناكحة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على عروض أو دنائير جاز وان قل وان كانت التركة دنائير وعروض فصح صلح على الدناير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط \* وان كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصالحوه على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا لقوات الربا ولو كان في التركة دراهم ودناير وبديل الصلح دراهم ودناير أيضا صح الصلح كيفما كان ولكن يشترط التقابض كذا في الكافي \* ولو صالح عن نصيبه من العروض والعقار خاصة أو عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو لم يكن في التركة دين وأعيانها غير معلومة فالصلح على المكيل والموزون قبل لا يجوز وقيل يجوز ولو كانت التركة غير المكيل والموزون لكنها أعيان غير معلومة الاصح أنه يجوز كذا في الهداية

الحلف فالخالف هو الجيب وان لم ينوكل منهما شيئا فالجيب هو الخالف في قوله الله والمبتدئ في قوله والله وان قصد المبتدئ اذا الاستحلاف والجيب ان لا يكون عليه عين ويكون قوله نعم على معناه بلايين فهو كالنوى ولا يمين على واحد منهما \* قال امرأتك طالق ان لم تؤديني فقال ناعم فقال الدائر قل نعم فقال نعم لزمه اليمين ولا يجعل فاصلا \* والله لا اذهب الى منزلك فقال الاخر والى منزلي أيضا فقال نعم صار جالفا فيما \* (نوع) \* هذا النوب عليه حرام يحتمل بلبسه \* اذا أكلت الطعام فهو على حرام لا يحتمل باكله وكذا لو قال لقوم ان اكلت عندكم طعاما فهو حرام لا يحتمل بالاكل وفي المنتقى قال كل طعام آكله في منزلك فهو على حرام في القياس لا يحتمل وفي الاستحسان يحتمل



والنفس يريدون به إن أكله حرام \* قال لقوم كلامكم على حرام أيهم كذب حنث ولو قال كلام فلان وفلان على حرام لا يحنث بكلام  
أحدهما وكذا لو قال كلام أهل بغداد حرام \* قالت لزوجهما أنا عليك حرام أو حرمتك صار عينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة فحنث  
بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل فيه مكرها لا يحنث ومعناه أدخل محولا ولو أكره على الدخول فدخل مكرها حنث \* هذه  
الدراهم التي في يده على حرام إن اشترى بها حنث وإن وهب أو تصدق لا يحكم العرف \* قال حرام استمر أباني سخن كفتن بمن \* ولو قال  
الخنزير على حرام ثم شرب إن أراد به التحريم تجب الكفارة كأنه حلف لا يشرب (٣٦٩) الخمر وإن أراد بالاختبار ولم يرد شيئا

لا تجب الكفارة وهو المختار  
للفتنى \* ولو قال الخنزير  
على حرام ليس بشيء إلا أن  
يقول إن أكلته وقيل هو  
قياس الخمر \* (نوع) \*  
حلف أن لا يفعله ثم حلف  
في ذلك المجلس أو مجلس آخر  
أن لا يفعله وحنث يلزمه  
كفارتان إن نوى بالثاني  
عينا مبتدأ وإن نوى الميم  
الأولى لزمه كفارة واحدة  
وعن الإمام رحمه الله حلف  
بإيمان في مجلس أو مجلسين  
فلكل كفارة وإن قال أردت  
بالثاني الأول لم يصح في الحلف  
بالله \* قال والله لا أكله يوما  
والله لا أكله شهرا والله  
لا أكله سنة إن كلف بعد  
ساعة فعليه ثلاث كفارات  
وإن كلف بعد الغد فكفارتان  
وإن كلف بعد شهر فواحدة  
وإن كلف بعد سنة لا شيء عليه  
\* هو يهودي هو نصراني عيني  
ولو قال هو يهودي إن فعل  
كذا هو نصراني إن فعل  
كذا فيمينان \* (الثاني  
في البراءة) \* قال هو يري  
من الكعبة أو القرآن  
والعباد بالله فيمين في المختار  
وكل ما كان البراءة عنه كفرا

\* إذا صولحت عن ثمنها وصدقها والورثة يقررون بنكاحها فإن كان في التركة دين على الناس فصولحت على  
الكل على أن يكون نصيبها من الدين للورثة أو صولحت عن التركة ولم ينطقوا بشيء آخر كان الصلح باطلا فإن  
طلبوا يجوز هذا الصلح على أن يكون نصيبها من الدين للوارث فطر يق ذلك إن تشترى المرأة عينا من أعيان  
الوارث بغير نسيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بحصة من الدين ثم يعقدون عقد الصلح  
بينهم من غير أن يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية \* وإذا صالحوها على أن تأخذهم من الغريم  
الدين وتترك حصتها في سائر الأموال كان باطلا وإن لم يدعها للدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي  
الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط \* إذا صالحت عن ثمنها وصدقها على  
دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم يلزم به الورثة أو ظهر  
فيها عين لم تعلم بها الورثة هل يكون الدين والعين داخليا في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون ذلك  
داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح  
فعلى هذا القول إن ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كأن هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من  
يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يطل الصلح هكذا في فتاوى قاضيخان \* إن  
كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها على شيء لا يجوز هذا الصلح لأن الدين في التركة وإن قل يمنع جواز  
التصرف فإن طلبوا الجواز فطر يق ذلك أن يضمن الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة أو  
يضمن أجني بشرط براءة الميت أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم يصالحوها عن ثمنها أو صدقها على نحو  
ما قلنا وإن لم يضمن الوارث ولكن عزلوا عينا في الدين الميت وفاء ثم صالحوها في الباقي على نحو ما قلنا جاز  
فإن أجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبل أن يصل إليه حقه كان له أن يرجع عن ذلك كذا في الظهيرية  
\* أمرأة صالحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين يلزمها بحصتها من التركة ويؤخذ  
من بدل الصلح كذا في الفصول العبادية \* إذا ماتت المرأة وتركت زوجها وأخاها فصالح الأخ الزوج  
من ميراثها أجمع على دراهم مائة ومائة من متاع المرأة وسمى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك إن اختلفا في  
أصل الصلح أنه كان أو لم يكن يخاف منكر الصلح وإن اتفقا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح أنه  
غصب منه ما وقع عليه الصلح بعد ما قبضه وأنكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع عينه ولا يتحالفان وإن  
اختلفا في جنس المعقود عليه أو في مقداره يتحالفان ويترادان وإن اختلفا في صفته إن اختلفا في صفة  
العين فالقول قول المنكر ولا يتحالفان وإن كان في الذمة يتحالفان ويترادان الصلح وإن قامت لأحدهما  
بينة قبلت بنبته ولو أقاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة ولو قال الزوج صالحتك على هذا المتاع  
إلا أنك غسرتنه وقطعته وقال الأخ لم أفعل ذلك فالقول قول الأخ مع عينه كذا في المحيط \* (يكي أزورنه  
غائب است حاضران زن ميت را تخارج کردند) إن كان التخارج على ما لهم على أن نصيبها للحاضرين جاز

ترجمه  
غاب أحد الورثة فتخرج الحاضرون مع امرأة الميت

فهو عيني \* هو يري عن ثلاثين يوما يعني شهر رمضان إن أراد البراءة عن فرضيتها فيمين وإن أراد البراءة عن أجرها ولم ينوشه ما لا يكون عينا  
وفي الاحتياط يكون عينا \* هو يري من الصلاة التي صلاها إن فعل كذا وحنث لا يلزمه شيء \* هو يري من القرآن الذي تعلمت عيني \* يري  
في هذا الكتاب إن فعل كذا إن كان فيه اسم الله تعالى فيمين \* يري من المغلظة أو مما في المغلظة ليس بين إلا إذا عرف أن فيها اسم الله  
تعالى وعني البراءة عنها \* أنا يري من الشقاء لا يكون عينا في الأصح \* أنا يري من الله ورسوله عليه كفارة واحدة ولو قال يري من الله  
و يري من رسوله فكفارتان \* قال يري من الله يري من رسوله والله ورسوله بريان منه إن فعلت كذا يحنث \* عليه أربع كفارات

والصحيح الأول \* قال ارسيد دوشست آية قرآن بيزارم ان فعلت كذا فيمين واحدة وكذا لو قال برى من كل آية في المصحف يكون عينا واحدة برى من في المصحف عينا \* ولو قال از خدای بيزارم واز نه دالله بيزارم واز نه دالله بيزارم ان فعلت كذا فيث لزمه ثلاث كفارات وان ذكر البراءة مرة واحدة فيمين واحدة وعلى هذا قال أنابري من الكتب الاربعة أو برى من القرآن أو التوراة عليه كفارة واحدة ولو قال أنابري من القرآن برى من التوراة (٢٧٠) فكفارتان \* مسلمانى نه كردهم اكر اين كار بكنتم فهذا ليس بشئ قال

ولو كان على بعض التركة على أن يبقى السكك على الشركة يكون وقوفاً على اجازة الغائب وقضاء القاضي كذا في الفصول العمادية رجل مات وترك لابن وعليه دين ولليت أراض وله دين دراهم على رجل فصالح أحد الابن الاخر على دراهم مائة على أن تكون الضياع له وعلى أن الدراهم التي هي دين لايهم على حاله بينهما وعلى أن الدين الذي على أيهما هو ضامن لذلك وهو كذا درهم كذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أن الصلح جائز وان لم يسم تاعلى الميت من الدين بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى الدين في التركة على واحد من الورثة وأنكر الوارث فصالح على مال من التركة وضمن ٢ (كه) كبراقى ورثه رواندارند واز نو اين مال كه من از تركه دادم بخواهيند) فانا ضامن صح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية رجل مات وترك لابن فادعى رجل على أيهما مائة درهم وأقر له أحد الابن وقال أنا أدفع عليك حصتي من ذلك وهي خمسون على أن لا تأخذ ببقية الدين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا باطل وله أن يأخذ ببقية الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يأخذ بشئ ويأخذ بالآخر ببقية الدين فان توى ما على الآخر أو جده رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائباً فله أن يأخذ الحاضر بجميع الدين والصلح باطل كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت الدارين ورثة وهي في أيديهم جميعاً ادعى رجل فيها حقاً وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح عن جميع ما ادعاه المدعى في يد هذا المصالح وما في يد أصحابه فهو هذا الصلح جائز وبرئ هو وأصحابه عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح على أصحابه بشئ وان صالحه عما في يده لا غير صح الصلح أيضاً وكان المدعى على دعواه فيما في يد أصحابه وان وقع الصلح عن أقرار بأن صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما في يده ويد أصحابه يجوز الصلح وبصير المصالح مشترياً من المدعى في يد ويد أصحابه بزمهم ما كان أمم كنه أخذ ما اشترى بما في يد أصحابه بأن صدقه أصحابه في اقراره للمدعى لا خيار للمصالح وان أنكر أصحابه حق المدعى فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تبرأ الى أن يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وذكر شمس الأئمة السرخسي في هذه الصورة أن المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على أن يصير حقه له وان صالحه الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له كذا في المحيط \* ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فغضير الغائب ولم يجز الصلح فان أثبت المدعى بالبينة وأدى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بأمر القاضي صح الصلح وان أدى من مال نفسه بأمر القاضي له أن يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان لا غائب أن لا يجوز ويستدبر قدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية \* ولو أن رجلاً ادى ارضاً في يدي رجل وأرضاً قالاً هي ميراث ورثناها من آيينا وبجد الرجل ثم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فأراد شريكه أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح أحدهما من جميع دعواه على مائة درهم وضمن للمدعى عليه تسليم نصيب أخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك وأخذ نصف المائة وان شاء

النقيض ان أراد الكذب يكون آثماً ولا كفارة عليه \* قال والعياد بالله كل ما قاله الله تعالى فهو كذب ان فعلت كذا يفتى بانه عينا وأمانة الله في الاصل عينا وعن الامام الثاني رحمه الله لا وعن الامام رحمه الله وایم الله واهم الله عينا مؤكدة قوله تعالى امرنا انهم لن يسكرتهم يمهون \* قالوا للخالق أن يقسم بخلقه وليس خلقه أن يقسم الابه لان التعظيم انما هو حقته تعالى \* وفي المنتقى حرام على قتل فلان ان قتله فقتله ولم تكن له نية كان عينا دلت المسئلة ان تحريم الحرام عينا \* قال أنابري من المؤمنين عينا لانه يكون لانكار الايمان \* اذا تخلف بين اسم الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون عينا يكون فاصلاً ولا يكون عينا \* قال لها لا تخبر رجى من الدار الا باذن فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكره \* حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له \* مصحف خدای بدست وى سوخته ان فعل كذا لا يكون عينا \* بحرمة شهد الله أو لا الله إلا الله لأفعل كذا فيمين

ترجمة  
٢ انه ان لم تجزه باقى الورثة ويطلبوا منك هذا المال الذى أعطيتك من التركة

ذكر في منقطع صدر الاسلام \* كافر بروى شرف واردان فعل كذا لا يكون عينا وكذا بحق الرسول بالرسول بحق القرآن بالقرآن لم \* الله على أن لا فعل كذا ان نوى عينا \* سلطان الله عينا في الاصح ان أراد به قدرة الله تعالى \* قال لها انك فعلت كذا فقالت لم أفعل فقال ان كنت فعلت فانت طالق ثلاثا فانت طالق ثلاثا ان أراد عينا البراءة لا يقع وفي العتاي ان قال على سبيل التخويف لا يقع \* جماعة كان يصفع بعضهم بعضاً فقال واحد منهم من صفع صاحبه بعد فامرأته طلاق فقال واحد من صفح القائل صاحبه لا يقع لان



هلا ليس بين وعن الامام رحمه الله أنا عبد الله بن دون الله أو سجد للصليب ان فعلت كذا يكون عينا وكذا لو قال ان فعلت كذا لو خذاي مني \* (الثالث في النذر) \* بدر فتم اين حين فكنم يكون نذرا وان لم ينوشيا \* الله على أن أصلي في موضع كذا جاز أن يصلي في موضع آخر في الظاهر وعن الثاني ان كان مكان لا يجاب أفضل من مكان الاداء لا يجوز وعلى العكس يجوز \* الله على صوم شهر ان قال بعينه كرجب يلزمه التتابع ولو أظفر لا يلزمه الاستقبال كما في صوم رمضان بل يلزمه قضاء يوم (٢٧١) ولو قال صوم شهر لم يعين أن التزم التتابع

لزم وان أطلق لا يلزمه التتابع وفي الاعتكاف يلزمه التتابع عين أو أطلق \* ثم في الاعتكاف والصوم ان أفسد يوما ان كان شهرا معينا لا يلزمه الاستقبال لعدم القدرة وان غير معين يلزمه لقدرته على التتابع \* حاضرت في صوم الشهرين لا يلزمها الاستقبال وعن محمد رحمه الله لو صامت شهرا ثم حاضرت ثم أبيست من الحيض تستقبل \* التزم بالنذر بأكثر مما علك لزمه ما علك في المختار كمن قال ان فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له الامانة \* الله على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يلزمه ولو قال لا هدين هذه الشاة والمسئلة بحالها يلزمه وان نوى عينا كان عينا \* والنذر بالمعصية كقوله الله على ان أقتل فلانا عين يلزمه الكفارة \* قال ان كنت فلانا خدای را بر من يك ساه روزمه بهاء لا يلزمه شيء بالكلام ولو قال بك ساه بلا هاء يلزم \* ألزم على نفسه الحج ان فعل كذا لزمه الحج ولا يجوز به كفارة العين وعن القاضي المروزي أنه بالخيار ان شاء كفر وعن الامام رحمه الله أنه رجع وقال يجب

لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعى على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة وهل للمدعى عليه الخيار بين أن يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين أن يفسخ ذلك كفي الزيارات مسئلة تشبه هذه المسئلة فقال لو أن عبدا بين رجلين باع أحدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء أجزاه وان شاء فسخ وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذا مسئلة الدار يجب أن تكون على الخلاف هكذا في المحيط \* اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثا من صامت ورقيق وأمتة فجدده ثم صالحه عن جميع ذلك على عبد أو ثوب مع يوم جازو كذلك لو قال أفدي منك عيني بذلك كذا في المبسوط \* اذا ادعى الوارثان قبل وصيهما عينا أو دينهما فصالح الوصي أحدهما من غير اقرار فاراد الآخر أن يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان أراد الآخر الذي لم يصالح معه الوصي أن يشارك أخاه فيما أخذ من الوصي فان كان قائما في يد الوصي لا يكون له أن يشارك أخاه فيما قبض من الوصي وان كان مسئلة كذا حتى وجب ذلك دين على الوصي وصار مشتركا بينهما فاراد الآخر أن يشاركه كان له ذلك الا أنه ان كان بدل الصلح عرضا فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلامائة درهم وقد صالحه على خمسين درهما لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغارا و كبارا فصالح الوصي الكبار عن دعواهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم مسماة وقبضها الكبار وأنفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار أن يرجعوا بحصتهم على الوصي ولم يقل يرجعون عليه بحصتهم في دعواهم أم يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان بلغوا فجازوا هذا الصلح رجوعا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح ان شاؤوا وكان للوصي أن يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم أن يرجعوا على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدعوى وكان للوصي أن يرجع على الكبار بمادفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط \* رجل مات وترك ألف درهم ورجلين لكل واحد منهما على الميت ألف درهم حضر أحدهما وصالح الوارث على خمسمائة وأخذها ثم حضر الآخر فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون للثاني ثلاثة أرباع الألف وللأول الربع ولو أن الأول حين حضر قضى القاضي له بمسمائة ثم حضر الآخر فانه لا يكون للآخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة \* رجل أوصى لرجل بعبد وأدار وترك ابنا وبناتا فصالح الوصي له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما اثلاثا وان كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد بينهما نصفين لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر الوصي أن عنده للميت ألف درهم وللميت ابنان ثم صالح أحدهما من حصته على أربعمائة درهم من مال الوصي لم يجوز وكذا لو كان مع الألف متاع ولو كان الوصي استلم ملكها جاز الصلح على أربعمائة كذا في المبسوط \* رجل مات وأوصى لرجل بثلاث ماله وترك ورثة صغارا و كبارا فصالح بعض الورثة الوصي له من الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم له هذا الوارث حق الوصي له فهذا وما لو صالح بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز

الكفارة وعليه الفتوى لكثرة البلوى \* ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة على المساكين لكل مسكين درهم واحد فثبت فأعطى الكل لو احدى جاز \* الله على أن أعتق هذه الرقبة وهو يملكها الزمه الوفاء وان لم يف يأثم ولا يجبره القاضي \* ان برئت من مرضى هذا بعت شاة أو على شاة أذبحها فصم لا يلزمه شيء ولو قال على شاة أذبحها أو أصدق بلحمها لزمه \* الله على ان أذبح جزورا أو أصدق بلحمه يذبح مكانه سبع شياء \* لزمه اراقه شاتين وسطين فذبح شاة سمينة تعدل وسطين لا يجزيه لان المقصود الا راقه والتصدق باللحم والسمينة وان عادلتها في

الحكم لا تعادلها في الازالة \* ان رزقي الله تعالى امرأة موافقة فله على صوم كل خيس فالموافقة هي القناعة الراضية بما يتفق عليها الباذلة ما يريد منها من التمتع \* ولا يجوز صرف المال المنذور الى أبيه وولده ككفارة اليمين \* ان فعلت كذا فعلى نذر فهو عين عند عدم النية وان نوى بالنذر حجة أو عمرة فعليه ما نوى وان لم ينو لزمته الكفارة \* علق النذر بما هو معصية كقوله ان كلمت أبي فعلى نذر فهو كالعلاقة بباح ان أبهم وكان عليه ان يحنث نفسه ويكفر (٢٧٢) لانه اذا عرى عن النية فهو عين وان نوى شيأ بعينه فهو على ما نوى ولا يحنث نفسه

في المباح \* ان عوقبت صمت كذا لم يجب ما لم يقل الله على وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليقا لا يجب قياسا واستحسانا كما اذا قال أنا حج فلا شيء ولو قال ان فعلت كذا فانا أحج ففعل يجب عليه الحج \* ان سلم ولدى أصوم ما عشت فهذا وعد \* حلفت ان تصوم بكل اثنين ما لم يرجع ابنهما من الحج فبأنها ان ابنها مات في طريق الحج تطل اليمين عندهما خلا فاللثاني \* (الثالث في عين الطلاق) وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول) في الشرط وتقدمه على الجزاء والقلب \* ويستوى في ألفاظ الشرط ان يتعلق بفعله أو فعل غيره وفي كلما يتكرر الطلاق بتكرر الشرط وأشار الامام الثاني رحمه الله انه اذا دخلت على المعين أو المخاطب تكرر كقوله كلما اشتريت هذا الثوب فهو مدى لزمه كل مرة فلو قال ثوبا يلزمه المرأة وكذا كلما تزوجت هذه المرأة أو امرأة وكذا كلما تزوجت فلانة فان عادت اليه بعد الثلاث وزوج آخر لا يحنث عند الثلاثة فان أضاف الطلاق الى الملك الثاني أو الى كل ملك حنث أبدا لوجود

الصلح وان كان فيه ادين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد جازا اذا قبض الموصي له بدل الصلح قبل الافتراق وان افترقا قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاض خان \* لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله وصي وموصى له فاجتمعوا واصطلحوا على أن قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا الاحسد الوارثين الكبيرين حلى بعينه ووثبوا للوارث الكبير الآخر حلى بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين وللوصي له مثل ذلك فهو جائز الا أن ما يخص الحلى من الحلى صرف وما يخص المتاع والعروض يكون مبايعة فان تفرقا قبل القبض بطل الصلح فيما يخص الحلى ولم يبطل فيما يخص المتاع والصلح في حصة الحلى لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط \* لو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصي لم يجز كذا في خزائن المفتين \* الاب ان كان عبدا أو مكنا أو الصبي حر لا يجوز صلحه عليه وكذا الاب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفيا قاشم جن أو بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط \* اذا كان للصبي دين على آخر فصالحه الاب على مال قليل ولا يئنه له والاخر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهرا بينة أو اقرار فصالحه على ما يتغاب الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغاب الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجز كذا في السراجية \* وصي ادعى على رجل ألفا لليتم ولا يئنه له فصالح بخمسمائة عن ألف عن انكار ثم وجد بينة عادلة فله أن يحلها على ألف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس اهما أن يحلفاه هكذا في القنية \* اذا كان للصبي دار أو عبد ادعى رجل فيه دعوى فصالحه أبو الصبي على مال الصبي ان كان للدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد أن يكون بمثل القيمة أو بأكثر مقدار ما يتغاب الناس فيه وان لم يكن للدعي بينة أصلا أو كان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان شهودهم مستورين قال مشايخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعي مشهورين ينبغي للاب أن يصالح المدعي على الشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة \* ان كانت الورثة كلهم صغارا فصلح الوصي كصلح الاب وقعت الدعوى لهم أو عليهم كانت الدعوى في العقار أو المنقول فأما اذا كانت الورثة كبارا كانهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم أو في دعوى لهم وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت على ذلك بينة عادلة أو لم تكن كذا في المحيط \* وان كانوا غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للدعي بينة أو لم تكن كانت الدعوى في العقار أو في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينقد صلحه عليهم من غير جازتهم على كل حال وان وقعت الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان ما أخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم أو أقل بحيث يتغاب الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغاب الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيفما كان كذا في التتارخانية \* وأما اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان الكبار حضورا وقد وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت للدعي بينة على ذلك أو لم تكن ويجوز في حصة الصغارا اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى

الفعل كقوله كلما تزوجت دخلت الدار فانت طالق \* أنت كذا اذا جاء غديين وان قال أنت غدا كذا ليس يمين لانه أضافه \* قال لهم لها اذا فعلت كذا الى خمس سنين نصيري مطلقة مني وقصد تحذيرها ففعلت قبل انقضاء هذه المدة يسئل الزوج أنه هل كان حلف بطلاقها ان أخبر بانه كان خلف على طلاقها يعمل بخبره وان أخبر أنه لم يحلف بالطلاق فالقول له مع اليمين \* قال لا آخر فلان في بيتك فانكره فقال زن نوسه طلاق كه فلان بخانه تويست فقال بخانه من نيست لا يحنث وان كان في بيته والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما والعلق بالفعلين



عند آخرهما والمضاف الى أحد الوقتين كقوله عند أو بعد عند طلقت بعد غد ولوعلى باحدا الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بايهم ماسبق وفي الزيادات ان وجد الفعل أولا يقع ولا ينتظر وجود الوقت وان وجد الوقت أولا لا يقع مالم يوجد الفعل وعن الامام الثاني رحمه الله اذا وجد الفعل أولا لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا قال لا تخركما قدمت عندك فامر أنه طالق فتعد عند ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على كمال استددام بمنزلة الانشاء قال لها ان دخلت الدار صرت مطلقة (٣٧٣) فدخلت ثم قال اردن فخرجوها لا يصدق انت

طالق كه اين كار کرده ام يانه کرده ام فهذا تعليق مطلقا قال الفقيه رحمه الله انه تعليق مالم يرد الايقاع قال الصدر رحمه الله وبه نأخذ يؤيده ما ذكر في المحيط ان طالق لدخلت الدار فان لم تكن دخلت تطلق وان كانت دخلت لا تطلق فقد جعل لدخلت شرطا لان لفظ كه ترجمة لدخلت اكر فارسية ان ولا يحتمل الامر دهمي أي متى وهم يشبه بمنزلة حيثما ولا يحتمل فيهما الامر دهمي وهركاه وهر زمان المختار الحنث مرة وهر بار بكل مرة قال لها بخانة فلان اندراق ترا طلاق طلقت الساعة كانت طالق دخلت الدار قال لغيره ان لم افعل كذا غدا يدانك أنك مر اجنانه است بطلاق است ولم يفعل غدا طلقت ولا فرق بين قوله ترايك طلاق است وبين قوله فهي طالق قال لها هزار طلاقا كرفلان كاركني ونوى التعليق لا يتعلق بذلك الفعل ولو قال اكر فلان كاركني هزار طلاق تعلق وبعض المتأخرين قالوا تعلق فيهما جميعا لان عند تقديم الشرط طريق

لهم ان وقعت الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة عادلة على ذلك أو لم تكن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وأما حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن وان كان الكبار غيبا ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن سواء كان للمدعي بينة أو لم تكن وقعت الدعوى في العقار وفي المنقول عندهم جميعا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقعت الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم بينة أو لم تكن وان وقعت الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة أو لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن والحد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط \* وكذلك وصي الحد ولا يجوز صلح الام والاخت على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط \* صلح وصي الام ووصي العم ووصي الاخت مثل صلح وصي الاب في تركة العم والام والاخت ان وقعت الدعوى للصغير ما خلا العقار فاما ما كان مورا للصغير من جهة غيره هو لاء فلا يجوز صلح وصيههم هكذا في الذخيرة \* اذا ادعى رجل على الميت ديناً فصالحه الوصي من مال البتيم على شئ فانه لا يجوز اذا لم تكن للمدعي بينة وكذلك ان قضاه بغير صلح عن مال الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار ان شاؤا ضمنوا الوصي وان شاؤوا ضمنوا المقتضى فان ضمنوا المقتضى لا يرجع بما ضمن على أحد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع على المقتضى سواء كان ما قبض المقتضى قائما في يده أو هالكا كذا في المحيط \* لو صالح الوصي عن حق يدهي انسان على الميت أو على الصغير ان كان للمدعي بينة على دعواه أو علم القاضى بذلك أو كان قضى بذلك جازا للصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول العبادية \* لو صالح الاب والوصي عن دم عمه وجب للصبي على مال جازا لا اذا كان على أقل من الدية كذا في التهذيب \* اذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو يخرج من لثمة فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم أو على سكنى بيت أو على خدمة خادم آخر أو على ركوب دابة أو على لبس ثوب شهر افهوجا تراستحسانا وكذلك لو فعل ذلك وصي الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحه عليه فهو جائز وان صالحه على ثوب فوجد به عيبا كان له أن يردده ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل أن يقبضه ولو صالحه على دراهم كان له أن يشتري به ثوبا قبل أن يقبضه ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز ولو قال أعطيتك هذه الدراهم مكان خدمتك أو عوضا عن خدمتك أو بدلا من خدمتك أو مقاصة بخدمتك أو على أن تترك خدمتك كان جائزا ولو قال أهب لك هذه الدراهم على أن تهمل لي خدمتك كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز وانما جاز استحسانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فأجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بيمينية برضا صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشتروا به عبيدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحه على دراهم مسماة أو طعام

(٣٥ - فتاوى رابع) الصمة ادراج الخطاب وذا حاصل عند تأخر الشرط \* اكر فلان كاركني توبيك طلاق فوجد الشرط طلقت من غيرنية الزوج \* قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حرم صوابا كانه قال ان تزوجتك وطلقتك ولو قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا لم يصح التمين \* (الثاني فيمن حلف لا يطلق) \* قال ان سألني الطلاق الليلة ولم اطلقك فانت طالق ثلاثا ولو قال ان لم أسألك الطلاق الليلة فجميع مالي صدقة فسألت الطلاق ليلا فقال انت طالق ان شئت فقالت لا أشاء ومضت الليلة لا يقع الطلاق ولا حنث عليهم ما ولو قال لها ان

دخلت الدار فانت طالق فضت الليلة طلقت ثلاثا لان انت طالق ان شئت لم يكن عدة عليك لانه يقتصر على المجلس وان دخلت تعليق فلم يحصل الا تيان بشرط البر \* انت طالق ان شاء الله حنث عند الامام الثاني وعليه الفتوى أراد بان يحلف بالثلاث ولا يطلق امرأته بطلاقها بانها ثم يحلف ويقول كل امرأة طالق ثلاثا ان فعلت كذا ولا ينوي امرأته فان أشاروا اليها فقلوا تحلف بطلاق هذه يقول أحلف بطلاق كل امرأة فضلا عن الحلف (٣٧٤) بطلاق هذه ثم يقول كل امرأة طالق ولا ينويها \* قال لها ان

أجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت إحدى يدي العبد فاخذوا ارشها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصي له بالخدمة اعتبارا بالبدل الطرف بيد النفس فان اصططحو امنها على عشرة دراهم على أن يسلم لهم بغينها والعبد أجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط \* اذا أوصى لرجل يسكن داره ومات الموصي فصالح الوارث الموصي له على دراهم مسمائة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده سنين معلومة ولو صالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده مدة حياته لا يجوز ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة أو انهدمت الدار المصالح عليها قبل المدة ينتقض الصلح ويعود حق الموصي له في سكنى الدار التي أوصى له بسكنائها وكذلك الجواب فيما اذا أوصى بخدمة عبده لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبده آخر سنين معلومة أو صالحه على سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل المدة ثم في مسألة الوصية بسكنى الدار اذا عاد حق الموصي له في سكنى الدار ذكر أنه ان كانت وصيته بالسكنى الى أن يموت فله أن يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه أو انهدمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شيء من الخدمة أو المنفعة فأما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فالصالح يعود حق الموصي له في السكنى بحسب ما بقى وبيان ذلك أنه اذا صالحه عن خدمة عبده سنة فاستخدمه الموصي له ستة أشهر ثم مات العبد فالصالح يعود حق الموصي له بالسكنى في سكنى نصف العمر فيسكن الموصي له يوما والورثة يوما وان كانت وصية الموصي له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة أشهر فان الموصي له بالسكنى يسكن الدار الموصى بها نصف السنة هكذا في المحيط \* لو أوصى له بما في ضرره غنمه فصالحته الورثة على ابن أقل منه أو أكثر لم يجوز ان صالحه على دراهم جاز وكذا الصوفى على هذا كذا في الحاوى \* اذا أوصى الرجل بغلة لغيره لم يجره لرجل ومات الموصي ثم ان الوارث صالح الموصي له على دراهم مسمائة يجوز وان كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له بغلة العبد أبدا فصالحته الورثة على مثل غلته شهر واحد وسمى ذلك يجوز وان لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط \* ولو استأجر أحد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصي له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط \* واذا أوصى له بغلة فخله أبدا ثم ان الموصي له صالح مع الوارث على دراهم مسمائة كان ذلك قبل خروج الثمن فهو جائز وان كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة يخرج في المستقبل من هذه الغلة أبدا فهو جائز واذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البدل على الموجد وعلى ما يحدث لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم الميдаقي يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفين نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه أبو جعفر الهندي يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمته ما فان كانت قيمة الموجود التي يخرج على السواء ينقسم البدل عليهم نصفين وان كانت اثلاثا ينقسم عليهم ما اثلاثا وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما اذا صالحه على عبد مثلاً ثم استحق نصف العبد من يد الموصي له فعلى قول الفقيه أبي بكر محمد بن ابراهيم يرجع الموصي له بنصف الثمرة الموجودة وبنصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر ان كانت قيمته على

طلقتك فكل امرأة أضع رأسي مع رأسها على المرفقة فهي طالق أو كل جارية أطؤها فهي حرام لا تصح المين لعدم الاضافة الى الملك أو سببه \* قال لها كر من سخن طلاق تو زبان را ثم فانت طالق ثلاثا ثم قال ا رفلان كار كنم تو از من بطلاق طلقت ثلاثا \* وعن الامام الثاني رحمه الله قال لها ان قلت انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقتك طلقت أخرى وان قال أردت ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق ديانة لا قضاء \* (الثالث في المتفرقات) \* قال ان كان فلان فقيها فامرأته كذا وفلان فقيه عند الناس ان نوى ما بعدة الناس فقيها أولم ينو شيئا يقع وان أراد حقيقة الفقه فكذلك في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن البصري رضي الله عنه انه سماه انسان فقيها فقال له أرايت فقيها قط انما الفقيه الراهب في الدنيا الراغب في العقبي البصير يعيوب نفسه \* ان بلغ ولدى الختان ولم أختنه

فكذا فوقته عشر سنين وان نوى أول الوقت لا يحنث ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت المختارا ثلثا عشر سنة السواء \* ان كنت أخاف من السلطان فامرأته كذا ان لم يكن به ساعة المين خوف منه ولا سبيل من ان يخاف منه لجناية جناها لم يحنث \* اتهم رجل بامرأة وقيل قال فلان كان يسر معها خلف على انه ما سر معها او قد كان اسر معها في أمر آخر يرجى ان لا يحنث \* قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كان له مقدمة يعتد بها والا يرجع الى نفسه فان أراد كنت أتجاوز عنها والآن لا أعفو



عنه فان عفا عنها طاعت \* اكره ما شئ ما تبرزد كذا فالمراد به في العرف الموافقة وبالكلام المجرد لا يحتمل \* خائف لا يجدها امرأته بكر اقول  
فيه له ولا يحتمل ولا يمكن لها اقامة البينة على ذلك الا اذا قرأ أو نكل عن الحلف عند ذلك ولا يجزى اللعان في هذا \* خائف أن لا تباري بنته  
وفيه شمع ان حلف حين طلب منه نار لا يقاد يحتمل وان طلبوا منه لاجل الخبر أو نحوه أو لم يكن ثمة سبب لا يحتمل \* أراد أن يتزوج على امرأته  
قاني أهلها المكان الاول فادخلها في القبر أو جلسها في المقبرة ثم قال كل امرأته  
سوى التي في المقبرة طالق (٢٧٥)

وظنوا انه يقول المرأة التي  
في الآخرة لا اتى من الاحياء  
لا يحتمل \* وكذا الحيلة في  
المرأة التي تنهم زوجها  
بوطء ايسارية وتحلفه  
باعناقها ان كانت له تحتال  
به ان فعلت كذا فامرأته  
طالق وليس له امرأته فتزوج  
ثم فعل لا تطلق \* رجل له  
امرأة يبلغ فذهبت الى ترمذ  
بلاعلمه فقيل له لك ترمذ  
زوجة فقال ان كانت لي ثمة  
امرأة فهي طالق أو قيل  
له هذه المتلفعة زوجتك ثم  
قيل له احلف بالطلاق انه  
ليس لك زوجة سوى هذه  
المتلفعة خلف وعلم ان  
المتلفعة اجنبية تطلق امرأته  
قضاء لادبانه وهو طلاق  
الهازل وقال الامام الثاني  
لا تطلق \* حلف ان فلانا ثقيل  
وهو غير ثقيل عند الناس  
وعنده ثقيل لا يحتمل الا اذا  
نوى ما عند الناس \* ان لم يكن  
هو خيرا من فلان والذي زعم  
انه كذا حريص شري  
وفلان صالح من أهل  
الصالح فيما ظهر عند الناس  
طلقت امرأته قضاء وفيما  
بينه وبين ربه يسعه \* ان  
فعلت كذا فامرأته طالق  
وله امرأتان أو أكثر طلقت

السواء فذلك الجواب وان كانت قيمتها اثلا ثاير جمع بحساب ذلك وجه ما ذكره الفقيه أبو بكر محمد بن  
ابراهيم أن قيمته ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد  
لا يخرج وقد يزيد الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينقص عنه فجعلناه مثل الموجود في  
الحال لانه هو البديل وجه ما ذهب اليه الفقيه أبو جعفر أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفته في  
الحال بان ينظر الى أن هذه النخلة وأهلها غلة أبدا بكم تشتري ولا غلة لها أبدا بكم تشتري فان كانت تشتري وأهلها  
غلة بألف وخمسة مائة وتشتري ولا غلة لها بألف علم أن قيمة الغلة التي يخرج خمسة مائة ثم ينظر الى قيمة الغلة  
الموجودة فان كانت خمسة مائة علم أن قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم أن  
قيمته اثلا ثاير جمع بحساب ذلك هكذا في المحيط \* قال النقيع أبو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح  
عن مسيل الماء أو عن موضع الجدوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري وأهلها مسيل  
فالفصل بينهم ما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها أبدا فصالحه  
الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة يخرج أبدا على حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة  
نسيئة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسيئة جاز ولو صالحه على ثمر لم يجز حتى يعلم أن الثمر أكثر مما في  
رؤس النخيل وان صالحه عن غلة هذا النخيل على غلة نخيل آخر أبدا أو سنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط  
\* رجل أوصى بغلة نخلة لرجل ثلاث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية  
الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على أن يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وأبرأهم منها  
ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلاث أو أخر جت من الغلة أكثر مما أعطوه فالصلح باطل قياسا ولكن  
أستحسن أن أجيز الصلح كذا في الفصول العبادية \* اذا أوصى الرجل لغيره بما في بطن أمته وهي حامل  
ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق استقاط حق الموصي  
له لا بطريق التملك ولو صالح أحد الورثة على أن يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على أن يكون ذلك  
لجميع الورثة أو صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم أو بغير أمرهم يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى  
لرجل بما في بطن أمته فصالحه الورثة على ما في بطن جارية أخرى لم يجز كذا في المبسوط \* لو أوصى له بما في  
بطن أمته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية غلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها  
فألقت جنينا ميتا كان الارش للورثة والصلح جائز كذا في الحاوي \* ولو مضت سنتان قبل أن تلد شيئا كان  
الصلح باطلا كذا في المبسوط \* اذا أوصى رجل لما في بطن فلانة بألف درهم فصالح أبو الحبل من الوصية على  
صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت أم الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى لصي بما  
في بطن أمته أو لمعتوه فصالح أبوه أو وصيه الورثة على دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان  
أوصى بشيء لما في بطن فلانة وكان الحبل عبدا فصالح مولاه عنه لا يجوز فان صالح مولى الحبل بعد موت  
المرضى على صلح ثم أعتق المولى الامة الحامل وأعتق ما في بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حر ولا وصية له  
والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح أيضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو تبرع ما في بطنها ولو كان الموصي حيا يوم أعتق  
المولى الامة والولد أو أعتق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط  
والله أعلم

واحدة واليه البيان وان طلق احداهما بائنا أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعين الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان  
اليه \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان كنت فلانا لا بد من اعتبار الملك عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار وهي  
في العدة وكنت وهي في العدة أيضا طالقت \* ان دخلت الدار فانت طالق طالق وهي غير ملووسة فالاول معلق بالشرط والثاني ينزل في  
الحال وبلغوا الثالث وان تزوجها ودخل الدار نزل المعلق ولو دخل بعد البينة قبل التزوج انحل البين لا الى جزاء ولو لموطأة تغلق الاول

ونزل الثاني والثالث في الحال \* (الرابع في النكاح) \* وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في الفاظه) \* في النكاح قوله فلانة راجحواهم سه طلاق بمنزلة قوله ان تزوجتها وان قال أردت الخطبة لا يصـدق في ديارناو يصـدق ديانة ولو قال اكر فلانة خواهنـدكـ كم فعلى الخطبة \* اكر زن كنم بمنزلة ان تزوجت وفي قوله اكر زن آرم اختلافه وافية والفتوى على انه يحتمل على الزفاف \* قال اكر دختر فلان راجح دهنـدويرا طلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر وير ابـزني بن دهنـدأ وقال داده شود اختلافه وافية والصحيح انها لا تطلق أيضا \* قال لا بويه ان زوجته ناني امرأة فهي (٢٧٦) طالق فزوجاله امرأه بلا امره لا يقع لان الطلاق لم يضاف الى الملك لان عقد

\* (الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر) \*

لو كانت المكاتب ألف درهم فادعى المكاتب انه قد أداها وبجد المولى ذلك فصالحه على أن يؤدي خمسمائة ويبرئه عن الفضل كان جائزا كذا في المحيط \* ان صالح المولى مكاتبه على أن يعمل بعض المكاتب قبل حلولها وحط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتب ألف درهم فصالحه بزيادة على أن أخر سنة بعد الحل فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد ما حلت المكاتبه على أن أخر بعضا وعمل له بعضا كان جائزا ولو صالحه من المكاتب وهي دراهم على دنائير عملها له كان جائزا ولو صالحه على دنائير إلى أجل لم يجز كذا في المحيط \* ولو اصطالحه على أن أبطل الدراهم وجعل الكتابة كذا وكذا دينار فهو جائز وكذلك لو جعلها على وصيف مؤجل كذا في المبسوط \* كاتب على وصيف إلى أجل ثم صالحه على ألف إلى سنة جاز كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فجعله الرجل فصالحه المكاتب على أن يحط عنه البعض وأخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك ينة فان الحط لا يجوز وأخذ منه الباقي واذا لم يكن على ذلك ينة جاز هذا اذا حط المكاتب فأما اذا أخر فقد قال يجوز تأخيره اذا كان الدين من غير قرض هكذا في المحيط \* لو ادعى رجل على المكاتب ديناً فجعله المكاتب ثم صالحه على أن أدى اليه بعضه وحط ببعضه جاز وابن المكاتب مثل أبيه ووصلح المكاتب في ودعة تدعى قبله فجعله مثل صلح الحر كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق الا أن تقوم عليه ينة بذلك قبل العجز فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما هكذا في محيط السرخسي \* ان ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه المكاتب على أن يحط عنه بعضه وأخذ بعضه ان كانت له ينة على ذلك لم يجز وان لم تكن له ينة جاز صلحه هكذا في المحيط \* والعبد التاجر كالمكاتب في الحط والتأخير والصلح كذا في محيط السرخسي \* اذا صالح العبد التاجر من دين له على بعضه جاز ان لم تكن له ينة وان كان له ينة لم يجز كذا في الحاوي \* لو ادعى رجل على العبد التاجر ديناً فصالحه العبد عن جوده وعن اقراره على أن يحط عنه الثلث وأخر الثلث وأدى العبد الثلث فهو جائز ولو بجد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للدي ينة فصالح العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى أما في حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه ديناً فصالحه منه على أن يحط بعضه وأجله في البعض لم يجز ولو استهلك الحرمتا في يدى عبداً محجوراً عليه مولاة فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسمية دون قيمة المناع لم يجز ولو صالحه على طعام لم يجز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنائير كذا في المبسوط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى على عبد تاجر ديناً وصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للدي على ذلك ينة لا يجوز الصلح وان لم تكن له ينة جاز ولو كان المدعى عبداً تاجر أو المدعى عليه عبداً محجوراً لا يجوز

الا بويه له بلا امره لا يصح فاندفع ان تزوجت لان تزويجه صحيح فاقضى التعليق الملك \* لا يستزوج فلانة ولها زوج فهذا على النكاح الصحيح ولو زاد اليوم فهذا على الفاسد واختلفوا في ان النكاح الفاسد منعه لا على وصف الكمال أو غير منعه قد أصح لا قيل ينعقد مقتضى الاقدام على الوطء ضرورة ان لا يضيع ماء الزوج فاذا جاءت بالولد ثبت النسب فلا يظهر في حق الحنت لعدم الضرورة فلم يحلف على الماضي انه لم يتزوج فهو هذا على الجائز والفاسد بخلاف المستقبل والصلاة والصوم نظير النكاح ويحنت بالقاسد في الشراء والبيع \* ولو أشهد شاهدين فيما إذا حلف على أن يتزوجها سرا لا يحنت وان أشهد ثلاثاً لا يحنت \* كل سر جاوز الاثنين شاع \* قال أية امرأة أتزوجها فهي طالق فهذه على الواحدة الا ان ينوى جميع النساء \* ولو قال هر كدام زني كه بزني كنم يقع على امرأة واحدة في المختار \* أية امرأة زوجت نفسها مني فهي كذا

يتناول جميع النساء ولو قال هر زني بزني كنم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا أن ينوى التكرار \* ولو قال هر چه كاه بزني كنم فعلى واحدة هذا ثم نحل \* اكر مر ابان جهان زني بود فكذا فتزوج طاق ولو أخرى لا وكذا اكر من جزاز تو زن كنم أو قال جزاز تو مر ازني باشد لا يقع الاعلى التي تزوجها أو لا لان زن لا يتناول الا الواحدة \* قال ازين روز تاهزار سال هر زني كه ويراست طالق ولم تكن له امرأة فتزوج لا يقع \* قال ان تزوجت فلانة أبدا فهي طالق فتزوجها أخرى لا يقع لان التأبيد ينفي التوقيت لا التوحيد فينبأ بعدم التزوج ولا يتكرر \* ان تزوجت فلانة فهي طالق ان تزوجت فلانة فتزوج لا يقع فان طاقها ثم تزوجها وقع \* قال اكر من نكاح دختر خویش بنشینم فكذا فقام



في عقد هان أراد حقيقة القعود لا يحنث وان أراد القيام بالتزويج كما يقال قام فلان بالامر حنث \* حلف لا يتزوج وكان تزوجها وطلقها رجعيًا وراجع لا يقع \* قال لاجنبية ما دمت في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم تزوجها وتزوج عليها امرأة لا يقع \* ولو قال ان تزوجتكم ما دمت في نكاحي فكل امرأة أتزوجها عليها والمسئلة بحالها يقع لعقبة التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنبية وكلمة مادام وما زال وما كان غاية ينتهي اليهين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بخاري (٣٧٧) تنتهي اليهين بالخروج فلو فعل بعد العود لا يحنث والفقهاء رحمه الله قيد الخروج بأهله ومتاعه كما في قوله والله لا أكلمك ما دمت في هذه الدار ولم يشترطه

الامام القسطلاني \* قال لاجنبية اكرجوا زوزن كنم أو قال اكرجوا زوزن كنم أو قال اكرجوا زوزن كنم أو قال طالق فتزوج امرأة ثم تزوج امرأة أخرى طلق الأولى \* المرأة التي يتزوجها طالق يقع بالتزوج بلا دخول ولو قال هذه المرأة التي أتزوجها طالق لا وكذا لو قال امرأته التي تدخل الدار طالق لا يقع بلا دخول ولو قال امرأته التي تدخل الدار طالق طلق في الحال بلا دخول \* حلف

لا يتزوج فتزوج فاسدا أو بغير أمرها بأن زوجها فضولي لا يحنث وكذا في الاسلام رحمه الله أن الصواب أن يحنث عند الامام وفي رواية الجامع أن التوكيل مطلقا لا ينصرف الى الفاسد ولم يذ كر خلافه وهو الصحيح

(الثاني في الفضولي) \* لا يتزوج فزوجه فضولي وأجاز بالقول حنث ولو بالفعل لا هذا في التزوج بعد اليهين فلو تزوجه قبل اليهين ثم حلف على عدم التزوج فجاز بالقول لا يحنث أيضا عند الكل \* وكل بأن يزوجه

امرأة ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

هذا الصلح سواء كان للمدعي بينة أو لم تكن ان لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي عليه لانه التزم مالا بقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي كذا في المحيط والله أعلم

### \*( الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي ) \*

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين أهل الذمة ما خلا خصلة واحدة وهو الصلح عن الخمر والخنزير فانما يجوز الصلح عايم ما فيما بينهم كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي من ذمي عشرة دراهم بدرهم وثقة بضائه اصططحا على أن يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة بعينها لم يجوز له في الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيرا ثم صالحه على شيء من المكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء كان المصالح عليه معينا أو موصوفا في الذمة حالا أو الى أجل وان كان الخنزير مستهلكا لم يجوز الصلح ادا صالحا على مكيل أو موزون بغير عينه وان كان بعينه أو بغير عينه حالا وقبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على دراهم أو دنانير الى أجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائما بعينه فصالحه على خنزير الى أجل لم يجوز وان كانا قائمين بأعيانهم جاز كذا في المبسوط \* لو أن حربي باع غصب من حربي مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه لم يجوز عنده ما خلا خلافا لا يوجب رجوعه الى يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر أو الذي أسلم هناك لو أناف مال حربي أو غصب منه مالا ثم اصططحا أو المصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عنده ما خلا خلافا لا يوجب رجوعه الى يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجوز الصلح كذا في التتار خاتمة نافلا عن العتابة \* ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصططحا من ذلك على صلح لم يجوز في قواه م جمعا ولو أدان أحدهما صاحبه دينيا ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وأخر بعضه ثم أسلم الحربي فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو بجرحه جراحا ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* اذا أدان مسلم الحربي في دار الحرب دينيا ثم صالحه على أن يحط بعضه وأخر بعضه فلما أخر عنه ونزع الحربي مستأمن الى دار الاسلام فأراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤاخذ به عليه الا أن يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهو ذاقول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بأمان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما اذا أسلم أو صار ذمة فيقضي القاضي بذلك فيفذلحطوا والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول الاجل واذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان وأدان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهما ثم عادا مستأنين فذلك الصلح نافذ عليهم ما هكذا في المبسوط والله أعلم

### \*( الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله ) \*

امرأة ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جهل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كفل بالعتق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعتد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

أن لا يزوج بنته الصغرة فزوجه رجل وأبوها حاضر ساكت وقبل الزوج ثم أجاز الأب لم يحنث لأنه لم يزوجها وكذا لو حلف على أن لا يزوج أمته فزوجه ابلاذنها ثم حلف أن لا يتزوجها فزوجه لم يحنث ولو حلفت المرأة أن لا تزوج نفسها فزوجه رجل بامرأها أو بغير أمرها فجازت أو كانت بكر فزوجه الولي وسكت حنث وهذه كما ترى مخالفة للتقدمة وكذا لا يأتى عبده فراه يبيع وسكت حنث وعن الثاني أنه لا يحنث في المسئلتين \* حلف (٣٧٨) عبداً أن لا يتزوج فزوجه مولاه لا يحنث لأنه لم يوجد منه الفعل وشرط الحنث فعله

حتى لو أكرهه مولاه على التزوج فزوجه حنث ولو جود الفعل منه \* حلف أن لا يتزوج فجفن فزوجه وليه لا يحنث ولو صار معتوها فزوجه أبوه حنث \* حلفت لا تاذن في تزويجها وهي بكر فزوجه أبوها فسكت ثم النكاح ولا يحنث \* حلف لا يتزوج فوكل غيره يحنث بخلاف البيع هذا إذا كان ممن يتولى بنفسه ولو كان ممن يفوض إلى غيره كالسلطان يحنث وإن كان ممن يفوض مرة ويأمر أخرى فالحكم للغالب \* وفي النوازل والله لا أزوج فلانة فامرأ آخر فزوجه لا يحنث بخلاف التزوج لأن التزوج بامره لا يلحقه حكمه والتزوج بامره يلحقه حكمه وهو الحل \* والحاصل الحنث بالامر في ثلاث وعشرين النكاح والطلاق والخلع والعق بقال وبغيره والكتابة والهبة والصدقة وضرب العبد والحسروان **ك** كان سلطاناً أو قاضياً والكسوة في الحلف على أن لا يكسوه أو لا يحمله على دابته والخياطة وذبح الشاة وبناء الدار وقبض الدين وقضائه والصلح عن دم العمد

لو أقام المدعي البيعة بعد الصلح لا تسمع بينته إلا إذا ظهر ببدل الصلح عيب وأنكر المدعي عليه فأقام البيعة ليرده بالعيب فتسمع بينته كذا في البدائع \* هشام عن محمد بن جهم الله تعالى لو أقام المدعي عليه البيعة أن المدعي أقرب قبل الصلح أو قبل قبض بطله ليس على فلان شيء فالصلح مضمون أن أقام البيعة أنه أقرب بذلك بعد بطل الصلح وإن كان القاضي علم بأن الرجل كان أقرب عند قبض الصلح بأنه ليس له عليه شيء بطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الإقرار بعد الصلح هكذا في محيط السرخسي \* ادعى عليه ألفاً فدعى القضاء أو الأبراء فصولح على شيء ثم برهن المدعي عليه على الألف والبراء لا تقبل وإن ادعى عليه ألفاً فدعى القضاء أو الأبراء فصولح على شيء ثم برهن المدعي عليه على أحدهما يقبل ويرد البديل كذا في الوجيز لا يكرري \* لو ادعى داراً في يدي رجل فصالحه على ألف درهم على أن يسلمها إذا أريد ثم أقام ذوا اليد البيعة أنه له أو كانت لفلان أشترها منه أو كانت لابنه فلان مات وتركها ميراً فليس له أن يرجع في الألف ولو أقام البيعة أنه اشترها من الطالب قبل الصلح قببات بينته وبطل الصلح ولو لم يقم البيعة على الشراء ولكن أقام البيعة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا أمضيت الصلح الأول وأبطلت الثاني كذا في محيط السرخسي \* قال كل صلح وقع بعد صلح فالأول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وإن كان شراء بعد شراء فالشراء الثاني أحق وإن كان صلحاً ثم اشترى بعد ذلك أجزأنا الشراء وأبطلنا الصلح كذا في المحيط \* ادعى داراً في يدي رجل فدعى المدعي عليه الصلح قبل ذلك ولم يقم على ذلك بينة وقضى القاضي بالدار للمدعي عليه وباعها المدعي من رجل ثم إن المدعي عليه الدار أراد أن يحلف المدعي بالله ما صالحته مني عن دعوائه في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فإذا حلفه ونكل عن اليمين كان للمدعي عليه الخيار أن شاء أجازا لبيع وأخذ الثمن وإن شاء ضمنه **ك** كذا في الذخيرة \* إذا ادعى داراً في يدي رجل أرثاعن أبيه ثم صالحها على شيء ثم إن المدعي عليه أقام بينة أنه كان اشترى الدار من أبي هذا المدعي حال حياته أو أقام بينة أنه كان اشترها من فلان وفلان كان اشترها من أبي هذا المدعي لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو ادعى عليه ألفاً وداراً فصالحه من دعواه على مائة درهم ثم أقر المدعي بأن أحدهما كان للمدعي عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع المدعي عليه بشيء وكذا لو أقام المدعي البيعة بعد الصلح على الألف والدار جميعاً فالألف باطل وكان على حقه في الدار بخلاف ما لو ادعى عبداً وأمة فصالح منهما على مال ثم أقام البيعة عليه ما صح وهو ما للمدعي ولو ادعى عليه ألف درهم وداراً فصالحه من ذلك على ألف درهم ثم أقام البيعة على نصف الألف ونصف الدار لم يكن له منه شيء ولو أقام البيعة على ألف درهم ونصف الدار كان الألف قضاء بالألف وأخذ نصف الدار لأن هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي والساقط لا يحتمل العود ولو استحققت الدار من يد المدعي عليه لم يرجع من الألف بشيء كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه المدعي عليه على عبده وقبضه وأقام العبد البيعة أنه حر وقضى القاضي بحريته بطل الصلح وكذا لو أقام البيعة أنه مدبر أو مكاتب أو كانت أمة فأقامت بينة أنها أم ولد أو أنها مكاتب أو مدبرة وقبل القاضي بينهما بطل الصلح كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل له على رجل ألف درهم وأقام الطالب البيعة أنه صالحه منه على مائة درهم وهذا الذوب فأقام المطلوب البيعة أنه أبرأه منه فالبينة بينة الصلح ولو أقام الطالب البيعة أنه صالحه منه على مائة فقط كانت بينة البراءة أولى كذا في محيط السرخسي \* المديون بالألف برهن على أن الطالب صالحه على

والأقرض والاستقراض والإيداع وقبوله والاعارة وقبولها وما لا يحنث بالامر ستة البيع والابارة والاستجار والقسمة أربعاً وأصلح على مال والفتوى على أن الخصومة ملحقه بهذه الستة \* (الثالث فيما يتعلق بالنكوح) \* لا تزوج من بنات فلان أو من هذه الدار فولدت لفلان ولم يكن في الدار ساكن ثم سكنها قوم بعد الحلف لم يحنث عند محمد بن جهم الله والخيار الحنث وهو قولهما \* لا يتزوج من أهل بيت فلان يحنث بتزويج بنت ابنه لا يتزوج بنت بنته ولو قال من نجا فلان يحنث بنت بنته أيضاً \* كل امرأة يتزوجها في قرية فلان



فكذلك تزوج امرأة فيها ليس من أهلها يحنت لوجود الزوج فيها لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حنت ولو حلفت لا يشتري امرأة فاشترى صغيرة لا يحنت لا يكلم امرأة فكلم صبيته لم يحنت تزوج امرأة ثم قال كنت اقسمت ان تزوجت ثيبا فهي طالق ووجدها كذلك طلقت فان صدقته فلها مهر بالدخول ونصف مهر آخر بالطلاق قبله وعليها العدة ولا يلزمها النفقة والسكنى ولا الحداد وان كذبت فلها مهر واحد ونفقة العدة والسكنى وعليها الحداد وفي المحيط انما يقع الطلاق اذا كانت ثيبا بالوطء (٣٧٩) وان كانت بوثبة أو طفرة أو درودم لا يقع لانه

لم يتزوج الثيب حتى عبد بكرا في الاستمارة ان تزوجت امرأة كان لها زوج أو ثيبا أو روى كشاده فهي طالق فطلق زوجها ثم تزوجها لا يحنت اعتبارا للفرض وقيل يقع اعتبارا للعموم اللفظ قال لامرأته ان طلقك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع وكذا لو قال ان زنت بفلانة فكل امرأة تزوجها أو قال لها مخاطبا ان زنت بك فزني بها ثم تزوجها لا يقع قال لامرأته كل امرأة أتزوج باسمك فهي طالق ثم طلقها وتزوجها لا تطلق وان نواها عند المين حلف لا يتزوج الاعلى أربعة دراهم فتزوج عليها فاكمل القاضي عشرة لا يحنت وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها حلف لا يتزوج على أزيد من دينار فتزوجها بما هو أكثر من قيمته بان تزوجها على مائة نفرة لا يحنت (الخامس في الشراء وفيه مسائل الفهر) لا يشتري ثوبا ولا ثوبا فاشترى كساء خرا وفروا أو قباء أو طيلسانا يحنت قال صاحب المنظومة

أربع مائة على أن أؤديها اليه وابرأني عن الباقي وقال الطالب ابرأنيك عن خمسمائة وصالحتي على خمسمائة وبرهنا وقتا واحدا أو وقتين أو لم يوقتا فالبينة للطلوب في جميع ذلك كذا في الوجيز لا كدرى لو كانت الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كحنطة أو كشرعير فصالح على نصفه ثم أقام المدعي البينة على أن جميع ذلك لا تصح دعواه ولا تسمع بينته كذا في المحيط \* ولو ادعى قبل رجل دارا أو ألف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم أقام البينة على الخمسمائة والدار لا يقضي له بشئ من الالف ويقضى ببقية الدار وان أقام البينة على جميع الدار وثلث الخمسمائة لا يقضى له بشئ كذا في محيط السرخسي \* الصلح اذا وقع أقل من قيمة المستملك على دراهم أو دنائير ثم أقام المستملك البينة أن القيمة كانت أقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في التارحانية \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فأقام الذي في يديه الدار شاهدين على أنه صالحه على ثي فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسمي مقدار ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى أحدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا أو شهدا جميعا أنه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو شهد صاحب الدار وادعى الطالب الصلح وجاء شاهدين فشهد أحدهما على دراهم مسمومة وشهد الآخر على ثي غير مسمى أو تر كجميعا تسمية البذل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمعاينة على دراهم مسمومة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد أحدهما أنه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فان كان المدعي للصلح هو المدعي للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعي يدعي أكثر المثلين وان كان المدعي هو المدعي عليه الدار لا تقبل هذه الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي أو لم يشهدا هكذا في المحيط والله أعلم

### \*( الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار ) \*

اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فأنكر ثم صالحه من ذلك على أن يباعه بالالف الذي ادعى عليه عبدا فهو جائز ويصير مقر بالدين حتى لو استحق العبد أو وجد بالعبد عيبا فرده فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحتك عن الالف الذي ادعيت على هذا العبد فانه لا يصير مقر بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه أو وجد به عيبا فرده فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط \* لو اصططح الرجلان على أن يسلم أحدهما لآخر دارا أو يسلم الآخر له عبدا لم يكن هذا اقرازا وكذلك لو اصططحا على أن يسلم أحدهما هذا العبد لآخر على أن يبرأ الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرازا منه بالعبد ولو اصططحا على أن يبرئ فلان من هذه الدار وبرئ الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك لو اصططحا على أن يخرج أحدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا اجازة ولم يكن اقرارا ولا انكارا أو أيهما استحق فهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط \* صالح عن دعواه حقا في دار على عبد عيني إلى أجل أو موصوف في الذمة لم يجز ثم ان صالحه من حقه فقد أقر بالحق له والقول في بيان الحق له لانه الجمل وان صالح عن دعوى الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل ادعى على رجل عينا في يده فأنكر فصالحه على مال ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالباع وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن

وفي عرفنا لا يحنت بالكساء لانه لا يسمى ثوبا ولو سجد أو بساطا أو طنفسة أو قلنسوة لا وكذا ان اشترى خرقا لا تساوي نصف ثوب وان بلغ نصف ثوب أو أكثر منه يحنت وان اشترى قدر ما تجوز فيه الصلاة يحنت بخلاف القلنسوة لا يشتري أو لا يلبس ثوبا جديدا لم يسكنه لونه حتى يصير شبه الخلق فهو جديد وقال الصدر رجه الله قبل الغسل فهو جديد وبعده لا بالعرف لا يشتري قيصا فاشترى قيصا مقطوعا غير محيط لا يحنت لا يشتري سلاحا فاشترى حديثا غير معمول أو سكين لا يحنت وبالدرع والقوس يحنت حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر

بشرائه احد ايش تری عبدا آخر ثم ياذن له في التجارة فيشترى به العبد الماذون ثم يحجره فيدخل في ملكه ولا يحنت لعدم شرط الحنث \* ان  
اشترى بتاخير مائة فانت كذا ان اشتراه به يحنت ولو دفعت الخبز ليحمل اليها الماء لا يقع الطلاق وقيل يقع \* لا يشتري شيئا فاشترى مكانا أو أم  
ولد أو مديرا لا يحنت وان اشترى بهذه الاشياء قال بعض المشايخ يحنت كالأشياء تری بالتجزؤ والخزير \* وذكركم رجه الله لا يبيع فباع المدير  
لا يحنت \* (نوع منه) \* ساوم (٢٨٠) بعشرة وأبى البائع ان يتقص من عشرين فقال المشتري عبده كذا ان اشترى بعشرين

هكذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فجحدت ذلك فصالحها على مائة  
درهم على أن تقر له بذلك فأقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض من الشهود يسهلها المقام معه وان  
لم يكن بمحض من الشهود لا يسهلها المقام معه فيها بينا وبين ربه اذا علمت أنه لم يكن بينهما نكاح كذا في  
المحيط \* لو ادعى على رجل ألفا فقل له المدعي أقر لي بألف على أن أحطع عنك مائة فأقر جازا لخط كذا في  
الظهيرية \* رجل ادعى على رجل دما أو جراحة فان ادعى عدا أو أنكر المدعي عليه فصالحه المدعي على  
أن يأخذ المدعي عليه مائة درهم \* ويقر بذلك كان الصلح باطلا ولا أقوار باطل لا يؤخذ به - اذا اقرار وان  
ادعى دما خطأ أو جراحة خطأ فكذا الجواب هكذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى قبل رجل حدا في قذفه  
وصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فالصلح والاقرار باطلان ولو صالحه المدعي عليه على مائة درهم  
على أن أبرأه من ذلك لم يجز وان كان ضرب الحد على اقراره في الفصل الاول فشهد أنه جازو لو ادعى عليه  
شرب خمر أو زنا فصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعي  
عليه على مائة درهم \* على أن أبرأه من السرقة جاز كذا في المبسوط \* رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم  
صالحه على مائة درهم يعطيه المدعي السارق على أن يقرأ السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا  
وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصير السرقة ملكا للمدعي بالمائة التي دفعها إلى السارق وان كانت مستهلكة  
لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة أو لم تكن قالوا تأويل ذلك  
ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم - المسرقة أما اذا علم أنها كانت مائة فيجوز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت  
ذهباً فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة لكن التأويل عند الاستهلاك اذا علم  
وزن الذهب أما اذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية \* اذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي أحدهما  
فاصطلحا على أن أقر كل واحد منهما لصاحبه بالنصف منها فاسلم جاز وكذلك لو اصطلحا على أن أقر أحدهما  
للآخر بيت معلوم وأقر الآخر ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعي  
أن يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبده على أن أقر المدعي أن الدار للذي في يديه كان الصلح  
جائزا وإذا استحق العبد الرجوع المدعي في دعواه كالأوقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط  
والله أعلم

### \* (الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح) \*

لو صالح من دار على خدمة عبده سنة أو سكنى دار وكل ما جازا جاز له حكم الاجارة حتى يبطل بعوت  
أحدهما أو يأخذ المدعي أو ورثته الدار ان كان عن اقرار وفي الانكاد جمع الى الخصومة وان استوفى بعض  
المنفعة ثم مات أحدهما أخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي الانكار رجوع بقدره في الخصومة كذا في  
التنذيب \* لو مات العبد أو الدابة قبل استيقاض شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعي الى دعواه وان مات بعد  
استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعي الى نصف الدعوى بالاجماع واصحاب  
الخدمة أن يؤجره كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره المالك لم يجز عند محمد رحمه الله تعالى كذا في  
الكافي \* لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبده سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء

فاشترى به ودينار حنث  
ولو قال اكرت رازيلك درهم تاده  
درهم جامه خرم فكذا فاشترى  
له ثوبا أكثر من عشرة يحنت  
على قياس هذه المسئلة وقوله  
جامه خرم وكنم سواء \* ولو  
بأحد عشر درهم - ما ودينارا  
لا يحنت وان زاد على ما ذكر  
من الغاية ولو كان البائع حالفا  
فباعه بعشرة ودينارا وبأحد  
عشر درهم - ما لم يحنت ولو  
باعه بتسعة لا يحنت أيضا في  
القياس وفي الاستحسان على  
عكسه فان العرف فيمن  
حالف ان لا يبيعه بعشرة ان  
يبيعه بأكثر منها \* حلف  
لا يبيعه بعشرة حتى يزيده  
فباعه بعشرة ودينارا وثوب لم  
يحنت وان باعه بتسعة يحنت  
في الاستحسان وكذا عبده  
حران باعه بعشرة لا بالزيادة  
أو بأكثر من عشرة فباعه  
بتسعة يحنت ولو قال ان  
بعته بعشرة حتى يزيده فباعه  
بتسعة ودينارا لم يحنت وكذا  
لو باعه بتسعة بدون الدينار  
\* عبده حران اشترى به بعشرة  
الاباقل فاشترى به بتسعة  
ودينار حنث استحسانا  
\* أراد يبيع عبدا بألف وأراد  
المشتري بخمسمائة فقال

خدمه

البائع هو حران حطت عنك من الف شيئا ثم باعه بخمسمائة حنث قبل المشتري أو لا وعتق العبد

ولو قال ان حطت من ثمنه والمسئلة بحاله الا يعتق وكذا لو باع عبدا واشاء والخط عنه انما يكون بعد وجوبه ولو حط به - لم يعتق ايضا لعدم  
المالك فاذا كان الجزاء عتق عبدا آخر عتق ولو حط كل الثمن أو وهبه لا يحنت ولو أبرأه عن بعضه قبل القبض يحنت وبعده لا ولو قال البائع  
لا يبيعه الا بعشرة فباعه بتسعة حنث وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم لا يحنت لان باعه بدينار وعشرة دراهم \* (نوع منه) \* لا يشتري



ذهباً أو فضة فاشتري دراهم أو دنانير لا يحنت ولو نقره فضة أو سبيكة ذهب أو طوق ذهب أو فضة حنت لأن اشترى داراً في سقوفها ذهب أو من سامير من أحد الحجرين لأن بآئعه لا يسمى بآئع الفضة والذهب \* لا يشتري حديد فاشتري سيفاً أو درعاً أو في الكانون والمسامير والقفل من الحديد يحنت قال المشايخ في عرفنا لا يحنت في القفل وبالنسبة يحنت في السكك \* لا يشتري قصبة فاشتري بوارى قصبة لا يحنت \* لا يشتري شعراً فاشتري مسحاً أو جواً القامن الشعر لا \* لا يشتري جارية فاشتري بجوزاً أو رضيعاً حنت (٢٨١) \* لا يشتري غلاماً من السند فهو

على ذلك الجنس \* لا يشتري من خراسان فاشتري خراسانياً في غدير خراسان لا يحنت حتى يشتريه فيه \* لا يشتري بقلاً فاشتري أرضاً فيها بقل قد نبت وشرطه في البيع حنت وكذا الرطب مع الخسل أن شرط حنت \* لا يشتري رأساً فاشتري شاة مذبوحة حنت \* لا يشتري لحماً لا يحنت بالرأس بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحماً فاكل رأساً \* لا يشتري باباً من الساج فاشتري داراً له باب من الساج حنت \* لا يشتري نخلاً أو شجرة فاشتري أرضاً فيها نخلاً أو شجرة حنت كما لو حلف لا يشتري حائطاً فاشتري داراً لها حائط \* لا يشتري حشيشاً فاشتري أرضاً فيها حشيشاً لا يحنت \* لا يشتري صوفاً فاشتري شاة على ظهرها صوف لم يحنت \* والأصل أن المحلوف عليه متى دخل تبعاً لا يحنت لأن الاتباع لا يفرد لها حكم على حدة وإن دخل مقصوداً حنت \* حلف لا يشتري من فلان شيئاً فاسلم إليه في ثوب حنت \* لا يشتري عبد فلان فأجره داره لا يحنت \* حلفه السلطان أن لا يشتري

خدمه وإن شاء لم يخدمه فإن كان خدمه لا يبطل الصلح وإن كان لا يخدمه يبطل ورجع إلى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئاً لصاحب الخدمة وإن اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق وإذا قتله صاحب العبد لا يضمن كالأعتقة ويبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وإن قتله صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينتقض الصلح عند محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو قتله أجنبي خطأ وأخذ قيمته لا ينتقض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وله الخيار إن شاء اشتري بالقيمة عبداً آخر يخدمه سنة وإن شاء عاد إلى دعواه وعند محمد رحمه الله تعالى ينتقض الصلح وعاد إلى دعواه هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يجوز بيعه ولو باع المدعي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعتاقه هكذا في المحيط \* لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض إذا كان منقولاً فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فإن كان عقاراً يجوز عنه مدأى حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* إذا ادعى داراً في يد رجل فصالحه المدعي عليه على ثياب أو حيوان بعينه أو مكمل أو موزون بعينه وأراد المدعي أن يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وإن كان المكمل أو الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض لأنه إذا وقع الاستبدال عن المكمل أو الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرق فامتنع قبض لا يبطل الصلح وإن كان بغيره يبطل الصلح ذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل كذا في المحيط \* صالحه عن دم عمد على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه يبيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى في دار في يدي رجل حقا ففصله المدعي من ذلك على عبيدين قد دفع إليه أحدهما ومات الآخر في يده فالمدعي بالخيار أن شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه وإن شاء أمسك ورجع في حصة العبد الميت في دعواه كذا في المبسوط \* إذا ادعى رجل حقاً في أرض في يدي رجل فصالحه من ذلك على أرض أخرى فغرقت الأرض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار أن شاء انتقض الصلح ورجع في أرضه إن كان الصلح عن اقرار ورجع في دعواه في الأرض إن كان عن انكار وإن شاء تربص إلى أن يصب الماء عنه فإن اختار التربص فإن أحدث الغرق نقصاً في الأرض يخير وقع الصلح عن انكاراً وإقراراً وإن لم يحدث الغرق نقصاً لا خيار له وإن غرقت الأرض التي وقع الصلح عنها إن وقع الصلح عنها عن اقرار وقد أحدث الغرق نقصاً في الأرض فإن حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح إلى الأرض وتمكن من قبضها فإنه لا خيار له وإن أحدث قبل أن يذهب إلى الأرض وتمكن من قبضها يتخير إن وقع الصلح عن انكار لا خيار له سواء تمكن من قبضها أو لم يتمكن وهذا عندهم جميعاً هكذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى داراً في يدي رجل فصالحه على ألف وخدمة عبده سنة فقبض العبد والألف ثم مات العبد قبل أن يخدمه قال يعود على دعواه فإن أقام البيينة على حقه قسم حقه على الألف وقيمة الخدمة فما أصاب الألف جاز لصاحب اليد وما أصاب الخدمة فهو للمدعي وإن لم يقم بيينة سلته الألف وبطلت حصة الخدمة وصرح الصلح كذا في محيط السرخسي \* إذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض وإذا استحق كل المصالح عنه عن اقرار رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصومة على المستحق إن شاء وإن استحق بعض المصالح عنه أو ثلثاً أو ربعاً ونحو ذلك رجع بالخصومة في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو وقع الصلح عن انكار أو سكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه

(٣٦ - فتاوى زابع) طعاماً للبيوع فاشتري طعاماً للبيته ثم بدله فباعه لا يحنت لأنه ما اشتري للبيوع كالحلف لا يخرج إلى بيت فلان فخرج إلى مجلس ثم ذهب إلى بيت فلان \* باع عبداً من آخر وسلمه إليه ثم حلف أن لا يشتري من فلان ثم أقاله المشتري فقبله لا يحنت وهو قول محمد رحمه الله لأن الأقاله فسح عنه إذا كان بالثمن الأول وعند الثاني يبيع جديد فيحنت عنده ولو أقاله بمائة دينار وكان اشتراه بعشرة دراهم حنت وكذا لو أقاله بأكثر من الثمن الأول أو أقل \* اشتري بالتماطي ثم حلف أنه ما اشتراه أجاب الامام علم الهدى المتريدي أنه لا يحنت واختاره

الامام يظهر الدين وكذا الوبايع بالتعاطي ثم حلف انه لم يسع لاي حنث وكذا روى عن الامام الثاني رحمه الله وقال الامام الفضلي رحمه الله لا يعمل لمن علم انه كان بالتعاطي ان يشهد على البيوع بل يشهد على التعاطي \* قال ابو ان تركتي ادخل دارك ولم اشتر لك حلياً فانت كذا فدخل فلم يشتر لها الحلي اختلف فيه الثاني ومحمد رحمه الله والختم الحنث لانه على الفور وكذا قال لامرأته ان بيعت بقرتك ولم اقبله فكذا فباعت منه ولم يقبله على الفور يقع الطلاق وكذا (٢٨٣) قال ان فعلت كذا ولم افعل كذا فانت كذا يشترط فعله عقيب ذلك ان يعمل فوراً

وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته ورجع المدعي بالخصوص في ذلك القدر كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دار في يدي انسان فصالحه الذي في يديه على دراهم مائة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفاً شائعاً فان قال المدعي النصف لي والنصف لآخر المدعي عليه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف البذل ولو قال النصف لي ولا أدري أن النصف لآخر المدعي هو أو قال النصف لي وسهكت ثم استحق نصف الدار شائعاً لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشي من البذل وان قال المدعي النصف لي والنصف لآخر فلان آخر غير المدعي عليه ثم صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشي من البذل وان كان المدعي ادعى نصفاً معيناً فصالحه المدعي عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعي يرجع المدعي عليه بجميع البذل على المدعي وان استحق النصف الآخر لا يرجع بشي وان استحق نصف شائع من الدار يرجع المدعي عليه بنصف البذل على المدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى حقاً في دار لم يبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئاً من العوض فاعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعي عليه له أن يرجع بدراهمه كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دار في يدي رجل ولم يقيم في النصف الآخر شيئاً فأقر المدعي الذي في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقبل في النصف الآخر شيئاً فأقر المدعي عليه له بذلك أيضاً ثم صالح المدعي عليه مع الثاني أيضاً على دراهم مائة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليه ما بشي وان استحق ثلاثة أرباع الدار يرجع عليه ما بنصف ما أخذ وكذلك لو لم يقر المدعي عليه للمدعي الثاني بشي حتى أقام المدعي الثاني بينة على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدار ثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل أن يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمدعي فاستحق المدعي عليه لا يرجع على المدعي الاول ولا على الثاني بشي مما صالحه عليه ولو أن المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الدار يرجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما اعطاهما كذا في المحيط \* اذا ادعى رجل دار في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد يرجع المدعي على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح أما اذا أجاز دجال وسلم العبد للمدعي ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه وان لم يجز وأخذ بطل الصلح ويرجع المدعي على دعواه فان كان الصلح عن اقرار رجوع المدعي بما ادعاه وان كان عن انكار أو سكوت يرجع على دعواه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي \* اذا استحق بدل الصلح في المجلس أو بعد الاقتراق عن المجلس أو وجدته ستوقاً أو رصاً صائلاً أو زيوفاً أو نهر رجعة فان وقع الصلح على جنس حقه بأن ادعى ألف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعي يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجياد ولا يرجع بأصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بأن ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الاقتراق عن المجلس يرجع بأصل الدعوى كذا في الذخيرة \* لو كان عليه كحنطة فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه وتفرق قائم استحق الكرشعير انتقض الصلح واذا بطل الصلح يرجع بأصل حقه

وكذا لو قال متى لم أبز لك هذا الحائط أو متى لم أشتري لك داراً أو ان دخلت البصرة فلم أشتري لك داراً فكله على الفور \* قال لها ان لم تطلق نفسك فعبده حراً على المجلس وكذا لو قال ان لم أبيع عبدي هذا فعبدي الآخر حر أو قال ان كلمتني فلم أجبك على الفور \* امرأته كذا ان لم أخبره بما فعلت حتى يضربك فأخبره فلم يضربه برأها فأن لان اليمين على الخبر خاصة لان الضرب من رجل والاخبار من آخر مما لا يتد فاشبه ما لو خلف ليمين فلان ثوباً حتى يلبسه أو ليمين له دابة حتى يركبها يبر بالهبة وان لم يركب ويابس \* لا فارقك حتى تهطيق حتى فلا زمة ثم فارقه قبل القضاء حنث لان الملازمة مما يتد وان قال أردت به الملازمة خاصة لا يصدق قضاء \* ان لم أأزملك انتقضت ديني فكذا فلا زمة ثم تركه قبل القضاء لا يحنث \* قال لها ان اشتريت جارية فتدخل غير عليك فانت كذا فاشترها فدخلت عقيب الشراء بلا فصل طلقت وان دخلت الغيرة بعد الشراء برمان لا وهذا

اذا ظهرت الغيرة بلا سانه بالجراح أو كلمة قبيحة وان كانت في قلبها ولم تتكلم به الا كمن حلف لا يعادي فلان فاعاداه بالقلب وهو وحفظ اللسان والجوارح لا يحنث \* اشترى شياً بمائة فاعطاه المشتري بعض الثمن فلما طال به بالباقي قال المشتري اشتريت بخمسين وأوفيت كل الثمن خلف البائع \* بائن عقد كه توحي كوي من جبري نيافته ام أو بهم ذا السبب الذي تذكر لا يحنث \* باع شيئاً بدراهم ثم حلف ان لا يأخذ منه فآخذ بها حنطه حنث \* حلف لبيشرين له هذا الشئ فاشتراه ثم انه دفع ذلك الشئ الى البائع بر في يمينه \* اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة



دراهم ثم اشترى واحد بمائة وثلاثين يحنث \* ثم تون شاة بينهم ما حلف أحدهما على أنه لا يملك أربعين يحنث وتلزمه الزكاة ولو اشترى عبد خلف أنه لا يملك أربعين يحنث ولا تلزمه الزكاة \* حلف لا أنفق هذه الدراهم في الدقيق فاشترى بها أدنانا ثم بهادقيا لا يحنث \* لا يشتري له ثوبا قاصرا أن يشتري لابنه الصغير ثوبا أو لغيره فاشترى لا يحنث \* لا يشتري بهذه الدراهم خبزا لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم إلى الخباز أو لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم خبزا ولو قال له قبل الدفع إلى الخباز (٢٨٣) لا يحنث وفي الجامع يحنث إذا أضاف

العقد إلى الدراهم قبل الدفع أو بعده \* قال ابن بعت عبيدي بهذه الألف درهم م أو بهذا الكرفه م م صدقة فباع به م ما و أضاف العقد اليهما لزم التصديق بالحنطة لا الدرهم وذكر القاضي رحمه الله أنه يلزمه التصديق بالدرهم أيضا في هذه الصورة لكنه فرض المسئلة في الشراء قال لأنه اشترى بها وبقيت على ملكه بعد الشراء لأنها لا تتبعه وكان له أن يدفع غيرها مكانها \* لا يشتري فاشترى عبدا بغيره أو خنزير وقبضه أو لا يحنث وعن الثاني أنه لا يحنث وكذا إذا باعه فضولي يحنث قبل إجازة المالك عند محمد وقال الثاني لا يحنث قبل الإجازة كما في النكاح وإن اشترى بدم أو ميتة لا يحنث \* قال رجلين إن اشترىتما أو منكتما عبدا فباعنا عبيدا بينهما أو اشترى أحدهما وبيع من الآخر يحنث بخلاف من قوله إن ملكك عبدا فهو حر فلم يجتمع لا يحنث \* إن كنت ملكك الاثنين درهم ما ولم يملك الا عشرة

وهو الحنطة فان ورد الاستحقاق وهو ما في المحاس بعد فانه يرجع عليه بشعير من له ويكون الصلح ماضيا كذا في المحيط \* ولو صالحه من الدراهم على فليس وقبضها ثم استحققت يرجع بالدراهم كذا في الحاوي \* رجل ادعى على رجل ألف درهم ودارف صالحه المدعي عليه على مائة دينار ثم استحققت الدارين يد المدعي عليه لم يرجع على المدعي بشي لو أن رجلا ادعى في دار في يدي رجل حذافا صالحا من ذلك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا فان استحق العبد بكم يرجع المدعي في دعواه فانه ينظر إلى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم استحق الصلح في الثلاثين وبقي في الثلاث ويرجع بشي دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ويرجع في نصف الدعوى ولو أن المدعي أخطى ثوبا بالذي في يده الدار والمثله بها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعي على المدعي عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وإن استحق الثوب من يد المدعي عليه فانه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف العبد ونصف المائة إن كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعي والمدعي عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعي في الدار فقال المدعي كان حق في الدار نصفها وقيمة الدار مائتا مائتي درهم فحق من ذلك مائة والثوب مائة فيقسم حق في الدار والثوب على العبد والمائة نصفين فانه إذا استحق الثوب كان له الرجوع على بنصف ما أعطيت من العبد والمائة وقال المدعي عليه لا بل حقت في الدار عشرها وقيمته مائة مائة درهم ما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة أسداسا فصار بازا الثوب خمسة أسداس العبد والمائة فإذا استحق الثوب كان له الرجوع بخمسة أسداس ما أعطيت من العبد والمائة فإذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعي عليه مع عينه ويرجع على المدعي بخمسة أسداس العبد والمائة كذا في المحيط \* ولولم يسمه هرا في أصل العقد لكنه صالحهما من مهرها على أن يجعل العبد مهرها أو فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما إذا تزوجها على ألف ثم صالحها من الألف على عبد فاستحق العبد فانما يرجع عليه بالألف هكذا في المبسوط \* ولو كان المدعي دارا فصالح على دار وبني كل واحد منهما بناء فالدار كالأمة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في الولد اختلاف في ساحة يدعي كل واحد منهما له وفي يده لم يتصل أحدهما بملك ولا يد اليمين فان سلمها أحدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبني الآخر فاستحق العبد أو وجد حرا بطل الصلح ويعود كل واحد منهما إلى دعواه وليس له أن ينقض بناء صاحبه ولا ينعنه من السكنى حتى يثبت باليمين ولو اشترى منه بعد فبقي وسكن ثم استحق أجبر على نقض البناء كذا في السكافي والله أعلم

#### \* (الباب الحادي والعشرون في المتفرقات) \*

الامام أو القاضي إذا صالح شاربا الخمر على أن يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى قاضيخان \* لو فذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على أن لا تطالبه بالله إن كان باطلا وعفوها بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في الفصول العمادية \* رجل زني بامرأة رجل فعلم الزوج وأراد حدها فصالها معا أو أحدهما على دراهم معلومة أو شيء آخر على أن يعفو عنهما ما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى

دراهم لم يحنث وإن ملك خمسين درهم ما وعشرة دنائير أو سائمة أو شيئا للتجارة حنث وإن ملك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لأن مراده في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف إلى الزكوى \* قال امرأته طالق إن كان جعل ماله باسم ابنه وكان باع ماله من ابنه وقبل هو قيل يحنث وقيل لا \* قال إن قوموا ثوب غدا بخمسة ولم أبعه بأربعة فامرأته كذا فقوموه في الغد بثلاثة دنائير ومع هذا دفعه بأربعة دنائير فباعه ومضى الغدا لا يحنث \* (السادس في البيع) \* قال والله لا أبيع له ثوبا ثم باع له ثوبا على

فصدان يدون البيع له ويجيزه وياخذ الثمن قاجاز البيع جاز وحنت الحالف وكذا يحنت اذا باع قبل اجازة الحالف عليه \* وان باعه لنفسه لاغلى قصدان يكون للحالف عليه لا يحنت \* حالف لا يبيع داره فاعطاها في صدق المرأة حنت اذا تزوجها بالدرهم واعطى الدار عوضا ولو تزوجها على الدار ابتداء لا يحنت \* حالف (٣٨٤) لا يبيع هذا الثوب الا بربح كثير فباعه بربح دمه وارده ان قال التجار هذا الربح كثير

في المتاع لا يحنت \* لا يبيع هذه الجارية فباع نصفها ووهب نصفها لا يحنت والامام الثاني علم هذه الحيلة للرشييد وروى ان الامام الاعظم قال للحسن بن زياد رحمه الله - من اراد ان يعلم أسألك عن شيء فان أجبتني فقد رعى العلم للفقهاء عزولدت ولدين لا ذكرين ولا اثنيين لاحيين ولا ميتين ولا عناقين ولا عتودين ولا اسودين ولا ابيضين فرفع الحسن رأسه وقال الولدان أحدهما ذكر والاخر أختي أحدهما حي والاخر ميت أحدهما أبيض والاخر أسود \* حالف لا يبيع عبده فسرقة منه لا يحنت ما لم يستيقن بموته لا مكان المبيع \* ان لم ابع هذه الجارية اليوم فهي حرة فباعها على انه بالخيار ثم فسخ البيع لا تعتق \* قال لها ان لم ابعك فانت حرة فدبرها أو استولدها حنت عند الامام لانسد ادياب البيع ووعلى قول الامام الثاني لا لاحتمال خسدوث الرق بالارتداد والسبي بعده ولو حالف على بيع ام ولد أو حر فباع بتر عند الامام رحمه الله \* (نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها) \* لا يعتق عبده وكنه وأدى البذل أو اشترى أباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو وهب وعتق عليه حنت لان الكل اعتاق \* قال لامته

فاضيخان \* لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحتها على دراهم أخذتها منه أو دفعتم اليه فهو باطل وانكل واحد منهم ما أن يرجع به له الذي دفعه كذا في المبسوط \* لا ينقض للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل القاضي أن لا يبادر في القضاء بل يرد المصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو الاصلاح بينهم - ثم بان كانوا يعلمون ان الصلح لا يطالبون القضاء لاحالة فاما اذا طلبوا القضاء لاحالة أو ابوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا - غيره مستبين للقاضي ان يردهم الى الصلح وأما اذا كان وجه القضاء مستبين فان وقعت الخصومة بين أجنبيين يقضي بينهم ولا يردهم الى الصلح حين أبوا وان وقعت الخصومة بين أهـل قبيلتين أو بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين أو ثلاثا وان أبوا الصلح كذا في الذخيرة \* لو صلح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على أن للطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز ذلك لو شرط الاولاد كلها للطلوب ولو صلح على صوفها على أن يجزى من ساعته جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى قيل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى انما يجوز اذا صلح على صوفها وان صلح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح الفاسد \* ولو صلح على اللبن الذي في ضرعه أو على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* لو ادعى في عبده دعوى فصالحه من ذلك على مخاتيم دقيق معلومة من دقيق هذه الخطة أو على أرتال من لحم شاة حية لم يجز وكذلك لو صلح على عبد أتى كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد \* لو ادعى انسان على انسان مالا أو حقا في شيء ثم صالحه على مال فقبض عليه لم يكن عليه ذلك المال وذلك لما لم يكن ثابتا كان للمدعي عليه حق استرداد ذلك المال كذا في خزائن الفتاوى \* اذا قال المدعي بعد ما صلح مع المدعى عليه وأخذ منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعي عليه أن يرجع عليه بما أخذ من بدل الصلح كذا في المحيط \* اذا ادعى على انسان مالا أو صالحه على مال ثم بان المطلق على انسان آخر يرد البذل كذا في الوجيز لا كدرى \* ادعى على آخر أن له خمسين دينارا في يده من مال الشركة وعليه خمسون دينارا قرضا والمدعى عليه مقرر به الشركة ثم اصطالحا على خمسين دينارا الا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض وان أنكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصطالحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعا كذا في الذخيرة \* المطلب اذا قضى حقه وأنكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل للطالب أخذ مال الصلح كذا في التتارخانية \* اذا كانت الدار في يدي رجل فادعى أن فلانا تصدق به عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصطالحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطاع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو أقر الذي في يده الدار أنهم هبة وأراد الوهاب أن يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جازا وإذا جدد بدار الهبة والصدقة وأراد أخذ داره فصالحه الذي في يده الدار على ثوب على أن يسلم له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصطالحا على أن تكون الدار بينهم بالسوية نصفين على ان يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل أنه تصدق عليه وقبضه وبجده الذي في يده العبد ذلك واقتدى منه الذي في يده العبد بثوب فدفعه اليه وصالحه على أن يري من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط \* صلح عن العشرة بالخسة ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل باع عبدا بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطالب المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على أن يرد على المشتري الثمن قال هو جائز للبائع الثمن الذي قبض والعبد للضامن قال ألا يرى أن رجلا لو ادعى على رجل أنه باعه عبده هذا بالف درهم

وأشترى أباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو وهب وعتق عليه حنت لان الكل اعتاق \* قال لامته وانكر ان ظهر حنك ولم أعتقك فاحرقته كذا فظهر الرجل بالولادة وهو على حلقه في العتق حتى يموت \* قال لعبد له اذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشتراه منه لا يحنت \* لا يبيع له عبدا فوهبه بشرط العوض يحنت ولو تصدق به عليه لا يحنت \* لا يبيع لفلان فوهبه ولم يقبل برّ والتعلي



عطية مثل الهبة بخلاف البيع والاعارة والاستقراض والهبة والصدقة وبدون القبول لا يكون القرض قرضاً عند محمد رحمه الله وكذا الاجازة والحاصل أن كل عقد ليس فيه بدل مالي فالقبول فيه لا يشترط لحنث عند محمد وفي رواية عن الثماني ومافيه بدل مالي لاوجب حنث الخالف بالقبول الماعرف في الجامع \* ان رهب فلان هذا العمد فهو حر فوهبه له فلان لا يعتق لعدم الاضافة والوصية كالهبة في تمامها بالواحد في حق الحنث لا في حق الملك والرهن والنكاح والخلع (٢٨٥) كالبيع \* حلف لا يوصي فوهبه له في

مرضه أو اشترى أباه في مرضه وعتق عليه لا يحنث \* حلف على أن يهبه اليوم مائة وله على آخر مائة فوهبه له أو أمره بقبضه بر في عينه \* مات الواهب قبل قبض الموهوب له لم يملك القبض لانه صار حق الورثة \* وهبه

حال السكر ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فامر أنه كذا لا تطلق \* علق طلاقها بعدم هبتها لصدقاتها اليوم وعلق أبوها طلاق أمها ان وهبت له صداقها يشتري من الزوج عرضاً مستورا بمهرها وتقبض منه فيأتي اليوم ولا مهر عليه ثم تكشف ذلك الشيء وترده بخيار الرؤية فيعود المهر عليه \* أكرها على هبة صداقها منه ثم ادعى عليها الهبة يقول القاضي أتدعي الهبة بالطوع أو الكره فان طوعا لها ان تحلف على عدمه \* (السابع في الاستدانة والشركة والاعارة والاجارة والقمار) \* لا يشارك في هذا البلد نخرج منه وشاركه ثم دخلاه ان أراد العتق فيه لا يحنث وان أراد العمل فيه حنث ولو دفع أحدهما الى صاحبه

وأنكر ذلك الذي العبد في يديه فصالحه عن دعواه على أن رد عليه ما التزم وقبضه ثم أقر المدعي عليه بالبيع قاله عبد له والتمن الذي قبض كذا في المحيط \* لو صالحه من الدين على عبده وهو مقر به وقبضه لم يكن له أن يبيعه مراجعة على الدين كذا في المبسوط في باب الخيارات في الصلح \* له على آخر ألف فدفع المديون اليه نصفها من جهة الصلح بالانظ بالصلح ثم أراد الاسترداد له ذلك وان كان أعطاه عرضاً لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكردي في الصلح عن الأشياء التي ليست بمال \* الكفيل بالنفس اذا صالح على مال على أن يبرئه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تستدعي كذا في البدائع \* وبه يقتضى كذا في الذخيرة والله أعلم

\* (كتاب المضاربة) \* وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين باباً

\* (الباب الاول في تفسيرها وركناتها وشرائطها وحكمها) \*

أما تفسيرها فمراد بها عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضاً هكذا في الكافي \* فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح أو وضع أو هلك المثل بعد ما قبضه المضارب قبل أن يعمل به كان الربح للمضارب والوضعية والهلاله عليه كذا في المحيط \* (واما ركنها) فلايجاب والقبول وذلك بالفاظ تدل عليها من انظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معنى هذه اللفاظ بأن يقول رب المال خذ هذا المال مضاربة على أن مارزق الله أو أطعم الله تعالى منه من ربح فهو بينهما على كذا من نصف أو ربع أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء المعلومه وكذا اذا قال مقارضة أو معاملة ويقول المضارب أخذت أو رضيت أو قبلت أو نحو ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع \* ولو قال خذ هذا الف فاعمل بالنصف أو بالثلث أو بالعشر أو قال خذ هذا الف وابتع به متاعاً كان من فضل فلك النصف ولم يزد على هذا شيئاً أو قال خذ هذا المال على النصف أو بالنصف ولم يزد على هذا جازت استحساناً ولو قال اعلم به على أن مارزق الله تعالى أو ما كان من فضل فهو بينهما جازت المضاربة قياساً واستحساناً هكذا في المحيط \* ولو قال خذ هذا الف تشتري به هروياً بالنصف أو قال تشتري به رقيقاً بالنصف فهذا فاسد وما اشتري به يكون لرب المال وللضارب أجر مثله فيما تشتري وليس له أن يبيع ما تشتري إلا بأمر رب المال فان باع بغير أمره فحكمه كحكم بيع الفضولي لا يجوز إلا باجازة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه رده فهو ضامن لقيمته من باع والتمن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم ينبغي له أن يتصدق به واذا أجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائماً بعينه نفذ بيعه وكذلك ان كان لا يدري أنه قائم أم هالك والتمن لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كما لو كان أمره بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة فاجازته باطله فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامناً للقيمة يوم باعه والتمن له يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الف مضاربة واشتر به هروياً بالنصف أو قال رقيقاً بالنصف هل يجوز مضاربة أم لا لارواية لها في الكتب وكان الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله البلخي يقول بأنه يجب أن لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة \* وأما شرائطها الصحيحة فكثيرة كذا في النهاية \* (منها) أن يكون

فيه مالاً مضاربة حنث لانها تسمى شركة في بلادنا ولو شاركه فيه مع امرأته لا يحنث \* لا يعمل مع فلان فعمل مع شريكه يحنث لان عهده ترفع عليه بخلاف العمل مع عبده المأذون لعدم عود العهدة على المولى وكذا لو حلف لإشراكه فالحيلة فيه انه اذا كان للحالف ابن أن يعطيه ماله مضاربة بربح قليل ويأذن له في أن يعمل برأيه فيعطيه الابن عمه فاذا عمل وربح يأخذ العم ما شرط له والباقي للاب ولا يحنث الاب \* حلف لا يؤجر داره وكان أجرها فاقاضي الاجرة في كل شهر لا يحنث ولو طلب أجره شهر لم يسكن فيها بعد يحنث اذا أعطاه الاجرة ولو بعد ذلك لقله

فتركها عليه لا يحنت \* اكر اين پيرى رايكسى بهاريت دهم فكذا فاعار البض ومنع البض لا يحنت لانه ما اعار الكل \* لا يعير قويه من فلان بخاءه وكيل المخلوق عليه واستعاره منه الفتوى على ان لا يحنت ولو لم يلف لا يعيره دابته فأردفه خلقه لا يحنت والاعارة أن يسلمه اليه \* قيل لفلان عندك ودعة فقال ان كان لا عندى ودعة فكذا وكن عنده ودعة لا يعير يحنت \* لا يقامر مع فلان فقامر مع آخر فشارك المخلوف عليه مع آخر ولعبوا يحنت \* لا يستدين (٣٨٦) فتزوج على صداق لا يحنت وارعد السلام وأخذ الدراهم حنت \* حلف لا يؤجر

فأجرت امرأته وقبضت الاجرة وأنفقت أو أعطت له لا يحنت لعدم العقد منه \* (الثامن في الكلام) \* وفيه أربعة أنواع \* (الأول فيما يكون كلاما مع فلان ومالا يكون) \* لا يتكلم بخاتم امرأته عندأ كلة الطعام فقال خذها يحنت \* لا يكلم فناداه بحيث لو أصغى يسمع يحنت وان لم يسمع لعارض كاشتغاله بأمر أو بصهم وان كان لا يسمع لبعده وان أصغى لا \* ان كملت فلانا فانت طالق فكلمته بعبارة لم تفهمهم طلقت ولو بعلف لا يكلم فلانا أبدا فكلمه بعد مامات لا يحنت دل أن الافهام شرط \* لم يكلم أحدا بخاءه كافر يريد الاسلام فوصفه له وما كلمه لا يحنت وليس له أن يتنوع عن وصف الاسلام بسبب الخلف \* قال اكر من عيب قويا كسى بكميم فكذا وكان قال مع امرأته فلان سيكى فروس وسيكى خوار بوده است وتاب يحنت \* ان كملت مع الاجنبى فكذا وكلمت مع تلميذ الزوج فأومن له معرفة أو ذارحم غير محرم يحنت \* لا يكلمه فناداه وهو قائم فابقظه حنت وان لم يستيقظ فففيه روايتان وان كلم غيره على قصد أن

رأس المال دراهم أو دنانير عند أبي - نيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى أو فلاسا رائجة حتى اذا كان رأس مال المضاربة ماسرى الدراهم والدنانير والذلس الرائجة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان رأس مال المضاربة فلاسا رائجة لا تجوز على قواهم ما ولى قول محمد رحمه الله تجوز كذا في المحيط \* والفتوى على أنه تجوز كذا في التارخية نائلا عن الكبرى \* ولا تجوز بالذهب والنضة اذا لم تكن مضروبة في رواية الاصل كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الكبرى في المضاربة بالتبر روايتان ففي كل موضع يروج التبر رواج الاثمان تجوز المضاربة كذا في التارخية والمبسوط والبائع \* وتجاوز بالدراهم النهرجة والزئوف ولا تجوز بالسنة متوقفة فان كانت السنتوقفة تروج فهي كالفلان كذا في فتاوى قاضيان \* لو دفع اليه عرضا وعبد افقال به واقبض ثمنه واعمل به مضاربة فباعه بذراهم أو دنانير وتصرف فيها جازت المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو باع العبد ثمة درهم وقيته ألف درهم وعمل به افهي مضاربة جائز في المأنة عند أبي - نيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو باعه بكميل أو موزون جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكون المضاربة فاسدة لانها لا تصح بالكميل والموزون كذا في المحيط \* ولو قال خذ عبيدى مضاربة على أن رأس مالى قيمته فالمضاربة فاسدة ولو قال اشترى عبيدا نسيئة ثم بعه واعمل بثمنه مضاربة فاشتراه فباعه بنقد ثم عمل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن يكون رأس المال معلوما عند العقد - حتى لا يقعان في المنازعة في الثاني والعلم بما بال التسمية أو بالاشارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى اذا دفع الرب - لدراهم مضاربة لا يدري واحد من ماموزن افهو جائز لاندوان لم يوجد تسمية رأس المال وقت العقد فقد وجدت الاشارة الى رأس المال وقت العقد كذا في المحيط \* ويكون القول في قدرها وصفه اقول المضارب مع يمينه كذا في فتاوى قاضيان \* (ومنها) أن يكون رأس المال بيننا لا دينيا فالمضاربة بالدين لا تجوز حتى ان من كان له على آخر ألف درهم فأمره صاحب الدين أن يبيع له به مضاربة لا تجوز المضاربة كذا في النهاية \* وهذا بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* فلو اشترى المدينون بعد ذلك وباع ورجع أو خسر كان الرجح له والخسران عليه وكان الدين عليه على له لرب الدين هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم ماماباع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين فالرجح له والخسران عليه وكان المدينون بريئين من الدين وله أجر مثل عمله على رب الدين كذا في المحيط \* ولو كان الدين على ثالث فقال له اقبض مالى على فلان فاعمل به مضاربة جاز كذا في الكافي \* اذا كان لرجل على آخر ألف درهم دين فقال الاخر اقبض ديني من فلان واعمل به مضاربة فقبض بعضه وعمل فيه جاز ولو قال اقبض ديني من فلان فاعمل به مضاربة أو ثم اعمل به مضاربة فقبض بعضه وعمل فيه لا تجوز وكذا اذا قال اقبض ديني لعملى به مضاربة أو عمل كذا في المحيط \* ولو قال رب المال للغاصب أو المستودع أو المستبضع اعلم بما في يدك مضاربة بالنصف جاز عند أبي يوسف والحنبل رحمهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى رشيد الدين لو قال المدينون ادفع الدين الذى لى عليك الى فلان ايشترى فلان كذا ويبيع على أن ما يحصل من الرجح بينهما نصفين فدفع صح ذلك مضاربة كذا في الفصول العمادية \* (ومنها) أن يكون المال مسميا الى المضارب لا يدرب المال فيه فان شرط أن يعمل رب المال مع المضارب ففسد المضاربة سواء كان المال عاقدا أو غير عاقد كالأب والوصى اذا دافعا مال الصغير مضاربة وشرط العمل الصغير كذا

يسعه لا يحنت \* قال لها ان شكوتنى الى أخيك فكذا بخاءه وأنها عاصي لا يهتد فقلت له يا مبي ان زوجى فعل بى كذا فى وكذا لا يحنت لانها خاطبت العصى لا الاخ فصارت كسلة المأثمة \* لا يكلم امرأته فدخل الدار وما فيه غير ما فقال من فعل هذا وأين هذا ان كان فى الدار غيرها لا يحنت وان لم يكن فى الدار غيرها يحنت وان قال ليت شعري من فعل هذا لا يحنت وان لم يكن فى الدار غيرها \* قال ان ابتدأتك بكلام فكذا فقلت يا نسلم كل واحد منى ما على صاحبه حنت الخالف وكذا لو قال ان كلمتك قبل أن تكلمينى أو ان كلمتك الآن تكلمينى \* لا يكلم



فلا فاجر على جماعة فيهم فلان فسلم عليهم حدث الآن ينوي غيره فيصدق ديانة لا قضاء ولو قال السلام عليكم الاعلى واحد لم يحدث ولو أم  
قوما و فلان فيهم فسلم في آخرها لا يحدث وقال شمس الاسلام رحمه الله يحدث اذا نواه وفي الشافعي يحدث الآن ينوي غيره وان كان الخالف  
مؤثقا فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما اذا كان اماما وعنده الامام الاعظم رحمه الله يحدث على كل حال ولا يحدث بالكتابة والايما والقراءة  
والتمسيح \* لا يكلم فقرع الباب المخالف عليه فقال الخالف كي تويححدث للخطاب وكذا لو قال لبنيك (٢٨٧) اولى بدون الكاف يحدث وكذا لو

قال كبيت أو كبيت ابن  
أو كبيت أن لا يحدث ولو قال  
بعد ما دق الباب من هذا  
يحدث \* ولو قال ما نده شدي  
فقال خوب است أو نعم أو  
أرى يحدث ولو أخبره بما  
يسره فقال الحمد لله أو بما  
يسوه فقال الله وأنا اليه  
راجعون لا ولو قال أجازنا  
الله وانا لا يحدث \* قال لها ان  
لم تسكني فانت طالق فقالت  
لا أسكت ثم سكنت لا يحدث  
\* ان أعدت ذكر فلان فكذا  
فقالت لا أعيد عليك ذكر فلان  
أو قالت لما منعني عن ذكره  
لا أدكره لا يحدث لان هذا  
القدر مستثنى عادة بخلاف  
ما لو قالت لم منعني عن ذكره  
أو ان منعتني فقد ذكرته  
يحدث ولو ذكرت اسم فلان  
بالهجوم لا يحدث \* ان قلت أبي  
فمبيع ما أملكه صدقة  
بيع جميع ما يملكه بعدما  
لحقه ثوب أو خرقة ممن يشق  
به ثم تكلم ثم يرد البيع  
بختيار الرؤية أو يقول ان  
أراد أن يعلم بالامر مخاطبا  
للحائض باحاط كان كذا  
وهي واقعة عند الرجن بن  
عوف مع أمير المؤمنين  
عثمان رضي الله عنهما \* وفي  
فوائد أبي حفص لا يكلم فلانا  
فإن فلان يطوف بالله

في الكافي \* ثم أخرج مثل المضارب في عمله على الاب أو الوصي يؤدى ان ذلك من مال الابن كذا في المبسوط \* ولو  
دفع أحد المتفاوضين أو أحد شريكي العنان ما لمضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا يصح كذا في  
الحاوي \* واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز له أن يأخذ المال  
مضاربة بنفسه كالأب أو الوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب يجوز من الربح  
جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز له أن يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد  
العقد كلما دون يدفع ما لمضاربة ويشترط عمله مع المضارب وان شرط المأذون عمل مولاه مع المضارب  
ولادين عليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
المحيط \* ولو وكل رجلا يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما  
لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضخان \* والمكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل  
مولاه معه لا يفسد مطلقا لانه كالاجنبي سواء كان عليه دين أو لم يكن كذا في التبيين \* فان عجز قبل العمل ولا  
دين عليه فسدت المضاربة فان اشتري بعد ذلك وباعا وربحا فالربح كله لرب المال ولا أجر للمضارب في عمله  
ولو كانا اشتريا بالمال جارية ثم عجز المالك ببيعها الجارية بغلام ثم باعا الغلام بربعة آلاف درهم فان المولى  
يسمى توفي منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما شرط كذا في المبسوط \* لو دفع ألفا مضاربة فقال له اعمل  
فيه برأيك كان للمضارب أن يدفعه الى غيره مضاربة فان دفعه واشترط أن يعمل المضارب الاول مع الثاني أو  
شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب  
المال على ما شرط في المضاربة الاولى ولا أجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاضخان  
\* ولأخر أخرج المثل كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على  
وجه لا يتقطع به الشركة في الربح كذا في المحيط \* فان قال على أن لك من الربح مائة درهم أو شرط مع  
النصف أو الثلث عشرة دراهم لا يصح المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو شرط للمضارب ربح نصف  
المال أو ربح ثلث المال كانت المضاربة جائزة ولو شرط لاحدهما ربح مائة درهم لبايعيهما من رأس  
المال جاز ولو شرط لاحدهما ربح هذه المائة بعينها أو ربح هذا النصف بعينها من المال فسدت واذا  
اشترط لاحدهما نصف الربح الا عشرة دراهم أو ثلث الربح الا خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا  
في المحيط \* (ومنها) أن يكون المشروط للمضارب مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا  
من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت المضاربة كذا في محيط السرخسي \* (وأما الشروط) الفاسدة  
فهي ما تطل المضاربة ومنها ما لا تطلها وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الربح وعشرة  
دراهم في كل شهر عملت فيه للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية \* فان عمل على هذا  
الشرط فربح فالربح على ما شرط ولا أجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك الا اجر لعبد له يعمل  
معه في المضاربة أو ليت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما شرط ولا اجر لعبد المضارب ولا لبيته وان كان  
العبد الذي اشترطه الا اجر عليه دين أو كان مكاتب المضارب أو ولده أو والده فهو جائز على ما شرط والذى  
عمل بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما شرط ولو اشترط أن يعمل عبد رب المال مع  
المضارب على أن لا يعبد أجر عشرة دراهم كل شهر ماعمل معه فهو هذا شرط فاسد والربح بينهما على الشرط

فقال الخالف بالهم يحدث ولو قال له عند عطاسه يرحمك الله يحدث للخطاب \* ولو مر الخالف في السوق فقال بوشة والخلاف عليه هناك  
لا يحدث ولا يحوم حوله أو بكر دوى نه كردم بمنزلة لا يكلمه ولو أراد الخلاف عليه شتم انسان فإراد الخالف أن يقول لا تفعل فتذكر بعد  
ما قال بالفارسية يمكن لا يحدث لان الكلام المطلق ينصرف الى ما يفهم ولو في الصلاة يفسد وقبل يحدث أيضا لا أمر أخى أمر ادا كر كار  
فر مايم فكذا فإرسال اليه ثوبا على يدرجل وقال قل له حتى يبيعه ان قال الرسول لا تخ قال أخوك بعه أو أمرك بالبيع يحدث وان قال بعه

لا يحنث \* اجتمعوا وخذوا فقال رجل منهم من تكلم بعهذا فامرأته كذا فتكلم الخائف يحنث \* من كالم غلام عبد الله فكذا واسمه عبد الله وله غلام فكلمه لا يحنث لان الاعلام معارف وضعا وتستعمل نكرة لان الانسان لا يذكر ذاته باسم العلم ولا يضيف غلامه الى ذاته بهذا الطريق بل يشير الى نفسه ويضيف بالياء فذكره على هذا الوجه يوهم انه اراد به رجلا آخر يسمى عبد الله \* (نوع آخر في المعارضة) \* ان دخلت الدار ان كلمت فلانا فعبده حرف دخل (٣٨٨) الدار ثم كلم فلانا لم يحنث وعلى العكس يحنث وهي المسئلة المعارضة يقدم المؤخر ويؤخر المقدم

وفي الفارسية المقدم مقدم والمؤخر مؤخر وعليه الاعتماد \* كل امرأه أتزوجها فهي كذا ان كلمت فلانا فتزوج قبل الكلام وبعد \* ايضا تطلق المتزوجة قبل الكلام وعن الثاني يقع على المتزوجة بدل الكلام ولو تزوج قبل الكلام واحدة أو ثنتين أو ثلاثا ثم كلم فلانا طلق الكل لانه جعل الكلام غاية \* ان كلم فلانا فكل امرأه يتزوجها فهي طالق فهو على التزوج بعد الكلام \* كل امرأه يتزوجها أبدا أو الى ثلاث سنين فهي طالق ان كلمت فلانا فهذا على ما يكون بعد الكلام وقبله الى ثلاث المدة \* كل امرأه يتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا فكامه ثم تزوج لا تطلق ولو كلمه ثانيا بعد التزوج نطق \* (نوع آخر) فمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الشتم \* لا يكلمه أخوه فلان وله أخ واحد فكلمه ان كان يعلم حنث وان كان لا يعلم لا يحنث كمن حلف لا يأكل من هذا الجراب ثلاثة ارغفة وليس فيه الارغيف وهو لا يعلم \* لا يكلم فلانا فلانا لا يحنث حتى يكلمه - ما ولو فوى الحنث باحدهما صح واختلف فيما اذا لم تكن له

ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشتراطه أجر عشرة دراهم كل شهر أو اشتراط ذلك لمكاتبه أو لاتبه جاز كذا في المبسوط \* ولو دفع ألفا مضاربة بالنصف على أن يدفع رب المال أرضه اليه ليزرعها سنة أو على أن يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب هو الذي شرط عليه أن يدفع أرضه ليزرعها رب المال سنة أو يدفع داره ليسكنها سنة فسدت المضاربة كذا في النهاية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهم كذا في الذخيرة \* (وأما حكمها) فإنه أولاً أمين وعند الشروع في العمل وكيل واذاربح فهو شريك واذا فسد فهو أجير واذا خالف فهو غاصب وان آذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضاً هكذا في الكافي \* المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال وللضارب أجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ولو كانت صحبة فلم يربح المضارب لاشي له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط والله أعلم

\* (الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها انصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز) \*

لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح يتناجز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لان مطاق الشركة يقتضي المساواة وكذلك اذا دفع اليه مالا وقال اعمل به شركتي ولم يزد على هذا فله مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب شركا والشركة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدة فهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة \* ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز المضاربة وان لم يعلم الا تجوز وكذا اذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط \* ولو دفع اليه مضاربة على أن يعطى المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لانه شرط له أحد النصيبين كذا في محيط السرخسي \* اذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لجانب رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال على أن لرب المال نصفه أو ثلثه ولم يبين للمضارب شيئا ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد انصيب رب المال هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للمضارب

نية واختار عدم الحنث حتى يكلمهما ولو حلف لا يكلمهما وقال بالفارسية باين دو كس سخن نه كويم وفوى واحدا على لا يحنث حتى يكلمهما ولا تصح نيته وينبغي ان تصح لان المثنى يذكروا راديه الواحد فاذا نواه وفيه تغليب عليه فيصح ثم في قوله ان كلمت فلانا فلانا لواءا على الشرط فعلى ثلاثة اوجه قدم الطلاق على الشرط او وسط أو آخر كقوله امرأته كذا ان كلمت فلانا وان كلمت فلانا فامرأته كذا وان كلمت فلانا طلق بكلام ايها ما وجد وبطلت اليمين ولو اخر ان كلمت فلانا وان كلمت فلانا فامرأته كذا فان كانا لم يحنثا حتى يكلمهما



\* لا يكلم فلانا أو فلانا أو ولا فلانا فكلهم أحدهما حنث \* لا أكلم فلانا أو فلانا أو يومين وثلاثة فهذا على ستة أيام \* لا أكلمه لا يوما ولا يومين ولا ثلاثة أيام فعلى ثلاثة أيام \* لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث قال الفضلي ينوي وإن لم يكن له نية فكذلك \* إذا كثر بخانه فلان روم وبابو سخن بكويم فكذلك يذهب لكنه كلف في مكان آخر لا يحنث \* ولو قال أكر بخانه فلان بروم وبابو سخن نكريم والمسئلة بحالها يحنث \* زن ازوى طلاقا كرسكي خور دوم قاهري كند (٢٨٩) وكبوتر داري كند قال الفضلي كل

شرط على حدة بلا خلاف وغيره جعل الكل واحدا \* ولو قال سبيكي نه خورد ومقاهري نكند وكبوتر نه دارد فكل شرط على حدة بلا خلاف \* ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فكذلك اضربه أحدهما في دار فلان والاخر في غيره لم يحنث ولو قال ان لم تكن ضربت هذين السوطين في دار فلان والمسئلة بحالها حنث \* ان لم أدخل هاتين الدارين اليوم او ان لم اضرب فلانا هذين السوطين اليوم أو ان لم أكلم فلانا أو يومين أو ثلاثة أو بلبدا أو من لا يدين ولا يحنث حتى يتكلم بكلام مستأنف بعد المين منقطع عنها حتى لو وصل وقال ان كذبت فانت طالق فاذهي لم يحنث ولو قال اذهبي أو واذهي يحنث \* قال لها ان كلمت فلانا فانت طالق ثم قال لها ان كلمت انسانا

على أن نصف الربح وثلاث ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط على الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجاين وإن لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل المشروط للاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال أو لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وإن لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب أو عبد رب المال وإن كان على العبد دين فان كان عبد المضارب فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعنده ما يصح الشرط ويجب الوفاء به وإن كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف وإن شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له أو شهدا برب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن أشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما إذا شرط بعض الربح للاجنبي وإن شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له هكذا في المحيط \* لو شرط ذلك للمساكين أو للجمع أوفى الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي \* لو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلاثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح لرب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط \* لو دفع رجلان ألفا مضاربة على أن للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لأحدهما والثلاثان للآخر فعمل المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفين ولو شرط المضارب أن له الثلث ثلثاه من حصة أحدهما والثلث من حصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثني عشر سهما خمسة أسهم لمن شرط من حصة الثلثين وسبعة للآخر كذا في محيط السرخسي \* لو دفع رجلان الى رجلين ألف درهم وقال لهما نصف الربح ينسك الفلان منه الثلثان ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحبي المال وهو الذي أعطى له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين فعمل اوربما فنصف الربح بين المضاربين على ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة أسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف من نصيبه من ذلك أربعة أسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط \* دفع ألفا على أن للمضارب ثلثي الربح على أن يخطب ألف من ماله فيعمل به ما يخططه وما عمل وربح فهو على الشرط ربح ألف المضارب له خاصة والثلاثان له من النصف الآخر بحكم علي في مال الدافع ولو كان الدافع شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر ماله ما لان الدافع شرط أن يكون ربح ماله كله وهو نصف الربح فيكون هذا ابضا عامبدا لا مضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يخطب بألف من قبله ويعمل به ما يجيها على أن للمضارب ثلثي الربح ونصف ذلك من ربح ألف صاحبه ونصفه من ربح ألفه خاصة وعلى أن ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترط والثلث لرب المال ولو دفع اليه ألفي درهم على أن يخطبهما بألف من قبله على أن الربح بينهما نصفين فهذا جائز فان كان الدافع شرط لنفسه

(٣٧ - فتاوى رابع) فانت طالق فكلهم فلانا يقع ثنتان \* ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة تزوجها فكذلك يقع ثنتان \* كلما تكلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر يقع واحدة ولو قال الله الحمد لله لا اله الا الله وقع الثلاث \* لا أكلم يوما ويومين ذكرنا انه اذا كلمه في الثالث لا يحنث وفي رواية اذا كلمه في الثالث يحنث كما لو قال لا أكلمه ثلاثة أيام \* لا أكلم فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد غده ان يكلمه بالليل لانه ثلاثة أيمان كافي قوله والله لا أكلمه اليوم والله لا أكلمه غدا فكل عين معقودة على حدة ولا

تدخل الليلة بخلاف لا اكلمه اليوم وغدا وبعد غد لانه بين واحد كما لو قال لا اكلمه ثلاثة أيام \* والله لا اكلمه كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحنت حتى يكلمه في كل يوم سماه فيستوقف الحنت على سبع كلمات فلا يحنت اذا ترك كلام يوم ولا يحنت بالكلام السبع الا مرة ويدخل في قوله لا اكلمه كل يوم الليلة حتى لو كلف في الليل فهو كالكلام في النهار كما في قوله أيام هذه الجمعة وفي قوله في كل يوم لا تدخل الليلة فلو كلف فيها لا يحنت \* لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على (٣٩٠) كلام واحد ليلا كان أو نهارا \* ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنت حتى يكلم كل يوم سماه ولو كلفه ليلا لا يحنت في عينه كقوله لاهراته انت على كظهر أي كل يوم لم يقربها ليلا ونهارا حتى يكفر ولو زاد في قوله أن يقربها ليلا وظهارة على الأيام يطل كل يوم بجي الليل ويعود بجي الغد ولو كفر عن الظهار في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد من الغد \* لا يكلم صديق

ثلاثة أربع والعامل أربعة فالربح بينهم ما اتلثا على قدر ما لهما كذا في المبسوط \* دفع اليه ألفا وقال ان اشترى به برافدا انصف وان اشترى به دقيقا فللربع وان اشترى به شعيرا فللثلث صح وما اشترى استحق المشروط فان اشترى بالايكلم بعد شراي آخر لوقوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على أن تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت كذا في الوجيز لا كدرى ناقلا عن المنتقى \* ولو قال له ان عملت في المصر فلك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى في المصر وباع في السفر قال محمد رحمه الله تعالى المضاربة على الشراء فان اشترى في المصر فله ما شرط في المصر سواء باعه في المصر أو غيره وان عمل ببعض المال في السفر وبالبعض في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع الى رجلين مضاربة على أن لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه أجره مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما وبين الآخر دون الاول لان المفسد وهو عدم الشركة في الربح وجد في حقه خاصة ولا ينفرد أحدهما بالتصرف لان الاذن بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\*(الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا)\*

اذا دفع الى رجل ألف درهم فقال نصفه قرض عليك ونصفه معك مضاربة بالنصف فاحذمه على ذلك فهو جائز على ما سمي كذا في الذخيرة \* فان هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهم ما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بعد ما عمل به أو قبل أن يعمل به بغير محضر من رب المال فقسمة باطلة لان الواحد لا ينفرد بالقسمة فان هلك أحد المقتسمين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال وأجاز القسمة بأن قبض نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشئ وان هلك النصيبان جميعا بعد رضارب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الف على أن نصفه قرض عليك وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جرنفعا كذا في المحيط والذخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي \* فان عمل مع هذا فربح أو وضع فالربح والوضعية بينهما نصفين كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الف على أن نصفه قرض عليك ونصفه مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على أن نصفه مضاربة بالنصف ونصفه هبة للمضارب وقبضه المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل أن يعمل به أو بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصه الهبة كذا في المحيط \* ولا توجد رواية في الكتب أن الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولوربح فنصف الربح حصه الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضاربة والوضعية عليهم ما نصفين ثم لم يذكرا حصه الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تطيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويتصدق به او قال الفقيه أبو اسحق الحافظ تطيب له بالاجماع ولا يتصدق به كذا في محيط السرخسي \* ولو سمي نصفه بضاعة

فلان أو زوجته أو ابنه \* والاصل ان كل من كان منسوبا الى فلان بغير ملك يراعى وجود هذه النسبة وقت اليمين حتى لو لم تكن زوجته وقت الحلف ثم صارت زوجته ثم كلفه لا يحنت \* لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة لا يحنت اذا اكلم اثنين وكل شئ من هذه فهو على الثلاثة الا الاخوة والاعمام والبنين فان ذلك يطلق على الاثنين منهم \* لا يكلم غلمان فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابه فعلى ثلاثة وان كان في ملك فلان أكثر من ثلاثة بخلاف لا اكلم أولاد فلان أو اخوته أو زوجته أو اوصد قائم حيث لا يحنت الا بكلام الجميع الموصوف بصفة تنسب الى فلان وقت

الحلف وعن الثاني لو قال لا اكلم عبيد فلان ان كان له من العبيد ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنت حتى يكلمهم ونصفه وان كانوا عمالا يسلم على مثلهم في العادة مرة بان كانوا مائة أو أكثر حنت بكلام واحد منهم \* وعنه حلف لا يكلم عبيد فلان وله ثلاثة اعبد خلفه على كلام الكل لو اكلم واحد منهم لا يحنت ولو حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يحنت بواحد ثم قال كل شئ سوى بني آدم فهو على واحد وفي بني آدم على الثلاث \* (مسائل الشتم) \* ان شتمت في المسجد فكذا فاشتمه في المسجد والمحلو في عليه خارجة يحنت



وعلى العكس لا وقي القتل والضرب وفي كل فعل له اثر في المحلوف عليه كالشج والرمي يعتبر كون المحلوف عليه في المسجد لا الخالف والطحاوي جعل الرمي كالشتم والفرق بينهما العرف يقال صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في المسجد وان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد بخلاف القتل والضرب \* (نوع منه) \* ان شتمني فانت طالق فقالت اصغرية يا بلاني بجهان قالت لشيء كرهته من الصغيرة لا يقع وان لشيء كرهته من الزوج يقع لانها شتمته \* قال لها ان شتمت أي او ذكرتها (٢٩١) بسوء فكذا ثم قال لها كانت امك

سلام عليك فقالت كانت امك ان كان سلام عليك في عرفهم يطلق على السائل يحنت لان معناه المكيدة وان كانوا لا يعدون ذلك شتما ولا ذكرا بسوء ولا وفي ديارنا لا يعد ذلك ذكرا بسوء لا يشتم أحد افشتم ميتا يحنت \* لا يشتم فلانا فقال له يا ابن الزانية قال الصدر المختار انه يحنت لانه يعد قد فاني ديارنا \* قال لها اي غرزن يد رشم حلف انه لم يشتم أباه لا يحنت \* حلف لا يتم امر آتة فقال خدای دانده جهاکردی لا يحنت \* امر آتة تمن بمصنعة فقال الزوج اكريس هرا برزنی فكذا فذكرت ذلك عند غيبة الزوج اغيرة لا يحنت الا اذا ارادت ذكره بين يديه وايمحاشه \* قال لا آخر تاوده دشنام نه دهی هرا من یکی ندهم ترا وحلف عليه ثم شتمه عشر اجلة أو متفرقة فلم يشتمه وشتمه في وقت آخر لم يشتمه لا يحنت لوجود الغاية \* ولو قال هرگاه که مراده دشنام دهی من یکی دهم في أي وقت شتمه ولم يسبق شتمه عشر احنث ولو جمع

ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل أو بعده فالهالك على رب المال وان ربح فلرب المال ثلاثة أرباع الربح وللضارب ربع الربح كذا في الذخيرة \* ولودفعه على أن نصفه وديعة في يد المضارب ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمعنا فان تصرف في جميع المال كان ضامنا للنصف حصة الوديعة وربع ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا في المبسوط \* فان قسم المضارب المال نصفين ثم عمل بأحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضعية عليه وعلى رب المال نصفين وان ربح قال ربح بينهما نصفين الا أن ما كان من حصة الوديعة من الربح يتصدق به المضارب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولودفع الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسمائة ثم أمره أن يبيع نصف الباقي ويعمل بالثلثين كله مضاربة فان شرط على أن الربح بينهما نصفين قال ربح والوضعية نصفان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قولهما مال رب المال ثلاثة أرباع الربح وللضارب ربعه والوضعية كلها على رب المال وان كان خاظم المالكين فليس له أجر مثل عمله في النصف الذي فسدت فيه المضاربة وان لم يخلط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرط أن يكون للمضارب ثلثا الربح ولرب المال ثلثه قال ربح بينهما على ما شرط في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والوضعية عليهما نصفين وأما عندهما فلما مضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثاه وإذا شرط لرب المال ثلثي الربح وللضارب ثلثه فعندهما الربح بينهما نصفين وعندهما للمضارب سدس الربح والباقي لرب المال كذا في محيط السرخسي

\* (ومما يتصل بهذا الباب) \* إذا دفع الرجل الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسمائة ثم أمره أن يبيع النصف الباقي ويعمل بالثلثين كله مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسمائة ثم عمل بها بالخمسة التي عليه قال ربح والوضعية نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لرب المال ثلاثة أرباع الربح وللضارب ربع الربح والوضعية كلها على رب المال كذا في المحيط \* ولو كان رب المال أمره أن يعمل بالمالين مضاربة على أن للمضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للمضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط \* وان وضع كانت الوضعية عليهما أنصافا هذاعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى للمضارب ثلث الربح وان عمل في المالين وربح ولرب المال ثلثا الربح والوضعية كلها على رب المال كذا في المحيط \* ولو كان رب المال اشترط انقصه الثلثين من الربح وللضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضعية عليهما نصفان كذا في المبسوط \* هذاعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما مال رب المال خمسة أسداس الربح وللضارب السدس هكذا في المحيط \* وهل يستحق على رب المال أجر مثل عمله في النصف الذي فسدت فيه المضاربة في نظر الخاظم المالكين فليس له أجر مثل عمله وان لم يخلط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\* (الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك) \*

الاصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بطريق المضاربة وهو ما يملك من باب المضاربة

بينهم ما بان قال تاتوهرا دشنام نه دهی ده بار هرگاه که من ترا دشنام دهی ينتهي اليمين بعشر شتمات منه ولو قال هرگاه که میان ما جنک شود بالاحاح شود تاتوهرا دشنام نه دهی من ترا دشنام نه دهی لا ينتهي بيمينه لوجود الشتمات لان ذكره غاية لكل وقت وجدت الخصومة لان اللفظ عام فيتوقف هذا الشرط \* حلف لا يشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا أنت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا العن واللغو شتم \* قال لصهرته اكر فردا تو مرا داداوری بهیچ بدو نيك فامر أنه كذا فقالت الصهرة للختن في الغدا ما ان يسكها أو يظلمها ان كان الختن استشارها فيه

لا يقع وان ابتدأت بذلك يقع لوجود الشرط \* قال لها كرمي جواب باز كوي فكذا ثم قال الرجل مع آخرى شهره كسي است فقالت من شهره ان تو ينم لا يحنت لانه لم يخاطبها فلم يكن جوابا له \* (نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار) \* أي عبد بشرني بكذا فهو حرقارسل أحدهم رسولا فان أضاف الى المرسل عتق المرسل وان لم يصف لا يعتق المرسل ولو قال أي غلما في أخبرني فالاول والثاني والكتاب والرسول سواء الا ان ينوي المشافهة (٢٩٢) فتعمل نيته لانه نوى الحقيقة وفي بعض نسخ الاصل الاخبار والاعلام سواء

والاعلام يحصل بالكتاب والرسول ولا يتحقق من الثاني لان الاعلام لا يتكرر بخلاف الاخبار يقال أخبرني غير واحد وخبر متواتر وحدتي على المشافهة بنزلة كلني \* حلف انه ان علم بكذا يخبره فعلم عليه ان يخبره ولا يجدي به علمه ولو كان حلف لم يعلمه وعلم فلم يعلمه لا يحنت عندهما خلافا للثاني بناء على مسألة السكوز \* ان اعلمتني بقدم فلان فكذا فاعلمه كاذبا لا يحنت \* ولو قال ان أخبرتني ان فلانا قدم أو قلت فآخبره كاذبا لا يحنت \* ان كتبت الى بقدم فلان أو ان فلانا قدم فكاتب كاذبا لا يحنت \* ان كتبت الى ان فلانا قدم فعبدي كذا فكاتب انه قدم ولم يكن كذلك فقبل وصول الكتاب قدم عتق ولو قال ان كتبت الى بقدمه فكذا ان قدم والكتاب لا يعلم به وكتب بقدمه عتق بلغ الكتاب أم لا \* ليكتن سره أو لا يظهره أو لا يقشيه ان أخبر رسالة أو كتابة أو قيل ان كان كذا لشيء بعينه فآشار برأسه نعم

وتوابعها ومن بطلته التوكيل بالبيع والشراء للحاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستئجار والايداع والابضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بمطابق العقد ويملكه اذا قيل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل أن يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره وخط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطابق العقد ولا بقوله اعمل برأيك الا أن ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشتري برأس المال السبعة وما أشبه ذلك وأخذ السفايج وكذا اعطأ وما والعتق بمال وبغير مال والكتابة والاقراض والهبة والصدقة فكذا في الهداية \* يجوز للمضارب أن يبيع بالنقد والتسيئة كذا في الكافي \* وان باع شيئا من مال المضاربة وأخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان \* وان حط شيئا بعيب مثل ما يحيط التجار في مثل ذلك العيب أو يتغابن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فأحشا أو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وهو ضامن لذلك لرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط \* وله أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سدينة للركوب وله أن يستكرها وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور ومن الرواية كذا في الكافي \* وليس على هذا المملوك عهد شيئا بما باع وانما العهد على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات \* ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما يملكه فان اشترى العبد عبدا من تجارته جفى لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للمضارب أن يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا أو غائبا ولورهن المضارب العبد بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل أو لا لان الرهن ابقاء الدين حكما وليس له أن يقضى دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك مالا لرجل أو قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال أو دفعه عليه بدينه أو قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي وليس له أن يزوجه عبدا أو أمة من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ان دفع المضارب مال المضاربة أو شيئا منه الى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بماله او يصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوى في هذا أن يكون مال المضاربة ناضا أو صار عرضا وان كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير أمره وباع واشترى به ان كان رأس المال ناضا فهو نقض للمضاربة وان صار رأس المال عرضا لا يكون نقضا لها ثم اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بالثمن درهم ورأس المال كان ألف درهم ثم اشترى بالثمن عرضا آخر يساوي أربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسة مائة هكذا في المحيط \* ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما شرطنا في المضاربة الاولى كذا في الكافي \* اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت

يحنت لو حود الاظهار \* لا يعلم مكان فلان فآشار برأسه نعم يحنت وان عني في هذه الوجوه الاخبار بالمضاربة بالكلام أو الرسالة لا يصدق عند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق \* والاستخدام بالايما والاشارة استخدام خدمه فلان أو لم يخدمه \* لا يكذب لا يحنت بالاشارة \* لا يقش سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفشى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنت ان أفشاه بعده واذا حلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنت والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى



أسمائهم يسكت أو يقول لأقول فلا يحسن لأنه لم يخبر \* حلفه اللصوص على أن لا يخبر أحدا فقال الحالف لمن يلقاه على الطريق ذئاب  
فان أراد بالذئاب السارق يحسن وان أراد حقيقة الذئاب لا يحسن وكذا ان أراد الكذب \* قال لا تخبرني سخرى كسرتي جراكفتي  
فقال ان كنت قلت له غير امرأتك فكذا وكان قاله لها وسمع غيرها أيضا لا يحسن \* سكران قال هذا البيت من انشائي وان كان من انشاء  
غيري فامرأته كذا لا يعلم كونه لغره الا باقراره أو يعلم أنه لغيره وفي الباب (٢٩٣) ألفاظ كلام واخبار وقرارات وبشارة

وإظهار وإفشاء وإعلام  
وكتابه وإشارة ولا يكون  
الكلام الا باللسان  
والاخبار والقرارات والبشارة  
تكون بالكتابة أيضا والكلام  
لا يكون بالإشارة والايحاء  
والإفشاء والإعلام  
والإظهار يكون بالإشارة  
أيضا فان نوى في الإفشاء  
والإعلام والإظهار الأخبار  
بالمكتوب والكلام  
للاشارة صدق ديانة  
\* حلف لا يعرفه وكان يعلمه  
بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا يحسن وقد ذكر محمد  
رحمه الله في مسئلة الخمسة  
أن الشهود اذا قالوا نعرفه  
بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا تندفع الدعوى عند محمد  
خلافا للإمام رحمه الله  
\* حلف لا يستخدم فسأله  
وضوا أو شرابا حنث لأنه  
استخدام ان أوفاه اليه ذلك  
\* حلف لا يستعين فأشار  
بشيء من ذلك حنث أعانه  
أولا لان الاستعانة طلب  
العون وقد حصل الا اذا نوى  
الفعول \* أمر غيره أن يكتب  
الى فلان فأعلمه الى واحد  
فكتبه ثم حلفا أن كلا منهما  
ما كتب الى فلان صدق

المضاربة وان شاء أمسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط وله أن يستأجر أرضا يبيضا ويشتري بعض  
المال طعاما ليزرعها كذا في الحاوي \* ولو استأجر أرضا يبيضا على أن يغرس فيها شجرا أو رطبا فقال ذلك الثمن  
المضاربة فهو جائز والوضعية على رب المال والربح على المشتري كذا في المبسوط \* ولو أخذ نخلا أو شجرا  
أو رطبا بامعامله على أن ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما أنفق من مال المضاربة وان كان  
قال له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي \* ولو أخذ أرضا من مزارعة واستنبت بها طعاما اشتراه ببعض  
مال المضاربة يجوز ان قال له اعمل برأيك وان كان البذر والبقرة من قبل رب الأرض والعمل على المضارب  
فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين \* وكذا لو كان شرط البقرة على المضارب كذا في الحاوي \* ولو  
دفع أرضا بغير مزارعة جائز سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل كذا في المحيط \* ولا ينبغي للمضارب  
ولرب المال أن يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن ولا يقبلها ولا يمسها  
كذا في المبسوط \* وان أذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطؤها ولا دواعيه كذا في المحيط \* ولو  
زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالنكاح باطل فبقيت على المضاربة كما كانت  
وان لم يكن فيها فضل جاز النكاح كذا في المبسوط في باب مضاربة أهل الكفر  
\* وتخرج الجارية عن المضاربة وتحتسب على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط \* وليس للمضارب  
أن يبيعهها بعد ذلك كذا في المبسوط \* وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقرابة أو عيى  
وكذا لم يجز له أن يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشتري من يعتق على رب المال أو من  
يعتق عليه صار مشتريا لنفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال ربح  
جاز أن يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى ظهر الربح عتق حظه منه ولم يضمن رب  
المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشتري نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله  
صح عليه ما كذا في الكافي \* وللضارب في المضاربة المطلقة أن يسافر بمال المضاربة في الرواية الظاهرة برا  
وبحرا وليس له أن يسافر سفرا مخوفا يتخاف الناس عنه في قولهم وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي  
فتاوى أبي الليث اذا دفع رجل الى آخر ألف درهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا أن معاملته التجار في  
تلك البلاد أن المضاربين يخلطون وأرباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس  
ان غلب التعارف بينهم في مثل هذه ارجح أن لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما نعرفوه كذا في  
المحيط \* اذا دفع الرجل الى الصبي أو الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاشترى به فرج أو وضع بغير إذن  
والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشتراطا والعهد في البيع والشراء على رب  
المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا أعتق ولومات العبد في عمل المضاربة وقتل  
الصبي وهو في عمل المضاربة بعدما ربحا فان مولى العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة  
بأمره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت يملكه بالضمنان فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد وأما  
الصبي فعلى عاقلة القاتل الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم ترجع عاقلة على عاقلة القاتل  
ثم يسلم لورثة الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب خرا أو خنزيرا أو مدبرا أو أم ولد  
أو مكاتباً ضمن رأس المال علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى ببيع عاقلة اذا قبض فليس

الا امر قضاء والكاتب ديانة ان نوى أنه ليس صاحب الكتاب \* (التاسع في البين في الاذن) \* قال ان خرجت بلا اذن في كذا فقامت  
للخروج فقال دعوها فتخرج ولا يسهله لم يكن اذنا وان نوى به الاذن يشهد دلالة وان قال لها في الغضب اخرجي ولا يسهله كان اذنا الا اذا نوى  
الطلاق \* اخرجي ان خرجت لغيرك الله أو ابريك ما تكرهين أو ألت في الاذن فقال هر كذا كخواهي بروا لا اذن الاو ليس باذن  
والثاني تهديد وان اخرجت بعض قدمها ان كانت على الخارج يحسن وان على الداخل أو عليه مالا \* مع سؤال سائل فقال لها عطيه لقمه

فان كان السائل في مكان لا تقدر على دفعها بلاخروج كان اذنا بالخروج وان قدرت على الاعطاء بلاخروج يحنث بالخروج أو كان السائل رجح فدعته فرجع الى مكان تقدر على الاعطاء بلاخروج يحنث بالخروج \* وان قال لها اشترى بهذه الدراهم لحا فهو اذن بالخروج ولو اذن لها بالخروج الى بعض اقاربه فلم يخرج وخرجت لکنس الباب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت في وقت آخر يحنث \* خرج مع الامر وحلف أن لا يخرج (٢٩٤) الا باذنه فسقط منه شيء فرجع الى طلبه لا يحنث \* اذن لها بالخروج الى

أهلها فاهلها أبواها وان كانا في منزلين فنزل الاب لان المشتري لا عموم له وان لم يكونا في الاحياء فكل ذي رحم محرم وان اذن ولم تسمع لا يعتبر عند الامام ومحمد رحمه الله وعند الثاني يعتبر \* وفي الصغرى لا تخرج الابرضاي أو بغير رضاي فاذنها ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحنث بالخروج بخلاف الاباذني أو بغير اذني حيث يحنث لان الرضا يتحقق بلاعلمها والاذن لا يتحقق \* اذن لها وهي نائمة في التجريد جله اذنا وفي النوادر لا كالاذن بالعربية وهي لا تعلم \* اذن مرة ثم نهاها يعمل النهي \* اذنت لك كلما خرجت ثم نهاها يعمل عند محمد رحمه الله خلافا للثاني \* وفي المنتقى اذرها ثم قال بعد ذلك لا اذن لك يحنث بالخروج وقال الثاني لا يحنث في الخرجة الاولى ويحنث اذا خرجت بعده ولو قال الا بأمرى فالامر أن يسمعها نفسه أو رسوله فان أشهد قوما على ذلك لم يكن أمرا ولو بلغوها بالتبليغ خرجت

بخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح والناسد كذا في المحيط \* وان اشترى شيئا بما لا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل ولو باع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه الناس أو بأجل غير متعارف جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اشترى المضارب أو باع عن لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجة أو الملك مكاتبه والعبد المديون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بما لا يتغابن الناس بمنه لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما يجوز الا من مكاتبه وعبد المديون هكذا في المحيط \* أقر المضارب يدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته له أو مكاتبه أو عبده وعليه دين أو لزمه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ما أقر لعبده ولادين عليه فانه لا يلزمه وعنهما يجوز اقراره لهما الا لعبده أو لمكاتبه هكذا في محيط السرخسي \* هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فأما اذا كان فيه فضل فيصح اقراره لهؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغرى كذا في المحيط في المتفرقات \* اذا اشترى المضارب بألف المضاربة جارية وقبضها ثم باعها بألف درهم فلم ينقد ثمنها حتى اشتراها لنفسه بخمسمائة لم يجوز وكذلك لو كان المضارب باعها بألفين وقبض الثمن الا درهمها ثم اشتراها المضارب لنفسه أو اشتراها رب المال لنفسه بأقل من الثمن الاول وكذلك لو اشتراها ابن أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما شراء هؤلاء جائز الا المكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنه بشرا ثم أو ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للوكيل ولا للموكل ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريه له أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجوز كذا في المبسوط \* بشر بن غياث عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان دفعا الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهياه عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما بائنة وليس له أن يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبيل أن يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بألف درهم وأشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بألف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط \* اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم أشهد بعد ذلك أنه اشتراها لنفسه شراء مسستقبلا بمثل ذلك المال أو بربح وكان رب المال اذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شراها لنفسه باطل ولا ينبغي له أن يطأها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط \* وقول محمد رحمه الله تعالى أنه أشهد أنه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما أن يشتري جارية للمضاربة عن نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول أو بربح أو بوضيعة والثاني أن يشتري الجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بوضيعة فان أراد به الوجه الاول فانه لا يجوز سواء اشتراها بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بأقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الاب في ماله ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وان راد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لان محمد لم يفصل وان كان حين اشتراها بمال المضاربة أشهد أنه يشتريها لنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضامن لرب المال مانقا وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا أن يكون رب المال حاضرا فقال عند

لا تطلق وان لم يأمرهم وخرجت تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها الرضا والارادة \* امرأته كذا ان حضرته خرجت الا باذني أو برضاي أو علمي فهذا على كل مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندهما وان قال أذنت لك أبدا أو الدهر أو كلما أردت أو شئت فهو اذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام تخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فقد أذنت لا يكون اذنا \* ان خرجت من الدار بغير اذني فاذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حنث \* ان خرجت حتى آذن تنتهي اليين بالاذن مرة فلا يشترط



الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحتي لا قضاء وان أراد بكلمة حتى الاصدق ايضا لانه تغليظ والاول تخفيف ولو قال كلما خرجت من الدار بغير اذني يشترط الاذن كل مرة ولو قال متى خرجت أو متى ما خرجت بغير اذني فخرجت مرة ثم خرجت مرة أخرى بغير اذنه لا يحسن \* ولو قال هر كاه كه بي دستوري من اذنه برون آبي فكذا فاذنهما مرة ثم خرجت في الثانية بلا اذن تطلق وقيل في قوله متى ومتى ما يشترط في كل مرة وفي حتى والا يكتفي بمرة \* وعن محمد رحمه الله في لا تخرج الا بعلمه لو خرجت (٢٩٥) ثانيا بلا علم يحسن \* الدائن أو المولى أو

السلطان أو الزوج حلقوا المديون أو العبد أو واحدنا من الرعية أو الزوج على أن لا يخرج من البلدة الا بانه فأت المديون أو قضى الدين أو مات المولى أو عتق العبد أو خرج عن ملكه أو عزل الوالى أو زالت الزوجية سقطت اليمين ولا تعود بعود الولاية \* قالت لزوجها ائذن لي بالخروج الى بيت احي فقال ان ائذنت لك بالخروج فغبدى حر ثم قال ائذنت لك بالخروج لا يحسن ولو قال لعبد ان ائذنت لك بتزويج فلانة فكذا ثم ائذنه بتزويج النساء أو بالتزويج حنث ولو قال لعبد ان ائذنت لك بتزويج فلانة فكذا فاذن له في التجارة فاشترى العبد بغير اذنه ويحسن ولو ائذنه بشراء البز فاشترى هذا العبد لا يحسن ويجوز والفرق أن الاذن في الاول مطلق فتناوله وفي الثاني خاص مقيد والاطلاق باعتبار أن فك الحجر لا يقبل التخصيص \* حلف لا يخرج من المصر الا بادن امرأته فأذنت بالخروج عشرة أيام فكث سنة لا يحسن لان المكث لم يدخل تحت الحلف وانما دخل الخروج بلاذن وقد كان بالاذن

حضرته اني اشترى بها نفسي هكذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذا الف مضاربة فأخذ المضارب واشترى جارية للمضاربة بألف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نهر جرة أو زبوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ أو علم به أحدهم مادون الآخر أو علم الا أنه لم يعلم كل واحد منهم بما يعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان أعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشئ ويكون رأس المال الزبوف وان لم يتجاوز بها البائع ورد على المضارب يرد بها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ويكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظر الى الدراهم قبل الشراء وعلم انه زبوف فاشترى بها جارية فنقد الشراء على المضاربة وكان رأس المال الزبوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب مستوقة أو رصاصة فاشترى المضارب جارية بألف درهم جياذ فهي لرب المال ولا تكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب أجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذا الا انها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلاً فاشترى المضارب جارية بألف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك ورجع فنصف الثمن يكون لرب المال وأما النصف الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب أجر المثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زبوفاً أو مستوقة أو ناقصة ويعلم كل واحد منهما بما يعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زبوفاً أو نهر جرة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترى لنفسه وان كانت الدراهم مستوقة أو رصاصة فاشترى بها شياً كان لرب المال وكان للمضارب أجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بألف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة \* واذا اشترى المضارب بالمال متاعاً وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فأبى المضارب وأراد امسا كه حتى يجدر بمخافان المضارب يجبر على بيعه الا أن يشاء أن يدفعه الى رب المال ولكن يقال له ان أردت الامساك فردد عليه ماله وان كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع \* وليس لرب المال أن يأبى ذلك عليه كذا في المبسوط \* واذا اشترى المضارب بالمال متاعاً ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجدر بمخا كثير أو أراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعاً يساوى ألفين أو لم يكن في مال المضاربة فضل بان كان اشترى به متاعاً يساوى ألفاً ففي الوجهين جميعاً لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير مضارب المال الا أن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فيثبت له حق امساكه واذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه الا أن يقول لرب المال أنا أعطيك رأس مالك وحصتك من الربح ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فيثبت له لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما أن تأخذه برأس مالك أو

\* حلف أن لا تخرج امرأته من الدار بلا اذنه وكانت رهنه محدودا لها فاستأذنت في الخروج فقال اذهبي وسلمي المال واقبضي الرهن فخرجت ولم تجد المهرن لها بالخروج الى وجود الغاية بلا اذن الاول \* ان خرجت من الدار الا باذني لا بد من الاذن في كل مرة فان خرجت بلا اذن وتحقق الحنث ثم خرجت ثانيا بلا اذن لا يحسن لان اليمين واحد واذا نوى في الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر فالجيلة أن يقول كلما أردت أو شئت بالخروج فقد أذنت لك فاذا نوى ما يعمل فيه عند محمد رحمه الله وهو اختيار الفضلي وعليه

الفتوى خلافاً للإمام الثاني ولو كان لخريجة واحدة يعمل النسي بالاجماع ويحنت بالخروج \* قال بعده ان خرجت الاباذنى ثم قال لغيره  
اذن له في الخروج لا يكون اذنا وان اذن له الغدر وكذا لو قال الغدر اذن لك مولانا في الخروج ولو امر المولى غيره أن يخرج ماذن المولى فاخير  
يكون اذنا ولو قال المولى ان فعلت كذا فقد اذنت لك به لا يصح لان تعليق الاذن بالخطر لا يصح ولو قال له المولى اطع فلانا في كل ما امرتك  
فاذن له فلان بالخروج فخرج يحنت (٢٩٦) \* ان خرجت الاباذنى فاستاذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الختن لا يحنت لوجود

الاذن بالخروج وان زاد الى  
آخر فاذن لها في زيارة الام  
فذهبت الى بيت الختن حنت  
\* لا يشرب الاباذنه فناوله  
القدح بيده ولم يقل بلسانه  
شيئاً فشرب يحنت لانه  
دليل الرضا لا الاذن \* لا تخرج  
امرأته الا بعلمه فخرجت  
وهو يراها لا يحنت \* وان  
اذن لها بالخروج فخرجت  
بعده بلا علمه لا يحنت \* اكر  
يرون شوى تامن نه فرمايم  
فانت طالق ان نوى الاذن  
في كل مرة أو الاذن مرة  
صدق وان لم يكن له نية فعلى  
مرة واحدة الا أن يكون  
عرف الناس على خلافه  
\* (العاشق في صلاة وصوم  
وقراءة وغسل) \* ان  
صليت ركعة فهو حرفصلى  
ركعة ثم تسكلم لا يعتق وان  
ركعتين عتق بالاولى \* وفي  
الجامع عبده حران صلى  
اليوم صلاة فصلى ركعة  
وقطعها لا يحنت ولولم يقل  
صلاة يحنت اذا قيدها  
بالسجدة \* لا يصلى صلاتين  
فصلى ركعتين بلا قعدة قبل  
يحنت وقيل لا وقيل ان عقد  
يمينه على النفل لا وان على  
الفرض فان كان من ذوات  
المتن فكان ذلك وان كان من

تبيعه حتى تصل الى رأس مالك كذا في المحيط \* وكل ما جاز للضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع  
أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل  
برأيتك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية والله أعلم

### \* (الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين) \*

اذا دفع رجل الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترياها بعبداً يساوي ألفي درهم وقبضاه فباعه  
أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفاً وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب  
العامل قيمة العبد ألف درهم ألف من ذلك يأخذ رب المال برأس ماله وألف آخر يحجه يأخذ رب المال  
نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف ويغرم ماسوى  
ذلك وحق المضارب الآخر تباع لحق رب المال فلا يمنع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته ولو كان  
المضارب باع العبد بالقي درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع ويؤخذ من  
المشتري الألفان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ماله بوعاه جميعاً ولو كان المضارب باع العبد باقل من ألفين  
بقليل أو كثير بما يتغابن فيه فأجاز ذلك رب المال فاجازته باطله ولو كان رب المال هو الذي باعه وأجاز أحد  
المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون القيمة بقليل أو كثير لم يجز حتى يجزاه جميعاً ولو  
كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فأجاز المضارب الآخر لم يجز رب المال فهو جائز  
ان كان باعه باقل من قيمته بما يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ماله لو كان باعه جميعاً كذا في  
المبسوط \* دفع ألفاً الى رجلين مضاربة بالنصف وقال اعملان براكما ولم يقل لا ينفر أحدهما بالبيع  
والشراء فان عمل أحدهما بنصف رأس المال بغير أمر صاحبه صار ضماناً لذلك النصف كذا في محيط  
السرخسي \* وما يحصل بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط \* وان  
عمل أحدهما باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في  
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب المخالف أخذ جميع  
رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق ربعه والربح  
الباقى الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح وان كان  
نصيبه من الربح أكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقي من الربح الى تمام  
نصيبه من الربح وان كان أقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي اذا أيسر وصورة ان كان  
رأس المال ألف درهم وفي يد المضارب الموافق ألف وخمسمائة ألف ربح وخمسمائة رأس المال وخمسمائة  
دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم يبقى خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين  
التي على المضارب المخالف فيصير ألفاً فيكون بينهم أربع مائة رأس المال وسهم للمضارب الموافق وسهم  
للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان وخمسون وعاليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من  
الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا أيسر وان كان في يد المضارب

ذوات الاربع يحنت في الاشبه \* حلف لا يصلى باهل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلى فيه فلم يصل فلان فيه ثلاثة أيام لمصر الموافق  
أولاً لم يحنت الخالف بالصلاة فيه \* لا يصلى خلف فلان فقام بجنبه وصلى يحنت لان المراد به الاقتداء به وان نوى حقيقة الخلف لا يصدق قضاء  
\* والله لا أصلى معك فصلى خلف امام يحنت الا اذا نوى أن يصلى معه بحيث لا يكون معه \* ما ثالث \* لا يؤم أحداً فافتتح الصلاة فجاء جماعة  
واقعدوا به حنت اذا ركع وتجدد لهم قضاء لادبانه وكذا لو صلى بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلى لنفسه جازت الجمعة وله في الاستحسان



وحنث قضاء لادبائه ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أنه يصلي بنفسه لم يحنث ديبائه وقضاء ولو شرع فيها ثم أحدث فقضى آخر  
حنث \* قال لها إن لم تصلي الساعة فانت طالق وقامت وكبرت وحاضت حنث قال صاحب المنظومة هذا صحيح على مذهب الثاني بناء على  
مسئلة الكوز والصحيح وقوع طلاقها عند الكل لو جرد الشرط وهو عدم الصلاة كما لو قالت لله على صوم غد أو حاضت فيه يصح النذر لأن  
الحيض لا يمنع وجوب الصوم ولو قالت لله على صوم يوم حيض لا يصح \* قال لها إن لم تصومي غدا فانت كذا فصامت من الغد وحاضت حنث  
\* إن لم تصلي الفجر غدا فانت طالق فشرعت فيها وطلعت الشمس أفتى ركن الاسلام (٣٩٧) رحمه الله بالوقوع والحالواني بعدمه وكذا  
لو غسلت عضوها ثلاثاً ثلاثاً  
ولو كانت غسلت مرة أمكنها  
الادراك قبل الطلوع لا يقع  
عند الحالواني \* ما أخرت  
صلاة عن وقتها وقد كان نام  
حتى خرج وقت الصلاة ثم  
قضاها فالصحيح أنه إن كان نام  
قبل دخول الوقت وانتهى بعد  
خروجه لا يحنث وإن كان  
نام بعد دخول الوقت يحنث  
\* إن تركت صلاة فانت  
طالق فترك وقضاها قبل  
يحنث وقيل لا وبالأول أفتى  
عبد الرحيم الكرميني والثاني  
ركن الاسلام السعدي وهو  
الاشبه \* لا يقرأ اليوم  
فالحيلة أن يأتى بغيره \* لا يقرأ  
سورة فنظر في المصحف حتى  
أتى آخرها لا يحنث بالاتفاق  
بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ  
كتاب فلان فنظر فيه وفهمه  
يحنث عند محمد خلا فاللثاني  
لأن المقصود منه فهم ما في  
الكتاب والفتوى على قول  
الثاني \* إن قرأت كل سورة  
من القرآن فعلى كذا قال  
محمد رحمه الله هذا على جميع  
القرآن ولا يحنث بالسئلة  
إلا إن ينوي في سورة النمل  
\* لا يقرأ سورة فترك حرقاً منها

الموافق ألفادهم وخمسائة يضم إلى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله ألفي درهم فيكون نصيب  
المخالف من الربح خمسمائة وأنه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وإن كان في يد المضارب الموافق ثلاثة آلاف  
قال ربح ألفادهم فيضم إلى ما على المخالف فيصير الربح ألفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك  
ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة  
وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق أثلاثاً على قدر حصتهما  
كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يملك ما في يد المخالف ولكن هلك ما في يد العامل بأمر صاحبه فإن رب  
المال يضم من المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك ولو كان حين قبض الألف مضاربة اقتسمها  
نصفين فاشتري أحدهما بنصف المال عبداً ثم أجاز صاحبه شراءه لم يكن العبد من المضاربة بإجازته ولو  
اشترى جميعاً بالألف عبداً ثم باعه أحدهما بثمن معلوم فأجاز صاحبه جاز وكذلك لو أجاز رب المال كذا في  
المبسوط \* اشتري عبداً فباعه أحدهما بعرض أو جارية فأجاز صاحبه لم يحز قياساً وأجازت هسائنا ولو لم يحز  
صاحبه حتى قبض المشتري العرض أو الجارية وباعه بالف ثم أجاز لم يحز ويرد العبد على المضاربة ويكون  
في أيديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولو لم يحز صاحبه بيع العبد بالجارية أو العرض فأجاز رب  
المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد رب المال وما اشتري فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط  
السرخسي \* وإن أبضع أحدهما بعض المال بغير أمر صاحبه فاشتري المستبضع وباعه وربح أو وضع فربح  
ذلك للمضارب الذي أبضع ووضعته عليه ولرب المال أن يضمن إن شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على  
الآخر وإن شاء ضمن المضارب الآخر فإن ضمنه لم يرجع على المستبضع بشئ فإن أذن لكل واحد من  
المضاربين لصاحبه في أن يبضع ما شاء من المال فأبضع أحدهما ما رجا لا وباعه الآخر جاز ذلك جاز  
عليهما وعلى رب المال وإن باع المضاربان عبداً من رجل فلكل واحد منهما أن يقبض نصف الثمن من  
المشتري وإن لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض أكثر من نصف الثمن إلا أن يأذن له شريكه فإن أذن له  
شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال إليهما مضاربة لا تبضعا المال فأبضعا فهما ضامنان  
له وإن أبضعا بأذن رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط والله أعلم

#### \* (الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط) \*

الأصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة أن كان شرطاً رب المال فيه فائدة فانه يصح  
ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به وإذا لم يقف به صار مخالفاً عاماً لا بغير أمره وإن كان شرطاً الفائدة  
فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمكوت عنه كذا في المحيط \* إن خص له رب المال التصرف في بلد  
بعينه أو في سلعة بعينها بتقيده ولم يحز له أن يتجاوز ذلك وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة إلى من يخرجها من  
تلك البلدة فإن أخرج إلى غير ذلك البلد فاشتري ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضعته وإن لم يشتر حتى  
رده إلى البلد الذي عينه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله وكذا إذا اشتري ببعضه في المصر ورد

(٣٨ - فتاوى رابع) يحنث ولو ترك آية طويلاً لا يحنث \* لا يتوضأ من الرعا فرفع أو بال ورعاً أو تواضاً أو الوضوء منهما ويحنث وكذا  
لو حلف لا يغتسل من أمر أنه هذ من الجنابة فاصابها ثم أخرى أو على القلب فاعتسل يكون منهما ويحنث \* (الحادي عشر في الأكل) \*  
إلا كل إيصال ما يتأتى به المضغ أو الهشم إلى جوفه مضغاً أو ابتلاعاً أو بلامضغ والشراب أن يوصل إلى جوفه ما لا يتأتى فيه الهشم في  
حال وصوله كالنبيذ والماء \* ولو حلف لا يأكل شيئاً لا يتأتى فيه المضغ بنفسه فأكل مع غيره وهو مما يؤكل كذلك حنث نحو أن يحلف على أن  
لا يأكل هذا اللبن فأكله مع الخبز والتمر حنث \* لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك حنث ولو صب عليه ماء فشربه لا يحنث في لا آكل ويحنث

(79A)

\* يانه لاياً كل من هذا العنب

أو الشاة لا يحنت بما يتخذ منه \* لا يأكل من هذا الكرم فاكل من غيبه أو زيبه يحنت \* لا يأكل من هذا اللحم فاكل من مرقه لم يخالف يحنت \* لا يأكل لحما ولا نية له لا يحنت بالسمنك الا اذا نوى وبلغم الابل والغنم يحنت مطبوخاً ومشوياً وقديداً فهذا من محمد اشارة الى انه لا يحنت بأكل النوى وبه أفق أبو بكر الاسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى وعند الفقيه أبي الليث يحنت ويستوى الحلال والحرام \* ولو أكل شيئاً من الرأس يحنت بخلاف ما لو حلف لا يشتري لحماً فاشتري رأساً مشوياً لا يحنت وفي الشافعي جعل الأكل والشراء واحداً والاول



اصح ولو كل شي من البطون كالكبد والطحال يحنت في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنت وكذا في شحم الظهر ولانه لحم سمين ولا يحنت في شحم البطن والالية بالاجاع لانه ينفي عنه اسم اللحم فلا يستعمل استعمال اللحم في اتخاذ الباجات ولو كل الحرة التي في وسط الالية يحنت لانه لحم لا ياكل لحمها كل شحما خالطه لحم لا يحنت عند الامام رحمه الله وهو الصحيح والشواء والطبخ على اللحم خاصة وان كان لنية فعلي ما نوى والسماك المشوي لا يدخل فيه لا ياكل كل من هذه الشجرة فاخذ منها عصف (٣٩٩) فوصل باخرى فا كل من ثمرها لا يحنت وقيل

يحنت \* لا ياكل شي من  
الحلواء يحنت بالعسل والبطيخ  
وكل ما هو حلو في عرفهم وفي  
عرفنا الحلو كل شئ حلو لا يكون  
من جنسه حامض فالعنب  
والبطيخ من جنسه حامض  
\* لا ياكل خبز افاكل قرصا  
يقال له بالفارسية كايجه  
او ما يسمى نواله بريده يحنت  
وفي الجوز ينح وقرص  
القطائف لا يحنت ولو كل  
ثريدا او خبز بعد ما تفتت  
او العصيدة او التماج  
او الكري لا يحنت \* لا ياكل

طعاما فا كل دواء ليس بطعام  
ولا غداء بل هو مكره  
كالسقونيا لا يحنت ولوبه  
حلاوة كالسكرجين يحنت  
\* لا يشرب دواء ولا يتداوى  
فشرب لبن او استعط بدهن او  
احتجم لافسكل ما يسمى دواء  
في العرف يدخل تحت البين  
وما لا يسمى دواء لا يدخل  
وان كان دواء في الحقيقة  
\* لا ياكل طعاما ان كان ملحا  
يقال له بالفارسية شور  
يحنت كما لو حلق لا ياكل  
القلقل فا كل طعاما فيه  
فلفل ان وجد طعمه حنت  
والالا وفرق بينهما الفقيه  
وقال في القفل يحنت لان  
عينه ما كول لافي الملح ما لم

با كل عينه مع الخبز او شئ آخر الا اذا دل الدليل وقت البين انه اراد الطعام المالح وقال القاضي يحنت فيهما العموم الجواز ويقول الفقيه  
يفتي \* لا ياكل اداما ولا نية له فالادام الخلل والزيت واللبن وكل ما يصطبغ ويختلط به الخبز والعنب والبطيخ والتمر ليس بادام اجاعا \* لا ياكل  
من هذا الخلل فاخذ سكاكة واكل لا يحنت \* لا ياكل كل من نزهة البقرة فا كل من دونه يحنت ولو من دونه لا يحنت \* لا ياكل كل اللبن فجعل في  
ارزوطيخ لا يحنت وان لم يجعل فيه ما ويرى عينه وفي التوازل ان كان يرى عينه ووجد طعمه يحنت \* لا ياكل كل زعفرانا فا كل كعكا على وجهه

مخالف كذا في المبسوط \* لو قال لا تبعه باكثر من ألف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي \* لو  
كانت المضاربة مطلقة فخصم ارب المال بعد عقد المضاربة فحوان قال له لا تبع بالنسيئة او لا تشتري دقيقا  
ولا طعاما او لا تشتري من فلان او لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى  
وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا زخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح  
وكذا لو نهى عن السفر فعلى الرواية التي عرفت السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح نهيه كذا  
في فتاوى قاضيان \* فاذا اشترى بعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الخنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي  
الا الخنطة فاذا باع ذلك الشئ وصار قد لم يشتري به الا الخنطة كذا في الحاوي \* اذا دفع اليه مالا مضاربة  
على ان يشتري به الثياب ويبيع قاسم الثياب اسم جنس لللبوس في حق بني آدم فله ان يشتري به ماشاء  
من ذلك كالخز والحري والقز وثياب القطن والكتاب والا كسبية (٢) والانجانيات والظبايسة ونحو ذلك  
وليس له ان يشتري المسوح والستور والانماط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولودفعه على ان يشتري به البز  
فليس له ان يشتري من ثياب الخز والحري والظبايسة والا كسبية شيئا وانما يشتري ثياب القطن والكتان  
فقط كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* والله اعلم

#### \* (الباب السابع في المضارب يضارب) \*

اذا دفع المضارب للمال مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالدفع ما لم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية  
كذا في التبيين \* ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول  
صحت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمان  
وتصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي  
\* وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الاخر حصته التي اشترط على المضارب  
الاول ولا يضمن واخذ منهم ماشيا فليس له ذلك كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا  
في التبيين \* ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب  
المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية  
فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللأول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا  
فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي \* ولو استهلك المضارب الاخر المال او وهبه كان الضمان على  
الاخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا  
عمل بالمال لانه في مباشرة العمل امثل امر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن أيهما شاء كذا في  
المبسوط \* ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من  
المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة \* ولو ابضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به

(٢) قوله والانجانيات جمع انجانية بفتح الهمزة وكسر هاء وسكون النون وكسر الموحدة وتحقيف الجيم  
وبعد النون ياء نسبة مشددة كساء غليظ لاعلم له نسبة الى موضع يقال له انجان يقال كساء انجاني كذا في  
شرح البخاري فينثذ عطفه على الاكسية من قبيل عطف الخاص اه بجاوي

زعفران يحنت \* لا يأكل هذا السم فجعله خبيصاوا كله يحنت وكذا في كل موضع يرى عينه وان لا يرى لا وان وجد طعمه \* والتمر لو جعل عصيدا أو كل يحنت لبقاء اسم التمر \* وعن محمد حلف على ما لا يؤكل فاشترى به ما كولا أو كل يحنت وان ما كولا لا \* لا يأكل كل الثمار لا يحنت بالبطيخ \* لا يأكل الدهن يحنت بدهن الكبراع وفي الشراة لا \* لا يأكل سكرافاخذ السكر ومصه حتى ذاب ثم ابتاعه لا يحنت ولو فعل هذا في الصلاة قسدت \* لا يأكل كل (٣٠٠) رمانة قصها لا يحنت \* لا يأكل كل من حمله هذا الكرم وحامضه يحنت بأكل

ويبيع فلرب المال أن يضمن ماله أي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الأول ولا ربح لرب المال فان ضمن المضارب الأول صحت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الأول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الأول كذا في المبسوط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على أن مارزق الله تعالى من الربح يكون بيننا أو قال يكون بيننا نصفين فدفع الأول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جازو يكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح وللضارب الأول سدس الربح وان شرط الأول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للأول ولو شرط الأول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الأول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال رب المال للأول ما ربححت في هذا من شيء فهو بيننا نصفين أو قال على أن مانال لك من فضل أرباح أو قال على أن ما كسبت فيه من كسب أو قال على أن مارزق الله فيه من شيء أو قال على أن ما أصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفين ولو قال له اعمل فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف أو بثلثي الربح أو بخمسة أسداس الربح كان كله صحيحا والثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الأول ورب المال نصفين كذا في المبسوط \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة وقال مارزقني الله فهو بيني وبينك نصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني أن يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الأول كذا في الذخيرة \* ولو كان الأول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني أن يدفعه مضاربة كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه ورجع أو وضع فالمضارب الأول يرى من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على أحد بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطوا ولو كان المضارب الأول حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثالث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح أو وضع فلرب المال أن يضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ويرجع الثاني على الأول وان ضمن الثاني رجع على الأول وان ضمن الأول لم يرجع على أحدهما بما ضمن ثم لما استقر الملك للأول صحت المضاربة بين جميعا الثانية والثالثة والوضعية على الأول وأما الربح فلامضارب الا آخر سدسه وللثاني سدسه وللأول ثلثا الربح كذا في المبسوط \* وللضارب أن يشارك غيره شركة عنان ويقسم الربح بينهما على الشرط واذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصص المضاربين من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع \* ولو كان المضارب الأول دفع المال الى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد والوضعية عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الأول ويرجع به

بسمه وعنبه \* وقوله از شيرني اين رزته خورم على الدبس \* لا يأكل كل من هذا المسوخ فاذا يت اليته حتى صار دهنها فاكل لا يحنت \* حلف لبا كان السم أو يؤكل فلانا يأكل لب الجوز لانه سم حتى لو أكثرأ كله قتله \* لا يأكل لحم شاة فاكل لحم عنز لا يحنت مصر يا كان الحالف أو قرويا وعليه الفتوى \* لا يأكل لحم بقرة فاكل لحم جاموس يحنت وعلى القلب لالان البقر اسم جنس والجاموس اسم نوع قال القاضي وينبغي أن لا يحنت في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما \* لا يأكل لحما فاكل لحما غير مطبوخ يحنت \* لا يأكل لحما يشتره فلان فاشترى فلان سخلة قد جفها فاكلها الحالف لا يحنت \* (نوع منه) \* اشترى منامن اللحم فقالت زوجته انه أقل من من وحلفت على ذلك وقال الزوج ان لم يكن منا فكذا يطبخ قبل ان يوزن فلا يحنت \* ان حلف أنه ليس في بيته مرقاة فاذا فيه مرقاة قليلة يحنت لا يقال في العرف في مثله في البيت مرقاة أو كانت كثيرة فأسدة

لا يحنت وان كانت تصلح لبعض ولا تصلح لبعض يحنت \* لا يأكل كل من هذا القدر وكان اعترف منها في قصعة قبل الحلف فأكل الأول لا يحنت \* ما مشبكك نخبتم دهنه خورديم وباتسكان جوشيده اندو خورده اند لا يحنت \* لا يأكل كل من طبخ فلانة فسخت مرقاة كان طبخها غيرها لا يحنت \* وقوله أزدبك كرده تونه خورم فهو كقوله يخته تو ولو وضعت القدر في التنور ان لم يكن فيه نار أو قدت هي يحنت وان أوقد ها غيرها لا وان كانت فيه نار ان كانت أوقدتها قبل الوضع حنت وان كان أوقد ها غيرها قال الفقيه يحنت لانه في العرف يسمى واضح





فيه عين خنته لا يحنث \* لا يشرب من مائه ولا يأكل من ملحه فآخذ من مائه وملحه وجعل في عينه فاكل من خبزته لا يحنث لانه ثلاثي \* قال لها ان آكلت والدتك من مالي فانت كذا فطجنت امرأته قدر الجارها وجعلت فيه شيئا من الخواثج من مال زوجها وأطعمت أمها من ذلك القدران فعلت ذلك برضا جارها ورضا زوجها لا يحنث وقيل لا يحنث مطلقا لان الخواثج دخلت في ملك صاحب القدر \* لا يأكل من خبز خنته فساقر الختن وخلف لامرأته النفقة (٣٠٣) فاكل منه ان كان الختن أقرزها النفقة لا يحنث لانه صار ملكا لها وان

لم يفرزو قال كل من طعماني ما يكفيك فاكل منه يحنث \* لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام وقالت له دار بخور فاكل منه لا يحنث ولو لم تقل دار بخور يحنث \* لامرأته بقرة لبون فحرت منازعة في البقرة فقال ان شربت من لبنك فانت طالق ينصرف الى ابن البقرة فان باعت البقرة من آخر ثم أكل من لبنها لا يحنث \* قال لها كرا من ددايكي تو بخورم فكذا فوهبت الاجر لاخر فاكل الخلف منه قيل يحنث لانه أجر الارضاع والاصح انه لا يحنث كما لو حلف لا يأكل من غزل فلانة فباع غزلها ووهبت الثمن لابنها ثم وهب الابن الخلف شيئا فاكله لا يحنث \* ولو قال ان آكلت من مالك لا يحنث اذا أكله بعد بيعه من غيره \* لا يلبس ثوبا اشتراه فلان أو يملكه فلان أو دارا فلبس ثوبا وسكن دارا اشتراه فلان مع غيره لا يحنث لانه اسم للسكن فلا يقع على البعض بخلاف ما لو حلف لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاكل ما اشتراه فلان مع غيره الا ان ينوي شراءه وحده

ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية امرأته أو تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام امرأته أو تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد برمج عشرة دراهم على رأس المال فأجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب ويأخذ المضارب الغلام ويأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يد المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقباضا ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية برمج العشرة أحد عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضعية العشرة أحد عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ ولو قال أبيعك هذا الغلام برمج عشرة دراهم كان جائزا ويأخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضعية عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلا هكذا في المبسوط \* ولو كان رأس المال ألفا نيسابورية فاشترى به عبدا ثم باعه بألف مروزية قال اشتريته بألف نيسابورية وأبيعك بمائة مائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروزية ولو قال برمج العشرة أحد عشر كان الثمن والر برمج نيسابورين ولو قال بعتك بوضعية مائة كانت المائة نيسابورية كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع مال المضاربة الى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وتقباضا فزادت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية برمج مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن أخذ الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وان شاء انقض البسع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كالمراوحة وان كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بألف وخمسمائة ثم اشتراها بألف باعها بمائة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على خمسمائة ولو كان باعها بألف درهم وكر حنطة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشترى بها ألف درهم لم يبعها بمائة على خمسمائة رحمه الله تعالى ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها بمائة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من المكيل أو الموزون أو بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيعها بمائة على ألف كذا في المبسوط

\* (الفصل الثاني في المراوحة من المضارب ورب المال) \* المضارب اذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع مراوحة فانه يبيع مراوحة على أقل الثمن وحصه المضارب من الربح كذا في التتارخانة ناقلا عن الاسيحيابي رحمه الله تعالى \* اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبدا بخمسمائة فباعه من المضارب بألف فان المضارب يبيعه مراوحة على خمسمائة الا اذا بين الامر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع \* وان اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال مراوحة بألف ومائتين باعه رب المال مراوحة بألف ومائة كذا في الكافي \* ولو كان رب المال اشترى العبد بألف فباعه من المضارب بخمسمائة درهم من المضاربة باعه المضارب مراوحة على خمسمائة كذا في المبسوط \* لو اشترى رب المال بخمسمائة وباعه من المضارب بألف ومائة فانه يبيعه مراوحة على خمسمائة وخمسين ولو اشترى المضارب بستمائة باعه مراوحة على خمسمائة ولا يحنث المضارب شيئا من

\* لا يأكل من خبز فلان فاكل مشتركا بينه وبين غيره يحنث وفي النوازل لانه أكل حصته ولو قال رغيف فلان لا يحنث حصه بالمشاركة وكذا دار بين أختين فان قال زوج أحدهما ان دخلت الا في نصيبك وهي لم تقسم فدخلت لا يحنث لعدم الدخول في غير نصيبها \* لا يدخل دار فلان فدخل دارا مشتركا بينه وبين غيره لا يحنث بخلاف لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بينه وبين غيره يحنث لان نصف الارض أرض لانصف الدار \* لا يأكل من مال فلان فاكل من حب ثل بينه وبين آخر يحنث \* وقالافين حلف لا يأكل كل طيب فلان فاكل



عما يجزه هو وغيره حنث فان حلف لا يأكل من قدر طبخها فلان فكل من قدر طبخه هو مع غيره لا يحنث \* لا يأكل من زمانة اشتراها فلان  
فاكل من زمانة اشتراها مع غيره لا يحنث \* لا يلبس من نسج فلان فلبس مما نسجه مع غيره حنث ولو كان قال لا يلبس ثوبا من نسجه والمستلة  
بجواهرها لا مذكرنا \* لا يلبس من غزل فلانة فلبس من غزلها مع غزل غيرها حنث \* لا يأكل من ماله فاكل مما اشتراه من درهم مشرك لا يحنث  
\* لا آكل من طعامك أولا يلبس من ثيابك والمخاطب يباع الطعام والثياب (٣٠٣) فاستعمل بعد الشراء منه يحنث

\* ان أكلت من مال أبي  
فكذلك لا يحنث بالاكل بعد  
موته ولو زاد بعد موته يحنث  
\* لا آكل من كسبك فاكل  
من مال أوصى به له يحنث  
ولو أكل مما ورثه المخاطب  
لا يحنث ولو أكل الخالف  
مما ورثه من المخاطب يحنث  
لانه كسب المخاطب حتى  
يحدث فيه كسب آخر فلا  
يحنث اذا أكله بعد الهبة  
منه أو الوصية له والمهر  
كسب المرأة وكذا ارض  
الجراحات \* ولو قالت اكرمن  
جيزي توخوهم فكذا فبعث  
اليها طعاما فاكلته لا يحنث  
لانها أكلت من شيء نفسها  
\* (نوع آخر) \* لا آكل من  
هذه الخدجة فأكله حين  
صار بطيخا لا يحنث وكذا في  
العنب اذا صار زينا وكذا  
الخوخ اذا دبس بخلاف  
الجوز والفسق واللوز  
والتين وأشبه ذلك \* لياكلن  
هذه الرمانة فاكلها الاحبة  
بإلا أن ينوى الكيل ولوروى  
بالحب ومص ماها يترحلف  
على أكلها أو شربها \* لا يأكل  
عنباً فاكله ورعى بقشره  
وحبه لا يحنث لانه شرب  
\* ولو ابتلع الحب مع الماء  
حنث لان القشر لا حكم له

حصة نفسه حتى يكون ما نقداً أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس  
تجوز المسائل كذا في الحاوي \* ولو اشتراه رب المال بألف وقيمتها ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد  
ما عمل المضارب في الألف المضاربة ورجح فيها ألفاً فإنه يبيعه من الرجحة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى  
رب المال عبداً بخمسمائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بألفين فإنه يبيعه من الرجحة على الألف كذا في  
محيط السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمتها ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب  
من الرجحة على الألف وان كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمتها ألف فباعه من المضارب بألفين باعه  
المضارب من الرجحة على خمسمائة كذا في المبسوط \* ولو كان العبد يساوي ألفاً وخمسمائة فاشتراه رب  
المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب من الرجحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط  
السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بألفين وقيمتها ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب  
من الرجحة على ألف كذا في المبسوط \* ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفاً وخمسمائة فباعها  
من المضارب بألف وخمسمائة فإن المضارب يبيعهها من الرجحة على ألف ومائتين وخمسين الا اذا بين الامر على  
وجهه كذا في البدائع \* لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه  
من الرجحة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبداً بخمسمائة قيمته ألف  
فباعه من رب المال بألف فإنه يبيعه من الرجحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع الى رجل  
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بـم أعبداً فباعه من رب المال بالقي درهم باعه رب المال  
من الرجحة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال  
بالقي درهم فإنه يبيعه من الرجحة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب  
ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة أيضاً ياكل به رأس المال وان كان بقي من المضاربة  
خمسمائة في يد المضارب لم يحتسب به في ثمن هذا العبد ويستوى ان كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في  
هذا الوجه كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فإنه يبيعه  
من الرجحة على ألف هكذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى المضارب بألف عبداً فباعه من رب المال بألفين  
ثم ان رب المال باعه من أجنبي مساومة ثلاثة آلاف ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بألفين لم يملك أن يبيعه  
من الرجحة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يبين الامر على وجهه وعنده ما يملك بيعه من الرجحة على  
ألفين كذا في الحاوي \* ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بألف وخمسمائة ثم باعه رب المال من  
أجنبي بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة حتى صارت ألفين فاشترى بها العبد من أجنبي فإنه  
يبيعه من الرجحة في قولهما على ألفين وهو ظاهر وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيعه من الرجحة  
على ألف وأربعمائة كذا في المبسوط \* اشتراه المضارب بألف وولاه رب المال ثم باعه رب المال من أجنبي  
من الرجحة بألف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب من الرجحة بألفين ثم حطر رب المال عن الأجنبي ثلثمائة وهو الخس  
يحط الأجنبي عن المضارب الخمس وذلك أربعمائة ويبيعه من الرجحة على ألف ومائتين عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى الا أن يبين وعنده ما يبيعه من الرجحة على ألف وستمائة لان ما حطر رب المال عن الأجنبي يقسم  
على الربح وعلى رأس المال أثلاثاً لثلاثمائة من رأس المال والثلث من الربح فيكون المحطوط من الربح مائة

\* لا تأكل بقلًا فاكل بصلًا لا يحنث الا أن يكون عنده ذلك \* والتين والشمش والتفاح والخوخ والفسق واللوز والاباص والعنب  
والكثير والسفرجل فاكهة اجزاء طهيها وباسمها نيوها ونضجها بالانديار والقشما والجوز بالاجاج وكذا العنب والرطب والرمان  
عنده خلافهما والتوت فاكهة وعد الامام القدوري البطيخ من القواكه ولم يعد الامام الحلواني منه قال الامام رحمه الله السمسم والباقل  
ليس من الثمار والحاصل ان كل ما بعد فاكهة عرفا ويؤكل تفكهها يدخل وما لا فلا \* لا يأكل من ثمار العام ان قال في وقت الفاكهة فهو





واكله ذكره في المنتقى في الموضوعين وذكر في احدهم انه يحنت وفي الآخر انه لا يحنت وان قال لا آكل من طعامه والمسئلة بهاها حنت  
 \* لا يا كل من هذا العنب فأكل من زبده أو عصيره لا يحنت \* ولو حلف لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ما أشبه ذلك  
 لا يحنت \* ويحنت بالعنب والزبيب والخوخ والكثير رطباً أو يابساً لان هذه الاشياء تخرج من الكرم من غير صنع العبد \* لا يا كل الدباء  
 فأكل عصيدة فيها دباء لا يحنت لانه مستهلك الا ان يكون الدباء قائماً بعينه في (٣٠٥) العصيدة \* لا يا كل من هذا اللبن

فأكله مع الارز مطبوخاً  
 لا يحنت وعلى قياس ما لو  
 حلف لا يأكل ثمراً فأتخذ  
 عصيدة منه فأكله يحنت  
 ينبغي ان يحنت أيضاً هنا  
 \* لا يا كل هذا الصقراط فجعل  
 في تمامه وأكله يحنت لان  
 عين الصقراط في اللطيفة  
 قائم يرى والاسم لم يزل

\* (الثاني عشر في الشرب) \*

وفيه إذا أدخل الخالف  
 في المعقودة شرطاً لا يشرب  
 النبيذ فالتحريم يقع على  
 المسكر من ماء العنب نياً كان  
 أو مطبوخاً لان الصالحين  
 يستهون شارب الخمر واسم  
 سيكي يقع على كل مسكر من  
 ماء العنب أيضاً وفي النوازل  
 انه يقع على كل مسكر من  
 ماء العنب وغيره كالبيكني  
 وأقنى شيخ الاسلام به واسم  
 حى على النى من ماء العنب  
 الا اذا نوى مطلق الشرب  
 وقيل انه بمنزلة سيكي تخورم  
 وأقنى الامام النسفي انه اذا  
 نوى مطلق الشرب أو المسكر  
 يحنت بكل مسكر \* لا يشرب  
 اليوم شراباً لا يحنت بالخل  
 والزيت والسمن ويحنت  
 بالماء والنبيذ \* لا يشرب اليوم  
 يحنت بكل شئ شربه حتى  
 الخل والسمن وفي الفتاوى

ماله باعه مرابحة على ألفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسى \* واذا دفع الى رجل ألف درهم  
 مضاربة بالنصف ودفع الى آخر البقي درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخمسمائة  
 من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم ألف من المضاربة وألفين من ماله فانه يبيعها مرابحة  
 على ألفين وخمسمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذ قبض الثمن أخذ لنفسه من الثمن خمسة آلاف درهم وكان  
 ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به أربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثنا عشر جزءاً من  
 سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط \* ولو اشترى عبداً بالف المضاربة وخمسمائة من  
 ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف ألف المضاربة وألفين من ماله باعه على الألفين وثلاثي ألف وهو الصحيح  
 كذا في محيط السرخسى والله أعلم

\* (الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة) \*

لو كان رب المال أذن له في الاستدانة صكاً كان الدين عليه مانصفاً ولو رهن وقيمته والدين سواء كان على  
 المضارب نصف قيمته لان الاذن بالاستدانة عقد آخر وهو شركة الوجوه وكان الزيج الحاصل من مال  
 المضاربة على ما شرطوا وما حصل بالاستدانة كان مطلقاً يقتضى التساوى سواء كان الربح في المضاربة  
 نصفين أو ثلثاً لانه لا تعلق لاحدهما بالآخر كذا في المحيط \* رجل دفع الى رجل ألفاً مضاربة لم يكن  
 للمضارب أن يشتري شيئاً للمضاربة بما كثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل فان اشترى  
 سلعة بما كثر من ألف كانت حصة الألف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعة وثمان زيادة  
 عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك  
 أن يشتري بعد ذلك شيئاً ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كالمكيل والموزون ونحوه كان  
 مشترياً لنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى  
 بالدينار أو دنانير فاشترى بالدرهم نفذ على المضاربة استحساناً لانها ما بكنس واحد في حق الثمنية وفي حق  
 المضاربة كذا في محيط السرخسى \* وكذا اذا اشترى بالفوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا  
 اشترى بالبيض وفي يده السود وبالبحاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوى \* ولو اشترى بتبرذهب أو فضة  
 مرصوفة يجوز أن يكون ثمنها كان مشترياً لنفسه واذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى شيئاً بمائة دينار  
 وقيمة الدينار أكثر من الألف جاز على المضاربة بحصة الألف ولزم الفضل للشري وكان شريكاً في المضاربة  
 ولو كانت قيمة الدينار ألفاً فاشترى بالدينارين نوى عن المضاربة ثم غلت الدينارين قبل أن يتقدم فصار ألفاً  
 وخمسمائة فهذه وضيعة دخلت على المال فيشتري بالالف ذهباً ويتقدمه ثم يبيع المتاع فينقده بقيمة الذهب  
 كذا في المحيط \* اذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليه اجارية خمسمائة كرحنطة وسط وقبض  
 الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتري الجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في  
 المضاربة ولو كان اشترى اجارين ديناراً فقبضهما ولم يتقدم الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال  
 بخمسين ديناراً استحساناً فبطلت الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو أقل أو أكثر استوفى رب  
 المال ماله ألف درهم وخمسين ديناراً والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقد بيت المال فاشترى

(٣٩ - فتاوى رابع) لا يحنت بالماء واسم الشرب يقع على البيكني والاختصة لغة لا شريعة وفي الشريعة يقع على الخمر خاصة وفي  
 الاصل يقع على الماء أيضاً قال شمس الأئمة رحمه الله كذا في العربية وفي الفارسية يقع على الخمر خاصة والختار للفتوى على ما ذكرناه عن  
 الاصل قال القاضي وفي عرفنا يقع على كل مسكر \* لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل بغير فعله لا يحنت ولو شرب بعده يحنت فان ادخله  
 في حلقه بغير فعله حنت \* لا يشرب مع فلان فالشرط اتحاد الجاهل وان اختلفت الآية والشرب لا يا كل مع فلان فأكل هذا من قصعة

وفلان من قصعة أخرى لا يحنت ان قلت هذا من السكر فكذا فهدا على تسمية الناس اياه سكرًا \* سكران قال لا من أنه مشبأ كرت بجناه  
فلان نه برم وحي ندهم فكذا فذهب ولم يسقه لا يحنت ولو قال مي نخورم وبدست نكريم وحلف عليه فاخذه بيده ونقل الى مكان آخر ان لم  
ينوعند اليمين الشرب يحنت في الصحيح وقيل لا يحنت \* لا يتخذ خراجا فجعل عصيرا في خاية ليتخذه خلافا فصار خرا ينبغي ان يجعل فيه ملحاً أو  
شيأ آخر يغيره فان لم يفعل ان كان أهل (٣٠٦) البلدة يخللون ذلك كذلك لا يحنت \* عوتب على الشرب فقال والله لا اشرب الخارج من

هذا الكرم يحنت بالشرب  
من خمره اعتبار العرف  
الناس \* عاتبه امرأته  
في الشرب فقال ان تركت  
شربه أبدأ فانت طالق ان عزم  
على عدم الترتل يحنت وان لم  
يشرب \* لا يشرب أكثر من  
مرة في كل منزل يكون فيه  
قشرب ضيقه في منزل واحد  
مرة وشرب معه في البستان  
مرة ولو الضيافة مرة يحنت  
\* لا يشرب لبنا لهذه البقرة  
فصب فيه لبنا آخر لبقرة  
أخرى فالثاني يعتبر الغالب  
وعند محمد يحنت بكل حال  
لان الجنس لا يغلب الجنس  
عنده بل يكثره وان صب  
فيه الماء وشربه ان اللون  
والطعم لا ين يحنت وان الماء  
لا عند الثاني ومحمد يعتبر الغلبة  
بالاجزاء وان تساوى يحنت  
استحسانا والخلأف فيما  
يتمزج أما ما لا يتمزج كالدهن  
اذا عقد عينه عليه يحنت  
اتفاقا وان مزج الخالف  
على ترك شرب الخمر اياه باخر  
كالبنى والبسج تعتبر الغلبة  
باللون والطعم عند الثاني كما  
ذكرنا في اللبن وان مزجه  
بالدبس تعتبر الغلبة أيضا وفي  
الفتاوى لا يشرب المسكر  
فضم غير المسكر اليه وشرب

الجارية بألف غلة كذا في المبسوط \* ولو اشترى أو لا عبدا بخمسمائة لم يملك أن يشتري به سدا ذلك الا بقدر  
خمسائة وكذلك كل دين يلحق المال لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية أو  
عرض فاشترى جارية للمضاربة ليبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا أو مؤجلا ولو باع  
ما في يده قبل محي \* الاجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا يتقلب للمضاربة كذا في محيط  
السرخسي \* لو باع المضارب واشترى وتصرف في ماله المضاربة فصل في يده صنوف من الاموال من  
المكيل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده دراهم ولا دنانير ولا فلوس فليس له أن  
يشترى متاعا بثمن ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدره بان اشترى عبدا بكر حنطة موصوفة فان اشترى  
بكر حنطة وسط وفي يده الوسط أو بكر حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده أجود مما اشترى به أو  
أدون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع \* اشترى بخنطة نسيئة وفي يده حنطة جاز كذا في محيط  
السرخسي \* لو كان أمره أن يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبغها بعصفر من عنده فهو شريك  
في الثياب بما زاد العصفريها وأصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط  
\* ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار ان شاء  
أخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس  
المال فان باعها قبل أن يختار شيأ مساومة ومرا بحة جاز وبرئ عن الضمان ويقسم الثمن في المساومة على  
قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فتكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على  
المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراجعة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب  
الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بان اشترى الثياب بألف وهي تساوي ألفين حين  
اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة أرباع قيمته أبيض وان شاء أخذ ثلاثة أرباعه وأعطاه ما زاد الصبغ في ثلاثة  
أرباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيأ كذا في محيط السرخسي \* وان كان صبغه أسود فعندهما  
الجواب فيه كالجواب فيما صبغ أحمر وعنده أي حنيفة رحمه الله تعالى السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة  
الحل والقسارة في أنه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح أن هذا في ثياب ينقص السواد  
من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها أصفر أو أحمر كذا في المبسوط \* ولو اشترى  
ثيابا بجميع مال المضاربة ثم استأجر على جملها أو قصارتها أو قتلها أو فعل ذلك من ماله فهو متطوع لانه  
يصير مستدينا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه قال له اعمل فيه برأيك أو لم يقل كذا في محيط  
السرخسي \* وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة  
عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيعه مرا بحة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي \* ولو أن المضارب لم  
يصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها أو ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان  
زادت أو نقصت فان باعها بربح أو وضيعة فهو متبرع فيما عزم من مال نفسه في قصارتها قيل هذا على  
قواهم أفا ما عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة السكران لان  
مؤنة القسارة جرى الرسم بالحاقها برأس المال بمنزلة السكران كذا في المبسوط \* في المنتقى رجل دفع الى  
رجل ألف درهم مضاربة فاكثرى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاما

ان بحال يسكر الكثير من الخلو ط يحنت وفي التجريد عند محمد يحنت ولو مغلوبا بجنسه الا اذا حلف على قدر من ماء زمزم وحله  
فصبه في حوض أو بئر عظيم لا يحنت الا اذا صب في اناء فيه ماء يحنت عنده وان مغلوبا لا يشرب هذا الماء العذب فخلطه بالماء حتى غلبه أولا  
يشرب لبن ضان أو هذا الضان فخلطه بلبن معز يحنت ولا تعتبر الغلبة \* علق طلاقها ان شرب خرا الى السكر فشهدا برؤيته سكران ومعه  
رائحته وقدم الى القاضي كذا لا يحد ولا يفرق وقيل الحد قول محمد وفي الاصل لا يقضي بهذه الشهادة \* اذا ألقى الخالف باليمين المنعقدة شرطا



ان الشرط له لا يتحقق باليمين اجماعا وان غلبه قال محمد بن سلمة لا يتحقق وقال نصير يتحقق وهذا شبه بقول الامام فان الشرط القاسد يلحق  
عنده بالعقد التام والمختار قول ابن سلمة وهو عدم الاتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يقتضي ويتفرع على هذا ما لو قال لجاره امرأتى كانت عندك  
البارحة فقال ان كانت عندى البارحة فكذا ثم قال بعد السكوت ولا غيرهما فعمل انه كانت معها أخرى أو حلف لا يشرب المسكر ثلاثة  
أشهر فقامت امرأتى أربعة أشهر قال في المنتقى ان وصل بالاول فعلى أربعة وفي (٣٠٧) التوازل ذكر الخلاف بين نصير

وابن سلمة كما قلنا وعلى هذا  
ان غسالت ثيابي فانت كذا  
فاصرت غيرهما فقال وان هي  
أيضا \* قال ان دخلت الدار  
فكذا فسكت ثم قال وهذه  
الآخرى دخلت في اليمين ولو  
قال وهذه الدار لآخرى  
لا يدخل لانه لا اول عليه  
\* قال أنت طالق حريداً ان  
يقول ان دخلت الدار فاخذ  
غيره بيمينه فلما خلى قال ان  
دخلت الدار لا يقع \* لا يشرب  
في كل أربعة أشهر الا يوماً  
فشرب من الظهر الى العشاء  
يحنت واليوم هنا يباح  
النهار لان الشرب يتمدد  
\* لا يشرب في دار فلان فاكل  
في داره قال ابن سلمة يحنت  
وقال الصدر لا وهو المختار  
الا اذا نوى والحق انه ان كان  
بالعربية فكما قال الصدر وان  
بالفارسية فكما قال الاول  
\* لا يشرب من ماء فلان  
وكان الحالف يقعد في حائوت  
فلان فاشترى الحالف كوزاً  
ووضعه ليلا في حائوت فلان  
فشرب منه الحالف ان كان  
اشترى احتيالاً منه كيلا يحنت  
لا يحنت \* لا يشرب هذا الماء  
فانحمت فاكل لا يحنت وان  
شرب بعد الذوب يحنت  
كالجالف على ان لا يجلس

وحله في السفينة فهو متطوع في الكراء ولو كان اشترى بتسعة مائة منها طعاماً وبقيت في يده مائة فأداها في  
الكراء لم يكن متطوعاً وباعه من ايجته على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالتسعة مائة ولو  
كان نقد المائة في الكراء ثم اشترى بألف درهم متاعاً وقد أمره رب المال أن يعمل برأيه فانه يبيعه من ايجته  
على ألف ومائة مائة من المضارب وألف على المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل ألف درهم  
مضاربة بالنصف وأمره أن يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء  
نسيئة على أن يكون المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاماً ثم اشترى على  
المضاربة جارية بألف درهم ديناً وقبضها ثم باعها بألفي درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان  
المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تهلك الجارية كانت بينهما نصفين  
يؤديان من ثمنهما ما عليه من الثمن والباقي بينهما انصفان فان لم يبيع المضارب الجارية ولكنه أعقها  
ولا فضل فيها على رأس المال فعتقه جائز في نصفها ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على  
المال على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما للمضارب ثلثاه ورب المال ثلثه فاشترى المضارب  
بألف جارية تساوي ألفين واشترى على المضاربة غلاماً بألف يساوي ألفين فباعهما جميعاً بأربعة آلاف  
فان ثمن الجارية يستوفى منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه  
لرب المال وأما ثمن الغلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان أمره أن يستدين على المال على  
أن ما اشترى بالدين من شيء فرب المال ثلثه والمضارب ثلثاه على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو  
بينهما انصفان فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي ألفين واشترى على المضاربة جارية بألف ديناً  
تساوي ألفين فباعهما بأربعة آلاف درهم فحصة الجارية المضاربة يأخذها رب المال رأس ماله ألف درهم  
والباقي بينهما نصفان على ما اشترطوا ثمن الجارية المشتراة بالدين بينهما أثلاثاً على قدر ملكيهما واشترط  
المنصف في الربح في هذا يكون باطلاً ولو دفع اليه الألف مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء  
فرب المال ثلثه والمضارب ثلثاه وأمره أن يستدين على المضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء  
فهو بينهما كذا أيضاً فاشترى بالمضاربة جارية تساوي ألفين ثم اشترى على المضاربة جارية بألف  
دينار تساوي ألفين فباعها بأربعة آلاف فحصة المضاربة تكون بينهما على شرطهما بعدما يستوفى  
رب المال رأس ماله وحصة الجارية المشتراة بالدين بينهما انصفان وكذلك لو كان أمره أن يستدين  
على رب المال ولو كان أمره أن يستدين على نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة دون رب المال  
ولو كان أمره أن يستدين على المال أو على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب  
ألف درهم واشترى بها عبد فهو مستتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء بالنسيئة  
والاستقراض غيرها كذا في المبسوط \* ولو قال له رب المال استقرض على ألفا وابتع بها على المضاربة  
ففعل كذا كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل أن يدفعه الى رب المال لم يضمنه لان الأمر  
بالاستقراض باطل كذا في الحاوي \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل في ذلك  
برأيه وأمره أن يستدين على المال فاشترى بألف ثياباً فسلها الى صباغ يصبغها فباعها بألف درهم ووصف  
له شيئاً معروفاً فصبغها به ثم ان المضارب باع الثياب من ايجته بألفي درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف

على هذا البساط فانحذه خراجاً وجلس عليه لا يحنت وان فقهه وصار يساطاً وجلس عليه حنت وابن الوليد على انه لا يحنت لانه لا يقطع التسعة  
يقال ماء الجذير لو كان مكان الماء خل يحنت لعدم تبدل التسعة \* لا يشرب من وسط جحشون في الا يقع عليه اسم الشطوط وذائلته أو ربه \*  
لا يشرب في هذه القرية قال كروم المتصلة بعمرانها وعمرانها من الا غير المتصل والخراب \* لا يشرب من بقره فلان فانت وكبرت عجلمها وشرب من  
لبنها لا يحنت \* لا يشرب من هذا الحلب فشرب منه بانه حنت ولو جعل في حطب آخر لا يخلاف ما لو قال لا يشرب من ماء هذا الحلب لا يشرب

منه ولو على ماء المطر جرت دجلة به وشربه لا يحنت \* وان جرى المطر في وادخال أو اجتمع في مستنقع وشربه حنت \* ان شربت كل الماء الذي في القدر أو شيا منه أو صبيته أو وضعته أو أعطته أحد فانت كذا فالجيلة فيه ان يرسل فيه قطنا ينشفه وان كان قال ان شربت هذا الماء ولم يزد عليه يشرب البعض ويصب البعض كالأخذ بفيه لقمة فقال ان أكلتها فاهرا ته كذا وقال آخر ان أكلتها فكذايا كل البعض ويخرج البعض فيكون لم يأكل (٣٠٨) لكل ولم يخرج فلا يحنتان \* لا يشرب عصيرا فعصر حبة عنب في حلقه لا يحنت وان في كفه ثم حساه يحنت وان

لا يدخل في حلقه عصيرا يحنت فيه مال لكن هذا في عرفهم لا في عرفنا لان ماء العنب في أول ما عصر لا يسمى عصيرا عندنا \* (الثالث عشر في الجماع) \* لا يحنت بالجماع فيما دون الفرج وان انزل الا اذا نوى \* اتهمه بالغلمان خلف لا يأتي حراما لا يحنت بالقبلة والمس بشهوة ويحنت بالجماع فيما دون الفرج وان لا يط بهما الفتوى على انه يحنت \* لا يفتح سراويله على امرأته ان أراد عدم المجامعة فعليه وان لم يرد ان فتح السراويل للبول ثم جامع لا يحنت لعدم الشرط وان فتح ولم يجمع يحنت لوجوده \* لا يحل التكة لجامع بلا حل ان نوى عين حلها يصدق قضاء وان لم ينو حنت \* لا يغتسل من هذه عن جنابة فجامعها أو أخرى أو على العكس ثم اغتسل حنت كالمو حلق لا يتوضأ من رعا فتوضأ بعد بول ورعا يحنت \* اكرز من بكارا يد فكذا فهو على الوطء وان أراد به بكدا نوى يحنت به وبالوطء ولا يصدق في الصرف عن الجماع \* اكر

درهم ويؤدي المضارب أجرة الصباغ مائة درهم وما بقى من الربح قسم على أحد عشر سهما عشرة أسهم من ذلك حصة المضاربة بينهم اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة الذين بينهم ما نصفان ولو كان باع الثياب مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهم اثلاثا على الشرط وما أصاب قيمة الصبغ يعطى منه أجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهم ما نصفان ولو اشترى المضارب بألف المضاربة ثيابا واستقرض على المال مائة درهم فاشترى بهما زعفرانا فصبغ به الثياب ثم باعها مائة درهم على مال المضاربة وعلى ما استقرض بالنق درهم فانما تقسم على أحد عشر سهما عشرة أسهم منها مال المضاربة على شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ في الثياب فما أصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما أصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه أداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط \* أمره بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعا واستكري دواب يحمله عليها بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مائة درهم الثمن على أحد عشر سهما عشرة مضاربة وجزء مشترك يكون بينهم ما بعد أداء الكراء منه كذا في محيط السرخسي \* وان باعه مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهم ما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكري به ولكنه استقرض مائة درهم فاستكري بها باعها بمائة درهم فله أن يبيعها مائة درهم على ألف ومائة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يبيع الثياب مائة درهم على ألف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمن الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب برب المال انما استكريت الدواب لك لئلا يبايك وقال رب المال انما استكريت بمالك لنفسك ثم حلت ثيابي عليها قال قول قول رب المال كذا في المبسوط \* دفع الفاضل مضاربة بالثلث وأمره بأن يستدين على المضاربة فاشترى بألف المضاربة وبثلاثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الألف الأولى والبقية ونهت في يده ضمن تسعة آلاف يؤدي أربعة آلاف عن الجارية إلى بائعها وخمسة آلاف إلى مشترئها كذا في محيط السرخسي \* ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأحد وأربعين درهما وثلاثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلاثة آلاف وأربعمائة وعثمانية وخمسون وثلاث فان هلكت الألف المضاربة أولا ثم هلكت الجارية والخمسة آلاف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدي تسعة آلاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية) \*

من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة فاشترى بها عبدا ثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال وإذا قام البينة أن هذا العيب كان عند البائع فانه يرد له عليه فان ادعى البائع الرضا على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله ما رضيت به هذا ولا عرضت علي بيع فان أقر المضارب أنه

بأي يشتره وفروكتم فكذا ان لم يرد به الجماع يصدق ولا يكون موليا وان نوى الجماع يصدق في نية تزلزله بان أربعة أشهر ولا يصدق في صرف الطلاق عنه ايدخله في القراش بلا قربان وان دخل في فراشه أو هي ليست فيه ان دل الحال على كراهة مضاجعتها لا يحنت وان دل على كراهة استعماله فراشه يحنت \* اكرس بر بالين توهم ان عنى الجماع فابلاء والافعل الوضع على وسادة مملوكة لها وان وضع رأسه على وسادة نفسه وحدها لم يحنت \* دعاها إلى القراش فابت فقال ان نمت معك إلى الخريف فكذا ان نام معها او جاءها قبل الخريف



يبحث ان نوى الجماعة أو لم ينوشيا وان نوى المضاربة يبحث بالجماع أيضا \* اكر باتو صحبت كنم محمول على الجماع \* ان اغتسلت منك عن جنبه أو عن الحرام فجامع ولم يغتسل يبحث وكذا في الحلال وكذا ان جامع وتيمم \* ان اغتسلت من الحرام فكذا فاعتق أجنبية فانزل واغتسل لم يبحث وكذا في الحلال لأنه محمول على الجماع \* لم تطاوعه في المراءدة فقال ان لم تدخل معي البيت فكذا فدخلت في وقت آخر لاقى هذا الحال يبحث ان الدخول بعد سكون شهوته \* لا تغسل رأسها من جنبته (٣٠٩) فجامعها مكرهة لا يبحث \* اتهمته

بالحرام فقال اكر تايلك سال حرام كنم فكذا فعلى الجماع بمعاينتها أو على اقراره مرة بالزنا أو شهادة أربع شهادات بتدخل الفرجين لان الزنا يثبت بهذه الاشياء فان أنكر وليس لها بينة يحلف فان حلف وسعها المقام معه \* قال لها اكر با كسى حرام كنى فكذا فابانها ثم جامعها في العدة طلقت عندهما لانهما يعتبران عموم اللفظ والامام الثاني يعتبر الفرض وعلى هذا لا تطلق عنده وعليه الفتوى \* اكر من بخانة توخيانت كنم فكذا فزنى بطلقة ان بعد انقضاء العدة لا يبحث \* لا يبطأ امرأته حراما فوطئها حال الحيض أو بعد الظهار لا يبحث بلانية \* لا يزنى فلا لا يبحث \* اتهمها مع رجل فوجد الرجل مع امرأته في منزل والرجل جالس في موضع والمرأة نائمة في موضع آخر فخلقه الحاكم على انه لم يأخذ امرأته مع المتهم لا يبحث والاخذ معهما ان يكونا في التكلم أو الوطء أو دواعيه \* اكر قرطبانى كنم فكذا فاجتمع الخالف مع امرأة في منزل وتمازحا وتصافحا وتعلق كل منهما بالآخر

قد رضى بالعيب وأبرأه منه أو عرضه على بيع منذر آفانه لا يرد على بائعه كالمكيل الخاص لأنه اذا لم يمكنه الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وكفى كتاب الوكالة في الكيل الخاص أنه اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا أن يشاء الموكل أن يأخذه معيبا وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضى بالعيب قبل القبض أو بعده من مشايخنا من قال الجواب في المضارب كالجواب في الكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضى بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضى بالعيب قبل القبض أو بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضا على رب المال وأنكر المضارب وأراد أن يستحلف رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستحلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط \* ولو اشترى المضارب عبدا لم يره وقد رآه رب المال فلم يضارب أن يرده بخيار الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم أنه أعور قبل أن يشتريه المضارب فاشترى المضارب وهو لا يعلم به فله أن يرده بالعيب والوكيل بشرائه عبدا بغير عيبه بألف درهم عنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على أن يشتري به عبدا فلان بعينه ثم يبيعه فاشترى المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يره رب المال فهذا كالأول في هذا الحكم ولو كان العبد أعور وقد علم به أحدهما لم يكن للمضارب أن يرده أبدا وكذلك الوكيل بشرائه عبدا بعينه اذا اشتراه وقد كان الآخر رآه أو علم بعيبه فليس للوكيل أن يرده كذا في المبسوط \* اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فأقر المضارب أنه كان عنده وورده عليه القاضى باقراره أو قبله المضارب بنفسه بغير قضاء أو استقال المشتري فأقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل أنكره ثم صالح المشتري من العيب على شيء ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصصة العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقيهل هذا الجواب على قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال وقيل ما ذكره قول الكل كذا في الذخيرة والله أعلم

(الباب الحادى عشر فى دفع المالىن مضاربة على الترادف وخط أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره) قال محمد رحمه الله تعالى من دفع الى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليه ألف درهم آخر مضاربة بالنصف أيضا فخط المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فالأصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى خط مال رب المال بمال لا يضمن ومتى خط مال المضاربة بمال نفسه أو بمال غيره يضمن وهذه المسئلة في الحاصل على ثلاثة أوجه اما ان قال رب المال في كل واحد من المضاربتين اعلم فيه برأيك أولم يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما مادون الأخرى وكل منهما اما ان خط المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الأخرى فان قال له رب المال في المضاربتين جميعا اعلم فيه ما برأيك فخط أحدهما بالآخر فانه لا يضمن واحدا من المالىن سوا خطهما قبل أن يربح في المالىن أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الآخر وان لم يقل له في

وزوجته تنظر اليه ما وليس في الدار ثالث ولم تنقح فالأصح انه لا يبحث وهذا ليس بقربانية \* أن فلانا يتبع امرأتك فقال اكر من فلان راديش زن خود بينم مرا خودك نه آيدلوده واه محكم بينهما لا يبحث حتى يقول مرا خودك آمدك كافي مسئلة المحبة لانه لا يوقف عليه الا منه \* قال بعد الصبح ان لم أجامعك الليلة ان علم الانتحار فعلى الليلة الآتية وان لم يعلم لا ينعقد وان نوى تلك الليلة عندهما أخلافا للثاني وهى فرع مسئلة الكوز وكذا لو حلف على ان يقربها في هذا الصنف وهو في الخريف سواء علم انه في الخريف أو ظن انه في الصيف وعلى قياس

مسئلة الكوزان لم يبع لم يخرج الصيق لا ينعقد المين ولا يحنث خلافاً للثاني وكذا لو قال ان لم آت هذه الدار في هذه الليلة وقد طلع الفجر  
 \* حلف بطلاقها ان لم يذهب بها الليلة الى منزله وكانت في القرية فذهب الى منزله قبل انفجار الصبح لا يحنث في المختار ظن خروجها من  
 الدار فقال ان لم آت بها الى داري الليلة فكذا فلما أصبح قالت كنت في الدار لا يحنث عنده ما خلافاً للثاني ولو قالت كنت غائبة حنث ان  
 صدقها \* قال لها أنت طالق في محي ( ٣١٠ ) يوم في النهار فله اليوم القابل فتطلق بطولوع الفجر من اليوم الثاني ولو قال في محي

المضاربتين جميعاً على قيم ما برأيك فان خلط أحد المالين بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما فإنه لا يضمن  
 شيئاً وان خلطهما بعد ما يربح في المالين فإنه يضمن المالين وحصه رب المال من ربح المالين قبل الخلط واعتبر  
 (١) بما خلطهما المضارب بمال خاص بنفسه وهذا يضمن المالين جميعاً ويضمن حصه رب المال من  
 ربح المالين فكذا اذا خلطهما بمال مشترك بينهما وبين رب المال وأما اذا ربح في أحد المالين دون الآخر فإنه  
 يضمن المال الذي لا يربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فان قال له اعمل فيه برأيك في المضاربة الاولى  
 ولم يقل له ذلك في الثانية فخلط مال المضاربة الاولى بالثانية فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه اما ان خلط  
 أحد المالين بالآخر قبل أن يربح في أحد المالين أو بعد ما يربح في المالين أو بعد ما يربح في مال الاولى  
 ولم يربح في مال الثانية أو بعد ما يربح في مال الثانية ولم يربح في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال  
 الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيك أحدهما اذا خلط أحد المالين بالآخر بعد ما يربح في المالين  
 والوجه الثاني اذا خلط أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الاولى الذي قال له فيه اعمل فيه برأيك لا يضمن  
 مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن مال الاولى ولا مال الثانية أحدهما اذا خلط  
 أحد المالين بالآخر قبل أن يربح في واحد من المالين وكذلك ان ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيه اعمل  
 فيه برأيك ولم يربح في مال الاولى الذي قال له فيه اعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة  
 الثانية اعمل برأيك ولم يقل ذلك في الاولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضاً على ما بينا وفي الوجهين منها  
 وهما اذا خلط أحد المالين بالآخر بعد ما يربح في المالين أو في مال الثانية الذي قال له فيه اعمل برأيك ولم يربح  
 في مال الاولى الذي لم يقل له اعمل برأيك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا  
 خلط أحد المالين بالآخر قبل أن يربح في المالين أو ربح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية فإنه لا يضمن  
 شيئاً الا مال الاولى ولا مال الثانية كذا في الميسوط \* اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل  
 فيه برأيك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخلط بمالك هذا أو بمالي هذا ثم اعمل بهما جميعاً فأخذ  
 الرجل منه فلم يخلط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذه منه لأنه بمنزلة الوديعة  
 في يدهما لم يخلط والمضارب بمطلق العقد مالك الايداع والابضاع فلا يصير هو بالدفع مخالفاً ولا القايض بمجرد  
 العقد منه غاصباً ما لم يخلط كذا في الميسوط \* دفع ألفاً مضاربة بالنصف وألفاً بالثلث ولم يقل فيهما اعمل  
 برأيك فخلطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقتسمان نصف الربح نصفين ونصفه ثلاثاً ولو ربح في  
 أحدهما ووضع في الآخر قبل الخلط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهم مضاربان فان  
 خلطهما بعد ذلك صار ضماناً للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي  
 فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عند أبي حنيفة ومحمد ربحهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* اذا  
 دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فربح ألفاً ثم دفع رب المال الى آخر ألفاً آخر مضاربة  
 بالنصف يعمل فيها برأيه فدفع المضارب الاول ألفين الى رجل مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه ودفع المضارب  
 الثاني ألفاً الى هذا الرجل أيضاً مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخلط الألفين فلا ضمان عليه  
 فان ربح على ذلك كله ألفاً مسك ثلثه لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربين الاولان أثلاثاً باعتبار  
 (١) قوله واعتبر الخ التوجيه لا وجوده في النسخة المطبوعة بالهند اهـ

اليوم لا تطلق لان محي ذلك  
 اليوم محال \* قال لامته ان  
 وطئتك مادمت في هذه الحجرة  
 فتحو لا الى أخرى ثم رجع  
 الى الاولى ووطئها لا يحنث  
 \* ان وطئتك مادمت معي  
 فطلقها بائناً ثم تزوجها  
 ووطئها لا يحنث \* لبست  
 المرأة جبنة ديباج فقال  
 الزوج ان لم أجامعك مع  
 هذه الجبنة فانت كذا وان  
 جامعتك في هذه الجبنة فانت  
 كذا وكذا اذا قال ان لم أطاك  
 في هذه المقنعة فكذا وان  
 وطئتك في هذه المقنعة فكذا  
 فالحيلة له فيه ان يطأها بلا  
 جبنة ومقنعة ولا يحنث  
 مادامت الجبنة والمقنعة باقية  
 وهما حيان \* قال ان لم أبت  
 معك الليلة مع قيصك هذا  
 فانت طالق وقالت ان ببت  
 معك الليلة مع قيصي هذا  
 فخارتني حرة لبس الزوج ذلك  
 القيص وبيتان معاً ولا  
 يحنث الزوج لو وجود البيتوتة  
 مع القيص ولا المرأة لعدم  
 البيتوتة معه مع القيص  
 \* لا يقربها فاستلقي وجأت  
 وقضت منه حاجتها يحنث  
 فيما عليه الفتوى ولو تأمنا  
 لا يحنث \* ان قربت بك الى  
 سنة فانت طالق فاذا مضى

أربعة أشهر بابت بالابلاء ثم لا يتزوجها حتى تمضي السنة فيتزوجها بعده وان لم يوقت للاحيلة له بخلاف الموقت لانه لا يقع مادفعها  
 في السنة بلا قربان وبالقربان بعد سنة لا يقع لعدم الوقت وهذا لا يمكن بقاء النكاح بلا طلاق لانه يقع بالقربان وبالقربان يقع بالابلاء واذا  
 تزوجها يقع بالابلاء بعد مضي المدة \* قال لامته ان جامعتك فانت حرة فالحيلة ان يبيعهما من غيره ثم يتزوجها ويطلقها فينصل الى جرائم  
 يشترها منه فيطوؤها فلا تعق \* قال لامرأته اكر من دست دراز بكيم بأوتايك سال يحمل على الوطء فان جامعها فمسا دون الفرج لا يحنث



وان تركها أربعة أشهر بانت بالابلاء \* حلف لا يغشاه وهو عليها فاليمين على الاخراج ثم الادخال فان دام عليها لا يحنث \* ان لم اُجاءه  
ألف مرة فهو يحمل على الكثرة والتسعون كثرة \* (الرابع عشر في اللبس) \* لا يلبس ثوبا بعينه فارتد أو ارتدى أو اشتد به حنث  
والقميص وغيره سواء بخلاف لا يلبس قميصا فارتد أو ارتدى لا يحنث ولو وضعه على عاتقه يريد الحل لا يحنث \* لا يلبس القباء أو قباء ولم يعين  
فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه لا يحنث ويحنث في المعين لان في غير المعين يحمل على (٣١١) اللبس المعتاد والوصاف في المعين ان  
واختار الصدور والدم الحنث

في المنكر أيضا \* وضع القباء  
على الحاف ونام تحته قيل  
يحنث وقيل لا والمراد بالحاف  
قراغند لا الدثار فاقالو جعل  
القباء فوق الدثار يحنث  
يؤيده ما ذكر في الفتاوى  
لا يلبس هذا الثوب فالتقى عليه  
وهو نائم قال محمد رحمه الله  
أخشى عليه الحنث والختار  
خلافه لانه ملبس باللبس  
ولو اتبعه ووجد حرارة الثوب  
فالتقاء كما ثبت لا يحنث وكذا  
لو ألقى عليه وهو منتبه \* اكر  
رشته زن خود پوشم فكذا  
فربط خيوطا منه في ظهره  
لا يحنث وكذا الوصل على  
فراش من غزلها لانه لا يسمى  
لبس عادة ولو فواه لا يحنث  
أيضا ولو جعل القراش  
كاللحاف ونام تحته لا يحنث  
أيضا بخلاف المعين بان  
حلف لا يلبس هذا الثوب  
\* لا يلبس ثوبا من غزلها  
فلما بلغ الذيل السرة تذكر  
ولم يدخل الكم والرجل تحت  
الحاف لا يحنث \* لا يلبس  
السراويل أو الخفين فادخل  
أحدر جلبيه لا يحنث \* اكر  
رشته توبتن من بر آيد فكذا  
فوضع يده على غزلها أو خاط  
به قميصا لا يحنث وسئل

مادفع اليه من المال فاذا أخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله ألف درهم  
وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذلك خمسة مائة ونصف ذلك للمضارب ورب المال أيضا  
ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني ورب ربعه للمضارب وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث  
الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه في الربح أربعة أرباع ثلاثة أرباعه لرب المال وربعه له ولو كان  
المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فعمل فربح ألفا ثم دفع  
اليه المضارب الثاني الألف الذي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فخلطه بالالفين ثم عمل  
فربح ألفا فان الربح على ثلاثة والوضعية على ثلاثة بحساب المال فيصيب الالف ثلث الربح وبأخذ  
المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله ألفا واقتسم ما بقي بينهما رب المال  
ثلاثة أرباعه وللضارب ربعه فاصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك أخذ المضارب الآخر منه ومن الالف  
الذي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وبأخذ منه رب المال رأس ماله وثلاثة  
أرباع ما بقي بعده من الربح وللضارب ربعه ~~كذا في المبسوط~~ \* ولدفع اليه ألفا مضاربة بالنصف  
ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح ألفا فدفعه ألفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخلط خمسة مائة من هذا  
الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخلط ألف فالتهاك ربح المال الاول وصار كأنه لم يربح وقال محمد رحمه الله  
تعالى الالف يهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون أربعة أخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني  
كذا في الكافي \* وان لم يهلك حتى عمل وقدر ربح ألفا آخر خمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة وأربعة  
أخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولدفع اليه ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به وبألف من  
ماله جارية ثم خلط الالفين قبل أن يتقدما بعد الشراء ثم تقدمهما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك  
وقبض الثمن مختلطا فلا ضمان عليه فيه وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة  
حصه ما اشتري من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشتري منها بمال نفسه وان قسم المضارب  
المال بغير محضر من رب المال فقسمة باطله ولو أن المضارب حين أخذ ألف المضاربة وخلطه بألف من ماله  
قبل أن يشتري به ثم اشتري به كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خلط المال بعد ما  
اشتري به ثم لم يتقدمه حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعه من ماله الى البائع ولا يرجع على  
رب المال بشئ واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط \* وان تقضت  
المضاربة لان من شرط قيام المضاربة أن يكون رأس المال أمانة عنده كذا في محيط السرخسي \* ولو كان  
المضارب اشتري مع رجل بألف المضاربة وبألف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل أن يخلطاهما  
ثم قبض الجارية ففقهها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثلث واحد وقبض الثمن مختلطا فهو  
جائر ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائر على رب المال فان خلط مال  
المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن  
رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة وكذبه الآخر فاقول قول  
الشريك مع عينه كذا في المبسوط \* وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها  
ألف وخمسمائة وقال له اعمل بها وألف من ماله على أن الربح بينهما نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط

عنه أبو مطيع البلخي رحمه الله في آخر عمره فأشار برأسه انه لا يحنث قال الفقيه رحمه الله هذا دليل على انه يجوز للسائل ان يعمل بإشارة المفتي  
بخلاف الوصية والشهادة لكونه أمرا يتعلق باللفظ والمقصود في الفتوى معرفة السؤال وقد حصل \* ان وضعت يدك على الدلو فكذا  
فوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنث \* (نوع آخر) \* لا يلبس حريرا أو ابريسما لا يحنث الا بثوب كله ذلك أو لجمته ولا يعتبر سدا وعلمه الا أن  
ينويه \* لا يلبس هذا القطن فالتخذ ثوبا وبأسه حنث ولو حشاه بلبسه لا \* لا يلبس من غزل فلانة ولا يلبس ثوبا نسج من غزل فلانة

يحنث وان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس ثوبه ولا بلبس الغزل أيضا \* لا يلبس من ثوبها فغزلت قطنا يملك الزوج ودفع الزوج الى النسياج باجر  
فلبسه ان اراد الزوج به رسته وي سخته وي يحنث والا لا يلبس من غزلها فلبس ثوبها طهارته منه وبطانتها من غزل آخر يحنث \* لا يلبس  
ثوبها فلبس ثوبها مقطوع الكمين يحنث لانه ثوب كقطوع اليدين \* لا يلبس هذه المخفة فجعلت قميصا وخيطة فلبسه لا يحنث كما لو جعل البساط  
تراجا وجلس عليه وكان حلفان (٣١٢) لا يجلس على هذا البساط ولو أعيد لمخفة يحنث اذا لبس وكذلك الخرج لو أعيد

بساطا بخلاف ما اذا قطع  
البساط قطعاً حتى خرج  
عن كونه بساطا وجعل  
خرجين ثم أعيد بساطا لا يحنث  
لانه صنعة أخرى \* ان لم  
أجعل من هذا الثوب قباء  
وسراويل فكذا نخطاه  
سراويل ثم فتقه وجعله قباء  
لا يحنث وان دل سوق كلامه  
على ان يتخذهما معا لحداقة  
الخطاط وسعة الثوب فاليمين  
عليه بخلاف ما لو قال من  
هذه المخفة حيث لا يخرج  
عن اليمين بالتعاقب بل لا بد  
من الاتحاد في الاتحاد لوال  
اسم المخفة بالصنيع الاول  
\* ان لبست من غزلك فاشتري  
من غزلها ونسجه ولبسه  
لا يحنث كما اذا حلف لا يدخل  
دار فلان فباع داره ثم دخل  
ان كان المعنى في الدار يحنث  
والافلا وقيل ان كان  
الحلف بمعنى في الغزل يحنث  
والافلا \* لا يلبس من ثوبها  
فاشتري ولبس لا لا تقطاع  
النسبة الا اذا نوى من غزلها  
(نوع آخر) لا يلبس من  
غزلها شيئا فلبس من غزلها  
وغزل غيرها ان لم يذ كر الثوب  
يحنث وان ذكره لا وكذا  
لا يلبس من نسج فلان  
والثوب مما ينسجه فردوان

الكان الربح بينهما الخماسا على قدر المالىن فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرطه سدس ربحه  
فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا من الجانبين الا  
انه لا يمكن تصحيحها شركة لاشتراطهما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا  
عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معنى وفائدة قول صاحب الدنانير بألف من مائة انتفاء الضمان  
عن المضارب اذا خلط مال المضاربة بماله نفسه ولم يصار له - اذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها  
واحضارها فان هلك أحد المالىن قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه ان هلك الدنانير بطلت  
المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت ألف درهم ثم اشترى  
المضارب بها وبألف من ماله جارية ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير أن الخمسمائة  
التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي  
هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم  
فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما  
اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت  
قمتها فصارت تساوئ ثمانمائة فاشترى المضارب بمائة من الخمسة اتساع العبد للمضارب وأربعة اتساعه على  
المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه أخذ كل واحد منهما رأس ماله وأخذ المضارب خمسة اتساع الربح  
حصة رأس ماله فيكون له خاصة وأربعة اتساع الربح حصة المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا  
للشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير ألفا ثم باعه بثلاثة آلاف  
درهم اقتسم الثمن على تسعة أسهم خمسة اتساعه وهي ألف وستمائة وستون وثلاثان حصة المضارب  
فيكون له ألف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة وأربعة اتساع الثمن وذلك ألف وثلثمائة  
وثلاث وثلاثون وثلاث حصة المضاربة ألف درهم - من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما  
سداسا هكذا في المحيط والله أعلم

### (الباب الثاني عشر في نفقة المضارب)

اذا عمل المضارب في المصر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشراؤه وكسوته وكسوتها وشراؤها  
وكراء في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر ان كان  
بحيث يغدو ثم يروح فيبيت بأهله فهو بمنزلة السوق في المصر وان كان بحيث لا يبيت بأهله فنفقته في مال  
المضاربة كذا في الهداية \* والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراتبية وهي الطعام والشراب والكسوة  
وفرش ينام عليه والركوب وعلف دابته كذا في محيط السرخسي \* ومن ذلك غسل ثيابه والدهن في موضع  
يحتاج اليه كالحجاز وأجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزه  
هكذا في الكافي \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن اللحم فقال كما كان يأكل كذا في  
الذخيرة \* فأما الدواء والحمام والكحل ونحو ذلك ففي ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطء  
والخدمة لا يحتسب بثمنها في المضاربة ولو استأجر أجيرا يخدمه في سفره وفي مصره الذي أتاه فيخبره ويظن

كان مما ينسجه اثنان يحنث هذا اذا كان ينسج بنفسه فلا يحنث بلبس منسوج غلامه وأجيره وان تقبل هو الجمل كما  
اذا قال لا يلبس من عمل فلان اما اذا لم ينسج بيده ولكنه كان ياجر به يحنث بعمل ما مورده وكذا لا يلبس من غزله على هذا التفصيل \* لا يلبس  
من ثياب فلان وهو نوى ما عنده فلبس ثوبا فلان اشتراه بعد اليمين ولبس لا يحنث والعبرة لوقت اليمين \* لا يلبس من ثياب فلان وفلان يباع  
الثياب فلبس ثوبا اشتراه منه يحنث \* قال لها لاسا من غزلها ابن جامة كه پوشيده ام كه رشت تو ان لبست من غزلك فانت كذا فلم ينزع



ما كان لا يسا طلقت \* ولو قال اكرج رار من بوشم فلم ينزع لا يحنت لان المين في الاول تعلق بالفعل وفي الثاني تعلق بالعين فافترقا \* لا يلبس  
من غزل فلانة فلبس ثوبان من غزلها او عليه رقعة من غزل غيرها او قيصا من غزلها البنته (٣١٣) من غزل غيرها او زرهما او صله في كنه او

دخا ريصه او عليه علم من  
غزل غيرها حنت وليس هذا  
كالنسج ولو لبس ثوبا من  
غزلها وغزل غيرها لكن  
غزلها في آخر الثوب او اوله  
ففصل غزلها منه وليس له  
خاصة ان يبلغ ازارا او رداء  
حنت والا لا \* ولو كان خيط  
بغزل فلانة لا يحنت وان  
تكنه من غزل فلانة يحنت  
عند الثاني خلافا للحميد  
والفتوى على قول الاخير  
لانه لا يعد لا يسا بلبس  
التسكة وفي التجريد قال  
يحنت في التسكة بلا ذكر  
خلاف ولبس تسكة من حرير  
يكبرها جاعا وفي الزر والعروة  
التي يقال لها بالفارسية  
انكله وسابكجه لا يحنت  
ولا يكبره في الحرير وكذا يحنت  
بالرقعة التي يقال لها سبان  
اذا كانت من غزل فلانة  
واذا زاد لفظ الثوب بان قال  
ثوبان من غزل فلانة لا يحنت  
الا بما ينطلق عليه الثوب  
واقله ما يزر به ولو وضع على  
عورته خرقة منه لا يحنت  
\* لا يلبس ثوبا بعينه يحنت  
بلبس ما هو اكثر من نصفه  
لان الانسان قد يلبس  
الرداء وبعضه على الارض  
ولا يشبه هذا العلم ولا يحنت  
بلبس القنسوة وعن الثاني  
انه يحنت وفي العمامة من  
غزلها اذا نعت بها لا يحنت  
عند محمد ويحنت عند

ويغسل ثيابه ويعمل له ما لا بدله منه احتساب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال  
كانوا بمنزلة ونفقة في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليهم امتاع المضاربة الى مصر من  
الامصار كان علقها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط \* لو اعانته رب المال بغير اذن رب  
السفر لا تقصد المضاربة ونفقة غلمان ودوابه عليه دون مال المضاربة فان ابقى المضارب عليهم بغير اذن رب  
المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي \* واذا صار ضامنا فان ربح في المال ربحا بدى برأس المال  
ياخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يقسم بينهم على ما اشترطوا فاما اصاب المضارب من الربح فانه  
يحسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح اقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من  
الربح اكثر اخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال امره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب  
ذلك من مال رب المال كذا في المحيط \* وان كان اسرف فيما أنفق على الرقيق فانه يضم الى رأس ماله من  
ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط \* وسبيل النفقة ان يحسب من الربح ان كان وان  
لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزءها للوالد والاصل في الهلاك ان ينصرف أولا الى الربح كذا في المحيط  
\* فان أنفق المضارب من مال نفسه أو استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال  
ثم يثنى بالنفقة ثم يثبت بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال بشئ كذا في الذخيرة \* فان أنفق  
من مال المضاربة شيئا على نفسه قبل ان يشتري به فانه يستوفي رب المال رأس ماله بكامله كذا في محيط  
السرخسي \* اذا استأجر دابة ليحمل عليها امتاع المضاربة أو اشتري طعاما للمضاربة فضاع المال قبل ان  
يتقدمه فانه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط \* ولو اشتري طعاما وكسوته ودهنه أو استأجر ما يركب  
عليه فضاع المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي \* لو كان له أهل بالكوفة وأهل  
بالبصرة ووطنه فيهما جميعا فخرج بالمال من الكوفة ليتجرفه بالبصرة فانه يتفق من مال المضاربة في طريقه  
فاذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فاذا خرج منها راجعا الى الكوفة أنفق من مال المضاربة  
في سفره ولو كان أهل بالمضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال الى البصرة مع رب المال  
ليتجرفه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه الى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط \* اذا دفع  
الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة وهو ما بالكوفة ولا يست الكوفة ووطن المضارب فنفقة المضارب مادام  
بالكوفة على نفسه فان سافر بمال المضاربة ثم عاد الى الكوفة في تجارته كانت نفقته في مال المضاربة مادام  
بكوفة وكانت الكوفة وغيرهما من البلدان سوا في حقه كذا في المحيط \* فان تزوج امرأة فيها واتخذها  
وطنا زالت نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط \* اذا خرج المضارب بالمال الى مصر من الامصار  
يشترى به متاعا أو شيئا من اصناف التجارة فانتهى الى ذلك المصرف لم يشتر شيئا حتى رجع بالمال الى مصر  
وقد أنفق من المال فان تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل مالا  
مضاربة وأمره بان يعمل فيه برأيه فدفعت المضارب الى آخر مضاربة فساقر الاخر بالمال الى مصر يشترى  
ويبيع فنفقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الاول كذا في المبسوط \* ولو نوى المضارب الإقامة في مصر  
من الامصار فنفقته في مال المضاربة وانما تبطل نفقته عن مال المضاربة باقامته في مصر أو في مصر يتخذ  
دارا إقامة كذا في الذخيرة \* لو أبضعه المضارب مع رجل لم يكن للستبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبضعه  
المضارب مع رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة  
كذا في المبسوط \* المضارب اذا سافر بمال المضاربة وماله نفسه يوزع النفقة على المالين سوا خلط  
المالين أو لم يخلط قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل له ذلك والسفر ومادون السفر في ذلك سواء اذا  
كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى هاشميان \* وكذلك لو سافر بمالين لرجلين مضاربة فنفقته على قدر

(٤٠ - فتاوى رابع) الثاني وفي التجريد ذكر أنه لا يحنت بلا ذكر خلاف وهو الصحيح وكذا النجاشي اذا لم يبلغ الازار ولا يجعل لنفسه من  
كرياس فلانة ثوبا فلبس ثوبا من غزلها او عليه رقعة من غزل غيرها او قيصا من غزلها البنته (٣١٣) من غزل غيرها او زرهما او صله في كنه او

أونسجه الخيئت لا يحنث ولو قال لم أعن هـ - ذا صدق ديانة وقضاء اكر جامه تومرا بكار آيدان نوى اللبس فعليه وان نوى الانتفاع بثمنه فعليه  
والافعل اللبس ريسمان توبكار برم (٣١٤) لا يحنث بلبس ثوب من غزلها اكر كارد كرده توب بشود وزيان من در آيديارشته

مالهما وان كان أحدهما لابس بضاعة فنفقة في مال المضاربة إلا أن يتفرغ للعمل في البضاعة فينفق من مال نفسه دون البضاعة إلا أن يكون صاحبها أذن له كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها جارية تساوي ألفي درهم واحتاجت الجارية إلى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجبر على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكه - ما هكذا في المحيط \* واشتري بالف جارية (١) تساوي ألفين فالحاصل من مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ما الله تعالى أن النفقة عليهم ما قال محمد رحمه الله تعالى النفقة على رب المال وعلى هذا الاختلاف إذا أبقيت الجارية وردت فالخلاف في العمل كالخلاف في النفقة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج العبد عن المضاربة ويجبر كل واحد منهما على أن يعطى حصته من العمل وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحتسب بالعمل في بيع المراجعة ويحتسب به فيما بين المضارب ورب المال فان كان هناك ربح فالعمل فيه والافه ووضيعة في رأس المال كذا في الحاوي وهكذا في المحيطين \* ولو أقي مصر واشتري شيئا من رب المال وهو لا يعلم فاقى بالمتاع مصر آخر نفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما علم في الطريق وان سلم المتاع جاز به لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز لا كدوى \* ولو كان المضارب خرج بالمتاع من ذلك المصر قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهي إلى المصر ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط \* لو كان المضارب في الطريق فنهى رب المال برسول عن السفر أو مات فله أن يتوجه إلى أي مصر أحب وكانت نفقته في مال المضاربة فأما إذا كان مال المضاربة ناضا وهو في مصر أو في الطريق فخرج إلى غير مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الأمصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها إلى مصر رب المال في الاستحسان لا ضمان عليه ونفقة حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فأرسل إليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به إلى مصر رب المال فاقى لأضمنه ما هلك من المتاع في سفره وأجبره نفقته في المال استحسنانا ولو كانت المضاربة في يده دراهم أو دنانير فمات رب المال والمضارب في مصر آخر أو كان رب المال حيا فأرسل إليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال إلى مصر رب المال فله في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد أنفق منه على نفسه في سفره فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط \* إذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عيدا فأنفق عليه فهو متطوع وان رفع الأمر إلى القاضي فامر بالنفقة عليه فأنفق فهو عليهم ما على قدر رؤس أموالها ما قال أبو يوسف (٢) وهذه قسمة من القاضي بين المضارب وبين رب المال إذا حكم بالنفقة كذا في الحاوي \* كل مضاربة فاسدة لانفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان أنفق على نفسه من المال حسب من أجر مثل عمله وأخذ بما زاد ان كان ما أنفق منه أكثر من أجر المثل كذا في المبسوط والله أعلم

\* (الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابه وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة) \*

لو أعتق المضارب عبد المضاربة فلا يخلو ما أن لا يرجع في مال المضاربة أو فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على رأس المال أو فيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه فلا يعتقه رب المال يصح ويكون مستوفيا رأس ماله فاما إذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد بخمسمائة وهو

١ قوله لو اشترى بالف جارية تساوي الخ هذه العبارة إلى آخر العز ولا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه  
(٢) قوله قال أبو يوسف الخ هذه العبارة لا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه

توفك ذافغزلت وكست  
نفسها وصبيانها أوقضت  
به دينه أو باعت وشرت  
ما كولا أو غيره ودفعت إليه  
لا يحنث \* وهب ثوبه من غيره  
ثم قال اكر اين جامه بكار  
آيد مرا فكذا فلبسه يحنث  
\* ان لبست هذا الثوب في  
هذا العبد فكذا فإيام العبد  
اسبوع فيحنث لو لبسه في  
أيامه \* لا يلبس ثوبا فلبس  
قلنسوة أو عمامة لا يحنث  
ولو لم يذ كر لفظ الثوب يحنث  
وبالسر او يل يحنث لانه  
يجزى عن الكفارة فاذا  
اعطى عشرة سراويل لعشرة  
مساكين يجوز عن الكسوة  
وعن الثاني انه لا يحنث في  
العمامة الا اذا كانت تبلغ  
ازار أو رداء ويقطع من مثلها  
قيص أو سراويل وعنه  
انه يحنث في العمامة مطلقا  
\* لا يلبس هذا الثوب فأتخذه  
قلنسوة يحنث \* لا يلبس  
ثوب فلان فوضع قباءه على  
كتفه يحنث لانه لا لبس  
لبس الرداء لا لبس القيص  
\* أرادت قطع قباءه فقال  
الزوج اكر اين قبا كه توى  
برى اكنون من بوشم فانت  
كذا فقطعت به - ذلك  
بسنة فلبس طمقت لان هذا  
الثوب ليس بفور فلا يتقيد  
\* ان بعث غزلا فكذا فباع  
غزلا لا ناس فيه غزلها حنث  
وان لم يعلم \* لا يلبس ثوبا من  
غزلها فلبس فوق ثوب أو خلاف لامن غزلها يحنث اجما او قيل لا كمال لبس حرير افوق دثار قطنى بحيث لم يتصل بيده فانه يساوى  
لا يكره عند الامام رحمه الله (الخامس عشر في المساكنة) ان ساكنه في رمضان أو سنة فكذا يحنث بمساكنة ساعة وان نوى كل المدة دين



عزم عدم العود ثم عادان رأيا  
أونا فلا للمتناع لا يحنث وان  
على نية السكنى يحنث وان  
سكن ساعة \* لا يسكن هذه  
الدار وهو ساكن في عيال  
غيره كالابن الكبير والمرأة  
نخرج وترك القماشات  
لا يحنث لان السكنى  
لا تنسب اليه \* لا يسكن  
هذه الدار ونوى خروج  
نفسه عنها صدق وان لم ينوها  
نخرج ونقل متاعه الى المحلة  
ولو باجارة أو اعادة لآبدم  
تسليم الدار الى غيره مبرا كان  
أو مؤجرا فان لم يسلم لآبدم  
اتخذ دارا اخرى والا يحنث  
ولو ملكا فسلمه الى غيره كفاه  
وان لم يتخذ في مكان آخر  
اجمعا وان اشتغل بنقل  
متاعه كل يوم لوانقل على  
العادة لا يحنث والا يحنث  
\* وان أغلق باب السكة وبقى  
فيها يوما وليلة لا يحنث وان  
كان فقها أو شربا لا يمكنه  
نقل المتاع فاشتغل أياما طالب  
الاجراء لا يحنث \* لا أسكنه  
الاثنين يوما ولا أسكنه  
الثلاثين يوما له ان يفرق \*  
لا يسكن بغدادا ولا يساكن  
فلا نالا يحنث بالسكنى أقل  
من خمسة عشر يوما \* لا يصوم  
رمضان بالكوفة فهو على  
صوم كاه فيها \* عبده حران  
افطر بالكوفة فهو على  
المقام به يوم الفطر لاءلى  
الاكل والشرب \* ان ضحيت

بالكوفة فكذا فعلى حقيقة التضحية بها وان عني كونه بها يوم الاضحية صدق \* لا يرى الهلال بالكوفة فالمراد كونه فيها وقت الهلال وان عني الرؤية بهم اصدق \* قال وهو في منزله ان افطرت عندك فكذا فتعشى في منزل الخلوفاً عليه حنث وان شرب في منزله ماء ثم تعشى عندك

لا يحنث ولولم يشرب في منزله وذهب الى بيت المخالف عليه ولم يأكل عنده لا يحنث \* لا يقتله بالكوفة فخرجه بالرحبة ومات في الكوفة  
يحنث \* لا يسكن هذه القرية فخرج منها (٣١٦) كما هو شرط البر ثم عاد وسكن يحنث وكل ماله امتداد اذا لم يوقت يحمل على العر

المال الخياران الاخيران لا الالف هكذا في المحيط \* ولولم يعتقه المصارب وأعتقه مارب المال في كلمة واحدة  
فالعبد الذي قيمته ألف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه وأما العبد الذي قيمته ألفان فثلاثة ارباعه حر من  
مال رب المال وأما الربع الباقي فان كان رب المال موسرا فالمصارب في قول أبي حنيفة رجة الله تعالى بالخيار  
ان شاء أعتق ذلك الربع وان شاء استسعى هي العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد  
وان كان معسرا فان شاء أعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المصارب أياضاً رب المال تمام حصته  
من الربح وذلك خمسة مائة موسرا كان أو معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بضمن المصارب من هذه  
الخمس مائة الاخرى كذا في المبسوط \* وان أعتقه مارب المال متفرقا فان أعتق أولا الا على فان على قول  
أبي حنيفة رجة الله تعالى يعتق من الاول ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربه ويعتق من الذي قيمته ألف وقت  
الاعتاق النصف ثم للمصارب خيارات ثلاثة في العبد ان كان رب المال موسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول  
ونصف قيمة الثاني وان شاء أعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربه والثاني  
في نصفه فان اختار تضمين رب المال يرجع على العبد الاول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومتى  
رجع بذلك عليهم ما كان ولاؤهما كله لرب المال وان اختار المصارب السعاية أو الاعتاق يكون ولأه العبد  
الاول بينهم ما على أربعة أمهم ثلاثة ارباعه لرب المال وربعه للمصارب ولأه العبد الثاني بينهم نصفين وان  
أعتق العبد الادنى أو لا نقول على قول أبي حنيفة رجة الله تعالى ما أعتق العبد الادنى أو لا يعتق كله من  
غير سعاية وحسين أعتق الا على عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عتق مشترك بين اثنين أعتقه  
أحدهما هكذا في المحيط \* ولو اشترى بألف عبدين كل واحد منهما مائة مائة أو ألفا أعتقه مارب المصارب معا أو  
أحدهما قبل صاحبه ثم فارق المبال عن أحدهما أو قطع يده فقد صار مائة وتوفي نصف رأس ماله ثم ظهر  
الفضل في العبد الاخر الا أن العتق الذي كان من المصارب قبل ذلك فيه باطل وان أعتقه مارب المصارب بعد  
ذلك لم يجز عتقه في الجحى عليه لانه لا فضل فيه عاين من رأس المال وأما العبد الاخر فاعتق منه ربه  
نصف الفضل على ما بقى من رأس المال فيه ثم يباع الجحى عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله ويضمن  
المصارب ان كان موسرا لرب المال نصف قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر أن جميعه ربح وان نصفه  
لرب المال فيضمن له المصارب ذلك ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بآتين وخسين  
درهم ما في قياس قول أبي حنيفة رجة الله تعالى كذا في المبسوط \* اذا كان المصارب عبدا أو أمة من  
المصاربة فان كانت القيمة مائة لرب المال فانه لا تجوز كتابته واذا أدى العبد الكتابة لا يعتق ويكون  
ما أدى من الكتابة على المصاربة وان كان في القيمة فضل على رأس المال بأن كانت القيمة ألفي درهم وكتبه  
على ألفين ورأس المال ألف درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الربع عند أبي حنيفة رجة الله تعالى  
ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب رب المال الا أن لرب المال أن ينقض الكتابة فان لم ينقض حتى أدى  
العبد جميع بدل الكتابة فانه يعتق حصته المصارب عند أبي حنيفة رجة الله تعالى لا غير وعندهما يعتق  
الكل وما قبض المصارب من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع الكتابة تكون على المصاربة  
عندهم جميعا واذا أعتق حصته المصارب انتقضت المصاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلاثة ارباع  
الكتابة فبقي خمسة مائة والعبد كله ربحا فان تكون الخمسة مائة بينهم مائة بينه مائة بينه مائة فقد حدث  
للمصارب زيادة شركة بقدر الربع لم تكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول أبي حنيفة رجة الله  
تعالى على ما عرف ويكون لرب المال في نصيبه عند أبي حنيفة رجة الله تعالى خيارات ثلاثة ان كان المصارب  
موسرا هكذا في المحيط \* وان مات ولم يؤد المالك شيئا وترك أقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة  
لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يبي ببدل الكتابة فيستوفي رب المال مما ترك رأس

والقاضي على انه اذا عفى  
القور أو كان دليلا قائما  
لا يحنث بالعود \* نزل في خان  
ثم قال اكرام مشب ايحبابا  
ثم فكذا ينوي لاحتمال  
ارادة الختان أو الخجرة أو  
المصرو يعمل بها وان لم ينو  
فعلى الختان \* انهم فقال اكر  
اين كاركده ام هر چه زن  
خواه \* ثم تادم سال فكذا  
اكر درين شهر باشم وكان  
برياعن التهمة وسكن البادية  
وتزوج في المدة يقع لانه  
يجعل فعيل الخيانة سببا  
لانعقاد اليمين بالتزوج وشرط  
سكنى هذه البلدة ولم يذكر  
جزاه \* لا يسكن هذه المحلة  
ومنها تشعب محلة أخرى  
فانتهل اليها ان كانت الثانية  
زقا فالاولى أو على العكس  
يحنث لانها تباع لها وان كانت  
محلة أخرى غير تابعة للاولى  
لا يحنث \* لا يسكن هذه  
الدار فاشترى صاحبها في  
جنبها بيتا من دار أخرى في  
جنب هذه الدار وجعل  
طريقه فيها وسد باب البيت  
الذي كان فيه فسد \* كن  
المخالف في هذا البيت  
وجعل يدخله بلا دخول  
الدار يحنث \* لا يشتري من  
هذه الدار شيئا فاشترى هذا  
البيت منها لم يحنث بخلاف  
السكنى \* (نوع منه) \*  
لو حلف لا يسكن هذه الدار  
فوجد الباب مغلقا لا يمكنه

الفتح فلم يتمكن الخروج لا يحنث وقيل يحنث ولو منع بالقيء لا يحنث اجماعا وعن الثاني فيمن حلف لا يسكن هذه الدار ان اغلق ماله  
الباب عذروا ليس عليه ان يتسور الحائط وبه نأخذ حتى لا يقع الطلاق ان علق بالسكنى فيه بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج منه اليوم فكذا



وقيد ومنع حيث يحنت في الصحيح ان لم تحضر في الليلة فكذلك فقيدت ومنعت منعاً حسيماً كرا الفضلي انه يحنت وذكر الصدر الشهيد بعد هذا انه لا يحنت والاصح انه يحنت والفرق بين الفعل وعدمه ان الشرع لا يجعل المعدوم (٣١٧) موجوداً ويجعل الموجود معدوماً بعد

الاكراه وشرط الحنت في  
مسئلة السكنى اهر وجودى  
فانعدم با كراه القاعل وفي  
مسئلة الخروج امر عدى  
قال لها ان سكنت الليلة في  
هذه الدار فكذلك تقدر  
على الخروج لئلا لا يحنت  
بخلاف الرجل ولو تحقق  
العذر في حقها أيضاً بالص  
فهو معذور كرامش بدرين  
شهر باسم فكذلك افاصا به الحى  
ولم يقدر على الخروج حنت  
لايسا كن فلانا ولا نية له  
فسا كنه في دار كل منهما في  
مقصورة لم يحنت ولو كان في  
الدار مقصورة فسكن فيها  
أحدهما في الدار والاخر في  
المقصورة لم يحنت ولو نوى حين  
حلف ان لايسا كنه في منزل  
واحد أو بيت أو حجرة واحدة  
يكونان فيه معاً لم يحنت حتى  
يسا كنه فيما نوى وان يتنا  
بعينه لا يصح وان مدينة معينة  
أو قرية سماها فان سا كنه  
فيها يتنا أو منزلاً واحداً حنت  
وفائدة تخصيصها الخارج سائر  
المواضع عن المين ولو سا كنه  
في طائوت يملان فيه نهرا  
لا يحنت والمين على المنازل  
التي يكون فيها المأوى والاهل  
والعيال الا أن يدل الحال  
على المساكنة في السوق  
أو نواها ولو لايسا كن فلانا  
فدخل داره غصبا فان أخذ  
هو في القبله لم يحنت والا  
حنت وان زاره وأقام يوماً

ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف قدمت عن وقاه ويعتق فيأخذ المضارب من  
ذلك ألفين ويغرم لرب المال ألفاً وخمسمائة قيمة ثلاثة أرباع العبد لانه بقي ذلك على ملك المولى وقد أفسده  
المضارب فيضمن ونكرن الائمة الا لاف الباقية من الكسب بين المضارب ورب المال نصفين وان ترك  
المكاتب تسعة آلاف أخذ المضارب ألفي درهم بدل الكتابة فيموت حراً ويأخذ أيضاً ألفاً زائدة بحق  
الارث لان الولاء لانه عتق كله عليه لانه ملكه بالضمان فان كانت قيمته يوم كاتب ألفاً ثم ازدادت لم تنفذ  
الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة ألفين ثم اتقصت ثم أدى أو مات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان  
الربح كان ملكه فنفذت الكتابة فيه الا أن المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فارق الاولى في وقت  
الضمان كذا في محيط السرخسى \* اذا عتق المضارب عبداً من المضاربة قيمته مثل رأس المال أو أقل  
على ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فان عتقه باطل كالأعتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد أكثر من  
رأس المال بان كانت ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فأعتقه المضارب على ألفي درهم عتق من العبد  
نصيب المضارب خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل  
العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم للعبد لا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب  
للعبد أعتقتك على ألفي درهم وقبل العبد ذلك حتى صار حراً بنفس القبول أو مكاتباً حتى يكون ما كتسبه  
بعد ذلك كسب مكاتب أو كسب حرمديون فاما اذا قال المضارب للعبد ان أدبت الى الفين فأنت حراً أدى  
العبد ألفي درهم وعتق حصته المضارب من العبد فان جميع ما أخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب  
عبد المضاربة فيأخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما شرطاه كذا في المحيط \*  
ان كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به أمة قيمتها ألف فوطئها المضارب فولدت ولداً يساوى  
ألفاً فادعى المضارب أنه ابنه ثم باعته قيمة الغلام ألفاً وخمسمائة والمضارب مؤسراً فان شارب المال استسحق  
الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعتقه واذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب  
نصف قيمة الامة مؤسراً كان أو معسراً هكذا في الكافي \* اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة  
بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفاً فولدت ولداً يساوى ألفاً فادعى المضارب فدعوته باطلة وهو ضامن  
لعقر الجارية وله أن يبيع الجارية وولدها فقد أجهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ  
اشتراها الاقل من ستة أشهر فلا أن يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وان كانت جاءت به لاكثر من ستة أشهر فعليه  
العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوته  
وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله  
وخمسين درهماً ما بقي مؤسراً كان أو معسراً وأما الولد فهو ربح كله ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف  
ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان مؤسراً فان لم يبيع واحداً منهما  
ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوى ألفين فهي أم ولد للمضارب وعليه قيمة ثلاثة  
أرباعها مؤسراً كان أو معسراً وأما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام أو يأخذ رب المال  
شيئاً من العقرو له أن يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوى ألفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربه كذا في  
المبسوط ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب مؤسراً واذا عتق من الولد  
ربه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كله فرب المال يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله اذا  
كان المضارب مؤسراً الا من سعاية الولد واذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فبقي من الجارية وعقرها  
على المضارب يكون ربحاً وبقي الولد كله ربحاً فبقي من قيمة الام والعقر يكون ربحاً يختص به رب المال فان  
كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدي المضارب ذلك الى رب المال فالخامس أن المضارب في

أو يومين لا يحنت والمساكنة الدوام عليها بالاهل والمتاع \* سافر الخائف وسكن مع المخوف عليه أهله لم يحنت عند الامام رحمه الله بناء  
على ان قيام السكنى بالاهل والمتاع وعند الثاني لا وعليه الفتوى وان سافر الخائف أقل من مدته لم يحنت \* لا يسكنه وهو فيه بأهله فاجتهد

في انحرابها فغابته ولم يخرج لا يحنت \* خاصهما عند الخاكم ألا وكذا الومنع بالوثاق لانه مسكن لاساكن (السادس عشر في الدخول) لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها راكبا (٣١٨) أو ماشيا حافيا أو متعللا حنت فان نوى ماشيا ودخلها راكبا لا يحنت كما لو أدخل مكرها فان

هذه الصورة يضمن لرب المال تمام قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا ألفا ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح وذلك ألف ومائة فيعتق من الولد بقدر ألف ومائة حصصا المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة ربحا فيكون بين رب المال والمضارب نصفين فللمضارب من ذلك أربع مائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر أربع مائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشره لان قيمته ألفان وعشر الألفين مائتان ويسمى الولد في أربع مائة وخمسين درهما لرب المال فإذا أدى الولد ذلك إلى رب المال عتق كله وكان لرب المال من ولاد الولد عشرة وربع عشره وللمضارب سبعة أعشاره وثلاثة أرباع عشره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهم ما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* ولو كان المضارب معسرا لا يقدر على الاداء فأراد رب المال أن يستسي الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك وان أراد أن يستسي الولد كان له ذلك في ألف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصته من الربح في الولد ثم لرب المال ثلاثة أرباع ولأولاد كذا في المبسوط \* وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدي ذلك متى أيسر فان أدى الولد السعاية ثم أراد أن يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* ولو كانت الجارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم وأخذها صارت الجارية أم الولد للمضارب وبعث الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة مابقي من رأس المال وخمسون حصصا رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فإذا قبضه رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسمى في نصف قيمته لرب المال ولأولاده بينهما نصفين وان كان المضارب معسرا وقد أدى العقر فرب المال أن يستسي الولد بتسعمائة درهم بقيمة رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسي الولد لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولد تسعة أعشاره ونصف عشره ويكون له نصف قيمة الام دينارا على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ومن دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه رب المال فانه ابنه وتصير الجارية أم ولده ولا يغرم للمضارب شيئا لان قيمة الجارية ولان الولد ولان العقر وكذلك لو كان الولد يساوى ألفين ولو كانت الام تساوى ألفين فادعاه رب المال صححت دعوته وصارت الجارية أم ولده ولو ثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا وغرم عن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها ألفان فجاءت بولد فادعاه المضارب بعد ما ولدته وقيمتها ألف فان الجارية تصير أم ولده ويضمن قيمة ثلاثة أرباعها لرب المال وثلاثة أثمان العقر موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا ويكون الولد عبدا للمضاربة يبيعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فإذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة أثمان عقر الجارية يثبت نسب الولد وعتق نصفه وسعى في نصف قيمته لرب المال موسرا كان أو معسرا ولأولاد الولد بينهم ما انصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهم ما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط والله أعلم

#### (الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده)

ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي \* إذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع يمينه لو استهلك المضارب رأس المال أو أنفقته أو أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا وان أخذ من الذي استهلكه كان له أن يشتري به على المضاربة بقره أو الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* روى عن محمد

أدخل مكرها وهو قادر على المنع اختلفوا فيه والاصح أنه لا يحنت رهذه اذا حمل وأدخل فان دخل بقدومه يحنت قولوا واحدا ولو خرج ثم دخل فيما إذا أدخل مكرها هل يحنت اختلف المشايخ فيه قال السيد أبو شجاع لا يحنت والاصح الحنت وان على الدابة فغابته وأدخلته أو أقامه الربح أو زلق ووقع فيه فالاصح انه لا يحنت ولو جاء الى الباب لا يريد الدخول فاشتد في المشى ووقع فيه اعناره يحنت \* تزوجها ثم قال ويراجعانه آرم فكذا فحملهما غيره الى بيته ان أراد حملها بنفسه لا يقع وان أراد امساكها فيه ان خلاها فيه ولم يخرجها يقع (نوع) لا يدخل بيتا فقام على اسكفته ان رد الباب يبقى خارجه لا يحنت وان يبقى داخله يحنت \* ان خرجت الاباذنى فكذا فقامت على العتبة وبعض قدمها في الخارج وبعض قدمها في الداخل وذلك يعلم أيضا باغلاق الباب بان يبقى بعضها في الخارج والبعض في الداخل فاعتمدها ان على الخارج يحنت وان على الداخل أو عليها الا اذا كان يدخل فيه قائما ما اذا كان مستلقيا على ظهره أو بطنه أو جنبه فصار بعض بدنه

خارجا والبعض داخله يعتبر الاكثر ان كان في الداخل داخل وفي الخارج خارج ولا يحنت بادخال الرأس بلا قدميه وكذا لو تناول رجلا شيئا بيده لا يدخل بيت فلان يجلس على دكة بابه وهو تابع لبيته وينتفع بها المحلوف عليه يحنت وفيه نظر \* وان دخل حافوا متزعما من هذه الدار الى الجادة وليس للحانوت باب في الدار يحنت اكر فلان را ما نمت تاباى بدراند رآنه فكذا ثم ان الخائف رآه في الكرم فلم يخرج يحنت



لان المقصود من الدخول اذا رآه ومنعه عن الكون اذا رآه بعد الدخول \* لا يدخل بلع او مدينة كذا فعلى العرآن وكذا مدينة يرى بخلاف كورة بخار او رستاق كذا اذا دخل أرضهم ما يحنثا كركر دسقاية فلان كركرى (٣١٩) فكذا وقال أردت به الدخول وهو

يحوم حولهم ولا يدخل بينهم يحنث لان حقيقة اللفظ هذا وقيل يحمل هذا على الدخول بخانه فلان درآي ولم يقل اكر يحنث في الحال ويحنث بادخال احدى رجله \* لا يدخل هذه الدار فقام على السطح او شجرة لو سقط سقط في الدار بخواب الرواية وهو المختار انه يحنث والفقهاء على أنه ان من العجم لا يحنث \* لا يدخل هذه الدار وحلف آخر لا يخرج من هذه الدار فنام كل على سطحه لا يحنث واحد منهم \* لا يخرج فازتقى شجرة لو سقط سقط في الطريق لا يحنث كما لو دخل الكنيف وبابه في الدار \* لا يدخل هذه الدار فدخل بيتا منها قد أشعر في السكة وله باب في الدار أيضا يحنث وكذا لو دخل علوها التي على الطريق أو الكنيف وباهما في الدار \* لا يدخل هذا المسجد فخرّب واتخذ مسجدا آخر فدخل حنث كالدار \* لا يدخل سكة فلان فدخل مسجداها وليس له باب الى تلك السكة لا يحنث في المختار وان دخل بيتا من طريق السطح ولم يدخل البيت قال الفقهاء الاقرب الحنث وقال الاسكاف عدم الحنث اقرب قال الصدر وبه يفتى والحق انه ان كان ظهره الى هذه السكة أو بابه الى سكة أخرى لا يحنث وان

رجعه الله تعالى أن المضارب اذا أقرضها رجلا فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان أخذ مثلها لم ترجع كذا في الذخيرة \* وان كان مع المضارب ألف فاشتري به عبدا فلم يتقدمه حتى هلك الألف يدفع اليه رب المال ألفا آخر ثم هلك قبل الدفع الى البائع له أن يرجع على رب المال ثم وثم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي \* لو أن المضارب أراد أن يبيعه مائة مائة بعد ذلك فاعلم يبيعه مائة مائة على الألف وان بين الأمر على وجهه وأراد أن يبيعه مائة مائة على الكل فله ذلك كذا في المحيط \* ولو كان اشترى بألف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب أنه قد نقد البائع الثمن وبجهد البائع ذلك وحلف فان المضارب يرجع على رب المال بألف آخر فيدفعه الى البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة واذا اقتسمت المضاربة أخذ رب المال رأس ماله أنى درهم كذا في المبسوط وفي باب المراجعة في المضاربة \* ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية فضاع الألف قبل أن يتقدمه فقال رب المال ضاع المال قبل أن تشتري الجارية وانما اشتريتها بنفسك وقال المضارب لابل ضاع المال بعدما اشتريتها فانا أريد أن أخذك بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب ولو كان ولي المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعد ما ضاع المال فوقع الشراء على المضارب كذا في المحيط \* ولو لم يهلك الألف ولم يتقدمه في عن الجارية ولكنه اشتري به جارية أخرى على المضاربة وقال أبيعها فأنقد الثمن الاول فاعلم اشتري الجارية بالخرسيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشتري بالجارية التي قبض جارية أخرى جاز وكانت على المضاربة كذا في المبسوط \* ولو اشتري بالألف جارية تساوى ألفين فضاع قبل النقد غرم رب المال الألف كله كذا في الحاوي \* ولو اشتري المضارب جارية تساوى ألفين بامه تساوى ألفا وقبض التي اشتراها ولم يدفع أمة حتى ماتت فانه يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها ألفا والامة التي كانت عنده قيمتها ألفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشتراها ثم هلك كذا في المحيط \* واذا كان مع المضارب ألف بالنصف فاشتري المضارب به براو بعه بألفين ثم اشتري بالالفين عبدا ولم يتقدمه الا الفين حتى ضاع الا الفان في يده يغرم رب المال ألفا وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة أرباعه للمضاربة وصار رأس المال ألفين وخمسمائة ولا يبيع العبد مائة الا على ألفين فان باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة أرباعه للمضاربة يرفع رأس المال وذلك ألفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة رجحا بين المضارب ورب المال كذا في الكافي \* ولو عمل بالمضاربة حتى صارت أنى درهم ثم اشتري به مائة جارية قيمتها أقل من ألفين وقبضها فهلك ذلك كله عنده معا فعلى المضارب ألفا درهم عن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة أرباعها كذا في المبسوط \* اشتري بألف المضاربة جارية قيمتها ألفان ولم يتقدمه الثمن حتى باعها بألفين وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخلو من أربعة أوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا وهلك الألف الاول أولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهو ألفان معا أو متعاقبا وهلكت الجارية أولا ثم المالان معا أو متعاقبا وهلك المال الثاني أولا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا أو متعاقبا ما اذا هلكت الاموال كلها معا من المضارب ثلاثة آلاف ألفا البائع الجارية وألفين لمشتريها ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة وأما اذا هلك الألف الاول أولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا أو متعاقبا فالثلاثة آلاف كلها على رب المال وأما اذا هلكت الجارية أولا ثم المالان معا أو متعاقبا فعلى رب المال ألفان وخمسمائة وعلى المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخر أولا ثم الجارية والمال الاول الاصل أن المضارب بقدر ما كان عاملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على

له باب آخر الى هذه السكة أيضا يحنث \* لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير هذا الباب لم يحنث ولو لم يعينه ولكنه نوى لا يصدق قضاء \* ولو حفر سر دبا تحت تلك الدار فدخله أو الفناء لا يحنث ولو كان رأس القنطرة مكشوفة في الدار ان كانت كبيرة يستفي منها أهل الدار يحنث

إذا بلغ إلى ذلك المكان وان صغيرة لضوء القناة لا يحتمل \* لا يدخل هذا القسطاط وهو مضروب قنزع وضرب في مقام آخر ودخل يحتمل  
 \* لا يكتب به هذا القلم فكسره وكتب به لا يحتمل لأنه بعد الكسر لم يبق قلم \* لا يلبس هذه النعل فقطع شرا كهوا وشركها بآخر ثم لبسه يحتمل  
 وفي الخباء العبرة للعبدان \* لا يجلس على هذه الاسطوانة وهي من آجر فنقض وبني ثانياً فجلس عليها لا يحتمل (٣٣٠)

\* (نوع) \* لا يدخل بيتا  
 لفلان وهو فيه باجارة  
 أو أجرة يحتمل عندنا ان  
 سلم الدار إلى المستعير  
 ونقل هو متاعه اليه والا لا  
 \* لا يركب دابة فلان  
 ولا يستخدم عبيد فلان  
 فركب واستخدم المستأجر  
 والاستعار لا يحتمل بخلاف  
 ولودخل بيتا له قد آجره  
 لا يحتمل \* لا يسكن حانوتا  
 لفلان فسكن حانوتا آجره  
 فلان ان كان فلان ممن  
 يسكن الحانوت لا يحتمل  
 عندهم اخلافاً للمحمد وان  
 كان ممن لا يسكنه حنث  
 عند الكل \* لا يدخل على  
 فلان ولم يسم شيئا ولم ينو  
 ندخل عليه في بيته أو بيت  
 غيره ضيفا يحتمل وفي المسجد  
 لا ويراد به الدخول عليه  
 لأجل التعظيم في مكان يراد  
 به التعظيم وفي عرفنا يحتمل  
 وان دخل عليه في المسجد  
 \* ولودخل عليه في ظله أو  
 سقف أو دهن باب لا يحتمل  
 لانهم ليست بمواضع التعظيم  
 \* ولودخل عليه في خيمة ان  
 كان من أهل البادية حنث  
 ولو مصري لا \* وان دخل  
 دارا هو فيها لم يحتمل كالحلف  
 لا يدخل دارا وفلان فيها  
 وهو لم يره أو في بيت آخر وهو  
 دخل بيتا آخر لا يحتمل

المعمول له ولأنه هو الذي أوقعه فيه فعليه تخليصه واخراجه عنه وبقدر ما كان عاملا لنفسه يكون قرار  
 الغرم على المضارب لان غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي \* ولودفع إلى رجل ألف درهم  
 مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فقبض الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بألفين فقبضهما  
 ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالألفين جارية تساوي ألفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها  
 والجارياتان جميعا فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف إلى بائع الجارية الأولى ثم ألف درهم ويرد  
 على المشتري الجارية الأولى ما قبض منه منها وذلك ألفا درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم  
 وإلى بائع الجارية الثانية ألفي درهم غنمها ثم يرجع على رب المال من هذه الجلالة بأربعة آلاف درهم ألف ثمن  
 الجارية الأولى وألف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الأولى بعديعها وألف وخمسمائة من ثمن  
 الجارية الثانية ولو هلك الألف الأول ثم هلك ما بقي معار جمع بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو  
 هلكت الجارية الأخيرة أولا ثم هلك ما بقي معار جمع على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذلك لو هلك  
 الجارية الأولى أولا أو هلك الألفان أولا ثم هلك ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معافي المعنى سواء هكذا في  
 المنسوط \* ولو اشترى بألف المضاربة جارية تساوي ألفا فقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا  
 يساوي ألفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جارية يساوي ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع  
 العبد فهلكت عنده هذه الأشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه ان هلكت الأموال كلها ما عافى  
 المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية وألفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجارية يرجع على رب  
 المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفا وخمسمائة وان هلك الألف أولا ثم الباقي معار جمع  
 المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة وان هلك العبد أولا ثم البواقي  
 معار جمع على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجارية أو البواقي معا وان هلكت  
 الجارية أولا ثم ما بقي معار جمع على رب المال بأربعة آلاف وسبعسمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية  
 تساوي ألفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوي كل واحدة منهما ألفا فقبضها ثم هلكت الجارية  
 ورأس المال الأول معافى على المضارب ثمن الجارية الأولى ألف درهم وألفان قيمة الجارية الثانية الأخرين  
 ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف ماله كان اشترى بالجارية الأولى جارية تساوي ألفين وقبضها  
 فهلكت الجارياتان ورأس المال معافى على المضارب ثلاثة آلاف درهم ألف ثمن الجارية الأولى وألفان  
 قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة وكذلك لو هلكت إحدى الجاريتين أولا ثم هلك  
 ما بقي معا ولو هلك الألف الأول أولا ثم هلك ما بقي معار جمع بالثلاثة آلاف كلها على رب المال كذا في  
 المنسوط \* ولودفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فقبضها ثم باعها  
 بألفي درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالألفين وبالألف الأول وهو في يده جارية تساوي أربعة  
 آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الأول إلى صاحب الجارية الأولى ودفع الألفين إلى الذي اشترى منه الجارية  
 الأخيرة فاز عليه ألف درهم من ماله الذي اشترى منه الجارية الأخيرة فان لم يتقد الألف الأول حتى هلك  
 وباع الجارية الأخيرة بستة آلاف درهم كان له من ثمنها ألف درهم حصة ثلثها الذي كان اشترى لنفسه وتسكون  
 أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف درهم إلى الذي اشترى الأولى منه ثم يأخذ رب المال رأس  
 ماله ألف درهم من الباقي وما بقي وهو ألفا درهم يرجع بينهما على الشرط فان كان المضارب لم يتقد الألفين  
 الذين اشترى بهما الجارية الأخيرة حتى ضاعوا والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك أيضا من ثمن الجارية الأخيرة

\* لا يدخل عليه فدخل يريد غيره لا يحتمل ولولم يكن له نية يحتمل كالحالف على أن لا يسلم فلانا فسلم على قوم هو فيهم ناويا ولا  
 غيره لا يحتمل وان خلا عن النية يحتمل \* لا أدخل دارك والمخاطب في دار ولم يكن الحالف فيها ولا في غيرها فتحول المخاطب إلى أخرى باعارة  
 أو أجرة فدخل عليه الحالف يحتمل ولو سكن فيها آخر بعد تحول المخاطب وحلف الحالف أيضا لا يدخل منزلا فلان ثم دخلها يحتمل باليمينين



والمد كور قبل جواب الرواية وهذا جواب المشايخ \* لا يدخل دار فلان ولا يكلم عبده فباعه ثم وجد الشرط لا يحسن وقد تقدم ان الدار ان هجر  
لاجلها يحسن وان لم يكن في ملكه عبد ثم استحدث بعد المين حنث (٣٣١) وفي الدار كذلك عندهما خلافاً للثاني

ولا يبقى فيه ربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المضارب اذا اشترى  
بألف المضاربة متاعاً وقبضه ولم ينقد الا الف حتى هلك فأبرأ المبتاع منه لم يكن للمضارب أن يرجع على رب  
المال بشئ والمتاع على المضاربة كذا في المحيط \* لو عمل بالمضاربة حتى صارت أربعة آلاف ألفين منها دين  
وألفين عين في يده فاشترى بهذين الألفين جارية فلم يقبضها حتى هلك الألفان فإنه يرجع بثلاثة أرباعها  
على رب المال واذا أخذ الجارية كان له ربحها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد  
ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فأرأس ماله ألفان وخمسمائة ولا يرجع المضارب في هذين  
الألفين بشئ كذا في المبسوط \* وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي  
والله أعلم

#### \* (الباب الخامس عشر في جود المضارب مال المضاربة) \*

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الى شيأ ثم قال قد دفعت الى ألفا مضاربة  
فهو ضامن للمال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان اشترى به مع الجود فهو مشتر لنفسه وان اشترى  
بعد الاقرار بالقياس أن يكون مشتر بالنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويبرأ من الضمان كذا  
في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى في المضارب اذا قال هذا ألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح  
وسكت ثم قال على دين فلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم يقبل وهذا  
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* لو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر  
المضارب أنه قد ربح فيها ألفا وجاء بألفين ثم انه جحد فقال لم أربح فيها الا خمسمائة فهلك الألفان في يده وقامت  
البينة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسمائة التي جحد بها من الربح فيأخذها رب المال من رأس  
ماله ولا يضمن شيئاً غير هاولو كان أنكر أن يكون ربح في المال شيئاً والمسئلة بحالها ضمن الألف الربح كله  
فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين  
رب المال والمضارب \* لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع  
ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي والله أعلم

#### \* (الباب السادس عشر في قسمة الربح) \*

الاصل أن قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم  
يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح  
ألفا فاقسم الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فأخذ رب المال من الربح خمسمائة والمضارب  
خمسمائة ثم ضاع ما اعتد رأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده فان قسمته ما باطلة والخمسمائة التي  
أخذها رب المال تحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه من الربح الى رب  
المال ان كانت قائمة بعينها وان هلكت في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف  
الذي هلك في يد المضارب هو الربح كذا في المحيط \* ولو كان الربح ألفين فأخذ كل واحد ألفاً من الربح ثم  
ضاع رأس المال فالألف الذي قبض رب المال رأس ماله ويضمن له المضارب نصف الألف الذي أخذه وان  
استوفى رأس ماله ثم اقسما الربح ثم دفع رب المال الألف الذي قبضه برأس ماله الى المضارب وقال أعمل على  
المضاربة التي كانت فان ربح أو وضع لا تنقض القسمة الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى  
انتهت بنهايتها اقسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا  
في محيط السرخسي \* لو اقسما الربح وقسموا المضاربة ثم عقداها ثانياً فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح

(٤١ - فتاوى رابع) السفينة أو الجسر \* لا يدخل بعد ادق فيها في السفينة لا يحسن عند الثاني وعليه الفتوى \* لا يدخل دار فلان  
وفلان ساكن مع ابنه والاب هو الذي يستأجره ويعطى غلته يحسن كما لو حلف لا يدخل دارها وهي تسكن مع زوجها ولا يدخل دار فلان

وهو يسكن مع زوجته ان لم تكن لها وله دار على حدة سوى هذه الدار يحتمل وان كان لكل دار أخرى على حدة لا يحتمل وفي المتنق  
أختار الحنف مطلقا اعتبارا بالمساكنة (٣٢٢) الا اذا نوى دارا مملوكة لكل منهما \* لا يدخل دارا اشتراها زيد ومنه

اشترى الحالف ودخل  
لا يحتمل ولو وهبها من الحالف  
ودخل يحتمل لان الشراء  
يرفع بالشراء لا بالهبة \* ان  
دخلت دارا سلك في كل امرأة  
أتزوجها فكذلك وجد  
الشرط فحرمت عليه ثم  
تزوجها لا تطلق لانها معرفة  
لاضافة اليها او متناول  
اليمن ~~نكرة~~ ولا تدخل  
المعرفة تحت النكرة للتعاضد  
\* ان دخلت الدار فساو  
طوالق فدخلت الدار وقع  
عليها وعلى غيرها والاعتماد  
على هذا على الاول \* آجرت  
دارها فغضب الزوج وقال  
تافلان درخانه است وقباله  
در دست وى است ان دخلت  
هذه الدار فهي كذا  
فانفسخت الاجارة والقبالة  
ضاعت فدخلت الدار لا يقع  
والشرط لو تبعه لا يعتبر \* ان  
دخلت الدار مادام فلان  
فيها فانت كذا فتحول عن  
تلك الدار ان عاد اليها فدخلتها  
لا يحتمل \* انت على كذا على  
دخولك الدار فقبلت وقع  
\* لا يدخل داره الا شكفت  
بين ان نزلت بلية أو قتل أو  
هدم أو موت فدخل  
لا يحتمل \* لا يدخل الحمام  
ازهر سرشستن فدخل ليسلم  
على الحمامي وغسل لا يحتمل  
\* (نوع آخر) \* ان  
أدخلت فلانا يتي فهو على  
الدخول بامره وقوله ان

الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خاف المضارب أن يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من  
رأس المال كذا في التبيين \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب ألفي درهم  
ثم اقسما فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله ألف درهم فأخذ المضارب حصته من الربح ألف درهم  
وبقيت حصته رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالألف الذي ضاع في يده ضاع منه ما جيعا  
وما بقي في يد المضارب يبقى بينهما فافترجعه عليه رب المال بنصفه وذلك خمسة آلاف هذا اذا ضاع الألف الذي  
هو حصته رب المال قبل القبض فأما اذا ضاع الألف الذي هو حصته المضارب بعد ما قبضه بالمضارب لنفسه  
فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصته المضارب وما بقي حصته رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط \*  
فان كان المضارب قاسم رب المال وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب  
لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من مالهما ويصير كأن لم يكن لان المضارب بقي أمينا في  
ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا  
عليه وقد تبين أنه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط \* دفع ألفا مضاربة بالنصف فاشترى  
به وباع ربحا أولا واشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا أو حط ثم ربح بعد ذلك جاز  
ويقتسمان عليه حصل الربح قبله أو بعده ولو اقسما ثم زاد أحدهما أو حط فكذاك وعن محمد رحمه الله  
تعالى انه يجوز الحط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي \* اذا أخذ رب المال  
من المضارب مثلا العشرين أو الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كمالا دفع الى رب المال  
شيئا قال هذا ربحي يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولو أن  
المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربحي روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس  
ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ما لا يكون مأخذا من المضارب قبل الحساب نقصانا من رأس  
المال كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع الى رجل ألفا مضاربة فربح فيها ألفا فقال له رب المال ادفع الى  
رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها هبة مجهولة وان كان مستهلكا فهو  
براهة له مما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\* (الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين) \*

هذا الباب يشتمل على سبعة أنواع

(النوع الاول) فيما اذا اختلف في مشتري المضارب هل هو للمضاربة \* من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة  
بالنصف فاشترى عبدا بألف درهم ولم يقل عنه - بالشرائه انه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشتريته وأنا  
أنوي أن يكون علي المضاربة وكذب رب المال فقال اشتريته لنفسك هل يصديق المضارب فيما قال فهذه  
المسئلة لا تحل من أربعة أوجه اما أن يكون مال المضاربة والعبدة قائمين وقت اقرار المضارب أو كانا عاكين  
أو كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا أو كان مال المضاربة قائما والعبدة هالكا ففي الوجه الاول القول  
قول المضارب مع عيئه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بثمنه  
ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير بينة ويضمن المضارب للبائع ألف درهم ولا  
يرجع على رب المال بشيء وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر أن المضارب يصدق على رب  
المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده وأراد أن يرجع على رب المال  
بألف آخر فانه لا يكون مصدقا كذا في المحيط \* ولو كان المضارب اشترى العبد بألف المضاربة ثم نقد  
ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسى وكذب رب المال فالقول قول رب المال ويأخذ المضارب ألف

دخل على نفس الدخول أمر أم لا علم أم لا وترك على علم الحالف بالدخول لان شرط الحنف الترتل للدخول ففي دخل المضاربة  
ولم تمنعه فقد تركه حتى دخل \* ان تركت اني بعمل لفلان ثمنه فلم يمنع ان كان كبيرا بالغالا يقدر على منعه لا يحتمل \* لا تركت في داري فقال



اخرج لا يحنث وان لم يخرج \* لا يدع ماله اليوم على غيره فقدمه الى القاضى وحلفه في اليوم بر \* لا يدعه يدخل هذه الدار فان لم يملكه فذعة بالقول وان ملكه يمنع بالقول والفعل اكر فلان راجحانه رادهم فكذا قد دخل داره فاخرجه (٣٣٣) من ساعته لا يحنث \* قال لزوجه

كسى ثوبين خانه اندواید فانت كذا قد دخل فيه قريب له ولها فان دخل لاجله لا يحنث وان دخل لاجلها يحنث \* لا يدخل في هذا البيت الا الذي آخذه بيدي وأدخله فاخذ بيد رجل وأدخله ثم دخل هو بنفسه يحنث ولو قال الا الذي أدخله أنا ولم يزد عليه والمسئلة بحالها لا يحنث ولو دخل صبي من غير ادخاله يحنث لانه رجل ولو ذهب الخائف مع امرأته وتوطن في بلد آخر قد دخل بلاذنه في ذلك البيت رجل يحنث وقد ذكرنا قوله ان دخلت الدار بتغير خسران يلزمي فانت كذا فلان عيده \* (السابع عشر في الخروج والاتيان والذهاب) ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى الدار فقط يقع ولو ان خرجت فقط لا الابان خروج الى المحلة والفتوى على انه لا يحنث الابان خروج الى المحلة فيهما لو فارسيا وعليه الفتوى \* لا يخرج من هذه الدار فخرج منها الى البستان أو الكرم ان كان بعد من الدار بان لم يكن لهما باب على حدة لا يحنث \* لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من غير الباب لا يحنث ولو نوى الخروج من الدار يحنث ولو خرج بعد رفع الباب وهو

المضاربة قصاصا بما أداه ولو كان اشترى العبد بألف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشتريته لنفسى قال قول قوله كذا في المبسوط في باب شراء المضارب ويصير \* وان اتفقا أنه لم يحضر للمضارب نية وقت الشراء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقدان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان تقدم من ماله كان الشراء له وعند محمد رحمه الله تعالى يكون الشراء واقعا للمضارب تقدم من ماله أو من مال المضارب كما في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط \* اشترى عبد بألف ولم يسم ثم اشترى آخر بألف ولم يسم فقال نويتهم على المضاربة ولم ينقد المال بعد فان صدقه فيهما فالاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما أو صدقه في الاول وكذبه في الثاني فأما اذا صدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كل واحد بألف وقال نويت أن يكون كل واحد منهما بألف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في أحدهما بغيره فقال اشتريت هذا المضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال المضارب اشتريت ما بألف من عندي وألف من المضاربة فقال لرب المال اشتريت هذا بغيره بألف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبد من على المضاربة ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط

(النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة) لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب الخصوص فالقول للمضارب كذا في الكافي \* المضارب ورب المال اذا اختلفا فقال المضارب دفعت الى مال المضاربة بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما أذنت لك في البرأ وقال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم نية ماله عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم وأما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلى رب المال البينة وبه أخذ علماءنا الثلاثة كذا في المحيط \* وان كان رب المال يدعي العموم فالقول قوله قيسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* ولو أقام البينة فيما اذا ادعى أحدهما العموم والاخر الخصوص ان وقتت البينتان وقتا أحدهما قبل الاخرى فانه يقضى ببينة الذي ثبت آخر الامرين وان لم توقت البينتان وقتا أو وقتتا الوقتان على السواء أو وقتت أحدهما ولم توقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخر فانه يقضى ببينة الذي يدعي الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي القدروري اذا أقام البينة والمضارب يدعي العموم فان نص شهوده أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينته وان لم يشهدوا به هذا الحرف فالبينة بينة رب المال كذا في المحيط \* وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي \* واذا اتفقا على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع فيه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال وأقاما جميعا البينة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا أقام جميعا البينة ان وقتت البينتان وقتا أحدهما قبل الاخرى فانه يعمل بهما وتكون آخرهما ناسخة للاولى وان لم يعلم الاول من الآخر بان وقتتا على السواء أو لم توقتتا أو وقتت أحدهما دون الاخرى كانت بينة المضارب أولى بالقبول كذا في المحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب أمرتني أن أخرج الى جميع البلدان أو قال لم تأمرني بشئ وقال رب المال أمرتك أن تخرج الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب أمرتني أن أخرج الى البصرة والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة \* لو قال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال أمرتك بالنقد فالقول للمضارب كذا في محيط السرخسي

\* (النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما

ينوي باب الخسبة لا يحنث وان لم يره يحنث \* قال لها ان خرجت من باب هذه الدار فصعدت السطح فنزلت في بيت الجار لا يحنث في الاصح \* لا يخرج أو لا يدخل مع فلان فخرج أو دخل وحده أو مع غيره ثم لحق به فلان لا يحنث \* لا يخرج الا لما لا بد فهو الحج أو الجواب

الدعوى بالزام الحياكم ولو لدعوى نفسه اذا لم يجد من يوكله وكذا الزوجه ان يمنع من الخروج لدعواها اذا وجدت وليا \* لا يخرج الى بغداد  
نخرج يريد فرج قبل مجاوزة العمران (٣٣٤) لا يحنت كما اذا حلف لا يخرج الى جنازة فخرج يريد هاور جمع قبل الخروج من باب

الدار فان جاوز العمران أو  
خرج من الباب يحنت وفي  
الاتيان يتوقف الحنت على  
الوصول وفي الذهاب ينوي  
فان اراد الاتيان أو الخروج  
فهو وان خلا فعلى الاتيان  
المعروف \* لا يخرج الى مكة  
ماشيا فشي حتى جاوز العمران  
ماشيا ثم ركب يحنت وان  
عكس لا \* لا ياتيها ماشيا  
فركب الى الدنو ثم دخل ماشيا  
حنت لانه اتى ماشيا \* لا يمشي  
اليها فركب البعض لا يحنت  
بخلاف الخروج \* لا يخرج  
من خراسان الى بغداد فخرج  
قاصدا مكة ودخله ان كان  
قصد حين خرج دخوله أيضا  
حنت والا لا \* لا يخرج من  
الدار الى المسجد فخرج يريد  
ثم تركه وسار الى غير المسجد  
لا يحنت \* لا يخرج من بغداد  
فخرج للجنازة الى المقابر التي  
خارجها حنت ازحيز نصف  
بيرون آيم فعلى مجاوزة القرى  
التي له واز شهر نصف فعلى  
مجاوزه العمران فردا بين  
كاروان اكر بيرون نروم  
فكذا فذهب العير ولم يعلم  
وان خرج كما علم ولحق  
بالعير لا يحنت ولا يحنت  
\* لا أدعك تذهب الى بيت  
فلان فالاذن في الذهاب ترك  
فيحنت به \* لا اذهب الى واحة  
فذهب لطلب غريمه لا يحنت  
\* (نوع في الفور) \* خرج  
من بخارى الى سمرقند وطلب  
خروج الزوجة معه فابت

في جهة قبض المال \* اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال  
المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان اقاما  
جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في المحيط \* اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث  
وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح  
ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي \* اذا قال المضارب  
شرطت لي نصف الربح أو قال ثلثه وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح أو قال لم أشتري شيئا لك  
وفسدت المضاربة ولك أجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي  
نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان اقاما جميعا البينة  
في هاتين المسئلتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال  
رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك على أجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله  
ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان اقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة  
بينة رب المال كذا في المحيط \* لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب  
شرطت لي مائة درهم أو دفعته الى مضاربة ولم تشتري لي شيئا فلي أجر مثل عملك فالقول قول رب المال فان  
أقام رب المال البينة أنه اشتري له نصف الربح وأقام المضارب البينة أنه لم يشتري له شيئا فالبينة بينة رب  
المال وان كان أقام المضارب البينة أنه شرط له ربح مائة درهم وأقام رب المال البينة أنه شرط له نصف  
الربح فالبينة بينة المضارب كذا في المبسوط \* مضارب معه ألفان فقال رب المال دفعت الى ألفا ورجعت  
ألفا وقال رب المال بل دفعت اليك ألفين مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال والمضارب  
في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال  
ألف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وأيهما أقام  
البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بينته كذا في الكافي \* وان أقاما البينة فالبينة بينة رب المال في مقدار  
ماسلم اليه من رأس المال وبأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بينة المضارب  
فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضل عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط \* فان جاء المضارب  
بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح وألف وديعة لا آخر أو مضاربة لا آخر أو بضاعة لا آخر أو  
شركة لا آخر أو على ألف دين فالقول في الوديعة والشركة والبضاعة والدين قول المضارب في الاقارب  
كأها كذا في البدائع \* واذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول  
قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه أقرضني وأن الربح  
كألي فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى رجل ما لا فربح  
فيه ربحا فقال العامل أقرضني هذا المال وقال الدافع دفعت اليك بضاعة أو مضاربة بالثلث او قال  
مضاربة ولم أسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال فان كان أقرب بالبضاعة  
فلا شيء للعامل وان كان أقرب له بربح الثلث أعطاه ذلك وان أقرب بمضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله كذا في  
المبسوط \* وان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في البدائع \* فان هلك المال في يد المضارب بعد  
ما قال العامل انه قرض وقال رب المال انه بضاعة أو مضاربة صحيحة أو فاسدة يضمن الاصل والربح الا اذا  
قال رب المال دفعت اليك مضاربة بالثلث فانه لا يضمن الا ما ورأى الثلث لو قال رب المال (١) هو قرض وادعى

(١) قوله لو قال رب المال هو قرض الخ موضوعها بعد الهلاك ويستغنى عنها بعبارة المحيط المذكورة بعد

٨١ مصححه

فقال بس من بيرون نه ايتي مع فلانة فكذا فان اراد به خروجها على أثره مع فلانة فاذا لم يخرج فلانة حتى عاد الزوج القايض  
سقط اليمين وان اراد به ان يكون عدم خروجها شرط وقوع الطلاق عليها يقع \* أنت طالق ما لم أخرج من الكوفة فسكت ساعة يما كس



المكاري لا يحنث ولو مكث ساعة لا يطلب الكرام يحنث لانقطاع الفور بعض الساعة وكذا لو اشتغل بالاكل والشرب والتطوع \* أوت  
الخروج فقال الزوج ان رجعت فكذا فلم يخرج ثم خرجت ورجعت وقال أردت الفور (٣٣٥) في الصحيح يصدق \* هربت منه فقال

ان لم تعودى الى فانت كذا  
فعمدت بعد العشاء يقع لانه  
على الفور ولا يصدق في عدم  
ارادة الفور \* تشاخر فقال  
لامرأته ان خرجت من هذه  
الدار في هذا اليوم فان  
رجعت الى سنة فانت كذا  
فخرجت الى الصلاة أو الى  
غيرها بلا حاجة ثم رجعت  
ان كان سبب الخروج السفر  
لا يحنث ولا يقع على غير تلك  
الخروج ديانة \* خرجت الى  
قرية فقال الزوج اكره بش  
ازيسه روزنه روزنا آني  
انجافانت كذا فأنصرفت  
في الثالث الى قرية أخرى  
ومنها الى تلك القرية وأقامت  
أياما ثم عادت الى القرية  
الأخرى ان كان خروجها  
من الأخرى على عزم عدم  
العود لا يقع وان على عزم  
العود الى الأخرى يقع لبقاء  
الكنهونة في عزم العود  
وعندها عنده \* قال  
لامرأته ان لم تخرجي من  
هذا البيت وتبكي هناك فانت  
كذا فخرجت ودخلت  
وبكت في البيت يقع قال  
الفقيه هذا اذا كانت في  
مكان يسمع بكائها وان  
عدم هذا الغرض فان  
خرجت قبل البكاء فقد  
خرج من المين \* ان تركت  
هذا الصبي يخرج من الدار  
فكذا فشرعت في الصلاة  
أو غابت عنه فخرج لا يحنث  
\* كانت تخرج الى سطح الجار

القباض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول رب المال والمضارب ضامن وان كان لم يتصرف فالقول  
قوله ولا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته  
اليك قرضا فالقول قول رب المال وان هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر ان هلك قبل العمل فلا ضمان على  
المضارب وان هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وان أقام جميعا البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب  
المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط \* ولو قال المضارب  
دفعته الى مضاربة وقد ضاع المال قبل أن يعمل به وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان على المضارب  
فان كان يعمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال فان أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب  
أخذت منك هذا المال مضاربة فضاغ قبل أن يعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذته مني غصبا  
فالقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط \* وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا  
قال العامل أخذته منك غصبا فالرجح بالضمنان وقال رب المال انما أمرت ان تعمل به فالقول قول رب المال  
والبينة بينة أيضا فلو أقام رب المال بينة على اقرار العامل أنه أخذته بضاعة وأقام العامل بينة على اقرار  
رب المال أنه أخذته غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا اذا لم يعلم أي الاقرارين أول فان علم فالبينة بينة  
صاحب الاقرار الثاني كذا في المحيط

(النوع الرابع في اختلافه ما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده) قال  
محمد رحمه الله تعالى من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فرجح فيها ألفا فقال رب المال قد دفعت  
اليك رأس المال ألف درهم وبقي هذا الألف ربحا وقال رب المال لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال  
مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا حلف أخذ الألف الباقي برأس ماله ولا ينتظر الى  
استحلاف المضارب ثم يستحلف المضارب بالله ما استهلكته ولا ضيعته فان حلف برئ عن الضمان ولم  
يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب عن اليمين فقد أقر أن رأس المال كان عنده وقد جحد فصار ضامنا  
لرأس المال وظهر أن مال المضاربة ألف دين وألف عين فبأخذ رب المال الألف العين برأس ماله فيكون  
الألف الدين على المضارب ربحا فيرجع رب المال على المضارب بخمسمائة درهم حصته من الربح كذا في  
المحيط \* ولو أن المضارب حين أراد رب المال استحلافه قال لم أدفعه اليك ولكنه ضاع مني وحلف على ذلك  
فانه يغرم نصفه لرب المال ولو أقام البينة فالبينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال أقر أنه  
قبض رأس ماله ألف درهم وأقام رب المال البينة على اقرار المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله  
شيئا فان لم يعلم أي الاقرارين أول فالبينة بينة المضارب وان علم أيهما أول فالبينة بينة الذي يدعى اقرارا الآخر  
كذا في المبسوط \* وان اقتسم المضارب ورب المال وأقرها وأخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال  
المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالقول قوله ولا يكون اقراره بقسمه الربح  
اقرارا يقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعني فيما يدعى المضارب على رب المال من  
خلوص الخمسمائة التي قبضها لنفسه فأما في حق برائة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول  
المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما ثم اذا حلفا اتبى الضمان عن المضارب بحلفه وان بقي قبض رب المال  
رأس المال بحلفه أيضا فكان ألقا من مال المضاربة قد هلك فينصرف الهلاك الى الربح فكان ما قبضه  
رب المال من الخمسمائة من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فيردها على  
رب المال ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها الرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط \* ولو  
أقام البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضيان

(النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال) \* اذا دفع الرجل الى رجلين مالا

أو الباب فكذا فخرجت الى سطح جار آخر لا يحنث ولو لم تجز هذه المقدمة يحنث لعموم اللفظ (نوع آخر) قيل له انك تفعل مع فلانة كذا  
وهي على سطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة والليله مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فكذا ولم يسمها وأشار الى

بعده مدة لا يحتمل لانه على  
القور ولو قال لأصالحه حتى  
يعطيني خمسين فاعطاه  
هل ان كان له عليه حقوق  
فلا يكون رشوة \* ان ارتفعت  
هذه السلم أو وضعت رجلك  
عليها فكذا يحتمل في الوضع  
بوضع احدي الرجلين لافي  
الارتقاء الا بوضع الرجلين  
لانه لا يعد ارتقاء الا بوضعهما  
\* ان خرجت من الدار  
ووضعت رجلك في السكة  
فكذا يحتمل بوضع القدم في  
السكة \* كذا على سطح فارادت  
النزول من السلم والذهاب الى  
بيت الاخ فقال ان نزلت  
وذهبت الى بيت الاخ فكذا  
فنزلت ولم تذهب لا يحتمل  
وان ذهبت لا من السلم  
الى الاخ يحتمل لان الشرط  
التابع لا يعتبر \* قال لامرأته  
اكرام شب نزيديك من نه آيني  
فكذا جفأت الى الباب ولم  
تدخل يحتمل وان دخلت  
وهو نائم لا والشرط أن تجيء  
اليه بحيث لو مديده اليها  
تسلم \* نامت في فراشها  
فدعاها فابت فقال ان لم  
تجيئي الليلة الى فراشي فكذا  
جفأت له الى فراشه كرها بلا  
وصول قدمها الارض  
لا يحتمل لانه لما جاءته كرها  
لا يمكنها المجيء وكانت فرع  
مسئلة الكوز \* ان دخلت  
هذه الدار فكذا لا يحتمل حتى  
تخرج ثم تدخل \* ذهبت

الى بيت والدها فقال ان لم تجيئي  
وان اتاد ولم يسـ تاذن أو لم يجبه

الى بيت والدته فقال ان لم تجيئي الليلة الى منزلي فكذا اخفأت قبل انفجار الصبح لا يحنث \* احييتي فلانا عدا فاتاها و لا يأذن له لا يحنث الثمانيّة  
وان آتاه ولم يسـتأذن أو لم يحمله في بيته حنث \* (الزامن عشر في قضاء الدين) \* ادعى عليه ألفا فأنكر خاف انه لا شيء عليه فبرهن عليه به



يحنت عند محمد رجه الله خلا للثاني والناطقي نص على الحنث عند محمد وعليه الفتوى وفي المتن أنه ان أنكر أصل الدين فبرهن عليه به يحنت ولو قال كان على قافوته لا يحنت وان ادعت انها امرأته فأنكر وحلف على (٣٢٧) كذا ثم برهنت على الزوجية فقال نعم كانت الأني طلقها لا يحنت عند محمد رجه الله

\* ادعى ألفا فقال امرأته كذا ان كان ألفا وقال المدعى امرأته كذا ان لم يكن ألفا فبرهن المدعى على انه ألف وقضى به يفسق بين المدعى عليه وبين امرأته نص عليه محمد وقيل عند محمد لا يفرق \*

وان برهن على اقرار المدعى عليه بالمال لا يفرق لان الشرط كون الالف عليه وهذا محتمل وان برهن المدعى عليه انه كان أو فاه قبل دعواه ان زعم أنه لم يكن له الا هذا

الالف فتفريق القاضي باطل \* ولو ادعى كل أن الدار له وهي في أيديهما وبرهنافهسي بينهما ويحنتان في الحلف ولو في يد أحدهما حنت الذي في يده ولو في أيديهما ولم يبرهنها لاحنت عليهما \* حلف بطلاقها على دارأهاله وفي يده فبرهن آخر أن الدار داره وقضى له يحنت ذواليد ويتبع قضاء وان قال نعم كانت له الأني اشترتها منه يحلف المبرهن على أنه ما باعها فاذا حلف قضى بالدار له ولا يقع الطلاق أيضا والجاحد في هذا يخالف المقر له \* على آخر دين وابن المديون عالم به فقات فشهدا عند الابن ان أباه قضاء لا يسع للابن أن يحلف على أنه لا يعلم الدين على أبيه لان البيئة لا تكون حجة بلا قضاء \* ادعى الوارث على مديون مورثه الدين خالف المديون انه ليس له عليه شيء ان علم بموت الدائن حنت لانه علم أن الحق له وان لم يعلم بموته لا يحنت لانه قبل العلم بالموت لا يعلم شغل ذمته بحق الوارث ولو حلف المشتري من الوكيل بأنه ليس للموكل عليه دين لا يحنت

ثلاثة وثلاثة وثلاثون وثلاث أرباعا نصفه رب المال ولكل مضارب ربعه ثم يجمع ما أصاب المقر له وهو ثلاثة وثلاثون وثلاث الى ما أخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقرأته ما اتسع للمقر وثمانية أنساع للمقر له كذا في محيط السرخسي

(النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري) المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة ويصير مشتريا لنفسه ولو اختلفا في الخلاف والوافق فالقول قول من يدعى الوفاق اشترى المضارب عبدا بألف المضاربة ولا يعرف نسبه فقال المضارب رب المال هو ابنك وكذبه فهذا على وجهين اما ان كان في العبد فضل على رأس المال أو لم يكن وكل وجه لا يخلو من ثلاثة أوجه اما ان صدقه رب المال أو كذبه أو قال للمضارب لابل هو ابنك اما ان كان في العبد فضل بان كانت قيمته ألقى درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وان كذبه رب المال يعتق العبد ويسعى لهما في قيمته أرباعا وان قال للمضارب لابل هو ابنك فانه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته ألفا فقال المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال يثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صادرت قيمته ألفين عتق ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي ألقى درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما أرباعا كذا في المبسوط \* اذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يخلو اما ان كان في العبد فضل أو لا فان كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسعى لرب المال وان قال المضارب لرب المال لابل هو ابنك فالعبد للمضارب ويضمن رأس المال فاما اذا لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت قيمته يثبت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسعى لرب المال في ثلاثة أرباعه ولا ضمان على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي \* وان زادت قيمته حتى صادرت ألقى درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما أرباعا كذا في المبسوط \* وكذلك لو قال المضارب لابل هو ابنك كذا في محيط السرخسي \* ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوة تحرير فتكون بمنزلة الاعتاق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان المضارب موسرا وبين الاعتاق والاستسعاء في الولاء بينهما أرباعا ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن رأس المال وان لم يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفا فقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فان صادرت قيمته ألفين عتق ربعة وثبت نسبه من المضارب ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمته ألف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة فان صادرت قيمته ألفين عتق ربعة ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صادرت ألفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى أنه ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعتاق ربعة فيختص رب المال بين أن يضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين الاستسعاء والاعتاق ان كان موسرا واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام واذا اختار الاستسعاء أو الاعتاق فرب المال ثلاثة أرباع ولأهله ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله أن يستسعى الغلام أو يعتقه ولو لم تزد قيمته على ألف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدعه واحد منهم ما حتى صادرت قيمته ألفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهما جميعا أو الولاء بينهما أرباعا ولا ضمان على واحد

حجة بلا قضاء \* ادعى الوارث على مديون مورثه الدين خالف المديون انه ليس له عليه شيء ان علم بموت الدائن حنت لانه علم أن الحق له وان لم يعلم بموته لا يحنت لانه قبل العلم بالموت لا يعلم شغل ذمته بحق الوارث ولو حلف المشتري من الوكيل بأنه ليس للموكل عليه دين لا يحنت

\*(نوع آخر)\* قال لغريمه لا أفارقك حتى آخذ مالي ففرتمنه لا يحنت وان لا يفارقه يحنت \* لا يدعه يذهب حتى يعطيه فنام فذهب لا يحنت وان اتبعه واتبعه لا يحنت وان ذهب (٣٣٨) وتركه حنت وان كبره وانفلت لا يحنت وان أحال به على آخر أو أبرا الطالب

المطلوب عليه وفارقه لا يحنت عندهما خلافاً للثاني فان رجح الطالب على المطلوب عليه بعد التوى لم يحنت لان الدين ساقط فلهذا لا يعود \* ليقضيه يوم كذا فاداه قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحنت عندهما ولو مات الدائن وقضاه الى ورثته أو وصيه بر في يمينه والافهو حاث \* لا يفارقه قبل استيفاء ماله فقع في مكان يراه ويحفظه فغير مفارق وان توارى بينهما ستر أو عمود المسجد وان قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب مفتوح يراه وان توارى بمحائط المسجد والاخر داخله ففارق وكذا لو كان الباب مغلقاً الآن يكون الحالف حبه وأوجب عليه الباب وان كان المطبق عليه الحالف حنت لان الحالف فارقه \* لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم أو لا أفارقك حتى تعطيني حتى أبداً ولا أفارقك حتى أقدمك فغضى اليوم في الاول ولم يعطه ان كان عزمه عدم المقابلة قبل الاقتضاء والتقديم ولم يترك لزومه لا يحنت وان ترك الملازمة حنت ولو بعد

منهما صاحبه ولو كان العبد يساوي ألفين يوم اشتراه ونقدتمه فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعق ثلاثة أرباع العبد بدعوته اياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصفنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدقه فالغلام ابن لرب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حرم ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي ألفاً وقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حرم ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حرم من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يتولا ذلك حتى صارت قيمته ألقى درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعق ثلاثة أرباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالمعتق لنسبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما أرباعاً كذا في المبسوط

\*(النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب)\* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب أعطيتني ألف درهم زيوفاً أو نهرجة مضاربة صحيحة وقال رب المال أعطيتك جياداً فان كان المضارب لم يعمل به فهو مثل الوديعة فيصدق المضارب وصل أو وصل وفي الستوة لا يصدق الا اذا وصل وان كان عمل به لم يصدق على الزئوف والنهرجة وهو على الجياد وفيه أيضا عن محمد رحمه الله تعالى في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وأقر المضارب أن الالف الذي على فلان باسمي هو لرب المال وكانت المضاربة بألف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال ان في يدي خمسمائة من المضاربة الالف الذي أقررت هو المضاربة وقال رب المال الالف لي خاصة ليس من المضاربة فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل اقراره بذلك صدق كذا في المحيط \* اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأشهد عليه في العلانية أنه قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد المضارب في حفظ المال مخافة أن يأخذ من رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وبيع أو وضع فان تصادق أن القرض كان تلجئة في الظاهر وأن الثابت في الباطن هي المضاربة كان كالتصادق وان اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجئة وقال المضارب لا بل كان القرض تلجئة والثابت في الحقيقة المضاربة وأقام المضارب بينة على ما قال فهذا ومالوته اذ قال أن القرض كان تلجئة سواء كذا في الذخيرة \* وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئا غير ذلك فالبينة بينة الذي يدعي القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب \* وان شهد شاهدان بالمضاربة أن القرض كان تلجئة وأن الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم أولى كذا في الذخيرة \* واذا أقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح وأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربح فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان للمضارب ما أقر به رب المال وهو السدس وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر أن رب المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم جميعاً كذا في المبسوط في باب الشهادة \* ولو قال رب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة حتى كان القول قوله أقام المضارب شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة ان كان المضارب يدعي المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا أجر المثل وان ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل

اليوم وان قدم اليوم بان قال لا أفارقك اليوم حتى تؤديني حتى لا يحنت الا بتلك الملازمة في اليوم وان فارقه بعد اليوم لا يحنت لانه وقته بذلك اليوم \* حلف غريمه ان لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنت



لان شرط البرقضاء الكل كالحلف ان لا يقضى دينه أو ماله فقضاه الا فلا يحنت \* حلف على أخذ ماله غدا والمديون على عدم الاعطاء  
فاخذ منه جبرا لا يحنتان وان لم يمكنه الجزا الى الحاكم وخاصة بر \* لا ادع حق عليك (٣٣٩) اليوم فقدمه فيه الى الحاكم وحلفه بر \* ليوفين

حقه يوم كذا ولا يحنت  
سده ولا ينصرف بلا اذنه  
فاوفاه اليوم ولم ياخذ بيده  
وانصرف بلا اذنه لا يحنت  
لان المقصود هو الايقاع  
\* ليوفين حقه اليوم فغاب  
الدائن يرفع الامر الى الحاكم  
ويعطيه وان لم يكن ثمة حاكم  
يحنت وبه يفتي ويبر بالتخية  
يحنت لومدا القابض يده تصل  
اليه في الحلف على الاداء

والقبض دائنا كان أو مديونا  
\* لا يؤدي زكاة ماله فاخذها  
العاشر وقع عنها ولا يحنت  
\* لا يعطى ماله بلا قضاء فقضى  
على وكيله بعد الخصومة  
وأعطاه لا يحنت \* تباقضى  
بري ندهم فالشرط الجزا الى  
بائه والدعوى ولو قال تابدر  
قاضي فالشرط الجزا فقط  
\* ليقضين دينه الى يوم الخميس  
يحنت اذا قضاء بعد طلوع  
الفجر منه لان الشرط قضاؤه  
قبلة ولو الى خمسة أيام  
يشترط قضاؤه قبل غروب  
الشمس من الخامس كالأجر  
آجر داره خمسة أيام لانه  
لا يصير خمسة أيام بلا محي  
اليوم الخامس فكانه قال  
قبل خمسة أيام \* لا يؤخر الحق  
الذي عليه الى شهر فسكت  
عن التقاضي حتى مضى  
الشهر أو حلف الشفيع على  
أن لا يسلم الشفعة فلم يخاطمه  
الى أن بطلت لا يحنت \* وكذا  
آجر داره كل شهر ثم حلف أن

على المائة ويقضى له بأجر المثل كذا في المحيط \* ولو ادعى المضارب أنه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهدان  
وشاهد بعتة فله أجر مثله عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ومن دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة فعمل لابه  
وربحا ربحا فادعى أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر أنه شرط لهما ثلث  
الربح وادعى رب المال أنه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول رب المال فان اقاما شاهدين شهد  
أحدهما بنصف الربح والاخر بثلث الربح فان قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة  
ويكون لهما أجر مثل عملهما باقرار رب المال كما لو لم يقيما البينة أصلا أو أمان في قوله ما قال الذي ادعى النصف  
يكون له سدس الربح وليس له أجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له أجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في  
المحيط والله سبحانه أعلم

### \* (الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي) \*

تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بجمال المضاربة  
ولا يملك السفر كذا في فتاوى قاضيخان \* وتبطل بجنون أحدهما اذا كان مطبقا ولو ارتد رب المال فباع  
المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان رجع الى  
الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والحققت ردة بالعدم في جميع أحكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد  
مسلم قبل أن يحكم بالمحاق بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصيرورته ميأثا فان  
مات أو قتل على الردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بالمحاق بطلت المضاربة من يوم ارتد على أصل أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* واذا دفع الى رجل مال المضاربة بالنصف فأرتد المضارب أو دفعه  
اليه بعد ما ارتد ثم اشترى وباع فربح أو وضع ثم قتل على ردة أو مات أو لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من  
ذلك والربح بينهما على ما شرطوا له في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حاله في التصرف بعد الردة كماله قبل الردة فالعهد عليه  
ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط \* ولو مات المضارب أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت المضاربة  
فان لحق وباع واشترى هنالك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من  
ذلك وأما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها فمساوية في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة  
صحيحة على حالها حتى تموت أو تلحق كذا في الحاوي \* فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى  
وباع فتصرفه جائز ولا ينعزل بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعهما ولا يمنع العزل عن ذلك  
ثم لا يجوز أن يشتري بثمنها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له أن يتصرف فيه  
وان لم يكن من جنس رأس المال بأن كان دراهم ورأس المال دنانير أو بالعكس له أن يبيعهما بجنس رأس  
المال استحياسا وهي - إذا موت رب المال ولحقه به - الردة في بيع العروض ونحوها كذا في الكافي \*  
فان كان مال المضاربة فلوسا فتمناه رب المال فالحواب فيه - كالحواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس  
المال دراهم يعمل نهيه عن الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلس عرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهيه  
عما هو يبيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع بالفلس بالدرهم يجوز كذا في المحيط \* لو تصرف المضارب  
وصار مال المضاربة ديناعا على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فان لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع  
عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكاله وان كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن  
التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال ناضا كذا في فتاوى قاضيخان \* وعلى هذا كل وكيل بالبيع اذا  
امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على أن يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا

(٤٣ - فتاوى رابع) لا يؤجرها فسكت حتى مضى الشهر ولو تقاضاه الاجرة ان كان آجر الماضي لا يحنت وان كان آجر الآتي يحنت اذا  
أعطاه الا آجر لانه يصير مؤجرا \* وعدا المديون القضاء وقال اكره دانه آتم وترايه بينم فكذا في الجاه في الغد وأراه نفسه لا يحنت \* ان لم أفضل يوم

العبد فكذا فلم يعيده مصره وعيدوا في مصر آخر لاختلاف المطالع لا يحنت ولا يحنت \* حلف الدائن المدينون كه ازمن روى نه نوشى ولم يؤقت فكل وقت طلبه وعلم به ولم يظهر له حنت وان دخل السوق متواريا لا يحنت وان طلبه ولم يعلم به ولم يظهر له حنت ولا يحنت ولو كان

( ٣٣٠ )

المستبضع كذا في الكافي \* فأما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسهم سارفلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي \* واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فنهارب المال عن التقاضى وقال أنا نقاضى مخافة أن يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضى يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فلهرب المال أن يمنعه عن التقاضى ويجبر المضارب على أن يحيل ربح المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضى خان \* ثم ان كان في مال المضاربة ربح وأجبر المضارب على التقاضى هل تكون نفقته حال التقاضى في مال المضاربة ان كان الدين في مصر المضارب قسلا وان كان في مصر آخر فان نفقة سفره ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضى في مال المضاربة وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط والله أعلم

### ( الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في الرض )

اذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس المال دراهم يدي ربح المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط \* وهل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهراً وقد عرف وصوله الى المضارب كان ربح المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقى من حصصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط \* فان قال ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالتقول قول رب المال مع عينه على علمه وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا أو دنائير فأراد رب المال أن يبيعها مراهجة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصى المضارب فان لم يكن له وصى جعل القاضى له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصصة المضارب من الربح غرماء وقال في المضاربة الصغير (١) يبيعها وصى الميت ورب المال وما ذكرهنا أصح كذا في المبسوط \* فان أراد رب المال أن يأخذ من الدناير بقدر رأس المال وحصته من الربح فأعطاه الوصى ذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كانت المضاربة لا تعرف بعينها فرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فأقر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى فربح ألفاً مات المضارب والمضاربة غير معروفة والمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله وألنا ولا شئ له من الربح ولو أقر المضارب أنه قبض الربح حتى ثبتت يده على الربح يصير ضامناً حصته من الربح ولو أن المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة ألنا ووصل الى فضاء المال كله وكذب رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامناً بالحدود فالتقول قول المضارب مع عينه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برؤاوان نكل واحده منهم عن اليمين لرأى رأس المال وحصته رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفع رأس المال الى رب المال وحصته من الربح وكذب رب المال فان القول قول المضارب مع عينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل أن يستحلف فلهرب المال أن يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الاول الآن هذا يخالف الفصل الاول في شئ وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شئ اقتسمه بينهما على ما شرطا فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قدر ربح ألف درهم يرسل اليه فان رب المال يحاص الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بمقدار رأس ماله وحصته

(١) قوله الصغير بالتذكير وما في النسخ من تأنيته فتحريف لانه وصف للكتاب كما لا يخفى اهـ

يظهر الوجه لا يحنت ولو كان حين حلف بهذا الوجه رب الدين اثنين نقضى لاحدهما انتهى اليمين في حقه \* لا يذهب من باب دار المدينون أو من هذا الموضع حتى يقضيه دينه فدفعه المدينون حتى زال عن الباب أو عن الموضع يحنت وان ازاله بالجل لا \* لا يقبض منه ماله اليوم فقبضه من وكيله فيه يحنت لانه نائبه لامن المتطوع أو من وايه أو المحتمل عليه فيه لعدم النيابة هذا اذا كان المحتمل عليه مدينون المطلوب ولا يحنت اذا كانت الحوالة بعد الحلف لا قبله وكذا الوكالة على ما ذكر في المنتقى وذكر غيره انه يحنت بالوكالة السابقة على الحلف أيضا كما لو وكل بالنكاح ثم حلف على أن لا يتزوج بخلاف الحوالة ولو اشترى به منه فيه حنت بخلاف ما اذا اشترى فيه وقبضه بعده حيث لا يحنت ولو قبض بعضه فيه وحط الباقي لا يحنت لعدم قبض الكل ولو وهب الكل لا يحنت وان اشترى به فاسدا ان في قيمة المبيع وفاء حنت والا فلا لعدم قبض الكل \* لا يأخذ منه ثوبا هرويا ذبا ذجرا باهرويا فيه هو حنت قضاء وان لم يعلم به وكذا في لا يأخذ درهما فاخذ فلوسا قيم درهم بلا علم لان دس الدرهم في الفلاس معتاد بخلاف ما اذا أخذ الدقيق وفيه درهم حيث لا يحنت ديانة لا قضاء لعدم العادة بالدس في حال الاخذ والاعطاء فيه فلا يحنت ديانة وقضاء \* لا يقبض منه دينه اليوم فاخذ

من وفيه درهم حيث لا يحنت ديانة لا قضاء لعدم العادة بالدس في حال الاخذ والاعطاء فيه فلا يحنت ديانة وقضاء \* لا يقبض منه دينه اليوم فاخذ



منه درهمان فيه فهلك فيه لا يحنت وان استهلك فيه شيئا مثليا لا يحنت لانه يلزمه المثل فلا يصير قصاصا وان قميما ان تقدمه غصب يحنت لانه استيفاء حتى شاركه شريكه فيه في الدين المشترك الا لزم بسبب متحد

(٣٣١)

لهم على المغصوب منه بخلاف ما اذا احرقه ولزمه الغرم حيث لا يحنت ولا يشارك لعدم القبض حقيقة وحكما \* لا يأخذ منه ثمن متاعه فاخذ مكانه حنطة أو زوفا أو بهرجة يحنت كالمستحقة لان بطلان القضاء لا يوجب بطلان الاقتضاء حتى عتق المسكاتب بالف مغصوب ولو رصا أو ستوقه \* (نوع آخر) \* لا يتفق هذا الالف فقضى به دينه لا يحنت لانه ليس باتفاق عرفا وقيل يحنت لانه اتفاق على نفسه وان نواه حنت وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في العرف \* يعطين أقراره كل يوم درهما ووقع بعض الاعطاء ليلا والبعض نهارا ان لم يخل كل يوم وليله عن اعطاء درهم \* ليتناولها شيأ فري به اليها من قريب أو بعيد \* أعطاه شيأ في السكر فقالت تأخذ مني في الصوف فقال والله لا تأخذ منك فأخذ منه في السكر لا يحنت لان ما في السؤال قيد في الجواب \* لا عطيتك هذا القباء به هذه الهدية فصالحه عنه بعد زمان على عشرة لا يحنت مادام الخائف والقباء باقيا حتى لو أعطاه بعد القباء وقيل يحنت كما لو صالح \* غصب الجاني وقال

من الربح كذا في المحيط \* لو أقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وأن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فلان أقر الغرماء بذلك فلاحق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع ورب المال المدينون برأس ماله فيأخذ ويأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصته من الربح واقسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالخصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشي من الربح كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا أنه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله وأما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط \* وان قال هذا الالف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي ودعة كذا ولفلان كذا من الدين بدئ بالمضاربة وان لم يقربها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الدفعة وصاحب المضاربة بالخصص كذا في المبسوط \* لو قال لفلان ألف مضاربة وهو في هذا الصندوق ولفلان ألف على فلم يوجد في الصندوق شي فالتركة بين رب المال والغريم بالخصص وان وجد في الصندوق ألف كان هو أولى وان وجد في الصندوق ألفان فرب المال ألف خاصة والثاني بين الغرماء مختاطين كان الاقان أو غير مختاطين فان علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير أمر رب المال كان بينهم بالخصص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهو الذي على فلان ولفلان على ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم أقر بعينها ودعة لا تخرم أقرب دين ثم مات بدئ بالمضاربة ويتخاص صاحب الدفعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط \* دفع الى رجلين ألفا مضاربة فمات أحدهما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديناً في ذمته وتركته فان علم أن الميت أودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصداق مع عينه وكان ديناً في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي والله أعلم

### (الباب العشرون في جنابة عبد المضاربة والجنابة عليه)

من دفع ألفا مضاربة بالنصف واشترى به عبدا يساوي ألفا في عنده خطأ فانه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يفدي من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان متطوعا لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كالمفلس إذا جنبي وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختر الفداء فانه يبطل هذه المضاربة ولو كانا خاضرين يقال لرب المال ادفعه أو افده فاذا اختار أحدهما انتقضت المضاربة فان أراد رب المال دفعه فقال للمضارب أنا أفديه حتى يبقى على المضاربة فأبيعه حتى أربح فيه ليس لرب المال الدفع وأما اذا كان المضارب غائبا لم يكن لرب المال أن يدفع وانما له أن يفدي هكذا في المحيط \* لو كان مال المضاربة ألفا واشترى عبدا قيمته ألفان فجنى جنابة خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لأصحاب الجنابة على المضارب ولا على الغلام سبيل الا أن لهم أن يستوثقوا من الغلام بكفيل الى أن يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لأحدهما أن يفدي حتى يحضر اجمعا فان فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر ادفع أو فديا فان دفعه فليس له ما شيء وان فديا كان الفداء عليهم أرباعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان اختار أحدهما الدفع والآخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع ألفا مضاربة فاشترى المضارب به عبدا يساوي ألفا

حالفا كرسيم ابن كوي بدست كرم فكذا فاعطى ما كان معه وأخذ من ماله درهمين ودفعه حنت \* حلف أنه يعطي ربح الدين كل شهر عشرين وكان التزم ولم يعط شيأ حنت ولا يبر الا اذا التزم وأعطاه شهر والدائن على استقرار الطلب في الآتي من ابوي جزاؤهم درهم دادني

ليست وله عليه درهمان ودانق لا يحنث ولو أزيد من الدرهمين ونصف يحنث كما لو قال لأملك الأمانة وفي ملكه خسوس لم يحنث لان المراد منه نفي الزائد على المائة \* زعم انه دفع (٣٣٣) اليه ثوباً بالقصار فأنكر فخلف انه ان لم يكن دفع اليه فكذا وكان دفع

أو أقل من ذلك أو أكثر فادعى أولياء القتل على العبد أنه قتل أباهم عمداً أو جحد العبد ذلك فأقام أولياء القتل عليه يئنة بذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البيئنة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين أو أحدهما في رواية أبي حفص لا تسمع بينتهم على العبد ولم يحنث فيه خلافاً وفي رواية أبي سليمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا تقبل البيئنة على العبد متى كانا غائبين أو أحدهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل كذا في المحيط \* ولا خلاف أن العبد لو أقر بالقتل عداه فانه يقضى عليه بالقود حضراً أو لم يحضر ولو أقر العبد بذلك وهما حاضرا ان يكذبه فيه والمقتول وليان فعداهما أحدهما فان حق الولي الآخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالأجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظر الى حصته من الفضل فقبل له ادفع نصف حصتك الى الولي الذي لم يعرف أو أفده فاذا اختار أحدهما بطلت المضاربة فيما خذرب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط \* فاما اذا كذب المضارب وصدقه رب المال فهو ذاعلى وجهين أما أن تكون قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل بأن كانت ألفاً أو أقل أو كانت أكثر بأن كانت ألفين ففي الوجه الأول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد بالخناية أو أفده بنصف الدية فان اختار الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقيت في النصف وكذلك اذا اختار النداء وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا بقي النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه ورجع وأراد أن يقتسمها كم يأخذرب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد ألف درهم يأخذرب المال نصف رأس المال من الباقي وان كانت قيمة العبد أقل من ألف بأن كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفياً ثلثمائة من رأس المال وبقي حقه في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحاً فيقسمه على ما شرط وفي الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلاثة أثمان العبد أو أفده بنصف الدية وأيهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط \* لو اشترى بمال المضاربة عبداً فقتله رجل عمداً فان كان فيه فضل لا قصاص فيه وتؤخذ قيمته في ثلاث سنين وتكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في يده المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في يده المضارب مال آخر يجب القصاص للمولى كذا في محيط السرخسي \* فان صالحه على ألف درهم كان رب المال من رأس ماله وان صالحه على ألفي درهم استوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهم على ما شرط كذا في المبسوط \* لو كان في يده المضارب عبدان قيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما عدماً لم يكن فيه قصاص ويجب القيمة كذا في الحاوي والله أعلم

### \* (الباب الحادى والعشرون في الشفعة في المضاربة) \*

اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به داراً تساوى ألفاً أو أقل أو أكثر ورب المال شفعها بدار له فله أن يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب داراً ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال داراً لنفسه الى جنبها فله المضارب أن يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المبسوط \* ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورب المال شفعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح أو لم يكن ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة فان كان في يده المضارب من مال المضاربة ما به وفاء بثن الدار لم يجب الشفعة وان لم يكن في يده وفاء بثن الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فله المضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المحيط \*

الى ابنه أو تلميذه الذي في عياله لا يحنث ولو لا في عياله يحنث الا اذا عني الدفع اليه فلا يحنث مطلقاً وقوله لا مال لي ينصرف الى الزكوى ولا يشترط كونه نصيباً ويدخل فيه الودائع من النقدين وان قل لالدين على مقر أو جاحد ملي أو فقير أو المغصوب المستهلك أو المجمود القائم وقيل المغصوب ليس بمال على كل حال \* لم رجل خلف ليائنه غداً بخافه في مكان اللزوم لا يبرأ بل عليه الاتيان في منزله الذي يسكن فيه لا في منزل الملازمة الا ان تحول عنه لا أخرج حتى أريك نفسك فاره من بعيد أو من فوق حائط لا يصل اليه ان عرفه لا يحنث \* ليجهدن في قضاء ما عليه فباع للقضاء كل ما كان القاضي يبيعه اذا رفع اليه بر والا لا \* لا يأخذ من فلان ماله الا بجله أو الاجماعا فارد أخذه متفرقا يرب منه له درهمان ثم يأخذه كيف شاء \* لا يأخذ من حقه شيئاً دون شيء ان فرق في الأخذ أو وهب البعض حنث والحيلة ان يؤدي له عن المديون رجل أو يوكل الخالف من يقبض له فلا يحنث وان متفرقا \* لا يتقاضى فلاناً فله ولم يتقاضاه لا يحنث \* ليائنه غداً ويريه وجهه فأنه فلم يجده لا يحنث \* اكره ان يني تامعاً من يبرون يرى فكذا بخلاف ذلك فلم يأخذ الدائن ماله ولم يطالبه به حتى مضى الغد لا يحنث لان الشرط الاتيان انقطع المأملة وقد وجد \* لا أفا رقتك قبل استيفاء حتى فاشترى منه عبداً يملك الدين ثم فارقه قال

لو حتى مضى الغد لا يحنث لان الشرط الاتيان انقطع المأملة وقد وجد \* لا أفا رقتك قبل استيفاء حتى فاشترى منه عبداً يملك الدين ثم فارقه قال



محمد لا يحنت في قول الامام كماله و هو به الدين قبل المفارقة وقبله المدون وعلى قول الثاني يحنت كافي الهبة وان مات العبد قبل المفارقة عند البائع ثم فارقه يحنت \* (التاسع عشر في السرقة والخيانة) \* (٣٣٣) حلف انه لم يسرق شيئا من فلان

ولم يره وكان رآه قبل السرقة لا يحنت لان الحال دالة على أنه اراد به وقت السرقة وهو المختار \* حلت من بيت أمها الى زوجها حطبوا لحافا قال ان أكلت حبة مما آتيت به فكذا فاكل من اللحم حنت والاصل اعتبار اللفظ ان أمكن والا فالغرض ولا يمكن اعتبار اللفظ لعدم الحبة في اللحم فحل على الغرض كافي وضع القدم بخلاف ما اذا قال ان لم أبعث نفقتك من بخاري فكذا فأرسلها من سمرقند يحنت لان اعتبار اللفظ يمكن فاعتبر \* ان وضعت يدي على جاريتي فكذا فضر بها فأصابته يده فبسه أو وضع عليها يده حال الضرب ان دل الحال على أنه اراد به الوضع لافي حال الضرب لا يحنت \* لا يكفل نصف درهم فكفل به شرة لا يحنت اعتبار اللفظ \* قال الزوج لها حين أنت لجال لرفع الامتعة كرازين خانه خلال دندان بيرون آرى فكذا فاخرجت غير خلال لا يحنت اعتبار اللفظ وكذا اذا قال لها كركشم من برين زن مى اقتصدتا فلان كار كند فكذا فقام في البيت وكلهما من غير أن يقع بصره عليها لا يحنت \* ولو زرع في أرضه ما قطنوا قال خلال المسلمين عليه حرام

لو أن أجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وفاء بالثمن فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم أحدهما فلا تخران يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع \* ولولم يعلم المضارب بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقتسم الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم أراد أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهم ما فلهما ذلك فان طالب أحدهما فلهي بينهما فان وأهمهما سلم أخذ الا تخران الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفيعها فله أن يأخذ حصة أحدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفيع أجنبيا ولو كان المضارب واحدا فأراد الشفيع أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفيع رب المال أو أجنبيا واذا دفع الرجل الى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا وأحد صاحبي المال شفيعها فأراد أن يأخذ بعض بالشفعة فليس له ذلك اما أن يأخذها كلها أو يدع وإذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم أحد المضاربين الشفعة لم يكن للاخر أن يأخذها وان كان رأس المال ألف درهم فاشترى به المضارب دارا تساوى ألفا وأقل أو أكثر وشفيعها رب المال بدار له ولا جني أيضا شفيعها بدار له أخرى فلهما أن يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة وأراد الأجنبي أن يأخذها فالقياس أن يأخذ الأجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للأجنبي أن يأخذ الدار كلها أو يدع كذا في المبسوط والله أعلم

#### \* (الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر) \*

اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا أنه مكروه فان اتجر في التجار والخزير فربح جاز على المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم أن يتصدق بحصته من الربح وعندهما انصرفه في التجار والخزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مائة فنفقه فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان اربى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضمانا للمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خرا أو خزيرا أو مائة ونفقة مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته \* (١) واذا دخل الحربى الى النابا مان فدفع اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فأودعه الحربى مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل النابا بذلك بامان وأخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله ولو أن الحربى دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه لانه صار مستويا على المال حين دخل دار الحرب بغير إذن رب المال وان كان رب المال أذن له في أن يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني أستحسن أن أجيز ذلك على المضاربة وأجعل الربح بينهما على ما اشترط ان أسلم أهل الدار أو رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما أو معاها أو بامان كذا في المبسوط \* وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصة رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي \*

(١) قوله واذا دخل الحربى الخ يوجد في عامة النسخ قبل هذه المسئلة زيادة ونصها وأما رتداد المرأة وعدم ارتدادها فسواء في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على جالها حتى تموت أو تلحق كذا في الحاوى انتهت واصواب اسقاطها لانها ليست من هذا الباب وقد تقدمت في الباب الثامن عشر في عزل المضارب اه بحرواى

اكر از غله اين زمين بخانه من اندر آيد ثم وضعت على رأسها قطنان من هذه الغلة لتذهب به الى النداف ودخلت البيت يحنت اعتبار اللفظ لا يسرق وكانا كارا فاخذوا كاه بلاذن المالك ان لا كل أو ليعمل الى بيته لا يحنت وان لا لاد كل حمله الى المنزل وليس من رأيه أن

يخبره المالك يحنث واما الانزال كالحيار والحبوب كلها يحنث على أي وجه كان أخذها بلا إذن الالحفظ والا كاروا وكيل سواء وغيرهما اذا أكل من القواكه أو جل حنث \* قصار (٣٣٤) سرق أجيره من حانوته أو بالغيره خلف أجيره أكر من نورازيان كرده أم فكذا يحنث

وإذا دخل الحربيان دارا لاسلام بامان فدفع أحدهما إلى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل أحدهما دار الحرب لم تنتقض المضاربة كذا في المبسوط \* ولودفع حربي إلى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين \* ولودفع أحد الحربيين إلى صاحبه مالا مضاربة على أن له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد اتزموا أحكام الاسلام فيما يرجع إلى الملامات حين دخلا دارا بامان لتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط \* وإذا دخل مسلم أو ذمي دار الحرب بامان فدفع إلى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم أو دفعه إليه الحربي فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والربح بينهما على ما شرطوا حتى إذا لم يربح المائة درهم فهي كلها من شرط والوضعية على رب المال وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة وللضارب أجر مثله فان لم يكن في المال من الربح المائة فهي له وإن كان أقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي \* وإذا دفع المسلم المستامن في دار الحرب مالا مضاربة إلى رجل قد أسلم هناك ولم يهاجر إليها بربح مائة درهم أو أخذ منه بذلك جاز على ما شرط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في المبسوط والله أعلم

#### \* (الباب الثالث والعشرون في المتفرقات) \*

لودفع إليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري به الثياب ويقطعها يديه ويخيطها على أن يمارق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما شرطوا لأن العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على أن يشتري به الجلود والادام ويخزنها خفا فاولداه يديه وأجزائه فكل هذا من صنيع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب \* ولودفع إليه ألف درهم على أن يحتطب ويحتش على أن يمارق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا تجوز وإن كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط \* وإذا دفع في مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح ألفا ثم مات رب المال من مرضه ذلك وأجر مثل المضارب أقل مما شرط له من الربح فيمسا على رب المال دين يحيط بماله فالمضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض ولو لم يكن سمي للمضارب ربحا كان له أجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح لودفع الصحيح ألف درهم مضاربة إلى مريض على أن للمضارب عشر الربح وأجر مثله خمسة مائة فربح ألفا ثم مات من مرضه وعليه دين كثير فله مضارب عشر الربح لا يراى عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* وإذا استأجر رجلا عشرة أشهر بأجر معلوم ليشتري له البرج أو كان دفع إليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رحمه الله تعالى له نصف الربح وسقط أجر هذه المدة كما لودفع إليه غير المستأجر مالا مضاربة فانها تصح ويسقط أجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي \* ولو كان الاجير دفع إلى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فإن استبضع رب المال الاجير مال المضاربة يشتري به ويبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما شرط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة وقال هذا مضاربة عندك شهر فاذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهو عنده ورق كان قرضه يعني إذا قبضه وإن كان عرضا لم يكن قرضه حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحيط \* ولو أقرضه شهرا ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التتارخانية ناقلا عن الفتاوى

\* قال لا خير من درمال توخيانت مه كرده أم وقد كان خانت امرأته باجازه ورضاه لا يحنث \* قال سماع كبريش ازین کسی رازیان ازده درم زیاده تر كنم فامرأته طالق زن خود را زیان زیادت كرد فالصحيح انهما لا تطلق لأن اليمين منه كروا امرأته معرفة فلا تدخل تحت اليمين كن حلف ان تدخل داری هذه أحد فكذا فدخلت بنفسها فان كانت معرفة بدخولها في الجزاء ففي حق الشرط منكروا اليمين مركبة من الشرط والجزاء فاذا عرفها في طرف فهي معرفة في حق هذا اليمين قال القاضي وفيه نظر لأن في قوله ان دخل داری هذه واحد فكذا فدخلت هي طلقت وان عرفت في الجزاء وكذا الامر أتينا له ان حلفت بطلاق امرأة منكما فهذه طالق لاحدها ما بعينها ثم حلف بطلاقها حنث في يمينه أما المعرفة في الشرط لا تدخل تحت النكرة في الجزاء ففي قوله ان دخل داری صار هو معرفة في الشرط فلا يدخل تحت النكرة في الجزاء \* سرق ثوبه أو غصب خلف رب الثوب انه ان كان له ثوب فكذا وأشار إلى ذلك الثوب ان كان قائما يحنث وان هالكالا وان لم يعرف أحدا لمرين

يحنث كن باع فضوليا ثوب غيره فاجاز ان قائما صح وان هالكالا لا يعلم لا \* دفن ماله فطلبه ولم يجده خلف انه ذهب ماله ان العناية لم يأخذها انسان يحنث الا اذا نوى الذهاب عن ملكه \* سرق ثوبا من آخر فقبل المطالبة دفع إليه السارق دراهم فحججه المسروق منه وخلف



السارق انه ما سرق لا يحنث وان كان قائما لوقوع المقاصة وانه مشكل لبقائه على ملك المالك الى القضاء بالضمان لان الضمان واجب في الاستهلاك على رواية وفي الهالك وان لم يجب الضمان لكنه موقوف على اختيار المالك (٣٣٥) فله أن يختار القطع وله أن يختار الضمان فلا يثبت الضمان

قبل الاختيار حتى تقع المقاصة ونص في المحيط عن بعضهم على انه يحنث كيفما كان لما قلنا \* وفي الاصل جحد الوديعة ثم أودع عند المالك من ماله الجاحدان كان من جنس حقه وسعه امساكه لان كان من خلاف جنسه \* وفي الجامع الصغير ظفر يدنا سيرا المديون وله دنائير فكنة الاخذ على الروايتين \* وفي المنتقى له عليه ألف درهم فاعتصب منه ألف درهم قال محمد قصاص بلا نية وقال الثاني لا بلا مقاصة فان مات قبلها فاسوة للغرماء \* حلف السارق على انه ليس معه من الدراهم غير المأخوذ ان الباقي عنده أقل من الثلاثة لا يحنث وان ثلثة أو أكثر ان البين بالطلاق حنث علم أو لم يعلم وان بالله فغموس ولو قال اكرسيم هست جزاين كه ما كرفتم ثم علم ان معه شيئا ان مجال لو علم السارق به أخذه حنث والا لا \* (نوع آخر) ضاع مال في دار حلف كل واحد انه لم يأخذه ولم يخرج من الدار ثم علم ان واحدا أخرجه مع آخر ان كان لا يطيق حله وحده حنث لان أخرجه كذلك يكون وان أطاقه وحده لا يحنث لانه صادق في عينه \* رفعت

العتاية \* في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل عنده ألف درهم مضاربة فقال لرب المال أقرضني ففعل وهو قائم بعينه ثم اشترى به قال اذا قبضه المضارب بيده من يته أو صدوقه أو كيسه وصرفه في حوائج نفسه فهو قرض عليه كذا في المحيط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج (١) قالوا ان اتخذ الفلاتج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلاتج والى قيمة العصير فاصاب حصصه الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصصه العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب بغير اذن الشريك فالفلاتج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصصه الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاتج يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصصه شريكه من العصير وان كان الشريك أذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلاتج يكون بينهما وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفع الرجل الى رجل فلو سا مضاربة بالنصف فلم يشتر حتى كسدت تلك الفلوس وأحدث فلوس غيرها فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال وللمضارب أجر مثل عمله قيماعمل ولو لم تكسده حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها وقبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدراهم أو عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا وأراد القسمة أخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض \* وفي نوادر المعالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يحنث صمان كذا في المحيط \* واذا ربح المضارب في المال ربحا فأقر به ورأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل أن أعمل وأربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشترى به ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى به وبألف من عنده متاعا ولم يخلط المالكين ثم أراد أن يبيع حصته أو حصصه المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل أن الشركة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما أن يخص نفسه كذا في المحيط \* ومن كذب المضاربة الصغيرة قال اذا اشترى المضارب بالمال وهو ألف درهم ثم خادما ثم هلك الألف فربح مع مثله على رب المال ونقده ثم باع الخادم ثلثة آلاف درهم فاشترى به متاعا فهدكت قبل أن يتقدها فانه يرجع على رب المال بألفين وخمسمائة ويؤدي من عنده خمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفى منه رب المال ما غرم في المرات وذلك أربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به وباع وربح حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة آلاف ثلاثة أعبدة قيمة كل واحد منهم ألف ولم ينقد المالك حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم ولو أن رب المال اشترى عبدا بألف فاشترى منه المضارب بألف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيره فضاعت قبل ان يتقدم رب المال فلا غرم على المضارب وبأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه ألقان كذا في المحيط \* واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارين اثنين تساوى كل واحد منهما ألف درهم ثم باع احدهما بألف والاخرى بألفين وقبضهما للمشترى ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزاده مائة درهم

(١) قوله فلاتج هو نوع من الخلوى معرب فلاته اه

من مال الزوج ودفعت الغزل القطن فقال الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت كذا وهي قد رفعت واشترت لحوائج البيت أو احتاجت بالحجارة الى الدقيق فتناولت الزوج لا يكرهه بل يكره الدفع للغزل ان كانت ممن يتولى شراء الحوائج للزوج لا يحنث وان كانت لا تتولى يحنث \* ان رفعت

درهما من كيسي فقلت رأس الكيس وأمرت غيرها بالرفع فرفع ودفع اليها قبل يحنث وقيل لا يحنث \* ولودفع اليها دراهم لتتظفر فرفعت منها  
بلاغه فقال لها أرفعت منها فقالت (٣٣٦) نعم لا على وجه السرقة وردت بعد المفارقة يحنث وان قبلها ان أنكرت يحنث وان لم تنكر لا

\* ان رفعت من مالي فكذا  
فوجدت صرة له ملقاة حين  
تكس المنزل فوضعتها في  
طرف وأخبرته به لا يحنث  
\* قال لها كرسيم من رفع  
كردي طلاق هستي فقالت  
هستم فعلم رفعها ان أراد  
الايقاع يقع وان أراد  
تخويفها لتقر لا يقع والقول  
له مع الخلف \* ان دفعت شيئا  
من مالي الى غيري فاعطت  
الكبريت أو الملح أو الماعون  
ان شيع الزوج به يحنث والا لا  
\* ان لم تردى الثوب الساعة  
فكذا فأخرجت من العيبة  
فأخذت الزوج من يدها أو  
العيبة قبل أخذها الثوب  
ان كانت فتحت للرد لا يحنث  
\* ان لم تجيئي غدا بمتاع  
كذا فكذا فأرسلت على يد  
انسان ان كان نوى الوصول  
لا يحنث وان نوى الحمل أو  
لم ينوشيا يحنث \* دفعت  
الدراهم الى قصاب اللحم  
فقال الزوج ان لم تردى تلك  
الدراهم فكذا فزعم القصاب  
ان الدراهم غائبة فما لم يعلم  
انها أذيت أو طرحت في  
الوادي لا يحنث وان خلط  
تأخذ كيس القصاب وتعطيه  
الزوج \* قالت له دفعت تلك  
المتاع أنت أو أمي فقال توازن  
بسه طلاق كه ما در تو برد  
اشته است اين چیزی را وقد  
رفعت الأم أو قال أنت طالق  
كه مراد شام داده فأنكرت  
لا تطلق والرفع والشم شرط  
البر \* (العشرون في الضرب والشم) \* لا يضربها فتنفس ثوبه أو رماه بجرا أو شابة فأصابها لا يحنث \* ولود شعرها يشهد

وقبضها المضارب بمقابله ما فتوزع على قيمتها كما وصل الثمن اذا سمى بمقابله ما جله وقيمتها مساوية ولو  
كان المشتري طعن في ما يعيب فصالحه المضارب على أن يحط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بالتى  
اشتراها بألف درهم عياردها بألف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث ولو كان المضارب اشترى الجاريتين من المشتري  
بر مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحداهما عياردها بثمانين وحصتها من الربح اذا قسمت على الثمنين  
ولو كان المشتري اشترى إحدى الجاريتين بالألف والاخرى بالدينين ثم أراد أن يبيعهما امرأته على ثلاثة  
آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما امرأته على حدة على ثمنها جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمه الله تعالى فان زاد في ثمنها مائة درهم وأراد أن يبيعهما امرأته باعها جميعا على ثلاثة آلاف  
درهم ومائة درهم وان أراد أن يبيع احداها امرأته باعها على حدة لم يكن له ذلك كمالو كان اشترى امرأتين  
واحدها أن يبيعهما جميعا امرأته على الثمن وليس له أن يبيع احداها امرأته على حصتها من الثمن  
كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشتري لنفسه باقل من ذلك \* وفي المنتقى رجل دفع الى  
رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به عبد ايساوى ألفي درهم فنهأ رب المال أن يبيع  
الا بالنقد وقال المضارب أبيع بالنسيئة أو قال أبيع حصتي وهي الربع بالنسيئة فليس له أن يبيع الا بالنقد  
فان باع المضارب ثلاثة أرباعه بالنقد لم يكن له أن يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثمن الثلاثة الارباع  
ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله ورجحه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان أحب كذا في المحيط \* لو  
اشترى بألف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعهما امرأته على الألف مالم يبين هكذا في المبسوط \* رجل دفع  
الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* هشام سمعت أبا يوسف  
رحمه الله تعالى قال ليس للمضارب أن يشتري على المضاربة الا بالدين من ماله حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم  
اشترى على ذلك الدين (١) على المضاربة لم يجز على المضاربة وان اشترى غلاما فوجده (٢) حاضن  
كذا في المحيط \* واذا دفع المالك المضاربة بالنصف أو اقل أو أكثر وأخذ مالا مضاربة فهو جائز  
وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير إذن أبيه أو وصيه  
وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له ومالك المضمون بالضمان والرجح له ويتصدق  
به كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب دقيقا لم يملك المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخلط  
بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعنا فخلط ثم باع الكل قالوا مقدار ثمن دقيق مال المضاربة يكون على ما اشترطا  
في عقد المضاربة وأما مقدار ثمن الدقيق الآخر فكله يكون لرب المال برحمته وعليه وضعته والمضارب أجر  
مثله فيما تصرف في ذلك من يبعه هكذا قال المعقبي أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو الليث رحمه  
الله تعالى انما يكون للمضارب أجره اذ لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة أما اذا خلط فلا أجر له لانه على  
شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى المضارب  
بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثمن المضارب استولدها ثم استحققت وأخذ منه عقرها وقيمة  
ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا عمل الوصي  
في مال اليتيم فوضع أو ربح فيه فقال علمت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الآن  
(١) قوله ثم اشترى على ذلك الدين كذا في جميع النسخ وقد راجعت نسخة من المحيط فوجدت العبارة هكذا  
ولا يخفى ما فيها من الركة ولعل فيها تحريفا فلتراجع نسخة من المحيط أخرى اه بحرأوى (٢) قوله  
وان اشترى غلاما ما لخص هذه المسئلة ساقطة من نسخة الطبع الهندي وموجودة في غيرها من النسخ وفي  
عبار المحيط أيضا وانما ظاهر أنها مسئلة مستقلة ليست من التفريع تأمل اه بحرأوى

البر \* (العشرون في الضرب والشم) \* لا يضربها فتنفس ثوبه أو رماه بجرا أو شابة فأصابها لا يحنث \* ولود شعرها يشهد  
قاله صحيح أنه ان على الغضب يحنث وان ابعالا وقيل ان بالفارسي لا يحنث مطلقا وان بالعربي يحنث وان حلف العربي بالفارسي يستل فان



أراد ما يراد من الضرب بالعربي بان وضع لفظ زون موضع ضرب فيك العربية وان اراد ما يراد بالفارسية فعليه ان لم يعلم يعتبر اللغة التي حلف  
عليه او كذا الفارسي يحلف بالعربية لا يرميه فرمى صيدا فاصابه لا يحنث \* ليضرب بمائة (٣٣٧) فضربه خفيفا ان تألم برولم يتألم لانه

يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن  
وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه او قال قرضا على فصدقه الرجل ولو قال دفعته  
مضاربة او بضاعة وصدقه الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله للينيم الا ان  
يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي \* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا كانت المضاربة  
ذناير فادفعها المضارب عند صير في فخلطها الصير في بماله بغير امره ثم اشترى المضارب متاعا بديناره فهو  
مخالف كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن دفع الى عبدا مالا مضاربة والعبدا أذن له في التجارة  
فاشترى نفسه بالمضاربة جاز وصار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه  
واهمر أنه بالمضاربة على المضاربة كذا في الملتقط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل  
دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به جارية وباعها من رب المال بألفين ثم ان المضارب  
اشترى نفسه بألفي درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة  
كذا في المحيط \* ولو اشترى وباع بألف المضاربة حتى صار في يده ألفا درهم فاشترى بها جارية وقبضها ثم  
باعها بأربعة آلاف درهم نسيئة سنة وقيمة يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فدفعها الى المشتري ثم هلك  
الألفان الاولان قبل أن ينقدهما بائع الجارية الاولى فانه يرجع بألف وخمسمائة على رب المال فيؤديه مع  
خمسائة من ماله الى بائع الجارية فاذا خرجت الاربعة آلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ  
رب المال من الثلاثة الارباع رأس ماله ألفين وخمسمائة كذا في المبسوط \* اشترى بمال المضاربة جارية  
تساوي ألفين فخال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجارية وعلى المضارب زكاة  
الربع وان كان اشترى جارين كل واحد تساوي ألفا فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجارين ولا زكاة  
على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة ولو اشترى بها جارية تساوي ألفين فنقصت من  
عيب أو سمر حتى صارت تساوي ألفا ثم ازدادت فخال الحول من يوم اشترى وهي تساوي ألفين فلا زكاة  
على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباعها ولو صارت قيمتها فوق ألف فعليه مال الزكاة ولو اشترى بها  
حنطة وشعير أو بلا وغنما كل جنس يساوي ألفا لم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في  
محيط السرخسي \* اذا زاد رب المال أن يكون مال المضاربة دينارا على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح  
قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه  
المضارب كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا دفع الرجل ماله الى الصغیر مضاربة بالنصف أو بأقل أو أكثر فهو  
جائر وكذلك لو أخذ لنفسه مضاربة ولو أخذ الاب لابنه الصغیر مال رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل به  
الاب للابن فعمل به الاب فرجح فالربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء للابن من ذلك ولو كان مثله يشترى  
ويبيع فأخذ الاب على أن يشترى به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال  
والابن نصفان وكذلك لو عمل به الاب للابن بأمره وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للمال والربح له  
يتصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط \* واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة  
أو أكثر جاز فان باع بأقل من قيمته لا يجوز سواء كان بمائة فابن الناس فيه أو لا يتعبان الا أن يجيزه المضارب  
وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع أحدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة أو أكثر الا أن يجيزه المضارب  
الاخر كذا في الجاوي \* مضارب نزل خان مع ثلاثة من رفقاته فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في  
الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع  
لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا  
دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما يشترى به من الهزوى خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشترى به

(٤٣ - فتاوى رابع) في آخر وضربه به لا يحنث \* لا امس شعره فلق رأسه ثم نبت آخر فسه أو لا يمسه سنة فنبت آخر حنث \* ان لقبتك  
ولم اضربك فكذا فرأه من بعيد يحنث \* لا اتصل اليه يده ولم يضربه لا يحنث \* لا يضربها فاضرب غيرها فاصابها لا قصد يحنث لان المعنى وهو

الايام حاصل \* ان سررتك فكذا فضر بها فقالت سرفي لا يحنت بخلاف ان كنت تحبين ان يعذبك الله في فارجهنم فقالت احب ولو منحها ألفا فقالت ما سرفي فالقول لها \* ان (٣٣٨) ضربتك بغير جرم فوضعت القصعة على المائدة فقالت وانصب على رجله بغير قصدها

من النيسابوري فالربح كله لرب المال وما يشتري به من الزطى فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي فان كان اشترى الهزوي فهو على المضاربة كما لو اشترط وان اشترى به النيسابوري فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوضيعة عليه وان اشترى به الزطى فالربح كله للمضارب والوضيعة عليه كذا في المبسوط \* من المضارب على السلطان فدفع اليه شيئا يكف عنه يضمن وان اخذها كلها كرها لا ضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي \* اذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة واخبر به واخذ منه العاشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ منه العاشر وان كان هو الذي اعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضامن لما اعطى وكذلك ان صانعه بشئ (١) من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما اعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى شاطر (٢) طمع فيه وقصد اخذه بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط والله سبحانه أعلم

\* (كتاب الوديعة) \* وهو مشتق على عشرة أبواب  
\* (الباب الاول في تفسير الوديعة وركنها وشرائطها وحكمها) \*

أما تفسيرها شرعا فالوديعة هو تسليم الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين كذا في الكنز \* وأما ركنها فقول المودع اودعتك هذا المال أو ما يقوم مقامه من الاقوال أو الافعال والقبول من المودع بالقول والفعل أو بالفعل فقط هكذا في التبيين \* والوديعة تارة تكون بصريح الايجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله اودعتك وقول الاخر قبلت ولا تتم في حق الحفظ الا بذلك وتتم بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب اودعتك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا وضع عنده متاعا ولم يقل شيئا أو قال هذا وديعة عنده وسكت الاخر صار مودعا حتى لو غاب الاخر فضايع ضمن لانه ايداع وقبول عرفا كذا في خزائن المفتين \* وأما شرائطها فانواع منها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه حتى لو اودع الا بقى والطير الذي هو في الهواء والمال الساقط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق \* ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الوديعة من الصبي المأذون وكذا حرية ليست بشرط فملكه العبد المأذون وأما الصبي المحجور عليه فليس يصح قبول الوديعة منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول من العبد المأذون ويترتب عليه أحكام العقد وأما العبد المحجور فلا يصح منه القبول كذا في البدائع \* وأما حكمها فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال أمانة في يده وجوب أدائه عند طلب مالكه كذا في الشمني \* والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤاجر ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق \* وضع في بيته شيئا بغير أمره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح باعلى صوته وقال لا احفظه فضايع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز للكردي \* لو قام واحد من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهلك ضمهوا لان الكل حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الاخر حافظا كذا في محيط السرخسي \* من ترك باب حائوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضمنان ماضع على آخرهم كذا في المدة قطب رجل في يده ثوب قال لا رجل اعطاني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعة كذا في الظهيرية \* في فتاوى أهل سمرقند رجل دخل بدارته خانا وقال لصاحب الخان أين أربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دارته فقال لصاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيها ولم (١) قوله ان صانعه المصانعة الرشوة كما في المختار \* (٢) قوله الى شاطر هو الذي أعيان خبثا مختاراه بحر اوى

فضر بها لا يحنت لان الخطأ مؤاخذ به في أحكام الدنيا حتى لزم الارش عليه وان سقط في حق المأثم والحنث والمغرم من أحكام الدنيا \* (نوع منه) \* لا عذبه فحسبه يحنت ان نواه لانه تعذيب قاصر فتوقف على النية كالجواز \* ان لم احبسه جازعا عاريا فكذا فحسبه كذلك فاطعمه وكساه غيره حنت \* ضربه فقال المضروب والله من سزاي وي نكنم لا يتناول المجازاة الشرعية من القصاص والتعزير ولا ترك المجاورة وانما يتناول الاساءة الى الضارب عرفا فان نوى الفور فعلى ما نوى والا فعلى الاطلاق ولو قال اكرمن نكنم أمر وزباو آنك عى بايد كردن فامر أنه طالق قضى اليوم فلم تجاز له لباحسان واساءة لا يحنت لانه مافعل ما ينبغي وهو العفو الا ان ينوى الضرب والشم فيحنت ان اخلاه منه \* اكرمن ترا بخون اندر نكنم فضربه فأدى الله وتلطخ بثوبه بر ان نوى هذا القدر وكذا ان لم ينولان الظاهران الكمال غير مراد \* اين كوى راتر كستان نكنم فكذا فشرط البر أن يسلط عليه أتراكا كثيرة \* اكر فردا جناحه كنم كه سب باتبان كرد عيزق بعض ثيابه ويحجره ويلقيه على الارض \* قال لغيره في المشاجرة اكرمن تر اندر كون خرنه كنم قيل لا يحنت ما عاش لانه يراد به القهر والغلبة وقيل يحنت في الحال ليحقق العجز الا اذا نوى ما تقدم فلا يحنت الى الموت وبه افتى الهندوانى \* اذا دنوت مني فكذا فدنوت حين ضرب ابنه لدفع الضرب بحالة

يكن  
لتحقق العجز الا اذا نوى ما تقدم فلا يحنت الى الموت وبه افتى الهندوانى \* اذا دنوت مني فكذا فدنوت حين ضرب ابنه لدفع الضرب بحالة



لومدت اليه يصل حث \* ان اغضبته فكذا فضرر ولدها في امر يستحق التأديب لا يحث \* ان آذيتك فكذا فتسرى عليه اجارية ان عد التسرى اذا حثت والا فلا وهذا اذا لم يكن هنالك مقدمة فان كانت فعليه \* دعاها الى (٣٣٩) الفراش فابت وفات انك تعذني فقال

ان عذبتك فكذا فخامت  
بجامعها ان طاعة لا يحث  
وان كارهة يحث \* ان لم احرق  
من ذلك غدا او ان لم اضربك  
غدا فقيدي حتى مضى او منع  
الاتباع عنه ولم يمكنه قيل  
يحث وقيل لا \* لا يضرب  
فامر غيره فضرره لا يحث  
الا ان يكون الخائف سلطانا  
او حاكما او المولى فحينئذ  
يحث بالامر لانه يملك  
الضرب فيملك الامر \* اكر  
مراسررتس كتي فكذا  
يحث بالملامة مشافهة  
\* اكر مراسررتس ينصرف  
الى المنة اذا اجتمعت القرنية  
والافعل الضرب غلى  
الرأس \* لا يؤذى امرأته  
فاصابته النجاسة ثوبه فقال  
اغسله فابت فقال زهره  
دران ويشوي قبل لا يحث  
لاستحقاقها ذلك بالاباء عن  
مثل هذا وهذا اذى منها  
لامنه وقال القاضي يحث  
لوجود الشرط منه وبه  
يفتى \* لا يشتمه فقال له اي  
كبر خوره زن يحث لانه شتم  
له وبه يفتى لانه في العرف  
يطلق على امر يلزم منه  
كشتمه \* (الحادي  
والعشرون في الركوب  
والجلوس) \* لا يركب  
فهو على ما يركبه الناس  
كالفرس وغيره ولا يحث  
بركوب انسان لعبور الماء به  
ويحث بالسفينة لانها

يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط \* واذا دخل رجل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع  
الثياب فقال صاحب الحمام ثمة فوضع قد دخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن  
وان وضع الثياب برأى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وبقي المسئلة بمجالها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو  
الذي يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر فالضمان على  
الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام أين أضع  
الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرية \* وان كان  
الثيابي غائبا يوضع الثياب برأى الغن من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن  
صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيخان \* دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر  
فخرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يدرك ثيابه أم لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست  
ثيابي وقال الجماعي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت أن ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك  
الحفظ كذا في خزائن المفتين \* وفي غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دخل الحمام ووضع ثيابه  
برأى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فان نام قاعدا فلا ضمان وان  
وضع جنبه على الأرض فهو ضامن كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت  
الفحشانة الى صغيرة وقالت ادفعيها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املي من الماء  
واجليها الى فلان فانك كسرت ان كانت الامرأة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت  
أعارتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بعثت الى البنت لا حفظ ضمنت البنت اذا غيبتها عن  
بصرها كذا في الخلاصة

### \* (الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير) \*

والمودع أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته أو ولده أو والديه اذا لم يكن متهمًا  
يخاف منه على الوديعة هكذا في فتاوى قاضيخان \* وقال بكر رحمه الله تعالى لعياله أن يضعها عنده من في  
عياله كذا في الوجيز للكردي وتفسير من في عياله في هذا الحكم أن يساكن معه سواء كان في نفقته  
أولا كذا في الفتاوى الصغرى \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* والعبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق  
الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن يشترط أن يكون  
الصغير قادرا على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محلة والمرأة تسكن في محلة أخرى ولا يتفق عليها زوجها  
فدفع الوديعة اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرية \* المودع  
اذا دفعها الى عبده أو أبحر مشاهرة أو مسابقة مساكنة أو الى ابنه الكبير في عياله أو ابنة الذي في عياله  
لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية \* والابن الكبير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط \* والابوان  
كالاجنبي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة \* وهذا الذي ذكرنا فيما اذا أودع عنده شيئا ولم ينه  
صاحب الوديعة عن حفظها بمن في عياله أما اذا نهى عن ذلك ودفعها الى بعض من نهى عنه فضاقت  
الوديعة ينظر ان كان المودع يجديدا من دفعها اليه ضمن وان كان لا يجديدا من ذلك ودفعها اليه وضاعت  
لا يضمن وهذا كما اذا أودع عند رجل دابة ونهأ أن يسلمها الى امرأته وهو لا يجديدا من ذلك فسلم الدابة  
اليها فضاقت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات \* ويضمن يدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر  
ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والاجر الذي يعمل من الاعمال مياومة كذا في الفتاوى العتائية \* ذكر  
الامام الترمذ والامام الحلواني عن محمد رحمه الله تعالى المودع دفع الوديعة الى وكيله وهو ليس في عياله أو  
دفع الى أمين من أمنائه ممن يشق به في ماله وليس في عياله أنه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في

مركب البحر عادة وفي الفتاوى لا يقع في عرفنا الاعلى البرذون والفرس \* لا يركب دابة لا يحث الا بركوب الحمام والبغل والفرس والبرذون  
لا بكل ما يدب ولا يحث بالبعير الا ان يتوى وان نوى الخيل خاصة لا يصدق فضاء اذا كان اليمين الطلاق ولولم يكن لفظ الدابة مذكورا ونوى الخيل

لا يدين أيضا \* لا يركب فرسا فركا برذونا لا يحنث وكذا العكس لان الفرس للعربي والبرذون للجهني ولولا الفارسية حنث على كل لان لفظ اسب يطلق على الكل وللفظ اشترا لا يتناول (٣٤٠) الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل أيضا \* لا يركب هذا الدرع فزيد أو نقص

منه فركب يحنث لان بدل الحنا وهو المعتبر في السرج وهو اسم لقربوسين المقدم والمؤخر \* كلما ركبت دابة فله على التصديق بها فركب قصص صدق بها ثم اشتراها وركب تصديق أخرى بخلاف مسألة التحيز لركب هذه الدابة اليوم فقيده ومضى اليوم ولم يركب حنث بخلاف لا سكن اليوم هذه الدار وقد ذكرناه \* لا يقعد على الارض فجلس على بساط أو غيره على الارض لا يحنث \* لا يمشي على الارض فمشى يحنث أو نعل عليه حنث ولو مشى على البساط لا \* لا يجلس على هذا الفرش فجلس على فراش فوقه لا يحنث بلانية ولو جعل عليه محبسا وجلس يحنث \* لا ينام على هذين الفرشين يحنث بالجمع والتفريق ولو لم يعين لا يحنث الا بالجمع \* (الثاني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة) \* لا يكون من اسكرة فلان وفلان غائب لا يمكنه النقص حنث من ساعته فان ذهب الى رب الارض لنقصه لا يحنث وان كان في البيت فلم يجد المفتاح لا يحنث مادام في طلب المفتاح وكذا لو كان صاحب الارض في المضر فخرج من الذهب \* حلف المحترف وقال اكر دست برين هانم فكذا فحسبها لا يحنث

الوديعة ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية \* سوقى قام من الحانوت الصلاة وفي الحانوت ودائع فضاغت الوديعة لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضطربا ولم يكن هذا منه ايدا عا للوديعة بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع الى شريك له مفاوض أو عثان أو عبد مأذون له في التجارة أو عبد معتزل عن منزله فضاغ لم يضمن وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع عند أحدهما وديعة فوضعها في كيسه أو في صندوق وأمر شريكه بحفظها فحمل الكيس فضاغ لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فها في صباه لا يضمن كذا في الظهيرية \* المودع اذا خاف على الوديعة الغرق فنقلها الى سفينة أخرى لم يضمن كذا في السراجية \* وان أخرجهما عن يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فخاف عليها لم يضر أو كانت الوديعة في سفينة فلقها غرق أو خرج الاصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان أساط الحرق الغالب بداره فناولها جاراه لا يضمن وان لم يكن أساط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى أحق وأنظره كذا في الغياصة \* وهذا اذا كان الدفع اضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على أحد بخلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بخلاف وأما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في المحيط \* فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول \* كذا في المضمرات \* ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول أو الثاني فان ضمن الاول رجح بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج \* ولو ادعى المودع أنه دفع الوديعة الى أجنبي اضرورة بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري أنه لا يصدق الا بينة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* وذكر في المنتقى أنه ان علم أنه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم يقبل قوله الا بينة كذا في المحيط \* وأجمعوا أن مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي \* قال في الجامع الكبير اذا أودع عند عبد مجبور فدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول بعد العتق أو يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن أبدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال ان بدا العتق في الاول (١) ولو أودع عند ثالث مثله فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على الاول والثالث وله أن يضمن الثاني في الحال وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال كذا في الينابيع \* المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها شي هلك في يدها لم يضمن قال به بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد رحمه الله تعالى في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى أجنبي لا يضمن فالوفرغ من ذلك ولم يستردها حتى هلك في يد الأجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وهكذا أجاب صاحب المحيط رحمه الله تعالى وقال قاضيخان لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* في الخبر يدوان أخرجهما من يده الى يد غيره أو أمر غيره باستلامها أو بنقصها وادعى أنه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله أن يحلف المودع وفي (١) قوله ان بدا العتق في الاول كذا في جميع النسخ وقد راجعت عبارة الجامع الكبير المنقولة في السراج فلم أجدها بهذا التقيد فليراجع عبارة الينابيع اه بحر اوى

لا يحنث اذا هاج حلفه من ذكر العمل \* كشت نه كيم في هذه القرية فزرع برز البطيخ أو القطن يحنث ولو كرب أو سقى أو حصد ما يذره غيره لا فان دفع الى غيره مزارعة أو استأجر أجراء فزرعه ان كان ممن يتولى العمل بنفسه لا يحنث ولا يحنث وان

السفناق



قوى أمر الغنم حنث وان زرع غلامه أو أجيره الذي استأجره للزراعة قبل التيمين وكان يروح لأجله حنث \* أكرابن كشت دكارايد من افكنا  
فباع أو وهب أو أقرض حنث وان اتلفه واحد فاحذضماؤه وأنفقه لا \* لا يصطاد (٣٤١) مادام الامير في البلد فخرج الامير فصاد ثم رجع  
الامير فصاد أيضا لا يحنث

\* لا يعمل يوم الجمعة فدفع الى  
الحياط ثوبا فعمل لا يحنث واليمين  
على عمل الخائف \* (نوع)  
لا يحذم فلانا فخطاه ثوبا ان  
باجر لا يحنث والا يحنث  
\* حلف الاجير ان لا يعمل له في  
هذا الشيء يشتري منه الشيء  
فاذا فرغ من العمل ملكه  
منه وكذا لو حلف لا ينسج  
له كرايا يشتري الغزل منه  
فاذا نسج ملكه منه والخالف  
على ان لا ينسج كرايا لا يحنث  
بنسج الخمار لا يختصه  
باسم على جده واسم الخادم  
لا يتناول المزراع واسم  
التبع يتداوله \* برادر خود را  
نه صرامايم لي عمل لي عملا  
فدفع الى زوجته شيئا لتأمره  
باصلاحه فان كان الخائف  
ارسلها بهذا الامر يحنث  
والالا \* لا ارافك فخرج الى  
السفران كانا في محل واحد  
أو كراهما أو قطارهما واحد  
حنث والمرافقة الاجتماع  
في طعام واحد أو امر واحد  
\* لا اصاحبه ان كان كل في  
قطار لا يحنث \* ذهب الى  
المطرب ليحيى فاني فقال  
آنجانا همواران اند فقال  
كرآنجانا همواران اند فكذا  
في فوج جدا القوم سكارى  
ان زعم الخائف انهم ليسوا  
فاهمواران فعلى زعمه لان  
حلقه يحتمل اشياء \* ليسلغن  
عدله المشرق والمغرب يرفع

الشغناقي ان كانت الوديعة في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعة في بيته بغيره بأن ترك الوديعة والغير في  
بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التارخانية \* المودع اذا حفظ الوديعة في حوز غيره ليس فيه ماله يضمن  
واذا استأجر حوز لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله هكذا في خزنة المفتين \* واذا دفع  
المودع عند موته الوديعة الى عياله وليس بحضرته عند الوفاة أحد من عياله فلا ضمان عليه كذا في  
الملتقط \* المودع اذا أجر بيتا من داره من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما  
غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في  
الخلاصة \* ولو ترك امرأته أو عبده في خانوته لا يضمن ان كانا أمينين والا يضمن كذا في الوجيز للكردي  
\* ولو أجلس المولى عبده في خانوته وفيه ودائع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد اتلف  
البعض فباع المولى الغلام فان كان للمودع بينة على ذلك فهو بالخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء  
نقض البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بينة فله أن يحلف مولاه على علمه فان حلف لم يثبت وان نكل  
فهو على وجهين ان أقر المشتري كان هذا مالا وثبت بالبينة سواء وان أنكر ليس له أن ينقض البيع بل  
يأخذ الثمن من المولى كذا في خزنة المفتين \* الوالى اذا جنى نفقة لحقر الثمر ووضع عند صير في فضاء ان  
وضع باسم حقر الثمر أو باسم الوالى ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل الذى أخذه منه ضاع من مال  
الرجل خاصة كذا في الملتقط \* والله أعلم

#### \* (الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب) \*

وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لم يضمن وهذا استحسان والقياس أن  
يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا  
من القياس والاستحسان قال في البناية و هذا اذا لم يكن البيت الذى حفظها فيه أنقص حرا من البيت  
الذى أمره بالحفظ فيه أما لو كان البيت الثانى أنقص حرا من الاول ضمن ولو قال ضعه في كيسك هذا  
فوضعه في غيره لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* وان قال ضعه في كيسك فوضعه في الصندوق لا يضمن  
كذا في الفصول العبادية \* ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك أو قال احفظها في صندوق  
ولا تحفظها في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وان قال خبئها في  
هذه خبأها في دار أخرى في تلك الخلة فهو ضامن وان كانت الثانية أحرز من الاولى هكذا ذكر شيخ الاسلام  
في شرح كتاب الوديعة \* وكذلك اذا قال خبئها في هذه الدار ولا تحبئها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي  
شرح الطحاوى اذا كانت الدار التي خبأها فيها والدار الاخرى في الحوز على السواء أو كانت التي خبأها فيها  
أحرز فلا ضمان عليه سواهما عن الحب فيها أو لم ينه كذا في المحيط \* ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا  
تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها  
في هذا الصندوق الاخر في ذلك البيت فحفظها في المنهى لا يضمن بالاتفاق كذا في الغياثية \* والاصل  
المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا  
يفيد فهو هدر كذا في البدائع \* فلو شرط عليه أن يمسكها بيده ولا يضعها أو يحفظها بين يديه دون يساره أو  
ينظر اليها بعينه البنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها أو يحفظها في صندوق في بيت  
لم يعتبر كذا في المتراشي \* اذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه عن الاخراج نصابا أمره بالحفظ مطاقتا فاسألهما  
فان كان الطريق مخوفاً فهلكت ضمن بالاجماع وان كان آمناً ولا حرج لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وان  
كان لها حرج ومؤنة فان كان المودع مضطراً في المسافرة به لا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافرة به فلا  
ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قربت

الباج في فصل نفعه الى الشرق والغرب \* ان لم تكون في غسلة القصعة فكذا فاحمرت الحاربة فغسلتها ان كانت من عادتها مباشرة الغسل  
بنفسها يحنث والا لا وان كانت نجساً تغسل وأحياناً لا تغسل \* ان غسلت ثيابي فكذا اغسلت الكيم أو الذيل أو الألفاق لا يحنث

\* أكبر ضرر داري في كذا فدفعته الى غيرها ليس كذا الحلف لاجل لوث المنزل لا يحنت وان لاجل اشتغالها بالطيور يحنت \* دستاس نه كشم خراس كشيد يحنت ان جعل دقية قال انه (٣٤٣) في معناه حتى لو جرب برجله يحنت وان كان اللفظ لا ينبي عنه قيل وفيه نظر لان في

لا هذا هو الخاص والمختار وهذا كما اذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصا وان نهى نصا وعين مكانه فمسافر به اوله منه بدضمن كذا في الفتاوى المتأخرة \* ان أمكنه حفظ الوديعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بأن يترك عبد الله في المصر المأمورة أو بعض من في عياله فاذا سافر به او حالته هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال أو كان الا انه احتاج الى نقل العيال فمسافر فلا ضمان كذا في التتارخانية \* الوديعة لو كانت طعاما كثيرا فمسافر به فذلك الطعام فانه يضمن استحيانا كذا في المضمرات \* وأجمعوا على أنه لو سافر بالوديعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان \* والاب والوصي سافر بعامل الصبي وهما لا يضمنان الا اذا تركا زوجتيهما هنا كذا في الوجيز للكردي \* والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن ان لم يكن له حل وموئنة وان كان ضمن كذا في الخلاصة \* واذا دفع الرجل الى غيره وديعة وقال له لا تدفعها الى امرأتك فاني أتمها أو قال الى ابنك أو قال الى عبدك لوما أشبه ذلك فدفع اليه فان كان لا يجد المودع بدامن الدفع اليه بأن لم يكن له عيال سواء لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجده بدامن فهو ضامن كذا في التتارخانية \* المودع اذا وضع الوديعة في حانوته فقال له صاحبها لاتضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرقت ليلا ان لم يكن له موضع آخر حرز من الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر حرز من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزنة المفتين \* رجل دفع الى آخر مرأه او قال له اسقي به أرضي ولا تسقي به أرض غسيري فسقي أرض الامرئ فسقي أرض الغسيري فضايع المران ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعدما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لا تارها لا تطرح أنزالي في منزلك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جناية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو جعفر سئل أبو بكر عما اذا قال المبيع للتاجر ضعها في هذا العدل وأشار اليه فوضعهما في الحقيبة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعهما في الحقيبة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة صح ولزم عليه كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو أودع غاصب المغصوب عند رجل وشرط الاجر على حفظه يصح كذا في الوجيز للكردي والله أعلم

\* (الباب الرابع فيما يكون تضییع الوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن) \*

في النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعة أو ٣ (يفتادان من) لا يضمن ولو قال أسقطت أو بالفارسية ٣ (يفسكندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاستقاط اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أدري أضاعت أو لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم أضع يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل دفع الى رجل ليبيعه فقال القابض أنا أريها تاجر الاعرف قيمتها فاضاعت الجواهر قبل أن يريها قال ان ضاعت أو سقطت بحركته ضمن وان سرقت منه أو سقطت لمزاجه أصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* قال لو قال المودع وضعت الوديعة بين يدي فقمت ونسيتها فاضاعت ضمن وبه يفتي كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال وضعت بين يدي في داري ثم قمت ونسيتها فاضاعت يتظر ان كانت الوديعة ما لا يحفظ في عرصة الدار ولا تعد حرا

ترجمة  
٣ وقعت مني ٣ تركتها

الايمان يعتبر اللفظ لا يضطر فانقلت منه لا يحنت \* لا ياتمه على شيء فاره درهمما اينظر فيه ولم يفارقه لا يحنت وان فارقته حنت لانه صار أمانة وان أعطاه دابته وقال امسكها حتى أصلي يحنت \* ان مشطت أحدا فكذا فعدت شعرا امرأة أو سرحت رأسها يحنت وفيه نظر لانه لا يعد مشطاعرفا \* كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذکر الخصاص انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف جوزه وفي الظاهر لا وعلى هذا أخذ منه درهمما وحلقه على انه ما أخذ منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاف جوزه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا أخذ بقول الخصاف فيما اذا وقع في يد الظالمه لا بأس به وقد ذكرنا عن السلف أن اليمين على نية الحالف ان كان مظلوما وعلى نية المستحلف ان كان الحالف ظالما وفي الديانة يصدق في الاحوال كلها بخلاف ومعناه ان المفتي يفتيه انك غير حانت في اليمين به هذه النية لكن القاضي يحكم بالحنت ولا يصدق كما اذا استفتي فيما اذا استقرض من رجل وأوفاه هل برئ يفتي بالبراءة لكن اذا سمعه القاضي يقضي بالمال الآن يبرهن على الايفاء دل على ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كونه القاضي الحاكم في الدماء والقروج عالمادينا وابن الكبريت وأين العلم \* وفي الخلاصة العيين ان كان بالطلاق والعتاق وما شا كل ذلك

له كونه القاضي الحاكم في الدماء والقروج عالمادينا وابن الكبريت وأين العلم \* وفي الخلاصة العيين ان كان بالطلاق والعتاق وما شا كل ذلك



النسبة الحالف ظالمًا كان أو مظلومًا \* حلفه السلطان أنه لا يعرف مال فلان وزوجة فلان كانت أودعته ما لا فطن أنه مالها أو خلف ثم قالت  
كان مال فلان لا يحنت حتى يصدقها الزوج أو يقضى على أنه له بنسبة عادلة (٣٤٣) \* بك نان فلان بخورم يحنت بأ كل

بعض الخبر لأنه على المبالغة  
كما إذا قال يك دم آب فلان  
نه خورم إلا إذا سبق الدال على  
أ كل خبر تام \* (الثالث)  
والعشرون في المعرفة وهو  
أول القسم الثالث \*  
معرفة الكبير بالاسم والنسب  
ومعرفة الصغير بالوجه حتى  
لو أخرج ولده إلى جاره فراه  
ولم يعرف اسمه ثم حلف الجار  
أنه لا يعرف هذا الصغير  
يحنت \* تزوجها ودخل بها ولم  
يعرف اسمها أو حلف  
لا يعرف هذا الرجل وهو  
يعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا يحنت لما قلنا وإن نوى به  
معرفة بوجهه فقد شدد  
على نفسه \* حلف أنه لا يعلم  
أمر كذا خلف ثم علم بالتذكر  
بعده أن كان عالمًا لا يحنت

\* حلف السلطان رجلًا  
ليأخذه بالتممة غرماء المتواري  
أو اقرباؤه بأنه لا يعلمهم وهو يعلم  
فالحيلة له أن يذكر اسم الرجل  
الذي تواري ويريد غيره كالو  
أكره على سب محمد صلى الله  
عليه وسلم يريد محمدًا ليس  
برسول ولا شك في صحته عند  
الخصاف ويقتى بقوله في  
المظلوم ويعلم منه أنه لو ادعى  
على زيد ما لا خلفه بأنه ليس  
له عليه شيء خلف وأشار  
بأصبعه في كفه إلى آخر يريد أنه  
ليس له عليه أنه لا يصدق  
قضاء ويدين \* حلفه السلطان

له كسرة الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في محيط السرخسي \* إذا قال دفنت في دارى  
أو كرى ونسيت مكانه لم يضمن إذا كان للدار والكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسيت مكانه يضمن  
كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرقت الوديعة من المكان المدفون فيه فإن  
كان للدار والكرم باب لم يضمن وإن لم يكن لهم باب يضمن كذا في المحيط \* وإن قال لأدرى وضعت في  
دارى أو في موضع آخر يضمن كذا في المضمرات \* سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة إلى آخر لحفظها  
إن كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* وإذا لم  
تكن مدفونة إن كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه أحد إلا باستئذان لا يضمن وإن لم يكن له باب كذا  
في المحيط \* وضع الوديعة في داره ويدخلها الناس كثيرة فضاقت فإن كان شيئاً يحفظ في الدار مع دخولهم  
لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* المودع إذا وضع الوديعة في الجبانة فسرت الوديعة ضمن كذا في  
المحيط \* دفن في أرض إن علم بعلامه لا يضمن والا ضمن وفي المقارنة يضمن بكل حال كذا في الوجيز  
للكردري \* ولو توجهت للصوص نحو المودع فدفن الوديعة حتى لا تؤخذ من يده وفر من خوفهم ثم رجع  
فلم يظفر بالمكان الذي دفن الوديعة فيه إن أمكنه أن يجعل له علامة فلم يجعل ضمن وإن لم يمكنه ذلك إن  
أمكنه العود في أقرب الأوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الوديعة كان ضامناً كذا في الظهيرية  
\* وإن كان رب الوديعة معه يذهب إن جله فلما توجهت السراق قال له رب الوديعة ادفنها فدفنها ثم ذهب  
السراق وذهبوا أيضاً بعد ذلك أو ذهبوا أولاً ثم ذهب السراق ثم حضر وأعلم يجد المدفون لاشك أن المودع  
لا يكون ضامناً في هذه الصورة حيث دفن بأمر المالك وأما إذا كان المودع وحده والمسئلة بحالها فالجواب  
فيها على التفصيل إن ذهب السراق أولاً وتمكن المودع من رفع الوديعة فلم يرفعها وترك ثمة مع المكان فهو  
ضامن وأما إذا مكث السراق ثمة ولم يمكن القرار ثمة لم يفهم فذهب ثم جاء فلم يجد فذهب على وجهين إن جاء  
على قدر ما أمكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامناً وإن أخر مع المكان كان ضامناً كذا في المحيط \*  
المودع إذا وضع الوديعة في بيت خراب في زمان الفتنة فإن وضعها على الأرض يضمن وإن جعلها تحت التراب  
لا يضمن كذا في خزائنة المقتنين \* أودع عند آخر قعة ثم طلبها منه فقال لأدرى كيف ضاعت قيل  
لا يضمن هو الأصح هكذا في جواهر الاخلاطى \* دفع إلى رجل ققمة ليدفعها إلى إنسان ليصلها فدفنها  
ونسى لا يضمن كذا في الوجيز للكردري \* دفع إلى مرأى ققمة ليسقى الماء فتغافل عنها فضاقت لا يضمن  
كذا في القنية \* قال خلف سألت أسدًا عن له على آخر درهم فدفن المطلب إلى الطالب درهمين أو درهما  
ثم درهما وقال خذ درهمك فضاغ الدرهمان قبل أن يعين درهما قال هالك على المطلب والطالب درهمه ولو  
قال له حين دفع إليه الدرهم الأول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه الدرهم الآخر كذا في التتارخانية  
\* في غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى دفع إلى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة  
عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لأن الهبة فاسدة لأنها هبة  
المشاع والمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون فالخمس التي هلك نصفها أمانة ونصفها مضمون فيجب  
ضمان نصفها وذلك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن  
سبعة دراهم ونصفًا ولو قال ثلاثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها إلى فلان فهلكت الدراهم في  
الطريق يضمن الثلاثة لأنها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئاً لأن وصية المشاع  
جائزة ولا يضمن السبعة في المسئلتين جميعاً كذا في المحيط \* ولو دفع إليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة  
سلمها إلى فلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو أعطاه خمسة وخمسة على  
حدة على أن له خمسة منها لم يبين أيها من أعطاهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط

أنه لا يدري أين فلان خلف ونوى أنه لا يدري أين هو من داره لا يحنت \* يروى أن النخعي كان متواريًا من الجراح فخط مدورا وقال لخادمه قل  
ليس هو ههنا \* (نوع في النوم) \* لا ينام حتى يقرأ كذا فنام جالسًا لا يحنت \* لا ينام مع فلانة فنام مع أخرى والمحلو في عليهما عند رجله

لا يحنت ان لم يسمها قصدا \* شبهه ختم وجشم كرمه كردم وجشم بر جشم نهادم وكان اضبطج على فراش ولم يتم ان نوى حقيقة النوم لا يحنت وان لم يتوحنث ولو وضع (٣٤٤) جنبه وضم عينه \* لا ينام على هذا الفراش فاخرج حشوه ونام عليه لا يحنت وان نام

السرخسي \* الوديعة اذا افسدتها الفارة وقد اطلع المودع على ثقب الفارة ان أخبر صاحبها ان ههنا ثقب الفارة لا ضمان عليه وان لم يخبر بعد ما اطلع عليه ولم يسده يضمن كذا في القصول العمادية \* وذكرا السيد الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى أن الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه جاز وهو الاول وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما أمر به كذا في المحيط \* وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها صاحبها كذا في السراج الوهاج \* اذا أصابه بخس أو قرص فأر (١) أو حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي للفتاوى \* لو اجتمعت ألبان الوديعة أو غمرتها في المصرو لم يرفع حتى فسدت أو كان في المفازة ولم يبيع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمر تاشي \* أودعه حيوانات وغاب قلب ألبانها خاف فسادها وهو في المصرف باع بغير أمر القاضي ضمن وبأمره لا يضمن وأما اذا كان في المفازة فإنه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي \* الخفاف اذا ترك الخلف الذي دفع اليه ليصله في الحانوت فسرق ليلا ان كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغيائية \* وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري بحري العرف بترك باب الدكان مفتوحا اليوم وتعليق شئ على باب الدكان نحو الشبكية وأشباه ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائلك الثوب الذي نسج بهضه والغزل في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق أنه لا ضمان على الحائلك كذا في الذخيرة \* خفاف خرج الى القرى لخرز الخفاف فدفع اليه خيف فوضع مع رحله في دار رجل ودخل البلد فسرق فان كان اتخذ دارا للسكنى بأي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الاسكاف اذا أخذ خفا أو جشكا ليصله فليس له الاسكاف ضمن مادام لا يسأفاذا نزعهما ثم ضاع لا كذا في الملتقط \* اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان ضامنا قيل لو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بسط ثابته وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع الخس أخاف أن يكون ضامنا وقال أبو نصر رحمه الله تعالى اذا لم يكن أغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ربط دابة الوديعة على باب دار موتر كها ودخل الدار فضاعت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصرف فهو ضامن وان كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم أو على رأس المبطخة وذهب قبل ان غابت عن بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا وأجناسه هكذا في الظهيرية \* ولو جعل حمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم وأغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط أو كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة \* أودعه سكيناً في ثوبها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية \* المودع اذا جعل دراهم الوديعة في الخلف فسقط عنه ان يجعلها في الخلف اليمنى فهو ضامن وان جعلها في الخلف اليسرى فلا ضمان عليه لانه متى جعلها في الخلف اليمنى فقد عرضها للضياع (١) قوله بخس بالياء الموحدة ثم الخاء المجهدة أي نقص وفي نسخة نخس بالنون ثم الجيم وهو الثقب المتسع كما استفاد من القاموس اه بحر اوى

على الصوف بعد نزاع الظهارة يحنت \* ان نت على ثوبك فكذا فاضطجع على وسادتها أو فراشها أو وضع رأسه على مرقعة لها أو وضع جنبه على ثوب لها أو أكثر بدنه يحنت لانه يتناثرا ولو اتكأ أو جلس على وسادة لها لا الا ان يضع جنبه أو أكثر بدنه عاها \* لا ينام على هذا الفراش فجعله في فراش آخر ونام عليه لا يحنت حتى لو جعل في فراش ديباج يسمى فراش ديباج علم ان المعتبر فيه الظهارة \* لا ينام على هذا البساط فوضع عليه رأسه لا يحنت \* ان نت الا في حجرى الليلة فكذا فنام في فراشه لا في حجره لا يحنت ولو قال بالفارسية كذا من قال الصدر يحنت \* أراد انزول عن السطح فنعوه فقال واضع رجله على ناحية السطح ان بت الليلة أو أكلت ههنا مریدا موضعا بعينه منه فنام أو أكل في غير تلك الناحية يحنت قضاء لادبائه \* (الرابع والعشرون في الرؤية والمواقيت) \* لا ينظر اليه فالرؤية على الوجه والرأس والبدن جميعا وان رأى الظهر أو الصدر والبطن أو أكثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآها جالسة أو مستقبلة أو متعة فقد رآها الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء الا ان يكون قبله كلام يدل عليه فيدين قضاء والسقوط أيضا وان رأى يده أو رجله أو أعلى رأسه لم يره وان رآه في ثوب يستبين منه الرأس والجسد بحيث يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين رأسه

جالسة أو مستقبلة أو متعة فقد رآها الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء الا ان يكون قبله كلام يدل عليه فيدين قضاء والسقوط أيضا وان رأى يده أو رجله أو أعلى رأسه لم يره وان رآه في ثوب يستبين منه الرأس والجسد بحيث يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين رأسه



ولا يجسه فلم يره \* قال محمد رحمه الله لا ينظر الى وجهها فنظر اليها في النقاب ان كانا كثر الوجه مكشوفاً يحنت والاوان رآه خلف الزجاج أو الستورتين الوجه يحنت وفي المرأة لا \* لا ينظر الى وجهي ورأسي فنظر في الماء والمرآة حنت (٣٤٥) لانه حلف على شئ لا يكون أبداً المرئي

فيهما المثال \* لا ينظر الى الحرام فنظر الى وجهه الأجنبية لا يحنت \* ان نظر اليك فلان بالخيانة فكذا ان انضم الى النظر كلام أو عمل يدل عليها كالزح والاشارة بشئ أو يد يحنت \* ان كشفت وجهك على غير محرم فراها غير المحرم بلا قصد لها لا يحنت وان كشفت في موضع يراها الناس حنت وان بلا قصد \* كان جالساً في الشمس والقمر خلف ما رأيت الشمس والقمر يحنت الا اذا غي قرصهما وكذا النار والسراج \* (نوع آخر) \* أول الشهر قبل مضي النصف وعن الثاني فيمن قال لا اكلمك آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر \* لا اكلمك الى بعيد فعلى أكثر من الشهر ولو سريعا فعلى شهر غير يوم \* ابن خنيسدرو زعلى الشهر وفي النوازل على أقل منه لان هذه الحكمة يراد بها التعجيل \* وعن صاحب المنظومة اكر ابن خنيسدرو زدرخت من از شري بيرون نه آيد فكذا فاختلعت قبل تمام شهر من المدة هذه لا يحنت \* لا يكلمه الى الموسم يكلمه في صبح يوم النحر عند محمد واذا زالت الشمس من يوم عرفة عند الثاني \* غرة الشهر الملبلة الاولى مع اليوم الاول وثلاثة

والسقوط عند الركوب على الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخلف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في خزانة المفتين \* اذا ربط دراهم الوديعه في طرف كفه أو جعلها في الذيل أو في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك لو شد دراهم الوديعه على منديل ووضع في كفه فسرق منه فلا ضمان كذا في المحيط \* دفع اليه ذهباً ليحفظه فألقاه في فمه كعادة التجار فسبق الى حلقه لا يضمن كذا في القنية \* واذا كانت الوديعه ذهباً أو فضة فقال قد جعلتها في الكم فضاعت لا ضمان عليه كذا في الملتقط \* مودع جعل دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بسرقة أو سقوط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله بصير ضامناً لانه يحجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعاً أو مودعاً غيره كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ظن أنه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه الضمان كذا في المحيط \* ولو وضعها في كيسه أو شدّها على التسكة فضاعت لا يضمن كذا في خزانة المفتين \* المودع اذا جعل خاتم الوديعه في الخنصر أو في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاطى \* وان تختم به وعليه خاتم في ذلك الاصبغ لا يضمن وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً أن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا اذا تختم وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة \* ولو كان المودع امرأه في أى اصبع لبسته تضمن كذا في الفصول العبادية \* في فتاوى أهل سمرقند امرأه أودعت صبية من بنات سنة فاشتغلت بشئ فوقع الصبية في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا ذكر المسئلة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي الجواب نوع نظري ونعني أن يقال ان لم تغب عن بصرها فلا ضمان وان غابت عن بصرها فهي ضامنة كذا في المحيط \* ومن أودع صبياً وديعة فهلك في يديه فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً له في التجارة ضمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه الا أنه قبل الوديعه باذن وليه فانه يضمن أيضاً بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا في الحال ولا بعد الادراك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال كذا في السراج الوهاج \* واذا كانت الوديعه عبداً فقتله الصبي كانت قيمته على عاقلته في قولهم جميعاً وان جنى عليه فيمادون النفس كان ارشاه على عاقلته الضبي ان بلغ خمسمائة أو أكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعاً أيضاً كذا في السراج الوهاج \* وان أودع طعاماً فأكله لم يضمن كذا في خزانة المفتين في كتاب الجنائيات \* ولو أودع عند العبد وديعة فهلكت عنده فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الإخلاطى \* وان استهلكها ان كان مأذوناً أو محجوراً أو قبضها باذن مولاه ضمنها اجماعاً وتكون ديناً عليه الى ما بعد العتق وان كان محجوراً أو قبضها بغير اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلاً بالغاً عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمنها في الحال ويباع فيها كذا في الجوهرة النيرة \* وان كانت الوديعه عبداً فقتله العبد المحجور فان كان عبداً قتل العبد كذا في السراج الوهاج \* والوديعه لو كانت عبداً جنى عليه في النفس أو فيمادون النفس بخير مولاه بين الدفع والقتل ويضمن للحال كذا في خزانة المفتين \* وأم الولد والمدير بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا أنهم اذا توجه عليهم ما الضمان سعي في ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو أودع رجلاً شيئاً فاستهلكه ابن له صغيراً أو عبداً فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط \* والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعه كذا في الفتاوى العتامية \* وان نام المودع وجعل الوديعه تحت رأسه أو تحت جنبه فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال شمس الأئمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعداً أما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعداً أو مضطجعا كذا في المحيط \* سئل أبو القاسم عن جعل

(٤٤ - فتاوى رابع) أيام لغة والسليخ لغة من الثامن والعشرين الى الاثني عشر والتاسع والعشرون والغداة من طلوع الفجر الصادق الى ما قبل الزوال والسمحور بعد ذهاب ثلثي الليل صلاة الظهر وقت الظهر كله طلوع الشمس من حين تطلع الى أن تبيض وقت الضحوة

من حين تبيض الى الزوال والمساء اثنتان من بعد الزوال والثاني بعد المغرب فينوي لو اطلق ايام البيض الثالث والرابع والخامس عشر  
والشتاء قال محمد بن كان عندهم على حساب (٣٤٦) فذلك والا فالشتاء ما اشتد البرد دائما والصيف ضده والربيع ما انكسر البرد دائما

والخريف ما انكسر الحر دائما وقيل الشتاء ما يحوج الناس الى الوقود والحشود والصيف ما يستغنى عنهما والربيع والخريف ما يستغنى عن أحدهما وذكر الناطق ان الشتاء ما يلبس فيه أهل بلده القرو والحشود وآخرون اذا ألقيهم أهل بلده والصيف اذا استثقل ثياب الشتاء واستخف ثياب الصيف والربيع آخر الشتاء ومستقبل الصيف ان يلبس البقل في موضع العشب وهذا في ديارهم يلبس العشب لشدة الحر والخريف فصل ما بين الشتاء والصيف وقال محمد رحمه الله ليس عندنا شيء في معرفة الشتاء والصيف انما يرجع الى اقوال الناس فاذا قالوا بأجمعهم ذهب الشتاء والصيف فهو كذلك اعتبارا معرف وقيل اذا كان على الاشجار اوراق وغمار فصيف واذا بقيت الاوراق لا الثمار خريف واذا لم يبق شيء فشتاء واذا خرجت الاوراق لا الثمار فهو ربيع وان خرجت الازهار وقيل الفتوى عليه اذا لم يكن لهم حساب لانه ايسر والنيروز نيروز المسلمين وهو نيروز الخليفة لان نيروز المجوس ولا نيروز المزارعين لا يكلم فلانا حتى يقع النجم فالمعتبر بلده حتى لو كان في بلد لا يقع النجم اصلا فتمينه على الابد وحقه ما يسترا لارض ويحتاج الى الكس ولا عبرة بما يطير في الهواء ولا يسترا لارض وان نوى باتلافه وقت وقوعه فهو اول الشهر الذي يقال له اذار وان لم ينوشيا فالمراد وقته ايضا وايام العيد اسبوعه لا يكلمه الى قدوم الحاج او الحصاد فقدم

ثياب الوديعة على دابته فنزل عن دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليها فسروقت الثياب قال ان اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى وفي شرح أبي ذر روقع الحريق في بيت المودع فتركها مع امكان الدفع الى غيره او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في التمر تاشي \* وان سرقت الوديعة عند المودع ولم يسرق معها مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر سئل ابو القاسم عن عنده وديعة فرفعها رجل فلم ينع المودع ان امكنه منه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما انه يخاف دعارته وضربه فلا ضمان كذا في المحيط \* المودع اذا دل انسانا على اخذ الوديعة انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة \* والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل عن مودع وضع الوديعة في حجرته في خان وفيه صحن لاقوام فربط سلة بابها بحبلها ولم يقفله ولم يغلقه وخرج فسروقت الوديعة هل يضمن قال ان عد شد هذا الربط في مثل هذا الموضع ثوب يقيم يضمن وان عدا غفلا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبي صغير يحفظ حانوته وذهبت الوديعة من الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الصبي ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السعدي لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعة في حوزة فلم يضيع كذا في فتاوى قاضيخان \* غاب المودع وترك مفتاحه عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوجيز للكردي \* رجل اودع عند دقاي ثيابا فوضعها الفامي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر جعله وظيفة عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسروقت قالوا ان كان الفامي لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتن فيخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتن كذا في فتاوى قاضيخان \* اودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل أمتعته وترك الوديعة وتوارى فأعير على بيته والوديعة يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته كذا في القنية \* وسئل نجم الدين عن عنده وديعة انسان وهي ثياب ملفوفة في لفاف فوضعهما تحت رأس ضيف له في الليل كالوسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا وكذا ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم يشبث أنها كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا تلك الالبلة بوضعها تحت رأس الضيف لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد الوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الا ان يصير ضامنا كذا في المحيط \* اودع عند رجل زنبيل فيه آلات التجارين ثم جاء واسترده وادعى أنه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبيل ولا أدري ما فيه لا ضمان عليه ولا عين عليه أيضا وكذا اذا اودع دراهم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعى أنها أكثر من ذلك فلا عين عليه الا ان يدعى عليه الفعل وهو التضضيع او الخيانة كذا في خزانة المفتين \* المودع اذا أخذ وديعة رجل آخر من يد المودع وترك وديعته يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه أم حق الغير كذا في جواهر الفتاوى \* امرأة غسلت ثوب رجل بالاجر وعلقته على خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاغ ضمنت كذا في الخلاصة \* امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها التجفيف ان كان للسطح خص لا تضمن وقيل ان لم يكن الخص مرتفعاً تضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل في يده مال لانسان فقال له سلطان جائران لم تدفع الى هذا المال حبستك شهرا أو ضربت بك أو طوف بك في الناس لا يجوز له أن يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال أقطع يدك أو ضربت بك خمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضيخان \* سلطان هدد المودع



واحد أو حصداً واحداً انتهت اليمن \* ششه على مضي شوال ان لم ينو وان نوى ستة متصلاً بالعيد أو ستاً آخر فعلى ما نوى وفي عرفنا متصل بياام  
العيد ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارقا (٣٤٧) باختلافهم فعند الامام تقدم أو يتأخر

وعندهما لا وعثره فيمن  
حلف لا يكلمه حتى تمضي  
ليلة القدر وقد مضى يوم  
من رمضان لا يكلمه حتى  
يمضي كل رمضان الثاني  
وعندهما يكلمه اذا مضى  
يوم من رمضان الثاني وان  
حلف قبل رمضان يكلمه  
بعد انقضاء رمضان والفتوى  
على قول الامام لا يكلمه  
قريباً من سنة فهو على نصفها  
لا يشرب النبيذ الى صفر  
فشرب في اوله لا يحنث على  
ما تقرره عليه الفتوى ورأس  
الشهر ورأس الهلال اذا  
أهل الهلال ولا يسهله فعلى  
الليلة التي يهل ويومها وان  
نوى الساعة التي يهل يصدق  
لانه تغليظ عليه \* لله على  
صوم يومين متتابعين من  
أول الشهر وآخره يصوم  
الخامس عشر والسادس  
عشر \* (الخامس والعشرون  
في المتفرقات) اكر كرى  
آستانه فلان كرى  
وقال نويت الدخول وهو  
يحوم ولا يدخل يحنث لان  
اللفظ حقيقة لهذا للدخول  
وقال القاضي هذا على  
الدخول وكذا لو قال اكر  
كردي وار من كرى اودر  
ديوار من كرى فهو على  
الدخول \* اكر فلان نشيني  
وتخيزي فكذا أو فلان على  
السطح وهو على الارض في  
الدار يتكلم معه حقيقة

باتلافه ماله ان لم يدفع اليه الوديعة فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا  
ضمن عليه كذا في خزانة المفتين \* المودع اذا قرأ من مصحف الوديعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا  
الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو أودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء  
ليشربه فتقاطر الماء عليها فهل يضمن كذا في القنية \* ولو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت  
اختلاف المتأخرون والاصح أنه لا يضمن ولو قال بعث الوديعة وقبضت منها لا يضمن مالم يقل دفعها اليه كذا  
في الخلاصة \* ولو قال للسلالة ذهبت لي الوديعة أو بعثت امني وأنكر رب الوديعة ثم هلكت لا يضمن كذا في  
الفصول العمادية \* أودع طستاً عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء  
فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليغطي به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل  
التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة \* أودع عند رجل طبقاً فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاع وان  
كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك  
أن ينظر ان كان في الحب شيء ثمحو الماء والدقيق أو نحو ذلك مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالاً  
وان كان الحب خالياً أو كان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالاً كذا في المحيط \* اذا سقط من  
يد المودع شيء فافسد الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه أخذ الوديعة فرضا بغير محضر من  
رب المال فلا ضمان عليه الا أن يحرر كمال المودع كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت قراماً أخذها المودع  
وصعد بها السطح وتستر بها فهدمت بها الريح وأعادت الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن  
الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزانة المفتين \* وفي الصيرفية وضع أمانة فقال  
٢ (أمانت من بدست هر كه خواهي بفرست) فبعث على يد أمين وهلك في يده قال يضمن وقيل لا يضمن  
لان قوله ٣ (بدست هر كه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل هنا يضمن لانه  
مجهول فلا يصح الامر كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى النسقي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء  
فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحاً وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة \* بخلاف مسألة الخان  
وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحاً فاسارق وأخذ شيئاً لا يضمن كذا في  
الوجيز لا كرى \* الدابة الوديعة اذا أصابها امرض أو جرح فأمر المودع انسابها بعلاجها فعطبت  
فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع أو المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنها  
ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم أنها لغيره أو ظن أنها لغيره رجوع عليه كذا في الجوهر النيرة \* وفي فتاوى النسقي ان  
كان بقرا المالك في يد الاكار فبعث الى الراعي للسرح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقير المستعار والمستأجر  
على هذا قال رحمه الله تعالى وقد اضطررت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع  
يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرة في السرح فكذا بقرة الوديعة ولو ترك البقر يرعى فضاع  
اختلف المشايخ فيه قال رحمه الله تعالى والفتوى على أنه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في  
الفصل السادس في الضمان \* أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرقت الغنم يضمن اذا لم يكن  
الراعي خاصاً للمودع كذا في القنية \* رجل دفع جارا الى آخر فغاب الجار فقال المودع لصاحب الجار خذ  
جارى وان تقع به حتى أرد عليك جارك فضاع في يده ثم ان المودع رد جاره لا يضمن لانه ما ذون بالقبض كذا  
في الخلاصة \* المودع اذا جاز الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحب ان اذا جاز كما يجز غيره ولم يتمكن  
فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضامن كذا في الذخيرة \* واذا تعدي المودع في الوديعة بأن

ترجة  
٢ ارسل امانتي بيد كل من اردت ٣ بيد كل من اردت

المجالسة ان يجتمع بها مجاس واحد في المجلس لكن في العرف يفهم منه المخالطة والاجتماع وقد تحقق في أمر يقصد بالمنع فيحتمل ان  
انفق عبوره على السطح لانه قد نظرت اليه وتكلمت لا المخالطة ترجوان لا يحنث \* ان دخلت داراً أخى فكذا فسكن الاخ داراً أخرى

الامام ومحمد وان دخلت  
 الدار التي كانت للدخ عند  
 العيين وهي في ملك الاخ الا انه  
 لا يسكن فيها حنث لان  
 خرجت عن ملكه بعد الخلاف  
 لهبة أو غيرها وان مات  
 الاخ وتحولت ميراثا ان بعد  
 القصة لا يحنث وان قبلها  
 فكذلك في الاصح وان  
 كان على الاخ الميت دين  
 مستغرق يحنث \* (نوع  
 في الصفات) \* والاصل  
 فيها ثلاثة أشياء اللغة والشرع  
 والعرف \* الصبي رجل حتى  
 حنث في عيئه لا كامر رجلا  
 بكلامه لانه في الاصطلاح  
 يطلق على الذكرك الذي بازائه  
 آتى من أحد الثقلين قال  
 الله تعالى وانه كان رجال  
 من الانس يعوتون برجال  
 من الجن والصبي والخصي  
 رجلان دخلا في آية  
 المواريث في قوله تعالى وان  
 كان رجل وقوله عليه الصلاة  
 والسلام فلاولى رجل  
 ويسمى غلاما الى ان يبلغ  
 تسع عشرة ثم شابا الى أربع  
 وثلاثين ثم كهلا الى أحد  
 وخسين ثم شيخا الى آخر عمره  
 لغة والغلام شرعا الى أن  
 يبلغ وبعده شاب وفقى وعن  
 الثاني ان الشاب من خمسة  
 عشر الى ثلاثين ما لم يغلب  
 عليه الشبط قبل ذلك  
 والكهل من ثلاثين الى  
 خمسين والشيخ ما زاد وعنه  
 الشاب من خمسة عشر الى  
 خمسين الا ان يغلب عليه  
 الشبط قبل ذلك والكهل من ثلاثين

كانت دابة فركبها أو ثوباً فلبسه أو عبداً فاستخدمه أو أودعها عند غيره ثم أزال التعدي فردّها إلى يده زال  
الضمان وهـ إذا كان الركب أو الاستخدام واللبس لم ينقصها ما إذا نقصها ضمن كذا في الجوهر النيرة  
\* فالخاسل أن المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان إذا صدقه المالك في العود  
وان كذبه لا يبرأ إلا أن يقيم البينة على العود إلى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الإسلام أبو بكر في شرح كتاب  
الوديعة \* ورأيت في موضع آخر المودع إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق وكذبه المودع فالقول قول المودع كذا في  
الفصول العمانية \* ولو جمل الفعل على الوديعة فنتجت ثم هلك من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محط  
السرخسي \* المودع إذا لبس ثوب الوديعة يوماً فزعه أو بالبه ثابته فافتلج الثوب في خلاله يضمن كذا في  
جواهر الاطلاعي \* لبس ثوب الوديعة فدخل في المشرعة ليخوض الماء فزعه الثوب ووضع على ألواح  
المشرعة فلما انغمس سرق الثوب لا يضمن كذا في خزانة المفتين \* وقيل فيه نظر بدليل مسألة المحرم فان المحرم  
إذا لبس الخيط ثم نزع ثم لبسه ثانياً ان نزعته على قصد اللبس يتعد الجزء وان نزعته لأعلى هذا القصد يتعد  
الجزء فعلى هذا ينبغي أن لا يبرأ كذا في الظهيرية \* وضع ثياباً مع ثيابها في ضفة النهر ودخل للاغتسال  
ولبس ثيابها ونسي الوديعة أو سرق حين انغمس في الماء يضمن كذا في الوجيز للكردي \* عن ابن سماعه عن  
محمد رحمه الله تعالى رجل أودع رجلاً ألف درهم فاشترى به ودفعها ثم استردّها بمئة أو شراء وردّها إلى  
موضعها فضاقت لا يضمن كذا في خزانة المفتين \* وروى عن محمد رحمه الله تعالى إذا قضاه غريبه بأمر  
صاحب الوديعة فوجدّها زني فافردّها على المودع فهلك ضمن كذا في الظهيرية \* إذا كان عند رجل  
وديعة دراهم أو دنائير أو شيأ من المكيل أو الموزون وأنفق شيئاً منها في حاجته حتى صار ضماناً للمالك أنفق لا يبرأ  
ضامناً للمالك وان جاء بمثل ما أنفق فخلط بالباقي صار ضماناً للمالك وهذا إذا لم يجعل على ماله علامة حين  
خلطه بمالك الوديعة أما إذا جعل بحيث يتأق التميز لا يضمن إلا ما ينفق كذا في الذخيرة \* فان أفتى بأنه صار  
ضامناً لها كلها فباع الوديعة ثم جازب الوديعة فضمنه أياها وفي غنمه فضل منه فانه يطيب له حصة ما خلط بها  
ويتصدق بحصة الباقي من الوديعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهذا إذا كانت الوديعة شيئاً  
يباع فان كانت دراهم فاشترى بها يتظران اشترى بها بغيرها ونقدّها لا يطيب له الفضل أيضاً وان اشترى بها  
ونقد غيرها واشترى بدراهم مطلقاً ثم نقدّها يطيب له الربح هنا وكذلك ان اشترى بها ما كولا ونقدّها لم  
يجل أن يأكل ذلك قبل أداء الضمان ولو اشترى بدراهم مطابقة ثم نقد تلك الدراهم حل له أن ينتفع بها كذا  
في المبسوط \* فان أخذ بعضه على نية الانفاق ولم ينقعه حتى خلطه بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا في  
المضمرات \* إذا أودعه كيساً مشدوداً داخل المستودع أو صندوقاً فافتتح القفل ولم يأخذ منه شيئاً حتى  
ضاع لا ضمان عليه هكذا في البدائع \* وقد قال أصحابنا إذا أخرج الوديعة لينفقها والثوب ليلبسه فهلك  
فلا ضمان عليه كذا في شرح القدوري للشيخ أبي نصر أحمد بن محمد البغدادي \* المودع إذا خلط الوديعة  
بماله أو بوديعة أخرى بحيث لا تميز ضمن كذا في السراجية \* (الخلط على أربعة أوجه) أحدها خلط  
بطريق المجاورة مع تمييز التميز كخلط الدراهم البيضاء مع الدراهم السوداء وخلط الذهب والفضة فهذا  
لا يقطع حق المالك بالاجتماع ولو هلك قبل التمييز هلك أمانة كالماله قبل الخلط والثاني خلط بطريق  
المجاورة مع تمييز كخلط الحنطة بالشعير وبهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المضمرات  
\* وهو الصحيح هكذا في الجوهر النيرة \* والثالث خلط بطريق الممازجة للجنس بخلاف الجنس كخلط  
الدهن بالعل وبهذا أيضاً ينقطع حق المالك بالاجتماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط  
دهن اللوز بدهن الجوز أو لا بطريق الممازجة كخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيضاء بالدراهم البيضاء  
وبهذا ينقطع حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتعذر اتصال عين حقه اليه وقال هو مخير ان شاء  
شاركه في الخلط وان شاء ضمنه مثله كذا في المضمرات \* وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا أبرأ الخلط فعند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يبقى له على الخلط سبيل وعندهما بالبراءة ينقطع خيرة الضمان فتعين الشركة في



ذلك الكهل من ثلاثين الى مائة وأكثر والشيخ من أربعين الى مائة وأقل من خمسة عشر حتى يحتمل وعنه ان الكهل من ثلاثين الى أربعين والشيخ الزائد على خمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشيبه أكثر (٣٤٩) فشيخ وان السواد أكثر لا وعن محمد

الغلام أقل من خمسة عشر والشاب والفتى خمسة عشر وفوقه والكهل من أربعين وما زاد الى ستين الا ان يغلبه الشيب فيكون شيخا وان لم يبلغ خمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوزها والارملة التي بلغت ومات زوجها أو فارقها دخل بها أم لا والايمن التي لازوج لها وقد جومت بنكاح صحيح أو فاسد أو فبور والشيب التي جومت بحلال أو حرام لها زوج أم لا والبكر التي لم يجامع لها زوج أم لا وذهبة العذرة بحيضة أو وثبة أو وضوء بكر الا في فصل الشراء قيل هذا قولها وقيل قول الكل وهو الصحيح وحليف القوم من يأتهم ويقول أنا منكم ويحلف عليه ويحلفون له على الموالاة ولا يقبل فلا نافق بل يده أو رجله خاصة اختلفوا فقيل على الوجه خاصة وفصل البعض بين الملتحي وغيره ففي الملتحي يحنث وفي غيره لا وقيل بالقارسية لا يقع الا على الوجه وبالعرسية يفصل بين الملتحي وغيره والاول أصح وأظهر وقم وصل الفجر وان لم تصله اليوم فكذا فصله بعد الوقت لا يحنث الا اذا وجد دليل الفور اكرين زن يك روزياتو مانم فكذا في هي ولم يقدر على القرقة يحنث

لخلوط وهذا اذا خلط الدراهم بغير اذنه فأما اذا خلطها باذنه فبواب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يختلف بل ينقطع حق المالك بكل حال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جعل الاقل تابعا لالاكثر وقال محمد رحمه الله تعالى يشاركه بكل حال وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى في كل مائع خلطه بجنسه يعتبر الاكثر وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول بانقطاع حق المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالشركة في الكل كذا في الكافي \* ولو خلطت الفضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه مائع حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين \* وفي الفتاوى العتابية ولو كان عنده حنطة وشعير لو احدث خلطهما ضمنهما كذا في التتارخانة \* وان كان الذي خلط الوديعة أحدهم هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخالط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير ويضمنان الخالط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شأنا ضمننا الخالط وان شأنا أخذنا العين وكانا شريرين سواء كان الخالط صغيرا أو كبيرا كذا في السراج الوهاج \* حرا كان أو عبدا كذا في الذخيرة \* وقد قالوا انه لا يسع الخالط أكل هذه الدنانير حتى يؤدي مثلها الى أربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على أن يأخذها أحدهما ويدفع قيمة مال الآخر جاز وان أيا ذلك أو أي أحدهما وقالا لا يبيع ذلك فباعاها ضرب كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان الخلوط حنطة وشعير اضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة ومخروطه وضرب صاحب الشعير بقيمة الشعير وغرير مخلوط كذا في السراج الوهاج \* وان اختلفت بهالة من غير فله فهو شريك لصاحبها فان انشق الكيس في صندوقه فان اختلفت بدراهمه فلا ضمان عليه وهو ما فيه شريك وان هلك بعض ما هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لأحدهما ألف وللاخر ألفان يقسم الباقي بينهما أثلاثا قال الولوالجي في فتاواه - هذا اذا كانت الدراهم صحاحا أو مكسرة فان كانت دراهم أحدهما صحاحا ودراهم الاخر مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله ويمسك المودع مال نفسه وان كان مال أحدهما دراهم صحاحا وجيادا وفيه بعض الردي ودراهم الاخر صحاحا رديا وفيه بعض الجياد تثبت الشركة بين المالين ثم كيف يقتسمان ان تصادقا أن ثلثي مال أحدهما جياد وثلثه ردي وثلثي مال الاخر ردي وثلثه جياد جيد يقتسمان الجياد من المال المختلط أثلاثا والردي ما أثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما - ما وان لم يتصادقا فان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما - ما أن ثلثي ماله جياد وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثاه ردي وثلثه جيد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجياد لانهما اتفقا على أنه كان لكل واحد منهما ثلث الجياد فبأخذ ذلك واختلاف في الثلث الاخر ادعى كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في أيديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما في يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا برئنا عن الدعوى وترك المال في أيديهما - ما كما كان وان تمكلا قضى لكل واحد منهما ما بنصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البينة فان حلف أحدهما او نكل الاخر برئ الخالف ويرد لنا كل نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية البيان \* فان كان الخلوطان أحدهما حنطة والاخر شعير فان لهما أن يتفقا على شيء فان لم يتفقا على شيء يقوم الخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة وخلوط بالشعير وضرب صاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع والله أعلم

\*( الباب الخامس في تجهيل الوديعة ) \*

لومات المودع ولم تعرف الوديعة فهي دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في التهذيب \* هذا اذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم أنه يعرف فقات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول

\* اكرينك روزماندش بوي فلو كان المين على عدم الفعل يذري بالعجز \* ان ترك الصلاة فكذا فقضاها اختلفوا قيل لا يحنث وبه أفق الكرميني عبد الرحيم وقيل يحنث وبه أفق ركن الاسلام وهو الاشبه والاظهر \* لا أتركك تخرج من هذه الدار فقال تركتك يحنث وان لم

يخرج \* اكر فلان رآه بجهته فدخل بلا رضاه فان لم يخرج في الحال حنث استحسانا \* لا يدعه يدخل هذه الدار ان كان لا يملك فعلى النهي  
 فان كان يملك فعلى النهي والمنع \* قال لابنه ( ٣٥٠ ) الكبير ان تركت عمل مع فلان فهو على المنع بالقول ولو صغيرا فعلى القول والفعل  
 والله أعلم \* ( كتاب العتاق )

فيه ثلاثة فصول الاول في  
 ألقاطه والثاني في تعليقه  
 والثالث في التدبير وقيمة  
 المدبر والمكاتب وجعل  
 الكل فصلا واحدا اعنته  
 وله مال فالمال للمولى وله ثوبه  
 الذي يواريه \* أنت حرة من  
 العمل تعتق بلانية فان نوى  
 الحرية عملادين لا قضاء \* انت  
 أعنتى من فلان يريد عبده  
 الاخر وعنى به انه أقدم  
 ملكادين لا قضاء ولو زاد في  
 ملكى أو فى السن لا يعتق  
 أصلا أنت حرة النفس ونوى  
 به كرم الاخلاق اعتق وان  
 زاد فى أخلاقك لا يعتق \* قال  
 لمملوكه اذا ملكتك فانت  
 حرة اعتق كالمو قال ان مرضت  
 فكذا وهى مريضة \* قال  
 لعبده اذا مررت على العاشر  
 فقل أنا حر فقال وقت المرور  
 عتق ولا يعتق قبل القول  
 الا اذا نوى ولو قال له ابتداء  
 قل أنا حر لا يعتق بلا قول  
 \* قال له نفسك حر أو أصلا  
 حر ان علم انه قد سبى لا يعتق  
 والاعتق \* قال قل اغلامي أنت  
 حر لا يعتق قبل القول كانه  
 وكلمه بالاعتاق ولو قال قل  
 لغيره أنك حر أو انه حر عتق  
 قضاء ساعة تكلم \* قال لعبده  
 يا سيدى يا مالكي هل يعتق  
 بالنية فيه روايتان \* يا آزاد  
 مرديا ازاد زن لا يعتق في  
 المختار ولا عتق في النداء

العادية \* نلو قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان فسر الوديعة وقال كانت كذا وكذا وأنا علمتها  
 وقد هلك صدق هذا ومالو كانت الوديعة عنده فقال هلكت سواء الا فى خصله وهى أن الوارث اذا دل  
 السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا فى الخلاصة \* اذا اختلف الطالب وورثة المودع  
 فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد  
 موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الوديعة فى حياته لم يقبل منهم الا بيينة والضمان  
 واجب فى ماله فان أقام الورثة البيينة ان المودع قال فى حياته رددتها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى  
 الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا فى الفصول العادية \* ولو أن المستودع لم يمت ولكن جن  
 جنونا مطبقا وله أموال فطلبت الوديعة فلم توجد وقد ينسوا من أن يرجع اليه عقله كانت ديناعليه فى ماله  
 ويجعل القاضى له وليا يقبض من ماله ويأخذهم اضمينا ثقة من الذى يدفع اليه كذا فى الذخيرة \* فان أفاق  
 بعد ذلك وادعى أنه ردها اليه أو ضاعت عنده أو قال لا أدري ما حالها يحلف عليه او يرجع بماله كذا فى  
 الينابيع \* فان كان قد دفعها الى امرأته ثم ماتت أخذت المرأة فان قالت ضاعت أو سرق قال قول لها مع  
 عينها ولا شئ على أحد وان قالت قد رددتها عليه قبل موته فالقول لها مع عينها او صارت دينافيا ورثت المرأة  
 من الزوج كذا فى محيط السرخسى \* وان لم يعلم أنه دفعها الى امرأته الابنة بان قيل له قبل أن يموت ما  
 فعلت بالالف الذى أودعك فلان فقال دفعته الى امرأتى ثم ماتت ثم سئلت المرأة فأنكرت أن يكون دفعه  
 اليها فأنكرت حلف ولا شئ عليها وان كان الميت ترك مالا فهى دين فيما ورثت المرأة منها كذا فى المحيط \* اذا  
 قال المضارب أودعت مال المضاربة فلانا الصيرفى ثم ماتت فلا شئ عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفى  
 ما أودعنى شيئا كان القول قوله مع عينة ولا شئ عليه ولا على ورثة الميت كذا فى خزنة المفتين \* ولو مات  
 الصيرفى قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب دفعه الى الصيرفى الا بقوله لا يصدق على الصيرفى كذا فى  
 الخلاصة \* وان كان دفعه الى الصيرفى بيينة أو اقرار من الصيرفى ثم مات المضارب ثم مات الصيرفى ولم يبينه  
 كان دينافى مال الصيرفى ولا شئ على المستودع كذا فى التتارخانية \* وان مات المضارب والصيرفى حى فقال  
 الصيرفى رددته عليه فى حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا فى المحيط \* الامانات  
 تنقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا فى ثلاث مسائل احداها متولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلتهما  
 التى أخذها ولم يبين لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغنموا فادع بعض الغنمة عند  
 بعض الغنميين ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه الثالثة اذا تم تقاضى اذامات وفى يده مال  
 الشركة ولم يبين لاضمان عليه كذا فى الصغرى \* القاضى اذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين فهذا على  
 وجهين ان وضعها فى بيته ولا يدري أين المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها فلا ضمان  
 كذا فى الذخيرة \* لو قال القاضى ضاع المال عندى أو أنفقته على اليتيم لاضمان عايه ولو مات قبل بيان  
 السبب ضمن كذا فى الينابيع \* فى نوادر هشام وصفي مات وفى يده مال يقيم ولا يدري أين المال ولم يبين ضمن  
 ذلك فى تركته وان عرف انه دفعه الى انسان ولا يدري الى من دفعه لم يضمن لان له أن يحفظ مال اليتيم بغيره  
 وفى نوادر ابن رستم عن محمد رجه الله تعالى لو قال ضاع مال اليتيم عندى أو أنفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل  
 بيانه ضمن كالمودع كذا فى محيط السرخسى \* شريك كان شركة متاوضة أو دعى رجل أحدهما مات المودع  
 بلا بيان ضمنه لو قال شريكه الحى ضاعت فى يد شريكه حال حياته لم يصدق هكذا فى الذخيرة \* وذكر فى  
 المنتقى قال محمد رجه الله تعالى قاض قبض ألف درهم لصبي فى كيس وألفا آخر لصبي فى كيس وأنفق  
 أحدا الكيسين ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما نصفان فاذا كبرا كان لكل واحد منهما أن يدعى  
 على صاحبه ما أنفق عليه ويحلفه كذا فى محيط السرخسى \* من كان فى يده ألف درهم فحضره رجلان

الا فى فصلين يا حرة يا مولاي يا مولاي ذكره فى المنتقى \* هذا عمنى أو خالى يعتق هذا أخى أو أختى لا والله الصحيح انه يعتق كل  
 فى الكل ورواه الحسن عن الامام \* ولو قال يا ابنى لا يعتق وكذا لو قال كوجه من اهدم التعارف ولان كوجه يراد به غير الولد أيضا \* يقال ابن



كويحكان فلان دهنه اند \* مملوكه صغير يقول لمولاه بابا ويقول له المولى ليسك يعتق \* قال لعبداه وأمتهم أنا عبدك يعتق اذا نوى ولو قال أى مولاي من اى خويجه من يعتق ولو قال من بنده توم يعتق ولو قال من غلام توم أو كنيزك توم (٣٥١) أو چا كرتوم لا يعتق وان نوى وكذا

لو قال اى خداوند او اى مولاي أو اى خويجه أو اى أمير او اى كدبانوا لامته لا يعتق ولو قال اى كدبانوى من يعتق ولو قال لعبداه اى آزاد کرده اى آزاد شده وقال لم أنو العتق لم يصدق قضاء ولو قال لعبداه اى چان بذراى جگر بذراى فرزند بذراى يعتق لانه صادق \* أشهد أن اسم عبده حر ثم ناداه يا حر لا يعتق ولوناداه يا آزاد يعتق والعكس على العكس \* توجه أينما شئت اذهب حيث شئت يريد العتق لا يعتق أعتقك الله يعتق قضاء ويدين ولو قال جعلتك لله وقال لم أنو به العتق متصلا لا يعتق \* ولو قال له أنت لله أو انك لله لا يعتق الا اذا أراد به الحرية \* ولو قال له ادخل الدار وأنت حر فهو كقوله ان دخلت الدار فهو حر الا ان جواب الامر بالواو وجواب الشرط بالقاء \* ولو قال اعتق عنى عبدا أو أنت حر فهو كقوله ان أعتقته فانت حر وكذا قوله أدالى ألفا وأنت حر فهو كقوله ان أدبت الى ألفا فانت حر وعن الثانى اخدمنى سنة وأنت حر قال الامام يعتق الساعة ولا شئ عليه وقال الثانى لا يعتق بلا خدمة \* وعن محمد قال لعبداه ان أدبت الى ألفا فانت حر فباعه ثم اشتراه وأدى لا يجبر المولى

كل واحد يدعى أنه أودعه اياه وقال المودع أودعته أحد كمالا أدري أيكم هو فالمدعيان اذا اصطالحا فيها بينهما على أن يأخذ ذلك الالف بينهما فان اياه - ماذك وليس للمودع الالامتناع من تسليم الالف اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستحلاف سبيل ولا يمين لهما على المودع وأما اذا لم يصطالحا ولكن كل واحد منهما يدعى أن الالف له خاصة وأراد أخذه من المودع فليس له ذلك ولكل واحد منهما أن يستحلف المودع فاما أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لاحدهما وينكل للآخر فان حلف لهما ما قلعه دعواهما وليس لهما الى الاصطلاح وأخذ الالف بينهما سبيل بعد الاستحلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لهما أن يصطالحا بعد الاستحلاف على أخذ الالف بينهما وهذا ان حلف لهما واذانكل لهما عن اليمين يقضى بالالف بينهما ويضمن ألفا آخر بينهما وان نكل لاحدهما وحلف للآخر قضى بالالف للذى نكل له عن اليمين خاصة ولا شئ للذى حلف له منها كذا في غاية البيان \* وينبغي للقاضي أن لا يقضى بالنكول للاول حتى يحلف للثاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى القاضي للاول حين نكل له مع أنه ليس له ذلك لا ينفذ قضاؤه حتى لو حلفه للثاني بعده فشكل يكون الالف بينهما ويغرم ألفا آخر لهما كذا في الكافي \* وهو اختيار مشايخنا كذا في غاية البيان \* ثم لا يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقتصر على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بأن يقال له بالله ما له هذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا أقل منه قيل ينبغي أن يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في النيين \* وان ادعى كل واحد منهما الوديعه في هذا العين فأقر به لاحدهما ودفع اليه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للآخر أن يستحلفه وعند محمد رحمه الله تعالى يستحلف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى العتبية ولو أودعه كل واحد ألفا فلهلك ألف ولا يدري مال من هلك فلا خصومة لهما حتى يدعيان ادعى كل واحد أن انقضى ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما أخذان القائم ولا سبيل لهما عليه وان نكل لهما أخذاهما ولكل واحد خمسمائة أخرى كذا في التتارخانية \* وان أودع جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رأوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يروها حية بعد موته فقالت ورثته قدردها عليه أو ماتت في حياته أو هربت لا يقبل قولهم في شئ من ذلك لانهم يدفعون عن أنفسهم الضمان ويضمن المودع قيمتها يوم القبض كذا في المحيط \* وان تغيرت قيمتها بزيادة أو بنقصان كانت قيمتها آخر ما رأوها حية في مالها نقصت قيمتها عما كانت أو زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في الينابيع \* صبي يعقل البيع والشراء محجور عليه أودعه رجل ألف درهم فأدرك ومات ولم يدربها حال الوديعه فلا ضمان في مالها الا أن يشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه خيشت بضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية \* والحكم في المعتوم نظير الحكم في الصبي اذا فاق ثم مات ولم يدربها حال الوديعه فلا ضمان في مالها الا أن يشهد الشهود أنه أفاق وهي في يديه وان كان الصبي ماذوناله في التجارة والمسئلة بحالها فهو ضامن للوديعه وان لم تشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه وكذا الحكم في المعتوم اذا كان ماذوناله في التجارة كذا في الذخيرة \* ولو أن عبدا محجورا عليه أودعه رجل مالا ثم أعتقه المولى ثم مات ولم يبين الوديعه فالوديعه دين في ماله سواء شهد الشهود بدين الوديعه في يده بعد العتق أو لم يشهدوا وان مات وهو في يده فلا شئ على مولاه الا أن يعرف الوديعه بعينه فاقره على صاحبها كذا في الظهيرية \* وان أدن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا أن يشهد الشهود أنها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعه في ذلك المال كذا في المحيط \* ولو أودع ثوبا أو بطيخا أو عنبا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدية لم أن تلك الوديعه لا تبقى تلك المدية فهي دين في مال الميت لانه لا تعلم حالها ولعل المودع أتلفها كذا في الفصول العمالية \* وان أقام ورثة المودع البينة انه ذاب

على القبول لسقوط اليمين وتجبد المالك وعن الثانى انه ان كان أدى الالف لاديهما ثم اشتراه بعد بيعه يجبر على القبول ان كان أدى الباقي \* قال ان احتجبت الى بيعه بعت ان بقي بعد موتى فهو حر فباعه جاز \* قال اذا مات انا لا سبيل لاحد عليك يصير مدبرا \* قال لقوم معلومين اين تدر كان

مرابته مما يندفعه وصية بالعتق \* قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني وبنتي الى ان يستغنيا فانت حرة فتخدمهم الى الادراك \* وقمة المدبر قيل نصف قيمة القن لانه كان فيه نوعا (٣٥٣) منفعة البيع وماشا كاه والجاره وماشا كاهها وقد زال البيع وبقى الاخر واختاره أبو الليث

وبه يفتي \* أقرآن الجارية ولدت منه صارت أم ولد ولو في مرضه ان كان لها ولد فكذلك والاعتقت منن الثالث كالعتق المنجز وقمة المكاتب نصف قيمة القن لان الانتفاع كان بنوعين بالعين والبدل وقد فات أحدهما لانه على تقدير الاداء بالبدل وعلى العجز العين وقيل لو كان يبيعه بالصفة التي هو عليها وهي العود بالعجز والحرية بالاداء جائز أيكم يشتري فقيته ذلك \* دبره ثم جن لا يبطل التدبير بخلاف ما اذا أوصى به لانسان ثم جن حيث تبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق حتى لم يبطل بالاكراه وجاز بخلاف الوصية والجنون لا يبطل المعلق \* مات المكاتب وعليه دين بدئ بالدين فان بدئ بدئ اسكابة عتق وأخذ بالدين وسلم للمولى ما قبض استحسانا \* قال لامته حلت منى أو حبلت منى حبلا صارت أم ولده ولا يصدق في اندريج وان صدقته الامة في ذلك بخلاف ما لو قال ما في بطن جاريته منه ولم ينسبه الى حبل أو ولد ثم ادعى انه ريج وصدقته له يبيعها لانه اعترف في الاول بالحبل والولد \* ويصح استيلا دالمعتوه والجنون وان لم يوجد منهما الدعوى \* أدلى ألفا فانت حرة فاستقرضه وأداه عتق ورجع به الغريم على المولى \* وان استقرض ألفين كل أحدهما ثم أدى الآخر وزعم اليه وقيته ألفا درهم فلامه قرض أن يأخذ من العبد المعتق ألفا التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرن ألفا آخر فان سرق ألفا من المولى

أفسد في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط \* واذا مات الرجل وعليه دين وعنده ودیعة ومضاربة وبضاعة فان عرفت بأعيانها فأربابها حق بها من الغرماء وان لم تعرف بأعيانها قسم المال بينهم بالحصص وأصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط والله أعلم

\* (الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير) \*

اذا طلب الوديعة فقال اطلبها عندنا ثم قال في الغد ضاعت فانه يستل ان قال ضاعت قبل قولي اطلبها عندنا يضمن وان قال ضاعت بعدهم لا للتناقض في الاول دون الثاني كذا في الفصول العمادية \* فان طلبها صاحبها فبفسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن وأما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بأن يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على ردها فانه لا يضمنها كذا في السراج الوهاج \* اذا طلبها المالك فقال لا أقدر على احضارها الساعة فترك المالك وذهب ان كان عن رضا لا يضمن وان كان عن غير رضا ضمن وان كان الطالب وكيل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال رب الوديعة للمودع اجل الى اليوم الوديعة التي عندك فقال أفعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ان طلبها صاحبها فجحد اياها ضمنها ان أقام المودع عليه بينة بعد الجحد هكذا في البناء \* فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان الا بالتسليم الى صاحبها كذا في خزانة المفتين \* بجحد الوديعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنها وان جحدوا بغير حضرتهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان وبه نأخذ كذا في البناء \* وفي الاجناس الوديعة انما تضمن بالجحد اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحد وان لم يحولها كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة \* اذا جحد الوديعة في وجه المالك لا بناء على الطلب من المالك بأن قال المالك ما حال وديعتي ليذكره على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعة لا يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان \* أنكرها في وجه العدو بحيث يخاف التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* اذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الوديعة بجحد الوديعة ثم أقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي اليتام اذا اجتمع أولياء اليتام والجيران وقالوا للوصي أنفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجحد وقال مالهم في يدي شي ثم أقر بشي وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* أنكرها ثم أقر بها بعينها أو أقر بها وقال مالكمها دعوها وديعة عندك فضاقت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو بريء وان لم يقدر على حفظها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال لها اعل به مضاربة وهذا كله في المنتقى وفي العقار لا يضمن عنه الا امام والثاني وقال الخوافي فيه روايتان عن الامام وبعض المشايخ على أنه يضمن في العقار بالجحد واجماعا كذا في الوجيز للكردي \* سئل عن مودع قال له رب الوديعة اذا طلب أخى فرد الوديعة عليه فلما طلب أخوه منه فقال عد الى بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا طلب الوديعة في أيام الفتنة فقال المودع لا اصل اليها الساعة فأغبر على تلك الناحية وقال المودع أغبر على الوديعة أيضا قال أبو بكر رحمه الله تعالى ان لم يقدر المودع على ردها لبعدها أو اضيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والاضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو قال ادفع الى ابني أو الى ابنك يأتي به ففعل فضاقت كان من مال الطالب كذا في التتارخانية \* ولو قال صاحب الوديعة للمودع ادفع الوديعة الى غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعة فلم يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزانة المفتين \* قال صاحب الوديعة للمودع في السر من أخبرك بعلامه كذا فادفعها اليه فجاء رجل

و زعم اليه وقيته ألفا درهم فلامه قرض أن يأخذ من العبد المعتق ألفا التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرن ألفا آخر فان سرق ألفا من المولى



وأداءه إليه أو كان من كسبه قبل التعليق فكذلك يرجع المولى عليه بمثل ما كان من كسبه بعد التعليق لا يرجع ويرجع بالفضل على بدل العتق وان أدى بدله متفرقا يجبر المولى على القبول وللمولى بيعه قبل الاداء وان كان في المرض (٣٥٣) ولو أخذ المولى كسبه بعد التعليق

لا يعتق لعدم الشرط وهو الاداء ويجوز للمولى ذلك لانه ملكه وعن الثاني قال انت عتيق فلان أو مولى فلان فخر وان قال أعتقك فلان فليس بشيء استولد موطوءة الاب بعد موته يثبت نسبه وان كانت مشتركة زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبه والحيلة في عتق المدبر بعد الموت بلا سعاية ان يشهد على التدبير ثم يكتب كتابا آخر يقر فيه ان رجلا حراجا تزالتصرف أودع مدبره هذا ألفا باذنه وقبضه المدبر والمولى أخذ منه هذه الألف وانفقها على نفسه وصارت ديناً عليه ولزم عليه دفعها الى المدبر ليؤديها الى المالك ويشهد على كلفها مات لاسيما للورثة على المدبر (كتاب البيوع) سبعة عشر فصلا (الاول في السلم) من شرائطه تسليم بدله قبل الافتراق بالبدن وان مكثا الى الليل أو سارا فرسخاً أو أكثر ثم سلم جاز وان نام أحدهما أو ناما لم يكن فرقة ولو أوى المسلم اليه قبض رأس المال أجبره الحاكم عليه وعلى قولهما اعلام قدره بعد ان يكون مشارا اليه ليس بشرط حتى لو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كرخطة أو هذه

وزعم انه رسول المودع وأتى بتلك العلامة فلم يصدقه المودع ولم يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا في المحيط \* رسول المودع طلبها فقال لأدفع الا الى الذي جاءهم افسرقت يضمن عند الثاني رحمه الله تعالى وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل بعث ثوبا الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث الى القصار فقال لا تدفع الي من جاءك به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقل هذا ثوب فلان بعثه اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه وان قال هذا ثوب فلان بعثه اليك فان كان الذي جاء بالثوب متصرفا في أموره فكذا لا يضمن وهو الاوجه فان لم يكن متصرفا في أموره يضمن كذا في الظهيرية \* رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل لي دفعه الى فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا يضمن المودع الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* أعطاه الفاقو قال ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه اليه في اليوم وضاع لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للكردي \* سئل عن يلدی ترك عمادته عند قروي تلوف الطريق وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمادتي فادفعها اليه فلم يدفع الى من جاء يطلبها وأتى القروي العمامة بنفسه بعد أيام ووضعها في بيت صديق له فسرقته العمامة هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه رسوله أو قال لأعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعا بعد الطلب كذا في الحاوي للفتاوى \* قال للمودع ادفعها الى أي وكلا في شئت فطلبها أخذ وكلا في لم يعطه اعطى الى وكيل آخر فانه يضمن بالمنع من أحد وكلا في كذا في الوجيز للكردي \* وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض دبيعة بمحض من المودع فانه يضمن اليه الوكيل بعد أيام وطلبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن فقال نعم قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التتارخانية \* دفع عينا الى رجل وأمره أن يدفعه الى فلان فاتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك فلما ملك ان يضمن أيهما شاء كذا في الفصول العبادية \* رجل أودع صكاً عند رجل وأمره أن يدفع الصك الى غريمه ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلاثة أشهر فرفض الغريم الى صاحب المال الدراهم بعد مضي ثلاثة أشهر فطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم يقينا ان الغريم دفع المال الذي في الصك بكامله الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة أو بعد ذلك في دفعه الى الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة \* ولو أودعت المرأة كتاب وصيتها رجلا بمحضه زوجها وأمرته بأن يسلمه الى زوجها بعد وفاته فميرثت من مرضها وأرادت ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار للزوج بمال أو بقبض مهر فله ان يمنع وان كان القرطاس ملكا لها كذا في خزانة المقتنين \* والعبد اذا استودع رجلا دبيعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الدبيعة تاجرا كان العبد او محجورا كان على العبد دين أو لم يكن هذا اذا لم يعلم ان الدبيعة كسب العبد أما اذا علم أنها كسب العبد فله للمولى حق الاخذ كذا في الذخيرة \* عبد محجور أو مآذون مديون أو غير مديون أودع رجلا مالا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم أنه مال المولى فانه يسترد كذا في الصغرى \* ذكر في ودبيعة الكافي ان العبد المحجور اذا أودع انسانا شيئا فباع مولا موطوءة ففزع فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولا ولاية استرداد ذلك وفي فوائد رحمه الله تعالى امة أو عبد اشترى عينا بعمال اكتسبه في بيت مولا فادعاه انسانا فادعاه بذلك فطلبه مولا ففزع المودع أو لم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك المولى ووقع الايداع بغية اذنه فكان المودع غاصبا كذا في الفتاوى العتائية \* وسئل عن عبد أتى بقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأته رب البيت وقال هو ودبيعة مولاى فلان بعثه الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت أخبرته المرأة بذلك

(٤٥ - فتاوى رابع) الحنطة في زعفران لا يجوز عنده اذا لم يعلم قدر الدراهم واجمعوا ان رأس المال لو ذرعيا أو حيوانا أو عددا متقاربا يمينين أسلم عشيرة في كروم تكن الدراهم عنده فدخل المنزل ليخرجه ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وصحت الكفالة

والحوالة والارتهان برأس ماله ولا يجوز عند زفر وأقل الأجل شهر في الصحيح وقيل ما رآه العاقدان وقيل ثلاثة \* شرط حمله إلى منزل رب السلم بعد الإبقاء في المكان المشروط (٣٥٤) لا يصح لاجتماع الصفتين الإجارة والتجارة وشرط الإبقاء خاصة أو الحبل خاصة أو

فلا مهابا لقبول فارس إلى مولى ذلك العبدان بعث من يحمل هذا الوقرا إليك فاني ما أقبله فاجاب انه يكون عندك أياما ثم اجله ولا تدفع ذلك إلى عبيدي ثم طلبه المولى فقال لا أدفع الا إلى العبد الذي جله إلى ثم سرق مع متاع رب البيت أو غير عليه هل يضمن رب البيت لمنعه عن رسول مولى العبد أم لا فقال ان كان الرجل صدق العبد أنه جله من مولا ضمن بالمنع وان لم يصدقه أو قال لا أدري أهو مولا به عنه به على يديه أو هو في يد العبد بطريق غصب أو ودعة من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي والله أعلم

### \*( الباب السابع في رد الوديعة ) \*

إذا أتى بالوديعة ووضعها في منزل المودع فضاعت ضمن المستودع وكذا لو دفعها إلى ابن المودع أو إلى عبده أو إلى أحد من في عياله فضاعت ضمن وكان القاضى الامام أبو عاصم العاصمى يفتى به وقيل المودع اذا رد الوديعة إلى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* واذا ردوها بيد من في عياله فلا ضمان كذا في التتارخانية \* المودع بعثها على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً ضمن والا لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتديره اليه فالرد على يده كالرد على يد عبده الذي أجره من غيره كذا في الوجيز للكردي \* قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الاشياء أما اذا كان لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط \* اذا قال المستودع لصاحب الوديعة بعثت بها إليك مع رسولي وسمى بعض من في عياله بأن قال له مع أمي أو قال مع عبيدي أو ما أشبه ذلك كان القول قوله كذا في التتارخانية \* ولو قال رددتها بيد أجنبي ووصل إليك وأنكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الا أن يقربه رب الوديعة أو يقيم المودع بيته على ذلك كذا في المحيط \* مودع الغاصب اذا رد الموصوب على الغاصب يبرأ عن الضمان كذا في الذخيرة \* المودع اذا رد الوديعة إلى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا أمر المودع المودع أن يدفعها إلى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى \* غاب المودع ولا يدري حياته ولا مماته يحفظها أبدا حتى يعلم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردي \* ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة كذا في الفتاوى العتائية \* واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط \* فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع إلى وصيه كذا في الوجيز للكردي \* المودع اذا دفع الوديعة إلى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث كذا في خزنة المفتين والله أعلم

### \*( الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد ) \*

اذا استودع رجلان رجلا وديعة من دراهم أو دنانير أو ثياب أو دواب أو عبيد ثم حضر أحدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعوا ولو خاصمه إلى القاضى لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الأمامان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط \* وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلا فغاب اثنان فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه عنده وقال لا ذلك ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح أن الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالكسكيات والموزونات وفيما هو من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي \* فان دفع اليه نصيبه فملك في يده

الإبقاء بعد الحبل جائز لا شرط الإبقاء بعد الإبقاء على قول عامة المشايخ كشرط ان يوفيه في محله كذا ثم يوفيه في منزله ولو شرط الحبل بعد الإبقاء أو الحبل بعد الحبل لم يجز وفي بعض الفوائد شرط الحبل بعد الحبل يصح لان الحبل لا يوجب الملك لرب السلم فلما شرط الحبل ثانيا صار كشرطه مرة وكذا الإبقاء بعد الحبل والإبقاء بعد الإبقاء ولما شرط ذلك صار الاول منفسخا واذا شرط الإبقاء في مدينة كذا فكل محلاتها سواء حتى لو أوفاه في محله ليس له ان يطالبه في محله أخرى \* ويبيطه شرط الخيار فان اسقط قبل الافتراق برئ ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وان هالك لا ينقلب صححها \* ولا يرد المسلم فيه بخيار الرؤية ولو وجد بعد قبضه فيه عيبا وحادث عنده عيب آخر يسماوى أو بفعل أجنبي فالمسلم اليه ان شاء قبضه وعاد السلم وان لم يشأ لا ولا شيء عليه \* فروختي عن يعقوب بن يعقوب فقال بعثت فسلم لم حتى لزم ذكر شرائطه ولا يشبث الورام في السلم بخلاف البيع ان كان الورام فيه معهودا حتى ملك ان معتادا حط قسطه من الثمن لان لم يكن معتادا

\*( نوع ) \* أسلم في طعام قرية أو مصر بعينه لا يصح وكذا اذا أسلم في حنطة هراة ولم يرد به هراة خراسان لان اولاية لا ينقطع طعامها غالباً بل اراد به هراة العراق قرية ينسب اليها الثياب لكن يصح السلم في الثوب الهروي لان المراد به الجنس بشكله



لما ينسج فيه خاصة حتى لو اراده لا يصح أيضا ان كان مما يتوهم انقطاعه ولو ذكر النسبة في الطعام لبيان الجنس والصفة كالجراني يتخارى  
يصح \* لا يجوز السلم في اللحم عنده والحيلة قضاء القاضي أو حكم الحاكم بجواره واستقراضه (٣٥٥) وزنا يجوز عند اصحابنا وفي الجامع

انه مضمون بالقيمة قال  
الاسيحي يريديه اذا انقطع  
عن ايدي الناس وعن محمد  
انه مثلي والطحاوي كل  
موزون مثلي فالعنب واللحم  
والغزل مثلي وكذا الجسد  
والدقيق والخبر قيمي والسلم  
في الالية وشهم البطن جائز  
وزنا واقى القاضي والطحاوي  
يجوز السلم في الخنطة وزنا  
وبه يقتى للعرف العام  
والحاجة اليه \* وعن محمد  
لا يجوز اقراض الخنطة وزنا  
فان اخذته واكله قبل  
الكيل فالقول للمستقرض  
انها كذا قفيزا \* أسلم في خنطة  
وقال نيك أو بيرة أو نيكو  
يجوز واستقراض الخبر وزنا  
يجوز في قول الثاني وعليه  
الفتوى وكذا السلم فيه وزنا  
لحاجة الناس وعليه الفتوى  
\* والسلم في الدقيق وقرضه  
كلا ووزنا يجوز وبيع الدقيق  
بالدقيق كسلا في النوادر  
جوزه متساويا لكنه يحتاج  
وقت القبض كي لا يقبض  
غير ما يستحق فيكون استبدالا  
فيقبض دقيق الخنطة لو أسلم  
فيه لا دقيق الشعير \* دفع  
الدرهم الى خباز لياخذ منه  
الخبر بقول له كليا اخذته  
هذا على ما قاطعنا عليه  
\* ولو دفع الدرهم الى خباز  
وقال اشترت مائة من من الخبز  
وجعل يأخذ كل يوم خمسة  
من ففاسدوما اكل يكره ولو

ثم حضر الاخر فله أن يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانة بالايجاع كذا في الينابيع \*  
ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له أن يشارك الغائب فيما بقي كذا في غاية البيان \* وفي المنتقى لو دفع  
المودع الى الخاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الدفع بقضاء  
فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع  
على القابض وان شاء اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة \* ولو أن أحدا المودعين بقيم البينة  
على المودع على أن الوديعة كلها أو على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى  
العتابية \* ولو أن المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة أو أخذ ظالم منه فقال أحدا المودعين قد بقي في  
يدك شيء من الوديعة كان له أن يحلفه على ذلك بلا خلاف فأبو حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لا يرى حق  
استرداد الوديعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلان بينهما ألف درهم وضعاه عند أحدهما  
ثم قال أحدهما لصاحبه خذ نصيبك منه فأخذ ووضع النصف الباقي فالنصف الذي أخذ صاحبه يكون  
بينهما الا أنه لا يكون مقاسما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي أخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط \*  
رجلان أودعا ألفا ثم قال أحدهما ادفع الى شريكي مائة أو قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت  
البقية سلم المأخوذ لا أخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف  
الباقي رجوع الآخر على شريكه بنصف ما أخذ كذا في الفتاوى العتابية \* ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع  
فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط \* رجلان أودعا رجلا ألف  
درهم فأتا المستودع وتركتا بنا فادعى أحدهما رجلا أن الابن استهلك الوديعة بعد موت أبيه وقال الآخر  
لا أدري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فقد أبرأ الابن منها حيث زعم ان أباه مات وتركها قائمة  
بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الابن ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى  
له على الابن بشيء كذا في التتارخانية \* وأما الاخر فله خمسة مائة درهم في مال الميت لو جود التجهيل في  
حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط \* ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى أحد منا حتى  
نجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يكون ضامنا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* فان أراد  
المودع ان يخرج عن الضمان فالحيلة له في ذلك أن يقول للعاشر الذي يطالبه بعد ما دفع الى الاول أحضر  
خصمك حتى أدفعه اليك ولا يقر بالدفع اليه كذا في التتارخانية \* (٢) ولو كان المودع اثنين والوديعة مما

قوله ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة الى قوله كذا في شرح الطحاوي كذا في النسخة المجموع  
منها وفي عامة النسخ بدل هذه العبارة مانصه ولو أودع عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز أن يدفع أحدهما  
نصيبه الى الآخر سواء اقتسمها ثم سلمه الى صاحبه أو لم يقسمها كذا في المضمرات ويقسمانه فيحفظ  
كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز أن يحفظه أحدهما باذن الآخر وهذا قول أبي حنيفة  
وعندهما لا أحدهما أن يحفظه باذن الآخر كذا في الجوهرية النيرة \* وإذا كانت الوديعة عند رجلين من  
ثياب أو غيرها فاقسمها وجعل كل واحد منهما نصفها في بيته فهلك أحد النصفين أو كلاهما فلا ضمان  
عليهما وان ترك أحدهما الوديعة عند صاحبه ان كان شيئا لا يحتمل القسمة لا يضمنان وان كان شيئا يحتمل  
القسمة أجمعوا على أن المدفوع اليه لا يضمن وأما الدافع فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
يضمن نصف الوديعة وقال لا يضمن شيئا كذا في المحيط \* ولو أودع عند اثنين عبدا أو نحو ذلك مما لا يقسم  
فتهايا على أن يكون عند أحدهما شهرا وعند الآخر شهرا لم يضمن كذا في السراجية \* ولو تهايا فيما يقسم  
فقبض أحدهما ضمن المسلم النصف وقال لا يضمنان ولا يضمن القابض اتفاقا كذا في التمر تاشي \* أودع  
رجلان قباع أحدهما نصفه الخ

اعطاه درهم وجعل يأخذ كل يوم قدر من الخبر ولم يقل في الابتداء اشترت كذا جاز وهو حلال وان نوى وقت الدفع الشراء لان النية  
لا تنعقد البيع بل عند الاخذ وعنده المبيع والتمن كل معلوم ولا عبرة بالنية الا يرى انه لو اشترى عبدا ليعتقه ولم يتلفظ به جاز قال الفقيه وبه

نأخذ وان دفع الحنطة الى الخباز ليأخذ الخبز بطريقة ان يباع خاتم أو نحوهم من الخباز بالقدر الذي اتفق عليه من الخبز ويصف الخبز حتى يكون ديناً عليه ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالحنطة (٣٥٦) التي يريد دفعها ولا يجوز في التبرزنا ويجوز كيلا وكيله الغرابيل لو علم وان لم يعلم فلا خير فيه وعن الثاني ان

يحمل القسمة كان لهما أن يقتسماها للحفاظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم أحدهما جميع الوديعة الى صاحبه فضاعت ضمن المسلم نصف الوديعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يضمن القابض شيئاً وعندهما لا يضمن ولو كانت الوديعة مما لا يحتمل القسمة فأنهم ما يتأبأ في الحفاظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم الى صاحبه بالإجماع كذا في شرح الطحاوي \* أو دفع رجلان فباع أحدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخر أنه ملك المدعى لأنه يريد نقض ماعقده كذا في التتارخانية \* رجل استودع رجلين جارية فباع أحدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال يأخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان أخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان شاء رب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حضره لا بقول المستودعين لم تقبل شهادتهم في ذلك ولكن الجارية أم ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن اشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها في دفعه الى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولدها أحدهما كذا في المبسوط والله أعلم

\*(الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها)\*

في المشتق بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل وديعة وبجدها المودع وأقام المدعى بينة على دعواه وأقام المودع بينة على المدعى انه قال مالي على فلان شيء قال ان كان مدعى الوديعة يدعي ان الوديعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط \* اذا أقام رب الوديعة البينة على الايداع بعد ما جحد المودع وأقام المودع بينة على الضياع فان جحد المودع الايداع بأن يقول للمودع لم تدعني في هذا الوجه المودع ضامن وبيته على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد أو بعد الجحد وان جحد الوديعة بأن قال ليس لك عندي وديعة ثم أقام بينة على الضياع ان أقام بينة على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وان أقام بينة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان أقام بينة على الضياع مطاقاً لم يتعرضوا لما قبل الجحد ولما بعد الجحد فهو ضامن وفي القدوري اذا قال المودع للقاضي حاف المودع ما هلكك قبل الجحد وحلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة \* ولو جحد الوديعة ثم ادعى أنه ردها بعد ذلك وأقام البينة قبلت وان أقام البينة انه ردها قبل الجحد وقال غلطت في الجحد وأنسيت أو ظننت اني دفعته وأنا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بينته أيضاً في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو طلب الوديعة فقال ما أودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على ثم ادعى الرد أو الهلاك يسمع كذا في خزائن المفتين \* رجل أودع رجلاً عبداً جحد المودع ومات في يده ثم أقام المودع بينة على الايداع وعلى قيمته يوم الجحد وقضى على المودع بقيمته يوم الجحد ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجحد ولكن علمت قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الايداع كذا في الذخيرة \* اذا قال المودع قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخاتمة وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* ولو قال المودع انه قد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها اليك لكنني أوهمت لم يصدق وهو ضامن كذا في البدائع \* ولو قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام فأقام المودع بينة أن في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في الملتقط \* فان قال حين خصم ليس له عندي وديعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية البيان \* رجل قال لفلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقراره فهو ضامن ولو قال كان له عندي ألف درهم وضاع فالقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي ألف درهم وديعة قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحساناً وصار تقدير هذه المسئلة كانت له عندي ألف درهم وضاعت كذا

فلا خير فيه وعن الثاني ان متاقه يضمن مثله واستحسن الثاني جواز شراء الماء بالقرب لعدم التنازع فيه ولو سلم في الماء وبين المزارع يجوز اذا جاز فيه جاز في الجحد أيضاً \* القرطاس والبادنجان يجوز السلم فيهما واستقرضهما عدداً والثوم والبصل وزناً لا عدداً يجوز او بالدين والعصير والخل يجوز كيلاً أو وزناً واذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه ولا في الجواهر والادنى للتفاوت الا ان تكون صغيرة تشتري للدواء وان اطلق ذكر الذراع في الثوب فله ذراع \* ولا يبر في السلم في الالوان المتخذة من الزجاج وفي المكسور ويجوز وزناً وفيما لا يتفاوت عدداً كالطابق وفي الالوان المتخذة من الخرف ان نوعا يصير معلوماً عند الناس يجوز \* لا خير ان يسلم غزلاً في قطن \* اسلم قطناً هروياً في ثوب هروى جاز وان شعره في نسج شعره ان كان النسج عاد شعراً لا يجوز ولا يجوز \* ولا بأس بالسلم في الحصير والبوارى اذا وصف الطول والعرض والصفة لانه مذكور معلوم كالثياب والحصير يتخذ من البردى والبورياس القصب \* ويجوز السلم في الكثران الخرفية اذا بين نوعاً لا تتفاوت أحاده (نوع آخر في الاختلاف)

جاء بثوب وقال انه جيد وانكره الطالب يرى القاضي أهل الصناعة والاشان احوط والواحد كاف ان قال جيداً جبر على القبول في وان اختلف في الثمن تحالفاً استحساناً وبه أجمعين الطالب في ثاني قول الثاني وبه محمد فان برهن أحدهما قضي له وان برهنه فبينة رب السلم بئس



واخذ في قول الثاني وهو قول الامام والمسئلة على وجوه رأس المال عين أو دين وكل على وجوه اتفق على رأس المال واختلاف في المسلم فيه فقط أو بعكسه أو فيهما فان كان رأس المال عيناً واختلاف في المسلم فيه فقط بان قال الطالب (٣٥٧) هذا الثوب في كحنطة والاخر في

نصف الكرا أو الشعير أو الحنطة الرديئة وبرهنا قضى بينة رب السلم اجماعاً وان في رأس المال بان قال أحدهما هذا الثوب في كحنطة وقال الآخر لا بل العبد في هذا الكرو وبرهنا قضى بسلين عند محمد والثاني يقول كل يدعي عقداً غير ما يدعيه الآخر وان كان رأس المال دراهم والاختلاف في المسلم فيه لا غيراً وفي رأس المال لا غير وبرهنا فالينة بينة رب السلم ويقضى بسلم واحد عند الثاني خلافاً لمحمد وان اختلفا في ما وبرهنا بان ادعى أحدهما عشرة في كرين والاخر خمسة عشر في كرين قضى الثاني بخمسة عشر في كرين لا بسلين ومحمد يقضى بخمسة عشر في كرين وخمسة عشر في كرو بعشرة في كرين ان لم يتفرقا وان ادعى أحدهما ان رأس المال دراهم والاخر دينار يقضى بسلين كافي الثوبين \* (نوع آخر) \* أسلم في ثوب وسط وجاء بالجيد فقال خذ هذا وزدني درهماً فاعلى وجوه لان المسلم فيه كيلي أو وزني أو ذري ولا يخفى أو امان يكون فيه فضل أو نقصان وذلك في القدر أو الصفة فان كيليا بان أسلم في عشرة أقفزة فجاء بأحد عشر وقال خذ هذا وزدني درهماً

في التتارخانية \* اذا قال ذهب الوديعة ولا أدري كيف ذهبت فالقول قوله مع عينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ كذا في المتنقط \* ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية \* ولو قال ذهب الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع عينه كذا في خزائنة المفتين \* وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فأخذ دراهم وشدها على منديل ووضع في كفه ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين الذهاب كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل أودع رجلاً عينا فادعى المستودع هلاكها وكذب المودع وأراد تحليفه فذكل عن اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقراراً ببقاء العين ويجبس الى أن يظهرها أو يشب أنها لم تنق كذا في جواهر الفتاوى \* رجل قال لاخر أخذت منك ألف درهم وديعة فضاغت وقال الآخر أخذت ما غصباً من المقر ولو قال دفعتم الى أو أودعتم وقال الآخر أخذت ما غصباً لا يضمن كذا في الخلاصة \* اختلفا وقال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرض لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وان قال المستودع قد ضاع بعضها أو أقرضتني البعض فالقول قول المستودع في مقدار مع عينه كذا في الينابيع \* أودعه ألف درهم وأقرضه ألفاً فاعطاه المودع ألفاً ثم اختلفا فقال المودع هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة صدق مع عينه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة ودفعته الى وقال المقر له كذبت وهولي فالقول قول المقر له كذا في الخلاصة \* اذا اختلفا فقال المودع هلكك أو قال رددتها اليك وقال المالك بل استهلكتها فالقول قول المودع وكذلك اذا قال المودع استهلكك من غير ادنى وقال المالك بل استهلكك أنت أو غيرك بأمرك كان القول قول المودع كذا في البدائع \* اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال الطالب قد مات ولم يبين فصارت ديناله في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة \* ويجب الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بينة والضمان واجب في ماله لانه مات مجبلاً فان أقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته رددتها تقبل واذا مات المودع مجهلاً وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية \* في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم أقبض شيئاً وقال ورثة المستودع قد قبضت تسعة مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بد أن تقر بقبض شيء منها وتختلف على ما بقي بالله ما قبضت منه ما قالت الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة بعض الوديعة جائز لكونه مؤثماً من جهته ولهذا الوأقر أن صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح اقراره فهو ذاك أولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لانه أقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجل فيكون القول قوله في البين كذا في محيط السرخسي \* فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعة مائة فالقول للمالك مع عينه لانه ينكر الزيادة كذا في الكافي \* ولو قال صاحب المال في حياة المستودع وبعد موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع عينه وان قال في حياته دفعت الوديعة الى صاحبها الاشياء أنفقت في حياته أو استهلكته فالقول قوله في مقدار مع عينه كذا في الينابيع \* ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو غصب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قد رده على وهلك عندي وقال المالك بل هلك عنده فالقول قوله كذا في التتارخانية \* اذا قال المودع أودعتم عنداً جنبي ثم ردها على فهلكت عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن المودع لانه أقرب بوجوب الضمان عليه ثم يدعى البراءة فلا يصدق الا بينة يقيمها على ما ادعى حينئذ

جاز لانه باع ما لم يباعه ولم يوجبه بتسعة وقال خذ هذا وأرد عليك درهماً اجازاً ايضاً لانه اقالة والكل يجوز فكذا اقالة البعض ولو جاء بالاجود أو الاردا وقال خذوا عطينا درهماً وأرد عليك درهماً لا يجوز عندهما خلافاً للثاني وفي الثوب ان جاء بذراع أو يذو قال زدني درهماً

جائز لانه يسع ذراع يمكن تسليمه بدرهم فاندفع ببعه مفردا وكذا لو زاد في الوصف يجوز عندهم وان جاء بانه من ذراعا ورد لا يجوز عندهما لانه  
اقالة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا (٣٥٨) مجهول الحصة ولو جاء بانه من حيث الوصف لا يجوز ولو جاء بانه من حيث الوصف لا يجوز

وهذا اذا لم يبين لكل ذراع  
حصة أما اذا بين جاز في الكل  
بلا خلاف والفلس مثن  
على قولهما فيجوز السلم فيه  
وعن علي قول محمد فروي أبو  
الليث الخوارزمي عنه انه  
لا يجوز \* والسلم يجوز بلفظ  
البيع والشراء اذا ذكر شرائطه  
نحو لا فالزفرو في الجردانه  
لا يجوز \* أسلم الكيلي في وزني  
يتعين بالاشارة كالزفران  
والحديد يجوز وان لا يتعين  
ان كان بلفظ البيع فهو يسع  
بثن مؤجل وان بلفظ السلم  
لا يجوز وشارح الطحاوي  
أجازه بثن مؤجل \* انقطع  
المسلم فيه في أوانه يتخير رب  
السلم وعن الامام انه يفسخ  
\* اسلم مكايله فيما يثبت وزنه  
نصا أو بعكسه لا يجوز فيما  
رواه الحسن ويجوز فيما رواه  
الطحاوي وذكر الزندوشيتي  
انه لا رواية في السلم وزنا في  
المسكيل فرواية الحسن في  
النوادر عدم الجواز وابن  
ساعة في النوادر الجواز  
وقال الفضلي ان كان بالصيغة  
وهو ميكال لاهل بخارى يسع  
فيه خمسة وسبعون منان  
الحنطة لا يجوز ولو بالامناء  
يجوز وقد اتفقت الروايات  
ان مانص على كيله لا يجوز  
ببعه بجنسه وزنا كالحنطة  
بالحنطة لعدم المساوي وكذا  
مانص على أنه موزون لا يباع  
بجنسه كيلا لا رواية شاذة  
عن الثاني انه يجوز اذا اعتادوا

لا يضمن لانه اثبت بالبينة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بهشت به اليك على يدي اجنبي  
والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في الفصول العمادية \* رجل أودع رجلا وديعة فغاب رب الوديعة  
ثم قدم يطلب الوديعة فقال المودع أمرتني أن أنفقها على أهلك وولدك وقد أنفقتها عليهم ورب الوديعة  
يقول لم أمرتك بذلك فالقول قول رب الوديعة والمودع ضامن كذا في المحيط \* وكذلك لو ادعى انه أمره بأن  
يتصدق بهما على المساكين أو يهبهما فلان كذا في المبسوط \* المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة  
يضمن وان كان الدين من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو المختار عندنا البعض كذا في خزائن المفتين  
\* مستودع قال للمالك أمرتني أن أدفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الالبينة أو باليمين كذا في  
محيط السرخسي \* اذا أمر صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتهما اليه وقال ذلك الرجل  
لم أقبضهما منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليهما المودع فالقول قول المودع في حق برأيه عن الضمان لافي  
حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية \* رجل أودع رجلا ألف درهم ثم قال اني امرت  
فلانا بقبضهما منك ثم نهيته عن ذلك فقال المودع فلان أتاني ودفعتهما اليه وقال فلان لم آت ولم أقبضهما منه  
فان للسئودع برى منها كذا في المحيط \* رجل أقام البينة على المودع ان صاحب الوديعة وكله بقبض  
الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع أقام البينة ان صاحب الوديعة أخرجه من الوكالة قبلت بينته  
وكذا لو أقام البينة ان شهودا وكالة عبيد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال رب الوديعة  
أودعك عبد أو أمة وقال المودع ما أودعته الا أمة وقد علمت فقام رب الوديعة بينة على ما ادعى ضمن  
المستودع قيمة العبد قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادتهم ويقضي بقيمة العبد اذا وصقوا بالعبد  
وينزلوا للقاضي والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعي حتى يقيم البينة على  
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه أودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادتهم كذا في  
المحيط \* ولو أودعه رجل أمة وآخر عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا ثم قال المودع ما أودعته اني  
الا هذه الامة حلف ما أودعه كل واحد الا نصف الامة وفي فتاوى (أهو) أودع أحدهما غلاما والآخر  
جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون أودع الجارية وأقر المودع بالجارية  
لا سدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا أدري أيكما أودع عندي الغلام وأعلم أن أحدهما أودعه لكن  
لا أعرف من كان منكيا يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جميعا ثم يحلف المودع لكل واحد منهما أنه  
لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا في التتارخانية \* رجل في يده أمة وألف  
درهم فقال رجلان كل واحد منهما له أودعته هذه فقال المودع لا أدري لا يكها هذه وأي أن يحلف لهما  
قالا لى والامة بينهما نصفان وعليه قيمة أمة وألف آخر بينهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال  
المستودع للمودع وهبت لي الوديعة أو بيعتها مني وأنت كر رب الوديعة ثم هلك لا يضمن المودع كذا في  
الخلاصة \* أودع رجل رجلا دراهم فخار رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعة لتدفعها الي فدفعها  
اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالسئودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم  
يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اولم يصدق ولم يكذبه ومع هذا دفع  
أو صدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول أنا أعلم أنك رسول  
ولكن لا آمن أن يحضر المالك ويجحد الرسالة ويضمنني فهل أنت ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم  
حصلت الكفالة بدین مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز في جميع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا  
في المحيط \* ولو قال رددتها اليك على يمين في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه كذا في الفصول  
العمادية \* سئل عن أودع عند آخر أو في صفر ثم استردها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة

خلاف المنصوص لان النص كان للتعارف واذا جاء المسلم اليه ببعض الدراهم وزعم انه وجدها زبوا فالقول له والتخلية  
في بيت المسلم اليه بين المسلم فيه ورب السلم تسليم عند الثاني خلافا لمحمد (نوع في القرض) باع المقرض من المستقرض الكبر المستقرض



الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك ويبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس القرض وان كان مما لا يتعين كالتقدين (٣٥٩) يجوز بيع ما في النعمة وان كان قائما

في يد المستقرض ويجوز للقرض التصرف في السكر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع \* استقرض عبد يقضي به دينه وقضى ضمن قيمته \* أقر باستقراض ألف وقبضه واستهلاكه وزعم زيافته وأنكره المقر له ان وصل

فالقول للمقر له مع اليمين ان فصل لا يصدق \* بعث بكتاب ليعبثه ألفا قرضا فبعث بحامل الكتاب فلم يصل الى الكاتب لا يكون من ماله وان أرسل اليه برسولا فقبضه الرسول صار من مال المرسل لان قبض الرسول قبض مرسله وحامل الكتاب رسول في تبليغ الكتاب لافي القبض \* وعن محمد استقرض منه ألفا فأتاه بها فقال ألقه في البحر فإلقاه لاضمان على المستقرض لعدم القبض \* ابن سماعة عن الثاني استقرض فواكه كالأوزنا ثم انقطع يسير الى ان يدخل الحديث الا أن يتراضيا على قيمته كن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطلب بل يوثق المطلوب ليعطيه في تلك البلد وعن محمد استقرض طعاما بالعراق ولقيه بمكة عليه قيمته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه ان يرجع معه الى العراق

لاخذه وقال الثاني عليه قيمته يوم أقرضه وبشر عن الثاني أقرض طعاما أو غصبا ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو رخيص يستوثق منه بكفيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وأيهما طلب قيمته التي في تلك البلد حال الخصومة أقضى بها والقول فيها قول المطلوب وان كان

فاين السابع فقال لأدري أو دعمتي ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أولم تكن عندي وتارة يقول لأدري هل جاني من عندك رسول فاستردها وحملها اليك أم لا هل يضمن قال لا لانه لم يقر بضاعته فلا يتناقص كذا في فتاوى النسفي \* رجل له عند رجل ألف درهم وديعة وله على المودع ألف درهم فدفع المودع اليه ألف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بانام فقال رب المال أخذت الوديعة والدين عليك على حاله وقال المودع بل أعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعة فاقول قول المودع لانه لا عبرة باختلاف فهم ما في الألف المردود لانه وصل الى المالك أي شيء كان وانما اختلفا فهم ما في الألف الهالك فالمالك يدعي فيه الاخذ قرضا والمدعي عليه يدعي الاخذ وديعة وفي هذا القول قول مدعي الوديعة كذا في المحيط والله أعلم

### \*( الباب العاشر في المتفرقات ) \*

الوديعة ان كانت عبدا أو أمة فقتل المودع يقتصر في العمد وفي الخطا يدفع أو يفدي وان كانت أم ولد أو مدبر اغرم المولى القيمة أو دعنى فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التتارخانية \* رجل له على رجل دين مائة درهم وله عنده وديعة مائة درهم فقال جعلتها قصاصا بدينى ان كانت الدراهم في يديه أو فريضة منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن فريضة منه لا تكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا في الخلاصة \* واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعة ثم أودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امساكه قصاصا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال دينا عليه وأنكره ثم أودعه مثله فأما اذا أودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسعه امساكه كذا في المبسوط \* وفي الاول اذا حلف يحلف ليس لأعلى شيء ولا يحلف ما أودعته كذا في التتارخانية \* اذا كان لرجل ألف درهم وديعة عند انسان وللاخر على المودع ألف دين فلصاحب الدين وهو الغريم ان يأخذ تلك الوديعة من المودع اذا ظفروا لم يكن للمودع ان يدفع الألف الى غريمه كذا في شاهان \* اذا أودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ليس بحاضر فقبله المستودع جازو ينوب قبض الوديعة عن قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة حتى لو مات العبد قبل أن يحدد الموهوب له فيه قبضا يملك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع كان الكفن عليه فان استحققه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له فان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل أن يضمنه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان لم يجدد فيه قبضا قبل ذلك يرجع كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية ابن سماعة في رجل عنده ألف درهم وديعة لرجل فقال هي قضاء بمالك على بان كان للمودع على صاحب الألف ألف درهم فلم يرجع الى منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالم يقبضها أصل هذه المسئلة ان قبض الوديعة لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض ضمان كذا في المحيط \* أتلف وديعة انسان للمودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكردي \* واذا كان عند رجل وديعة أو عارية أو بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط \* أودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فابقت من يد الغاصب كان للمودع ان يضمن الغاصب القيمة بقضاء أو بغير قضاء وتكون القيمة أمانة في يد المودع فان ظهرت الجارية فلمولى الخيار ان شاء أخذ الجارية وان شاء أخذ القيمة فان أخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما أخذ منه ان كانت قاعة وبمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على المالك فان كان المودع أقر أنه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك الا بقوله برى الغاصب من القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي أخذها منه ان كانت قاعة وبمثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هنا بحال حقه من العهدة كذا في الذخيرة \* رجل أودع وديعة عند رجل فضاعت فلما طلبها صاحبها ادعى انها هلكت فانكر المالك خلف

قائماً في يده الرزمة أخذه ولا أقضى بالقيمة \* باع بأصبعه أن يكذا ديناراً ثم وجد المشتري قبل النقد بخاري طلب دنائره كان العقد \* اشترت ثم  
اختلاف فقالت كنت رسول الزوج في (٣٦٠) البيع ولا على الثمن وقال البائع أخذت لنفسك فالقول لها والبيعة للبائع \* استقرض منه

المودع على هلاك الوديعة فشكل عن اليمين فاعطى مائة ديناراً الى المالك ثم ظهرت الوديعة في يده آخر فأراد  
المستودع أن يخاصمه ويأخذه يتظر أن يدفع المائة بقول أيهما كان فان كان رب الوديعة قال كانت قيمة  
الوديعة مائة وأقام البيعة عليه فان المخاصمة الى المستودع لكن المستودع اذا استدعاه من صاحب البيعة  
أن يرد لها الى رب الوديعة ويأخذ المائة منه لانه ما كان راضياً بأن يتلكها بهم هذا القدر وان كان المستودع  
قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخسومة الى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى \* لو أنفق على  
الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضى كان متبرعاً كذا في السراجية \* وان رفع الامر الى القاضى سأل  
القاضى البيعة على ككون العين وديعة عنده وعلى ككون المالك غائباً فاذا أقام بيعة على ذلك ان كانت  
الوديعة شيئاً يمكن أن يؤجر وينفق عليه من غلتها أمره القاضى بذلك وان كانت الوديعة شيئاً لا يمكن أن يؤجر  
فالقاضى يأمره بأن ينفق عليه من ماله يوماً أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق  
زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وامسك الثمن والخاصل أن القاضى يفعل بالوديعة ما هو أصلح وأنظر في  
حق صاحبها وان كان القاضى أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزاً وما أنفق المودع على الوديعة بأمر  
القاضى فهو دين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر غير أن في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على  
ذلك وفي البعير يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط \* رجل استقرض من رجل خمسين درهماً فأعطاه  
غلطاً ستين فأخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض  
والباقى وديعة كذا في السراج الوهاج \* وهو الأصح كذا في التتارخانية \* وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة  
أسداسه كذا في فتاوى قاضي خان \* له على آخر خمسون فاستوفى غلطاً ستين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلك  
يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي أمانة كذا في الوجيز للكردي \* استقرض  
منه رجل عشرين فأعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرضاً والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد العشرين  
التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعين درهماً فقال اخطأها بثلاث الدراهم ففعل ثم ضاعت  
الدراهم كلها لا يضمن الأربعين وضمن بقيتها كذا في خزائن المفتين \* ولو أعطاه عشرة وقال خمسة قرض  
وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التتارخانية \* هشام عن محمد رحمه الله  
تعالى رجل له على رجل ألف درهم دين فأعطاه ألفين وقال ألف منهما قضاءً من حقك وألف يكون وديعة  
فقبضها وضاعت قال هو قايض حقه ولا يضمن شيئاً كذا في المحيط \* لو دفع اليه ألف درهم يشتري ويبيع  
رب المال بأجرة في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدر ما فعله وقد ترك رقيقاً وثياباً باصاً ركة ديناً في مال الميت  
وكذا أرض دفعها من زراعة والبذر منهما ومن أحدهما غلات المزارع والزرع قد اضر أو حصده ولم يدر  
بعد موته قال محمد رحمه الله تعالى قيمة الزرع يوم مات أو مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار ديناً في مال  
الميت كذا في البنايس \* رجل أودع عند إنسان ألف درهم ثم إن صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذي  
في يده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج الا من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل  
أن تصل يده اليه لا يضمن وكذلك في كل ما كان أصله أمانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها: ائذن لي أن أشتري  
بالوديعة شيئاً أو أبيع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضي خان \* ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
له على رجل مائة درهم قد دفع المطلب الى الطالب مائتي درهم وقال هذا مالك فخذها فأخذها فضاقت  
والأخذ لا يعلم كم هي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
عليه مائة درهم كذا في المحيط \* بعث الى رجل ألف درهم بضاعة ليشتري بها متاعاً فدفع المبعوث اليه ألفاً  
الى سمسار واشترى متاعاً ثم بعث الى صاحبه فأصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يبق لصاحب الألف  
انها بضاعة والمسئلة بحالها يضمن الا أن يكون السمسار اشتري بمحض منه كذا في الظهيرية \* سئل نجم

عشر وبعث عبده للقبض  
فقال المقرض دفعتم للعبد  
وأقر به العبد وقال أوصلتها  
الى مولاي وأنكره المولى  
فالقول له ولا شيء على العبد  
لانه أقر أنه قبض بحق  
\* استقرض جماعة من واحد  
وأمره أن يعطيه لواحد منهم  
فأعطاه طالب منه حصته  
نقط \* استقرض المكسورة  
ليؤدي الصحاح باطل وعليه  
مثل ما قبض \* أقرضه الدراهم  
البخارية بها أو باع منه شيئاً  
بها ثم لقيه في بلد آخر روج  
البخاري فيها أيضاً الا أنه  
لا يوجد قال الثاني وهو قول  
الامام يوجب له مدة الذهاب  
والجى الى بخاري ويستوثق  
منه ان شاء كنيلاً وان كان  
لا يروج فيه البخاري يغرم  
قيمتها \* قال بعد استهلاك  
المستقرض كان زبوقاً أو  
نهرجة يرد مثلاً ولا يرجع  
بشيء ان ثبت واقراض الصبي  
والعبد المحجور والمعتوه على  
الخلاف الذي عرف في  
الايداع منهم لكنه ان وجد  
ماله بعينه عنده ولا أخذه  
منهم لانه عين حقه \* ولا يجوز  
القرض الا في المنليات  
ونعني به ما يضمن بالمثل عند  
الاستهلاك من المكيلات  
والموزونات والعديدات  
ذوات الامثال وما يضمن  
بالقيمة كالدرعيات لا يجوز  
استقرضه التأجيل فيه حال  
القرض أو بعد الاقراض

باطل \* قال لغريمه استقرض لي من فلان ففعل المأمور وقبض وقال دفعته اليه الى الأمر وأنكره الأمر لم المال المأمور ولا الدين  
يصدق على الأمر الوكيل بالاستقراض من معين \* اذا قال المقرض ان فلاناً قال لك أقرضني يكون قرضاً على المرسل وان لم يقل على وجه



الرسالة يكون على الوكيل \* خذ هذا المال وانفقها أو اصرفها إلى حوائجك أو إلى الغزاة فهو فرض لأنه يحتمل والهبة وإنه ادعى فاندفع ما إذا دفع إليه ثوبا وقال اكس به نفسك حيث يملكه لأن فرض الثوب باطل فصار هبة (٣٦١) تصح تصرفه \* (الثاني فيما يكون

يعا \* وفيه التعاطي والمقبوض على شوم الشراء والاقالة واتحاد المجلس \* وألفاظ البيع بعثك عبدى بالف فان لم تنقد الثمن غدا فلا بيع فقبل ولم يأت بالثمن فيه فقال المشتري فيسه بعثني عبدك بالف فقال نعم فقبل انه قد البيع الساعة لا تنقض الشراء السابق بخلاف البيع الفاسد وكذا لو قال ان لم تنقد الثمن إلى ثلاثة أيام ولو قال إلى أربعة أيام أو سنة لا يجوز وان سلم الثمن في الثلاثة جاز البيع لرفع المفسد قبل التقرر كما في الخيار الزائد على الثلاثة \* ان ادبت إلى من عن هذا الثوب كذا وكذا درهما فقد بعته منك فنقذه في المجلس يصح البيع استحسانا \* وكذا لو قال فروختم جون بهما عن رسد فاعطى الثمن في المجلس \* وعن الثاني قال عبدى هذا لك بالف ان اعجبك فقال اعجبني فهذا بيع وكذا لو قال ان وافقت أو اردت أو هويت فقال اردت أو هويت بيع في الجواب لا في الابتداء \* قال البائع هولاك بالف هو بالعين فقال المشتري قبلت بالف لا يصح لأن البيع الأول قد بطل بالرجوع عنه وان قال قبلت البيعين بثلاثة آلاف فهو كقوله قبلت البيع

الدين النسقي رجه الله تعالى عن رجل أراد أن يخرج من تركستان إلى سمرقند فابضعه رجل مالا يشتري له شيئا فذهب واشترى ثم لم يتهيا للرجوع عن سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض أمواله على يدي رجل إلى تركستان ليوصله إلى صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق أخذوا إلى تلك البلدة هذا المال ظلمانه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في فصول الاستروشي في الباب التاسع والعشرين في أنواع الضمانات الواجبة \* رجل مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابنا فقال الابن هذا ألف وديعة كان عند أبي لقلان وجاء فلان يدعي ذلك وصدقه غرما الميت في ذلك وقالوا ألف فلان فان القاضي يقضي للغرماء بالالف قضاء عن الميت ولا يجعل له ديعة لكن القاضي اذا قضى ديون الغرماء يرجع المودع اليهم فيأخذها منهم باقرارهم أنهم آله والجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والأجرة والرهن كالوديعة كذا في خزائن المفتين \* اذا أودع وغاب فأقام ابنه بينة أن أباه مات ولا وارث له غيره وأخذ الوديعة ثم جاء أبوه حيا يضمن الابن أو الشاهدان ولا يضمن المودع ولو كان غصبا يضمن كل واحد منهم كذا في فصول العمادية \* رجل غاب فجاءت امرأته إلى القاضي وأحضرت والد زوجها وأدعت أن للغائب وديعة في يده وطلمت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقرر بأن ذلك في يده كان للمرأة أن تطالبه وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمره كان ضامنا وان أنكر الاب كونه ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين له عليه وان لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة ورد مائتين وحلف أنه لم يحبس شيئا من الوديعة فالقول قوله ولا يحنث كذا في الخلاصة \* وان كانت الوديعة أمة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الأصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب الولد منه الا أن يدعي شبهة نكاح أو شراء فينشد بيسقط الحد عنه ويغرم المهر للشبهة كذا في المبسوط \* ولو كانت الوديعة جارية فزوجه المودع المستودع فالنكاح فاسد ولو دخل بها قاله مقر لصاحبها ولو أكرها قاله الكراهة فلوردها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* فان كانت الوديعة جارية فزوجه المودع من رجل وأخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيدها له أن يأخذها وولدها وله أن يفسد النكاح واذا فسد النكاح أخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاء بها وان كان في الولد وفاء بها النقصان بالولد وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء أحده الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك وان كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط \* المودع اذا باع الوديعة وسلمها إلى المشتري وضمن المالك المودع نفذ بيعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت شيئا فأراد المودع أخذه ليضرب به رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له أن يمنع من رد اليه كذا في جواهر الاخلاطى \* سئل القاضي بديع الدين عن أودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة أن يطالبوا بذلك الخط قال يجبر القاضي بتسليم الخط اليهم أودع صكا وعرف أدام بعض الحق ومات الطالب وأنكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك أبدا كذا في التتارخانية \* وسئل أبو بكر عن خاصم آخر بألف درهم وأنكره الآخر ثم أخرج المدعي عليه ألف درهم ووضع في يد انسان حتى يأتي المدعي بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المدعي عليه الدراهم فأتى أن يرد عليه ثم أعاروا على الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعي والمدعي عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له أن يدفع إلى أحدهما وان كان صاحب المال وضعه يضمن بالمنع عنه كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الوديعة دفعت الوديعة إليك بمكة يوم

(٤٦ - فتاوى رابع) الآخر بثلاثة آلاف فكأنه زاد على الثمن الفا فالبائع بالخيار ان شاء قبلها أو ردها في المجلس \* اشترت هذا الثوب أو هذه الدراهم والبطيخة بعشرة وفي البلد يتباع بالدراهم والدنانير والفلوس ولم يذكروا أحدهم ففي الدارين نقد على الدنانير

وعلى الدراهم وفي البطيخة على الفلوس وان كان لا يتباع الا باخذ ينصرف الى ما يتباع الناس بذلك النقد \* هذا بعشرين فقال المشتري  
أخذته بعشرة فهلك الثوب عند المشتري لزمته (٣٦٣) القيمة وان قال البائع بعده لا يبيعه الا بعشرين يلزمه عشرون \* وفي النوازل ساومه  
بعشرة فقال البائع بعشرين

فذهب به المشتري ولم يقل شيئا  
ان كان الثوب في يد المشتري  
قال يبيع بعشرين وان كان  
في يد البائع ودفعه اليه  
فبعشرة وفي الواقات جعل  
الاعتبار لا آخرهما كلاهما  
\* بعثك بالف فقال أخذه به  
لا يصح وان قال أخذه صح  
\* قال البائع الثوب بعشرين  
وقال المشتري لا اريده ثم  
رجع وأخذه فهو بعشرين  
\* استباع بتسعة فقال بده  
درم كم نهدهم اخذته به فقال  
رضيت فقال صاحب الثوب  
لا يبيع فله ذلك لان قوله  
بده درم كم نهدهم ليس بايجاب  
\* بعته بالف فقال المشتري  
اشتريت بالفين صح ويحمل  
على أنه زاد الفا أخرى فان  
قبله فبالفين والاجاز بالف  
تصحح لتصرفه \* ولو قال  
اشتريت بالفين فقال البائع  
بعته بالف جاز بالف فمكانه  
باع بالفين وحط عنه الفا  
\* بعث منك هذا العبد بالف  
ووهبت الثمن منك وقال  
الاخر اشتريت لا يصح لانه  
يبيع بسلامة وفي النوازل  
الشراء جائز لا الهبة \* باع  
وسكت عن الثمن يملك اذا  
اتصل به القبض في قول  
الثاني ومحمد في البياعات  
الفاسدة ولو قال بعث بغير  
ثمن لا يصح اصلا \* (نوع  
في الفاظه) \* قال له ان

كذا وأقام رب الوديعة بينة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة ولو  
أقام البينة على اقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* أودعه بقرعة  
وقال ان أرسلت ثرا نك الى المرمي للعلف فاذهب يقرئ أيضا فذهب به بدون ثرائه فضاغت لا يضمن كذا  
في القنية \* غصب فرسا من عمرو فقال المغصوب منه اني أودعت فرسي على يد فلان يعني الغاصب ثم هلك  
الفرس في يده بغير صنعه قبل أن يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل دفع  
بضاعة من كرمان الى أصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في أصفهان لا يضمن كذا في  
جواهر الفتاوى \* أربعة سافروا ويا كلون جلة وينزلون ويرتحلون كذلك ومع واحد منهم دينار وديعة  
اشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند أصحابه فضاغت لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك  
البضاعة في قباء قد خيط للدراهم ويكون معه أربعة نفريا كلون وينامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم  
حضروا والقباء قد نقص وأخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطى \* ٢ (مودع مالك  
را كفت من يباغ ميروم وديعت تراجخانه همسايه خویش فلان منهم مالك كفت به بنهاد و يباغ رفت و باز  
آمد و وديعت رازهمسايه كرفت و بخانه خویش آمد و بنهاد و وديعت از خانه او غائب شد تا وان دار شود  
مودع اول يانی بايد كه نشود) كذا في الذخيرة \* ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطأ يكره أن يصلحه اذا  
كره ذلك صاحبه كذا في الملتقط \* أودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه  
وادعى تلك الضيعة والشهود الذين بذلوا خطوطهم أبوا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالتقاضي يأمر المودع  
حتى يريهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتبية \* دفع  
الى رجل مالا يثثره على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يحبس لنفسه شيئا ولو ثثره بنفسه ليس له  
أن يلمتقط منه كذا في محيط السرخسي \* وكذا ليس له أن يدفع الى غيره لينثره كذا في السراج الوهاج  
\* المأمور بنثر السكر ليس له أن يحبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره أن ينثر ولا يلمتقط عند أبي بكر الاسكاف قال  
الصدر الشهيد بقول أبي بكر نأخذ وعليه الفتوى كذا في الغيائية \* غريب مات في دار رجل وليس له وارث  
معروف وخلف شيئا يسيرا يساوي خمسة دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله أن يأخذها لنفسه كذا في  
الجوهرة النيرة \* رجل له على رجل ألف درهم فقال ابعث بهما مع فلان فضاغت من يد الرسول فضاغت من  
مال المديون كذا في المحيط \* مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية \* ان نقلها في بلدة  
من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى الغيائية \* واذا سافر بالوديعة في  
الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج \* أودعه أجنبيا ساوغا  
ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع اليها اذا كانت تقدر على الحفظ كذا في  
القنية في كتاب العارية \* وسئل عن أمة اشترت سوارين بمال اكتسبته في بيت مولاهما فأودعتهما امرأة  
فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهلك الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى  
ولا ايداع بغير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى النسبية \* ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك أو  
بغير اذنه فأجاز المالك خرج المودع من البين كذا في الخلاصة

\* (كتاب العارية وهو مشتمل على تسعة أبواب) \*

٢ قال المودع للمالك أنا ذاهب الى المزرعة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك ضعها  
فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فأخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها ثم فضاغت من داره هل يضمن  
المودع الاول ام لا ينبغي الضمان

الناس يشترطون متاعك بالف فقال البائع بعته منك بالف وقال المشتري اشتريت صح ان كان لا على وجه الهزل فان اختلفا في الباب  
الجد والهزل فالقول للمدعي الهزل فان بذله شيئا من الثمن لا يصح دعوى الهزل \* ادعى انه باع منه هذا بالف فانكر الشراء ثم عاد في المجلس أو



بعده الى تصديق البائع فالاصل فيه ان كل عقد يكون الحق فيه لهما كالبيع والنكاح عود المنكر الى التصديق قبل تصديق الآخر المنكر في الانكار يطل الانكار وكل عقد يكون الحق فيه لاحدهما كالهبة والصدقة والاقرار (٣٦٣) لا ينفعه التصديق بعد الانكار

\* بعث هذا الثوب فقال بعث  
ثم قال المشتري لا اريده او  
قال المشتري رصيت بعشرة  
وقال البائع بعث ثم قال  
المشتري لا اريده له ذلك ولو  
قال اشتريت منك بالف  
وقال البائع بعث ثم قال  
المشتري لا اريد ليس له ذلك  
\* خريدي اين يري اذن  
بكذا فلان فقال اشتريت ولم  
يقبل البائع بعث لا يتم البيع  
وعن السرخسي انه يتم \* يعني  
بكذا فقال بعث ولم يقبل  
اشتريت لا يتم والاقالة  
كالبيع \* بيع ان يندم بين  
بازده فقال دادم لا تتم الاقالة  
مالم يقبل قبلت \* قال لا آخر  
اين اسب خوردا يا اسب  
لوعرض كردم فقال لا آخر  
انا قبلت ايضا صح \* بعث منك  
هذه الدار واخرجت منك هذه  
الارض فقال لا آخر قبلت  
فهو جواب لهما \* قال المشتري  
خريده مقام خريدم صح  
وجعل في الاجناس ابيعك  
بمنزلة بعث منك كذا بكذا  
فقال قبلت او اخذت ثم  
\* ولو بدأ المشتري وقال اشتريت  
فقال البائع هولك يتم  
\* وهبت منك هذا بالف وقال  
الاخر قبلت ثم وكذا لو قال  
جعلت هذا بالف فقال  
الاخر قبلت ثم \* بعث هذا  
منك بالف وقال المشتري قد  
فعلت ثم وان قال نعم لا وفي  
الواقعات اشتريت هذا منك

### (الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وأنواعها وحكمها)

أما تفسيرها شرعا فهي تملك المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة أصحابنا وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وأما ركنها فهو الايجاب من المبرور أو المقبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحسانا والايجاب هو أن يقول أعزتك هذا الشيء أو ممتلك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك أو ممتلك أو أطعمتك هذه الارض أو هذه الارض لك لسطمة أو أخذت منك هذا العبد أو جعلتك علي هذه الدابة اذ لم ينو به الهبة أو داري لك سكني أو داري لك عمري سكني كذا في البدائع \* والاصل في هذا أنه اذا أضاف هذه اللفاظ الى ما يمكن الانتفاع به مع بقائه عنده فهو تملك للمنفعة دون العين واذا أضافه الى ما لا ينتفع به الا باستهلاكه عنده فهو تملك للعين فيكون قرضا هكذا في السراج الوهاج \* (وأما شرائطها) فأشياء (منها) العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع \* قال الحاكم الشافعي في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والقولوس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد مثل الجوز والبيض وكذلك الاقطان والصوف والابريسم والمسك والكافور وسائر متاع العطر والسيادة التي لا تقع الاجارة على منافعها قرض وهذا اذا طاق العارية فأما اذا بين الجهة كما اذا استعار الدار لهم أو الدنانير ليعاير بهاميرانا أو يزين بهاميرانا أو يجعل بها أو غير ذلك مما لا يتقاب به عينا لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان \* اذا استعار آنية يتجمل بها أو سيفاً محلي أو سكنياً محلي أو منطقة متفضضة أو خاتماً لم يكن شيء من هذا قرضاً هكذا في الكافي \* ولو قال لا آخر أعزتك هذه القصعة من الثريد فأخذها أو كلها عليه مثلها أو قيمتها هو قرض الا اذا كان بينهما مباداة حتى يكون ذلك دلالة الاباحة كذا في الخلاصة \* في العيون استعار من آخر رقعة يرفع بها قصيصه أو خشيمة يدخلها في بنائه أو آجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا اذا لم يقل لاردها عليك أما اذا قال لاردها عليك فهو عارية كذا في المحيط \* (وأما أنواعها) فأربعة أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن للمستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء وأى وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة فيهما فلا يتجاوز ما سماهما المبرور الا اذا كان خلافه الى خير والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المبرور هكذا في السراج الوهاج \* (وأما حكمها) فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفاً وعادة عندنا كذا في البدائع \* والعارية أمانة ان هلكت من غير تعدل يضمنه المولود بشرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايع مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا آخر أعزني فان ضاع فأناله ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولونه دى ضمن بالاجماع نحو أن يحمل عليها ما به لم أنها لا تحمل مثله وكذلك اذا استعملها ليل أو نهار فيما لا يستعمل فيه الدواب في العرف والعادة فعطبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان والله أعلم

### (الباب الثاني في اللفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية)

تنعقد بلفظ التملك كذا في الظهيرية \* فلو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهر أو لم يقل شهر بغير عوض كانت اعارة كذا في فتاوى قاضيجان \* ولو قال جعلتك سكني داري هذه شهر أو قال داري لك سكني أو قال عمري لك سكني كانت عارية هكذا في الظهيرية \* وتصح بقول أقرضتك هذا الثوب تلبسه يوماً أو أقرضتك هذه الدار تسكنهم سنة هكذا في التتارخانية \* ولو قال جعلتك علي في سبيل الله فهو اعارة هكذا في فتاوى قاضيجان \* ولو قال داري لك هبة سكني أو سكني هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة

بالف فقال نعم أو هات الثمن ثم وقد ذكرنا خلافه والمختار ما في الواقعات \* اشتريت منك طعامك بالف فتصدق بها على المساكين ففعل في المجلس ثم وان لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال بعثك هذا الثوب بالف فاقطعه

فيصافعل قبل الافتراق يتم البيع \* ولا يصح البيع بلفظ الاقالة وقال ابو بكر الاسكافي اذا قال اقلتك هذا الشيء بكذا وقبل الاخر يتم البيع \* بكم هذا الوقرف قال بعشرة (٣٦٤) فقال سق الحمار فساقه لا يكون بيعا لم يسلم الوقرو ينقد الثمن \* له عليه دين طال به فارس اليه شعيرا وقال خذه يسعر البلدان كان السعر معلوما وهما يعلمانه كان يعاونان لم يعلم أولهما لا يكون بيعا \* وسماع كل من المتعاقدين كلام صاحبه شرط انعقاد البيع حتى اذا اوجب احدهما او قبل ولم يسمع الآخر لا يتم البيع بالاجماع وكذا في النكاح والخلع في المختار \* ولو سمع أهل المجلس وزعم احدهما عدم السماع ان لم يكن في اذنه وقر لا يصدق قضاء \* قال بيعت وقال المشتري اشتريت وقارنه الآخر يرجعت ان معا لا يتم البيع وان عاقبه البائع رجعت تم \* اشترى عبد بالف ثم قال لاخر اشركت فيه أو أدخلت مع نفسي فيه صار شريكاني نصفه بالف \* اذهب بهذه السلعة فانظر اليها اليوم فان رضيتا فهي لك بكذا أو قال ان رضيتا اليوم فهي لك بكذا فذهب بهما تم البيع لانه تفسير قوله بعثك بكذا على انك بالخيار اليوم والقياس ان لا يصح البيع لانه تعليق البيع بالشرط وكذا لو قال بعته منك بالف ان شئت يوما الى الليل جلا على التجيز لا التعليق \* قال جعلت بيعه لك بكذا فقال اجزته لم يلزم البيع حتى يقول البائع سلمته أو اجزته وكذا لو قال جعلته بيعا لك بالف ان شئت يتم \* اذا قال آجرتك بعثك بالف ان رضيت فلان ووقت للرضا وقتا جازا ان رضيت \* ان ادبت الى كذا ثمن هذا الثوب فقد بعته منك فادى في المجلس صح استحسانا \* ابعثني عبد بالف

\* ولو قال داري لك فحلي سكني أو سكني صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة \* ولو قال داري لك رقبتي أو حبس فوه عارية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هبة وقوله رقبتي أو حبس باطل كذا في البدائع \* ولو قال داري رقبتي لك أو حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في المنياسيع في الهبة \* ودفعت اليك هذا الحمار لتستهمله وتعلمه من عندك فهو عارية كذا في القنية \* وقوله أطعمتك هذه الجزور عارية الآن يريد به الهبة كذا في التمرثني \* اذا قال لاخر آجرتك هذه الدار ثم رابعي شيء أولم يقل شهر الا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قيل خلافه كذا في الذخيرة \* رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الأئمة السرخسي أن الاعارة لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية \* واذا استعار أرضا لبني ويسكن واذا خرج فالبناء لرب الارض فرب الارض أجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي \* استعار دابة غدا الى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخر الى الليل فأجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما وان استعارا معافهي لهما جميعا كذا في خزانة الفتاوى والله أعلم

(الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها) \*

ليس للمستعير أن يؤجر المستعار من غيره وان كانت الاعارة تمليكاً عندنا كذا في الظهيرية \* فان آجر فعطب ضمن حين سلمه الى المستأجر كذا في الكافي \* وكان الاجر له ويتصدق به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وان شاء المعير ضمن المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر اذا لم يعلم أنه كان عارية في يده وان علم بكونه عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي \* ولا يرهن كالوديعة كذا في التبيين (١) \* واختلف المشايخ في الايداع قال بعضهم لا يملك الايداع وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* والصحيح أن له أن يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية \* وهو المختار كذا في محيط السرخسي \* وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة أم فيما يملك الاعارة لا يملك الايداع بالاتفاق كذا في الذخيرة \* وله أن يعير غيره سواء كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به أولا يتفاوتون اذا كانت الاعارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فله أن يعير لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزانة المفتين \* مثال هذا استعار من آخر ثوبا يلبسه بنفسه أو دابة يركبها بنفسه فليس له الباس غيره ولا اركاب غيره ولو استعار دارا ليسكنها بنفسه فله أن يسكنها من شاء كذا في الظهيرية \* ولو استعار ثوبا للباس ولم يسم اللباس أو دابة للركوب ولم يسم الراكب فله الباس غيره أو اركاب غيره كذا في الظهيرية \* فان لبس أو ركب بنفسه فإراد أن يعير من غيره أو لبس غيره أو اركب غيره أو لا ثم أراد أن يركب أو يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح أنه لا يملك ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي \* استعار دابة لركبها بنفسه فركبها أو ردف غيره فعطبت بضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان \* وهذا اذا ردف رجلا فان ردف صبييا ضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حملها فان كانت لا تطيق بضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* للمستعير أن يربط الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط \* استعار كتابا للقراءة فوجد في الكتاب خطأ علم أن صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي أن لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يفعل لا اثم عليه كذا في خزانة المفتين \* في المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل أعزني دابة في فرسخين أو قال الى قرصين قال له فرسخان ذاهبا ورجا في صير أربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو تشييع الجنائز وأشباهاها وهذا استحسان أخذ به علماءنا كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استعار دابة ولم يسم لها

(١) قوله كذا في التبيين فيه ان ما نقله عبارة الكنتز لا عبارة التبيين اهـ

موضعا



فقال نعم قد أجرته لزم البيع \* وعن الثاني كيف تبيع الخنطة فقال قفيز بدرهم فقال كفى خمسة أفقره فكاها له لزم بخمسة \* بعته منك بألف فقبضه ولم يقل شيئا تم البيع \* والا كل والليس بعد قول البائع بعث رضا بالبيع (٣٦٥) وكل ما يصح اليه اضافة العتق يصح اضافة

البيع كالرأس مثلا والاصل عند اجتماع التسمية والاشارة أن المشار اليه لو من خلاف جنس المسمى فالعبرة للاسم ان لم يعرف المشتري المخالفة

وان عرف فالبيع على المشار اليه كما لو قال مشير الى العبد بعث هذا الجار منك بألف والمشتري يعلمه صح البيع وأما في الوكالة لو قال اشترى جارية بهذه الألف مشير الى الدنانير فعلق التوكيل بالدنانير فإذا اشترى بالدرهم صار مشتريا لنفسه \* بعثك هذه الدار بألف درهم ثم قال بعثها منك بمائة دينار فقال المشتري قبلت تم البيع بالدينار لانه الاخير \* غلط في اسم المبيع بان أراد أن يقول هذا العبد فقال هذه الجارية فعلى ما تلفظ في القضاء \* بعته من فلان بكذا فبلغه هو أو غيره فقبل ثم لان قول الرسول كقول المرسل ولولم يرسل فقال اشتريت لا يجوز لان شرط العقد لا يتوقف الى ما وراء المجلس \* قال لا تحر بعث منك كذا بكذا فقال الآخر قل اشتريت فقال اشتريت فان كان بطريق الرسالة صح البيع وان كان بالوكالة لانه باعته منه وقبول الوكيل لا يكون قبوله لانه أصل في البيع بخلاف الرسول وبخلاف الخلع \* اذا قال الزوج لا تحر

موضعا ليس له أن يخرج بها من المصر هكذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعار دابة شهرا فهو على المصر وكذا في نذرية الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصر كذا في الفصول العمادية \* استعار دابة للعمل فلا أن يركبها كالأجرة كذا في القنية والله أعلم

### \* (الباب الرابع في خلاف المستعير) \*

استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئا فحمل عليها غير ذلك فهذه المسئلة على أربعة أوجه ان حمل عليها غير ما سماه المالك الا أنه مثل ما سماه المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الخنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من جنس أخرى أو يحمل عليها خنطة نفسه فحمل عليها خنطة غيره لا ضمان عليه وإذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة أفقره خنطة فحمل عليها عشرة أفقره شغير فهلكت فلا ضمان عليه استجسانا أو ما اذا حمل عليها أكثر من عشرة مخاتيم من الشعير الا أنه في الوزن مثل الخنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استجسانا وهو الاصح وإذا خالف الى ما هو أضر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها خنطة فحمل عليها آجرا أو حديدا أو لبنا مثل وزن الخنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطننا أو تبننا أو حطبنا أو قنطرة أو خالف في القدر بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم خنطة فحمل عليها خمسة عشر مخاتيم فلهكت الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم وطحن أحد عشر حيث يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق جل خمسة عشر مخاتيم فان كانت لا تطبق يصير متلفا لا يضمن جميع قيمة الدابة هو كذا في المحيط والذخيرة \* وإذا استعار دابة مطلقا فالسنة تعبر بحمل عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها الى الليل من غير علف فأذا حمل وعلقها الا ضمان عليه في أي مكان استعمل أو في أي زمان أو في أي حمل كذا في الملتقط \* استعار دابة ليحمل عليها خنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها خنطة فحمل وكيله طعاما لنفسه لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى \* ولو كانت مقيدة بالمكان فكما حكم المصلحة الا من حيث المكان فلو جاوز ذلك المكان أو خالف يضمن وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردي \* فان استعار دابة الى موضع سماه فسار بها في غير طريق ذلك الموضع فان كانت تلك الطريق يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة لم يضمن وان عطبت فيه وان كانت الطريق لا يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن كذا في السراج الوهاج \* استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا ليس بالعادة فعطبت ضمن ولو عين طريقا فسلك طريقا آخران كانتا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلول ضمن وكذا اذا كانتا تتفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن آمنا يضمن كذا في خزائن المفتين \* رجل استعار من آخر حمارا (٢) تايلك سبوي أب أو رده سبوا ورد بثلاث دفعات وكان الجار معيوبا فرده كما كان فبات الجار في يد المالك ان لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الديناري (٣) مردى خرى بعاريت خواست تا از موضعى بار آرد دهنده گفت كه زياده از چهار روز مدار و چهار روز اين خراييار بازده روز داشت خرمرد اين خبر بنده قيمت كسد ام روز را ضامن شود (روز) بنجم از وقت عاريت) كذا في الفصول العمادية \* واذا استعارها ليركبها في حاجته الى ناحية مسماة من

ترجة

(٢) لاجل أن يأتي عليه بقدره ماء فأتى بثلاث قدر (٣) طلب رجل حمارا من آخر عارية ليأتي عليه بحمل من موضع فقال المعير لا تمسكه أكثر من أربعة أيام وهاته لاربعة أيام فامسكه خمسة عشر يوما فبات الحمار فقيمة أي يوم يضمن ذلك المستعير قال اليوم الخامس من وقت العارية

قل اشتريت لانه سفير فيه فكان كلامه ككلام الزوج \* اشترته بكذا فقال هو لك أو عبدك أو فدكتم البيع \* اذا قال أبيع أو اشترى وأراد الايجاب فقال بعثتم البيع \* ولو قال اشترى أو قال على وجه السؤال اشتريت متى لم يتم ما لم يقل بعثتم \* (نوع في المجلس) \* كانا عيشان فقال

أحدهما بعث وقبل الآخر بعد خطوة أو خطوتين قال الصدوق في ظاهر الرواية لا يصح وفي مجموع النوازل قال يصح والبعدان كان يجال  
 بوجوب التباس ما يقول كل منهما (٣٦٦) يمنع والاذن لا ولو في صلاة الفريضة قائم وقبل جاز ولو أضاف ركعة في النفل ثم قبل جاز

ولو قدح ماء في يده فشر به  
 وقبل جاز ولو كل تبدل  
 لا بلقة ولو ناما أو أحدهما  
 مضطجها بطل ولو جالسا  
 لا \* قال بعث فقام المشتري ثم  
 قبل أو قبل بعد قيام البائع  
 أو كان البائع خارج الدار  
 والمشتري فيها قبل بعد  
 ما خرج لا يصح وشيخ الاسلام  
 على أنه إذا أوجب قاعدا  
 قبل المشتري بعد القيام  
 قبل الرواح يصح \* بعث من  
 فلان الغائب فحضر في  
 المجلس وقبل صح وكان قد  
 بالخطاب من الحاضر ينهقد  
 بالخطاب من الغائب أيضا  
 كتب البائع الى آخر بعث  
 عبدي منك بكذا وقال عند  
 وصول الكتاب قبلت تم \* وان  
 كتب المشتري بعث عبدي  
 كذا في بكذا فقال اشتريت  
 لا يصح ولو كتب اليه اشتريت  
 عبدي فقال بعث تم لوجود  
 الركنين \* (نوع في  
 المقبوض على السوم) \*  
 اذهب به فان رضيته اشتريته  
 فذهب به وضاع لا يضمن  
 \* ولو قال ان رضيته اشتريته  
 بعشرة فذهب وضاع ضمن  
 \* رفع قارورة الزجاج ليراه أو  
 ليربها غيره فسقطت  
 وانكسرت ان كان بين الثمن  
 ضمن والا لا وان أخذه لا على  
 النظر ثم قال انظر اليه فضاع  
 لا يخرج الكلام الاخير  
 عن الضمان الواجب بأول  
 المرة وان أخذه بلاذن ضمن

النواصي في الكوفة فآخر بها الى القرات يسقيها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت  
 فهو ضامن لها كذا في الميسوط \* استعار ثورا ليكرب أرضه وعين الارض فكرب أرضا أخرى فعطب  
 الثور يضمن لان الارض تخاف في الكرب سموله وصعوبة وكذا لو أمسك الثور في بيته ولم يكرب حتى  
 عطب ضمن أيضا كذا في المغري \* استعار دابة الى مكان كذا اذا هب لا غير فافوز به بعامته ثم عاد اليه فهو في  
 الضمان عليه حتى يرد بها الى المالك بلا خلاف فان استعارها ذابا وجائبا ثم عاد الى الوفاق يبرا كلودع  
 مطلقا وهو الاصح والمختار كذا في الفتاوى العتبية \* ولو استعارها ليعمل عليها كذا من ان الخطبة الى  
 البلد وهلكت الخطبة في الطريق فلا ذرير كرها الى البلد وفي العود أيضا الى منزل المعير كذا في القنية \* ولو  
 استعار فرس اليه كرها الى موضع كذا فرس او اردف معه آخر فأسقطت جنيينا فلا ضمان عليه في البنية ولكن  
 ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرض بحال يمكن أن يركب اثنان وأما اذا  
 كان لا يمكن فهو اطلاق فيضمن جميع النقصان كذا في النصول العمادية \* ولو استعارت ملاءة للصبي ثم  
 خرجت منها الى مكان آخر فخرقت تضمن كذا في القنية \* (يلى عاريت خواست كه در باغ كار كنند معير  
 مستعير اكدت كه در باغ مكدار ويا خود بيار) فتركه ثمة وسرق يضمن كذا في خزائن الفتن \* استعار مرا  
 ليدق مبطخة فدقها وفرغ ثم أعارها من غيره فضاعت يضمن المالك أيها شاء كذا في القنية والله أعلم

\* (الباب الخامس في تضييع الغاربية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن)

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا كان الرجل على دابة باجارة أو عارية فنزل عنها في السكة ودخل في  
 المسجد ليصلي نخلي عنها نهلكت فهو ضامن ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال اذا لم يربطها بشئ فلا  
 ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه فلا ضمان  
 وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو أدخل المستعير الحمل في بيته وترك  
 الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو ضامن سواء ربطها أو لم يربطها لانه لما غلبها عن بصره فقد ضيعها  
 حتى لو تصور أنه اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في  
 خزائن المفتين \* لو كان يصلي في الصحراء فنزل عن الدابة وأمسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه  
 المسئلة دليل على أن المعير أن لا يغيبها عن بصره كذا في الظهيرية \* رجل استعار دابة ليشيع جنانة  
 الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرق الدابة قال محمد رحمه الله تعالى  
 لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* وصارنا نفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في  
 التتارخانية \* جعل الدابة المستعارة في الربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرق  
 لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل استعار ثورا من رجل على أن يعير ثورا وما ثم جاء المستعير ثورا  
 وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى أرضه فضاع ضمن كذا في المحيط \* طالب  
 من رجل ثورا عارية فقال له المعير أعطيك غدا فلما كان الغدا أخذ المستعير الثور بغير إذنه واستعمله فعطب  
 الثور في يده ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن عليه الضمان وفي مجموع النوازل أنه لا ضمان  
 عليه كذا في الذخيرة \* ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المرح لا رعى فضاع ان علم ان صاحبه يرضى  
 بكون البقر في المرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيان \* وذكر السيد  
 الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها الى الظاهر ثم تركها في الجبانة  
 فأكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة مسرح هذا البقر للمعير وكان المعير يرضى بكونه فيها وبأن يرضى فيها

رجة  
 ٢ طالب محراثا استعاره ليستخدمه في أرضه فقال المعير للمستعير لا تدعه في الارض والاهاته

في الوجهين \* أخذ ثلاثة أثواب واحد اثنين وآخر بعشرين وآخر بعشرة على ان يأخذ أيها شاء فضاع الكل معا ومتعاقبا وحده  
 ولم يعلم الأول هلا كالأول الثاني ضمن ثلث الكل عشرون لان الواحد مقبوض على السوم ولو على التعاقب وعلم ضمن الأول لانه أميز في



الآخرين وان هلك اثنان وبقي الثالث لزمه نصف قيمة الكل ان يعلم الهالك أو لا ورد الثالث لانه أمانة وان هلك واحد وبقي الثوبان ضمنه ورد الثمانين فان احترق الثوبان وبعض الثالث ولم يعلم المحترق أو لا ورد الباقي من الثالث (٣٦٧) بلا ضمان له وضمن نصف قيمة

المحترقين وان احترق أحدهما ونصف الآخر معا ونصف الباقي ويلزمه الآخر ثمثنه ولا يملك جعل الأمانة في الهالك وامسالك النصف الباقي بكل الثمن وكذا الوبي من الثياب شئ ليس له ثمن والمقبوض على السوم انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى \* غلط وسلم غير المبيع وهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع \* بعث رسولا الى البزاز ان ابعت الى ثوب كذا فبعت اليه البزاز معه او مع غيره فضاع الثوب قبل الوصول الى الامر وتصادقوا عليه لا ضمان على الرسول ثم ان كان رسول الامر فالضمان على الامر وان كان رسول البزاز فلا ضمان على أحد لكن اذا وصل الى الامر ضمن الامر وكذا لو أرسل الى آخر وقال ابعت الى عشرة دراهم قرصا فارسله معه فالأمر ضمان اذا قرأته رسوله فان بعثه مع غيره رسوله لا ضمان على الآخر قبل ان يصل اليه وكذا الدائن اذا بعث رسولا ليقبض دينه فبعث معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع آخر لا حتى يصل اليه \* استباع قوسا وتقرر الثمن فقدم باذن البائع أو قال له ان انكسر فلا ضمان عليك فقدم فانكسر يضمن قيمته وان

وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو استعار حمارا الى موضع كذا فأخبر أن في الطريق لصوصا فذهب فأخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط \* استعار حمارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية \* لو ربط الحمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوق الحبل في عنقه وتحتق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة \* استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المسر - فصار الحبل في عنقه فشد ومات ضمن كذا في خزائن الفتاوى \* رجل استعار من رجل دابة فنام المستعير في المفازة ومقوده في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة لا ضمان عليه ولو مد المقود من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيدي يجب أن يكون تأويلها اذا نام مضطجعا ما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية \* اذا استعار دابة يوما أو يومين فاذا مضت المدة لم يرد هاجع امكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا كذا في الاصل من مشايخنا من قال بأن هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين أن تكون العارية موقوفة نه أو دلالة حتى قيل ان من استعار قدوم اليك سر حطبا فكسره وأمسك حتى هلكت عنده ضمن هكذا في الفتاوى العتامية \* (ستوري عاريت خواست وكس فرستاد تا از نزد معير بياردم امور ستور را در راه برنشت) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الامر اذا لم يكن مأمورا من جهته وهذا اذا كانت تتقدم من غير ركوب فان كانت لا تتقدم الا بالركوب لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل القاضي بديع الدين عن استعار حمارا ٣ (تاخار آرد) فأعطاه الاجير (تاخار آرد) وذهب به وغاب قال لو لم يكن الاجير معةدا يضمن المستعير وقال القاضي جلال الدين ان كان الاجير مياومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التتارخانية \* ان أرسل رجلا ليس تعيره دابة الى موضع سماه فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابة الى موضع سماه الرسول غير الموضع الذي سماه المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بداه من الموضع الذي أراد وسار بها الى الموضع الذي سماه الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماه المرسل فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مباحا فاصاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن بجناية فلا يرجع به على غيره فان كان الموضع الذي سماه المرسل في طريق الموضع الذي سماه الرسول لصاحب الدابة مثل أن يقول له قل اذ لان يعرني دابة الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابة الى سماه فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فتعطب فلا ضمان عليه لان المعقر على طريق سهام وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يعمل عليه ولا ما يعمل به فذهب بها المستعير الى الحيرة أو أمسكها بالكوفة ثم را فحل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شئ من ذلك كذا في فتاوى قاضينا \* استعار دابة وبعث غلامه الى المعير ليأتي بها اليه فأخذ الغلام من المعير ليأتي بها الى مولاه فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها اليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته يباع فيه في الحال كذا في الفصول العمادية \* بعث الرجل أجيره الى رجل ليس تعيره دابة فأعارها عليها عباة فسقطت العباة ان سقطت العباة يعنف الاجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط \* رجل استعار حمارا في الرستاق الى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به الى الرستاق ويسلم الى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره ولو استعاره مطلقا لا يكون ضامنا

ترجة

٣ طلب دابة استعاره وأرسل رجلا ليأتي بها من عند المعير فركبها المأمور في الطريق ٣ ليأتي بشوك

لم يتقرر الثمن لا ضمان ولو بالاذن لا لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض على السوم باطل \* وعن الامام أراه الدرهم لينظر اليه فغمره أو قوسا فغمره فانكسر أو ثوبا ففترق ضمن ان لم يأمه بالغمز والمد واللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالغمز لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في انه لم يجاوز

\*(نوع في التعاطي)\* قال البائع هذا بعشرين وقال المشتري لا اريد وذهب ثم جاء وأخذ منه عشرة وبيعها \*ساومه شيئا وفارقه ثم جاء بالوعاء واعطاه ثمنه و قال له به كان يباع (٣٦٨) وكذا لو قال المدينون للدائن أعطيك دينك دنائير وساومه ولم يقع البيع ثم أعطاه بعد

المسارعة الدنانير بناء على تلك المساومة كان يباع الساعة \*بعثك عبدي هذا بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ثم وكذا اذا قال المشتري كله بدرهم فكله ولم يقل شيئا \* قال بكم عشر من هذه البطاطنج فقال البائع بدرهم فافترز عشر او أعطى درهم او أخذ ثم البيع وكذا الرمان وان كان متفاوتا \* اشترى وسائد وطنافس لم ينسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولو نسج الوسائد وسلمه لا يصح والتعاطي انما يكون بينا اذا لم يكن بناء على بيع فاسد او باطل سابق اما اذا كان بناء عليه فلا وأفتى الامام الخوائي بان التعاطي من أحد الجانبين لا يكون بعام مطلقا مع بيان الثمن بل لابد في المختار من الجانبين والكرمانى على ان تسليم المبيع على وجه البيع والتملك مع بيان الثمن يبيع وتأويله اذا قبض المبيع لا الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز لان البيع أصل الا اذا كان بيع مقايضة وفي الخبر والعم يبيع بلا بيان الثمن وفيما سواهما كالصابون ونحوه لا يشتري وقرابة ثمانية ثم قال اثبت بقر آخر وألقه هنا ففعل له طلب الثمن \* قال لقصاب كم من هذا اللحم

كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استعار ثورا يستعمله فقره مع ثور يساوي ضعف قيمته فعطب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وان كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في الينابيع \* استعار دابة تتوجا يعني حاملا فان زلقت من غير عنفه وأسقطت الولد لا يضمن ولو كسبها بالبحام أو فقا عينها بالضرب يضمن كذا في خزائن الفتاوى \* استعار جارا فقال لي جاران في الاصطبل خذا أحدهما أي - ماشئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما واذ ذهب به والباقي بحاله يضمن كذا في خزائن المفتين \* أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ عذاره ولم تخله فانه لا يستمسك الا هكذا فلما مضى ساعة خلى عذاره فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي \* قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا لفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فجاء وذهب به يضمن الا اذا سمع هو أو رسله أو أخذ خبره فضولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن ان كان عدلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيغيره هو ثوره أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزائن الفتاوى \* قروي استقرض ثورا فأغار عليه الاتراك لا يضمن كذا في الملتقط \* عبد محجور عليه استعار دابة فأغارها من عبد محجور مثله فاستملكها ضمن الثاني للعمال كذا في السراجية \* واذا أعار عبد محجور عليه عبدا مثله دابة فركبها فاهلكت تحته ثم استحقها رجل فله أن يضمن أي ما شاء فان ضمن الراكب لم يرجع على المعير وان ضمن المعير رجع به مولاه في رقبة الراكب وكذلك ان كانت الدابة لمولى المعير فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط \* العبد المحجور لو استعار شيئا فاستملكه بواخذه بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به أفتى أبو بكر محمد بن الفضل والفقيه أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية \* رجل استعار قلادة ذهب فقلدها صبي فسرقت فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو زلق المستعير في السراويل فتخرق لم يضمن كذا في الينابيع \* وفي فتاوى الديناري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استملا لا مهودا كذا في الفصول العمادية \* ولو استعار ثوبا ببسطه فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* استعار ثوبا للدين ويقال بالفارسية (خواره) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة \* وفي الجامع الاصغر امرأة استعارت ملاءة فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاءة فقبيل لا ضمان عليها وقيل هي ضامنة كذا في المحيط \* رجل استعار من امرأة شيئا مما كان ملك الزوج فأعارت فهلك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد أما في الثور والفرس فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة \* اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام قاعدا لا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصير يضمن والا فلا كذا في خزائن المفتين \* قالوا لو وضع المستعير تحت رأسه أو جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العناية \* رجل استعار من رجل مزايا يسقى به أرضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة أهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة بخاري وأفتوا أنه لا يضمن كذا في الظهيرية \* اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاع ضمن كذا في السراجية \* رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام وانكسر كوز الفقا من يده قال أبو بكر البخاري لا يكون ضامنا قبل هذا اذا لم يكن من سوءه امساكه فان كان من سوءه امساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر الضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة \* رجل أعار شيئا بشرط أن يكون مضمونا لا يكون مضمونا كذا في جواهر الفتاوى \* قال لا أخرا عرني ثوبك فان ضاع

بدرهم فقال منون فقال زن واعطى درهم او أخذ فهو يبيع جائز وبعد الوزن وان وزنه فوجدته أنه قصر رجوع بقدره من الدراهم فاني لا من اللحم لان الانهقاد بقدر المبيع المعطى \* قال كيف تبيع اللحم قال ثلاثة أرطال بدرهم فقال أخذت وزن فله ان يزن ولا يلزم ان وزن

بدرهم فقال منون فقال زن واعطى درهم او أخذ فهو يبيع جائز وبعد الوزن وان وزنه فوجدته أنه قصر رجوع بقدره من الدراهم فاني لا من اللحم لان الانهقاد بقدر المبيع المعطى \* قال كيف تبيع اللحم قال ثلاثة أرطال بدرهم فقال أخذت وزن فله ان يزن ولا يلزم ان وزن



فله والمشتري ان لا يأخذ وان قبضه المشتري أو جعله البائع في وعاء باع المشتري ثم البيع وفيه ان عطاءه لا يعطى من جانب \* اتفق أهل بلدة على سعر اللحم والخبز وشاع على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمنه واشترى فاعطاه أقل من (٣٦٩) المتعارف ان من أهل البلدة يرجع بالنقصان فيهما من الثمن وان من غير أهلها يرجع في الخبز لان التسعير فيه متعارف فيلزم الكل لافي اللحم فلا يعم \* اشترى من القصاب لحماً بدرهم وزناً وقبضه ان كان القصاب ذبح شاته وباع منه يحل للمشتري الا كل قبل الوزن وان كان اشترى موازنة لا يحل للمشتري منه الا كل قبل الوزن كالبيع وللاحتياط كان السلف يسكن الموازين في البيوت \* ساومه الطابق الذي على الكوة وعينه ودفع الثمن فهلك قبل قبضه ضمن المشتري وعلى هذا الحطب وغيره \* ولو قبض المشتري المبيع يجعل بيعاً أيضاً \* القاضي دفع الصابون الى بقال للبيع بلاذ كراثن أو أخذ منه بجهة الشراء بلاذ كراثن لا يجعل بيعاً \* والحاصل ان فيما سوى الخبز واللحم لابد من بيان الثمن حتى يكون بيعاً بالتعاطي \* له عليه عشرة طلبها منه فاعطاه ألف من من الحنطة ولم يذكر بيعاً ولا مقاصدة بالدين \* يكون بيعاً وان كانت لا تفي بالدين ان السعر معلوم فيبيع بقدر قيمتها والا فلا يبيع \* وفي الديار يستعمل بقال اذا زاده كه كان ثوبان جيزي برم وهلك المال يملك على البقال لانه

فاني ضامن فضاء لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* أعار فرساً أو سيفاً ليقا تل فتلف لا يضمن كذا في التتار خانية \* ولو استعار من رجل سلاً حالقاً تل به فضر به بالسيف فاقطع نصفين أو طعن بالرمح فانسكس فلا ضمان عليه وان ضرب به حجرافه وضامن كذا في المبسوط \* استعار قدر الغسل الشباب ولم يسلمه حتى سرق ليلا ضمن كذا في الوجيز للكردي \* صبي استعار من صبي شيئاً كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغيره لا دفع فله ان كان الصبي الاول مأذوناً لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان مأذوناً صاحبه الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء للاول لا يضمن وان كان الاول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاختذ كذا في خزائن المفتين استعار فاساً وضربه في الحطب (وسخت شد درهيزم وتبرديكر كرفت وبهرة آن تبرد) وانكسر يضمن كذا في القنية \* وبه أفتي القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين ٣ (اگر زدن معتاد بوده است) فلا كذا في التتار خانية \* أعار من آخر شيئاً وهلك في يده المستعير ثم استحققه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وان ضمن المستعير فكذا لا يرجع على المعير لان المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط \* ولو استعار محلاً أو فسطاطاً لها وهو في المصرف فساقر به لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة فساقر به يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل بعث رسولا الى رجل يستعير منه متاعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فأخذه وجاء به الى المستعير ولم يقل له شيئاً وضاع في يده المستعير فلصاحب المتاع ان يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير وأيهما ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استعار قدر اللطخ فطبخ فيه امرقة ونقلها من الكانون مع المرققة أو أخرجهما من البيت فوقع من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحال اذا زلق كذا في القنية والله أعلم

### (الباب السادس في رد العارية)

ولو رد العارية مع عبده أو أجير مشاهرة أو مساهمة لا مياومة أو مع عبد المعير أو أجير فضاعت لم يضمن كذا في التمر تاشي \* وان ردها مع أجنبي ضمن كذا في الهداية \* وان ردها الى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهد بها يبرأ عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلك الدابة بعد ذلك في يده العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية \* ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الاصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلاجل ذلك قال مشايخنا رحمه الله تعالى اذا رد الى عبده الذي لا يقوم عليها وجب أن لا يبرأ عن الضمان وقال خرا الاسلام على البردوي والصحيح أنهم ماسوا لان الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاوقات كذا في غاية البيان \* فان رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو وضامن لقيمتها يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولا كذا في المبسوط \* ولو ردها الى منزل المعير أو مربطه فضاعت فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد وقيل ان كان المربط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر أنها لا تكون هناك بلا حفظ ولو ردها الى أرضه لا يبرأ لان المعير لا يحفظها بأرضه كذا في التمر تاشي \* ولو كانت عقد جواهر أو شيئاً نفيساً فرده الى عبد المعير أو أجير يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي التهمة سئل والدي عن اشتغاره شيئاً ثم جاء به الى بيت المعير فقال لا يستعير ضعه في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال

ترجمة

(٢) ويست في الحطب فاني بقاس ثانية وضرب رأس تلك القاس (٣) ان كان الضرب معتاداً

(٤٧ - فتاوى رابع) ملكه وفيه ان البيع بالتعاطي ينعقد باعطاء الثمن \* وجاء ان الثوري جاء الى فامي ووضع عنده فلساً وأخذ مائة ومضني ولم يتكلم وبه اخذ الفقيه لكن انما يجوز هذا عند ظهور السعر فاما ما يجري فيه النزاع فلا حتى يكون تجارة عن

تراض \* حلف لا يشتري أو لا يبيع فباع أو اشتري بالتعاطي قيل وقيل \* (نوع في الإقالة) \* اقلني حتى أؤخر لك الثمن سنة أو اقلني على أن اضع عندك خمسين تصح الإقالة (٣٧٠) لا التأخير والخط وقال الثاني جاز أيضا أصله أن الإقالة تصح عند الثاني بلفظين أحدهما ماض والآخر مستقبل كقوله اقلني فقال الآخر اقلت وقال مجمل لا

لا يضمن كذا في التناخية \* ولورد الثوب المستعار فلم يجبه المعير ولا من في عياله فأمكسه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرد يضمن كذا في القنية والله أعلم

### (الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها)

وللمعير أن يرجع فيها أطلق أو وقت كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو استعار أرضا لزراعة ثم توخى منه حتى يحصد الزرع استحقها وقت أو لم يوقت لأن له نهاية معلومة فيتبرك بأجر المثل لأن فيه مراعاة الحقين كذا في التبيين \* فإذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط أن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الأجر ولم يذكره في بعض الروايات وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ رحمه الله تعالى يقول انما يجب الأجر لصاحب الأرض إذا أجزأ الأرض منه صاحب الأرض أو القاضي فأما بدون ذلك فلا يجب الأجر فإن أبي المزارع أن تكون الأرض في يده بأجر المثل وكمره قلع الزرع أيضا وأراد أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع وقال زرعي متصل بأرضك فأشبهه الصبغ المتصل بشريك فلي أن أنتمك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الأصل وذكر في المنتقى في موضع أن له ذلك لأن يرضى رب الأرض أن يترك الزرع في أرضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للمزارع أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع كذا في المحيط \* ولو أراد رب الأرض أن يعطيه بذره ونفقته ويأخذ الأرض مع الزرع منه ورضى المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وإن كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتائية \* إذا استعار من آخر أرضا لبنى فيها أو يغرس فيها ثم بدا للمالك أن يخرج منه فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة أو موقوفة غير أنهما إن كانت مطلقة له أن يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء وإذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئا من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع \* فإن كانت الأرض بحال تنقص بذلك أن رضى المعير بالنقص قلعه \* ما وإن طلب المستعير أن يضمن المعير قيمة البناء والغرس مقلوعا فإنه لا يجبر على ذلك ويكلفه القلع وإن لم يرض أن يسترد الأرض ناقصة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا غير ثابت ولا يلتفت إلى قول المستعير كذا في المضمرات \* وإن كانت موقوفة فآخره قبل الوقت لم يكن له أن يخرج منه ولا يجبره على النقص والقلع والمستعير بالخيار أن شاء ضمن صاحب الأرض قيمة غرسه وبنائه قائما بنيائهم وترك ذلك عليه ويملك صاحب الأرض البناء والغرس بإداء الضمان وإن شاء أخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الأرض وإنما يثبت خيار النقص والقلع للمستعير إذا لم يكن النقص والقلع مضرا بالأرض فإن كان مضرا بها فانه خيار للمالك كذا في البدائع \* إن شاء انتظر إلى مضي المدة فيجبره على القلع أو يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا إن كانت الأرض تنقص بالقلع وإن شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبني وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في النبايع \* هذا إذا أراد صاحب الأرض أخراجه قبل الوقت وإن مضى فصاحب الأرض يقلع عليه الأشجار والبناء ولا يضمن شيئا عهدنا الآن يضر القلع بالأرض فيضمنه صاحب الأرض يتملك البناء والأغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمة مقلوعا كذا في المحيط \* إذا أعار من آخر أرضا وأذن له أن يبني فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الأرض قبل مضي المدة ونقض بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقوفة أو مطلقة وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في شروطه فيما إذا كانت العارية موقوفة فاستحق الأرض قبل مضي الوقت أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى إلى يضمن المعير له قيمة البناء فأبو يوسف وأبو يوسف رحمهما الله تعالى على ما ذكر الخصاص سوا في العارية الموقوفة بين ما إذا كان نقض البناء من المعير وبين ما إذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد رحمه الله تعالى فرق بينهما فأوجب القيمة على المعير إذا كان النقص منه ولم يوجب القيمة على المعير إذا كان النقص من المستحق كذا في النوازل استعار من رجل دارا وبني فيها حائطا بالتراب ويقال

الاباضي كالبيع واختار في الفتاوى قول محمد \* تركت البيع فقال البائع رضيت أو أجزت فاقالة \* طاب الإقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كقوله اقلني وقبوله \* ما يقتصر على المجلس وكما يصح القبول نصا يصح دلالة بأن خاطبه بعد قول المشتري اقلت قيما قبل المفارقة والتكلم بكلام \* ويشترط لصحتها قيام المبيع أو بعضه لا الثمن ومانع الرد في البيع الفاسد والمعيب مانع من الإقالة وفي المقابلة تصح الإقالة بعد هلاك أحدهما \* اشتري بائني عشر وخط درهمين ثم جدد العقد بعشرة لا يفسخ العقد والخط ملحق بأصل العقد لكنه لا يلتحق في حق المدين حتى لو حلف لا يبيعه أو لا يشتريه بائني عشر يحنث بهذا \* اشتري عبدا ولم يقبضه حتى قال للبائع بعه لنفسك فلو باعه جاز وانفسخ الأول ولو قال بعه لي أو بعه ممن شئت أو بعه ولم يرد عليه لا يصح \* ولو باعه من البائع قبل قبضه لا يفسخ البيع \* ولو وهب قبل القبض يفسخ وفي التجريد ولو وهب من البائع أو رهن قبل قبضه لا يصح وإن قبل انفسخ وإن أصر البائع بالاعتاق قبل قبضه فاعتقه وقع عن البائع وانفسخ البيع عند الإمام بالفارسية وعند الثاني العتق باطل ويجوز ما خلا النكاح ففسخ \* باع الوصي أو المتبولى شيئا بأكثر من قيمته ثم أول لا يصح \* باع المقلوب وتقباض ثم تقايلا

قبل قبضه لا يصح وإن قبل انفسخ وإن أصر البائع بالاعتاق قبل قبضه فاعتقه وقع عن البائع وانفسخ البيع عند الإمام بالفارسية وعند الثاني العتق باطل ويجوز ما خلا النكاح ففسخ \* باع الوصي أو المتبولى شيئا بأكثر من قيمته ثم أول لا يصح \* باع المقلوب وتقباض ثم تقايلا



ثم باع من المشتري قبل القبض بعد الاقالة يجوز لان الاقالة فسخ في حقهما فلا يكون بيع المتقول قبل القبض \* عليه دين الى اجل باع به  
لداثته عبدا ثم تقايلا لا يعود الاجل وان رده بعيب بفضاء كان فسخا وعاذا الاجل (٣٧١) ولو به كفيل لا تعود الاقالة في الوجهين

وان به كفيل فهو به الدائن  
للديون في ردها عاذا الدين  
لا الاقالة \* ويجوز شرط  
الخليل فيها كالبائع وجازت  
باجل وبأقل من الثمن الاول  
عند حدوث عيب ويجوز  
في أحد المبيعين بخصته  
من الثمن ويجوز بالرسالة  
فاذا فسخ قبل الاشتغال  
بعمل آخر يصح ولا يصدق  
على الفسخ الا بالينة \* قال  
البائع لا اخذ الثمن فافسخ  
البيع فسكت وذهب كان  
فسخا \* والرديع بغير  
القبض صلحا اقالة \* باعها  
ثم انكر البائع والمشتري  
يدعيه لا يحل للبائع وطؤها  
الا اذا عزم المشتري على تركه  
الخصومة وسمعه البائع  
\* بيع عن بازده فقال دادم  
لائم الاقالة ما لم يقل بذرفتم  
وبه يفتي \* وفي المحيط بيع  
عن بازده فقال هلا بدهم  
ينفسخ وان لم يدفع \* ويجوز  
الاقالة في المكيل من غير  
كيل \* قال المشتري انه  
يخسر فقال البائع به فان  
خسر فعلى قباغ خسر  
لا يلزمه شيء \* طلب أن ينقص  
من الثمن فقال البائع هات  
بالمبيع وثنك هذا فقال  
المشتري هم جنان كنم افقي  
بانه اقالة \* هلك المبيع بعد  
الاقالة قبل التسليم بطلت  
\* جاء بقبالة العقار المشتراة  
فاخذها البائع وتصرف في

بالفارسية (باخسه) واستأجر الاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير إذن رب الدار ثم ان صاحب الدار يسترد  
الدار منه فليس للمستعير أن يرجع بما أنفق لانه فعل بغير اذنه وهل له ينقص الحائط ان كان قد بناء من تراب  
صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ابن في أرضي هذه انفسك على أن أتر كهافي  
يدك أيدا أو قال الى وقت كذا فان لم أتر كهافا فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء لي فاذا أخرجه  
من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض كذا في فتاوى قاضيخان \*  
(١) استعار أرضا لبنى ويسكن واذا خرج فالبناء لرب الارض ولرب الارض أجر منها هامة مدار السكنى  
والبناء للمستهير كذا في محيط السرخسي \* واذا طاب المعير العارية فنعها المستعير عنه فهو ضامن وان  
لم ينعها ولكن قال لصاحبها دعها عندي الى غد ثم أردتها عليك فرضي بذلك ثم ضاعت لا ضمان عليه كذا  
في المحيط \* طلبها فقال نعم أدفع ومضى شهر حتى هلكت ان كان عاجزا وقت الطلب عن الرد لا يضمن وان  
كان قادرا ان صرح المعير بالهجرة والسرقة في الامساك وأمسك يضمن وكذا ان سكت وان صرح  
بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يردّها حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة لا يضمن  
وان قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يردّها ضمن استعار كتابا فضعه فجاءه مالك فلم يجده بالضياع ووعده بالرد ثم  
أخبره بالضياع ان لم يكن ايسامن وجوده لا ضمان وان كان ايسامن وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد  
هذا التفصيل بخلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الزم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى  
الضياع قبل الوعد وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي \* رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فلما صار  
الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعير اردد على أمي ايس له ذلك وله أجر مثل أمة الى أن يقظم الصبي كذا في  
خزانة المفتين \* واذا استعار من آخر زقا فاجعل فيه زينا فأخذه في الصحراء فليس له أن يأخذ الزقاق  
وله أجر مثلها الى موضع يجد فيه زقا فاجعل فيه زيته كذا في المحيط \* ولو استعار من رجل فرسا لغزو عليه  
فأغارته أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في  
موضع لا يقدر على الكراء والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه وعلى المستعير أجر مثل الغرس من الموضع  
الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجد فيه الزكوب بكراء أو شراء كذا في الظهيرية والله أعلم

(الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه) \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام أعين فجاوز بها حمام أعين ثم رجع  
الى حمام أعين أو الى الكوفة والدابة على حالها ثم عطبت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردّها الى  
الموضع الذي أذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيهما ثم رجعت بها الى الموضع الذي أذنت لي فلا ضمان  
علي قال قول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان أقام البينة أنه قد ردّها الى الكوفة أو الى الموضع الذي  
أخذها اليه ثم نفقت بعد ما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله أنه استعاره الى ذلك  
المكان ذاهبا لا جاييا ومتى كان كذلك كان ضامنا فأما اذا كان ذاهبا وجاييا فانه يبرأ عن الضمان لانه عاد  
الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا في المحيط \* فان أقام صاحب الدابة البينة أنها عطبت تحتها  
في الموضع الذي تجاوز وتعدى فيه وأقام المستعير البينة أنه ردّها الى يد صاحبها أخذت منه صاحب الدابة  
كذا في السراج الوهاج \* اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم أقام رجل البينة أنها دابة يفتى القاضي له  
بالمالك ولا يسأل البينة أنه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي أراد أن يضمنه أو قال أذن لي في عاريها يحلف  
على ذلك فان نكل كان نكوله كقراره فلا يضمن المستحق أحد او ان حلف كان له أن يضمن أيهما شاء فان

(١) قوله استعار أرضا لبنى الخ هذا الفرع قد تقدم في أوائل الباب الثاني هنا ولذا أسقط من نسخة الطبع  
الهندي والاحسن ذكره هنا بحراوى

العقار فاقالة \* وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة وكذا تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم  
تسليم المبيع وقبض الثمن \* ولا يصح تعليق الاقالة بالشرط بان باع ثورا من زيد فقال اشترته رخيصا فقال زيد ان وجدت مشتريا بالزيادة

فبعضه منه فوجد فباع بزيادة لا ينفعه البيع الثاني لانه تعاقب الاقالة لالو كالة بالشرط \* تقابلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه  
تبطل الاقالة \* قال المشتري اقلني (٣٧٣) فقال اقلتك لاحتي يقول البائع بعده قبلت في قولهما خلافا للثاني \* رد المشتري

المشتري على البائع بعد أيام فلم يقبل البائع رده وتصرف فيه واستعمله له الرد على المشتري لانه لما رد الرد كان البيع الاول على حاله ولا عبرة بالدلالة بعد التصريح \* قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد ايام ان الثمن غال فزده البائع بعض الثمن المقبوض فن قال البيع ينقض بالتعاطي من احد الجانبين جمع له اقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون اقالة \* الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز \* \* اشترى ارضا وكر حدودها لا ذرعها فطولا وعرضا جازا واذ عرف المشتري الحدود ولا الجيران يصح وان لم يذ كر الحدود ولم يعرفه المشتري جازا البيع اذا لم يقع بينهما تجاكد وجهل البائع بالمبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع ويبيع المجوسى ذبيحته أو ما هو ذبح عنده كالنق من كافر جاز عند الثاني ويبيع متروكة التسمية عمدا من كافر لا يجوز \* بعثت نصيبى من هذه الدار ولم يعلم به البائع وعلم به المشتري جاز \* اذا اقر البائع انه كما يقول المشتري وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رضي الله عنهما علم البائع أم لا ومع ذلك لو قبض

ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير أيضا لانه ضمن بفعل باشره لنفسه كذا في المبسوط \* اذا قال أعرتى دابتك وهلكت وقال المالك غصبتك ما منى فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال أعرتى وقال المالك أجزتكها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فاقول قول الراسب ولا ضمان عليه كذا في المحيط \* اذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يحمل على العارية فاقول قول رب الدابة مع عينه ولو تصرف المستعير وادعى أن المعير أذن له وبمحمد المعير ضمن المستعير الا اذا اقام بينة على الاذن كذا في الفصول العارضية \* واذا قال المستعير في محنته أو مرضه قد هلكت منى العارية فاقول قوله مع عينه كذا في المبسوط \* وفي المنتقى رجل قال لغيره أعرتى هذه الدار وهذه الارض لابنيها أو أغرس فيها ما بدا من النخل أو الشجر فغرسهما هذا الخيل وبنيتها هذا البناء وقال المعير أعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاغراس فاقول قول المعير وان أقاما بينة فالينة بينة المعير أيضا كذا في المحيط \* جاء رجل الى المستعير فقال انى استعرت الدابة التى عندك من فلان مالكتها وأمرنى أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذى قبضها منه وان كان قد كذب أو لم يصدق ولم يكذب أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين \* وان كان الذى جاءه قبض العارية منه خادم المعير وأنكر مولاه أن يكون أمره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط \* رجلان يسكان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا فطلب المعير بالرد فقام المستعير وضعت في الطاق الذى في زاوية وانكر المعير فان كان البيت في أيديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسى والله أعلم

#### \* (الباب التاسع في المتفرقات) \*

ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المجر والمغصوب على الغاصب والمرهون على المرتن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب نفقة المستعير على المستعير قال القاضي أبو على النسفى حاكيا عن أستاذنا ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير أنت أحق بالمنافع فان شئت فأنفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك عنه أما أن يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة \* علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة أو مقيدة ونفقة العبد كذلك أما كسونه فعلى المعير كذا في خزائن الفتاوى \* قال لا خير خذ عبدى واستعمله واستخدمه من غير أن يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردرى \* وصح التكفيل برد العارية والمغصوب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي \* رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا فغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالى بهذا أرجو أن لا يكون به بأس كذا في الخلاصة \* اذا استعار أرضا بيضاء للزراعة يكتب المستعير أنك أطمعتنى أرضك وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يكتب أنك أعرتنى كذا في التبيين \* وفي الثوب والدار يكتب قد أعرتنى اجماعا ولا يكتب ألبستنى وأسكنتنى هكذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر أرض بين جماعة أذن واحد منهم للباقي أن ينوافيه قصورا فبنوا ثم أراد الاذن أن يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله أن يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوى للفتاوى \* وذكره شمس الأئمة في أول شرح الوكالة أن الاب يعير ولده وهل له أن يعير مال ولده بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا له ذلك وعامة المشايخ على أن ليس له ذلك كذا في المحيط \* فان فعل وهلك كان ضامنا والصبي المأذون اذا أعاره له صحت الاعارة كذا في فتاوى قاضخان \* وفي

وباع صح كالبيع الفاسد \* قال المشتري في يديك أرض خراب لا يساوى عشرة فباعه ثم علم انه يساوى أكثر منه شرح  
جائز \* دار بينهما باع أحدهما منه فباعه الصرف الى قسطه ولو عين وقال بعث هذا النصف لا يجوز \* مات عن ثلاث بنين وبنات فباعت إحدى



السنات فسطهما من الاخرى يصح ان كان قسطهما معلوما لهما وان باعته فسطهما من كل شيء جاز ولو من معين لا وفي المحيط عن الثاني بينهما دار باع أحدهما نصف بيت معلوم منها شائعا قال الامام لا يجوز لان شريكه يتضرر به (٣٧٣) عند القسمة وان كان بينهما عشرة

أثواب هروية باع أحدهما نصف ثوب بعينه يجوز  
\* سكة غير نافذة اجتمع أهلها فباعوها لا يجوز كما لو اقتسموها  
\* اشترى قرية ولم يستثن مسجدتها ومقبرتها لا يجوز البيع فان كان المسجد خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد  
في الباقي \* جمع بين وقف ومالك يجوز في الملك أصله جمع بين قن وحرو باعهما يفسد سمي لكل ثمن أم لا هذا اذا باعهما معا أما اذا باع أحدهما وقبل صح في القن تصحما التصرفه \* ولو اشترى عبدان فاستحق أحدهما أو أمتين واحداهما أم ولد لا يفسد في القن سمي لكل ثمن أم لا \* وأجمعوا انه لو باع مع عبده عبدا رجلا آخر اشتراه منه قبل قبضه يصح في الذي عنده عند أصحابنا رجهم الله \* اشترى أرضا فيه طريق العامة لا يفسد البيع والطريق عيب \* وفي المنتقى اذا لم يكن الطريق محدودا ولا معلوما فيه فالبيع فاسد وان باع أرضا بطريقها ثم استحق الطريق فلم يشترى ان يرد الباقي من الدار والأرض وله ان يأخذ الباقي بحصته من الثمن ان كان الطريق مختلطا وان عميرا معلوم الحدود لا وان استحق الممر لزمه بحصته بلا خيار ولو باع القرية واستثنى

شرح بيوع الطحاوي للقاضي أن يعير مال اليتيم كذا في الملتقط \* العبد المأذون بملك الاعارة كذا في السراجية \* استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم يرد بها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله عنه وانما بحجية كذا في القنية \* نسل برهان الدين \* طشت عاريت خواست تا طشت را آب دارد با جامه شويد مقيد شويد بهمين آب داشتني و بهمين جامه شستن يالني قال ينبغي أن يتوقت وبه أفتى قاضي بديع الدين ومعه ٣ (يكار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التتارخانية \* اعارة الجزء الشائع تصح كيفما كان في التي تحتل القسمة أو لا تحتلها من شريك أو أجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين أجل أو فصل بالتنصيف أو بالاثلاث كذا في القنية \* مات المعير أو المستعير ترد الاعارة كذا في محيط السرخسي \* استعار سهما ان استعار ليغزو الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التتارخانية \* أراد أن يستعمل من محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان علم فكذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به أيضا وان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردرى \* رجل رهن عند رجل خاتما وقال للزمن فختم فختم فملك الخاتم لا يملك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو فختم ثم أخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك به بالدين لانه عادرهنا قالوا هـ اذا أمره أن يختم في خنصره فان أمره أن يختم به في السبابة فملك حاله الختم به بالدين ولو أمره أن يختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو ومالوا أمره أن يختم به في الخنصر ولم يأمره أن يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي رهن الاصل لورهن عبدا قيمته ألف بالقبض ثم استعار الراهن ثم رده عليه و قيمته خمسمائة فملك بهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الزمن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية \* استعاره الشيء للزمن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة لغيره جائزة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر حنطة عفنة واستهلكها المستقرض ثم قضاه جيدا قال ان قال المقرض كانت حنطتي جيدة فصدقه المستقرض وردد عليه جيدا ثم تصادقا أنها كانت عفنة فله أن يرجع بما قضاه وان لم يقل شيئا لكن قضاه جيدا جاز وفي الجامع الاصغر كان رجل على آخر قفيز حنطة دين فاشترى منه أيضا قفيز حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته وأمره أن يجعل فيها كلا القفيزين ففعل فهاهنا كفت الغرارة بما فيها ان صلب في المسئلة تقرض الحنطة المبيعة أولا ثم القرضية فالهلال على الامر وان صلب الحنطة القرضية أو لا فهي على ملك المأمور كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل وضع الجذوع على حائط رجل بآذنه أو حفر من داب تحت دابته ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فينبغي أن يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن للوارث أن يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمادية في المتفرقات من مسائل المحيطان \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر غطارفة بخاري فالتقى في بادية لا يقدر عليها فيها قال يؤجر له قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه كذا في الحاوي للفتاوى \* استعار منشارا فانكسر في النشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعير يقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في

ترجمة  
٣ طلب طشتا استعارة يضع فيه ماء أو يغسل فيه ثوبا فهل يكون مقيدا بوضع الماء وغسل الثوب هذا أم لا ٣ (مرة)

المسجد لا يشترط ذكره ودوا المستثنى وكذا الحياض والمقابر اذا كانت ربوة كذلك والاشترط ذكر حدود المقابر \* اشترك مع غيره في أرضه للزراعة ثم باعها ان البذر في الغير لا يجوز بلارضاه وان منه بعد البذر فيه فكذلك وان قبله يجوز لانه لا يجبر على القاء البذر

وان باع برضا المزارع مع الزرع والبذر منه ولم يثبت لاشي للغير من الثمن وان البذر من الغير ولم يثبت فله قيمة حصته من البذر مبذورا وفي الكرم والنخل ان قبيل خروج الثمر (٣٧٤) يجوز البيع بلا رضا العادل وان بعد ثبات الزرع وخروج الثمر برضا العامل جازوله

القنية في كتاب الغصب \* نام قاعدا (١) أو مضطجعا أو المستعار تحت رأسه أو موضوعا بين يديه وبجوابه يعد حافضا كذا في الوحي للكردي والله أعلم

\*( كتاب الهبة ) \* وفيه اثني عشر بابا

\*( الباب الاول في تفسير الهبة وركتها وشراؤها وأنواعها وحكمها وفيما يكون هبة من الالفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون ) \*

أما تفسيرها شرعا فهي تملك عين بلا عوض كذا في الكنز \* وأما ركناها فقوله الواهب وهبت لانه تملك وانما يتم بالملك وحده والقبول بشرط ثبوت الملك للموهوب له حتى لو حالف أن لا يهب فهو هبة ولم يقبل الاخر حيث كذا في محيط السرخسي \* وأما شرائطها فأنواع ير جمع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى الموهوب أما ما يرجع الى نفس الركن فهو أن لا يكون معاقبا بما له خطر الوجود والعدم من دخول زيد وقدم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بأن يقول وهبت هذا لشي منكم غدا أو رأس شهر كذا في البدائع \* والرقبي باطله وهو أن يقول داري للرقبي ومعناه ان مت فهي لي وان مت فهي لك كان كل واحد منهما ما يرجع الى موت الآخر كذا في الاختيار \* وأما ما يرجع الى الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقلا بالغاملا كاللوهوب حتى لو كان عبدا أو مكاتبا أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق أو كان صغيرا أو مجنونا أو لا يكون ما له كاللوهوب لا يصح هكذا في النهاية \* وأما ما يرجع الى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بوجوده وقت العقد بان وهب ما تشرى خيله العام وما تلد أغنامه السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الحارثة أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان سلطه على القبض عند الولادة والخلب وكذلك لو وهب بذرا في ابن أو ذهنا في سمسم أو دقيقا في خنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم للحال فلم يوجد محل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاخلاص \* وإذا وهب صوفاعا على ظهر غنم وجزه وسلمه فانه يجوز \* ومنها أن يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلا كالخرو والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدبر المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالجر كذا في البدائع \* ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخل فيها ثمرة للواهب معاقبة دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا أو ظرفا فيها متاع للواهب كذا في النهاية \* ومنها أن يكون مالا كافلا تجوز هبة المباحات لان تملك ما ليس بماله محال \* ومنها أن يكون مالا كاللواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تملك ما ليس بماله للواهب كذا في البدائع \* وهي نوعان تملك واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزائن المفتين \* وأما حكمها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه على ان للموهوب له الخيار ثلاثة ايام صححت الهبة ان اختارها قبل أن يتفرقا وأنها لا تبطل بالشروط الفاسدة حتى لو وهب الرجل عبده على أن يعتقه صححت

(١) قوله نام قاعدا الخ تقدم هذا الفرع في الباب الخامس غير مرة وظاهره انه يعد حافضا ولا ضمان عليه في النوم مضطجعا مطلقا سواء كان في السفر أو الحضر وهو موافق لما تقدم عن الفتاوى العتابية والذي في الظهيرية وخزانة المفتين وان خلاصة انه لا يضمن في النوم قاعدا مطلقا وفي النوم مضطجعا يضمن اذا كان في الحضر والا فلا وبالجملة فالاولى حذف هذا الفرع والاقتصار على ما تقدم لانه تكرار بلا فائدة اهـ بحراوى

فصليه وان باع بغير إذن العامل ان يعذر كذلك ولو بلا عذر للعامل ابطال البيع \* ( نوع في الاوراق والاشجار ) \* اشترى اشجارا للقطع ولم يقطع حتى جاء الصيف ان أضر القطع بالارض وأصول الشجر يعطى البائع للمشتري قيمة شجر قائم جبروا وقال الصدر قيمة مقطوع وان لم يضر بواحد قطع وان اشترى الشجر مطلقا القطع من الاصل \* ادعى البائع على المشتري كسر أغصان الاشجار وقال المشتري ما تمعدت ولكنه ما كان بد منه يرجع الى أهل العلم به ان قالوا انه مما يمكن التحرز عنه ضمن النقصان وان قالوا مما لا يمكن لا يضمن شيئا \* ساومه اشجارا على أرضه للخطب فاتفقا على ان ينظر أهل الخبرة كم وقرها وقاتنقوا على انه عشرة وقرافباع فوجدوا اكثر منه بعد القطع تسلم الزيادة للمشتري كما هو في الثوب اذا وجد ازيد من الزرع المسمى \* وجد الشجرة المشتراة لا تصلح لغير الخطب رجح بقصان العيب الا أن يأخذها البائع مقطوعة \* اشترى شجرة بعروقهها وقد نبت من عروقهها اشجارا كانت تلك الاشجار تيسر اذا قطعت الشجرة دخلت في

البيع والا لا ولو كان لها غصنان باع أحدهما غصنين يجوز ان يبيع القطع ولا ضرر في القطع \* شري أوراقا لغيره على الهبة ان يقطعها الساعة يجوز ولو لا شرط وأخذها اليوم جازوا ان ترك يوما فسدا لان ما ينمو في ساعة لا يمكن الاحتراز عنه وما دون اليوم لعدم



التقدير ملحق به وان شرط الترتك او ان يقطع شيئا فشيئا لا يجوز لانه ينمو ويختلط بالمبيع بغيره والحيلة ان يشتريها باصلها فاذا اخذ الورق باع  
الشجرة منه وان ذهب وقت الاوراق ان كان اشترى وبين موضع القطع لا يرجع والاي رجح (٣٧٥) وكل ما ينمو ساعة فساعة لا يجوز  
بيعه الا بقطعه من ساعتها

كالمصوف على ظهر الغنم  
والقنء والقنء الا الكراث  
للتعامل فيه وقوائم الخلاف  
تنمو من الاعلى فلا يلزم  
اختلاط المبيع بغيره وقال  
الامام الفضلي لا يجوز بيع  
القوائم ايضا لبيان موضع  
القطع \* (نوع في الزرع  
والثمار) \* بعثك هذه  
المبطخة او المبقلة ان فيها  
بقول او بطيخ فهو عليهم اولو  
قال بعثك هذا الكرم  
والخل فهو على أرضه فان  
كان فيه غنم او تمر فان  
ذكر غنما كثيرا يصلح للخل  
والارض فهو له ما وان  
قليل افعلى التمر \* باع أحد  
الشريكين حصته من الفاليز  
برضا الشريك الآخر  
لا يجوز لان في قلعه ضررا  
ولا يجبر الانسان على التزام  
الضرر \* ولو لواحد فقال قبل  
خروج الخدجة ان خيار  
زاررا يتوفر وختم يجوز ويقع  
على شجرة البطيخة وما  
يخرج من الخدجة فعلى ملك  
المشتري ولو اراد ان يتركه  
المشتري في الارض ويكون  
له الولاية الشرعية تركا  
فالحيلة شراء الاشجار  
واستعارة الاراضى لكن  
الاعارة غير لازمة فيستأجر  
الارضى بعد شراء الاشجار  
على مدة معلومة ويوزع  
ما قدر في نفسه انه غن على

الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق \* وأما الالفاظ التي تقع بها الهبة فانواع ثلاثة نوع تقع به الهبة  
وضعا ونوع تقع به الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا أما الاول فكقوله وهبت هذا  
الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك أو تخلتك هذا فهذا كله هبة وأما الثاني  
فكقوله كسوتك هذا الثوب أو عرتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري أو عرتك أو حياتي  
أو حياتك فإذا امت فهو رد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبى أولئك  
حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي  
\* ولو قال أطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة أو عارية فقد اختلف  
المشايخ رحمه الله تعالى في شروحه \* كذا في المحيط \* ولو قال جئتكم على هذه الدابة يكون عارية الا ان  
ينوى الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية \* والاصل في هذه المسائل أنه اذا أتى بلفظ ينفي  
عن تملك الرقبة يكون هبة واذا كان منبثا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذلك ينشأ في  
ذلك كذا في المستصفي شرح النافع \* ولو قال دارى لك هبة تسكنها أو هذا الطعام لك تأكله أو هذا الثوب  
لك تلبسه هبة وكذا لو قال أحجوا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحججه وله أن لا يحجج وكذا لو أوصى أن  
يدفع فلانا ألفا ليحجج أو يعطى بجمعه ألف ونحو ذلك كذا في التمرناشى \* رجل عنده دراهم لغيره فقال له  
صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب الحنطة  
كلها يكون هبة كذا في خزائن المفتين \* ولو قال تخلتك دارى أو أعطيتك أو وهبت منك كانت هبة كذا في  
شرح الطحاوى \* ولو قال جعلت لك هذه الدار أو هذه الدار لك فاقبضها فهو هبة كذا في فتاوى قاضيان  
\* قوله هذه الدار لك أو هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية \* ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك  
فهو هبة وذ كر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره هذه  
الامة لك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة جائزة يملكها اذا قبضها ولو قال هي لك لحلال لا تكون هبة  
الا ان يكون قبله كلام يستدل به على أنه أراد به الهبة ولو قال وهبت لك فرجها فهي هبة يملكها اذا قبض  
كذا في فتاوى قاضيان \* وفي هبة الاصل اذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط \* عبيد هذا  
لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في القنية \* وان  
قال وهبت هذا العبد لك حياتك وحياته فقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان \* قال لا خير  
(ابن حيزرا) فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال (تراست) فاقرار كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل قال  
لخنته ٣ (ابن زمين ترا) فاذهب فازرعها فان قال الخنت عندما قال هذه المقالة قبلت صارت الارض له  
فيمت بالقبول ولو لم يقل الخنت ذلك لا تصير الارض له كذا في الظهيرية \* وذ كرفى الزيادات اذا قال لجماعة من  
المسلمين هذا المال تسكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لا خير خذ هذا المال واغزني  
سبيل الله عز وجل فهو قرض كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الحنطة وهذا الرق السمن  
دخل تحت هذه الحنطة دون الغرارة والسمن دون الرق ولو قال وهبت لك غرارة الحنطة وزق السمن دخل  
تحتها الغرارة والرقة دون الحنطة والسمن كذا في الظهيرية \* ولو قال جميع مالي أو كل شيء أملكه لفلان  
فهو هبة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال جميع ما أملكه لفلان يكون هذا لقول هبة حتى لا يجوز  
بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الى فلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضى خان  
\* أبو الصغير غرس شجرا أو كرم ما ثم قال جعلته لابنى فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابنى فكذلك هذا هو الاظهر

ترجمة  
٣ هذه الارض لك

الثلث والابرة وان قدم الاجارة على الشراء يبطل لان الارض مشغولة \* ولو باع الحشيش الذي أتيته بنفسه بان سقى الارض لينبت فيه  
الحشيش يجوز ولو باع الزرع قبل أن يصير بقل لا يجوز وبعد ما صار بقل بشرط القطع أو على ان يرسل فيه دابته يجوز بشرط الترتك الى

الادراك لا وكذا الرطبة والبقول والبقل الذي يقال له شبت زاد في المختار ولو الزرع مشترك بين اثنين باع أحدهما نضيبه من غير شريكه بلا  
اذن الآخر قبل ان يدرك الحصاد لا يجوز وبعد الادراك (٣٧٦) يصح ولو من شريكه يصح مطلقا وكذا الشجر ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ

البيع حتى أدرك صح لزوال  
المانع كما اذا باع جديعا من  
سقف ونزع وسلم ولو كان  
الزرع والارض مشتركا فباع  
نصفهما مع نصفه من الشريك  
أو أجنبي جاز وان لم يرض به  
الآخر وناب المشتري عن  
البائع وعن محمدانه لا يجوز  
وعدم جواز بيع نصف الزرع  
بدون الارض فيما اذا كان  
قرار الزرع فيها مستحقة عليه  
اما اذا كان لازم القلع فيجوز  
كزرع الغاصب وكذا بيع  
نصف البناء بلا أرض ولو  
متعديا في البناء يجوز ولو الكل  
له فباع الارض مع نصف  
الزرع لا يجوز وذكر الناطق  
بيع نصف الاشجار معها أو  
نصف الزرع معها يجوز وبيع  
نصف الزرع بلا أرض ان باع  
الاكابر من رب الارض جاز  
لا العكس ولا يسقط العمل  
كالسقي ونحوه من الاكار  
ما دامت مدة الزراعة باقية  
أما اذا باع رب الارض من  
آخر جازا لبيع سقط من  
الاكار العمل وعن محمد البناء  
بين رجلين والارض لغيرهما  
باع أحدهما حصته من  
أجنبي لم يجز شراء الثمار على  
الشجر ونصفه قبل الادراك  
لا يجوز والنصف الآخر  
بعد الادراك يجوز وقبل  
الادراك ان لم يتوردا وتورد  
لكنه لم يصلح للاكل وعلف  
الدواب قال شيخ الاسلام

وعليه أكثر مشايخنا كذا في الغباية \* وان لم يرد الهبة يصدق كذا في الملتقط \* ولو قال أغرسه باسم ابني  
لا يكون هبة كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الاب جميع ما هو حق وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير  
فهذا كرامة لا تملك بخلاف مالوعينه فقال حانوتي الذي أملكه أوداري لابني الصغير فهو هبة وتم بكونها  
في يد الاب كذا في القنية \* رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير  
فلان جاز وتم من غير قبول كذا في التارخانية \* قال لابنه ٢ (ابن مال ترا كردم) أو قال (بنام بوركدم) أو  
٣ (آن بوركدم) أو تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاخلاط \* رجل قال لرجل  
قدمت عليك بهذا الثوب أو بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذلك لو قال لامرأة قد تزوجها على غير مهر  
مسمى قدمت عليك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي \* عن محمد رحمه الله تعالى  
اذا كان في يدي رجل ثوب ودعته لرجل فقال لصاحب الثوب أعطني فقال أعطيتك يكون هبة كذا في  
الظهيرية \* وان كان في يد صاحبه فهو ودعة كذا في المحيط \* لو قال منحتك هذه الارض أو هذه الدراهم أو  
هذه الجارية فهي اعادة الا اذا نوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو هذه الدنانير وكل  
ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه حملناها على  
العارية لانها لا تدنى وان أضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك حملناها على الهبة كذا في محيط  
السرخسي \* وفي فتاوى (أهو) سئل عن دابة مشتركة بينهما قال أحدهما ٤ (من حصه خوردا بتوار  
زاني داشتم) قال لا يكون هبة كذا في التارخانية \* ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم  
أو قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لا تخرّب مني هذا الشيء فقال  
(فداي توباد) أو قال ٦ (از تو در بخت نیست) لم يكن هبة كذا في السراجية \* رجل قال لامرأته ٧ (این  
کنیزک خویش مرا بخش) فقال ٨ (فداي توباد) لانصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته ٩ (می باید که این  
غلام مرا بخش تا آزاد کنمش) فقالت (از تو در بخت نیست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى \* ذكر  
الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لمولى العبد هبة لي فقال هو لك فقال لا أقبل  
فهو هبة كذا في المحيط \* امرأته ماتت وتركت ابنتين من زوج آخر فقال أحدهما عند قبرها وهبت لزوج  
أخي المهر الذي كان عليه لا محقق لابي آخر ما تقول أنت فقال ١٠ (وی چنان بابک نبود که ویرایا  
زارم) لا يكون هبة لله وللزوج ولا لابي فان طلبه بخصته من ذلك لا يكون ايذاء كذا في جواهر الفتاوى \* قال  
لمتفق اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة كذا في القنية \* ذكر محمد  
رحمه الله تعالى في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت جاريتي فليأخذ من شاء فأخذها رجل تكون له  
رجل دفع ثوبين الى رجل فقال أيهما شئت فلك والآخر لا ينك فلان فان بين الذي له قبل أن يفرق جاز  
وان لم يبين لم يجز كذا في محيط السرخسي

### \* (الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز) \*

وتصح في محوز مفرغ عن أملاك الموهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منتفعا به بعد القسمة من  
جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا تصح في مشاع يقسم ويبقى  
منتفعا به قبل القسمة وبعدها كذا في الكافي \* ويشترط أن يكون الموهوب مقسوما ومفرضا وقت

٢ جعلت هذا المال لك أو قال جعلته باسمك ٣ جعلته نصيبك ٤ استسبت ان تكون حصتي لك ٥  
يكون فداك ٦ ليس ممنوعا منك ٧ هي لي جاريته هذه ٨ تكون فداك ٩ يلزم ان تهينني هذا الغلام  
لاعتقه ١٠ ما كان أبابؤذي

وشمس الأئمة لا يجوز وفي الايضاح وشرح الطحاوي والتدويري يجوز بلا شرط الترتيب وان لم يصرف منتفعا به ولم يظهر صلاحه القبض  
وهو الصحيح والحاصل ان شراء القصيل والتمر على الخلل قبل ان يصلح للانتفاع به بعض على عدم الجواز وبعده يجوز بشرط القطع أو مطلقا



لا بشرط الترتك واختار القدوري والاسيحي الجواز ونص محمد دل عليه قال باع قصيلا او غرافا اول ما يطلع ان جزءه المشتري في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزءه بعد الاذراك فعلى المشتري وعند الثاني عشرها (٣٧٧) بقدر الطلع والبقل على البائع والزائد على المشتري فلا جواز

القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الدار شاعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكذاهما فاسدتان هكذا في النهاية \* ولا يتم حكم الهبة المقبوضة ويستوى فيه الاجنبي والولد اذا كان بالغها كذا في المحيط \* والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة يثبت نصا وصريحا وتارة يثبت دلالة فالصريح أن يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الوهاب اقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس صح قبضه وملاكه قياسا واستحسانا ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحا ولم ينه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الوهاب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا هكذا في الذخيرة \* وهب لا تخرف ساهبة فاسدة وخلي بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* وفي البقال عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضرا اذا لم يبرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكتفى بقوله قبضت واذا لم يقل اقبضه فاعلم ان القبض أن ينقله فاذا لم يقل قبضت لم يجز وان نقل الا أن تكون الهبة بمسئله كذا في المحيط \* ولو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال لا خرو هبتت الهبة كذا في النبايع \* قال لا خرو هب فلان ألف درهم على أني ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبض الموهوب منه كانت الهبة جائزة والا مرضا من للدافع ويكون الوهاب في الحقيقة هو الآخر دون المأمور حتى كان الرجوع في الهبة للأمر دون المأمور كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال لا خرو على وجه المزاح هب لي هذا فقال وهبت وقال الا خرو قبضت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وان لم يقل قبضت كذا في الملتقط \* ولو كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبيدي فلانا فذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال هولاء ان شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز كذا في الوجيز للكردي \* اذا وهب غلامه من رجل والغلام بمحضه رهما ولم يقل له الوهاب اقبضه فذهب الوهاب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط \* ولو وهب لرجل غلاما فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الوهاب لرجل آخر ثم أمره بالقبض فقبضه فهو للثاني وكذا الأمر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزانة المفتين \* وفي يوع الفتاوى لو اشترى عبدا ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهنه وأمره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة \* ولا تجوز هبة العبد المأذون فان أجاز له مولاه ولادين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجز ذلك وان أجاز له المولى والغرماء كذا في المبسوط \* قال لا خرو هبت لك فقير من هذه الصبرة فأكال الموهوب له بحضرة الوهاب لم يجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة فقير فاكتله فأكاله جاز كذا في السراجية \* ولو وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يأن قبضا وان كان الصندوق مفتوحا كان قبضا كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ودعيه أو عارية أو أمانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجدد فيها قبضا كذا في الكافي \* ولو وهب المستأجر من الاجر والمغصوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة أو المثل كالمقبوض على سوم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب

(٤٨ - فتاوى رابع) الكرخي لا يجوز وهو ظاهر المذهب وقال ابن الفضل وجدت عن محمد بن سبيع الورد جله يجوز ومعلوم ان الورد يتلاحق وبه افنى الحاوي في الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرها الجواز وجعل الموجود اصلا ومال السرخسي الى قول الكرخي \* وان استاجر

الاشجار ليرك عليها الثمار لا يجوز لكونه لو ترك بناء على الاجارة تطيب الزيادة ولا يجب الاجر \* ولو اشترى صيداً ولا واسه تأجر الارض وترك  
القصيد لا تطيب الزيادة ويجب أجر المثل (٣٧٨) لان اجارة الارض متعارف وان بين المدة يصح واستجار الاشجار لم يتعارف فلا يصح

مرهوناً في يده ذكر في الجامع أنه يصير قابضاً وينوب قبض الرهن عن قبض الهبة وإذا أصبحت الهبة بالقبض  
بطل الرهن فيرجع المهرن بدنيه على الراهن كذا في البدائع \* وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى  
الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المستصفي شرح النافع \* والاصل أنه  
مضى تجانس القبض ان ناب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير  
المضمون عن المضمون كذا في الجوهرة النيرة \* استودع أخاه عبداً أو ثوباً أو متاعاً أو داراً أو دابة ثم قال وهبت  
لك وديعتي وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبداً لآخيه وقبضه في المجلس أو بعده بامر  
بالقبض نصاصح فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية \* وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة  
تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية \* هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء  
كانت من شريك أو من غير شريك ولو قبضها هل تفيد الملك ذكر حسان الدين رحمه الله تعالى في كتاب  
الواقعات أن المختار أنه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر أنه تفيد الملك ملكاً فاسداً وبه يفتي كذا في  
السراجية \* ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة أن يكون قد راعى ما حقه ولو وهب نصيبه من  
عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في الجرار الرائق \* وإذا علم الموهوب له نصيب الوهاب  
ينبغي أن تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز كذا في محيط السرخسي \* هبة المشاع فيما  
يحتمل القسمة من رجلين أو من جماعة صحيحة عندهما أو فاسدة عند الامام وليست بباطلة حتى تفيد الملك  
بالقبض كذا في جواهر الاخلاط \* ذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت  
الهبة عنده ثم قبضها يثبت الملك ملكاً فاسداً قال وبه يفتي كذا في الفتاوى العتائية \* لا يثبت الملك  
للموهوب له الا بالقبض هو المختار كذا في الفصول العمادية \* والشيوع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع  
من جواز الهبة بالاجاع وأما الشيوع من طرف الموهوب له فمانع من جواز الهبة عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى خلافاً لهما كذا في الذخيرة \* ولو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجاع كالصدقة وان كانا  
غنيين فهو هبة لكل واحد منهما انصفاً وأبهم فقال وهبت منكماً أو وهب على التفاضل فقال لهذا الثلثا  
ولهذا الثلثا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في  
الثلاثة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز في فصلين وهما اذا وهب مائة أو نصفين ولا تجوز على التفاضل  
وفي السرخسي قال ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا  
نصفها ولهذا نصفها جاز لانه وهبهما جملته وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت  
لك نصفها ولهذا نصفها لم تجز لانه أفرد أحد النصفين عن الآخر بنفس العقد فوق العقد مشاعاً ولو قال  
وهبت لكما هذه الدار لثلاثا ولهذا لم تجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وجازت  
عند محمد رحمه الله تعالى فاتفق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى على فساد هذا العقد من أصلين  
مختلفين أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فافسده لوجود الاشاعة في القبض وأما أبو يوسف رحمه الله تعالى  
فقال لما خالف بين نصيبين ما دل على أن العقد لا يفسد ما غير العقد لا آخر فصار كأنه أفرد به العقد ولان  
القبض شرط في الهبة كالرهن كذا في السراج الوهاج \* اذا وهب اثنان من رجل داراً فانه يصح بالاجاع  
كذا في المضمرات \* والمفسد هو الشيوع المختار لا الشيوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع  
أو استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية \* ولو وهب  
مشاعاً فيما يقسم ثم أفرد وسلمه صح كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب  
الجميع وسلم متفرقاً جاز كذا في التتارخانية \* قال ولو وهب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها  
الآخر لرجل آخر لم يجز شيء من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف الثاني للثاني ثم سلم الدار

وان بين المدة فاعتبر بمجرد  
الاذن فطاب ولم يجب أجر  
المثل لعدم الاجارة رأساً \*  
والحيلة ان يقول المشتري  
للبائع جعلت لك جزءاً من  
الف جزء من هذه الثمرة  
على ان تعمل فيها بالمساقاة  
وانما يحتاج الى الابقاء قبل  
التناهي وحينئذ تجوز  
المساقاة ويصح نصف الثمار  
مشاعاً قبل بدو الصلاح من  
شريكه جائز لامن غيره  
كبيع نصف الزرع من  
شريكه \* وافق السعدي  
على انه لا يجوز من شريكه  
أيضاً \* باع نصف نخل الكرم  
والعنب قدر المجموع لا يجوز  
وبعد ذلك ان لم يتلفظ بلفظ  
العنب وصار عنباً بقلب جائز  
أما لو ذكر لفظ العنب لا يعود  
جائزاً \* اشترى العنب كل وقر  
بكذا والقر معروف عندهم  
ان كان العنب من جنس  
واحد يجوز عند الامام في  
فرد كل في الصبرة وعندهما  
يجوز في الكل والفقهاء على  
انه يجوز عند الكل في الكل  
فيه وان كان من اجناس  
مختلفة لا يجوز عنده اصلاً  
وعندهما ما يجوز في الكل  
والفقهاء على انه يجوز عنده  
في الكل ويكون كل وقر ما  
قال الترمذي مجلس التسليم  
أم اختلف والفتوى على  
قولهم ما تيسر للمسلمين \* وشراء  
الشجرة على ثلاثة أوجه  
أما بشرط القطع وانه صحيح  
في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها به روقها على العادة ويدخل اصلها اليها  
في البيع ولا يحفرها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع من وجهه الارض مضرة للبائع من توهمين



بناءً أو نحوه أو يقطعها من وجه الأرض فإذا قلع أو قطع ونبت من العروق أخرى فللبائع لرضا المشتري بدخول ذلك القدر في ملكه إلا إذا قطع من أعلى الشجرة فالنابت اذن للمشتري وإن بشرط القرار فيه إلا يومر بالقلع وإن قلع له (٣٧٩) إن يغرس مكانه أخرى وإن مطلقاً

قال الثاني لا تدخل الأرض

وقال محمد رحمه الله

الشجرة مع القرار كما في الأقرار

والقسمة والهبة والصدقة

والوصية على الاختلاف

والفتوى في مسئلة البيع

على قول محمد وإذا دخل

ما تحت الشجرة في التصرفات

التي تدخل بقدر غلظها

وقت البيع فإذا زاد الغلظ

عليه للبائع تحت الزائد ولا

يدخل ما انتهى إليه العروق

والأغصان ويبع التبن قبل

الذرة لا يجوز لأنه معدوم

وبيع الكدس قبل التذرية

يجوز وشراء حليج قطن لم

يندف وجهه قبل الحليج أو

النوى في التمر واللؤلؤة في

الصدف أو البذر في هذا

البطيخ ورضى البائع بقطعه

فالبائع فاسد بخلاف بيع

الحنطة في سنبلها لأن الغالب

وجودها ويقال أيضاً أنها

حنطة \* اشترى مائة من من

هذه الصبرة بجوز \* باع حنطة

أو شعير في ملكه ولم يصف

ولم يشروا بالمبيع موجود في

ملكه صح وكذا لو باع أرضه

ولم يذ كر الحدود ولم يشروا

بها وكذا لو قال بعثك

كراً من حنطة وفي ملكه كراً

واحد يصر في إليه فإن كان

أنقص من كراً يبيع باطل

في السكر لأنه باع المعدوم

والموجود وكذا لو قال بعثك

جارية وله واحدة فإن اثنان

فسد للجهالة وقد أعيدنا مسائل بيع الأرض بعد إعطائهم الزراعة لقوائد ونقاريح تركها باعها وهي في عقد زراعة الغير فالخلاف في

على أنه أولى في مدته من كان البذر منه فإن أجازه فلا شيء له وفي مجموع النوازل فإن أجاز وفيها غلة فالكل للمشتري وإن لم يجز لا يجوز البيع

اليه ما جازت الهبة لهما عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو وهب الدار لهما جلة كذا في المبسوط \* ولو وهب درهماً لصديقاً من رجلين اختلنا وافيته والصحيح أنه يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي أن يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهب بعض الدراهم من إنسان جاز كذا في الصغرى \* رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمين ما قالوا إن كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز وإن كانا متفاوتين جاز لأن في الوجه الأول تناولت أحدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل أعطى رجلاً درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لم يجز وإن كان أحدهما أثقل أو أجوداً وأردأ يجوز ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة وإن قال وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما إليه جاز وإن قال أحدهما لك هبة لم يجز كأنه سواء أو مختلفين كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى آهو وقيل سئل القاضي ببيع الدين عن قال لذي رحم محرم ٢ (بكراين بنج دينار تراوسوي وى انداخت) فقبل أن يقبض ٣ (باز كرفت) قال لم تصح الهبة كذا في التارخانية \* رجل دفع إلى رجل تسعة دراهم وقال ثلاثة قضاء من حقك وثلاثة هبة لك وثلاثة صدقة فضاء الكل يضمن ثلاثة الهبة لأنها هبة فاسدة ولا يضمن ثلاثة الصدقة لأن صدقة المشاع جائزة إلا في رواية كذا في محيط السرخسي \* إذا وهب الرجل للرجل نصف عبداً وثلاثة وسلمه جاز كذا في المحيط \* قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبدين أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أثواب مختلفة زطي وهروى ونحو ذلك جاز وكذلك الدواب المختلفة على هذا فإن كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته إلا مقسوماً كذا في المبسوط \* وإذا وهب نصيباً له في حائط أو طريق أو جام أو سمي وسلطه على القبض فهي جائزة كالأهوب بيتاً لا يخرج مع جميع حدوده وحقوقه مقسوماً مفروفاً فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينهما وبين آخر جاز كذا في جواهر الاختلاط \* (١) رجل دفع ثوبين إلى رجل وقال أيهما شئت فهو لك والآخر فلان فإن بين الذي له قبل أن يفتقر جاز ولا فلا كذا في السراجية \* قال عبدنا ماذون عليه دين كثير وهبه مولا له رجل لم تجز هبته والدين في رقبته يباع فيه إلا أن يؤدي عنه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لم تجز أن الهبة لا تتم وللغرماء أن يطلوا هبته قال فإن ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدر عليه للغرماء أن يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب كذا في المبسوط \* والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة الكبيرة أنه إذا كان دفع إلى آخر ألفاً وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الألف في يده ضمن المضارب حصة الهبة كذا في الفتاوى الغياثية \* رجل أعطى رجلاً نصف داره هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها فهو جائز وله أن يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار أو تصدق وسلم ثم إن الواهب باع ما وهب أو تصدق ذكر في وقف الأصل أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيان \* ونص في الأصل أنه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها إليه فباعها الموهوب له لم يجز ونص في الفتاوى أنه هو المختار كذا في الوجيز للكردي \* عبدين رجلين وهب أحدهما لهذا العبد شياً فإن كان الموهوب مما يحتمل القسمة لا تصح أصلاً وإن كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لأنه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العتائية ولو وهب الحربى المستأمن لمسلم وعاد إلى دار الحرب ثم عاد جاز

ترجمة

٢ تناول هذه الخمسة دنانير لك وربما هاجته ٣ أخذها ثانياً

(١) قوله رجل دفع ثوبين إلخ تقدم هذا الفرع آخر الباب الأول معزواً لمحيط السرخسي فالأولى إسقاطه

من أحد الموضعين اهـ بجراوى

وكذا في الكرم ظهرت الثمار ولا وقيل الجواب على تفصيل ذكرناه فيما تقدم انه بعد الفاء البذر لا يجوز وقبله ان من المزارع لا يجوز ولا يجوز  
وكذا في الكرم قبل ظهور الثمار يجوز به ائقي (٣٨٠) المرغيناني وذكر القاضي ان البذر اذا كان مشروطا من العامل زرع

القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فهو به أحدهما صحيح والبيان اليه كذا في التتارخانية \* ولو  
وهب دارا فيه امتاع الواهب وسلم الدار اليه أو سلمها مع المتاع لم تصح والحيلة فيه ان يودع المتاع أو لا عند  
الموهوب له ويخلى بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبارة لو وهب المتاع دون الدار وخلى بينه  
وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلى بينه وبينهما صح فيهما جميعا كذا في الجوهرية النيرة \* وان  
فرق في التسليم نحو ان يهب أحدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي  
المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الارض دون الزرع أو الزرع دون  
الارض أو الشجر دون الثمر أو الثمر دون الشجر وخلى بينه وبين ذلك لم تصح الهبة في الوجهين لأن كل  
واحد منهما مما متصل بصاحبه اتصال بجزء بجزء فصارت بمنزلة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو وهب كل واحد  
منهما على حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع أو الزرع ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة  
فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما \* ما أيهما مقدم كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب الدار ولم  
يسلم حتى وهب المتاع وسلمها جازت الهبة فيهما \* ما اذا وهب الجراب والجوالق ولم يسلم حتى وهب  
الطعام وسلم جازت الهبة في الكل كذا في المحيط \* ولو وهب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله  
اقبضها أو سلمت اليك اذا كان الواهب فيه أو أهله أو متاعه كذا في التتارخانية \* هبة الشاغل تجوز وهبة  
المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن  
القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز  
ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في الفصول العمادية \* رجل وهب أمة لرجل وسلمها  
اليه وعليها حل ومياها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي للواهب لا للموهوب له والمتصدق  
عليه لمكان العرف والعادة قال رضى الله تعالى عنه فان كان الثوب الذي عليها قد مر ما يستر عورتها ينبغي  
أن يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه  
ويدفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا وهب دابة وعليها سرج ولجام دون  
السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط  
\* ولو وهب الدابة وعليها حل لم تجز ولو وهب الحل على الدابة وسلمها معها تجوز وكذلك لو وهب الماء في القمعة  
تجوز ولو وهب القمعة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي \* وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة  
فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي \* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز للرجل أن  
يهب لامرأته ولا أن تهب لزوجها ولا لجنبي دارا أو هبة ما فيها ساكنة وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة  
\* ولو وهب زراعا في أرض أو ثمر في شجرة أو حلية في سيف أو بناء في دار أو قفيزا من صبرة أو امره بالحصاد  
والخزاز والنزع والنقض والكيل وفعل صحيح استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الخزاز والحصاد ونحوهما  
وان لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي \* ولو كانت الدار في يده باجارة فهو به البناء جاز كذا  
في التتارخانية \* ولو وهب دارا بمتاعها وسلمها ثم استحق المتاع صححت الهبة في الدار كذا في الكافي  
\* واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة  
الزيادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعار داره من انسان ثم المستعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار  
من المستعير صححت الهبة في الدار وكذلك لو أن المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من  
المستعير كانت الهبة تامة وان تبين أن الدار مشغولة بما ليس به وهب لما انتم لم تكن مشغولة بملك الواهب  
وهو المتاع من تمام الهبة كذا في الفصول العمادية \* ولو أودع المتاع في الدار ثم وهب الدار صححت الهبة فان  
هلك المتاع ولم يحمله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له أن يضم الموهوب له وذكر ابن رستم أن هذا قول

أم لا يتوقف البيع على  
اجازة العامل وصاحب  
المحيط ان البذر لو من المزارع  
لا يتقد البيع في حقه لانه  
في اجارته وان من المالك  
يتقدذ لانه اجيره وان من  
المالك لكتبه زرعه ولم  
ينبت لا يتقدذ به لانه تعلق  
به حق المزارع ولو لم يزرع  
لكنه كرب أو حفر الانهار  
فظاهر الرواية وهو الصحيح  
نفاذا لبيع الارض المزارع  
وقيل لا وفي الكرم لا نفاذ في  
حق العامل عمل ام لا \*  
الاولا لحي البيع بعد ما زرعتها  
العامل والبذر من ربه قبل  
النبات برضا العامل جائز  
ولا شيء للعامل لعدم ثبوت  
حقه قبل الثبات وان من  
قبيل العامل قبل النبات  
برضاه جاز وله ثمن ما يخص بذره  
لانه ملكه وان بعد الثبات  
ففي الحالين اذا أجاز البيع  
ونصيب العامل قائم ولو بلا  
رضاه ملك العامل ابطال  
البيع وذكرنا ان بيع  
الارض بعد الثبات لا يجوز  
بلارضه العامل فقيده دل  
على الجواز قبل الثبات بلا  
رضاه وقد ذكرنا انه موقوف  
على اجازة العامل \* والكرم  
والنخل ان لم يخرج يصح بلا  
رضاه لعدم ملكه انما له أجر  
عمله وفي غريب الرواية اجاز  
المزارع على ان يكون على  
نصيبه فالبيع فاسد وقد  
ذكرنا انه يجوز وحصه المزارع على حاله وشارف الاصل ان يبيع الارض مع نصيب المزارع لا يجوز وفي يوع غريب محمد  
الرواية اشترى الارض المزروع المشتركة بلارضه المزارع ان طلب تسليم الارض في الحال فسد فان صبر الى الحصاد أو أجاز المزارع جاز

محمد  
الرواية اشترى الارض المزروع المشتركة بلارضه المزارع ان طلب تسليم الارض في الحال فسد فان صبر الى الحصاد أو أجاز المزارع جاز



وان اجاز على أن نصيبه على المزارعة لا كما ذكرناه وان باع ربا الارض ارضه بقسطه من الزرع بلا اذن المزارع ان طلب تسليمه في الحال فسد وان صبر الى الحصاد جاز ولا يتصدق المشتري بما زاد فيه لانه حدث (٣٨١) على ملكه وكذا اذا باع داره بعد

ما اجر ان صبر المشتري حتى تنقضي المدة يجوز البيع وان طلب تسليمه في الحال فسد البيع \* وقد ذكر الصدر والناطقي نخلة بينهما عليها ثم ارض فيها زرع مشترك باع أحدهما نصيبه من الارض أو النخلة أو الزرع أو التمر يجوز يقوم المشتري مقام البائع ولا ضرر فيه \* وقد ذكر شيخ الاسلام باع أحد الشريكين حصته من الزرع من شريكه بلا ارض قبل الادراك لم يجز لزوم ضرر على المشتري في غير المعقود عليه لان البائع يأمره بالقاع ليعرض ارضه واجاب صاحب المنظومة فيمن اشترى كرما بغلته المدركة ومنع الاكار المشتري عن حصته ان البيع برضا الاكار لا يصح منه ولو بلا رضاه لا يصح البيع وحصته مائة جواز البيع \* باع ارض على وجه لم يدخل زرع في البيع افق صاحب المحيط بفساد البيع كبيع جندع من سقف وافق البعض بان البيع موقوف فاذا رفع الزرع جاز البيع \* باع الارض بلا اذن المزارع والزرع بقل ذكر في الاصل انه يوقف على اجازة المزارع كالمستأجر فان اجازته جاز لا بطله حقه وان لم يجز خير المشتري بين الفسخ والتبرص الى رفع الزرع لعجز البائع

محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التارخانية \* ولو وهب جوا القبا في نفسه من المتاع وسلمه الى الموهوب له أو وهب جوا القبا في نفسه من الطعام ثم استحق المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجواقي كذا في المحيط \* وكذا لو وهب جوا القبا في نفسه من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجواقي صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* وهب دارا وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق وقد عوضه الموهوب له أو لافان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عندهما ما لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب دارا لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينابيع \* ولو وهب أرضا بما فيها من الزرع وسلمها أو وهب نخيلًا بما فيها من الثمر وسلمها ثم استحق الزرع والثمر بدون النخيل والارض فالهبة باطلة في الارض والنخيل كذا في المحيط \* وهب أرضا وزرعها فيها استحق وسلم ثم استحق أحدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ابن رستم وهبنا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال اغبره وهبت لك هذين البيتين وأحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحصتي من هذا البيت الا خرجت الهبة كذا في خزائن المفتين \* في الفتاوى العتبية ولو وهب داره لامرأته ولما في بطنها أو تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وميت أو حائط جاز كله للحي كذا في التارخانية \* وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط \* ولو اعتق ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب الام لم تجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعتاق والتدبير جميعا وقيل جازت الهبة فيهما (١) والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق تجوز وفي التدبير لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ضل أولاده فوهبها لآخر وساطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية \* اذا وهب مال المضاربة للمضارب وبعضه على الناس وبعضه في يده جازت الهبة فيما في يده وأما ما كان على الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط \* أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لكونه هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لكونه اسقاطا حينئذ كذا في الظهيرية والله أعلم

### \* (الباب الثالث فيما يتعلق بالهليل) \*

ولو قال لا تبرأ أنت في حل مما أكلت من مالي فله أن يأكل الا اذا قامت أمانة النفاق كذا في الملتقط \* رجل قال لا تبرأ من أكل من مالي فهو في حل الفتوى على أنه يحل كذا في السراجية \* عن ابن مقاتل فبين له شجرة فقال من أكل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الغنى والفقير هذاهو المختار كذا في الفتاوى الغيائية \* قال لا تبرأ من أكل حق هولاء على ففعل وأبرأ من أكل صاحب الحق عالمه بري حكما وديانة وان لم يكن عالمه بري حكما بالاجماع وأما ديانة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ وعليه (١) قوله والصحيح هو الفرق الخ هو أن التدبير لا يزيل ما كان في البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوب متصل بما ليس بموهوب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق فافي البطن غير مملوك اه بجزاوي

عن تسليم المبيع وان اجاز البيع يؤمر المالك والمزارع بتسليم الارض الى المشتري ثم يدفع المشتري الارض الى المزارع باجر المثل الى الحصاد لجواز اجارة العقار قبل القبض عند الامام خلافا لمحمد في أمر القاضي بالتسليم فيرفع الخلاف ولا يصح الأمر بالقلم لعدم التعدي وان كان

الزرع لرب الارض \* باع منه الزرع بثمن معلوم وتقابضاهم أجر منه الارض وكذا في الشجر والكرم بدفعهما معاملة وبيعهما منه ثم يوجب  
الارض منه هذا اذ لم يسم الزرع أما اذا سماه (٣٨٣) يتوقف على اجازة المزارع فان لم يجز نقض الحاكم البيع في الارض وحصة ربه من

الزرع لانه يصير كبيع نصف  
الزرع شائعا ولا يمكنه التسليم  
الا بضرر يلزم فيما لم يبيع فلا  
يجوز وان لم ينقض الى ان  
ادرك جازا لبيع في الارض  
وفي حصة ربه وان طلب  
البائع النقض وابي المشتري  
ليس له ذلك بخلاف عكسه  
لان النقض حق المشتري  
وذكر الوالو الجي ان يبيع  
الارض بلا رضا المزارع  
موقوف على اجازته فان لم  
يجزه خيرا للمشتري في ظاهر  
الرواية والامر في النقض اذا  
اختصم البائع والمشتري  
عند عدم اجازة المزارع قبل  
الحصاد الى المشتري وذكر  
القاضي ببيع الارض بلا زرع  
أو عكسه يجوز وكذا يبيع  
نصف الارض بدون بيع  
نصفه بدونها الا ان يبيع  
الاكابر من المالك وان باع  
رب الارض من الاكار لا يجوز  
الا اذا كان البذر من الاكار  
فيجوز وفي الجامع الاصغر  
بيع المزارع حصته من  
رب الارض أو من غيره  
لا يجوز وفي موضع آخر يبيعه  
من رب الارض قبل النبات  
لا يجوز وبعد مجوز وفي  
الفتاوى الزرع اذا كان كله  
لواحد أو كان مشتركا بين  
رجلين أو ثلاثة باع بعضه  
أو واحد قسطه بلا ارض  
ان مدركا جاز وان لم يكن  
مدركا لا يجوز فان لم يفسخ  
حتى ادرك عاد جازا لزوال

ترجمة  
٢ جعلت في حل ٣ جعلت جميع غرمائي في حل

المانع وهو لزوم الضرر لمطالبة المشتري بتفريغ الارض بك دمع من سقفه والقاضي شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه السراجية  
من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجز وان بين ثلاثة باع أحدهم من آخر لا يجز وان باعهما جله يجز وهذا الزرع لو بين ثلاثة باع أحدهم



نصيبه من أحدهما لا يجوز وان باع منهما ما جاز وفي موضع اذا باع رب الارض نصيبه من الاكارم يجوز وكذا في المساقاة اذا اشترى العامل حصة مالك الاشجار لكنهما اذا لم يتنازعا حتى ادرك جازا البيع لزوال المفسد ولو مدركا (٣٨٣) وقت البيع جاز بيع كل من الآخر وفي

النوازل ارض بينهما فاقطن باع أحدهما حصته من القطن من شريكه أو أجنبي بلا ارض

لا يجوز وكذا الكرم بين رجلين باع أحدهما حصته من الانزال وهو حصصهم ان

طلب القطع في الحال يحكم بالفساد وان صبر حتى ادرك لا وفي العدة باع الاكارم من

ربها حصته لا يسقط من الاكارم العمل الى تمام المدة

وان باع الدهقان نصيبه من غيره وجازا البيع سقط العمل

من الاكارم وكذا صاحب المنظومة باع الدهقان حصته من نزل الكرم بلا

رضا الاكارم يجوز ولا كار ان يقول لا عمل للشترى

وان برضاه بطلت المساقاة وان اشترى حصة الاكارم بلا

رضا الدهقان لا يجوز و برضاه جاز وخرج الاكار عن المساقاة وكذا الديناري

باع العامل والمالك نصف النزل مشاعا قبل الادراك

لا يصح للزوم الضرر اذا طلب القسمة وكذا الزرع

قبل الادراك ولو باع رجل نزل كرمه وهو حصصهم جاز

لانه مال مقدور التسليم والقاضي باع حصته من المبطحة المشتركة والقطع

يضره لم يجوز ونصيب البائع قبل القبض للشترى ولو اجاز

الشريك البيع ثم رجع عن الاجازة له ذلك لان قسمة

الضرر لا يلزم على أحد واذا

أراد ان يكتب كتابا فيما اذا باع رب الارض أو الكرم نصيبه من الزرع والتمرو لم يبيع الاكارم نصيبه من الزرع والتمرو مدركا كتب نصيب البائع بانقراده وان لم يكن مدركا الحق به حكم الحاكم وقال وحكمه بصفته حاكم من حكم الاسلام هذا اذا لم يوافق الاكارم البائع وان وافق باع

السراجية \* وأكثر مشايخ بخارى على أنه لا يباح كذا في جواهر الاخلاط \* أهدي للصغير الفواكه يحل لوالديه أو كهلان الاهل ماؤذ كره الصبي لاستصغار الهدية ولو أن رجلا اتخذ ولية للختان فأهدى اليه الناس اختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى فيها قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير أو لم يقولوا سلموها الى الاب أو الى الابن لانه هو الذي اتخذ الولية للولد وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه أبو الليث رجعهم الله تعالى ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل للصبيان فهي للصبي وان كانت الهدية دراهم أو دنائير أو شيئا من متاع البيت أو الخيوان فان أهداهم أحد من اقرباء الاب أو من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل عذيرة للختان فأهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد سواء قال المهدى هذا للولد أو لم يقل فان كانت الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والسكره فهو للصبي لان هذا عليك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير ينظر الى المهدى فان كان من اقارب الاب أو معارفه فهي للاب وان كان من اقارب الام أو معارفها فهي للام لان التملك هنا من الام عرفا وهذا لمن الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا نعم على ذلك وكذلك اذا اتخذ ولية لزفاف ابنته فأهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدى شيئا وتعدر الرجوع الى قوله أما اذا قال أهديت للاب أو للام أو للزوج أو للمرأة فالقول للمهدى كذا في الظهيرة \* رجل قدم من السفر وجاء به هدايا الى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين أولادك وبين امرأتك وبين نفسك فان كان المهدى قائما يرجع في البيان اليه وان لم يكن قائما فيصالح للنساء خاصة فهو لامرأة أو ما يصلح للصغار من الاناث فهو لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهو لهن وما يصلح له فهو له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى المهدى ان كان من اقارب الرجل أو معارفه فله وان كان من اقارب المرأة أو معارفها فله فان التعويل على العادة هكذا في المحيط \* رجل بعث اليه بهدية في اناء أو ظرف هل يباح له أن يأكلها في ذلك الاناء ان كان ثريدا أو نحوها يباح له أن يأكلها في ذلك الاناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جمل في اناء آخر ذهب لذته وان كان شيء من الفواكه أو نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له أيضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف أو اناء ومن العادة رد الظرف والاناء لم يملك الظرف والاناء وذلك كلقصاع والجراب وما أشبه ذلك وان كان من العادة أن لا يرد الظرف كقواصر القرفالظرف هدية أيضا لا يلزم رده ثم اذا لم يكن الظرف هدية كان أمانة في يدي المهدى اليه وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أن يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تفريغه فان اقتضت تفريغه ونحوه يله عنه لزمه تفريغه كذا في السراج الوهاج \* سئل ابن مقاتل عن قوم جالسين على خوان وتناولوا شيئا ممن على خوان آخر ومن هو ليس بجالس معهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولو ناول من معهم على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان أن كل من كان في تلك الضيافة اذا أعطاه جازوبه أخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال لا خير ادخل كرمي وخدمت العنب ولم يزد على هذا فاختار ان يأخذ منه شيعة كذا في الفتاوى العتائية \* وان قال خذ من البر يا خذ مني كذا في المحيط \* صبي أهدي وقال ان أبي أرسل اليك بهذه الهدية يحل له تناولها لأن يقع في قلبه أنه كاذب كذا في الملتقط \* قال أبو يوسف رجعهم الله تعالى لو اشترى ثوبا بعشرة فأرجع له لا يقبل حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال الوكيل لأسلم من تناول مالك فقال الأمر أنت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له أن (٢) قوله عذيرة بالعين المهملة ثم الذال المعجمة هي طعام الختان وما في النسخ من رسمه بالغين المعجمة والذال المهملة فتحرى فاه بحرأوى

أراد ان يكتب كتابا فيما اذا باع رب الارض أو الكرم نصيبه من الزرع والتمرو لم يبيع الاكارم نصيبه من الزرع والتمرو مدركا كتب نصيب البائع بانقراده وان لم يكن مدركا الحق به حكم الحاكم وقال وحكمه بصفته حاكم من حكم الاسلام هذا اذا لم يوافق الاكارم البائع وان وافق باع

الكل جلة النصف بحكم انه ملكه والباقي بحكم الاذن من شريكه ثم تقايلان البيع في حصة العامل باذنه فيبقى للمشتري النصف ووجه ثالث ان يكتب البيع كاذ كزنا غير انه لا يكتب (٣٨٤) فيه لا خيار للمشتري ولا قبضه للمشتري ثم يمكن ان حتى يدرك فاذا ادرك انقلب جائزا

ياخذ جلة مائة أو خمسين وله أن يتناول من ماله من الماكول والمشروب والدرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط \* رجل أهدى الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية \* بقرة بين اثنين تراضيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لبيها فهدمه بها باءة باطلة ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وان جعل في حل إلا أن يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لأن الأول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجوز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحادية \* انتهب وسادة كرسى العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للتهب كذا في القنية \* في الفتاوى قيل لصاحب الحق ان غريك مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا الوكيل كذا فقال هو برى \* ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو برى لا يبرأ كذا في التتارخانية \* ولو بعث الى غيره صقرا طاهدا بية ثم بان أنه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقرا طاهدا وكذا لو عوضه المهدي اليه كذا في القنية والله أعلم

### \* (الباب الرابع في هبة الدين من عليه الدين) \*

هبة الدين من عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غيره من عليه الدين جائزة اذا أمره بقبضه استحسانا كذا في التتارخانية \* هبة الدين من عليه الدين وبراءة يتم من غير قبول من المديون ويرتد بزيده ذكره عامة المشايخ رجهم الله تعالى وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فأبرأه رب الدين منه أو وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله برى وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر الديون يبرأ قبل أو لم يقبل الا أنه ترتد الهبة والبراءة في سائر الديون بالرد وهذا كله في حق الاصيل وأما هبة الدين من الكفيل وبراءة من الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وبراءة يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي على الاصيل أو أبرأه فبات قبل الرد فهو برى \* وكذلك لو كان مستافأ برأه منه وجهه في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا البراءة يعمل رده ويقضى بالمال وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها كذا في الذخيرة \* ولو أبرأ الطالب الاصيل عن الدين أو وهب الدين منه ان قبل برى الاصيل والكفيل وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة \* رجل عليه دين فبات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولورد الوارث الهبة ترتد بالرد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضا كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى آهو ولو أبرأ الغريم أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزانة عقدان يكون الموت فيهما بمنزلة القبول في هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية اذا لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتبية لو وهب الدين لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز هكذا في التتارخانية \* ولو قال له الغريم أبرئني عمالك على فقال قد أبرأتك من ديني عليك فقال لا أقبل فهو برى \* كذا في الخلاصة \* وهب أحد الورثة حصته من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة تقود وعروض صح استحسانا كالأصلح قال رضي الله عنه وهبة حصته من العين لوارث أو غيره تصح فيما لا يحتمل القسمة ولا تصح فيما يحتملها كذا في القنية \* وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المديون ثم قال له ٣ (واي كه مرابو ده است بتو بخشيدم) صحته الهبة واذا صحته الهبة كان للمديون أن يرجع على رب المال بمادفع الى رب الدين كذا في التتارخانية \* وهب رب الدين من المديون فلم يقبل ولم يرد حتى افترقا عن المجلس فخا

٢ الدين الذي كان لي وهبته منك

لزوال المانع ثم يكتب قبضهما المعقود عليه وانه لم يبق للزارع ولا للبائع هذا قبله حق واذا باع نصف نزل الكرم مشاعا لا يجوز ولو باع الكل ثم تقايل في النصف يجوز فلو كان فضوليا في بيع النصف الاخر لا يجوز أيضا \* اشترى قصيلا ولم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع عند الامام وقال لا يبطل وشراء قصيل الحنطة بالحنطة كيلا أوجزافا يجوز لان هذا بيع الحشيش بالحنطة فيصح كيفما كان \* باع ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع نبت أم لا \* وفي التجنيس الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض نبت أم لا وهو الصواب وكذا لو باع شجرا عليه ثم لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لان بيعه منفردا لا يجوز \* وافق أبو بكر الاسكاف وأبو نصر الفقيه ان البذر اذا كان فسد في الارض أو نبت لكنه بحال لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانقضاء فصار جزأ من الارض وان لم يفسد في الارض أو نبت وصار بحال له قيمة لا يدخل \* وافق أبو القاسم بانه للبائع في الاحوال كلها وبه أخذ واختار في الصغرى دخول الثمر في بيع الشجر والزرع اذا لم تكن لهما قيمة في بيع الارض بلا

ذكر وكذا الشجر مثرا أو غيره ثم ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بلا ذكر وان موجودا وقت البيع وكذا اقوام الخلاف على ما عليه بعد الفتوى منتقى \* اذن له بزراعة ارضه فاراد ان يخرج جهابعد الزراعة ليس له ذلك ولو كان له قيمه ازرع فباع الزرع لا الارض ترك الارض على البائع



باجر المثل الى الحصاد واذا كان في الزرع لا ينتفع به كالتين وفي ينبغي ان يستثنى ليجوز البيع وقال السيد الامام أبو القاسم ينبغي ان يجوز البيع بشرط الترك الى الادراك لانه ينتفع به في المال كله ورواها الجش وان لا على (٣٨٥) تقدير الترك الاولى ان لا يجوز وقال شمس

الائمة في شراء ثمره بستان  
ظهر البعض الاصح عندي  
عدم جواز البيع لانه  
لا ضرورة اليه لا مكان شراء  
الاصول فيكون المتولد على  
ملكه وان كان لا يسخر به  
نفس البائع يشتري الموجود  
بعض الثمن ويؤخر العقد  
في الباقي أو يشتري الموجود  
بكل الثمن ويحلل البائع له  
الباقي فيحصل المقصود به  
فلا حاجة الى بيع المعدوم  
\* وعن عبد الكريم بن محمد  
اشترى ألوان الثمار في  
بستان ادرك البعض ولم يدرك  
البعض وليس لها قيمة اذا  
كان الاكثر لها قيمة يجوز لان  
الاقل تباع الاكثر وما ليس له  
قيمة كالخوخ والمان والتين  
يشتري المتقوم بكل الثمن  
ويبيع له البائع الباقي فيتناوله  
بالاباحة \* وفي الملتقط ان  
ادرك البعض واشترى الترك  
الى ادراك الباقي جاز الشراء  
والشرط أيضا وان لم يجعل  
للترك أجلا معلوما ولا يملك  
البائع الامر بالتقاطه الى أن  
يدرك وفي مختصر الكرخي  
بداص - الاح بعض الثمار  
وبعض يتقارب ادراكه  
كالنخل اشتراه بشرط الترك  
يجوز عند محمد رحمه الله للعادة  
وان كان يتأخر كثيرا كالعنب  
يدرك بعضه قريب اشتاء صح  
في المدرك لافي الباقي \* وفي  
الملتقط بيع الثمار كالحصرم

بعد أيام ورده اختلف فيه والصحيح أنه لا يرتد كذا في جواهر الاخلاط \* وهل يشترط لصحة الرد مجالس  
الابراء اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه كذا في التتارخانية \* ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد  
التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتد برد  
المولى قيل بانه يرتد اجماعا هو المختار كذا في الغياثية \* اذا كان الدين بين شر يدين فوهب أحدهما نصيبه  
من المدينون صح وان وهب نصف الدين مطابقا لنصف ذن الربع ويتوقف في الربع كالموهب نصف العبد  
المشترى كذا في الصغرى \* من عليه الدين اذا وهب مالا من ربه الدين يملكه ربه الدين بالهبة لا بالدين كذا  
في المحيط \* رجل قال لملكاته وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه  
كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى آهو سئل برهان الدين عن مات مفاسا وعليه دين ف تبرع انسان بقضاء  
دينه هل يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه سقط بموته مفلسا ولا يبطل حق المطالبة في  
الآنرة كذا في التتارخانية \* سئل أيضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأجر  
للاجر ٢ (مازين خانه بيزارشديم) هل يبرأ عن مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عند القبر  
٣ (آزاد كن كردن اين غريم را) فقال الوارث ٤ (وي خود آ زاد است) لا يبرأ كذا في الملتقط \* قلت سئل  
القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت ٥ (هشت يك خویش و کابین بفرزند ان ارزانی داشتم) هل  
يبرأ عن التركة قال لا كذا في التتارخانية \* لو قال لمدينه تركت ديني عليك أو قال بالفارسية ٦ (حق  
خویش تو ماند) يكون ابراء حتى لا يملك أن يدعي ذلك كذا في الفصول العمادية \* وسئل القاضي جمال  
الدين رحمه الله تعالى عن تبرع بقضاء دين رجل قايما الطالب المطالب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع  
بما أدى قال له أن يرجع ولو قال لا آخر ٧ (كردن شوی مادر خود را از حق که مادر ترا بر کردن وی  
بود آزاد کن) فقال ٨ (آزاد کردم ا کروی مادر من بجل کند) فقال ٩ (کردم) هل يكون ابراء قال لا لانه  
تعليق بخطرو هذا باطل وكذا لو قال لرجل ١٠ (مرا بجل کن) فقال ١١ (بجل کردم ا کرم را بجل کنی)  
فقال ١٢ (بجل کردم) لا يصح ابراءه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (كردن او بيزار  
کردم) أو قال ١٣ (آزاد کردم ولكن تامادر مرا بجل کند) يصح هذا ابراء قال أيضا ولو قال ١٤  
(مرا بجل کن تا ترا بجل کنم) فقال (بجل کردم) فقال (من نیز بجل کردم هر چه دين است) يبرأ منه  
١٥ (وهر چه عین است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التتارخانية والله أعلم

### (الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع)

في الفتاوى الغياثية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التتارخانية \* يجب أن يعلم  
بأن الهبة أنواع هبة لذی رحم محرم وهبة لاجنبي أولدی رحم ليس بمحرم أو لمحرم ليس بذی رحم وفي جميع  
ذلك للواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة \* سواء كان حاضرا أو غائبا أذن له في قبضه أو لم يأذن  
له كذا في المبسوط \* ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذی الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا  
أن بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا وقبل التسليم يتفرد الواهب

ترجمة

٢ ملنا هذه الدار ٣ اعتق رقبة هذا الغريم ٤ هو معتوق ٥ استنسبت أن يكون غني ومهرى للولد  
٦ أقيمت حق لك ٧ اعتق رقبة زوج امك من الحق الذي كان لملك عليه ٨ اعتقته ان جعل  
أخي في حل ٩ جعلت ١٠ اجعلني في حل ١١ جعلتك في حل ان جعلتني في حل ١٢ جعلتك في حل  
١٣ اعتقته على ان يجعل أخى في حل ١٤ اجعلني في حل لا جعلك في حل فقال جعلتك في حل فقال وانا  
جعلتك في حل من كل دين أيضا ١٥ ومن كل عين

(٤٩ - فتاوى رابع) والتفاح ونحوه قبل الادراك يجوز وفي نحو الخوخ والكثير لا يجوز قبل الادراك الا اذا ادرك بعضها فيجوز  
فيما ادرك وما لم يدرك على تلك الشجرة وفي الظهيري باع كل نزل الكرم والبعض في والبعض نصيبان كان بعض كل نوع نيا يجوز وان كان

بعض كل الأنواع نيا والبعض نضيجا لا يجوز والصحيح الجواز في الوجهين وان باع بعضه أو كان مشتركا باع قسطه والكل فيء أو البعض ان من شريكه افق السعدى انه لا يجوز أيضا (٣٨٦) وقيل ان باع من العامل لا يجوز وان العامل من رب الكرم يجوز كما في الزرع \* القاضي

كرم بينهم باع أحدهما نصيبه من نيله وهو حصرم لا يجوز كالزرع وكذا القطن بين شريكين \* اشترى على انه سبعة مائة من من عنب بعشرة أذرع كرباس فخرج ثلثمائة من فالبيع فاسد ويرد المشتري مثل العنب ويأخذ كرباسه وان كان استهلكه يأخذ قيمة الكرباس \* وفي الظهيري اشترى عنب كرم على انه ألف من فظهر تسعة مائة طالب البائع بحصة مائة من من الثمن وعلى قياس قول الامام يفسد العقد في الباقي وكان قاضي الحرمين يروي عن الامام من جنس هذا وبه افق الحلواني والسرخسي على ان العقد يصح فيما وجد وبه الصدور وفي المحيط اشترى نصف ما في هذا الكرم المعين من العنب الذي على الكرم على انه خمسة مائة يجوز وجه ذلك القدر اقل أو أكثر وذكر اللامسي انه انما يجوز اذا وجد خمسة مائة \* ولو قال بعث ألف من من العنب من هذا الكرم ان العنب من نوع واحد يجوز وفي الملتقط جواز شراء العنب من الكرم اذا علم انه كذا كواره وذكرها ونظر المقومين لتقدير القيمة فان شرط انهما كذا كواره يجوز اذا استجمعت فيها

بذلك هكذا في الذخيرة \* وللوهاب أن يرجع في بعض الهبة ان شاء كذا في الظهيرية \* وألفاظ الرجوع رجعت في هبتي أو رتبتهما أو رددتهما الى ملكي أو بطلتما أو نقضتاهما فان لم يتلذظ بذلك ولكنه باعها أو رهنها أو أعاق العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا لو صبغ الثوب أو خايط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقدرتجهتها لم يصح كذا في الجوهرية النيرة \* أما العوارض المانعة من الرجوع فأشياء منها هلاك الموهوب لانه لا سبيل الى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها (ومنها) خروج الموهوب عن ملك الموهوب له بأي سبب كان من البيع والهبة ونحوهما وكذا بالموت لان الثابت للوارث غير ما كان ثابتا للمورث ولو وهب له عبد رجل هبة فقبضه العبد للوهاب أن يرجع فيها وكذا المكاتب اذا وهب له هبة فقبضها فلا واهب أن يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فلا واهب أن يرجع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) موت الوهاب كذا في البدائع \* ولو أخرج بعضه عن ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لا يخرج ثم يرجع فيها كان للادول أن يرجع فيها كذا في الجوهرية النيرة \* (ومنها) الزيادة في الموهوب بزيادة متصلة سواء كانت بفعل الموهوب له أو لا بفعله وسواء كانت متولدة أو غير متولدة ونحو ما اذا كان الموهوب جارية هزيب له فسميت أودار فبني فيها أو أرضا فغرس فيها غرسا أو نصب دولا بأ أو غير ذلك مما يستسقى به وهو ثبت في الأرض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الأرض من غير تسمية قليلا كان أو كثيرا أو كان الموهوب ثوبا فصبغه بعصفر أو زعفران أو قطعه بفضة أو خايطه أو جبة وحشا أو قباء وان صبغ الثوب بصبغ لا يزيد فيه أو يثقله فلا أن يرجع كذا في البدائع \* الحسن بن زياد في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وهب لرجل ثوبا فصبغه بسواد فله أن يرجع فيه كذا في المحيط \* وعند صاحبيه لا يرجع كما لو صبغه بشئ آخر أو بوسف رحمه الله تعالى كان يقول أو لا يقول أي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع وقال رحمه الله تعالى على السواد أكثر مما ينفق على صبغ أحر وقيل هل هذا اذا كان السواد لا يزيد فانه كان يزداد قيمة بزيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* والزيادة المتصلة هي الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالجمال والخيالة والصبغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر فله الرجوع وكذا اذا زاد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ينقطع الرجوع ولو وهب عبدا كافرا فأسلم في يد الموهوب له أو وهب عبدا حلال الدم فعذبا الى الجناية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ ففقد الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء كذا في التبيين \* وان رجع قبل أن يفديه فالجناية على العبد يدفعه الوهاب بها أو يفديه كذا في المبسوط \* ولو قطعت يده وأخذ الموهوب له ارشه كان للوهاب أن يرجع ولا يأخذ الارش كذا في البحر الرائق \* ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن أو الكتابة أو الصنعة لم يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فأشبهت الزيادة في السعر كذا في التبيين \* وان كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد والابن والثر أو غير متولدة كالارث والعقروا لكسب والغلة وأما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان (ومنها) العوض كذا في البدائع \* (ومنها) أن يتغير الموهوب بان كان حنطة فطحنها أو دقها فخبزها أو سويقا فقلته بسمن أو كان لبنا فاختذه جبننا أو سمنا أو أقطاها كذا في التتارخانية \* (ومنها) الزوجية) سواء كان أحدا الزوجين مسلما أو كافرا كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا وهب أحدا الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما ولو وهب لاجنبيه ثم تزوجها أو وهبت لاجنبي ثم زوجت نفسها منه كان للوهاب أن يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضيخان \* (ومنها) القرابة المحرمة) سواء كان القريب مسلما أو كافرا كذا في الشافعي

شروط السلم والا لا وعلى المشتري ضمان متلفه ولا شيء عليه من غن الباقي واذا كان العقد الجائر الذي لا يشترط فيه ولا ذكرها وعددها فاذا وجدها ناقصا أو زائدا لا شيء لا يحددها على الآخر لانه اشترى بالجملة بلا تقدير \* هرجه درين خيار زارت از سيزي



على رأس النخل وخطي البائع  
بينه وبين التمر. وقال برئت  
منه وقبله المشتري ثم أصابه  
آفة يهلك من مال المشتري  
لان التخلية تسليم\* وفي شروط  
الظهري شراء الزرع قبل  
الادراك يجوز ويؤمى بالقطع  
وان اراد الترك الى الادراك  
ذكر نانه يستأجر الارض  
وفي الثمار يجوز الشراء أيضا  
قبل الادراك ولا يمكنه  
استئجار النخل على الترك  
لعدم العادة وقد ذكرناه  
وان اراد ان يلزم الترك  
يكتب ان اهذا المشتري  
حق ترك الثمار على هذه  
الاشجار مدة كذا بأمر  
لازم وحق واجب فانه يجوز  
ان تكون الاشجار لرجل  
والثمار لآخر ويكون له  
حق الترك على هذه الاشجار  
الى الادراك حقا لازما أو  
يأذن له البائع في الترك عليها  
مدة كذا على انه كلما نهاه  
عنه فهو مأذون فيه اذا  
مستأنفا فلا يفيد نهى  
لانه كلما نهاه يتجدد الاذن  
عنده فيه لان تعليق الاذن  
بالشرط جائز كالوكالة فصح  
تعليقه بالنهي عنه ويدخل  
في بيع برتوز في عرف  
سمرقند الجوز واللوز والتفاح  
والسفرجل والكبرى  
والعنب والغيراء وجميع  
ما على الاشجار بلا استثناء  
والقرع والمبطخة الا اذا

نص على استثنائهم او عند دخولها يدخل النضيج والتي والحدجة والشتوى لاحشيشها وكذا اللوبيا التي فيها  
العريشة من الاغصان والحشيش وهي معلومة وكذا عنب العريشة والاولى بيان عنب العريشة في البيع ولا يدخل الحنطة والشعير

ولما حصل من الثمار ولا الخلفة الخريفة نحو الارز والماش والاولى نفي الخريفة أو الباتم في البيع لأنه ربما يجري فيه التزاع ولا يدخل  
الخطب الذي يحتاج اليه المشتري سنة (٣٨٨) الا اذا بين شيئا معلوما أو جرى الرسم به ولا يدخل الباذنجان بلا بيان أو في موضع يباع فيه

السرخسي \* ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيخا فأراد الرجوع وقيمته الساعة أقل من قيمته حين  
وهب فليس له ذلك لأنه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود بذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو كان شيئا  
فسمي أو دمي ففسد لا يرجع فيه كذا في خزانة المفتين \* ولو كان طويلا فوهبه فازداد طوله وهذا  
الطول نقصان فكان أسمى له ويتقص منه ولا يزيد خيرا فلا وهب الرجوع فيه كذا في محيط السرخسي  
\* رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قنساء ثم وجد بالعبدة عيبا كان له أن  
يرده على بائعه وجعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء القاضي كذا في فتاوى قاضيخان  
\* واذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية  
بطلت الجناية ويكون للواهب أن يرجع في هبته استعسانا واذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول  
محمد رحمه الله تعالى ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية  
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهشام عن محمد رحمه الله تعالى  
وفي الاستعسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الزيادات صبي له على مملوك وصيه دين فوهب  
الوصي المملوك للوصي ثم أراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع  
كذا في الخلاصة \* رجل وهب عبد الرجاين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك ان جعل نصيب  
أحدهما هبة ونصيب الآخر صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط \* رجلان وهبا عبدا  
لرجل وسلمائهما أراد أحدهما أن يرجع بحصته والآخر غائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
وهب من غيره جارية فعملها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس للواهب أن يرجع فيها وهو المختار  
كذا في المضمرات \* ولو وهب جارية في دار الحرب فأخرجها الموهوب له إلى دار الاسلام ليس له الرجوع  
كذا في البحر الرائق \* ولو ولدت الموهوبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الام للمحال وقال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية \* قال بشرقت  
وان اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك الصغير وقد كان أبطل القاضي الرجوع له في الامة قال له  
الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ازدادت الهبة في بدن أخير ثم ذهبت الزيادة كان للواهب أن  
يرجع في هبته كذا في الظهيرية \* وهب لرجل جارية فان للواهب أن يرجع في الجارية دون ولدها وكذا  
في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في الينابيع \* واذا أراد الواهب الرجوع وهي حبلى فان  
كانت قد ازدادت خيرا فليس له أن يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرا فله أن يرجع فيها والحواري في هذا  
تختلف فمن من اذا حبلى سميت وجسنت لو أنها فكان ذلك زيادة في عيها فيمنع الرجوع ومن من اذا  
حبلى أصغر لو أنها ودق ساقها فيكون ذلك نقصا فيها لا يمنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط \* ولو  
وهب أمة فشب وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي \* وان وهب جارية  
حاملًا أو بهيمة حاملًا فرجع فيما قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان يمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جاز  
والافلاوان وهب له بيضا فصار فرو خاليس له أن يرجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة \* اذا وهب الامة  
لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجناية كذا في  
خزانة المفتين وفتاوى قاضيخان \* واذا وهب المشكوك في رجوعه لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود  
النكاح ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الخلافات وذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب في  
مواضع أن بالرجوع في الهبة يعود إلى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود إلى قديم ملكه فيما يستقبل لا  
فيما مضى الا ترى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وسلمه إليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب  
على الواهب زكاة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه عائدا إليه في حق زكاة ما مضى وكذلك من وهب من آخر دارا

الباذنجان كثيرا ولا يدخل  
الجوز والسلم والبقول  
والرياحين الا ان يسامح بقدر  
ما يحتاج اليه المشتري \* أما  
اذا باع كرمًا فأي شيء يدخل  
فيه بلاذ كره قال ظهير  
الدين الرطابات والاغراس  
التي للقطع تدخل في الاصح  
كالشجر الكبير وقوائم  
الخلاف قيل لا يدخل لان  
لقطعها نهاية معلومة كالثمار  
وقيل يدخل من غير ذكر  
كالاشجار والقصب الفارسي  
يدخل لانه ليس من ربيع  
الارض بحيث لم يجب فيه  
عشر وقصب السكر لانه  
كالزروع والورد والآس  
لا يدخل بلاذ كره لانه كالثمار  
واصولهما تدخل لانه  
لانها لقطعها والياسمين  
وشجرة على هذا والقطن  
والعصا — فربما منزلة الثمار  
لا يدخل بلاذ كره  
واصولها ما قيل تدخل  
وقيل لا والقضاء الرطب  
والكراث وكل ما كان على  
وجه الارض لا يدخل وما  
كان مغيبا في الارض قيل  
لا يدخل بلاذ كره كالزروع  
وقيل يدخل كالشجر وجميع  
الرطاب على هذا والجوز  
والبصل والسليم المدرك  
للبيع والمغيب والظاهر  
منه سواء وغير المدرك  
للمشتري ولا يدخل الزعفران  
بلاذ كره وفي اصوله عن

محمد روايتان والحبوب كالخض والعسل والسكر والذرة كالزروع وعن بعض المشايخ ان اوراق الفرساد وسلمها  
لا تدخل في بيع الشجر بلاذ كره وكذا في بيع الارض وان دخل الشجر وفي بيع الارض يدخل كل شجر يغرس للتأيد ولو كان ينقل ويجول



لا يدخل بلا شرط وبيع ورق التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان باع الاغصان ليقطعها ثم اذن له في الترتل حتى خرج الورق جاز وكان  
الورق تبعا \* (نوع آخر في الخنطة والدقيق) \* أقل مال الربا نصف صاع فلا باع (٣٨٩) مناجن ونصف جاز وبيع الخنطة

بالخنطة وزنا لا يجوز الا في  
رواية شاذة عن الثاني وكذا  
الدقيق بمثله وزنا لانه كيلي  
ولو باعها بمثلها محجزة فوزنا  
فتساويا لا يجوز عندنا لان  
الشرط العلم بالمساواة أو ان  
البيع وفي فتاوى مرقية  
ان تماثلا كمالا جاز \* ولو باع  
الدرهم بالدرهم كمالا لا يجوز  
وان تساويا في الكيل والوزن  
وبيع الخنطة بالدرهم وزنا  
يجوز وبيع الفضة بالفضة كفة  
بكفة يجوز وان لم يعلم القدر  
\* باع خنطة غير معينة ولا  
مشار اليها لكنها في ملكه  
في السواد وعلم به المشتري  
فلا خيار له وان لم يعلم له  
الخيار وذكرا الخيار دل على  
جواز البيع ولو كان البعض  
في السواد والبعض في المصر  
لا يجوز ولو كان الكل في  
المصر في موضعين يجوز  
بلاشارة في الاصح وسواء  
كان الثمن نقدا أو ديناء على  
البائع وان لم تكن في ملكه  
واشترها وسلم لا يجوز وكذا  
اذا لم يكن البعض في ملكه  
لانه باع الموجود والمعدوم  
بمخلاف شرائع رزمة على ان  
فيهما عشرين ثوبا ووجد  
انقص حيث يصح في الموجود  
ان فضل الثمن لانه من قبيل  
الغلط \* وذكرا الامام طهري  
الدين باع كرامن الخنطة ان  
في ملكه أقل منه بطل في  
المعدوم وان في ملكه لكن

وسلمها الى الموهوب له ثم بيعت دار يجنبها ثم رجع الواهب فيها لم يكن الواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه  
قديم ملكه فيما مضى وجعل كانه الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة \* وان  
وهب جارية فوطئها الموهوب له قال به ضمهم له ان يرجع فيها لم تجب له وهو الاصح هكذا في الجوهرية النيرة  
\* ولو وهب لاختيه وهو عبد لغيره فله ان يرجع ولو وهب لعبد أخيه فله الرجوع عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعا ذوى رحم محرم من الواهب قال الفقيه أبو جعفر الهندي وان ليس  
له ان يرجع في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو  
وهب للمكاتب وهو ذور رحم محرم منه فان أدى المكاتب فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رحمه الله تعالى  
لا يرجع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع ولو كان المكاتب أجنبيا ومولا قريبا الواهب فان عتق  
المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب  
لعبد رجل جارية فقبعها ثم أردل الواهب أن يرجع فيها أو المولى غائب فان كان المولى ليس له أن  
يرجع فيها وان كان في يد العبد فان كان العبد مأذونا له في التجارة فله أن يرجع كذا في خزائن المفتين \* وان  
كان محجورا عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب أنت مأذون ولي  
أن أرجع فيه أقبل - ضرور مولاك قال قول قول الواهب مع عينته قالوا وهذا استحسان والقياس أن يكون  
القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته هذا كله اذا كان  
المولى غائبا والعبد حاضر فان حضر المولى وغاب العبد فأدار الواهب أن يرجع في هبته فان كان الموهوب  
في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى خصما فان قال المولى أو دعني هذه  
الجارية عبدي فلان ولا أدري أو هبتها له أم لا فأقام المدعي بينة على الهبة فالمولى خصم وإذا قضى القاضي  
بالجارية للواهب فقبعها الواهب فزادت في يده في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأنكر أن يكون عبدا  
فأقول قوله فكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت  
في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب  
لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضا ثم أوجب الضمان في  
الكتاب على المودع ولم يجعل فيه خلافا وذكرا الكرخي أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي أودعني الا أنه ليس بعبدي فأقام المدعي  
بينته على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب  
يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده استخلفه القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان وكل لزمته  
الخصومة ولو أقام المدعي بينة على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعي  
بينته على أن الغائب كان عبده هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما وان أقام المدعي  
بينته على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه بألف درهم لم تقبل بينته  
وان أقام المدعي بينة على اقرار الذي في يديه الجارية أنه قد باع فلانا الغائب من فلان ولم يقيم البينة على  
اقراره أن الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يديه خصما كذا في الذخيرة \* ولو  
وهب كراسا فقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط  
السرخسي \* وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو نطق المصحف  
بأعراب فلا رجوع كذا في خزائن المفتين \* وان وهب له حديد فضرب منه سيفاً وغزلا ففسخه لم يكن له  
أن يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ولو وهب حلقة فركب فيها فصان كان لا يمكن نزعها الا بضرر  
لا يرجع وان أمكنه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانه

من نوعين أو في موضعين لا يجوز وان من نوع في موضع جاز واذا علم المشتري مكانها وان شاء أخذها في مكانها وان شاء فسخ \* باع عبدا  
ولم يصف وأضافه الى نفسه بان قال بعت عبدي هذا يجوز ان كان له عبدا واحدا وان له عبدا لا يجوز كالم لا يصف الواحد الى نفسه وسيأتي

\* ولو قال بئس سالما واسم عبده سالم لا يجوز وكذا الجارية ولو قال بعت الجارية التي اشتريتها من فلان أو التي في البيت يجوز وكذا الشعر والقطن ونحوهما وكل ما لا يتفاوت (٣٩٠) كالبر يجوز البيع بلا إشارة وإضافة ولو كان في ملكه قدر البيع كله \* بعتك مائة من

من هذه الحنطة وأعطاه  
من كدس آخر لا يجوز لأن  
غير التقدين يتعين بالتعيين  
\* له عليه حنطة أكلا فباعها  
منه نسيئة لا يجوز لأنه بيع  
الصكالك والحيلة أن يبيعهما  
بشوب ويقبض الثوب ثم  
يبيعه بدراهم إلى أجل \* باع  
حنطة في سنبلها لزم البائع  
الدوس والتذرية وكذا  
لو أطلق وله حنطة في سنبلها  
وبيع برقي سنبله بحنطة  
على الأرض لا يجوز ويجوز  
بيع الدقيق بمنزله كيلا  
وقال الفضلي انما يجوز اذا  
كانا مكبوسين وقرضه جائز  
اجماعا ولا يجوز المفاضلة  
اذا كان أحدهما دقيقين أخس  
أو أعلی وكذا بيع النخالة  
بالنخالة وبيعهما بالآخر  
وزنا لا يجوز لأن الدقيق كيلا  
حتى لم يجز بيع الدقيق بالحنطة  
وزنا ولو زنا بالآخر وبيع النخالة  
بالدقيق والدقيق بالنخالة  
بالاعتبار يجوز عند الثاني  
بأن كانت النخالة النخالصة  
أكثر وعند محمد رحمه الله  
لا يجوز إلا متساويا كيلا  
ويجوز التفاضل في بيع  
الحنطة بالشعر وإن كان في  
الحنطة حبات الشعر أو  
العكس إذا كان مثل ما يكون  
من الشعر فيها عادة والمقلية  
بغيرها لا يجوز وبالمقايمة جاز  
إذا تساوى أو بالميزلة بغير  
الميزلة لا يجوز عندنا وكذا

لا يزيد في ثمنه وإن أظعه مع ثمنه لا يرجع لأن كتابة المصحف تزيد في الثمن وإن كانت دفاتر ثم كتب  
فيها فقها أو حديثا أو شعرا إن كان يزيد في ثمنه لا يرجع وإن كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي  
\* وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية \* ولو حدد السكين لا يرجع كذا في الوحي لا كدردي  
\* وهب كذا في المحيط \* ولو وهب له سيف فباعه سكيناً أو كسره وجعل منه سينا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط  
\* ولو وهب لرجل أجدا عاف كسرها الموهوب له وجعلها مطباً أو وهب له لبناً فباعه لبناً فله الرجوع فيها  
وإن أعاده لبناً لم يرجع فيه كذا في الظهيرية \* ولو وهب له تراباً فباعه بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي  
\* ولو وهب له سويقاً فباعه بالماء فله الرجوع كما إذا وهب له حنطة فباعها بالماء كذا في الجوهرية النيرة \* ولو  
وهب بختها فباعه خلا لم يرجع والختج المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من  
الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ أدنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب وأصله (يخته)  
كذا في خزانة المفتين \* رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة فأوجبه الموهوب له لأخيه أو هدى أو جزاً صيد  
أو نذراً أو قلداً البدنة أو البقرة أو أوجبهما تطوعاً فله الرجوع في الروايات الظاهرة وعن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له شاة فباعها فله الرجوع فيها وهذا بخلاف  
ولو ضحى بها أو ذبحها في هدى المتعة لم يكن له أن يرجع فيها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد  
رحمه الله تعالى يرجع فيها وتجزئ به الأضحية والمتعة ولم ينص على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلاف  
الشافعي رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم أنه كقول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو وهب  
درهماً ثم استقرضه من الموهوب له فأقرضه ما به جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً كذا في خزانة المفتين  
\* رجل وهب لرجل درهماً فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع فيه ما لم يتقبضه  
المتصدق عليه كذا في المبسوط \* رجل وهب ديناراً عليه لم يرجع وهب له ثرة في نخل وأمره بالقبض فقبض  
كان له الرجوع كذا في السراجية \* رجل وهب شجرة وأذن له بقطعها فقطعها وأنفق في القطع كان  
لواهب أن يرجع فيه ولو وهب شجرة بأصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها وفي مكانها من  
الأرض هو الصحيح لأن ثمة جعل الشجرة أبواباً أو جذوعاً لا يرجع الواهب فيه وروى أنه يرجع في الجذوع  
كما إذا جعلها مطباً فإنه يرجع في الحطب كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا وهب الرجل عبده من رجل ثمان  
الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الأول  
سبيل لأعلى الواهب الثاني ولأعلى الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته إن شاء ثم يرجع  
الواهب الأول على الواهب الثاني كذا في الذخيرة \* ولو وصل إلى الواهب الثاني بهبة أو صدقة أو وارث أو  
وصية أو شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن للواهب الأول أن يرجع فيه كذا في المحيط \* لو باع الموهوب له الموهوب  
من آخر فرد المشتري بعيب ليس للواهب أن يرجع كذا في شرح مجمع البحرين \* وفي السغناني ولو وهب  
ما غصب أو باع أو تصدق أو أجر أو رهن أو أودع أو أعار فله الرجوع في قيمته ولا يرجع الموهوب له والمتصدق  
عليه بما ضمنه وأعلى الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه  
ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب كذا في التارخانية \* لا خلاف في أن الرجوع في الهبة  
بقضاء القاضي فسخ واختلاف في الرجوع بالتراضي فوسائل أصحابنا تدل على أنه فسخ أيضاً كالرجوع  
بالقضاء فإنهم قالوا يصح الرجوع في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا  
لا تتوقف صحته على القبض ولو كان هبة مبتدأة توقفت صحته على القبض وكذا لو وهب لانساً شيئاً  
وهبه الموهوب له لا أثر ثم يرجع الثاني في هبته كان للأول أن يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع  
فهذه تدل على أن الرجوع بغير قضاء فسخ فإذا أنسخ بالرجوع عاد الموهوب إلى قديم ملكه ويملكه الواهب

بيع الميزلة بالميزلة والرواية محفوظة عن محمد بن يسع المباشرة بالميزلة انما لا يجوز اذا انفخت أما اذا كانت من ساعتها وإن  
يجوز اذا تساوى \* بيع الحنطة بالحنطة مجازة لا يجوز الا اذا ظهر التساوى في المجلس \* اشترى قطناً معلوماً بثمن معلوم يحط من الثمن حصه



الورام ان كان معه هود الان المعروف كالمشروط \* (نوع في المتفرقات) \* شراء ستر الكعبة المعظمة شرقها الله تعالى من السدنة لا يجوز لعدم الملك فان نقله الى بلد آخر لزمه التصديق به على الفقراء \* الحديد والرصاص والخماس (٣٩١) والصفر والشبه اجناس والهوى مع المروى والمتخذ من الكتان

والقطن والزبدنجي مع الوداري جنسان \* الخلل مع العصير جنسان وقال القاضي لا لان العصير يصير خلا فيحرم الفضل لشبهه المجانسة ما لا \* البقر والجواميس والبخت والعرب والضأن والمعز واحد \* وجاز بيع لحم البقر بلحم الشاة متفاضلا ولحم الشاة بالشاء جاز مطلقا لا بالاعتبار عند الامامين \* ويبيع الزيتون بالزيت بطريق الاعتبار اجماعا \* ولا يجوز بيع غزل القطن بالقطن المتساويا ولا بأس بالسهمك واحدة باثنين لعدم الوزن ولا خبير فيما يوزن الامثلة بمنزل ولا خير في الجبن باللبن ولا بأس في السمن بالجبن وعن الثاني لا بأس لحلم الطير بلحم الطير متفاضلا لانه ليس بوزني \* اشترى لحما فذهب ليأتي بالثمن فأبطأ فباع البائع اثلا يفسد يحل للعالم بالقصة شراؤه فان باع باز يدصدق به وان باع ناقص فالنقصان موضوع واصله مسئلة الجامع الصغير \* اشترى عبدا وغاب قبل قبضه الى آخره \* اشترى كذا قرية من ماء القرات ان كانت معلومة جاز \* بيع الماء ولو في الحيض والا بار لا يجوز الا في وعاء يجعله \* باع جذا في محبة يجوز في المختار سواء سلم أولا ثم باع

وان لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون أمانة في يد الموهوب حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يتراضى على الرجوع ولم يقبض القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبضه الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذ قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي أو بقضاء القاضي وليس للموهوب له أن يرجع فيه كذا في البدائع \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وان مات في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب أن يضمه الا أن يكون منه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولو لم يرده أو رد الحاك كذا في الذخيرة \* واذ قضى القاضي بإبطال الرجوع لمانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط \* اذا وهب من الفقير شيئا لا يملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية \* وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب أسقطت حق في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى \* رجل وضع حبلا في المسجد أو علق قنديل لاله الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في السراجية \* ويستوى في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما أو كافرا كذا في المبسوط \* سئل عن رجل دفع خمسة دنانير الى أم بنته الصغيرة وقال اجعلي لها جهازا ثم اراد الاب أن يرجع وأخذ تلك الدنانير قال امس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه لو كيل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى والله أعلم

#### \* (الباب السادس في الهبة للصغير) \*

ولو وهب رجل شيئا لولده في الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لارواية لهذا في الاصل عن أصحابنا وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى للابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* وهو المختار كذا في الظهيرية \* رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون آتيا في صنع كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان في ولد فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا له في المعصية كذا في خزائن المقتنين \* ولو كان ولده فاسقا وأراد أن يصرف ماله الى وجه الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه كذا في الخلاصة \* ولو كان الولد مشغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يفضل على غيره كذا في المنتقط \* وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ولا فرق في ذلك ينسما اذا كان في يده أو في يده ودعه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب أو في يد المرتن أو في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه وكذا لو وهبته أمه وهو في يدها والاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا في التبيين وهكذا في الكافي \* واذا أرسل غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صحته الهبة فلويرث جع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة \* اذا وهب الابن الى دار الحرب لا ينه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا في الصغير \* ولو باعه يباع فاسدا وسلم اليه أو باعه بشرط الخيار للشترى ثم وهبه لابنه الصغير لم يجز كذا في المبسوط \* والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي \* وصى اليتم اذا وهب عبده للصغير وللصغير عليه دين صحته الهبة ويسقط دينه فان اراد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد ثم استحق رجل العبد وضمن

أو عكس امكن لو أخر التسليم الى اليوم الثالث انتقض البيع لان آخر يومين لكنه على الخيار لانه يذوب كل ساعة ففعل الذوب في المدة القليلة عفو الا لكثير \* واستقرضه وزنا يصح فان استقرضه صيغة أو سلمه شتم بري وهو قبيح \* استأجر انسانا ليس عليه العلق يجوز اتقاها \* بيع الفرد

وجميع المحرمات الا الخنزير يجوز للانتفاع بجلدها وفي دود القز الفتوى على قول محمد انه يجوز وبيع القز جائز عندهما وعليه الفتوى  
وشراء السباع جائز وله لا وبيع الفيل (٣٩٣) جائز بعثك كل ما هذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب أو هذا البيت أو هذا الصندوق

الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الاب بعد البلوغ ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع  
على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة \* الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب  
فانه يجوز وهو المأخوذ به وعليه الفتوى كذا في الفتاوى المتأنيبة \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
وهب دار لابنه الصغير وفيها ساكن باجر قال لا يجوز ولو كان بغيا جارا أو كان هو فيها يعني الواهب فالهبة  
جائزة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية ابن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب  
لا يجوز كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة والحيط \* ولو وهب دار لابنه الصغير ثم  
اشترى بها دارا أخرى فالثانية لابنه الصغير كذا في المائتة \* رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها  
جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية \* الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى في رجل تصدق بداره على ابنه الصغير وله فيها متاع أو كان فيها ساكن بغيا جارا جازت الصدقة وان  
كانت في يدي رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل لرجل جواه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجر أو بغيا  
يوافق جوابه في الهبة وجوابه في الصدقة فيما اذا كان هو الساكن أو كان فيها متاعه يخالف جوابه في الهبة  
فالمرور عنه في الهبة اذا كان الواهب في الدار أو كان فيها متاع الواهب أنه لا يجوز وكما أن الهبة تنقضي  
القبض فالصدقة تنقضي في قبض فيكون في المسائلين روايتان عنه كذا في المحيط والذخيرة \* تصدق  
بارض من روعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغير باجارة لا كذا في الوجيز للكردي \* قال  
صاحب كتاب الاحكام كتب الى تظهير الدين في رجل له أرض من روعة يذره في يد مزارع وهما رب  
الأرض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفتقر الحال بينهما اذا رضى المزارع بالهبة وبينهما  
اذا لم يرض أجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي \* قال لولده  
الصغير تصرف في هذه الأرض فأخذ تصرف فيها لا تصير ملكا كذا في القنية \* واذا وهب لابنه وكتب به  
على شريكه فالقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه في حصته ما لا تصرف فيه فيكون للاب الا اذا دلت دلالة على  
التملك كذا في المائتة \* رجل دفع الى ابنه في حصته ما لا تصرف فيه ففعل وكثر ذلك فبات الاب ان أعطاه  
هبة فالكل له وان دفع اليه لأن يملك فيه للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى \* رجل اتخذ لولده أو  
لثامه ثيابا ثم أراد ان يدفع الى ولده الآخر أو تلميذه الآخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ أنهما عارية  
كذا في السراجية \* اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صاروا باجا لا تقطع مسما اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا  
لم يصير مسما اليه الا بعد الخياطة والتقليم ولو قال اشترى هذا صارا ملكا كذا في القنية \* قال أبو  
القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال  
الفقيه وعنده في أن الثياب لها ما لم تقر المرأة أنها جعلتها ملكا للصبي ألا ترى أنه لو كان الصبي مقدرا عشر  
سنتين أو نحو ذلك فبسطت كل ليلة فراشا وبسطت عليه ملهنة أو لحافا لم يصير للولد ما لم تقبله كذلك  
ههنا وليس ههنا منزلة ثياب البدن قال أبو القاسم لو جهز ابنته في حال صغرها أو حال كبرها لكن سلمه اليها  
فانه يكون لها اذا كان ذلك في حصته كذا في البناء \* امرأته لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير  
الذي هو من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير  
ملك للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضين \* الموهوب له ان كان من أهل القبض فحق القبض اليه وان  
كان الموهوب له صغيرا أو مجنون فحق القبض الى وليه أو وليه أو وصي أبيه ثم جده ثم وصي وصيه ثم  
التاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد منهم أو لم يكن كذا في شرح الطحاوي \* فلأن  
الاب ووصيه والجد والاب ووصيه غايبة منقطعة جاز قبض الذي يملوه في الولاية كذا في الخلاصة  
\* وأما غير الاب والجد ونحو الاخ والعلم والام وسائر القربايات ففي الاستحسان يملك قبض الهبة اذا كان

أو هذه الدار أو هذا الجوالق  
ان علم بما في هذه المواضع  
جاز في الكل وان لم يعلم جاز  
في غير الدار والقربة \* اخذ  
الاتراك منه ثوبا وعجز عن  
استرداده فباع من ممتلك  
من اخراجه وحلف المشتري  
انه ثوبه لا يحنث لان بيع  
المغصوب اذا كان الغاصب  
مقرا أو عليه بينة يجوز وكذا  
يجوز بيعه من الغاصب  
وكذا الواجر واذا اراد بيع  
البيت مع الحمامات يبيع  
بالليل حين اجتمعت كاهن  
فان باع بالنهار ولم يجتمع  
فسد \* مسائل يبيع  
المشاع \* الشركة اذا  
كانت بسبب الخلط  
باختيارهما أو بالاختلاط  
بلاختيار يجوز بيع أحدهما  
حصته من شريكه لا من  
اجنبي الا باذن شريكه وان  
باع وكانت بالميراث أو الهبة  
أو الشراء أو الاستيلاء يجوز  
من شريكه ومن اجنبي  
وان لم ياذن شريكه ولا يملك  
التصرف الا باذن شريكه  
في حصته ولو باع رب الاشجار  
حصته من العامل لا يصح  
لان رب الاشجار تركها  
على الشجر لا العامل ومع  
هذا لو لم يتنازعا حتى ادرك  
دخ بناء بينهما يباع أحدهما  
قسطه من اجنبي بلا اذن  
شريكه لا يجوز \* دار بين  
اثنين باع أحدهما بيتا

معيان رجل لا يجوز عن الثاني انه يجوز في نصيبه في شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين الصغير  
فلأنه ان يطله ولو أن يتأوأرضا بينهما باع أحدهما نصيبه من اجنبي من غير ان يكون للمشتري طريق في الأرض جاز وان بشرط أن يكون



له طريق لا وفي المنتقى بعثك أصيبي من هذا الطعام ولم يبين كم هو بطل البيع وان يئنه بعد ذلك وكذا الوباغ نصيبه من الدار ولم يبينه وان اتفاقا على أنهم ما يعرفان كم هو فيجوز وفي الفتاوى ان علم المشتري نصيبه جاز (٣٩٣) وان لم يعلم البائع ان أقر البائع ان الأمر كما قال

المشتري وان لم يعلم المشتري

قال الامام ومحمد لا يجوز علم

البائع أم لا \* (مسائل

توابع المبيع) \* على

باب الحانوت المبيع ظله في

السوق ان باع بمرافقه

دخل لا مطلقا \* باب الدار اذا

كان مقفلا لا يدخل القفل

والسر المركبة تدخل

وألواح الحانوت تدخل في

مطلق البيع والصندوق

المثبت في البناء والدنان

المدفونة في الأرض أو المركبة

في البناء أو جذع القصار

الذي يدق عليه لا يدخل في

بيع الحانوت وان ذكر

مرافقه وحقوقه وقدر الحمام

يدخل بلاذ كروا القصاص

لا تدخل وان ذكر الحقوق

\* الخطب والقصب والطرفاء

وكل ما كان من جنس الخشب

يدخل بلاذ كروا وقد ذكرنا

ان كل ما يقطع في كل سنة أو

سنتين أو ثلاث لا يدخل لانه

كالثمار الا بالذ كروا تدخل

الافسار في بيع الحمار

والسرج لا يدخل في بيع

الفرس الا ان يكون الثمن كثيرا

يصلح لهما والعجول تدخل في

بيع البقر بلاذ كروا الخش

في بيع الاتان لان البقرة

لا ينتفع به ابدا وقيل هما

سواء لا تدخل بلاذ كروا

بداره في محلة كذا أو بكرم

له رجل ينصرف الى دار

المقرو كرمه وقت الاقرار ولو

لا ضرر وللشسترى ان يقطع \* بيع نصف السكنى مشاعا لا يصح كجذع من سقف \* بيع الباب المغلق والقص في الخاتم ان امكن القصل بلا ضرر

الصغير في عيالههم وكذلك وصى هو لا يملك استحقاقا اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم أحد سواء جاز قبض الهبة استحقاقا ويستوى في هذه المسائل اذا كان الصبي يعقل القبض أو لا يعقل وهذا كله اذا كان الاب ميتا أو حيا غائبا غيبة منقطعة فأما اذا كان حيا حاضرا والصبي في عياله هو لا يملك قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضرا اليتيم أحد سواء جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجدل أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بينهما اذا كان الصغير في عياله أو لم يكن فظاهر ما أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة \* فان كان الصغير في حجر المهرم وعياله فهو هبة للصغير هبة ووصى الاب حاضر فقبض المهرم قيسل لا يجوز قبضه وان قبض الاخ أو الأم أو الامم والصغير في عياله أجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* والصغيرة التي يجامع مثلها وهي في عياله الزوج اذا قبضت هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان يجامع مثلها من أصحابنا من قال اذا كان لا يجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح أنه اذا كان يعولها وهي لا يجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض الولي عليها كذا في الذخيرة \* ولو كانت الصغيرة في عياله الجدة أو الاخ أو الأم أو المهرم فوجب لها هبة فقبض الزوج جاز كذا في التتارخانية \* فان أدركت لم يجز قبض الاب والزوج عليها الا بذنها كذا في الجوهرية النيرة \* صغيرة في عياله أجنبي عالها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية \* ولو كان الصغير في عياله الجدة أو الاخ أو الأم أو المهرم فوجب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاضي خان \* وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الصغرى \* وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا كذا في الوجيز للكردي \* وهذا قول علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وان كان لا يعقل لم يجز كذا في السراج الوهاج \* قبول الهبة من الصبي صحيح اذا تمت الهبة منفعة في حق الصغير أما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا أعمى أو ثرا في دار قيل ان كان يشتري منه ذلك فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه بشي ويلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة \* وذكر الحارثي وهب دار الابن له أحدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير أم باطلة وهو الصحيح لأن هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبق هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها منهما كذا في الوجيز للكردي \* ثم كل ما يتخلص به عن الحرام ويتوسل به الى الحلال من الخيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الاجنبيين كذا في التتارخانية والله أعلم

### باب السابع في حكم العوض في الهبة \*

العوض نوعان متأخر عن العقد ومشرط في العقد (أما العوض) المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض (أما الاول) فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو أن يقول هذا عوض عن هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو فحللتك هذا عن هبتك أو تصدقت به ذابلا عن هبتك أو كافأتك أو جازيتك أو أثبتك أو ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لانيان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أيضا وهب شيئا للموهوب ولم يقبل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما

(٥٠ - فتاوى رابع) مات لا يجبر وارثه على البيان \* مشجرة بين رجلين بلغت الاشجار القطع باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر وللشسترى ان يقطع \* بيع نصف السكنى مشاعا لا يصح كجذع من سقف \* بيع الباب المغلق والقص في الخاتم ان امكن القصل بلا ضرر

جاذوان لزم الضرر خير المشتري بين الصبر الى الفصل والفسخ \* وقال القاضي بسخ الباب المغلق لا يجوز مطلقا والجدان كان يباغ بالوزن  
تعتبر المساواة بينهما وبين الما ان يبيع به (٣٩٤) في الوزن \* قال بعثك عبدا ولم يسمه ولم يره المشتري فباطل وان عبدا لي فان اتفقا

على انه هذا العبد جازا لبيع  
ثم اختلفوا ان البيع الاول  
يجوز اذا اتفقا أم ينقض بينهما  
بيع آخر بالتعاطي هذا اذا  
كان له عبد آخر أم لو واحد  
قليل يجوز وقيل لا يجوز أم لو  
قال بعثك عبدا لي في موضع  
كذا وليس له ثمة الا واحد  
يصح عند الكل \* باع شيئا في  
غلافه لا يجوز الا الخطئة  
وسائر الجيوب في سنانها  
والذهب والفضة في ترابها  
بجلاف جنسه من الثمن  
وبيع الجلود والكروش قبل  
الذبح لا يجوز وان نزع وسلم  
لا ينقلب العقد جازا \* وعن  
محمد باع القم من القطن  
ثم قال لم يكن في يدي يوم  
البيع هذا القطن وانما حدث  
بعده وقال المشتري قد كان  
قال قول للبائع انه حدث \* بيع  
حبة من الحنطة لا يجوز  
ولا يضمن متلفها ولا يصح  
دعواها كقطرة ماء وحنفة  
تراب وكذا كل ما لا يتول  
ويوجد ملقى في الطريق  
\* اشترى مسلم من ذمي خرا  
وشربه لا يلزمه الثمن ولا يلزمه  
الضمان لبطلان الشراء  
والشرب باذنه وقد ذكرنا ان  
الاذن في العقد الباطل معتبر  
\* جبل فيه ملح أو كبريت أو  
حجر أو فستق أو شيء من  
المباحات وليس ملكا لاحد  
حل شيء منه فيبيع صح  
وحل الثمن لانه مباح عليك

ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما ما حق الرجوع والثاني أن لا يكون العوض في  
العقد مملوكا بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يبيح كون عوضا وان كان  
الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا  
واحدا أو شيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه  
قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا أو تصدق عليه بشيء فعوضه الصدقة من  
الهبة كانت عوضا بالاجاع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسم لم بأن استحق من يده لم يكن عوضا  
وله أن يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد دخرا أو لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع  
فان كان قد هلك أو استهلك الموهوب له لم يضمه كالموهلك أو استهلكه قبل التعويض وكذا اذا زاد دخرا  
لم يضم كذا في البدائع \* وان استحق بعض العوض فبقي منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاء رد ما بقي  
في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يرد في يدها كذا في  
السراج الوهاج \* وأما سلامة المعوض وهو الموهوب فشرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن  
يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فله الموهوب له أن يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب  
مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد في البسطة أو نقص فيه كان له أن يأخذ نصفه  
ونصف النقصان كذا في البدائع \* وان قال أرد ما بقي من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان  
كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في  
السراج الوهاج \* واذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من  
غير خلاف كذا في البدائع \* هذا اذا كان الموهوب أو العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه  
فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة  
ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض ~~هكذا~~ كذا في  
السراج الوهاج \* (الثاني بيان ماهيته) فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بخلاف بين أصحابنا  
يصح بما تصح به الهبة ويطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى أنه يثبت حق  
الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجسد الموهوب له  
بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجده بالعوض عيبا لم يكن له  
أن يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ما أن يرجع على  
صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع \* ويشترط  
شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والافراز كذا في خزائن المفتين \* ولا يكون في معنى  
المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي  
\* (النوع الثاني) العوض المشروط في عقد الهبة \* فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة  
في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما  
أن يتنح من التسليم وبعد التقايب يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما أن يرجع فيما كان له  
ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما أن يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط  
العوض وهذا استحسن والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف درهم يتقلب بينهما جازا بعد التقايب كذا في  
القنية \* ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض أو كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض  
الهبة عن ملكه فله الرجوع فيما لم يعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوي

بالاستيلاء \* وفي الديناري اشترى نصف شجرة للحطب لا يصح ولولا لقرار يصح \* (الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل \* اذا  
قبضه) \* اشترى منقولا وقبل قبضه قضى به دينه لا يصح \* ولو تصدق المشتري أو المستأجر بالاجرة أو بدل الصلح من دعوى العين لا يجوز عند



الثاني خلاف المحمّد ولو وهبه من آخر وأمره بالقبض جاز في المنقول والعقار بخلاف البيع وكذا الورهنه من آخر وأمره بالقبض فقبضه  
\* وفي التجريد وهب أو تصدق أو رهن أو أقرض من غير بائه لم يجز عند الثاني واجارة (٣٩٥) ما اشترى قبل القبض لا يجوز عقارا

أو منقولاً وإن أمره بقبضه  
وقال محمد يجوز الرهن  
والقرض والصبي فله غير  
البائع وكذا الوصية لغيره  
ولو رهنه للبائع أو وهبه منه  
لا يصح اتفاقاً \* ولو زوج  
الجارية المشترقة قبل  
القبض يجوز ولو وقفه قبل  
نقد الثمن والقبض يوقف  
الأمران \* قبضه وأدى الثمن  
صح وهو ذاعلي قول من  
لا يشترط في صحته التسليم  
إلى المتولي \* ولو مات ولم  
يترك ما لبيع الوقف \* وإن  
أعتقه البائع أو دبره جاز  
وسقط حق حبسه وإن كاتبه  
قبل القبض ملك البائع  
الحبس فإن أدى المشتري  
الثمن نفذت الكتابة وإن  
أعتقه المشتري قبل قبضه  
ونقده الثمن وهو مفلس  
لم يملك البائع سعاية العبد  
عندهما خلاف المروهن وإن  
أعاده أو أجزه من البائع لم يجز  
فإن هلك في العمل فن البائع  
وإن سلم من العمل فلا أجر  
وإن أعاده المشتري أجنيا  
وأمره بالقبض فقبض صح  
وإن أبرأ الأجر المستأجر من  
الاجرة أو تصدق أو وهبها  
إن استوفى المنفعة أو شرط  
تججيل الاجرة جاز بالإجماع  
وإن لم يوجد كلاهما لا يصح  
عند الثاني ديناً كانت الاجرة  
أو عيناً والاجارة بحالها عند  
محمد والثاني أو لا إن ديناً

\* إذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو نحوه أو أمره فقال هذا عوض هبتك جاز كذا في الصغرى  
\* ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للاجنبي المعوض أن يرجع على  
الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره إلا أن يقول الموهوب له عوض فلان أعني على أني ضامن وهو  
كما لو قال هب لفلان عبدك هذا أعني فإن الأمور لا يرجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على أني ضامن  
هكذا في فتاوى قاضي خان \* والأصل في جنس هذه المسائل أن كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة  
يكون الأمر بأدائه سبب الرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة لا  
لا يكون الأمر بأدائه سبب الرجوع إلا بشرط الضمان كذا في الظهيرية \* ولو وهب له هبة فعوضه عوضاً على  
غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع في الهبة إن كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد ولم  
يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج \* وإن استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع  
كذا في الخلاصة \* وإن كانت الهبة قد هلكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم جميعاً كذا في  
السراج الوهاج \* ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضاً  
عندها وكان له أن يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة داراً فعوضه بيتاً منها كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي  
الفتاوى العتبية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمتها ألف فباعها بألفين قبل نقد الثمن أخذها الشفيع  
بألفين ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط أو قيمته ولو حضر الشفيع بعد ما دفع المشروط إلى الواهب أخذها  
به كذا في التتارخانية \* رجل وهب لرجل ثوباً وخمسة دراهم وسلم الكل إليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم  
يكن عوضاً عندهما استحسنانا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وهب له خنطة وظحن بعضها وعوضه دقيقاً من  
تلك الخنطة كان عوضاً وكذلك لو وهب له ثياباً وصبغ منها ثوباً بعصفر أو خاطه قيصاً وعوضه إياه كان عوضاً  
وكذلك لو وهب له سويقاً فقلت بعوضه وكذا في الذخيرة \* ولو وهب نصراً إلى مسلم هبة فعوضه المسلم خيراً  
أو خبزاً لم يكن ذلك عوضاً ولا نصراً أن يرجع في الهبة وكذا الرجل إذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم  
ظهر أنها ميتة رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضي خان \* وهب لرجل ثوباً بغيره وسلمه إليه وأجاز  
رب الثوب الهبة جازت من ماله فله أن يرجع فيه ما لم يعوضه الموهوب أو لم يكن ذارحماً محرم منه وإن  
عوض الرجل الذي وهب له أو كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب له من الرجوع كذا في المبسوط \* عبد  
مأذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ما أنه يرجع في الذي له  
والهبة باطلة وكذلك والد الصغير إذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط \* الصغير  
إذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطلة كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا  
وهب للصغير هبة فعوضه الأب عنها من مال الصغير لم يجز تعويضه وإن كانت الهبة بشرط العوض كذا في  
الجوهرة النيرة \* ومن وهب لرجل جاريتين فولدت أحدهما في يدها الموهوب له فعوضه الولد عنها لم يكن له أن  
يرجع فيها كذا في السراج الوهاج \* مريض وهب للصبي عبيداً ساوي ألقا ولا مال له غيره فعوضه  
الصبي منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فإن كان العوض مثل ثلث قيمة العبد أو أكثر  
فالهبة ماضية وإن كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة وإن كان  
العوض شرطاً في أصل الهبة فإن شاء الموهوب له رد الهبة كلها وأخذ العوض وإن شاء رد سدس الهبة  
وأمسك الباقي كذا في المبسوط والله أعلم

#### (الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة)

في الباقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لغيره هذه العين لك إن شئت ودفعها إليه فقال شئت يجوز  
وعن محمد رحمه الله تعالى في الثمر إذا طلع فقال صاحب الثمر لغيره هولاك إن أدرك أو قال إذا كان غداً فهو جائز

جاء قبل المستأجر أو لا ولا تبطل الاجارة وإن ردت لا تبطل وعادت الاجارة \* وفي التجريد ولو وهب بعض الاجرة  
أو أبرأه جاز بخلاف وهو حوط والحاصل أن كل تصرف في الثمن يجوز في الاجرة بعد ما وجبت وقيل الوجوب فعلي الاختلاف وإن كانت

عينا لا يجوز التصرف قبل القبض \* وفي التجريد يجوز التصرف في الاثمان والديون قبل القبض سوى الصرف والسلم وكذا في الديون والتمنقات الموروثة والموصى به عينا (٣٩٦) أو دينا يجوز التصرف والبيع قبل القبض والتصرف في القرض قبل القبض جائز وفي

الاقالة بعد قبض المشتري لو باع المبيع من البائع صح لامن غيره لانه يبيع في حق ثالث وبيع المنقول قبل قبضه من البائع أو الاجنبي لا يجوز والمفسوخ بخيار الشرط قبل رده الى البائع اشتراه المشتري أو الاجنبي يجوز والحاصل انه انفسخ البيع في المنقول بسبب هو فسخ في حق الكافة يجوز البيع قبل قبضه من المشتري وغيره ولو بسبب هو فسخ في حقهما لا غير يجوز من المشتري لامن غيره \* (نوع آخر في بيع الشيء في الشيء) \* باع حب هذا القطن اختار الفقيه جواره وغيره عدمه \* باع صوفيا في فراشه ان في فقهه ضرر لم يجوز ولا يجبر على فتنق قليل حتى ينظر فيه المشتري فان رضى أجبر البائع على فتنق الكل وكذا في الجزر في الارض وقال القاضي ان تنصير في الفتنق يفسد البيع كالخدع وبيع النوى في القرفاسد وبيع البزري البطيخ ان مكسورا يصح والا لا \* ذبح شاة شمباع مسلوخها أو كرسها يصح ويلزمه التسليم ويخير المشتري باع دجاجة ميتة مع أولوة في بطنها أو الولوة التي في بطنها جاز وان كانت حية وباع الولوة لا يجوز وان باع ملك الدجاجة صح والولوة

بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة \* ولو هب غلاما أو شيئا على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل الاقتراق جاز وان لم يجز حتى اقتراق لم يجز ولو هب شيئا على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحته الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غاي لا يصرح فيها بشرط الخيار كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له على آخر ألف درهم فقال اذا جاء عندك الف الف أو قال أنت بري منه أو قال اذا أدبت الى نصف المال فانت بري ومن النصف الباقي أو قال فالك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير \* وفي الفتاوى العتبية اذا قال أبرأتك على أن تعتق عبدا أو قال أنت بري على أن نعتقه ببراءة اياك فقال قبلت أو اعتقت له يبرأ عن الدين كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى سئل أبو نصر عن رجل قال لا آخر أبرأتك عن الحق الذي لي عليك على أني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل ألا يرى أنه لو هب له شيئا على أنه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة أولى كذا في المحيط \* وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لغيره وهبت لك هذه الامعة على أن تعوضني ألف درهم فسد دفع اليه الامعة فوطئها وولدت له قال آخره أن يدفع العوض الذي شرط أو القيمة كذا في الذخيرة \* قال أصحابنا جميعا اذا هب هبة وشرط فيها شرطا فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل أمة فاشترط عليه أن لا يبيعها أو شرط عليه أن يتخذها أم ولد أو أن يبيعها من فلان أو يردّها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا في السراج الوهاج \* وان وهب لرجل أمة على أن يردّها عليه أو على أن يعتقها أو على أن يتولدها أو وهب له دارا أو تصدق عليه بدار على أن يردّها عليه شيئا من ماله أو يعوضه شيئا من ماله فاشترط عليه أن لا يبيعها أو شرط عليه الكافي \* والاصل في هذا أن كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج \* (وجله لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشروط الفاسدة ثلاثة عشر) البيع والقسمه والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين والخروج عن المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح الطحاوي وتعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية (وما لا يبطل بالشروط الفاسدة ستة وعشرون) الطلاق والخلع عيال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد رحمه الله تعالى والكفالة والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحات التي فيها القصاص حالا أو مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط وعزل القاضي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الخرج على المأذون وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط (وما تصح اضافته الى زمان في المستقبل أربعة عشر) الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والايصال والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف (وما لا تصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة) البيع واجازته وفسخه والقسمه والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين هكذا في الفصول الاسترويشية \* رجل وهب لآخر أرضا على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم الصفار ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراخا فالهبة فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان الموهوب كرمًا وشرط أن ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل الشرط كذا في محيط السرخسي \* وفي الاسيحياني رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن يردّها عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يردّها عليه ولا يعوضه بشيء كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى

البائع وان باعها وهي في الصدف فسد عند محمد وعليه الفتوى وعند الثاني يجوز والخيار للمشتري وان اشترى الصدف امرأة وسكت عن الولوة جاز والولوة له لانه يتولد من الصدف فاشبهه بالبضة من الطير بخلاف ما اذا اشترى سمكة ووجد في الولوة حيث يكون للبائع ولو وجد فيها صدف فانه أولوة فهو للمشتري وكذا كل ما هو غذاء للسمك وكذا الولد في بطن السمك سمكة أخرى وكذا العنبر الموجود



في بطنها لانه حشيش في البحر هو طعمها وعن محمد رحمه الله في الصدف المشتري وجد لؤلؤا فالمشتري كالسهمك لافي الدجاجة لان اللؤلؤ يتولد من الصدف كبعض السمك ولا كذلك الدجاجة \* وفي المنتقى وجد في بطن السمكة لؤلؤا (٣٩٧) وفي بطن سمك ابتلع السمك المشتري

فهو للبائع والبيع اذا كان فاسدا لا اختلاف فيه \* يبرأ المشتري بالرد الى منزل البائع قبله البائع أم لا وان كان مختلفا في فساده لا بد من قبوله أو القضاء به وبمجرد الرد الى منزله لا يبرأ كمن اشترى الى النيروز فوجد المبيع مريضا فردا الى منزل البائع ومات في يده قال أبو بكر الاسكاف لا يلزم المشتري شيء من الثمن \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله البيع الى النيروز اذا كان البائع والمشتري يعلمان الوقت الذي فيه النيروز يجوز البيع \* اشترى نخلة في أرض بطريقها بلا بيان موضع الطريق وليس اليها طريق من ناحية معاومة فعند الثاني يصح البيع وتدخل النخلة من أي جانب ان لم يتفاوت فان تفاوت فالبيع باطل وعند محمد البيع باطل \* باع جارية عليها قلب وقرط ولم يشترط دخوله وانكر البائع لا يدخل الحلي في البيع فان سلم الحلي أو سكت عن طابعها أو هو يراها كان لها \* وفي بيع العبد والجارية يلزم البائع من الكسوة قدر سائر العورة وان بيع وعليه ثياب دخل ان كان ثياب مثله أو مثله لا الثياب التي تكون عليها العرض والبائع ان يمسك ثياب العرض وعليه

امراة قالت لزوجه تصدقت عليك بالالف الذي لي عليك على أن لا تنسري على أو قالت على أن لا تنزوح فقبل ثم تزوج أو تسري فلا رجوع في الف كذا في المحيط \* وهبت مهرها لزوجهها على أن يجعل أمر كل امراة تزوجه عليها يدها ولم يقبل الزوج فاختار أن الهبة تصح بلا قبول المديون وان قبل ان جعل أمرها بيدها فالأبراء ماض وان لم يجعل فاختار أنه يعود المهر وكذا لو أبرأت على أن لا يضربها ولا يحجرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخلاصة \* قالت امراة لزوجهها تركت مهرى عليك ان جعلت أمرى بيدي ففعل ذلك فمهرها على حاله ما لم تطلق نفسها لانهم اجععت المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات \* امراة قالت لزوجهها وهبت مهرى لك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت وهبت لك مهرى على أن لا تظلمني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها على حاله اذا ظلمها والفتوى على هذا القول وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب مستحق عايم لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* وسئل أبو بكر عن امراة قالت لزوجهها اتخذ الوليمة وقت جهازي فما أنفقته فأنقص من مهرى قال يكون كما قالت له كذا في الحساوي للفتاوى \* اذا قال الرجل لامرأته ابرأتني عن المهر حتى أهب لك كذا فابراة ثم أتى الزوج أن يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكري كتاب الحج امراة تركت مهرها على زوجها على أن يجمع بها فلم يجمع قال محمد بن مقاتل ان المهر يعود عليه على حاله قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعته المختار للفتوى ما قاله نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى أن المهر يعود كذا في المضمرات \* امراة قالت لزوجهها انك تغيب عني كثيرا فان مكثت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فكث معها زمانا ثم طلقها (فالمسئلة على خمسة وجوه) الوجه الاول اذا كانت عدة منها الهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدتها أن يمكث معها ففي هذا الوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الثالث اذا وهبت على شرط أن يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكثت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس اذا صالحته على ان يمكث معها على أن الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا في المحيط \* امراة وهبت مهرها لزوجهها بالقطعة على أن لا يبيعها في كل حول ثوبين وقيل الزوج ذلك فغضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرط في الهبة فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرط في الهبة سقط مهرها ولا يعود بذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن يحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان \* امراة قالت لزوجهها (كأين تراي جنك ازمين بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية \* امراة وهبت مهرها من زوجها على ان يمكثها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم تكن وقتت للمساومة وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتت وقتا فطلعت فقبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقيل اذا لم وقتت لذل وقتا كان قصدها ان يمكثها ما عاش قال نعم الا أن العبرة لا إطلاق اللفظ امراة وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رحمه الله

ترجمة  
٢ ارفع يدك عني فقد وهبت لك المهر

ان يعطى ثياب المنزل ولا يكون للثياب قسط من الثمن \* وجد في جذع دار اشتراها مالان ادعاء البائع فهو له يحلفه ان انكره المشتري والا فهي لقطعة \* باع عبدا وله مال لا يملكه المشتري بلا شرط فان شرط البائع له ان كان اكتسبه عنده هذا البائع ملكه المشتري وان كان اكتسبه

عند بآئعه الاول لا أثر لهذا الشرط لانه ملك البائع الاول وان اكتسبه عند البائع الثاني يملك بالشرط ان لم يكن ديناً \* ويشترط القبض في المجلس ان صرفا وان ديناً لا يجوز البيع (٣٩٨) في حق المال وفي حق العبد على الخلاف المعروف في صرف وبيع باجتماع عقد النسبة

تعالى صحت الهبة طلقها أو لم يطلق كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل أبو جعفر رحمه الله تعالى عن منع امرأته عن المسير الى أبيها وهي مرضية فقال لها ان وهبت لي مهرلك أعتك الى أبيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى الشهرود فوهبت بعض مهرها وأوصت بالبعض على الفقراء أو غير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الى أبيها ومنعها قال الهبة باطله قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها بمنزلة المكره في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فهرى عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة وتعليق كذا في الظهيرية \* مرضية قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فهرى عليك صدقة أو فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض فقولها باطل والمهر على الزوج كذا في خزائن المفتين \* المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا أتزوجك حتى تهينني مالك على قوهبت مهرها على أن يتزوجها (٢) ثم أبى أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها أو لم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيخان \* لو أبى الاضطجاع عند امرأته فقال لها برئيتي من المهر فأضطجع معك فابرأته قيل ببرأ لان البراء للتودد الداعي الى الجماع كذا في القنية \* ولو قال لمدونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق \* ولو قال لرب الدين اذمت فانت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي \* أبرأه من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية والله أعلم

#### \* (الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك) \*

عبد في يدي رجل جاز رجل وادعى أن صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه ويجد صاحب اليد ذلك فجاء المذعي سنة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أو لا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بخلاف أن شهد أحدهما الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الاول والاخر كذا في الذخيرة \* وان كان الواهب أقر بذلك عند القاضي والقاضي يده أخذ باقراره هكذا كرم المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة رحمه الله تعالى قول اول وآخر وذكر في كتاب الاقرار قوله الاول قال مشايخنا رحمه الله تعالى ما ذكره هنا أصبح كذا في المحيط \* اذا استودع الرجل رجلا ودبعة ثم وهبها له ثم شهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهد بالقبض فهو جائز فان شهد الواهب ان يكون في يده يومئذ وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب والهبة في يد الموهوب له يوم يخاضع الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حيا فان كان ميتا فشهدادهم باطله كذا في المبسوط \* رجل وهب لرجل متاعا ثم قال انما كنت استودعك فاقول قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف أخذ المتاع فان وجدته هالكا فان كان هلك بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهالك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط \* وهب لرجل عبدا وقبضه الموهوب له ثم جاز رجل وأقام بينة أنه كان اشتراه من الواهب قبيل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهدوا على الشراء قبل الهبة وانما شهدوا على الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان (٢) قوله ثم أبى أن يتزوجها كذا في عامة النسخ وهو كذلك في فتاوى قاضيخان على ما في يدي من النسخ والاولى حذفها لاجل التعميم المذكور بعده تأمل اه بحر اوى

ولا يدخل الا كاف في بيع الجار مو كفا أو لا وهو الظاهر الا اذا ذكر ويدخل العذار في بيع الفرس والزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الجمل \* تصدق بدار ثم باعها منه صح البيع وانفسخت الصدقة \* اتفق المشايخ ان المشتري بالميتة والدم لا يملك والمشتري امانة في يده وشمس الاثمة على انه مضمون وقيل مضمون عندهم امانة عنده وثمره عدم الملك ان دعوى المستحق على المشتري بالميتة لا تسمع وتسمع على المشتري بالخمر والخنزير ويضمنه بالقبض وقيل انه أيضا امانة \* ولو باع ماله ومال غيره صفقة ائتم ظهير الدين انه لا يجوز البيع أصلا والصحيح عدم البطلان في ماله \* ولو شرط فناء الدار في البيع ففسد عنده وقال محمد لا لأنه ليس ببيع الفناء لان الناس علموا أنه لا يباع فعلى هذا اذا باع قرية ولم يستثن المسجد والمقبرة لا يفسد عنده \* جمع بين دار وطريق المسلمين يباع واستحق الطريق من المشتري خير بين الرق وبين امسالك الدار بحصة من الثمن \* ان احتلط الطريق بقى بالدار وان ممر الزم الدار بالحصصة بلا خيار وان الطريق غير محدودة ولا يعرف فسد البيع وان كان مكانه مسجدان كان خاصا

فالقول فيه مثل الطريق المعلوم وان مسجد جامع فسد البيع كله لان بيع الجامع لا يجوز وان كان ارضاهم دوما أرخ أو ساحة لا بناء فيها بعد ان يكون في الاصل جامعا والارض المستأجرة فاسد اذا جعلها مسجدا وبني فيها انقطع حق البائع وكذا لو غرس وكذا



لو وقفها وبنى عليها عند الامام وبجهد الوقت وجعله في المستبد لا يبطل حقه وان ادعى المشتري فاسدا ببيعته من غائب وبرهن  
لا يقبل وان اقر البائع بطل حقه وقضى على المشتري والمقبوض فاسدا مضمون بجميع (٣٩٩) قيمته واصفاه واطرافه لانه ضمان

قبض كالغصب وولدها غير  
مضمون كولد المغصوبة وان  
حدث نقصان بالولادة ان  
بالولد وفاء اجبروا الا ضمن  
نقصانها وكذا كل نقصان  
والغاصب من المشتري  
كغاصب الغاصب وان  
اكتسب عند المشتري وده  
مع الكسب لانه يتبع  
الاصل وهل يتفرد البائع  
بالفسخ ففي المنتقى نعم وفي  
المبسوط لا بد من القضاء او  
الرضا وفصل البعض بانه  
ان في البديل ككونه خيرا  
او المبدل فلكل في المواجبة  
وان لا فيها لكن بشرط زائد  
كالبيع الى العطاء فلكل  
قبل القبض ولين له الشرط  
بعده ولو قبل المشتري  
فاسدا او اعتقه وقيمه زائد  
يوم الاتلاف على يوم القبض  
غرم قيمته يوم القبض بخلاف  
الغصب ولا يصح ابراء البائع  
المشتري فاسدا عن القيمة  
قبل هلاك المبيع ولا يحل  
أكل طعام اشتراه فاسدا ولا  
وطء الجارية بعد القبض  
ايضا وان صبغه المشتري  
أجر بطل حق البائع وقيل  
يكراه وطء الجارية المشتراة  
فاسدا قيل يحرم ولو حبلت  
صارت أم ولد للمشتري  
ويغرم قيمتها لعقرها وفي  
رواية البيوع المقر ايضا  
وأفتى ابن سلام انه يحل فيه  
التصرف لا المباشرة كالاكل  
ونحوه كالغصب الذي تقع

أرخ شهود الشراء شهرا أو سنة وان كان العبد في يد الواهب فأقام الموهوب له البيعة أنه وهبه له وقبضه  
قبل الشراء وأقام المشتري البيعة أنه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة  
\* في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى اتفق الواهب والموهوب له أن الهبة كانت بشرط العوض  
ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض ألف وقال الموهوب له خمسة آلاف والعوض لم يقبض  
بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فالواهب الخيار ان شاء قبض خمسة آلاف وان شاء رجع في الهبة وان كان  
الموهوب مستمرا بجمع بقيته ان شاء وان اختلفا في أصل العوض فقال الموهوب له الواهب ما شرطت  
للك العوض أصلا فالقول قوله ويكون للواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائما وان كان مستمرا كالكافلاشي  
على الموهوب له ولكن يحلف الموهوب له ههنا على دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان  
الموهوب مستمرا كذا في المحيط \* رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدقت بها على وأذنت لي في  
قبضها فقبضتها كان القول للتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدق على فخازت وقال  
التصدق لابل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير إذني كان القول للتصدق عليه ولو ادعى عبدا في يد غيره  
وزعم أنه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهم ما قبضه الموهوب له بغير إذنه وقال الموهوب له  
وهبته لي وقبضته بأذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في منزلك لا بحضورنا  
فأمرتني بقبضه فتقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضخان \* في المنتقى اذا أراد الواهب الرجوع في الهبة  
وادعى الموهوب له أنها ملكك فالقول قول الموهوب له ولا يعين عليه فان عين الواهب شيئا وقال هذا هو  
الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط \* ولو قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في  
مرضاها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى \* اختلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر أن الهبة  
كانت في الصحة أو المرض فالقول قول من يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما تنتقض بعد الموت  
واختلف فيه فالقول لمن ينكر النقص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والمالك كذا في  
القنية في باب الدعوى والخصومات في الهبة \* رجل اشترى حليا ودفع الى امرأته واستعملها ثم ماتت  
واختلف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية فالقول قول الزوج مع اليمين أنه دفع اليها عارية لانه منكر للهبة  
كذا في جواهر الفتاوى \* ولو قال المدعي عليه وهب لك والدي هذه العين فلم تقبضها الا بعد موته وقال  
الموهوب له قبضتها في حياته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث كذا في الذخيرة \* واذا أراد الواهب  
الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك أو قال عوضتك أو انما تصدقت به علي وكذبه الواهب فالقول  
قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبتا لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيرا وكذبه  
الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط \*  
وكذا هذافي كل زيادة متولدة كذا في خزائن المفتين \* ولو ادعى الموهوب له أنه سمن عندي وكذبه الواهب  
فالقول للواهب عندنا كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب أرضا وفيها بناء أو شجر أو سويق أو هو ملتوت أو  
ثوب أو هو مصبوغ أو مخيط فقال الموهوب له وهبتا لي وهي حجر أو فبنيت فيها وغرست وقال وهبتا لي وهو  
غرم ملتوت وغير مخيط وغير مصبوغ فقلت أنا وصبعته وخبطته أنا وقال الواهب لابل وهبت كذلك فالقول  
قول الموهوب له وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط \* في المنتقى ابن سماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وأولدها ثم أقام الواهب بينة أنه كان  
دبرها قبل أن يهبها قال يأخذها ويأخذ عقرها وقيمة أولادها وكذلك لومات الواهب وأقامت الامة بينة  
أن الواهب قد كان دبرها قبل أن يهبها من هذالرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* وفي الفتاوى  
العتابية ولو استولدها الموهوب له فأقامت الجارية بينة أن الواهب كان دبرها أخذها الواهب وعقرها وقيمة

فيه الفارة والغارة \* والقبض نوعان صريح ودلالة كقبض المشتري فاسدا عقيب العقد بحيث يراه البائع ولا ينهض عن القبض فيكون كاذبه كافي  
الهبة وبدون حضرته لا يملكه الا باذن صريح أو في بعض الفتاوى ان المشتري يملك بالتخلية كالصحيح \* اشترى بجمال الغير بلاذنه ملك المبيع

بقبضه ولا يملك الاخر مقبوضه الا باجازة المالك البيع فيه \* اشترى دارا فاسدا وقبضها وتخرّب عنده فاحشا ثم قدمه البائع الى القاضي وقضى على المشتري بيمينه يوم القبض (٤٠٠) فلشقيع ان يأخذ بذلك القيمة منه وللبائع فيه استرداد المبيع مالم يوجد مبطّل حق

الفسخ ولا يبطل حق الفسخ  
بالاجارة ولا بعوت المشتري  
لان الملك فاسدا ينتقل الى  
وارثه لان مجرد الحق يورث  
فيسترده البائع أو وارثه من  
المشتري أو وارثه \* ولو أجز  
المشتري الارض من غير البائع  
ان لم يكن زرع نقض الاجارة  
لأنها تنسخ بالعدوان وزرعها  
لا حتى يدرك لثملق حقه بها  
\* وان وطئ البائع الجارية  
المبيعة فاسدا في يده أو يد  
المشتري لا يكون ابطلا  
للبيع بخلاف وطئه واختيار  
له حيث يكون ابطلا للبيع  
\* المشتري فاسدا اذا تصرف  
في المشتري نفذ تصرفه وبطل

ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التتارخانية \* رجل وهب عبدا انسان بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه أنه  
عبد له وأقام البينة وقضى القاضي له ثم أجاز المولى هبة العبد كراخيصا ف رحمه الله تعالى أنه لا تجوز اجازته  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو ما دأب على الرواية التي رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن قضاء  
القاضي للمستحق يكون فسخا للعقد الماضي أما في ظاهر الرواية لا يكون فسخا كذا ذكره من الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى واذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فتصح اجازة المستحق والفتوى في  
البيع على ظاهر الرواية قال لا تخركنت وهبت لي ألف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم أقبضها فالقول قوله  
وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت أنه استكرهها في الهبة  
تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيان \* امرأته وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت بعد  
ذلك لم أكن مدركة وكذبت بنفسها ان كان قد باق المدة في ذلك الوقت أو كان به اعلام المدركات  
لا تصدق أنتم لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزائن الفتاوى \* في البقالي ويجوز  
الرجوع فيما وهب للعبدة بغيره المولى ان كان العبد مأذونا له ويصدق الواهب أنه مأذون ولا تقبل بينة  
العبد على أنه محجور الا أن تكون على اقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم ولو غاب العبد  
والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه أو قامت عليه البينة كذا في  
المحيط \* رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد أمس فلم تقبل كان القول قول الواهب كذا في فتاوى  
قاضيان والله أعلم

#### \*( الباب العاشر في هبة المريض ) \*

قال في الاصل ولا تجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث واذا مات الواهب  
قبل التسليم بطلت يجب أن يعلم بان هبة المريض هبة عقد او ليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كانت  
لانها وصية بمعنى لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له  
وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها قبض  
الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط \* ان كانت الهبة دارا قبضها ثم مات ولا مال له غيرها جازت  
الهبة في ثلثها وورد الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم ومالا يقسم كذا في المبسوط \* مريض وهب لرجل  
جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق تردا الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار  
كذا في جواهر الاخلاطى \* وروى اذا وطئ الواهب المريض الامه لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له  
وله ثلث الامه وثلث الولد باقية الورثة الواهب ولو قطع الواهب يدها في وجوب الارش روايتان كذا في  
التتارخانية \* ان كانت الهبة جارية فكتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غيرها فعلى الموهوب له ثلثا  
قيمتها للورثة ولا ترد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلاثي قيمتها ثم عجزت الكتابة لم يكن للورثة عليها سبيل  
وان عجزت قبل القضاء أخذوا ثلثها وكذلك ان كتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم مالم يقض  
القاضي بثلاثي الورثة فان قضى للورثة بثلاثيها ثم أعتقها الموهوب له فهو كالحرة الشريكة اذا أعتق فعند  
أبي حنيفة تخير الورثة بين التضمن والاعتاق والاستعانة ان كان الموهوب له موسرا ولم يذكر في الكتاب ان  
كان معسرا هل للورثة تضمينه ويجب أن يكون لهم تضمينه بالاجماع هكذا في المحيط السرخسي \* في  
الفتاوى العتائية ولو وهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط أن يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة أو  
أكثر جاز وان كان أقل فالموهوب له ان شاء أكمل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة وأعتق عوضه وكذا اذا  
عوضه من غير شرط كذا في التتارخانية \* مريض وهب لرجل عبدا وسلم اليه ثم الموهوب له قتل الواهب  
عمدا أو خطأ فإنه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية \* رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمته ألف

حق البائع يحتمل الفسخ  
أولا كالاعتاق الا الاجارة  
والنكاح فانما لا يبطلان  
حقه في الفسخ واذا أوصى  
بالمشتري فاسدا بطل حق  
البائع بخلاف ما اذا ورثه  
الوارث يسترده البائع من  
الوارث واذا زال المانع من  
الفسخ بسبب هو ففسخ من  
كل وجه في حقه ما وحق  
الكافة عاذا حق البائع كالرهن  
يفك أو يرجع في الهبة لان  
رد بعيب بعد القبض بالتراضي  
لأنه في حق المشتري كأنه  
اشترى ثانيا ولو كان قضى  
بأنه ثمة ثم زال المانع لا يعود  
حقه في الوجوه كالهوا والزوائد  
لا تمنع الفسخ الامتلاء غير  
متولدة كالصبغ والخطاطة

والمتولدة كالسمن وان منفصلة متولدة كالسبب وان لا تمنع ولا تضمن الزوائد ان هلك وتضمن ان استهلك وان هلك المبيع درهم  
لا الزوائد أخذها البائع مع قيمته يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استردها مع المبيع ولا تطيب له الزوائد وان هلكت أو استهلك



الروايد لا يضمن خلافه ما في الاستهلاك وعلى هذا الخلاف روايد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الروايد قائمة ضمن المبيع والروايد  
للمشتري بخلاف المتولدة منه وان انتقص المبيع عند المشتري بأفة سماوية أو بفعل (٤٠١) المبيع والمشتري له أخذ المبيع مع

أرض النقصان وان بفعل  
الاجنبي ان شاء البائع ضمن  
المشتري النقصان ورجع  
هو على الجاني وان شاء تبع  
الجاني كالغصب وان بفعل  
البائع صار مستردا حتى اذا  
لم يوجد من المشتري حبس  
عن البائع هلك منه والنقود  
تبعين في الفاسد في الاصح  
فأخذ القائم ويرد مثله  
الهالك \* اشترى من مديونه  
شراء فاسدا ثم يتقاضاه ليس له  
حبس المشتري لاستيفاء ماله  
على البائع من الدين ولو  
الشراء صحيحا يملك والفرق  
ان في الصحيح حصل الفسخ  
بعد قبض الثمن يملك الحبس  
وفي الفاسد قبله فلا يملك  
بيانه ان البيع وقع بمثل  
الدين فصار المشتري مديون  
البائع أيضا وآخر الدينين  
قضاء عن الاول فتقاصا  
فصار قابضا بالمقاصة والفساد  
لا يلزم تنافلا مقاصة وكان  
الدين الاول قائما بالمبيع  
لم يقابل به فلا يملك الحبس كما  
قبل الشراء ولهذا قلنا لو  
مات البائع هذا وعليه ديون  
لا يملك المشتري فاسدا ان  
يستبد بالمبيع بل يتخاص  
الغرماء ويكون كواحد  
منهم فيه بخلاف المشتري  
صحيحا هنا لو العين بعبد  
الفسخ في يده للثمن حيث  
يكون أحق من الغرماء وهنا  
مقال كثير يوقف عليه في

درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهوب له ادفعه أو افده فان اختار الفداء  
فداه بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص عن عهدة الجناية بدفع الجاني يدفع  
نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط \* مريض وهب عبده  
ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لو رثته هكذا في السراجية \*  
مريض وهب عبده لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعته الموهوب له قبل موت الواهب  
جاز ولو أغنته بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية \* مريض وهب مريض عبدا وسلمه اليه فاعته وليس  
لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسهى في ثلثي قيمته لو رثته الواهب ويسعى  
في ثلثي ثلث الباقي لو رثته الموهوب له وان كان على الموهوب له دين ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم يسعى  
العبد في قيمته يضرب فيها غرماء الموهوب له يدينهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط \* ولو  
وهب المريض دارا قيمتها ثلثمائة على أن يعوضه عبد ا قيمته مائة وتقابض الشفيع أن يأخذها بقيمة العبد  
فان مات وأبى الورثة الا جازة خير الشفيع كالموهوب له أي رد الشفيع ثلث الدار أو كل الدار وأخذ عبده  
وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ بالشفعة كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل  
صحیح على أن يعوضه عبد ا قيمته مائة وتقابض ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وأبى الورثة  
أن يجزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء نقض الهبة ورد الموهوب كاه وأخذ عوضه وان شاء  
رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثاه ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب له أزيد في  
العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك كذا في خزائنة المقتنين \* اذا وهب المريض شيئا  
لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع يخير المشتري كذا في الصغرى  
\* ولو وهب المريض كثر قيمته ثلثمائة على أن يعوضه الصحيح كثر ترساوى مائة وتقابض ومات ولم يجز  
الورثة رد كثر الهبة وأخذ كثر نفسه أو رد نصف الكرو وأخذ نصف كره ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة  
وأخذ العوض وان شاء رد ثلثيها ولا يرجع بشيء كذا في الكافي \* مريض له عبد يساوى خمسة آلاف درهم  
وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للموهوب له  
ادفعه أو افده فان اختار الفداء فداء بالدية وسلم له العبد كاه لان الدية يبدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه  
فتبين به أن ماله خمسة عشر ألفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا اتفقت الهبة في جميعه  
واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر أن على الموهوب له الدية كاملة لو رثته باختياره فان كان يساوى  
سنة آلاف درهم واختار الفداء فانه يرد على ورثة الواهب ربعه ويندى ما بقى بثلاثة أرباع الدية كذا في  
المبسوط \* وفي العيون هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد ألف  
درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره ورجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول أبي حنيفة ومحمد  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في  
مرضه غلاما لابنه ولائنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصار لورثة عا ديه كذا في  
التتارخانية \* واذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء  
قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء  
قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع في هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث  
ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله أبطلت ذلك الرجوع ورددت الهبة الى تركه الملت كذا في  
المبسوط \* مريض وهب جاريتة لمريض فريدها الموهوب له على الواهب هبة منه فهو جائز وليس لورثة  
الموهوب له أن يرجهوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسخا من كل وجه وأنه يوافق

(٥١ - فتاوى رابع) الاجارة ان شاء الله تعالى وذكر القاضي أمر المشتري فاسد البائع باعتاقه قبل القبض أو الطحن لو حنطة قبل  
قبضها بفعل وقع عن البائع وذكر الظهيري انه يقع عن المشتري وصار قابضا والاولا والدقيق للمشتري فاما أن يحمل على اختلاف الروايتين

أو يكون أحدهما غلطاً من الكتاب لكن مقتضى الدراية المتأخر لأن أمره بالاعتاق طلب التسليط على القبض فإذا فعله عنه فقد قدم عليه قبضه اقتضاء بخلاف ما لو أعتقه المشتري (٤٠٣) لعدم القبض فذلك الأمر بشئ لا يلبسه إلا من كذا عللوا به وفيه كلام فإن القبض

فعل حسي والحسي لا يصح اثباته بالاقتضاء حتى انما قوله أعتقه عني لا يدل فاندفع أعتقه عني بألف لعدم لزوم القبض في البيع ولا يرد مفاوض مطالب بالثمن الخ لأنه ليس منه بل هو من قبيل تعاقب الهبة بالشروط وحين اشتراها صار قابضاً لا يكون ثابتاً بالاقتضاء فإذا مرضى دراية كلام القاضي \* أعتقه المشتري في الفاسد قبل قبضها فأجاز البائع وقع عن البائع لتوقفه على إجازة البائع لعدم ملكه قبل قبضها بخلاف شراء قفيز فاسداً أو أمر المشتري البائع بخلطه بملكه لأنه بالاتصال بملكه صار قابضاً \* باع عبداً فاسداً وقبضه المشتري ثم أبرأه البائع عن قيمة الغلام ثم مات لزومه قيمته وإن أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لأنه إخراج الغلام من كونه مضموناً والبراءة عن القيمة حال قيامه لا يصح لأن الواجب لرفع الفساد رد العين القائم وبعد الهلاك يصار إلى القيمة وعلى هذا الحكم في الغصب إن أسند البراءة إلى القيمة حال القيام لا يصح وإن إلى العين زال الضمان والمنصوص عن المشايخ في الغصب خلافه ويشهد له صحة الرهن والكفالة بقيمة المغصوب

رواية أبي حنص عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* مريض وهب غلاماً لا مهر أنه فقبضته وأعتقته ثم مات المريض فالتحق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزائنة المفتين \* مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وإن ماتت من ذلك المرض فإن كانت مريضة غير مرض الموت فكذلك الجواب وإن كانت مريضة مرض الموت لا يصح إلا بإجازة الورثة وتكلموا في حسم مرض الموت والمختار للفتوى أنه إذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة فراش أو لم تكن كذا في المضمرات \* قال أبو الليث رحمه الله تعالى هو أن لا يقدر أن يصلي قائماً وهو أحب وبه نأخذ كذا في الجوهرة النيرة \* مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كانت عند الهبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين على القيام فهي بمنزلة الصدقة تصح هبتها كذا في فتاوى قاضيخان \* والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول إن تطاول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا \* والمرأة إذا أخذها الطلق فباعته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فإن سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يصح كذا في السراجية \* وهبت مهرها من زوجها في مرض موته أو مات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لصحة الإبراء ما لم تمت فإذا ماتت منه فلورثته ادعوى مهرها كذا في القنية \* مريض مرض الموت طلق امرأته ثلاثاً وباع منها مئزلاً ووهب لها ثمنه وأوصى لها بألف درهم ثم مات وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن على قول من أجاز البيع باطلان فإن أجاز سائر الورثة فهذا على وجهين إن قالوا أجزأنا ما أمر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وإن قالوا أجزأنا ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعاً كذا في خزائنة المفتين \* وإذا وهب المولى من أم ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من أم ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقلب وصية أم إذا أوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

### \* (الباب الحادي عشر في المتفرقات) \*

في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئاً وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستلمه بغير قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير أمره أو وهب له ثوباً ثم قطعه بغير أمره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئاً وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط \* وفي فتاوى آهو رجل له على آخر مائة وخمسون درهماً مائة حالة وخمسون مؤجلة فوهب رب الدين للدينون خمسين فذلك الموهوب ينصرف إلى الحال أم إلى المؤجل أفق الإمام الاجل برهان الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بأنه ينصرف إليه ما وبه أفق القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* المريضة إذا قالت ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا كذا في خزائنة الفتاوى \* وسئل على السعدي عن قال لامرأته هي لي جميع أم لا كك فقالت وهبت هل يدخل فيه المهر أم لا فقال لا كذا في التتارخانية \* رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهازا إلى زوجها فماتت الابنة فادعى الأب أنه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلها فإليه قال بعضهم القول قول الزوج والبيئة على الأب وبه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال بعضهم القول قول الأب لأنه هو الدافع والمملك قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن كان الأب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الأب لأن مثله يأنف عن الاعارة وإن كان من أوساط الناس يكون القول قول الأب لأنه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \* أعطى لزوجته دنانير لتتخذ به أثياباً وتلبسهم عنده فدفعها إلى معاملة فهي لها كانت تدفع لزوجها ورعا عند الحاجة إلى النفقة أو شيئاً

حال قيام العين وأنه منصوص في الهداية في مواضع وإذا أصر البائع والمشتري على امسالك المشتري فاسداً وعلم به القاضي له فسخه حق الشريعة وبأي طريق رده المشتري فيه إلى البائع صارت كالبيع وبأي عن ضمانه وإن باعه من البائع وقبضه البائع آخر



انفسخ البيع وان على خلاف الثمن الاول وان جاء بالمبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعاد المشترى الى منزله أو الغاص بفعل كذلك وهلك في يده ما لا ضمان عليهم ما وان وضعه بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فحمل الى (٤٠٣) منزله وهلك ضمانا لانه بالنقل ثانياً أعاد

بذمه المبتلة بخلاف الاول لان الرد لم يتم وهناتم بالوضع \* اشترى ثوبا فاسدا وقطعه قيصا ولم يخطه وأودعه عند البائع وتلف ضمن النقصان فقط لان بالايدي منه صار رادا اليه لا قدر النقصان لان الرد مستحق عليه فباي وجه وجد وقوع عن المستحق وفيه اشارة الى ان النقصان في يد المشتري لا يطل حق البائع في الفسخ لانه لو بطل لما صح وقوعه عن المستحق وفي الزادات اشترى ثوبا من غير ذي اليد بعد وسلم العبد ثم أخذه من ذي اليد بهيمة أو صدقة أو شراء أو ودعة أو غصب ليس للمشتري ان يرجع بالعبد على بائع الجارية لان المستحق وصل الى المستحق بأي جهة كان فلا يالي باختلاف السبب عند اتحاد المقصود ولكنه ذكر في الاصل ما يخالفه فانه قال وصول المستحق الى المستحق من غير من عليه الاستحقاق لا يعتبر وصولا كالمشتري فاسدا \* باعه من آخر أو وهبه ثم اشترى الثاني وهبه من البائع الاول أو تصدق عليه لا تسقط القيمة عن المشتري الاول ولا يلتفت الى هذا الوصول لكن فيه كلام فان الاستحقاق بعد تعاق حق الغير لم يق فلا

آخر وهو ينفعه على عياله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا في القنية \* امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابرأ من المهر ولو جعلت زوجا في حل يبرأ الزوج عن المهر كذا في خزائن الفتاوى \* قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهرى منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق ولهذا لو أكره على الهبة فهو هبة لا تصح كذا في الوجيز للكردي \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها (١) وادعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا أرادت المرأة أن تهب مهرها لمها أن تعيد المهر على الزوج فتصالح عن المهر على المولودة أو على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فرددته بخيار الرؤية عاد المهر على الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزائن الفتاوى \* واذا أرادت المرأة أن تهب مهرها للزوجها لم تمانت وان لم تمت بقي في ذمته يدعي أن تشتري من زوجها ثوبا في منديل بمهرها ان ماتت بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المتي \* هبة المهر من الزوج الميت تصح استحقاقا كذا في السراجية \* والبنات لو وهبت مهرها من أبيهن أو من أمهن بالقبض صح كذا في الخلاصة \* قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والوكيل بالتسليم أن يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العناية ولو وكل الواهب رجلا بالتسليم ووكل الموهوب له رجلا بالقبض وغاياصح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصة وكيل الموهوب له وينفرد أحد وكيلي التسليم به بخلاف وكيل القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التتارخانية في فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز \* ولو أنفق على عدة الغير على طمع أن يتزوجها بعد عدتها فأبى أن يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع بما أنفق والا فلا يصح أن لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وقال الاستاذ قاضي خان الاصح أنه يرجع عليهم ازوجت نفسها أو لم تزوج لانها رشوة ولو أكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية \* وسئل أبو القاسم عن أمر شريكه بأن يدفع ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رحمه الله تعالى ولو لم يكن على وجه الهبة فلا بد أن يخاصم اذا كان مقررا بالمال وبالوكالة كذا في الحاوي للفتاوى \* أمير وهب جارية لرجل فأخبرته الجارية أنها كانت لتاجر قتل في غير (٣) واستولى عليها وتداولها الايدي والموهوب له لا يجرد ورثة المقتول وهو يعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها ربح ما يقع في فتنه فله أن يرفع الامر الى القاضي ليبيعهها للغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى أبي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل أرضا كانت في يده مدة وبعداً به كانت في يده فجاء مدعي يخاصمه قال أبو خنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رحمه الله تعالى ان أراد أخذ الأرض فكذلك وان أراد أخذ القيمة حيث استلمها بهيمة كان له أن يخاصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى \* قاض أو غيره دفع اليه سمحت لاصلاح المهم فاصالح ثم ندب يرد ما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت المالك فيها والدافع استردادها خطب امرأة في بيت أخيها فأبى أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية \* اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأنم اذا أجاز ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو أهدى ملك العدو الى أمير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية \* وسئل ابن مقاتل عما يهدي أبو الصبي الى

(١) قوله ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها الا صوب حذف هذه المسئلة لانها تقدمت بعينها قبيل الباب العاشر اه  
(٢) قوله في غير بكسر العين المهملة القافله كافي القاموس اه بجزاوي

يصح النقيض وكذلك الصداق المعين اذا وهبت من الزوج وطأقت قبل الدخول لا يرجع عليها بنصف المعين لان حصول الوصول كان من المستحق عليهم وان كانت وهبت بعد القبض من آخر وهب الموهوب له من زوجها وطلقها قبل الدخول يرجع الزوج عليها لان تبدل المالك

بمنزلة تبدل الملك لما عرف دل ان حصول الوصول من غير المستحق لا يعتبر وصولا من الجهة المستحقة \* باع منه صحيجا ثم باعه ايضا منه فاسدا  
ينفسخ الاول لان الثاني لو كان صحيجا (٤٠٤) ينفسخ الاول به فكذلك لو فاسدا لانده لمحق بالصحيح في كثير من الاحكام وكذلك

اذا باع المزارع المستاجر من  
المستاجر فاسدا تنفسخ  
الاجارة كما اذا باعه صحيجا  
\* باع الى الحصاد ثم اسقط  
الاجل عاد جازا \* ولو باع  
بالق ورطل خروا زال الخمر  
لا يعود جازا لان المفسد في  
أحد بدلى العقد بخلاف  
الاول فان الاجل لا يدخل  
في العقد \* غصب عبدا قيمته  
ألف فزاد عنده الى أن باع  
ألفين ثم اشتراه غاصبه  
فاسدا ومات ان قبل الوصول  
بعد الشراء الى الغاصب  
فعليه ألف وان بعد الوصول  
اليه فالقنان لان الزيادة  
كالوديعة \* باع فاسدا وسلم ثم  
باع من غيره وادعى ان الثاني  
كان قبل فسخ الاول وقبضه  
وزعم المشتري الثاني انه كان  
بعد الفسخ والقبض من  
الاول فالقول له لا للبائع  
و ينفسخ الاول بقبض الثاني  
\* (نوع آخر) \* باع الى  
الحصاد فسد ولو باع مطلقا  
ثم أجله اليه جاز ولو باع الى  
هبوب الريح ثم اسقطه  
لا ينقلب جازا والقبض فيه  
بلاذن البائع لا يعتبر  
والخليفة فيه قبض كالصحيح  
\* ولومات البائع وعليه دين  
آخر فالمشتري أحق به من  
الغرماء كما في الصحيح بعد  
الفسخ ولومات المشتري  
فالبايع أحق من سائر الغرماء  
بما يتيه وتصرف المشتري

المعلم أو الى المؤدب في النيروز أو في المهرجان أو في العيد قال اذا لم يسأل ولم يلح عليه في ذلك فلا بأس به كذا  
في الحاوي للفتاوى \* وسئل الطحاوي عن علق كوزه أو وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من  
المطر فباعه انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل اصحاب الكوز أن يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال  
رضي الله عنه وجوابه في الكوز مما لا اشكال فيه فأما في الماء فإنه ينظر ان كان أعده لذلك حينئذ يسترده  
وان لم يعد له ذلك لم يسترده كذا في التتارخانية \* وقبول الهبة والصدقة على اللقيط الى الملتقط وقبضه جازا  
استحسانا كذا في الملتقط \* لقيط في يد ملقة طنة له وينفق عليه وليس لهذا الصغير أحد سوى ما جاز لاجنبي  
ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه وله هذا الاجنبي أن يسلمه لتعليم  
الاعمال وليس لاجنبي آخر أن يسترد منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغير \* وسئل  
علي بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاغترف من الاناء ماء  
بأناه دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للغترف أم يكون ذلك لصاحب  
الحمام ويكون منه اباخة للداخلين فقال صار أحق به من غيره ولكن ما صارت ملكا له كذا في التتارخانية  
\* دفع الى أجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك لا زني بك فله الطلب وان وهبها لارادة الزنا وهي  
قائمة فله الاسترداد والافلا كذا في القنية \* وفي فوائد شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت  
مهرها لا تصح ان كان قادرا على الضرب كذا في الخلاصة \* وسئل والدي عن خالص زوجته وآذاها  
بالضرب والشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يعرضها لاهلها حتى الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في  
التتارخانية \* في فتاوى النسفي سئل نجم الدين عن امرأة أعطت زوجها ما لا يسئله ليتوسع بالتصرف  
فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج واستولى على ذلك المال هل للمرأة أن تأخذ ذلك المال من  
ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج أو أقرضته منه فلا وان كانت أعطته ليتصرف فيه على ملكها  
فلها ذلك كذا في المحيط \* هبة البناء دون الارض جائزة كذا في الذخيرة \* ويدخل في هبة الارض ما يدخل  
في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها تدخل ولا يدخل الزرع في  
الصلح من غير ذكر قال ركن الاسلام الصباغى الزرع يدخل في الرهن والاقرار والتي \* بغير ذكر ولا تدخل في  
البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل  
الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر كذا في الميزان \* وفيه ما غرور ورق فسدت الهبة لانه يمتنع  
التسليم كذا في القنية \* في التهمة سئل والدي عن رجل قال لا تخرا دفع لي اصطبلك حتى تكون فيه دابتي  
فدفعه له لمن يكون السرقة قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا أجاب به علي بن الحسين  
السعدي وسئل على مرة أخرى فقال هو لمن ألقى الحشيش سواء كان غاصبا للاصطبل أو مستعيرا أو غاصبا  
للدابة أو مستعيرا لها الا أن يكون جعل لذلك موضعا معروفا أو قال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع  
لي دابتي حتى تبيت في اصطبلي حينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى  
النسفي رجل قال لامرأته بين يدي الشهود غفر الله لك حيث وهبت لي المهر الذي لك على فقالت ٢ (أرى  
يخشيدم) فقال الشهود هل نشهد على هبتك فقالت ٣ (هزارتن كوام باشيد) فقال يعرف الرد والتصديق  
في أثناء كلامها فيحمل على ما ترون كذا في الذخيرة \* اذا وهب ابنته من رجل كان نكاحا ولو وهب امرأته  
من نفسها كان طلاقا ولو وهب عبده من نفسه كان عتقا كذا في خزائن الفتاوى \* وفي جامع الفتاوى عبد  
مديون وهب فأراد الغرماء نقض الهبة فلأغرماء ذلك فلو فدى الواهب أو الموهوب له قبل النقض تمضي

٢ نعم وهبته ٣ كونوا ألف نفقس شهودا

من المكروه كالبيع والاجارة والكتابة ينفسخ خلاف سائر البياعات الفاسدة وتصرفات المشتري فاسدا لا تنفسخ الا الاجارة الهبة  
والنكاح والشفيع حق نقض تصرفات المشتري لكن نقض الاجارة يكون بالقضاء لان الاجارة بالاعداد تنفسخ بحكم القاضي \* باعها



فاسدوا سألها إلى المشتري ثم قال هي حرة لا تعتق وان قال بعد ذلك هي حرة لكن لا يجاب الاول لو حضر المشتري فاعتق بالاجاب الثاني بالاتفاق ولا يشترط القضاء في فسخ البيع الفاسد \* اشترى عبدا وقبضه ثم تقابلا ثم أبرأ (٤٠٥) البائع المشتري عن الثمن صح لان

الثمن واجب عليه ولو مات العبد عند المشتري لا ضمان عليه لانه كان مضموما بالثمن وقد أبرأه عنه وبعت العبد بطلت الاقالة \* (نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد) \* وهو بيع الوفاء ذكر صاحب المنظومة في فتاواه انه رهن في الحقيقة لا يملكه المشتري ولا ينفع به الا باذن البائع ويضمن ما كل من زله وأتلف من شجره ويسقط الدين بهلاكه ولا يضمن ما زاد كالأمانة ويسترد عند قضاء الدين لان الاعتبار باغراض المتعاقدين فان البائع يقول رهنتم ملكي والمشتري يقول ارتهنتم ملكي وعليه السيد أبو شجاع وابنه والامام علي السعدي والقاضي أبو الحسن الماتريدي وكان الامام الزاهد علي الرامثي على انه بيع جائز يلزم فيه الوفاء بالوعد فكاهه فيه مفتي الجن والانس مرارا فقال من قصدي الرجوع الان الامام الامير لا يعنى وقد رجع الامير عن هذا الى انه رهن دل عليه انه سئل عن باع نصف حديقته وفاء فخرج البائع المشتري بثقله الى الكرم وأخذ البائع نصف النزل والمشتري النصف ثم أدى البائع الدين وأخذ الحديقة ان كان المشتري أخذ النزل بلاذن البائع له ان يضمه الغلة المحولة وان

الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو أجازوا الهبة بطل حقهم الا أن يعتق العبد ولو أوصى بالعبد رجل ثم مات ليس للغرماء منة قض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فالفضل للموصي له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمتصدق عليه كذا في التتارخانية \* وسئل أبو بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاه أو من كسبه قال ان كان يعلم أنه لو بلغ مولاه كره ذلك فلا يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى \* قال لمكانه وهبت منك بدل الكتابة فقال الكاتب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي \* أنزله وهب من فلان دارا كان هذا اقرارا صحيحا في الغياثية الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاخلاط \* وفي الجامع الاصح خلاف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال فمين وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلى بينه وبينها صار قابضا لها كذا في الذخيرة \* وأهل الزمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام في ارجع الى المعاملات الا أنه لا تجوز المعاوضة بالخمر عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر أو الذمي وان صارت الخمر خلافا في يد القابض لم تصر عوضا ويرده الى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمر والخنزير فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبايعات ولا يجوز بالميتة والدم كذا في المبسوط \* وهب المرتد للنصراني أو النصراني له على أن يعوضه خيرا فذلك باطل كذا في محيط السرخسي \* مسلم وهب ارتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعويضه صحيح كسائر تصرفاته الا أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون من جميع ماله وعند محمد رحمه الله تعالى من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فان كان المرتد هو الواهب وقبضه الموهوب له من هبته ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته الى ورثته ويرد عوضه الى صاحبه ان كان قائما وان كان قد أسست له هبة كان ذلك دينيا في مال المرتد سواء كان الآخر علميا ارتداده أو لم يعلم واذا وهب الحربى المستأمن هبة لمسلم أو وهبها لمسلم فقبضها ثم رجع الى دار الحرب ثم عاد مستأمنا فكل واحد منهما ان يرجع في هبته وان سبي وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان حضر قبل القسمة فان وقع الحربى في سهم رجل فأعتقه ثم وصات تلك الهبة اليه بشراء أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان كان الحربى هو الواهب فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك ان أعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المبسوط \* تصراني وهب لمسلم شيئا فعوضه خيرا له الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي \* (قال) حربى وهب لحربى هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلم جميعا وخرجا الى دار الاسلام فله أن يرجع في هبته فان كان عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط \* وفي البيهقي سئل عن النسبي عن امرأته أن يقتسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وترضا على ذلك هل يثبت لهم الملك أو يحتاج فيه الى أن يقول لهم الاب ملككم هذه الاراضى أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفرز فقال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التتارخانية في الفصل السادس في الهبة من الصغير \* سئل عن امرأة باعت كرى باسم زوجها وأحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الانعام والصلة فبات الابن فلن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى \* رجل وابنه في المقازاة ومعه مائة ما يكتفى أحدهما من أحق بالمائة منهما قال الابن أحق به لان الاب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقى أباه وان سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا مائة عانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم انما قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بمحبة جاعل يوم

كان باذنه أو أعطاه البائع لانه هبة منه وكذا اذا كان اشترى كاه وأخذ الغلة فهذا دليل على جبهه كاه رهن حيث لم يطلق له الاستفاد بالانزال وكذلك اجاب فمين باع داره وفاء ثم آخوه من البائع لا يلزم الاجر كالأستاجر الرهن من الرهن وكذلك اجاب فمين باع كرمه وفاء من آخر

وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتا وسلمه وغاب فلما باع الاول الاسترداد من الثاني لان حق الحبس وان كان للمرتهن لكن يد الثاني مبطله فلما ملك أخذ ملكه من المبطل فاذا حضر (٤٠٦) المرتهن أعاد يده فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري الاول والثاني

فلورثة البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولورثة المرتهن اعادة يدهم الى قبض دينه هذا كله دليل على الرجوع \* والقول الثاني ما ذكره السكشي عن علامة سمرقند مولانا صاحب المنظومة انه قال اتفق مشايخ الزمان على صحة هذا البيع لانهم ما تعلقوا بلفظ البيع ولا عبرة بمجرد النية باللفظ فان من تزوج امرأة بنية ان يطلقها اذا مضى سنة لا يكون متعة وجاء صاحب الحادثة الى العلامة وقال بعت جانوتي ثم ادعى المشتري انه وفاء وطلب مني نقد الثمن وتسليم الجانوت وادعت انه كان باتا قال القول قولك قال كان من عزمي ان أنقذوا أسرتي ومن عزمه الرديحين أنقذ فهل لي ان أحلف قال كان ذلك قبل العقد باللفظ ولا عبرة بالسابق وحال العقد في القلب ولا عبرة له بلا لفظ فاللفظ للبيع لا للرهن فيثبت ما تعلقا فان قلت البائع يعمه ويؤدي الخراج في العرف المسترد لانهم لم يفعله طوعا لا جبرا وكذا لا يجبر على ترك الوفاء ويجهل البيع باتا ويكون للمشتري حق المطالبة في الثمن فان اخدمت الدار المبيعة لا يجبر البائع على رد الثمن لانه بمنزلة بيع جديد وكذا اذا كان المبيع عيناه لا تم الامر ولا سبيل

القيامه وفي يده تلك الحديدة يجاب بطن نفسه والوجع الضرب بالسكين وأصله يوجع كذا في المحيط \* قال رضى الله عنه لما سأله عن كتب قصته الى السلطان وسأل منه تمليك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة اني جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له أم يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس واحد فانه تمليك يحتاج الى القبول في المجلس وهذا هو القياس لكن لما تعذر الوصول اليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا أمره بذلك وأخذ منه التوقيع يتلك كذا في جواهر الفتاوى \* قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا قسم الامام الغنائم في أرض الحرب بين الغنائمين أو باعها من قوم من التجار دخلوا معه فله قسمة العدة ويجوز ان يخرجها الى دار الاسلام فإراد المشترون والذين وقع ذلك في سهامهم أن ياتوا بالمساع ليسرقوه فربما يهدى الله لهم من ذلك شيئا فهو له فأخذ ذلك أقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين أخذوه وأخرجوه الى دار الاسلام أو لم يخرجوه على محمد رحمه الله تعالى فقال لان هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الذخيرة \* وذكر في كتاب الصيد حديثا يدل على أن الهبة مشتركة بين جلسائه وبين المهدي اليه قال الطحاوي اذا كانت الهبة لا تحتل القسمة كالثوب أو مما لا يؤكل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لأصحابه منه شيئا وان كانت الهبة تحتل القسمة وهو مهيأ للكل للحال يجعل لأصحابه من ذلك حظا ويمسك البقية لادله كذا في التتارخانية \* رجل مات فبعث رجل الى ابن الميت بثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له أن يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت ممن يترك بتكفينه لثقه أو ورع فان الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز للابن أن يصرفه الى حيث أحب كذا في السراج الوهاج \* اذا وهب الابن لطفله دارا ولم يبين حدودها وحقوقها وكانت الدار وديعة عند آخر وقت الهبة والمودع ساكنها ملك الصغير بالعقد والصدقة في هذا مثل الهبة كذا في جواهر الاخلاطى والله أعلم

#### \*(الباب الثاني عشر في الصدقة)\*

الصدقة بمنزلة الهبة في المساع وغير المساع وحاجتها الى القبض الا أنه لا رجوع في الصدقة اذا عت وبستوى ان تصدق على غني أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أصحابنا رحمه الله تعالى من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء كذا في المحيط \* اذا تصدق على رجل بدار ليس له أن يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا أو غنيا كذا في المضمرات \* ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فأخذها المدفوع اليه طائفا أنه وديعة أو عارية فرده على الدافع لا يحل للدافع أخذه لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان أخذه لزمه رده كذا في السراج الوهاج \* الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول بالقول بل بريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول كذا في القنية \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز لا كدردي \* ولو تصدق على غنيين جاز في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهم ما ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجماع كذا في السراجية \* ولو تصدق بقطعة نفقة على فقيرين جاز اتفاقا كذا في التهذيب \* رجل وهب لساكنين هبة ودفعها اليهم لم يرجع فيها استحسننا وفي القياس يرجع كذا في المبسوط \* واذا أعطى سائلا أو محتاجا على وجه الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسننا كذا في الذخيرة \* رجل في يده دراهم فقال لله على أن أتصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصير رحمه الله تعالى جاز وان لم يتصدق حتى هلك الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى سئل ابن سامة عن تصدق على امرأته وهي معسرة غير أن لها زوجا موسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة بغنى الزوج كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يحز حتى يقبض لانها هبة

لواخذ منها على الآخر \* والقول الثالث ما ذكره القاضي قال الصحيح انه اذا جرى بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان شرطه مستقلة البيع في العقد وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظ بالبيع الجائر وعندها هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط



ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد فيجعل هنا لازما لحاجة الناس اليه \* والقول الرابع قال في العدة واختاره الامام ظهير الدين انه بيع فاسد فلو تباعا بغيره قال أحدهما چون سيم آر (٤٠٧) بيع بمن يارده فقال نعم لا يفسد البيع

أما لو شرطاه في البيع يفسد ولو بعد العقد يلتحق به عند الامام وهل يشترط المجلس للالتحاق ذكر السرخسي وأبو اليسر انه يشترط وفي الايضاح لا يشترط وهو الصحيح وفي فوائد البرهان تباعا مطلقا ثم ألحقا الوفاء يلتحق عند الامام كاثبات الشرط المفسد واسقاطه اذا لم يكن قويا وعندهما لا وان شرط الوفاء ثم عقد دام مطلقا لم يقر بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في التلخية عند الامام \* والقول الخامس ما اختاره أئمة خوارجهم انه اذا أطلق البيع لكن وكل المشتري وكيسلا بفسخ البيع اذا حضر البائع الثمن أو عهد على انه اذا أوفاه ففسخ البيع والثمن لا يعادل المبيع وفيه غبن فاحش أو وضع المشتري على أصل المال ربحا بان وضع على مائة عشرين دينارا فربح وان كان بلا وضع ربح بمثل الثمن أو بغيره يسير فبات بشرط أن يعلم البائع بالغبن الفاحش أما اذا ظن انه غن عدل لكنه بالغبن الفاحش في الواقع فاذا ظن المعادلة وبيع بالغبن الفاحش فبات لانا انما نجعله رهنا بظاهر حاله انه لا يقصد البات علما بالغبن وليس بمعهود وضع الربح على الثمن في

مستقلة وكذلك الهبة اذا كانت لذى رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهو هذا حكمه وكل شيء يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال الواهب وان لم يقبض يجب أن يعلم بأن الصدقة لا تقبل الاقالة والفسخ فيجعل اقالة الصدقة عليك كما مبتدأ وهبة مبتدأة كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو تناقضا الصدقة فبات المتصدق عليه قبل أن يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أعطى رجلا دارا على أن نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله أن يرجع في نصف الهبة لان كل نصف على حدة والشيوع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي \* اذا تصدق بداره على امرأته وعلى مافي بطنها وهي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي أو قال عليك وعلى نفسي بهذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه أحد انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على بني الصغار الثلاثة وهو يظن أنهم أحياء وكان بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة وكلها للحي أشار الى أن الايجاب اذا وقع لمن يملك ولمن لا يملك بوجه من الوجوه كان الايجاب بملكه لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيوع أصلا فيجوز الايجاب واذا وقع الايجاب لشخصين كل واحد من يملك بوجه من الوجوه فالإيجاب يكون لهما وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحدهما الجانيين فيمنع جواز الايجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانيين مانعا هكذا في المحيط \* واذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الاصابة منها كذا في الظهيرية \* اذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فبادام حيا يؤمر بالتصدق واذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدارو الغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة \* وان كان حيا وتصدق بقيمة أجزاء كذا في المبسوط \* ومن قال مالى أو مالى في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السوائم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصابا أو لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الاراضى العشرية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تدخل ولا تدخل الاراضى الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأثاث المنازل وثياب البدلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكاة ومن مشايخنا من قال في قوله ما أملك أو جميع ما أملك في المساكين صدقة يجب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما القياس والاستحسان في قوله مالى صدقة أو جميع مالى صدقة والصحيح هو الاول لانهم ما يستعملان استعمالا واحدا كذا في التبيين في مسائل شتى في كتاب أدب القاضي \* ويسمى من ذلك قوته فاذا أصاب شيئا بعد ذلك تصدق بما أملك ولم يبين في الكتاب مقدار ما يملك لان ذلك يختلف بقلة عياله وكثرتهم وقيل ان كان مخترفا يملك قوت يوم وان كان صاحب غلة أملك قوت شهر وان كان صاحب ضياع أملك قوت سنة كذا في المبسوط \* وذكر في الاجناس قال محمد رحمه الله تعالى لو قال مالى في المساكين صدقة وله دراهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال مالى في المساكين صدقة وله ديون ولائمة دخل ودخل فيه أرض العشر دون الخراج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يتصدق بهما جميعا فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه وثيابه ومتاع البيت كذا في الينابيع \* ولو قال مالى صدقة في المساكين ان فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في المتقط \* قال الخنذي اذا قال لله على أن أهدي جميع مالى أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله الا قدر قوته فاذا استفاد ما لا آخر

البات واختار خاتم المجتهدين مولانا سيف الدين العسبة انه رهن \* والقول السادس ما اختاره البعض واختاره الشيخ الامام فخر الزاهد ان الشرط اذا لم يذكر في البيع نجعله صحيحا في حق المشتري حتى ملك الانزال ورهنا في حق البائع فلم يملك المشتري تحويلا يده وملكه الى غيره

وأجيز على الرد إذا حضر الدين لانه كالزرافة مركب من البيع والرهن فكثير من الاحكام له حكان كالهبة حال المرض وبشرط العوض وجعلناه كذلك لاجابة الناس اليه فرارا (٤٠٨) من الباقي اعطاء الدين والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبخارى الاجارة الطويلة

ولا يمكن تلك في الاشجار قاضروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس امره اتسع حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام ان البيع لا يكون تلجئة حتى ينص عليه في العقد وهي الوفاء واحسد واختار الصمد الشهيد تاج الاسلام والامام المرعيني والامام علاء الدين المعروف بيدر أن البيع بشرط الرد عند نقد الثمن ان المشتري يملكه وقال الامام علاء الدين بدير يملكه انتفاعا فان باعه المشتري من غيره أجابوا سوى علاء الدين بدير بحجة البيع الثاني لانه سلمه البائع الاول الى المشتري برضاه والقول السابع أجاب علاء الدين بدير أنه لا يصح وعلى هذا اختيار صاحب الهداية وأولاده ومشايخ زماننا وعليه الفتوى أعني لا يملك المشتري البيع من الغير كافي بيع المكروه لا كبيع الفاسد بعد القبض وسئل الصدر عنه بأنه يجعل فاسدا وينع من الاسترداد بعد البيع من غيره كالفاسد وان قضى الدين قال هذا كبيع المشتري من المبكر قبل له فان كل المشتري غلة الكرم والارض والدار قال حكمه حكم الزوائد في البيع الفاسد يعني انه يضمنه ان استهلك

أهدى مثله هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال الله على أن أنصدق به - هذا الثوب فعليه أن يتصدق بقيمة ويمسك الثوب وله أن يتصدق بثمنه كذا عن خلف والفقهاء وكذا لو أوصى بالتصدق به - هذا الثوب كذا في الملتقط \* وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال أرضي صدقة في المساكين لا تصير صدقة لانها مجهولة ولو قال أرضي - هذه صدقة وأشار اليها ولم يحدد هاتين تصير صدقة لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد هاتين وأشار اليها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة موقوفة كذا في محيط النسخ \* وفي فتاوى آهو رجل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق به على فلان انفقته صدق بعشرة من عند نفسه وأمسك تلك العشرة قال القاضي بديع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم أو مائة من من خبطة وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في الخاوي أنه يضمن وقال ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التتارخانية \* محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه أفضل من التصديق على الفقراء وان أثرهم على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف أن لا يصبر ينفق على نفسه كذا في الملتقط \* وسئل بعضهم عن التصديق على المكدين الذين يسألون الناس الخافوا بيا كاون اسرافا قال ما لم يظهر لك أن ما تصدق عليه ينفق في المعصية أو هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور بما نوى من سد خلته كذا في الخاوي للفتاوى \* الصبي اذا تصدق بماله باذن الاب لا يصح كذا في السراجية \* ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا تصدق بعد آبق له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه أنه يجوز فصل عنه روايتان كذا في الظهيرية \* رجل في يده دار فتصدق بها على ولده الصغير ولم يقل قبضتها ثم أخرجهما من يده فباخ الصبي وأقام البينة على قول الاب فالدار له كذا في التتارخانية \* التصديق بثن العبد على المحتاجين أفضل من الاعناق كذا في السراجية \* رجل تصدق على الميت أو دعه فانه يصل الثواب الى الميت اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية \* تصدق على فقير بطازجة على ظن أنه فلان ليس له أن يستردها ظاهرا قال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكت منه فلان ثم ظهر أنه طازجة له أن يستردها وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائل لا يسترد في الحالين كذا في القنية \* رجل أخرج الدراهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه من حيث الحكم كذا في السراجية \* ولو تصدق بأدعة ودفعها لغيره أو حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزائن المفتين \* وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا أخر كل منفعة تصل الى من ماله فعلي أن أنصدق به فان رهب له شيئا وجب عليه أن يتصدق به وان أذله أن يأكل من طعامه فانه لا يحل له أن يتصدق به وانما يحل له أن يأكل من طعامه كذا في الخاوي للفتاوى \* وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان أكلها أطمع مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من أخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقض وعن عطاء مثله قال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المأخوذه كذا في المحيط \* اختلنا في التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على أذى الناس وعن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلما تكون تلك السبعون كفارة عن الفلن الواحد ولكن يتصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله أو بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة

ولا يغرم ان هلك كزوائد المغضوب والقول النامن هو القول الجامع فيه ما قاله بعض المحققين في اثنا عشر مسألة وهي من باع عقاره خائفا بمائة مثقال ذهب ثم باع هذا الذهب من مشتري العقار بمائة مثقال فضة نقدا لحيلة الرجح ثم فسخ الوفاء في العقار يرد الذهب



الذي ذكر في العقد لا الفضة المقبوضة (اعترض عليه) بان هذا البيع فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصحيح في حق بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك الشاري بيعه (٤٠٩) من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع

الشجر ولا هدم البناء وسقط

الدين بهلاكه وانقسم الثمن

ان دخله نقصان كافي الرهن

فلم لا يعطى له حكم البيع

الفاسد أو الرهن الصحيح في

حق هذا الحكم حتى لا يجب

عليه وقت الفسك الا

ما قبض كافي البيع الفاسد

والرهن يجب رد المقبوض

لا المسمى (قلت) هذا العقد

مركب من العقود الثلاثة

كالزرافة فيها صفة البعير

والبقرة والفرجوز الحاجة

الناس اليه بشرط سلامة

البديلين اصحابهما والبديل

المذكور لما كان ذهابا وجب

رعاية سلامتها (اعترض

عليه) بانه يجب رعاية سلامة

المقبوض لا رعاية المسمى

لان لزوم الضرر في فوات

المقبوض لافي فوات

المذكور ولانه اذا وقع التردد

في الحاقه بالفاسد أو الحاقه

بالصحيح فالحاقه بالفاسد

أولى لانه فاسد حقيقة

لا الحاق الشرط الفاسد به

وهو شرط الفسخ عند نقد

الثمن ولهذا لم يصح بيع

الوفاء في المنقول وصح في

العقار باستحسان بعض

المتأخرين لانه خال عن

المفسد فاذا كان كذلك

فالحاقه بالفاسد أولى كما

الحق بالفاسد في ان لا يجبر

المشتري على دفع الثمن (قلت)

الضرر معارض قديق في

انه يعطيه وعن ابن المبارك قال يجزى اذا سأل سائل لوجه الله تعالى أن لا يعطى كذا في التتارخانية والله سبحانه أعلم

\*(كتاب الاجارة)\* وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا

\*(الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان أنواعها

وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها)\*

\*(أما تفسيرها شرعا) فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية \*(وأما ركنها) فالإيجاب والقبول

باللفاظ الموضوعة في عقد الاجارة \*(وأما بيان ألفاظها) فنقول الاجارة انما تنعقد بلفظين يعبر بهما

عن الماضي نحو أن يقول أحدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت أو استأجرت ولا تنعقد بلفظين

أحدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتني فيقول الآخر آجرت كذا في النهاية \* وذكر شمس الأئمة الحلواني

في شرح كتاب الصلح أن الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الاجارة تنعقد

بلفظ الاعارة وأما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهر أو عشرة دراهم أو أعار عينا بعشرة دراهم شهر راجحي

أبو طاهر الدياس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر

اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل \* اذا قال داري هذه لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أو

قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب أن هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاص

رحمه الله تعالى أنهم لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما أن يرجع عن قبض القبض ويكون لكل واحد

منهما أن يفسخ قبل القبض وانما سكنها يجب عليه أجر المثل كذا في المحيط \* ولو قال ملكتك منفعة داري

هذه شهر ايكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهر ايكذا يجوز على الاصح كذا في

خزانة المفتين \* وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقضا من دار فأنتكر المدعي عليه فماله على سكفي بيت

معلوم من هذه الدار عشرين جاز فلان المدعي آجر هذا البيت من الذي صالجه جاز في قول أبي يوسف رحمه

الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع المدعي هذه السكنى بيعا من

رجل لم يجز بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا انما يجوز بيع السكنى لتلك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز

بيع السكنى وان كان موقتا كذا في الذخيرة \* واذا قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا أو

هذا الشهر بكذا ذكر في العيون أن الاجارة فاسدة كذا في النهاية \* وذكر شمس الأئمة الحلواني أن في انعقاد

الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والظاهر أنهم اتفقوا بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيائية

\* رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدا هذا شهر ايكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيخان

\* عن محمد رحمه الله تعالى أعطيتك هذا العبد سنة يتخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة

\* وتنعقد الاجارة بالتعاطي بيانه فيما ذكر محمد رحمه الله في اجارات الاصل في باب اجارة الشيا بذا استأجر

رجل من آخر قدورا بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدور من حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور

وقبلها المستأجر على الكرا الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في الظهيرية \* ولا تنعقد

الاجارة الطويلة بالتعاطي ولا بقوله ٢ (عن كروكردي) وقال الآخر (كردم) وان كان مرادهما

الاجارة كذا في الخلاصة \* وفي اليتيمة سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يحتجم

أو يفتضه أو يدخل الحمام أو يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة وعن الماء فقال يجوز استحسانا ولا يحتاج

ترجمة

٢ أجمعات بمعنى رهنها وقال جعلت

(٥٣ - فتاوى رابع) المذكور وقد يقع في المقبوض فلا يرجع وقولك بانه فاسد حقيقة ممنوع لانه يشبه بيع التلجئة وانه صحيح عنده لا عند من اعطى له حكم الصحيح مما لا يقول وحكم الفاسد في بعض الاحكام مما لا يقول لهما وحكم الرهن في بعض الاحكام مما لا يقول

الناس كذا كراهه فيما تقدم واذا وقع التردد في الحاقه بالناسد أو الصحيح فالخامس بالصحيح أولى تقليلا لانسداد وترجيح القول الامام فيعتبر  
المذكور عن الامام المأخوذ في القول التاسع (٤١٠) الذي استقر عليه فتوى صاحب الهداية وأولاده ومشايخ العهد ان الملك يثبت للمشتري في

زوائده ولا يضمه بالانلاف  
فانه استفتى عماد الدين عبد  
الوهاب فيما اذا نقد البائع  
وفاء المال بعد خروج الغلة  
قبل الدفع هل يجبر المشتري على  
قبوله وفسخ البيع حتى يسلم  
النزل للبائع قال لا (وأجاب)  
الامام علماء الدين بدر يجبر  
بشرط ان يعطى البائع  
للمشتري حصته من النزل  
(وأجاب) منهاج الشريعة  
يجبر على القبول ويسلم النزل  
للبائع جله كالرهن وان كان  
المشتري رفع غله السنة ثم  
نقد في السنة الثانية البائع  
قبل الادراك أجاب بجوابه ما  
الاول وأجاب عماد الدين  
بدر ان كان مضي ثلثا السنة  
لا يجبر المشتري على القبول  
وان كان المبيع مشغلا  
كالدار ونحوه فالحق ان في أي  
وقت أحضر النقد يجبر  
المشتري على القبول ولو نقد  
البائع الثمن قبل خروج الغلة  
فيسل لا يكون له قسط من  
الغلة وقيل له ذلك ويقسم  
الغلة على اثني عشر جزءا  
فيأخذ قسط الماضي من  
السنة قال بعضهم هذا اذا  
ظهرت الغلة لانها اذا لم  
تظهر في أي شيء يبقى العقد  
قال صاحب الهداية يبقى  
العقد في قدره ولا يتفاوت  
فيما اذا ظهرت الغلة أم لا  
دفع الضرر عن المشتري فانه  
قد يشتري في الخريف فاذا

الى العقد قبل ذلك كذا في التارخانية \* قال لا آخر هذه الدار بدني ساري سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه  
المفتاح فهو اجارة \* بعث منك عبد بنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية \* رجل ذهب الى  
الصكالك ليكتب له صك الاجارة الطويلة لمحمد وله مع رجل وبين المحدث ومال الاجارة وأمر الصكالك بالكتابة  
وبين أيام الفسخ آخر كل سنة فكتب الصك بمحضرة الأجر والمستأجر والحضور كتبوا الشهادة ولكن لم  
يجبر بينهما زيادة على هذا لا تنعقد الاجارة بينهما ما كذا في الخلاصة \* اذا أضاف الاجارة الى وقت في  
المستقبل بأن قال آجرتك داري هذه غدا أو ما أشبهه فانه جائز ولو أراد ان ينقضه قبل مجي ذلك الوقت فعن محمد  
رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقص وفي رواية قال يصح كذا في المحيط \* رجل قال لغیره  
آجرت دابتي هذه غدا بدهم ثم آجرها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام بخلاف الغد وأراد المستأجر الاول أن  
يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا في رواية الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير وفي  
رواية ليس له أن يفسخ وبه أخذ النقيض أبو جعفر والنقيض أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو قول عيسى  
ابن أبان وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندى أن الاجارة المضافة  
لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة  
ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآخر  
أن يبيع قبل مجي الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه ينقد  
البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني ثم اذا نفذ به فانه رد عليه بعيب بقضاء أو  
رجع في الهبة قبل مجي وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بذلك مستقبلا لا تعود الاجارة  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى أبي الليث اذا قال لغیره اذا جاز رأس الشهر فقد آجرتك هذه الدار  
أو اذا جاء الغد فقد آجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحيط \* وبه يفتى كذا في القنية \*  
وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة الفسخ الى مجي  
الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعلق الفسخ بمجي الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله كذا في  
فتاوى قاضيخان \* والحزب اذا قال بعثت نفسي شهر أبكذا العمل كذا فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية  
وهكذا في الخلاصة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ثوبا يبيعه على أن ما زاد على كذا فهو  
له قال هذا على جهة الاجارة وهذه اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط (وأما شرائطها)  
فانواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط الزوم \* أما شرائط  
الانعقاد فمنها العتق حتى لا تنعقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس من شرائط  
الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو آجر ماله أو نفسه فان كان مأذونا تنفذ وان كان  
محجورا تنفذ على اجازة الولي عندنا وكذا لو آجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم من العمل يستحق الاجر  
فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا فان نفذ عقد المملوك ان  
كان مأذونا ويقف على اجازة المولى ان كان محجورا واذا سلم من العمل في اجارة نفسه أو اجارة مال المولى  
وجب الاجر المسمى ويكون الاجر للمولى ولو هلك الصبي أو العبد في يد المستأجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث  
استعمالهما من غير اذن المولى والولى ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة  
وعليه الاجر والمكاتب أن يؤاجر ويستأجر وأما كون العاقد طائفا مختارا عامدا فليس بشرط لانعقاد هذا  
العقد ولا نفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط أصلا فتجوز الاجارة والاستئجار من  
المسلم والذمي والحربي والمستأمن وأما خلو العاقد عن الردة اذا كان ذكر فشرط في قول أبي حنيفة وعندهما  
ليس بشرط \* ومنها الملك والولاية فلا تنعقد اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنها تنعقد موقوفة على اجازة

ظلم النزل في الصيف نقد وفسخ فيحرم المشتري أو في أول الربيع حين وجد الف سائف للشارف يدخل الضرر بالشراء ودفعه المالك  
فيما ذكرنا بالاقساط بابقاء العقد في قدره قيل له بعد أداء كل الدين كيف يبقى العقد قال بقدر ما بقينا العقد يكون الدين المؤدى ديننا



للبائع على المشتري فاذا دنع النزل يجعل قصاصا قيل كيف يبقى في العقد الثمار المعذومة قال يبقى في الاصل لا في النزل قيل وان كان المشتري استوفى ثمار سنين سلفت قال نعم وأجاب الديناري انه ان كان رفع غلة سنة يجبر على (٤١١) قبول الثمن ويفسخ العقد وكذلك اذا كان شرط له نصف غلة

المالك عندهنا \* ومنها قيام المقود عليه فاذا اجر الفضولي فاجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقدين لان المنافع المقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وأمينه نافذة لوجود الولاية من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد ممن ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فلا خيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التحجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيما مضى \* ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينقضي مدة الخيار \* وأما شرائط الصحة \* فمنها رضا المتعاقدين \* ومنها أن يكون المقود عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا جهرهالة مفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والافلا \* ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحد هذين العبدین أو استأجرت أحد هذين الصانعين لم يصح العقد \* ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحواريات وفي استئجار الطائر وأما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يمل فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب \* ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالإشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصار والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان جنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الطائر بشرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة \* ومنها أن يكون مقدورا لاستيفاء حقيقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الابل ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة لاستيفاء شرعا \* ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح \* ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاء أو هابعا بعد الاجارة ولا يجري به التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها \* ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته \* ومنها أن تكون الاجرة معلومة \* ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة \* ومنها خلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه \* وأما شرائط لزوم \* فمنها أن يكون العقد صحيحا \* ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض فيخل بالاتفاق به فان كان لم يلزم العقد \* ومنها أن يكون المستأجر من ثبائ المستأجر \* ومنها سلامة المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالاتفاق فان حدث به عيب يخل بالاتفاق به لم يبق العقد لازما \* ومنها عدم حدوث عذر باخذ العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبق العقد لازما \* ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أجز رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر رآه عتقه فهو بالخيار ان شاء أمضى على الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره أبوه أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع \* (وأما بيان أنواعها) فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والسيارات وما أشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار الحرفين للامال كالقصار والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* (وأما حكمها) فوقع المالك في البدلين ساعة فساءة لا بشرط تحجيل الاجرة \* (وأما كيفية انعقادها) فالاجارة عندنا تنعقد قيميا بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعا فساءة في حق الحكم وهو المالك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي \* (وأما

ان البائع مخير بين الاخذ بكل الثمن والترك وقال بعض مشايخ سمرقند أمسك حصة البقضان بالغاما بلغ وان زاد على الثمن استرد المبيع محانا قال مولانا هذا لا يصح لان هذا للنظر ولا نظريه وذكري جواهر الفقه انه يثبت الخيار في فصل النقصان كما ذكرنا للبائع والذي

استقر عليه فتوى الأئمة والاساتذة في مسألة نقصان المبيع وفاء سقوط حصة النقصان من مال الوفاء وهو الثمن ويتقسم مال الوفاء على قيمة الباقي وأهالك فيسقط البهالك ويبقى (٤١٣) حصة الباقي بانه اشترى دارا بالوفاء قيمتها تساوى ألفا بمائة فخر بت الدار حتى صارت

القيمة خمسمائة سقط من الثمن خمسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن القيمة كالمترين وأجاب صاحب الهداية في المترين اذا فتح كوة في جدار الرهن للاضائة فهو الرهن الجدار وسقط منه ضمن النقصان اعنى سقط من الدين قدر النقصان ولو كان مكان الرهن يتبع وفاء لا يضمن \* وان استهلك أجنبي البناء والاشجار ضمنه المشتري قيمة التالف وصارت رهنا في يده وان لم يضمنه فيقدر قيمة النقصان لا يملك المطالبة بالثمن لما تقرر ان الرهن اذا غصبه غاصب من المترين لا يملك المترين مطالبة الدين ما لم يسترده من الغاصب \* واذا غاب البائع وفاء والمبيع في يد المشتري وفاء قال عماد الدين لا ينتصب المشتري خصما لمن يدعيه وقال من هاج الذريعة وعلاء الدين يكون خصما وصاحب الهداية وكثير من مشايخ سمرقند على انه يشترط حضرته ما وقال علماء الدين بدر لا يشترط فصل فيه الاختلاف \* والخراج في البيع المطاوعة على البائع وذكر النسفي انه على البائع ان نقصته الزراعة لان به يجب الضمان عليه وهو كالأجر والخراج على الأجر عند الامام فاذا لم يطالبه فقد ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة ويدل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعه تعالى الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة \* وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري ايضا لانه بعد ماله موضوعا عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقص لا تعين في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البيهقي \* وان أجز المبيع وفاء

صفحتها) فهي عقد لازم اذا كانت صحيحة عارية عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في البدائع \* وما صلح أن يكون ثمن في البيع كالنقود والمكيل والموزون صلح أن يكون أجرة في الاجارة وما لا يصلح ثمن صلح أجرة أيضا كالأعيان مثل العبيد والثيران كذا في الكافي \* ان كان الاجر دراهم أو دنانير فلا بد من بيان القدر انه كذا وبيان الصفة انه جيد أو ردي ويقع على نقد البلدان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية \* وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر أى النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة لان هذه الجهالة لا تفضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء وللبعض صرف على البعض فالعقد فاسد وان كان أحدهما أروج فالعقد جائز ويصرف الى الاروج وان كان للآخر فضل عليه بمحكم العرف كذا في المحيط \* وان كان الاجر كيليا أو وزنيا أو عدديا متقاربا يشترط فيه بيان القدر والصفة وان كان لحالة مؤنة يشترط فيه بيان موضع الأيفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يشترط واذا كان للأجرة أجل ومؤنة ولم يبين موضع الأيفاء فسدت الاجارة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي الجولة حينما وجب له يعني كلما جمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبه في موضع آخر لم يكلف بل يستوثق منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن له اجل ومؤنة أخذ به حيث شاء كذا في محيط السرخسي \* ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالثمن في البيع وان كانت عروضاً أو ثياباً يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانهم لا تثبت في الذمة الا لما فيها شرائط السلم وان كانت من العبيد والحواري وسانير الحيوانات فلا بد فيه من أن تكون معينة مشارا اليها وان كانت منفعة فهي على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والزراعة باللبس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا لخدمة عبد فهو جائز وأما اذا قوبلت بجنسها (١) كما اذا استأجر دارا بسكنى دار أخرى أو ركوب دابة بركوب دابة أخرى أو زراعة أرض بزراعة أرض أخرى فالاجارة قاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء كذا في السراج الوهاج \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت الاجرة فلسا فعلا أو رخص قبل القبض فلا تجر الفلاس لا غروا ان كسد فعليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال أو يوزن مما ينقطع اذا استأجر بشئ منه وجعل أجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلاس كذا في المحيط \* لو استأجر عبدا لخدمته شهر او بخدمته أمته فهذا قاسد لا اتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج \* ولو أعطى البقر وأخذ الحمار جاز لا اختلاف الجنس كذا في التشارحانية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى لا خير في معاوضة النيران بالثيران للاكس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قوبلت المنفعة بمنفعة كانت من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الأجر بالمنفعة كان عليه أجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبدا واحدا بين اثنين فتهيا لخدمتهما ولم يخدم الا آخر فلا أجر له وقال أبو الحسن رحمه الله تعالى في جامعها اذا كان عبدا واحدا بين اثنين أجر أحدهما نصيبه من صاحبه ليخيط معه شهرا على أن يصوغ نصيبه مع هذا شهرا فانه لا يجوز في العبد الواحد وانما يجوز في العبدين المختلفين اذا كانا عبيدين كذا في المحيط والله أعلم

(\*) الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره \*  
الاجر لا يملك بنفسه العقد ولا يجب تسليمه به عندنا عينا كان أو دينا كذا في الكافي \* وهكذا ذكر محمد رحمه الله (١) قوله كما اذا استأجر دارا الخ على حذف مضاف أى سكنى دار حتى يكون صريحا في اتحاد الجنس والا فاستأجر الدار بيم السكنى وغيرها تأمل اه

القيمة خمسمائة سقط من الثمن خمسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن القيمة كالمترين وأجاب صاحب الهداية في المترين اذا فتح كوة في جدار الرهن للاضائة فهو الرهن الجدار وسقط منه ضمن النقصان اعنى سقط من الدين قدر النقصان ولو كان مكان الرهن يتبع وفاء لا يضمن \* وان استهلك أجنبي البناء والاشجار ضمنه المشتري قيمة التالف وصارت رهنا في يده وان لم يضمنه فيقدر قيمة النقصان لا يملك المطالبة بالثمن لما تقرر ان الرهن اذا غصبه غاصب من المترين لا يملك المترين مطالبة الدين ما لم يسترده من الغاصب \* واذا غاب البائع وفاء والمبيع في يد المشتري وفاء قال عماد الدين لا ينتصب المشتري خصما لمن يدعيه وقال من هاج الذريعة وعلاء الدين يكون خصما وصاحب الهداية وكثير من مشايخ سمرقند على انه يشترط حضرته ما وقال علماء الدين بدر لا يشترط فصل فيه الاختلاف \* والخراج في البيع المطاوعة على البائع وذكر النسفي انه على البائع ان نقصته الزراعة لان به يجب الضمان عليه وهو كالأجر والخراج على الأجر عند الامام فاذا لم يطالبه فقد

ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة ويدل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعه تعالى الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة \* وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري ايضا لانه بعد ماله موضوعا عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقص لا تعين في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البيهقي \* وان أجز المبيع وفاء



البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لا المستحق بجهة اذا وصل على وجهه الى المستحق يقع على تلك الجهة والرد بحكم الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهنا كذلك لم يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن (٤١٣) أجازة يجوز الاجارة من البائع وغيره

واوجب الاجر وان أجره من البائع قبل القبض أجب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما لو أجره بعد القبض قبل قبضه أنه لا يجب الاجر وهذا في البات فما ظنك في الجائر غير ان الرواية في اجارة المنقول قبل القبض والذي ورد عليه الوفاء في الفتوى مطلق فلا بد من القيد وذكر في الايضاح ان كل ما يصح بيعه قبل قبضه تجوز اجارته وما لا فلا ويسخ العقار قبل القبض جائز فكذا اجارته وقال الامام الارسباني لا تجوز اجارة العقار ايضا قبله لان العقد يرد على المنفعة وهي منقولة واعترض عليه الكرماني بأنه ان صح لزوم ان لا تجوز اجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خير بان العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاتين فينتظر اذن الى ما قام به المنفعة وان زعم البائع انه كان قبل قبضه ولم يجب بالسكنى وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة وان نقد البائع المال في أثناء المدة تنسخ الاجارة ويجبر المشتري على القبول لعدم لزوم العقد وله الاجر بحسب الماضي وان أجره من غيره وأخذ الاجر كان للمشتري على قول من جعله

تعالى في الجامع في كتاب التمري وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه الصحيح هكذا في النهاية \* ثم الاجرة تسحق باحد معان ثلاثة: بشرط التججيل أو بالتججيل أو باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد أحد هذه الاشياء الثلاثة فإنه يملكها كذا في شرح الطحاوي \* ولا يجب الاجر باستيفاء المنافع يجب بالتمكن من استيفاء المنافع اذا كانت الاجارة صحيحة حتى ان المستأجر دار أو حانو تامدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط \* فان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصبت الدار من المستأجر أو غرقت الارض المستأجرة أو انتطاع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي \* وهل تنسخ الاجارة قال صاحب الهداية تنسخ وقال القاضي نخر الدين في فتاواه والفضل لا تنتقض كذا في التبيين \* ولو أجر دارا وسلمها اليه فارغة الا يتأمنه ولا يتأمنه الا بجر أو سلم اليه جميع الدار من انتزع يتأمنه من يدور من الاجرة بمحصة البيت ويشترط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي أضيف اليه العقد كذا في الخلاصة \* فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء أصلا أو تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي أضيف اليه العقد أو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة يوم لاجل الركوب فحسبها المستأجر في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصير يجب عليه الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصير في مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حبسها في المصير وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصير بعد مضى اليوم بالدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد لانه تمكن بعدم مضى المدة كذا في الذخيرة \* وان قال له المالك دونك المنزل فأسكنه الا أنه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر على الفتح بلا مؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر أن يحتج ويقول هلاك كسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لوم محلة طال به بها وله حبس الدار لاستيفائها ولو مؤجلة لا مال تمض المدة ولو منجبة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقصت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط من الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* ولرب الدار والارض طلب الاجر كل يوم وللقصار والخباز والخطاط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيان أنه اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب له الاجر بحسبه كذا في التبيين \* ان استأجره ليجعله الى موضع كذا فعمله بعض الطريق ثم طال به بالاجر بمقدار ما جل فله ذلك وكان عليه أن يعطيه من الاجر حصته ولكنه يجبر على أن يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفى جميع الاجرة ولو استأجر ليجعل له محلا من مكان الى مكان فعمل به فله وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية أن يطالبه بالاجرة بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة كذا في شرح الطحاوي \* ولو عمل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينيا فأعارها أو أودعها الى رب الدار فهو كالتججيل ولا يملك الاجرة باشتراط التججيل في الاجارة المضافة وتملك بالتججيل كذا في الغيائية \* وفي فتاوى آهو قال لاخر ٢ (ابن سبوي سرکه رابر تايدروا زعرج) بكذا فعملها فاذا هي خجل تجب الاجرة قال لا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كذلك ان علم أنه سخر والا فلا اجر امام له اجرة أرض فزرعها أو لم يحصدها أو لم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا

ترجة

٢ اجل الى هذه القدرة من الخلل الى باب عرج

فاسدا أيضا كما في الغصب بل أولى \* وغلة الكرم على ما شرط ولو أراد فسح البيع وقد شرط له جزأ من الغلة هل له ذلك قد ذكرناه باختلافاته وان يسع بجنبها دار فحق الشفعة للبائع لا للمشتري كما في الرهن حق الشفعة للرهن وان في يد المرتن وكذا الحكم في يسع التجئة \* باع نصيبه

من الكرم وفاء من شريكه ثم باعه باتام من أجنبي وأجاز المشتري وفاء بعه البات من أجنبي والمشتري وفاء شريكه إذا فاضى البائع مال الوفاء وأجاز البيع ليس له الشفعة (٤١٤) وقوله ليس له الشفعة حتى أما قوله إذا فاضى مال الوفاء يصح البيع خطأ لأنه انعقد موفوفا

حتى مات هل لورثته أن يطلبوا ذلك من المتولي بقدر مالهم أفتى بلا كذا في التتارخانية \* ولو استأجر حلياً بين به عروسه عشرة أيام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الأجر كذا في محيط السرخسي \* في نوادر هشام قال سألت محمداً رحمه الله تعالى عن أجنبي يبيع حلاً ليركبه إلى مكة خلفه في أهله من غير عذر ولم يركبه فلا أجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء وهو ضامن للجمل أن أصابه شيء وكذلك لو استأجر قيصاً ليأبسه إلى مكة وكذلك لو استأجر المحمل شهر الأجر كره إلى مكة كذا في الذخيرة \* وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الأجر وبعد ما وجب الاستيفاء حقيقة إنما يجب الأجر إذا وجد التسليم من المستأجر من جهة المؤجر أما إذا لم يوجد التسليم لا يجب الأجر بانه فيما ذكر في الجاهل رجل اشترى من آخر عبداً فلم يقبضه حتى آجره من البائع شهراً كانت الاجارة باطلة فإن استعمله البائع بحكم الاجارة لا يلزمه الأجر كذا في المحيط \* (سئل) علي بن أحمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتر كها في موضعها خمس سنين فازدادت الشجرة في تلك المدة ثم أراد أن يقطعها فقال له صاحب الأرض ادفع إلى أجره هذه المدة هل له ذلك فقال لا أجر له في تلك المدة كذا في التتارخانية \* رجل استأجر قيصاً ليأبسه ويذهب إلى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب إلى المكان قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا أجر عليه لأنه مخالف ضامن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عنده عاينه الأجر ولا يكون مخالفاً لأن الأجر مقابل باللبس لا بالذهب قال القاضي خنفر الدين رحمه الله تعالى إن كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر بالثوب أو دونه فالجواب كما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والأجر فكما قال أبو بكر رحمه الله تعالى هكذا في الكبرى \* القصار إذا أنكر أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر وقد قصره قبل الجحود قال له الأجر وإن قصر بعد الجحود لا أجر له كذا في خزانة المفتين \* وفي الصباغ ان صبغ قبل الجحود فالأجر لازم وإن صبغ بعد الجحود قرب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وإن شاء ترك الثوب وثمنه قيمة ثوبه أبيض وفي النساج أن نسج قبل الجحود فالأجر لازم وبعد الجحود الثوب للنساج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ثم أنكر في نصف الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الأجر قبل الانكار ولا يلزم بعد الانكار وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط عنه الأجر لأنه ليس للمؤجر أن يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فتبقى في يده بحكم الاجارة كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة بمحمد الاجارة وادعاه لنفسه وقيمة العبد يوم الجحود ألفان قضت السنة وقيمتها ألف ثم مات العبد في يده المستأجر وقيمتها ألف روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن عليه الأجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة كذا في الظهيرية \* قال هشام سألت محمداً كيف اجتمع الأجر والضمان قال محمد رحمه الله تعالى لم يجتمعوا وفسر هشام ذلك فقال الأجر وجب لاستعماله العبد في السنة والضمان وجب بعدمه مضى السنة لأن بعده مضى السنة وجب عليه رد العبد على المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف سبب وجوبه - ما واختلف الزمان وكيف يظهر الاجتماع وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله ينبغي أن لا يلزمه الأجر قبل الانكار ويسقط عنه بعد الانكار كذا في المحيط \* كل ضائع ليس لصنعه أثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس العين بالأجر بالاجماع كذا في الذخيرة \* ومن عمله أثر في العين يحبس العين بالاجرة إذا كانت مؤجلة وللنساج ومن حلق الشعر وكسر الخطب وكل من صارت العين بعمله شيئاً آخر بحيث لو فعه الغاضب زال ملك المغصوب منه فله حبس العين وهذا كما إذا عمل في دكانه ولو في بيت المستأجر لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي \* وأما القصار إذا قصر الثوب فإن ظهر أثر عمله في الثوب باستعمال (١) النساج كان له حق الحبس وإن لم يكن له أثر الازالة

(١) قوله النساج في القاموس النساج وقديمه النساج معرب حذف شطره اهـ

على اجازة المشتري فلا يجوز باجازه البائع وهذه إحدى ما يخالف فيه الوفاء الرهن \* وذكروا الديناري باع كرماً وفاء وشرط أن يطالبه بالثمن بعد قبض غله الكرم وقبضه البائع ورفع المشتري الغلة له طلب الثمن قبل تمام السنة وإن لم يشترط الفسخ بعد رفع الغلة لا يملك الفسخ قبل تمام السنة \* باع أرضاً مزروعة بوفاء وشرط الزرع فاخذ المشتري مزروعاً ثم فسح البيع للبائع أن يطالب بقيمة الزرع فإن كان من جنس الثمن فالمقاصة بقدره من الثمن الذي على البائع والا فيرجع على المشتري بقيمة الزرع لأن البيع في الزرع فاسد لأنه صفقة في صفقة فدل هذا أن البيع في الزرع والثمر بعد الاتلاف يكون جائزاً باتاً فيأخذ البائع من المشتري حصة الزرع والثمرة \* باع كرمه وفاء ثم باعه قبل السنة وخروج الثمرة من المشتري بعباباً بدون الغلة أو لم يذكرها تكون الثمرة للبائع وإن آجر المشتري وفاء المشتري من غيره شهراً ثم إن البائع باعه باتاً من غيره في أول الشهر وأجاز المشتري في نصف الشهر فاجرة كل المدة تكون للمشتري في هذه الصورة لأن الفسخ هنا من جهة المشتري والمشتري غير مضطر في اجازة هذا البيع لعدم العذر في فسح هذا البيع كالدين وغيره فلا يفسخ البيع فإذا بقي العقد يكون البديل للمشتري وإن كان الفسخ من البائع إن كانت المدة متعارفة لا يظهر في حق المستأجر وإن لم تكن متعارفة لا يظهر الفسخ في حق المستأجر لأنه لا يلزم الضرر في الأولى لقصر

الدين



المدة ويلزم في الثانية لتناول المدة ولو دفع البائع الثمن بطلب المشتري لا يظهر القسح في حق المستأجر أيضا لان له الامتناع عن الاداء قبل فسح الاجارة وقوائم الخلاف التي تقطع في كل سنة وكذا كل ما يصدق في كل سنة لا يدخل (٤١٥) بلاذكران كان موجودا وقت البيع

أما الحادث بعد الشراء

فالمشتري لكنه اذا اشترى

كرما وفاء وحدث فيها قوائم

الخلاف يجبر المشتري على

ان يصرف منه الى دعائم

الكرم قدر الميعار

فاما القوائم الموجودة وان

البيع ودخل في البيع

بالذكر لا يجبر على الصرف

منه لانه ملكه بحكم ان له

قسطا من الثمن فلو صرف له

الرفع حين الفسخ \* واذا باع

المبيع وفاء من المشتري وفاء

باتا وتفسخا البات بما هو

فسخ في حق الكل يعود الوفاء

وان كان عنما هو كبيع جديد

لا يعود وقد ذكرنا انه اذا باع

المبيع وفاء ياتا وقضى الثمن

لا يصح البيع البات الموقوف

ويحتاج الى تجديده بعد

القضاء لكنه يتقضى اجارة

المشتري وفاء فاذا جاء اليه

بالثمن وقال بعث المبيع وفاء

منك من آخراتنا وهذه

دراهمك من ذلك فخذها

فاخذها يكون اجارة ولا

يحتاج الى التجديد واذا خلى

البائع وفاء بين المشتري

والثمن يصير قابضا وينفسخ

البيع وان أي عن قبض

الثن لا ينفسخ بالقبول وان

قبل بعض الثمن انفسخ بقدره

واذا قال له المشتري تركت لك

هذا البيع فان شئت فبعه

أوارهنه فاني أمهلثك

لا ينفسخ به البيع واذا قال

البائع أو المشتري فسخت

هذا البيع بعد ستة اشهر لا يصح الفسخ

الذي هو مال الوفاء على البائع ايسلم له المبيع ليس للبائع ان يطالبه بالثمن \* وان قضى الثمن للبائع البات ثم ادى ايضا مال الوفاء لخلاص المبيع

الدرن اختلافوا فيه والاصح ان له حق الحبس بكل حال كذا في النهاية \* ثم الذي له حق الحبس اذا حبس وهالك الشيء في يده فانه لا يضمن ولا يكون له الاجر أيضا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* ولو هالك العين في يد الاجير من غير صنعه ومن غير ان يجبره بالاجر فان كان له ثمن في العين كما في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن له ثمن في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر كذا في المحيط \* فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهالك ضمنها ضمان الغصب والمؤجر مخير ان شاء ضمنه قيمتها موهلة وأعطاه الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير موهلة ولا يعطيه الاجر كذا في المضمرات \* اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بالشوب الى منزلك حتى ادار جعنا من الجمعة سرت الى منزلي وأوفى لك الاجر فاخذت الشوب من يد الحائك في الزجة قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه أو مكنه من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هالك هالك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب الثوب على حاله ولو ضمنه الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصابه الحاك على شيء كان حسنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان الاجير قصارا فامر به بالامساك ليوفي له الاجر فهالك فهو على الاختلاف وعلى قياس مسألة النساج يجب ان تكون هذه المسألة على التفصيل أيضا كذا في المحيط \* حائك عمل ثوبا لرجل فتعلق الاجر به لياخذه وأبى الحائك ان يدفعه حتى يأخذ الاجر فتخرق من مده صاحبه لا ضمان على الحائك وان تخرق من مدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في الفصول العمادية \* والسمسار اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب الثمن حتى يتقده الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب المحملة اذا قال للحمال امسك المحملة حتى أعطيك الاجر فسرق المحملة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس لفعل السمسار أثر في العين ومن لا أثر له في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون أمانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا استأجر الرجل من آخر اربدين كان للمستأجر على الاتجيز يجوز كذلك لو استأجر عبدا يدين كان للمستأجر على الاتجيز جواز فسخ الاجارة فإراد المستأجر ان يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط \* استأجر دارا من مديونه وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار بما بقي من دينه ولو سكنه بعد مضي المدة لأجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا أجزداره وعمل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الأجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفي الاجرة المججلة كذا في التتارخانية \* وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المججلة كذا في الخلاصة \* ذكر الحاسم استأجر عبدا للخدمة مدة معلومة وعمل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يسلك العبد حتى يرد خصمة ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات العبد في يده ولم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجر فيأخذه كذا في المحيط والله تعالى أعلم

### \* (الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة) \*

يصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت قصرت المدة كالיום ونحوه أو طالت كالسنتين كذا في المضمرات \* ويعتبر ابتداء المدة مما سمى وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي \* لو أجزداره شهر أو هو المحرم ثم أجزها من آخر شهر صفر والعقد في المحرم فانه يسلم الدار أو لا لصاحب المحرم فاذا انسلخ يسلم الى الذي استأجر في صفر كذا في السراج الوهاج \* ولو أجزداره شهر أو شهرين معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الاهلة بخلاف حتى اذا انقضى الشهر يوما ما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ماضى بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما بالاجماع وأما في اجارة الشهر وفقه الروايات عن

هذا البيع بعد ستة اشهر لا يصح الفسخ \* واذا باع البائع وفاء المبيع باتا من غيره وأدى المشتري الثاني الثمن الى المشتري وفاء بعض دينه الذي هو مال الوفاء على البائع ايسلم له المبيع ليس للبائع ان يطالبه بالثمن \* وان قضى الثمن للبائع البات ثم ادى ايضا مال الوفاء لخلاص المبيع

عن المشتري وفاء بلاذن البائع أجاب بعض المشايخ انه لا يملك الرجوع على بائع الوفاء بخلاف معيار الرهن اذا قضى دين الرهن لخلاص المرهون لانه مضطر اليه لخلاص ملكه \* وذكر (٤١٦) في اجارات الذخيرة باع العين المستأجر المؤاجر من اجنبي وأدى الثمن المشتري الى المستأجر

بعوض الاجرة ان كان الآخر حاضر افهو متبرع وان كان غائبا لانه ملحا حينئذ لخلاص ملكه \* وفي ذكر اجارات العدة اذا باع المؤاجر باذن المشتري حتى لازم عليه رد الاجرة فادى المشتري الثمن الى المستأجر لاجله بلا امر المؤاجر يكون متبرعا \* باع أرضه وفاء ثم من آخر بلاذنه ناتا وباع المشتري ناتا من آخر كذلك ثم أجاز المشتري وفاء ببيع البات لا يتقذير المشتري باتا من غيره كالمشتري من الغاصب اذا باع ثم أجاز المالك \* باعه وفاء ثم من آخر باتا ثم من آخر كذلك فاحم ما أجاز المشتري وفاء نفذ ذلك كالمهرن يتعدده عليه يبيع الراهن \* باع داره باتا ثم باعه المشتري من البائع قبل نقد الثمن باقل من الثمن الاول يبيع جائزا لا يجوز \* اذا لقي البائع المشتري وفاء في بلد آخر وطلب المشتري دينه من البائع بعد فسخ البيع له ذلك كما في المرهون الذي له حل وموثة اذا لقي الراهن في بلد آخر للمرتن طلب الدين \* باع أرض غيره وفاء بامر المالك ان باع له فهو وكيل وان باع لنفسه فهو كالمستعير العين ليرهنه \* باع داره وفاء ولم يقبض الثمن ليس للبائع فسخ البيع ولا يبيعه من غيره بلا حضور المشتري واذا جمع في البيع الجائزين العقار

أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبر الشهر وركاه بالايام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي بالاهلة كذا في البدائع \* وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بخلاف كذا في المحيط \* فان استأجرها سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر تعتبر السنة بالايام ثلثمائة وستون يوما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله يعتبر شهر بالايام وأحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وان أجز دارا كل شهر بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهر ورواها في الشهر الاول فلكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جله الشهر وجاز في ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها كذا في الكافي \* والفتوى على ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيخان \* لو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول محمد أبو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا أهل الشهر بلا شبهة ولو قدم أجره شهرين أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجل أجرته كذا في التبيين \* ولو فسخ أحدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقيل لا يصح في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أجرتك هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك أحدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير عذر كذا في البدائع \* وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة لان المدة معلومة كذا في الكافي \* رجل استأجر أجرا يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا بالذکر اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* وخدمة الاجير في البيت أن يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويبقى بالسحور ان كان يريد الصوم ويبقى الوضوء ويحمل الماء الى البالوعة ويقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغزرجليه وجميع بدنه الى أن ينام وغير ذلك كذا في خزنة الفتاوى \* ولو استأجر دابة للركوب يوما كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر له لافان يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني كذا في خزنة المائتين \* وان تسكارى دابة نهارا لم يذکر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كان من أهل اللغة يفرقون بين الليل والنهار أما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* وان تسكارى دابة من الغدوة الى العشي يرد لها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا فالاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا انما يطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية ٢ (اين خبردم كرفتم تاشبا نكاه) فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط \* استأجر نجارا ليعمل له عشرة أيام يتناول الذي يابسه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل له عشرة أيام من أول شهر كذا كذا في الوجيز للكردي \* (سئل) أبو بكر عن أعطي رجلا درهمين ليعمل له يومين فعمل له يوما وامتنع من العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل بعد مضى اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله أجر مثله ان عمل كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا استأجر رجلا ليعمل كذا فعمله أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ

٢ أخذت هذا الحمار بدرهم الى الليل

والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بان لم يكن تبعا للعقار حتى فسد في المنقول لا يتعدى الى العقار بل يجوز فيه وهذا آخر اشارة الى انه لا يجوز الوفاء في المنقول \* وفي النوازل جواز الوفاء في المنقول أيضا واختلفت أئمة سمرقند في ان الوصي هل يملك بيع عقار الوصي



وفاء كثرهم على انه لا يملك وقوى صاحب الهداية على انه يملك ولو ذكر شرط الفسخ في البيع أو ذكر بعده وقد ذكرناه يفسد العقد لكنه اذا قبضه المشتري وباع من غيره فهو كبيع المكره يلحقه بيع المشتري منه من (٤١٧) آخر واذا تلفظا بلفظ الوفاء أو البيع

الجائز لا يفسد \* باع وفاء  
وأحال بالثمن الى غيره واستحق  
البيع بعد أداء شيء من الثمن  
اذا كانت الحوالة مطابقة  
للمحتال طلب الباقي وان  
مقيمة لا يرجع بما أدى  
على بائعه لانه أداء بالامر  
وان شاء على المحتال \* أضاف  
الضمان في البيع الجائز الى  
فسخ البيع على ان المشتري  
بالحيار في مطالبة ثمن الوفاء  
عن البائع أو الضمين ان كانت

الكفالة مشروطة في العقد  
تكون الكفالة اجازة للبيع  
والالا واذا قال الضامن فيه  
اذا توجهت المطالبة بالثمن  
فالمشتري بالخيار في طلبه مني  
أو عن المشتري يصح الضمان  
أما اذا قال أجنبي من مال  
وفار ابذر فتم لا يصح الضمان  
لان مال الوفاء غير واجب  
على البائع قبل الفسخ على  
ماسيأتي فلا يصح الضمان  
واذا باعه بعا جائز من غيره  
أيضا بلا اذن الاوّل وضمن  
المشتري الاوّل جائز للمشتري  
الثاني الثمن لا يصح الا اذا  
أضافه الى وقت الفسخ كما في  
الاجنبي \* كفل بعمال ثم باع  
الغريم من الدائن عقارا  
بعا جائزا وتقاصا أو وقعت  
المقاصة للجناح برأ الكفيل  
فاذا انفاسخ البيع بعده  
لا تعود الكفالة ذات المسئلة  
ان مال الوفاء ليس بثابت في  
ذمة البائع مادام البيع ويدل

آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى أهل سمرقند قد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ان له أن يؤدي السنة  
أيضا وانفقوا أنه لا يؤدي نفلا وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* وفي غريب الرواية قال أبو علي الدقاق رجة  
الله تعالى المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة فيسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا  
وان كان قريبا لم يحط عنه شيء من الاجر فان كان بعيدا فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال  
الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل أن يتحمل من الربع مقدار اشتغاله  
بالصلاة كذا في المحيط \* استأجر أجير اشهر اليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة لا يعرف وأبتدأه من صلاة  
الفجر كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر تجار يوما الى الليل فامره آخر أن يتخذ له دواة بدرهم فالتحذان علم  
أنه أجير لا يحمل وان لم يعلم لا بأس ويتنقص من أجر التجار قدره الا أن يجعله في حل كذا في الوجيز للكردي \*  
واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه أو كان الاول بدرهم والثاني بدرهمين لم يجزله  
أن يعمل لغيره وان كان يدفع له مائة درهم كذا في التتارخانية والله تعالى أعلم

\*(الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة)\*

اذا أبرأ المؤجر المستأجر من الاجرة أو وهبها منه أو تصدق به عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط  
تحميل الاجرة في العقد لم يجز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عينا كانت الاجرة أو دينارا والاجارة على حالها  
لا تنسخ وقال محمد رحمه الله تعالى ان كانت الاجرة دينارا ذلك قبل المستأجر أو لم يقبل ولا تنقض الاجارة  
وان كانت عينا فوهبها أو كان ذلك قبل أن يتقايضا فان كان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل  
وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط \* ولو أبرأه عن الاجر أو وهبها منه فان كان دينارا وشرط التحميل صح  
بالاجماع والعقد صحيح ولو أبرأه عن الكل الادره ما صح بالاجماع لانه بمنزلة الحط ولو كانت الاجرة عينا  
لا يصح البراء كذا في الغيائية \* فان كانت هذه التصرفات من المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت وبلا خلاف  
كذا في المحيط \* ذكر أبو الليث في نوازله لو وهب المؤجر أجر رمضان هل يجوز قال على قول محمد رحمه الله  
تعالى ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط  
السرخسي \* وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردي \* ولو مضى من السنة نصفها ثم أبرأه عن جميع الاجرة أو  
وهبها منه فانه يبرأ عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز البراءة عن  
النصف ولا تجوز عن النصف كذا في محيط السرخسي \* ذكر الحائكم الشهيد في المنتقى رجل أبرأه من  
رجل بدرهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر الارض حتى وهب الاجر للمستأجر ودفعه اليه ثم  
انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر أن يرجع على الأجر بما أعطاه من الاجر لا بمحضه ماضى  
من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط \* ولو اشترى المؤجر من  
المستأجر عينا من الاعيان جاز في قولهم جميعا وتعلق العقد بعين الاجرة دينارا في الذمة وتقع المقاصة بين الثمن  
وبين الاجرة كذا في الذخيرة \* فان تعذر ايفاء العمل رجع عليه بالدرهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي \*  
ولو كانت الاجرة دراهم فاخذها مكانه اذيقا أو زينا أو عوضا آخر جاز كذا في الغيائية \* واذا تصارف الأجر  
والمستأجر الاجرة فاخذها بالدرهم ذنانير فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة أو كانا شرطا التحميل في الاجرة حتى  
وجبت الاجرة جازت المصارفة اجماعا وان كان قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التحميل فالمسئلة على الخلاف  
على قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله يجوز وفي قوله الآخر الصرف باطل اذا افتراق قبل ايفاء  
العمل وهذا اذا كانت الاجرة دينارا فاذا كانت الاجرة عينا بان كانت نفقة بعينها فاعطاه المستأجر مكانه ذنانير  
لا يجوز سواء كانت قبل استيفاء المنفعة أو بعدها وسواء كان قبل اشتراط التحميل أو بعده في الاصل اذا وقعت  
المصارفة بالاجرة وقد عقد الاجارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم فبات قبل أن يحمل شيئا أو بعد ما سار

(٥٣ - فتاوى رابع) عليه أيضا ما قالوا نقد أجنبي مال الوفاء بلا أمر البائع لا يفسخ البيع والدافع بترد ما دفع لانه لم يقض  
دينار على البائع لان مال الوفاء ليس عليه قبل الفسخ حتى أجاب أئمة سمرقند فيها اذا صالح البائع أو المشتري وفاء قبل فسخ البيع من مال

الوفاء على شيء لا يصح الصلح لعدم الدين قبل القسح فيه ولا يخفى جواز الصلح على قول من جعل الجائر زهنا وكذا جواز الضمان وعود الدين \* باع جائزا وعقد الاجارة بعد قبضه مع البائع (٤١٨) وكفل بالثمن لابل الاجرة رجل وسلم البائع شيئا الى المشتري فزعم الكفيل انه من الثمن والمشتري انه من الاجرة يرجع

فيه الى البائع فان غاب أو مات يكون القول قول الطالب \* دار في يد رجل زعم آخر انه ملك فلان باعهامنه وفاء قبل بيعها باتام من ذى اليد هذا فصل مع ذى اليد على مال عن دعواه الجائر ان عن انكار جاز ويحمل على انه أعطاه لافتداء المين وأخذه هو لقضاء أجنبي دينه وان عن اقرار لا لانه ان كان على مال نفسه فهو رشوة لا جارة البيع وان على الثمن الذى عليه فهو وعد ولا لزوم فيه بخلاف ما اذا اشترى رجل دارا فقال الآخر صكه باسمى فادفع لى مالا أعطيتك قبالتة ففعل يلزم المال لانه اما شراء الكاغدا وشراء حق له فى الدار \* برهن على الوكالة العامة من آخر وحكم بها وبيع عقاره وفاء وادعى آخر شراء هذه الدار من موكله والمشتري يقول اشترىتم امن وكيل من يدعى التلقى منه قال بعضهم لا تندفع الدعوى بلاينة كفى دعوى البيع البات وقيل تندفع بلاينة لان اليد ليست بيد خصومة بل يدا مائة كن يدعى شراءها من فلان وذو اليد يدعى انها وديعة فلان هذا وان ادعى الشراء من فلان وعليه الغصب منه وبرهن ذو اليد على انه

نصف الطريق فانه لا يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئا وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك خمسة دراهم وهذا انما يتأق على قول أبي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله وأما على قوله الآخر الصنف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصير المستأجر موفيا لاجرة فان مات الجمل قبل أن يحمل شيئا كان على ورثة الجمل رد الدينار على المستأجر لان الجمل قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الجمل من الاجر وان مات فى نصف الطريق فان ورثة الجمل ترد الدينار على المستأجر ولورثة الجمل على المستأجر نصف الاجر هكذا فى المحيط \* ولو أجر داره من رجل فامى سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل من رب الدار أجر شهرين فامر النامى أن يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من الفامى الدقيق والزيت وغير ذلك حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز وليس للفامى على المستقرض شيء واستقرض من رب الدار على المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم أقرضه منه كذا فى المبسوط \* ولو اشترى المستقرض من الفامى بالاجرة دينارا فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة أو شرط التجهيل عندهم جميعا وان لم يكن وجب الاجر بان كان قبل مضى المدة واشتراط التجهيل فعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يجوز ولو كان للفامى على الرجل المستقرض دينار وأجرة البيت عشرة دراهم كل شهر فغضى شهر فامر رب البيت الفامى أن يدفع أجرهذين الشهرين الى هذا الرجل قرضا عليه ورضى الرجل بذلك فهو جائز فان قاضه بالدينار الذى له عليه وأخذ بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة فى الجنس المختلف انما لا تجوز اذا لم يوجد التراضى على المقاصة فاما اذا وجد يجوز الا أنه يكون صرفا ثم يجوز هذا الصنف بصفة ما وجب من أجر الشهر عندهم جميعا فاما بصفة ما لم يجب من الاجر والشهر الثانى يجب أن تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد وهو قول أبي يوسف الاول ولا يجوز فى قول أبي يوسف الآخر كما لو باشر المقرض الصنف بأجر لم يجب بعد وهو الشهر الثانى ثم قال وليس هذا الصنف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض والفامى هكذا فى المحيط \* ولو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجوز ان أحاله على هذا الوجه بالدراهم فقاضه بالدينار فانه المقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان أقرضه أجر الشهرين قبل أن يسكن شيئا وأمره أن يحمله وطابت نفس الفامى بذلك وأعطاه به دقيقا وزيتا أو دينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو انه دم البيت أو استحق لم يرجع الفامى على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا فى المبسوط \* ثم انما يرجع بعض من على رب البيت فى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وأما على قول أبي يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فاما خذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا فى المحيط \* ولو استأجر دارا وسكن فاستهقت فالاجرة لا تجزئ تصديقها لانه ظهر أن المؤجر كان غاصبا للدار التى أجرها كذا فى محيط السرخسى \* ولو استأجر بيتا بثوب فاجر بدراهم أكثر من قيمة الثوب طاب له الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وأجره بدينار طاب له الفضل ايضا لانه لا يظهر الفضل بين الدراهم والدنانير الا بالتقويم كذا فى المبسوط \* ولو أن رب البيت أراد التجهيل فى الاجر كله قبل الهلاك فأبى المستأجر أن يعطيه فانه يجبر المستأجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فاما حصة ما لم يسكن فلا يجبر على ايفائه كذا فى المحيط \* واذا أجر داره من رجل شهر بثوب بعينه فسكنها لم يكن له أن يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا فى المبسوط \* وان كانت الاجرة شيئا من المكيل والموزون

شراها جائزا من فلان الذى تلقى منه الخارج الملك وبرهن لا تندفع الدعوى الفعل عليه \* ادعى انه اشترى هذه الدار وفاء من فلان الميت وبرهن ذو اليد على انه اشترىها جائزا أسبق منه وبرهن عند الحاكم ثم ظهر الوارث وانكر شراى ذى اليد فان كان الحاكم دفع دعوى



المدعى ولم يجعل المشتري وقاه خضما يكلف صاحب اليد اعادة البينة على الوارث \* وكل أخاه يبيع عقاره وقاه فباع ومات الموكل لا يخرج الوكيل  
عن الوكالة فلو ادعى في هذا العقار خارج حقا أو ملكا أو الدار في يد المشتري وقاه فالخصم هو المشتري (٤١٩) فلو برهن على المشتري وقاه بموجب

الدعوى فالخصم في التسليم  
صاحب اليد \* باع داره يباعا  
جائزا واحتاج إلى العارة فحضر  
بامر القاضي على أن يرجع  
له الرجوع \* باع كرمه جائزا  
واستحق المشتري كل الغلة  
ثم انهما شرط أن يكون  
للمشتري ثلثها يستحق  
المشروط لا ما يقتضيه العقد  
وخاصة على قول الامام ان  
الشرط المتأخر يلحق بالعقد  
المقدم \* باع أرضا وقاه ثم آجره  
من البائع قال صاحب  
الهداية الاقدام على الاجارة  
بعد البيع دل انه مقصدا  
بالبيع الرهن لا البيع فلا  
يحصل للمشتري الانتفاع به  
واذا باع أرضا جائزا وقبضه  
المشتري وزرع فيه فنقد  
البائع مال الوفاء وفسخ البيع  
هل يجبر المشتري على  
التفريغ أم يترك الزرع باجر  
قال بعض أئمة سمرقند ان  
طلب المشتري مال الوفاء  
وأداءه البائع يجبر على القلع  
وان أدى البائع بلا طلبه  
لا يجبر بل يترك باجر ولو أفتى  
بانه يترك فيه - مما بالاجر  
فله أيضا وجه فانه ذكر في  
الذخيرة استأجر أرضا وزرع  
فيها ثم فسخت العقد والزرع  
بقيل قيل لا يترك لان المستأجر  
رضى بالفسخ اختيارا وقيل  
يترك باجر استدلالا بمسئلة  
المزارعة \* استأجر أرضا للزراعة  
الى مدة وزرع في آخر المدة

بغير عينه موصوفا فلا بأس بأن يبيعه من المستأجر قبل أن يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء أو باشتراط  
التججيل كذا في المحيط \* فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس أو لم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير  
عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقته قبل أن يقبضه انتقض البيع وليس له أن يبيعه من غيره فان  
يسع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا بعبد بعينه سنة وأعتق رب  
الدار العبد قبل أن يقبض العبد من المستأجر وقبل أن يسلم الدار إلى المستأجر فعتقه باطل لان الاجرة لا تملك  
الا باستيفاء المنافع أو بالتججيل أو باشتراط التججيل ولم يوجد شيء من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد  
الا أنه لم يسلم الدار إلى المستأجر بعد حتى أعتق العبد جاز اعتاقه كذا في المحيط \* فان قبض الدار وتمت  
السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق الدار أو موت أحدهما أو غرق الدار أو انعدام التمكن من  
الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهرًا ثم أعتق جميعا العبد وهو في  
يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار بقدر أجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنتقض الاجارة  
فما بقي كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر في بقية المدة يجب أجر المثل كذا في الغياثية \* ولو استكمل  
السكنى قبل قبض العبد فانتقض كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر في بقية المدة يجب أجر المثل كذا في الغياثية \* ولو استكمل  
أجر المثل لا يجاوز به المسمى كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا رد المستأجر العبد بخيار عيب أو رؤية وقد  
سكن المستأجر الدار يجب أجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغياثية \* ولو كان المستأجر قد دفع العبد  
ولم يسكن الدار حتى أعتقه فعتقه باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم إلى رب الدار فاعلم أن عتق مالا  
عليه كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر الدار شهرًا واهلك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل التسليم إلى  
رب الدار فان على المستأجر أجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت الاجارة فاسدة من ابتداء  
فانه لا يراد أجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط \* ولو قبض الاجرة المدة بغير إذن المستأجر  
وهو عين وباعه ثم مضت نذرا لبيع ولو انفسخت الاجارة رجعت للمستأجر على الاجرة بقيمة تلك العين ولو  
كانت الاجرة عبدا فجعله فاعته الا أجر أومات في يده ثم انفسخت الاجارة رجعت للمستأجر بقيمته وان مضى  
نصف المدة ثم انفسخت رجعت بنصف قيمته كذا في الغياثية \* رجل آجر داره بعبد بعينه سنة فسكن المستأجر  
شهرًا ولم يدفع العبد حتى أعتقه صح اعتاقه وكان على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغاما بالغ وتنتقض  
الاجارة فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم الغين حتى هلكت عليه أجر المثل بالغاما بالغ  
كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

#### \* (الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها) \*

استأجر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي \* ويعتبر مدة  
الخيار من ابتداء وقت الاجارة كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط ثلاثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار  
ولو انهم دم المنزل بالسكنى لان ضمان لانه سكن بحكم الاجارة وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز  
للكردي \* وان كان الخيار لرب الدار فسكن فيها فلا أجر ويضمن ما انهم دم بسكنه كذا في الغياثية \* وان كان  
بعد الاجارة لم يلزم الاجر وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية الدار كروية المنافع كذا في الوجيز للكردي  
\* وان تكارى دار لم يرها له الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك فلا خيار له فيها الا أن يكون انهم دم منها  
شيء يضرب بالسكنى فحينئذ يتخير بالتغير كذا في المبسوط \* ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الفتاوى  
الصغرى اذا استأجر الرجل رجلا ٢ (تأيسب ديك روئين بسايد بيد) معلوم ففعل ذلك بالعشرة وامتنع

ترجمة

٢ ليصنع له عشرين قدرة من الصفر

ومضت والزرع بقيل يترك باجر الى الادراك وان لم يرض المؤاجر مع أن المزارع رضى بطلان حقه حيث أنخر الزراعة الى آخر المدة بخلاف ما اذا  
كان مكان الزرع أشجار حيث لا يترك لانه لا نهاية لها الا أنه يجب على المؤاجر قيمة الأشجار منقوعة وكذا لو استأجر أرضا وزرعها ثم اشتراها هو

وأجر وانقضت مدة الاجارة يترك على الشريك باجر \* باع كرمًا وفاو كان في يده المشتري نصف سنة فقبل خروج الغلة نقد البائع مال الوفاء  
وفسخ البيع وقد ذكرنا اختيار مشايخ (٤٣٠) سمرقند ان حصة المدة من الثمرة للمشتري \* اذا صالح البائع مع المشتري لاجل ذلك القسط

على شيء ذكر في المنتقى وغيره  
مسئله تدل على جواز الصلح  
فقال أوصى بغلة فخلته ثلاث  
سنتين لرجل والتخله فخرج  
من الثلث فصالح الموصي له  
مع الورثة على مال بمقابله  
ما يخصه من الثمن في هذه  
السنتين لا يصح في القياس  
لانه لا يدري الكون وعلى  
تقديره ربما يخرج أكثر من  
قيمة بدل الصلح وفي الاستحسان  
يصح لانه ترك حقه الثابت  
بالوصية على مال فعلي قياس  
هنا ينبغي ان يصح الصلح  
هنا أيضا وذكر بعض  
أئمة العهد وان لم يعتمد على  
جوابهم سم انه لا يصح الصلح  
وذكر الديناري في البيع مع  
التوكيل فيه بالفسخ اذا أراد  
البائع رد مال الوفاء الى  
المشتري بعد مضي شهر قبل  
استيفاء الغلة لا يتمكن من  
ذلك وان فسخ قبل مضي  
شهر له ذلك وان لم يستوف  
المشتري الغلة لانا علم ان  
قصد المشتري احراز الانزال  
والفسخ قبل مضي الشهر  
كالفسخ متصل بالبيع  
فيل له على هذا بعد الاستيفاء  
بأي وجه يبقى المشتري في يد  
المشتري قال بحكم الرهن  
ولهذا العقد شبهه بالبيع  
الفاقد من حيث انه يفسخ  
اذا حضر الثمن وله حكم  
البيع الصحيح في حق الانزال  
وله حكم الرهن في حق انه

عن الباقي قال ان كان قد اراد ان قدور وقت الاستجار يجبر على الباقي وان لم يره لم يجبر وأصل هذه المسئلة  
ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أن من شرط قصار على أن يقصر له عشرة أثواب ببدل معلوم ولم يره  
الثياب ولم تكن عنده كان فاسدا وان اراد الثياب كان جائزا كذا في الذخيرة \* واذا سمي له جنسا من الثياب  
ذكر شيخ الاسلام خواهر زاد في شرحه ان هذا نظير ما يره يعني يكون فاسدا وذكروا شمس الأئمة  
السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه انه ان بالغ في بيان الصنة على وجه يصير مقدار عمله معلوما فهو واراة  
الثياب سواء ويجوز أن يكون قول شمس الأئمة رحمه الله في مسئلة القدر والرهديجي كقوله في القصار فيتامل  
عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن سماعية عن أبي يوسف رحمه الله قصار شرطه رجل على  
أن يقصر له ثوبا مرويا بدرهم فرضى به القصار فلما رأى القصار الثوب قال لأرضي به فذلك قال وكذلك  
الخياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل  
وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل والقصار يختلف باختلاف  
المحل وكذلك الخياطة فلاجل ذلك أثبتنا خيار الرؤية فيه ما قال (شم) ولو استأجر رجلا ليكيل له كرم  
حنطة فلما رأى الحنطة قال لأرضي به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلا ليحجم له بدائق ورضى به  
فلما كشف عن ظهره قال لأرضي به فليس له ذلك لان العمل ههنا لا يختلف كذا في الذخيرة \* استأجر  
رجلا ليحجم له كذا من القطن أولية قصره كذا ثوبا وليس عند البحر ثوب ولا قطن لا يجوز وان كان  
عنده ولم يره فلا جبر خيار الرؤية في الثياب لافي القطن كذا في خزائن الفتاوى \* وفي نوادر هشام  
عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام نصف السنة ونظر أجرة الغلام  
الى الدار ولم يكن رأها فقال لا حاجة لي فيها قال له ذلك وله أجر مثل غلامه كذا في المحيط \* رجل استأجر  
كرما لم يره وقد كان باع صاحب الكرم الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستهأجر خيار الرؤية  
في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة \* ولو أكل الثمار من تلك  
الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى قاضيان \* ويثبت  
خيار العيب في الاجارة كما في البيع الآن في الاجارة ينقرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي  
البيع ينقرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء أو الرضا كذا في المحيط \* استأجر  
دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضرب بالسكنى كان كسارا لحدود وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب  
بعد ما قبل قبضها يرد هاله عقد يرد على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا  
في الوجيز للكردي \* وعن ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل قال لغيره استأجر لك اليوم على أن تنقل  
هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في أيام كثيرة قال هذه على اليوم ولا يكون على العمل قال اصل  
أن المستأجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الا جبر  
على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير لاجر معلقا بتسليم النفس  
في ذلك الزمان كذا في الذخيرة \* رجل قال أجرة لك هذه الدار كل شهر بدرهم على أن أهب لك أجرة شهر  
رمضان أو قال على أن لا أجرة عليك اشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* أجرة حماما  
سنة بكذا على أن يحيط عنه أجرة شهرين لانه طويل فالاجارة فاسدة ولو قال على أن يحيط عنه مقدار ما كان  
معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا أجرة عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر حماميا  
على أنه ان نابنه فلابد أجرة فسدت الاجارة كذا في الخلاصة \* حانوت احترق فاستأجره كل شهر بخمسة  
دراهم على أن يعمره على أن يحسب بنفقته فعمره فهذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه أجرة  
المثل بالغاما بالغ والمستهأجر النفقة التي أنفقها على العمارة وأجر مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة

لا يتمكن من التصرف كالمزمن ولا يملك بيعه من غيره ولو صرف المشتري من أجرة الكرم الى مال الكرم له ذلك \* اشترى  
دارا وفاو غصبا من المشتري غاصب لا يتمكن المشتري من الاسترداد منه ولا يتمكن المشتري من استرداد مال الوفاء من البائع قبل فسخ



البيع لان المال ليس بثابت في ذمة البائع قبل الفسخ كذا كرنا وفيما سأل الرهن بغصب سن يد الميراث لا يمكن الميراث من اشتداد الدين من الرهن وعليه نص الحاكم في مختصر الزيادات فيما اذا وضعت الجارية المرهونة عند عدل (٤٣١) وغاب العدل بعد ايداعها

في يد عماله ان كان من في يده  
معتزفا يدايع العدل للميراث  
طلب الدين من الرهن وان  
لم يعلم انها للرهن وان زعم  
المودع انها له ليس للميراث  
طلب الدين لخروجها بالانكار  
من السلامة الى التوى \*  
اشترى كرم او فاء بمائة فانلف  
المشتري البناء او الاشجار  
حتى لزمه قدر المائة لا تقع  
المقاصة ولا يفسخ البيع  
أصله اذا تلف الدائن شيئا  
من مال المديون ان من جنس  
الدين صار قصاصا وان من  
خلافه لا بلامقاصة ان  
مثليا او قيميا على المختار وفي  
التجريد الدين بينهما تلف  
أحدهما مال المديون  
لشريكه له ان يرجع على  
المتلف بمحضته دل هذا على  
وقوع المقاصة ولو قيميا  
وقدمنا ما هو المختار والدرهم  
لا تقع قصاصا عن الدنانير  
بلا تقاض وكذا الحكم بين  
المغصوب منه والغاصب  
وان ادعى المشتري البتات  
والبائع الوفاء فالقول قول  
البائع لانه يدعي زوال ملكه  
عليه وهو يتكروذ كصاحب  
النافع والديناري ان القول  
لمدعي البتات الا اذا شهد الظاهر  
للبيع بان يكون الثمن ناقصا  
كثيرا الا اذا ادعى المشتري تغير  
السعر فان تغيره يمنع جعل  
الحال حكما فيثبت القول

\* خان بعضه خراب وفيه حوايت عامرة فاستأجر رجل العمارة العامرة في كل شهر بخمسة عشر وخراب  
كل شهر بخمسة على ان يعمر الخراب بماله ويجيب نفقته من جلة الاجر فاستأجر الخراب ليعمره وينتفع به  
بعد ذلك فاسد اذا شرط ان تكون العمارة للاجر والمستأجر على المؤجر نفقته وأجره فاسد فبما عمل والمؤجر  
ان يسترد الحوايت التي عمرها المستأجر منه وأما الحوايت العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم المفسد هكذا  
في المحيط \* ولا يجوز ان يشترط على المستأجر ان يرد العين الى الاجر ولها حمل وموثة وان لم يكن لها حمل  
وموثة جازها كذا في الغياثية \* في الفتاوى سئل عن استأجر ممر جلا شهر اليطبخ فيه العصور واشترط رده على  
المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه أجر شهر فرغ في نصف الشهر وأوفى آخره كذا في الحاوي للفتاوى \*  
وفي الغياثية فاذا مضى الشهر فلا أجر عليه وان بقي مدة كذا في التتارخانية \* ولو قال استأجرته منك كل  
يوم بكذا فاذا فرغ من عمله سقط الاجر عنه رده على المالك أولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام أجر اليوم  
كما اذا فرغ في نصف الشهر كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر حجابا وكذا قال له المؤجر ما لم تردّها على صحبة  
فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فالاجارة في الحجاب فاسدة وفي الكيزان جائزة يعني اذا سمى  
للكيزان أجرة وللحجاب كذا فيجب في الكيزان حصة مسمى الى وقت كسره وفي الحجاب يجب أجر المثل  
كذا في الفتاوى الكبرى \* قال القاضي نقر الدين التتوي على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم ان  
لها حملا وموثة تجري فيها الماسكة وكذا لو لم يسم أجر الحجاب وأجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن  
للكيزان حمل وموثة كذا في التتارخانية \* وفي الاصل رجل تسكّر من رجل دارا سنة على أنه بالخيار فيها  
ثلاثة أيام فان رضيها أخذها بمائة درهم وان لم يرضها أخذها بخمسين درهم فان ذلك فاسد فان سكنها وجب  
عليه أجر المثل في الثلاثة الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما انهدم من سكنه لاني مدة الخيار ولا بعد  
مضى مدة الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهدم  
من سكنه في مدة الخيار وان قال أنا بالخيار ثلاثة ايام فان رضيتها أخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة  
فان سكنها في ثلاثة ايام فقد لزمته الاجارة وكان عليه أجر ماسكن ولا ضمان عليه فيما انهدم كذا في المحيط  
\* ولو استأجر أرضا على أنها كذا جريها وكانت أقل أو أكثر فهي بالمسمى وله الخيار في الأقل ولو قال كل جريب  
بكذا يلزمه الاجر بحسبه كذا في الفتاوى الغياثية \* ولو استأجر دارا أشهر مسمية فلم يسلم اليه الدار حتى  
مضى بعض المدة ثم أراد ان يسلم الدار فيما بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر ان يأبى ذلك وكذلك ان طلبها  
من المؤجر فنفعه اياها ثم أراد ان يسلمها فله ذلك وليس للمستأجر ان يمنع فاذ استأجر دارين فسدت  
احدهما أو منعه مانع من احدهما أو حدث في احدهما عيب فله ان يتركهما جميعا كذا في البدائع  
\* ولو استأجر بيتين فانهدم أحدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط  
\* وفي فتاوى النسفي سئل عن استأجر طابخة حوتة على أن ماسمى من الاجر أيام جرى الماء وانقطاعه أيضا قال  
هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع اذا اجر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي  
للفتاوى \* رجل استأجر ثورا من رجل على أن يطحن عليه كل يوم عشرين قنينة فوجد المدة المستأجر لا يطحن  
الا عشرة أقفزة كان المستأجر بالخيار ان شاء رضى به كذا وان شاء رد فان رضى به لزمه أجر كل يوم بتمامه  
وان رد كان عليه أجر اليوم الذي استتم له بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاجارة  
وقعت على الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليه شيئا كذا في الذخيرة \* ولو تسكّر دابة الى بغداد  
فوجدها لا تبصر بالليل أو جوحا أو عثورا أو تعض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه  
وعليه من الاجر بحسب ما سار لانه استوفى المعقود عليه بقدره وان كانت بتغيير عينها فله ان يبلغه الى بغداد  
على دابة غيره لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيئة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط \* وفي

للمشتري لانه مفسد بالاصل والظاهر وتقريره ان المبيع ان ساوى ألفا وباعه بستمئة فالقول للبائع وان يتسعمائة فلامشترى وكذا  
في الزيادة وأفتى صاحب الهداية فيه وفيما اذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول لمدعي الوفاء ثم رجع الى ما أفتى به

أئمة بخاري من أن القول لمن يدعي البتات \* اشترى دارا وفاء وقبض ثم أجره من البائع مدة وقد كان البائع يباع هذه الدار من آخر قبله لا يجب الاجر لان الرد على البائع (٤٢٣) مستحق عليه فباى وجه وجد وقوع عن تلك الجهة كما لو كان البيع فاسدا

الملاصة الخالية وتعلق الاجارة بانفساخ اجارة أخرى باطل كما لو أجر دابة من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيننا آجرت منك فانه لا يجوز في جامع الفتاوى ولو استأجره على أن يضرب له من هذا التراب أو من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم يضرب ألف لبننة بهذا اللبن وسمى ملبنا معروفا يجوز كذا في التنازع خاتمة \* ولو اشتراط رب الدار على البناء وضع الجذوع والهرادى وكنس السطوح وتطينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره ليبنى له بالبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا أن يكون مكانا بعيدا فيكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان اراه المكان فلا خيار له وان استأجره ليبنى له حائط بالرهص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لان العمل بما سمي يصير مع ما عند أهل الصناعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في باب اجارة البناء \* واذا استأجره ليبنى له حائط بالرهص وشرط عليه الطول أو العرض لا تجوز الاجارة لان العمل لا يصير مع ما كذا في المحيط والله تعالى أعلم

\*(الباب السادس في الاجارة على أخذ الشرطين أو على الشرطين أو أكثر)\*

الأصل أن الاجارة اذا وقعت على أحد الشئين وسمى لكل واحد أجره ما بان قال آجرتك هذه الدار بخمسة أو هذه الاخرى بعشرة أو كان هذا القول في حائوتين أو عبيدين أو مسافتين مختلفتين نحو أن يقول الى واسط بكذا أو الى كوفة بكذا فذلك كله جائز عند علماءنا وكذلك اذا خيره بين ثلاثة أشياء وان ذكر أربعة أشياء لم يجوز وكذلك هذا في أنواع الصبغ والخياطة اذا ذكر ثلاثة أشياء جاز وان زاد عليها لم يجوز استدل لا بالبيع الا أن الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير شرط الخيار كذا في الذخيرة \* اذا دفع الى خياط ثوبا فقال له ان خطته فارسيه فلك درهم وان خطته رومية فلك درهمان أو قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بصرفلك درهم وان صبغته بزعفران فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته أنت فاجرك درهم وان خاطه تلميذك فاجرك نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع \* وكذا لو قال لراد الا بق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطارا فبدرهم وان سكنت حدادا فبدرهمين أو قال ان سكن فيهما خياط فبدرهم وان سكن فيهما حداد فبدرهمين فالاجارة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فببدرهم وان جاز الى القادسية فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة ولم يحكم فيها خلافا فاحتمل أن يكون قول الكل واحتمل أن يكون قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على أنه ان جل عليها كرشه غير فأجره نصف درهم وان جل كرشه فبدرهم جاز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي \* اذا استأجر دابة الى مكان معلوم على أنه ان جل هذه الحولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجر خمسة فالعقد جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر خلافا لهما واختلاف عبارة المشايخ رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تخرجه مسئلة الدابة والدار أنه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها او اذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئا ولم يركبها بعضهم قالوا يجب أقل المسميين كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ذكر الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان أقل أو أكثر فالعقد فاسد وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى أما على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى أن من استأجر من آخر دابة على أنه ان أتى عليه الكوفة فببشرة وان أتى القصر وهو المنتصف فببشرة فهو جائز قال وان قال وان أتى القصر وهو المنتصف فببشرة لا يجوز قال لانه اذا أتى القصر لا يدري

واجره من البائع لا يجب الاجر \* أقر في مرض موته انه كان يباع ماله وفاء في الصحة وقبض بدله والثلث لا يخرج من الثلث لا يصح الاقرار بالتصديق الورثة وزعم بعضهم انه يصح بالتصديقهم كما قرأ المرئض بالدين للاجنبي وليس كذلك بل هو كإقراره بقبض دين ثبت له في المرض بان أقرانه يباع عيننا من آخر يباعا بنا بكذا وعليه عنه وصدقه الآخر ثم أقر بقبضه يعتبر ذلك من الثلث لان مال الوفاء ليس بدين من كل وجهه ولا بالبيع وفاء رهن من كل وجه لانه لو كان رهنا وديننا لمالك المشتري المنافع وما صح الوفاء الابتداء بقبض الثمن لانه يكون رهنا بلادين وتقع المقاصة بدين كان للمشتري على البائع ويبرأ الكفيل عن البائع منه ولا يعود بالفسخ كما هو لا يمكن من بيعه من آخر قبل فسخ الوفاء اذا لم يسلم المشتري اليه الثمن لعدم الدين فلما كان دينه من وجهه لم يعتبر الاسناد الى الصحة رعاية لحق الورثة فثبت في الحال لافي الماضي \* ادعى انه اشترى منه هذا الشيء باتا ثم ادعى انه اشترى منه وفاء

لا يسمع لعدم امكان التوفيق \* كره المشتري وفاء أرض الوفاء للزراعة وأدى البائع مال الوفاء وفسخ البيع ماعليه للمشتري ان يطلب من البائع أجره الكرب اذا كان النقد بلا طلب المشتري فلو كانت الأرض معدة للخدمة بالاستغلال وكرب المشتري فعلى



قياس مالو آجره المشتري من غيره ثم نقد البائع الثمن وفسخ البيع ينبغي ان لا يتمكن البائع من منع المشتري عن الزراعة كما لا يظهر الفسخ في حق المستأجر لكن الفرق بين المستأجرين قلنا بان البائع هنا يتمكن

(٤٣٣)

من منع المشتري والفرق ان

المستأجر غير البائع والمشتري

فلا يظهر فسخهما في حقه

أما فيما نحن فيه ففسخ

المشتري يظهر في حقه

ولو كذا بالفسخ ففسخ منه

(الخامس في البيع بشرط)

ان اقتضاه العقد بان

وجب العقد بالشرط

كشرط تسليم أحد البدين

أو لم يقبضه لكنه يلاعه أي

يؤكده موجب كشرط

الكفالة بالثمن أو الرهن به

أو لا يلائم لكن ورد به الشرع

كخيار الشرط ثلاثاً أو النقد

أو التأجيل للثمن أو لم يرد به

الشرع لكنه متعارف

كشرط حذاء النعل أو

تشريك النعل بالشرائك

المشتري لا يفسد في الكل

وعن محمد انه يفسد في

الاخير والا ان فيه منفعة

لاحد المتعاقدين أو المعقود

عليه وهو من أهل

الاستحقاق على الغير كشرط

عق المشتري يفسد لكنه

يقلب بالاعتاق صحيحاً

ويجب الثمن عند الامام

خلافهما \* اشتراها على

ان البائع لم يطأها ثم ظهر

خلافه لا يرد ولو على انها

ما ولدت ثم بان ولادتها

الرد ولو على أن لا يطأها

المشتري بطل وعلى ان

يطأها لا وعن الامام الفساد

فيهما ولو شرط الانفع فيه

لاحد لا عن الامام وعن الثاني الفساد فيه ايضاً وان شرط فيه ضرر كقراض أجنبي ألقالا والقدرى على أنه يفسد وان لا يبيعه

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منفعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ثوب يبيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

ما عليه ستة أو خمسة كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلاً على عدل زطى وعدل هروى وقال اجل أى هذين العددين شئت الى منزلى على أنك ان حملت الزطى فلك أجر درهم وان حملت الهروى فلك أجر درهمين فحمل الهروى والزطى جميعاً الى منزله فالاجارة جائزة وأجره ما اجل أول مرة فهو الذي لا قاء الاجارة وهو متطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعاً وان حملهما جملته فعليه نصف أجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ضاعا وعلى قولهم ما ضمنهما ان ضاعا وفي نوادره شام عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملها ما جملته الى ذلك الموضع فله درهمان أو يجب أكثر الاجرين بكامله وانه يخالف رواية ابن سماعة في العدلين كذا في الذخيرة \* اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعاً فان خاطبه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطبه في اليوم الثاني يجب أجر المثل لا يزد على درهم (١) ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يزد على نصف درهم ذكر القدرى الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيان \* وان خاطبه في اليوم الثالث فله أجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أجر المثل ايضاً فروى عنه أنه لا يزد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهي رواية الاصل والجامع وروى عنه أنه لا يجاوز به نصف درهم وينقص عن نصف درهم ان كان أجر مثله أقل من نصف درهم وهو الصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما ايضاً كذا في الفتاوى الكبرى \* هنا اذا جع بين اليوم والغد فأما اذا أقر له بقدر على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطبه في الغد هل يستحق الاجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قيل لا أجر له وقيل له الاجر كذا في محيط السرخسى \* ولو خاطب نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغد أجر المثل لا ينقص عن ربع درهم ولا يزد على النصف وعندنا ثلاثة ارباع كذا في التمر تاشي \* وان بدأ بالغد ثم باليوم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصحيح هو الشرط الاول فقط كذا في الفتاوى العتبية \* ولو قال ان خطته اليوم فله درهم وان خطته غدا فلا أجر لك فان خاطبه في اليوم فله درهم وان خاطبه في الغد فله أجر مثله لا يزد على درهم بالاجماع كذا في محيط السرخسى \* ولو قال ما خطته اليوم فبحسب درهم وما خطته غدا فبحسب نصف درهم يفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميافبكذا وخطته فارسيافبكذا فهو فاسد بطله العمل ولو قال استأجرتك غدا لخطيطه بدرهم فخاطبه في اليوم فلا أجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغياثية \* ولو استأجر يوماً بدرهم فان بدله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياساً وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط السرخسى (ومما يتصل بهذا الفصل اذا جع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل) اذا استأجر رجلاً ليحمل له عملاً اليوم الى الليل بدرهم صباغة أو خبزاً أو غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يجوز استحساناً او يكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فله أن يمهله في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من الكوفة الى بغداد ثلاثة أيام بأجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاماً معلوماً من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي يبنى في الغد كذا في المبسوط \* ولو استأجر رجلاً لخطيط له هذا الثوب بقيصا اليوم بدرهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لخطيط لي قيصاً أو لخبز لي قفيزاً ولم يقدّر جازاً بالاتفاق ولو (١) قوله ولا ينقص عن نصف درهم هذا يدل على أنه قد يزد على نصف درهم ومقابل رواية النوادر المذكورة أنه لا يزد على نصف درهم وصحها الزياحي وغيره كما أفاده ابن عابدين اهـ بحر اوى

ولو بشرط البيع لا ولو من فلان أو من البائع فسد \* لأن له مطالبا \* اشترى ساحة على أن يبنى فيها مسجدا أو طعنا ما على أن يتصدق به فسد \* كل شرط يشترط على البائع وهو يفسد العقد فإذا شرط على الاجنبي فالشرط باطل كشرط أن يهب هو

(٤٣٤)

له عشرين أو يهب لفلان

عشرين وما يشترط على

البائع ولا يفسد به البيع

فإذا شرط على الاجنبي يجوز

ويكون له الخيار \* باع بماء

فلان أن علم في المجلس جاز

وقد مر أنه لو ألحقا شرط فاسدا

باتحق ولو بعد الافتراق كما

لو باع مثقال فضة بمثلها ثم

زاد أو حط وإن كان بشرط

فاسدا ثم أبطله إن في صلب

العقد صح الحذف في المجلس

لا بعده وكذا يبيع جذع من

سقف صح بالتسليم في المجلس

وفي شرح الطحاوي تعليق

الاطلاقات بالخطر كالتوكيل

وإذن العبد والطلاق يجوز

لا تعليق التملك كالبيع

والهبة والصدقة والابراء

عن الدين وعزل الوكيل

لكن تعليق الابراء عن

الدين باهر كائن يجوز كقوله

قضيت دينك لفلان فقال

الدائن إن كنت قضيت فقد

أبرأتك وكان قضاء برئ

العقود الثلاثة \* عقد يتعلق

بذلك الشرط الجائز

كالبدل فلا يصح الإبدال

المتطوق المعالم الحلال

الذي يجري فيه التملك

والتملك فالفساد من الشرط

يفسده كالبيع والاجارة

والصلح عن مال والقسمة

وعقد لا يتعلق بالجائز

قال ليخيط قيصا من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في الفتاوى العنانية \* وفي اجارات الاصل اذا استأجر الرجل من آخر ثوبا يطحن عليه كل يوم عشرين قفيزا فهذه الاجارة جائزة ولم يذ كر فيها خلافا في مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال هـ ذالجواب يجب أن يكون قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تفسد هـ هذه الاجارة على قياس مسئله انخير ومنهم من قال لا بل هـ هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل أيضا لو شرط على الخبز أن يخبز له هـ هذه العشرة الختاتيم دقيقا وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم تجوز هـ هذه الاجارة عندهم جميعا وإن ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة \* رجل دفع إلى خياط ثوبا ليقطعه ويخيطه قيصا على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابتلا إلى مكة على أن يدخلها إلى عشرين ليلة كان يعبر بعشرة دنانير ولم يزد على ذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تجوز هـ هذه الاجارة فإن وفي بالشرط كان له المسمى وإن لم يف كان له أجر المثل لا يزد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر دابة من رجل أياما مسمومة ولم يذ كر شيئا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجرتك هـ هذا اليوم لتخيط هذا القميص بدرهم أو قال استأجرتك هذا اليوم لتخبر هذا القفيز لا دقيق بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن في المسئلة اختلاف الروايتين والصحیح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو أخر اذ ذ كر الاجرة بد الوقت والعمل أما اذا ذ كر الوقت أولا ثم الاجرة ثم العمل بعده أو ذ كر العمل أولا ثم الاجرة ثم الوقت لا يفسد العقد كذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى فسدت الاجارة إن كان فسادها لجهالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغاما بالغ كالأستاذ جدارا أو حائلا تامة بمائة درهم على أن يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغاما بالغ لأنه لما شرط المرومة على المستأجر صارت المرومة من الاجر فيصير الاجر مجهولا أما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له أجر المثل ولا يزد على المسمى هـ كذا في الظهيرية \* قال في الاصل أيضا واذا دفع الرجل عبده إلى حائك ليعمله النسيج وشرط عليه أن يحذقه في ثلاثة أشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي أن يجوز هـ هذا العقد على قولهما وإن لم يكن التحذوق في وسعه والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا جع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة غايته سدد العقد اذا ذ كر كل واحد منهما على وجه يصلح مقصودا عليه حاله انفراد الوقت والعمل أما اذا ذ كر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد بانه فيما ذ كر في آخر باب اجارة البناء اذا تشارك رجلان في رجل واحد إلى الليال ليبقى له بالحصص والاجر جاز بلا خلاف وإن جع بين الوقت والعمل لأنه ما ذ كر ان العمل على وجه يجوز افراد العقد عليه لأنه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوما لا يجوز افراد العقد عليه فانه قد العقد على المدة وكان ذ كر البناء ليبين نوع العمل حتى لو ذ كر العمل على وجه يجوز افراد العقد عليه بأن يبين مقدار البناء لا تجوز الاجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا استأجر الرجل رجلا كل شهر بدرهم على أن يطحن له كل يوم قفيزا إلى الليل فهو فاسد ذ كر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب مستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكل على قولهما فن مشايخنا من قال هـ هذه المسئلة ثبت رجوعهما إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال ما ذ كر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذ كر فيما تقدم استحسنان على قولهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هـ هذه المسئلة أنه اذا استأجر انسانا للعمل فإن كان عملا لو أراد الاجير أن يأخذ في العمل للحال يقدر عليه صحت الاجارة ذ كر في ذلك وقتا ولم يذ كر نحو أن يقول استأجرتك لتخبرني عشرين منام من الخبز بدرهم جاز إن كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وإن لم

من الشرط فالفساد من الشرط لا يبطله كالتسكاح والتخلع والصلح عن دم العمد والعق على مال وهذه العقود تصح ببدل وبدونه ويبدل مجهول وحلال وحرام وعقد يتعلق بالجائز من الشرط والفساد فيه على نوعين نوع منه يفسده



ونوع لا يفسده وهو عقد الكتابة وأنه يتعلق بالشرط الجائز حتى لا تنسخ الكتابة إلا ببدل \* وذكر القاضي العقود التي تتعلق تمامها بالقول ثلاثة قسم يطلها الشرط الفاسد وجهالة البديل وهي مبادلة المال كالبيع والأجارة (٤٣٥) والقسمة والصلح على مال عن دعواه

وقسم لا يطلها الشرط الفاسد ولا جهالة البديل وهو معاوضة بجمال بغيره كالشكاح والخلع والصلح عن دم عمد وقسم له شبهة بالبيع والشكاح كالكتابة لا يفسدها الشرط الفاسد ويطلها جهالة البديل وإذا جع بين شيئين فقبل في أحدهما لا يجوز في الأول سمي لكل بدلا أولا

وبكل حال يجوز في الثاني وفي الثالث أن سمي لكل بدلا جازوا لا \* وفي الجامع الصغير كاتبه على أن لا يخرج من الكوفة جازت الكتابة ويطل الشرط \* وفي الجامع الكبير كاتبا وهي حامل على أن لا يدخل ولدها في الكتابة فسدت لأن الكتابة تبطل بالشرط الفاسد \* وتعلق الرجعة وضافتها إلى وقت في المستقبل باطل كأنه شكاح وانما يحتمل التعليق ما يحلف به ولا يحلف بالرجعة وتعلق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية الامام السرخسي والطلاق والعقاق بجمال وبدونه سرا \* إذا قال المولى أو القاضي أذنت لهذا العبد أو الصبي في التجارة ولا أجز ما لا يعلم إلا بقراره صار مأذونا ولا عبرة للشرط والصلح عن دم العمد والجراحات التي فيها القصاص حالا أو مؤجلا

بين مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استأجرتك لتبذل لي اليوم إلى الليل بدرهم جاز أيضا ولو قال (بدين درهم ديوار من باز كن) جاز أيضا بين ذلك وقتا ولم يبين ولو قال ٣ (بدين يكدرم اين خرمن باد كن) ان لم يذكر ذلك وقتا لا يجوز وان بين ذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت أولا ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدرى هذا الكدس جاز لانه استأجره لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج إلى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما أو مجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحسان أي على شرط أن تعجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

### \* (الباب السابع في اجارة المستأجر) \*

الاصل عندنا أن المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط \* ومن استأجر شيئا فان كان منقولاً فإنه لا يجوز له أن يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فاراد أن يؤجره قبل القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في البيع وقيل أنه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي \* وإذا استأجر دارا وقبضها ثم أجرها فإنه يجوز أن أجرها بغير ما استأجرها أو أقل وان أجرها بأكثر مما استأجرها فهي جائزة أيضا لأنه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كالموتدقيها وتدا أو حفر فيها بئرا أو طينا أو أصلى أبوابها أو شيئا من حوائطها طابت له الزيادة وأما الكدس فإنه لا يجوز زيادة وله أن يؤجرها من شاء من الحداد والقصار والطحان وما أشبه ذلك مما يضر بالبناء ويؤنه هكذا في السراج الوهاج \* ولو أجمع ما استأجر شيئا من ماله مما يجوز أن يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط \* وذكر الخصاص في كتاب الحيل أنه اذا كان المستأجر دارا فكنسها من التراب ثم أجرها بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجرها بأكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على أن كدس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة \* ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر أرضا فعمل بها سنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها لا يكون قائما فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كرى أنهارها ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنهم از يادته توجب طيب الفضل قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى أصحابنا في هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا تسرع على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر رجل شيئين صفقة واحدة وزاد في أحدهما شيئا وزاد في بعض النسخ لو أصلى في أحدهما شيئا ان يؤجرها بأكثر مما استأجرها ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له أن يؤجرها بأكثر مما استأجرها كذا في المحيط \* وكان الامام أبو علي النسفي يحكي عن أسناده أن المستأجر لو أجره من المؤاجر لا يصح وان أجره من غيره ثم ان الغدير أجره من المؤاجر يصح وقال الامام الحلواني وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة من المالك لا تجوز مطلقا تخلل الثالث أولا وبه قال عامة المشايخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان لا يجز قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيان \* ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضا

ترجمة  
٢ اصنع لي حاطي بهذه العشرة درهم ٣ ذر هذا الجرن بهذا الدرهم

(٥٤ - فتاوى رابع) لا تبطل بالشرط \* وإذا ضمن رجل جنابة الغصب أو الوديعة أو العارية بشرط كفالة فيها أو حواله لا تبطل وتعلق الوقف بالشرط باطل والوصية والوصاية جائز وتعلق الهبة بكافة إن باطل وبعلى إن ملأها كهبتها على أن يعرضه يجوز وان مخالفا

بطل الشرط وصحت الهبة \* والشركة لا تبطل بالشرط الفاسد والمضاربة لو فيها شرط يبطل الشرط وتصح المضاربة وتعلق الكفالة  
أن متعارفا كقدوم المطلوب يصح وإن شرطاً (٤٣٦) محضاً كان دخل الدار أو هبت الريح لا والكفالة إلى هبوب الريح جائزة والشرط

للعقد الأول فيه اختلاف المشايخ والصحيح أن العقد ينفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج \* وذكر  
الحلواني المستأجر إذا أجز المستأجر من المؤجر قبل تنفسخ الأول وأنه غير صحيح لأن الثاني فاسد والفساد  
لا يقدر على دفع الصحيح والعامية على أنه لا تنفسخ إلا أنه ما إذا دام على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الأولى  
لأن الثانية فاسدة للأولى بل لأن المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدوثها يقع التسليم إلى  
المستأجر فإذا استأجر المالك منه ثانياً واسترد منه فذلك يمنع عن تسليم المنفعة الحادثة إلى المستأجر فإذا  
دام إلى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكين من الاستيفاء فتنفسخ الأولى ضرورة حتى لو أراد  
المستأجر الأول أن يسترد بعد مضي بعض المدة ليس كنه بقية المدة فله ذلك لأن العقد الأول انما ينفسخ في  
قدرا المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي \* فان سكنهم إلا بجر يحكم هذه الاجارة  
لأجر عليه كذا في الحساوي للفتاوى \* ولو أن المستأجر أعار المستأجر من المالك لا يسقط عنه الاجارة ولا  
خلاف بين المشايخ كذا في المحيط \* ولو أجز المستأجر من أبي رب الدار أو ابنه أو مكاتبه أو عبده المدبون  
يجوز ولا تنفسخ الاجارة الأولى بانفاق الروايات وإن لم يكن على العبد دين لا يجوز فان سلمه إليه لا تنفسخ  
الاجارة الأولى كذا في التتارخانية \* ولو استأجر أرضاً ثم دفعها إليه الأجر من رعة ان كان البذر من قبل رب  
الأرض لا يجوز لأن ذلك نقض للاجارة في ظاهر الرواية وإن كان البذر من قبل المستأجر جاز لأن الأجر  
في الفصل الأول يصير مستأجراً وفي الفصل الثاني يصير أجيراً كذا في الظهيرية \* المستأجر إذا استأجر  
صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر ابن سماعة عن  
محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر داراً وأرضاً زاد المستأجر فيها بناء ثم أجزها من الأجر وأعارها  
منه كان هذا نقضاً للاجارة الأولى قال في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعة وعلى رب الدار حصبة بناء المستأجر  
من الأجر قال الحسكاشي في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب إذا أجز المستأجر  
من غيره ثم ان المستأجر أجز من الغاصب وأخذ منه الاجرة كان للغاصب أن يسترد منه ما دفع إليه من  
الاجرة كذا في المحيط \* أجز الغاصب ثم أجزها المالك بعد مدة فالأجر السابق على الاجارة للغاصب لأنه العاقد  
وبعد الاجارة للمالك لأن الغاصب فضولي ولو لم يجز حتى تمت المدة فكذلك الغاصب كما لو أجز المولى عبده سنة  
ثم أعتقه في خلال السنة وأجز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للعقود ذكر القدر في أن الاجارة  
كسائر العقود فان أجز قبل استيفاء شئ من المنفعة فالأجر للمالك وإن أجز بعد استيفائها لم تعتبر والاجرة  
للعاقدين وإن أجز بعد انقضاء بعض المدة فالأجر للماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا أولاً قول محمد  
رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* ولو أجز الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك أني كنت  
أجزت عبده لا يقبل قوله الأئمة ولو قال كنت أمرته يقبل كذا في التتارخانية \* المستأجر اجارة فاسدة إذا  
أجز من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى \* وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه أفتى ظهير الدين  
المرغيناني كذا في التتارخانية \* ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة يملك أن يؤجر من غيره  
اجارة صحيحة إذا أجز كان للأول أن ينقض الثاني كما إذا اشترى شيئاً فأسدأ وأجز من غيره اجارة جائزة  
المستأجر إذا أجز من غيره أو دفع إلى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الأول فسخ العقد الأول هل ينفسخ العقد  
الثاني اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه ينفسخ اتحدت المدة أو اختلفت كذا في المحيط \* وتفسير اتحاد المدة  
أن تكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في الأول كذا في الصغرى \* استأجر من غيره موضعاً اجارة طويلة  
ثم المستأجر أجز من عبده الأجر فان كان بغير إذن المولى لم يحسب على المستأجر ما أخذ من العبد من رأس  
ماله وما إذا كان العبد استأجر بذن المولى فقد تواف فيه الشيخ الإمام والصحيح أن يقال استأجر العبد بذن  
المولى كاستأجر المولى بنفسه كذا في جواهر الاطلاعي \* ولم يكن عبده مديوناً كذا في الكبرى \* رجل أجز

باطل وأنص النسق ان  
الشرط ان لم يتعارف تصح  
الكفالة ويبطل الشرط  
والحوالة كهي \* اذا قدم فلان  
فانت أمير في هذه البلاد أو  
قاضيها يصح لأنه يصح تعليقهما  
بالشرط وتعلق كونه حكماً  
بالخطر أو الاضافة إلى مستقبل  
صحيح وعند محمد خلافاً  
لثاني والفتوى على الثاني  
وتعلق وجوب الاعتكاف  
بالشرط لا يصح ولا يلزم  
وتعلق تسليم الشفعة نحو  
ان كنت اشتريت سلت فان  
غيرك لا يصح لتفاوت بين  
الجيران وتعلق القرض  
حرام والشرط لا يلزم والرهن  
والاقالة لا يبطل بالشرط  
الفساد وإبطال الاجل  
يبطل بالشرط الفاسد بان  
قال كلما نجيم ولم تؤد المال  
حال صح وصار حالاً وتعلق  
الاجارة بالشرط بان قال ان  
زاد في الثمن فقد أجزت  
باطل \* زوج ابنته البالغة  
فباعها الخبر فقالت أجزت  
ان رضيت أي فالاجارة  
باطلة كانشاء العقد \* ان  
كانت جاريتي حاملان في صح  
أصله تعلق الدعوة صحيح  
وتعلق الاقرار بالشرط  
باطل نحو ان امطرت السماء  
\* ولو قال له على الف ان مت  
لزم المال مطلقاً والمزارعة  
تبطل بالشرط \* تعليق الرد  
بالعيب باطل وله الرد في خيار  
الشرط صحيح \* عقد الذمة لا يبطل بالشرط الفاسد كالأمام يصالح على مقدار يأخذه من الاراضي خاصة لا يصح الشرط  
\* البيع بشرط ان بكلمة على ما ذكرناه وان بكلمة ان فباطل الا في صورة بان يقول بعثت ان رضى فلان في ثلاثة ايام جاز ان رضى فيه



وما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقها بالشروط ثلاث عشرة البيوع القسمية الاجارة الرجعة الصلح عن مال الابرا عن الدين عزل الوكيل في رواية والوقف في رواية ايجاب الاعتكاف المزارعة المعاملة الاقرار (٤٣٧) \* وما لا يبطل ستة وعشرون

الطلاق والخلع والعقود

وبغيره الرهن القرض

الهبة الصدقة الوصاية الوصية

الشركة المضاربة القضاء

الامارة التحكيم عند محمد

الكفالة الحوالة الوكالة

الاقالة الكتابة الاذن في تجارة

النسب الدعوة الصلح عن

دم العمد الجراحة التي فيها

القصاص حالا أو مؤجلا

جناية الغصب والوديعة

والعارية ضمنها رجل وشرط

فيها حوالة أو كفالة عقد

الذمة تعليق الرد بالعيب

وبختيار الشرط بالشرط وعزل

القاضي والنكاح لا يصح

تعليقه ولا اضافته لكن

لا يبطل بالشرط ويبطل

الشرط وكذا الحجر على

المأذون لا يبطل به ويبطل

الشرط وكذا الهبة والصدقة

والكفالة بالشرط المتعارف

يصح الشرط والكفالة وبغير

المتعارف تصح الكفالة

ويبطل الشرط كما اذا كفل

لفلان من فلان على ان يكفل

له فلان صححت الكفالة وبطل

الشرط \* (نوع آخر) \*

بائع فرس بشرط ان يسهل عاريت

وقصده ان لا يرجع عليه

بالبث عند الاستحقاق فسد

البيع \* باع ارضا بشرط انه

اذا استحق وقف مدغرس فيها

المشتري أو بنى يرجع على

البائع بقيمة الحادث أيضا

فسد \* باع ارضا على انه كذا

فيها تخلأ أو دارا على انه مائة

ذراع ففقد خبر لانه وصف لا يقابل

عنه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فاشبهه بشراء شاة مذبوحة فاذا اخذها مقادعة باع دارا على ان غلبها عشرون فاذا هي خمسة عشر ان

داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري ياخذ أجر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه اذا رد عليه الثمن يرد داره عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع بالدارهم وأراد أن يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجر من المستأجر كانت هذه اجارة مستقبلة فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب به مقدّمه وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع ان يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعد فان أنجز وعده كان حسناً والا فلا يلزمه الوفاء بالمواعد وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسداً للبيع كذا في الظهيرية \* وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له أن يؤاجر من غيره لان هذه مما لا يخاف الناس فيه بمنزلة البيت وان اتخذها مطبخاً من الا اذا كان معد ذلك كخيمة المسح كذا في التارخاية والله أعلم

\* (الباب الثامن في انه اذا اجارة بغير لفظ وفي الحكم بقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها) \* استأجر داراً شهرافسكن شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما يوفون بين الرايتين بين المعدل للاستغلال وغير المعدل للاستغلال من غير تفصيل بين الدار والحمام والارض قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يقتضى كذا في خزائن الفتاوى \* اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه حينئذ يكون رضاً بالاجر قالوا وفي المعدل للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة أما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت بين رجلين سكن أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معدلاً للاستغلال كذا في المحيط \* خان نزل فيه رجل فانه يكون بالاجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر كذا قال محمد بن سلمة وأبو نصر بن سلام وبه أخذ الفقهاء أبو بكر والفقيه أبو الليث قال نخر الدين الفتوى على أنه سكن بالاجر الا اذا عرف خلافه بقرينة نحو ان يكون الساكن معروفاً بالظلم أو الغصب أو كان صاحب البيت يعلم منه أنه لا يستأجر مسكناً كذا في المضمهرات \* حوانيت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال ابن سلمة يجب أجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرراً للملك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول غضباً لا يسمع كذا في الوجيز للكردي \* وان كان المستغل لصغير ينظر الى أجر المثل والى ضمان النقصان فأيهما كان أنظر للصغير يجب مقصورة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها أحجار يجرها منهم فعمل بها فصار ولم يشارط صاحب الأحجار بشئ فان لم يكن معروفاً عندهم ان من شاء عمل عليهم أو أدى الاجر فلا أجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الأحجار ولو كان معروفاً عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها أجرة معروفة يجب ذلك والا فاجر المثل كذا في الكبرى \* استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة أخرى ودفع الاجر ليس له أن يستردها الا اذا لم تكن الدار معدة للاجارة كذا في القنية \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه دارى فاخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فجعلها الغاصب ثم أقام المالك عليه البينة بعد أشهر فلا أجر له ولو كان مقرراً بالدار للبدعي وباقي المسئلة بحالها كان سكناه رضاً بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط \* ولو أكرت داراً سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والافهى عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار يلزمه ما مسمى من الاجر قال هشام لمحمد رحمه الله تعالى أفلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا حسن أ جعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والاجرة بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين \* رجل

ذراع ففقد خبر لانه وصف لا يقابل عنه ولو أن فيها كذا مئراً بشراً فوجد فيها نخلة لا تثمر فسد لان الثمرة لها سقط من الثمن بالذ كرو سقط حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فاشبهه بشراء شاة مذبوحة فاذا اخذها مقادعة باع دارا على ان غلبها عشرون فاذا هي خمسة عشر ان

أراد الكون في الماضي لا يفسد وان أراد الاول وجعل حصوها شرطا فسد وان اطاق ولم يرد معينا فسد أيضا جلا على الاستقبال  
 \* بعث الدار الخارجية على ان تجعل لي (٤٣٨) طريقا من الى الداخل فسد ولو قال الاطرية الى الداخل فسد ولو قال العرض الباب

الخارجية ولو اشترى يتعالى  
 ان لا طريق له في الدار وعلى  
 ان ياب في الدهليز جاز ولو على  
 ان له طريقا فبان عدمه  
 له الرد وفي المختلف أبعك  
 داري على ان لي بيتا منها  
 فسد بخلاف شراء الدار  
 بطريقها وقال الثاني يجوز  
 فيها ما باع واشترى دارا على  
 انه ان رضى الجيران أخذها  
 ان يهي الجيران ووقت  
 ثلاثا صم والالا \* باع على  
 انه لا بناء فيها فاذا فيها بناء  
 فسد البيع لانه يحتاج  
 حينئذ الى التقص  
 ولو على ان فيها بناء أو شجرة  
 فاذا ليس فيها بناء ولا شجرة  
 جاز وله الخيار وكذا لو باع  
 بعلمها أو سفلها وعدم ولو  
 على ان البناء من آخر فاذا  
 هو من ابن يفسد \* باع بطنى  
 على انه ثوب هروى أو بخارى  
 على انه ثوب نيسابورى  
 أو العمامة السمرة قندية على  
 انها شهر ستانية أو سمرة قندية  
 فبان بخلافه فسد \* اشتراها  
 على انها مولدة الكوفة فبان  
 مولدة البصرة أو غلاما أو  
 جارية على انه تركى فبان  
 هندية رد لان الشروط افضل  
 وان تعذر رجوع بالنقصان  
 \* بكم هذا الهروى فقال  
 بكذا فاشترى فبان بخلافه  
 لا يرد \* باع ثوبا على انه صبيغ  
 برعفران فاذا هو برعفر فسد  
 ولو باع على انه برعفر فبان  
 أبيض جاز بالخيار ولو على انه

استأجر حافوتا كل شهر بثلاثة دراهم فليامضى شهر ان قال له صاحب الحافوت ان رضيت كل شهر بخمسة  
 دراهم والافترغ الحافوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن  
 فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا أرضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى قاضيان  
 \* أراد أن يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر عشرة وافتترقا على ذلك فانه  
 يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح أنه يجب الاجر الذى صرح به المستأجر  
 هكذا في جواهر الاخلاطى \* رجل قال لا أخرجك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة درهم قال  
 تقع الاجارة على ألف ومائتين قال الفقيه أبو الليث هذا اذا قصد أن تكون الاجارة كل شهر بمائة أما اذا  
 غلط في التفسير لا يلزمه الا آلاف فلو ادعى الأجير أنه قصد النسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول  
 قول الأجير كذا في الخلاصة \* ولو سكن الدار بعض المدة ثم جدها وقال هي ملكي أو قال غصبته أو قال  
 عارية وهي ليست بعتة تغل ثم أقيمت عليه البيعة فلا أجر عليه من حين يجد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 لانه غاصب وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت الاجر لانه ثبت أن الدار كانت في يده بأجر ولو كان مكان الدار دابة  
 أو عين أخرى والمسئلة بمجالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن له ذلك قبل الرد لانه غاصب  
 يزعمه وان رضى وارث الأجير أن يكون على الاجارة أو طالب منه الاجر فسكن يجب الاجر والقول قول من  
 يريد ابقاء الاجارة من الورثة أو الغرماء كذا في التتارخانية \* قال لغريمه بكم ثواب هذه الغرارة شهر فقال  
 بدرهمين فقال المستأجر لا بل بدرهم وقبضها ومضى الشهر فما صحح أنه يجب درهم \* كذا في جواهر  
 الاخلاطى \* الراعى اذا كان يرعى الغنم كل شهر بأجر مسمى فقال له صاحب الغنم لا أرى غنمك بعد هذا الا أن  
 تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزنة المفتين  
 \* قال الراعى لا أرى غنمك الا أن تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم  
 وكذلك هذا في اجارة الدور كذا في المتنقط \* رجل استأجر أجيرا ليحفر نهره كل شهر بكذا ثم مات المستأجر  
 فقال الوصى للأجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فاننا لا أحبس عنك الاجر فاقى على ذلك أياما ثم باع الوصى  
 الضيعة فقال المشتري للأجير اعمل عملك فاننا لا أحبس عنك الاجر ففقد ارماعه عمل الاجير في حياة الاول يجب  
 الاجر في تركته ومن حين قال له الوصى اعمل عملك يجب على الوصى ومن حين قال المشتري اعمل عملك يجب  
 على المشتري الا أن الواجب في تركه الميت المسمى لوجود التسمية منه والواجب على الوصى وعلى المشتري  
 أجر المثل اذا لم يعلم بمقدار الشروط من الميت أما اذا علم بذلك وأمره أن يعمل على ذلك الشرط فعليه ما  
 المسمى كذا في المحيط \* رجل استأجر من رجل حمارا بعشرة بعض ابياد وبعضها زبوف فقال المكارى في  
 الطريق أنا أطلب الكل جياذا فقال المستأجر بالفارسية (بحنان كنم كه تو خواهى) فهذا وعدمه ولا  
 يلزمه بذلك شيئا وكذلك لو استزاده في الاجر وأجاب بذلك كذا في الذخيرة \* قال في الاصل وانما استأجر دابة  
 الى مكان مسمى فبات صاحب الدابة في وسط الطريق كان للمستكرى أن يركب الدابة الى المكان المسمى  
 بالاجر وانما لا تنقض لان الحال حال العذر والاجارة تنقض اذا بدأ بالعذر فان من استأجر بدينه شهر راضى  
 المدة والمستأجر في وسط البحر فانه تنقض بينهما اجارة مبتدأة فلا يبقى حالة العذر كان أولى وبيان العذر  
 أنه يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة أخرى في وسط المقارة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه فيؤاجر  
 الدابة منه فانياحتى قال مشايخنا لو وجد دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت  
 في موضع يجد دابة في ذلك الموضع تنقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وأنفق عليها

ترجة  
 ٢ افعل كما تريد

أبيض فاذا هو صبيغ برعفران أو غيره لا يجوز \* اشترى عبد على انه فحل فبان خصياله الرد ولو عكسا قال الامام الخصاصى في العبد عيب في  
 فاذا يان خلاصا ركنه شيرط العيب فبان سليما وقال الثاني انطوى افضل لرغبة الناس فيه فيخير (نوع منه) باع نباتا في الارض كالبصل مثلا



فقاع بخر يوافق أو يبعك على أن كل جريب منه كذا في نفسه \* باع بذر القليق على أنه مروزي فلما طلع الدود بان أنه غير مروزي والمبيع تفاوت فأحس يرد الثمن ويرد البائع مثل البز المقبوض كشتري بزرا بطيخ بان بعد (٤٣٩) الزراغة بزرا القند \* اشترى ثوبا على أن

حشوه قطن فبان هو فاجاز ورجع بالنقصان \* اشترى ثوبا على أنه خرق فبان لم يخرقه كذلك وسداه غيره فاجاز لان اللحمة هو الاصل \* اشترى ثوبا أو خفا خلقا على أنه يرقعه البائع ويخرزه ويسلمه صح للعرف \* اشترى قميصا على أنه متخذ من عشرة اذرع فبان اتخذه من اذل والمشتري ينظر اليه لاختياره \* اشترى على أنه كتاب النكاح أو تاليف الامام محمد فاذا هو كتاب الطلاق أو لاشافعي أو طيب له الخيار لان ما على البياض من السواد جنس والاختلاف نوع \* اشترى ماله جل وموتة على أن يسلمه في منزل المشتري ان بالعريسة ففسد دوان بالفارسية لالعدم الفرق فيها بين الحمل والايقاء فاندفع العريسة وان حمله فراه المشتري الاختيار له \* (نوع منه) \* باع حيوانا واستثنى حملها ففسد كاستثناء بعض الاطراف لان الحمل لا يفرد بالعقد \* باع قطيع غنم أو عدل بز فاستثنى واحدا ان عينه اجازوا الا \* اشترى شاة على انها حامل ففسد وعن الامام انه يجوز ولو مرة على انها لبون أو حلوب أو ذات لبن قال الكرخي لا يوبه اقل الظهيري والطحاوي على انه يجوز لانه على سبيل الوصف لا الشرط كما لو اشترى على انه هملاج أو كلبا على انه صيود وبه أخذ الفقيه والصدور عليه الفتوى ولو على انها تحلب كذا لا يجوز بل خلاف ولو جارية على انها ذات لبن بالفارسية دايكي را اختلافوا واختار انه يجوز كما لو اشترى على انها خبازة وبه أفتى الصدوق \* باعها على انها حائل

في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك كذا في الذخيرة \* وإذا أنفق باهر القاضي وأثبت ذلك بالبينة يرجع كذا في الخلاصة \* إذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان أجره على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى ثم إذا وصل إلى ذلك المكان رفع الامر إلى الحاكم ليقتضي بما هو الاصلح لورثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في أن يؤجر الدابة منه ثانيا بان عرف المستأجر ثقة أمينا ورأى الدابة قوية حتى عرف أن الورثة يصلون إلى عين مالهم متى أجر منه فعل وان رأى الصلاح في بيع الدابة بان اتهم المستأجر أو رأى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم أن الورثة لا يصلون إلى عين مالهم وان وصلوا لحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون بعه حفظ المال على الغائب وان كان المستأجر قد عمل الاجر الرب الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره بإقامة البينة على دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير مسئلة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر وسئل الرق الذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المفازة ولا يجسد المستأجر سفينة أخرى أو زقا آخر أو أبي الاجر أن يؤجر منه وقد حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط أن تكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر ابن شماعه في نوادر هذه المسئلة عن محمد رحمه الله تعالى ولم يشترط أن يكون المؤجر هو الامام بل شرط أن يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا أو يؤجر واحد من أصحابه ورفقائه فان أبي الاجر بعد ذلك أن يعطيه السفينة أو الرق استعان المستأجر بأعوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والرق عليه الى أن يجسد سفينة أخرى وزقا آخر وبه هذه المسئلة تين أن من سكن دار غيره لا يجب الاجر اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر الساكن بنفسه فبقول استأجرت كل شهر بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والرق اختلاف الروايتين وما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادر ابن شماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة \* رجل استأجر أرضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاعذار تبقى بالاعذار وكذا لو مات المؤجر وبقي المستأجر حتى الاجارة الى أن يدرك الزرع واذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فأقلع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى أن يدرك وعليك لصاحب الارض أجر مثل الارض كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة قلعت وفي المنتقى اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها بأجر مثلها حتى تجزو وهو على أول جرة تدرك بعد انقضاء الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤجر وفي الارض رطاب تترك بالمسمى حتى تجزو ومن هذا الجنس اذا استأجر من آخر زقا فاجعل فيها خلاصا من انقضت مدة الاجارة في العصر اجعل بأجر مثلها الى موضع يجذفه زقا فلو مات المؤجر قبل مضي المدة لا يجعل بأجر مثلها الكنهات ترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط \* ولو استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض كذا في خزائن المفتين \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاختصما فسخت الاجارة وردت الارض إلى صاحبه وان خرج بعد ذلك رددها بأجر المستأجر ولو انقضت والزرع بقل ولم يختصموا حتى استحصد يجب من الاجر بحسب ذلك ولا يتصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصم فيه استحسن أن يترك بأجر المثل كذا في التمر ناشي \* ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيه المؤجر أيضا ثم خرج الزرع وتصادقا فهما سواء فنصفان وان كان أحدهما غاليا فهو لصاحب الغالب ويضمن للآخر مثل ماله كذا في الغياثية \*

الوصف لا الشرط كما لو اشترى على انه هملاج أو كلبا على انه صيود وبه أخذ الفقيه والصدور عليه الفتوى ولو على انها تحلب كذا لا يجوز بل خلاف ولو جارية على انها ذات لبن بالفارسية دايكي را اختلافوا واختار انه يجوز كما لو اشترى على انها خبازة وبه أفتى الصدوق \* باعها على انها حائل

يجوز ويجعل كانه شرط البراءة من العيب لان الحبل عيب وول الفقيه قد يكون الحبل زيادة في الظورة فان باع على انما حامل لا يجوز عن محمدنا يجوز لان يشترطها للظورة وهذا ( ٤٣٠ ) اذا شرطها البائع لانه كالبراءة من العيب اما اذا اشتراها المشتري فسد وعنه الامام

اذا شرط البائع الحبل صح وان شرط المشتري فذاهي ليست كذلك فالبيع لازم وليس له الرد لانها وجدت سليمة \* اشترى جارية على انها مغنية فسد عند الامام ومحمد رحمه الله وفي مبسوط الفقيه جاز رجل الى محمد وقال اشترى يتيما على انها تغني كذا لولا فاذا لا تدري قال قم لزمك البيع لانه اخبرك عن عيب بها ولو على انها ليست بمغنية لانه شرط البراءة من العيب \* اشترى قريبا او غيره على انه يصيح او جاما على انه يطير كذا مسافة او كبشا على انه يطاح او ديكاً على انه مقاتل او فهداً او كلباً على انه صيود عن محمد روايتان \* اشترى عبداً على انه يطعمه جاز ولو على ان يطعمه خبيصاً لا \* اشترى فرساً على انه هملاج او بعيراً على انه خراساني فاذا هو غيره يرد \* اشترى على انها تحيض فاذا هي لا تحيض وانفق عليه انه من الاياس يردّها \* اشترى على انما اخبازاً او كاتبة جاز ولو على انما تحبز كل يوم كذا او تكتب كذا لا ولو أنها خبازة فماتت وأقرب البائع بانها لم تكن خبازة لا يرجع بنقصان عند الامام لكنها لو حية ردها في جواب الجامع وفي الزيادات انها اذا ماتت أو تعيبت ونحو ذلك

استأجر أرضاً وغرس فيها أشجاراً ثم انقضى وقتها فاحسب أن الرب الأرض أن يطالب المستأجر بتفريغ أرضه اذا كان فيها غرس بخلاف مالو كان فيها زرع حيث يترك بأجر وليس الرب الأرض أن يملك الأشجار على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلاها ضرر فاحسب بالأرض هكذا في المحيط \* فان كان في قلع الأشجار ضرر فاحسب بالأرض حينئذ كان له أن يملك الانحجار ووليه قيمتها منوعة دفعها للضرر عن نفسه هكذا في خزائن المفتين \* استأجر من آخر حائطاً ووضع فيه حجاب خسل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر بأبي تفريغ الحائط فان كان الخسل باع مبلغاً لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان ينسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر ان شئت فرغ الحائط وان شئت فاستأجر منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم بأجر المثل عليه لا الاستئجار ابتداءً ببديل مسمى ولومات المؤاجر أو المستأجر قبل انقضاء المدة ولم يتيسر التفريغ يجب المسمى استحقاقاً والقياس أن يجب أجرة المثل كما بعد انقضاء المدة كذا في المحيط \* واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء له هذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يدها لانه لم يسكنها بأجر كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الامم الى عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر أرضاً بدينارهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل أن يستحصص الزرع واختار المستأجر المضي على الاجارة حتى يستحصص الزرع وبالأجر كفيـل قال لا يبرأ الكفيل من أجرة ما بقي الى أن يستحصص الزرع وكذا لو لم يمت الاجر وان كان مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في الأرض حتى يستحصص لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا أرضي الا أن يكون الاجر على ورثة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك الزرع بأجر المثل فالاجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط \* استأجر أرضاً فزرع فيها زرعاً ثم انهم اتفقا على ائقدا الاجارة والزرع بقل هل تترك الأرض في يد المستأجر بأجر المثل الى أن يستحصص الزرع فقل لا تترك وقد قيل تترك وهذا القائل يستدل بمسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع أرضه مزارعة الى غيره وأجر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع بقل لم يستحصص فأراد رب الأرض أن يقطع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف الأرض الى ان يستحصص الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع ويغرم المزارع نصف أجر مثل هذه الأرض ههنا يبطلان حقه في الزرع حيث أخر الزرع الى آخر السنة مع هذا صان الشرع حقه واثبت الاجارة في نصف الأرض كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم

### \* ( الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلماً مع الفراغ منه وما لا يكون ) \*

واذا استأجر أجيراً يعمل له في بيته عملاً مسمى ففرغ الاجير من العمل في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في يد المستأجر أو هلك وله الاجر كذا في المبسوط \* رجل استأجر رجلاً ليحزله فلما أخرج الحيز من التنور احترق لا بقوله كان له الاجر ولا ضمان عليه وهذا اذا خبز في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* واذا أخرج بعض الحيز من التنور استحق الاجر بحسبه كذا في البناء \* فان لم يكن في بيته واحترق لأجره كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو ألقاه في التنور ثم جاء ليخرجه ففسد من يده فوقع في التنور فاحترق فهو ضامن فان ضمن قيمته مخبوزاً أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقاً لم يكن له اجرة كذا في السراج الوهاج \* وان احترق الحيز في التنور قبل الاخراج لأجره سواء كان في بيت المستأجر أو في بيت الاجير كذا في النهاية \* وان سرق الحيز بعد ما أخرجه فان كان يخبز في بيت صاحب الطعام فلا اجرة وان كان يخبز في بيت الخباز فلا أجر له ولا ضمان عليه في سرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن كذا في الجوهرة النيرة \* لو استأجر خياطاً ليصط له ثوباً بقي داره فقطع الثوب وقتل الخياط فسرقت الثوب

الردية ومباد في ما ينطق عليه اسم الكاتبة وبه ونحوه يرجع بالنخل وان قال المشتري لم أجدها كاتبة وقال البائع نسيت لا يستحق والمدة فحتمل أو قال البائع تعلم الخبز الا ان وصدقته الجارية فيه لكنها قالت لا عمل فالقول للمشتري وكذا واشترى ثوباً على انه عشرة اذرع



فوجدته ناقصا فارد الردها فقلت أوجارية على أنها بكر فعلم عدم الكارة بقول البائع خير المشتري وان تعذر الرد رجع بحصة الكارة وان اختارنا بعد القبض في الكارة وادعى المشتري عدمها والبائع سلمتها بكر فزالت عندك يحلف (٤٣١) البائع لقد باعها أو سلمها بكر وفي كتاب

الاستحسان وضع المسئلة فيما اذا ادعى البائع بكارتها في الحال وقال يريها النساء قبل القبض وبعده فان كان بكر لزم المشتري بلا حلف البائع وان قلن لألزم البائع بشكوله والامتحان بييض الجملة أو الديك لكن تخن بييض الجملة المقشرة فان كانت بحضرة النساء اللاتي لا يوثق بهن لزم المشتري بلا عين البائع حتى يحضر من يثق بهن \* اشترى على ان يعطى كفيلا ان مجهولا لا يصح وان معلوما لكنه غائب لم يجز قبله حين علم أو لم يقبل وكذا ان حاضر أو لم يقبل وان حاضرا معلوما وقبل جاز وكذا الرهن فان سلم الرهن مضى الامر وان لم يسلم لم يجبر ويخير البائع والحوالة كالكفالة \* اشترى سمسم أو حنطة على أن فيه كذا دهن أو دقيقا ففسد \* (نوع في الثمن) \* باع بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا أو الى شهر بكذا أو الى شهرين بكذا ففسد \* اشترى على ان البائع ان رد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يصح صح كالمواشاة على انه ان لم يقد الثمن الى ثلاثة فلا يصح \* بعث على ان أهب لك من الثمن كذا لا يصح ولو على أن أحط من ثمنه كذا بجاز لان الحط ملحق بأصل العقد لا الهبة ولو على ان حطت أو وهبت لك من

لا يستحق بازا ما عمل شيئا وان وقع ذلك القدر مسالما لانه يعمل في داره لان الاجر مشروط بمقابل بالخياطة وما صنع ليس خياطة انما هو عمل من أعمال الخياطة وكذلك اذا استأجر رجلا ليخبره بدينه فقامه ما في داره فخلل الدقيق وعجن ثم سرق قبل أن يخبره لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبر ولم يوجد خبرا فلو وجد عمل من أعماله كذا في المحيط \* ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرها طيبا بالاجر والخص ففعل منها ثم انهارت فله الاجر كاملا وان انهارت قبل أن يطوئها بالاجر فله الاجر بحسب ذلك كذا في المبسوط \* اذا استأجر رجلا ليبنى له بناء في داره أو يعمل له ساباطا أو جناحا أو يحفر له بئرا أو قنطرة أو نهر أو ما أشبه ذلك في ملكه أو فيما في يده فعمل بعضه فله أن يطالبه بقدره من الاجر كمنه يجبر على الباقي حتى لو انهدم البناء أو انهارت البئر أو وقع فيها الماء أو التراب وسواها مع الارض أو سقط الساباط فله أجر ما عمله بحصته ولو كان عين ذلك في غير ملكه ويده ليس له أن يطالب شيئا من الاجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا أراه موضعاً من الصحراء ليحفر فيه بئرا فقال محمد رحمه الله تعالى انه لا يصير قابضا الا بالتخلية وان أراه الموضع وهو الصحيح وان كان عين ذلك في ملك المستأجر ويده فعمل الاجر بعضه والمستأجر قريب من العامل فخلل الاجر بينه وبينه فقال المستأجر لا أقبضه منك حتى تفرغ فله ذلك كذا في البدائع \* وفي الاصل اذا استأجره ليحفر له بئرا في طريق الجبانة فحفرها فلا أجر له حتى يسلمها الى صاحبها قال مشايخنا رحمه الله تعالى ان محمد رحمه الله تعالى سلم هذه الاجارة ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا اشارة الى أن بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في الذخيرة \* ولو استأجر لبنا ليضرب لبنا في ملكه أو فيما في يده لا يستحق الاجرة حتى يخف اللبن أو ينصبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يخف وينصبه ويشترجه لا خلاف في أنه اذا ضرب به ولم يقمه أنه لا يستحق الاجرة ولو هلك بعد ذلك كان ذلك في غير ملكه ويده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو أن يأخذ الاجر بين اللبن وبين المستأجر لكن ذلك بعد ما نصبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بعد ما شرجه كذا في البدائع \* فان ناف قبل تسليمه الى المأجر فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشرية أو قبله كذا في النبايع \* وان استأجره ليضرب له لبنا بملء يده لم يوجب له أجر على أن الخطب من عند رب اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعد ما أدخله الاتون وتسكسر لم يكن له أجر ولو طبعه حتى نضج ثم كف النار عنه فاختلف هو وصاحبه في الاخراج فاخرجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبز عن التنور وان انكسر قبل أن يخرج منه فلا أجر له وان أخرجه من الاتون والارض في ملك رب اللبن وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان كان الاتون في ملك اللبان فلا أجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط \* وفي القدوري الخياطة اذا خاطه في بيت المستأجر فان خاط بعضه لم يكن له أجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب الاجر بخياطة بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال القدوري وان فرغ منه فله الاجر وعلى قوله ما اذا هلك قبل الفراغ من العمل أو بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضمان والمحل مضمون في يد الاجير عندهم ما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته مخيطا وأعطاه الاجر كذا في المحيط والله أعلم

### (الباب العاشر في اجارة الظئر)

يجوز استئجار الظئر بأجرة معلومة كذا في الهداية \* وما جاز في استئجار العبد للخدمة جاز في استئجار الظئر وما بطل هناك بطل ههنا الا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استحسن جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها وان لم توصف شي من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز والتأقيت شرط في استئجارها اجاعا كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم فليس للظئر أن تخرج من عندهم الا بعد ترك رض

الثمن بجاز لان الهبة قبل القبض لا تكون هبة فيكون حطا ويعاينها وراه \* بعثك على الق وعلی ان تقرضني مائة لا يفسد لانه لا يصير شرطا بحكم الوار \* باع بشرط ان يدفع المبيع قبل نقد الثمن ففسد البيع لانه لا يقتضيه العقد قال محمد رحمه الله لا يصح لهالة الاجل حتى لو سمي الوقت

الذي يسلم فيه المبيع يجوز \* باع عبدا على ان يسلم الثمن في بلد آخر والثلث حال فسد وان باع بالقياس الى شهر على ان يسلم الثمن في بلد آخر جاز وبطل شرط الا يفاء في بلد آخر لانه ان لم يكن له (٤٣٣) حل وموثة لا يشترط بيان مكانه وقد صح العقد بذكر الاجل المعلوم وان شأله حل يجوز

البيع والشرط لان تعيين مكان الايفاء شرط \* باع بعداد على ان يوفيه أخا البائع بخاري لا يجوز لاحتمال ان يكون الثمن لغير البائع وان نص على ان يكون الثمن للبائع واخاه وكيله بالقبض فكذلك للجهالة الاجل بجهالة المدة التي تصل من بعداد الى بخاري \* وفي التجريد ذكر اجلا وشرط ايفاءه بالبصرة جاز فان حل فيما ليس له حل قبل وصولها طالبه أين شاء وذكرا الطحاوي انه لا يطالبه الا في مكان الايفاء وماله حل وموثة لا يطالبه الا في مكان الايفاء اتفاقا وان لم يذكر في الثمن أجلا ففسد عند محمد وعن الثاني استحس فيماله حل وموثة ان يفسد وفيما الاجل له ان لا يفسد ويطالبه حيث شاء \* اشترى صبغا أو عبدا على ان يصبغ به ويبيعه ثم يوفيه الثمن فسد \* باع عبدا على ان يوثق عنه يوم القيمة وقال المشتري أو ثقه في الحال جاز \* اشترى بعا عليه من الدين وهما يعلمان ان لادين عليه لا يصح لتسمية ما لا يتصور ان يكون غنا فصار كالبيع بلا ثمن أو على ان لا ثمن له \* (نوع في الخراج) \* اشترى على ان خراج الارض على البائع ففسد وان شرط البعض على البائع ان من

أو غيره وليس لهم ان يجسوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا عليها ولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي \* وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط \* واذا لم يشترط ذلك عليها صريحا لم يكن كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل أبيه لزمها ذلك كذا في المحيط \* وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة \* ولو ضاع الصبي في يدها أو وقع فوات أو سرق من حلي الصبي أو ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئا كذا في المبسوط \* ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفها وان استأجرها بمكيل أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفه واذا استأجرها بثياب يشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط \* فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة وأجلاها وذرعها فله وجاز بالاجماع ولعنى بتسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سمي الطعام وبين قدره جاز أيضا ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الايفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في السراج الوهاج \* ويجب عليها القيام بأمر الصبي فيما يصلحه من رضاعه كذا في محيط السرخسي \* وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لا عن الدرن والوسخ وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاط \* وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه كذا في فتاوى قاضيخان \* وعليها ان تصلح طعام الصبي بأن تضع له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضر به وغليها أيضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج \* فلو مرض الصبي فباعها به الصبيان من الریحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم أما في عرف ديارنا فهو على أهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر ان تشتري له الطعام وذلك كما على أهلها وعليها ان تهيمه له كذا في غاية البيان \* والاصل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرجع فيه الى العرف كذا في المحيط \* ليس على الظئر من أعمال أبوي الصبي شيء الا ان تتبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغيانية \* وليس للظئر ولا للمسترضع ان ينسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي ان لا يأخذوا منها أو يتقيا لان المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حبست وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين جفورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظئرا ثم ظهر أنها كافرة أو مجنونة أو حقة كان له ان ينسخ الاجارة كذا في الظهيرية \* والعذر من جانب الظئر ان ترض مرضا لا تستطيع معه الارضاع الا بمشقة تلحقها وكذلك اذا حبست كذا في الذخيرة \* وان كان أهل الصبي يؤذونها بالسنتهم ككفوا وان أساءوا أخلاقهم معها كنوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذا في المبسوط \* واذا لم تكن معروفة بالظئرة وهي ممن يعاب عليها فلهما الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ومعنى قوله لا تعرف بذلك ان تكون هذه أولى اجارة منها كذا في المضمرات \* وتفسخ ان لم تعلم بمشقة الظئرة ثم علمت كذا في الغيانية \* قد قالوا في الظئر اذا كانت هي من يشتها الارضاع فلا لها ان يفسخوا لانهم يعيرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع فلهما ذلك اذا كان يشتها كذا في الجوهرية النيرة \* وان كان الصبي قد ألتها ولا يأخذها غيرها وهي لا تعرف بالظئرة كان لها الفسخ أيضا في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ليس لها الفسخ اذا كان يحاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والاعتماد على رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وتأويل محمد رحمه الله تعالى اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفانيذ والسنن وغير ذلك مما يعالج به الصبيان أو يأخذ لبن الغير بنوع حيله أما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فجواب محمد رحمه الله تعالى بكواب أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط \* فان كان لها زوج فأجرت نفسها بالظئرة غير انه فلزوج أن يبطل عقد الاجارة قيل هذا اذا كان الزوج

من خراج الارض لا يصح وان شرط شيئا نأدا على الاصل جاز لانه شرط ان لا يجب عليه تحمل الظلم \* اشترى على ان خراجها ثلاثة أو أربعة فبان أزيد أو أنقص فسد لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج أرض أخرى هذا اذا سلم فان لم يعلم جاز وخبر المشتري بين



التزام الخراج كله أو الترك \* اشترى خراجية الاصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية وضع خراجها على هذه فسد  
وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها جاز لانها ظلم \* اشترى على انها حرة من النوائب (٤٣٣) الديوانية أو على ان قانونه كذا

فبان خلافه في الاول أو أكثر في الثاني قال الامام  
ظهر الدين يفسد كخراج  
وقال القاضي بخبر المشتري  
وكذا بشرط ان لا يؤخذ  
منه الجباية ولو بشرط الجباية  
الاولى على البائع وانفعه عليه  
جاز \* باع خراجية فارغة بقي من  
السنة ربعها في وقت يتمكن  
من الاستغلال للاستيفاء  
فعلى المشتري وبه يفتى وان  
فيها زرع لم يعقد الحب فعلى  
المشتري وان أدركه وان عقد  
الحب فهي كالفارغة \* باعها  
من آخر ثم من آخر ولبت عند  
كل شهر اقل خراج على واحد  
قال الصدر والصواب انه  
على من كانت في يده وبقي  
من الحول ربعها اذا تمكن  
المشتري من الزراعة بعد  
القبض أما بالقبض أو  
قبض لكن منعه من الزراعة  
مانع فلا واذا أخذه  
السلطان من الاكار أو  
المستأجر رجوع على الدهقان  
والمؤجر ذكره في مجموع  
النوازل وفي الاصل الخراج  
في الاجارة على المؤجر فان  
شرط على المستأجر فسد فان  
ظلم الوالي وأخذه من المستأجر  
فما صحت الاجارة لا يرجع  
على المالك وان قال المالك  
أتم من الاجرة فادى جاز  
والعشر كخراج \* مات  
المالك أجز الارض وأخذ  
الخراج من الاجرة ولو أراد  
الوالي شراءه لنفسه أمر غيره

من يشينه أن تكون زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للظائر بغير إذن الزوج فللزوج  
حق الفسخ سواء كان ممن يشينه أن تكون زوجته ظئرا أو لا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف  
انها امرأته لا بقولها فليس له أن ينقض الاجارة هكذا في الذخيرة \* الظائر اذا كان لها زوج معروف وقد  
استؤجرت شهرافا نقضى الشهر والصبي لا يأخذ ابن غيرها ان كانت أجرت نفسها بغير إذن الزوج فللزوج أن  
يأبأها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها بغير إذن الزوج فليس للزوج أن ينقضها اذا كان الصبي لا  
يأخذ ابن غيرها وبقي كذا في جواهر الاخلاط \* وفي العيون وان كان الزوج قد سلم الاجارة وأراد  
أهل الصبي أن ينموه عن غشيانهم مخافة الحبل وأن يضر ذلك بصبيهم فلهم أن ينموه عن ذلك في منزلهم وان  
لقيم في منزله فله أن يغشاهما ولا يسع للظائر أن تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة \* ولههم أن ينموا أقرباءهم من  
المكث في منزلهم كذا في الظهيرية ولههم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا أضر بالصبي وان لم يضر  
فلا كذا في محيط السرخسي \* ولا يسع للظائر أن تطعم أحدا من طعامهم بغير أمرهم فان زارها أخذ من  
ولدها فلهم أن ينموه من الكينونة عندها كذا في المبسوط \* وكل ما يضر بالصبي فهو الخروج عن منزل  
الصبي زمانا كثيرا أو ما أشبهه فلهم أن ينموه عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها الى ذلك  
ويصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كأوقات الصلاة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي لا محالة وأما  
ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط \* ولومات الصبي أو الظائر تنقض الاجارة كذا في  
محيط السرخسي \* وفي الاصل استأجر الرجل ظئرا الولد الصغير ثم مات الرجل لا تنقض اجارة الظئر وكان  
الفقيه أبو بكر البخني يقول انما تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال أما اذا لم يكن له مال تبطل  
بموت الاب ومنهم من قال لا بل في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد رحمه الله تعالى في  
الكتاب يدل عليه ثم قال محمد رحمه الله تعالى وأجر الظئر في ميراث الصبي قيل أراد به أجر ما يستقبل من  
المدة بعد موت الاب أما ما وجب من الاجر حال حياة الاب يستوفي من جميع التركة وقيل الكل يستوفي  
من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل ظئرا لترضع ابنه الصغير فلما أرضعته شهرا ومات  
أبو الصغير فقات عمه الصغير أرضعته حتى أعطيك الاجر فأرضعته شهرا قال ان لم يكن للصبي مال حين  
استأجرها الاب فن يوم مات الاب الاجر على العمه ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير  
والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة \* ولولم يكن للصغير  
مال حين استأجرها الاب ثم أصاب الصغير ما لا شئ والذى عن هذه المسئلة قال قيل أجر ما مضى على الاب  
وأجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية \* واذا استأجر الرجل ظئرا لترضع صبيين له فمات أحدهما فانه يرفع  
عنه نصف الاجر وليس لابي الصبيين إقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط \* ولو استأجر وظئرين  
ترضعان صبيًا واحدًا فذلك جائز ويتوزع الاجر بينهما على لبنهما فان كان لبنهما واحدًا فالاجر بينهما  
نصفان وان كان متفاوتا فبحسب ذلك فان مات أحدهما بطل العقد في حقها القوت المعقود عليه  
وللاخرى حصتها من الاجر كذا في المبسوط \* وليس للظائر أن تأخذ صبيًا آخر لترضعه مع الاول فان أخذت  
صبيًا آخر فأرضعته مع الاول فقد أسأت وأتعت ان كانت قد أضررت بالصبي كذا في البدائع \* ولها الاجر  
كامل على الفريقين ولا تصدق بشي منه كذا في خزائن المفتين \* والاجر طيب لها ولا ينقص من الاجر الاول  
ان أرضعت ولدهم في المدة المشروطة وي طرح من الاجر بقدر ما يخاف كذا في الغيائية \* واذا دفعت  
الظئر للصبي الى خادمته حتى أرضعته فلها الاجر كاملا استحسننا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعت  
الى خادمته حتى أرضعته فالصحيح أن لا تستحق الاجر هكذا في الذخيرة \* والاوجه أنها تستحق كذا في  
الفتاوى الصغرى \* ولو أرضعته خولا ثم ليس لبنها فأرضعت خادمته حولا آخر فلها الاجر كاملا وكذلك

(٥٥ - فتاوى رابع) يبيعه من رجل ثم اشتراها منه (نوع في البيع بشرط الكيل والوزن) اشترى قطيعا على انه كذا فوجده أكثر أو  
أقل أو عدل زطي على انه خسر أو نوافه فوجده أقل أو أكثر ان لم يسم عن كل واحد فسد في الوجهين وان سمي فسد لوزنه او جاز بالخيار لو نفاضا

وفي الفتاوى اشترى عدلا على انه كذا فوجدته أزيد والبائع غائب يعزل الزائد ويستعمل الباقي لانه ملكها \* اشترى مطهورة من الخنطة على انه كذا ذراعا مطهورة منها فوجدتها أقل (٤٣٤) أو يتامن الخنطة فوجد فيه دكانا خيرا بين الاخذ والترك بخلاف ما لو اشترى حب

حنطة فوجدتها تبلغ نصف الحب يأخذ ذلك الحب بنصف الثمن والفرقان الحب مما يكال مع الخنطة فكان مقدرا والبئر والبيت لا فلم يكن مقدرا لكنه وجد أقل من المطموع الموعود فخير \* اشترى ثوب كرباس على ان سداه انف فاذا هو الف ومائة فكله \* اشترى مائة على انها عشرة ارطال بكذا فاذا في بطنها حبة قدر ثلاثة ارطال خير وان تعذر الرد بالشئ رجع بحصة الغائب وان في بطنها مما يأكلها جاز ولا خيار \* اشترى طشتا على انه عشرة أمناء فبان بعد القبض انه خمسة أمناء خيرا المشتري لانه بمنزلة العيب فاذا حدث به عنده عيب وأبى البائع قبوله قوم \* طست من عشرة أمناء مثالا قوم بعشرين وقوم من خمسة أمناء بعشرة فالعيب ينقص خمسة \* شرط ان يحيل البائع انسانا بالثمن على المشتري فسد قياسا واستحسانا وعلى القلب فسد قياسا وجاز استحسانا لان الحوالة على غير المديون توثيق فأكد مقتضى العقد وحوالة غير الدائن للاستيفاء لا توثيق فيه لان الاستيفاء المشروع لا تعدد فيه فلا اختلاف بين مستوف ومستوف \* بيع عبد لمن

لو كانت ترضعه هي وخادمتها فلها الاجر تاما ولا شيء لخادمتها ولو ليس لبنها فاستأجرت له ظئرا كان عليها الاجر المشروط ولها الاجر كله لاستحسانا وفي القياس لا أجر لها او تصدق بالفضل كذا في المبسوط \* وان أرضعته بلبن شاة أو غنمة بطعام حتى انقضت المدة فلا أجر لها وان حدث الظئر ذلك وقالت ما أرضعته بلبن البهائم وانما أرضعته بلبنى فالقول قولها مع عيبتها استحسانا وان أقام أهل الصبي بينة على ما ادعى أو فلا أجر لها وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الحوافي تأويل المسئلة انهم شهدوا أنهم أرضعته بلبن الشاة وما أرضعته بلبن نفسها أمالوا كنفوا بقولها سم ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هناك النفي دخل في ضمن الاثبات وان أقام البينة أخذت بينة الظئر كذا في الذخيرة \* واذا استأجر الاب أم الصغیر لارضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بمال نفسه لا يجوز وكلا لا يجوز استئجارها لا يجوز استئجار خادمتها أو مديرتها ولو استأجر مكاتبه لها جاز وان استأجرها بمال الصغیر روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح وأما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعي لا يجوز وان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها لارضاع ولده منها فلو استأجرها لارضاع ولده من غيرها يجوز كذا في المحيط \* ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي لارواية لهذه المسئلة وسألت الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني قال لا تطل الاجارة كذا في الظهيرية \* ولو استأجر أمه أو ابنته أو اخته ترضع صبياله كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط \* واذا التقط لقيطا فاستأجر له ظئرا فالاجرة عليه وهو متطوع في المنتقى رجل استأجر امرأته لترضع ولده منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي \* ويجب رضاع اليتيم على من يجب انقطة عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه أحد بشئ فرضاعه على بيت المال وان استأجر الاب الظئر لولده وأبى الام أن تسلمه وقالت ترضعه الظئر عندي قبل للاب استأجر من ترضعه عندها كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى أهل سمرقند اذا استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدرهم كاه الظئر فهذا شرط بفسد الاجارة فان مات الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما أرضعت أجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة \* رجل استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر عقباله الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فارضعت شهرين ونصف فأتت الصبي قالوا يقسم أجر مثلها سنة على الشهور فما أصاب شهرين ونصف ما كان لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها أجر المثل لكن لا يزداد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وللامه المأذونة أن تؤجر نفسها ظئرا وللمكاتبه أن تؤجر نفسها ظئرا أو أمته لانهم من الكسب وكذا المكاتب والعبد المأذون أن يؤجر أمته فان عجز المكاتب انقضت عند محمد بن جهم الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تنقض ولو استأجرت المكاتبه ظئرا ثم عجزت انقضت كذا في الغياثية \* ولا بأس للمسلم بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيان \* ولا بأس بان يستأجر المسلم الظئر الكافرة أو التي ولدت من الفجور كذا في المبسوط \* ولو استأجر شاة لترضع جديا أو صبيلا لا يجوز كذا في السراج الوهاج

### \* (الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة) \*

قال علماء أئمة رحمهم الله تعالى يكره للرجل أن يستأجر حرة أو أمة يستخدمها ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية \* حرة أجزت نفسها اذا عيال لا بأس به وكره له أن يخلو بها قال نضر الدين قاضي خان هذا تأويل ما جاء في الاصل وبه يفتي هكذا في الكبرى \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استأجر الرجل امراة لتخدمه كل شهر باجر مسمى لا يجوز كذا لو استأجرها للعمل من أعمال البيت من الخبز

فلان على أن يكون الثمن على والعبدة فلان جوزه الكرخي واستبدها لخصاص لكونه على خلاف الظاهر من الرواية وعن والطبخ الثاني ما يؤيده كره في المنتقى \* اشترى من آخر على ان يعطى البائع الثمن فلان جازعا با كان فلان أو حاضر أو البيع بشرط ان يكفل فلان



بالدرك كالبيع بكفالة فلان بالثمن وقد مر \* شرط فيه الرهن بالثمن ولم ينعينه ففسد الا اذا اتفقا على الرهن في المجلس أو نقد الثمن حالا ولو شرط  
رهن كتر حنطة جيدة جاز وان لم يعين وقوله ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة بمنزلة شرط الخيار للشترى (٤٣٥) وقوله ان رد الثمن في الثلاثة فلا بيع

بمنزلة شرط الخيار للبائع  
\* اشترى وقبض ثم وكل  
آخر على انه ان لم ينقد الثمن  
الى شهر يفسخ الوكيل البيع  
صح البيع بخلافه عن الشرط  
وصح التوكيل أيضا فان لم  
يوجد النقد ملك الفسخ  
وقدم في بيع الوفاء ما فيه  
من تفصيل \* بيع رقبة  
الطريق على أن يكون البائع  
حق المرور جاز وان باع حق  
المرور لا وكذا باع السفل  
على أن يكون له حق قرار  
الماء يجوز \* باع نزل السكرم  
بشرط ان يبنى عليه البائع  
الحوائط يفسد ولو وعد  
البائع بناء الحوائط لا يفسد  
ولا يجبر على البناء لكنه لو لم  
يبن للشترى ففسخ البيع  
\* اشترى حنطة مشار اليها  
على انها أكثر من عشرة  
فوجدها كذلك صح وان  
وجدها عشرة أو أقل ففسد  
ولو على انها أقل من عشرة  
فوجدها عشرة أو أكثر  
فسد وعن الثاني انه يجوز  
\* اشترى لؤلؤة على ان وزنها  
مئقال فاذا هو مئقالان  
فالزيادة بلا شيء لان الوزن  
فيما يضره التبعض ينزل منزلة  
الوصف \* اشترى شاة على  
انها حامل فسد لانها موهومة  
بخلاف ما اذا اشترى عبدا  
على انه خباز لانه يمكن  
معرفة - ولو باع برذونا على  
انه ملاج صح لانه صناعة

والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها لخدمته فيما ليس من جنس خدمتها لبيت كرمي دوابه وما أشبه ذلك  
يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط \* ولو كانت المرأة أمة جاز كذا في الخلاصة \* وفي الصيرفية  
استأجر امرأة لتخبز له خبزا فلا كل لا يجوز والبيع جاز كذا في التاتارخانية \* ولو استأجرت المرأة زوجها  
للخدمة أو لرعى الغنم فهو جائز وله أن يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى أبو عصمة - مدين معاذ  
المروزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه باطل وهكذا كذا في مختصره وجهه ظاهر الرواية أن  
خدمتها غير مسخقة عليه ومنافعه مملوكة له فجازت الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في  
محيط السيرخي \* وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاط \* ولو استأجر أبويه لم يجز حين كانوا أوعب - مدين لغيره أو  
كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان أجرة المثل أنه نص من المسمى كذا في محيط السيرخي \*  
وان استأجر جده أو وجدته للخدمة لا يجوز ولو خدمه فله المسمى ويستوى في ذلك ان لا يكون الابن حرا أو عبدا  
مسلم أو كافرا كذا في المحيط \* ولو استأجر ابنه والمرأة ابنها لخدمته في بيتها لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم  
الا اذا كان حرا أو مكانا كذا في الخلاصة \* وان كان الابن حرا فاستأجر أحد الابوين لرعى غنم له أو استأجره  
لعمل آخر وراه للخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجهما غمزر جلي على أن لك  
ألف درهم فغمز الزوج رجلها الى أن قالت لا أريد الزيادة فالاجارة باطله وهذا الجواب يوافق رواية أبي  
عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية \* ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات  
ومن مشايخنا من قال اذا استأجر عمه للخدمة والمالك أكبر أو استأجر أخاه الأكبر للخدمة لا يجوز كذا في  
المحيط المسلم اذا أجرة نفسه من كافر لخدمته جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الاذلال بخلاف  
الزراعة والسقي كذا في الخلاصة \* اذا استأجر عبدا هذين الشهرين شهر اربعة دراهم وشهر اربعة دراهم  
فهو جائز الاول منهما بربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق أربعة دراهم - ولو عمل في الثاني دون  
الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين \* وان استأجر ثلاثة أشهر شهرين  
بدرهم وشهر اربعة فالثمن ان الاولان بدرهم كذا في المبسوط \* ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له أن  
يسافر به الا أن يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهيئة السفر أما اذا كان على تهيئة السفر  
ففيه اختلاف المشايخ وأما اذا كان مافرا واستأجره فله أن يسافر كذا في الجوهرة النيرة \* اذا استأجر عبدا  
بالكوفة ليس لخدمته ولم يعين مكانا للخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة وليس له أن يستخدمه خارج  
الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصا فان سافر به ضمن هكذا ذكر محمد  
رحمه الله تعالى المسئلة في اجارات الاصل وذكر في صلح الاصل ان من ادعى دارا وصلح المدعى عليه على  
خدمة عبده سنة أن له أن يخرج بالعبدا الى أهله قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي في شرح كتاب الصلح  
لم يرد بقوله أن يخرج بالعبدا الى أهله أن يسافر به وانما أراد به الى أهله في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ  
الامام شمس الأئمة السيرخي يفرق بين المسئلة والصلح وبين مسألة الاجارة وكان يقول في مسألة الصلح  
لصاحب الخدمة أن يسافر بالعبد وليس للمستأجر أن يسافر بالعبد المستأجر للخدمة كذا في المحيط \* وقال  
محمد رحمه الله تعالى وليس للمستأجر أن يضرب الغلام كذا في الظهيرية \* ولو دفع المستأجر الاجر الى العبد  
وكان العبد هو العاقد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يدهيد المولى من حيث  
الحكم كذا في الذخيرة \* والمستأجر أن يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ويأمره أن يغسل ثوبه  
وأن يخبيط ويخبزو يعجن اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بتماعه من ظهر بيته أو يرقى اليه ويحلب  
شانه ويستقي له من البئر وليس له أن يقعه خياط ولا في صناعة من الصناعات وان كان حاذقا في ذلك وليس  
على المستأجر طعمه الا أن يتطوع بذلك أو يكون فيه عرف ظاهر وله أن يأمره بخدمة اضيقه وله أن

كان خياطة في العبد \* باع على ان يهتق فعن الامام ثلاث روايات يفسد ويجوز وموقوف ان اعتق جاز وان هلك قبل الاعتاق لزمه قيمته على  
الروايتين \* وجد العبد عتيله الرد \* اشتراها على ان البائع لم يطأها فبان خلافه لا يرد في رواية يرد \* السفين ان كان مشروطا في القبض حرم

وفسد القرض والا لا \* اشترى على اسم ابكر فاذا هي زائدة العذرة وقال البائع زالت بالوطء والمشتري بالوثبة قبل وعلمه الا كثر رد وقيل  
القول للمشتري وبعد الحلف  
يقدر حتى تمت المدة لا يبطل  
البيع ذكره بكر والعتابي  
ان الملك ثابت في الثلاث  
فاسد بعده ان لم ينقد  
ومضمون بالثمن وان تصرف  
في الثلاث لم يربطه فان وطئها  
المشتري أو تعيبت عنده  
خير البائع بين اخذ المبيع  
أو اثنان ان شاء ولو كان الثمن  
عرضا فقال ان لم اسلمه في  
الثلاث فما يحدث في الثلاث  
ذكرنا حكمه وان هلك  
المبيع أو تلفه المشتري بعد  
الثلاث ضمن قيمته للبائع  
وان تعيب فعلى ما مر وان  
لم يبين الوقت أو ذكر وقتا  
مجهولا بان قال ان لم ينقده  
أياما فلا يبيع فسد \* باع  
قطيعا واستثنى الواحد  
العين صح ولو قال بعث  
الكل على ان لي هذا الواحد  
لا يصح كما لو قال بعثك العبيد  
الا عشرة ولو قال على ان لي  
عشرة لا لانه أدخل ثم  
اخرج فاندفع الاستثناء  
\* (السادس في العيب) \*  
وفيه اربعة أنواع  
\* (الاول ما هو عيب ومالا)  
الزوج والزوجة عيب للعبد  
والامة \* وجسده سارقا أو  
كافرا أو مخنثا في الردي من  
الافعال رد أما الذي له رعونته  
ولين في عسوته وتكسرفي  
مشيه ان قل لا وان كثيرا  
رد والزنا عيب فيها وفيه  
ان مرة أو مرتين لا وان كرر رد ولو مد منارد  
وفي الجنون أيضا عند الثاني والخال والتولول وفي موضع محل بالزينة أمان في موضع لا يخل بها كتحث الابط والركبة لا والصهوة في الشهر

(٤٣٦)

يؤجره من غير للخدمة وان تزوج المستأجر امرأة فقال اخدمني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت  
هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخدمني وزوجي فلهما ذلك كذا في المبسوط \* في المنتقى رواية ابراهيم عن محمد  
رحمه الله تعالى رجل أجر عبد له سنة ثم ان العبد أقام بينة أن المولى كان أعتقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد  
ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة ودفعه القاضى الى مولاه وأجبره المولى على العمل  
ثم أقام بينة أنه حر وأن المولى أعتقه قبل الاجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى ولو لم يقبل فسخت الاجارة كان  
الأجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد أجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وبقي المسئلة بماله  
فالأجر للغلام وهذا نزلة الاقريط في حجر رجل أجره كذا في الذخيرة \* لو أجر عبد له سنة فلما مضت سنة أشهر  
أعتقه فهو بالخيار ان شاء منى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيما بقي وسقط عن المستأجر  
الأجر فيما بقي وكان أجره ماضى للمولى كذا في البدائع \* وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه  
الى غرمائه فافضل يكون للمولى كذا في الغيائية \* وان أجاز مولى على الاجارة فالاجرة فيما يستقبل  
الى تمام السنة تكون للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له أن ينقضها بعد ذلك وقبض الاجرة كلها للمولى وليس  
للعبد أن يقبض الاجرة الا بالبو كالمدة من المولى هذا اذا لم يكن المستأجر يعمل الاجرة ولا شرط المولى عليه التعجيل  
فان كان يعمل أو شرط عليه التعجيل فان عتق العبد واختار المضى على الاجارة فالاجرة كلها للمولى وان اختار  
الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى أجره بنفسه أو أذن للعبد أن يؤجر نفسه سنة فآجره ثم  
أعتقه المولى في نصف المدة الا أن قبض الاجرة ههنا الى العبد ولو كان العبد محجورا وأجر نفسه من انسان  
بغير اذن مولاه فاعتقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع \* وان أجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم  
من العمل يصح ويجب الأجر وصح قبضه وليس للمستأجر أن يسترد الأجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر  
بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل أن يعتق لم تصح الاجارة وضمن  
المستأجر قيمته للمولى ولا أجر له كذا في الغيائية \* استأجر عبد اشهر أو قبضه ثم جاء آخر الشهر والعبد أتى أو  
مريض فقال المستأجر أتى أو مرض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر  
و لو لم يكن حينئذ أتى أو مرض فاقول للمولى كذا في الترتاشي \* رجل غصب عبدا فأجره العبد نفسه وسلم  
من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الأجر بالاجماع فان قبض العبد ثم أخذ الغاصب منه الأجر فأكله  
فلا ضمان عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو ضامن ولو وجد المولى الأجر قائما أخذ منه  
بالاجماع كذا في الجامع الصغير \* المكاتب اذا أجره عبدا ثم عجز لا تبطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وتبطل عند محمد رحمه الله تعالى ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو أدى المكاتب  
وعتق بقيت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أجر الرجل عبدا ثم استحق وأجاز المستحق  
الاجارة فان كانت الاجارة قبل استيفاء المنفعة جاز وكان الأجر للمالك وان أجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر  
الاجارة والأجر للعاقدة وان أجاز في عقد بعض المدة فآجره ماضى وما بقي للمالك في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أجره ماضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية \* والاب والجد ابوالاب  
أوصيه ما اذا آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي  
الاب مقدم على الجد فان لم يكن له غير اب ولا جد ابوالاب ولا وصيه ما فأجره ذورحم محرّم من الصغير وكان  
الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذى رحم محرّم منه فأجره ذورحم محرّم آخره أو قرب من الذي  
كان في حجره أو أن يكون في حجره فأجرته أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد  
رحمه الله تعالى وان أجر ذورحم محرّم وهو في حجره ليس له أن ينفق الأجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية  
التصرف في ماله كما لو وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض الهبة وليس له أن ينفقها على الصغير كذا

في  
و يشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الرنا  
وفي الجنون أيضا عند الثاني والخال والتولول وفي موضع محل بالزينة أمان في موضع لا يخل بها كتحث الابط والركبة لا والصهوة في الشهر



والشيط اختلاط البياض بالسواد في الرأس واللحية وريح الفم والانتف والابط عيب في العبد ولو أمر ذالاً أن يكون من داء هذا إذا  
ش فأن قل بحيث يكون في الناس لا يكون عيباً في الجارية أيضاً \* اشترى غلاماً مرد (٤٣٧) فوجده محلولاً في اللحية يرد وشرب

الحرف فيهما ان كان ينقص  
الثن عيب والاذن تقاطر  
الماء دائماً الى الارنية عيب  
والادرة عيب في الغلام والعقلة  
ورم في الفرج عيب والسن  
الساقط والخضراء والسوداء  
ضرساً ولا عيب واختلف  
في الضفرة والسعال القديم  
عيب وعدتها في الرجي  
عيب لا البائن والاعسر  
وهو أن يعمل يساره يرد به  
لان عمل بكتا يديه والظفر  
الاسودان نقص القيمة  
عيب وعدم استمسك  
البول عيب والحرن في  
الدابة وهو أن يقف ولا يتقاد  
والجوح وهو أن لا يقف عند  
الاجام عيب وخلع الرسن  
واللجام عيب والدين في  
العبد والجارية عيب الا  
أن يقضى البائع أو يرى  
الغريم والاباق مادون السفر  
والسرقة مادون النصاب  
عيب وهل يشترط في الاباق  
الخروج من البلد قيل  
وقيل وإذا أقر بافقه من  
المشتري ليس له طلب الثمن  
من البائع قبل الرد اليه  
وسرقة النقد مطلقاً عيب  
وسرقة المأكول للكل  
من المولى لا ومن غيره أولاً  
للأكل كالبيع ونحوه  
مطلقاً عيب والحنطة ان  
كثيراً يباع مثلها عيب  
مطلقاً والافليس عيب من  
المولى وان أبق من الغاصب

في فتاوى قاضيان \* وفي الغيائية ولا يتفق عليه الا بال وجوز أن ينفق ما لا بد للصغير منه وان  
كان أطلق القاضى يجوز مطلقاً كذا في التتارخانية \* وللأب والجد ووصيهما اجارة عبد الصغير وعقاره أما  
غير هؤلاء ممن «وفي حجره لا يواجر عبده وعن محمد رحمه الله تعالى إلى أستاذنا حسن أن يواجر عبده وكذا أستاذنا حسن أن  
ينفق على الصغير ما لا بد له منه قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه يفتى هكذا في الفتاوى الكبرى \* أحد  
الوصيين ثلاث أن يواجر اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يواجر عبده وقال محمد رحمه الله تعالى  
يواجر عبده أيضاً لان من ماله التصرف عليه ماله على عبده هكذا في السراج الوهاج \* اذا أجرة الصبي أبوه  
أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضى أو أمه فيه فباغ في المدة فهو وعذر ان شاء أمضى الاجارة وان شاء  
فسخ ولو أجرة واحد من هؤلاء شيئاً من ماله فبلغ في المدة لا خيار له هكذا في البدائع \* اذا أجرة ولد الصغير  
بالنفقة والاشباب له سنة ومضت السنة للأب أن يطالبه بأجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي  
فهو متبرع وفي الفتاوى له أن يطالب ٢ (اكرآن مقدار جامه خرج من كرهه باشد) كذا في التتارخانية  
\* قال قاضيان يسترد الثوب ويعطى أجر المثل وهو الا صوب لانه ما أعطاه نجنا كذا في القنية في باب  
مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة \* يتيم صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقرباؤه بغير إذن القاضى  
وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ أن يطالبهم بأجر مثله فيها كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو  
استأجر نفسه أو عبده ليعمل لليتيم لم يجز كذا في المبسوط \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاط والمحيط  
\* ولو استأجر الوصي اليتيم أو عبده بماله نفسه ليعمل له قال ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر اذا كان بأجرة لا يتغابن الناس في مثله كذا في الكبرى \* ولو كان وصياً  
لليتيم فاستأجر لأحد من ماله الآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* كذا في فتاوى قاضيان  
\* والاب اذا استأجر الصغير نفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية \* أما الاب اذا أجرة نفسه  
للصغير أو أجرة ماله للصغير أو استأجر ماله الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيان \* الصبي المحجور اذا أجرة  
نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا أجرة نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل ففي الاستحسان يجب الأجر  
المسمى وان هلك من العمل ان كان صبياً فعلى عاقلة المستأجر دية وعليه الأجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان  
عبداً فعلى المستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط \* ولو استأجر القاضى رجلاً ليعمل  
لليتيم يجوز بأجر المثل وان زاد على أجر المثل لا يجب الزيادة ولو فعل متممداً فالزيادة في ماله ولو أجرة دار للصبي  
أو عبده بأقل من أجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب أجر المثل بالغاما باغ ولو سكن داره انسان غصباً  
لا يجب الأجر وقيل ينظر الى نقصان الدار والى أجر المثل فأيهما كان خيراً للصبي يجب ذلك كذا في الغيائية  
\* رجل أقر صبياً مع رجل ليعمل معه فالتخذله هذا الرجل كسوة ثم بدل للصبي أن لا يعمل معه قال ان كان  
أعطاه كريباً أو الصبي هو الذي تكلف لخياطته لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالخياطة  
كذا في فتاوى قاضيان

### \* (الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة) \*

اذا وقع عقد الاجارة صح على مدة أو مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد دائماً مدة الاجارة كذا في  
المحيط \* وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو التمكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من  
الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كالمو غصبت الدار من المستأجر أو غرقت الارض  
المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسى

ترجمة

٢ اذا لم يصرف مقدار ذلك الثوب

الى المولى لا يكون عيباً ولولا اليه ان عرف منزله أو قوي الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والاوان من المستعير والمودع والمستأجر عيب  
\* (نوع منه) \* اشترى تركية أو هندية لا يحسن ان عده أهل الخبرة عيباً كذلك والاوان قال القاضى في المولى لا يكون عيباً وان علم

المشتري بانها لا تحسن ومع ذلك قبضها ولا يعلم انه عيب عند أولى الخبرة ثم علم ان كان عيبا جليلا لا يخفى على الناس كالعور ونحوه لا يرد وان كان يخفى يرد وهو الحرف \* بركبته ورم (٤٣٨) فقال انه من الضرب أصابه وان كان قديما فعلى جوابه فاشتراه على ذلك فبان قدمه لا يرد

ولا يفسد بقوله على انه من الضرب وفصل القاضى فقال هذا اذا لم يذكر السبب أما اذا ذكر فبان غير ذلك السبب يرد كما اذا اشتراه على انه حى غب فاذا هو شرطه يرد لان اختلاف الاسباب ينزل منزلة اختلاف العيب \* وفي التوازل اشترى وبها قرحة ولم يعلم بكونها عيبا فقبضها بعد العلم بها ولا يعلم بانها عيب ثم علم له الرد قال في المحيط والصحيح انه ان كان عيبا بيننا لا يرد والا يرد \* اشترى عبدا على عنة كى فقال البائع ليس هذا أثر الخنزير فاشتراه فمات العبد وبان انه أثره يرجع بالنقصان وكذا لو رأى على رجل الفرس ورما فتسال البائع انه من الضرب ثم بان انه ختام يرد \* أكل الطين وخضاب الشعر وأثر جاد السياط عيب \* اشترها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهائم ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا وعليه الفتوى \* اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغت لا يرد

\* تسليم المفتاح في المصراع التخلية بينه وبين الدار تسليم للدار حتى تجب الاجرة بمضى المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر المصراع والمفتاح في يده كذا في القنية \* آجر من آخر حافوتا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وفضل المفتاح أياما ثم وجدته فان كان يمكن فتح الحافوت بهذا المفتاح فعليه أجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الأجر كذا في الذخيرة \* ولو تشاركى منزلا في دار وفي الدار سكان فخلى بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الأجر فقال ما سكنته حال بينى وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقرب ذلك أو جاهد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فالأجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا أجر عليه وان اتول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالأجر ضامن للأجر كذا في المبسوط \* قال في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر اذا جاء بالعبد المستأجر مريضا أو قال قد أبق وأقام رب العبد بينة انه كان عملا كذا وكذا وأقام المستأجر البينة انه كان قد أبق يومئذ أو كان مريضا فالبينة بينة رب العبد كذا في المحيط \* ولو كانت الدار مشغولة بمتاع الأجر أو الأرض مزروعة فالصحيح أنه يصح لكن لا يجب الأجر ما لم يسلم فارغا أو يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار لا يتامشغولا بمتاعه سقط الأجر بخصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمت الاجارة كذا في الغيائية \* اذا انهدم بيت منها أو حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الأجر كذا في التتارخاتية

### \* (الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك) \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل واپس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر أن يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحى يطحن عليه شهر اجر مسمى فماله الى منزلة فؤنة الرد على رب الربحى والمصروع غير المصروع في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشايخنا وتأويل هذا اذا كان الانخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الانخراج بغير اذن رب المال فؤنة الرد على الذي أخرجه مستعيرا كان أو مستأجرا كذا في المحيط \* الرد في الاجير المشترك فهو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد تنقض القبض فانما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذا المواضع للاجير لان الاجير عينه وهو الأجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف مالو آجر عبدا أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمنه للمستأجر منفعة وللاجير عينه كذا في الذخيرة في أحكام الاجير الخاص والمشارك \* استأجر دابة ليركبها في حوائجها في المصروع فاما ما مضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها أن يقبض من منزل المستأجر حتى لو مسكها أياما فهو مكتف في يده لم يضمن شيئا مطاب منه المؤجر أو لم يطالب لانه لا يلزمه الرد الى يمينه بعد الطلب فان لم يكن متعديا في الامسالة فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصراع ذاهبا وجائيا فان على المستأجر أن يأتي به سادك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهى الا بالرد الى ذلك الموضع فان جاءها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدي في جعلها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردّها الى منزل المؤجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت أمانة كذا في البدائع \* فلو أن المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهذا مكتف في الطريق

\* اشترى أمة حبلى فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصومة فان ماتت في يد المشتري في انقضاءه يرجع بالنقصان لا بكل القيمة ان لم يعلم بالحبل عند الشراء والعنة وانقصا عيب عرض من الخنازير ونحوه أو ذجا فاشتراه على ان الباقي مثله فاذا هو ليس كذلك يرد



ولو اشترى عبد افيان غير مجنون ان مولدا عيب وان مجلوبا لا \* اشترى جارية لا تحسن الطبخ والخبر لا يردوان كانت تحسنه ثم نصبت في يد البائع  
للمشتري الرد \* وان لم يكن لاحد في المشتري ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب في الاذنين (٤٣٩) ان واسعا عيب في التركيبة ان عدوه

عيبا لافي الهندية وان  
وجد لها سوداء خلقسة لا يرد  
وان اشترى لها على انها جيلة  
فوجد لها قبيحة يرد وفي  
الحنطة المعينة ان رديئة لا يرد  
وان مسوسة يرد \* وجع  
الضرس مرة بعد مرة عيب  
يرده وان زاد في يد البائع  
\* واذا كانت الدابة تعثر كثيرا  
فعيب وفي الاحاسين لا  
\* والحنف هو تداني القدمين  
مع تباعد العقين عيب  
وقيل هو خلاف العينين  
بان تكون احدهما زرقاء  
والاخرى غير زرقاء وقيل ان  
تكون احدهما مكحلا  
والاخرى بيضاء والعزل وهو  
ميلان الذنب عادة لا خلقة  
عيب \* اشترى بقرة فوجد لها  
لا تحلب ان كان مثلها اشترى  
للحلب رد وان للحمل لا ولو  
كانت تمص احدي ثدييها له  
الرد ولو كانت الدابة قليلة  
الاكل له الرد وان بطيئة  
السيرة لا اذا شرطتها  
بعول وكونها وكون العبد  
أ كولا ليس بعيب وفي  
الجارية عيب لانها تفسد  
الفراس \* اشترى ارضا فترت  
عنده وكان أيضا كذلك  
عند البائع رد الا اذا رفع  
المشتري التراب من وجه  
الارض وعلم ان الزمن  
الرفع وفي الصغرى يردان  
كان سبب الزواحد \* اشترى  
عبد افا صابيه جي في يده وكان

لا ضمان عليه ولو ذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالدابة ليدها على المالك فهلكت في الطريق  
كان عليه الضمان فيصير بالخراج عن البلدة غاصبا كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن  
استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلكت قال ان أمسكها بمقدار ما يسلك الناس ليهيؤا  
أمورهم فلا ضمان والاجر ثابت وان أمسكها أكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغضوبة عنده  
وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى استأجر دابة  
وردها الى منزل المؤاجر وأدخلها امر بظهاور بظها أو أغلق عليها فلا ضمان اذا هلكت أو ضاعت كل شيء  
يفعل به صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر يرد ولو أدخلها دار صاحبها أو أدخلها امر بظهاور لم يربطها  
ولم يغلق عليها فهو ضامن اذا هلكت أو ضاعت هكذا في المحيط

### \* (الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحته او الزيادة فيها) \*

واذا زاد الاجر أو المستأجر في العقود عليه أو في العقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء  
كانت من الاجر أو من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاجر تجوز سواء كانت من جنس ما أجر أو  
من خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من  
خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ماضى بعض المدة لا تصح  
الزيادة ويصح الخط كذا في التتارخانية \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى استأجر من آخر أرضا بكار حنطة  
فزاد رجل المؤاجر كرافا أجره المؤاجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا أيضا وجدد الاجارة فالاجارة  
هي الثانية وانفسخت الاولى بمقتضى تجديد الثانية وذكر هذه المسئلة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ووضعها فيما اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاجر  
الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زادها في الاجر وحاصل الجواب أن صاحب الدار اذا  
جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط \* وسئل  
عن غصب دار اثم آجرها ثم اشترىها أبو اجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو أفضل وأطيب كذا  
في الحاوي للنتاوى \* ولا بأس باستئجار الارض الى طويل المدة وقصيرها بعد أن تكون معلومة كما اذا  
استأجرها عشر سنين أو أكثر هذا اذا كانت مملوكة وأما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المتولى  
الى طويل المدة ان كان السعر بحاله لم يزد ولم ينقص فانه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى استأجر رجلا شهرا  
ليعمل له عملا مسمى باجر معلوم ثم أمره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بدرهم مثلا فالاجارة الثانية فاسخة  
للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر  
فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه أجره وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط

### \* (الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز

وهو يشتمل على أربعة فصول) \*

\* (الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه) \* الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد  
يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون لجهالة البذل وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى  
العقد فالفساد يجب فيه أجزاها الثلاثة ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد ما لا معلوما وان لم يسم يجب أجزاها  
الثلاثة بالغما بالغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة  
أو باطلة هكذا في الغيائية \* سئل عن قال لا خير أجر تلك هذه الدار يجدودها وحقوقها بكذا درهم ما  
موصوفها بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك ان شئت وذ كر شرائط الصحة

عند البائع أيضا ان اتحد الوقتان يردوان اخلاصا لا \* اشترى كرم افيان ان شربه من ناولق على ظهر نمر له الرد لانه عيب فاحش والعيب اليسير  
ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره ان يقوم سليما بالف ومع العيب باقل وقومه آخر مع العيب بالف أيضا والقاحش ما يقوم سليما بالف

وكل قوم ومع العيب باقل وكون ثقب المغلاق للبيت الذي يسع في جدار الغريميب وكذا لو كان على جداره ثقب كبير يدعى وكذا يوت  
التمل في السكرم ان فاحشاعيب (٤٤٠) وكذا لو كان فيه عر الغير أو مسيل الغير وكذا لو كان من ثقبه لا يتصل الماء اليه الا بالسكر

هل تصح هذه الاجارة فقال لانه لم يبين أول المدة فكانت مجهولة فلا بد من أن يقول من وقت كذا أو من  
هذه الساعة الى وقت كذا التصدير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي \* ولا بد في اجارة الاراضي من بيان  
ما يستأجر له من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له أن ينتفع  
بها ما شاء هكذا في البدائع \* ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على أن يزرع فيها ما شاء فسدت الاجارة كذا  
في التبيين \* وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة أو المكان فان لم يبين أحدهما فسدت ولا بد أيضا من بيان  
ما يستأجر له من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والثوب للباس والقدر  
للطبخ لا بد من بيان المدة فان اختص صاحب وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل أن يزرع أو يبنى أو يغرس أو  
يحمل على الدابة أو يركبها أو قبل أن يلبس الثوب أو يطبخ في القدر فان القاضى يفسخ الاجارة فان زرع  
الارض وحمل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر فغضت المدة فله ما مسمى استحسانا ولو فسخ القاضى  
الاجارة ثم زرع أو حمل أو لبس لا يجب شيء هكذا في البدائع \* ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب أو  
أرضا ولم يبين أنه يزرعها أو أي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزا كذا في الغمائية \* ولو استأجر  
أرضا للزراعة خنطة فزرعها رطبة ضمن مائة قصها ولا أجر له هكذا في البدائع \* اذا استأجر له زاملا يحمل  
عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يصالحها من الحنظل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة  
وما أشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد قياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \* ولو أكرى تجالا الى  
مكة يحمل رجلين بوطاء ودثر فلا بد وأن يرى الرجلين لانه متصور ولا حاجة الى بيان البوطاء والدثر لانه تبين  
وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بأيام كثيرة  
يريد تطويل السفر على صاحبه وتسكين المأوى وكذا لا يلتفت الى قول المكارى اذا ذكر وقتا يخاف فوت  
وقت الحج غالبا ولو شرط اشيا يجريان على موجب شرطها ولا بأس بان يسلف بكراء مكة قبل أيام الحج بشهر  
أو سنة لانه في معنى اجارة مضافة كذا في الغمائية \* ولو أكرى تجالا وزاملا وشرط حمله معلوما على الزاملة  
فأكل كل من ذلك الحمل ونقص من السكيل والوزن كان له أن يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائيا وليس للعمال  
أن يمنعوا من ذلك بخلاف الحمل فانه اشترط فيه انسانين معلومين فليس له أن يحمل غيرهما الا برضا الجمال  
لان الضرر على الدابة يخالف باختلاف الراكب كذا في المبسوط \* ولوين وزن المعاليق والهدايا كان أحب  
الىنا واذا أراد الاحتياط في ذلك فينبغي أن يسميها بكل محل قسرتين من ماء أو ادواتين من أعظم ما يكون  
من ذلك ويكتب في الكتاب ان الجمال قدر أى البوطاء والدثر والقربتين والادواتين والخمسة والثقة فان ذلك  
أوثق وانما يكتب الكتاب على أوثق الوجوه وان اشترط عليه عقبة لا يجير فهو جائز ويكتب قدر أى الجمال  
الاجير وفي تفسير عقبة الاجير قولان أحدهما أن المستأجر ينزل في كل يوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم  
فركب أجيره في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الاجير والثاني أن يركب أجيره كل مرة فرسخا أو نحوها  
هو متعارف على خشية خلاف الحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي كتاب الشروط قال أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى نرى أن يشترط من هدايا مكة كذا وكذا ما كذا في المبسوط \* استأجر ابلا أو جارا يحمل  
عليها الخنطة ولم يبين مقدار الخنطة ولا أشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز ينصرف الى  
الاعتاد وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الاختلاطى \* ولو استأجر دابة أو عينا آخر ولم يعينها في العقد  
لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر جاز كذا في التناوى العتابية \* استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين  
البلدة والى بخارى لا يجوز لانه من كرمينة الى وردب والمختار للفتوى أنه يجوز لانه يراد به عند الاجارة المدينة  
عرفا كذا في جواهر الاختلاطى \* تسكرى دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لان فارس وخراسان وخوازم  
وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والخطا والشت والروم واليمن اسم للولاية وبلغ وهرات وأوزجند

\* اشترى ضيعة مع غلاتها  
ووجد فيها عيبا له الردم  
ساعته فان جمع الغلات  
امتنع الرد وان تركها فكذا  
لانه تضییع فامتنع الرد \* اشترى  
سكنى حانوت في حانوت رجل  
مركبا وأخبره البائع ان أجرة  
الحانوت كذا فاذا هي أكثر  
ليس له الرد \* اشترى أشجارا  
فوجد بعضها معيبا لا يرد  
خاصة ولو وجد الحائط الواحد  
مشتركا ردد وكذا لو وجد  
الحائط رهصا ان عدوه  
عيبارد \* اشترى أرضا ونخل  
ليس لها شرب ولم يعلم به  
له الخيار \* قال لا تخر اشتريه  
فلا عيب به فلم يشتره ثم وجد  
به عيب له ان يرد على بائعه  
\* ولو قال اشترى هذا العبد  
فانه غير آبق والمسئلة  
بجبالها لا يرد عيب الا باق  
وفي الصغرى قول المشتري  
ليس به عيب لا يكون اقرارا  
بانتفاء العيوب ولو عين ولو  
قال ليس باقى يكون اقرارا  
بانتفائه \* شهدا انه باعه بشرط  
البراءة من كل عيب أو من  
الاباق ثم اشتراه الشاهد  
ووجد به عيبا أو قال انه آبق  
له الرد \* عدى هذه آبق  
فاشتره فاشتره وباع من آخر  
فوجد له الثاني آبقا وأراد  
الرد باقرار بائعه لا يقبل  
وان قال عند البائع بعته  
على انه آبق أو على انى يرى  
من آبقه يرد له ولو على انى

برى من الاباق لالعدم الاضافة \* ابتعت هذه الدراهم وأراها ياه فوجد هازيو فاردتها الا ان يقول وهى زيوف أو يرى عيبا اسم  
\* ظهر بزر البطح بعد الزراعة فتأرد مثل البزور رجيع بالثمن \* اشترى بزر البصل وزرعه فلم ينبت فظفر أنه قنابا فارسية بوشيده رجيع بالثمن



ولو وجد في خرمة بقل اشتراها حشيشان عدوة عيبا يردوان بوجد مثله عادة لا \* اشترى أقفزة خنطة أو سمسم فوجد فيه ترابا ان كان بوجد مثله في ذلك عادة لا يردوان لا يوجد مثله عادة ان أمكنه رد كل المبيع يرد ولو أراد حبس (٤٤١) الخنطة ورد التراب أو المعيب عيبا

ليس له ذلك فان ميز التراب وأراد أن يخلط ويردان أمكنه الرد على ذلك الكيل ردوان لم يمكن بان نقص من ذلك الكيل شي لا يرجع بنقصان الخنطة الا أن يرضى البائع باخذها ناقصا \* اشترى مسكا فوجد فيه رصاصا ميزه ورده بحصته قل أو كثر \* اشترى شحما فوجد فيه ملحاً كثيرا أو دهنافو فوجد فيه ثغلا أي درديا كثيرا كالحنطة \* اشترى روين فوجد فيه ترابا يرد بهلافصل بين القليل والكثير \* وجد المشتري في الجبة فارة ممتة ويضرها الفتق ردها وان لم يضرها لا وان تعذر الرد باللدس رجوع بالنقصان \* أقر البائع بعد بيع السمن الذائب بموت فارة فيه رجوع المشتري عليه بالنقصان عندهما وعليه الفتوى ولو وجد المشتري على الثوب دمان اضره الغسل ردوا لا \* اشترى كفتا لليت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان تبرع به أجني ولو ارثا رجوع بالنقصان من التركة \* جعل الارض المشتراة مسجدا ثم عثر على عيب لا يرجع بالنقصان على قول من قال يعود الى ملكه اذا خرب \* وجد الثوب صغيرا فاراد الرد فقال أره الخياط ففعل فلم يقطع له الرد \* ولو قال بعه فان اتفق البيع والاردت فعرض على البيع لا يرد لعدم

اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم للولاية اذا باع الا دنى له أجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلدي لم يبلغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر دابة ليطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن وكما يطحن جازو يطحن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذ كر المسدة ولم يسم ما يطحن وكما يطحن لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة أففزة خنطة جاز فان وجدها لا تطحن ذلك فله الخيار كذا في الغياثية \* رجل استأجر دابة ليطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الخنطة أو الشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ قال الشيخ الامام أبو بكر المعروف بنحو اهرزاده لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* رجل استأجر دارا أو بيتا ولم يسم الذي يريد هاله ففي الاستحسان لا تفسد كذا في المحيط \* اذا استأجر رجلا لبيع له بكذا أو يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو أمانة كذا في الغياثية \* وان ذكر ذلك وقتا فان ذكر الوقت أو لائم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع لي أو تشتري كذا جاز وان ذكر الاجرة أو لائم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبيع وتشتري لا يجوز وان افسدت الاجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ماء والعرف في أهل ذلك العمل وذ كر محمد رحمه الله تعالى الحيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئا معلوما أو يبيع ولا يذ كر له أجر اثم يواسيه بشي ما هبة أو جزاء للعمل فيجوز ذلك لمساس الحاجة واذا أخذ السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب هكذا في فتاوى قاضيخان \* المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كافي الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغيناني عن عمله نقش الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شي غير الدم وياخذ أجر مبهذا العمل هل تطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التتارخاية \* واذا استأجر ثمر ايا بسا الجري فيه الماء الى أرض له أو الى رعي ماله أو استأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميزابه فيه أو استأجر ميزابا ليسيل فيه غسالته أو بالوعة ليصب فيها بوله والنجاسات لا يجوز كذا في المحيط \* لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهيرية \* وروى عن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر موضع أرض معروف ليسيل ماء فهو جائز لانه لما عين الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز اجارة ماء في نهر أو قناة أو بئر وان استأجر النهر والقناة مع الماء لم يجز أيضا لان فيه استهلاك العين أصلا والفتوى على الجواز لعموم البلوى ولو استأجر أرضا مع الماء تجوز تبعها كذا في التهذيب ولو استأجر علو منزل ليعني عليه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما لان أرض العلو بمنزلة أرض السفلى ولو استأجر أرضا للبناء عليهم جاز وان كان قدر البناء مجعولا فكذا هذا كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر طريقا يعرفه أو غير الناس فيه ذكر في الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعندهما يجوز وفي الاميون اختار قولهما كذا في الخلاصة \* ولو استأجر علو منزل ليعرفه الى حجره لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز وكذلك اذا استأجر السندل ليعرفه الى مسكنه لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسى ينبغي أن لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط \* لو استأجر ظهر ريت ليعني عليه شهر أو ليعرض متاعه عليه اختلف المشايخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذ كر في بعضها أنه لا يجوز وفي بعضها أنه يجوز وهو الصحيح لان المعقود عليه معلوم كذا في البدائع \* ولو استأجر سفلا وقناما ليعني عليه جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس للمستأجر أن يبني بيتا أو يربط في الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب بالدار قال أبو الليث الكبير وبه يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو استأجر موضع أرض مدة معلومة أو السطح مدة

(٥٦ - فتاوى رابع) الرضا في الاول ووجوده في الثاني (نوع منه في البراءة) باع بالبراءة من كل عيب أو حق صح عندنا ودخل فيه الحادث بعد البيع قبل القبض عند الثاني خلاف محمد وبالبراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا برئت من كل عيب بالعين أو باليد

فبان عوراً أو مقطوعاً ردلان البراءة عن المتعلق تقتضى قيام المتعلق وفي التبري من كل عيب يدخل العيوب والداوان كان من كل داء يدخل  
المرض لا الاصبع الزائدة ولا أثر (٤٤٣) قرحة برأت وعن الامام الداء المرض الذي في الجوف من كبد أو طحال أو غيره \* باع عبدا

وقال أنا بريء من كل داء ولم  
يقبل من كل عيب بريء من  
العيوب أيضا لان الداء داخل  
في العيب بخلاف العيب فانه  
لا يدخل في الداء ويبرأ عن  
اصبع واحدة مقطوعة ولو  
قال أنا بريء من كل عيب  
بهذه الجارية بريء من العور  
ونحوه أيضا ولو قال برئت من  
عيب به لا يرد بالواحد ويرد  
بالعيين

(نوع في الرتبة)

ظهوره شرط الخصومة  
ولظهوره طرق اما المشاهدة  
كلاصبع الزائدة أو قول  
الاطباء الحاذقين كداء  
الباطن أو بقول النساء أو  
بالخبر فان بالمشاهدة صحة  
خصومة المشتري في العيب  
فان قبل القبض له الرد  
وفسخ العقد بمجرد رد  
بلا رضا وقضاء وفي الاصل  
جهله كعزل الوكيل بشرط  
علمه لارضاء فان رضى  
البائع فيها وان اختصم نظر  
فيه القاضي كان قديماً أو  
حديثاً لكنه لا يحدث في  
المدة حلف المشتري ان طلب  
البائع بيمينته والا لا خلافاً  
لثاني بالله ماسقط حقه  
في الرد على الوجه الذي يدعيه  
البائع عند أكثر القضاة  
وبعضهم بالله مارضى بهذا  
العيب ولا عرضه على البيع  
منذراً وان مما يحدث مثله  
في المدة ان اعترف البائع

معلومة ثم يسيل في الماء جاز آجر أرضه من آخر ليكرى المستاجر فيها ثم راو آجر حائط اليبني عليه المستاجر  
بناء أو يضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى \* ولو استاجر ميثا بالركب في  
داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميثا مراً كذا في حائط المؤاجر لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولا تجوز  
اجارة الانعام والانهار للسمنك وغيره ولا تجوز اجارة المرعى لم يزد به اجارة الاراضى فان اجارة الاراضى جائزة  
وانما أراد به اجارة الكلا والحيلة في جوازها ان يستاجر موضعاً من الارض ليضرب فيه فسطاطاً أو  
يصنع حظيرة اغنمه فتصح الاجارة ويبيع صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى  
وله ان يمنع من يريد ان يدخل هذه الارض كذا في التارخانية \* ولو استاجر مرعى بعدد بعينه فراحه في تلك  
السنة لم يضمن مرعى وياخذ عبده فان كان المؤاجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط  
في كتاب الشرب \* ولو آجره بكرة وجب له لو افسق به اغنمه فهو فاسد للجهالة الا ان يسمى وقتاً فيجوز  
كذا في المبسوط في كتاب الاجارات \* ولو استاجر حائطاً ليضع عليه جذوعاً أو سترة أو كوة لا يجوز كذا في  
فتاوى قاضى خان \* واذا استاجر موضعاً معلوماً من الارض ليتدفى فيها الاوتاد يصلح به الغزل كي ينسج جاز  
لانه من اجارات الناس ولو استاجر حائطاً ليتدفى فيها الاوتاد يصلح عليها الابر يسمن لينسج به شعراً أو ديباجاً  
لا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لان هذا ليس من اجارات الناس وفي عرف ديارنا ينبغي  
ان يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا لان الناس تعلموا ذلك في النصلين جميعاً وفي نوادر هشام استاجر وتدا  
يتدبه جاز معناه (ميج عزد كرفت تابخانه برد وبردو ارخانه خود سخب كند) كذا في الذخيرة \* يصح استئجار  
الوتد الذي يصلح عليها الابر يسمن استاجر وتدا التعليق المتاع لا يجوز كذا في الوجيز للسكردرى \* ولا تجوز اجارة  
الشجر على أن الثمر للمستاجر وكذلك لو استاجر بقرة أو شاة ليكون اللبن أو الولد له كذا في محيط السرخسى \*  
ذكر السكرخى في مختصره أن من استاجر نخلاً أو شجرة ليسط عليه ثيابه لا يجوز وفي المتنق اذا استاجر  
الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه جاز كذا في المحيط \* ولو استاجر شجرة ليسط عليه ثيابه لا يجوز لا يجوز  
كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا تكارى دابة الى بغداد على أنه ان بلغ اليها فله ما يرضى من الاجر فالاجارة  
فاسدة للجهالة البطل وكذلك اذا استاجرها بحكمه أو بحكم صاحب الدابة فان قال رضى عن عشرة ولا يرد  
على عشرين وينقص عن عشرين كذا في المحيط \* تكارى دابة بمثل ما تكارى به أصحابه ان لم يكن ما  
تكارى به أصحابه مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً ففسدت ولو كان معلوماً بان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص  
وعلم ذلك جاز وان كان مختلفاً بان كان أجراً مثل هذه الدابة يتخلف باختلاف الاحوال قد يكون عشرة أو  
أقل أو أكثر يلزم الوسط نظراً للجانبين كذا في الوجيز للسكردرى

(الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه لمكان الشرط) والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيه العقد  
كما اذا شرط على الاجير ان خاص ضمان ما تلف بفعله أو بفعل غيره أو على الاجير المشترك ضمان ما تلف بفعل  
فعله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا اشترط شرطاً يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك  
ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في الجوهرية النيرة \* ولو استاجر عبداً شهراً على أنه ان مرض أو  
مرض المستاجر يعمل من الشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسى \* رجل استاجر عبداً كل  
شهر بكذا على أن يكون طعمه على المستاجر أو دابة على أن يكون علفها على المستاجر ذكر في الكتاب أنه  
لا يجوز قال الفقيه أبو الليث في الدابة ناخذ بقول المتقدمين أما في زماننا فالعبد يأكل من مال المستاجر عادة  
كذا في الظهيرية \* وكل اجارة فيها رزق أو علف فهي فاسدة الا في استئجار الظئر بطعامها وكسوتها كذا  
في المبسوط \* تكارى من رجل بيتاً شهراً بعشرة دراهم على أنه اذا سكنه يوماً ثم خرج عليه عشرة دراهم  
كانت الاجارة فاسدة واذا تكارى دابة على أنه كلما ركب الامير ركب هو معه فهو فاسد أيضاً للجهالة

بقيامه عنده ألزمه وان أنكره وبرهن المشتري عليه فكذلك وان لم يبرهن عليه لكن برهن على كونه عند بائع بأثمة رده المعقود  
على بائعه وهو على بائعه الاول بهذه اليمين عند الثاني وقيل الامام معه وان عجز عن اليمين يخلف البائع لقيامه وسلمه بحق هذا العقد وما به



هذا العيب فان حلف برئ وان نكل يرد عليه قال في المحيط لا يصح هذا لجواز رضا المشتري وبراءته والاعتماد على المروي عن الثاني \* بالله ما هذا  
المشتري قبل ان يحق الرد بالوجه الذي تدعيه تخليفاً على الحاصل وان كان في الجوف (٤٤٣) ولا يعرف الا بقول الاطباء والخصومة قبل

القبض ان القاضي من أولى  
المعرفة نظر بنفسه والا  
بعث عدلين لانه ملزم فان  
أخبر بانه مما لا يحدث في  
المدة ألزم البائع وان واحدا  
وأخبر بقيامه في الحال  
صححت الخصومة ولكن لا يرد  
الابحجة وان بعد القبض  
وقالا لا يحدث هذا في المدة  
رداً أيضاً وان قال لا يحدث  
يحلف البائع على الوجه الذي  
ذكرنا \* وفي أدب القاضي  
الذي يرجع فيه الى الاطباء  
لا يثبت في حق توجه الخصومة  
ما لم يتفق عدلان بخلاف  
ما لا يطلع عليه الرجال حيث  
ثبت بقول المرأة الواحدة في  
حق الخصومة لا في حق الرد  
\* وفي الزيادات عدم البكارة  
لا يثبت الا بقول البائع لانه  
اما أن يعلم بالوطء وانه يمنع الرد  
أو بقول النساء وانه لا يكون  
حجة في حق الرد وفي الشق  
الاول تفصيل يوقف عليه  
وان كان يعلم بقول النساء  
فالواحدة تكفي والاثنان  
أحوط فان أخبر بعدم  
العيب فلا خصومة لاني  
وجوده شرط توجه الخصومة  
فان أخبرت عدلة بقيام  
العيب ان قبل القبض لا يتمكن  
المشتري من الرد بل توجهت  
الخصومة في حق الحلف  
يحلف بالله لقد باعه وسلمه  
ومابه هذا العيب على البتات  
وان بعد القبض وأخبرت

المعقود عليه كذا في المحيط \* ولو استأجر داراً بأجرة معلومة وشرط الاجر تطمين الدار وتعليق باب عليها أو  
ادخال جذع في سقفها على المستأجر فالأجرة فاسدة وكذا اذا أجر أرضاً وشرط كرى نهرها أو حفر نهرها  
أو ضرب مسناة عليها كذا في البدائع \* دفع داره على أن يسكنها ويرتفعها ولا أجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط  
الأجرة فان المدة نفقة الدار ونفقة المستأجر على المستأجر كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية \* وان  
تكرار دابة الى بغداد على أنه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئاً أو من فلان شيئاً أعطاه نصف ذلك فهذا  
فاسد وعليه أجر مثلها فيمبارك وبان تكرارها الى بغداد على أنه ان بلغته بغداد فله أجر عشرة دراهم والا  
فلا شيء له فالأجرة فاسدة وعليه أجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط \* اذا شرط الخراج على  
المستأجر قال في الكتاب بفسد العقد من مشايخنا من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة أو على أرض  
صلحية يختلف خراجها ما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح أنه لا يجوز  
العقد مطلقاً به يفتي كذا في الصغرى \* لو كانت أرضاً عشرية فأجرها وشرط العشر على المستأجر جازي  
قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو  
قال أدخر أجها ولا أجر عليك فهو أجرة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة أن يبدله أن يرجع عن بعض  
الطريق فعليه تمام الاجر أو شرط انه ان لم يبلغه الى موضع كذا اليوم فلا أجر عليه فسد كله وعليه أجر مثل  
ماركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه أو شرط عليه أن يرد  
العين على الاجر ولها جمل وموتة وان لم يكن لها جمل وموتة جازاً وشرط عليه أن يرد لها بلا عيب أو شرط  
عليه ضمان العين لو هلكت أو تعيبت ولا يجوز اذا شرط على البناء أن يدخل في البناء كذا عدد من البان  
نفسه أو شرط على الخياط أن يخيط قباءاً ويطنه أو يحشوه من عنده ولو فعل يجب أجر المثل وقيمة الابان  
والقطن والبطانة وهذا بخلاف النذاف والحلاج كذا في الغياثية \* ولو استأجر رجلاً ليقطع له أشجاراً  
في قرية بعيدة عن المصر على أن أجرة الذهاب والرجوع تكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجر  
الذهاب وأجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان  
كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكر الوقت لا تصح الأجرة وان  
بين الوقت كان أجيراً وحده في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى  
قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل استأجر أرضاً بدراهم على أن يكريها ويرزقها  
أو يسقيها ويرزقها فهذا جائز وان شرط عليه أن يثنيها أو يشرقنها فهو فاسد واختلفوا في تفسير التثنية قال  
بعضهم أن يرد لها مكروبة فان كان تفسيرها كذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منفعته الى رب  
الأرض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التثنية أن يكريها مرتين ثم يرزقها فان كان تفسيرها هكذا  
فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم تخرج الأرض ريعاً تاماً بالكرب مرة وكذا في ديار نسف فيكون  
هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطاً لا يقتضيه العقد ولا حدهما فيه منفعة وهو رب الأرض لان منفعة  
الكرب تبقى بعد مدة الأجرة فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فأما اذا كانت  
الأرض في بلد يحتاج الى تكرار الكرب فاشترط التثنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه أن  
يسرقنها فان كان السرقة من عند المستأجر فقد شرط عليه شيئاً هو مال فان كان تبقى منفعته الى العام  
الثاني يفسد العقد وان كان لا تبقى منفعة الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط \* وذكر خواهر زاده  
اذا شرط على المستأجر أن يرد لها مكروبة بكرب في مدة الأجرة فله فاسد وهو الصحيح أما اذا شرط أن  
يردها مكروبة بكرب لاني مدة الأجرة بل بعد هذا على وجهين ان قال آجرتك بكذا وبان تكررها بعد

عدلة بقاء العيب توجهت الخصومة وحلف البائع كاذراً وان بالخبر كالأناق والسرقة والبول في القراش ولا يثبت ذلك الا برجلين  
أو رجل وأمر أتينا وكل ذلك عيب في السلام والجارية اذا اتفقت الحال لا اذا اختلف بان وجد كل واحد عند البائع في العرا والكبر ووجد

عند المشتري في الصغر أو الكبر أما إذا وجد عند البائع في الصغر ثم عند المشتري في الكبر لا يكون غيبا والبول على الفراش من الصغر الذي له تمييز عيب أما الذي لا يعقل فلو جاء المشتري (٤٤٤) وادعى أباه وقد كان عند البائع بعد البلوغ لا يخلو ما أن يقر بهما أو ينكرهما أو أقر بوجوده عند المشتري وأنكر وجوده عنده أو بعكسه فإن اقترع ما رده عليه وإن أنكر الأمرين لا يصح خصومته قبل أن يبرهن على وجوده حالا فإن برهن صحته الخصومة ثم يبرهن على كونه عند البائع بعد البلوغ فإن برهن رده وإن عجز حلف لقتبائه وسلم وما أبق منذ باع مبلغ الرجال وفي الصغرى قيام العيب شرط صحة الدعوى حتى لا يحلف

البائع للرديين البتات أما لو قال المشتري به عيب قائم في الحال وكان في يد البائع أيضا فالدعوى صحيحة فإن أقر البائع بكل ما قال الزم القاضي البائع وإن أقر بقيام العيب في الحال لا غير حلف على البتات كما ذكرنا وإن أنكر قيام العيب في الحال لا يحلف على العلم عند الإمام \* وجدها ممتدة الطهر لا يرد ما لم يرد ارتفاع الخيض بالحبل أو الداء ويرجع في الداء إلى الأطباء وفي الحبل إلى النساء والارتفاع بدون أحد هذين لا يعد عيبا وفي دعوى الحبل أنما يصدق في رواية إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر وإن أقل لا وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس وعن الإمام إذا

انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح (٢) وإن كان نبذ الماء قال في الكتاب وإن قال أجزتك بكذا على أن تكرمها بعد انقضاء المدة لا يصح فإن أطلق الكراب إطلاقا ينصرف إلى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستفادنا هذه التفاصيل من جهته وهي صحيحة وبه يقتضى كذا في الصغرى \* وإذا شرط كرى الانه على المستأجر يفسد العقد ومن مشايخنا من فرق بين الجداول والانهاء فقال اشتراط كرى الجداول صحيح والاول أصح كذا في المحيط \* وإذا تكارى دارا من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر أن يسكن هو بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة ولو أجزر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه لا بد من التأويل اذ لا يجزى بينهم ما فرق فنقول وتأويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار أثر بالوعة ولا بثروء فان لم تكن فيها أثر فلا منفعة للوآجر في هذا الشرط لانه لا يتضرر باسكان غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فخراج ذلك على المستأجر وكثرة السكان لا توهم البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار أثر بالوعة وبثروء وإذا كان كذلك كان لب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فأوجب فسادها ثم انفسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاما بلغ كذا في المحيط \* ان جعل أجر الدار أن يؤذن لهم سنة أو يوم فالاجارة فاسدة وعليه أجر مثل الدار ان سكنها ولا أجر له في الاذن والامامة كذا في المبسوط \* رجل تكارى من رجل دارا كل شهر بمائة درهم على أن ينزلها هو بنفسه وأهله على أن يجر الدار ويرم ما كان فيه من خراب ويعطى أجر حارسها وما نابها من جهة السلطان أو غيره فالاجارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنوازل لان العمارة على رب الدار وانما مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا أجر عليه وان سكنها فلا أجر مثلها بالغاما بلغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل أن العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما معنى آخر يجب أجر المثل ولا يرد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة وأجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير واذ فسد العقد لجهالة المسمى أو لانعدام المسمى يجب أجر المثل بالغاما بلغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كافي مسئلة المزمة والنسبة يجب أجر المثل بالغاما بلغ وهذا الكلام في طرف الزيادة على المسمى وأما الكلام في طرف النقصان عن المسمى فنقول اذا كان المسمى كله معلوما القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان أجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة وإذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا ينقص عن القدر المعلوم كافي مسئلة النائية والمزمة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في مسئلة النائية والمزمة اذا كان أجر المثل خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط \* (الفصل الثالث في قفيز الطحسان وما هو في معناه) \* صورة قفيز الطحسان أن يستأجر الرجل من آخر ثورا يطحن به الخنطة على أن يكون لصاحبها قفيز من دقيقها أو يستأجر انسانا يطحن له الخنطة بنصف دقيقها أو ثلثه أو ما أشبه ذلك فذلك فاسد والحيلة في ذلك ان أراد الجواز أن يشترط صاحب الخنطة قفيزا من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الخنطة أو يشترط ربع هذه الخنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضافا إلى خنطة بغيتها يجب في الذمة والاجر كما يجوز أن يكون مشارا اليه يجوز أن يكون دينافي الذمة ثم اذا جاز يجوز أن يعطيه ربع دقيق هذه الخنطة ان شاء كذا في المحيط \* ولو استأجر أن يطحن طعامه بقرص

(٢) قوله وان كان نبذ الماء قال الخ كذا في نسخة الطبع الهندي وفي جميع نسخ الخط وان كان ينز الماء ولعل جميع ذلك تحريف وصوابه وان كان نبذ الماء قال في الكتاب يعني ما ذكر من جواز الاجارة فيه نبذ لما قاله محمد في الكتاب وليجزر والله أعلم اه بجرأوى

وجدها مرفعة الخيض يدعها حتى يعلم انها ليست بحامل ولم يوقت فيه ومحمد قدره بمدة الوفاة وأبو طيع تسعة أشهر وستين بجوازين ويعتبر في ذلك أقصى مدة بلوغها وهي سبع عشرة فيحكم ببلوغها في هذه المدة وان لم ترد ما يعرف كل هذا اذا



أشكلك الامر بقول الامامة في حق الدعوى وتوجه المين لافي الردف لو برهن على انها كانت مرتفعة الخيض عند البائع لا يقبل لعدم الوقوف على الانقطاع \* ولو برهن على الاستحاضة عند البائع يقبل لامكان الوقوف (٤٤٥) عليه وان عجز عن اقامة البينة يحلف

كما ذكرنا فلو اخبرت امرأه بانها حبلت وامرأتان بالعدم صحت الخصومة ولا يقبل قول النافية فلو قال البائع ليست لها بصارة اختار القاضي ذات بصارة \* ياع جارية وسلمها فوجد المشتري بها عيبا ورام الرد والبائع يعلم قيام العيب له أن لا يقبل بغير قضاء اتم كنهه من الرد على بانه الاول والوكيل بالبيع رده عليه بهيب بسلا قضاء اقتصر عليه وان لا يحدث مثله في المدة هو الصحيح وان بقضاء ولا يحدث مثله في المدة والرد على الوكيل رده على الموكل مطلقا وان يحدث مثله في المدة فان شكك أو ينه فترده على الموكل وان باقرا رده على الوكيل ولكن له أن يخصم الموكل والوكيل بالشراء له الرد بالعيب قبل الدفع الى الموكل كالمضارب ولو ادعى البائع رضا الآخر وبرهن بنيل الرد وان أراد تحليف الآخر ليس له ذلك لانه لم يجز بينهما عقد وان أراد تحليف الوكيل ليس له ذلك أيضا لعدم دعوى الرضا منه ولو أقر الوكيل برضا الآخر لزمته الجارية الا أنه لو برهن على رضا الآخر او قبل الآخر بالعيب أخذ المبيع ولو وجد الموكل به عيبا بعد موت الوكيل رده

منه أو بدرهم وقضيه منه أو يذبح شاة بدرهم ورطل من لحمها فهو فاسد كذا في الغياثية \* ولو دفع سمما الى دهان ليغصره على أن يكون بعض الدهن له أو شاة ليدبجها على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزائن المفتين \* ولا تصح اجارة الرعي ليطحن بره ببعض دقيقه كذا في شرح أبي المكارم \* اذا استأجر رجلا ليحمل له طعاما بقضيه منه أو استأجر حمارا ليحمل عليه طعاما بقضيه منه فانه لا يجوز وان حمله فله أجر مثله ولا يجوز بالاجر قفيرا بخلاف ما لو استأجر ليحمل نصف طعامه بالنصف الاخر حيث لا يجب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشترى كافي الاحتياط فاحتطب أحدهما وجمعه الاخر فانه يجب الاجر بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ثم الاصل فيه أنه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجر استحق الاجر ومتى جعل المحمول بعضه له والباقي أجره بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيئا كذا في التبيين \* لو استأجر رجلا ليحني هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضيان \* دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فالثوب لصاحب الغزل ومشايخ بلحجوزوا هذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى قفيرا الطحان وللحائك أجر مثله لا يجوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* ولو تنكاري عبدا ما دوننا أو غير ما دون نصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل له ان كان ما دوننا أو استأجره من مولاه وان كان غير ما دون ولم يستأجره من مولاه فان عطب الغلام كان ضامنا لقيمه ولا أجر عليه وان سلم فعليه الاجر استحسنانا كذا في المبسوط \* دفع أرضه ليفرس شجرة على أن تكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمه الشجر وأجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه ولو كانا كذا الغلة حسب من أجر الغارس مأكل كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما فان أجر العامل الدابة من الناس وأخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل أجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الاعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل أجر مثل الدابة هكذا في المحيط \* واذا دفع الرجل الى رجل بعير ليسقي به الماء ويبيع على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وبعده هذا اذا استعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل أجر مثل البعير والراوية وهكذا اذا أعطاه شبكة ليعيدها على أن ما صادم من شيء فهو بينهما فاصطاد يكون للصائد وعليه أجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة \* واذا تنكاري الرجل بعيرا ليحمل عليه أمتعة نفسه ويبيعهما من الناس على أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ما اكتسب المستكري فهو له وعليه صاحب البعير أجر مثل عمله كذا في التتارخانية \* واذا دفع الرجل الى رجل بيتا ليعيش فيه البر على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فقبض البيت وباع فيه البر فاصاب ما لا فان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه أجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت يدفع اليه البيت ليؤجر ويبيع فيه البر على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا استوفى عمله كان على رب البيت أجر مثل عمله كذا في المحيط \* ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فما تصيد فبيننا فهو فاسد وما صاده فله مستأجره وللعامل أجر مثل عمله ولو استأجر عبدا بنصف ربح ما يتجرأ أو رجلا يرعى غنما بلبنها أو بعض لبنها أو صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التتارخانية \* دفع بقرة الى رجل على أن يعلقها وما يكون من اللبن والسمن بينهما أنصافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل أجر قيامه وقيمة علفها من علفها من ملكه لا ما سرحها في المرعى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان أتلف فامثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مضلا فهو للخذويض من اللبن لا تقطاع

على البائع وان وجد المشتري من الوكيل عيبا أخذ الثمن من الوكيل ان كان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن للموكل فغن الموكل والوكيل بالشراء لو وجد به عيبا ان كان سلمه الى الموكل لا يرد الارضاء وكذا في الاجارة والاستئجار والمشتري من الوكيل يرد به بالعيب عليه وان وصل

الثنى الى الموكل \* وفي الزيادات الوكيل بالشراء وجهه بالمشترى غيبا قبل القبض فأبرأ البائع جازوا لزم الامر وان كان بعد القبض لزمه  
لا الامر \* اشترى من عبده المأذون (٤٤٦) المدينون المستغرق فوجد فيه عيبا لا يرد عليه ولا على بائعه اذا كان الثمن منقودا فان لم ينقده

المولى وقبض المبيع أولا  
ووجد فيه عيبا له الردان كان  
الثنى من النقص وداو كيلييا  
أو وزنيا بغير عينه لانه يدفع  
بالرد طالبة المأذون من  
نفسه وان كان عرضا لا يملك الرد  
\* باع نفس العبد من العبد  
بجارية ووجد فيها عيبا ردت  
الجارية وأخذ من العبد قيمة  
نفسه عندهما وقال محمد  
رجحه الله يرجع بقيمة الجارية  
ولو باع العبد من وارثه ومات  
فورثه المشتري ووجد فيه  
عيبا يرفع الامر الى القاضي  
فينصب قيماء فبرده المشتري  
الى القيم ويرده القيم الى  
الوارث نقدا لئن أولا في الصحيح  
\* ولو باع الوارث من مورثه  
ذات المشتري وورثه البائع  
ووجد فيه عيبا رده الى الوارث  
الاخران كان وان لم يكن له  
سواه لا يرد ولا يرجع بالنقصان  
\* وكذا اشترى لنفسه من  
ابنه الصغير شيئا وقبضه  
وأشهد ثم وجد فيه عيبا يرفع  
الامر الى القاضي حتى  
ينصب عن ابنه خصما يرده  
عليه ثم يرد الاب لابنه على  
بائعه وكذا لو باع الاب من  
ابنه \* اشترى العبد  
المأذون شيئا وأبرأه البائع  
عن الثمن لا يرد بالعيب وان  
المشتري حرا لو بعد القبض  
فكذلك وان قبله الرد لانه  
امتناع عن القبول وكذا  
خيار الشرط ابرأ بائعه من

حق المالك بالصناعة والحيلة في جوازها ان يبيع نصف البقرة منه بثن ويبرئه عنه ثم يامر باتخاذ اللبن والمصل  
فيكون بينهما وكذا لو دفع الدجاج على أن يكون البيض بينهما أو بزر الفيلق على أن يكون الابريس بينهما  
لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبرز كذا في الوجيز للكردي \* فلو أن المدفوع اليه دفع البقرة أو  
الدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلو أن المدفوع اليه بعث البقرة الى  
السرحد فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط \* دفع بزر فيلق على أن يكون انصافا فلما خرجت الدودة  
قال الشريك أكثرها مالك فقال صاحب البرز ادفع الى قيمة البرز وأنا بريء من الدود والشريك كان كاذبا  
في كاهه فالفيلق كله لصاحب البرز وعليه أجر مثله بشرطه في قيامه عليه أو عليه قيمة ورق الفرساد كذا في  
الوجيز للكردي \* ولو غصب من آخر دودا أو زوايا بضع الدجاجة فأمسكها حتى خرج الفيلق أو الفرساد لم  
يكون الفرساد والفيلق حكى عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحبه (١) والحيلة في  
جنس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع  
اليه ويبرئه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط \* رجل له غريم في مصر آخر فقال لا تخر  
اذهب اليه وخذ المال منه فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب وأخذ يجب أجر  
المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فخير الطمان كذا في جواهر الفتاوى \* وان  
استأجر ليعمل له كذا ولم يذ كر الاجر أو استأجر على دم أو مئة لزم أجر المثل بالغاما بلغ وكذا اذا جعل عددا من  
الدراهم أجر او لم يبين وزنه او في البالدنة وقد مختلفة وان غاب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكردي  
\* رجل استأجر رجلا ليعصده قصبا في أجرة على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز ولو  
قال استأجرتك بهذه الحرمان الخمس لتعصده هذه الاجرة جاز ولو قال استأجرتك على أن تعصده هذه الاجرة  
بجزم من حرمان من القصب لا تجوز الاجارة لجهالة الحرمان كذا في فتاوى قاضيان

\* الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره \* استأجر بيتا هو مشغول بامتعة  
الاجرة كذا في الكرخي في مختصره رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤمر بالتفريق والتسليم  
وعليه الفتوى الا أن يكون في التفريق ضرر فاحش كذا في فتاوى قاضيان \* ولو استأجر أرضا فيها زرع  
أو كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسلمها الى المستأجر جاز لانه زال المانع ولو كان الزرع قد أدرك  
لا يضره حصاده جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل أن يختصما ثم قلع الزرع  
فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضه او دفع عنه أجر ما لم يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر دارا يسكنها  
ومنعه المؤاجر عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي \* ولو  
استأجر أرضا فيها رطوبة سنة فالاجارة فاسدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان قلع رب  
الارض الرطوبة وقال للمستأجر اقبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحاكم الاجارة  
ثم قلع الرطوبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستئناف وان مضى من مدة الاجارة يوم أو يومان قبل أن يختصما ثم قلع  
الرطوبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضه او دفع عنه أجر ما لم يقبض وان شاء لم يقبض كذا  
في السراج الوهاج \* ثم الزرع اذا لم يدرك فارد جواز الاجارة في الارض فالحيلة في ذلك أن يدفع الزرع اليه  
معاملة ان كان الزرع لرب الارض على أن يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه وأجرائه وأعوانه على أن يارزق  
الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهم للمدفع اليه ثم ياذن له  
الدافع أن يصرف السهم الذي له الى موته هذه الضبعة أو الى شيء أراد ثم يواجر الارض منه وان كان الزرع  
قوله والحيلة الخ هذه عين الحيلة المتقدمة قريبا في مسألة البقرة فالاولى الاقتصار على أحدهما تأمل اه

مصححه

العيب بعد ما وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا قبل الرد عليه صح حتى لو رد عليه لا يرد على بائعه \* ادعى  
أن جذا من جذوع السباط منكسبر والمشترى كان رآه أو ان البيع ان كانا كسبر بحيث لو نظر اليه الناظر يراه لا يصدق أنه



لم يرمح الشراء \* وجد بالمبيع عيبا فاصطلمها على أن يدفع البائع شيئا المبيع للمشتري جاز ولو اصطلمها على أن يدفع المشتري شيئا والجارية للبائع  
لأنه ربا لا ذاباعه بأقل من الثمن الأول \* وجد بالمبيع الذي له أجل وموثة عيبا ورده فوثة (٤٤٧) الرد على المشتري \* تقاضا عيدا

بجارية وتقاضا ووطئ  
المشتري الجارية ثم وجد  
بالعبد عيب ورده خير بائع  
الجارية بين أخذ قيمته يوم  
قبضها أو أخذها وليس له  
نقصان الثمن إن بكر أو لا  
العقران ثيبا لأن الوطئ على  
ملكه \* تقاضا بغير عيب  
وتقاضا ثم وجد أحدهما  
بمشترا عيبا ومات والبكر  
الآخر مريض بخير إن شاء  
أخذ بحصة العيب من  
البكر الآخر أو رجع بحصة  
العيب من البكر الآخر صحهما  
وانما خير لرض البكر \* اشترى  
عبدا وتقاضا وضمن له رجل  
عيبا فاطلع على عيب  
ورده لا ضمان عليه على  
قياس قول الإمام رحمه الله  
لأنه باطل كضمان العهدة  
\* ولو ضمن له ضمان السرقة  
أو الحرية فوجده مسروقا  
أو حرا أو الجنون أو العمي  
فوجده كذلك رجع على  
الضامن بالثمن \* ولو مات عنده  
وقضى بالنقض رجع به على  
ضامن الثمن ولو ضمن له  
بصفة ما يجده فيه من  
العيب جاز عند الامين أن  
رد رجع بالثمن كله وإن تعيب  
عنده رجع بحصة العيب  
على الضامن كما يرجع على  
البائع وإن ضمن ما لحقه  
من الثمن من عهدة هذا  
العيب كان كذلك عند  
الامام أن استحق رجع

لغير رب الأرض ينبغي أن يواجر الأرض منه بعدمضى السنة التي فيها الزرع فيجوز ونصير الاجارة مضافة  
الى وقت في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط \* وحيلة  
أخرى إن كان الزرع جازا في الأرض أن يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقاضا ثم يواجر الأرض منه وإن كان  
لغيره يواجر بعدمضى المدة ولو أجز مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما قرغ وحصد ينقلب جائزا هكذا في  
الخلاصة \* رجل آجر أرضا بعضها من روعة وبعضها فارغة ففي المزروعة فاسدة وفي الفارغة أيضا فاسدة  
لفسادها كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي فحين استأجر ضياعا بعضها من روعة وبعضها  
فارغة قال يجوز في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للمؤجر كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار  
الأرض السبعة والنرة وهي لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حدوثها من إعادة هكذا في البدائع  
\* ولو اشترى رجل قصيلا ليقطعه أو أطلق العقد حتى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة معلومة ليتروك  
القصيل جاز وإن تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الأجر للبائع وطابت الزيادة له لصحة الاجارة ولو كان  
المشتري للقصيل استأجر الأرض إلى أن يتركه ولم يتركه مدة معلومة فلا جارة فاسدة بلها المدة فإن  
تركه في الأرض حتى أدرك ثمره أجر المثل بخلاف التخييل حيث لا يجب الأجر هذا أصلا قال ويطيب له من  
الزرع بقدر الثمن وما غرم من الأجر ويتصدق بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجهما  
الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فتطيب له الزيادة في الوجوه كلها كذا في الذخيرة \* وإذا  
اشترى ثرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقى فيها لم يجز لأنهم ليست من اجارات الناس كذا في المحيط  
\* ويرجع بالأجر إن كان نقده ويطيب له ما زاد في الثمار كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ثرة في نخل ثم استأجر  
الأرض بدون النخل لم يجز لأن النخل حائل بينه وبين الثمر وأنه ملأ المؤجر والمستأجر مشغول بملأ المؤجر  
وكذلك إذا اشترى أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لبقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة  
على ملأ الآخر فدهال بينه وبين المستأجر ملأ الآخر ولو اشترى نخلة في ثمرها ثمة ثم استأجر الأرض  
ليبقىها جاز وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليقطعها ثم استأجر الأرض ليبقىها جاز ولو استأجر الأرض في ذلك  
كأنه جاز كذا في المحيط \* في التسمية سئل والدي عن رجل استأجر من رجل أرضا لأجل المبطنة بمقدار معلوم  
وعندهما من التراب والسرقة لاصلاحها ولم يبين المدة ولا نمن السرقة من أجر الأرض هل يصح هذا  
الاستئجار به هذا القدر فقال لا يصح قيل له لو أن المستأجر أنفق فيها لرفع الغاليز من البذور وما يحتاج اليه في  
ذلك ثم تبين أن ذلك الاستئجار فاسد هل تلغو نفقته أم له أن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب  
الأرض قيل لو لم يكن له التضمن في الشرع هل له يدعى اتلاف اليقين أو افساد ما أصلح فقال له يدعى على  
اتلاف اليقين أو افساد ما أصلح فسفه وتخيبت فلا يمكن من ذلك كذا في التتارخانية \* استأجر من المشتري  
العبد البائع قبل قبضه شهر أبدرهم لتعليم الخبز والخياطة جاز وله الأجر إن علم وإن مات في يد البائع قبل  
الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله أو خياطته جاز وإن  
هلك فإن كان نقصه القطع أو الغسل ما رقا بضا في ملك من المشتري والافن البائع ولو استأجره المشتري  
ليحفظ له كذا بكذا فلا جارة فاسدة لأن حفظه على البائع حتى يسلمه إلى المشتري وكذا لو استأجر الراهن  
المرتهن لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور  
كذا في القنية \* والله سبحانه أعلم

الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الاجارة والاستئجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة  
اجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في

بالثمن \* أقربا باق أمته ثم وكل آخر يبيعها فباعها وكرم باقها ثم علم به المشتري ورام الرد على الوكيل باقراره موكله ليس له ذلك دفع الضرر عن  
الوكيل \* وعن الثاني اشتراها وأبقت عنده ووجدتها مستحق ببيئته فالباقي لازم لها حتى لو اشتراها من المستحق وأبقت عنده

له حق الرد وكذا الأباقي من المستأجر والمستعير والمودع إلا أن أبقت من المغنم قبل التسعة ثم عادت إليه وإن بيعت من المغنم أو وقعت في سهم رجل وأبقت منه في دار الحرب تريد (٤٤٨) الرجوع إلى أهلها أو لأهلها أو أباقي \* اشترى أنا فضة مشارا إليه فوجده رد يأليس له الرد

الأذا كان به كسر أو غش وكذا إذا اشترى جارية فوجدها سوداء تامة الخلقة ليس له الرد لأن القبح في الجوارى ليس بعيب وعدة الجارية من الرجعي عيب لامن البائن \* اشتراها على أنها عذراء فبانت في يده ثم علم أنها لم تكن لا يرجع بشئ كذا عن الإمام وعن الثاني أنه يرجع بالنقصان \* اشترى جارية زني بها أبوه أو وجدها لغير رشدة فهذا عيب في الجوارى التي يتخذن أمهات أولاد لافغيرهن إلا أن يعسده النخاس عيبا \* والدفليس بعيب فيهما والجور عيب في الجوارى خاصة وجعل في المختصر الدفري عيبا في الجوارى فإذا كان من داء فهو عيب فيهما وفي النوادر ليس بعيب إلا إذا خش بأن توجد الرائحة من عيبه وشمس الأئمة إلا أن يكون فاحشا لا يوجد في الناس مثله \* وإذا وجد في حروف المصحف سقط أو اشتراه على أنه منقوط بالخوف فوجد على خلافه أو على أنه جامع فوجد آيات أو آية ساوقة رد \* وعن الثاني اشتراها وقبضها ثم اطلع بها على عيب لا ينظر اليها إلا النساء فإن قلن بها ذلك لا رد لها بل أحلف البائع وإن قبل القبض أردتها بتواهن وقال محمد رحمه الله

فتاوى قاضيخان \* وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح (١) وفي المغنى الفتوى في اجارة المشاع على قواهما كذا في النبيين \* وصورته أن يؤاجر نصيبا من داره أو حصه من دار مشتركة من غير الشريك أو يؤاجر نصف عبد أو نصف دابة كذا في جواهر الاخلاطى \* وأجمعوا أنه لو آجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحتمل القسمة أولا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه أو بعضه كذا في الخلاصة \* والشيوع الطارى لا يفسدها إجماعا كالأجر كلها ثم تفاسخا في نصفها أو مات أحدهما أو استحق بعضهم سابق في الباقي في النصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع أن يلحقها حكم حاكم ليصير متفقا عليه أو حكم الحكم أن تعذر المرافعة إلى القسائي أو بعد العقد في الكل أولا ثم يفسخ في نصفه أو ربعه بقدر ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المضمرة \* ولو آجره من رجلين يجوز لكل واحد من المستأجرين ثلاث منفعة النصف شائعا كذا في الكافي \* ولو آجر البناء دون الأرض لا يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر أنه يجوز قال القاضي الإمام الاجل أبو علي النسفي به كان يفتى شيخنا وكذا لو كان البناء ملكا والعرضة وقفًا آجر البناء لا يجوز لأنه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر الدار وبيت فيها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحيل لشمس الأئمة الحلواني ولو كان البناء لرجل والعرضة لآخر آجر صاحب البناء بناء لامن صاحب العرضة تختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز ولو آجر من صاحب العرضة لا اشكال أنه يجوز ولو استأجر العرضة دون البناء يجوز كذا في الخلاصة \* في اليتيمة سئل الحسن بن علي عن قال لا آجر آجر منك نصف هذه الدار مشاعا وهذه الدار الفارغة بكماهاهل تصح في الفارغة أم لا تصح فيها فقال تصح في الفارغة كذا في التتارخانية \* في الأصل لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والأذان والتذكير والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الأجر كذا في الخلاصة \* يجوز الاستئجار على بناء المسجد والرباطات والقناطر كذا في البدائع \* ويجوز الاستئجار على تعليم اللغة والأدب بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ومشايخ بلج يجوزوا الاستئجار على تعليم القرآن إذا ضرب لذلك مدة وأفتوا بوجوب المسمى وعند عدم الاستئجار أصلا أو عند الاستئجار بدون المدة أفتوا بوجوب أجر المثل كذا في المحيط \* وقد استحسنوا جبر والد الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع الأجرة ويحبس بها قال وبه يفتى وكذا جواز الاستئجار على تعليم الفقه ونحوه والمختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنانية \* ولو استأجر لتعليم ولده الكتابة أو النجوم أو الطب أو التعمير جاز بالاتفاق وفي فتاوى الفضلي ولو استأجر المعلم على حفظ الصبيان أو تعليم الخط أو الهجاء جاز ولو شرط عليه أن يحذره ذكر في الأصل أنه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه أو غلامه ليحمله الحساب لا يجوز ولو شرط عليه أن يقوم عليه في تعليم هذه الأشياء يجوز وفي الشروط أيضا عن محمد رحمه الله تعالى إذا استأجر رجلا ليحمله ولده حرفة من الحرف فإن بين المدة بأن استأجر شهر مثلا ليحمله هذا العمل يصح العقد وبنه قد على المدة حتى يستحق المعلم الأجر بتسليم النفس علم أو لم يعلم وإن لم يبين المدة ينقض العقد فاسدا ولو علمه يستحق أجر المثل والأفلا فالخاصل أن فيه روايتين والمختار أنه يجوز كذا في المضمرة \* دفع ابنه إلى رجل ليحمله حرفة كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وإن علم يجب أجر المثل كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر رجلا ليحمله ابنه

(١) قوله وفي المغنى الخ رد العلامة قاسم في تصحيحه بأن ما في المغنى شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه كذا في الدر المختار بل المعول عليه ما في الخاتمة أن الفتوى على قول الإمام وبه جزم أصحاب المتون والشروح فكان هو المذهب وعليه العمل اليوم كذا في رد المختار زله مصححه البصراوي

هما سواء ولا أردالا ينكول البائع أو إقراره أو البيعة ثم قال بعد ذلك أرد قبل القبض وبعده بقولهم فيما لا يطاع عليه الرجال إلا في الحبل لأنه ليس بظاهر بل أحلف عليه بكلامهم \* وفي بعض الكتب اشتراها ووجد بها عيب لا ينظر اليها إلا النساء إن مما



لا يحدث مثله في المدة كالرتق أردهاب شهادة الواحد والاثنان أحوط وان يحدث مثله حلف بشهادتهم ما وان قبل قبض ردت بشهادتهم ما في آخر قول الثاني وكان أولا يقول يحلف البائع ولا يرد في شيء من ذلك وكان محمداً ولا يقول في الزنقاء (٤٤٩) لا يرد أيضاً بشهادتهم ما ويحلف البائع ثم رجع إلى ما قلنا \* اشترى

خفين فوجد أحدهما ضيقاً  
ان له له في رجله لا يرد  
والا يرد له لأنه عيب عند  
الناس يقال هذا الخف  
ليس له زوج وان وجد بهما  
ضيقاً لا يرد \* وذكر ظهير  
الدين اشترى نعلين فوجد  
بهم ما ضيقا له الرد وان وجد  
أحدهما أضيق من الآخر  
فان كان خارجاً عما عليه  
خفاف الناس في العادة رد  
والا لولم يدخل رجله  
لأله فقال البائع انه يتسع  
في رجلك فلبسه يوم فلم  
يتسع ليس له الرد \* المشتري  
الاول أبرأ بانه عن العيب  
بعد ما وجد به الثاني عيباً  
قبل رده صح حتى لو رده الثاني  
عليه ليس له أن يردّه على  
الاول \* ادعى عيباً في المبيع  
فاصطالحا على أن يسد  
البائع للمشتري ما لا يشبه بان  
أنه لا عيب أو كان لكنه قد  
برئ استرد بدل الصلح قال  
شيخ الاسلام رحمه الله واذا  
كان العيب ظاهراً  
لا يحدث مثله في المدة يرد  
بلا يرهان الا أن يبرهن على  
إبراء المشتري أو رضاه فان  
أنكره حلف على عدم الرضا  
والإبراء وان احتمل الحدوث  
في يد المشتري يقول للبائع  
أحدث عندك فان أنكر  
ولا يثبت للمشتري يحلف  
البائع على البنات لا العلم

الادب فحسبه في عرض السنة هل يجب شيء قال (٢) (أنجه خواهد بدرار زوى مروت بدهد) كذا في  
جواهر الفتاوى \* وفي الفتاوى استأجر مؤثراً مشاهرة كل شهر بتسعة دراهم يعلم الصبيين أحدهما  
الادب والاخر القرآن فقال نعلم القرآن ليس من حرقى فاستأجر معلماً يعلمون الناس وأعطاه من  
أجرى ففعل ذلك فأراد والد الصبي أن يجعل الاجر مناصفة قال الاديب أجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم  
أو درهم فأنا لا أَرْضِي بما تفعل قال هذا قريب من تركيله اياه بذلك يحط أجره قدر ما استحق المعلم الذي ضم  
اليه الصبي كذا في الحاوى للفتاوى \* واذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز كذا في  
الملتقط \* (٣) واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن على القبر مئة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال  
بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج \* رجل دفع ابنه الصغير إلى استاذ له يعلمه حرفة كذا في  
أربع سنين وشرط على الاب لو حسبه قبل أربع سنين فلا ستاذه عليه مائة درهم فحسبه بعد سنتين لا يلزمه  
المائة لكن أجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى \* في فتاوى آهو بعث صبيه إلى معلم وبعث اليه أشياء  
كثيرة فعلم شهر افغاب هل لاي الصبي أن يأخذ ما أعطاه قال لو بعث ذلك لاجل الاجرة فيكون فاضلاً  
عن أجره الشهر يأخذ كذا في التاتارخانية \* ولو استأجر كاتباً ليقرا فيه اشعر كان أو فقها أو غير ذلك لا يجوز  
ولا أجر له وان قسراً وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كما نظير من استأجر كرم ليفتح له باباً فيه نظيره  
للاستئناس من غير أن يدخله أو استأجر صديقاً لينظر إلى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حياً لملأ من الماء  
لينظر فيه اذا سوى عما تمته فهذا كله باطل لا أجر عليه بحكم هذه العقود كذلك فيما سبق كذا في المبسوط  
\* ولو استأجر رجلاً لا يكتب له مصحفاً أو شعر أو بين الخط جاز وذكر الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده أنه  
لا يكره ذلك كذا في فتاوى قاضخان \* ولو استأجر قلماً ليكتب به ان بين ذلك وقتا صحت الاجارة والا فلا  
كذا في خزنة المفتين \* وصي أو متول أجرو منزل اليتم والوقف بدون أجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة  
فيجب أجر المثل قبل الخصاف أتفتي به هذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها غاصباً فلا  
أجر عليه وكذا الاب قال القاضي أنا أفتي بإيجاب أجر المثل في هذه الصورة أيضاً كما قال الخصاف كذا في  
الحاوى للفتاوى \* ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشيء من اللهو وعلى  
هذا الحداء وقراءة الشعر وغيره ولا أجر في ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى  
كذا في غاية البيان \* لو استأجر لتعليم الغناء أو استأجر الذي رجلاً ليخصي عبداً لا يجوز وقيل في البقر  
والفرس يجوز هكذا في الغيائية \* اذا استأجر رجلاً ليحمل له خرافه الاجر في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا أجر له واذا استأجر ذمي مسلماً ليحمل له خرافاً لم يقل يشرب  
أو قال يشرب جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما واذا استأجر الذي ذمي لينقل  
الخمر جازعندهم لان الخمر عندهم كاللحم عندنا كذا في المحيط \* اذا استأجر ذمي دابة من مسلم أو سقينة لينقل  
عليها الخمر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلماً  
ليحمل ميتاً منهم إلى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقله إلى مقبرة البلدة جاز عند الكل وان استأجره  
لينقل من بلد إلى بلد قال محمد رحمه الله تعالى انه ان لم يعلم الحال أنه جيفة فله الاجر وان علم فلا أجر له  
وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضخان \* اذا استأجر الذي من المسلم يتالي بيع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في المضمرات \* ولو استأجر الذي من ذمي يتالي بيع فيه الخمر جاز عندهم جميعاً

(٢) يعطى ترجمة الوالد ما أراد على سبيل المروءة (٣) قوله واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن رده في رد  
المختار وحقق وجزم بأنه مخالف كلامهم فلا يقبل لان الخلاف في الاستئجار على التعليم وأما الاستئجار  
على القراءة فباطل بالاجماع فراجع اهـ مصححه

(٥٧ - فتاوى رابع) وان كان على فعل الغير كافي اللعان يستحلف الزوج بالله أنها قد ردت وان كان الزنا فعل الغير لانه يستحلف على  
صدق مقالته \* اشترى حماراً يعلمه الجران سلم نفسه عيب وان فهرده لا \* اشترى عشرة صرغ على أنه من دباغ غزنة فالتق اثنين في الماء فبان

أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصرة في البقية ان قالوا انه من دباغ الساج يرتد ويرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الابريسم اذا طلع على عيب ( ٤٥٠ ) بعد بله رجح بالنقص ولا يرد لانه عيب \* قال بخاريته هذه السارقة وهذه الزانية ولم يصف ثم

باعها ووجدها المشتري سارقة أو زانية وأراد ردها فانكر المشتري كون العيب بها فبرهن على ذلك الاقرار لا يثبت به العيب وكذا لو قال انها سارقة أو زانية أما اذا قال هذه المجنونة فعلت كذا ثم أنكر وبرهن به عليه يقبل لانه يكون اقرارا \* اشترى جارية قرأى فيها قرحة ولم يعلم بانها عيب فاشتراها ثم علم أنها عيب له الرد لانه مما يشته به على الناس وقد ذكر بالاصل \* والكي عيب لانه من الداء الا أن يكون سممة كما في الدواب \* اشترى ثوبا ينام في وقت العمل يعني في خبذ در وقت كاريده \* اذا سرق العبد أقل من عشرة أو نقب البيت ولم يأخذ شيئا فهو عيب \* وسرقه فلس أو فلسين ليس بعيب \* وسيلان الدمع من عين العبد والجارية عيب \* والخال على شفة الجارية وذقنها عيب \* اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجد هابغا القطع لا تصلح لذلك رجح بالنقص الا أن يأخذ البائع الشجرة كلها ولو كان بالعبد أو الجارية المشتراة وجع الضرس يأخذ منه مرة بعد أخرى رد \* اشتراها على أنها بكر فعلم بالوطء عدم البكارة فلما علم نزع البالبت من ساعتها رد وان ثبت بعد

كذا في الذخيرة \* واذا استأجر الذي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر أو عبد فيها الصليب أو أدخل فيه الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك بأس لان المسلم لا يؤاجرها لذلك انما آجرها للسكنى كذا في المحيط \* ذى استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لانه ليس في اتخاذه مصلى لنفسه احداث بيعه ولا اظهار شيء من شعائر دينهم في أمصار المسلمين وان اتخذها مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فأصاحبها منعه وكذلك لو أراد بيع الخمر فيها لان هذه أشياء يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلمة البلخي ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في سواد العراق فان عامة أهلها في ذلك الزمان أهل الذمة وأما في سواد خراسان فانهم يمنعون عن ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشايخنا لا يمنعون من ذلك في سواد خراسان كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الذي مسلم لا يحمل له ميتة أو دما يجوز عندهم جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي بيتا يصلى فيه لا يجوز ولو استأجر مسلم ليرعى له الخنازير يجب أن يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجر لم يبيع له ميتة لم يجز هكذا في الذخيرة \* مسلم آجر نفسه من مجوسي ليوقد له النار لا بأس به كذا في الخلاصة \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رجلا ليصور له صورة أو تمثال الرجال في بيت أو فسطاط فأنى ذكره ذلك وأجعل له الاجرة قال هشام تأويله اذا كان الاصباح من قبل الاجير كذا في الذخيرة \* ولو استأجر رجلا لينحت له أصناما أو يجعل على أبوابه تماثيل والصبغ من رب الثوب لاشئ له كذا في الخلاصة \* استأجر رجلا ليزخرف له بيتا بتماثيل والاصباح من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية \* وان استأجره لينحت له طنبورا أو بربطا ففعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان \* وان استأجره ليكتب له غناء بالة ارسية أو بالعربية فاختار أنه يحل لان المعصية في القراءة كذا في الوحي للكردي \* استأجره ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغد والخط كن استأجره ليكتب له كتابا الى حبيبه أو حبيبها جازو يطيب له الاجر كذا في القنية \* ولو استأجر الذي مسلم اليه بيعة أو كيسة جازو يطيب له الاجر كذا في المحيط \* استأجر ذمي من ذمي او من مسلم بيعة يصلى فيه لم يجز وكذلك لو استأجر المسلم من المسلم مسجد يصلى فيه كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من المسلم بيتا ليصلي فيه كذا في المحيط المكتوبة أو النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علمائنا رحمه الله تعالى وكذلك الذي يستأجر رجلا من أهل الذمة ليصلى بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة \* وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن آجر نفسه من النصراني ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم خمسة دراهم في ذلك العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤاجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره أن يؤاجر نفسه منهم لعصر العنب ليتخذوا منه خرا كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل استأجر رجلا ليضرب الطبل ان كان لله ولا يجوز وان كان للغزو أو القافلة يجوز كذا في غاية البيان \* اذا استأجر طبلا ليس بلهو وذكرا مدة يجوز ورجلا يحمل الحيفة أو يقتل مرتدا أو يذبح شاة أو طبيبيا يجوز ولو استأجر طبيا أو كحالا أو جراحا مداويه وذكرا مدة جاز كذا في الغياصة \* دفع الغلام الى حائك على أن يقوم عليه الاستاذ ويعلمه النسيج سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جازو كذا في سائر الاعمال ويستقدمه في أعمال نفسه كذا في الوحي للكردي \* واذا دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهم ما على صاحبه أجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطى صاحب العبد الاجر قال آجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الاجر قال آجر عليه لان المعروف كالمشروط كذا في محيط السرخسي \* وفي الواقعات للناظمي اذا قال لرجل بيع هذا المتاع ولك درهم أو قال اشترى هذا المتاع ولك درهم ففعل فله أجره لانه لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسمسار يجب أجر المثل وما تواضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة \*

العلم لا \* الهرم عيب والسعال القديم عيب اذا كان من داء أما المعتاد فلا \* اشترى دابة تأكل الديدان ان كثرت دفع  
ب وان قل لا والجرب عيب وباخته عيب وسيلان الماء من المخثرين عيب \* شرب النبيذ مما يحل ولا يحل ليس بعيب في العبد والجارية



بعد العلم به يمنع الرد والرجوع  
بالنقص \* وطلب المشتري أو التي  
جعلها أجرة في الإجارة ثم  
عثر على عيب لا يرد ولا يرجع  
بالنقص بكرة كانت أو ثوبا  
نقصه الوطء أولا بخلاف  
الاستخدام وكذا لو قبلها  
بشهوة أو لمساها ويرجع  
بالنقص إلا أن يقول البائع  
أقبلها \* وإن وطئها الزوج إن  
ثيباردها وإن بكر إلا أن وجد  
الوطء عند المشتري أو ابتداءه  
عنده وانلحم عند البائع  
في الصحيح \* ولو وطئها غير  
الزوج والمشتري لا يرد  
ويرجع بالنقص إلا أن  
يقبلها البائع \* وفي  
التجريد أن نقص بفعل  
الاجنبي إذا وطئها فوجب  
العقر لا يرد بل يرجع بالنقص  
\* وإن زوجها المشتري أو  
جنى عليها غيره ثم اطلع على  
عيب لا يرد ويرجع بالنقص  
ولو وطئها الزوج أو وطئت  
بشبهة ولزم العقر وقال البائع  
أنا أقبلها كذلك لم يكن لها  
ذلك بخلاف ما إذا وطئ  
المشتري وقال البائع أقبلها  
كذلك له ذلك لأن وطئ  
المشتري لا يلزم المهر ووطئ  
الزوج يلزمه ووطئ المولى إذا  
كان معلقا له أن يرجع  
بالنقصان لا إذا لم يكن معلقا  
لأن البائع له أن يقبل في  
الثانية \* ولو وطئها وهي في يد  
البائع صار قابضا للبائع أن

(۲) قوله حاجاً أي شوكا كما في القاموس ۵۱

العلم بالعيب لا يكون رضا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان الكسب جارية فوطئها وأحررها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فإنه يكون رضا بعد

العلم بالغيب ويطاله العرض على البيع واجارة المشتري ورهانه وثباته واللبس والركوب والسكنى قال السرخسي الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا \* وغمر (٤٥٣) الرجل لا عن شهوة ولا امر بالطبخ والخبز يسيرا لوقوف العادة رضا وبسط الثوب

وانزاله من السطح ورفعها لا فاذا جاوز عن حد الاستخدام فهو رضا وابتداء السكنى رضا لا دوامه وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم رضا وركوب الدابة اذا لم يضطر رضا ولو اضطر بان كان لا ينقاد لا ولوركب لينظر الى سيرها أو ليس لينظر الى قدره فهو رضا \* ولو جعل عليه علف دابة أخرى ركبا أو لم يركبها فهو رضا \* داوى جرح الجارية فهو رضا أعتقها أو دبرها ثم علم بالغيب لا يرد لها بل يرجع بالنقصان بخلاف مالو باع حيث لا يرجع وان علم بعد البيع وكذا العتق على مال \* باع البعض أو وهب لا يرد الباقي ولا يرجع أيضا ولا بحصة الباقي عندهما خلاف محمد \* ولو قبلها المشتري أو غيره لا يرجع لو علم بالغيب \* باع عبدا وباعه المشتري من آخر فمات في يد الثاني واطلع الثاني على عيب رجوع على البائع بالنقص ولا يرجع هو على بائعه خلافا \* ولو صالح المشتري الاول بائعه لا يصح الصلح عند الامام لانه لاحق له \* وطئ المشتري الجارية ثم باعها بعسدا العلم بالغيب لا يرجع \* وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقص \* والاصل أن تعذر

حفرها بالا لآلة التي يحفر بها الا بارا لأنه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالا لآلة التي يحفر بها الا بارا لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر بقدر ما عمل لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب وحكى فتوى شمس الأئمة الاوزجندى أنه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط \* ولو حفر بعضهم فوجدوا خوخة من حيث يخاف عليه التلف لم يجز هكذا في شرح الطحاوى \* وان شرط عليه أن كل ذراع في طين أو سملة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء ثلاثة وبين مقدار طول البئر عشرة مثاقيل وجائز كذا في الذخيرة \* ولو حفر بعضهم أو أراد أن يأخذ حصصا من الاجرة كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئا صار مسما إلى المستأجر حتى لو انهارت البئر فدخل السيل أو الريح فميج التراب وسواها مع الارض لا يسقط شيء من أجرته وان كان في ملك غيره ليس للاجير أن يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى لو انهارت فامتلائت قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في الينابيع \* وان لم يكن في ملكه فالتسليم بالتخية ولو حفر بعضهم فله المستأجر أن لا يسلم حتى يتم كذا في الغياثية \* ولو استأجره ليحفر له بئرا في داره فظهر الماء في البئر قبل أن يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان أمكنه الحفر في الماء بالا لآلة التي يحفر بها الا بارا جبر على الحفر وان احتج الى اتخاذ آلة أخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* والنهر والقناة والسرداب والمبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل أن يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطيع الحفر معه فهذا عذر هكذا في المبسوط \* رجل استأجر حفارا ليحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم وبين عمقه حفرة خمسة في خمسة كان عليه رباع الاجر كذا في الظهيرية \* ولو استأجره ليكرى له نهرا أو قناة فأراه مفتحة أو مصبها وعرضها دسمي له كم يمكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طيبا بالاجر والخص من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الاجر والخص من عند المستأجر ولم يسم عددا لا جبر فهو في القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عددا لا جبر وكيل الخص وعرض الطين وطوله في السماء فهو أوثق لانه عن المنازعة أبعد كذا في المبسوط \* وان استؤجر حفار القبران بين الطول والعرض والعمق يجوز استحسانا وقياسا وان لم يبين الطول والعرض والعمق في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التتارخانية \* وان وصفوا له موضعا فوجد وجه الارض لينا فلما حفر ذراعا وجد جبلا أجبره على أن يحفر ان كان ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له الحسد ولا شقا فهو على عادة أهل تلك الناحية فان كان بالكوفة فمعظم علمهم على الحسد وان كان في بلد معظم علمهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط \* وفي النوازل سئل عن أجر القبراء يكون من جميع المال قال هو بمنزلة السكفن من جميع المال كذا في التتارخانية \* وفي التجريد رجل استأجر قوما يحملون جنازة أو يغسلون ميتا ان كان في موضع لا يجدر من يغسله غير هؤلاء ومن يحمله غير هؤلاء فلا أجر لهم وان كان ثمة أناس فلهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع لا أجر لهم لو أخذوا الاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة \* وانا استأجر الرجل رجلا ليحفر له قبرا فحفر فانهار أو دفن فيه انسان قبل أن يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله الاجر وان كان في غير ملكه فلا أجر له كذا في الذخيرة \* وان جاء المستأجر فحفر في الاجير بينه وبين القبر فانهار بعد ذلك أو دفنوا فيه انسانا آخر فله الاجر كما لا لانه قد سلم الموقود عليه الى صاحبه وان دفن فيه المستأجر ميتة ثم قال للاجير احث التراب عليه فأبى الاجير في القياس لا يلزمه ذلك ولكني أنظر الى ما يصنع أهل تلك البلاد فان كان الاجير هو الذي يحث التراب أجبرته على ذلك وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم أجبره عليه وان أراد أهل الميت أن يكون الاجير هو الذي يضع الميت في لحده وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجره ليحفر له قبرا ولم يسم في أي المقابر جاز استحسانا

الرد متى كان بامر من جهة المشتري يطل حق الرجوع بالنقص ومتى كان لامر من جهة المشتري لا وبعد وطء المشتري للبائع وينصرف أن يقبل فامتنع بالرد في الثاني الامتناع كان حاصلا قبل البيع كافتدائه \* اشترى خفين أو نعلين أو مصراعين فوجد أحدهما عيبا بعد



بيع الآخر ليس له الرد وكذا لو كانا قائمين ليس له رد أحدهما بل يردهما أو يسكنهما \* اشترى زوجي ثوبا طلع على عيب باحدهما قبل القبض له رده خاصة في ظاهر الجواب وقال المشايخ ان لم يعمل الآخر بدونه لا يرد خاصة (٤٥٣) بل يردهما \* وفي الجامع جدد البائع مع المشتري ثانيا بابل من الثمن

الاول أو أكثر ثم رده عليه بعيب لم يكن له أن يرده على بائعه الاول \* وجده المشتري عيبا بعد ما زاد فتولده من الاصل أم لا وحدوثها قبل القبض أو بعده فان قبل قبض الزيادة متصلة بمتولدة لا يمنع الرد كالكبر والسمن وان متصلة بغير متولدة كالصبغ والغرس والبناء صار المشتري قابضا باحداث هذه الزيادة وتصير كدونه بعد القبض فلا يرد ويرجع بالنقص وان منفصلة بمتولدة كالولد والبن والثمر والصوف والارش والعسقر ونحوها له الرد ويخير ان شاء ردهما أو رضى بهما بكل الثمن ولو لم يجد بالاصل عيبا ووجد بالزيادة لا يرد تلك الزيادة الا اذا كان حدوثها قبل القبض وبورث نقصا في المبيع فحينئذ له الرد بحكم النقصان وتقبضهما ووجد بالمبيع عيبا والزيادة قائمة ردا للمبيع بحصته من الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة المبيع يوم البيع وقيمة الزيادة يوم القبض ولو وجد العيب بالزيادة لا المبيع ردها بحصتها من الثمن لانه صار لها حصة من الثمن بعد القبض بخلاف الاول ولومنتصلة بغير متولدة من الاصل

وينصرف الى المكان الذي يدفن فيه أهل تلك المحلة موتاهم قال مشايخنا هذا الجواب بناء على عرف أهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محلة أخرى أما في ديارنا ينقل الموتى من محلة الى مقابر محلة أخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعها كان لأهل كل محلة مقبرة خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة أخرى أو كان موضعها لهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير تسمية المكان كذا في المحيط \* وان أمره بحفر القبر ولم يسمه موضعها فحفر في غير مقبرة أهل تلك البلدة أو تلك الناحية فلا أجر له الا أن يدفنوا في حفرة فحينئذ يسر توجب الاجر وان أرادوا منه تطييب القبر أو تجصيصه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط \* اذا وصفوا له موضعها لحفر القبر فحفر في موضع آخر ان شاء أجاز للوفاق في الاصل وان شاء تركه لا خلاف في الوصف وان علموا بعد ما دفنوا الميت فهو رضا كذا في الخلاصة \* وان استقبل الحفار في حفر البئر والقبر بحفرة لا يراده في أجره كالاية قص من أجره بسبب لين المكان كذا في خزنة المفتين \*

فصل في المتفرقات وإذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ القرات ليسقي منها السقاؤون وبأخذ منه الاجر فان بنى على ملكه ان أجرها منهم للاستقاء لم يجز وان أجر ما ملكه لان الاجارة وقعت على استهلاك العين مقصودا وان أجرها ليقوم فيها السقاؤون ويضعون القرب فيها ويوقعون الدواب فيها جاز وأما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاوتين لا يجوز سواء أجر منهم للاستقاء أو أجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب كذا في الذخيرة \* ولا تجوز اجارة الدراهم والدنانير ولا تبرهما وكذا تبر النحاس والرصاص ولا استئجار المكيلات والموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين الا بعد استهلاك أعيانها والداخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدراهم والدنانير ليعير ميزانا أو ليعير مكيلا أو خنطه زيتا ليعير به أرضا أو أمنا أو قتا معا لوماذ كفي الاصل أنه يجوز وكذا الكرخى أنه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودة كذا في البدائع \* ولو استأجر الدراهم والخنطة يوم ما مطلقا لم يبين لماذا استأجرها لم يذ كر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف بنحوها زاده ولقائل أن يقول يجوز ويحمل على الانتفاع بها وزنا احتيا لا لجواز العقد ولقائل أن يقول لا يجوز لانه قد واليه مال الكرخى كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار الدراهم والدنانير لتزيين الحانوت ولا استئجار المسك والعود وغيرهما من المشعومات للشتم لانهم ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع \* اذا استأجر ميزانا ليزن بهما يجوز لانها بمنفعة مقصودة كذا في الفتاوى العتائية \* استأجر حجر ميزان ليزن به من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويستأجر عادة يجب والا لاجل البعض كلام شمس الأئمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي \* في العميون اذا استأجر أرضا لبن فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين واللبن كله للبان وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة وأجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع أو كان في رفع التراب منفعة للارض فلا شيء عليه كذا في الذخيرة \* وان انتقصت الارض ضمن نقصانها أو دخل أجر المثل في نقصانها والا فلا شيء عليه كذا في الوجيز للكردي \* اذا استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي ان لم يبين ذلك وقتا لا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص أو الحدود أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فكان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري أنه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له أجر المثل كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو استعجبه على أن يجعل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان يبين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا

كالهبة والصدقة والكسب له الرد فلورده الزيادة بلائنه ولا يطيب له عند الامام رحمه الله هذا اذا حدثت قبل القبض ولو بعده ثم اطلع على عيب عند البائع ان كانت الزيادة متصلة بمتولدة من الاصل منع الرد والفسخ عند الامامين ورجع بالنقص وان غير متولدة من الاصل منع

اجتماعا والمنفعة المتولدة من الاصل تمنع الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا تراضيا على الرد فيكون كبيع جديد وكله اذا كانت الزيادة قائمة عند المشتري فان هالكه باقية (٤٥٤) مما وية جعلت كان لم تكن ورد المشتري وان هلك بغيره المشتري للبائع ان يقبل ويرد جميع الثمن

وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب سواء أورد حدث العيب نقصا في المبيع أولا وان بغيره أجنبي ليس له الرد لوجوب الضمان وقيام الضمان كقيام العيب ويرجع وان انتفع بعد القبض ان باقية مما وية أو بغيره المبيع عليه أو المشتري لا يرد لانه لورد لردّه بعينين ويرجع بالنقص الا اذا رضى البائع حينئذ يرد أو يرضى المشتري بجميع الثمن وان بغيره الاجنبي أو البائع يمنع الرد بحصة العيب ولو هدم حائطا واحدا من الدار وبني ليس له الرد \* أراد الرد به فادعى البائع ببعده من غيره وبرهن بطل حق الرد \* اشترى غلاما فباعه من غيره فجدد المشتري الثاني الشراء وحلف عند القاضي ورضى به المشتري الاول فاطلع على عيب فأراد رده على بائعه له ذلك لان القاضي فسح البيع بينهما وعاد اليه الملك وكذا لو تصادقا على ان البيع تلجئة أو تصادقا على ان خيار الرؤية للمشتري أو جعل له الخيار بعد ان لم يكن فقبض البائع بالخيار ليس له الرد لان الفسخ بتراضيهما فصار كالاتاة ولو ادعى انسان شراء وكذبه المشتري فان ترك الخصومة بغير قضاء ليس له الرد وان بقضاء رده المشتري اذا أراد \* اشترى على انه البون فخلها مرة بعد أخرى فبان نقصان البون ليس له الرد ويرجع بالصوف

كالقاضي وللقاضي أن يأخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استؤجر ليقسم كل شهر بأجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقص له فلا أجر له وذكروا في السير الكبير أنه لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقول مرتدا أو أسارى أو لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فيمادون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الاستئجار على الذكاة لان المقصود منها قطع الاوداج دون افاتة الروح وذلك بقدر عليه فأشبهه القصاص فيمادون النفس كذا في السراج الوهاج \* أمير العسكر اذا قال لمسلم أودعي ان قتلت ذلك الناصر فلنك مائة درهم فقتله لاشي له فان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد رحمه الله تعالى ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كان وقتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في الصغرى \* ذكر أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا أن رئيسهم قد قتل فيتفرقون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلاشي له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في الجحى برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عين واحد من أهل العسكر فقال ان جئتني برأسه أو قال الامير جماعة بأعينهم أيكم جاءني برأسه فله كذا فخار رجل برأسه فله أجر المثل واذا كان أمير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد أقاموا على مطمورة ليس فيها رجال يقتلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطمورة الليلة حتى يصبح فلكل واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى أصبحوا فلكل رجل منهم مسمى له الامام وبعض مشايخنا قالوا في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لا تنعقد حيث لم يخاطب قوم معينين وانما يشهد في الزمان الثاني حين يشغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التتارخانية \* من ضل له شيء فقال من داني عليه فله كذا فله واحد لا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحد فله هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل قال في السير الكبير قال أمير السرية من داني على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر كلبا لمصيدة لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقتنا معلوما يجوز انما لا يجوز اذا لم يبين له وقتنا معلوما ولو استأجر سنورا لياخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز ولو استأجر كلبا ليجرس دارة قالوا لا يجوز ذلك ولو استأجر قردا لئلا ينس البيت قال مولانا رضي الله تعالى عنه ينبغي أن يجوز اذا بين المدة لان القرد يضرب ويحمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيخان \* قال في المنتقى اذا استأجر ديك ليصبح لم يجز وذكروا في أصله فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل أحد لا يستطيع الانسان أن يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط \* ولا يجوز اخذ عصب النيس وهو أن يؤاجر خلا لينة وعلى الاناث والعصب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفعل كذا في السراج الوهاج \* ولو استأجر ثيابا ليسطها في دارة ولا يجلس عليها ولا ينام وليكن ليتجمل به لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليتخذها جنبية كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ليربطها على باب ليري الناس أن له فرسا أو آنية يضعها في بيته ليتجمل بها ولا يستعملها أو دارا لا يسكنها لكن ليظن الناس أن له دارا أو عبدا على أن لا يستخدمه أو دراهم يضعها في بيته فالاجارة فاسدة ولا أجر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون أن يستأجر ليتفتح به كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى استأجر تيسا أو كسالا لدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* لو استأجر أرضا ليرعى غنمه القصيل أو شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة

الصوف



وهذا عند الكرخي والطحاوي على انه لا يجوز شراء الشاة على انها بون وتفسير النقص ان يقوم وبه عيب بعشرة وبلا عيب بعشرين  
فيرجع بنصف الثمن والعيب ما ينقص عند التجار وفي المفايض ان النقصان عشر القيمة (٤٥٥) يرجع بعشر ما جعل ثمننا والمقوم لا بد

أن يكون اثنين يخبران بلفظ الشهادة بحضرة البائع والمشتري والمقوم الا هل في كل حرفة \* اشترى أمتين واطلع على عيب باحدهما قبل قبضهما ان قبض المعيبة لزمنا وان قبض السليمة له ردهما لاردا أحدهما وان قبض السليمة وباعها أو أعتقها لزمته المعيبة لثلا يلزم تفريق الصنفه وقبل قبضهما أو قبض أحدهما ردهما أو أمسكهما وليس له رد المعيب خاصة وبعد قبضه ماله رد المعيب خاصة وان كان باع أحدهما \* ولو اشترى أمة واحدة وباع بعضها واطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما باع وفاو كذا بحصة الباقي في الظاهر وهو الصحيح \* اشترى طعاما فاكل بعضه أو عرضه على البيع أو باع يرد الباقي عند محمد ويرجع بنقصان العيب في الاكل لافي البيع والعرض عليه عند محمد وعليه الفتوى \* اشترى دقيقا فخبز بعضه فوجد مراً يرد الباقي بحصته ويرجع بنقصان ما استهلك عند محمد وبه أخذ الفقيه أبو الليث \* كسر بعض الجوزات فوجد فاسدا لا ينتفع به أصلا رد الباقي اذا برهن ان الباقي معيب والا واذا برهن يرجع بكل الثمن

الصوف والقصيل لانه ملان لا تجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الارض ليرعى الكلا حيث لا يضمن الكلا لانه مباح كذا في الغياية \* وفي المنتقى استأجر سيفاً شهر اليتقدمه واستأجر قوساً شهر اليرى عنه يجوز كذا في المحيط \* استأجر أرضاً ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز للكردي \* أمره ليتخذ له قفلة من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم أنه غاصب فله الاجر كذا في القنية \* السارق أو الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية كذا في محيط السرخسي والله أعلم

### باب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الاجر

قال نفقة المستأجر على الاجر سواء كانت الاجرة عيناً أو منفعة كذا في المحيط \* وعلف الدابة المستأجرة وسقيها على المجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المجر كذا في الجوهر النيرة \* وفي اجارة الدار وعمارة الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على صاحب الدار وكذلك كل سترة تر كها يخل بالسكنى يكون على رب الدار فان أبي صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها خفيشاً يكون راضياً بالعيب وفي عدة الفتاوى لا وحده الدين النسبي رحمه الله تعالى رجل استأجر بيتاً وشكته تبناً ثم وكف الماس من السقف لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية \* ولو استأجرها ولا زجاج فيها أو في سطحها نيل وعلم به فلا خيار له كذا في القنية \* واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلاً من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب من كنسسه فعليه ان يرفعه لانه حدث بنفسه فصار كتراب وضعه فيها وان كان امتلاً خلأوها ومجارىهم من فعله فالقياس ان يكون عليه نقلة لانه حدث بنفسه فيلزمه نقلة كالنكاسة والرماد الا أنهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس ان ما كان مغيباً في الارض فنقله على صاحب الدار فعملوا ذلك على العادة وان أصلح المستأجر شيئاً من ذلك لم يحتسب له بما أنفق وكان متبرعاً به كذا في البدائع \* زجاج الكوة واصلاح السلم على الاجر وفي رفع الثلج اختلاف المشايخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية \* كرى الانهار واصلاح المسناة على الاجر كذا في خزائن الفتاوى \* اذا استأجر داراً فيها بئر ماء كان له ان يستقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب الدار لان له حقاً من ماء البئر قبل الاجارة على ما علم فبعد الاجارة أولى وان وقعت في البئر فارة أو نزل بها آفة فليس على واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة \* وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرقة وتفريغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهراً أو مستقفاً فان شرط ذلك على الاجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان أنكر المستأجر ان يكون الرماد من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اكرى حماراً فعنى في الطريق فامر المكترى رجلاً ان يتفق على الحمار ففعل المأموران علم المأموران ان الحمار غير الا حراً لا يرجع بما أنفق على أحد لانه متبرع وان لم يعلم المأموران ان الحمار غير الا حراً لم يرجع على الا حراً وان لم يقل الا حراً على أنى ضامن كذا في خزائن المفتين

(وما يتصل بهذا الباب فصل التواضع) والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من تواضع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط \* وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا استأجر خياطاً ليخيط ثوباً

وان ينتفع به وله قيمة عند الناس يرجع بنقصان العيب فيما كسبه ولا يرد المكسور \* اشترى بغيره وقبضه فسقط وذبحه انسان فوجد ابعاءه فاسدة منذ قدیم ان لا يأمر المشتري لا يرجع بنقصان العيب وان بأمره يرجع عندهما كسثله الطعام كل بعضه ثم وجد فاسداً يرجع

بالتقص عندهما وعليه الفتوى وفي رد الباقي الفتوى على قول محمد رحمه الله وفي الدابة إذا علم بالعيب ثم نحرها لا يرجع بشئ \* اشترى حمرا وأحبها لا يرجع بشئ \* اشترى عبدا (٤٥٦) وبه مرض فازداد في يده لا يرد وقيل يرد تكفي وجع السن إلا أن يصير صاحب فراش فلا يرد \* اشترى مرسعا فاطلع به على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرد لانه استخدام \* ولو حلب اللبن فأكله أو باع لا يرد لان اللبن جزء منها فاستيفاءؤها دليل على الرضا وفي الفتاوى الحلب بلا كل أو بيع لا يكون رضا وحلب لبن الشاة رضا شرب أم لا وجزء صوف الشاة رضا ولو أخذ من عرف الفرس لا يكون رضا لانه جزء غير مقصود \* ولو اختصى البرذون ولم ينقصه ثم اطلع على عيب له الرد \* اشترى دابة أو غلاما فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه ما يدل على الرضا يرد ولو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك \* وجد بالدابة في السفر عيبا وهو يخاف فامضى لا يمنع الرد \* مشتريها اطلع على عيب بها فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعها القاضي عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه بالثمن وان كان قضى رجع لان للقضاء على الغائب نفاذا في الاظهر عن أصحابنا رحمه الله \* وفي السير اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها غازيا واطلع على عيب بغيبوبة البائع لا يركبها وان في دار الحرب لانه رضا وان أمره الامام لكنه اذا قضى بان الركوب ليس برضا نفذ وامضاء القاضي الثاني

كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم أما في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حرا فالابريسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استئجار اللبان الملبن يكون على البائع والتراتب على المستأجر واخراج الخبز من الثور يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استؤجر لطبخ عرس أو وليمة وان استؤجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا تشارك دابة للعمل في الاكاف والحبال والجوالق يعتبر العرف وكذا اذا تشاركها الركوب في اللجام والسرج يعتبر العرف أيضا كذا في المحيط \* استأجر دابة الى سمرقند أو الى بخارى فاذا دخل المكارى البلدة يجب عليه أن يأتي الى بيت المستأجر استحضانا كذا في خزنة الفتاوى \* ولو تشارك دابة ليجمل عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكارى وادخال الحمل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزنة المفتين \* وادخال الحمل في المنزل يكون على الجمال ولا يكون عليه أن يصعد به على السطح أو الغرفة إلا أن يشترط ذلك عليه او كذا صب الطعام في الحلق لا يكون عليه إلا بالشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل وكذا كرى نهر رعى الماء على الموجد لانه لا يمكن الانتفاع بالرحى إلا بالماء والماء لا يجري إلا بكري النهر إلا أن يكون شرط الكرى على المستأجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر وراقا فان شرط عليه الخبر والبياض فاشترط الخبر جائز واشترط البياض فاسد كذا في خزنة المفتين \* وسئل محمد رحمه الله تعالى عن استأجر قصار يقصر له الثوب فعلى من يجب جل الثياب قال أستحسن أن يكون جل الثياب على القصار إلا أن يكون القصار قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي \* وان استأجر الجمال ليجمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالجل والجوالق يكونان على المستأجر وقال النقيع أبو الليث رحمه الله تعالى في عرفنا الجوالق يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها إلا أن يشترط ذلك على الجمال والحب بل على الجمال لان الحمل يكون أصيانه الحمل عن الوقوع ولو أن رجلا استأجر جمالا ليجمل له الاجال الى موضع كذا فلما بلغ الجمال ذلك الموضع نزل في دار وأرسل الاجال في موضع من الدار ثم وزنه على صاحبها وعلمها اليه فلم يرفعها صاحبها أيأما ثم اختصموا في أجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الجمال بالكراء قالوا ان كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاجال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاجال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاجال وقيل ذلك يكون على الجمال وان طالب صاحب الاجال من الجمال أن يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن أجرة الكيال على من يجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل أبو بكر عن رجل باع العنب في الكرم على من قطف العنب ووزنه قال اذا باع بمجازفة فالقطع والجمع على المشتري واذا باع بوزنة فعلى البائع إلا أن يحتال البائع أن لا يجب عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا اما أن يصدق المشتري فلا يكلفه الوزن واما أن يكذبه فيكلفه وزنه كذا في التتارخانية \* وسئل أبو القاسم عن استقرض من آخر مختم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض الا اذا قال له المستقرض استأجر الى من يحمل فالاجر على المقرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل أبو نصر الدبوسي عن جمال وقف في الطريق أيأما حتى لزم صاحب الاجال أجرة الاوعية أجرة كثيرا على من تكون أجرة الاوعية قال نصار الجمال في وقوفه في الطريق مخالفا وعاصيا وعليه رد ما قبض من الاجر من هنا الى مالك الاجال وأجرة الاوعية على صاحب الاجال كذا في التتارخانية والله أعلم

اشترى مرسعا فاطلع به على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرد لانه استخدام \* ولو حلب اللبن فأكله أو باع لا يرد لان اللبن جزء منها فاستيفاءؤها دليل على الرضا وفي الفتاوى الحلب بلا كل أو بيع لا يكون رضا وحلب لبن الشاة رضا شرب أم لا وجزء صوف الشاة رضا ولو أخذ من عرف الفرس لا يكون رضا لانه جزء غير مقصود \* ولو اختصى البرذون ولم ينقصه ثم اطلع على عيب له الرد \* اشترى دابة أو غلاما فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه ما يدل على الرضا يرد ولو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك \* وجد بالدابة في السفر عيبا وهو يخاف فامضى لا يمنع الرد \* مشتريها اطلع على عيب بها فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعها القاضي عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه بالثمن وان كان قضى رجع لان للقضاء على الغائب نفاذا في الاظهر عن أصحابنا رحمه الله \* وفي السير اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها غازيا واطلع على عيب بغيبوبة البائع لا يركبها وان في دار الحرب لانه رضا وان أمره الامام لكنه اذا قضى بان الركوب ليس برضا نفذ وامضاء القاضي الثاني

الباب  
\* خاصم البائع في العيب ثم ترك الخصومة زمانا وزعم ان التركة كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد \* اشترى نقرة على انها كذا فكسرها فلم



يوجد كذا أو كس بر درهم اثنين فوجد هانهرجة ردة بخلاف الغاصب حيث يضمن تلك الدراهم المكسورة \* أدخل القدوم المشتري في آثار ثم اطلع على عيب لا يرد بخلاف ما إذا أدخل الذهب المشتري \* اشترى منشرا او حدة أو ابر سمانا أن أنه دارو كرده بوده است لا يرد لان المنشار يحدد بالمبرد والاطلاع على الابريسم يكون بعد البيل وأنه عيب حادث بل يرجع بالنقص \* قطع البطيخة ووجد هان فاسدة ان لم يكن لها قيمة يرجع بكل الثمن على كل حال وان لها قيمة ان قبل استهلاك شي خيرا البائع بين (٤٥٧) ردا البعض وعدم قبول البطيخة وبين قبولها ووردا الثمن وان استهلك

### الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستجار الاجيرين

في العميون رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا والطعام غيره مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لأجره ولو كان لأحدهما سفينة فأراد نقل الطعام الى بلد فقال أحدهما للذي له السفينة أجر في نصف سفينتك أحمل عليهما حصتي من الطعام وحصتك منه في نصف سفينتك ففعل جاز وكذا اذا أراد أن أن يطحنه ولا أحدهما ربحي فاستأجر أحدهما نصف الرعي التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يجز وكذا لو استأجره للحفظ قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فانه لا يجوز ان عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجره أحدهما من صاحبه فهو جائز مثل الجوالق وغيره وقال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا خلاف رواية المبسوط فانه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا أو حائطا لا يجب الاجر و ذكر القدوري أن كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بإيقاع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر أحد الشريكين الآخر لم يجز مثل أن يستأجر لينقل الطعام بنفسه أو بغيره أو بدابة أو بقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير إيقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل أن يستأجر منه دار ليحز فيها الطعام أو سفينة أو جوالقا أو رعي قال نضر الدين قاضي خان الفتاوى على ما ذكر في العميون والقدرى كذا في الكبرى \* وفي نوادر ابن سماعة استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها أحدهما فله نصف درهم وهو متطوع اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعمل وكذلك لو استأجرهما لبناء حائط أو حفرة ولو كانا شريكين في العمل يجب الاجر كله ويكون بين الشريكين ويصير عمل أحدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط \* ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليحيط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا استأجر الرجل قوما يحفرون له سردابا بالاجارة صحيحة فعملوا الا أن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم على عدد الرؤس واذا استأجر دابتين ليحمل عليهما عشرة من حنطة ما من الحنطة بكذا لم يكن له أن يحمل على أحدهما أكثر من العشرة فلو حمل على واحدة أكثر من العشرة فانه يقسم الاجر عليهما على قدر أجر مثلهما لان التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر عنه له والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوت فاحشا أما اذا فحش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كافي مسئله الدابتين وان لم يعمل أحدهما المرض أو عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بان لم يشتركا في تقبل هذا العمل سقط حصته أجر المرض وان اشتركا في تقبل هذا العمل يجب كل الاجر وتكون حصته المرض له وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى صانعان أجر أحدهما آلة عمله من الآخر ثم اشتركا فان كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فبطلت انعقادها فلا يجب الاجر وان أجرها عشرة سنين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صحت في كل المدة المسماة فلا تبطلها لجران الشركة عليه او عن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل استأجر من آخر حائطا ثم اشتركا في عمل يعملانه في ذلك الحائط وبقول محمد بن سلمة يفتى ويسقط الاجران

البعض بعد عمله بالعيب لاشي له على البائع واذا زال العيب الحادث له أن يرد بالقديم \* اشترى شاة حاملا وولدت عنده ثم اطلع على عيب لا يرده فان هلك الولد له الرد \* اشترى الارض مع غلاتها ثم اطلع على العيب في الارض يردّها الساعة وبعد جمع الغلات أو تركها لا يرد \* قال البائع له بعد اطلاعه على عيب أتبيعها قال نعم لزم ولا يتمكن من الرد قال الشيخ وينبغي ان يقول بدل قوله نعم لا لان نعم عرض على البيع ولا تقريير يمكنه \* اطلع على عيب فقال البائع نعم والاردنه على فعرض فلم يقبله لا يردّه \* ولو وجد الثمن زوفا فقال المشتري أنفقته فان لم يرج فعلى فلم يرج رده استحسانا \* اشترى أرضا في الخريف فوجد فيها في الربيع نرا وهو الزغاريد ان تحدد السبب وان زاد في يد المشتري وان اختلف السبب لا بان كان من شهر آخر عند البائع ومن آخر عند المشتري وكذا اذا اشترى كرم او به غله في يد

### (٥٨ - فتاوى رابع)

المشتري وعند البائع أيضا ان اتحد السبب يرجع وان زاد عند المشتري ولو كان مجموعا عند البائع في يومين أو ثلاثة ثم أطبق عند المشتري له أن يرد ان اتحد السبب فان صار صاحب فراش عنده لا يرده لانه عيب آخر فيرجع بالنقصان ولو كان به قرحة فانه جرت أو جدرى فانه جرت أو ذهب برؤه من جرح كان عند البائع أو صارت الموضحة آمة لا يرد \* اشترى أرضا في مسجد لا يردّه وان وقع الاستغناء عنه ورجع اليه يرجع بالنقص حينئذ فان حدث به عيب يرجع بالنقص وان قال البائع أنا قبله ولا أرد النقص قيل للمشتري ليس لك النقص فاما ان ترد المبيع أو ترضى به \* أبقى العبد ليس له الرجوع بالنقص الا ان يموت

العبد أو يعود لان له ان يقول اقبله كذلك \* أبرأ المشتري عن الثمن ثم اطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بشئ \* أقر المشتري بعد ما اطلع على عيب أو قبله ان المبيع كان (٤٥٨) اذ لان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وبالعود الى المشتري بعد البيع عالم بالعيب لا يكون له حق الرد وان كان

علا فيه لانه لم يسلم الموقوف عليه كذا في المحيط \* اجرت داره من زوجها وسكنها جميعا ذكره هنا أنه لا أجر لها وهو منزلة استئجارها للطبخ أو للغزو ينبغي أن يجوز قال فاضين خان الفتوى على أنه يصح كذا في الكبرى \* وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا انكار دارا شهر او اقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر نقال المسئلة أجر لا أعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار فعليه من الاجر بحسب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط والله أعلم

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدو بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا

الاصل أن الاجارة متى وقعت على استئلاك العين بغير عوض كالاستئلاك يقع على استئلاك الكاغد والخبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله أن يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فيجب أن يحفظ كذا في القنية \* الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما أن يكون من قبل أحد العاقدين أو من قبل الموقوف عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة لا تنقض وفي بعضها تنقض ومشايخنا وفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض أو كان عذري عنه من الجري على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كما لو استأجر انسانا لتطعم يده عند وقوع الاكلة أو لقطع السن عند الوجع فبرأت الاكلة وزال الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بهيمة الى بغداد لطلب غريم له أو طالب عبد أتى له ثم حضر الغريم وعاد العبد من الاياق تنقض الاجارة لانها وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا لوطن ان في بناء داره خلا فاستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر أنه ايس في البناء خال أو استأجر طبيا لعالمة العرس فماتت العروس بطالت الاجارة كذا في فتاوى قاضين خان \* وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة \* واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقص حصل بتفرد صاحب العذر بالنقص أو يحتاج الى القضاء أو الرضا اختفت الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبه لا يتفرد كذا في فتاوى قاضين خان \* العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلال المنافع لم يثبت للمستأجر خيار نحو العيب المستأجر للخدمة اذا ذهبت إحدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعرة أو سقط حائط من الدار وذلك لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلال المنافع كما عذر اذا عرض والداية اذا دبرت والدار اذا انهدم بعض بنائها أو سقط حائط يضر بالسكنى فله استأجر الخيار فان شاء استوفى المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد كذا في محيط السرخسي \* فان بنى الاآجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزال العيب كالموثرى العبد قبل الفسخ واذا أراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بحضرة رب الدار فان كان غائبا ليس له أن يفسخ ولو خرج حال غيبة الاآجر فعليه الاآجر كالموثرى لان العقد باق وهو متمكن من استيفاء المنفعة مع التغير كذا في الكبرى \* وان انهدمت الدار كما هلك الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان ارتفاع العرضة بالعرضة ممكن اليه ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الأئمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر عنه فسخ أوله يفسخ كذا في الصغرى \* اذا انهدمت الدار وسكن في العرضة لا يجب الاآجر ولو انهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شئ من الاجر وكذا لو آجر دارا على أن فيها ثلاث بيوت فاذا هوى بيتان يجب أن يتخير ولا يسقط شئ من الاجر كذا في محيط السرخسي \* المؤاخر اذا نقض الدار المستأجرة برضا المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن المستأجر وهو كالموثرى به غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاآجر ولا تنقض الاجارة اليه أشار في

فسخا المشتري ثوبا وباعه من آخر فاطلع الثاني على عيب يحدث مثله فقال الاول حدث عند الثاني وقال الثاني كان عند البائع الاول وبرهن على ذلك يرد الثاني على المشتري الاول والمشتري الاول يرد على بائعه عند الامام الثاني وهو مختار القاضي ولو برهن ان العيب كان عند المشتري الاول ليس له ان يخاصم بائعه اجماعا \* ويجوز للمشتري الثاني به عيبا وقد عذر الرد بعيب حدث عنده ورجع على بائعه بنقصان العيب ليس لبائعه ان يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول الامام خلا فهما اشتري عبد افاخبره البائع انه آبق فاشتراه ثم أراد الرد بذلك ليس له الرد لان المشتري لما قال وجحدت به العيب صار مصداقا للبائع فيما أخبره \* وطء الشيب يمنع الرد والرجوع وكذا التقبيل والمس بشهوة لانه دليل الرضا سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده والاستخدام مرة لا يكون رضا الا اذا أكرهه على الخدمة لانه مختص بالملك ولم يجبه له السرخسي دليل الرضا طاقا والزياة المنصولة لا تمنع الرد اجماعا وهل يمنع الاسترداد على قول

محمد لا وعلى قوله مانع \* باع عبدا بجارية وسلمها ولم يقبض العبد حتى ازدادت في يد مشتريها زيادة متصلة وهلاك العبد قبل التسليم لبائعه ان يأخذها عند محمد وكذا الصداق اذا زادت في يدها ثم طلقها قبل المس عندهما لا يسترده والمشتري اذا زاد



متصله لا يمنع الرد بعيب اذا اطلع بالاجماع والمنفصله تمنع الرد اجماعا وهل تمنع الاسترداد على الاختلاف \* اشترى نعلين فوجد أحدهما ضيقا له ان يرددهما قبل القبض وبعد وليس له رد أحدهما وأفتى أبو بكر محمد بن (٤٥٩) الفضل انه ان اشترى نعلين فوجد أحدهما

مطلقة الا وافتى الامام أبو علي بالرد مطلقا ولو استهلك أحد النعلين انسان للمالك ان يسلم اليه الباقي ويضمنهما لانهما كشيء واحد في حق الاستهلاك \* اشترى عبدا وضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب فرده لاضمان عليه عند الامام لانه ضمان العهدة وعلى قول الثاني يضمن لانه ضمان العيوب فصار كضمان الدرك في الاستحقاق وان ضمن له السرقة أو الحرية أو الجنون أو العي أو فوجده كذلك ضمن الثمن للمشتري وان مات عنده قبل الرد وقضى على البائع بالنقص رجع به على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجده من العيوب فيه من الثمن فهو جائز عند الامام فان رده المشتري رجع بكل الثمن على الضامن وان لم يرد وقضى بالنقص على البائع رجع به على الضامن كما يرجع على البائع \* وعن الثاني قال للمشتري رجل ضمان لك عساه فكان أعمى فرده لم يرجع على الضامن بشئ ولو قال ان كان أعمى فعليه حصة العي من الثمن فرده ضمنه حصة العي ولو وجد به عيبا فقال رجل للمشتري ضمان لك هذا العيب فالضمان باطل \* قال

الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنهاها الاجر فأراد المستأجر أن يسكن بقية المدة لم يمكن للاجر أن يمنعه أراد بذلك اذا بناها الاجر قبل أن يفسخ المستأجر الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* وقال محمد رحمه الله تعالى في السفينة اذا انقضت فصارت ألواحا ثم ركبها لم يجبر على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة فأما اذا أعيدت صارت سفينة أخرى الا يرى أن الغاصب اذا غصب الألواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط السرخسي \* وروى في الاصل اذا خرج المستأجر عن الدار بعذر سقط عنه الاجر وفي رواية الزيادات لا يسقط الا اذا سكن الاجر الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغياثية \* استأجر دارا فانهم لم يعضها والاجر غائب أو ممتد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكذا لا عنه فيفسخه كذا في القنية \* ولو أراد رب العبد أن يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا أجرة مزارع سافر فليس بعذر اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو أراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الاجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الزهاج \* وليس للواجر أن يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي أجرة بها وان كان أضعافا كذا في غاية البيان \* واذا أراد أن ينتقل الى حرفة أخرى مثل أن يترك التجارة ويأخذ في الزراعة أو استأجر ارضا للزراعة فتركها وأخذ في التجارة فهو عذر كذا في البدائع \* استأجر حانوتا ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية \* اكترى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بدله أن يكترى بغلاف ليس بهدر أما لو اشترى بعيرا أو دابة فهو عذر هكذا في الكبرى \* ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو اكترى ابلا للحم ثم بدله أن لا يبيع من عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا انهدم منزل المؤجر ولم يكن منزل آخر فأراد أن يسكنه لم يكن له أن ينقض الاجارة وكذلك ان أراد التحول من المصرا لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا يتنافى السوق يبيع فيه ويشترى فله حق المستأجر دين أو أفلس فقام من السوق فهذا عذر له أن ينقض الاجارة وكذلك اذا أراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يعمل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان أراد التحول من تلك التجارة الى تجارة أخرى فهذا عذر كذا في المسوط \* استأجر حانوتا لي عمل فيه عملا ثم أراد أن يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة أخرى فان تم له أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقص والافله النقص لانه تحقق العذر كذا في الكبرى \* وان وجد بيتا هو أرخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فأراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر أن لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يعمل فالسبيل للقاضي أن يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الاجر وان لم يركب ولو مرض أو لزمه غرم أو خاف أمرا أو عثر الدابة أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب مغرمه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج وان عرض لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غرم هكذا في المسوط \* رجل استأجر رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدله أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيان \* أجر داره ثم أراد انقض اجارته او بيعها لانه لانفقة له ولعيله فله ذلك كذا في الكبرى \* واذا لحق الاجر دين فادح لا وفاء له الا من ثمن الدار المستأجرة أو من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي للاجر أن يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس للاجر أن يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط \* ولو باع المستأجر ليقضى دينه لم يصح ما لم يرفع الامر الى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ثم اذا رفع الاجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي أن يرفع

المشتري للبائع انت بري من كل حق لي قبلك دخل تحت البراءة الا برأه عن العيب لانه لا يضمن في المختار \* الاستخدام مرة لا يكون رضا على بعض المشايخ بانه يجوز ان يكون للامتحان انه هل يصلح مع العيب الخدمة وفيه نظر والصواب انه لا يختص بالمالك ويدفع باقي الثمن بعد

العلم بالعيب رضا \* قال في التمرناشي قول السرخسي التقييل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب \* ولو تقايلا قبل قبض المبيع أو بعده ثم وجد البائع به عيبا (٤٦٠) كان عند البائع الاول لا يردده على بائعه الاول لانه كبيع جديد في حق الثالث \* أراد الرد

بالعيب فقال البائع انه باع العين أو قال باعه من فلان والمشتري وفلان يجحدان وبرهن البائع يقبل ولا يرد لانه اذا جحد فلان والبائع فحجودهما كالاتالة وانه يبيع جديد في حق الثالث \* أراد رد المشتري بالعيب فقال البائع المبيع غيره هذا فالقول قول البائع وان أراد رد الثمن لكونه زوفا فقال البائع الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لانه غير متعين فكان منكرا قبض الواجب بالعقد والمبيع متعين وهو يدعي فسخ هذا العقد في هذا العين وهو ينكر أعتق المشتري ثم اطلع على عيب رجع بالنقص لان باع لانه ملك غيره فالضرر على غيره فلا يكون له نفع الرجوع لضرر على غيره والعقد على ملكه بخاز عود النفع اليه \* اشترى أرضا وقطع شجرة منها ثم اطلع على عيب ان أضرت قطع الشجرة وصارت نقصا في الأرض لا يرد وكذا الكرم والايرد ولو وقف الأرض أو جعلها مسجدا ثم اطلع على عيب اختار هلال رحمه الله بانه يرجع بالنقص كالاعتاق وعليه الفتوى واذا رجع بالنقص سلم له لان النقصان لم يدخل تحت الوقف \* اشترى أرضا بعرض ووقفها ثم

الاجارة فالقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي أن يبيع المستأجر بنفسه أو يأمر الآخر أو غيره بالبيع أجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وأثبت البائع الدين بالبيضة فالقاضي يعضي البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة في اخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم والى أن يعضى القاضي البيع فالاجرة واجبة على المستأجر وكان الاجر لا جرو يكون طيبا له وكذلك لو ان الاجارة بالدار بنفسه قبل أن يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر أجر الدار حتى ينقض القاضي الاجارة بما مضى المبيع وتنفيذه هذا اذا كان الدين على الآخر ظاهره ما عدا ما للقاضي وأما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عثر باقرار الآخر وصدقه المقر له في اقراره وكذبه المستأجر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بيعت الأرض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا تنقض الاجارة كذا في المحيط \* واذا باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنه افضل للغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يحبس الدار حتى يصل اليه ما يجمل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآخر اذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك أمانة بخلاف الرهن ولو مات الآخر وعليه دين فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان أرضا زرعها لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الاجر من السجن الى أن يدرك ولو علم المشتري أن الدار مستأجرة ليس له أن يفسخ الشراء ويصبر حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الآخر بغير إذن المستأجر ورد المستأجر بالبيع هل يفسخ البيع اختلاف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له أن يفسخ ولو باعها باذن المستأجر انفسخت الاجارة ولو جحد بها فان رضى بالتسليم ثم رد على الآخر بعيب بقضاء لاتعود الاجارة كذا في الغياثية \* ولو أن المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ومن أجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من النصف في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية \* ولو أراد أن يبيع المنزل الذي أجره لم يبرح ظهر له في بيع المنزل لم يكن أن يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل استأجر عبدا لخدمته سنة بمائة درهم ورطل من خمر وتقايضا ثم أراد الآخر أن ينقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا في التتارخانية \* خياط استأجر غلاما لم يخط معه فافلس أو مرض فقام عن السوق فهو عذر له بحزمه عن المضي وانه قاله الى عمل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت عمله الا سخر كذا في التمرناشي \* واذا استأجر انسانا ليتصربا باله أو يخط أولية قطع قيصاله أو يبيني بيتاله أو يزرع أرضه لم يبرح ثم بدله أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر لحسن البئر وكذلك اذا استأجر للعبادة والفصد ولو امتنع الاجير عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه ولا يفسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا استأجر أرضا فغلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو غلب عليها الماء وأصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر في النوازل لو انقطع ماؤه ثبت له حق الفسخ وان كان في الأرض زرع ترك الأرض في يده بأجر المثل حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو رضاء كذا في الخلاصة \* استأجر أرضا ليزرعها ثم أراد أن يزرع أرضا أخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بدله أن يتركها في قرية أخرى ان كان بينهما مسافة سقر فله ذلك وان كان أقل فلا لان مادون السفر في كثير من الاحكام كالاتقال من محلة الى محلة كذا في التمرناشي \* وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فان كان يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزائن المفتين \* وان استأجر عبدا للخدمة ففرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة فان رضى المستأجر بذلك ليس للآخر أن يفسخ كذا في فتاوى قاضيخان \* وان أبق العبد المستأجر فهو عذر وان لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الاجر بقدره ويبقى العقد لازما في الباقي كذا

استحق العرض بركة الأرض يوم قبضها والوقف جائز لان بدل المستحق مملوك والأرض بدله عاية  
الامر ان البيع فاسد وانه لا يمنع الوقف ولو كان اشتراها بعد وجود العبد حرا بطل الوقف لان بدل الحر لا يملك \* اشترى عشرة حوزات فوجد



خسة فاسدة الاصح انه على الاختلاف عند الامام فسد في الكل وعندهما يجوز في الخمس بنصف الثمن واذا وجد العشرة من الالف حاوية لا يرجع بشئ وفوق العشرة لا يكون عفوا قال السرخسي الثلاث عفو قال شيخ الاسلام (٤٦١) ان علم بفساد الجوزو البطيخ قبل

الكسر رده كان له قيمة أولا غير انه ان لم يكن له قيمة يرجع بكل الثمن وان له قيمة يرد المعيب وان علم به بعد الكسر ان لم يكن للكسر قيمة كاليضة وجدها مذرة رجح بكل الثمن لعدم النفع وان له قيمة كالجوز وجده قليل اللب أو أسود فهذا عيب لكن لا يرد به بل يرجع بالنقص وان كسره بعد العلم بالفساد لا رد ولا رجوع وقد ذكرنا انه اذا وجد البطيخ أو الجوز لا قيمة له أصلا يرجع بعد الكسر بكل الثمن والفواكه على هذا بان كان لا يصلح لا كل الانسان ولا علف الدواب وهذا كله اذا قام فقط أما اذا تناول شيئا بعد الذوق لا يرجع بشئ والحاصل انه اذا صلح تناول بعض الناس كالفقراء أو يصلح للعلف يرجع بالنقص الان يتناول شيئا بعد العلم بالمعيب فلا يرجع بشئ واشترى عددا من البطيخ أو الرمان أو السفرجل فكسر واحدا واطلع على عيب رجح بمحسنة من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد وهو به بعد ما عثر على عيب ولم يسلمه لا يرد \* عثر على عيب فاستقاله فاني الاقالة له الردي بخلاف العرض على البيع \* عثر على عيب فقال للبائع ان لم أرد اليك

محيط السرخسي \* ولو كان سارقا فلامستأجر أن يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط \* ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذرا للمستأجر في فسخ الاجارة فان كان عمله فاسدا كان له الخيار كذا في المحيط \* واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها لجل المتاع فاستأنفت ففسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجار اليه فاستأنفت لا يفسخ العقد وعلى الأجر أن يأتي بغير ذلك للوآجر كذا في الذخيرة \* وان أجرة دابة بعينها فرضت الدابة كان عذرا وان أجرة بغير عينها فرضت دابته لم يكن عذرا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولومات المستأجر في بعض الطريق عليه من الأجر بحسب ما سافر ويظل بحسب ما بقي كذا في الخلاصة \* قال هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف فابى الجمال أن يقيم معها قال هذا عذر وأنقض الاجارة لانهم لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمال أن يقيم مدة النقاس ولو كانت ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النقاس كمدة الحيض أو أقل أجبر الجمال على المقام معها كذا في السراج الوهاج \* اذا استأجر أستاذا ليعلمه هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلم شيئا فلامستأجر أن يفسخ ما رأيت رواية في هذا لكن أفتى الشيخ الامام على السبب جازي فافتيت أنا أيضا كذا في الصغرى \* وان اشترى شيئا وأجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله أن يرد به بالمعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط \* وفي التجريد لو أجرة نفسه في عمل أو صناعة ثم بدله أن يترك العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له الفسخ كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط \* واذا أجرة المرأة نفسها بما يعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا انتقص الماء عن الرعي فان كان النقصان فاحشا فلامستأجر حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن أقل من نصف طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطقي اذا قل الماء ويذوق الرعي ويطحن على نصف ما كان يطحن فلامستأجر رده أيضا ولو لم يرد حتى طعن كان هذا رضامنه وليس له أن يرد الرعي بعد ذلك واذا انقطع الماء عن الرعي في بعض المدة نحو أن يستأجر رعي ماء كل شهر بأجر مسمى فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يرد بل فلامستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزوال الموجب للفسخ ويرفع عنه الأجر بحسب ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحسب ذلك بعضهم قالوا معناه بحسب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام يسقط بمحضه عشرة أيام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* رجل استأجر بيتا فيه رعي وذكر بكل حق هو له لا يدخل فيه الرعي وللوآجر أن يرفع الرعي فان استأجره بالرعي والجرين فله حقوق الرعي فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرعي يقسم الأجر عليهم ما ويسقط حصصه للجرين ويلزمه حصص البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الامتنعة الرعي لاشئ على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رعي ماء بأدائه وبيته والماء جار ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها قال أنا صرف ماء نهري اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مونة لزمه الأجر صرف الماء اليه ولم يصرف وان كان سعي لذلك وحفره من نهره الى نهر الرعي ومعه فقال بدلي في حفرها كان له أن يترك الاجارة فان حفر وأجرى الماء ثم بدله أن يصرف الماء الى زرعه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الأجر فان جاء من ذلك أمر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعه ويضر بماله اضرا عظيم ان انقطع الماء عنه جعل هذا عذرا له أن يترك الاجارة كذا في المحيط \* رجل استأجر أرضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسمى بماء النهر أو ماء المطر ولكن انقطع المطر لأجر عليه وان استأجر

اليوم وضيت به قال محمد القول باطل وله الرد \* قال البائع ركبته بعد العثور على عيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبته الدابة لاردها عليك قال قول المشتري \* عثر على عيب بالكتاب ثم قرأ كاه أو أكثره أو كتبه لا يرد \* عثر على عيب بالعبد ثم طمعه أو ضربه ثلاثة أسواط ولم يؤثر فيه

رده وان أثر فيه لا يرجع بالنقص أيضا \* اشترى شاة أو بعير مع ولدها وعثر على عيب ثم ارتفع منه الولد له الرد وان ارسل عليه الولد أو اختلب من لبنها شيئا فأكل أو أطمع ولده بعد العثور (٤٦٣) على العيب لا يرد \* اشترى جارية فوجد بها قرحة فداوى ان داوى من تلك القرحة لا يرد لها وان من

عيب حدث فيها يرد \* احتجب المملوك المشتري بعدما علم فيه بالعيب فيه روايتان \* قبض المملوك المبيع أو أطلع به على عيب ورده وعلم البائع بمحدث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع أرش العيب القديم أو رضى بالرد ودولاشي به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بارش العيب الثاني الا أن يرضى ان يقبل بالعيب الثالث أيضا \* ولو نقب البئب ولم يأخذ شيئا فعيب يرد به والباقي من البلدة الى القرية أو في البلدة من المولى عيب \* سرق من قاليز غيره بطيخا عيب لا من قاليز المولى أو فلسا كما يسرقه التلاميذ \* وان نبت الدابة من المشتري الى منزل البائع قال صاحب المحيط عند محمد ان خلع الرسن مرة أو مرتين لا يكون عيبا وان على الدوام عيب وعن بعضهم انه عيب في العبد لافي الدابة ولو وجد العبد مقامرا ان كان قمارا يرد عيبا كالرد والشرطي عيب وان لم يعد كالبوزو البطيخ لا وان وجدته شارب الخمر قال شيخ الاسلام اذا وجد العبد زانيا لا يرد عيبا لانه نوع فسق فصار كاكل الربا وترك الصلاة

أرضا فغرقت قبل أن يزرعها مضت المدة فلا أجر عليه كالموتصها غاصب وان زرعتها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم ينبت عن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية اذا استأجر أرضا فزرعها فقل ماؤها أو انقطع فله أن يخادسها الا جري القاني حتى يترك الارض في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له أن ينقض الاجارة والمختار للفتوى أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه (١) لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجر الا اذا كان متمكنا من أن يزرع مثل ذلك ضررا بالارض أو أقل ضررا من الاول وان اختل الزرع ونقصت غلاته كان عليه الاجر كاملا وان لم يسعد اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضين وهكذا في المحيط \* وان انقطع الماء فان أمكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذرا وان لم يكن عذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا أجر وان لم يفسخ وسقامه سقط حق الفسخ وان كان الماء يكتفي البعض دون البعض فله الخيار واذا مضى لزمه الاجر في حصه ما صار رويان الارض كذا في الغياثية \* واذا قلع الاجر شجرة من أشجار الضياع المستأجرة فلم يستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى آهو سئل القاضي بديع الدين رحمه الله اذن المستأجر ألا يجري بيع أشجار الغياثية قال لا تنسخ الاجارة وسئل أيضا قيل للمستأجر أن يشتري المستأجرة بعشرة فقال أشترى بها تسعة فقال البائع أبيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحنا وسئل أيضا استأجر دارا بأجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفا من عسكر خوارزم فأجرها للمالك غيره بعدما كان أخذ الاجر المجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له أن يخرج الثاني ويأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لعل وجهه الفسخ وأجازا جارتهم الغيرة وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التارخانية \* رجل استأجر عبدا من رجل كل شهر بدرهم مثلا ففرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا أنه قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله أن ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزمه الاجر وان مرض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا أجر عليه كذا في الذخيرة \* رجل استأجر رجلا ليحفر له بئرا في موضع أراه اياه وأراه قد راسست دارتها وشرط عليه أن يحفرها عشرة أذرع كل ذراع يكذا فحفر منها أذرع ثمانية فانه يقوم ما حفره ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصه ما حفر لان كل ذراع منها شائع في أسفله وأعلىها ومعنى هذا أنه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون أرخص وفي الاسفل الحفر يكون أغلى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهرت قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منهما فيكون كل ذراع من الذراعين ويكون كل حصته من القيمتين كذا في المحيط \* وفي العيون اذا استأجر من آخر أرضا وزرعها ولم يجد ماء ليس فيها فيبس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر والذي يربح منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها فن يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فالاجر عنه ساقط كذا في الكبرى وهكذا في المحيطين \* استأجر أرضا للزراعة فحفر النهر الاعظم وبجزع عن السقي كان له أن يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها اذا كان يحال يمكنه أن يحال بجعله فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر عليه وكذا لو لم يقطع الماء ولكن سال فيها حتى بجزع عن الزراعة فلا أجر عليه كذا في فتاوى قاضين \* استأجر أرضا من أراني الجبل فزرعها فلم يطرعها ولم ينبت حتى مضت السنة ثم أمطر ونبت ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال أستاذنا رحمه الله أراد به أنه ليس عليه كراء الارض فيما قبل النبات أما بعد ما نبت

(١) قوله لما بقي في نسخ الماضي تأمل اهـ

\* والسلمة ان خشت عيب والا واذا أكل الثور أو الشاة النجاسة في كل أسبوع مرة أو مرتين لا يرد عيبا وان زاد عيب يجب يرد به \* ولو اشترى دابة فوجد بها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط انما صغيرة السن \* وفي العدة اشترى جارية على انما صغيرة السن



فوجدتها كبيرة لا يرد لان المقصود الخدمة والكبرة أقدم. رعاها وقد مر ان الجارية اذا وجدت قبيحة أو سوداء لا ترد الا ان تكون محترقة  
الوجه لا يعلم جمالها ولا قبحها حينئذ يرد لها \* اشترى شيئا فاطلع على عيب قبل القبض (٤٦٣) فقال المشتري للبائع رددته عليك

بطل البيع قبل البائع أم لا  
\* اشترى برذونا باحدى يديها  
جرح اندمل ونبت عليه  
الشعر ولم يعلم به المشتري ثم  
جاء بعد أيام يسيل الدم منه  
ان كان مثله لا يحدث في هذه  
المدة رده والا فالقول للبائع  
ان هذا حدث عند المشتري  
\* وجد بعض أشجار المشجرة  
معيبا قال البليخي يرد الكل  
أو يقبل الكل وان كانت  
متباينة قال القاضي ان  
قبل قبض فكذلك وان  
بعده وقد اشترى بارضها  
فكذلك وان الاشجار خاصة  
رد المبيع المعيب فقط ولو  
اطلع على عيب فذهب ليرده  
فعطب في الطريق فعلى  
المشتري ولو حل عليه جلا  
واطلع على عيب في الطريق  
ولم يجد ما يحمل حمله ولو ألقاه  
يتلف لا يتمكن من الرد  
وقيل يتمكن قياسا على ما اذا  
حل عليه علقه قلنا الفرق  
واضح فان علقه مما يقومه  
اذلوا لا يسقى ولا كذلك  
العدل فكان من ضرورات  
الرد \* وقد ذكر الامام  
رحمه الله ولو أمكنه ان يأتي  
بالعقب بلاجل فحمل لا يرد  
\* ولو ادعى عيبا في الدابة ولم  
يقدر على اثباته فرجع  
وركبها في الرجوع قال شيخ  
الاسلام يتمكن من الرد ان  
برهن عليه \* اطلع على عيب  
بعده غيبة البائع وبرهن

يجب أن يستبق الزرع في الارض بأجر المثل كذا في الكبرى \* وفي المنتقى لو لم يعطر ولم يخرج الزرع في  
تلك السنة فلم مضت السنة خرج الزرع هو للزارع ويتصدق بالنضل فان قال رب الارض أنا فقلعه له ذلك  
كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل استأجر طاحوتين بالماء في موضع يكون  
الحفر على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الرحين فان كان بحال لو صرف  
الماء اليهما جميعا عملا عملا ناقصا فله الخيار لا اختلال ما هو المقصود بالعقد وعليه أجرهما ان لم يفسخ لم يمكنه  
من الانتفاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل فله أجر احدهما ان لم يفسخ فان تفاوت  
أجرهما فله أجر أكثرهما اذا كان كل الماء يتكفيهما وان كان في موضع يكون الاجر على المستأجر فعليه  
الاجر كاملا كذا في المحيط \* ولو استأجر خيمة وانكسر أو تادها فالاجر واجب وليس للمستأجر حق الفسخ  
لأجله ولو انتطح الاطناب فلا أجر كذا في الذخيرة \* استأجر حائكا ليعمل له هذا الغزل وانه يتقطع فلا يمكنه  
الحولك الا بعدة طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع قاحشا كذا في القنية \* ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا  
من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا أو الزنى أو اللواط فانه يؤمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا للجيران  
أن يخرجوه من الدار وكذلك لو اتخذ داره ماوى للصوم كذا في خزنة المفتين \* استأجر من آخر حاتون تأسنة  
فظهر الحاتون الى مسجد فضت سنة وقد سرق من الحاتون من جانب المسجد في هذه المدة ثلاث مرات  
هل للمستأجر أن يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو استأجر أجيرا يوما للعمل في الصحراء كالتخاذ  
الطين وتحموه فطر ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير الى الصحراء لأجره هكذا كان يفتى ظهير الدين المرغيناني  
كذا في التارخانية \* مثل شمس الأئمة عن استأجر حماما في قرية مدة معلومة فنفر الناس ووقع الجلاء  
ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمام فلا وأجاب ركن الاسلام على السغدي  
بلا مطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا اجابا كذا في الذخيرة \* وامتناع امرأته  
عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية \* كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ الاجارة بموته ومن  
لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته وان كان عاقدا يريدا الوكيل والاب والوصي وكذلك المتولى في الوقف  
اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة \* والقاضي لو أجر ومات لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة \* المستأجر  
اذا سكن بعد فسخ الاجارة يتأويل أن له حق الجبس حتى يستوفي الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت  
معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤاجر فالمختار للفتوى جواب  
الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلب الاجر أما اذا سكن بعد طلب الاجر فيلزم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره  
وانما الفرق بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجران كان معدا بكل حال هكذا في الوجيز للكردي \*  
وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا يبطل كذا في خزنة المفتين  
\* شرط لصحة اجارة الفضولي قيام أربعة أشياء العاقدان والمالك والمعدود وعليه فان كان الشئ عرضا شرط  
قيامه أيضا فتصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغرى \* ولا تبطل الاجارة بمجنون الا بجر أو المستأجر  
كذا في الظهيرية \* واذا ارتد الا بجر أو المستأجر والعاقد بالله ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه  
بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة كذا في خزنة المفتين \* ان أجر  
رجلان دار من رجل ثم مات أحد المؤاجرين تبطل في نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك  
اذا استأجر رجلان من رجل دار فمات أحد المستأجرين فان رضى الوارث بالبقاء على العقد ورضى العاقد  
أيضا جاز كذا في البدائع \* رجلان استأجرا من رجل أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق  
الحي وتبقى على حالها ولا تفسخ الا من عذر أو ما ريع الحاصل على نصف الارض فهو المستأجر وعليه  
نصيبه من الاجرة والريع الحاصل على النصف الاخر فلو رثه المستأجر وعليه تسليم الاجرة من التركة

ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على  
الغائب ينفذ في الاظهر عيبا \* وذكر الوار رحمه الله اشترى ثوبا وخفا أو قلنسوة فوجده صغيرا له الرد وان قال له البائع أراه الخياط فان قال

انه صغيره وكذا فضاه ذوقا وقال أنفق فان راجت والاردها على قلم يرج حينئذ \* وفي المشتى اشترى محموميا بم في ثلاثة أيام فاطبق عنده رده وانه مخالف لما ذكره لوزاد (٤٦٤) المرض عنده لا يرد بل يرجع بالنقص \* انجلي بياض العين عند المشتى ثم عاد لا يرد

ولو انجلي عند البائع ثم عاد عند البائع أيضا يرد وان كان عالما بقيام البياض عند الشراء \* عرج ثوره فعالج قبرا فباعه فاستعمله المشتى فعاد عرجه لا يرد وقيل ان عاد بالسبب الاول يرد والا لا \* اشترى كنانا من غزلا فاستعمل بعضه ووجد الاسفل أردأ لا يرد لانه كشي واحد وقيل يرجع بحصة العيب وقال الثاني ان شاء رد مثل الغزل الذي استعمله ورد كله وكذا في كل ما يكال ويوزن والجز في صوف الشاة ان كان الجز نقصا لا يرد ها قال محمد رحمه الله تعالى والجز عندى ليس بنقصان \* اشترى كرماف قطف ثمره وجعله على الارض ثم اطلع على عيب به لم يعلم ان كان القطف لم ينقص يرد \* اشترى جراب ثوب هروى أو جارية عليها ثيابها فالتف الجراب أو ثيابها ثم اطلع على عيب في الثياب أو الجارية رد الثياب والجارية \* وهب العبد المشتى وسلمه ثم رجع في الهبة بلا قضاء ثم اطلع على عيب وقت الشراء يرد عند محمد خلافا \* زعم بوله في القراش وأنكر البائع يضعه على يد عدل ينظر فيه \* اتلاف اكساب المعيب ليس برضا الاصل ان امتناع الرد اذا حصل بأمر مضمون من المشتى كالقتل منع

والاجارة لا تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفى الربيع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى لا بجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا كرو هو الصحيح وهو بخلاف ما اذا انقضت المدة وفيها زرع فانه يترك في يده بجر المثل كذا في جواهر الفتاوى \* واذا مال المستأجر العين المستأجرة بميراث أو هبة أو نحو ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال (١) لا تنفسخ ما لم يبيع كذا في القنية \* وحكى عن بعض المشايخ الاجارة للمستأجر ربع المستأجر من فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للرتن بيع الرهن من فلان فباع من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الاجرنم أو قال بالقارسية (٢) (هلا أو هلا بدهم) أو قال (٣) (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رحمه الله تعالى هكذا أفى الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني ولو قال الاجر (٤) (روا باشد) لا تنفسخ ولو قال (٥) (روا باشد بدهم) تنفسخ ولو قال ليس لي مال فلو حصل لي أذبح اليك لا تنفسخ الاجارة اذا أدى بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يؤت كل المال كذا اختار الصدر الشهيد وبعض المشايخ اعتبر الاكثر وقال القاضي الاجل الاستاذ اذا دفع البعض بدلالة الفسخ أو بطريق الفسخ ينفسخ في الكل قليلا كان المال أو كثيرا قال في المحيط وان أخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض المشايخ وبه أفى الامام الاجل ظهير الدين كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى البخارية قال المستأجر للاجر (٦) (اين دارى مستأجر را بن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الاجر (٧) (اين خانه را ميفروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للاجر (٨) (اين خانه را بن ميفروشم) فقال (٩) (مى فروشم) قال برهان الدين وقاضيخان لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر (١٠) (اين خانه را بفلان بفروشم) فقال (١١) (بفروشم) تنفسخ كذا في القنية \* قال الاجر (١٢) (مال اجاره نقد كن) فقال (هلا) قال تنفسخ ولو قال (١٣) (مال اجاره خود بكيه مرا خرج ميشود) فقال (١٤) (نودانى) قال برهان الدين لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في التارخانية \* ولو قال الاجر للمستأجر (١٥) (مال اجاره خود بكيه) فقال (هلا) تنفسخ الاجارة كالاجر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه أفى القاضي جلال الدين وأفتى قاضيخان أنه لا تنفسخ بخلافه بعد طلب المستأجر كذا في الفصول العمادية \* قال رسول المؤجر للمستأجر (١٦) (آجرو كفت كه مال اجارت خود بكيه) فقال المستأجر (هلا) تنفسخ الاجارة كذا في القنية \* ولو كان الاجر واحدا والمستأجر اثنين فأدى الاجر مال أحدهما انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الاجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع أحدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات أحدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى أحدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بعث المستأجر الى الاجر فقال الاجر (١٧) (سيم نقد شده است بياتا بكيه) فلما جاء المستأجر قال الاجر قد أنفقت الدراهم لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ولو قال المستأجر للاجر عنده الفسخ ففسخت الاجارة في المحدود الذي استأجرته من ذلك نسخ الفسخ وان لم يذكر حدود المستأجر ولا أضاف المستأجر الى الاجر وكذلك اذا قال الاجر للمستأجر ففسخت الاجارة في المحدود

- (١) نعم (٢) نعم أو نعم سأدفع (٣) أمهلنى (٤) سيحصل (٥) نعم سأعطيك (٦) يعنى هذه الدار المستأجرة فقال الاجر نعم (٧) أبيع هذه الدار فقال المستأجر نعم (٨) أبيع لى هذه الدار (٩) أبيعها (١٠) أبيع هذه الدار فلان (١١) بعها (١٢) انقد مال الاجارة (١٣) خذ مال الاجارة كفى انفقته (١٤) أفت تعلم (١٥) خذ مال الاجارة (١٦) مؤجرك قال خذ مال الاجارة (١٧) قد حضرت الدراهم تعال لتقبضها

الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاقتناء يرجع وان الامتناع بجهة البائع أو الشرع يرجع بالنقص الذى لان امتناع الردمى كان من البائع فالمشتى يرد الا ان البائع لا يرضى به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامسالك من المشتى



وكذا اخراج المبيع العيب  
عن ملكه \* اشترى حنطة  
فيها غبار فزال غبارها  
وانتقص أو كانت رطبة  
فانتقص بالحقاف أو كان  
حشيشا فيمس لا يرد \* ولو  
كانت حامسا فلو لدت زال  
العيب \* اشترى على انه  
خباز وباع كذلك فبان بخلاف  
ورده الثاني على الأول رد  
المشتري الأول على البائع  
الأول \* اشترى كرمافا كل  
ثمرة واطلع على عيب أو بقرة  
وشرب لبنها واطلع على عيب  
قال في الفتاوى يرجع  
بتقصان العيب ولا يردوان  
رضى به البائع وانه مشكل  
وفي الديناري لا يملك الردوان  
رضى البائع ولا الاقالة أيضا  
الآن يزيد في الثمن شيأ ويرد  
الحديقة والبقرة على البائع  
فيكون بمنزلة بيع جديد  
\* اشترى سكيناً فحده ثم اطلع  
به على عيب ان حده بالمبرد  
لا يردوان بالجبر \* أكل غله  
الدار أو العبد لا يمنع الرد ولا  
وجد المشتري من كرمافسقة  
كشكبا يرد بخلاف ما اذا  
سقاء دواء الاطلاق حيث  
لا يرد \* ولو وجد العبد يعمل عم  
قوم لوطان باجر لا يردوان محج  
يرد لانه دليل الابنة بخلاف  
الجارية اذا كانت زانية يرد  
مطلقا لانه يخل بالفراش  
\* اشترى عبدا به عيب واطلع  
على عيب آخر فصالح عبدا

(٢) أن هذه الدار التي في اجارتي قد اشتريتها فإفهامه لي حتى أحصل مال اجارتي

٤٠٣

وان اشترى على انه يزود نام أربعافان انه كان نام ثلاثا لكن فيلقه يخرج منه الابريسم لا القز لاير جمع بشي لانه بخس واحد وعليه  
الاعتماد وفي فوائد صاحب المحيط اشترى (٤٦٦) بزرا الفيلق فلم يخرج الدودان لم يكن منتدعا به أصلا فالبيع باطل ويسترد كل

في كل الليل وليس لها أن تنام في ثوب الصيانة في النهار فان نامت فيه فتخرق الثوب من ذلك فهي ضامنة  
وليس عليها أجر في تلك الساعة التي تخرق فيها لانها كانت غاصبة حال لبسها نائمة ولا أجر على الغاصب وعليها  
أجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهت فقد تركزت الخلاف وعقدت الجارة باق فتعود أمينة وطريق معرفة أجر  
تلك الساعة الرجوع الى من يعرف الساعات حتى يقسم الاجر على الساعات فيعرف حصة تلك الساعة من  
الاجر اذا كان الثوب ثوب صيانة فاما اذا كان ثوب بذلة كان لها اللبس حالة النوم هكذا في المحيط \* ولو  
استأجرته لمخرج تخرج به يوما بدرهم فلبسته في بيتها فاعلمها الاجر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو أصابه  
قرض فأرأى حرق نار أو لحس سوس ولو أمرت خادمته أو ابنتها فلبسته فتخرق كانت ضامنة كالألبسة  
أجنبية ولا أجر عليها كذا في المبسوط \* ولو لبسته جاريتها بغير إذن فلا ضمان عليها كذا في محيط السبر خسي  
\* ولو استأجرت ثوبا لمخرج تخرج به يوما بدرهم وضاع الثوب من في اليوم فلا أجر عليها وان اختلف في الضياع  
فقال رب الثوب لم يضر في اليوم وقالت هي لابل ضاع في اليوم فانه يحكم الحال ان كان في يدها وقت  
المنازعة فالقول قول رب الثوب مع عينه وان لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم  
وجد وان لم يوجد لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا النص في الكتاب وينبغي أن يكون القول قولها أيضا وان  
سرق الثوب من غيرها فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان عليها وان حصل الهلاك بجناية يدها كذا  
في الذخيرة \* ولو استأجر ثوبا ليلبسه مدة معلومة فلبس له أن يلبس غيره للفتاوى في اللبس وينصرف الى  
اللبس المعتاد في النهار وأول الليل الى وقت النوم وآخرها عند القيام لا ينام فيه بالليل وان فعل وتخرق ضمن  
وان سلم حين جاء وقت لبسه برئ عن الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز أن ينام فيه ويجوز  
الا بداعيه لانه لبس ولا يجوز الا تترابه ويضمن ان تخرق ولو لبس عبده بغير إذنه فالضمان على العبد يتعلق  
برقبته ولو استأجره للخروج فلبس في بيته أو أمسكه ولم يلبس لا يضمن ويجب الاجر وعلى العكس يضمن  
ولو استأجره ليلبسه كل شهر بدرهم فلبس في البيت سنين فعليه لكل شهر درهم الى أن يعلم أنه لو لبسه تخرق  
في تلك المدة ولو استأجر ثوبا يوم الى الليل على أنه ان بدله لم يرد فله يوم عشرة أيام فعليه أجره كل يوم استحسانا  
والحلي كالثوب والفسطاط والخيمة والقبة كالثوب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله  
تعالى كالبيت ولو استأجر قبة لينصبها في بيته فنصبها في الصحراء ضمن وليس له أن يعطيها غيره بعارية أو نحوه  
كالثوب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيانية \* رجل استأجر من آخر فسطاطا وقبضه كان له أن  
يؤجره من غيره كافي الدار كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استأجر قبة لينصبها في بيته وبيت فيه اشهرافه وجاز  
وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز أيضا وان سمي بيتا فنصبها في غيره شهرافه وجاز وعليه  
الاجر فان نصبها في الشمس أو المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو ضامن لما أصابها من ذلك وان سلمت القبة كان  
عليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط \* ولو اشترط أن ينصبها في دار فنصبها في دار أخرى من قبيلة أخرى  
ولكن في ذلك المصرف فلا ضمان فان أخرجها الى مصر أو الى السواد فلا أجر عليه سلمت القبة أو هلكت ولو  
استأجر فسطاطا لم يخرج به الى مكة ليستظل به فانه يجوز له أن يستظل به لنفسه وغيره لعدم تفاوت الناس  
فيه وان أسرج في الخيمة أو في الفسطاط أو القبة أو علق به قنديل أو فسدت فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه  
مطبخا فهو ضامن لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة الا أن يكون معه ذلك العمل كذا في المحيط \* ولو استأجر  
فسطاطا لم يخرج به الى سفره ذاهبا وجائبا ويحج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم  
يكن لخروج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجه عليه ولا يتأخر فالاجارة فاسدة قياسا واستحسانا وان  
كان لخروجه وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر فالاجارة جائزة استحسانا كذا في الذخيرة \* وان تخرق  
الفسطاط من غير عنف ولا خلاف فلا ضمان وان لم يتخرق ولكن قال المستأجر لم أستظل تحته ولم أضربه

الثلث ولا يجب عليه رد البز  
كن اشترى بيضة فوجدها  
بعد الكسر فاسدة لا يجب  
على المشتري مثله ولو بل  
بالماء بزرا الفيلق ووجده  
فاسدا ان لم ينقصه البل رده  
ورجع بحصته من الثمن  
\* اشترى ربيعة فبان بعد  
الزراعة انها خريفية  
رجع بالنقصان عندهما  
وعليه الفتوى \* اشترى  
بزرا البطيخ على أنه بطيخ  
كذا فبان نوعا آخر من  
البطيخ جازا لبيع لان الكل  
بزره ولو اشترى على أنه  
شتوي فزرعه فبان خريفيا  
ذكر أبو حفص الكبير أن  
البيع باطل فيسترد الثمن ويرد  
مثل البزرفعل هذا اذا بان  
نوعا آخر كلب عائشة ورايحي  
يسترد الثمن ويرد مثل  
البزرا لانه أجناس مختلفة  
وهذا أصح وكذا لو اشترى  
بزرا القثاء فوجده بزرا القثاء  
البلخي أو بزرا البطيخ فثبت  
بزرا القثاء فالبيع باطل ووضع  
المسئلة الامام ظهير الدين  
في حب القطن اذا لم ينبت  
وقال لا يرجع بالنقص  
لانه استهلك المبيع ولا  
رجوع بعد الاتلاف وقيل  
يرجع \* ولو اشترى بزرا حناء  
وزرعه ولم ينبت ان علم أنه  
افساد البزير رجع بالثمن  
ان لم يصلح لشي آخر وثبت  
فساده بأقامة البينة أو اقرار

البائع أو نكوله (السابع في الخيارات) كذا بشرط ورؤية واستحقاق وذكر العيب وكتبته وتكشف  
وعين وكما ثبت في الجائز ثبت في الفاسد أيضا وبعد قبض المشتري \* لو قال له البائع بعد مضي أيام أنت بالخيار ثلاثة أيام له الخيار ثلاثة



أبام في المختار ولو قال أنت بالخيار له الخيار مادام في المجلس \* اشترى عبد بن علي أن البائع بالخيار فيه ما فاته أحدهما واستحق لا يجوز العقد في الثاني وإن أجاز البائع والمشتري لأن العقد ينقض بالانقضاض من الثمن وإنه (٤٦٧) غير معلوم \* اشترى عبد علي أنه بالخيار

ثلاثة لا يطالب بالثمن ما لم يرض

الثلاث \* الأكل والشرب

والركوب واللبس رضا

لا الاستخدام مرارا وقيل يبطل

في الثانية \* باع عبد علي أن

يغله أو يستخدمه وهو بالخيار

جازه وهو على خياره بخلاف

على أن لا يأكل من ثمره لأن

المنفعة لأحدهما من الثمن

والثمرة لأحدهما والوطء

والمس بشهوة والنظر إلى

فرجها بشهوة ورضا إذا تصادقا

عليها ما إذا نظرت إلى فرجه

بشهوة أو قبلته أو لمستته أن

أقر المشتري بالشهوة لزمه

الخيار في قوله ما خلاف

محمد ولو قبل المشتري

وأنكر الشهوة صدق وإن

دعيت الجارية إلى فراش

من له الخيار لا يبطل \* رهن

المشتري أو أجره أو باعه على

أنه بالخيار بطل خيار

الرؤية ولو فلك أو مضت مدة

الاجارة أو فسخ البيع بحكم

الخيار لا يعود خيار الرؤية

ويرد بالعيب \* الزيادة المتصلة

المتولدة كالسكب والغلة

لا تمنع اجاعا فان أجاز البيع

فالسكب والغلة وإن

فسخ فكذلك عندهما وعند

الامام للبائع \* جت الجارية

عند المشتري وزال ثم زال

ردها بالخيارين ويطلق

بمخرج المشتري وبمخرج

الاجنبي والعبد \* اشترى أرضا

بالحيار وعليها كافر فزوعها

الاكار بتركه عليه على الحالة الاولى لا يردّها \* أخذ دارا بمنه بالشفعة أو عرض على البائع يبطل خيار الشرط لا الرؤية والعرض على

البيع للبائع الذي له الخيار بلا حضور المشتري لا يصح لكنه يبطل الخيار لأن نقضه لا يصح والفسخ بلا حضرة الآخر ليس بفسخ وله أن

وقد ذهب به إلى مكة فعمليه الأجر ولو انقطع أطنا به أو انكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا أجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين إما أن اختلفا في مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على أصل الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وإن اختلفا في أصل الانقطاع ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه يحكم الحال فإن كان المستأجر اتخذ أطنا بامن عند نفسه أو عودا من عند نفسه ونصبه حتى رجح فعليه الأجر كله كذا في المحيط \* ولو انكسرت الاوتاد فلا عبرة به لأن الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كانت حديدية فهي كالمعود ولو أخرجهما مع نفسه ولم ينصبهما مع المالك كان يجب الأجر كذا في الغيانية \* وإذا أوقد ناراً في القسطاط كان كالاسراج إن أوقد مثل ما يوقد الناس عرفاً وعادة في القسطاط فأفسد القسطاط أو احترق القسطاط فلا ضمان وإن جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك ينظر إن أفسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا أجر عليه وإن أفسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الأجر كله إذا كان قد انتفع بالباقي وإن لم يفسد شيء منه وسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس أن لا يجب الأجر وفي الاستحسان يجب وإن شرط رب القسطاط على المستأجر أن لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو ضمان وعليه الأجر كله إذا سلم القسطاط كذا في المحيط \* وإذا استأجر تركية بالكوفة كل شهر بأجر معلوم لم يوقد فيها ويبيت فهو جائز ولا ضمان عليه إن احترق من الوقود فإن أبأت فيها عبده أو ضيفه فلا ضمان وإن تكارى قسطاطاً يخرج به إلى مكة تخلفه بالكوفة حتى رجح فهو ضمان ولا كراهية عليه والقول قوله مع عينه بأنه ما أخرجه وكذلك لو أقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع القسطاط إلى صاحبه فهو مثل الأول وكذلك لو خرج ودفع القسطاط إلى غلامه فقال ادفعه إلى صاحبه فلم يدفع حتى رجح المولى فهو مثل الأول ولو دفعه إلى آخر فحمله الرجل إلى صاحب القسطاط فأبى أن يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا أجر عليه \* قال ولو كان استأجر دفع القسطاط إلى رجل أجنيي يدفعه إلى صاحب القسطاط فدفعه ذلك الرجل إلى صاحبه ففقد برئاً جاعلاً وإن أبى صاحب القسطاط أن يقبله فليس له ذلك فإن هلك القسطاط عند هذا الرجل قبل أن يحمله إلى صاحبه ذكر أن على قول أبي يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى صاحب القسطاط بالخيار إن شاء ضمن المستأجر وإن شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وينبغي على قوله أن يقال إن كان المستأجر دفع القسطاط إلى ذلك الرجل قبل أن يصير المستأجر غاصباً بان أمسك القسطاط قدر ما أمسكه الناس إلى أن يرتحل ويسوى أسبابه إذا كانت الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المودع الثاني لا يضمن إنما يضمن المودع الأول فاما إذا أمسك المستأجر القسطاط زيادة على ما أمسكه الناس حتى يصير غاصباً ضمانه ثم دفع إلى الثاني يخير المالك إن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن المستأجر فالمستأجر لا يرجع على ذلك الرجل وإن ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط \* وإن ذهب بالقسطاط إلى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر أحمله إلى منزلي فليس له ذلك على المستأجر ولو كان كونه على رب المتاع وإن لم يخرج بالقسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الأجر فالحجولة على المستأجر كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استأجر الرجلان أحدهما بصري والآخر كوفي فسطاطا من الكوفة إلى مكة ذاهبا وجائيا بأجر معلوم وذهبا به إلى مكة واختلفا فقال البصري إلى أريد أن أتى البصرة وقال الكوفي إلى أريد أن أرجع إلى الكوفة وأراد كل واحد أن يذهب بالقسطاط إلى حيث قصد فإن ذهب البصري بالقسطاط إلى البصرة أن ذهب به بغير أمر صاحبه فالبصري ضامن للقسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليه ما أجزا الرجعة وإذا ذهب به بأمر الكوفي فالبصري ضامن لجميع القسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا أجر عليه ما إذا ذهب الكوفي إلى كوفة فإن ذهب به بغير أمر البصري فإنه

الاكار بتركه عليه على الحالة الاولى لا يردّها \* أخذ دارا بمنه بالشفعة أو عرض على البائع يبطل خيار الشرط لا الرؤية والعرض على البيع للبائع الذي له الخيار بلا حضور المشتري لا يصح لكنه يبطل الخيار لأن نقضه لا يصح والفسخ بلا حضرة الآخر ليس بفسخ وله أن

يرضى بعده وفي خيار البايغ والخبرة يصح بلا حضور الآخر وذكر القاضى أنه يتوقف عندهما على علم صاحبة ان علم به في مدة الخدم رجا هذا في النسخ بالقول أما بالفعل يجوز بلا علم (٤٦٨) الآخر ان كان الخيار للبائع في جارية فوطم أو باعها من غيره انفسخ وان المشتري كان

يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة وإذا ذهب به إلى الكوفة باهر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رجه الله تعالى سواء أعار منه نصيبه أو أودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي وأما في قول أبي يوسف رجه الله تعالى فكذلك الجواب ان أودعها من الكوفي وان كان أعار نصيبه من الكوفي أو أجر يجب أن يضمن البصري نصيبه على قول أبي يوسف رجه الله تعالى والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كلا ان أودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي كالمساكه وان كان أعار منه لأجر على البصري لانه صار مخالفا وان ارتفع إلى القاضى وقصا عليه القصة واختصما في ذلك فان القاضى ان شاء لم يلتفت إلى ما قاله المالم يقيماينة على ذلك وان شاء القاضى صدقه ما في القال ان هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في أيديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضى النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يوجب نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل إلى الغائب عين الفسطاط مع الاجر ويكون هذا أولى من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان أجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يوجب من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان أجر المشاع وان لم يجد أحدا يوجب نصيبه يودع نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل إلى المالك وان شاء ترك ذلك في أيديهما ~~هـ~~ كذا في المحيط \* تكارى الفسطاط إلى مكة ذاهبا وجائبا وخافه بمكة فعليه الكراء ذاهبا وعليه قيمة الفسطاط يوم خافه والفسطاط له فان لم يختصما حتى يج من قابل ورجع بالفسطاط فلا أجر عليه في الرجعة كذا في تحيط السرخسى \* وذكر عن الحسن رجه الله تعالى أنه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه نأخذ كذا في المبسوط \* وإذا استأجر دارا فيها صفايح ذهب بذهب فانه يجوز كذا في المحيط \* ولو استأجرت حليما معلوما يوما إلى الليل يبدل معلوم لتلبسه فبسته أكثر من يوم وليله صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفظ فلا تصير غاصبة قبل الطلب والحسد الفاصل بين الامساك للحفظ وبين الامساك للاستعمال أنه اذا أمسك العين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وان أمسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا سورت بالخيل أو تخللت بالسوار أو تمه بالقميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان ألبسته غيرها في ذلك اليوم ضمننت يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية \* وان استأجرته كل يوم باجر مسمى فبسته شهر انما جاءت به فعلها أجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوما إلى الليل فان بدالها حبسته كل يوم بذلك الاجر فلم ترده إلى عشرة أيام فلا اجارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة \* وكل مستأجر عين أو حيوان أو متاع أو دار اذا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب أجر ما انتفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة يحكم الحال وانقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالما في الحال وانفق على فساد في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع عينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغيائية والله أعلم

### باب الحادى والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر

رجل دفع إلى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال أبو سليمان يجوز جاني له أجر القطع وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* قال القاضى نخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* وعن أبي يوسف رجه الله تعالى فمن استأجر دابة يذهب بها إلى منزله ويركبها إلى موضع قد سماه فدفعها إليه

ذلك اجارة للبيع وفي الفصول لو الخيار للمشتري ففسخ أحدهما في مده بلا محضر من الآخر لا يجوز وفي الاجارة الطويلة ففسخ أحدهما في مده على الخلاف غير أن المشايخ أخذوا بقول الثاني فيها \* اشترى ديبا جابسطه ونظر إلى نقشه ونسخ مثله أو كتابا ونسخ منه لنفسه لا يبطل خياره ألا يرى أنه لو نسخ من كتاب لغيره موضوع بين يديه بلا دفعه لا يصير غاصبا وان قلب أوراقه ولو درس منه بطل خياره قال الفقيه الدراسة منه لا تبطل لانه امتحان كاستخدام والكتابة منه تبطل لانه استعمال وبه نأخذ \* غصبه البائع من يد المشتري بالخيار لا يكون رضا بسقوط خياره \* المكيل أو الموزون لو من جنس في وعاء أو أوعية برؤية البعض يسقط خيار الرؤية ولو مختلفا كالعبيد والثياب لا وكذا الجسور والبيض وفي الكرم لا حتى يرى من كل نوع شيئا وفي التخييل رؤية البعض كافية وشرط رؤية ما هو المقصود من الدار كاصيف والشتوى ولو شتويان أو صيفيان فرؤية أحدهما كافية لا لرؤية المطبخ والاصطبل والخلا في الجرا اذا كان فيها مقصود كبيت طابق بشرط رؤيته وفي بيوت الغلة يكتب في برؤية الخارج كما هو جواب

وذهب

كما هو جواب

الرواية \* اختلفا في الرؤية خلف المشتري لانه أنكر الرؤية قبل الشراء \* أقرب قبض المشتري ثم قال لم أوكله لا يصدق \* اشترى مغيبا في الارض



كالجزر والبصل ان لم يثبت ولم يعلم وجوده لا يجوز وان ثبت وعلم وجوده جاز ثم ان كان المغيب مما يكال أو لو وزن مقالوعا كالبصل والجزر فقلعه  
البائع أو المشتري بأذنه قدر ايدخل تحت الكيل أو الوزن يثبت له الخيار حتى لورضى (٤٦٩) به لزمه الكل لان رؤية البعض فيه مارة رؤية

الكل على ما ذكر وان  
قلعه المشتري بلا اذن البائع  
ان لم يكن للقلوع عن فالقلع  
وعنده بمنزلة وان له عن  
بطل حق الرد ولزم البيع  
رضي بالمقايعة أم لا وجد في  
ناحية أخرى أقل أو أكثر  
أو لم يجد شيئا لأنه قبل القلع  
كان ناميا وبه صار مساويا  
وحدث العيب عند المشتري  
يمنع الرد وان كان يباع عدا  
بعد القلع كالقفل ان قلعه  
البائع أو المشتري بأذنه يثبت  
له الخيار حتى لورضى به لا يلزم  
البيع في الكل لانه عددي  
متفاوت بخلاف المكيل  
والموزون وان قلعه المشتري  
بلا اذن البائع لزمه البيع ولا  
رده في المختار ولو قال المشتري  
أخاف ان قلعه ولم يصلح لي  
لأملك الرد بل يلزمي وقال  
البائع ان قلعه ربحا  
لا ترضى به وأتضرر به أنا  
فتطوع انسان بالقلع فان  
تشاح فسخ القاضي العقد  
بينهما \* نظرا الى الدهن  
في القارورة لا يكون رؤية  
حق يصبه على يده أو أصبعه  
\* أخرج المسك من الناخقة  
لا يرد له برؤية ولا بعيب الا  
اذا لم يكن في الخارج ضرر  
رد \* اشترى جبة مبطنة  
فرأى بطانتها له الخيار الا اذا  
كانت البطانة مقصودة وان  
رأى ظهارتها بطل الخيار الا  
اذا كانت الظهارة مقصودة

وذهب بها الى منزله ثم بدله ذلك فرتها فعليه من الاجر بحسب ما ذهب الى منزله وفي نوادر ابن سماعة عن  
محمد رحمه الله تعالى في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب فلا أجر  
للخياط ولا يجبر الخياط على أن يعيد العمل لانه لو أجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى  
بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي فتق فعليه أن يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض عمله  
فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا جعل في بعض الطريق فخوقوه فرجع وأعاد  
الجل الى الموضع الاول لأجر له كذا ذكر في الفتاوى ولم يذ كر الجبر وينبغي أن يجبر كما في المسئلة المتقدمة  
ومسئلة السفينة التي بعده هذا وكذلك الملاح اذا جعل الطعام الى الموضع المسمى في العقد فضربت الريح  
السفينة ورتتها الى مكان العقد فلا أجر للملاح ان لم يكن الذي أكرى معه لان العمل لم يكن مسلما اليه وان  
كان معه فعليه السكران لان العمل صار مسلما اليه وان كان الملاح هو الذي ردت السفينة أجبره على الاعادة  
الى الموضع المشروط وان كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى  
الملاح أن يسلمه في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له أجر المثل فيما سار وان قال الذي  
أكرى السفينة بعد مارتتها الريح لا حاجة لي في سفينتك أنا أكرى غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في  
الذخيرة \* ولو اشترى بغلا الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق رجح به فرتته الى موضعه فعليه  
الاجر بقدر ما سار فان قال المستأجر للقاضي مر صاحب البغل فليس بغني الى حيث استأجرته واه على الذي  
شارطته عليه قال ان شاء الأجر فعل ذلك والاقبل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي بلغت ثم هو يحمل  
من ثمة الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال وعلى هذا السفينة كذا في المحيط  
\* وان استأجره ليبي بعياله فمات بعضهم فجاء من بقي فله أجره بحسبه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني هذا اذا  
كان عياله معلومين حتى يكون الاجر مقابلا بحملتهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله كذا في التبيين  
وهكذا في الكافي والهداية \* ولو ذهب ولم يحمل أحدا منهم لم يستوجب شيئا كذا في التتارخانية \* وان  
استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويحيى ويجوا به فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقد مات فترك الكتاب ثمة أو  
مزقه ولم يرد كان له أجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقض عمله وقيل اذا مزقه ينبغي أن لا يجب الاجر لانه اذا  
ترك الكتاب ثم ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مزقه هكذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويحيى ويجوا به فذهب فوجد فلا ناميا فرت  
الكتاب لأجر له عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه أو  
وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلا ناغا فترك الكتاب هناك ورجع من مشايخنا من قال  
هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال هاهنا يجب أجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا شرط عليه  
الرجوع بالجواب وان لم يشترط عليه الرجوع بالجواب لم يذ كر في الكتاب فنعقل اذا لم يشترط وترك الكتاب  
ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بأن كان غائبا أو الى وارثه ان كان ميتا فانه يستحق الاجر كذا لو وجد  
فدفع الكتاب اليه فلم يرد حتى عاد من غير جواب له الاجر كذا لانه أتى بما في وسعه ولو لم يجده أو وجد  
الكتاب لم يدفع الكتاب اليه بل ردت الكتاب لأجر له وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب ولو نسي  
الكتاب هاهنا لا يستحق أجر الذهاب بالاجماع كذا في الخلاصة \* وأجمعوا على أنه لو ذهب الى فلان  
بالبصرة ولم يذهب بالكتاب أنه لا أجر له وفيما اذا شرط عليه الرجوع بالجواب فله الاجر كذا في المحيط \*  
استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان يغدا فوجد ميتا أو غائبا فبلغ  
الرسالة الى ورثته ان كان ميتا أو الى أحد ليوصل اليه ان كان غائبا أو لم يبلغها الى أحد وعاد استحق الاجرة  
بالاجماع هكذا في الصغرى \* ثم الاجير يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط \* وأجمعوا

\* وفي البساط والطنافسة اذا لم ير الظهارة له الخيار ولا بد في شاة اللحم لا بد من الجس ورؤية الحافر والناصية  
لا تبطل الخيار ورؤية العنق والساق والفخذ والجنب يبطل وعن الامام أن في الدواب يمتد النظر الى الفخذ والساق والصدر والجنب

الخيار ولو تلفهما أو باعهما  
هذه عشرة وهذا عشرين  
لـ الخيار لانه ربما جعل الثمن  
الاكثر لا ردهما ولو باعهما  
بثن واحد لا خيار وينبت  
خيار الرؤية في كل عقد  
يقبل الفسخ كالأجارة  
والقسيمة والصلح عن دعوى  
مال الا في المسلم فيه والدارهم  
والذنانير غير موقته ويكون  
فسخا من الاصل ان فسخها  
قبل قبض وبعده قبل الرؤية  
وبعد هالانه غير لازم ولو جود  
السبب بعد الرؤية بلا  
قضاء ورضا بحضرة الآخر  
الا عند الثاني وكلا الخيارين  
لا لورث

(الخيار بالاستحقاق)  
اشترى عبدين فاذا أحدهما  
لغيره ولم يحجز المالك ان عالما  
وقت الشراء لزم بحصته والا  
ان بعد القبض لاختيار وان  
قبله خير بين أخذه بحصته  
وانترك لتقرير الصفقة وان  
أجاز لاختيار \* اشترى عبدا  
فاستحق نصفه خيرا بين أخذ  
نصفه بنصف الثمن وتركه  
فان اختار أحدهما الاخذ  
أخذ الربع بربع الثمن وليس  
للاخر حصة عند الامام \* ولو  
استحق نصف عشرة أفقره  
حنطة معينة ان قبل قبض  
خيرا المشتري وان بعد قبض  
لا \* وفي العبد الواحد والثوب  
الواحد ان استحق النصف  
من قبل قبض وبعده لان

الشركة في المجتمع عيب \* اش  
كذا كرمافوجدا انتص والحد

الشركة في المجتمع عيب \* اشترى أرضا على أنه كذا جري بما أو يدرا على أنه كذا كيلا أو تخيلا على أن فيه ذلك  
كذا كرمافوقه أن تص والحدود في الأرض والتخيل كما ذكر أو حطة جزافا فنقص قبل قبض بالحاف لا خماره بخلاف ما إذا اشترى رطبا

الشركة في المجتمع عيب \* اشترى أرضا على أنه كذا جري بما أو يدرا على أنه كذا كيلا أو تخيلا على أن فيه ذلك  
كذا كرمافوقه أن تص والحدود في الأرض والتخيل كما ذكر أو حطة جزافا فنقص قبل قبض بالحاف لا خماره بخلاف ما إذا اشترى رطبا



فصار تراجيح بخير لان الاسم قد تغير بالكلية \* ولو وجد المشتري موهونا أو مستأجره الخيار \* باع بالخيار بعد رمضان ثلاثة أيام كان بالخيار فيه وثلاثة بعده ولو قال لا خيار لك في رمضان بل بعد ثلاثة فسد فيما روى (٤٧١) عن محمد وعن الثوري أنه يصح وله الخيار بعد

المدة \* الاستخدام والركوب بلا سفر واللبس اختيار \* التسديس رضا واستخدام الجارية كالعبد \* قبلته بشهوة وأقر به المشتري بطل الخيار عند الامامين وكذا يصير من اجعابه وعن الثاني ان فعلت اختلاسا وهو كاره لا يكون رضا ولا من اجعاه وعن محمد في الرجعة روايتان والفرق ان ابطال الخيار معناه ادخال الشيء في ملك والامة لا تلي ذلك أما الرجعة فاستدامة الملك القائم ولا ادخال فيها فلكت والقبلة قد تكون بلا شهوة \* وقال محمد رحمه الله اذا ادعى المشتري قبلة بلا شهوة فالقول له وان برهن على أنها بشهوة ففي الجامع أنها تسمع وفي الفتاوى لا لعدم اطلاعه عليها بخلاف الجماع لانه معين والحكم متعلق بعينه \* السكنى ابتداء في القسمة والبيع دليل الرضا في بطل خيار النكاح والرؤية والعيب باع بالخيار وتقا بضاؤا تلف البائع الثمن ان نقدا لا يكون رضا وان عسر ضا فرضا وان هلك \* باضت الدجاجة أو ولدت الشاة المشتراة بالخيار بطل الخيار الا أن تكون البيضة مذرة والسحلة ميتة \* وعن محمد باع بيضة على أنه بالخيار فخرج منها فرخ بلا فعل المشتري وكان قبضها

ذلك لان الانهدام أثر الخدادة والقصارة لا أثر السكنى ولا أجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية \* ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحسة وينبغي أن يجب الاجر كذا في الذخيرة \* وان لم ينهدم شيء من البناء من عمل الخدادة والقصارة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الاجر والمستاجر في ذلك فقال المستاجر استأجرت للخدادة وقال الآخر استأجرت للسكنى دون الخدادة فالقول قول الآخر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان أقاما البيينة فالبيينة بينة المستاجر كذا في النهاية \* اذا استأجر الرجل من آخر دارا على أن يقدف فيها حدا فادار أن يقدف فيها قصار فله ذلك ان كانت مضرة - ما واحدة أو كانت مضرة القصار أقل وكذلك الرخي على هذا كذا في المحيط \* رجل تكاري منزلا أو دارا من رجل على أن يسكن فيه فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاما من حنطة أو شعيرا أو تمر أو غير ذلك فليس لرب الدار أن يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دارا وحفر فيها بئرا لماء ليتوضأ فيها فغطب فيها انسان ينظر ان كان حفر ياد من ربه الدار فلا ضمان كما لو حفر ربه الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن ربه الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استأجر حافوتا من رجل وحافوتا من آخر فنقب أحدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحافوتين بتمامه كذا في الفصول العمادية \* واذا تكاري منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمل أهله فأكروا من المنزل بيتا أو أنزلوا انسانا بغير أجر فأنهم يضمنون البيت الذي أسكنوه فيه فهذا على وجهين اما أن ينهدم من سكنى الساكن أو من غيره وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهد والساكن ان حصل الانهدام لامن سكناه فلا ضمان على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب الضمان بهما ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهد فالاهد لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن فالساكن يرجع على الاهد وان انهدم من سكنى الساكن فالساكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين الاهد فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط \* واذا تكاري بيتا ولم يسم ما يعمل فيه فسكنه وأسكن معه فيه غيره فأنهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط \* وليس للأجر أن يربط دأبه في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطف الا اذا دخل باذن المستأجر بخلاف ما اذا أعاره ثم أدخل الدابة بلا اذن المستأجر حيث يجوز ولا يضمن ما عطف به هذا اذا أجره كل الدار اما اذا كان لم يؤجر صحنه له أن يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردي \* واذا تكاري دارا من رجل شهر ابدىهم وفي الدار بئر فاهرب الأجر المستأجر أن يكس البئر ويخرج ترابها منها فأخرج فألقاها في صحن الدار فغطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء أذن له رب الدار بالقاء التراب في صحن الدار أو لم يأذن هذا اذا كس المستأجر البئر وألقى الطين في صحن الدار وان فعل الآخر ذلك وألقى الطين في صحن الدار فغطب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخر له في الدار المستأجرة فغطب به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في صحن الدار وان حصل اللقاء خارج الدار في طريق المسلمين فغطب به انسان فالملق ضامن الآخر والمستأجر في ذلك على السواء كذا في المحيط \* مستأجر الدار المسبلة القاء ما اجتمع من كس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله أن يتدفيه وتداوي يستغنى بحدوده ويتخذ فيه بالوعة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية \* رجل استأجر أرضا ليزرع فله الشرب والطريق ان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خزان \* استأجر أرضا سنة على أن يزرع فيها ماشاء فله أن يزرع فيها زرعين ربيعيا وخرافيا كذا في القنية \* رجلان استكرا بييتين في دار كل واحد منهما ما يتنا على حدة فعمل كل واحد منهما ما أعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فأنهدم أحدا البيتين أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وان سكن كل

بأذن البائع لا يلزم البيع لما أنه تحول عن حاله وكذا اذا اشترى كفري بالخيار فصار تراجيح بعد قبضه \* وعنه اشترى بئرا فوقع فيها فأرة فزح عشرون أو استقى منها للشرب أو للوضوء لا يبطل خياره وان سقى زرعه بطل \* وعن محمد كان الخيار للبائع فابرا المشتري عن الثمن فامضاء

للبيع ولو للشري فابراه عن الثمن ان شاء رده ولا شيء له وان شاء امضاه \* ولو حلب البقرة (٤٧٣) المشتراة بطل خياره عنده وعند الثاني لا مال يتلف اللبن وقبض الثمن اذا كان الخيار

للبائع لا يصح كون امضاه \* اشترى عبد بالخيار ثم رآه يحجم الناس بأجر فسكت فهو رضاء وان بغير أجر لانه بمنزلة خدمة حتى لو قال اجمعتي فليس برضاء \* شرط في البيع وسع لثبوت خيار الرؤية رؤية رؤس الاشجار ونص هنا أنه ليس بشرط بل اذا رأى من خارج البستان ولم يرتحل له وشجره أو رأى ظاهر الدار يثبت خيار الرؤية وهذا مؤول بأنه رأى رؤس الاشجار كلها أو رأى ظاهر الدار ولم يكن فيها بناء فان فيها بناء ولم يره لا يثبت خيار الرؤية وما ذكر أنه اذا رأى الاشجار من الخارج يبطل الخيار بناء على عرفهم ورؤية الوكيل بالشراء رؤية الموكل واذا وكل انسانا بالشراء أو أرسل قبل الشراء أو رآه ثم اشتراه الموكل أو المرسل بنفسه يثبت للموكل خيار الرؤية لا للوكيل \* قبض الرسول والوكيل بالقبض في حق سقوط خيار الرؤية للموكل والمرسل كقبضه

والتسوية ككيل بالرؤية مقصود الا يصح ولا تصير رؤيته كروية الموكل حتى لو اشترى شيئاً لم يره فوكل رجلاً فقال ان رضيت فخذ لا يجوز وان كان الموكل رآه ولم يره الوكيل له الخيار \* وعن الامام اشترى ثياباً في جراب

واحد منهم ما بيت صاحبه من غير اذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما ما انهدم من سكاكه عندهم جميعاً كذا في المحيط \* رجلان استأجرا حانوتاً بعملاً فيه بانفسهما فعمل أحدهما فاستأجر أجيراً فاقعده معه في الحانوت وأبى الآخر أن يدعه قال له أن يقد في نصيبه من شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضرراً بيننا الا أنه اذا أدخل ضرراً على شريكه فحينئذ يمنع من ذلك وكذلك ان كان أحدهما أكثر متاعاً من الآخر وان أراد أحدهما أن يبنى وسط الحانوت حائطاً لم يكن له ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجر حانوتاً وشرطاً فيما بينهما أن يسكن أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا أمر لا يلزم شيئاً وان كان هذا الشرط مع الآخر فسد العقد كذا في الغياثية \* استأجر حانوتاً من سبيل الدار لا رزله ذلك ان لم يضر بالبناء وليس لاستأجر الدار المسبلة أن يجعلها اصطبلًا كذا في القنية \* واذا بنى المستأجر تنوراً أو كان في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران أو احترق بعض الدار لا ضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار أو بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئاً لا يصنعه الناس من ترك الاحتياط في وضعه أو أوقد ناراً لا يوقد مثله في التنور كان ضامناً كذا في الفصول العمادية والظهيرية \* ومن استأجر أرضاً وأسس عليها فاحترق الحصان فاحترق شيء في أرض أخرى فلا ضمان عليه لأن هذا تسبب ليس بمباشرة والضمنان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل أحرق شوكاً أو ثياباً في أرضه فذهبت الريح بالشرارات الى أرض جاره فاحترق زرعه ان كانت النار به من أرض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لأن ذلك بفعل النار وان كانت بقرب أرضه على وجه يصل شرار النار غالباً فانه يضمن ذلك لأن له أن يوقد النار في أرضه ولكن على وجه لا يعمد ضرره الى أرض جاره كذا في غاية البيان \* استأجر دابة بعينها ليعمل عليها حاملة مقدار ما أراد المكاري ليحمل عليها شيئاً من متاعه مع متاع المستأجر فله استأجر أن يمنع المكاري من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر داراً وشغل رب الدار بعض متاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الاجر بحصته كذا في الصغرى \* ذكر في شرح الطحاوي أن المستأجر أن يعير ويودع ويؤجر ذكراً للمسئلة مطلقاً وتأويلها اذا كان المستأجر شيئاً لا يتفاوت الناس في الانتفاع به أما اذا كان شيئاً يتفاوت الناس في الانتفاع به فليس له أن يؤجر ولا أن يعير حتى ان من استأجر دابة ليركبها بنفسه ليس له أن يؤجر غيره ولا أن يعيره كذا في الذخيرة \* ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الآخر فله أن يتخذ فيه مفتاحاً آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية \* وفي فتاوى آهوسئل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى أعطى المستأجر رجلاً الغريمه فاجرة المدة التي كانت في يد الغريم على من تجب قال لا تجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه واذا جب الضمان عند الهالك لا يجب الاجر وان سلم اليه سليماً ولو أخذها منه بغير رضاه يجب الاجر لان له ولاية لاسترداد كذا في التتارخانية والله أعلم

### الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى

ويجوز أخذ أجر الحمام والحمامة وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* واذا استأجر الرجل حماماً شهوراً مع لومة باجره مع لوم فهو جائز فان كان حماماً للرجال وحماماً للنساء وقد حدددهما جميعاً الا أنه سمي في الاجارة حماماً فالقياس أن لا تجوز هذه الاجارة وفي الاستحسان تجوز قال مشايخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحداً والذهليز واحداً أما اذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كذا في المحيط \* استأجر حماماً محدوداً قد دخل في العقد تابعه من غير ذكر الحقوق نحو ثلث الماء ومسيل ماء الحمام وموضع سرقينه لانه لا ينتفع به بدونه وعمارة على صاحب الحمام من الصاروج وعمارة حوضه ومسيل

هروى فاراه من كل ثوب قطعة زال خياره والا \* المشتري لو اشياء ان من العدييات المتفاوتة لا يسقط ما لم ير الكل وان من المتقاربة أو المكييل أو الموزون فان في وعاء رؤية البعض يسقط خيار البقية اذا كان الباقي على تلك الصفة وان في وعاءين قال أهل



يلج لا يكون كروية الكل وقال مشايخ العراق يكون وبه نأخذ \* ولو زعم المشتري أنه لم يجد الباقي على تلك والبائع أنه وجد كذلك فالقول للبائع والبيعة على المشتري \* والبيض والجوز من المتفاوتة في هذا الحكم \* وشراء كرش الشاة (٤٧٣) قبل الذبح لا يجوز بعده قبل السلخ

يجوز وله الخيار وإذا سقط خيار الرؤية لا يعود الولاية عن الثاني كما لو هن المشتري من غيره أو باع فرد عليه بقضاء \* وعن محمد اشترى عبد بن بلف فقبحه ما وقال رضى به هذا رده ما لان الرضا باحدهما لا يوجب الرضا بالآخر فيملك رد الآخر ومن ضروره مكنة رد المرضى لئلا يلزم تفريق الصفقة وان عرض أحدهما على البيع لم يكن له رده ما لان بالعرض يثبت لزوم حكما والثابت حكما لا مرفقا في الكل ضرورة وكذا لو كانا في يد البائع فرأى أحدهما وقبضه يكون راضيا بهما \* وعن الثاني أنه سوى بين الرضا باحدهما وعرض أحدهما على البيع ولم يجعل كلاهما دليل الرضا بالآخر فقال لا يلزم فيه ما ابرضاهما أو بعرضهما على البيع وعن الامام أنه لو رآهما ورضى باحدهما يكون راضيا بهما وان رأى أحدهما ورضى به يقتصر عليه ورؤية البطانة لا تكون رضا بالارؤية الظاهرة اذا كانت البطانة أدون من الظاهرة أما اذا كانت أكثر ثمان من الظاهرة فسر رؤيتها كفاية الا اذا كانت الظاهرة فائقة فلا بد من رؤيتهما حينئذ \* قال ابن

مائه وبثروه ولو شرط لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر بمرمته مع الاجر وأذن له أن ينفقها عليه جاز وهو الحيلة ويكون هو نائباعه في الاتفاق كما لو أمر رب الدابة المستأجر أن ينفق على دابته ببعض الاجرة يجوز استعسانا أو يقول تركت أجرك شهرين لمرمة الحمام يجوز ولو قال أنفقت في مرمته كذلك يصدق الا بجهة أو يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغياثية \* وان أراد المستأجر أن يقبل قوله في ذلك من غير حجة فالحيلة أن يدفع العشرة الى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام اليه وبأمره باتفاقها في مرمة الحمام فيكون أميناً وحيلة أخرى لا سقط الحجة عن المستأجر أن يجعل المقدار المرمة عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما يتفق لان العدل أمين كذا في المحيط \* ولو جعل لابنهم مارجلا يقبضها ويوقعها على الحمام فقال المستأجر دفعتم اليه وكذب به رب الحمام فان أقر العدل بقبضها برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط \* وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزع جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغياثية \* وعلق الحمام ورماه عند مضى المدة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو أنكر المستأجر كون الرما من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* وفي اجارة الحمام نقل الرما والسرقين وتفريغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على الآخر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شرط عليه رب الحمام كل شهر عشرة طلائ لا اجارة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو امتلأت البالوعة من جهة المستأجر فعلى الآخر تفريقها كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر حمامين شهر ورأسهما كل شهر بكذا فانهم أحدهما قبل قبضه ما فله أن يترك الباقي وان انهدم بعد قبضه ما فالباقي له لازم بمحضته من الاجر كذا في المبسوط \* اذا استأجر حماما سنة بكذا فلم يسلم الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وأبى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط \* واذا استأجر حماما واحدا فانهم منه بيت قبل القبض أو بعده فله أن يترك كذا في المبسوط \* رجل آجر حماما سنة ثم ان آجر آخر في أثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر حماما وعبدان يقوم على الحمام فانهم أحدهما بعد قبضه ما فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره ليقوم عليه لم يكن له تركه كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بغير قدره واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدر فلم يعمل في الحمام شهر اقل صاحب الحمام أجره لانه سلم الحمام اليه كما التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع به بان استأجر قدرا آخرى فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كانت القدر لرب الحمام فانكسرت فان هنالك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدره ولا أجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله أو من غيره المعتقد كذا في المبسوط \* دخل بدائق على أن يتوره صاحب الحمام أو بفلس على أن يغتسل فهو فاسد قياسا وجائزا استعسانا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بأجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة وأراد أن يرده الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله أن يرده الحمام كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر حماما شهر فعمل فيه من الشهر الثاني فلا أجر عليه في الشهر الثاني وروى عن أصحابنا رجهم الله تعالى أن عليه أجر الشهر الثاني بالتراخي وهكذا روى في الدار وخبى عن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما كانوا فوقان بين الرويتين وقال من قال لا يجب الاجر محمول على دار وجمام لم يعد للاستغلال فاما اذا كانا معدين للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر حماما فوجد من بابله أن يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان أصل المنفعة حاصل لا يجب الاجر

(٦٠ - فتاوى رابع) سماعة القاضي قلت لمجد اذا رأى أسفل الطنفسة لا وجهها قال لا خيار له لان هذا شيء واحد والاول شيان \* وعن الامام اذا رأى وجه البساط ليس له الرجوع اشترى جز بين جز را فقلع بغض الجز فوجد فيه جيدا ثم قلع الجز وبالباطل فاذ هو معيب

لا يرد ويرجع بنقصان الغيب \* اشترى الجزر الداخل في الارض ان اشترى ما ظهر جازوا في الارض لا اشترى جزرا في جوالق في أعلاه  
طوال وفي أسفله قصاران القصار يشترى (٤٧٤) مما يشترى به الطوال لا يرد ولا يرد \* ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل

بقدر ما مضى ولو استأجر حاما ودخل الا بحر مع بعض أصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد  
بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى  
\* وفي مجموع النوازل استأجر حاما يبذل معلوم على أن عليه الاجرة حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف  
مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحا بالبيت  
الذي هو فيه ومناعه بها عشرة دراهم كل شهر ثم طعن فيها طعنا ثلاثين درهما في الشهر فربح عشرين  
هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين اما أن أصله شيء ينتفع به في الربح بان كرى نهرها أو نقيب الحجر أو لم  
يصح فان لم يصلح فان كان يلى الطعن بنفسه تطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلى الطعن  
بنفسه فانه لا تطيب له الزيادة وان كان أصله شيئا فانه تطيب له وان كان لا يلى الطعن بنفسه كذا في المحيط  
\* اذا استأجر موضعا على نهر لبنى عليه بناء ويتخذ عليه ربحا على أن الجارة والمتاع والحديد والبناء من  
عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطعن ولم يفسخ الاجارة فالاجر لازم كذا في المبسوط \* واذا  
خاف رب الربح أن ينقطع الماء ففسخ الاجارة فاستأجر البيت والجحرين والمتاع خاصة فهو جائز فان  
انقطع الماء يكون عذرا وكذلك لو شرط أن لا يغير متى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط  
\* طاحونة أو حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم أنفق أحدهما مستأجرين في مرمة  
الحمام باذن مؤجرها فأراد أن يرجع بما أنفق على المالك الذي لم يؤجره فانه يكون ما أنفق على الذي أذن له في  
الانفاق وهو مؤجرها لانه أنفقها باذنه فيصير كأن المؤجر هو الذي أنفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك  
في الطاحونة اذا كان الانفاق والمرمة باذنه أو بأمر القاضى فان القاضى يأمره أولا بالمرمة فان لم يفعل  
يأذن للشريك بالانفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر ربحا لطحن  
الحنطة وطحن بها مامثل الحنطة أو دونها ضررا لا يصير مخالفا وان فوقها صار مخالفا غاصبا كذا في الوجيز  
للكردى \* قال رضى الله عنه لما سأله عن طاحونة بين رجلين أنلانا فاجر صاحب الثلاثين نصيبه  
فتصرف المستأجر في الكل فأراد صاحب الثالث أن يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في  
نصيب الشريك الذي لم يؤجر منه وكان له أن يمنع من الانتفاع أو اجارة نصيبه لان اجارة المشاع لا تنص  
وان حكم حاكم من حكام المسلمين بصحة ذلك فحينئذ كان للمستأجر أن ينتفع به يومين ويترك الانتفاع بها  
في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث وصاحب الثلث أن يقول أنا أغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبى لان  
ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد أجرا أحدهما نصيبه وحكم الحاكم بصحة الاجارة  
لم يكن لصاحب الثلث أن يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا يضر بالطاحونة  
ولكن ينبغي أن يتأخر فينتفع صاحب الثلاثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهر أو يتأخر أكثر من  
الشهر كيلا يسقط الحمام عن الانتفاع فان في المدة القليلة يضر بالحمام فلا يمكن أحدهما بما يضر به كذا  
في جواهر الفتاوى \* واذا استأجر الرجل ربحا من رجل ويتأخر بغيره من آخر فاستأجر الكل صفقة  
واحدة كل شهر بأجر معلوم فاجر واذل فاجر كذا في المحيط \* وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه  
ربح ماء قد ذهب وجاء آخر بربحا أخرى ومناعه فانصحبها في البيت واشترى كاهل أن يتقبل من الناس  
الحنطة والشعير فيطحنها فاسمها فهو بينهما نصفان فهو جائز وما قبله وطحنه فاجر بينهما نصفان  
وليس للرجل ولا للبيت اجرة ولو أجرة الربح بأجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الربح  
ولصاحب البيت أجر مثل بيته ونفسه على صاحب الربح اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا أجوز به نصف  
أجر مثل أجر الربح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* قال واذا كان لرجل بيت ونهر  
وربح ومناعه فانه كسر الحجر الأعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجر بغير أمر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر

عند الامام له الخيار ما لم ين  
الكل \* وكله بشراء عبد  
بعينه وقد كان الموكل رآه أو  
علم بعينه لا يرد الموكل وان  
عبد بغير عينه فراه الوكيل  
أو علم بعينه رده وان كان  
وكيله رآه ثم اشتراه لا خيار  
للوكيل ولا للموكل الرجوع  
الحقوق اليه \* اشترى أرزا  
في جوالقين وأنفق أحدهما  
ثم رأى الآخر ان كان الثاني  
دون الاول يرد بالعيب والا  
لا \* اشترى زقا فامس دهن  
وذاق واحدا ان كان الكل  
من نوع على صفقة واحدة  
بطل خيار الكل والا لا \*  
رأى دارا ولم يقل نيك آمد  
ولا سند آمد ولا به آمد  
ولكن قال اشهدوا على أنى  
شريته بطل خيار الرؤية لان  
الشهادتين على تقرير المالك  
وبه يبطل خيار الرؤية \* باع  
بخبير ثلاثة أيام فزاد المشتري  
في الثمن ليجيز البائع البيع  
جائزا صار كأنهم ما تفاخرا  
العقد وعقد آخر بالثمن  
الثاني \* كل تصرف صحيح  
لا يجوز نقضه ما لم يبطل تلك  
الجهة قطعا كمن باع بالخيار  
ونقص المشتري الثمن في  
مدة الخيار أو جعل المستأجر  
الاجرة قبل استيفاء المنفعة  
أو قضى الى أجنبي دينابلا  
أمر الدائن لا يملك الاسترداد  
لاحتمال أن يقع غنا  
وأجرة وقضاء عن دين وفي

المنتقى ان المديون يملك استرداده \* (الثامن في بيع اب وام ووصى) \* الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا  
من نفسه الا لو اوجد عند عدم الاب قائم ما يليق به بمثل القيمة أو بما يتغابن في ظاهر الرواية ويكتفى بعبارة واحدة كقوله بعته عدي



من ابني أو اشترى عبده أو بعت عبداً من ابني هذا عندنا والشافعي يشترط عيارين ويكون أصيلاً في حق نفسه نائباً عن صغيره فإذا بلغ أو بلغا فالعهد عليه \* ولو اشترى مالاً وله لا يرأى عن الثمن حتى يسلمه إلى وصي ينصبه (٤٧٥) القاضي ثم يردده وصيه إلى الوالد ويكون

وديعة عنده \* ولو باع من ولده وهو فيه لا يكون قابضاً حتى يخليه \* وذكر في زيادات الاستروشن أن القاضي إذا باع مال أحد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصي لم يجوز ذكر الوار على عكسه وضم الوصي إلى القاضي وقال يلى الأب ذلك لا الوصي والقاضي والطحاوي الجدد في شراء ماله وبيعه كالأب والوصي في بيع ماله وشراؤه من الأجنبية كالأب أيضاً إلا في البيع والشراء من نفسه ولا يملك الأب التوكيل لبيع مال ولده أو اشتراؤه إلا إذا كان الأب حاضراً وقبل لأنه لا يقوم مقام الأب من كل وجه وكذا لو وكل واحداً ببيع مال ابنه من ابنه الآخر فإذا وكل وكيلين يصح ولا يملك الوصي بأن باع مال أحد الصغيرين من الآخر عند الإمام خلافاً للثاني \* والحاصل لا يلى الوصي بيع مال أحدهما من الآخر ويجوز من الأب إذا لم يفحش الغبن واختار صاحب الحصران الأب يملك شراء مال الصغير لنفسه بمثل قيمته أو بغيره يسير والوصي لو اشترى بمثل القيمة أو ييسر لنفسه لا أجماعاً ولا كثيراً لا عند محمد وان باع الأب عقار الصغير بالقيمة العدل من غيره

معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو مسي في ذلك ولا أجر عليه ولو كان وضع الحجر الأعلى برضا من صاحبه على أن الكسب بينهم ما انصفان وعلى أن يعملوا بأنفسهم ما فني أجر الحجر الأعلى كان جميع الأجر لصاحب الحجر الأعلى وإن تقبل كل واحد منهم فهو بينهم هكذا في المحيط \* طاحونة مشتركة عرضتها بين رجلين والطاحونة لأحددهما خاصة يعني الأجر من رجل بأجرة معاملة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الأجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أن رجلاً باع على نهر يبتاعون نصف فيه ربحي بغير إذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطعمه واكتسب مالا كان له الكسب ويصير غاصباً لارضه فيعتبر فيه أحكام الغصب فيضمن ما انتقص من أرضه كغاصب الأرض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة \* ركب المستأجر في الطاحونة حجراً أو حديداً أو شيئاً آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيها بأن أمر المؤجر على أن يرفع من الغلة يرجع ويكون له وإن بلا أمره يأخذ غير المركب بقيمة المركب كذا في الوجيز للسكندر

\* والله أعلم

### \* (الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالمعقود عليه) \*

قال وتجاوز الكفالة والحوالة في جميع الأجرات بالاجرة في عاجلها وآجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع أو باستراط التججيل أو لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الأصل إن لم يشترط خلافه في تججيل أو تأجيل وإن عمل الكفيل بالاجر لم يرجع على الأصل حتى يحل الاجل كذا في المحيط \* وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر بالاجر حتى يؤديه ولكنه إن لم يمه به صاحبه فله أن يلزم المكفول عنه حتى يفسكه أو يؤديه عنه كذا في المبسوط \* ولو اختلف الأجر والكفيل والمستأجر في مقدار الأجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآخر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم قال قول المستأجر لأنكاره الزيادة يؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر إلا بنصف درهم ولو أقاموا جميعاً البينة فالبينة للأجر كذا في المحيط \* ولو أقام الطالب بينة يأخذها من مالها كذا في الوجيز للسكندر \* وإن كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كانت ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وإن هلك الثوب عند المستأجر يرى الكفيل ويقضى على المستأجر بالاجر المثل كذا في المحيط \* لو استأجر خياطاً الخياط له ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به إنسان أن كفّل بتسليم نفس الخياطة صح وإن كفّل بخياطته لا يصح وإن لم يشترط عليه خياطته فكفل إنسان بالخياطة صح ثم في مسألة الخياطة إذا لم تصح الكفالة بالخياطة وخاط الكفيل رجوع على صاحب الثوب بالاجر مثل عمله وإذا صححت الكفالة وخاط الكفيل رجوع على المكفول عنه بالاجر مثل عمله بالغاماً بالغ إذا كانت الكفالة بأمره هكذا في المحيط \* لو استأجر منهُ بالاجر أعيانها يحمل عليها متاعاً مسمى إلى بلد معلوم وكفل له رجل بالجوالة جاز ولو استأجر بالاجر أعيانها وكفل له رجل بالجوالة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا عمل المستأجر بالاجر وكفل له رجل بالاجر ان انتقضت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط \* والله سبحانه وتعالى أعلم

### \* (الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين) \*

(الفصل الأول في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين) وإن اختلفا بعد انقضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر مع عينه والبينة بينة الأجر ولو اتفقا أنه سلم في أول المدة أو المسافة واختلفا في حدوث العارض فقال المستأجر عارض لي مانع عن الانتفاع به من مرض أو غصب أو باق وجهه بالمؤجر ذلك فإن كان ذلك العارض قائماً

إن محمداً أو مستورا صح وإن مفسداً لا ونقضه إذا بلغ الأجر إذا كان خيراً بان باع بضع قيمته وفي بيع منقوله رواية لا يجوز إلا أن يكون خيراً وهو اختيار الصدر وعليه الفتوى وفي رواية يجوز بوضع الثمن على يد عدل \* باع مال ولده ثم ادعى فيه الغبن الفاحش لا يسمع

وده بسم يسرى الحيوان فاحش ان كثر منه وفي العروض ذمنا زده وفي العقار دمنه وانه في الشئ الذي ليس له قيمة معلومة كالشباب أمانى  
الحيز واللحم وماله قيمة مقدرة فالو كيل (٤٧٦) بالشراء اذا اراد فيه باقل أو أكثر لا يتخذ على الموكل \* باع الاب مال ابنه وسلم لا يملك استرداده

يحبس حتى يستوفي الثمن  
بخلاف ما اذا سلم الصغيرة  
حيث يملك المنع لاخذ  
صداقها \* اشترى خادما  
لا يملك الصغير لا يرجع عليه  
بالثمن وكذا ان مات قبل  
الاداء يؤخذ من تركته  
كدينه الا اذا شهد أنه أخذه  
لا يملك يرجع بثمنه على ابنه  
ويعتبر الاشهاد وقت الشراء  
وقيل وقت نقد الثمن وفي  
الوصى يرجع أشهد ام لا  
وعن محمد اذا لم يشهد على  
الرجوع لكن فيه نواه وقت  
الشراء ونقد على هذه النية  
يسعه الرجوع ديانة \* اشترى  
طعاما للصغير من ماله وللصغير  
مال كان متبرعا وعن الثاني ان  
اشترى لابنه شيئا يجبر عليه  
كالطعام والكسوة ولا مال  
للصغير لا يرجع وان اشهد وان  
مما لا يجبر عليه بان كان للصغير  
مال فاشترى طعاما أو كسوة  
أو اشترى دارا أو ضياعا ان  
اشهد وقت الشراء على ان  
يرجع يرجع والا لا \* وفي  
الفتاوى ان اشترت الام  
لولدها عقارا بما لها وقع الشراء  
بها ولا تملك المنع من الولد لانها  
واهبة له وقابضة وفيه  
اشكال يأتي في الهبة \* ولو  
اشترت لولدها على ان لا ترجع  
بالثمن عليه كان بمنزلة الهبة  
\* دفعت الف إلى رجل  
اشترى لابنها دارا والاب جى  
فاشترى له واجاز الاب وقع

عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن قائما فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه  
ولو اتفقا على حدوث المنع واختلغا في مدة بقاء المانع فالقول قول المستأجر كذا في المحيط \* ولو اختلفا  
في قبض الاجرة قبل القبض أو في مدة الاجارة يتحالفان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب \* اختلفا في مضى  
المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية \* واذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المنسب في العقد والمدعى  
هو المؤجر أو المستأجر فشهد أحدهما بمثل ما ادعى المدعى والاخر باقل أو أكثر لا تقبل الشهادة ومن  
أصحنا من يقول هذا قبل استيفاء المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البديل  
لا يتمكن القاضي من ذلك وأما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي أن يكون على الخلاف  
عند أبي يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى يقضى بالاقول كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعى ستة وشهد بها أحد  
الشاهدين والاخر بخمسة قال رضى الله عنه والاصح عنده أن الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان  
الاجرة بدل في عقد المعاوضة كالثمن في البيع فلا بد أن يكون مكذبا أحد شاهديه فيمتنع قبول شهادته وان لم  
يكن لهما بينة وقد تصادقا على الاجارة واختلفا في الاجرة تبطل استيفاء المنفعة تحالفا وتراذلا وكذلك ان كانت  
دابة فقال المستكرى من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراة بعشرة والصراة النصف  
تحالفا وبعد ما حلها ان قامت البينة لأحدهما أخذت بيئته وان قامت لهما بينة أخذت بيئته رب الدابة  
على الاجر وبينه المستأجر على فضل المسير على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول أولا الى بغداد  
بأثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبيئتين بيئته رب الدابة وان كان قدر كها الى  
بغداد وقال قد أعرتني الدابة وقد قال صاحبها أكريتها منك بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان  
عليه ولا أجر فان أقام المؤجر شاهدين فشهد أحدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم  
كذا في المبسوط \* أنكر الصباغ دفع الثوب اليه فشهد شاهد أنه دفع اليه ليصبغه أجز وشهد الآخر ليصبغه  
أصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا ادعى قبل رجل أنه أكرأه دابتين باعيا منهما بعشرة  
دراهم الى بغداد وأقام على ذلك البينة وأقام رب الدابتين البينة أنه أكرأه أحدهما باعيا منها الى بغداد بعشرة  
دراهم كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا بأنه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا  
كان أجر مثلهما على السواء ثم يرجع وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف  
ومحمد رجحهما الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر وأما اذا اختلفا في جنس الاجر بأن قال  
صاحب الدابة أكريتك أحدهما الى بغداد بدينار وأقام البينة على ذلك وأقام المستكرى البينة أنه  
استأجرهما جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بدينار وخمسة دراهم اذا  
كان أجر مثلهما على السواء كذا في المحيط \* ولو أكرت دابتين أحدهما باعيا منها الى الحيرة والاخرى الى  
القادسية فجاوزتهما الى القادسية فنفت أحدهما واختلفا فقال المكري التي نفقت قد أكرتنيها الى  
الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكرى هي التي أكرتنيها الى القادسية فالقول قول المكري  
ضمن المستكرى قيمتها كذا في الغيائية \* وان ادعى المستأجر الاجارة ومحمد صاحب الدابة فشهد  
شاهد أنه استأجرها لركبها الى بغداد بعشرة وشهد الآخر أنه استأجرها لركبها ويحمل عليها هذا المتاع  
والمستأجر يدعى كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في جولين كذا في المبسوط \* رجل ركب سفينة  
رجل من ترمذ (١) الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب جلتك الى أمل بخمسة دراهم وقال  
الراكب استأجرني لاحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يخاف كل واحد منهما وليست البداية بينهما  
أحدهما بأولى من الآخر فكان للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء وان أقرع كان حسنا فان حلفا لأجر لأحدهما  
على صاحبه وان أقاما البينة فالبيئتين البيئتين الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا  
(١) قوله الى أمل في القاموس أمل كاتك بلدة بظفرستان وبلدة على ميل من جيحون اه بجرأوى

الشراء للمشتري لان شراء الفضولي لا يتوقف \* دار لرجل أو مشتركة بين الاب والرجل ولا لاب ابن صغير له أم فقالت  
اشتريت هذه الدار لابني بماله والاب حاضر واشتريت منك لابني بماله فقلا لا يعنوا وقع الملك لابن لاجارة لاب بالخضور أو بقبول العقد



بيع وصى الاب لاوصى القاضى لانه وكيل من نفسه ان ينفع ظاهر كبيع مايساوى تسعة بعشرة أو يشتري مايساوى عشرة بتسعة يجوز  
وهذا مما يحفظ وبه يفتى وكذا لا يملك وصى القاضى البيع ممن لا يقبل شهادته له \* (٤٧٧) القاضى اذا باع مال اليتيم من نفسه

أو اشترى لا يجوز لانه بمنزلة  
الحكم لنفسه \* ويروى ان  
ذا النورين رضى الله عنه رأى  
ابلا من الصدقة فابحبه  
فأقامه في السوق فلما بلغ  
أقصى الثمن اشتراه به فأتى  
الناس الى عبد الرحمن بن  
عوف فأخبروه فأتاه فعابه  
فقال رأيت الفاروق رضى  
الله عنه فله فكان هذا أول  
عيب عيب عليه \* وفي  
المنتقى شراء القاضى لنفسه  
مال اليتيم كشرائه الوصى وإذا  
رفع الى قاض آخر نظر ان  
فيه خير لليتيم اجازة والا  
رفعه وذكر القاضى ان  
القاضى لا يبيع من اليتيم  
مال نفسه ولا يتزوج بالصغيرة  
لكن اذا باع مال اليتيم أو  
اشترى من وصيه وان  
منصوبه يجوز \* أمر انسان  
الوصى ان يشتري له فاشتراه  
من اليتيم لا يجوز بخلاف  
ما اذا اشتراه لنفسه والنفع  
ظاهر \* وللوصى أن يبيع  
من الصبي المأذون \* ولو  
اشترى القاضى مال اليتيم  
من وصى نصبة صح لانه نائب  
عن اليتيم لا عن القاضى \*  
يبيع الوصى التركة من غيره  
على ثلاثة أوجه كلهم  
صغار أو كبار أو مختلطون \* فان  
صغارا فجواب السالف انه يجوز  
مطلقا عارا أو عرضا غيب  
أو حضورا على الميت دين أم لا  
اذا كان بالقيمة العادلة أو

أجر عليه لصاحب السفينة لانهم المأقاما البينة يجعل كان الامر من كانا فيبطل اجارة صاحب السفينة  
من الراكب لانه لا بد للآخ من أن يكون في السفينة رجل قال لا تخافى أركبتك بغلا من ترمذى يبلغ  
بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لابل استأجرتنى لابلغة الى فلان يبلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد  
منهم ما قال حلف الا يجب شئ وان أقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على  
المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية \* قال المستأجر اكرت الى القادسية بدرهم وقال  
الا تجرالى موضع آخر وقد ركبها الى القادسية فلا كراء عليه لانه خالف كذا في السراجية \* وان قال  
المؤاجر انما أجزتك الدابة الى هذا الموضع وقال الراكب لابل أعرتنى الدابة وجاوز الموضع فهلكت الدابة  
فانه يضمن كذا في الذخيرة \* ولوركب رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة أكرتيتها الى الجبانة  
بدرهم فجاوز ذلك وقال الذى ركب أعرتنيها وحلف على ذلك فهو برى من الاجر فان أقام رب  
الدابة شاهدين أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة أنه أكرها الى الساحين بدرهم  
ونصف وشهد له شاهد بذلك وآخر شهد بانه أكرها الى الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان قد  
ركبها كذا في المبسوط \* فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف  
فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الا تجر يدعى الاجارة برهن فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين  
لا تقبل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* رجل استأجر دار سنة فادعى  
المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدرهم وشهرات تسعة وادعى الا تجر أنه أجزها سنة بعشرة دراهم  
وأقام كل واحد منهم ما بينة على ما ادعى روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى بينة رب الدار وان  
اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة أو بعد ما وصل الى المكان الذى يدعى اليه الاجارة فالقول  
قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهم وان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة أو منسية بعض  
المسافة فائمه ما يتحالفان وإذا اختلفا تنسخ الاجارة فيما بقى فيكون القول قول المستأجر في حصصة ما مضى  
كذا في الظهيرية \* وعنه أيضا رجل أقام البينة أنى استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة  
دراهم وأقام رب الدار بينة أنى أجزته امنه شهر بعشرة دراهم فأتى أقبل بينة رب الدار على الاجر وأجعلها  
شهر بعشرة وأجعل على المستأجر فى الشهر الثانى خمسة دراهم كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى ولو قال  
أجزت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الا تجر استأجرت هذا الشهر وشهرا آخر بخمسة فى الشهر  
الاول تجب عشرة دراهم وفى الشهر الثانى درهمان ونصف كذا في التتارخانية \* رجل أقام  
بينته أنه أجزه بثمانية دراهم ثلاثة أشهر كل شهر بثلاثة دراهم وأقام الا تجر بينته أنه استأجره ستة  
أشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلاثة أشهر تسعة دراهم ولثلاثة أشهر ثلاثة دراهم كذا في محيط السرخسى \*  
هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل فى يديه دار سكنها شهر فأقام رجلان كل واحد منهما ما  
بينته أنه ادارها أجزها امنه يعنى من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذى فى يديه الدار ينكر  
دعواه ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الدارين المدعين نصفان ولكل واحد منهما خمسة دراهم  
استحسنانا والقياس أن يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط \* وفي نوادر هشام عن أبى يوسف  
رحمه الله تعالى رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب أعطيتك الثوب على أجرة درهم وقال الخياط  
لم تسم لى أجزا فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم أسم لك أجزا وقد أخذته على سبيل الاجر وقال  
الخياط سميت لى أجزا فانه يحلف رب الثوب وله أجزم مثله كذا في الذخيرة \* اذكر فى الاصل رجل دفع الى  
صباغ ثوبا بالصبغة أجزه فصبغه أجزه على ما وصف له بعصفر ثم اختلفا فى الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم  
وقال رب الثوب بدانقين فان قامت لهما بينة أخذت بينة الصباغ وان لم تقم لهما بينة فأتى أنظر الى ما زاد

بما يتغابن فيه والمتأخرون ان يبعه العقار لا يجوز الا باحدى معان ثلاث اما ان يزداد فى القيمة أو بضعف القيمة فى قول كعشرة  
بخمسة عشر أو الحاجة الصغرى الى ثمنه أو كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنه وبه يفتى ويبيع العروض يجوز بذون هذه الشروط

« وان كذا حضور اولاد دين على المتوفى لا يملك التصرف في التركة سوى تقاضي ديون الميت فيأخذ منه ووفيه الى الورثة وان عليه دين محيط باع كلها أجباعا والاباع بقدره فان (٤٧٨) باع أزيد من عند الامام وان لا لكنه أوصى بوصايا كان ثلثا أو دونه أنفذها وان أزيد بقدره

ورد الباقي الى الورثة وان لم يكن قد وصى به في التركة باع بقدرها وما زاد على الخلاف وكل هذا اذا لم يقض الورثة الدين والوصية من خالص ما اهتم ولوقعوا لا يلي البيع \* وفي المنتقى لو على المتوفى دين يجوز بيع العقار كالمنقول عند الامام وعند الثاني ان في قيمة العروض وفاة فبنيه باطل وان الورثة غيب وحده ثلاثة فيما روى عن محمد فان لادين فيها ولا وصية باع المنقول لا العقار ولو خاف هلاك العقار فالاصح أنه لا يلي البيع وان فيها دين ملك بيع العروض مطلقا قدر الدين أو أزيد وحكم العقار ذكرناه وان كان مختلطاً صغاراً وكباراً ان البكار غيب وهي خالية عن الدين والوصية باع المنقول ومن العقار ما يخص الصغار وحصه البكار على الخلاف وان مشغولة بالدين أو الوصية ان محيطا ملك بيع السكك والابقدر الدين أو الوصية وحكم بيع الزيادة ذكرناه وان البكار حضوراً خالية فحصة الصغار من المنقول والعقار وحصه البكار ذكرناه وان مشغولة بالدين ان محيطا فالسكك والا فبالقدر الزيادة على الخلاف وأما لدان احاطة الدين تمنع ملك الورثة \* باع الوصي مال الصغير لينفق على نفسه صحيح ومن قيمته ان باع عقاره بعد ما وجد احدى المعاني الثلاثة وان باع هو أو المتولى باكثر من القيمة ثم قال

العصفر في قيمة الثوب فان كان درهماً أو أكثر أعطيته به درهمين بعد أن يحلف الصباغ ما صبغته به دانقين ولا يزد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصفر أقل من دانقين أعطيته دانقين بعد أن يحلف صاحب الثوب ما صبغته به دانقين ولا ينقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال أعطيت الصباغ ذلك بعد أن يحلف ما صبغته به دانقين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع \* وان كان الصباغ سواداً فالقول قول رب الثوب مع عينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير أجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فأما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير أجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا بمتحالف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعى لنفسه درهماً على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعى على الصباغ أنه وهب الصباغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فيجلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصباغ في ثوبه ولا يجاوز به درهمين كذا في المبسوط \* ان اختلافنا في أصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار علمت لي بغير أجر وقال القصار لا بل علمت لك بأجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ بيمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصادقا على أنه دفع اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في عيون المسائل أن فيه أقوالاً ثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى ان اتخذ كائناً واتصبا لأمه القصار فانه يجب الاجرة والا فلا وعليه التمسك هكذا في محيط لسرخسي \* ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن أخذ في العمل تحالفوا وإذا وان كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما أقام بعض العمل في حصة ما أقام القول قول رب الثوب مع عينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتباراً بالبعض بالكل كذا في المبسوط \* اذا اختلفا في جنس الاجر أنه دراهم أو دينار أو في صفته أنه جيد أو ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عيناً اختلفا في جنسه أو في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة ديناً ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفاً كافي ببيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ بيمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ بيمين المؤجر وأيهما انكسر عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان أقام البينة فالبينة يستحقه من الاجر وادعى المستأجر فضلاً فيما يستحقه من المنفعة فالامر في التحالف على ما بيناه فان أقام البينة قبلت بيمينه كل واحد على الفضل الذي يستحق فهو أن يدعى الاجر شهرين أو عشرة أشهر والمستأجر شهرين بخمسة وأقام البينة يقتضى شهرين بعشرة وان لم تكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع عينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافهما في الاجرة في نوعين بأن ادعى أحدهما دراهم والاخر ديناراً فالامر في التحالف والنكول واقامة أحدهما البينة على ما بينا وان أقام البينة فالبينة بيمينه الاجر وان اختلفا في المدة مع ذلك أو في المسافة بأن قال المؤجر أجر ترك لي القصر بدينار وقال المستأجر بل لي الكوفة بعشرة دراهم وأقام البينة فهي الى الكوفة بدينار او خمسة دراهم كذا في المحيط \* وان اختلفا في الجنس بين فقال الاجر ترك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل لي الكوفة بعشرة دراهم فانه ما يتحالفان وأيهما انكسر لزمته دعوى الآخر وأيهما أقام البينة قبلت وان أقام البينة فانه يقتضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقتضى الى القصر بدينار بيمينه الاجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بيمينه المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اختلفا في الاجر والمدة جميعاً وفي المسافة جميعاً قال الاجر

أجر ترك  
لا يصح \* وصى أو وكيل أو عبد ما دون ما اشترى ما يساوي ثلاثة آلاف بأف ثم عشر على عيب لا يرده \* باع الوصي أو الاب عقاراً لصبي ورأى



القاضي نقض البيع أصله نقضه \* باع الوكيل على انه بالخيار ثلاثة اشهر الوكيل أو الموكل في الايام الثلاثة ثم البيع وقال زفر في موت الوكيل وفي الموكل بطل البيع \* باع الوصي جارية اليتيم بالخيار ثلاثة اشهر الوصي أو الوصي أو أدرك في المدة ثم في قولهم

الاموت اليتيم عن زفر  
يطل \* وقال أبو الليث باع  
الاب على انه بالخيار ثلاثة اشهر  
فادرك الصبي فيه لا يجوز  
البيع الا باجازة الصبي  
وهذه مخالفة لقول الثاني  
وزفر وعن محمد في أخرى انه  
يتحول الخيار الى الصبي فان  
أجاز فيه جاز وان نقض  
انقض \* باع عبد ابنه الصغير  
شارط الخيار لنفسه ثلاثة اشهر  
فبلغ فيه قبل اجازة الاب  
بطل البيع كذا في الجامع  
وفي الزيادات على قول الثاني  
ثم البيع كالمات الاب في  
المدة وفي ظاهر الرواية عن  
محمد العقد موقوف الى  
اجازة الابن على الابد وفي  
رواية النوادر انه موقوف  
الى ثلاثة لان التوقف للخيار  
فيه قدر بقدره \* وفي رواية  
القدوري اشترى الاب  
والوصي بدين في الذمة بالخيار  
ثلاثة اشهر فبلغ فيه جاز العقد  
عليه ما للصبي خيار الاجازة  
والفسخ \* ولو باع الاب  
والوصي ماله ثم بلغ فالعقد  
الى الاب والوصي ولا يجوز  
التصرف على المبرم والذي  
يجب ويفيق والمغني عليه  
الاتصرف وكيه عليه في  
حال الافاقه لان هذه  
العوارض بمنزلة النوم \* ولو  
لحق العقل ابن واب في  
النكاح الابن وفي البيع الاب

أجر تلك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتخالفان واذا حلقا  
فسخ العقد بينهما وأيم ما أقام البينة قبلت بينته وان أقام ما يقضي بالبنتين جميعا فيقضي بزيادة الاجر  
بينة الاجر وبزيادة المدة والمسافة بينة المستأجر وأيم ما يبدأ الدعوى يحلف صاحبه أولا كذا في خزنة  
المفتين \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى حذاء نعلين ليخصه فقال الحذاء امرتني بدرهمين  
وقال الاجر امرتك بدرهمين نظر ان كان يستطيع ان ينزعها من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعها وان  
كان لا يستطيع ان ينزعها الا بضرر فله أجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف الخياط ورب  
الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه قباه وقد خطته قيصا وقال الخياط لابل امرتني ان أقطعه  
قيصا فالقول قول رب الثوب مع عيته وهو بالخيار ان شاء أخذ القميص وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه  
قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية \* وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح الكافي وان  
أقام البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان \* ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب  
امرتك بالعصر وقال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البدائع \* دفع  
ليصبغ بقميص فقتل صبغه بقميص وقال رب الثوب ربع قميصي أهلك الصنعة فان قالوا مثل هذا  
الصباغ قد يكون ربع قميصي فالقول قول رب الثوب والبينة للصباغ كذا في محيط السرخسي \* وفي  
اجازات الاصل لو أمر حجاما أن يقطع سنه فقلع ثم اختلفا قال أمرتك بأن تقلع غير هذه السن وقال الحجام  
أمرتني بقلع هذه فالقول قول الامر ولو قلع ما أمره لكان سن أخرى متصلة بهذه السن فانقلعت  
لا يضمن كذا في الخلاصة \* ولو أمره أن يقطع شيئا من جسده أو يبط فرحته ثم اختلفا فالقول للامر مع  
عيته لان الامر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي \* قال ولو دفع الى نذاف ثوبا يندف عليه قطنا  
وأمره أن يزيد من عنده ما رأى وقد ندف عشرين استأجر فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استأجر  
وأمرتك أن تزيد فلم تزد الا خمسة وقال النذاف دفعت الى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة وقد زدت القول  
قول النذاف وعلى صاحب الثوب ان يدفع اليه عشرة أساتير من قطن ولو اختلفا فيما أمر به أيضا فقال  
صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وأمرتك أن تزيد خمسة عشر وقال النذاف دفعت الى عشرة  
وأمرتني أن أزيد عشرة فزدت فصاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة أساتير وان شاء أخذ  
قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير وكان الثوب للنذاف كذا في المحيط \* أعطى خياط ثوبا ليقطعه قباه محشوا  
ودفع اليه البطانة والظن فقطعه وخاطه وحشاه واتقاعا على العمل والاجر غير أن رب الثوب يقول البطانة  
ليست بطاتي فالقول للخياط مع عيته أن هذه بطانته فلو حلف تلزم البطانة رب الثوب ويسعه أن يأخذها  
ويلبسها هكذا في الكبرى \* ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك  
فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
فتاوى قاضيخان \* (١) ولا أجر للقصار كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أمين على قوله وكذلك كل أجير مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى  
قاضيخان \* فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم أمره بقصره والذي دفعته اليك لتقصره غير هذا الثوب  
فانه يأخذ الثوب ولا أجر عليه ولو كان هذا في القطار والخياطة لم يأخذها لكن يضمن الخياط قيمته ويتركه  
على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصرتك وغسلته وعليك  
(١) قوله ولا أجر للقصار لان الاجر انما يستحق باقامة العمل في الحل المأذون فيه وقد اختلفا فيه فالاصل أن

عند الثاني وقال محمد ما الى الاب وفيما اذا باع من ابنه لا يثوب قبضه عن قبض الشراء ما يمكن من القبض حقيقة فقبله الثامن مال  
البائع والولاية في ماله الى ابنه ثم وصيه ثم وصيه فان مات بلا وصية لاحد فالى الجد اب الاب ثم الى وصيه ثم الى وصيه ثم القاضي

ثم منصوب القاضى \* ولكلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والمنقول والعقار فانما يتغابن جازوا لا يجوز ولا يتوقف (٤٨٠) الى ما بعد الادراك لانه لا يجيز له حال العقد وكذا استجارهم وشرأؤهم له واذا وقعت الاجارة

على الصغير وأدرك في ممتته له الخيارات بين الامضاء والابطال وان على أملاكه لا يلى الخيار في ابطاله كما لا يلى ابطال بيع نفذ عليه في صغره وان أجر الصغير في عمل أبوه أو جده أو القاضى بأجر مثله جاز وان باقى لا وصاحب المحيط على جوازه وان باقى من المثل \* الاصل أن أضعف الاوصياء كوصى الام والاخ والعم في أقوى الحالين وهو وصى الغر الورثة كقوى الاوصياء وهو وصى الاب والجد والقاضى في أضعف الحالين وهو وصى الورثة فيكون وصى الام حال صغر الورثة كوصى الاب حال كبرهم فلا يلى وصى الام والاخ والعم التصرف حال قيامهم ولا قيام أو صيائهم أو أوصياء أو صيائهم ولا يلى وصيها التصرف في غير تركة الام منقولا أو عقارا وان لم يكن للصغير هؤلاء فوصى الام بحفظ مآثر كته الام وبيع المنقول من الحفظ لا العقار \* ولو في التركة دين باع المنقول وغيره لقضاء الدين فقط ولا يلى الشراء للتجارة الا ما لا بد منه كالنفقة والكسوة لكن من تركه الام \* وأحد الوصيين اذا باع مال الصغير من الآخر لا يجوز عند الامام لانه لو باع من أجنبي

الاجر وقال رب الثوب لم تقصره أنت ولكنى أنا قصرته عندك أو فى بيتك أو قال قصره غلامى هذا عندك لا يصح صدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما أشبه هذا من الاعمال اذا كان فى يد صاحب العمل اذا اختصم فان كانا خارجين أو فى يد المالك القول قوله فان طلب القصار عينه لم أخذه ما قصره ولكن أحلفه ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا فى الخلاصة \* ولأن القصار أعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فأخذونى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع إلا أن يقول للقصار أخذه عوضا عن ثوبى فيقول القصار نعم كذا فى فتاوى قاضى خان \* فى الفتاوى أرسل صاحب الكرايش الى القصار رسولا يسأله ثوبا به الاربعة فلما أتى به فاذا هى ثلاثة قال القصار دفعت اليه أربعة وقال الرسول دفع الى ولم يعد قال يسأل صاحب الثوب أيهما صدق يرى عن خصومته وأيها كذب فان حلف برئ وان أبى لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب أجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار فللقصار على صاحب الثوب اليمن على الاجر فان حلف برئ عن خصومة الاجر بحصة الثوب الرابع كذا فى الحاوى للفتاوى \* وفى متفرقات فتاوى الدينارى (٢) كازرى راجاه وسيم داد كه قصارت أن كنى هم دوروزين دهى نكر دواشت چندا كه هلاك شد قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال رب الثوب (٣) (بدان شرط داده ام كه ده روز و زور تمام كنى) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولى عليك الضمان قال القصار لا بل دفعت الى مطلقا لا أقصر ولم تعين مدة فالقول لمن كانت واقعة الفتوى وينبغى أن يكون القول للقصار لانه يشكر الشرط ثم اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحوه من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد أيام هل تجب الاجرة كانت واقعة الفتوى أيضا وينبغى أن لا يجب الاجر لانه لم يبق عقدا لاجرة دليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا فى الفصول العمادية \* ولو أعطى حمالا متاعا ليجعله من موضع الى موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعى وقال الحمال هو متاعك فالقول قول الحمال مع يمينه لانه أمين ولا يكون على الامر أجر الا أن يصدق به ويأخذه لانه لم يعترف باستيفاء المنافع وكذا الوجه طعنا ما فقال الحمال هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعمائى أجود من هذا فانه يفحش أن يكون القول قول رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن أن يكون القول قول الحمال ويأخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جاء به شعيرا وقال رب الطعام كان طعمائى حنطة لم يجب الاجر حتى يصدق كذا فى محيط السرخسى \* رجل استأجر حمالا ليجعل متاعه الى بلد كذا ويسلمه الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للحمال وزن الجولة أنقص مما كتب فى (البارجامة أولى البارناجامة) وأنا لا أعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا بعد ذلك فقال السمسار أو في بيتك الاجر وقال الحمال ما استوفيت القول قول الحمال ولا خصومة لكل واحد منهم ما قبل صاحبه وانما الخصومة بين الحمال وصاحب الجولة كذا فى الخلاصة \* وفى العيون عن محمد رحمه الله تعالى فممن دفع الى ملاح أكرار حنطة أن يحمل كرايا كذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص طعمائى وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام كما به حتى يأخذ منك من كل كرامة مقدار ما سمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح ان الطعام وافرو ويقال لصاحب الطعام كما به حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب الطعام كما به حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل أنه أراد به حتى تسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك ويحتمل أنه أراد به تضمن ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل (٢) أعطى للقصار ثوبا ودفع اليه الاجرية قصره فى يومين ويرده اليه فلم يقصره وأمسكه عنده الى أن هلك قال يضمن ٣ أعطيته بشرط أن تسكه فى عشرة أيام ٤ البارجامة نوع من الجوالق

لا يصح فكذا من الوصى الآخر \* باعت الام مال ولدها الصغير بلا أمر القاضى ولم تكن وصية قيل للولد ابطال البيع وقيل لا وان قبل بلوغه \* باعت تركه زوجها بعد موته ولها منه صغار زاعمة الوصاية منه ثم أنكرت الوصاية لا تصدق على المشتري ويوقف الامر الى ادراك



الصغار فبعده ان زعموا وصايتها أجرى البيع وان كذبوها فيها بطل وان كان المشتري بى على المشتراة لولا ان يرجع به عليها فان زعم صبي غير بالغ انها ليست بوصية ان ما ذونا في التجارة تصح دعواه فان عجزت عن استرداد العقار (٤٨١) ضمنى قدر قيمتها على الزاوية التي تضمن

العقار بالبيع والتسليم \* ولو كان مال اليتيم غائباً فانفق الوصى من ماله على الصغير ففترع استحساناً الا ان يشهد أنه قرض يرجع عليه \* اشترى الجدل الحافده داراً حال قيام الاب من مال نفسه واشهد على ان يرجع على الحافد لا يصح عليه لعدم ولايته حال قيام الاب وينفذ على الجد لان الشراء متى وجد نفذ انفذ \* وكل الوصى رجلاً اشترى مال الصغير لاجل الوصى لا يجوز الا اذا كان الوصى حاضراً وقيل كالأب \* خاف الوصى على عقار الصبي تسلط الظالم جاز له البيع وان لم يحتج الى ثمنه \* طمع الظالم في ماله ولا يقدر على دفعه الا باعطاء شئ فاعطى لا يضمن ان لم يقدر على الدفع الا بالدفع وان قدر بدونه ضمن \* من سأل على ظالم وخاف ان لم يبره نزع فبره لا يضمن \* رجل استباع مال الصغير بالف وآخر بالف ومائة والاول أملاً باعه من الاول وان باعه هو أو المتولى بازيد من الثمن فأقال لا تصح اقالته وكذا واشترى له أو للوقف ثم أقال ان كانت خيراً صحت والا لا

(التاسع في الوكالة بالشراء وفيه الفضولي)

(٦١ - فتاوى رابع) الوكيل به اذا تولى عنده ان يكون لا امره فله وان تولى لنفسه فله نفسه وان اختلفا يحكم النقود وان اختلفا على أنه لم يحضره نية يحكم النقود عند الثاني وعند محمد لا وكيل وقول الامام فيما ذكره العراقيون معه وغيرهم ذكره مع الثاني وهذا فيما

وان كان المراد به الثاني فعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ليس اصحاب الطعام تضمن الملاح الاجنيانة أو تقصير منه وعليه الفتوى كذا في المضمهرات \*

(الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة) \* المؤجر اذا وجد بالاجرة عيباً أو أراد ان يردّه على المستأجر ان كانت ديناً بان كانت دراهم أو دنائراً أو مكيلاً أو موزوناً في الذمة سوى الدراهم والدنانير أو عيناً كثوب بعينه أو جنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له ان يردّه على المستأجر سواء كانت الاجرة ديناً أو عيناً وان كذبه المستأجر وقال ما أعطيتك هذا ان كانت الاجرة ديناً ولم يكن أقر المؤجر بقبض الجياد ولا بالاستيفاء وانما أقر بقبض الدراهم لا غير فالقياس أن يكون القول قول المردود عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول الرادع بعينه وهو المؤجر واذا أقر بقبض الجياد بان قال قبضت الجياد أو قال قبضت الاجر أو استوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بيته المؤجر على ذلك هكذا في المحيط \* ولو كان الاجر ثوباً بعينه فقبضه ثم جاء يردّه بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستأجر فان أقام رب الدار البيعة على العيب رده سواء كان العيب يسيراً أو قاضياً ثم ينفسخ العقد برده لقوات القبض المستحق بالعقد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو أجر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجع بحصة العيب من أجر مثل الدار كذا في المبسوط \* ولو استأجر فامى من رجل بيتاً فباع فيه زماناً ثم خرج منه واختلنا في قيمته من الرفوف وأشباهها فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال المستأجر لا بل أنا أخذته فالحق القياس أن يكون القول قول رب الدار مع بعينه وفي الاستحسان القول قول المستأجر وهكذا الجواب في الطمان وسائر الصنائع اذا اختلفا فيما يحسد به الصانع في العرف والعادة دون الاجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل أن كل شئ يحدده المستأجر عادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلفت في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب أوفى خشبة أدخلها في السقف فقال رب الدار أنا آجرتك وهذا قيم او قال المستأجر أنا آجرتك فان القول قول رب الدار مع بعينه كذا في المحيط \* والآجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر أن رب الدار هو الذي يتخذ ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع أو آجر أو جص أو جذع أو باب موضوع هو للمستأجر فان أقام البيعة ففي كل شئ جملنا القول فيه قول المستأجر فالبيعة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية أو بالوعة مخفورة فقال المستأجر أنا آجرتها أو أنا أفلحها فالقول قول رب الدار وكذلك الخصى والسترة والخشب المبني في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنياً فأما ما يكون موضوعاً فيه كالسلم فالقول قول المستأجر كذا في المبسوط \* فلو أقر رب الدار أن المستأجر جصصها أو فرشها بالآجر أو ركب فيها باباً أو غلقا فللمستأجر قلعه فان أضر القلع بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة كذا في الخلاصة \* وان اختلفا (١) في الاتون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر أن المستأجر هو الذي بناء لحاجته اليه كذا في محيط السرخسى \* ولو كان في الدار كوارات تحمل أو حامات فذلك كله للمستأجر كالمتاع الموضوع كذا في المبسوط \* ولو خر المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار كما كان من كبحوا الباب والسريرو غلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مفصولاً نحو الفرش والاولى والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغياثية \* الا في أحده مصرعى الباب اذا كان موضوعاً والاخر من كبح أو لوح يعلم أنه سقط من السقف فهو للدار في التنوير يعتد به العرف ولو انهم يبيت من الدار فاختلغا في نقضه فان كان يعرف أنه من بيت انهم يبيت فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله لو كان رب الدار امره بالبناء في الدار على أن يحسبه له من الاجر فانه فاق على البناء واختلغا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار (١) قوله في الاتون كتور وقد يخفف أخذ ودان الجباز والخصاص ونحوه كما في القاموس اه بحرأوى

إذا ألقى أماراً أضافه إلى دراهم الموكل فله وإن إلى دراهمه فله أو كان وكيلاً بشراء شيء بغير عينه وإن بشيء بعينه فاشهد الوكيل أنه يشتريه لنفسه أو وكل آخر بأن يشتريه له ففعل (٤٨٣) كان للآول إذا اشتراها كثر مما وكاله به أو بخلاف جنس ما وكاله به \* دفعة عشرة بشراء شيء ففعل ولم ينقدها وسلم المشتري للوكل وأنفق العشرة في حاجته ثم قضاه عشرة أخرى من عنده جاز ولو نقد عشرة الموكل بعد ما اشترى بغيرها ولم يسلمه إلى الموكل وقع الشراء للوكيل وإن اشترى بعشرة مؤجلة ونوى الشراء للوكل لم يصدق ولم يلزم الموكل \* وكلاه: بشراء شيء وذكرا حليته وغنما متفقا فاشترى فالتعيين إليه ولو هلك فعلى الذي سماه لأن الضمان لا يطلع عليهم ولو اختلفا في اختلافان في الذكر بأن لاسد هما دراهم ولآخر ذنان فاشترى بالذنان سير وقال ذلك لذي الدراهم يلزم الوكيل للمخالفة \* قال لا تخراشتر عبدى من فلان أن علم فلان بأمره جازوا لافلا على رواية الزيادات وفي الأصل جاز ولم يشترط العلم ومنهم من أوله وجهه على العلم \* قال لاهل السوق بايعوا عبدى هذا صار مأذونا وإن لم يعرف العبد ولو قال لا تخربع عبدى هذا من ابني هذا أن علم الابن صار مأذونا ولا فلا بخلاف ما إذا أوصى لا تخربع ولم يعلم بالصيانة حيث يكون وصيا \* تعيب المشتري قبل قبضه خير الوكيل إن شاء رضى به وإن شاء رده سواء كان العيب يسيرا أو فاحشا غير أنه إن كان فاحشا يفوت به جنس المنفعة كالعبي يفتوت به جنس المنفعة كالعبي

مات الوكيل قبل الرتبة الموكل \* وكلاه: بشراء عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده ففعل على الموكل عند الامام لاطلاق اللفظ ولو بعينه

والبينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تن أو بنيت بغير إذنى فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط \* قالوا هذا إذا كان مشكلا الحال بأن اختلف في ذلك أهل الصناعة فتقال بعضهم كما يقول رب البيت أنه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانسكار والمستأجر يدعى زيادة أيفاء الاجر ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فأما إذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما فالقول قوله كذا في المحيط \* ولو كان على باب من ماصراغان أحدهما ساقط والاخر معلق بالباب واختلاف في الساقط فالقول قول رب الدار إذا عرف أنه أخوه وإن كان منقولا فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان يتناسق معه مصور مجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطروحا في البيت واختلاف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لى وتبين أن تصاويره موافقة لتصاوير البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع عينه وإن كان منقولا كذا في الذخيرة \* إذا تكارى منزلا من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فأدخله في الدار وخلى بينه وبين النزول فيه الذى كان يسكن في الدار أو غاصب ولا بينة له بذلك والساكن مقرب بذلك أو جاحد لا يلتفت إلى قول الساكن وإذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الآخر والمستأجر فينظر في ذلك إن كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الاجر وإن كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا أجر عليه \* رجل تكارى من رجل بيتا كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت أجر البيت فقال المستأجر انما أعرتنيته أو اسكنتنيته بغير أجر وصحاب البيت ينكرون ذلك ولا بينة لهما فالقول قول الساكن مع عينه وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة صاحبة المنزل وكذلك إذا قال الساكن إن الدار دارى ولا حق لك فيها فالقول قول الساكن مع عينه فان قال الساكن الدار اقلان وكفى بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصما للدعى وإن قال المستأجر انك وهبت لى المنزل فلا أجر لك وقال الآخر بل أجرتك فالقول قول المستأجر في الاجر وإن أقام جميعا البينة يؤخذ بالبينة الموهوب له وهذا كله إذا لم يكن أقر الساكن بأصل الكراء فأما إذا أقر بأصل الكراء ثم ادعى الهبة أو العارية فانه لا يصح تدق وعليه الاجر إلا أن يقيم بينة وللمستأجر خيار الرؤية إن لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم أراه فالقول قوله فإذا حلف أنه لم يره ردها إلا أن تقوم بينة أنه قد رآها كذا في المحيط \* ولو استأجر دارا شهران ثم ادعى المستأجر أن الآخر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الآخر جرحتم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها اتصافا على الاجارة والبيع لم يثبت كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تكارى منزلا من رجل على أن أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم ومؤونتهم مادام في الدار (١) فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه أجر المثل كافي سائر الاجارات الفاسدة فان قال المستأجر أنفقت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب المنزل وإن أقام البينة فالبينة بينة المستأجر رجل تكارى دارا شهرين بأربعة دراهم فسكنها يوما أو يومين ثم تحول إلى دار أخرى كان لا أجر أن يطالبه بأجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوما واحدا فالقول قوله وإن أقام البينة فالبينة بينة الآخر كذا في الذخيرة \* وإذا استأجر من آخر دارا شهرين بدرهم فسكنها شهرين فعليه أجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انهدم شيء من سكناه في الشهر الثاني يضمن ولا ضمان فيما انهدم من سكناه في الشهر الاول فان اختلفا فيما انهدم فقال المستأجر انما (١) قوله فالاجارة فاسدة لان الاجر مجهول فانه لا يدري قدر ما يكفيه وبجهالة الاجر مما يوجب فساد الاجارة كذا في المحيط اهـ مصححه

انهدم قطع اليدين يلزم الوكيل وإن يسيرا كالعور وقطع إحدى اليدين يلزم الموكل وإن مات الوكيل قبل الرتبة الموكل \* وكلاه: بشراء عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده ففعل على الموكل عند الامام لاطلاق اللفظ ولو بعينه



فقطعت يده لا يلزم لأنه يتناول السليم بحكم الإشارة \* الوكيل بالشراء أخذ المشتري على وجه السوم مع قرار الثمن فأراد الموكل فلم يرض به فهلك في يد الوكيل ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ثم يرجع به على الموكل إن كان أمره (٤٨٣) بالأخذ على وجه السوم وإن كان لم يأمره

لا يرجع \* والوكيل بالسلم يقبض المسلم فيسه وكذا الوكيل بالشراء والوكيل هو المطالب برأس المال والثمن إن شاء أخذه من الموكل وإن شاء أداه من ماله ولا يكون متبرعا فيرجع وإن هلك عنده لا يضمن وله الحبس إلى أن يقبض حقه عندهنا خلافا لفرع وإن نقدا الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بادئ الأمر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فإني لا أن يسلم المشتري فإن كان الأمر طال به بتسليمه حين كان المشتري بحضرتهم ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له أن لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري لأنه امتنع عن تسليم المشتري حال حضرته فلا ضمان منع حال غيبته وإن كان الأمر لم يطلب منه حال حضرته المشتري ليس له أن يمتنع عن دفع الثمن لأنه صار ديناً في ذمة الأمر \* قال بعت لفلان وقال الفضولي اشتريت أو قبلت لفلان أو لم يقل لفلان أو قال الفضولي بعت لفلان فقال بعت وقال اشتريت لفلان توقف ولو قال بعت منك فقال الفضولي اشتريت أو قبلت ونوى بقلبه لفلان لا يتوقف أو قال الفضولي اشتريت لفلان

أنهم سجدوا في الشهر الأول وصاحب الدار يقول إنما سجد من سجد في الشهر الثاني فعليك الضمان فالقول قول المستأجر مع يمينه واليمين بينة لصاحب الدار كذا في المحيط \* وإن زاد على الشهر الأول يوماً أو يومين فقال المستأجر إنما سجدت في الشهر الأول فالقول قوله لأنه غاصب كذا في المبسوط \* تكرار يبتأ أو دار على أن يسكنها ثم أفاطها صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر طالبه رب المنزل بالآجر فقال المستأجر لم أقدر على فتحه وقال لا آجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة لهم فأنه ينظر إلى المفتاح الذي دفع إليه الحال إن كان مفتاحاً بلائماً الغلق يمكن فتح الباب به فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم أقدر على فتحه وإن كان مادفع من المفتاح لا بلائماً الغلق ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يفتى وإن أقام البينة فالبينة بينة رب المنزل وإن كان المفتاح مفتاحاً لا بلائماً الغلق كذا في جواهر الاختلاط \* آجر داره سنة فلما انقضت أخذ الدار وكسها وسكنها فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكسستها ورمتها فلو صدقته رب الدار في ذلك ضمنها وإن أنكر فالقول له مع يمينه كذا في الكبرى \* إذا استأجر الرجل من آخر حماماً مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه لصاحب الحمام أو للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وأنا أنه قال قول المستأجر إذا لم يعرف كونه المدعى به في يد صاحب الحمام قبل هذا فأما الرماح فإن كان ذلك من عمل المستأجر وكان مقرراً بذلك فعليه أن ينقله فإن جحد أن يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط \* وإن استأجرت المرأة معلوماً لتلبسه يوماً إلى الليل فهو جائز فإن ألبست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا آجر عليها وإن اختلفا فقال رب الحلي لبسته وقالت لا بل ألبست غيري ذكر أن القول قول صاحب الحلي. معنى هذا أنهما اختلفا في الآجر فقال رب الحلي لبسته بنفسك فعليك الآجر وقالت المرأة ألبست غيري فلا آجر علي قالوا يجب أن يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار أن يحكم الحال إن كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الحلي وإن كان في يد غيرها فالقول قولها فإن هلك الحلي كان لرب الحلي أن يصدقها ويضمنها ولا آجر له كما لو ثبت الالباس معاً يئنه وإن كذبها فقد أبرأها من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي إذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر أكرتني من الكوفة إلى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل أكرتني من الكوفة بعشرة دراهم إلى قصر والقصر هو المنتصف إن لم تقم لأحدهما بينة فأنهما يتماثلان ويتراذان وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى بينته وإن أقام جميعاً البينة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ألا يقول يقضى إلى بغداد بخمسة عشر درهماً ثم يرجع وقال يقضى إلى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وإن استأجر الدابة إلى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فإن اختلفت المواردة الاجارة وإن حمل عليها أو ركبها إلى ذلك المكان فعليه المسمى استحساناً وكذلك لو استأجر عبداً ولم يسم ما استأجره له كذا في المبسوط \* وإن استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها إليه بغير سرج ولا لحام وقال أكرتني عرناً أو لم أكرتني بسرج ولا لحام وقال المستكرى استصكرتني بسرج ولحام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط \* إذا تكرار ثلاث دواب من بغداد إلى مدينة الري بأعيانها كانت الاجارة جائزة وإذا جازت الاجارة فلأن المكارى باع هذه الدواب من غيره أو وهب أو تصدق أو آجر أو أعار أو أودع فجاء المستكرى ووجد الدواب في يد غيره فأراد أن يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهو ذاعلي وجهين أما أن يكون المكارى حاضراً أو غائباً فإن كان المكارى حاضراً فإنه تقبل بينته عليه وإن كان يقر أنه آجرها منه وإذا سمعت بينة المستأجر وكان المكارى باعاً من غيره أو كان باعاً بعذر بأن كان عليه دين فادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وإن باعها بغير عذر كان المستأجر أحق به إلى أن تنقضي مدة اجارته وإن كان آجر من غيره أو وهب

وقال البائع بعت منك الأصح عدم التوقف ولو قال بعت هذا منك لفلان فقال المشتري اشتريت أو قبلت أو قال المشتري اشتريت لاجل فلان وقال البائع بعت لا يتوقف وينفذ اتفاقاً ولو قال الفضولي اشتريت لفلان على أنه بالخيار ثلاثاً يتوقف بخلاف شراء لفلان بلا

خيارو ذلك الفضولي نقض الشراء الموقوف ولا يملك نقض النكاح وكذا لومات الفضولي قبل الاجازة انفسخ (العاشري في الوكالة بالبيع) الوكيل بالبيع يملك بالعروض (٤٨٤) فيما يتغابن في مثله عند الامام ثم بعده ينظر ان وكاه يبيع عبدا بعينه فباعه بغير عينه

أو تصدق كان المستأجر أحق به إلى أن يستوفي اجارته ثم يجوز هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا اذا كان المكارى حاضر فاما اذا كان غائبا فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشتريا أو متصدقا عليه أو موهوبا لانه يدعي المالك لنفسه فمما في يده فينتصب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعد هذا ان كان باعه المكارى بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر أو وهب أو تصدق كان المستأجر أحق به إلى أن يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا أو مستعيرا أو مودعا وقد صدقه المستكرى فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر أحق به حتى يستوفي اجارته ولم يذكر أن المستأجر الاول أحق به أم الثاني ويجب أن يكون الجواب على التفصيل ان كان المكارى حاضر فالمستأجر الاول أحق به وان كان غائبا فالمستأجر الثاني أحق به لان المكارى اذا كان حاضر فبينته المستأجر الاول مقبولة في هذه الحالة والثابت بالبينه العادلة كالثابت معاينة ولو عاين الثاني اجارته أولا جعل الاول أحق به فكذا اذا ثبت بالبينه وأما اذا كان المكارى غائبا فبينته المستأجر الاول لا تقبل في هذه الحالة فيكون الثاني أحق به إلى أن يستوفي اجارته ذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي زاده المسألة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد أحمد الطواويسي والشيخ نضر الاسلام على البردوي أن بينة المستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجرا مقبولة وجعل خصما له وفريقا بين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة \* ولو استكرى الدابة فقال له المكارى استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطى نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرق منه ان أقر صاحب الدابة بذلك برئ المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة إلى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية \* وعلى المستكرى البينة أنه استأجر الغلام وان كان المستكرى وكيلابا لاستجار فان أقام البينة على أنه استأجر الغلام بعد هذا وأقر الغلام أنه قبض منه النفقة الا أنه ضاع أو سرق منه وأنكر المكارى كان القول قوله لانه لما ثبت استجار الغلام صار الغلام وكيل من جهة المكارى بقبض ما عليه من الكراء مقدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة \* فان أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة إلى الغلام وأنكر الدفع فآقر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ذاهبا وجائيات المكارى في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان أجره على المستكرى ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكرى فقالت الورثة انما آجرنا أبونا هذه الدابة على أن مؤنة الدابة عليك وأنكر المستكرى ذلك فالقول قوله وان أقام البينة فالبينة بينه الورثة فاذا استأجر رجل دابة من رجلين ذاهبا وجائيا إلى بغداد فقال أحدهما كرينا كهنا عشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعنود عليه ولا يستلها بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعي الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفا فسبح القاضى العقد في جميع الدابة كافي ببيع العين وان كان المستأجر يصدق أحدهما بأن كان يدعي العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويحكم القاضى في حصة الذي يدعي العقد بخمسة عشر فاذا تحالفا وطالب أحدهما بالنسخ من القاضى أو طلبا جميعا فان القاضى يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كالأموال أحدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعنود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان أقام جميعا البينة فانه يقضى لكل واحد منهما نصف ما ادعى من الاجرة يقضى لمدعى خمسة عشر بسبعة ونصف ويقضى للآخر بخمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعنود عليه وأما اذا اختلفا في

لا يجوز كالموكل بابعه الموكل ولو باعه بغير عينه ان قيمته مثل قيمة العبد المبيع أو أقل قدر ما يتغابن فيه جاز وان قدر ما لا يتغابن فيه لا يجوز اجماعا في الاصح لان كذا يكون مشتريا في المقابلة وكذا لو باعه بعشرة أثواب هروية لا يتحمل الغبن الفاخس ولو باعه بمكيل أو موزون بعينه فكذلك وبغير عينه اختلفوا على قول الامام والاجارة كالبيع \* باع الوكيل في غير بلد الموكل بالنسيئة لا يجب بر الوكيل على الخروج الى تلك البلدة لقبض الثمن بل يؤمر لي وكل رب المال بقبضه عند عدلين يروحان الى تلك البلدة أو يأخذ كتاب القاضى الى تلك البلدة \* باع بضائع الناس وعجل الأثمان من عنده ثم أفلس المشتري وتوى الثمن عنده يرجع عما أعطى من الثمن الى المالك لانه كان بشرط الرجوع \* باع وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع لا يرد الدلالة لانه بالاستحقاق لم يعلم ان المبيع لم يكن ملكا \* قال لا تخر اشترى جارية فلم يقل نعم ولا لا ثم اشتراها ان أشهد أنه اشتراها لنفسه فله وان لم يقل شيئا ثم أحال الشراء للآخر ان لم يحدث بها عيب صدق وان مات أو تعبت لالا أنه

منهم فيه \* بعث أغناما الى يباع فباعها ومات وزعم المشتري تسليم الثمن الى البائع لابطال رب الاغنام وارث البائع قدر قبل ان يبرهن على قبضه الثمن لانه لا يكون مجهلا قبل ثبوت قبضه فلا يعلق بالتركة ولا يطالب المشتري أيضا الا بأمر وصى البائع لا انتقال



حق قبضه اليه فان لم يكن له وصي رفع الى الحاكم ينتصب كاحد المتفاوضين اذا مات بعد بيع مال المتفاوضة وله وصي وكذا لو كان البائع وكيل حال حياته يقبضه الوكيل ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الا بينة \* باع ما وكل (٤٨٥) به في بلد آخر والطريق كان مخوفا

فجعل الثمن في برذعة حمار ونزل مع القافلة فسرق مع الحمار لا يضمن وان كان الحمار بلا امر \* دفع اليه ثوبا ليبيعه ويعطى ثمنه زيدا وطلب الثمن من زيد فانكر قبضه وادعى البائع اعطاه له فان كان باع بلا اجر فالقول له ولا ضمان عليه وان باجر فكذلك عنده خلافا لهما لان البديل امانة فكذا بدله لانه اجير مشترك ولا ضمان على زيد لان قول البائع ليس بحجة عليه \* غاب وامر تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم الثمن الى فلان فباع ولم يسلم حتى هلك لا يضمن \* سلم الوكيل المبيع قبل قبض ثمنه وكان الموكل قال له لا تسلم قبل قبضه لا يضمن لان حقوق العقدة \* دفع الوكيل العين الى المستام حتى يعرضه على أهله فتلف في يده لا يضمن والفتوى على أنه يضمن ولو باع الوكيل بالدفانير وأخذ العدة الى عوضه فرخص فالتفاوت على الموكل كالموكل لانه في الابتداء عيناك البيع بالعرض وفي الخزنة ان قبض قبض الموكل فعلى الوكيل وفي فتاوى القاضى الوكيل بالشراء بالدرهم اشترى بالدفانير أو بالعرض لا يضمن الوكيل للموكل \* باع الفضولي عبدا غير من رجل

قدر المعقود عليه في المسير فقال أحدهما كرىنا كى الى المدائن وقال الآخر الى بغداد واتفقا على الكراء فان كانا مختلفا قبل المسير والمستاجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعى ويدعى مكانا آخر أبعد مما يقران فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فان حلفا وطلبا النسخ من القاضى فسخ القاضى العقد في جميع الدابة وان كان المستاجر يصدق أحدهما فيما يدعى فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى أحد المكانين فالقول قول الآخر مع يمينه وان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المستاجر اذا كان يدعى زيادة مسير على ما يقولان كذا في المحيط \* تكرارى شق محمل فقال الجمال عنيت عيدان المحمل وقال المستكرى بل عنيت الابل ان كان الكراء مثل ما يتكرارى به خشب المحمل فالقول للحمال وان كان مثل ما يتكرارى من الابل فالقول للمستكرى لان اسم المحمل كما يطلق على العيدان يطلق على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ مجهول ولا فوجوب استنباط المراد من المقفوظ بالسمى كذا في محيط السرخسى \* واذا استأجر الرجل دابة وغلاما ليذهب به يكتب الى بغداد واختلف المستاجر والاجر فان اختلفا في ايفاء العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تسليم المبيع والمشتري ينكر وان اختلفا في ايفاء الاجر فالقول قول الغلام هكذا في المحيط \* رجل تكرارى غلاما ليذهب به يكتب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال له الذى ارسل اليه الكتاب لم تأتى به فعلى الغلام البينة على ما يدعى لانه يدعى ايفاء المعقود عليه فان أقام البينة أنه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه أعطيتته أجره عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذى يدعى ايفاء الاجر وان أقام الغلام البينة أنه قد أتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط \* رجل تكرارى دابة من رجل ولم يسم بغلاما أو حمارا فجاء بحمار فاختلفا فقال المستكرى انما استكرى منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكارى لابل أكرىتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لأحدهما بينة فانهما يتحالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم تقم لأحدهما بينة فالقول قول المستأجر فأما اذا أقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهى المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المستأجر وان وقع الاختلاف بينهما في الاجر فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكارى كذا في المحيط \* واذا تكرارى دابة من الكوفة الى فارس وسعى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر أعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس أنتقص وقال المكارى لابل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة أزيد كان عليه نقد المكان الذى فيه العقد لان نقد المكان الذى حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة \* استعمله في الرستاق باجارة فاسدة واختصم في البلد وأجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المكانين يجب أجر مثل عمله في المكان الذى استأجره فيه كذا في القنية \* اذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركها فلما كان بعد ما رجعت من الحيرة اختلفا فقال المستكرى لم أذهب بها الى الحيرة فلا أجر على وقال صاحب الدابة لابل ذهبت بها الى الحيرة ولى عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط \* فان تكرارى يوما الى الليل بدرهم فأراه الدابة على آريه او قال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل تنازعا في الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا أجر عليه وعلى رب الدابة البينة أنه قدر كرها كذا في المبسوط \* رجل استأجر عبدا يحيط معه مشاهرة كل شهر باجر مسمى فجهد الحياط الاجارة وادعى العبد أنه عبده وأقام رب العبد البينة على الاجارة

فقال المالك للبائع أو للمشتري سلمت هذا العبد كان اجارة للعبدة بمنزلة قوله أجزت \* باع الوكيل بحضرة الموكل حقوق العقد تتعلق بالوكيل لا بالموكل \* الوكيل بالبيع مطلقا يملك البيع بشرط الخيار والفسخ \* اقاله الوكيل بالسلم واقاله الوكيل بالبيع جائزة عند الامام ومحمد بخلاف

الوكيل بالشراء فإنه لا يملكها اجماع ترك الدلال ثوبا يباع عند صاحب الدكان فهرب صاحب الدكان ووضاع الثوب ضمن الدلال لانه أمين  
الوكيل وهو لا يملك الايداع والنسقي في (٤٨٦) فتاواه انه لا يضمن في الصحيح لانه لا بد لدلال منه \* الوكيل بالشراء وجد بالمبيع عيبا ورثني

فاختلفا الى القاضي في ذلك شهر اثم زكى الشهود وقد استعمل قبل الجحود وبعده فعليه أجر جميع ذلك ولو  
عطب العيب في حال الجحود في الخياطة فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عيبه  
ولكن غصبتة والمسألة بحالها كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل رجلا رجلا فأنكسر أحد  
الجريين أو الدقارة فهذا عذر وله أن يفسخ الاجارة وكذلك اذا انكسر البيت فان اختلفا فهذا على وجهين  
أما أن يختلفا في مدة الانكسار بهما اتفقا على الانكسار أو يختلفا في أصل الانكسار والجواب فيه  
كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء أو في أصل الانقطاع كذا في الذخيرة \* اكرى ابلا  
الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فلا امر الى المستأجر في الأصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن  
الطريقان متفاوتين ولو كان أحدهما أصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة \* (قال) رجلان استأجرا  
دابة من الرى الى الكوفة بأجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختصم عند القاضي فقال أحدهما اكريناها  
من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخر اكريناها من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا بينة لواحد  
منهما فان القاضي يقضى بالدابة ملكا لقره الغائب ولا يقضى فيها بالاجارة ويمنع القاضي كل واحد منهما  
من الذهاب الى الموضع الذي يدعى فان اجمعا على شيء أثر كهما القاضي وما اجمعا عليه فان أقام كل واحد  
منهما البيينة على ما ادعاه من الكرامة وزكيت البينتان وقف القاضي الدابة في أيديهم ما ولا يأذن القاضي  
لواحد منهما ما في الركوب الى الموضع الذي يدعى ولكن يأمرهما أن ينفقا عليه ما على ما يرى ان ربحي قدوم  
صاحبها وان لم يربح لا يأمرهما بالنفقة بل يأمرهما بالمبيع واذا باع الدابة بأمر القاضي وقف القاضي الثمن  
في أيديهم ما فان كانا قد اتفقا عليه بأمر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهم ما من الثمن مقدار  
ذلك كذا في التتارخانية \* فان طلب كل واحد منهما الكرامة الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه  
قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في أيديهم ما موقوف الى أن يبرهن أن ربه مات وللقاضي أن لا يسمع  
خصومتهم ما ولا يأمر بالمبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى أي  
جانب شاء كذا في الكافي \* ولو اختلفا في مدة انقطاع الماء الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة  
بدا أحدهما أن لا يرجع الى بغداد كان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رجع الا امر الى القاضي في فسخ الاجارة  
وتصادقا على ذلك ولم يقيم البينة فالقاضي لا يعرض لثبوت ذلك فان أقام البينة مع تصادقهما على ذلك  
فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء أجر ذلك النصف من شريكه على  
سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كلها من الذي يرجع الى بغداد ومعناه أن القاضي  
يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع الى بغداد ويقرر الكرامة في النصف الذي  
كان له وان شاء اكرى نصفها من آخر فيركبها جميعا وعلى سبيل النهاية كما كانا يفعلان مع الاول ثم لم يذكروا  
في الكتاب أنه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له أن يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع الى بغداد  
وذكر في موضع آخر أنه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل  
يوما وهذا الاطلاق على قولهما ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اجارة النصف من رجل آخر لا تجوز  
لنكاح الشيوخ كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن سماعة وهشام عن محمد بن درهم قال قال رجل أجر دارا من  
رجل بدرهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعته الى الآخر وأمرته أن يؤجرها فالاجرة الى  
وقال الآخر كنت غصبتها منه وأجرتها فالاجرة الى قال قول رب الدار وياخذ الآخر وان أقام الآخر  
البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بيئته وان أقام البينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل  
بيئته وكانت الاجرة له ولو كان الآخر غني في الارض بناء وأجرها مبنية فقال رب الارض أمرتك أن تبني  
وتؤجر وقال الآخر غصبتك وبنيتها وأجرتها قال يقسم الاجرة على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء مبنية

يه ان الرضا قبل القبض يلزم الموكل لان العيب قبل القبض لاحصائه من الثمن فاشبهه الفسخ بخيار الشرط والرؤية وان بعد قبض لزموكيل لان العيب بعد القبض له فسط من الثمن فلزم ابطال حق الموكل وما ذكر في زيادات شمس الأئمة أن الوكيل لو رثني بالعيب يعتبر رضاه في حق انقطاع الخصومة مع البائع لا في حق الزام الموكل محمول على رضاه بعد القبض \* وفي وكالة المنتقى رأى الوكيل بالمبيع عيبا فرضى به الوكيل وقبضها فان كان العيب ليس باستهلاك كالاصبع الزائدة لزم الا امر وان عيب استهلاك كالعمى ونحوه كان لا امر أن يلزمه المأمور عندهما وقال الامام هما سواء ويلزم ان كان بالعيب يساوي ذلك الثمن أو فيما غبن يسير وان قال الامر للمشتري لا تعرض بهذا العيب فرضي به يلزم المأمور لان الرضا بعد التمسك بالرضا بعد القبض \* الموكل بالشراء أبرأ البائع عن العيب صح حتى لا يملك الوكيل رده وفسخ المشتري مع الوكيل جائز \* ويسير الغبن متحمل الا في ست مسائل \* الوكيل باع من عبده نفسه أو ممن لا يجوز له شهادته بغين يسير

لا يجوز بقدر الحاجة ويجوز بثل قيمته في قول الامام \* الثاني رب المال باع وخط يسير \* الثالث اشترى الوارث من اصاب مودته في مرضه بغين يسير \* الرابع قال الغاصب قيمة الجارية المعصوبة لا بقية ألف ثم عادت من الإباق وظهر أنها ألف ودائق للمالك أن



ياخذها \* الخامس أوضي بثلاث ماله ثم باع في مرضه شيئا بمائة يسيرة تدخل الحجابة في الثالث \* السادس باع المريض المحيط دينه بماله مايساوى مائتين بمائة ولا مال له سواه صار المريض محبا بمائة فتنفذ الحجابة بقدر الثلث ثم يقال للشترى (٤٨٧) أما أن يبلغ الثمن إلى تمام الثلثين ولا

يرد من المبيع شيئا أو أمان يفسخ وليس له امسأله شيء من المبيع ولو قال الدلال لأعلم ضياع الثوب من يدي أو كتنى لا يضمن \* دفع الدلال الثوب إلى ظالم لا يمكن استخلاصه ولا أخذ الثمن أيضا يضمن إذا كان الظالم معروفاً صنفه \* دفع السلعة إلى مناد ينادى به وطلب منه بعشرة فضع يضمن القيمة ولا شيء على المنادى \* ولو دفع الدلال أو الوكيل الثوب إلى من يعرضه على البيع أو على من يريد الشراء ففسد أو ضاع بأن هرب به إلا أخذ قيل إن لم يأذن بالدفع يضمن وإن أذن لا وقيل يضمن مطلقا وهو الأصح وقال صاحب المنظومة لا يضمن واختار بعض أنه لا يضمن إذا لم يفرقه فان فارق ضمن كما علم في المودع الثاني والبعض على أن المدفوع إليه إن كان مأموماً لا يضمن لأنه مأذون بالدفع إليه عادة ولا يضمن \* الفضولي لا يملك الفسخ قبل الاجازة وبعددها يملك لأنه صار مأذوناً \* باع ماله بلاذنه فقال أحسنت أو أصبت أو وفقت فليس بإجازة وكذا كفيتني مؤونة البيع أو أحسنت فجزاك الله خيراً وعن محمد بن أحمد أن أحسنت أو أصبت إجازة فصار على

أصاب الأرض فهو رب الأرض وما أصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة \* قال أبو بكر استأجر دابة وذهب إلى سمرقند فباع آخر وأدعاهم لنفسه ولم يصدق أنه مستأجر واستحق عليه هل للآجر أن يرجع على بائعه قيل لا واليه أشار في الباب الثاني من الزيادات فانه قال جارية في يد عبد الله فقال إبراهيم لمجده هذه الجارية بعتم أمسك وسلمت إليك وقد غصبها منك عبد الله وصدقه محمد فلا إبراهيم أن يأخذ الثمن من محمد ولو استحق إنسان الجارية بالبيعة من يد عبد الله ليس لمحمد أن يرجع على إبراهيم فان كان المدعي للدابة ادعى فعلا على الذي في يده الدابة بأن قال هذه الدابة ملكي غصبتم مني ينتصب هو خصمنا وتسمع عليه البيعة ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه وإذا ادعى على آخر أني استأجرت هذه الدار التي في يديك من فلان بتاريخ كذا قبل أن تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصمنا المدعي في حق إثبات الاجارة عليه حتى لو أقام بيعة على الاجارة هل تسمع بيئته فهذا على وجهين أما أن ادعى على صاحب اليد فعلاً بأن قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فأخذتها مني بغير حق أو غصبتم مني تسمع بيئته وأما إذا قال استأجرت من فلان قبل أن تستأجر أنت وقد سلم إليك ولم يدع عليه فعلاً لا تسمع بيئته كذا في المحيط \* المستأجر إذا ادعى أنه استأجر الأرض وهي فارغة وادعى المؤجر أنها كانت مشغولة ومن روعة يعتبر الحال إن كانت الأرض فارغة فالقول للمستأجر وإن كانت مشغولة فالقول للآجر وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* باع الدلال ضيعة رجل بأمره فقال صاحب الضيعة بعتم بغير أجر وقال الدلال بل بأجر فان كان هذا الدلال معروفاً بأنه يبيع أموال الناس بالاجر لا يصدق إلا أمر على دعواه ويجب أجرة المثل كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فأنكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البيعة كذا في الوجيز للكردري \* وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي وفي صيد النوازل أما الاجنبى إذا قال ذبحت شاة وهي ميتة هل يكون مثله لراعي قال ينبغي أن يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قال بعض الفقهاء رجعهم الله تعالى لأن في ضمانه شكاً بخلاف ما إذا قال ذبحت شاة بأذنك وأنكر المالك الأذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي ذبحتها لانهم امرضة وقال صاحبها ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول العبادية \* دفع الاجر إلى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة بأجر عشرة أشهر وقال المؤجر آجرتها بهذه الاجرة شهرين وأبجت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها سنة فالقول للمؤجر لانه ملك الاجرة وادعت الورثة إبطال ملكه كذا في القنية \* والله سبحانه أعلم

#### باب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب

يجوز استئجار الدواب للركوب والحمل فان أطلق الر كوب جاز أن يركب من شاء كذا في الهداية \* وإذا ركب بنفسه أو أركب واحداً ليس له أن يركب غيره كذا في الكافي \* فان ركبها المستأجر أو غيره بعد مائتين ركبها فغلبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة \* فان قال على أن يركبها فلان فركبها غيره فغلبت ضمن كذا في الكافي \* اذا تكارى من رجل ابلا مسماة بغير عيها من كوفة الى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس بنفسه المسألة أنه استأجر ابلا بغير عيها لان استئجار ابل بغير عيها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل بنفسها ان يتقبل المكارى الحمل فيقول له المستكرى احملي الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكارى وانه معلوم والابل آلة الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما أشبه ذلك قال الصدر الشهيدي ونحن نفق بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معتاداً ولو لم يكن كذلك لا يجوز كذا في المحيط \* ولو

الروايتين وفي المتن وقوله له بدس ما صنعت اجازة لقبض الثمن \* باع مال أبيه بلاذنه ثم ورثه لا ينفذ ولا تجدد وكذا زوج أخته برضاها حال حياة الأب بلاذنه ثم انتقل إلى الاخ الولاية جاز باجازه بعد انتقال الولاية إلى بالسكوت والفرق ان السكاح ولاية فينفذ بالاجازة والبيع عليه

فيشترط كونه مالكا \* باع مال الغير بلا اذنه بما لا يتعين بشرط قيام الاربعة للاجازة المالك والبائع والمشتري والمبيع ولا يمنع هلاك الثمن فان الاربعة قائمة او ان الاجازة (٤٨٨) صار الفضولي كالوكيل عنه وأخذ الثمن ان قاما وان هالكاهلك امانة وان كان مما يتعين

بشرط قيام الخمسة الثمن أيضا \* غصب عبدا وباعه من آخر ثم أجاز المالك البيع ولا يعلم أن العبد هالك أم قائم قال محمد وأول تصح الاجازة ثم رجع وقال لا تصح حتى يعلم حياته فان زعم المشتري هلاكه عند الاجازة والبائع حياته فالقول للبائع \* باع عبد الغير فأبى من المشتري ثم أجاز المالك البيع جاز عند الثاني خلافا للزفر \* باع عبد غيره بلا اذنه وجاء المشتري فضولى الى المالك وقال اشتريت مالا فقل ان كنت اشتريت بمائة درهم فقد أجزت فان كان اشتراه بمائة أو أكثر لم يبيع وان باقى أو ياف دينار لا والدينار معنى يخالف الدرهم وان كان الخمسة باقية فاجاز البيع جاز ويكون اجازة عقد لا اجازة نقد فيكون العرض (١) للفضولي للمالك ويضمن قيمته لو قيميا أو مثله لو مثليا للمالك لان المقايضة شراء من وجه والشراء لا يتوقف فستم على الفضولي لانه أهله وقد نقد الثمن من مال غيره فيضمنه له فاندفع مالودينار لانه بائع من كل وجه فاذا أجاز كان مجبزا للعقد فيكون بدله واذا مات المالك قبل الاجازة فاجاز وارثه لا يتنقض بخلاف القسمة فانها تنفذ عند الثاني

استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق نخت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقض وان شاء تربص الى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وان كان المستأجر تكارى حولة بغير عينها يحمل الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له أن يطالبه بدابة أخرى كذا في خزائن المفتين \* في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك المكان وقد استتم لها فلا أجر عليه وان أنفذها الى ذلك المكان وجب الاجر ركب أو لم يركب وهذا اذا أنفذها الى ذلك المكان من الموضع الذى استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكث مشل ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذهابه الى ذلك المكان ركب أو لم يركب ولو مكث كثيرا مقدار ما لا يمكنه في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التتارخانية \* رجل استأجر دابة يوما وانتفع بها فيه وأمسكها تلك الليلة وقد ورع بطنها واعتلت فتر كهافي الدار التى هي فيها وهي دار غيره فماتت بضم كذا في جواهر الفتاوى \* ولودفع المكارى الدابة الى المكارى لا يجب عليه أن يبعث تلميذه أو غلامه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب كذا في الغيائية \* وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكارى على غيرها قال لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التتارخانية \* ولو تكارى من الفرات الى جعفى وجعفى قبيلتان بالكوفة ولم يسم أى القبيلتين هي أو الى الكاسية ولم يسم أى السهلين هي سهله قوت أو سهله أمير أو تهككارها الى جنوب ولم يبين أى القريتين والسهله (ريكستان) وسهله الامير ورب سمرقند كذا في الظهيرية \* استأجر دواب من خوارزم الى بخارى بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالمتبرع قد خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القنية \* تكارى دابة باربعة دراهم الى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع الى أيام يجب عليه درهمان لانه مخالف فى الرجوع كذا في الوجيز للكردى \* استأجر بعيرا الى مكة فهذا على الذهب بدون الحجى وفي العارية على الذهب والحجى كذا في الذخيرة \* (في فتاى آهو) استأجر دابة ليحمل عليه مائة من من الحنطة فرضت فلم تطق الا خمسة من حمل عليه اهل يرجع على المكارى بحصة ذلك قال القاضي يبيع الدين لانه رضى بذلك كذا في التتارخانية \* واذا تكارى دابة بين أحدهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التى الى بغداد بعينها والتى الى حلوان بعينها اجاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجوز عليه فيما ركب أجر مثله ولا ضمان اعتبارا للعقد الفاسد بالجائز كذا في المسوط \* ولو تكارى دابة بين من رجل صفقة واحدة يقسم الاجر على أجر مثلهما (١) لأعلى قدر جهلهما وكذا اذا استأجر غلامين للخطابة ونحوها كذا في الغيائية \* واذا تكارى قوم مشاة بلا على ان المكارى يحمل عليه من مرض منهم أو من أعياهم منهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة الاجير ونفسه سيرها أن يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة \* واذا أجز رجل دابة الى الجبانة أو الى الجبانة فهذه لا يجوز قالوا انما لا يجوز الى الجبانة فى بلدة لاهلها جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة كما كان فى بلاد محمد رحمه الله تعالى جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة ولا يدري الى أيتهما أجزأ ما اذا كانت جبانة واحدة يجوز وتقع الاجازة على أول حدود من تلك الجبانة وفي الجبانة انما لا يجوز اذا كان المصلى اثنين أو ثلاثة ولا يدري الى أيهما أجزأ ما اذا كان المصلى واحدا أو أكثر الا أنه يعلم أنه الى أيهما أجزأ يجوز كذا في الذخيرة \* وان استأجر دابة ليسخ عليها رجلا أو ليمتلى عليه ارجلا لا يجوز الا أن يسمى (١) قوله لأعلى قدر جهلهما يعنى لا ينظر الى قدر ما يحمله كل دابة منهما لان أجر الدابة على قدر سيرها وقوتها وسرعتها وابطائها كما فى المحيط اه بحراوى

باجازة الوارث استحسننا والمشتري فسخ البيع قبل الاجازة وكذا الفضولى قبلها تحرزا عن لزوم العقد وان خاط الثوب المشتري فضولى قيصا ثم أجاز المالك صح عند الثاني خلافا للزفر واذا أجاز المالك بيع الفضولى صار الفضولى كالوكيل حتى

موضعا



صح حظه عن الثمن علم المالك بالخطأ ولم يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه إذا علم بالخطأ بعد الإجازة له الخيار أن شاء رضى به وإن شاء فسخ \* باع  
عبد أو باعه المشتري من آخر بأزيد ثم أجاز البائع الأول البيع لا يصح لأنه يبيع ما لم يقبض \* باع (٤٨٩) أمة غيره بلا إذنه فولدت ثم أجاز المالك

البيع يكون الولد مع الأمة  
للمشتري بخلاف ما إذا  
أجازه بعد صيغ الثوب  
المشتري حيث لا يجوز \* باع  
نصف الدار للمشتري بمائة بلا  
إذنه ما انصرف إلى نصيبهما  
وان أجاز أحدهما صح في  
نصف الحيز وبه قال الثاني  
وقال محمد يصح بالإجازة  
في ربيع الدار بخلاف بيع  
المالك لأنصرافه إلى نصيبه  
خاصة أما بيع الفضولي  
ينصرف إلى النصف الشائع  
\* باع دار رجل ورهنها  
فأجازها المالك صح البيع  
لأزهن وان اجتمع البيع  
والإجازة فالبيع أولى وان  
اجتمع البيع والشكاح  
فأجازها المالك صح البيع  
وبطل الشكاح \* أخذ الثمن  
وطالبه إجازة وكذا دفع الثمن  
في البيع الموقوف \* غصب  
عبدًا وباعه وأخذ المالك  
منه بالثمن قبالة يكون إجازة  
للمبيع \* لا يبيع عبده فباعه  
فضولي وأخذ الخالف عنه  
لا يحسن وقول المالك بعد  
بيع الفضولي للفضولي  
وهبت لك الثمن أو تصدقت  
به عليك إجازة للبيع ان كان  
المبيع قائمًا \* غصب عبدًا  
فباعه بالف ثم اشتراه الغاصب  
منه بخمسائة ثم أجاز المالك  
البيع قال زيادة للمشتري  
لألغاصب ولا للمالك وكذا  
الحكم في كل بيع موقوف

موضع عام معلوما كذا في الظهيرية \* إذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على أنه متى بدله من ليل  
أو نهار حاجة تركها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسمى مكانا معلوما لا يجوز  
كذا في المحيط \* وان تكرارها من بلد إلى كوفة ليركبها فله أن يبلغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي  
القيام ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل عليها متاعا فان حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا  
منزلي فاذا هو قد أخطأ فأراد أن يجعله منزلة ثانية إلى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة  
ليركبه إلى الحيرة ذاهبا وجائيا فله أن يبلغ عليه إلى الكوفة إلى الحيرة وإذا تكارى دابة بالكوفة  
من موضع كانت فيه الدابة إلى الكوفة ذاهبا وجائيا فأراد أن يبلغ في رجعتها إلى أهلها لم يكن له ذلك انما له  
أن يرجع إلى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط \* وفي المنتقى لو تكارى دابة على دخول  
عشرين يوما إلى موضع كذا فادخله المكارى في خمسة وعشرين يوما قال يحط عنه من الأجر بحسب ذلك  
وهذا يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن  
تفسد الإجازة كذا في الخلاصة \* وان تكرارها من الكوفة إلى بغداد على أنه أن أدخله بغداد في يومين فله  
عشرة والألف درهم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى التسمية الأولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح  
التسميتان كذا في المبسوط \* ولوا كثرى ابلا من كوفة إلى مكة للرجع ذاهبا وجائيا كان له أن يركبها يوم التروية  
ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق كذا في خزانة المفتين \* ولوا كثرى الدابة رجلان فأت أحدهما  
في بعض الطريق أجبر المكبرى على أن يكرى للذي يريد السير نصف بعينه نصف الأجر وله أن يحمل معه  
مثل الذي مات ولو استأجر واسفينة ليحملهم فيها فأت بعضهم حمل الباقيين بحصصهم وله أن يحمل مثل من  
مات أو أكثر ما لم يضر الباقيين في سيرهم المشروط فان قال أحدهم أقم هنا فان كان في بعض البوادي أجبر  
إلى أن ينتهي إلى أقرب العمران كذا في الغنيمة \* رجل استأجر بعيرا من الكوفة إلى مكة ذاهبا وآيما ثم  
مات بعدما قضى المناسك فأنما عليه من الأجر بحسب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بعونه فسد من الأجر  
بحسبه ويجب في تركه بحسب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة أعشار ونصف ويبطل عنه  
أربعة أعشار ونصف وهذه مسألة تعجبية قال شمس الأئمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسألة أن من  
الكوفة إلى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة أيام  
في يوم التروية يخرج إلى منى وفي يوم عرفة يخرج إلى عرفات وفي يوم النحر يعود إلى مكة أطواف الزيارة  
وثلاثة أيام بعده للرمي ويحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل سبعة من ذلك  
عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع إلى مكة فقد تقرر عليه ثلاثة وثلاثون جزءا من الأجر سبعة  
وعشرون جزءا للذهاب إلى مكة وستة أجزاء لقضاء المناسك وذلك خمسة أعشار ونصف عشر كل عشرة ستة  
قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى رعا يشترط الممر على المدينة فترد ثلاثة مراحل فان من الكوفة إلى مكة  
على طريق المدينة ثلاثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلاثة وستين جزءا  
ويقرر عليه ستة وثلاثون جزءا من ثلاثة وستين جزءا من الأجر ثلاثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان  
كان شرط الممر على المدينة في الإياب فعليه ثلاثة وثلاثون جزءا من ثلاثة وستين جزءا من الأجر للذهاب  
سبعة وعشرون جزءا لقضاء المناسك ستة أجزاء وان كان الشرط بينهما أن الذهاب من طريق المدينة  
والإياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءا وانما تقرر ريشة وثلاثون جزءا للذهاب ثلاثون لقضاء المناسك  
ستة فاصل ما تقرر عليه ستة أجزاء من أحد عشر جزءا من الأجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل  
لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسألة لا يتحقق بها من يتبحر في علم الفقه  
هكذا كان يحكى والذى عن أستاذنا الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية \* ولوا أراد المكبرى  
أن ينصب على الحمل كنيسة أو قبعة لا يملك ذلك ولا يملك أن يبدل من جنسها ما هو أعظم منها وان كان دونها

(٦٣ - فتاوى رابع) \* بلغ المالك أن فضولي باع ماله فسكت لا يكون إجازة وله بلغه البيع فأنزل قبل علمه بتقديره ثم علم  
المقدار ورد البيع فالمعتبر إجازته لا رده \* وكله ببيع متاعه بمائة فباعه بالف بلا علم الموكل فقار كبل بعته فقال الموكل أجزت جاز بالف

وان قال أجزت بما أمرتكم به لم يجز \* باع الفضولي أو المودع بلاذن المودع فبهن المالك على اجازة البيع حال قيام المبيع لا يمتنع من أخذ الثمن من المشتري الا (٤٩٠) أن يكون وكيلاً من قبل الفضولي في قبض الثمن \* باع عبد غيره ومات العبد ثم ادعى المالك

أو مثلها جاز ولو أراد المسكاري أن يبدل البعير بمثل الاول جاز ولو انكسر المحمل فركب على الزامه يجب الاجر بكاله وان هرب الجمل فانفق المسكاري على الدابة بأمر الحاكم أو بأمر من نصبه الحاكم يرجع بما أنفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الانفاق الا بينة كذا في الغيانية \* وإذا تكارى الرجل دابة من رجل على أن يركب مع فلان يشيعه الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فبفسهم من الغد الى اتصاف النهار ثم بدا للرجل أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهر فلا أجر وهل يضمن بهذا الحيس ان حبسها قدر ما يحبس الناس لانتظار خروج ذلك الرجل لا يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة \* واذا استأجر دابة للحمل فله أن يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له أن يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر وفي البقالى اذا استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلها عليها لا يضمن كذا في المحيط \* رجل تكارى دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكراه ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فكان الاجل مجهولاً فان مات المستأجر في بغداد الا أن يأخذ صاحب الدابة أجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية \* والله أعلم

باب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك \* استأجر دابة الى موضع كذا فركبها في المصرو لم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا كذا في السراجية \* وعن محمد رحمه الله تعالى استأجرها لركبها في المصرو لم يخرج عليها ثم ردها في ذلك اليوم الى المصرو برئ عن الضمان كذا في التتارخانية \* استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً كيلا معلوماً فحمل عليها برا مثل كيلة فعليه قيمة الدابة ان هلكت ولا أجر عليه في قولهم جميعاً لان الحنطة أنقل من الشعرو هي أصلب وأشد اندماجاً من الشعير فصار كالوجهل عليها بحجارة أو حديد بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة أقفزة من شعير فحمل عليها أحد عشر ففتر من شعير حيث يضمن جزاً من أحد عشر جزاً من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من جنس المسمى ولو سمي عشرة أقفزة من حنطة فحمل عليها عشرة أقفزة من شعير ففي الاستحسان لا يضمن ولو سمي حنطة وزناً فحمل عليها شعيراً مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول عن موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيراً فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل أن المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول أيضاً في موضع الحمل وقد استويا وزناً الا أن المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون أضرباً بالدابة من المسمى كالمسمى حنطة أو شعيراً فحمل عليها حديد أو حجر مثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه أسرع على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كالمسمى حنطة فحمل بوزن سباح طبا أو تبناً أو قطناً بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يفتى كذا في الظهيرية \* ولو تكارها ليحمل عليها شعيراً كيلا معلوماً فحمل عليها برا مثل كيلة ضمن وان حمل عليها مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن استحساناً قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً فحمل عليها في أحد الجوانب حنطة وفي الآخر شعيراً فعطيت قال أصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في الينابيع \* والاصل أن المستأجر اذا خالف الى مثل المشروط أو أخف فلا شيء عليه لان الرضا باعلى الضررين رضا بالادنى وبمنه دلالة وان خالف الى ما فوقه في الضرر فعطيت الدابة فان كان من خلاف جنس المشروط ضمن الدابة ولا أجر عليه وان كان من جنسه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر لانها هلكت بفعله أذن وغير مأذون فيقسم على قدرهما الا اذا كان قدر الاطعمة الدابة فيضمن لكونه غير معتاد فلا يكون مأذوناً فيه والحديد أضرب من القطن لانه يجتمع في موضع واحد من ظهر الدابة والقطن ينسبط

أنه كان أمره بالبيع بصدق وان قال بلغنى البيع وأجزته لا يصدق الا بينة وكذا امرأته مدركة زوجها أوها ومات الزوج ثم انها ادعت الامر أو الاجارة فهو كاذب كرنا واذا هلك الثمن في يد الفضولي ولم يجز المالك البيع ان علم المشتري بحاله وقت دفع الثمن لا يضمن وان لم يعلم بحاله يهلك مضمونا ولو انهم سدد الماد ثم أجاز المالك البيع بصدق لبقاء العرصه \* باع أرض ابنه فقال الابن مادمت حياً فانا راض بالبيع أو أجزته مادمت حياً فهو واجزة لكفاية قوله أنا راض ويلغو مادمت حياً ولو قال أمسكها مادمت حياً لا يكون اجازة فان الامسالك لا يدل على الرضا واذا هلك المبيع فضوايا قبل الاجازة ان هلك قبل التسليم الى المشتري بطل البيع وان هلك بعده لا يجوز بالاجازة وللمالك أن يضمن أيهما شاء البائع أو المشتري فايهما اختار ضمنانه برئ الآخر لان في التضمن تملكاً منه فاذا ملكه من أحدهما لا يملك تملكه من الآخر فان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كالأخذ العين ويرجع المشتري بالثمن على البائع لا بما ضمن وان اختار تضمين

البائع يتظر ان كان قبض البائع مضموناً عليه نفذ به بالضمان لان سبب ملكه قد تقدم عقده وان كان قبضه أمانته ان قام بأمر مضموناً عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ به بالضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز



البيع لتضمن البائع ووجهه أنه سلم أو لا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالغصوب وإن باع مال الغير بعين لهلك العين في يد البائع قبل الإجازة يبطل العقد ولا تلحقه الإجازة فيرد المبيع على صاحبه ويضمن البائع للمشتري (٤٩١) مثل عرضه أن مثليا أو قيمته لو قيميا

بقبضه به قد فاسد وإن تصرف البائع في العرض قبل قبضه فتصرفه باطل وجاز بعد قبضه أن ياذن المشتري دلالة أو صريحاً وإن تصرف في المبيع قبل الإجازة لم يجز قبض المبيع أم لا لعدم إذن المالك والاصل عندنا أن عقده يتوقف على الإجازة لوله مجيز حال العقد فإن لم يكن له مجيز حاله فهو باطل لا يتوقف والشراء متى وجد نفذ نفذ وإن لم يجد يتوقف والشاقي على أنه لا يتوقف بحال بيانه لو تصرف الصبي المحجور تصرفاً لوفعه وليه في صغره نفذ عليه فإذا أنشأ يتوقف على إجازته ولو تصرف لا يصح منه بآذن وليه لا يتوقف كالطلاق والعناق فإذا وجدته لا يتوقف ويبطل ولا يلحقه الإجازة بعد البلوغ أيضاً لا يلتزم يدل على الانشاء كقوله أو وقعت ذلك الطلاق وإذا اشترى لغيره كان ما اشتراه لنفسه أجازا الذي اشتراه له أم لا وإن لم يجد نفذ يتوقف على إجازة من اشترى له كالصبي المحجور يشتري شيئاً لغيره يتوقف هذا إذا أضاف العقد إلى نفسه أما إذا أضافه إلى غيره بان يقول بيع هذا العبد لفلان فقال البائع

كذا في الاختيار شرح المختار ولو حل الأ كسبة أو الطيالة مكان الثوب الزطى ضمن كذا في الغيائية \* أكثرى بعير الحمل فحمل زاملة يضمن وإن حمل رجلاً مكان الحمل لا يضمن لأنه أخف كذا في محيط السرخسي \* استأجرها ليركب فاركب غيره ثم أنزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجرها أن يحمل إلى موضع كذا ففقدوها إلى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الأجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب الأجر كذا في التتارخانية \* وإن استأجر سر جالير كبه شهر فأعطاه غيره فركب فهو وضامن ولا أجر عليه وإن استأجره كذا فأنقل عليه حنطته شهرافه وجازز وحنطته وحنطة غيره سواء والجوالت كذا في المسوط \* وإذا استأجر ليحمل عابها حل نفسه فحمل عليها حل غيره فلا ضمان ولو استأجر محملاً ليركبه فليس له أن يحمل غيره كذا في التتارخانية \* ولو استأجر دابة على أن لا يحمل ثلثها أو لا آخر ثلثها فحمل عليها الأول سبعة والأخر عشرة ضمن هذا أربعة وثلثان من سبعة عشر لأن المأذون له خمسة وثلثان كذا في الغيائية \* وإذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها أحد عشر مختوما فعطيت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الأجر كما لو يضمن جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمة الدابة ولم يملك شيئاً من المستأجر قالوا تأويل المسئلة من وجهين أحدهما إذا كانت الدابة تطيق حمل ما زاد فكانت تسير مع الحمل أما إذا كانت لا تطيق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعده هذا والثاني أن يحمل عليها أحد عشر مختوما دفعه واحدة أما إذا حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها مختوما وعطيت الدابة يضمن قيمتها بتمامها هذا إذا حل الحادي عشر في المكان الذي حل العشرة أما إذا حل في مكان آخر (٢) جئنا بكم بفقر الله برأويخت) يضمن بقدر الزيادة على قياس مسئلة تأتي بعده هذا إن شاء الله تعالى كذا في المحيط \* فرق بين هذه المسئلة وبينها إذا استأجر ثوراً ليطن به عشرة مخاتيم حنطة فطعن أحد عشر مختوما وتلفت الدابة أو استأجرها ليركب جرياً ففكر بجرىها ونصفها وهلك الثور فانه يضمن جميع القيمة لأن الطعن يكون شيئاً فشيئاً فلما طعن عشرة انتهى العقد فبعد ذلك هو في طعن الحادي عشر مخاتيم من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كما لو طعن عليها فقيرا ابتداء أو مالاً الحمل فيكون بدفعة واحدة وبعض المحمول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة قال الإمام استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عشرين فان سلت عليه تمام الأجر وان تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتمام الأجر ويضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكردي \* وإن استأجرها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مختوما من الحنطة وجاء بالجار سليماً فله أن قبل أن يرد له إلى صاحبه أن كان يعلم أن الجار يطيق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكما لالأجر المسمى وإن كان لا يطيق يضمن جميع القيمة ولا يجب الأجر كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو أصر المكثرى لرب الدابة أن يحملها فحملها وهو يعلم أنه زيادة أو لا يعلم لا يضمن المكثرى وهذه حيلة كذا في الغيائية \* وإن أكرها ليحمل عليها عشرة فحمل في جوالق عشرين فأمر رب الدابة أن يضعه عليها ففعل وهلك لا ضمان وإن جلاها ضمن ربع القيمة ولو كان في عدلين فحمل كل واحد منهما عدلاً وحمل المستأجر أو لا ثم رب الدابة لا ضمان أصلاً ولو حل ربه أو لا ضمن المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردي \* استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه جلا يضمن قدر الزيادة أن عطبت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك أن يرجع إلى أهل البصر فيسأل منهم أن هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا إذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر أما إذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع قيمة الدابة هكذا في الصغرى \* وإذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع نفسه ان سلت الدابة فعليه الأجر كلاً ولا ضمان وإن هلكت الدابة من ركوبه ما بعد ما بلغ المكان المشروط

(٢) كما إذا علق في كفها

بعته لفلان يتوقف على إجازته وأما إذا قال اشترى منك بكذا لأجل فلان فقال البائع بعث أو بعث منك لفلان فإنه يقع الشراء للمخاطب لافلان لأنه إذا أضيف العقد في أحد الكلامين إلى فلان يتوقف على إجازة فلان هذا إذا لم يسبق من فلان الأمر والتوكيل

فلو سبق فغلب الموكل وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه وتنصرف العهدة الى الوكيل ان كان أهلا للعقد والالتصريف الى الموكل  
 \* اشترى عبدا واشهد أنه يشتريه لفلان (٤٩٣) وقال فلان رضيت به فالعقد للشري لأنه اذا لم يكن وكيلا بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار

للإجازة بعد ذلك لان الإجازة  
 بعد ذلك تلحق العقد  
 الموقوف لا النافذ فان  
 دفع المشتري اليه العبد  
 وأخذ الثمن كان بيعا  
 بالتماطى بينهم ما ولوطن  
 المشتري والمشتري له أن  
 الملك وقع للمشتري له فسلمه له  
 بعد قبضه عنه لا يسترد ولا  
 رضا المشتري له ويجعل  
 كانه ولاءه وان علم أن  
 الشراء وقع للمشتري بعده  
 وان زعم المشتري له أن  
 الشراء كان بأمره ووقع الملك  
 له والمشتري أنه كان بلا أمره  
 ووقع الشراء للمشتري فالقول  
 قول المشتري له لان الشراء  
 باقراره وقع له فيكون مأمورا  
 بظاهرا

### الحايد عشر في اختلاف البائع والمشتري

زعم أحدهما أنه بدراهم  
 والاخر بدنانير واختلفا  
 في الصفة أن الثمن صحاح أو  
 مكسرة أو في قدره أنه ألف  
 أو ألفان حال قيام الساعة  
 قبل القبض أو بعده تحالفا  
 ولو اختلفا في الثمن فقال  
 المشتري ان كنت اشتريته  
 الا بمئسمائة فعنده المشتري  
 حر وقال البائع ان كنت  
 بعته الا بألف فهو حر فالبيع  
 لازم ولا يعتق العبد ويلزمه  
 الثمن قدر ما أقر به المشتري  
 لانكاره الزيادة لان البائع أقر

فعليه الاجر كلا وضمن نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن  
 ذلك الغير فان ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان أو مستعيرا وان ضمن ذلك الغير يرجع على  
 المستأجر ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوى أن يكون ذلك  
 الغير أخف أو أثقل قالوا وانما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطيق ركوب اثنين أما اذا كانت  
 لا تطيق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا رحمه الله تعالى أوجب في هذه المسألة نصف القيمة  
 مطلقا وذكر في الجامع الصغير قيم استأجر دابة الى القادسية فأدرك رجلا خلفه فعطبت الدابة ضمن بقدر  
 الزيادة وذكر في الجامع الصغير أيضا عدم مسالة القادسية بكثرة واعتبر فيها الحزر والظن وفي القدوري يقول  
 المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني أخف أو أثقل قال الشيخ الامام الزاهد خيرا لاسلام على البرزوي  
 وحاصل ذلك أن يعتبر الحزر والظن فان أشكل يعتبر العدد وان حمل عليها مع نفسه صغيرا لا يمكن استعمال  
 الدابة ولا تصير يفها ضمن بحساب ما زاد ثم اذ ركب وحمل عليها مع نفسه جلا انما يضمن بقدر ما زاد اذا  
 ركب في غير مكان الحمل فأما اذ ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسألة يقول  
 استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطيق أن  
 يركب عليها مع الحمل أما اذا كانت لا تطيق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط \* ولو  
 استأجر دابة ليركبها فلبس من الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مثل ما لبس  
 الناس اذ اركبوا لم يضمن فان كان أكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في المبسوط \* رجل استأجر دابة فلما  
 انتهى الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع ابا سارا ثدا عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل  
 ولم يلحقها الا يضمن لانه ما ترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر ليركبها في المصير عشرة أيام  
 فخبسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن ولو خبسها أكثر من عشرة أيام فلا أجر للزيادة ولو أنفق عليها  
 كان متبرعا كذا في التتارخانية \* قال محمدا رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر دابة ليركب عليها عروسا الى  
 بيت زوجها يمسلا فان كان العروس بعينها وبين المكنان فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير عينها  
 فلا اجارة فاسدة فان اركب عروسا في الاستحسان يعود العقد جائزا وعليه المسمى فان حبسوا الدابة حتى  
 أصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة لركوب عروس بعينها في المصير فانه يجب الاجر  
 وان استأجرها لركوب عروس بعينها خارج المصير فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضامنا بالحبس ان وقعت  
 الاجارة على الركوب خارج المصير يصير ضامنا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على أن يركبها في المصير لا يصير  
 ضامنا بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب عروس بغير عينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء  
 استأجرها لركوب في المصير أو خارج المصير فان استأجر لركوب عروس بعينها فأركب غيرها صار ضامنا ولا  
 يجب الاجر سلمت الدابة أو هلكت وان كان لركوب عروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط \* تكرارى ليحمل  
 انسانا فحمل امرأة ثقيله لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت ثقيله بحيث لا تحملها الدابة  
 يضمن لانه يكون اتلا فالاجلا كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجرها لركوب فأركب صبيبا يستمسك ضمن  
 الكل وكذا ان لم يستمسك كذا في الغيائية \* اكثري دابة ليحمل عليها امرأة فولدت فحمل ولدها معهما يضمن  
 بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولد الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط  
 السرخسي \* واذا استأجر حمارا بسرج فأسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحرف فهو ضامن بقدر ما زاد باتفاق  
 الروايات وان كان السرج الثاني أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره بكاف فترزع ذلك  
 الا كاف أو كفه بكاف هو أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وان أو كفه بكاف هو أثقل ضمن بقدر الزيادة  
 واذا استأجر حمارا بكاف ليركبه فترزع الا كاف وأسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا بسرج ليركبه فحمل

يعتق العبد فلا يملك نفسه ولا يعتق لان المشتري منكر للعتق \* عبدا معروفا لرجل في بدا آخر باعه رجل فقال البائع  
 بعته بلاء امر المالك وبرهن على اقرار المشتري أنه باعه بغير أمر المالك لا يقبل للتناقض ولا يملك تحليف البائع أيضا وكذا لو ادعى المشتري



وبرهن يقبل ويستردّها  
والعقر \* برهن المشتري أن  
المبيع مات في يد البائع  
والبائع على أنه مات في يد  
المشتري فمينة البائع أولى  
لانه يلزم الثن \* ولأدخا  
فلا سبق أولى وان لم يكن  
لهما مينة فالقول للمشتري  
لانه منكر \* ادعى المشتري  
أن البائع كان أعتق المبيع  
قبل البيع يقبل ويسترد  
الثن وكذا لو برهن البائع  
أنه كان أعتقه قبل البيع  
يقبل لانه انكار للمبيع  
لان بيع الحر لا يجوز  
فصار كما اذا ادعى البائع أنه  
باعه بالمينة وادعى المشتري  
البيع بالدرهم وفيه  
القول للبائع لانه ينكر  
البيع كما قال طلق وأنا  
صبي \* وقول المشتري بعد  
القبض أعتقه بآئنه أو دبره  
أو كان حر الاصل مقتصر  
على نفسه لا يمتد الى  
آئنه ولا بآئنه ولاؤه موقوف  
فان برهن رجع بالثن  
واستقر الولاء على البائع ان  
برهن على تحريره وان أقر  
بالبيع قبله من فلان ان  
صدقه فلان أخذ العبد لا  
ان كذبه \* أمهرت زوجها  
بان يبيع جاريتها ويشتري  
أخرى مكانها فقال لها بعها  
وجعلت ثمنها ديناً على  
واشتريت جاريتاً لنفسى ان  
نقصد من مالها عن الجارية

لا يصدق أنه اشتراه بالنفسه \* أراد الرديع فقال البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الرؤية والشرط \* وان قال اشترى هذا وحده وأراد الرديع فقال البائع بعته مع آخر فالقول للمشتري \* باعه طعاما بعينه وقال بعته بعشرة جزأفا وقال المشتري اشترى به مكابله

يتحالفان وكذا كل ما يوزن \* وان قال البائع بعت الثوب ولم اسم الذراع وادعى المشتري شراءه مذارعة القول للبائع \* ولو قال اشتريت على أنه كذا ذراعاً كل ذراع بدرهم (٤٩٤) وقال البائع لم اسم ذراعاً فالقول للمشتري وتحالفان ويترادان على قول الثاني \* باع وقال أنا

بالغ وهو ابن ثلثي ثم عشرة قال كنت غير بالغ لا بلغت الى جوده ولو كان أقل من ثلثي عشرة يصدق \* قال هذا ملكي باعه ألي وأنا بالغ وقال المشتري والأب يل في حال مسخرك فالقول للابن لانه ينكر ذوال ملكه وقيل للمشتري قال في المحيط وهو الصواب عندي وان برهنا فالبينة للابن \* وأقل مدة تصدق فيها الصغيرة في قولها أنا بالغة تسع سنين \* اشترى دهنًا في اناء مشدود الرأس ففتح بعد أيام وفيه فأرة ميتة فزعم المشتري كونها فيه وقت البيع والبائع حدوث الوقوع فالقول للبائع لانه ينكر وجود العيب \* اختلفا في الطوع فالقول لمن يدعى الجواز \* ولو أقام بينة فلن يدعى الكره وعليه الفتوى ولو ادعى أحدهما صحة العقد والاخر بطلانه بان ادعى البيع بالميتة فالقول لمدعى البطلان لانه منكر للعقد لأن البيع بالميتة باطل \* أنكر البائع الاجل فالقول له \* بجوده ما عدا التسكاح فسبح \* وذكري في الاقرار أن البيع لا ينعقد بمجرد أخذ المتعاقدين وبنفسه بجودهما \* فلو جحد البيع ثم ادعى المشتري الشراء بعد ذلك لا يثبت الشراء

أو هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان جحد في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ قبل الاجر ولا عبرة بالخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر تاشي \* رجل استأجر حماراً يعمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضي خان \* استأجر دابة من القرية الى المصريف فبعث صاحب الدابة رجلاً مع المستأجر فتشغل المبعوث في الطريق بأمر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فضاعت في يده لا ضمان على الرجل المبعوث كذا في خزائن المفتين \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فبين استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بهض طريق اتعاها لنفسه وبجداستجارها وصاحبها يدعى الاجارة فلو نفقت من ركوبه لا ضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فجاءه الميرث على صاحبها فقلت يضمن وذكري القدرى أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أجرة ما قبل جوده وسقطت عنه أجرة ما بهد جوده وقال محمد رحمه الله تعالى عليه أجرة الجميع كذا في الكبرى \* قال واذا عطبت الدابة المستأجرة أو العبد المستأجر عندهما مستأجرهما من غيرته ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المقصود عليه كذا في شرح الطحاوي \* اذا استأجر دابة ليحمل طعاماً الى المدينة ثم حمل عليه في الزجوع فقيرين من الملح بغير إذن صاحب الدابة فسأتت فعليه الضمان كذا في الملتقط \* وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيراً وأمره أن يكرهه ويشترى له شيئاً بالكراء فعمى البعير في يده فباعه وأخذ الثمن فهل في الطريق قال الفقيه أبو جعفر باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحياكم فباعه بالبيع لا ضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر أن يستطيع امساكه أو يستطيع رده أعمى فهو ضمان قيمته كذا في الخلاصة \* وسئل عن آجر دابة من آخر ليحمل شيئاً معلوماً الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلاً ليذهب مع الدابة ثم يرجع به او قال له ارجع به الى مع العير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت العير وتختلف هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة أنا ما في عمل نفسه ثم يرجع به اعمى فاعسر على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه أجير خالف حين استعملها في ضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الاخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان لم يستعملها لم يضمن وان لم يرجع مع العير الاولى لانه قال له مع العير ولم يقل هذه العير فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد رجع مع العير فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله يوماً الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانياً يركب الدابة فعطبت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو المختار عند أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في خزائن المفتين \* استأجر حماراً يعمل عليه عشرين وقراناً الى أرض بدرهم وله في أرضه لبن وكل ما عا دحل عليه وقران ابن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا يبرأ من سلم حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حماراً يعمل كذا حلاً فزاد على ما سمي وحمل الحولة الى مكانها وجاء بالحمار سليماً فصاع قبل رده الى صاحبه نظر الى ما زاد فيضمن من قيمة الحمار بذلك القدر هكذا في الكبرى \* وسئل عن استأجر حماراً يعمل عليه السرقي بأجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه لا يقوى على الحمل وقال الآخر بل يقوى وحمل عليه حمل مثله فبعث فأصاب رجله آفة قال لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* وفي المتنق استأجر غلاماً شهر بعشرة في الخياطة فاستعمله في اللبن ليأبته بعشرة فعطب في ذلك ضمن وان لم يعطب في ذلك حتى رده الى الخياطة فعطب فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جاء

\* وان برهن المشتري على الشراء وصدحه البائع فيه يثبت الشراء وان لم يجدد باعاً بعد انفساخه بجودهما \* وطريقه أن بجودهما يرتفع بضده وهو الاقرار بالبيع والفسخ كان بالجود ولا بجود لا ارتفاعاً بانكاره فيعود العقد كما لو تقابلا العقد



ثم تفسد الخالة يعود السبع وان لم يجدناه باعه بالف ثم باعه بالث وخسمائة أو بخمسمائة من المشتري الاول انعقد الثاني وانفسخ الاول  
 \* اشترى من بلة بخمسمائة ثم ادعى أنه اشترى الارض أيضا والبائع يدعي أنه باع (٤٩٥) الكفاية فقط يحكم الثمن ان صلح لهما

قضى بهما وان مثله لا يكون  
 الاثن الكفاية قضية  
 به فقط لا الارض وكذا  
 الحكم في الراوية مع الماء  
 وعن محمد فمين له أجرة  
 تساوى ألفا وفيها قصب  
 يساوى ألفا قبايع الاجسة  
 بعشرة آلاف ثم ادعى المشتري  
 وقوع العقد على الاصل  
 والبائع وقوع العقد على  
 القصب أن العقد يفسد  
 \* ولو اشترى سرجا وادعى  
 انه اشتراه بركابه أو خاتما  
 وادعى انه بفصه وأنكر  
 البائع يتحالفان ويترادان  
 \* والبقالي اختلاف في الثياب  
 والجراب والخلة والرطب  
 فادعى البائع أحدهما والمشتري  
 كليهما يحكم الثمن فان  
 استويا في العادة لم يجز \* وعن  
 الامام فمين اشترى عبدا بالف  
 وقبضه وقبض البائع الثمن  
 ثم زعم المشتري أنه كان مع  
 العقد أمة بعينها دخلت في  
 البيع وأنكره البائع يحلف  
 بالله ما باعه الا معه ولا يرد  
 شيئا من الثمن وقال الثاني  
 بعد الحلف يرد عليه حصة  
 الامة من الثمن في الاستحسان  
 وكذا في كل ما يكون مثله  
 في البيع فاذا كان شيئا لا  
 يكون مثله في البيع لا يصدق  
 \* باع داره من رجل فانكر  
 المشتري الشراء يجوز بيعه  
 من آخر لان جوده ما عدا  
 النكاح فسخر بدابة

بدابة الى بيطار وقال انظر فيه فان بها علة فنظر فيها فقال تحت أدنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فأمره  
 صاحب الدابة باخر اجها فخرج ذلك بأمر صاحب الدابة فقامت الدابة فلا ضمان على البيطار لانه مأذون  
 في ذلك كذا في المحيط \* صير في أفقد دراهم رجل بأجر فاذا فيها زئوف أو ستوقة لا يضمن الصير في شيئا لانه  
 لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما أوفى بعض العمل وهو تميز البعض فيرتب من الاجر بحسب ذلك  
 حتى لو كان السكل زئوفا يرد كل الاجر فان كان الزئوف نصفه فاصف الاجر ويرد الزئوف على الدافع فان  
 أنكر الدافع وقال هذا ليس ما اتخذت متى كان القول قول الاخذ مع عينه لانه ينكر أخذ غيره وهذا اذا  
 لم يكن الاخذ أقر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض بغير الزيادة وأنكر  
 الدافع أن يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاضي خان \* وسئل عن استأجر ورثا قال يكتب له مضجعا  
 وينقطه ويعشره بكذا ويجهه فأخطأ في بعض النقط والعواشر قال أبو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة قال الدافع  
 بالخيار ان شاء أخذ أو أعطاه أجر مثله ولا يتجاوز به المسمى وان شاء رد عليه وأخذ ما أعطاه وان وافقه في  
 البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي \* ولو أمر رجلا  
 ليصنع ثوبا به بالزعفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب أن يضمه قيمة ثوبه أبيض  
 وترك ثوبه عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله لا يزاد على المسمى وان صبغه ما أمر به الا أنه خالف  
 في الوصف بان أمره أن يصبغه برقع فقير عصفور فصبغه بقفير عصفور وأقر بذلك رب الثوب خير رب الثوب  
 ان شاء ترك الثوب عليه وضمه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفور مع الاجر  
 المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان \* ولو دفع اليه خاتما وأمره أن ينقش اسمه في الفص فنقش اسم  
 غيره عدا أو خطا أن شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وان شاء أخذ وأعطاه مثل أجر عمله لا يزاد على  
 المسمى وكذا اذا دفع الى نجار بابا وأمره أن ينقشه كذا ففعل غير ما أمره فله الخيار وان وافق أمره الا  
 قليلا فلا عبرة به كذا في الغيائية \* واذا أمر رجلا أن يحمر له بيتا فخره قال محمد رحمه الله تعالى أعطاه  
 ما زادت الخضره فيه ولا أجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع \* وان أمره أن  
 ينقش بابه أو جداره أو حرفة فخره أو خضره فان شاء ضمته وان شاء أخذ وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو  
 أمر النجار بسمك له سمك بئته فأسمكه وأقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه وان  
 سقط كما قام من عمله وتسكسرت الاجزاء فلا ضمان ولا أجر كذا في الغيائية \* رجل استأجر أرضا لزراعة  
 حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر عليه كذا في الجامع الصغير \* ولو قال اقطع عقيصا فحاطه قباء أو  
 أمره أن يخطيه روميا فحاطه فارسيا فان شاء رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك الثوب عليه وان شاء أخذ  
 وأعطاه أجر مثله ولا يزاد على المسمى ولو خاط سراويل ينقطع حق المالك الى الضمان والصحيح أن له الخيار  
 لانه وافة أمره في أصل الخياطة كذا في الغيائية \* روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى فمين دفع الى رجل  
 (١) شيل يضر به أطستاموصو فافضر به كوزا قال ان شاء ضمنه مثل ماشيه ويصير الكوز للعامل وان  
 شاء أخذ وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به مسمى كذا في البدائع \* واذا دفع الى خائف غزلا ينجسه سبعة في  
 أربع فحكه أقل أو أكثر فله الخيار لانه يعتبر بشرطه وان شاء ترك الثوب عليه وضمه مثل غزله والقول  
 قول المالك في مقدار المقبوض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر لكن في الزيادة لا يعطى بالزيادة شيئا لانه  
 نسج بغير أمره وفي النقصان يعطيه أجر مثل ما جاء به لا يزاد على المسمى يريده على خصته من المسمى  
 ونفسه أنه أمره سبعة في أربع ومكسره ثمان وعشرون وما جاء به سبع في ثلاث وهو أحد وعشرون  
 فالنقصان بالربع يتقص من المسمى ربه فيجب أجر مثل ما جاء به ولا يزاد به على ثلاثة أرباع المسمى وان  
 (١) قوله شيئا كذا في الاصل ولعلها محرفة عن شبهها كما يدل له ما يأتي بعد اه كتبه مصححه

لثاني عشر في قبض المبيع \* اذا تجانس القبضان تناوبا بان كانا قبض أمانة أو ضمان وان اختلفا ناب المضمون عن غيره لا غير بيانه أن  
 الذي متى كان في يده بغصب أو عقد فاسد فاشترأه من المالك فحجب يوجب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن يصل الى منزله وتمكن

من قبضته هلاك عليه ولو في يده أمانة كوديعة أو عارية فوهبه منه مال السكك لا يحتاج الى قبض آخر وينوب القبض الاول عن الثاني ولو في يده بعد فاسد أو غصب فوهبه (٤٩٦) لا يحتاج الى قبض آخر وينوب القبض المضمون عن غيره ولو في يده وديعة فباعه المالك منه

اختلاف في مقدار أمره فالقول قول رب الثوب ويخيران خالفه في الشرط كذا في الغياثية \* (١) مردى ريسمان قز يافنده داد تا كرباس با فدا فافنده بعضى از ين ريسمان قز برداشت و ريسمان ينبه در آورد) فلو نسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنع له الحائك فالثوب للحائك (٢) وخداوند ريسمان از يافنده مثل ريسمان خود طلب كند) لان الحائك يصير غاصباً حيث خلط غزله بغزل الآخر خلطاً لا يمكن معه التمييز أو كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزانة المفتين \* دفع الى حائك نوعين من الغزل وأمره أن ينسج أحدهما أرق والآخر أغلظ فخلط الحائك خلطاً ونسجهما واحداً يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي \* رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل أحدهما أرق من الآخر ٣ (و فرمودش كه اين باريك راشش صدى باف و اين سطريرا باف صدى) فخلط النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكرباس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة في النوازل سئل أبو بكر عن أكار قال له صاحب الضيعة أخرج هذه الحنطة الى الصحراء وهذه الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فسوف في ذلك وتركه حتى يفسد قال ان قبل الا كار من صاحب الضيعة هذا ولم يفعل حتى يفسد يضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمتها والفاسد له قال الفقيه اذ لم يجسد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان يقدر على المثل فعليه مثله كذا في التتارخانية \* ولو جاء الى خياط بثوب فقال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كفاي قيصافاً قطعه وخطه بدرهم فقال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انظر الى هذا الثوب أي كفيقي قيصافاً فقال نعم فقال صاحب الثوب اقطعه أو قال اقطعه اذ لم يقطعه اذ لا يكفيه لاذكر له هذه المسألة في الكتب وحكى عن الفقيه أبي بكر البخني أنه قال لا يضمن كذا في الذخيرة \* اذ دفع الى خياط ثوباً وقال اقطعه حتى يصيب القيدوم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصاً قال ان كان قد راح صبيح ونحوه فليس بشئ وان كان أكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة \* ترك الحمار على الباب ودخل المنزل يأخذ خشب الحمار وضاع ان لم يغيب عن بصره لاضمان وان غاب ان موضع الا بعد تضييعاً كأن كانت السكة غير نافذة أو بعض القرى لا يضمن فان عدت تضييعاً ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار يأخذ شيئاً أو المسجد فهذا وترك الربط سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حماراً فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه أيضاً فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر أو هلك ان كان بحال لو اتسع الحمار المستأجر لهلك حماره أو متاعه لا يضمن والا فيضمن استدلالاً بأن لبقرة اذا نذت من السرح وترك الاجير اتباعها لئلا يضيع الباقي فهلك التي نذت لا يضمن \* قلت وفي اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن فعلي هذا ينبغي أن يضمن في المسألة السابقة ان غاب عن بصره فهلك فتأمل عند الفتوى كذا في خزنة المفتين \* وفي فتوى الاصل استأجر حماراً ففضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آتياً من وجوده ولو طالب بالقرب في خوالي المواضع التي ذهب منها الا ضمان وان ذهب وهو يراه ولم يمنع فهو ضامن يريد به اذا غاب عن بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الخيل وترك الحمار واشتغل بشراء الخيل فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يغيب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* ولو ربط الحمار (٤) على آرى في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا يقريه ان استأجره ليركب (١) رجل دفع الى النساج غزل قز لينسجه كرباساً فاذا أخذ النساج بعضه ووضع بدله غزل قطن (٢) ورب الغزل يطلب من النساج مثل غزله (٣) وأمره بان هذا الرقيع ينسجه في ستمائة وهذا الغليظ في خمسمائة (٤) على آرى الآرى محبس الدابة

يحتاج الى قبض جديد ولا ينوب الاول واذا انتهى الى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضاً بالتخلية والرهن كالعارية \* أرسل غلامه في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز وان مات قبل أن يرجع مات من مال الاب وبطل البيع وان رجع ان كان الابن صغيراً فقبض الاب قبض له وان بلغ حتى يرجع الغلام فاقبض الابن حتى لو هلك قبله يرجع بالثمن \* اشترى عبداً ولم يقبضه حتى أعاره من المشتري البائع أو أجره منه فاستغله البائع وهلك فن البائع ولا يلزم الاجر وكذا اذا أجره البائع من آخر فالاجر له لان اليد والعمل للبائع وان استعمله البائع بأمر المشتري في عمل المشتري صار قابضاً والبائع كالرسول عنه \* أمر البائع بطعن الحنطة المشتراة صار قابضاً الا اذا منعته البائع حينئذ يملك عليه \* الغاصب استأجر المغصوب من المالك مدة جاز كما لو اشتراه ويصير قابضاً وبرئ من ضمان الغصب ولا يعود بعده الى ضمان الغصب ولو أعاره من الغاصب لا يبرأ من الضمان حتى يتصرف فيه لان الاعارة قبل القبض كالهبة \* ولو أجر المرهون من المرتهن صح ولا يصير المرتهن قابضاً عقيب العقد لان الرهن غير مضمون بنفسه وفي الاعارة اذا فرغ يعود الرهن واذا أمر المالك الغاصب ببيع المغصوب فباعه يصح وان هلك في يد الغاصب قبل التسليم أو وجد به المشتري عيباً فرده قبل قبضه هلك على الغاصب كأنه لم يبعه وان اطلع على عيب ورده بعد قبضه لم يكن مضموناً لانه

وقد عاراه اذا فرغ يعود الرهن واذا أمر المالك الغاصب ببيع المغصوب فباعه يصح وان هلك في يد الغاصب قبل التسليم أو وجد به المشتري عيباً فرده قبل قبضه هلك على الغاصب كأنه لم يبعه وان اطلع على عيب ورده بعد قبضه لم يكن مضموناً لانه



بالتسليم قد خرج عن الضمان وإذا عيب المبيع المشتري صار قابضاً إن كان عيباً ينقصه إلا إذا منعه البائع فحينئذ يملك على البائع الإقرار  
النقصان واشترى خفيين أو نعلين فقبض أحدهما بلا إذن البائع وهلك ما في يد البائع يملك على البائع وخير المشتري في أخذه بحصته من الثمن  
وان عيب المشتري أو استهلك ما قبضه وهلك الآخر في يد البائع يملك منه هلكاً على المشتري لأن استهلاك أحدهما يؤثر في الآخر  
الآن يمنع البائع الثاني منه فيثبت على المشتري حصة المقبوض لا غيره فلا أمر المشتري (٤٩٧) البائع ليحدث فيه عيباً صار قابضاً

بالأحداث كأن البائع رسوله  
لا أمر ما يابيه وإن أمره أن  
يحدث عيباً في أحدهما  
وكلاهما في يد البائع ففعل  
صار قابضاً وإن أمر المشتري  
البائع بقبضه فقبضه لم يكن  
كقبض المشتري لعدم صلوح  
الواحد مسلماً ومتسماً  
بخلاف ما تقدم لأنه قبض  
ضروري كعزل الوكيل يصلح  
حكماً بلا علم ولا يصح قصداً  
وأربعة أشياء إذا فعلها البائع  
بأمر المشتري لا يصير قابضاً  
وكذا إذا فعلها المشتري بالمشتري  
بعد العلم بالعيب كخلق شعر  
العبد وحجامة وسقيه دواء  
ومداواة جرحه وجعل في  
الجامع الصغير المداواة رضا  
بالعيب \* وعشرة أشياء لو  
فعلها البائع بأمر المشتري صار  
قابضاً الأمر بختان الغلام  
والجارية والفصد وقطع  
عرق الفرس أو كان ثوباً  
فأمره بالقصارة أو الغسل أو  
مكعباً فأمره بنعله أو نعل  
فأمره بجدائه أو طعماً  
فأمره بالطبخ أو داراً فأجرها  
من البائع أو جارية فأمر  
بتزويجها فزوجها ودخل  
بها الزوج صار قابضاً بلا  
دخول لا يصير قابضاً وكذا  
لو زوجها المشتري لا يصير  
قابضاً لا دخول الزوج  
وفعل المشتري واحداً من

بنفسه وضاع ضمن ولو استأجره مطلقاً لم يضمن من يركب وهناك قوم يسيرون في عيال المستأجر ولا من  
أجرائه إن لم يستحفظهم ضمن إن ضاع وإن استحفظهم أو بعضهم وقبلوا حفظه وكان الغلب في مثل ذلك  
الموضع أن نوم من يحفظ الدواب فيسهل لا يكون اضاعة لا يضمن وإن كان ذلك موضعاً اعتد نوم من يحفظ  
الدواب اضاعة ضمن يعني إذا لم يستحفظهم فأما إذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ  
لأعلى المستأجر كذا في الخلاصة \* رجل استأجر جارا واستأجر رجلاً ليحفظ الدابة فهلكت الدابة في يد  
الاجيران كان المستأجر استأجرها ليركب بنفسه يضمن وإن لم يسم الركب فلا ضمان كذا في الذخيرة \*  
استأجر جارا فوقه ليصلي الفجر فذهب الجار وأنتبهه إنسان فانه يذهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة  
ضمن كذا في الفصول العمادية \* إن اشتغل بالصلاة في الطريق والجار بين يديه فضاع فان غاب عن  
بصره ولم يقطع الصلاة ولم يتبعه ضمن وإن لم يغيب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى القياسية \*  
وسئل أبو بكر عن أمر آخر أن يستكرى جارا ويذهب إلى موضع كذا حتى يوفي الأمر الجرف ففعل  
المأمور ذلك وأدخل المأمور في الطريق الجار في رباط فذهب للصوم واستولوا على الجار قال لا ضمان عليه  
إن كان الرباط على الطريق الذي كان عمر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا في  
الحاوي \* استأجر رجلاً ودفع له جارا وخسين يشتري شيئاً للتجارة في موضع كذا فذهب واشترى  
وأخذ الظالم حراً القافلة فذهب البعض خلف الجار ولم يذهب البعض والاجير فن ذهب بعضه استرد  
والبعض لا فإن كان الذين استردوا يلوون الذين لم يذهبوا ضمن وإن كان الذين ذهبوا يلوون لما فيه من  
تحمل المتاع لا ضمان وإن توجه إلى القافلة القطاع فالتى المكارى المتاع وذهب بمحمارة فأخذ القطاع  
القماش إن كان يعلم لولا القرار بالجار لا أخذوا الجار مع القماش لا يضمن وإن أمكنه القرار مع القماش  
والجار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل استأجر دابة لينذهب بها إلى موضع معلوم  
فأخبر أن في الطريق لصوصاً فلم يلتفت إلى ذلك فذهب فأخذ هذه اللصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه أبو  
بكر إن كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والافهوضامن  
كذا في الظهيرية \* جماعة آتوا كل واحد منهم حمارة من إنسان وسلموا اليه ثم قالوا لواحد منهم اذهب  
أنت معه تتعاهد الجار فذهب معه فقال له المستأجر قف هنا مع الحمارة حتى أذهب بمحمارة واحدة وأخذ  
الجوالت فذهب بالجار لا ضمان على المتعاهدان لم يقدر على الأخذ منه لأنهم أمره بتعاهد ما في يده غيره كذا  
في خزائن المفتين \* رجل أكرى جارا من كش إلى بخاري فعي الجار في الطريق وصاحب الجار كان  
بخاري فأمر المكترى رجلاً أن يتفق على الجار في علفه كل يوم مقدار معلوم وسمى له الجار أن يصل  
إليه صاحب الجار فأمسك الاجير الجار أياماً فاتفق عليه وهلك في يده قالوا إن كان المكترى أكثر من كواب  
نفسه ضمن وإن أكثره ولم يسم الركب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا دفع الرجل فرسه إلى رجل  
ليذهب به إلى قريته ويوصله إلى ولده فذهب به وسار من حمله ثم انه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى  
لوجهه فجاء رجل من أهل تلك القرية فر على الرباط فعرف الفرس فاستأجر رجلاً ليذهب به إلى تلك  
القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن الفرس على من يجب قال لاشك أن الأول  
ضامن لتسليمه وأما مستأجر الاجير الذي ذهب بالفرس إلى منزله إن كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه

(٦٣ - فتاوى رابع) هذه العشرة بعد علمه بالعيب يمنع الرد والرجوع بالنقص والاجارة من البائع لا يجوز منقولا كان أو عقاراً قبل  
القبض واستأجر المشتري البائع لغسل الثوب أو قطعه إن كان ذلك الفعل ينقص المبيع صار قابضاً لا وإن أمر البائع أن يؤجره من رجل  
معين أو غير معين جازوا صار قابضاً وإن قال أعتقه فاعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الامام ومحمد خلافاً للثاني \* جاء البائع بالمبيع إلى المشتري  
فأمر أن يطرحه في الماء فطرحه صار قابضاً بخلاف ما إذا أمر المديون أن يطرح الدين في الماء فطرحه لا يكون مؤثماً منه وكذا لو استقرضه كراً

بجاهه فاهربه بصبه في الماء فصبه المقرض كان منه البائع اذا دفع المبيع لمنكوحه المشتري لا يصير ناشري قابضا (نوع آخر) التسليم  
أن يخلى بينهما على وجه يتمكن (٤٩٨) من قبضه بالأحاطة وكذا في الثمن ويعتبر في التسليم ثلاثة أمور ان يقول البائع خلعت بينك وبين

المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري على وجه يتمكن من النقل بلا مانع وان يكون المبيع مفرا غير مشغول بحق غيره وكان الامام يقول القبض أن يقول البائع خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري عند البائع قبضته وان دابة أو بعير فاحذير أسه وقاده أو عبدا أو أمة فقال تعال وامش معي فتخطى معه أو أرسله في حاجته ولو لو باقاخذه يده أو خلى بينه وبينه وهو موضوع على الأرض فقال خلعت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضت صار قابضا وفي الساجدة على الطريق اذا اشتراها ولم يجر كها فقبض ولو حنطة في منزل فدفع الى المشتري المفتاح وقال خلعت بينك وبينه فقبض وان دفع المفتاح ولم يقل شيئا لا باع دارا بعيدة وقال سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها لا يكون قبضا وان قريبة فقبض لان التخلية أقيمت مقام القبض عندا لم تكن وكل ما يمكن اغلاقها فهي قريبة وان لم يمكن من ذلك المكان فبعيدة وبه قال الحلواني والناس عن هذا غافلون فانهم يشترطون الضيعة بالسواد ويقرون بالقبض وذلك مما لا يصح فيه القبض وان كان يقرب يصير قابضا \* وفي المحيط يصير قابضا بالتخلية وان بعد المعقود عنهما وفي النوادر

وان أخذه ثم دفعه الى الاجير فان أشهد أنه انما أخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان أيضا وان ترك الاشهاد أو أشهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن وأما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب في حق الاجير مشكل اذا كان المستأجر أشهد على أنه أخذه ليردها على المالك والاجير في عياله المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى ابن أخى صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير لا يرجع بمأذنه على المستأجر كذا في المحيط \* وفي بعض الفتاوى (١) خر كرى در راه بمائد كرى كبرنده رفت وخر را ماند خداوند خرابا خربود) فأخذ اللصوص الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستأجر وكذلك ان كان المكارى مع الحمار لا أن المستأجر لم يكن معه فذهب المكارى وترك الحمار فأخذ اللصوص الحمار فلا ضمان على المكارى قالوا هذا اذا لم يمكن للمكارى حل المتاع على دابة أخرى فأما اذا أمكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة \* استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فأخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال قاضيان لا يضمن مطلقا قال القاضي بديع الدين يضمن كذا في القنية \* استأجر حمارا لينقل التراب من خربة فأخذ في النقلة فانهدمت الخربة وهلك الحمار انهم سدت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان انهدمت من غير معالجته بل لزاوة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا فاضرب الحمار فوقع في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الحبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار وعليها أحمالها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها أحمالها وتجاوز فان عثف عليه المستأجر حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لامن ضربه وتعنيفه لا يضمن كذا في الظهيرية \* استأجر حمارا لينقل عليه الخطب من الكرم وكان ينقل عليه الخطب ويوقره كما يوقر مثله فصدم الحمار على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يعثف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذلك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو حمل عليه الخطب الى المصرف صدم الحمار حائطا فوقع في النهر فخطب فان كان يمر وقر الخطب سالما غالبا لم يضمن وان كان يعلم أنه قدام يسلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغيائية \* مستأجر الحمار قبضه وأرسله في كرمه مع برذعة فسرق البرذعة وأثر فيه البردوم (٢) ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بأن يكون له حائل رفيع لا يقع بصير المار على الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرد لا يضره مع البرذعة لا يضمن البرذعة والحمار وان كان بحال لا يضره مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة لا الحمار ويضمن نقصان الحمار الى وقت الرد الى المالك كذا في الوجيز للكردري \* غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر أن يأخذه منه بعد التبين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* زرع بين ثلاثة حصده ثم استأجر واحدا من الثلاثة حمارا من رجل لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فذهب الحمار عند المستأجر وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الحمار والبقر ويستعمله هو وشريكه لا يضمن المستأجر كذا في خزائن المفتين \* استأجر قبان بالبرز به الحمل وكان في عوده عيب ولم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر ان كان بوزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن ولا يضمن وهذا اذا لم يعلم المستأجر بذلك العيب أما اذا أعلم فقد أذن له بأن يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردري \* قال خرا الدين وبه يفتى هكذا في الكبرى \* وفي بيوع

(١) انقطع المكارى في الطريق وذهب المستأجر وترك الحمار وصاحب الحمار لم يكن معه (٢) قوله ومات منه في يد المالك أي بأن رده المستأجر الى مالكه بعد المرض فمات من المرض في يد المالك كذا في المحيط بمرأوى

فيها القبض وان كان يقرب يصير قابضا \* وفي المحيط يصير قابضا بالتخلية وان بعد المعقود عنهما وفي النوادر المشتري عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتهم ما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على



اغلافه ودخوله قبض والا \* ولو اشترى بشرة في السرح فقال له البائع اذهب فاقبض ان كان يحتمل يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا باع خلا في دن في منزل البائع وخلي بينه وبين مشتريه فحتم عليه المشتري فهو قبض على (٤٩٩) ما عليه الفتوى كن اشترى طعاما وقال

البائع كلها في غرارتي فكالم فيها صار قبضا خلا فالجحد رحمه الله وكذا المسلم اليه خلى بين المسلم فيه ورب السلم على ما ذكره في الصغرى وفي الفتاوى اشترى ثوبا فأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى أخذه انسان ان كان حين أمره بقبضه يمكنه قبضه بلا قيام صح التسليم وان لم يمكنه بلا قيام لا يصح \* اشترى طيرا أو فرسا في بيت فأمره البائع بقبضه فلم يقبض حتى انفتح الباب وخرج المبيع لا يصح التسليم فان فتح المشتري الباب فخرج ان أمكنه الاخذ من غير عون صح التسليم \* باع دابة وهما راكبان عليه لا يصح قبضا كما اذا باع دارا وهما فيه وان باع وهو عليها فقال المشتري اجلسي عليها معك فجعله ان لم يكن عليها سرج هلكت من المشتري وان عليها سرج ان ركب في السرح صار قبضا والا \* اشترى وعاء هدي وهو اللبن الخاثر في السوق فأمر البائع بنقله الى منزله فسقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري ولو وقع جنة أو تبن في المصرف على البائع النقل الى المنزل وان تلف في الطريق فن مال البائع \* اشترى عشرة أرطال خل معين ودفع الى البائع

المنتقى استأجر قدر فلما انقضت مدة لا جارة ردها الى المالك فهاكت في الطريق لا يضمن وان لم يردها يضمن كذا في الفصول العبادية \* رجل استأجر قدر فلما فرغ حمله على الجار وذهب به الى بيت صاحبه فزالت رجل الجار فانكسر لا يضمن ان كان جاريا يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائنة الفتاوى \* استأجر قدر اللطخ فطبخ فأخذه ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقع فانكسر يضمن كذا في الجار اذا انزل في وقيل ينبغي أن لا يضمن كن استأجر ثوبا باللبس وتخرق من لبسه قبل وهو الصحيح (٢) وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها كذا في القنية \* رجل استأجر فاسا ودفعه الى الاجير ليكسر الحطب له فذهب به الاجير ولا يدري أين ذهب ان استأجر الاجير أولا لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القاب يضمن واختار أنه لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة \* والاصح أنه اذا استأجر الفاس أو لاجل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا أن يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لا يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أولا ثم دفع الى الاجير يضمن كذا في فتاوى قاضيجان \* استأجر فاسا لقصاب فأخذه منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* استأجر من رجل مرأوجعه في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا أجيره ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المترفاذا هو قد ذهب به قال ان كان تحويل وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للرضمان عليه والقول في ذلك قوله مع عينه ان كذبه الاجر وان طال التفاته فهو ضامن كذا في المحيط \* واذا استأجر مرأوجعه في الطين ثم أعرض عنه فسرق ان طال الاعراض يضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في الملتقط \* سمى باع ما أمره ببيعته فأمسك الثمن عنده بأمر صاحب الجولة فسرق الثمن لا ضمان عليه بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* الجمل اذا جاء بالجل فقال صاحبه أمسكه فهلك عنده لا ضمان عليه أما القصار والخياط ومن له حق الحبس لاستيفاء الاجرا اذا أمسك بأمره بعد العمل فهلك ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التتارخانية \* واذا فسد الفصاد أو بزغ البزغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك فان تجاوز الموضع المعتاد يضمن وهذا اذا كان البزغ باذن صاحب الدابة أما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء تجاوز الموضع المعتاد أو لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج \* اذا جهم الحجام أو ختن الختان فبات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يتجاوز موضع الفعل فان تجاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات عليه نصف بدل النفس وان برئ فكالم بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر أنه ماذا يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة \* ولو استأجره ليقطع يده أو أصبعه أو ينزع سنه جاز ولو مات لا يضمن كذا في التتارخانية \* استأجر خبازا ليصنع له طعاما في ولية فأفسد الطعام فأحرقه أو لم ينضجه كان ضامنا ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء وأمر صاحب البعير فادخلها الدار ففساد البعير فخر على القدور فكسرها أو أفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخباز فيما فسد وكذا لو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى قاضيجان \* لو انفتح حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية والله أعلم

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشتك \* وهو مشتق على فصلين \* (الفصل الاول في بيان الحد الفاصل بين الاجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما) \*

(٢) قوله وكذا في مسألة القصعة أي المتقدم ذكرها في عبارة القنية حيث قال استأجر قصعة فوقع من يده وانكسرت يضمن اهتله بجراوى

قارورة يكيه فيها فلما وزن رطلان انكسرت وسال وهما لا يعلمان فالوزون قبل الانكسار على المشتري وبعده على البائع وان بقي من الوزون شيء قبل الانكسار فصعبه البائع ضمن مثله قدر المشتري هذا اذا كانت القارورة صحيحة وقت الدفع وان منكسرة ولم يعلم انفسه البائه

البعض يجعل التصرف قبل  
إعادة الوزن وعليه الفتوى  
وان كان الدهن عينا فوزن  
بحضرة المشتري كان قبضا  
\* اشترى عبد ابركر موصوف  
وكاله ودفع اليه وصدقه  
البائع فيه ثم باعه قبل  
الكيل جاز \* هلاك المبيع  
باتا أو بخيار الشرط في يد  
البائع باقصة سماوية أو  
باسم هلاك البائع أو كان  
حيوانا فقتل نفسه يبطل  
البيع لانه مضمون بالثمن  
فيسقط الثمن فلا يكون  
مضمونا بالقيمة لانه لا يتولى  
على شئ واحد ضمانا فان  
أتلفه المشتري والبيع بات  
أو الخيار للمشتري لزوم الثمن  
وان انخيار للبائع والبيع  
فاسد لزوم المثل في المثل والقيمة  
في القيمي وان بفعل أجنبي  
غير المشتري فان فسخ وعاد  
الى ملك البائع ضمن الجاني  
المثل أو القيمة والمضمون ان  
من جنس الثمن وفيه فضل  
لا يطيب الفضل وان من  
بخلافه طاب وان اختار المشتري  
امضاء البيع اتبع الجاني  
بالمثل أو القيمة وحكم الفضل  
ذكرناه في جانب البائع  
واختياره اتباع الجاني قبض  
عند الثاني خلافا لجموده وأثره  
فيما اذا تولى على الجاني  
وفيما اذا أخذ من الجاني  
مكانه شيئا آخرج از عند  
الثاني وان هلك بعد

القبض فعلى المشتري الا اذا أ  
البيع وتسقط الثمن عن المشتري



القسخ والامضاء وان بفعل اجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقية بماوية ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصته الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يخير بين (٥٠١) الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل

هالك في يده بعمله كالمصار اذا دق الثوب فتخرق أو ألقاه في النورة فاحترق أو الحال اذا تعثر فهو ضامن عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* خالف أولم يخالف كذا في الينابيع \* ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت يده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد ولو كان مشتركا بالضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التتارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمول ولا وعليه أجر المثل كذا في الذخيرة \* وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير بسراج ضمن كذا في التتارخانية \* ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه أو على قصارة ثوبه فقبضه فلف في يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي والاجير المشترك كالحياط والمصار مؤثمة الرت عليه لا على رب الثوب كذا في خزائن المفتين \* ولو كان الاجير المشترك راى بقر أو غنم أو غيرها للعامة فالتلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته ولو ساق الدواب على المشرعة فازدجوا على القنطرة فدفع بعضهم بعضها فوقه واتي الماء وعطبووا ضمن قيمتهم كذا في الينابيع \* هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كذا في العارية كذا في القنية \* الاجير المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا أو وطئت بعضها بعضا ضمن وان كان أجيرا وحيدا لوزن الخيل على انثى فعهبت لم يضمن كذا في السراجية \* المستأجر لحفظ الخان اذا سرق منه لا ضمان عليه لانه حافظ للابواب والاموال في أيدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا سرق ليلا كذا في الملتقط \* وفي الناصري أكار ترك البقرة ترحى فسروقت لا يضمن كذا في فتاوى قاضيضا والتتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل استأجر حمارا ليحمل له دناء من الفرات الى مكان معلوم بأجر معلوم فوقع الحمار في بعض الطريق فانكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي حمله ولا أجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسر وأعطاه من الاجر بحسب ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فأما اذا سقط من رأسه أو زلق رجله بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد لوافق قول محمد رحمه الله تعالى أنرا فأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولا فالجمال يجب أن يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف بجناية يده وأما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بأمر لا يمكن التصرز عنه لا ضمان عليه بالاجماع وله الاجر وان هلك بأمر يمكن التصرز عنه فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وله الاجر بحسب ذلك وعندهما يجب الضمان للمالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة \* فان سرق المتاع من رأس الجمال فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان أوجب الضمان على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على أصلهما وكذلك انقطاع الحمل الذي يشتبه لمسكارى الجمال اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير سوقه مثل أن تكون الدابة واقفة فتجبي ريج فتعثرها فتسفر من ذلك فينقطع الحمل فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج \* ولو اجل بحمل صاحب المتاع فانه قطع لا يضمن كذا في الغيانية \* استأجر حمارا ليحمل عليه زقاه من بين فرقة المالك والجمال حتى يضع على رأس الجمال وتخرق لا يضمن الجمال وفي المنتقى ولو وضعه الجمال في طريق ثم أراد رفعه فاستهان برب الزق فذهبا يضره فرفع وتخرق ضمن الجمال لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وأنزله الجمال وصاحبه ووقع من أيديهم ما يضمن الجمال والقياس أن يضمن النصف وبه أخذ الفقيه وكثير من المشايخ كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال له اجل أيها شئت هذا ب درهم وهذا ب نصف درهم فحملهما معا فله نصف أجرهما ويضمنهما ان هلكا ولو حمل أحدهما أولا فهو متطوع في الباقي ويضمنه ان هلك والاستهلاك وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري ظاهرا فان ظاهرا وادعى كل استهلاك الآخر فالقول للبائع وأى برهن قبل وان برهنا فلاه مشتري ثم ان كان للبائع حق الاسترداد للحبس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فلاه مشتري

أن يضمنه القيمة ولا يبطل البيع بينهما \* قبض المشتري قبل نقده بلا اذنه فطأ به منه فخلى بينه وبين البائع لا يكون قبضاً حتى يقبضه بيده بخلاف ما إذا خلى البائع بينه وبين (٥٠٣) المشتري \* تخمر العصير المشتري قبل قبضه بطل البيع فإن عاد خلا قبل المرافعة والأبطال

خير المشتري فإن خاصم وأبطل القاضي البيع ثم عاد خلا ليس له عليه سبيل قال شمس الأئمة هذا قولهما لأن التخمر عندهما كالإباق وعند محمد بطل بالتخمر ولا سبيل عليه أن عاد خلا مطلقاً لأن التخمر عنده كالهلاك وقال الكرخي معنى بطل أنه يتمكن من الإبطال لثبوت مكنة الأخذ لو عاد خلا قال القدوري لا حاجة إليه لأنه لا يبعد أن يبطل البيع ثم يعود إلى الصحة بزواله \* اشترى حنطة معينة واستعار جوالق البائع ليكيل فيه فكال فيه فان الجوالق معينا فقبض والا ان المشتري حاضر فقبض وان غائباً لا وقال محمد ليس بقبض حتى يتسلم الجوالق فيسلمه إليه وعن محمد أعرني جوالقك فأعاده وكال البائع فيه لا يكون قبضاً إن حال غيبة المشتري إلا أن يقبض المشتري الجوالق ويدفعه إلى البائع أو يدفع إليه المشتري آنية له يكيل فيها المشتري وفي رواية عمرو بن عمرو لا يصير قابضاً وعن محمد اشترى وأمر البائع أن يجعله في وعاء المشتري فجعله فيه ليزنه فيه فأنكسروني ما فيه فن مال البائع فان وزنه ثم أنكسر فان للبائع أن يضمنه من المشتري فن مال البائع حتى يدفعه إليه وان وزنه في شيء للبائع ثم نقله إلى وعاء المشتري ثم أنكسر فن المشتري وان قال للبائع المذكور

هلك لانه جل بغير اذنه ولو استأجر ليحمل جلود مميته فدبغها واهلك أو أثلثها فلا أجر ولا ضمان لانه ليس بعمال ولو استأجر ليحمل هذه الدراهم إلى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثاليها إلى فلان فلا أجر لانه ملكها بأداء الضمان كذا في التتارخانية \* ولو استأجر جملتين فحمل أحدهما كله ان كانا شريكين يجب للأجر كاملاً بينهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الأجر لانه في جل النصف متبرع ولو حل إلى المكان الذي اشترط فقال لصاحب الجمل أمسكه فأمسكه فضاع لم يضمن ويجب الأجر ولو حمله لاستيفنا الأجر حين طالب منه ضمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس له أن يطالب بالأجر ما لم يضع عن رأسه ولو حل إلى دار المستأجر وأدخله فعثر فسقط أو أراد أن يضع عن رأسه فسقط ضمن ولو كسره إنسان آخر لم يضمن هو ويجب له الأجر كذا في الغيائية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى الجمال إذا نزل في مفازة وتهمياله الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسرقه أو مطرفه وضامن وتأويله إذا كانت السرقة أو المطر غالباً كذا في الفصول العمادية \* استأجر ليحمل حقيبة إلى مكان فانشقت بنفسها وخرج ما فيها قال أبو بكر ضمن كمال انقطع حبله وقال أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن قال نضر الدين وعليه الفتوى وبه نأخذ هكذا في الكبرى \* في المنتقى الجمال إذا كان يحملها على عنقه فعثر وأهرق وصاحبها معه فهو وضامن ولو زجره الناس حتى أنكسر لا يضمن بالأجراع ولو أنه هو الذي زجره الناس حتى أنكسر فإنه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الأجرة بأزاء ما حل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحل في ذلك المكان الذي حمله كذا في الخلاصة \* المكاري كان ينقل الدبس من القرية إلى المصرف فنزل في الطريق ونام وخرق الكلب الرق فضاع الدبس لا يضمن ان نام جالساً كذا في القنية \* في القيمة سئل أبو حامد عن رجل استأجر اتركنا ليحمل له هذا الدبس من مرو إلى بلخ فلما بلغ وسط الطريق كان هنالك قنطرة وفيها حجر فلما أراد أن يعبره البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القنطرة مما تسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركان أم لا فقال يجب الضمان على التركان الذي كان يستعمله وسئل عن أبي يوسف بن أحمد فأجاب به كذلك كذا في التتارخانية \* وان نثرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق رب المتاع أو بقوده لم يضمن المكاري وكذا إذا كان يسوقه وما ولو كان صاحب المتاع على الدابة ومتاعه على دواب أخرى وهو يسير معهم لم يضمن المكاري وهذا التفسير على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثرت وسقطت لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكباً لكن عشي معه ضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الغيائية \* ولو أصابه الشمس أو المطر ففسد لا يضمن وعندها يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو علمها عبيد فساقت رب الدابة فعثرت فهلك العبد لا يضمن لانه في يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والهيئة إذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي \* والصحيح أن لا فرق فلا يضمن العبد بالعقد كالحرك كذا في التمر ناشئ \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان على الدابة مملوك صغير رب المتاع استأجر الدابة ليحملها فعثرت الدابة فوق ما فات المملوك وفسد الحمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل وان كان الهلاك من جناية يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع وأما اذا كان يصلح لحفظ المتاع فينبذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط \* سئل أبو القاسم عن استئجار ليحمل عصيراً على دابته إلى موضع فحمله فحين أراد أن يضعه أخذ أحد العبدان ورمى بالعذل الآخر فانشق الرق من رمية قال ضمن نقصان الرق والعصير كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي إذا وقع جلال إلى جلال ليحمله إلى موضع كذا وشرط عليه أن يسير ليلاً وصاحب الحمل معه يسير ان فضاءت الدابة مع الحمل ان كان المكاري يضييع الدابة بترك الحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تضييعه لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما هو ينبغي أن لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن

مال البائع حتى يدفعه إليه وان وزنه في شيء للبائع ثم نقله إلى وعاء المشتري ثم أنكسر فن المشتري وان قال للبائع المذكور فزني وأبعثه مع غلامك أو غلامي ففعل وأنكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع إلا أن يقول ادفعه إلى الغلام لانه لو كيل للغلام



والدفع اليه كالدفع الى المشتري \* وعن الثاني اشترى سمنا ودفع البائع ظرفا ليصبه فيه وفيه خرق يعلم به البائع لا المشتري فكأنه فيه قنات  
فن البائع ولا شيء على المشتري وان لم يعلم به البائع وعلم المشتري أو يعلمان فالمشتري (٥٠٣) قابض \* اشترى في المصر حطبنا فغصبه خال

جمله الى منزله من البائع غاصب فن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف كمن استأجر دابة الى المصر له أن يبلغ عليها الى منزله بالعرف \* فان قلت في الاجارة لو قال استأجرت الى منزلي يصح فامكن الشرط وفي البيع بشرط الحمل الى منزله فسد وبلا شرط لا يجب الحمل الى منزله \* قلت شارط عرفا لكن للابقاء لا الحمل \* فان قلت لو كان شارطا لابقاء في منزله عرفا لاجبر على التسليم والحمل الى منزله \* ولو قال أسلم في هذا المكان له ذلك كما لو أسلم في كرت على أنه يوفيه في مصر كذا يسلمه في أي محلة شاء فلو قال رب السلم شرطت عليك الابقاء في محلة كذا فقال المسلم اليه نعم لكني أوفيه في غيرها من المحلات يجزى رب السلم على قبوله لان المصير كمكان حكموا لو اتحد حقيقة كالنزاع في ناحية من نواحي الدار يجبر كذا هذا \* قلت القياس في مسألة الاجارة والحطب ما ذكرنا أن العرف ما قلت فلا يتمكن بائع الحطب وموآجر الدابة من الابلاغ الى منزله والاشياء التي على ظهر الدابة كالحطب والفحم والخضرة والبطيخ يجبر على الحمل الى منزل

المذكور في أول هذا الجنس وشروط المرغيناني رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية \* ولا يضمن الملاح ما غرق من موج أو ريح أو صدم جبل فان غرقت من مده أو معالجته ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة أو وكيله لا يضمن الملاح الا بالتعدي كافي الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلاة الفرض أو لحاجة ولم يغيب عن بصره الملاح شيئا الا بالتعدي كافي الدابتين ولو بلغت السفينة الى موضع ثم أعادها للريح أو الماء أو عادت الدابة عن بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة أو على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا أن يرتد للريح الى موضع لا يمكن قبضه فيه فيجبر على عوده بالاجر وان لم يكن صاحب المتاع أو وكيله مع المتاع يجبر على العود بالاجر الاول كذا في الغياثية \* وان استقرت السفينة من نار أدخلها الملاح لحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرناشي \* استأجر سفينة معينة ليحمل عليها أمتعة هذه فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبيق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية \* وسئل على بن أحمد عن ركاب سفينة موقرة خافوا الغرق وقد أمسكت سفينةهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وأدخلوا بعض الاجال وفعوا ذلك مرة بعد أخرى خفت السفينة وجرت وأنفقوا في الاجرة قدر ما من الدنانير لتكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد أم على جميع الركاب وصاحب الاجال وقد كانوا راغبين بما فعل أو أئلك فقال على العاقدين يجب الاجر والموافقة أولى كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احداها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن ما سوى ذلك قال هذا كاه قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال في رواية يونس رحمه الله تعالى فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بعضا وكذا لا القطار اذا كان عليهم اجولة ورب الجولة على بعير فلا ضمان على الجمل كذا في المحيط \* ملائ سفينة من أمتعة الناس وشدها في الشط ليل فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشد وأجرها حتى غرقت من الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة كذا في القنية \* نساج كان ساكنا مع صهره ثم اكرى دارا وانهل مع متاعه اليه او ترك غزلا هناك فضاغ ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا أودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكبرى \* وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كرباسا فدفع هو الى آخر لينسجه فسرقت من يده ان كان الثاني أجيرا الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني أجنبيا ضمن الاول دون الآخر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في الاول ضامن مطلقا وفي الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة \* وفي جامع الفتاوى وكذلك في الصانع اذا دفع الى مثله كذا في التتارخانية \* رجل أخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى \* نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا يسكن فيه مثل ههنا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يسكن فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه أن يبيت في بيت الطراز لكن اذا أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من أن يكون حصينا الا اذا خش كذا في الخلاصة \* (١) باقنده كرباس

(١) ترك النساج الكرباس في محل عمله وذهب الى بيته ليلا وأغلق الباب

المشتري والتي لا على الدابة كالصبرة شرط الحمل الى المنزل مفسد \* تسلم مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان يتيسر له الفتح بلا كلفة فقبض وان كان لا يتيسر الفتح بلا عانة لا يكون قبضا \* وطه المشتري المشتراة لو بكر قبض فان أحدث البائع منعا بعد صانها فاقضا

لقبضة فان هلك من البائع ويبقى حصة النقصان بالبكارة على المشتري من الثمن وان ثيبا لوطا ليس بنقصان وبه يصير قابضا فان أخذ منه بعد الوطء ثم هلكت يهلك كلها (٥٠٤) من البائع ووطء البائع المبيعة قبل التسليم بخير المشتري عند بعض المشايخ وبه نأخذ وان أعتق المشتري المشتري

فاسدا قبل قبضه وأجاز البائع من البائع ولا شيء على المشتري لعدم الملك قبل القبض فبالاجازة نفذ العتق عليه \* وكذا لو قال المشتري فاسدا قبل قبضه أعتقه عني ففعل فالتحق عن البائع \* باع ثوبا على فخل وخلي بينة وبين المشتري صار قابضا وان كان البيع هبة والمسئلة بحالها لانه في معنى مشاع يحتمل القسمة \* اشترى بكرة مريضة وخلاها في منزل البائع قائلا ان هلكت فني وماتت فني البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سقها الى منزل فاذهب فأتسلها فله هلكت حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالتقول للمشتري ولو قال المشتري للمشتري عبدا كان أو أمة تعال أو امش معي فخطي معه فقبض وقول البائع له اخذه تخليصة اذا كان يصل الى اخذه لا قبض \* نقد المشتري بعض الثمن ثم قال للبائع تركته عندك رهنا لباقي الثمن أو ودعة لا يكون قبضا \* قال المشتري لا عبد اعمل كذا أو قال للبائع امره بعمل كذا فعمل فعطبت العبد هلك من المشتري لانه قبض \* قال المشتري

للبائع لا أعتمدك على المبيع فسلمه الى فلان يسكه حتى أدفع لك الثمن ففعله البائع وهلك عند فلان يملك من البائع لان العمل الانسالك كان لاجله وهلاك المبيع قبل قبضه عند البائع يلزمه رد عين الثمن المقبوض وبهذا لا فالة يلزمه رد مثل الثمن المقبوض \* وذكر

رادر كاخانة مائدوشب بخانه ردت ودر بست) وذلك في وقت غلبة السراق فسرقت الكرياس ان كان يترك مثل ذلك الكرياس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزانة المفتين \* (١) بافنده كرياس بافت ودر خانه نهاد و بمالك رد نكر دزد برد) هل يضمن المالك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد على قول من يقول مؤنة الرد ليست عليه لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* (٢) بافنده كرياس بافت وخصم را كفت كه كرياس را برون كردم بيا تا بيري وي كفت نزيك تو باشد فردا بيايم و بيم شب دزد برد بافنده تا وان دار باشد) لانه يصير مودعا بقوله (٣) نزيك تو باشد واذا لم يقل (نزيك تو باشد) وهلك بعد ما تم العمل قيل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يردو ينبغي أن لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزانة المفتين \* رجل دفع الى نساج كرياسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرقت ذلك عند النساج ذكر في التوازل أن على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغرضه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج يحكم بالاتصال كشي واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل أجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل أفتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط كرياسا خياط قيصا وبقى قطعة من الكرياس فسرقت قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليختر له خفافا فضل شيء من الصرم فسرقت قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع الى حائك ثوبا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسج الباقي فسرقت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن شيئا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رحمه الله تعالى يضمنهما كذا في الغيائية \* (٤) ريسمان بافنده داد و شرط كرد كه دور روز را بيا فديباقت) وهلك الثوب بعده يضمن على ما اختاره شيخ الاسلام الاوزجندی وكذلك القصار كذا في الفصول العمادية \* ولو استأجره شهر العمل الخياط فهو أجبر وحدث ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر يدرهم جازو ويرفع عنه أجر ذلك اليوم وهو درهم من أجر الشهر كذا في الغيائية \* جاء الخياط بالثوب الى المالك فغذبه المالك من يده وتفرق من ماله المالك لاضمان وان كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان الخرق كذا في الوجيز للكردي \* سئل أبو القاسم عن قمار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت وأقعد ابن اخته حافظا وغاب القصار فدخل ابن اخته الحانوت الاسفل فطار الطرار الثوب قال ان كان البيت الاسفل بحال يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه أو بوه أو أمه أو ضمه الخلال عند فوت أبويه فالضمان على القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضمما اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضمما فالقصار ضمان كذا في الحاوي للفتاوى \* قصار سلم ثياب الناس الى أجيره ليشمسها في المقصرة ويحفظها فنام الاجير ثم عاد بتياب وضاع منها خمس قطع ولم يدر كيف ضاعت ومتى ضاعت قال أبو جعفر اذا لم يدر أنها ضاعت في حال تومعه فالضمان على القصار دون الاجير ولو علم أنها ضاعت في حال تومعه فالاجير ضمان بترك الحفظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال أبو الوليث رحمه الله تعالى انما قال له أن يضمن القصار لانه كان يأخذ في ماله الاجير المشترك يقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على القصار وبه نأخذ قال أستاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* قصار ان يتقبلان الثياب من الناس فترك أحدهما

(١) نسج النساج الكرياس ووضع في البيت ولم يردّه الى المالك فسرقة اللص \* نسج النساج الكرياس وقال للخصم قد أخرجت الكرياس فات لنا خذ فقال له دعه عندك وغدا آتي وأخذه فسرقة اللص في الليل لا يضمن النساج \* دعه عندك \* دفع الغزل الى النساج وشرط أن ينسجه في يومين فنسجه



في فتاوى سمرقند عن بعض المشايخ أن ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ على أنه على البائع وفي كتاب الصلح ما يدل على قول العامة (الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن) للبائع حبه ٥٠٥ إلى قبض الثمن لكنه يحضر المبيع

إلى مجلس القضاء ولا يحضر البنت في السكاح إن المنع للصداق وإن بقي من الثمن قليل له حبس كل المبيع وإن بعضه مؤجل له حبس الكل لاستيفاء الحال وإن كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبه وكذا إن أحال به البائع إلى غريم وعند الثاني يسقط بالحالة وإن سلمه قبل الاستيفاء أو بأذنه لفظاً أو كان يراه ولم يمنع لأهلك استرداده وإن بغير أذنه ملك الاسترداد ونقص كل تصرف يحتمل النقص كالبيع والهبة والعقود وفروعه وإن دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع الدراهم زبواً أو مستحقة أو ستوقفة نقض قبضه وإن بأذنه لافي الزوف واسترد في الرصاص والمستوقفة والمستحقة وإن تصرف فيه بعد قبضه يباع أو هبة ثم وجد الثمن كذلك لا ينقض التصرف لأن تصرف المشتري بعد القبض بأذن البائع كتصرفه وإن كان قبضه بعد نقد الثمن بلا إذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقص وإن علم البائع قبضه بلاذنه ورضي به فهو كالاذن ابتداءً وفسر

العمل ودفع الثمن إلى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع إلى غيره إذا ضاع لأنه ما كانا شر بكن فكان أخذ أحدهما كأن أخذ صاحبه كذا في خزانة المفتين \* قصار رهن ثوب قصارة بدنه عند رجل ثم افتك الرهن وقد أصابت الثوب نجاسة عند المرتين فلما نظر إليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وإزالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر وترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا إن كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشي على القصار وإن كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب أمانة كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (٧) براهن ريخته بكازردادونكفت كه ريخته است كازر براهن راجحهم سادو براهن سوخت وكازر رندانست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بغيره له والجعل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية \* قصار شمس ثوب القصارة فاحترق كان ضامناً وكذا إذا عصر الثوب ففترق وإن فعل ذلك أجبر القصار ولم يتعد الفساد لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أدخل القصار سراجاً في حانوته فاحترق به ثوب بغيره يضمن لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وإنما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن إطفاءه وهذا قولهم ما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن ما هلك بغيره كذا في الفصول العمادية \* وتليد القصار وأجبره الخاص إذا أدخل نار السراج بأمر الاستاذ فوقع شرارة على ثوب من ثياب القصارة أو أصابه دهن السراج لا يضمن الاجبر ويكون الضمان على الاستاذ لانه أدخل السراج بأذنه فصار فعل الاجبر كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان \* تليد الاجبر المشترك إذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من القصارة فالضمان على الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصارة ضمن الاجبر كذا في الخلاصة \* أطفأ السراج في الحانوت وترك المسرحة في الحانوت وبقيت شرارة فوقع على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي \* وفي التجريد تليد القصار وسائر الصناع وأجبرهم لاضمان عليهم إلا بالتعدي ويضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم كذا في التتارخانية \* أجبر القصار إذا وطئ ثوباً في بيت القصار كان ثوباً يوطأ مثله لا يضمن وإن كان مما لا يوطأ بان كان رقيقاً يضمن سواء كان ثوب القصارة أو غيره كذا في الصغرى \* ولو شرط الضمان على المشترك أن هلك قبل يضمن إجماعاً والفتوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي \* ولو حل شيئاً في بيت الاستاذ بأذنه فسقط على ثوب ففترق إن كان من ثياب القصار لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصارة ضمن الاجبر كذا في الفصول العمادية \* وإن حل الاجبر شيئاً في خدمة أستاذه فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على ودبعة عنده فافسدها كان ضامناً لها وكذلك لو عثر فسقط عليهم فإن كان بساطاً أو وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على أجبره كذا في المبسوط \* ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد أو احترق بالنورة في الحب أو بالشميس قرب الثوب إن شاء ضمنه قيمة معمولاً أو أعطاه الاجبر وإن شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الاجبر ولو قال رب الثوب لا يحمي هذا الثوب الدق أو قال رجل للزجاجي أقطع هذه الزجاجية فقال قلاي لم من القطع فقال إن فترق أو أنكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج ففترق الثوب أو انقطع الزجاج فإن كان لا يسهل مثله غالباً فلا يضمن له لانه رضى به وإن كان يسهل أحياناً ضمن كذا في الغيائية \* ولو أن أجبر القصار فمليدق من الثياب انفلتت منه المدقة فوقع على ثوب ففترق فإن انفلتت على ثوب القصارة قبل أن تقع على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوباً كان من ثياب القصارة فلا ضمان عليه وإنما الضمان على الاستاذ وإن وقعت على ثوب ليس من ثياب القصارة فإن الاجبر يضمن فاما إذا انفلتت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة (٧) أعطى ثوباً رقيقاً للقصار ولم يقل له أنه رقيق فوضعه القصار في الخابية واحترق الثوب ولم يعلم القصار أنه احترق

(٦٤ - فتاوى رابع) بعض النهرية بأنه ما يضرب في دار غير السلطان والزبوف المغشوشة والمستوقفة صفر مموه بالفضة والعامة أن الجياد خالصة رائجة بين التجار وبيت المال والزبوف ما يرفه بيت المال لا التجار والنهرية ما يرد التجار ولهذا

حكم في الشرع أنها من جنس الدراهم حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم جاز وانما لا يضمن كاسد النهر رجعة لأنه لا قيمة لهذه الصنعة  
فيردها على المشتري بلا شيء والسبوقه (٥٠٦) ليس من الدراهم في الشرع حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم لا يجوز

وهي معرب سبه تاهه \*  
أعار المبيع من المشتري  
أو أودعه قبل نقد الثمن  
سقط حق الحبس من البائع \*  
والمرتهن لو أعار الرهن  
من الراهن ملك الاسترداد \*  
أو دعى البائع أو أجز  
المبيع من أجنبي قبل  
قبض المشتري بلائذه  
فتلف في يد الأجنبي  
لا يضمنه المشتري لأنه لو  
ضمنه رجع على البائع فصار  
كالتلف على يده وإن أعاره  
أو ملكه من أجنبي وتلف  
في يده للمشتري تضمنه بعد  
الاجازة لأنه لو ضمن لا يرجع  
على البائع \* قبض المشتري  
قبل نقد الثمن بلا إذن البائع  
وبنى أو أغرس أو ثوباً فصبغه  
ملك الاسترداد وإن تلف  
عند البائع ضمن ما زاد البناء  
والصبغ \* المشتري المقلد  
دبر أو أعتق المشتري قبل  
قبضه جاز ولا سعاية على  
الغلام إلا عند الثاني خلاف  
الراهن المعسر يعتق  
المرهون حيث يسعى المعتق  
في قيمته ثم يرجع على الراهن  
فإن كاتبه أو أجره أو رهنه  
قبل قبضه ونقد الثمن أبطل  
القاضي هذه التصرفات  
إن شاء البائع فإن نقده  
قبل الإبطال جازت الكتابة  
وبطل الرهن والاجارة ولو  
جارية فوطئها المشتري  
لحبلت أو ولدت لا يتمكن

التي يدق عليها ثياب القصاره فاصابت ثوباً أخذ كرفي ظاهر الرواية أنه لا يضمن بالتفصيل بين أن يكون  
ذلك الثوب من ثياب القصاره أو لم يكن من ثيابها حكى عن أبي بكر البلخي أنه كان يقول يجب أن يكون  
الجواب فيه كالجواب فيما إذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل  
فكذلك هذا كذا الذخيرة \* في الولوالجية ولو أصاب ذلك إنساناً فقتله كان ضمانه على الأجير دون  
الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بنحوه زاده هذا في الوجه الأول وهو ما إذا  
أصاب إنساناً قبل أن تقع المدقة على الخشبة أما في الوجه الثاني وهو ما إذا أصاب إنساناً بعد ما وقعت المدقة  
على الخشبة فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن إلا أن هذا غير سديد والصحيح  
هو الأول كذا في التتارخانية \* ولو أنكر شيء من أدوات القصاره بعمل التلميذ مما يدق به أو يدق عليه  
لا يضمن التلميذ وإن كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيخان  
\* ولو دعى رجل قوماً إلى منزله فمشوا على بساطه فحرقوا أو جلسوا على وسادة فحرقوا أو كان الضيف متقلداً  
سيفاً فلما جلس شق السيف بساطاً أو وسادة فلا ضمان عليه ولو وطئ على آية من أوانيه أو ثوباً لا يسط  
مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط \* ولو جفف القصار الثوب على حبل فحرقته حوله فحرقته  
لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة \*  
ولو استعان القصار برب الثوب فدقاه فحرق ولا يعلم من فعل أيهما فحرق فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغيائية \* قال القاضي نضر الدين رحمه الله تعالى الفتوى على أنه  
لا يضمن إلا النصف كذا في الكبرى \* وإذا لم يفترق الثوب هل يسقط من الإجره قدر ما يخصه  
من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد صاحب المحيط أنه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخطب بعض  
الثوب في يد الخياط أو نسج بعض ثوبه في يد النساج فإنه يسقط من الإجره بمحضته وهو الصحيح هكذا في  
الفصول العمادية \* وإذا أراد صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيناء  
الإجره فذهب صاحب الثوب فحرق الثوب كان على القصار ضمان نصف الخسرق كذا في التتارخانية \*  
وفي القصارين إذا جنت يد أحدهما فالضمان عليه ما يأخذ صاحب الثوب أيهما شاء بجميع ذلك كذا في  
خزانة الفتاوى \* قصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال أبو نصر لا يملك القصار كذا في الحاوي  
للقتاوى \* ذكر في اجارات العدة إذا دفع الثوب إلى قصار وقال أقصره ولا تضع عن يدي حتى تفرغ  
منه أو شرط اليوم أو غداً فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففترط حتى سرق لا يضمن واستفتيت أئمة  
بخاري عن القصار إذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغد هل يضمن أجابوا نعم  
يضمن كذا في الفصول العمادية \* وفي النوازل سلم ثوباً إلى قصاراً وخياطاً ثم وكل رجلاً بقبضه فدفع إليه  
القصار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على الوكيل إذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب أن  
يتبع القصار بثوبه هذا إذا كان الثوب المدفوع إلى الوكيل ثوب القصار وإن كان ثوب غير القصار كان  
لصاحب الثوب الخيار إن شاء ضمن الوكيل وإن شاء ضمن القصار فإن ضمن القصار فالقصار لا يرجع  
على الرسول وإن ضمن الرسول رجع على القصار لأنه مغرور من جهته كذا في الذخيرة \* القصار لو دفع إلى  
صاحب الثوب ثوباً غير ما أخذ صاحب الثوب على ظن أنه كان ضامناً كذا في خزانة المفتين \* ولو دفع  
القصار ثوباً إلى إنسان إلى غيره خطأ فقطعه وخطأه قرب الثوب يضمن أيهما شاء فإن القاطع لا يرجع  
على أحد وإن ضمن القصار رجع هو على القاطع وبأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوباً  
نفسه في الثياب إلى إنسان ولم يعلم فقطعه إلا أخذ ضمن الأخذ للقصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع  
نفسه مع الوديمة على ظن أنه لو قال القصار هذا ثوبك يصدق لأنه أمين وكذا هذا في كل أجير مشترك

البائع من الحبس وإن لم تحبل أو لم تلد له الحبس فإن ماتت في يد البائع إن أحدث صنعا في البائع والأجن المشتري لعدم وهل  
نقض القبض \* قال عبد الولاه اشتريت نفسي منك فباع المولى صم ولا يملك المولى حبسه لاستيفاء الثمن لأنه صار قابضاً بنفس العقد كمن



اشترى دارا هو ساكن فيه يصير قابضا بالشرع ولا يملك البائع الحبس وكذا لو وكل أجنبي العبد ليشترى عنه مولا فاعلم المولى واشترى نفسه له لا يملك البائع حبسه لأن العود للحقوق إلى العبد ولو وكيل (نوع منه) عليه ألف (٥٠٧) قرض أو غن أدنى نصفه وقال هذا عن

أحد النصفين عينا لا يعتبر لأنه لا يفيد ولو كان بنصفه كفيل فادى نصفه وقال هذا من كفالة فلان صح لأنه مفيد كالأختلاف أصل الدين قرض أو غن أو كفالة وعين ولو جاء بمال وقال هذا عن كفالة وقال الطالب لا أخذه إلا عنهم ما له ذلك ويكون عن المالكين ويرجع بالباقي على المكفول عنه وأن أدى ولم يقل شيئا للطلوب أن يجعل عن أيهما شاء وفي البيع ثلاثة أشياء عاقد وعقد وغن ويتحدد بالتعدد السكك ويتعدد بتعدد الكل وان تعدد البائع أو المشتري واتحد العقد والثن اتحد لربحان ما يوجب الاتحاد وكذا ان تعدد الثمن بان قال البائع بعث هذين الثوبين هذا عشرة وهذا بعشرين أو قال المشتري كذلك واتحد الباقي لربحان جانب الاتحاد وتعدد العقد مع اتحاد الثمن لا يتصور فان تعدد العقد والثن والعاقدة تعدد قياسا واستحسانا وان تعدد العقد والثن واتحد للعاقدة تعدد الصفقة اتفاقا وان اتحد العقد وتعدد العاقدة والثن في القياس يتعدد لربحان جنبه التعدد وهو القياس وفي الاستحسان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعدد \* اشترى

وهل يحمل الانتفاع ان أخذه عوضا عن ثوبه يحمل والا فلا ولا أجر عليه ان أنكر ثوبه وكذلك اذا قال القصار ونحوه دفعت الثوب إليك يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصدق إلا بجهة كذا في العتبية \* ولو حبس القصار بامر المالك فملك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وان قبض فملك المالك أمانة بالاجماع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقصار الحبس فان حبسه وملك ضمن كذا في خزائن الفتاوى \* رجل بعث ثوبا إلى قصار يريد تلميذه ثم قال للقصار اذا أصلحته فلا تدفعه إلى تلميذي فلما أصلحه دفعه إلى تلميذه فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال ان كان التلميذ حين دفع الثوب إلى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به إليك لا يضمن فان كان قال ذلك للقصار فان صدق القصار التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط \* وذكر ما حب المحيط في اجارات فتاواه رجل دفع ثوبا إلى قصار ليقتصره فباعه صاحب الثوب يطلب الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العمادية \* وقعت واقعة في زماننا صورته تقوم من السراق أو أبواب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب وقال أنا رجل رستاق محتاج إلى الماء حاجة شديدة وباقي السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب وأخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الخانات وأخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكرا ليس الناس فاتفقت أجوبة الفتاوى أن هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسألة على مسألة ذكرت في شرح القدوري لو احترق خانوت القصار من نار وقعت من السراج ان ذلك لا يعتبر سرقا غالبا من قبل أنه يمكن اطفاء ذلك لو علم به في الابتداء والحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فالسرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهنالك يمكن استدراكه والتحرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الذخيرة \* وفي الخاتمة ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتفرق صحيح شرطه لان ذلك مقدور له كذا في التتارخانية \* القصار اذا لبس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا أخذ خفا لينعله فلبسه ضمن مادام لا يسافا نزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* واذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه إلى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه أبو بكر يقول ضمن الحمامي اجماعا وكان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وكان الفقيه أبو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه فأخذوا نحن نفق به كذا في الذخيرة \* رجل دخل الحمام ودفع الثوب إلى صاحب الحمام ليحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا أن يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام فينبغي أن يكون على الاختلاف فان دفع إلى من يحفظ باجر كالثيابي فعلى الاختلاف كذا في الصغير \* دخل الحمام وقال للعمام أي أضع الثياب فأشار صاحب الحمام إلى موضع فوضع ثيابه ودخل الحمام ثم خرج رجل منه وأخذ الثياب فلم يمنعه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب ضمن صاحب الحمام هذا قول ابن سبلة وأبي نصر الدبوسي وكان أبو القاسم رحمه الله تعالى يقول لا ضمان عليه والاول أصح هكذا في المحيط \* نام الثيابي فسرقت الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن في الوجهين للكردي \* الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوبان تركه ضائعا ضمن وان أمر الخلاق أو الحمامي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة \* لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئا وتركه عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هافا لم يكن للعمام أي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استعفاظ كذا قال محمد بن سبلة قال شيخ الاسلام خواهر زادوه به يفتي كذا في الفتاوى العتبية

جارية بمذاالف مشيرا إلى الدنانير تعلق التوكيل بها حتى لو اشترى بالدرهم لا يلزم الموكل \* بعثك هذا العبد بالف فقال المشتري قبلت في نصفه لم يصح إلا أن يرضي به البائع أو يقول بعث هذين بعشرة فقبل المشتري في أحدهما ورضي به البائع فيكون هذا استئناف الإيجاب

من المشتري لا قبول الايجاب فاذا رضى به البائع في المجلس يصح وهذا في الشيء الذي لبعضه حصه معلومة من الثمن كالعبد والفقير لان  
الانقسام بالاجزاء لا بالقيمة أما لو كان بالقيمة (٥٠٨) كالتوبين لا يصح القبول في بعضه وان رضى به البائع (نوع آخر في الزيادة)

الزيادة في الثمن والمثلن جائزة  
حال قيامهما من جنس  
الثمن أو غيره ولو بعد المدة ولا  
ينفعه الندامة بعد الزيادة  
حتى يجبر على تسليمها ان  
أبى ويلحق بأصل العقد  
حتى يرد معها ان رد وشرط  
زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه  
محملاً للتقابل في حق المشتري  
حقيقة وجوز البقاء في الزيادة  
في المبيع بعد هلاكه  
بخلاف الزيادة في الثمن  
على ظاهر الرواية ولو جارية  
فاعةتها أو أنشأ فيها شعبة  
لا تصح الزيادة في الثمن كالأ  
باعها من غيره وهو قولهما  
وروي أنه يجوز \* ولو أجزاها  
أو رهنها أو شاة فذبحها يجوز  
في الثمن لا بعد الموت لعدم  
بقاء المحمل وفي الأول  
باق لقيام الاسم والصورة  
وبعض المنافع وأحد عشر  
فعلاً من المشتري تنع  
الزيادة في الثمن حنطة فطعنها  
أو دقيقاً فخبزه أو لحماً فأزبه  
أو جعده قلية أو سكبها  
والاعتاق بشعبه حتى  
الاستيلاد أو قطناً فغزله أو  
غزلاً فتنسجه والحادي عشر  
موت المبيع \* وأثناعشر  
فعلاً لا تنع الزيادة ذبح  
الشاة ونذف المحلوج وحلج غير  
المحلوج وجعل الكرياس  
خريطة بلا قطع وجعل  
الحديد سيفاً ورهن المبيع  
وأجارته ولو أربضاً أو باعه

\* وان كان للمعالي ثيابي إلا أنه لم يكن حائراً كذلك الجواب أيضاً وان كان حائراً لا يضمن صاحب الحمام  
كذا في الذخيرة \* ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لا تضع  
عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في  
بيت المسح والحمامية تنظر إليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابنتها وابنتها  
مع صبيها في دهليز الحمام يرى منها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين  
ابنتها ضمن الحمامية والافلا تضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* خرج من الحمام وقال كان في كيسي دراهم  
فضاغت ان لم يقر به الثيابي لا ضمان عليه وان أقر به ان تركه ضائعاً ضمن وان لم يضعه مذكرناه في مسألة  
القصار كذا في النصول العمادية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل الراعي اذا كان أجبر وحدمات  
من الاغنام واحد حتى لا يضمن لينة قص من الاجر بحسب ما هو او كان لا تجوز ان يكلفه رعي اغنام آخر ولو هلك  
منها شيء في السقي أو الرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي أجبر وحدمات اذا كان أجبراً مشتر كفافه لا يضمن  
مامات من الاغنام عندهم جميعاً وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما أو بالبينه فاما اذا ادعى الراعي الموت وجد  
رب الاغنام فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الراعي فاما عنددهما القول قول رب الاغنام  
ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها شاة لامن سوقه بان صعدت الجبل أو مكاناً مرتفعاً فتردت منه فعطبت فلا  
ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يضمن وكذلك لو أورد هانم رابسة فيها ففترت شاة  
منها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو أكل منها سبع أو سرق منها  
فالمسألة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سوقه بان استعمل عليها ففترت وانكسرت رجلها  
أو اندق عنقها فعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* ولو أكل الذئب الغنم والراعي عندها  
ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان ذئباً واحداً يضمن كذا في الوجيز  
للكردري \* وان ساق البقرة فتناطحت فقتل بعضها به ضا في سوقه فان كان البقار أجبر وحدمات  
لا يضمن وان كان مشتر كالحوم شتي فهو ضامن وكذلك لو كان البقر لقوم شتي وهو أجبراً حدهم يكون ضامناً  
لما تلف من سوقه كذا في فتاوى قاضيخان \* الراعي اذا ضرب شاة ففقت أعينها أو كسر رجلها أو تلف شيء  
منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قياس قولهما ان ضربها في الموضع  
المعتاد ضرباً معتاداً ينبغي أن لا يضمن وقال بعضهم ينبغي أن يضمن بالضرب في الغنم على قولهما جميعاً كذا  
في الظهيرية \* فان ضربها بالخشبة كان ضامناً عند الكل والراعي أن يرعى بنفسه وأجيره وتليذه ومن  
هو في عياله ولو دفع الى غيره هو لاء ليحفظه فضاغ ضمن كذا في الغياثية \* وللراعي أن يبعث بالاغنام على يد  
غلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي في عياله فان هلك في يده في حالة الرق فان كان الراعي مشتر كفافه فلا ضمان  
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعنددهما ان هلك بأمر يمكن التحرر عنه يضمن كما لو رد  
بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعي أجبراً حدهم فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك  
في يده حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسي أن للأجير المشرك أن يرد بيده من ليس في عياله  
وليس للنخاص ذلك والحاكم مهروية سوى بينهما وقال ليس لهما ذلك كذا في المحيط \* الراعي المشرك اذا  
خاط الاغنام بعضها به ض فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول  
قول الراعي في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يهول لا يعرف غنم كل واحد فهو ضامن  
قيمة الاغنام والقول قول الراعي في مقدار القيمة وتعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لا بشكل وعلى قولهما الاختلاف المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم قال تعتبر القيمة يوم القبض  
وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعي يحلف ما هذه غنم هذا لانه

ثم ان المشتري الثاني لقي البائع فزاد في ثمنه \* أو زاد رب الارض سدساً في نصيب المزارع واليذكر منه قبل أن يستحصد يدعى  
جاءه وبعده لا \* ولا بد في الزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل وتفرق عن المجلس قبل قبول الآخر بطات الزيادة \* وكما تصح من العاقد تصح



من وارثه أيضا \* والزيادة تصح وان مفسدة للعقد والتحقت وأفسدت العقد عنده خلافا لهما \* وتصح الزيادة من الاجنبي ايضا لكنه ان  
بأمر المشتري يلزمه لا على الاجنبي كالصالح وان بلا أمره ان أجار جاز وان رده (٥٠٩) بطلت \* ولو كان حين زاد ضمنها عن المشتري أو

أضافها الى مال نفسه لم يمت  
الاجنبي وان بأمر المشتري  
رجع عليه وان لا بأمره  
لا يرجع والخط جائز في جميع  
المواضع التي جازت الزيادة  
أولا لكنه ان خط بعض  
الثلث التحق بالعقد وان خط  
كله لا يتحقق وذكر شمس  
الائمة أن هبة الكل خط  
أيضا لكن لا يتحقق  
بأصل العقد وقالوا ان  
خط البعض انما يتحقق اذا  
لم يكن المخطوط تبعا ووصفا  
كن باع بألف جيا دفن قد  
البائع زيوفا أو نهر جنة  
ورضى به البائع أو باع  
بالعبد سليم العين دارا  
فاعور العبد فأخذ به باع  
الدار ورضى به فالشقيع  
يأخذ بألف جدي في  
الاول وبقيمة عبد سليم في  
الثاني \* ولا يتحقق الوصف  
بأصل العقد بخلاف  
ما لو خط بعض الثلث حيث  
يأخذ الشقيع بالباقي  
وان استعار المشتري المشتري  
ليخدمه يوما أو يومين له أن  
يسترد ويحبسه لاستيفاء  
الثلث على رواية المتفق  
وفي رواية القسودري  
بعد الاعارة والايديع من  
البائع لا يملك الحبس  
لاستيفاء الثلث في المشهور

(نوع في الكساد

والرواج)

باع بالدرهم وأخذ الخط

بالدنانير فالواجب عليه الدرهم لكن القاضي لا يصدق به وان برهن على أن العقد كان بالدرهم قبل والاحلف القاضي البائع عند الثاني  
وعليه الفتوى \* أخذ بكل درهم درهمين من الصغار وقد صار أقل أو أكثر وهو لا يعلم ثم علم لا يرجع عليه \* اشترى بدراهم نقد البلد ولم ينتد

يدعي عليه معنى لو أقربه يلزمه فاذا أنكر يستحلف فان حلف برى وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في  
الذخيرة \* سئل عن خلط أغنامه في قطيع رجل وأتى على ذلك مدة وزعم صاحب الأغنام أنه يحفظ بغير  
أجر قال ان كان الحافظ معروفا أنه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الأغنام أجر حفظه كذا في الحاوي  
للفتاوى \* لو خاف الراعي الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى  
اذا كان بحيث يتحقق موتها أما اذا كان يرجى حياتها ذكر الصدر الشهيد في الباب الاول من شركة  
واقعاته أن من ذبح شاة انسان لا ترى حياتها يضمن والراعي لا يضمن وفرق بين الاجنبي والراعي والفقيه  
أبو الليث سوي فقال لا يضمن الاجنبي كما لا يضمن الراعي والبقار وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولو  
رأى رجل شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسننا والمختار للفتوى أنه يضمن وان  
اختلف الراعي وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا ذبحتها وهي ميتة كان  
القول قول الراعي كذا في خزائن المتن \* ولو قال له المالك اذبحها ان لم يكن في بطنها ولد فقال الراعي ليس  
في بطنها ولد أعلم يقينا فذبحها فاذا في بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة \* اذا مرضت بقرة تخاف البقار  
عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن أيضا كذا في السراجية \* ولو أراد رب الغنم أن  
يزيد في الغنم ما يطيق الراعي كان له ذلك ولو أن رب الغنم باع نصف غنمه فان استأجر الراعي شهر على أن يري  
له لم يحط عنه شيء من الاجر وان استأجره شهر ايرى له هذه الغنم باعياها لم يكن له أن يزيد فيها في القياس  
ولكنه استحسن فقال له أن يكلفه من ذلك بقدر طاقته ولكن لا يكلفه عملا آخر ثم قال لو ولدت الغنم لم يكن  
عليه أن يري أو لادها معها وبين القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما مسماة  
على أن يري له كل شهر بدرهم لم يكن له أن يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه ينقصه من الاجر بحسب  
ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه أن يري أو لادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه أن يولدها ويرى  
أو لادها معها فهو فاسد في القياس ولكنه استحسن ذلك فأجاز له والابل والبقر والحمير والبغال في  
جميع ما ذكرنا كالغنم كذا في المبسوط \* وليس للراعي أن ينزوع على شيء منها بغير أمر صاحبها وان فعل ذلك  
ضمن ما عطبت منها ولو أن الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي في الغنم نزاعا على واحدة منها عطبت فلا  
ضمان على الراعي في ذلك بالاجماع ان كان الراعي أجيرا خاصا وان كان أجيرا مشتركا فكذا الجواب عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو ضمان ولو نذرت واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو  
في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان  
كان أجيرا مشتركا وان كان ترك حفظ مائدة والامين يضمن بترك الحفظ لان الامين انما يضمن بترك الحفظ  
اذا ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاختراز عنه ورأيت في بعض النسخ لا ضمان  
عليه فيما نذرت اذا لم يجد من يتبعها ليردها أو يبيعه لغير صاحبها بذلك ولو تكرار من يجي بالواحدة فهو  
متطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فراقه بقدر على اتباعها كلها وأقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك  
فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وعلى قولهما يضمن لانه بعذر يمكن  
الاختراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة \* ولو استأجر من يجي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي  
\* استأجر راعيا ولم يبين مكان الراعي فان كان مشتركا فراعها في موضع فهل سكت واخذته منها بغير فرق أو  
افتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن ترى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت  
هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع والبيئة ينسب الراعي وان كان أجيرا وحده واختلفا كما قلنا فالقول قول  
صاحبها وان أقام الراعي البيئة فلا ضمان عليه بالاجماع كذا في الفتاوى العتائية \* واذا خالف الراعي  
فراعها في غير المكان الذي أمره فعطبت فهو وضامن ولا أجر له وان سلمت الغنم القياس أن لا أجر له وفي

حتى كسدت الثمن ان كانت لا تروج في السوق فسد البيع وان تروج وانتقص ليس للبائع الا ذلك وفي التجريد اذا كسدت ثمن المشتري بطل البيع عند الامام \* وعند الثاني قيمتها ( ٥١٠ ) يوم العقد وعند محمد قيمتها آخر ما يتعامل الناس ثم عندهما الكساد في بلدة كاف للفساد

في تلك البلدة \* وقيل  
بالكساد في جميع البلدان  
\* وان رخص العدي قال  
الامام طهير الدين لا يعتبر  
هذا ويطلبه بما وقع عليه  
المعاملة بالعمارة الذي وقت  
المادة وفي المنتقى غلت  
الفلاس أو رخصت فعند  
الامام الاول والثاني أولا  
ليس عليه غيرها وقال  
الثاني ثانيا عليه قيمتها من  
الدرهم يوم البيع والقبض  
وعليه الفتوى وفي المحققات  
عليه في المنقطع قيمته في  
آخر يوم انقطع من الذهب  
والنضة قال وهذا هو المختار  
والانقطاع والكساد سواء  
وحد الانقطاع أن لا يوجد  
في السوق الذي يباع فيه  
ويستوى أن يكون مقبوضا  
أولا وان لم يكن البيع  
مقبوضا فلا حكم لهذا  
البيع وان مقبوضا فيكون  
كالبيع الناسد والاجارة  
كالبيع والدين على هذا  
وفي السكاح يلزمه قيمته  
تلك الدراهم وان كان نقد  
بعض الثمن دون بعض فسد  
في الباقي \* وان قبض الثمن  
من المشتري الدال للبائع  
وكسد في يد الدال لا يفسد  
العقد لان حق القبض له  
\* وقع البيع بالعدي أو  
الفلاس وكسد قبل قبض ما  
فسد البيع \* وان غلا  
أو رخص لا خيار لاحدهما

الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط \* سئل نجم الأئمة الحلبي عن سلم أفراسه الى الراعي يحفظها  
مدة معلومة ودفع اليه أجره الحفظ والرعي واشتغل الراعي به وترك الأفراس فضاقت فهل يضمن فقال  
لان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والافنم كذا في القنية \* راعى الرمال اذا توهق رمكة فوق الوهق  
في عنقه فحذبه فاعطيت فهو ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب الرمكة فلا ضمان هكذا ذكر في الاصل  
قال بعض مشايخنا هذا اذا كان الراعي أجبر وحدها ما اذا كان أجبرامشتر كانه وضامن وعامتهم على أنه  
لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة \* وفي الولوالجية وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* اذا شرط على  
الراعي ضمان ما عطف بفعله جاز ولا يفسد به العقد كذا في التتارخانية \* اذا شرط على الراعي  
ضمان مامات منها ان كان الشرط في العقد يفسد العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولم يفسد العقد  
هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* ان كان الراعي مشتركا رعي في الجبال فاشترط عليه  
صاحب الغنم أن يأتيه بسمة ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول أبي حنيفة رجه  
الله تعالى القول قوله وان لم يأت بالسمة وعندهما هو ضامن وان أتى بالسمة الا أن يقيم البيعة على الموت  
ولا يسع المصدق أن يصدق غنما مع الراعي حتى يحضر صاحبها فان أخذ المصدق الزكاة من الراعي فلا ضمان  
على الراعي في ذلك كذا في المبسوط \* واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة فقال الراعي لا بل  
تسعون قال قول قول الراعي وان أقام البيعة فالبيعة بينة صاحب الغنم وليس للراعي أن يسقي من ألبان  
الغنم وأن يأكل كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن كذا في التتارخانية  
\* وليس للراعي اذا كان خاصا أن يرعى غنم غيره بأجر فلو أنه أجر نفسه من غيره لعل الراعي ومضى على ذلك  
شهور ولم يعلم الاول به فله الاجر كماله على كل واحد منهما لا يصدق بشئ من ذلك الا أنه يأن كذا في الذخيرة  
\* وفي الولوالجية بخلاف ما اذا استأجره يوما للحصاد أو للخدمة فحصد في بعض اليوم أو خدم لغيره لا يستحق  
الاجر كذا في التتارخانية \* قال ولو كان يبطل يوما أو يومين من الشهر أو مرض سقط الاجر  
بقدره كذا في الذخيرة \* وان اشترط عليه جبن ما معلوما وسمنه لنفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كله  
قاسد والراعي ضامن لما أصاب من ذلك وله أجر مثله كذا في المبسوط \* قال وان دفع الراعي غنم رجل  
الى غيره فاستهلكها المدفوع اليه وأقر بذلك الراعي فان لصاحب الغنم أن يضمن الراعي وليس له أن  
يضمن القابض اذا لم يقر أن المقبوض ملك المدعي ولم اتم للمدعي بيعة فان أقام المدعي البيعة أن ما قبض  
كان له أو أقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما ببيعته في يد القابض كان للمدعي أن يأخذه وان كان  
مستهلكا كان المالك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط \* ولا يقبل قول  
الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي أقر وقت الدفع أنها المدفوع اليه كذا في الفصول العمادية \* بقار  
لاهل قرية ولههم مربي ملتف بالايجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في خزائن المفتين  
\* الاجير للحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك أن يغيب عن بصره حتى ضاع كذا في الغيائية \* قال ابن  
الأئمة الكرايبي وأبو حامد لو قال البقار المشتري لأدري أين ذهب الثور فهذا اقرار بالتضييع في زماننا  
كذا في القنية \* وفي الجامع الاصغر سئل الدبوسي عن البقار يدخل السرح في السكك وأرسل كل  
بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى منزل  
صاحبها يضمن ما ضاع قال لا ضمان على البقار والراعي وقال بكر بن محمد اذا لم يعد ذلك خلا فانه لم يضمن  
كذا في الحاوي للفتاوى \* زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد صاحبها فيها ثم وجدت بعد  
أيام قد هلكت ان اعتاد أهل القرية أن يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير أن يذهب بها الى بيت  
كل فالقول للبقار أنه أدخلها فيها فان أبي أن يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو أدخل البقرة في مربيها

وان استقرض فلوسا وكسدت على المستقرض مثل الكساد لا القيمة ولا المثل من الذي أحسنه عند  
الامام وعند الثاني قيمته من أحد النقيدين يوم القبض وعند محمد قيمته في آخر يوم كسدت اسويرة قبل الكساد وكذا اذا أقرضه طعاما



بالعراق وأخذ بمكة فعند الثاني عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد قيمته بالعراق يوم اختصما \* وكذا الخلاف في الفلوس المغصوبة إذا كسدت حال قيام العين وكذا العدالي والفتوى على قول محمد رفقاً بالناس \* اشترى بالنقد (٥١١) الراعي وتقباضا وتقباضا ولا بعد كساده رد البائع

المثل إلى القيمة عند الامام وان كسده بعد تقبضه بعض الثمن فسدت في الباقي بقدره كالهلاك \* ولو اشترى بالنقد الكاسد بلاشارة وتعيين فالعقد فاسد كالكساد الطارئ \* وقالوا لو مكانه نكاح يجب مهر المثل \* وفيه نظر ويجب أن يقال لو قيمة الكاسد عشرة أو أكثر فهي وان أقل فتمام العشرة وان طرأ الكساد العام في كل الاقطار ثم راجت قبل فسخ البيع يعود البيع جائزاً لعدم انفساخ العقد بلا فسخ والدراهم الغلظة كالفلوس اذا كسدت ولو كانت تروج لكن انقص قيمتها لا يفسد وليس له الا ذلك في فتوى البعض وفتوى القاضي على أنه يطالبه بالدرهم التي يوم البيع بعين تلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين

(نوع آخر في التأجيل) اشترى إلى سنة مفكرة ولم يسلمه حتى مضت السنة فالاجل سنة آتية عند الامام \* بخلاف ما لو أجله إلى رمضان ومنعه عن القبض حتى دخل رمضان حل المال عليه وقالاهما سواء وبعد التأجيل لا يملك الحيس لاستيفاء الثمن لا قبل الاجل ولا بعده \* ولو في البيع خيار له ولا أحدهما

والتأجيل مطلق فن وقت لزوم العقد \* ومن له على آخر دراهم فوجد هادنا ناله أن عتيده يأخذها \* وذكر في شرح الطحاوي أنه ليس له أن يأخذها ويجوز تأجيل كل دين ويلزم الاقرض فانه لا يلزم \* وموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وموت المشتري يحل \* ولو أجله الوارث

ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور إلى صاحبه كذا في الوجيز للكردي \* (١) بقار شرط على أصحاب بقرا أني لو أدخلت البقرة القرية في مكان مسمى فأنا بريء منها فشرطه جائز وهو بريء فلو مات بقراً أحدهم فجاء بمثلها إلى المكان المسمى فهو على الشرط الاول ولا يلزمه تجديده بشرط كذا في اللهم \* يعني يبرأ الراعي اذا أدخلها في القرية كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى اشترط البقار على أصحاب البقرة أني اذا أدخلت البقرة القرية إلى موضع مسمى فأنا بريء منها فشرطه جائز وهو بريء فان مات بقراً رجل منهم فجاء بمثلها إلى موضع البقرة الذي اجتمع فيه البقر ثم يخرجها فهو على الشرط الاول ولا ينبغي أن يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة إلى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين أهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد عليه وان كان يسمع بالشرط فالشرط جائزاً - تحسناً قال القاضي خفر الدين والفتوى على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى \* وفي النوازل امرأه بعثت ثوراً إلى بقار ثم جاء الرسول اليه وقال الثور لي وأخذ منه فهلك الثور ان قامت لها بينة فلها أن ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم أنه لو دفع ذلك دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط \* وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث ببقرة إلى البقار على يدي رجل فجاء إلى البقار هذه البقرة وقال ان فلان بعث اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أقبلها فذهب بها فهلك كذا في القصول العمادية \* لأنه اذا جاءهم إلى البقار فقد انتهى الامر فيصير البقار أمينا وليس للودع أن يودع كذا في القصول العمادية \* أهل قرية دفعوا حرمهم إلى رجل ليرعاها فبعثوا معه رجلاً من القرية فقالوا لا نعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحمر حتى أذهب بهذا الحمار فأجل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدري أين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيائية \* بقار غاب عن الباقورة فوكت الباقورة في زرع رجل وأفسدت الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أرسل الباقورة في زرع رجل أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزائن الفتاوى \* (٢) ازجسلة ربه بزي بدكان راهاس در آمد را عی در آمد تا بیرون راند بچر هاشم کست) ضمن الراعي لأنه سائقه كذا في القصول العمادية \* أهل قرية يرعون دوابهم بالنوب ان ذهبت منها بقرة في نوبة أحدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان الفتوى على أنه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى \* وسئل عن أهل قرية اتفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ يوماً ماسرهم فلما كانت نوبة أحدهم استأجر آخر لحفظها فخرجها الاجير إلى المفازة ودخل في بيته فلا كل فضاع بعضهم اعلی من يجب ضمانه فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فالاجير ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلاف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى القسطنطيني \* هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع إلى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسألة اذا لم يترك مع الدواب أحداً من أهله أما اذا ترك مع الدواب حافظاً من أهله فلا ضمان عليه بحال أيضاً كذا في خزائن المفتين \* بقار يحفظ بأجر فترك البقرة عند رجل يحفظها ويرجع هو إلى القرية ليخرج منها ما تخاف أو لحاجة نفسه فضاع بعض ما كان خارجاً قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان \* البقار اذا ترك الباقورة على يد أجني يحفظها هل يكون ضامناً قال ان تركها مدة يسيرة مثل أن يول أو يأكل أو يتوضأ أو نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عقو كذا في القصول العمادية

(١) قوله بقار شرط على أصحاب بقرا هذه العبارة موجودة في جميع النسخ وساقطة من النسخة المجموع منها وهي عين ما بعدهما فالصواب اسقاطها دفعاً لثقل التكرار اه

(٢) دخل جدي من القطيع في دكان الرأس ودخل الراعي ليخرجه فكسرت حرات

لا يصح لان الثمن في الذمة وكان فائدة التأجيل أن يتجرو يؤدى الثمن من غناء المال وبالموت تعين الاداء من التركة فلا فائدة في التأجيل  
 \* وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا (٥١٣) \* أدلى في كل جمعة أو الى شهر لا يكون تأجيلا \* اشترى شقة صامفرا معلوما من أرض وقبض

ثم باع البائع منه كل الارض  
 بثلث ولم يذ كر الشقص فاراد  
 المشتري أن يمنع شيأ من  
 الثمن لمكان هذا الشقص  
 ان كان ماسمى في العقد الثاني  
 أقل أو أكثر يلزمه جميع  
 الثمن الثاني وانتقض البيع  
 الاول وان كان مثل الثمن  
 الاول ففي ذلك الشقص المعتبر  
 هو البيع الاول وفي باقي  
 الارض الثمن الثاني هو  
 المعتبر يرفع عنه حصة  
 الشقص \* باع دارا في  
 بلدة أخرى وسلمه باللفظ  
 وامتنع المشتري عن أداء  
 الثمن قبل التسليم اليه  
 يؤمر البائع أن يخرج مع  
 المشتري الى البلدة التي  
 فيها الدار أو يرسل وكلا  
 يسلمه هذا الدار ويقبض  
 الثمن

(الرابع عشر فيما يدخل  
 تحت البيع أولا)

ويدخل العذار في بيع  
 الفرس ولا يدخل السرج  
 ولوعليه الابالنص وقيل  
 يدخل لوعليه \* والحمار لو  
 مو كفا يدخل الا كاف  
 والبرذعة ولو غير مو كف  
 لا يدخل \* ولو باع عبدا  
 أو جارية دخل في البيع  
 ثياب تكون على مثل المبيع  
 عادة \* والبائع أن يأخذ  
 هذه الثياب ويعطى غيرها  
 \* ولو استحق شي من الثياب  
 لا يرجع بشئ من الثمن \*

\* بقار ترك البقر مع صبي ليحفظها فهلكت بقررة وقت السقي باقة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن  
 وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد تركه بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الباقورة مرت على قنطرة  
 فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت أو وقعت بقررة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن  
 من سوقه اذا أمكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي \* ٣ (كواره بان كواره راما ندست كسي ورك  
 كوساله راخورد ضامن نبود چون بدست عيال خودش مانده بود \* كواره بان كواره راضائع مانده وبخانه رفت  
 وزن را فرستاد زن نكاه داشت تاشبانكاه كاوى غائب است وغيد اند كه چه وقت غائب شده است) يضمن  
 البقار كذا في خزانة المفتين \* وان استأجر الحارس واحدا من أهل السوق حل للعارس ما أخذ منهم اذا  
 استأجره رئيسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية \*

(الفصل الثاني في المتفرقات) \* في النوازل دفع سيف الى صيقل ليصقله ودفع الجفن معه فسرقت  
 لا يضمن الجفن كذا في المحيط \* وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده  
 فساخر به وأخذ الصوص هل يضمن أجاب نعم قال عمى نظام الدين وقد أجبت أنا أنه لا يضمن معقدا على  
 ظاهر الفقه أن المودع اذا ساخر بمال الوديعة لا يضمن ولا يقال بأنه مودع بأجر فيضمن لان الاجر ليس على  
 الحفظ الا أنه أشار الى فقه حسن وقال يجب أن يضمن لان الوديعة اذا كانت بغير أجر انما لا يضمن لانه  
 ليس ثمة عقد حتى يتعين مكان العقد للعقد وفي الوديعة بأجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد للحفظ وههنا  
 ما أمر به بالحفظ مقصودا وانما أمر به بالحفظ ضمانا في الاستحجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمانها  
 فلذا يضمن كذا في الفصول العمادية \* أعطى صائغا ذهباً ليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله له نسج  
 فطوّل الذهب وأعطاه من ينسجه فسرقت منه فلأعطاه الاول الثاني بغير أمر مالكه ولم يكن الثاني أجبره أو  
 تلميذه خير مالكه وضمن أيهما شاء عندهما وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى ضمن الاول ولو ذ كر الثاني أنه  
 سرق منه بعد عمله لم يضمن أما مادام في عمله فيده يضمن كذا في الكبرى \* الرد في الاجير المشترك نحو  
 القصار والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالو أجر عبدا أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على  
 صاحب الدابة كذا في المحيط \* يتيم بان (٤) أجير مشترك حتى لو ضاع شي من اليتيم يضمن عندهما وهذا اذا  
 ضاع من خارج الخجرة فان ضاع شي من داخل الخجرة بأن نقب اللص لا يضمن على الاصح كذا في خزانة المفتين  
 \* الخناس أجير مشترك حتى لو ضاعت جارية أو ضاع غلام منه لا يضمنه لا يضمن عند أبي حنيفة رجه الله  
 تعالى وكذلك الدلال أجير مشترك فلودفع الدلال الثوب الى رجل ليراه ويشترى فذهب بالثوب ولم يظفر به  
 فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من  
 أعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى صباغ ابريسمالي صبغه بكذا ثم قال لا تصبغ ابريسمي  
 وردّه على كذا فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزانة المفتين \* الكحال اذا صب الدواء في عين  
 رجلا فذهب ضوءها لا يضمن كالتحتمان الا اذا غلط فان قال رجلا ان انه ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال  
 رجلا هو أهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنائيات مجموع  
 النوازل لو قال الرجل للكحال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة  
 \* والله أعلم

(٣) بقار ترك الباقورة في يد أحد فأكل الذئب الحمل لا يضمن لانه ترك في يد عياله بقار ترك الباقورة ضائعة  
 وذهب الى بيته وأرسل امرأته فخطمتها وفي الليل غابت بقررة ولا يعلم متى غابت  
 (٤) يتيم بان هو الوصي أو القيم على اليتيم قوله يتيم بان مبتدأ وقوله أجير مشترك خبره وانما كان أجيرا  
 مشتركا لانه يحفظ مال الناس بأجر كذا في المحيط

وكذا كلها وعليه ثياب مثل المبيع لان الداخل تحت العقد بالعرف ثياب مثله \* وكذا الحكم في العذار والبرذعة \* (الباب  
 \* باع عبدا له مال بماله ولم يبين المال لا يصح البيع وان بينه ان كان المال على خلاف جنس الثمن صحه واقاوان على جنسه لا حتى يكون



الثلث أن يذمن المال ليكون المثل بالمثل والباقي بالعبد وان بخلاف الجنس لكن كل من أحد التقدين لا يذمن القبض في المجلس فان تفرقا قبل قبضهما بطل فيما هو صرف لافي العبد \* ويدخل الاواح في بيع الخانوت ذكر (٥١٣) المرافق أو لا وقيل الاواح والاقفال وان على

اليث وقت البيع لا تدخل بخلاف المفتاح \* ولو في الدار

بشر عليها بكرة وعليها دلو وحبل يدخلان في البيع ان ذكر المرافق والا لا والبكرة تدخل بكل حال ولو على الخانوت طيلة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا لا \* ولا يدخل الطريق في شراء بيت من دار أو منزل الا ان يقول بكل حق هوله أو بعرفقه أو بكل قليل أو كثير هوله فيه أو منه \* واذا لم يدخل الطريق وليس له مفتاح الى الشارع له أن يرد البيع ان لم يعلم بالحال \* واشترى دارا والطريق الخاص اليها الى ملك رجل أو الى سكة غير نافذة لا يدخل الا بذكر الحقن أو المرافق أما الطريق الذي الى النافذة لا يدخل في البيع أصلا لكن المشتري يتطرق فيه لا يمنع أحد كما قيل الشراء \* له طريق سده وفتح بمنزله طريقا آخر ثم باعه بحقوقه له الطريق الثاني لا الاول \* الاقرار والوصية كالبيع \* لا يدخل الشرب بلاذكر والرهن والصدقة الموقوفة كالأجرة تدخل بلا ذكر \* وفي بيع الدار يدخل البستان الذي في الدار صغيرا أو كبيرا الذي في خارج الدار ولو مفتحه فيها ان كان

### \* (الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة) \*

اذا وكل الرجل رجلا بأن يستأجر له دارا بعينها بدل معلوم ففعل قال لا جري طالب الوكيل بالاجرة والوكيل يطالب الموكل ولو وكل أن يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الا جري واذا وهب الا جري من الوكيل صح ولو وكل أن يرجع بالاجر على الامر كذا في الذخيرة \* ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب أجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة \* والوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه يصير آجرا أو مستأجرا وقيل كان يفتى به أولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الا خلاطى \* الموكل مع المستأجر اذا انفاسخا يفسخ وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام ببيع الدين لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي البيعة سئل على بن أحمد عن رجل آجر أرض رجل فسمع ذلك المالك فقال لا أجزه هذا العقد ثم قال بعد أيام أجزته هل يجوز أم لا فقال ان رده فليس له أن يجزئه من بعد قال رضى الله تعالى عنه هذا ليس بجواب للسؤال والجواب أن هذا رد العقد عندنا كذا في التتارخانية \* الوكيل باستئجار دار بعينها بعشرة اذا استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل وقال انما استأجرتم بعشرة فلا أجر على الامر وعلى الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المسئلة دليل على أن الاجارة لا تنعقد بالتعاطى كذا في الذخيرة \*

### \* (الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة بخاري) \*

الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس بخاري أنهم يؤجرون الدار والارض ثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة ويجعل لكل سنة من تسعة وعشرين سنة أجر اقليل او بقية الاجر للسنة الاخيرة واختافوا في جوازها قيل لا تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار أكثر من ثلاثة أيام وهذا يفسد الاجارة وقيل تجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار في الاجارة بل هو استثناء ثلاثة أيام في آخر كل سنة من الاجارة على أن هذه الايام لم تدخل في الاجارة ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في محيط السرخسي \* ثم اختلف المشايخ الذين قالوا بجواز هذه الاجارة انما تعتبر عقدا واحدا أو عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد فيفسد به العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا تعتبر عقدا واحدا لانها لو اعتبرناها عقودا فمساوى العقد الاول يكون مضافا وفي الاجارة المضافة لا تملك الاجرة بالتجديد ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة ثلاث الاجرة كذا في المحيط \* وغرة الخلاف تظهر فيما اذا آجر أرض اليتيم (١) ثلاث سنين وكانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من أجر مثلهما وفي الاخيرة بأكثر من أجر المثل وفي الاستئجار لليتيم وكانت الاجرة في السنة الثالثة أكثر من أجر مثلهما ففسد الاجارة في الاول في السنتين الاوليين وفي الثاني في السنة الثالثة ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى كذا في خزائن المفتين \* قال الصدر الامام الاجل الشهيد الصحيح عسدي أنها تعتبر عقودا في حق سائر الاحكام وعقودا واحدا في حق ملك الاجرة بالتجديد أو باشتراط التجديد والحيلة لجوار استئجار الدار اذا كانت للصغير أن يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلته السنين المتقدمة ما هو أجر مثله أو أكثر ثم يبرئ والد الصغير المستأجر عن أجر السنين المتقدمة ويصح اجراؤه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وان أراد أن يصير مجعاعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب (١) قوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقودا كل عقد ثلاث سنين كما يدل عليه أول الكلام وآخره تأمل كذا أفاده في رد المحتار اهـ بحراوى

(٦٥ - فتاوى رابع) أكثر من الدار أو مثلهما وان أصغر منها يدخل وقيل يحكم الثمن \* ولا يدخل القصاع والازار في بيع الحمام \* وفي بيع الدار لا يدخل الرحى ويدخل في بيع الضيعة اذا ذكر بكل حق \* وفي بيع البيت يدخل السلم المتصل لا غير المتصل \* وكبر الحداد

يدخل لا كبر الصائغ \* وزق الحداد الذي ينفخ فيه لا يدخل وجذع القصار الذي يدق عليه الثياب لا يدخل وان ذكر المرافق \* ومقلاة  
السواقين التي يتلى فيها السويق لا تدخل (٥١٤) من نحاس أو حديد مراكب في البناء أو لالام انما ركبت للعمل لامن بجله البناء \* وكل

مالقطعه مدة معلومة فهو كالثمرة لا يدخل وما ليس له مدة معلومة يدخل كالشجر \* والاشجار ان بحال تقطع في كل ثلاث سنين ان كانت تقلع من الاصل كالاشجار الصغار التي تباع في الاسواق أو ان الزبيح تدخل وان كانت تقطع من وجهه الارض الصحيح دخولها أيضا ثمرة أو لا صغيرة أو لا للطحب أو لا وكذا الطرفاء والخلاف \* وكل ماله ساق والقصب والطحب النبات والبقول والرياحين اذالم تذكر في البيع للبائع وفي باب العين شجرة الخلاف والغرب وكل ماله ساق ولا يقطع أصله حتى يكون شجرة للشترى \* وأصل الزعفران وأصل الآس للبائع \* والقصب في الأرض كالثمرة وكذا سبست لسكن عروقه تدخل في البيع وجعل الامام السرخسي قوائم الخلاف كقوائم الباذنجان وحكم بدخوله والفضل لي جعل قوائم الخلاف كالتمر بلغ القطع أو لا وبه يفتي \* وفي بيع الشجرة لا يدخل مواضع العروق تحت البيع عند الثاني والوصية والوقف كالبيع وعند محمد يدخل وعلمه الفتوى \* اشترى حائطاً ولم

للمصغر عقاراً أو ضياعاً أن يقال اذا كان مال الاجارة ألف درهم مثلاً وأجر مثل هذه الدار لكل سنة مائة يجعل بمقابلته عشرين سنة من أوائل هذه السنين شيء قليل ويجعل بمقابلته العشرين سنين المتأخرة ألف الاشياء قليلاً فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية \* وان كان ألف درهم أكثر من أجر مثل العشرين سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الدواب والماء اليك وكل شيء ينتفع به مع بقاء عينه كذا في التارخانية \* وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة تلك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشروط في رجلين أجر من رجل دارا عشرين سنين يخاف المستأجر أن يخرجاه منها فأراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة أن يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الاخير بقية الاجر فان معظم الاجر اذا كان للشهر الاخير فهو ما لا يخرجانه من الدار ومن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخاري وجعلوا أجر السنين المتقدمة شيئاً قليلاً وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخرة كذا في المحيط \* وفي اللؤلؤية قال أجزت هذه الدار عشرين سنين بكذا غير ثلاثة أيام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على أنه بالخيار ثلاثة أيام في آخر كل سنة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التارخانية \* في الاجارة الطويلة اذا جعلوا أيام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر بالشهر الاول والاخير بالايام والباقي بالاهل فاذا كان الاعتبار بالسنة بالايام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة أن يبيع الأجر المستأجر قبل تمام السنة من غير اذن المستأجر حتى اذا جاءت أيام الفسخ يفسخ وحيله أخرى يفسخ مضافاً وبعض المشايخ أفتوا بقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى دفعاً للعرج كذا في الخلاصة \* رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الأرض أجز الأرض اجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجراً للأرض فيصير كأنه أجز ثم أجز من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا أجز ثم أجز غيره فرضى به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنالك تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لغيره أجزني دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال أجزت وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الأجر لا يكون بينهما ما بهذا اجارة ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزائن المفتين \* اذا استأجر وقفاً من الاوقاف من المتولى مدة طويلة فان كان الواقف شرط أن يؤجر أكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يفتي بجواز هذه الاجارة أكثر من سنة الا اذا كانت اجارتها أكثر من سنة أنفع للفقراء فيئذ يؤجر أكثر من سنة كذا في التارخانية \* وان كان لم يشترط شيئاً نقل عن جماعة من مشايخنا أنه لا تجوز أكثر من سنة واحدة وقال الفقيه أبو جعفر أنا أجز في ثلاث سنين ولا أجز فيما زاد على ذلك والصدور الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفق بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع نفق بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت أجزتها لا تفسخ الاجارة واذا ازداد أجر مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى أهل سمرقند أنه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي أنه يفسخ العقد ويحدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب المسمى لمضى ولو كانت الأرض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بأن كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب

يقبل بارضه لا يدخل الأرض ويؤمر بملح الحائط عند الثاني وعند الحسن يدخل الأرض وأساس البيت الذي تحت ذلك الحائط يدخل عند الثاني والخلع على الحائط كالبيع وفي الصلح لا يدخل بلاذ كرو في الاقرار يدخل ولو أقر بارض لا تحرق فيها شجر عليها



ثم رهنى للقرن \* اشترى أرضا بحقوقها وانهم حائط منها فاذا فيه رصاص أو خشب ان من جله البناء كالذي يكون تحت الحائط يدخل وإن شيئا مودع فيه فهو للبائع كالذنانير الموجودة في جذع من الدار المبينة (٥١٥) وان قال البائع ليس لي فحكمه حكم اللقطة

\* الطريق ثلاثة \* طريق الى

الطريق الاعظم \* وطريق

الى سكة غير نافذة \* وطريق

خاص في ملك انسان فهذا

لا يدخل في بيع الدار والارض

بلاذكر والاوان يدخلان

بلاذكر وكذا حق القاء

الثلج \* ومسيل الماء في ملك

خاص لا يدخل بلاذكر

\* اشترى بيتان من رجل

بحدوده وحقوقه ومنعه

البائع عن الدخول وأمره

بفتح الباب في سكة نافذة

ان كان بين موضع الطريق

ليس له ذلك والا قال الصدر

في المختار ليس له المنع وقيل

له ذلك \* اشترى فحله في

أرض بطريقها بلا اعلام

موضع الطريق وليس لها

طريق من ناحية معلومة

فعند الامام الثاني ان لم

يتفاوت يعبر من أى ناحية

شاء وان تفاوت فالبيع بلا

اعلام فاسد

(الخامس عشر فيما على

البائع والمشتري)

اشترى دار يجبر البائع على

اعطاء الصك لاعلى

الخروج الى الشهود فان

كتب المشتري الصك وأتى

بالشهود يجبر على الاشهاد

وان أبى يرفع الى القاضي

وكذا لا يجبر الزوج على صك

المهر وكذا لا يجبر على دفع

الصك القديم ولكن يؤمر

البائع باحضار الصك القديم

حتى ينسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتجاج

وأجرة ناقدا الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح أنه على المشتري مطابقا

وعليه الفتوى \* وفي الفتاوى قال المشتري الثمن جياذ قاله وان زعم البائع خلافه فالأنتقاد عليه والوزن على المشتري \* اشترى حنطة

ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب أجر مثلها وزيادة الاجرا تانعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوى  
هذه الجملة في كتاب المزارعة واما في الاملا فلا يفسخ العقد بخص أجر مثلها أو غلا باتفاق الروايات كذا  
في المحيط \* رجل أجر منزلا كان والده وقفه على أولاده أبدأ ما تناسلوا فاجره هذا الرجل اجارة طويلة  
وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بأن لم يكن متوليا يكون  
المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على  
الاجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدار أجر  
المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق على العمارة كذا في خزائن المفتين \* رجل أجر أرض  
وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل وأقر أنهم باباشرا لواحد من المسلمين وأن حاكمهم بصحة ذلك فالاجارة  
صححة اذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا تنفسخ بموت أحدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد  
غير معين ويكون المال حلالا له كذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى  
\* واذا استأجر من آخر دارا أو أرضا مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلا ثم ان الآخر أجرها من غيره اجارة طويلة  
مرسومة لاشك أن الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراءها فن جعلها عقدا  
واحدا يقول لا تجوز ومن جعلها عقودا متفرقة يقول تجوز كذا في المحيط \* رجل استأجر من آخر كرما  
اجارة طويلة وقبضها وأجرها من غيره مقاطعة كل سنة شهر ايسر بدل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد  
الاشجار قد احترقت من البرد ولم يجد أجره عليه حتى جاء أيام الفسخ وحضر أجره وفسخ الاجارة وطلب  
مال المقاطعة وأبى المستأجر الثاني واعتل بعله أن الاشجار محترقة سمع منه وسقط عنه مال المقاطعة اذا لم  
يعمل في الكرم عملا يدل على الرضا ولو كان أجره حاضرا حتى أمكنه الرد ولم يرد لا يسقط مال المقاطعة  
وعلى هذا اذا أجر داره وأراد المستأجر ردها بخيار رؤية أو عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر غائبا كان  
له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الاجر اذا لم يكن في الدار لا يدل على الرضا كذا في المحيط في المتفرقات  
\* الاجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما  
لو أجر اجارة منسافة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى  
يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى قاضيخان \* أجر الدار اجارة طويلة  
بخمسة دنائير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة دنائير وقبض الثمن ومات ولا مال له  
سوى هذه الدار فالمستأجر أحق بها وله ولاية الحبس حتى يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة  
دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه يخير ان شاء أدى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان أجاز  
بيعها ومال الاجارة عشرة والثلث خمسة فللمستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس أيضا وقال القاضي  
بديع الدين ليس له ذلك كذا في القنية \* رجل استأجر من آخر دارا اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار  
خسون دينار فحلت الاجرة حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الاجر  
أجر هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث الاجر  
وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا أن تركه الميت هذه الدار وقيمته خسون فيطالبه  
المستأجر بقدر خسون لا بالمائة كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى الصغرى اذا أجر دار من رجل اجارة  
طويلة ثم أجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائرة بعدما انفسخت الاولى بفسخها وانه مشكل  
وينبغي أن تكون المسألة على روايتين لان في الاجارة الطويلة بعض المعقود عليه مضاف وفي صحة فسخ  
الاجارة المضافة قبل مجي الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كالبيع  
فيجب أن يكون في المسألة روايتان كذا في المحيط \* رجل استأجر دارا اجارة طويلة ثم ان الآخر قبض بناءها

حتى ينسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتجاج \* وفي الفتاوى قال المشتري الثمن جياذ قاله وان زعم البائع خلافه فالأنتقاد عليه والوزن على المشتري \* اشترى حنطة

مكايلا فالسكيل والصب في وعاء المشتري على البائع في المختار وجعل في المنتقى اخراج الطعام من السفن على المشتري \* اشترى حنطة في سنبها على البائع تخلية صها من التبن وتسليمها (٥١٦) بعد الدرس والتذرية في المختار \* وكل ما باعه مجازفة من المقدرات كالنمرة والعنب والثوم والحب زر فقلهها

برضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية بقاء الاصل كذا في الظهيرية \* فلو آجر المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره بين الايام المستثناة في الاجارة الثانية أنها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية نصا لثنتين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا كرا الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب الشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة أما اذا كتب في الذكر الاول أو على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المحيط \* واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صححة بدنانير دين موصوفة فأعطاه مكان الدنانير دراهم ثم تفاسخا العقد فالأجير يطالب بالدنانير لا بالدرهم ولو كان العقد فاسداً وباقى المسألة بحالها يطالب الاجير بأعطاه الدراهم كذا في الذخيرة \* واذا غرس الاجير في الارض أو الكرم في الطويلة للمستأجر المنع لانه ليس له ملك اليد والتصرف واذا قلع الاجير الاشجار أو كسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع (١) لان اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لا في حق الشجر ولو احتطب المستأجر ليس ذلك مع أنه في بيعه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر أرضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار ليصبح الاستجار ثم أثمرت الاشجار ثم فسخاها فالتمسار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم تفاسخا فهي للأجير ولو تلفها المستأجر فعليه قيمتها لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه أحكام البات ولو تلف الاجير الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح أنه لا ضمان عليه لكن يخير المستأجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيان والقاضي ببيع الدين لا يضمن النقصان لكنه يخير الاجير كذا في القنية \* استأجر الكرم اجارة طويلة ثم دفعها معاملة الى الاجير ان كانت طويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر كرم لم يره وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صححت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية ولو لم يمار الكرم لا يطل خيار الرؤية كذا في خزانة المفتين \* اذا مات الاجير اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر يضمن المستأجر أحق من سائر الغرماء كما رتب بالزهن كذا في فتاوى قاضيان \* الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجر المثل لا يراد على المسمى كذا في خزانة المفتين \* اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الاجير قبل انفساخ الاجارة لا تصح لان الاجرة صارت ملكاً للأجير باشرط التجميل فلا تصح لانه يكون هبة ملك الاجير من الاجير كذا في الصغرى \* استأجر سفاناً ليتخذ له سفينة من خشب في عرض اثني عشر شبراً بأجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا العرض فأذن لي أن أزيد شبراً أو أنقص فأذن له أن يزيد فاتخذ ثلاثاً عشر شبراً يستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية \* المستأجر اجارة طويلة اذا أجز من غيره أو دفع الى غيره من اربعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تفاسخا الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت أيام الفسخ في العقدين أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة

(١) قوله لان اعتبار هذا البيع الخ هكذا في جميع نسخ هذا الكتاب وهو تعليل اغيزمه كوراذ لم يسبق للبيع ذكرهنا وأصل المسألة المذكورة في المحيط وغيره وحاصله أن الارض اذا كانت مشغولة بالاشجار لا تجوز اجارتها وقد ذكرنا الجواز الاجارة حيلة ما أنها يبيع الاشجار ممن يريد الاستجار بمن معلوم ثم يواجره الارض فهذا البيع صحيح على قول الحاكم الامام عبد الرحمن الكاتب والشيخ الامام اسماعيل الزاهد وغيرهما من المشايخ الآن المستأجر يمنع عن قلع الاشجار وعن الاحتطاب لمكان العرف والمادة وقد يمنع الانسان عن التصرف ملكه كما يمنع عن بيع السلاح في أيام الفتنة ومنعه في المحيط

وقطعها على المشتري ويكون المشتري قابضاً بالتخلية وان بشرط السكيل والوزن فعلى البائع الا أن يخبر البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما أن يصدق المشتري فلا حاجة الى الوزن أو يكذبه في وزن بنفسه والصحيح المختار أن الوزن على البائع مطلقاً كما أن النقد على المشتري بل أولى لان المشتري قد يعلم بجودة ثمنه أما صاحب الكرم لا يعلم كمية عنده قبل الوزن فكيف يتحقق التسليم بلا علم \* اشترى ثياباً في جراب ففتح الجراب على البائع واخرجها على المشتري \* أقرضني عشرة أفنزة ففعل واستأجر من يحمله فأجر الحبل على المقرض وكذا لو قال المستقرض له استأجر من يحمله لانه هو العاقد \* ولو قال استأجر لي من يحمله يجب الاجر على المقرض الا أنه يرجع على المستقرض بالاجر لان الاجارة وقعت له وينبغي أن لا يفرق بين قول المستقرض استأجر من يحمله واستأجر لي اذا كان بعد تسليم الاقنزة الى المستقرض وقيل قبل التسليم أيضاً لو عين الحال يرجع على المستقرض بالاجر لان المقرض يكون

وكيلا عن المستقرض في الاجارة وان لم يكن الحال معيناً لا يرجع على المستقرض \* وفي المنتقى اشترى عدلاً وقال ثمانين للبائع ادفعه الى ابني في منزلي فاستأجر البائع الحال فحمله الى منزله وقال دفعته الى ابني وأنكر الابن أو كان المشتري قال له استأجر على من



يحملة الى منزلي او يدفعه الى ابني والمشكلة بحالها فالاجر في الاولى على البائع لا على المشتري وفي الثانية على المشتري لانه اجبره لكنه في الاولى لا يكون قبضا حتى يدفعه الى الابن وفي الثانية يدفعه الى الاجبر يصير قبضا وبرئ (٥١٧) البائع منه اذا علم ذلك ولا يصدق الاجبر

في الدفع الى الابن الابينة وان أنكر المشتري استجار البائع عليه أو دفعه الى الاجبر فالقول له مع اليمين \* وقولع الجرز والشغف قدرا يكون أغون جاعلي البائع فاذا رآه المشتري ورضي به فقلع الباقي على المشتري

السادس عشر في الحظر والاباحة وفيه أنواع \* الاول في الاستبراء \* علمته استحبات

حل الوطء بملك عيني في فرج فارغ من جهة الغير بشرطه توهم شغل الرحم وحديثه صيانة الولد فيجب بملكها من امرأة أو وصي ولو المشتراة بكر أو حرام على البائع رضاع أو مصاهرة أو اشتري جزأ من ألف جزء أو تملكها بالارث أو الصلح من دم عم أو الخلع وعن الثاني أنهم لو بكر أو أحاط علم المشتري بانهم توطأ لا يلزم وكذا لو وهب لانه الصغير جارية ومكثت في ملكه مدة ثم اشتراها الاب بنفسه لنفسه بالقيمة لا يلزم عند الثاني وعند الامام يلزم \* ولو حاضت قبل القبض عند البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلافا للثاني \* ويحتسب بحيضها في يد الوكيل بالشراء وان حاضت في يد عدل وضعت عنده حتى يتقد المشتري الثمن ولا يجتزأ بحيضها عند البائع

وقدر بحيضة في ذوات الاقراء وبشهر في حق الائمة والصغيرة وبوضع الحمل في حق الحامل وقدر الثاني في ممتدة الطهر بثلاثة أشهر وهو رواية عن الامام وعن الامام في أخرى باكثر مدة الحمل وفي رواية عن محمد قدر عدة الوفاة في حق الحررة وفي أخرى قدرها في حق الامة والعمل اليوم على

ثمانين وأيام الخيار في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستجار على العمل

يجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي \* والاستصناع أن تكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كانت العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده الاستصناع أن يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل أن يشتري الاديمو يأمر البائع أن يتخذ له خفايص له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والنجاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة وأشباهها اذا بين صفته وقدره كذا في التتارخانية \* والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أولا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* ثم اذا رضيه المستصنع ليس له الرجوع بذلك وللصانع أن يبيعه قبل أن يرضاه المستصنع كذا في التهذيب \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له ويسمي طوله وعرضه وحنسه ورقعته والغزل من الحائك حتى كان استصناعا فالقياس أن يجوز ولو كان استحسن وقال لا يجوز وان ضرب لذلك أجلا يصير سلبا ذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف وذكر في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام أن الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصير سلبا بضرب الاجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير سلبا وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلبا بضرب الاجل بالاجماع وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البدل في المجلس ولا خيار لو احدث منه ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس بسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فقد ذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع أن فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلبا بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى آخر منون من الابر يسم ليضم اليه منونين من عند نفسه وينسجه ويرفع أجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخط ونسج كل واحد منفردا يأخذ أجر مثله والباقي لرب الابر يسم وان خلط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كشرط ولا يجب أجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى \* رجل سلم غزلا الى حائك لينسجه وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من عنده وقال أقرضني رطلا من غزلك على أن أعطيك مثله وأمره أن ينسج منه ثوبا على صفة معلومة بأجرة معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا في عقد الاجارة أو لم يكن وان قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك غزلا مثل غزلك فانه جائز ويكون قرضا وان قال زدني غزلا وسكت فانه يجوز أيضا ويكون قرضا ثم ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة قياسا واستحسانا وان كان مشروطا فالمسألة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بهد ما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا أو قال الحائك لا بل زدني والنوب مستهلك بأن باع صاحبه قبل أن يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع عيئنه على علمه انه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البينة فان نكل رب الثوب عن اليمين ثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برئ عما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائما سببا في الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك غزلا من الغزل وأجر عملك كذا درهم فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز واذا جاز هذا فان احتلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا أو قال الحائك زدني فيه ما أمرتني أيضا فان كان مستهلكا ذكر أن القول قول رب الثوب مع عيئنه على علمه فان نكل عن اليمين ثبتت الزيادة وكان عليه جميع

الاختيار عن الأخير \* ويحرم الوطء والدواهي وعن محمد أنه لا يحرم الدواهي في المسبية ولو فسخ البيع لا يلزم على البائع \* وان عادت اليه باقالة بعد قبض يلزم عليه وان يبيع شقص (٥١٨) ثم أقالته وكذا في الرد بعد قبض بفساد أو عيب لا باقالة قبل قبض \* وذكر السرخسي حاضنت

عند المشتري ثم ردت بالعيب بجاهه وفسخ أو بمنزلة عقد جديد لا يقربها البائع قبل الاستبراء \* غصب جارية وباعها ممن لا يعلم كونها مغصوبة ووطئها المشتري ثم قضى للمالك لا يقربها بلا استبراء وان علم المشتري بجاهها لا يلزم الاستبراء على المالك والقياس أن لا يجب الاستبراء في الفصلين \* والحيلة في إسقاطه أن يتزوجها المشتري ان لم يكن تحتها حرة قبل الشراء ثم يشتريها \* وفي المنتقى عن محمد في هذه الصورة أستحسن أن يستبرئها وعن الامام أنه لا استبراء عليه وذكر الامام ظهير الدين أنه اذا تقدم الوطء على الشراء في هذه الصورة لا يجب لانه ملكها وهي في عتقها أما اذا تقدم على الوطء يلزم لانه كما اشتراها بطول النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيلزم لتحقيق سببه \* وان تحتها حرة يزوجهها من غيره ثم يشتريها ويقبضها ثم يطلقها الزوج فيزول الاستبراء وان أبى البائع أن يزوجهها يشتريها ويزوجها المشتري من آخر قبل القبض ثم يقبضها ويطلقها الزوج وان بعد القبض باعها من آخر وسلمها اليه ثم ان المشتري الثاني يزوجهها من آخر ثم البائع الثاني يشيها

ما سمي للحائك بعضه بازاء العمل وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه أجر الثوب ومعرفة ذلك وهو أن يقسم المسمى على أجر مثل عمله فيما أمر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان منامن الغزل أعطاه المسمى أجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما أصاب العمل وهو أجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلاً ثلاثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم وأجر مثل عمله فيما أمر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى على أجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة أجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر مما عمل اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان ما دفع اليه منامن غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك دراهمان عليه ما أثلثا ثلثاه بازاء ما عمل وثلثه بازاء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم يانه يتعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل قديم سهل على الحائك بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مراراً ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العمل له من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتباره ما اذا اوجب اعتبارهما يجب أن يقسم الباقي من المسمى وذلك دراهمان على أجر مثل عمله في من وأجر مثل عمله في من ونصف فان كان أجر مثل عمله في من ونصف درهمين ونصف فان كان يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعمل الا أن يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع أو ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب أجر المثل أو المسمى فعلى قول بعضهم أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضى بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد رحمه الله تعالى ذكر الاجر في هذه المسألة مطلقاً ولم يقل المسمى فيجب تخيير بجهها على حسب ما ذكر في المسألة الاولى فاما اذا كان قائماً ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكاً من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو أنه متى حلف ولم تثبت الزيادة له أن يترك الثوب عليه ويضمنه غزلاً مثلاً غزله فاما اذا كان الثوب قائماً وقد عرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فان تصادق على أن ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهم فان وازن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة ييقن فيكون القول قول صاحب الثوب من غير عيب وان كان منوين فالقول قول الحائك ان لم يدع رب الثوب أن الزيادة من الدقيق وان ادعى أن الزيادة من الدقيق فانه يجب أن يرى أهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع عيبه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهد للحائك فيكون القول قوله لكن مع العيب كذا في المحيط \* ولودفع سمسماً وقال اقشره ورده بينفسج ولك درهم كان فاسداً لان البنفسج مجهول قدره لانه قديم يقل ويكثر فيكون العمل مجهولاً فان كان قدر البنفسج معلوماً عند التجار جاز لان المعروف كالمشروط بخلاف ما لو دفع ثوباً الى صباغ ليصبغه بهصفر جاز وان لم يبين قدر الصفر كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع حديد الى حداد ليصنعه عينا سماه بأجر مسمى فجاءه الحداد على ما أمر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما أمر به فان خالفه من حيث الجنس بان أمره أن يصنع منه قدوماً فصنع له حراً ضمن له حديد مثل حديدته والانا له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان أمره أن يصنع له قدوماً باصلح

من المشتري الثاني ثم يطلقها فان خاف أن لا يطلقها يقول المشتري أزوجهها على ان أمرها يدي أطلقها متى شئت وهي للنكاح الحيلة اذا خاف عدم الطلاق من الزوج المحال \* وتباح الحيلة ان كان يبيعها في طهر عن حيض خال عن وقايع وان وطئها ثم باعها قبل ان



تحريض لا تباع وعندهما تباع مطلقا \* أصله وطى جارية ثم زوجها للزوج الوطاء قبل الاستبراء وعند محمد يستحب الاستبراء (الثاني في التفريق) وهو بين الصغيرين والكبير والصغير مكروه وعندهما ولو أرحم محرم من الآخر (٥١٩) ولا كراهة بعد البلوغ إلا عند أحد

فانه فاسد بعده أيضا في قرابة الولاد كما هو مذهب الثاني في قرابة الولاد وهو مذهب الشافعي أيضا فيه وان علا أو سفل ومالك على أنه لا فساد إلا في الأم وعن الثاني رواية أن البيع فاسد في الكل ولو أحدهما له والآخر لولده الصغير أو لأمه أو مكاتبه أو مضارب به لا يكره التفريق ولو كلاهما له فباع أحدهما من ابنه الصغير كره ولو وجد أحدهما عيبا بعد شرائه ماله أن يردّه ويسكن الآخر عن الثاني أنه يردهما أو يسكنهما ولو للصغير المملوك أو خواتم أو اختان أو عمتان أو خالتان فلا بأس ببيع واحد منهما للحصول استثناسه بالباقي وان كان له قريان في ملكه واختلفت جهة قرابتهما وأحدهما أبعد نحو أن يملك أمه وجدته أو أباه وجده جاز ببيع الأبعد وأمسك الأقرب مع الصغير وان اتحدت جهة قرابتهما فقد ذكرناه وان اتحدت الجهة واختلف الأدلاء بان كان أحدهما لاب وأم والآخر لام أو لاب فالذي يدلى بقرابة الأم ينزل منزلة الأم والمسدلى بالاب ينزل منزلة الاب لأم من لأم وأم ولا من لأم فلا يملك وكذا لا يملك التفريق بينهما كذلك هبة وقسمة ولو في الغنية ووصية وصداقة

للخيار فصنع له قد وما يصلح لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديد امثل حديدته وترك القدوم عليه ولا أجر له وان شاء أخذ القدوم وأعطاه الأجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا سلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما أشبه ذلك كذا في خزائن المقتنين \* وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات السرج وأمره بان يتخذ سراجهم هذه الآلات وبآلات أخرى يحتاج اليها لا تمام السرج من عند نفسه على أن يدفع اليه أجرة عمله وعن ما جره له في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان أجرة عمله وقيمة الآلات ثلاثون درهما فرضى الآخر بذلك وانفق على أن يعطيه هذا نفقة خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعوان السلطان والأتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للآخر أن يضمن السراج قيمة سرجه فقيل له أن يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فاتصلت الآلات ببعضها بعض وانفقوا وتراضوا على مال يعطيه على ذلك فقال هو كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي \* واذا دفع الرجل جلدا الى الاسكاف واستأجره بأجر مسمى على أن يخرج له خفين وسمى له المقدار والصفة على أن ينعله الاسكاف ويعلنه من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس أن لا يجوز وكان بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط ليخيط له جبة على أن يمشوه ويطنه من عنده بأجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة الجبة في الأصل على هذا الوجه وفي المتن ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال بطناني من عندك فهو جائز وقاسه على ما اذا اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصار في المسألة روايتان ولو دفع اليه بطانة وقال ظهره الى من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمد رحمه الله تعالى جوزه هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعل وبطانة يليقان بذلك الخلف وكذا اذا أمر الرجل اسكافا أن يخرج زعلي خفيه ومكعبيه أربع قطع من صرم بكذا ولم ير الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخلف يجوز من غير أن يرى الاسكاف الرقاع وفي نوادر ابن سماعة شرط الارادة في النعل وهكذا في القطع الرابع وهكذا في ترقيع الخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذا الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف وأتى به ان كان عمله صالحا مقاربالا فساد فيه أجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقيقة الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل عملا مقاربالا صالحا فاما اذا أفسد بان خالف في صفة ما أمر به ذكر أن صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخلف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء أخذ الخلف وأعطاه الأجر فان ترك الخلف عليه وضمنه فلا أجر عليه وان أخذ الخلف فانه يعطيه أجر مثل عمله في خرز الخلف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه أن ينظر الى قيمة الخلف مخززا غير منعل الى قيمته منعلا فان كانت قيمته غير منعل عشرة وقيمته منعلا اثني عشر علم أن قيمة ما زاد فيه درهمان فيكون درهماان قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى أجر مثل عمله في خرز الخلف غير منعل فان كان ثلاثة مثلا يضمن الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى أو أقل من المسمى فلا اسكاف ذلك وان كان المسمى أقل من خمسة بان كان المسمى أربعة فانه يعطى له أربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر أجر مثل عمله في خرز النعل وفرق بين هذه المسألة وبين ما اذا دفع خفا مخززا الى اسكاف لينعله بنعل من عنده بأجر معلوم حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل فنعله بنعل لا ينعل به حتى أفسد الخلف بذلك ونبت لصاحب الخلف الخيار كما في هذه المسألة واختار الأخذ فانه يعطيه أجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل من ابلاغ غير مخززا لا يجاوز به مسمى وهنا أوجب مع أجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة من ابلاغ غير مخززا والمتصل بخفه للاسكاف في الموضعين عين مال

وسبوا وميرا ناولو كاتب أحدهما أو دبرا وأعتق صحبلا كراهة لانه لو ملك أمره بما طرق الى تخلص الآخر وان كان التفريق بحق نحو أن يتجنى أحدهما على مال أو نفس فدفع أو باع لا يكره لانه بحق مستحق (الثالث في التفريقات) نسى في حق مملوكه وشكاه

الى القاضي وشهد جيرانه به لا يكرهه على البيع بل ينهى المولى عنه فان عاد المولى الى صنعه اذبه القاضي وحبس به \* وان طلب العبد البيع من مولاه وهو يقر بأنه يحسن (٥٣٠) حبسته يعز المولى \* اشترى جارية بتزويجها احتياطاً ان أراد وطأها لانه ان سره ارتفعت الحرمة وان

أمة لا يضره النكاح وخاصة  
الجواري المملوكات من الاتراك  
في بلادنا لان عادة الاتراك  
بيع الاولاد والزوجات وهم  
اذا كانوا كفرة فالبيع  
في دار الاسلام والحربي  
والذي لا يملك بيع ولده في  
دار الاسلام فاذا باع في دار  
الحرب ان أخرجه منه كرها  
يملك وان خرج المشتري  
بأختياره لا فالاحتياط في  
النكاح وسيأتي ان شاء الله  
تعالى في السيرة تفاصيل المسئلة  
\* مات رجل وقد ابتلع لؤلؤة  
غيره أو دنائير غيره يشق بطنه  
\* والنعامة اذا ابتلع لغيره  
ينظر الى أكثره ما قيمة  
في دفع قيمة الاقل الى الآخر  
\* وكذا القرع ينفع في دن  
آخر أو دخل رأس الثور  
في حب آخر وعن محمد اذا  
مات المبتلع ولم يدع مالا  
لا يشق بطنه لودرة وعليه  
القيمة لان الدرة تفسد فيه  
فلا يفيد الشق والدنائير  
لا تفسد \* يحمل الى البقال  
درهما ليأخذ منه الخواص  
وقباً بعد وقت ان شرط في  
الفراض أن يأخذ منه شراء  
أو تبرعاً لا يجوز ولا يجوز \*  
\* خلط الجيد بالردى في الطعام  
أو الغث بالسمين في البيع  
لا خير فيه ان خله وان لم يخله  
فلا بأس به وفيه ضج أنه عليه  
الصلاة والسلام قال من  
غش فليس منا \* بيع الزنار

وعمل ثم في أحد الموضعين أو جب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر أو جب قيمة النعل من ايل غير  
مخزوم من مشايخنا من قال لافرق بين المسألتين ما ذكر في تلك المسئلة يكون ذكر في هذه المسئلة ان صاحب  
الخلف اذا أراد أن يعطيه أجر مثل عمله في خزان الخلف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة من ايل فله ذلك  
كافي تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال في مسألتنا أمكن ايجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسئلة  
لم يمكن ايجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد رحمه الله تعالى في المسألتين جميعاً لا يجاوز به مسمى فن  
مشايخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به مسمى فيما يخص العمل فأما ما يخص النعل فإنه يجب بالغاماباغ  
ومنهم من قال بأنه لا يجاوز به مسمى في حق النعل والعمل جميعاً كذا في المحيط \* وكذا اذا دفع الى فلانسي  
قطعة وأمره أن يتخذ له قلسوة ببطانة فهو على ما وصفتنا فان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه  
الجيد فيخير كذا في العتابة \* واذا استصنع الرجل خفاً عند اسكاف فعمله وفرغ منه فقال المستصنع  
هذا ليس على المقدار والخرز والتقطيع الذي أمرتك به وقال الاسكاف بل بهذا أمرتني وأراد الاسكاف  
أن يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى أن ما صبغ كان بأمره وأراد استخلاف  
صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو دفع الى اسكاف أديماً ليقطع له خفاً ويخرجه بربعة  
دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان أعطاه وأداءه من عنده أو عمل بعض الاعمال طابت له الزيادة ولا يتصدق  
بها كذا في التتارخانية \* ولو أن رجلاً دفع خفه الى رجل لينعله من عنده باجر مسمى فنعله بنعل ينعل  
بنعله الخفاف فهو جائز عليه وان لم يكن جيداً ولا خيار له وان شرط الجودة فأتى بما ينطلق عليه اسم الجيد  
أجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة \* ولو شرط عليه جيداً فنهله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخلف  
وان شاء أخذ الخلف وأعطاه أجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به مسمى كذا في البدائع \* قال ولو اختلفا  
في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهما وقال رب الخلف شرطت لك دانقين وقد خرزه على ما وصف  
له ولم يختلفا في ذلك وأما جميعاً البينة فالبينة بينة العامل ولم يذ كر الجواب فيما اذا لم يقم له ما بينة ويجب  
أن يحكم في ذلك قيمة النعل من ايل ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كافي الصبح فان كان قيمة  
النعل درهما كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع يمينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دانقين  
كما يدعيه صاحب الخلف جعل القول قوله مع يمينه ولا يتحالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحدهما بان  
كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجر فاما اذا اختلفا  
في أصل الاجر قال صاحب الخلف عملته لي بغير أجر وقال الاسكاف لا بل عملته لك باجرانه يحلف كل واحد  
منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر أن صاحب الخلف يغزم قيمة ما زاد  
النعل فيه قال ولو عمل الخلف كما من عنده حتى كان استصناعاً ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجر كان  
القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا في الذخيرة \* قال البخاري بن لي يتسافداً بينته يقومه المقومون فما  
يقولون ندفعه اليك فريضاً به وبناء وقومه رجل باتفاقهما وأبى الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وجير  
الوبرى هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقوية كذا في القنية \* رجل دفع الى صائغ عشرة دراهم فضة  
وقال زد عايم درهماً يكونان قرصاً على وصغه قلباً أو أجرك درهم فصاغه وجاء به محشواً وقال زدت عليها  
درهماً وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئاً فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا يخيرا الصانع ان شاء دفع  
القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان  
الصائغ يدعى على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعى على الصائغ استحقاق  
القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيان \* دفع معصفاً الى مذهب ليذهب  
بذهب من عنده وأراه المذهب انموذجاً من الاعشار والاعشار ورؤس الآي وأوائل السور فأمره رب

من النصراري والقلسوة من الجوس لا يكره لان فيه ادلالاً لها \* وبيع المكعب المفضض من الرجال اذا علم  
أنه يشتريه لابس به يكره \* وبيع الامرد من يعلم أنه يعصى به يكره \* بيع الكرم من يتخذ الخمر لا بأس به وبيع العصور والعنب منه على الخلاف  
المصحف



المصحف أن يذهب به كذلك باجرة معلومة لا يصح لأن مقدار هذه الاشياء مجهول كذا في القنية \* وان اشترى ثوبا على أن يخيطه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشرى كين ونعلين استأجره على أن يحذو وهما له باجر مسمى جازوان اشترط عليه الشرا كين فأراهما اياه ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استقصانا كذا في المبسوط \* واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصر من عنده فصبغه بمسمى الا أنه خالف في صفة ما تعين به فان أشبع أو قصر في الاصباغ حتى تعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزانة المفتين \* ولو شرط على الخياط أن يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط على البناء أن يكون الآجر والبص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئا من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فالعمل لصاحب المتاع والعامل أجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط \*

### الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

اذا قال لا آجر ترك دارى هذه يوما واحدا بكذا والسنة مجانا أو قال آجرتك دارى هذه سنة يوما بكذا وباقي السنة مجانا فسكنها سنة كان عليه أجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيخان \* استأجر مسجدا للعمل فقال لا أريد الا أجر بل تعمل لي مقبضا للسحاة من الخشب ثم طلب الاجر ان كان ما طلبه له قيمة يجب أجر المثل والافلا كذا في الوجيز للكردرى \* رجل استأجر دارا لمدة معلومة في محلة فنابت المحلة نائمة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفا على نفسه من النائمة قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان أفتى والذي كذا في الظهيرية \* الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس بالغ فطر الطرار منه في الطريق فان كان الصبي عاقلًا ضابطا يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط \* دفع الى خياط ثوبا ليخيط له قباء أو جبة ولم يشارطه الاجر فلما فرغ منه أعطاه صاحب الثوب زيادة على أجر مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي أن الزيادة جائزة في قواه جميعا وبه يفتى هكذا في الكبرى \* اذا قال للعمال احمل هذا الى بيتي أو قال للخياط خطه ان كان الخياط معروفا بأنه يخيط باجر والجمال كذلك يجب الاجر وما لا فلا كذا في المحيط \* قال للخياط خطه باجر فقال لا أريد الا أجر فخاطه لا يستحق الاجر كذا في الوجيز للكردرى \* اذا دفع الى خياط ثوبا فخاطه ولم يشترط الاجر له الاجرة الا اذا قال لا أريد منك الاجرة كذا في السراجية \* رجل أقرض انسانا دراهم أو دنانير وأراد أن يسكن دار المستقرض بغير أجر يستأجر المقرض دارا المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر باجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بتلك الاجرة حتى يصير الاجر قصاصا بثلث ما باع من المستقرض كذا في خزانة المفتين \* قال رب الدين لديونه اكره لي هذه الارض (١) بجهة المراجعة فمكره بها له أجر مثله لان المدينون اذا دفع حماره أو أرضه لرب الدين لينتفع به مادام عليه الدين فعليه أجر المثل فهذا أولى كذا في القنية \* رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره ليستعمله المقرض ويكون عنده الى أن يوفي المقرض دينه فبعثه المقرض الى سرح وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار كذا في فتاوى قاضيخان \* لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حائوتي هذا فان لم أرد عليك دراهمك لأطالك يا جرة الحائوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحائوت مدة قال ان كان ذلك ترك الاجرة عليه مع استقراضه منه المال فالاجرة واجبة على المقرض يريد به أجر المثل وان كان ذلك ترك الاجرة قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر على المقرض والحائوت عنده عارية وقيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين كذا في المنصريات \* قال نحر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* رجل أقرض انسانا

(١) قوله بجهة المراجعة أي على أن يكون العمل لرب الدين زيادة له على دينه اه بحر اوى

\* وفي الفتاوى اذا باع سلعة معينة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذه \* التاجر هل يستل أنه حرام أو حلال

دراهم ثم ان المقرض أجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن حجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* استأجر المقرض المقرض على حفظ عين متقوم قيمته أزيد من الاجرة كالسكين والمشط والمعلقة كل شهر بكذا يختلف فيه الأئمة المتأخرون فقل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب السكامل مولانا حسام الدين عليا بادي وجلال الدين أبو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز أجله الأئمة ولو جعل المقرض العين المستأجر في قبالة القرص وحفظه مامعا يجب الاجر وفي الفتاوى أنه لو حفظ العين مع القبالة لأجر له لأنه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والعين هاهنا تبع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسألة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي \* ولو دفع المقرض اليه قبالة (٢) واستأجره على حفظ الخط لم يجوز لأن حفظ الخط له لأحياء حقه ولو هلك المشط أو السكين مثلاً واختلاف بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال المستقرض هلك منذ سنة فالقول قول المستأجر المستقرض لأنه يتكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجير الى امرأته أو الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى أجنبي لاشي له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويبيد من شاء فالشرط جائز ويصير الثاني وكذا بالحفظ ولو أذن له المستأجر أن يتفع بهذا السكين ففعل المقرض لأجر له زمان الاتفاق هكذا في القنية \* استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صل الاقرار بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع الأربعمائة وخمسين ديناراً ومضى على ذلك شهرين والمقرض معترف بجميع ذلك يجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى المستقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرص مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فإن المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف والمستقرض والمقرض عقداً عقداً الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكالك وأمره المستقرض بكتابة الوثيقة بالقرض وبديل الاجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته وأوصافه مستقصى في الوثيقة فضى على ذلك أشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهنة من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة أم لا أجاب بعض الأئمة يجب لأن المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له أن يحفظه بيد كل من يعتمده وقد اعتمده هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضي اذا دفع المقرض العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وأمره بالحفظ فحفظه زماناً ما يجب له لتلك المدة أجر على المستقرض كذا في خزائن المفتين \* استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات أحد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط الحى كذا في الوجيز للكردي \* ولو وكل المستقرض رجلاً لا يستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدرهم لم يجوز على الموكل ما لم يعين الاجرة أو يعمم بان يقول على أية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين ديناراً ليس له فسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر ساكن ضرر يقابل به منفعة الحفظ كاستئجار الخياط والقصار والطحان بخلاف المستكتب اذا حضره من أراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين أو ثلاثة لحفظ السكين فحفظها أحدهم فعليه كل الاجرا اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والافضليه كن استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدرهم فحملها أحدهما كذا في القنية \* قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة ٣ (بده يارده) كذا في جواهر الفتاوى \* اذا استقرض الوصي أو المتولى لأجل الصغير والوقف وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتعدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا أنفق بعض مال الوقف أو الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي

(٢) قوله قبالة هي الوثيقة اهـ (٣) العشرة أحد عشر اهـ

ان كان الغالب الحلال في الاسواق لا يستل \* في يده ثوب قال انه لفلان وكفى بان أيعه بعشرة ولا أنقص منه ثمنه بتسعة يحل الشراء به ان وقع في قلبه انه قال



\* دفع الى آخر مال أو امره بان يدفعه الى فلان قرضاً ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفح الوكيل المال الى المستقرض وقد استأجر المستقرض الوكيل على أن يحفظ عينا دفعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنفسخ الاجارة بموته لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزائن المفتين \* ولو وكله بأن يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على أن يخرج الموكل عن عهدة كل مالزم عليه ففعل فالاجر والاستقرار على الوكيل كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر من آخر داراً بمائة دينار فلم يسكنها حتى أمره رب الدار أن يعطى رجلاً عشرة دراهم من أجرة الدار على أن يكون قرضاً لرب الدار على القابض ثم انتقضت الاجارة بينهما بموت أحدهما لاسبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر نقد المستقرض أرد أن من أجرة الدار يرجع على الآخر بما أعطى وان نقد أفضـل لم يرجع على الآخر الا بمثل ما أمره بالاداء ويرجع الآخر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر كذا في الذخيرة \* واذا وجب للآخر على المستأجر مال بالقرض أو نحوه فقال المستأجر لا أبرأحتسب هذا من مال الاجارة وفارسته ٢ (فرور وازمال اجاره) فقال الآخر ٣ (فرور فتم) فقد انفسخت الاجارة بقدره كذا في المحيط \* لو كان للمستأجر على الآخر دينار والاجر دراهم فتقاصى يجوز وان كان الجنس مختلفاً بالتراضي كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر أرضاً موقوفة على مسجد اجارة شرعية فعمرها وزرعها وحصل له من مالها أكثر من الاجرة ان كانت التي سمنها هي أجرة مثله في وقت العقد طالب له الفضل كذا في جواهر الفتاوى \* جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتنفسخ الاجارة المعهودة فتوارى المقرض أو كفل بنفسه على أنه ان لم يوافه غداً فعليه الالف فخافه فتوارى المكفول له أو حلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فخافه بالمال فتوارى الدائن ان علم القاضي نعتته وقصده الاضرار بنصب له وكيلاً يسلم له المال وتنفسخ الاجارة ولا يكون كفيلاً بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلاً مع هذا وسلمه اليه تثبت الاحكام المذكورة وينفسخ القضاء لكونه مجتهداً فيه كذا في الوجيز للكردي \* ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فبأخذ من الاجرة فهو للعاقداً لانه غاصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان ثمة بناء أو دكان لان ذلك يصير غاصباً مابدونه لا يصير غاصباً وعندى أن الصحيح هو الاول كذا في المحيط \* وسئل عن مستأجر أحدث في المستأجر بناء أو غرساً ثم انقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع ذلك قلت قيمته أو كثرت ان لم يأخذ المالك بالقيمة قبل فان كان فعله باذن المالك قال وان كان فعله باذنه قال وذكرك في الشرب أن من رضى باجراء غيره الماء في أرضه أو بمروره في أرضه فاطلق له ذلك ثم بدله أن يمنع من ذلك يكون له المنع لانه غير لازم كذا في النسقي \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر أرضاً على أنها عشرة أجرة بعشرة دراهم فزرعها ثم وجدها خمسة عشر جريباً أو وجدها تسعة أجرة بة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط \* رجل أجرة أرضاً من جـ له قرية معظمة مفرقة سهاها فنفق ما قناتها واجتبع الى نفقة زائدة وطلب أرباب النفقة فنفقة هذا الارض المستأجرة على الآخر أم على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وأرضه ولا تجب النفقة على المستأجر أيضاً في غير ملكه وأرض الآخر ولو كانت قرية مفردة لواحد فاستأجرها منه آخر فنقص ما قناتها وطلب المستأجر من الآخر نفقة القناة ليزيد في مائه اليس له أن يلزمه الاتفاق لا محالة ولكن ينظر في النقصان فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدوري فيما انقطع الماء والشرب عن الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء أمسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً

(٢) استنزله من مال الاجارة اهـ (٣) استنزله اهـ

المقدار للترويج وان لم يقع  
في قلبه لا يحل \* رجل يبيع  
على الطريق ان كان لا يضر  
بالمارة لسعة الطريق يحل  
الشراء منه وان أضر  
بالمارة لا يحل الشراء منه

يسير بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينقطع عن شئ منه ولكن لا يكفيه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار ان شاء فسخ الاجارة وزدها وان شاء مضى على الاجارة بما سمى من الاجرة هذا هو الجواب في هذه المسألة فيما أرشدنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي أبو المعالي نور الله ضريحه ووصانا به ولم يذكر في الكتاب ولو أجرة القرية وماء قناتها يسقى عشرين حريفاً (شبهانه روز) فنقص وعاد الى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة أجرة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكره وهو الصحيح رجل استأجر أرضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولى المسجد سنة بدرهم معلومة ثم دفع هذه الأرض الى رجل من اربعة بالنصف على أن يزرعها يذرع الدافع فلما حصده قال أهل المسجد ان الأجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة فيما أخذنا ثلث الغلة للمسجد على عرف أهل القرية فقبضوا منه جبراً فان أقام المستأجر البيعة ان الأجر كان متولياً فانه يسترد ما قبض أهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الأجر المسمى وان لم يقدر على إقامة البيعة على كون الأجر متولياً يجب عليه أجرة المثل ويسترد ما قبض من أهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى \* قال شرف الأئمة المكي والقاضي عبد الجبار استأجر أرضاً موقوفة وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر أن يستقيها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قيل اهما ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع هل اهتم ذلك فقال لا كذا في القنية \* قرية فيها أرض سبيل أجرة أهل القرية سنين معلومة ان كان فيه مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في جواهر الفتاوى \* وتكره اجارة أرض مكية لقوله عليه السلام من أكل أجوراً راضى مكية فكأنما أكل الربا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان \* رجل استأجر أرضاً مفرداً كثيراً كان في ملكه ان لم يرض المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وان لم يتعرض المالك لذلك وأقر الأجر عند الحالكم بذلك فلما استأجر أن يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر الأجر ولم يدع المالك شيئاً ولا يتعرض ولا يمنعه من الانتفاع فليس للمستأجر حق الفسخ في ذلك القدر وان علم انه ملك الغسر وكيل السلطان اذا أجرة قرية من رجل اجارة شرعية فزرعها المستأجر ثم زاد آخر في الاجرة فاحسب منه وأجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها وحبوبها لانه ملك الاول هكذا في جواهر الفتاوى \* مزارع بالثلث كرب الأرض مزارعاً ثم أجرة هامة رب الأرض لا يتخذ اذا انزل في الثلث من الاجرة بقدره وان لم يستحق شيئاً بمجرد السكراب كذا في القنية \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أجرة عبده من رجل وسلمه اليه ثم باعه من غير عذر وسأله الى المشتري ومات في يده فليس للمستأجر أن يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن كذا في الذخيرة \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اكرى من رجل داراً بعبده سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقضه الاجارة في العبد فانه يرد العبد ويعطيه أجر مثل الدار واذا عصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر ثم تركها الغاصب فأراد المستأجر أن يمتنع عن قبضها في باقي السنة وأراد الأجير أن يمتنع عن التسليم فليس للمستأجر أن يمتنع عن القبض في باقي السنة ولا الأجير أن يمتنع عن التسليم قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستئجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر يتخير وفي الاصل اذا استأجر عشرة من الابل الى مكة بعبد بعينه أو بغير عينه فان كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعدما استوفى المعقود عليه كان على المستأجر أجر مثل الدار واذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر أجر المثل مات العبد أو لم يمت كذا في المحيط \* استأجره مشتري العبد البائع قبل قبضه شهر ابد لهم لتعليم العبد الخبز أو الخياطة جازوله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضاً وكذا لو كان ثوباً فاستأجره لغسله أو خياطته جاز وان هلك فان كان ناقصه القطع أو الغسل صار قابضاً في ملك من مال المشتري والا فمن مال البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان تحفظه على

وان كان الطريق واسعاً وقيل يكره \* وبعض المشايخ أفتوا بأنه لا تقبل شهادة من يعامل بمن جلس على الدكان المغصوب عالمه أو سكن في الدار المغصوبة وباع قيمها شيئاً

(٤) في الليل والنهار



البائع حتى يسلمه الى المشتري كذا في القنية في باب استئجار المستقرض المقرض \* رهن دار غيره  
وهي معدة للاجارة فسكنها المرتب - ن لاشئ عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتب  
كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* استأجر الراهن المرتب لحفظ الرهن لم يجز استأجر المودع للحفظ  
جاز كذا في السراجية \* وسئل عن استأجر دار مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومناعه فيها فإراد  
المؤجر اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه أن يؤجر من آخر في  
بعض الشهر فحق مضى هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم  
يخرجها ويأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل تكارى  
منزلا كل شهر بدينارهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب المنزل  
سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار أن يخرج المرأة من المنزل حتى يسلم الالهلال فان جاء الهلال  
والزوج غائب هل لصاحب الدار أن يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب أن تكون المسئلة على  
الاختلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
له ذلك كذا في المحيط \* وإذا تكارى منزلا كل شهر بدينارهم على أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأة أو  
امراةين فهما أن ينزلهما وليس لصاحب الدار أن يأبى وهذه المسئلة مؤولة وتأويلها أن لا يكون للمنزل بئرا لوعة  
ولا بئروضة كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكرا ففكك معها سنة فيه ثم طلب  
صاحب المنزل الكراء وقد أخبرت المرأة الزوج أن المنزل معها بكرا ولم يخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل  
فان كان قال لهالك على مع نفقة تكأجر المنزل كذا وكذا وضمنه لزب المنزل فهو عليه وان أشهد له سابه ولم  
يضمنه لزب المنزل ثم لم يعطها فله ذلك كذا في المبسوط \* امرأة سكنت بيت أختها بغير رضاها سنيين  
وكانت تتقاطى عليها بالاجرة فعليها أجر المثل كذا في القنية \* قال في الاصل أيضا رجلان استأجرا منزلا  
من رجل كل شهر بدينارهم واشترطا فيما بينهما على أن ينزل أحدهما في أقصى الحانوت والاخر في مقدمه  
ولم يشترطا ذلك في أصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب  
ان الاجارة لا تفسد اذا لم يكونا شرط ذلك في أصل الاجارة ولم يذكرا أنهما اذا شرط ذلك في أصل الاجارة هل  
تفسد الاجارة قال مشايخنا رحمهم الله ولقائل أن يقول بأنه تفسد الاجارة ولقائل أن يقول بأنه لا تفسد  
الاجارة كذا في الذخيرة \* منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللعاهر سكن نصيبه لاجيعة وللقاضي أن  
يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وأمسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك قدر حصته وعن محمد رحمه الله  
تعالى يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردري \* دار معدة للاجارة صارت ارضا  
بين ثلاثة سكنها أحدهم بغير إذن الاخرين مدة لا يجب عليه أجر كذا في القنية \* رجل استأجر حجرة في  
خان مدة ووضع فيها مناعه وأقفالها وغاب فجاء متقبلا الخان وفتح القفل بغير مفتاح وأخرج المتاع منها  
ووضعه في موضع آخر عشرة أيام ثم أعاد مناعه الى الحجرة وأقفالها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من  
وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة \* في التيممة سئل أبو ذر عن استأجر دار فسكنها غاصب في مدة يمكن  
اخراجها فقال لا أجر لمدة الغصب وسألت أبا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصانع  
ليتحذله فقامه بكذا من الاجر والصانع يعلم انه غاصب هل له الاجر على الاخر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا  
واخذ فقامه ثم جاء المالك هل له أن يأخذه فقال ليس له أن يأخذه قلت لو غصب تبرأ فقامه سوارا فجاء المالك  
فقال له أن يأخذه بغير شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سئل علي بن أحمد رحمه الله عن رجل له دار كان  
وذلك الدكان في يده رجل آخر فطلب قوم من المالك أن يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا أوجره منكم لانه لاحق  
لي فيه اليوم لاني أجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة أيام فالحوا عليه وقالوا أجره منا وان دفع ذا اليد  
ونخرجه منه فأجره منهم هل يصح اقراره بأنه بقي من المدة أيام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال  
لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التتارخانية \* أجرها الغاصب ورد أجره الى المالك تطيب له لان

لا يقبل شهادة من يشتري  
فيه \* وعن الامام أبي  
الليث لا يحل للرجل أن  
يشغل بالبيع والشراء  
مالم يحفظ كتاب البيع  
وقبل لمحمد أن تصنف كتابا  
في الزهد قال حسبكم

أخذ الاجرة اجازة للاجارة قال رضى الله عنه جعل أخذ الاجرة اجازة من غير فصل قال القدوري الاجر  
للمالك ان أجاز قبل العمل وان أجاز بعده فلا عقاد كذا في القنية في باب الاجارة المضافة \* سكن رجل دار  
الوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه ولو غصب دارا مدة للاستغلال أو موقوفة أو لليتيم وأجرها  
مدة معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر \* يلزمه المسمى لأجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له  
الدار فكذب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل أي لزم المسمى للمالك أم للعاقد فقال للعاقد ولا  
يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو  
استأجر مشاطة لتزيين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاض  
وقيل ينبغي أن تجوز الاجارة اذا كانت مؤقتة أو كان العمل معلوما ولم ينتش التماثل على وجه العروس  
ويطيب لها الاجر لان تزيين العروس مباح كذا في الظهيرية \* في الكبرى أهل بلدة ثقلت عليهم مؤنات  
العمل فاستأجر وارجلاباجرة معلومة ليذهب ويرفع أمرهم الى السلطان الاعظم ليخفف عنهم بعض  
الحيف وأخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنا لئلا كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تمهاله  
اصلاح الامر يوما أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بعدة فان وقتوا للاجارة وقتا  
معلوما فالاجارة جائزة والاجر كله له وانه لم يوقتوا فهي فاسدة وله أجر مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم  
ومنافعهم في ذلك قال القاضي نحر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان أما على جواب الكتاب فلا تجوز  
هذه الاجارة الا مؤقتة وبه يفتي وهكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من أدب القاضي أنه لا بد من  
التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوما أو يومين كذا في المصنعات \* غين ماء لقرية استأجر بعض أهل  
القرية أجرا ليقطع الاجار ويخفف الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فالزيادة لجميع أهل القرية وكذا لو حفر  
عيينا أخرى في حريم هذه العين أو زاد في سعة هذه العين أو سفلها ليظهر زيادة في ماءها فهي لجميع أهل  
القرية لا يستحق المستأجر لو حفر عينا أخرى في غير حريم هذه العين فالماء له كذا في الصغرى \* والاجر عليه  
كذا في الحواوي للفتاوى \* وليس له أن يجري تلك الزيادة في نهر أهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر  
في أرض الموات أو في ملك نفسه كذا في الصغرى \* رجل استأجر حرا من رجل عشرة أيام كل يوم بدرهم ثم  
ان المستأجر أودع المتر عند الاجر خمسة أيام من هذه العشرة كان على المستأجر أجر العشرة الايام لان يد  
المودع كيد المودع ولو كان مكان الوديعة عارية وباقي المسألة بحالها ففي وجوب الاجر في مدة العارية  
روايتان كذا في الذخيرة \* وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلا ليلتي له  
حائطا وأراه موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على أن يبنى كل ألف آجرة بكذا  
وكذا من الجص بكذا وكذا من الدراهم فبنى في السفل فأدخل ألف آجرة بالجص المسمى لها ثم مات البناء  
فان الاجر يقسم على موضع ما بقى من الحائط وما بنى فيخطى بحصة ما بقى على القسمة كذا في المحيط \* استأجر  
دارا وبنى فيها حائطا من تراب كان فيه باغ غير أمر صاحب الدار ثم أراد الخروج وأراد نقض الحائط هل له  
ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب لبنانا وبنى الحائط من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى  
الحائط من الطين (٢) (كه باخسه زده باشد) فليس له أن ينقض الحائط كذا في الذخيرة \* في المحيط  
عن شمس الأئمة الاوزجندی قال لطيان أصلى الى هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارة ازداد الخراب  
وأصلح الكل فلا شئ له سوى العشرة كذا في القنية \* في جامع الفتاوى ولو استأجر رجلا ليلتي له منارة  
طولها كذا وعرضها كذا فلما بنى بعضها انهارت يجب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفر بئر عشرة أذرع فحفر

كتاب البيوع \* وعلى كل تاجر  
يحتاج لديه أن يستصحب  
فقيه ادينا يشاوره في معاملاته  
فان ملك أمر الدين المأكل  
والملبس قال الله تعالى كلوا  
من الطيبات واعملوا صالحا

(٢) قوله يلزمه المسمى لأجر المثل الخ قال العلامة البيهقي الصواب ان هذا مفرع على قول المتقدمين أما على  
مأليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أكثر  
يرد الزائد أيضا لعدم طيبه له كما حرره الحوى وأقره أبو السعود كذا في رد المختار نقله المصحح  
(٢) المجنون بالغشاء اه



خمس أذرع ثم قال لا أقدر أن أحفر البقية من غير عذراً أحسنه حتى يحفر ولودفع إلى رجل ما لا يدفع  
إلى فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وأنكر المرسل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وقال  
محمد رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى فيمن غصب من آخر أرضاً وأجرها  
من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم وأجازها قال أجز ما مضى من الاجارة للغاصب وما  
بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولولم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى  
\* وفي القدوري لو استأجر من آخر دارين فأنه دمت اخذاهما أو غصبت أو ما أشبه ذلك فله أن يترك الأخرى  
كذا في المحيط \* إذا ادعى اثنان عينا أحدهما يدعي الاجارة والأخر الشراء فادعى عليه المستأجر فاراد  
مدعى الشراء أن يحلفه على دعوى الشراء ذلك ولو ادعى الاجارة فادعى عليه المستأجر فادعى عليه  
ليس له ذلك كذا في الصغرى \* في البيهقي سئل علي بن أحمد عن رجل وقف دار السكنى امامه هل له أن  
يؤجرها من غيره فقال ليس له أن يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب كذلك كذا في التتارخانية \* ولودفع  
اليه عبد ادعى أنه ان شاء قبضه بالشراء بألف درهم وان شاء أجره سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد  
الاستعمال فهو على الاجارة ولو قال أردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجراً أو أكثر قبل قوله وان كان الاجر  
أكثر لا يصدق ولولم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في التتارخانية \* وإذا اشترى شيئاً أو أجره  
من غيره قبل القبض لا يجوز كالموابعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقاراً فليل على الخلاف في البيع  
وقيل لا يجوز الاجارة اجماعاً كذا في المحيط \* تعيب الخانوت عيباً لا يصلح للعمل فأصلح المالك نصفه وترك  
النصف حتى تمت السنة فعليه أجر كل الخانوت ما لم يردده لكونه معيباً وليس له أن يرد النصف دون النصف  
كذا في الفتن \* رجل دفع إلى آخر عيولاً ليربيها فإذا كبرت باعها ففاضل الثمن بينهما فانها صاحبتها  
وللمحافظ أجر الحفظ مستأجر خانوت أفلس وغاب ليس لأقربائه أن يردوا الخانوت إلى مالكها ويفسخوا  
الاجارة ولو بقي العقد وبقي المستأجر غائباً حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المستأجر وغلقه تجب  
الاجرة بتمامها كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر رجلاً ليعمل له خشبة معينة من كرمينة إلى بخاري  
على الجملة فجاء بها على الماء قيل له أجر المثل كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله لو أكرى من رجل  
إبل على أن يحمل على كل بعير مائة رطل ثم أتاه بالجمال بأبله فأمره المستكرى فحمل وقد أخبره المستكرى  
أنه ليس في كل حمل المائة رطل فحمل إلى ذلك الموضع وقد عطب بعض الإبل لا ضمان على المستكرى  
ولو استأجر داراً شهراً ثم بعد الشهر شهد أن أهل الرجل الآخر تقبل شهادتهما ولو استأجر طحاناً ليطحن له  
بدرهم فطحن وعجن وخبز وأكل ان شاء ضمنه الدقيق وللعامل الاجر وان شاء ضمنه الخنطة ولا أجر عليه في  
ذلك \* رجل ان استأجر شيئاً ودفع أحدهما إلى صاحبه لم يسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة  
كذا في الظهيرية \* رجل تقبل من رجل طعاماً على أن يحمله من موضع إلى موضع بائني عشر درهما اليوم  
فحمله في أكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب أجر المثل وهذا يجب أن يكون على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أما على قوله ما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى  
آهو قال سئل القاضي بديع الدين (٢) (درباغ مستأجر خاربست) هل للمستأجر أن يأخذها كأخذ  
الثمار قال نعم كذا في التتارخانية \* أجره الأديب والختان في مال الصبي ان كان له مال والافعل أبوه وأجرة  
القبالة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القبالة وأجرة سحجان سحجن القاضي  
لا تجب على المحبوس قال ظهير الدين الترمذى قيل في زماننا أجرة السحجان تجب على رب الدين لانه يعمل  
له كذا في القنية \* وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فاليزابذره أو بذراً أرضه ببذره هل  
للمستأجر حصّة ما يحصل منها قال لا ولو أخذ كان له أن يأخذ منه ان كان قائماً وقيمه لو كان هالكا كذا في  
التتارخانية \* استأجر رجلاً ليعمل به بمحولة له إلى موضع كذا بكذا فما سار نصف الطريق بدا للعمل أن

\* (في الحيل المباحة)  
كبرت أو ملح أو فستق أو  
حطب يحمل منه ويبيع  
مباح لا بأس به \* اشترى  
جارية تحيض في السنة مرة  
فمن الامام الثاني أنه

يذهب الى امر آخر فترك الحولة على المستأجرة وطلب نصف الاجر قال له ذلك ان كان الباقي من الطريق  
 مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر  
 بمقدار المراحل لا السهولة والصعوبة في تأمل عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل سئل  
 شمس الاسلام الاورجندى عن رجل اشتأجر رجلا ليوقد النار في المطمورة ليلة ففعل وفام في بعض الليل  
 فاحترقت المطمورة وما فيها هل يضمن الاجير قال لا قبل له فان أوقد النار ثانيا بغير أمره هل يضمن قال نعم  
 كذا في التتارخانية \* رجل دفع الى آخر عشرة أمنا من نحاس واستأجره بأربعين درهما ليدققه  
 فصار بعد التدقيق تسعة أمنا يجب عليه أجرة عشرة أمنا أو تسعة أمنا قال يجب عليه أربعون درهما  
 كما شرط كذا في الخلاصة \* وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوقية  
 على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجر فان العبرة في ذلك لعادة أهل السوق فان كانت عادتهم أنهم يبيعون بأجر  
 يجب أجرة المثل والافلا وما تواضع عليه السماسرة من المقادير في بيع الأشياء فذلك عدوان محض ولا شيء  
 لهم سوى أجرة المثل كذا في الظهيرية \* وإذا استأجر رجلا لينى له في هذه الساخة بيتين ذوى سقفين  
 أو ذوى سقف واحد وبين طوله وعرضه وما أشبه ذلك ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله أنه لا يجوز  
 وينبغي أن يجوز اذا كان بالآلات المستأجر للتعامل كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو بكر عن رجل  
 اجر من رجل داره كل شهر بدينار ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر كل  
 شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن ترد عليه داره ويحسب عليه ما أخذ من  
 المستأجر فجاء البائع بالدرهم فأراد أن يحسب الأجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر  
 جاز له ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقبلة وجميع ما أخذ من الاجر فهو للمشتري وليس للبائع من  
 ذلك الاجر قليل ولا كثير ومما وضعت رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع  
 فالبيع فاسد كذا في التتارخانية \* وسئل شمس الأئمة الاورجندى عن دفع الى طبيب جارية مريضة وقال  
 له عالجها بما لك فايزاد من قيمتها بسبب الصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب ذلك وبرئت الجارية فللطبيب  
 على المالك أجرة مثل المعالجة وعن الادوية والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط \* دفع جارية  
 مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فإزاد من قيمتها بالصحة ينالها الجاه حتى صحت له أجرة المثل وقدر  
 ما أنفق في ثمن الادوية والطعام والكسوة ولا عليك عيهم الاستيفاء أجرة المثل كذا في الوحي والكردرى  
 \* معلم طلب من الصبيان ثمن الحصى أو القصب أو شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدينارهم فخطها المعلم  
 بدينارهم نفسه أو صرف بعضها الى حاجة نفسه أو اشتري حصى أو بعد استعماله زمانا رفعه وجعله في بيته فله  
 ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأكل كحل يحل أكاه في الاصح كذا في الوجيز  
 للكردرى \* قال الكرخي قال أصحابنا جعنا في المعلم والاستاذ للذين يسلم اليهم الصبي في صناعة اذا ضرباه  
 بغير إذن أبيه أو وصيه فبات ضمه وأما اذا ضرباه بأذن الاب أو الوصى لم يضمنه وهذا اذا ضرباه ضربا  
 معتادا يضرب مثله ما اذا لم يكن كذلك ضمن على كل حال كذا في الجوهر النيرة \* وفي النوازل سئل عن  
 رجل له أجير غير مدرك هل له أن يؤذبه اذا رأى منه بطلاة قال لا الا أن يكون أبوه قد أذن له في ذلك وذكر عن  
 خلف بن أيوب أنه سئل انه الى رجل في السوق فرأى منه بطلاة وشكا الرجل الى خلف وقال يؤذبه فقال  
 نعم ثم قال له أن يؤذبه وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يؤذبه كذا في التتارخانية \* رجل دفع غلامه أو ابنة  
 الى النساج واستأجره ليعلمه عمل النسج فأراد النساج أن يسلم الغلام الى نساج آخر ليعلمه ذلك العمل فقد قيل  
 له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح كذا في الذخيرة \* لو قال أريد ان أكتب لي صكاف قال رجل ادفع الى شيئا  
 (١) فاني أجهده فدفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له أخذ ذلك الشيء كذا في القنية \* وقيل في الصكالة  
 اذا غلط في جميع حدوده أو في بعضها فان لم يصلحه فلا أجر له وان أصلحه فلا امر الخيارات رضى به فللكاتب  
 (١) قوله فاني أجهده بالجيم والادال المهمة المشددة أى أحسن عمله كما يؤخذ من كتب اللغة اه مصححة

يستبرئها بحقيقة قيل له  
 كيف تقول في عمدة الطهر  
 أن يستبرئها بربع الحول  
 قال أنا أقول بخلافه هنا  
 \* وسئل عن اشترى جارية  
 مستحاضة كيف يستبرئها



قال يدعها من أول الشهر  
عشرة أيام \* وعن الثاني  
فبين له أمتان أختان وطئ  
أحدهما لا يظا الأخرى حتى  
تحيض الأولى حيضة  
ويخرجها عن ملكه وقال

أجر مثله كذا في المحيط \* أمر صكا كاف كتب له صك الشراء فافتي العلماء بعدم صحته فلا شيء على الأمر  
كذا في القنية \* يجوز للفتى أخذ الأجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة غيره أو لم يكن  
لان الكتابة ليست بواجبة عليه لان الواجب عليه الجواب بما باللسان أو بالكتابة ولفظ بعضهم إذا حكم  
وطالب الأجرة (٢) ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي إذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب  
\* ويجوز للقاضي أن يأخذ الأجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز وأخذه لغيره  
كذا في الملتقط \* سئل شيخ الإسلام أبو الحسن السعدي رحمه الله عن مقدار أجر الصكا كين فقال  
الوثيقة إذا كانت بحال يبلغ ألفا ففيها خمسة دراهم وإن بلغ ألفين ففيها عشرة دراهم هكذا إلى عشرة آلاف  
حتى يجب بخمسون درهما في عشرة آلاف ثم ما زاد ففي كل ألف درهم درهم يضم إلى الخمسين الواجبة في  
عشرة آلاف وإن كانت الوثيقة بأقل من الألف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة ألف ففيها خمسة  
دراهم وإن كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وإن كان نصف ذلك ففيها درهمان ونصف وفي الزيادة  
والتقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الإسلام هكذا ذكرنا السيد الامام الاجل الاستاذ أبو شجاع رحمه الله  
تعالى قال شيخ الإسلام هذا كانه مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن بعض أصحابنا المتقدمين  
رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وأما أجر كتاب القاضي وقسامه فان رأى القاضي أن يجعله على الخصوم  
فله ذلك وإن جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وأجر هذا الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدعي وشهادة  
الشهود ان رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك ولا يجعله في بيت المال وسئل بعضهم أجر  
السجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال قاضيخان على من استأجر الكاتب  
وان لم يستأجره أحد فملى الذي أخذ السجل وأما أجره (٢) الرجالة فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم  
يأخذون في المصير من نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة  
دراهم أو أربعة وذكر بعضهم أجر الشخص في بيت المال وقيل على المتردد كالسارق إذا قطعت يده فاجرة  
الجلاد والذهن الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب لو أمر القاضي رجلا بكتابة المدعي عليه  
لاستخراج المال ويسمى موكلًا فثوبته على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الاصح المزكى يأخذ الأجر من  
المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع أن القاضي إذا بعث إلى المدعي عليه بعلامة فعرضت  
عليه فامتنع وأشهد المدعي على ذلك فأنبت عند القاضي يثبت اليه ثانيا فتكون مؤنة الرجالة ثانيا على  
المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء فالحاصل أن مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع  
واحتج اليه ثانيا يكون على المدعي عليه وكان هذا استحيان مال اليه للزجر والا فالقياس أن يكون على  
المدعي في الانتهاء كما في الابتداء لحصول النفع له في الحالين وأما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي  
نصبه القاضي حتى يقعد الناس بين يديه ويقيمهم ويقعد الشهود ويقيمهم له ويرجهم من يسيء الادب فانه  
يأخذ من المدعي شيئا لانه يعمل له باقعد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين عدليتين  
زائفتين من الدراهم الرائجة في زماننا كذا في الحاوي الزاهدي \* وهكذا في فتاوى الغرائب \* أجر القسمة  
على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة المكي القاضي إذا تولى قسمة  
التركة لأجره وان لم يكف مؤنته من بيت المال وفي المحيط وشرح أبي ذر له الأجر إذا لم يكف مؤنته من بيت  
المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال أستاذي رحمه الله تعالى وما أجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة  
المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون بأجر المثل كذا في القنية \* رجل  
استأجر أجيرين يعملان له عمل الزراعة فيقول له عين لأحدهما بقرين وللآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير

(١) قوله ليكتب شهادته لعل المراد به الخطه الذي يكتب على الوثيقة والا فالكلام في القاضي لا الشاهد كذا  
في حواشي الدر المختار اه معجمه (٢) قوله الرجالة بفتح الراء وتشديد الجيم جمع راجل وهو الذي لم يكن  
له ظهر يركبه كافي القاموس اه معجمه

ما عين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر  
 الرواية وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي وفي مجموع النوازل رجل أودع عند رجل أحمالاً من الطعام  
 ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاماً له ثم ان المودع سأل المودع أن يرد عليه أحماله حتى يحمل الى مكة  
 فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلم به فحمله المودع على ابله حتى أتى مكة كان للمودع أن يأخذ طعامه ولا أجر عليه  
 كذا في المحيط \* متولى الوقف أو الوصي إذا أجر مال اليتيم أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه  
 قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب أجر المثل بالغاما بلغ عند بعض علماءنا وعليه الفتوى  
 الوصي إذا أنفق من مال اليتيم على باب القاذي في خصومة كانت على الصغير أو له قال الشيخ الامام  
 ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكون  
 ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن سكن دار الوقف أو اليتيم باهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع  
 كذا في الوجيز للكردي \* مريض أجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا تعتبر من  
 الثلث كذا في الظهيرية \* استأجر حانوتاً موقوفاً على الفقراء وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بهم من  
 غير أن يزيد في أجرة الحانوت على قدر ما استأجره فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في أجره فحينئذ يبنى على قدر  
 ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حانوتاً يكون معطلاً في أكثر الاوقات وانما رغب فيه  
 المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط \* رجل استأجر حجرة موقوفة  
 من أوقاف المسجد فكسرها الحطب بالقدم والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان في  
 ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجبر من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى  
 أن يمنع عنه ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجبر من يستأجرها بتلك  
 الاجرة فللمتولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيخان  
 \* في جامع الفتاوى ولو استأجر حماراً كل شهر عشرة فآجره شهر رابع سرج المستأجر بعشرين درهماً طاب  
 له حصه السرج كذا في التتارخانية \* رجل استأجر ليل مائة من رطب الى بلد كذا خفف في الطريق وعاد  
 الى خمسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان كان استأجر ليل مائة من هناء الى بلد كذا  
 يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل دفع الى رجل ثلاثة أوقار ذهبن ليخذهن منها  
 صابوناً ويجعل القلي من عنده وما يحتاج على أن يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون رب الدهن وعليه أجر  
 مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة \* ولو استأجر غلاماً شهراً يعمل له عملاً مسمى ثم قال له بلغ هذا  
 الكتاب الى موضع كذا اولك درهمان لا يكون له أجران ولكن كانه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب  
 وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في  
 التتارخانية \* استأجر طاحونة وآجرها من غيره فانهم لم بعضهم فقال المستأجر الاول للثاني أنفق في عمارة  
 هذه الطاحونة فأنفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني أنه مستأجر وليس بمالك لا يرجع  
 وان ظنه مال كافيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في  
 المحيط \* سئل أبو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر ورعى يغلق باب الدار رب الاصطبل أراد  
 رب الحجرة أن يمنع هل له أن يمنع قال له أن يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس فيه أبوابهم في تلك  
 المحلة كذا في التتارخانية \* رجل استأجر موضعاً يعمل فيه الدباغة والجيران يمنعون منه من ذلك قال انه ضرر عام  
 (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى \* ثلاثة استأجروا على عمل بالشركة فرفض أحدهم وعمل الاخران  
 ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية \* ٣ (مردی آسیا بمردي اجاره  
 نهادهمین آجر کنندمها فرستادند بزدیک همین مستأجر تا آرد کند آرد کرد مزد واجب نشود واکر گفته  
 (٢) يعملون له (٣) رجل آجر طاحونة لا آخر وأرسل الآخر الى هذا المستأجر برأطعنه فطعنه  
 لا يجب الاجر وان قال الآخر اطعنه بهذه الرشى يجب الاجر

الامام اذا اخرج الاولى عن  
 ملكه يكفي وعن محمد أنه  
 اذا باع اخسدها قبل أن  
 يستبرئها بجيضة لا يقرب  
 الثانية حتى تحيض تلك  
 والله أعلم

تم القسم الرابع من الفتاوى  
 البرازية ويليها القسم  
 الخامس أوله كتاب  
 الصرف  
 تم



بأنه آجر كه بهمين آسپارد كن من دو واجب شود) كذا في التتارخانية \* ٣ (مردی را از غله دارد و كان  
خویش غلهای كذاشته میباشد و غله دارد و كذا درن غلهای كذاشته مما طالت میگرد و خداند و كان  
بقاضی مرافعت كرد قاضی دو كان مهر كرد در نمدت كه بر بن دو كان مهر بوده باشد غله واجب شود بانی  
جواب آنست كه فی چه غله دارد مهر قاضی را نتواند افكندن) فصار ممنوعاً عن الانتفاع بالمكان فيسقط  
عنه الاجر وفيه نظر والصواب أنه يجب الغلة ٤ (بائنده شانه بافند كي بمزد گرفته است هر روز بیدل معلوم  
و آن بافنده در مغال و قف بافند كي میگرد و متولی شانه را از جهت غله در كان كرو بر چند روز بداشت  
من دشانه دران مدت كه در مدت متولی بوده است واجب شود جواب آنست كه اگر بافنده را قوت مقابله  
بامتولی و ستاندن شانه از متولی نیست فی) وفيه نظر والصواب أنه يجب كذا في الذخيرة \* اذا استأجر أرضاً  
للزراعة فزرع فاصطلمه آفة كان عليه أجر ماضی و سقط عنه أجر ما بقى من المدة بعد الاصطلام كذا في  
خزانة المفتين \* اذا باع الآجر المستأجر من أجنبي ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة  
ينظر ان كان الآجر حاضراً كان متطوعاً وان لم يكن حاضراً لا يكون متطوعاً كذا في التتارخانية \* الغاصب  
اذا آجر الدار والعبد ثم قال المصوب منه أنا امرتك بالاجارة فقال الغاصب ما امرتني كان القول قول  
المصوب منه ولو آجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه كنت أجزت عقدة قبل انقضاء  
المدة لا يقبل قوله الا بيينة كذا في فتاوى قاضیخان \* ولو غصب داراً فآجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة  
ماضية وان استقبلها كان أفضل الغاصب اذا آجر من غيره ثم ان المستأجر آجر من الغاصب وأخذ الاجرة  
من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر كذا في خزانة المفتين \* أخذ الا بق رجل وآجره  
فالاجرة للعاقدة و تصدق بها فان سلمها الا آجر مع العبد الى المولى وقال هذه غله عبدك وقد سلمت اليك فهي  
لمولى ويحل له أكلها استحبنا انا لاقياساً كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى مشجرة وقطعها فاستأجر  
أرضاً ليضع فيها الاشجار حتى تيبس والأرض المستأجرة لها طريق في أرض رجل آخر فأراد المشتري الاشجار  
أن يمر في الأرض التي فيها طريق الى الأرض المستأجرة بخشبه وجولاته وأراد صاحب الأرض أن يمنع عن  
ذلك ليس له أن يمنع كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر غلاماً أو عرضاً وقبضه

وآجره من البائع مدة معلومة بأجر معلوم ثم استحق المشتري هل يطالب

المشتري البائع بأجرة ماضی من المدة فقد قيل ينبغي أن

لا يطالب كذا في الذخيرة \* والله أعلم

بالصواب \* واليه المرجع

والمآب

وهنا انتهى الجزء الرابع من الفتاوى العاكسرية المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب السادة الحنفية \*

وتتألف الجزء الخامس أوله \* كتاب المسكاتب

(٣) طلب الرجل من  
مستغل دكانه غلته المستحقة  
فما طاله المستغل في أداء  
ما استحق من الغلة فترافع  
معه صاحب الدكان الى  
القاضي فحكم القاضي على  
الدكان فهل يجب الغلة في  
المدة التي تكون فيها الدكان  
مخنومة أم لا للجواب لا لان  
المستغل لا يقدر على رفع  
ختم القاضي  
(٤) نساج استأجر آلة النسيج  
ببدل معلوم في كل يوم وهو  
يعمل في موضع من محلات  
الوقت فأخذ المتولى آلة النسيج  
رهن على غلة الدكان وحبسها  
عنده أياماً فهل يجب الاجرة  
في تلك المدة التي تكون فيها  
الآلة عند المتولى الجواب  
ان لم يكن للنساج قوة المقابلة  
مع المتولى ولا يقدر على اخذ  
الآلة منه فلا





(فهرست الجزء الرابع)

بسم الله الرحمن الرحيم

(وبها مشتمل الجزء الاول من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة ويرجح ما ساعد الدليل وذكر الامثلة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي  
عشرة وثمانمائة قيل لابي السغود المفتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تألف فيها كتابا  
قال أنا استحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

﴿ فهرسة الجزء الرابع من الفتاوى الهندية ﴾

صفحة	صفحة
٣٧	٢ كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب
مطلب الغاصب من المستأجر لا يصلح خصماً بلا	الباب الأول في تفسيرها شرعاً وركنها وشروط جوازها
حضوره	وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه
٣٧	٢ مطلب شروط صحة الدعوى
مطلب لو ادعى جرحاً في دابة أو خرقاً في ثوب لا يشترط	٣ مطلب بيان حكم الدعوى
احضار المجروح أو المخروق في الدعوى	٣ مطلب أنواع الدعوى
٣٩	٣ مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة
مطلب الخصم في اثبات الوصاية أحد أربعة	٣ مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه
٤٠	٣ الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه
مطلب المأمور بشراء الدنانير خصم لمن يدعيها عليه	ثلاثة فصول
الا إذا أقر المدعى بذلك	الفصل الأول فيما يتعلق بالدين
٤٤	٥ الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول
الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا	٨ الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار
تدفع به	١٣ مطلب إذا ادعى داراً ميراثاً عن أبيه ولم يذ كر اسمه
٥٧	ونسبه لا تصح دعواه
مطلب بينة الصحة أولى	١٣ مطلب لا تصح الدعوى بسبب الإقرار
٥٩	١٣ الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول
مطلب الاستيهاب والاستشراء إقرار بالملك للبائع	الفصل الأول في الاستحلاف والنكول
٦٢	١٣ مطلب الاستحلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة
الباب السابع فيما يكون جواباً من المدعى عليه	١٣ مطلب في الأشياء التي يختلف فيها الخصم من غير
وما لا يكون	طلب المدعى
٦٣	١٤ مطلب لا تختلف مع البزهان إلا في مسائل
الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا	١٦ الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستحلاف
يقع	٢٤ الفصل الثالث فيمن تتوجه عليه اليمين ومن
٧٣	لا تتوجه ومن يحل له الإقدام على اليمين ومن لا يحل
الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه أربعة	٣٢ الباب الرابع في التحالف
فصول	٣٦ الباب الخامس فيمن يصلح خصماً لغيره ومن لا يصلح
الفصل الأول في دعوى الملك المطلق في الأعيان	وفمن تشترط حضرته ومن لا تشترط لسماع الدعوى
٧٤	وفما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء
الفصل الثاني في دعوى الملك في الأعيان بسبب	٣٦ مطلب أجر لغيره ثم باع ما أجره أو وهبه أو أعاره أو
الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك	آجره
(ومما يتصل بذلك مسائل)	٣٦ مطلب المستأجر لا ينتصب خصماً لمدعى الإجارة
٨١	والإعارة والرهن بخلاف المشتري والموهوب له
مطلب بينة القرض أولى من بينة المضاربة	فإنهما يصلحان خصمين
٨٨	
(مسائل متفرقة)	
٨٩	
مطلب بينة ولاء المولاة أولى من بينة ولاء	
العناقة	
٩٠	
مطلب مات المدين ولم يترك لأجارية معها ولد فادعى	
أنها أم ولد للميت الخ	
٩٠	
الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم	
مختلفة	
٩٣	
الفصل الرابع في تنازع الأيدي	
٩٧	
الباب العاشر في دعوى الحائط	
١٠٤	
الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسيل	
١٠٤	
مطلب في دعوى حق المرور ودعوى رقبة الطريق	
١٠٤	
مطلب في دعوى المسيل	



صحيحة	صحيحة
١٤١ الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق	١٠٦ الباب الثاني عشر في دعوى الدين
١٤٧ الباب السادس عشر في دعوى الغرور	١١٠ مطلب اذا ادعى بعض الورثة ديناً أو عيناً على الميت بعد القسمة
١٥١ الباب السابع عشر في المتفرقات	١١٠ الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة
١٥٦ (كتاب الاقرار) هذا الكتاب يشتمل على أبواب الباب الاول في بيان معناه شرعاً وركنه وشرط جوازه وحكمه	١١٠ مطلب دعوى الوكالة
١٥٧ الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً وما لا يكون	١١٢ مطلب دعوى الكفالة
١٦٣ مطلب اذا أقر في صحته لا يثبت به جميع ما في منزله الخ	١١٢ مطلب دعوى الحوالة
١٦٣ مطلب اذا أقر في صحته به بجميع ما في منزله سوى ملبوسه لزوجه	١١٣ الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلاً
١٦٦ مطلب الاقرار بالكتابة وانه على وجوه	الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوة
١٦٧ مطلب خط الصراف والبيع والسمسار حجة	١١٤ مطلب أنواع دعوة النسب
١٦٨ الباب الثالث في تكرار الاقرار	١١٥ الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري
١٦٩ الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار	١١٩ الفصل الثالث في دعوة الرجل ولداً جارية ابنه
١٧١ الباب الخامس في الاقرار للجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمبهم	١٢٠ الفصل الرابع في دعوة ولداً جارية المشتركة
١٧٦ الباب السادس في اقرار المريض وأفعاله	١٢٤ الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين
١٧٧ مطلب اقرار المريض لاجنبى جائز بجميع المال	١٢٦ الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد في أيديهما أو في يدا أحدهما
١٨٥ الباب السابع في اقرار الوارث بعدم موت المورث	١٢٧ الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح
١٨٧ الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له	١٢٧ الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه
١٩١ الباب التاسع في الاقرار بأخذ الشيء من مكان	١٢٨ الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمة
١٩١ الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع	١٣٠ الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان
١٩١ مطلب في شرط الخيار في الاقرار	١٣١ الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك
١٩٢ مطلب في الاستثناء	١٣٣ الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاة
١٩٦ الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل الى يده من رجل لا آخر واقرا ماله على آخر لغيره	١٣٣ الفصل الثالث عشر في نفي أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه
١٩٨ الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته وثبوت حكمه	١٣٦ الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب
٢٠٠ الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركاً بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره	١٣٨ الفصل الخامس عشر في المتفرقات

صحيفة	صحيفة
٢٠٤ الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابراء وما لا يكون وفي الابراء صريحا	٢٦٠ الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات
٢٠٥ (ومما يتصل بذلك)	٢٦٥ الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء
٢٠٦ الباب الخامس عشر في الاقرار بالهبة	٢٦٦ الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير
٢٠٦ مطلب مهر السر والعلائية	٢٦٨ الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصى في الميراث والوصية
٢٠٦ الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق	٢٧٦ الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر
٢١٠ الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمومة الولد والعق والتدبير	٢٧٧ الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي
٢١٣ الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع	٢٧٧ الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله
١١٨ الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك	٢٧٩ الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار
٢٢١ الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض	٢٨٠ الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح
٢٢٣ الباب الحادي والعشرون فمن في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو موصي له	٢٨٣ الباب الحادي والعشرون في المتفرقات
٢٢٥ الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والخيانة	٢٨٥ (كتاب المضاربة) وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين بابا
٢٢٥ الباب الثالث والعشرون في المتفرقات	الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرايطها وحكمها
٢٢٨ (كتاب الصلح) وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا	الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز
الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرايطه وأنواعه	٢٨٨
٢٣١ الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره	٢٩٠ الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا
٢٣٥ الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والنفقة والسكنى	٢٩١ (ومما يتصل بهذا الباب)
٢٣٨ الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن	٢٩١ الباب الرابع فيما يتعلق بالمضارب من التصرفات وما لا يتعلق
٢٤١ الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره والتهديد	٢٩٦ الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين
٢٤٤ الباب السادس في صلح العمال	٢٩٧ الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط
٢٤٦ الباب السابع في الصلح في البيع والسلم	٢٩٩ الباب السابع في المضارب يضارب
٢٤٩ الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن الغيب	٣٠١ الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول
٢٥٣ الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية	الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره
٢٥٤ الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به	٣٠٢ الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال
٢٥٩ الباب الحادي عشر في الصلح في الميراث	



صحيفة	صحيفة
٣٣١ الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه	٣٠٤ الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين
٣٣٢ الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة	٣٠٥ الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة
٣٣٣ الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر	٣٠٨ الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية
٣٣٤ الباب الثالث والعشرون في المتفرقات	٣٠٩ الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف وخطأ أحدهما بالآخر وخطأ مال المضاربة بغيره
٣٣٨ (كتاب الوديعة) وهو مشتمل على عشرة أبواب	٣١٢ الباب الثاني عشر في نفقة المضارب
الباب الاول في تفسير الایداع والوديعة وركبها وشرائطها وحكمها	٣١٤ الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة
٣٣٩ الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير	٣١٨ الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
٣٤١ الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب	٣٢١ الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة
٣٤٢ الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن	٣٢١ الباب السادس عشر في قسمة الزرع
٣٤٩ الباب الخامس في تجهيل الوديعة	٣٢٢ الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين وهذا الباب يشتمل على سبعة أنواع
٣٥٢ الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير	النوع الاول فيما اذا اختلفا في مشترى المضارب النوع الثاني فيما اذا اختلفا في الموم والخصوص في المضاربة
٣٥٤ الباب السابع في رد الوديعة	٣٢٣ النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال
٣٥٤ الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد	٣٢٥ النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده
٣٥٦ الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها	٣٢٥ النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال
٣٥٩ الباب العاشر في المتفرقات	٣٢٧ النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري
٣٦٢ (كتاب العارية) وهو مشتمل على تسعة أبواب	٣٢٨ النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب
٣٦٣ الباب الاول في تفسيرها شرعا وركبها وشرائطها وأنواعها وحكمها	٣٢٩ الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي
٣٦٣ الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية	٣٣٠ الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض
٣٦٤ الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها	
٣٦٥ الباب الرابع في خلاف المستعير	
٣٦٦ الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن	
٣٦٩ الباب السادس في رد العارية	

صحيفة	صحيفة
٣٧٠ الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها	٤١٥ الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة
٣٧١ الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه	٤١٧ الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة
٣٧٢ الباب التاسع في المتفرقات	٤١٩ الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها
٣٧٤ (كتاب الهبة) وفيه اثنا عشر بابا	٤٢٢ الباب السادس في الاجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر
الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشراؤها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من اللفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون	٤٢٣ وما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل
٣٧٦ الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز	٤٢٥ الباب السابع في اجارة المستأجر
٣٨١ الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل	٤٢٧ الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها
٣٨٤ الباب الرابع في هبة الدين ممن عليه الدين	٤٣٠ الباب التاسع فيما يكون الاجير مستلما مع الفراغ منه وما لا يكون
٣٨٥ الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع	٤٣١ الباب العاشر في اجارة الظئر
٣٩١ الباب السادس في الهبة للصغير	٤٣٤ الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة
٣٩٣ الباب السابع في حكم العوض في الهبة	٤٣٧ الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة
٣٩٥ الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة	٤٣٨ الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برتبة المستأجر على المالك
٣٩٦ مطلب ما يبطل بالشروط الفاسدة وما لا يبطل وما يصح تعليقه و اضافته الى الزمان وما لا يصح	٤٣٩ الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها
٣٩٨ الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك	٤٣٩ الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على أربعة فصول
٤٠٠ الباب العاشر في هبة المراض	الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه
٤٠٢ الباب الحادي عشر في المتفرقات	٤٤٢ الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيما كان الشرط
٤٠٥ مطلب في هبة أهل الذمة	٤٤٤ الفصل الثالث في فسخ الطعان وما هو في معناه
٤٠٦ الباب الثاني عشر في الصدقة	٤٤٦ الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره
٤٠٩ (كتاب الاجارة) وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا	٤٤٧ الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الاجارة والاستئجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة
الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشراؤها وبيان أنواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها	٤٤٨ مطلب الاستئجار على الطاعات
٤١٠ مطلب شروط الاجارة	٤٤٩ مطلب الاجارة على المعاصي
٤١١ مطلب أنواع الاجارة وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها	٤٥٠ مطلب الاستئجار على الافعال المباحة
٤١٢ الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من المالك وغيره	٤٥٣ فصل في المتفرقات



صفحة	صفحة
٤٧٥	٤٥٥
الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستأجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين	الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الأجر
٤٨١	٤٥٥
الفصل الثاني فيما اذا اختلف الأجر والمستأجر في وجود العيب بالأجرة	ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع
٤٨٧	٤٥٧
الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب	الباب الثامن عشر في الأجرة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الأجيرين
٤٨٩	٤٥٨
مطلب مسئلة عجيبه يتحقق بها المتبحر في الفقه	الباب التاسع عشر في فسخ الأجرة بالعدو بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا
٤٩٠	٤٦٥
الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياح والتلف وغير ذلك	الباب العشرون في أجرة الثياب والامتنعة والحلي والنسقاط وما أشبهها
٤٩٩	٤٦٨
الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الأجير الخاص والمشارك وهو مشتمل على فصول	الباب الحادي والعشرون في الأجرة لا يؤخذ فيها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر
الفصل الاول في بيان الحد انقاسل بين الأجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما	٤٧٠
٥١٢	الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الأجر
٥١٣	٤٧٢
الباب التاسع والعشرون في الوكيل في الأجرة	الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والزحى
٥١٣	٤٧٥
الباب الثلاثون في الأجرة الطويلة المرسومة يقضى	الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالأجر والمعقود عليه
٥١٧	٤٧٥
الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستئجار على العمل	الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين
٥٢١	
الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات	

\* (تمت) \*

﴿ فهرسة الجزء الاول من الفتاوى البرازية ﴾

صفحة	صفحة
٤٢ الثاني عشر في زلة القارئ	٢ ( كتاب الطهارة تسعة فصول )
٤٢ فروع	الاول في الآلة
٤٧ الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد	٢ نوع في الجارى
٥٠ نوع صلى أربعاً فلا ترك القعدة الأولى	٣ نوع في البئر
٥١ الرابع عشر في الحدث فيها	٥ نوع في الحيض
٥٢ نوع من لا يصلح للإمامة أولاً ولا يصلح للاستخلاف	٨ نوع في الحجاب والاولانى
٥٣ الخامس عشر في الإمامة والاقتداء	٩ نوع في المستعمل والمقيد والمطاق
٥٤ نوع اقتداء المتوضى بالمتميم على الخلاف	١٠ الثاني في الغسل
٥٥ نوع في المانع	١١ الثالث في الوضوء والحدث
٥٦ نوع صلى خلف امام الخ	١٢ نوازل
٥٦ نوع فيما يكره وما لا يكره	١٣ نوع في الشك
٥٧ نوع عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه ثانياً مع الامام أتم أربعاً	١٣ نوع سكر ثم أفاق الخ
٥٨ نوع في المسبوق	١٤ كيفية الاستنجاء بالماء
٦١ السادس عشر في السهو	١٤ الرابع عشر في المسح
٦٢ نوع منه تذكرانه ترك ركناً فولى فسدت صلاته	١٦ الخامس في التيمم
٦٣ نوع آخر سهواً في سجود السهو الخ	١٧ السادس في ازالة الحقيقية
٦٤ نوع في القراءة والاذكار	٢١ السابع في النجس
٦٥ نوع في الافعال	٢٢ الثامن فيما يصيب الثوب
٦٥ مسائل السجودات	٢٤ التاسع في الحظر والاباحة
٦٧ السابع عشر في التلاوة	٢٤ ﴿ كتاب الصلاة ﴾ ستة وعشرون فصلاً
٦٨ نوع في التكرار	الاول في الاذان
٦٩ الثامن عشر في النذر والشروع	٢٥ الثاني في مقدمتها ووصفها
٦٩ التاسع عشر في القوائت	٢٦ نوع فيما يكره
٦٩ العشرون في الصلاة على الدابة	٢٨ نوع في السنن
٧٠ الحادى والعشرون في المريض	٢٩ الثالث في التراويح
٧١ الثاني والعشرون في السفر	٣٠ الرابع في المواقيت
٧٢ نوع آخر عبدينهما نوى أحدهما الإقامة لا الآخر الخ	٣١ الخامس في الاستقبال
٧٣ الثالث والعشرون في الجمعة	٣٢ مسائل التحرى
٧٤ نوع ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة	٣٣ السادس في ستر العورة
٧٦ نوع اقتدى بالامام ناوياً صلاته على ظن انه في الجمعة الخ	٣٤ السابع في الثوب والمكان
٧٧ الرابع والعشرون في العيدين	٣٦ الثامن في النية
	٣٨ التاسع في التكبير
	٣٨ العاشر في الترتيب
	٤٠ الحادى عشر في القراءة



صحيحة	صحيحة
الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد	٧٨
نوع المختاران الامام الاعظم اولى الخ	٧٨
نوع آخر ذهب الى المصلى قبل الجفازة ينتظرها الخ	٨٠
السادس والعشرون في حكم المسجد	٨١
( كتاب الزكاة ) وفيه ثلاثة فصول	٨٣
الاول في المقدمة	
نوع آخر له كتب علم تساوى نصابا الخ	٨٤
الثاني في المصرف	٨٤
نوع آخر رجلان دفع كل منهما مازكاه ماله الى واحد الخ	٨٦
نوع آخر وهب الدين من المديون بعد الحول الخ	٨٧
نوع آخر المصدق اذا اخذ عماله الخ	٨٨
الثالث في العشر والخراج والجزية	٨٩
( كتاب الصوم ) وفيه سبعة فصول	٩٣
الاول في الشهادة على الهلال	
الثاني في النية	٩٦
الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة	٩٧
نوع آخر تسحر على يقين ان الفجر غير طالع الخ	١٠٠
نوع آخر كل ناسيا فظن الفطر الخ	١٠١
نوع آخر جامعها متممدا عليهما الكفارة الخ	١٠٢
الرابع في النذر	١٠٣
الخامس في الحظر والاباحة	١٠٤
نوع آخر ان لم يفطر يزاد وجع العين الخ	١٠٤
السادس في الاعتكاف	١٠٥
السابع في صدقة الفطر	١٠٦
( كتاب الحج ) *	١٠٧
( كتاب النكاح ) * تسعة عشر فصلا	١٠٨
الاول في الآلة	
نوع آخر قالت له انا امرأتك فقال لها انت طالق يكون اقرارا بالنكاح الخ	١١١
الثاني والثالث في محل النكاح وما يثبت به حرمة المصاهرة	١١٢
الرابع في الرضاع	١١٤
الخامس في الاكفاء	١١٦
السادس في الشهود	١١٨
نوع وكلاءه بان يتزوجها فقال عند الشهود تزوجت الخ	١١٩
السابع في النكاح بغير ولي	١١٩
الثامن في نكاح الصغار	١٢٠
مسائل المجنون	١٢٢
نوع آخر اذا اعطى الاب أرضا للمهر امرأته ابنة الخ	١٢٣
نوع في خيار البلوغ	١٢٤
التاسع في نكاح البكر	١٢٥
العاشر في نكاح العبد والامة	١٢٧
الحادي عشر في الوكالة فيه	١٢٩
نوع آخر وقبض المهر لها لا للوكيل الخ	١٣٠
الثاني عشر في المهر وفيه خمسة اجناس	١٣١
الاول في الاختلاف	
نوع آخر لها منع نفسها حتى يوفيهما كل المهر الخ	١٣٢
نوع آخر قال لمطلقة لا تزوجك حتى تهينني مالك على من مهر الخ	١٣٢
نوع آخر مهر المثل يعتبر بقوم الاب	١٣٣
نوع آخر تزوجها بمهر سر او بشئ علانية باكثر الخ	١٣٣
نوع اعمل معي في كرمي هذه السنة تزوجك بنتي الخ	١٤١
مسائل الخلوة	١٤١
الثالث عشر في نكاح فاسد	١٤٣
التصرفات الفاسدة عشر	١٤٥
الرابع عشر في دعواه والاختلاف بين الزوجين	١٤٥
نوع آخر جهزها وسلم الى الزوج فماتت البنت الخ	١٤٩
المختار في مسئلة الجهاز ان العرف ان كان مستترا الخ	١٥٠
الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح	١٥١
السادس عشر في الشروط والخيار فيه	١٥٢
السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة	١٥٣

صحيفة	صحيفة	(٢) قوله النوع الثالث الى قوله النوع الرابع في المشيئة هكذا في الاصول التي يندبها بغير تحرير العدد فان النوع الثاني غير موجود وقوله الرابع في المشيئة لم يظهر ما هو من باب عليه
٢٠٢ الثاني خالعهما على بعض المهر مثلاً على عشرة الخ	١٥٤ الثامن عشر في الخطر والاباحة وفيه أجناس في القسم	
٢٠٢ الثالث خالعهما ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه الخ	١٥٤ نوع آخر وجدته عنينا الخ	
٢٠٣ الرابع خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول الخ	١٥٥ نوع آخر مباشرة النكاح في المساجد مستحب الخ	
٢٠٣ نوع آخر في ألفاظه	١٥٥ نوع آخر أبت أن تسكن مع أجهاء الزوج الخ	
٢٠٤ نوع آخر خالعهما على ما في يدها من المال الخ	١٥٧ التاسع عشر في النفقات	
٢٠٨ نوع آخر قالت خويشتن الخ	١٦٩ مسائل الحضانة	
٢١٤ النوع الثالث (٢) فيما يكون جواباً وما لا يكون	١٧٠ * (كتاب الطلاق) * تسعة فصول	
٢١٦ النوع الرابع في فاسده	(الاول) في صريح الطلاق مشتمل على ثمانية أجناس	
٢١٩ النوع الخامس في التوكيل	الاول في المقدمة	
٢٢٠ وما يتصل به خلع الفضولي	١٧١ نوع آخر في الاضافة	
٢٢٦ النوع السادس في البذل	١٧٣ نوع في محله	
٢٢٧ نوع آخر برهنت بعد الخلع على أنه كان طلقها قبل الخلع بآثنا أو ثلاثا الخ	١٧٤ نوع آخر في ألفاظه	
٢٢٧ (الرابع) في الامر باليد وفيه خمسة أنواع الاول في المقدمة	١٧٨ مسائل الايقاع بلا قصد واطافة	
٢٣٠ النوع الثاني في الامر بالغيبة	١٨٠ نوع آخر طلقها ثم قال طلقك الخ	
٢٣٧ النوع الثالث في الضرب	١٨٢ نوع آخر قال لها حين طلبت الطلاق ابرئيني عن كل حق لك على الخ	
٢٣٩ النوع الرابع فيما يصلح جواباً وما لا يصلح	١٨٣ نوع آخر هرزني كه الخ	
٢٤٠ النوع الخامس في بطلانه	١٨٣ نوع آخر في التوكيل وكفايته	
٢٤٢ الرابع في المشيئة	١٨٥ مسائل المجازاة	
٢٤٣ (الخامس) في الاستثناء والشرط	١٨٨ (الثاني) في الكليات وفيه أجناس الاول أنت على حرام في غير حال مذاكرة الطلاق الخ	
٢٤٥ نوع آخر أنت طالق غدا ان دخلت الدار الخ	١٩٥ نوع آخر في قوله داده كبر الخ	
٢٤٨ (السادس) في دعواه	١٩٦ نوع آخر في انكار النكاح الخ	
٢٤٩ نوع في الالفاظ التي يقع بها الثلاث أو الوحدة أو البائن أو الرجعي وما يصح من تصرف فيه بعد الايقاع	١٩٧ نوع آخر قال لها ترايكني الخ	
٢٤٩ نوع في عطف الخاص على العام	١٩٧ نوع آخر اذهب وتزوجي يقع واحدة الخ	
٢٥٠ نوع فيه على سنيل الجواب	١٩٧ نوع آخر في المتفرقة	
٢٥١ نوع في التعميم وغيره	٢٠٠ نوع آخر طلقها واحدة أو اثنتين الخ	
٢٥٣ نوع في تعليقه بالملك	٢٠١ (الثالث) في الخلع وفيه ستة أنواع الاول في المقدمة	
٢٥٥ (السابع) في الرجعة	٢٠٢ واخلع على أنواع الاول خالعهما بعد الدخول على مهرها الخ	
٢٥٦ (الثامن) في العدة وفيها أربعة أنواع		



صحيفة	صحيفة
٢٥٩ نوع في حد المريض	٢٨٨ نوع آخر فمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الشتم
٢٦٠ (التاسع) في الخطر والاباحة وفيه أربعة أنواع	٢٩٠ مسائل الشتم
الاول في سبب الحرمة	٢٩١ نوع منه ان شتمتني فانت طالق الخ
٢٦١ نوع آخر في الحمل حقها النوع الثاني	٢٩٢ نوع آخر في الاعلام والبيشارة والاخبار
٢٦٣ النوع الثالث فمن حلف لا يطلق	٢٩٣ التاسع في اليمين في الاذن
٢٦٣ النوع الرابع قالت لرجل انه ابي رضا الخ	٢٩٦ العاشر في صلاة وصوم وقراءة وغسل
٢٦٤ (كتاب الايمان) وجعلته خمسة وعشرون فصلا	٢٩٧ الحادي عشر في الاكل
(الاول) في المقدمة	٣٠٠ نوع منه اشترى من امن اللحم الخ
٢٦٥ نوع آخر في الكفارة	٣٠٣ نوع آخر لا آكل من هذه الخدجة الخ
٢٦٦ (الثاني) فيما يكون يميننا وفيه ثلاثة أنواع	٣٠٤ نوع آخر ان اكلت اليوم أو تغذيت اليوم الخ
الاول في لفظه	٣٠٤ نوع آخر لا يأكل حراما فاشترى بدرهم غصب
٢٦٨ نوع منه أخذه الوالي وقال بالله الخ	خبر الخ
٢٦٨ نوع آخر الله ليفعلن كذا	٣٠٥ الثاني عشر في الشرب
٢٦٨ نوع هذا الثوب عليه حرام الخ	٣٠٨ الثالث عشر في الجماع
٢٦٩ نوع حلف ان لا يفعله الخ	٣١١ الرابع عشر في اللبس
٢٦٩ الثاني في البراءة	٣١١ نوع آخر لا يلبس حريرا أو ابريسما الخ
٢٧١ الثالث في النذر	٣١٢ نوع آخر لا يلبس من غزلها شيئا الخ
٢٧٢ (الثالث) في عين الطلاق وفيه ثلاثة أنواع	٣١٤ الخامس عشر في المساكنة
الاول في الشرط وتقديمه على الجزاء والقلب	٣١٦ نوع منه لو حلف لا يسكن هذه الدار الخ
٢٧٣ الثاني فمن حلف لا يطلق	٣١٨ السادس عشر في الدخول
٢٧٤ الثالث في المتفرقات	٣١٨ نوع لا يدخل بيتا فقام على اسكفته الخ
٢٧٦ (الرابع) في النكاح وفيه ثلاثة أنواع	٣٢٠ نوع لا يدخل بيتا فلان الخ
الاول في ألفاظه	٣٢٢ نوع آخر ان ادخلت فلانا بيتي الخ
٢٧٧ الثاني في الفضولي	٣٢٣ السابع عشر في الخروج والاتيان والذهاب
٢٧٨ الثالث فيما يتعلق بالمنكوحه	٣٢٤ نوع في الفور
٢٧٩ الخامس في الشراء وفيه مسائل الفور	٣٢٥ نوع آخر قيل له انك تفعل مع فلانة كذا الخ
٢٨٠ نوع منه ساوم بعشرة وأبى البائع الخ	٣٢٦ الثامن عشر في قضاء الدين
٢٨٠ نوع منه لا يشتري ذهباً أو فضة الخ	٣٢٨ نوع آخر قال لغريمه لا أفارقك حتى آخذ مالي الخ
٢٨٣ السادس في البيع	٣٣١ نوع آخر لا ينفق هذا الالف فقضى به دينه الخ
٢٨٤ نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها	٣٣٣ التاسع عشر في السرقة والحيانة
٢٨٥ السابع في الاستدانة والشركة والاعارة والاجارة	٣٣٥ نوع آخر ضاع مال في دار فخلف كل واحدانه لم
والقمار	بأخذه الخ
٢٨٦ الثامن في الكلام وفيه أربعة أنواع	٣٣٦ العشرون في الضرب والشتم
الاول فيما يكون كلاما مع فلان وما لا يكون	٣٣٨ نوع منه لا عذبته فبسه الخ
٢٨٨ نوع آخر في المعارضة	٣٣٩ الحادي والعشرون في الركوب والجلوس